



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٦٣٩٦

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة .

جامعة أم القرى مناقش مناقش مناقش المشرف

كلية اللغة العربية أ.د/عبد بن عبد النبي أ.د/محمد أبو موسى أ.د/علي أحمد طلب أ.د/محمد إبراهيم البنا

قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

أساليب البيان في النحو العربي

دراسة دلالية

من خلال القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد

الطالبة / خديجة عبدالله سرور الصبان

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

المجلد الأول

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

عنوان الرسالة : أساليب البيان في النحو العربي / دراسة دلالية من خلال

القرآن الكريم .

الدرجة العلمية : الدكتوراه .

اسم الطالبة : خديجة بنت عبدالله سرور الصبان .

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فقد وقعت الرسالة في أربعة فصول سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة .

درّس في الفصل الأول باب النعت ، وفي الثاني باب الحال ، وفي الثالث بابا البديل وعطف البيان ، وفي الرابع بابا الإضافة والتمييز ، وجعل كل فصل قسمين، تناول القسم الأول وظائف الباب المدروس ، والثاني خصائصه . وقد هدف البحث إلى الكشف عن أدوار تلك الأبواب الدلالية في ضوء معرفة وظائفها وخصائصها ، وإلى تبيين العلاقات بين الأبواب محل الدراسة ، وأثرها على الوظائف والخصائص معاً .

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها : إثبات وظائف جديدة لبعض تلك الأبواب، وبيان ما تتفق فيه تلك الأبواب وتفترق من جهة الوظائف الأساسية وغيرها، وأثر مراعاة دلالات التعريف على تحديد الوظائف وبيان تأثير أوجه المشابهة بين الأبواب على وظائف كل باب وخصائصه، وتقديم تفسير لكثير من الظواهر التي حكم النحاة بشنوذها وإدخالها جميعاً تحت قاعدتين عامتين . ولا يتسع المجال لذكر كل النتائج التي أظهرها البحث لكثرتها كثرة مسائل كل باب من الأبواب التي قامت عليها الدراسة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالبة

أ.د. حسن بن محمد باجودة

أ.د. محمد إبراهيم البنا

خديجة الصبان

عنه اعين
١١١٣ / ١١٦

محمد إبراهيم البنا

خديجة الصبان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي تعبدنا بقرانه ، تلاوةً وحفظاً ، وتعبدنا به تأملاً ونظراً
يفتش عن بديع أسرارهِ ، ويدأب في بث أنوار أغواره ، وصولاً إلى تمثُّل
مقاصده ومنهاجه . والحمد لله الذي هداني لسلوك هذا السبيل وما كنت
لأهتدي لولا أن هداني .

والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأكرم رُسُلِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الذي جعل البيان كُبرى معجزاته ، فأجل شأن الكلمة وجعل فعلها في
النفوس سحراً .

وبعد :

فإن مما يُثري الدراسة النحويَّة ويزيدها أثراً الكشف عن المقاصد الدلاليَّة
للأبواب النحويَّة المختلفة وبيان الفروق المعنويَّة التي تنشأ عن اختلاف صور
بناء التراكيب . وذلك الأثر ينبثق من جعل قواعد النحو أساساً لفهم معاني
التراكيب مع رعاية جانب التذوق الفني والأدبي .

وإن تحقيق ذلك الهدف يحتاج إلى نوع من الدراسات يختلف نهجه من بعض
الوجوه عن نهج كتب النحو التعليمية الذي ساد منذ زمن ، حيث انصرف
الاهتمام إلى الجانب التقني المعني بتمييز صحيح الكلام من فاسده فقط .
وهذا النوع من الدراسة ليس جديداً ولا مُستحدثاً - كما هو معلوم - إذ إنه
يقفو خطأ كثير من القدماء ، وأظهرهم صاحب نظريَّة النظم الذي نجد
تلخيص نظريَّته في قوله : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع
الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف منهاجه التي

ب

نُهجتُ فلا تزيغُ وتحفظُ الرُسومَ التي رُسمتُ فلا تَحِلُ بشيءٍ منها . وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظمُ بنظمه غير أن يُنظرَ في وجوه كلِّ بابٍ وفروقه...»* .

وللإسهام في تحقيق الهدف المشار إليه قامت هذه الدراسة ، حيث أختير عدد من الأبواب النحويّة - يجمع بينها كونها ليست من الأبواب التي اصطلح النحاة على تسميتها بالعمد - لبيان وظائفها ومن ثمّ خصائصها ، حيث تحتاج معرفة الوظائف إلى مزيد من الدراسة النصيّة والتحليل ، والأمر كذلك مع الخصائص ؛ إذ إنَّ بعضاً منها محل خلاف بين النحاة رغم كونها أساس التفرقة بين باب نحوي وآخر ، ويتأتّى حسم ذلك الخلاف على ضوء النظر في الوظائف كما جاءت في أسلوب القرآن الكريم وغيره من أساليب الكلام .

وإنّما أطلقنا على الأبواب المدروسة في هذا البحث أساليب البيان (وأردنا أساليب الإبانة) رغم أنّ كلَّ بابٍ نحوي له دورٌ في البيان (الإبانة) ، لأنّ تلك الأبواب وهي من الفضلات تختلف عن غيرها ممّا عُرِفَ بكونه فضلة كباب المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه ... الخ ، من حيث تشعب الوظائف الدلاليّة ، إذ لا يقتصر دورها على أداء وظائف محددة لا تخرج عنها كما هو الحال مع المفاعيل وغيرها ، بل تتشعب - كما ذكرنا - تلك الوظائف حتى إنّه يمكن أن يدعى أنّ حصرها في بعض تلك الأبواب غير ممكن ، وفي الآخر غير سهل ، وذلك ما ستكشف عنه الدراسة .

وانطلاقاً ممّا أسسته سيختلف أسلوب البحث في التناول ، فهو سيهتمّ بما يبيّن ، مُركّزاً إلى النصّ الذي يمدُّ بما لا يمكن لأيّ نصٍّ آخر أن يمدَّ به من طاقات المعاني وفروقتها . وبالإضافة إلى ذلك سيسعى - محتكماً إلى أسلوب ذلك النصّ - إلى الترجيح بين آراء النحاة في المسائل الخلافية المتعلقة

بالأساليب موضوع الدراسة ؛ مما يؤدي إلى توسيع دائرة بعض الأحكام .

ولا يرجع الفضل إليّ في اختيار موضوع هذا البحث ، بل إلى أستاذي الفاضل د/ محمد إبراهيم البنا الذي عرض عليّ -بتوفيق من الله- موضوعين ، كان موضوع هذا البحث أحدهما ، فاخترته لما يحققه من الأهداف التي تصوّرت في ذهني وتمثلتها نفسي ، مع ما فيه من صعوبات ناشئة عن تعدد الأبواب النحوية المدروسة -وبعضها من أطول أبواب النحو- ، وعن ضرورة تناول مسائل أخرى بالدراسة لها تعلق بتلك الأبواب ، وناشئة أيضاً من طريقة الدراسة والتناول ، حيث الاستشهاد وتحليل الشواهد مع محاولة الترجيح بين الأوجه الجائزة لاختيار ما يتلائم مع المقام والسياق ، كان من الأسس التي بُني عليها العمل .

خطة البحث :

يتكون البحث من أربعة فصول :

دُرسَ في الفصل الأوّل باب النعت وتلاه باب الحال في الفصل الثاني -لما بين البابين من أوجه الشبه التي نعلم - . أمّا الفصل الثالث فضمّ البديل وعطف البيان ، ولا رابط بينهما - على ما سيتضح - إلاّ صنيع النحاة . أمّا الفصل الرابع والأخير ، فقد جمعنا فيه بين الإضافة والتمييز ، لوشائج تجمع بينهما . وقد جعل كل فصل قسمين وذلك بحسب الغالب ، دُرسَ في الأوّل منهما وظائف الباب ، وفي الثاني خصائصه ، كما سبقَ الحديث عن الوظائف والخصائص بتمهيد - في بعض الفصول - وذلك بحسب المقتضي .

مصادر البحث ومراجعته :

١ - كتب الدراسات النحويّة ، خاصة التي اهتمّت بإبراز المعاني ،

مثل كتاب سيبويه وشروحه ، وغير ذلك .

٢ - كتب علوم القرآن بجميع فروعها : ككتب التفسير التي تُعنى بالتفسير وتوضيح معنى الآيات ، وبيان أسباب النزول ، والتي تُعنى بإعراب آيات القرآن بشكل برز فيه جانب اللغة والنحو بوضوح . وألكتب التي اهتمت بدراسة ألفاظ القرآن وغريبه ، والكتب التي عُنيت ببيان جوانب من وجوه الإعجاز اللغوي فيه ، بالإضافة إلى بعض من كتب القراءات .

٣ - كتب فقه اللغة .

٤ - كتب الدراسات البلاغية .

٥ - المعاجم التي تدرس مفردات اللغة بعامة ، وبعض المعاجم المتخصصة بدراسة أنواع من تلك المفردات ، ومعاجم المصطلحات .

٦ - كتب الدراسات اللغوية الحديثة .

ويعد - فهذا عمل مُبتدئٍ يضعه بين أيدي يدرك حرصها على تقويمه وتسديده وسدّ خلله . فإن أُصبتُ فيما تصوّرت ونفّذتُ ، فذلك من فضل الله وإنعامه ، وإن لم يكن ، فأسأله تعالى ألا يحرمني أجر المجتهد ، وأن يتقبّله خالصاً لوجهه الكريم .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان إلى الرجل الذي رعى هذا العمل فكان خير راعٍ ، وخير معاضدٍ لتجوال النظر ، وانطلاق الفكر في فضاء الأصول الثوابت ، أستاذي الجليل : الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنّا ، ولا أفتأ أدعو الله - تعالى - له حتّى أظنُّ أن قد كافأه . ولا يفوتني أن أنوه بالأستاذ الدكتور عياد الثبّيتي لما أمدني به من المراجع التي كنت أطلبها منه ، فله مني الشكر .

والشُّكر أيضاً لجامعة أمّ القرى وكلية اللغة العربية بها ولقسم الدراسات العليا بالكلية ، على تفضلهم بقبولي طالبة من طالباتهم ، وعلى

تسهيلهم مهمتي بمنحهم هذا البحث الوقت الذي احتاجه ليرى النور .

كما أشكر الأختين الزميلتين : أحلام عبداللطيف حادي المعينة بقسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز ، ونادية لنقا معلّمة اللغة العربية بمرحلة التعليم المتوسطة .

وخاتمة شكري لجامعة الملك عبد العزيز وقسم اللغة العربية بكلية الآداب على منحي فرصة الابتعاث للدراسة .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

الفصل الأول

المنهجية

القسم الأول

الوظائف

تقديم : تقديم

اتفق جمهور النحاة^(١) على أن للنعت وظيفتين أساسيتين هما :

- تخصيص النكرة . - توضيح المعرفة .

والمقصود بكونهما أساسيتين : أن الأصل في النعت أن يكون للتخصيص أو التوضيح ، وكونه لغيرهما خلاف الأصل ، أي الغالب^(٢) .

وإلى هذا المفهوم أشار السيرافي حيث قال: « معنى النعت أنه اختصاصُ نفس المنعوت وإخراجُ له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصُّ منه . فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع إلى نوعٍ أخصُّ منه . وأمَّا المعارف فيخرجها النعت من شخصٍ مشتركٍ الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس عنه »^(٣) .

وذهب ابن السراج إلى أن الأصل في النعت أن يكون للنكرات ، قال : « وأصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة ، لأنَّ المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها وإنما عرض لها ضربٌ من التنكير فاحتيج إلى الصفة . فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع حينئذٍ بها الفائدة »^(٤) .

(١) انظر الكتاب : ٤٢١/١ - ٤٢٢ ، ١١/٢ ، المقتضب : ٢٧٦/٤ ، ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٤ .

الأصول في النحو لابن السراج : ٢٢/٢ ، شرح السيرافي : ١٤٢/٢ ، الجمل في

النحو : ١٦ ، التبصرة والتذكرة : ١٦٩/١ - ١٧٠ ، اللمع في العربية : ١٣٨ - ١٣٩ ،

شرح اللمع لابن هارون : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، المفضل وشرحه لابن يعيش : ٤٦/٣

- ٤٧ ، الكافية في النحو لابن الحاجب : ١٢٩ ، شرح الكافية للرضي : ٢٠٣/١ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح للأزهري : ١٠٩/٢ ، انظر شرح المفصل لابن

يعيش : ٤٧/٣ - ٤٨ ، الكافية لابن الحاجب : ١٢٩ ، شرحها للرضي : ٣٠٣/١ ،

حاشية الصبان على الأشموني : ٤٥/٣ .

(٣) شرح السيرافي على سيبويه : ١٤٢/٢ ، انظر : شرح التصريح على

التوضيح : ١٠٨/٢ .

(٤) الأصول في النحو : ٢٣/٢ .

وممن أكدَّ هذا الفصل بين وظائف النعت بعدَّ بعضها أساساً والآخر تبعاً ، ابنُ الحاجب ، قال : « النعت : تابع يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً . وفائدته تخصيص أو توضيح . وقد يكون لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد^(١) . فلفظة (قد) التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد قليل^(٢) .

وممن خالف فلم يَفْصِلْ ابنُ مالك ، حيث قال في ألفيته :

النعتُ تابعٌ مُتِّمٌ ما سبق بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ ما به اعتلق^(٤)

ويؤكد أن هذا نهجه قوله عند تعريفه النعت : « وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً ، مسوقاً لتخصيص أو تعميم ، أو تفصيل ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو إبهام ، أو توكيد . . . ولو اقتضرت في الحدِّ على : « وضعاً أو تأويلاً » لكَمَلْ بهما ، ولكن الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعاني المستفادة بالنعت ، فذكرتها متصلةً بالحد . فالمسوق لتخصيص نحو : ﴿ وَالضَّكَّوَّةُ الْاَوْسَطَى ﴾^(٤) ، و : ﴿ مِنْهُ أَيَّتُ فَكَّكَتْ ﴾^(٥) والمسوق للتعميم ، نحو : إنَّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، ويحشر الناس الأولين والآخرين . والمسوق للتفصيل ، نحو : مررت برجلين عربي وعجمي . والمسوق للمدح ، نحو : سبحان الله العظيم . والمسوق للذم ، نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

(١) الكافية : ١٢٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٢٨٨/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٩١/٣ .

(٤) البقرة : ٢٣٨ .

(٥) آل عمران : ٧ .

والمسوق للترحم ، نحو : لطف الله بعباده الضعفاء . والمسوق للإبهام ، نحو :
تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة . والمسوق للتأكيد ، نحو : (وَمَنْوَةٌ الثَّلَاثَةُ
الْأُخْرَى) (١) ، (٢) .

فنصه هذا قاطع الدلالة على عدم اعتناقه لمذهب التقسيم لوظائف النعت .
وذلك ما يُفهم من بيت الألفية السابق أيضاً ، غير أننا نجد أن بعض شراحها
قد أمالَ مُرادَ ابن مالك إلى ما يوافق مذهب الجمهور ، ومن هؤلاء ابن هشام
حيث قال : « فالنعت - عند الناظم - هو التابع الذي يكمل متبوعه ، بدلالته
على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به . . . والمراد بالمكمل : الموضح للمعرفة ، ك :
جاء زيد التاجر ، أو التاجر أبوه ، والمخصص للنكرة ، ك : جاغي رجل تاجر ،
أو : تاجر أبوه . وهذا الحدُّ غير شامل لأنواع النعت ، فإن النعت قد يكون
لمجرد المدح . . . أو لمجرد الذم . . . أو للترحم . . . أو للتوكيد . . . » (٣) .

وممن جعل المراد بالانتميم مطلقاً - وهو مراد ابن مالك - فيشمل
الوظائف جميعها ، الأشموني حيث قال : « المراد بالانتميم المفيد ما يطلبه
المتبوع بحسب المقام من توضيح . . . ، أو تخصيص . . . ، أو تعميم . . . ،
أو مدح . . . ، أو ذم . . . ، أو ترحم . . . ، أو توكيد . . . ، أو إبهام . . . ،
أو تفصيل . . . » (٤) .

(١) النجم : ٢٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٠٦/٣ - ٣٠٧ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٠٠/٣ - ٣٠٢ .

(٤) شرح الأشموني : ٦٢/٢ - ٦٣ ، وانظر : حاشية الصبان : ٤٥/٣ - ٤٦ .

التخصيص :

والمراد به - كما رأينا - تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، « وذلك أن (رجل) في قولك : جاغي رجل صالح ، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع ، فلما قلت : صالح ، قلت الاشتراك والاحتمال» (١) .

وكُلِّمًا زدت من النعت « كان المنعوت أخصاً . لو قلت : مررت برجل ظريف صيرفي ، صار من جملة الرجال الظراف الصيارفة ، وهم أقل من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب في غير الصيارفة . وهكذا لو قلت : مررت برجل ظريف صيرفي أعور ، كان أخص مما قبله ، ولم يطلب في غير العور من الصيارفة . وعلى هذا يكون خروجه من الأعم إلى الأخص» (٢) وقد ينتج عن تكرار النعوت تعيين ذات المنعوت .

ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

وَإِذْ قَالَ
 مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنَنْخِذُنَا
 هٰذَا قَالُوا أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا
 ادْعُ لِنَارِكَ يَبِينُ لَنَا مَا هِيَ قَالَتْ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ
 وَلَا يَكَرُّ عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ فَاذْكُرُوا مَا تُوْمَرُونَ ﴿٦٨﴾
 قَالُوا ادْعُ لِنَارِكَ يَبِينُ لَنَا مَا لَوْثُهَا قَالَتْ إِنَّهُ يَقُولُ
 إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْثُهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ ﴿٦٩﴾
 قَالُوا ادْعُ لِنَارِكَ يَبِينُ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا
 إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَتْ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ
 تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا
 الْفَن جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ (٣)

(١) شرح الكافية للرضي : ٣/١ - ٣/٢ - ٣/٣ .

(٢) شرح السيرافي : ١٤٢/٢ .

(٣) البقرة : (٦٧ - ٧١) .

فما أمر بنو إسرائيل إلا بذبح بقرة^(١) ، على الاطلاق^(٢) ، ولو امتثلوا لذلك الأمر بدايةً لأجزأهم ذبح أي بقرة كانت ، لكنهم صاروا إلى التعنت^(٣) فصار الأمر معلقاً بذات من ذوات العمر الوسط: ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾ ، وازدادوا تعنتاً ، فتتالت النعوت حتى تعينت البقرة : بقرة صفراء ، فاقع لونها ، تسر الناظرين ... الخ^(٤) .

جهات التخصيص :

بيِّن الاستقراء أن جهات تخصيص الاسم كثيرة جداً تشمل كل ما يتعلق به أو بما له صلة به . وعليه فإنَّ نصَّ النحاة على أن الاسم يوصف بأربعة أشياء . يمكن حمله على أن المراد منه التقريب والتمثيل ، لبعض تلك الجهات ، لا الحصر ، والأشياء الأربعة التي ذكرها هي :

الأول : « الحَلَى » والمراد به الصفات الظاهرة ، نحو : الكَحْل ، والزَّرَق ، وما أشبهها .

الثاني : الصفات الباطنة : وتسمَّى الغرائز ، نحو : الشجاعة ، والجبن ، وما أشبهها من الصفات الباطنة .

الثالث : النسب : نحو : تميمي ، وقرشي ، وقُرطبي ، وما أشبه ذلك .

الرابع : الأفعال نحو : الماشي ، والراكب^(٥) . قال الزجاجي : « وأجمع

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٤٤٥/١ - ٤٤٦ .

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان : ٢٥٣/١ .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن : ٤٤٨/١ - ٤٥٤ .

(٤) انظر في إعراب الآية : الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني : ٣٠٧/١ - ٣١٣ ، الجامع : ٤٤٨/١ - ٤٥٤ .

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٢٩٧/١ ، وانظر السيرافي : ١٤٣/٢ .

النحويون على أن الاسم يوصف بفعله ونسبه وصناعته» (١) .

ومن جهات التخصيص مايلي :

١ - بيان جنس المنعوت :

وقبل الاستشهاد لهذه الجهة لا بد من بيان أن الأصل في بيان جنس النكرة الإتيان بـ (من) البيانية جارة لاسم الجنس المراد، وذلك لأن إيقاع اسم الجنس الجامد نعتاً قبيح ، إذِ النعت بابه الاشتقاق . قال سيبويه : « هذا بابٌ ما ينتصبُ لأنه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقودٌ خلًّا ، وعليه نحي سمنًا . وإن شئت قلت : راقودٌ خلٌّ ، وراقودٌ من خلٍّ . وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طينٍ خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه . فكهذا مجرى هذا وما أشبهه . ومن قال : مررت بصحيفة طينٍ خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذه صفةٌ خزٌّ . وهذا قبيحٌ أجرى على غير وجهه » (٢) .

ونخرج من النصين السابقين - بالإضافة إلى كون النعت بالجواهر قبيحاً- بما يلي : إذا وقع بعد النكرة اسم هو جنس لها ، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : نصبه على التمييز . الثاني : جره بإضافة النكرة إليه . الثالث :

جره بمن البيانية ، فيكون الجار والمجرور نعتاً للاسم السابق .

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى : ٢٥٩ .

(٢) الكتاب : ١١٧/٢ - ١١٨ ، وانظر ٢٣/٢ ، شرح السيرافي : ١١٦/٢ - ١١٧ ،

١٤٨/٢ ، والمقتضب : ٢٥٨/٣ - ٢٦٠ ، شرح عيون كتاب سيبويه :

ويبدو أن الأصل - عند سيبويه - الاضافة ، ثم الجر بمن ، ثم النصب
ويدلنا على أن النصب في ثالث درجة من الجواز^(١) ، تنظيره إياه بالرفع في
قولهم : مررت بصحيفة طين خاتمها ، حيث صير إلى رفع (طين) - على أنه
خبر مقدم و (خاتمها) مبتدأ مؤخر - فراراً من النعت بالجواهر إلى إيقاع
الجملة نعتاً . وإنما قلنا إن الأصل هو : جبة من خز ، وخاتم من حديد ، لأننا
وجدنا ذلك الوجه ، هو الكثير الغالب في بيان جنس النكرة في أسلوب
القرآن الكريم . وقد نص الفراء على أن النصب على التمييز في تلك المثل
ونحوها فيه شيء من الضعف ، وبين أن الوجه الجرب (من) ، قال : « وقوله :
﴿ يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^(٢) : لو ألقيت (من) من الأساور كانت
نصباً ، ولو ألقيت (من) من الذهب ، جاز نصبه على بعض القبح ، لأن
الأساور ليس بمعلوم عددها ، وإنما يحسن النصب في المفسر إذا كان
معروف العدد ، كقولك : عندي جبتان خزاً وأسواران ذهباً ، وثلاثة أساور
ذهباً ، فإن قلت : عندي أساور ذهباً ، فلم تُبين عددها كان بمن ، لأن المفسر
ينبغي لما قبله أن يكون معروف المقدار »^(٣) .

وعلة قبح إيقاع الجامد نعتاً عند النحاة أن النعت تحلية ، والجواهر ليس
فيها ذلك المعنى . وعندني بالاضافة إلى تلك العلة علة أخرى وهي خوف اللبس ،
وذلك أنهم أجازوا النعت بالجواهر إذا كان الغرض تشبيه المنعوت بالجنس
المنعوت به ، لا بيان جنسه ، فلو أنهم أجازوا النعت بتلك الجواهر لبيان

(١) إنما يكون في النصب بعض الضعف ، إذا لم يكن المميز مقداراً ، كالصحيفة
والجبة ، فإن كان مقداراً كالراقود والنحي ، فالنصب أقل ضعفاً ، حيث
إنه مقيس على النصب بعد عشرين وأحد عشر .

(٢) الكيف : ٣١ .

(٣) معاني القرآن : ١٤٠/٢ - ١٤١ ، وانظر : شرح عيون كتاب سيبويه : ١٣٤ .

جنس المنعوت أيضاً ، لالتبس الأمر ، فلم يُعلم أيُّ الغرضين هو المراد : التشبيه أم بيان الجنس . وفي نص المبرد التالي إشارة إلى هذا الذي بيناه ، قال : « تقول : مررت ببرِّ قفيزٍ بدرهم ، لأنك لو قلت : مررت ببرِّ قفيزٍ ، كنت ناعماً بالجواهر ، وهذا لا يكون ، لأن النعوت تحلية والجواهر هي المنعوتات ... وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ ... ويقال للذي أجاز هذا : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً ، فإن رفعه غير مدفوع ، وتأويله البديل^(١) ، لأن معناه : خاتمٌ حديدٍ وخاتمٌ من حديد ، فيكون رفعه على البديل والإيضاح . فأما ادعاءك أنه نعت ، وقد ذكرت أن النعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلة أنت ذكرتها ، وإنما حق هذا أن تقول : راقودٌ خلًّا ، على التبيين . فهذا حق هذا ، فإن اعتلَّ بقوله : مررت برجلٍ فضةٍ خاتمةً ، ومررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، - على قبحه فيما ذكره وبعده - فإن هذا في قولك : فضة خاتمه غير جائز ، إلا أن تريد : شبيهه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة . فهذا ما ذكرت لك أن النعت تحلية . وعلى هذا : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، لأنه وضعه موضع شديد أبوه . ألا ترى أن سيبويه لم يُجزَّ : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها ، إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدة ، جاز على ما وصفتُ^(٢) .

وقد ذكر ابن هشام معاملة العرب أسماء الأجناس معاملة المشتقات لإفادتها المعنى المذكور ، وذلك هو مجوز الإتيان بالتوكيد مرفوعاً تبعاً للضمير المستتر ، في قولهم : « مررت برجلٍ أبي عَشْرَةَ نفسُهُ ، ويقوم عربٍ

(١) سيأتي في مبحث المبالغة أنه نعت ، وأن مجوزه هو إرادة المبالغة ،

إذ هي باب خروج عن الأصل في بناء الكلام . أما جعله بدلاً ، فضعيف ، وستتضح علة الضعف في فصل البديل عند بيان خصائص ذلك الباب .

(٢) المقتضب : ٢٥٨/٣ - ٢٥٩ ، وانظر : شرح الكافية للرضي : ٢٩٧/٢ .

كلهم ، ويقاع عرفج كلُّه ، برفع التوكيد فيهن ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة ، وأكدوا لما لحظوا فيها المعنى ، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء ، والعرفج بمعنى الخشن ، والأب بمعنى الوالد^(١) . وقد رفعوا بها الظاهر أيضاً ، ملاحظة لذلك المعنى^(٢) .

وربما لا يكون إلى بيان جنس المنعوت النكرة بوساطة الجار والمجرور أو الإضافة سبيل^(٣) ، فيصار إلى إيقاع الاسم الجامد نعتاً وظيفته بيان جنس المنعوت ، وذلك كما في قولهم : جرادةٌ ذَكَرٌ ، وجرادةٌ أنثى ، وضفدعٌ ذكر وضفدعٌ أنثى ، وشاةٌ ذَكَرٌ ، وحمامةٌ ذكر ، وبيطةٌ ذكر ، وحيةٌ ذكر .

قال السهيلي : « وأما قوله : " على حمارٍ أتانٍ " ^(٤) . فيستقيم على البديل^(٥) أو على النعت . . . وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأتان ، ولولا ذلك لعُدِرَ من يقول من العجم : لم يُحَرِّمِ اللهُ إلا الخنزير الذكر ، إذ لم يسمع للخنزيرة ذكر . وأما النعت فأنا إليه أميلُ ، لأن الأتان هي الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمار أتان ، لأن الأنوثة وصف كجملة الأوصاف في الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان ، فإنه يتميز من الأسد بالنعوية ، ويتميز الذكر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم ، وبالعرض في مذهب آخرين . وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز ، وفي مذهب قوم من النحويين^(٦) يجوز ، لأنهم يجيزون إضافة الشيء

(١) مغني اللبيب : ٨٨٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ٢٩٧/٢ .

(٢) انظر الملخص في ضبط قوائين العربية لابن أبي الربيع : ٣١٦/١ .

(٣) لا يصح أن نقول جرادةٌ من ذكر كما نقول خاتمٌ من حديد وأساورٌ من فضة ؛ لأن شرط الجر بمن في هذه الحالة ونحوها أن يكون المجرور بها جنساً والمنعوت بعضه ، وهو هنا ليس كذلك . ولا يصح أن نقول : جرادةٌ ذكر ، حتى لا تلتبس بالإضافة التي بمعنى اللام ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تلك الإضافة ممتنعة على مذهب البصريين ، لأنها تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وقد أشار السهيلي في نصه إلى امتناع : حمار أتان على الإضافة .

(٤) انظر صحيح البخاري : ١٠٣/١ ، كتاب العلم .

(٥) البديل ضعيف ، وستأتي حجة ذلك في فصل البديل .

(٦) يعني بهم الكوفيين ، فهم الذين يجيزون ذلك ، والذي ذهبوا إلى إجازته لا يصح في مثل هذه الأمثلة لأنه يؤدي إلى اللبس .

إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ...» (١).

ومن شواهد تخصيص النكرة ببيان جنسها في القرآن الكريم ما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾ (٢)، فالجار والمجرور (مِنْ مَّسَدٍ) في محل نعت لـ (حبل) وظيفته بيان الجنس. ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ عَفْرِيَّتُ مِّنَ الْجِنِّ أَنَاءَ إِلَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴾ (٣)، فالجار والمجرور: (من الجن) في محل رفع نعت لـ (عفريت) وظيفته بيان جنسه، إذ العفريت في أصل وضعه يطلق على عتاة الجنِّ ومردتهم ثم صار يوصف به الرجل الخبيث المنكر على معنى التشبيه، ولذا جئ بالنعت لرفع احتمال أن تكون الكلمة مستعملة على غير الأصل فيها (٤).

وهذا النوع من التخصيص كثير جداً في القرآن الكريم وغيره من أساليب الكلام.

٢ - بيان وظيفة المنعوت (فائدته) (٥):

وذلك كما في قوله تعالى:

﴿ وَجَعَلَ لَكُم سُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ ﴾ (٦)، ومنه

(١) أمالي السهيلي: ٦٢-٦٣، وانظر: ٩٩، والتكملة لأبي علي الفارسي: ٣٥٦-

٣٧، والكشاف: ٣٥٦/٣، والدر المصون: ٤٣٤/٥، والتحرير والتنوير

للطاهر بن عاشور: ٢٤١/١٩.

(٢) المسد: ٥.

(٣) النمل: ٣٩.

(٤) روح المعاني للآلوسي: ٢٠٢/١٩، والتحرير والتنوير: ٢٧٠/١٩ - ٢٧١.

(٥) انظر مبحث وظائف الحال - في هذا البحث - ص: ٤١٣-٤٢٠.

(٦) النحل: ٨١.

أيضاً قوله تعالى : ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّضُ سَوَاءَ تَكْمُ وَرِيْشًا
وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (١) . فالجملة الفعلية (تقيكم) - في الآية الأولى -
في محل نصب نعت لـ (سراييل) والمراد بالسراييل الأولى الثياب ، والثانية
الدروع ، ووظيفة النعت بهما بيان وظيفة المنعوت وتلك وظيفة جملة (يوارى)
في الآية الثانية أيضاً .

٣ - بيان أثر المنعوت في النفوس :

وقد جئنا بالنعت لتلك الوظيفة وهو جملة فعلية في قوله تعالى :
﴿ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ ﴾ (٢) ، فجملة (تسر
الناظرين) في محل رفع نعت ثالث لـ (بقرة) وظيفته بيان أثر لونها في نفوس
الناظرين إليها ، و (أل) في (الناظرين) لاستغراق الجنس ، قال أبو
حيان : « (تسر الناظرين) أي تبهج الناظرين إليها من سمنها ومنظرها
ولونها . وهذه الجملة صفة للبقرة . وقد تقدم قول من جعلها خبراً كقوله في
(لونها) وفيه تكلف ، وجاء هذا الوصف بالفعل ولم يجئ باسم الفاعل ، لأن
الفعل يُشعرُ بالحدوث والتجدد ، ولما كان لونها من الأشياء الثابتة التي لا
تتجدد جاء الوصف بالاسم لا بالفعل ، وتأخر هذا الوصف عن الوصف قبله ،
لأنه ناشئ عن الوصف قبله ، أو كالتأنيء لأن اللون إذا كان بهجاً جميلاً
نهشت فيه الأبصار وعجبت من حسنه البصائر . وجاء بوصف الجمع في
(الناظرين) ليوضح أن أعين الناس طامحة إليها متلذذة فيها بالنظر ، فليست
مما تعجب شخصاً دون شخص ولذلك أدخل الألف واللام التي تدل على
الاستغراق ، أي هي بصدد من نظر إليها سرُّ بها . وإن كان النظر هنا من
نظر القلب ، وهو الفكر ، فيكون السرور قد حصل من التفكير في بدائع صنع

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) البقرة : ٦٩ .

الله من تحسين لونها وتكميل خلقها... (١). ووظيفة النعت الأول : (صفراء)
بيان لون المنعوت ، أما النعت الثاني : (فالق لونها) فوظيفته توكيد النعت
الأول: (صفراء) .

٤ - بيان صلة المنعوت بالمخاطب :

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿فَلَا اقْنَحُ الْعَقَبَةَ﴾ (١١) ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ (١٢)
﴿فَكُرْبَةً﴾ (١٣) ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٤) ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ (١٥) (٢) .

ففي الآيات عدة نعوت هي على التوالي : (ذي مسغبة) ، (ذا مقربة) ،
(ذامتربة) ، والذي بينت به صلة المنعوت بالمخاطبين ، هو قوله : (ذا مقربة) ،
ووجه تخصيص اليتيم بالإطعام « أنه مظنة قلة الشئ لصغر سنه وضعف
عمله وفقد من يعوله ولحيائه من التعرض لطلب ما يحتاجه . فلذلك رغب في
إطعامه وإن لم يصل إلى حد المسكنة والفقير . ووصف بكونه (ذا مقربة) ، أي
مقربة من المطعم ، لأن هذا الوصف يؤكد إطعامه ، لأن في كونه يتيماً إغاثة
له بالإطعام ، وفي كونه ذا مقربة صلة للرحم » (٣) .

٥ - تخصيص النكرة بما يقع فيها :

قال السيوطي : « ومن سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه ، نحو : يوم
عاصف ، وليل نائم ، وليل ساهر ، ... » (١) . ومن شواهد ذلك قوله تعالى - في

(١) البحر : ٢٥٣/١ .

(٢) البلد : ١١-١٦ .

(٣) التحرير والتنوير : ٣٥٨/٣ - ٣٥٩ .

(٤) المزهرة في علوم اللغة وأنواعها : ٣٣٦/١ .

الآيات السابقة - : (في يوم ذي مسغبة) . فالمراد بيوم هنا « زمان » ، لا النهار المعروف . وإضافة (ذي) إلى مسغبة تفيد اختصاص ذلك اليوم بالمسغبة ، أي في يوم مجاعة . وذلك زمن البرد وزمن القحط . ووجه تخصيص ذي المسغبة بالاطعام فيه ، أن الناس في زمن المجاعة يشدد شحهم بالمال خشية امتداد زمن المجاعة والاحتياج إلى الأقوات . فالإطعام في ذلك اليوم أفضل ، وهو العقبة ودون العقبة مساعد متفاوتة « (١) .

ومن شواهد ذلك أيضاً : ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْيَوْمِ ﴾ (٢) جاء في الدر المصون : « إسناد الأكم إلى اليوم مجاز لوقوعه فيه ، لا به . وقال الزمخشري (٣) : « وصف اليوم بالأليم من الإسناد المجازي ، لوقوع الأكم فيه . فإن قلت : فإذا وصف به العذاب ؟ قلت : مجازي مثله ، لأن الأليم في الحقيقة هو المعذب . ونظيرهما قولك : نهارك صائم وجدَّ جدُّه . قال الشيخ (٤) : هذا على أن يكون (أليم) صفة مبالغة وهو من كثر ألمه . وإن كان (أليم) بمعنى مؤلم ، فنسبته لليوم مجاز ، وللعذاب حقيقة « (٥) .

٦ - تخصيص النكرة بمكانها وزمانها :

ومن شواهد الأول قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٦) فالجار والمجرور (في المدينة) في موضع الصفة لـ (نسوة) . قال الألوسي : (في المدينة) : أريد بها مصر ، والجار والمجرور في موضع الصفة - لنسوة - على ما استظهره بعضهم . وَوُصِفْنَ بِذَلِكَ لِأَنَّ إِغَاظَةَ كَلَامَهُنَّ لِهَذَا الْاِعْتِبَارِ

(١) التحرير والتنوير : ٣٥٨/٣ ، وانظر : الكشاف : ٧٥٧/٤ .

(٢) هود : ٢٦ .

(٣) الكشاف : ٢٨٨/٢ .

(٤) البحر : ٢١٤/٥ .

(٥) ٣٠٩/٦ .

(٦) يوسف : ٣٠ .

لاتصافهن بما يقوي جانب الصدق أكثر ، فإن كلام البدويات ليعدهن عن مظان الاجتماع والاطلاع على حقيقة أحوال الحضريات القصریات ، لا يلتفت إلى كلامهن ، فلا يغيظ تلك الاغاة . والكثير على اختيار تعلقه به (قال) ، ومعنى كون قولهن في المدينة ، إشاعته وافشاؤه فيها وتعقب بأن ذلك خلاف الظاهر « (١) .

ومن شواهد الثاني ما في قوله تعالى :

﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٢)

فقوله: (في الحج) و : (إذا رجعت) - حيث (إذا) هنا متمحضة للظرفية - (٣) متعلقان بمحذوف نعت لـ (ثلاثة أيام) و (سبعة) . ووظيفة هذين النعتين تحديد زمن الأيام الثلاثة والسبعة التي يجب على من لم يجد الهدى صومها (٤) .

V - تخصيص النكرة ببيان جهة صدورها :

وذلك كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ أَنْظِرْ كَيْفَ نَصْرِي الْأَيْتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ (٥)

(١) روح المعاني : ٢٢٥/١٢ .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(٣) انظر الدر المصون : ٣١٩/٢ .

(٤) انظر في تحديد زمن تلك الأيام عند الفقهاء : الكشاف : ٢٤١/١ ، الجامع

لأحكام القرآن : ٣٩٩/٢ - ٤٠٢ ، روح المعاني : ٨٢/٢ - ٨٣ .

(٥) الأنعام : ٦٥ ، وانظر على سبيل المثال : العنكبوت : ٣٤ .

فالنكرة : (عذاباً) خصصت^(١) ببيان جهتي صدوره : (من فوقكم ، أو من تحت أرجلكم) وأبهمت أنواعه^(٢) ، لغرض التهويل ، ولتشمل كل أنواع العقاب سماوية كانت أو أرضية .

٨ - تخصص النكرة وهي مُسَبَّبة بالسبب :

ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(٣) . فقوله (بما كان يكذبون) في موضع رفع نعتٍ ثانٍ لعذاب ، حيث تتعلق الباء بمحنوف تقديره : كائن ، أو مُستحقُّ بسبب كذبيهم^(٤) .

ومن ذلك ما جاء في قوله -صلى الله عليه وسلم- (ما يصيب ابن آدم خدشٌ من عودٍ ، ولا عثرة رجلٍ ، ولا اختلاجٌ عرقٍ ، إلا بذنب ، وما يعفو الله عنه أكثر)^(٥) . فالنكرة المنعوتة هي (خدش) ، والنعت هو الجار والمجرور (من عود) ، والخدش مُسَبَّبٌ عن العود ، فوصف المسببُ بالسبب .

٩ - تخصص النكرة ببيان سبقها الزمني :

ومن ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبْتُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴾^(٦) . فالأرجح أن يكون الجار والمجرور (من قبلكم) متعلقاً بمحنوف نعتاً لـ (أمم) . وفائدة التخصيص هنا تحذير مكذبيه - صلى الله عليه وسلم - وبيان أن تكذبيهم لا يضره كما أن الأمم السابقة لم يضرُوا رسُلهم بتكذبيهم إياهم ، بل ضرُّوا أنفسهم حيث حلَّ بهم ما حلَّ ، نتيجةً للتكذيب^(٧) .

(١) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: ١٦٥/٢ .

(٢) انظر الكشاف: ٣٣/٢ - ٣٤ . (٣) البقرة: ١٠ .

(٤) انظر التبيان: ٢٧/١ ، الفريد: ٢٢٢/١ ، الدر: ١٣٠/١ .

(٥) الحديث في أمالي الزجاجي: ١١٢ .

(٦) العنكبوت: ١٨ .

(٧) الكشاف: ٤٤٧/٣ .

التوضيح :

والمراد به كما سبق بيانه : « رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ،
أعلاماً كانت أو لا ، نحو : زيد العالم والرجل الفاضل » (١) .

وشرط تحقيق ما ذهبوا إليه ألا يكون التعريف في الأسماء المنعوتة
استغراقياً ، فإن كان كذلك جاء نعت المعرفة مخصصاً لا موضحاً .

وقد تبين من دراسة أسلوب القرآن الكريم أن نعت المعرفة كثيراً ما يأتي
للتخصيص ، وتفسير ذلك أن اهتمام القرآن الكريم ليس منصباً على تعيين
الأشخاص وتمييزهم - بالدرجة الأولى - بل على تعيين وتمييز الفئات بعضها
من بعض . وعليه فإن المعارف المنعوتة غالباً ما يكون تعريفها تعريف استغراق
الجنس ، فيؤتى بالنعت مخصصاً (٢) العموم بإخراج الفئة المرادة من
المجموع العام الذي دل عليه المنعوت .

والاستشهاد لما نقول يتطلب توقفاً عند أقسام التعريف من حيث إفادته
العهد أو الجنس .

وما يقع معرفاً تعريف العهد مرة والجنس أخرى ، من المعارف ، ما يلي :

- الأسماء الجامدة المقرونة بأل مفردة وجمعا .
- الأسماء المشتقة مقرونة بأل مفردة وجمعا .
- الأسماء الموصولة الخاصة (الذي وأخواته) مفردة وجمعا .
- الأسماء المضافة .

(١) شرح الكافية للرضي : ٣.٢/٨-٣.٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٤٢/٢ ،

١٥٥ ، شرح التصريح على التوضيح : ١٠٨/٢ .

(٢) كان من الممكن إلحاق هذا المبحث بالوظيفة السابقة (التخصيص) لولا
أن المنعوت هنا معرفة ، ومن المتعارف عليه - قبل إثبات ما توصل
إليه البحث - أن نعت المعرفة لا يأتي مخصصاً ، بل موضحاً ، وذلك
اقتضى الحديث عن أقسام التعريف ومكانه - من وجهة نظري - هنا ؛
حيث الحديث عن نعت المعرفة .

أولاً - الأسماء الجامدة مفردة ومجموعة :

قال الزجاجي : « واعلم أن هذه الألف واللام التي للتعريف قد تدخل في الكلام على ضروب ، فمنها : أن تُعرَّفَ الاسم على معنى العهد . . . وقد تدخل لتعريف الجنس ، وذلك أن تدخل على اسم واحد من جنس فتكون تعريفاً لجميعه ، لا لواحد منه بعينه ، وذلك قولهم : قد كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس ، لا يراد به تعريف درهم بعينه ، ولا دينار بعينه ، وإنما يراد به الجنس » (١) .

وقال الرماني : « . . . الثاني : أن تكون لتعريف الجنس نحو قولك : أهلك الناس الدينار والدرهم ، والمَلِكُ أفضلُ من الإنسان (٢) ، ومنه : ﴿وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾ (٣) ، و : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (٤) ، ومنه : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٥) . كل ذلك لا يراد به شيء بعينه ، وإنما يراد به الجنس . وهو واحد يدل على أكثر منه » (٦) .

-
- (١) كتاب اللامات : ٤٣ - ٤٤ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، المقتضب ١٣٨/٤ - ١٣٩ ، والأصول في النحو : ١٥٠/١ ، التبصرة والتذكرة للصيمري : ٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٩ - ١٩ - ٢٠ ، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٢٦٨/٢ .
- (٢) هذا على مذهب المعتزلة .
- (٣) الحاقة : ١٧ .
- (٤) البقرة : ٢٢٠ .
- (٥) العصر : ٢ .
- (٦) معاني الحروف : ٦٥ وهو في الحقيقة كتاب : العوامل والهوامل ، لابن فضال الجاشعي ، وانظر : المقتضب : ١٤٠/٢ - ١٤١ .

ويلاحظ على شواهد الرماني أنها تُمَثَّلُ لأقسام (أل) الجنسية ، ف (أل) في المثال الأول وفي آية العصر ، لاستغراق أفراد الجنس ، وهي في المثال الثاني لتعريف الماهية وهي تحتملها في آية الحاقة ، وفي آية البقرة موصولة مراداً بها نوع من الجنس تجمع أفرادها صفة من الصفات ، وهو قد سردها بدون تحديد ، ويأتي التحديد عند المرادي حيث قال : « والجنسية بخلافها (١) ، وهي قسمان ، أحدهما : حقيقي ، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِي خُسْرٍ) ، والآخر مجازي ، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة ، نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي الكامل في هذه الصفة ، ويقال لها : التي للكمال . وأما التي لتعريف الحقيقة - ويقال لتعريف الماهية - فنحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (٢) . واختلف في هذا القسم ، فقيل هو راجع للعهدية ، وقيل : راجع إلى الجنسية ، وقيل : قسم برأسه ، فإن قلت : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين ؟ قلت : حقيقة الفرق أن العهدية يراد بمصحوبها فرد مُعَيَّنٌ . والجنسية يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد » (٣) . وجعل

(١) يقصد بخلاف العهدية .

(٢) الأنبياء : ٣٠ .

(٣) الجنى الداني في جروف المعاني : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل لابن

مالك : ٢٥٧/١ - ٢٥٨ ، المساعد على التسهيل : ١٩٧/١ - ١٩٨ ، همع

الهوامع : ٢٧٥/١ .

ابن هشام^(١) الجنسية ثلاثة أقسام بضم التي لتعريف الماهية إليها . كما بين أنه يُستدلُّ على كون (أَل) مراداً بها استغراق الافراد ، بصحة أن تخلفها (كل) حقيقةً . وعلى كون المراد بها استغراق خصائص الأفراد ، بصحة أن تخلفها (كل) مجازاً . وعلى كون المراد بها الحقيقة - الماهية - بعدم صحة أن تخلفها (كل) .

ثانياً - الأسماء المشتقة مقرونة بأل مفردة وجمعا :

و (أَل) الداخلة على الأسماء المشتقة موصولة - كما هو معلوم - وتنقسم - مثلها مثل الحرفية - ثلاثة أقسام : الأول : للحضور ، والثاني : للعهد ، والثالث : للجنس .

قال المالقي : « . . . ويتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ، وبأيُّها الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب . وأن تكونا للعهد ، نحو : رأيت الضارب الذي رأيتَ ، والمكْرَم الذي أكرمتَ . وأن تكونا للجنس ، كقولك : ضَرُّ الفاسقُ ، ونفع العالم ، وأعجب الحَسَنُ »^(٢) .

(١) مغني اللبيب : ٧٣ ، بشرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٨/١ .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٧٤ - ٧٥ - ٧٧ ، وانظر الغرّة

المخفية في شرح الدرّة الألفية : ٣٥٢/١ - ٣٥٣ ، إجماع : ٢٩١/١

والجنسية قسمان ، الأول : لتعريف الماهية . قال الزجاجي : « ومن ذلك قولك : المؤمن أفضل من الكافر . لست تريد مؤمناً بعينه ، وإنما تريد تفضيل جنس المؤمنين على الكافرين ، ومن ذلك قولهم : الرجل أفضل من المرأة . ومنه قولهم : قد أيسرَ فلان فصار يشتري الفرس العتيق ، والغلام الفاره ، والخادمة الحسناء »^(١) . والثاني : لاستغراق أفراد الجنس - كائنين على صفة من الصفات - و ممن نكر مجيئها لذلك المعنى ، الفراء ، والمبرد . قال الفراء : « وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٢) : مرفوعان بما عاد من ذكرهما . والنصب فيهما جائز ، كما يجوز : أزيدُ ضربته ، و : أزيداً ضربته ، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ، لأنهما غير مؤقتين ، فَوَجَّهًا توجييه الجزاء ، كقولك : من سرق فاقطعوا يده . فد (من) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردت سارقاً بعينه ، أو سارقة بعينها ، كان النصب وجه الكلام »^(٣) . وقال المبرد - وهو يتحدث عما يشترط في فاعل (نعم) و (بئس) ، وهو أن يكون مقروناً بـ (أل) مراداً بها استغراق الجنس ، أو مضافاً إلى ما هي فيه - : « ... وتقول : نعم القائم أنت ، ونعم الداخل الدار أنت ... لأن تعريفك يقع كتعريف الغلام ، وان كان معناه الذي »^(٤) . وبين ابن مالك أنه

(١) كتاب اللامات : ٤٤ ، وانظر : الكشاف : ٦٤/١ .

(٢) المائة : ٣٨ .

(٣) معاني القرآن : ٣٠٦/١ ، وانظر : الكامل للمبرد : ٢٦٥/٢ ، ومعاني

القرآن واعرابه للزجاج : ١٧٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٩/٢ .

البحر : ٤٧٦/٣ - ٤٨١ - ٢٤٣ .

(٤) المقتضب : ١٤١/٢ ، وانظر . ١٤٠ ، و تفسير ابن أبي الربيع : ١٩٧/١ .

يجوز في نعت مصحوب (أل) هذه - المفرد - وخبره ، موافقة اللفظ وموافقة المعنى ، إلا أن الأول أولى ، قال : « والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخبره ، موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ (١) ، وكقوله تعالى : ﴿ لَا يَصِلْنَهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ (٢) . وموافقة المعنى بون اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَطْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ (٣) . وحكى الأخفش : أهلك الناس الدينار الحمر ، والدرهم البيض « (٤) .

وجواز مراعاة اللفظ أو المعنى خاص بحالة كون مصحوب (أل) - هذه - مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً ، وجب مراعاة اللفظ فقط ، ذلك ما نص عليه ابن عقيل حيث قال : « وإنما قال : " وإذا أُفرد " (٥) ، لأن مصحوب (أل) الجنسية إن كان مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان ، أو مجموعاً كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٥) ، لم يجر فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ « (٦) .

وقد حاول بعض المفسرين البلاغيين تلمس الفرق بين دلالة كل من المفرد والجمع المقرونين ب(أل) الاستغراقية ، فخلص بعض هؤلاء إلى عدم وجود فرق بينهما ، ورأى آخرون عكس ذلك . ومن الفريق الأول ابن أبي الربيع حيث قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (٧) - : « والألف واللام في (الصالحات) للجنس ،

(١) النساء : ٣٦ .

(٢) الليل : ١٥ - ١٦ .

(٣) النور : ٣١ .

(٤) التسهيل : ٤٢ .

(٥) المؤمنون : ١ .

(٦) المساعد على التسهيل : ١٩٨/١ .

(٧) البقرة : ٢٥ .

والآلف واللام الداخلة للجنس تدخل على المفرد وعلى الجمع ، والمعنى واحد ، لكن بتقديرين مختلفين ، فإذا قلت : الرجل خير من المرأة ، فالمعنى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة . ويلزم عن هذا أن جميع آحاد الرجال خير من جميع آحاد النساء . وتقول : الرجال خير من النساء ، أي : جميع آحاد الرجال خير من جميع آحاد النساء . فيلزم عن هذا أن تكون حقيقة الرجال خيراً من حقيقة النساء . فإذا نظرت إلى المعنى وجدت الحاصل من هذا يحصل من هذا ، لكن بالتأويلين المذكورين «(١)» .

ويلاحظ على تمثيله أنه خلط بين نوعي (أل) الجنسية : التي للحقيقة ، والتي للاستغراق ونتج عن ذلك ذهابه إلى أنه يلزم من قولنا : الرجل خير من المرأة - مع كون (أل) لتعريف الحقيقة - ، أن يكون جميع آحاد الرجال خيراً من جميع آحاد النساء ، ويرد عليه أن تعريف الحقيقة لا « يلاحظ فيه أفراد الجنس ، بل الملحوظ حالة الماهية في أصلها دون ما يعرض لأفرادها مما يغير بعض خصائصها »(٢) .

ومن الفريق الثاني الزمخشري وتابعه السكاكبي ، قال محمد بن الطاهر بن عاشور - مبيناً أن المفرد هو الأصل لخفته وإنما يعدل عنه إلى الجمع إذا خيف اللبس ، وذلك عند تفسير الآية نفسها - : « فإن قلت : لماذا لم يقل : وعملوا الصالحة ، بالإفراد فقد قالوا : إن استغراق المفرد أشمل من استغراق المجموع ؟ قلت : تلك عبارة سرت إليهم من كلام صاحب الكشاف في هذا الموضوع من تفسيره ، إذ قال(٣) : « إذا دخلت لام الجنس على المفرد ، كان صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به ، وأن يراد به بعضه إلى الواحد

(١) تفسير القرآن الكريم : ١٩٧/١ .

(٢) التحرير والتنوير : ٤٢٣/٣٠ .

(٣) الكشاف : ١٠٥/١ ، وانظر : ٣٣١ .

منه . وإذا دخلت على المجموع ، صلح أن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه . فاعتمدها صاحب المفتاح (١) وتناقلها العلماء ولم يَفْصَلُوا بيانها . ولعل سائلاً يسأل عن وجه إتيان العرب بالمجموع بعد (أل) الاستغراقية إذا كان المفرد مغنياً غناها ؟ فأقول : إن (أل) المَعْرِفَةُ تأتي للجنس مراداً به جميع أفرادها التي لا قرار له في غيرها . فإذا أرادوا منها الاستغراق نظروا ، فإن وجدوا قرينة الاستغراق ظاهرة من لفظ أو سياق ، نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٢) ، ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾ (٣) ، ﴿ وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا ﴾ (٤) ، اقتنعوا بصيغة المفرد لأنه الأصل الأخف . وإن رأوا قرينة الاستغراق خفية أو مفقودة ، عدلوا إلى صيغة الجمع لدلالة الصيغة على عدة أفراد لا على فرد واحد . ولما كان تعريف العهد لا يتوجه إلى عدد من الأفراد غالباً ، تعين أن تعريفها للاستغراق نحو : (وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (٥) ، لئلا يتوهم أن الحديث على محسن خاص ، ونحو قوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ (٦) ، لئلا يتوهم أن الحديث عن خائن معين . فيصير الجمع في هذه المواطن قرينة على قصد الاستغراق « (٧) .

(١) انظر : مفتاح العلوم : ٢٨٦ .

(٢) العصر : ٢ .

(٣) آل عمران : ١١٩ .

(٤) الحاقة : ١٧ .

(٥) آل عمران : ١٣٤ .

(٦) يوسف : ٥٢ .

(٧) التحرير والتنوير : ٣٥٢/١ - ٣٥٣ ، وانظر : ٣٢٥ - ٤٠٩ ، ١٢٩/٢ - ١٣٠ ،

والبحر : ٣٦٥/٢ .

ثالثاً - الأسماء الموصولة الخاصة (الذي وأخواته)

مفردة وجمعا :

وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَىٰ مَجِيءِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَرَاداً بِهَا الْجِنْسَ الْأَخْفَشَ حَيْثُ قَالَ : « وَقَدْ جَعَلَ (الذي) بِمَنْزِلَةِ (مَنْ) ، وَقَالَ ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (١) ، ف (الذي) فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ قَالَ : (أولئك هم المتقون) « (٢) . وَإِلَىٰ ذَلِكَ زَهَبَ الْمَبْرَدُ أَيْضاً حَيْثُ قَالَ : « وَلَوْ قُلْتُ : نَعَمْ الَّذِي فِي الدَّارِ أَنْتَ ، لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ (الذي) بِصَلْتِهِ مَقْصُودٌ إِلَيْهِ بَعِينُهُ . فَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْجِنْسِ ... فَإِنِ قُلْتُ : قَدْ جَاءَ : ﴿ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ ، فَمَعْنَاهُ الْجِنْسُ . فَإِنَّ (الذي) إِذَا كَانَتْ عَلَىٰ هَذَا الْمَذْهَبِ صَلَحَتْ بَعْدَ (نَعَمْ) وَ (بئس) . وَإِنَّمَا يُكْرَهُ بَعْدَ هَذِهِ تِلْكَ الْمَخْصُوصَةُ . وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ الْقَائِمُ فِي الدَّارِ أَنْتَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ وَاحِداً عَلَىٰ مَعْنَى (الذي) الْمَخْصُوصَةَ ، لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ ذِكْرَكَ لَكَ مِنْ تَعْرِيفِ الْجِنْسِ » (٣) .

(١) الزمر : ٣٣ .

(٢) معاني القرآن : ٦٩٢/٢ - ٦٩٣ ، وانظر : ١٦٧/١ - ٢٠٩ ، ومعاني القرآن للقراء : ٤١٩/٢ .

(٣) المقتضب : ١٤١/٢ - ١٤٢ .

وأبو علي الفارسي حيث قال - في باب وجوه (ما) - : « ... وقد تأملت هذه الأسماء المبهمة الموصولة ، أعني : (الذي) ، و (مَنْ) و (ما) ، فوجدتُ جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً ، فتفرد تارة للضمير العائد من الصلة إليه للفظ ، وما أشبهه العائد مما تعرف به الكثرة من الأفراد كما تعرف من الصلة ، وتجمع تارة وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرته من دلالتها ، مرة على الواحد ومرة على الكثرة ، لإبهامها ، وأن شيئاً منها لا يختص لمسمى بعينه ، فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة ، نحو : الرجل ، والانسان ، والدرهم ، إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع ، كقوله ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ (١) ، ثم قال : ﴿ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ﴾ . ف (الانسان) لا يَخْصُ واحداً بعينه كما أن (ما) و (من) و (الذي) لا تخص واحدة منها شيئاً بعينه ، لكنّها قد تكون للكثرة وللواحد ، فجاز هذا في الأسماء المبهمة التي لا تختص بالدلالة واحداً بعينه ، كما جاز في (الانسان) ونحوه من أسماء الأنواع . فيجوز في (ما) إذا كانت موصولة أن تلي (نعم) و (بئس) فيعملان فيها وتكون فاعلتها لإبهامها ، وأنها اسم واحد يدل على الكثرة ، كما أن (الرجل) ، و (الانسان) ، و (الدرهم) كذلك . وقد جوز أحد النحويين ذلك في (الذي) ، وهو عندي

(١) المعارج : ١٩ .

جائز فيه ...» (١). وابن جنبي عند بيانه لجوز عطف النكرة على المعرفة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يَلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ (٢)، قال: « فعطف النكرة على المعرفة لم يقل : إلا ذو الحظ العظيم ، وعلمته - والله أعلم - أن (الذين) ، هنا ليسوا مخصوصين ، لأنهم جنس والجنس تقييد نكرته مفاد معرفته ، كقولهم : إني لأمر بالرجل خير منك ، فوصف هذه المعرفة بالنكرة . وصح ذلك . فكأنه قال - والله أعلم - : وما يلقاها إلا قوم صبروا ، فلذلك عطف عليه قوله : ﴿ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ » (٣) .

وقال ابن مالك - وهو يتحدث عن شروط الجملة التي يصح أن تقع صلة للموصول - : « ... والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصولة بها بكونها معهودة . وذلك غير لازم ، لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلاته معهودة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ (٤) . وكقول الشاعر :

(١) المسائل المشككة المعروفة بالبيقديات : ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ ، وانظر :

المقتصد في شرح الإيضاح : ١١١٨/٢ .

(٢) فصليت : ٣٥ .

(٣) الخطريات : ٩٤ - ٩٥ .

(٤) الأحزاب : ٣٧ .

أَلَا أَيُّهَا الْقَلْبُ الَّذِي قَادَهُ الْهَوَى

أَفِيقْ ، لَا أَقْرَأُ اللَّهَ عَيْنَكَ مِمَّنْ قَلْبِ

وقد يراد به الجنس ، فتوافقه صلته ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ

إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ (١) وكقول الشاعر :

فيسعى إذا أبني ليهدم صالحِي

وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم (٢)

وقال عما يختص بالاسم الموصول إذا أريد به الجنس : « وإذا لم يقصد

بالذي مخصص ، جاز أن يُعبرَ به عن جمع حملاً على (من) ،

كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ ،

ولو لم يكن المراد به جمعاً ، لم يُشَرَّ إليه بجمع ، ولا عاد عليه

ضمير جمع . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ كَمَا يَقُومُ الَّذِي

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ (٣) ، فلو لم يُردَّ به جمع ، لم

يُضربُ به مثلٌ لجمع . فإن قصد بـ (الذي) مخصص ، فلا محيص عن

(اللذين) في التثنية ، و (الذين) في الجمع ، ما لم يضطر

(١) البقرة : ١٧١ .

(٢) شرح التسهيل : ١٨٦/١ .

(٣) البقرة : ٢٧٥ .

شاعر...» (١) .

ومن النحاة من خَرَجَ أفراد الموصول في آيتي البقرة والزمر ، تخريجاً مغايراً لما ذهب إليه هؤلاء ، قال الرضي : « ... وقد تحذف النون من (الذون) ، تخفيفاً ، قال : ... ومن (الذين) أيضاً ، قال :

وإنَّ الذي حانت بِفَلحِ دماؤهم

هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ

ويجوز في هذا أن يكون مفرداً وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أي : وإنَّ الجمع الذي ، أو : إنَّ الجيش الذي ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً ﴾ فحمل على اللفظ ، أي : الجمع الذي استوقد ، ثم قال : (بنورهم) ، فحمل على المعنى . ولو كان في الآية مخففاً من (الذين) ، لم يَجْزُ أفراد الضمير العائد إليه ، وكذا قوله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدِّقِ وصدِّقَ بهِ أولئك همُ المتَّقونَ ﴾ . وهذا كثير ، أعني ذكر (الذي) مفرداً موصوفاً به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أما حذف النون من (الذين) نحو : جاغي الرجال الذي قالوا كذا ، فهو قليل كقلة : اللذا ، في المثني» (٢) .

(١) شرح التسهيل : ١٩١/١ - ١٩٢ ، وانظر : مُغني اللبيب :

(٢) شرح الكافية : ٢٠/٣ ، وانظر : المحتسب : ١٨٥/١ .

رابعاً - الأسماء المضافة ، مفردة وجمعاً :

سيأتي في فصل الاضافة تفصيل الحديث عن كون-التعريف بوساطتها يكون لاستغراق الجنس كما يكون للعهد (الذكري والذهني) ، شأنها شأن (أل).

ومما جاءت الاضافة فيه مفيدة تعريف الاستغراق ما في قوله تعالى :

﴿ءَأَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمِنَ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ (١) ،

حيث الإضافة في (ملائكته وكتبه ورسله) أفادت الاستغراق . ولذلك خرج المفسرون قراءة الأفراد لـ (كتابه) على أن المراد بـ (كتابه) الجنس ، فتكون متفقةً معنىً مع قراءة الجمع ، أو على أن يكون المراد بالكتاب القرآن ، والأول يقتضيه السياق والمقام . قال الزجاج : « قرأ ابن عباس : (وكتابه) ، وقرأته جماعة من القراء (كتبه) . فأما كتب ، فجمع كتاب ، وقيل لابن عباس في قراءته (وكتابه) ، فقال : كتاب أكثر من كتب . ذهب به إلى اسم الجنس كما تقول : كثر الدرهم في أيدي الناس » (٢) . وقال

(١) البقرة : ٢٨٥ .

(٢) معاني القرآن واعرابه : ٣٦٨/١ - ٣٦٩ .

الزمخشري : « قرأ ابن عباس : (وكتابه) : يريد القرآن ، أو الجنس . وعنه : الكتاب أكثر من الكتب . فإن قلت : كيف يكون الواحد أكثر من الجمع ؟ قلت : لأنه إذا أريد بالواحد الجنس - والجنسية في وحدان الجنس كلها - لم يخرج منه شيء . فأما الجمع ، فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من المجموع » (١) .

وذهب إلى ما ذهب إليه - من أن المراد ب(كتابه) الجنس - أبوحيان ، غير أنه جعل كتاباً في الآية مصدراً - وهو متابع في ذلك لابن عطية(٢) ، والقرطبي(٣) - فكأنه يرى أن دلالة المفرد المضاف على الاستغراق أضعف من دلالة الجمع ، كما أنه رد على الزمخشري ذهابه إلى أن دلالة المفرد المعرف - بال الاستغراقية أو الاضافة - على الاستغراق أعم من دلالة الجمع المعرف بهما .

قال : « وقرأ حمزة والكسائي : (وكتابه) على التوحيد ، وباقي السبعة (وكتبه) على الجمع . فمن وَحَدَّ أراد كلَّ مكتوب ، سمي المفعول بالمصدر كقولهم : نسج اليمن ، أي : منسوجه . قال أبو علي(٤) : معناه أن هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر ، وإن أريد بها الكثير ، كقوله : ﴿وَادْعُوا تَبَوْرًا كَثِيرًا﴾ (٥) ، ولكنه كما تُفردُ الأسماء التي يراد بها الكثرة ، نحو : كثر

(١) الكشاف : ٣٣١/١ ، وانظ : ٢٩٣/٤ ، التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء

العكبري : ٢٣٤/١ ، التحرير والتنوير : ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

(٢) انظر المحرر الوجيز : ٣٨٦/٢ - ٣٨٨ .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن : ٤٢٨/٢ .

(٤) الحجة في علل القراءات السبعة : ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ .

(٥) الفرقان : ٢٤ .

الدينار والدرهم . ومجيئها بالألف أكثر من مجيئها مضافة ، ومن
 الاضافة (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا) (١) . وفي الحديث : (مَنْعَتِ
 العراقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيْزَهَا) (٢) ، يراد به الكثير كما يراد بما فيه لام التعريف .
 انتهى ملخصاً . ومعناه أن المفرد المحلي بالألف واللام يعم أكثر من المفرد
 المضاف . وقال الزمخشري (٣) : ... انتهى كلامه . وليس كما ذكر ، لأن
 الجمع إذا أضيف ، أو دخلته الألف واللام الجنسية صار عاماً ، ودلالة العام
 دلالة على كل فرد فرد ، فلو قال أعتقت عبيدي ، يشمل ذلك كل عبد عبد ،
 ودلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد سواء كانت فيه الألف واللام أم
 الاضافة ، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقريئة لفظية ، كأن يستثنى
 منه ، أو يوصف بالجمع ... ، أو قريئة معنوية ، نحو : نية المؤمن أبلغ من
 عمله . وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أريد به العموم « (٤) » .

ورد السمين ما فهمه أبو حيان من كلام أبي علي من أن المفرد المحلي بالألف
 واللام يعم أكثر من المفرد المضاف قال : « قلت : وليس في كلامه ما يدل على
 ذلك البتة ، إنما فيه أن مجيئها في الكلام معرفة بأل أكثر من مجيئها مضافة ،
 وليس فيه تعرض لكثرة عموم ولا قلته » (٥) .

وممن نص على أن التعريف بالاضافة يفيد الاستغراق مثله مثل
 التعريف بأل ، ابن جني ، حيث قال - مخرجاً قراءة من قرأ : ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ
 أَخَوَيْكُمْ ﴾ (٦) بالجمع - : « ومن ذلك قراءة زيد بن ثابت وابن مسعود ،

(١) ابراهيم : ٣٤ ، وانظر : إيضاح الشعر : ٥١٣ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن : ٢٢٢٠ / ٤ .

(٣) النص المثبت أعلاه .

(٤) البحر المحيط : ٣٦٤ / ٢ - ٣٦٥ ، وانظر الدر المصون : ٦٩٢ / ٢ - ٦٩٣ .

(٥) الدر المصون : ٦٩٣ / ٢ ، وانظر المحرر الوجيز : ٢٨٧ / ٢ .

(٦) الحجرات : ١٠ .

والحسن - بخلاف - وعاصم الجحدري : (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ) . قال أبو الفتح : « هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي : (بين أخويكم) لفظها لفظ التثنية ، ومعناها الجماعة ، أي : كل اثنين فصاعداً من المسلمين اقتتلا فأصلحوا بينهما . ألا ترى أن هذا حكم عام في الجماعة ، وليس يختص به منهم اثنان مقصودان ؟ ففيه إذن شيئان : أحدهما : لفظ التثنية يراد به الجماعة ، وآخر : لفظ الاضافة لمعنى الجنس . وكلاهما قد جاء منه قولهم : لبيك وسعديك وأما إفادة المضاف لمعنى الجنسية فقولهم : منعت العراق قفيزها ، ودرهمها ، أي : قفزاتها ودرهمها . منعت مصر إردبها ، أي أرادبها» (١) .

وفي ضوء ما قدمناه من دلالات التعريف ، يستقيم القول بأن من وظائف نعت المعرفة ما يلي :

أ - التخصيص : وذلك حيث كان تعريف المنعوت تعريف استغراق ، سواء كان بآل أو إسماً موصولاً ، أو مضافاً . وذلك لأن المعرف ذلك التعريف نكرة أو قريب من النكرة ، كما نص النحاة فيما نقلناه عنهم (٢) .

ب - التوضيح : وهو يؤدي تلك الوظيفة مع المنعوت الذي تعريفه لغير الاستغراق .

أولاً - شواهد التخصيص :

ومن شواهد مجيء نعت المعرفة مخصصاً ، والمنعوت معرفاً بآل

(١) المحتسب : ٢٧٨/٢ ، وانظر : ٨٨ ، ١١٦ ، ٢٠٢/١ ، ٢١٣ ، وانظر : معاني

القرآن للقراء : ٤٢٦/١ - ٤٢٧ .

(٢) انظر : مبحث أقسام التعريف : ١٧ وما بعدها من هذا البحث .

الاستغراقية ، ما في قوله تعالى :

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (١) .

فوظيفة النعتين : (الطَّيِّب) ، و (الصالح) التخصيص ، وذلك لأن منعوتيهما (الكلم) و (العمل) مقرونان بآل الاستغراقية ، وذلك يعني أنه لا يقبل من جنس الكلم والعمل إلا النوع المخصص بالنعتين . ومعنى الطَّيِّب : الذي يُسْتَحْسَنُ سَمَاعُهُ الاستحسان الشرعي (٢) . وَفُسِّرَ المراد به بأشياء عديدة منها : « لا إله إلا الله ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ... وقيل : الكلم الطيب : كل ذكر من تكبير وتسبيح وتهليل ، وقراءة قرآن ، ودعاء واستغفار ، وغير ذلك » (٣) . وقال كعب الأحبار : « إِنَّ لِسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدَ لَهُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لَدُونِهَا حَوْلَ الْعَرْشِ كَدْوِي النَّحْلِ ، تَذَكَّرَ بِصَاحِبِهَا » (٤) . وقيل إن المراد - بالاضافة إلى ما سبق - : الثناء بالخير على صالحى المؤمنين ، والدعاء الذي لا ظلم فيه ، وقيل انه كلُّ كلام هو ذكر الله - تعالى - أو هو لِلَّهِ - سبحانه - كالنصيحة والعلم (٥) .

قال ابن عطية : « وقوله تعالى : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ : اختلف الناس في الضمير في (يرفعه) على من يعود ؟ فقالت فرقة : يعود على العمل . واختلفت هذه الفرقة فقال قوم الفاعل بيرفع هو الكلم ، أي : والعمل يرفعه الكلم ، وهو قول (لا إله إلا الله) لأنه لا يرتفع عمل إلا بتوحيد . وقال

(١) فاطر : ١٠ .

(٢) المحرر الوجيز : ١٥٨/١٣ .

(٣) الكشاف : ٦٠٢/٤ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٥/٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٥٨/١٣ .

(٥) روح اللمعاني : ١٧٤/٢٢ .

بعضهم « الفعل مسند إلى الله - تعالى - ، أي والعمل الصالح يرفعه هو .
قال القاضي أبو محمد : وهذا أرجح الأقوال»^(١) وصعود الكلام إليه تعالى
« مجاز في الفاعل وفي المسمى إليه ، لأنه - تعالى - ليس في جهة ، ولأن
الكلم أفاظ لا توصف بالصعود ، لأن الصعود من الأجرام يكون ، وإنما ذلك
كناية عن القبول ، ووصفه بالكمال ، كما يقال : « علا كعبه وارتفع شأنه ، ومنه
: ترفعوا إلى القاضي ، وليس هناك علو في الجهة »^(٢) .

ومن شواهد مجيئه مخصصاً حيث المنعوت معرفة بالاضافة إلى الضمير
، والاضافة مراد بها الاستغراق ، ما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ
سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنْ
جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ .

ف (المرسلين) نعت مخصص ، إذ « العباد عام في جميع العالم مؤمنهم
وكافرهم »^(٤) . ولذلك جيء بالنعت لتختص فئة المرسلين - عليهم السلام -
بذلك الوعد الالهي بالنصر والغلبة . والاضافة في (جنودنا) أفادت التخصيص
والاستغراق معاً ، وذلك باعتبارين : فهي مخصصة باعتبار أن الجند فئتان :
فئة مؤمنة تقاتل في سبيل إعلاء كلمة الله . وفئة كافرة تقاتل في سبيل
الطاغوت . وهي تفيد الاستغراق باعتبار الفئة الأولى ، إذ الوعد شامل لكل من
يندرج تحت هذا الوصف منذ أن تحول الناس عن أن يكونوا أمة واحدة ،
وإلى أن تقوم الساعة . وجملة (إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ) وما عطف عليها في

(١) المحرر الوجيز : ١٥٨/١٣ - ١٥٩ ، اعراب القرآن للنحاس : ٣٦٤/٣ - ٣٦٥ .

(٢) البحر : ٣٠٣/٧ ، وانظر : روح المعاني : ١٧٤/٢٢ .

(٣) الصافات : ١٧١ - ١٧٣ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٧٤/١٣ .

محل رفع بدلاً من (كلمتنا) (١) ، بدل جملة من مفرد مشتمل على معناه ، إذ المراد بالكلمة هنا الكلام وعبر عنه بكلمة ، « إشارة إلى أنه منتظم في معنى واحد ، دال على المقصود دلالة سريعة ، فشبهه بالكلمة الواحدة في سرعة الدلالة ، وإيجاز اللفظ ... » (٢) .

ومما جئ فيه بالنعته - وهو متعدد بالعطف - مخصصاً للمنعوت ، والمنعوت جمع مضاف إلى علم ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (٦٣) وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴿٦٤﴾ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٦٦﴾ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴿٧٢﴾ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِأَيِّ آيَةٍ رَبِّيهِمْ لَمْ يَخْرِشُوا أَعْيُنَهُمْ صَبْرًا وَعَمِيَانًا ﴿٧٣﴾ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَاحِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا ﴿٧٥﴾ خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٧٦﴾ (٢)

(١) انظر روح المعاني : ١٥٥/٢٣ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٩٥/٢٣ ، وروح المعاني : ١٥٦/٢٣ .

(٣) الفرقان : ٦٣ - ٧٦ .

فالاسم الموصول مع صلته (الذين يمشون) وما عطف عليهما ، نعوت مخصصة لفئة من المسلمين تتميز عن عداها من فئاتهم بالنعوت التي جاءت في الآيات ومطلع الآيات يشير إلى هذا التمييز ، حيث أضيفت كلمة (عباد) إلى الاسم الكريم - من بين أسمائه تعالى - الذي يشير إلى استحقاقهم غاية الرحمة - بتفضله تعالى - . وهذه الاضافة تستثير غريزة التطلع لدى المتلقي ، لمعرفة سمات الفئة التي تستحق ذلك . ويأتي الجواب مجموعة من الأفعال والأقوال التي تركز إلى العقيدة التي تؤهلها للقبول ، وهي تتمثل في قوله (الذين يمشون ...) إلى آخر ذلك . وبعد هذا التحديد والتمييز يأتي الاخبار عن الجزاء : (أولئك يجزون الغرفة بما صبروا) . قال الزمخشري : « (وعباد الرحمن) : مبتدأ خبره في آخر السورة ، كأنه قيل : وعباد الرحمن الذين هذه صفاتهم . (أولئك يجزون الغرفة) . ويجوز أن يكون خبره : (الذين يمشون) ، وأضافهم إلى الرحمن تخصيصاً وتفضيلاً» (١) . والأوفق : « أن يكون قوله (أولئك يجزون) هو الخبر ، وذلك لأن فيه إشارة إلى المتصفين بما فصل في حيز الموصولات الثمانية من حيث اتصافهم به . وفيه دليل على أنهم متميزون أكمل تميز ، ومنتظمون في سلك الأمور المشاهدة» (٢) .

هذا وقد سبق بيان أن تمثيل ابن مالك يشير إلى أنه يرى أن نعت المعرفة يأتي مخصصاً مثله مثل نعت النكرة ، قال « فالمسوق لتخصيص ، نحو : « وَالصَّالُونَ أَلْوَسَطُ » (٣) و « مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » (٤) » (٥) .

(١) الكشاف : ٢٩٠/٣ - ٢٩١ .

(٢) الفتوحات الالهية لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمال .

٢٧٠/٣ ، عن أبي السعود .

(٣) البقرة : ٢٣٨ .

(٤) آل عمران : ٧ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٠٦/٣ .

ثانيا - شواهد التوضيح :

ومما جاء النعت فيه للتوضيح قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴿١١﴾
 فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١٢﴾
 فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا
 وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ
 الْعَلِيمِ ﴿١٣﴾ (١)

فالنعت الموضَّح هو (الدنيا) ، أي : القربى من الأرض ، وهي السماء الأولى من السموات السبع ، وهي « صيغة تفضيل ، أي التي هي أقرب من بقية السموات . وتزيينها بالكواكب لا يقتضي أنها مثبتة فيها ، فيخالف ما تقدم من أنها مثبتة في الكرسي ، لأن تزيينها من حيث ما يظهر لنا » (٢) .
 وقد جئ بـ (الدنيا) نعتاً موضحاً مع إفادته التحقير (٣) أيضاً في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَ أَرَاكُمْ فِي الْقُرْآنِ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ وَأَسْرَحْتُمْ
 سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ (٤)

(١) فصلت : ١١ - ١٢ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٣٧٦/٤ ، وانظر : الكشاف ٥٧٧/٤ ، روح المعاني :

(٣) ينظر في إفادة النعت مع التوضيح ، والتخصيص معاني أخر : ٤٢-٤٥

من هذا البحث .

(٤) الأحزاب : ٢٨ .

التعميم :

رأينا فيما سبق نقله عن جماعة من متأخري النحاة ، أن النعت يوتى به لإفادة التعميم . لكنهم لم يأتوا بشواهد بل مثلوا له بالمثالين التاليين^(١) :
 إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِينَ ، إِنَّ اللَّهَ يَحْشُرُ النَّاسَ الْأُولَى
 وَالْآخِرِينَ . والحق أن النعت في المثالين لم يفد التعميم ، بل أفاد تأكيده ،
 وذلك لأنه استفيد من الجمع المضاف^(٢) : (عباده) ، ومن اسم الجمع المعرف
 بال : (الناس) .

ومما يحتمل أن يكون شاهداً لذلك ، مع احتمال وجهين آخرين لا تعارض
 بينهما وبين الوجه الذي نحن بصده ، ما في قوله تعالى :

(مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ
 ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمُّ
 بِكُمْ عَمَى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ
 ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْئَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ
 حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ (٣) .

فالجار والمجرور (من السماء) في محل جر نعت لصيب ، وكذلك الجملة
 الاسمية^(٤) : (فيه ظلمات ورعد وبرق) .

والصيب : المطر الذي يصوب ، أي ينزل ويقع ، وهو المروي هنا عن ابن
 عباس وابن مسعود ومجاهد وقتادة وعطاء وغيرهم - رضي الله عنهم - ،
 ويطلق على السحاب أيضاً^(٥) . وتكثيره « لأنه أريد نوع من المطر شديد هائل ،
 كما نكرت النار في التمثيل الأول . وقرئ : كصائب ، والصيب أبلغ »^(٦) . ويبيِّن
 الزمخشري وظيفة النعت الأول ، حيث قال : « فإن قلت : قوله (من السماء) ،

(١) انظر : شرح التسهيل : ٣٠٦/٣ ، وارتشاف الضرب : ٥٧٩/٢ ، والمساعد

على التسهيل : ٤٠١/٢ ، وشرح الأشموني : ٦٣/٢ ، وشرح التصريح :

١٠٨/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٤٥/٣ .

(٢) انظر : الكليات : ١٨٨/٣ . (٣) البقرة : ١٧ - ١٩ .

(٤) انظر في إعراب الجار والمجرور والجملة . البحر : ٨٥/١ ، ٨٦ .

(٥) انظر : الكشف : ٨١/١ ، وروح المعاني : ١٧١/١ .

(٦) الكشف : ٨٢/١ ، وانظر : البحر : ٨٥/١ .

ما الفائدة في ذكره؟ والصَّيْبُ لا يكون إلا من السماء . قلت : الفائدة فيه أنه جاء بالسماء معرفة ، فنفي أن يتصوَّبَ من سماءٍ ، أي من أفقٍ واحد من بين سائر الأفاق ، لأن كل أفق من أفاقها سماء ، كما أن كل طبقة من الطباق سماء في قوله : ﴿ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۗ ﴾ (١) الدليل عليه قوله :

* وَمِنْ بَعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَّمَاءٍ *

والمعنى أنه غمام مطبق أخذ بأفاق السماء (٢) . وارتضى هذا الوجه الألوسي ورأى أنه يحتمل وجهاً آخر ، أيضاً ، قال : « والمراد بالسماء -هنا- الأفق ، والتعريف للاستغراق ، لا للعهد الذهني كما ينساق لبعض الأذهان فيفيد أن الغمام أخذ بالأفاق كلها ، فيشعر بقوة المصيبة ، مع ما فيه من تمهيد الظلمة ، ولهذا القصد ذكرها . وعندني أن الذكر يحتمل أن يكون أيضاً للتحويل والاشارة إلى أن ما يؤذيهم جاء من فوق رؤوسهم ، وذلك أبلغ في الإيذاء ، كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴾ (٣) ، وكثيراً ما نجد أن المرء يعتني بحفظ رأسه ، أكثر مما يعتني بحفظ سائر أطرافه ، حتى أن المستطيع يتخذ طيلساناً لذلك . و (من) لابتداء الغاية ، وقيل: يحتمل أن تكون للتبعيض (٤) على حذف مضاف ، أي : من أمطار السماء ، وليس بشئ » (٥) .

واستظهر الطاهر بن عاشور وجهاً ثالثاً ، مُضَعَّفاً كون (أل) في (السماء) -هنا- للاستغراق ، قال : « والظاهر أن قوله (من السماء) ليس بقيد للصَّيْبِ ،

(١) فصلت : ١٢ .

(٢) الكشاف : ٨٢/١ .

(٣) الحج : ١٩ .

(٤) ذهب إلى ذلك أبو حيان ، انظر : البحر : ٨٥/١ .

(٥) روح المعاني : ١٧١/١ .

وإنما هو وصف كاشف جئ به لزيادة استحضار صورة الصيب في هذا التمثيل ، إذ المقام مقام إطناب كقول امرئ القيس :

* كجلمودِ صخرٍ حطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

إذ قد علم السامع أن السيل لا يحطُّ جلمود صخر إلا من أعلى ، ولكنه أراد التصوير ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا طَيْرٌ بِطَيْرٍ يُبْنَاحِيهِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ كَأَلَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ فَأَمْطَرَ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ (٣) ... ويمكن أن يكون قوله (من السماء) تقييداً للصيب ، إما بمعنى من جميع أقطار الجو ، إذا قلنا إن التعريف في السماء للاستغراق كما ذهب إليه في الكشف على بُعد فيه ، إذ لم يُعهد دخول لام الاستغراق إلا على اسمٍ كَلِّي ذي أفراد ، دون اسم كُلِّ ذي أجزاء ، فيحتاج لتنزيل الأجزاء منزلة أفراد الجنس ولا يعرف له نظير في الاستعمال . فالذي يظهر لي - إن جعلنا قوله (من السماء) قيداً للصيب - أن المراد من السماء أعلى الارتفاع (٤) ، والمطر إذا كان من سَمْتٍ مقابل وكان عالياً ، كان أنوم بخلاف الذي يكون من جوانب الجو ويكون قريباً من الأرض ، غير مرتفع ... وقد علمت أن الصيب تشبيهه للقرآن وأن الظلمات والرعد والبرق تشبيهه لنوازع الوعيد بأنها تسرُّ أقواماً وهم المنتفعون بالغيث وتسوء المسافرين غير أهل تلك الديار ، فكذلك الآيات تسرُّ المؤمنين إذ يجدون أنفسهم ناجين من أن تحق عليهم ، وتسوء المنافقين ، إذ يجدونها منطبقة على أحوالهم (٥) .

(١) الأنعام : ٣٨ .

(٢) الأنعام : ٧١ .

(٣) الأنفال : ٣٢ .

(٤) انظر في المراد بالسماء إذا أطلق بالإفراد دون الجمع - عنده: التحرير

: ١٥١/٣ ، ٣٣١/١ .

(٥) التحرير والتنوير : ٣١٧/١ - ٣١٨ .

والذي يظهر لي أن تنظيره وظيفه النعت في هذه الآية بوظائفه فيما نَظَرَ به غير دقيق ، إذ إن بينهما فروقاً ، وذلك أن المجرور في بيت امرئ القيس (مِنْ عَلٍ) نكرة ، كما أننا سنرى أن وظيفة النعت - في (وما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) - وهو جملة (يطير بجناحيه) التوكيد ، برفع احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ، ولو أنه أريد من المجيء به استحضار الصورة ، لجيء به أيضاً مع المعطوف عليه (من دابة في الأرض) ووظيفة الجار والمجرور (في الأرض) تأكيد العموم المستفاد من النكرة واقعة في سياق النفي ، وَمِنْ جَرَّهَا بِمَنْ الزائدة .

المدح :

والنعت قد يكون متمحضاً للمدح ، ونحوه ، ذلك إذا لم يفدِ بالإضافة إليه تخصيصاً أو توضيحاً ، وقد يفيد مع إفادته أحدهما .

وللنحاة تجاه ذلك ثلاثة مذاهب :

فمنهم من يرى أن النعت لا يكون لمدح أو ذمّ أو نحوهما ، إلا إذا كان المنعوت معلوماً للمخاطب ، كما في نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . قال ابن عصفور : « ... أو مدح : مثاله بسم الله الرحمن الرحيم ... أو ذمّ ، مثاله : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم ، لأن الشيطان لا يعرضُ فيه الاشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به . أو ترحم ، مثاله : مررت بزيد المسكين ، إذا كان زيد معلوماً عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحم والتحنن عليه . واعلم أنه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذمّ ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً ، نحو ما ذُكرَ أو منزلاً منزلة المعلوم ، نحو : مررت برجل عاقل ، إذا قدرت في نفسك أنه لعظم شأنه لا يحتاج إلى النعت ، بل هو معلوم وإن أتى باسم نكرة . أو كان الوصف الذي هو للمدح أو للذم ، أو للترحم قد تقدمه وصف آخر في معناه ، فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص ، والثاني على جهة المدح أو الذمّ أو الترحم ، نحو : مررت برجل شجاع وبطل . فشجاع إذ ذاك نعت أول ، على جهة التخصيص ، و (بطل) : ثناء ومدح له « (١) .

(١) شرح جمل الزجاجي : ١٩٤/١-١٩٥ ، وذهب إلى ذلك الرضي أيضاً =

ومنهم من يرى أنه قد يؤدي مع التوضيح وظيفة أخرى كالمدح ونحوه .
 وذلك يعني أن نعت المعرفة هو الذي يصح فيه ذلك - عند هؤلاء - قال
 الصيمري: "فأما صفة المدح فهي على ضربين : أحدهما : يحتمل أن يكون
 تخصيصاً وتبييناً^(١) ، ويحتمل أن يكون مدحاً ، كقولك : جاءني زيد العالم
 وعمرو العاقل . فهذا يحتمل الأمرين معاً ، على حسب ما يراد به في الحال .
 والآخر : ما تريد به المدح ، لا غير ، كقولك : ركب الخليفة العادل الشجاع .
 وما أشبهه ، ومثل صفات الله عز وجل كقولك : الرحمن الرحيم ... وكذلك صفة
 الذم تحتمل الوجهين ، لأنه تقيض المدح"^(٢) .

وقال ابن السيد البطليوسي : « والنوع الأول المراد به التمييز ورفع الأشكال ،
 يجوز أن يكون بما فيه مدح ، أو ذم ، كالكريم واللئيم ، والعاقل والأحمق .
 وبما لا مدح فيه ولا ذم ، كقولك : الكوفي ، والبصري ، والطار والبيزار ،
 وابن زيد ، وأخو عمر ، ونحو ذلك »^(٣) .

ومنهم من يرى أن نعت النكرة كنعت المعرفة سواء بسواء ، في إفادة

انظر: شرح الكافية : ٢٨٨/٢ ، ٢٩١ ، وما جعلنا نعت الرضي من المانعين
 مع أنه نص على وقوع (أي) صفة للنكرة بقصد المدح كما في : مررت
 برجل أي رجل ، نصّه على أن النعت لا يكون لمجرد المدح أو الذم ، إلا إذا
 كان المنعوت معلوماً للمخاطب ، انظر : شرح الكافية : ٢٨٨/٢ .
 (١) يقصد بالتخصيص والتبيين : التوضيح ، ودليل ذلك التمثيل .
 (٢) التبصرة والتذكرة : ١٦٩/١ - ١٧٠ .
 (٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٨١ .

المدح أو الذم مع التخصيص والتوضيح . وأول الذاهبين إلى ذلك سيبويه ، حيث قال - عند حديثه عن مجيء النعت مراداً به المبالغة - ... فإذا قال : هذا العالم جدّ العالم ... فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجل كل رجل ، وهذا عالم حقّ عالم ، وهذا عالم جدّ عالم . وبذلك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله (كل الرجل) الأول ، أنه لو قال : هذا كل الرجل ، كان مستغنياً به ، ولكنه ذكر الرجل توكيداً ، كقولك : هذا رجل رجل صالح ، ولم يرد أن يبين بقوله (كل الرجل) ما قبله ، كما يبين زيداً إذا خاف أن يلتبس ، فلم يرد ذلك بالألف واللام ، وإنما هذا ثناء يحضرك عند ذكرك إياه»^(١) . وممن ذهب إلى ذلك أيضاً السيرافي^(٢) ، وأبو نصر بن هارون^(٣) ، وابن الشجري^(٤) ، وابن هشام^(٥) .

هذا فيما يتعلق بالبصريين ومتابعيهم ، ويبدو أن ذلك مذهب الكوفيين أيضاً بدليل إجازتهم نعت النكرة بالمعرفة في مقام المدح أو الذم .

(١) الكتاب : ١٢/٢ - ١٣ ، وانظر : ١١٦ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٤٦/١ .

(٣) انظر : شرح عيون سيبويه : ١٤٠ ، والكتاب : ١١٤/٢ ، ١١٦ ، والسيرافي : ٢١٥/٢ - ٢١٦ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري : ٤٥/٣ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ٢٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٨/١ .

قال السيوطي : « وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم ، ومثلوا له بقوله تعالى : ﴿ وَيَلْلِكُلِ هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ الَّتِي جَمَعَهَا لَآوَعَدَدُهُ ﴾ (١) ، فجعلوا (الذي) صفة لهمة » (٢) .

ومن دراسة أسلوب القرآن الكريم تبين أن نعت النكرة كنعت المعرفة يأتي مفيداً المدح أو الذم مع إفادته التخصيص . وتفسير ذلك - كما بين قبل - أن اهتمام القرآن بالأشخاص ليس لذواتهم ، وإنما لصفاتهم وللسبل التي يسلكونها في تعاملهم مع خالقهم ومع الكون . ولذا ندر ذكر الأسماء فيه ما عدا أسماء بعض الأنبياء والرسل والملائكة عليهم السلام . ولذلك نجد الآيات التي تذكر أسباب نزولها أنها نزلت في أشخاص بأعيانهم ، لا تشير إلا إلى المحمود أو المذموم من صفاتهم وأخبارهم ، لمدحهم ، أو لتقريعهم وفضحهم وتوعدهم ، وللتحذير والتنفير مما اتصفوا به ، وما يعرف شخص المقصود بها إلا بالرجوع إلى أسباب النزول .

وقد يعترض معترض بأن القرآن الكريم قد نصّ على غير من ذكرت ، وعينهم ، كفرعون وأبي لهب . والجواب : إن ذلك وقع للأسباب التي أشرت إليها ، ولأن هؤلاء كانوا مثلاً في الخير أو الشر . كما أن هذين لم يذكرنا باسميهما ، إنما

(١) الهمزة : ١-٢ ، هذا ولم يتعرض الفراء لإعراب (الذي) ولا الأخفش ، ولا الزجاج .

(٢) همع الهوامع : ١٧٢/٥ ، وانظر : مغني اللبيب : ٧٤٦ - ٧٤٧ .

ذكر أحدهما بلقبه والآخر بكنيته ، واللقب (فرعون) يدلّ على العتوّ والتجبر ،
والكنية (أبو لهب) تشير إلى المصير . قال الزمخشري - عند تفسير قوله
تعالى ﴿ وَإِذْ مَجَّيْنَاكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ (١) - : « وفرعون : علم لمن ملك
العمالة ، كقيصر ملك الروم ، وكسرى ملك الفرس . ولعتوّ الفراعنة ، اشتقوا :
تفرعن فلان ، إذا عتا وتجبر » (٢) .

وقال السهيلي عن (أبي لهب) : « ... فإن قيل : إن كنيته أبو لهب ، واللهب
ليس بابن له ؟ فالجواب : أن الله تعالى خلقه للهّب ، وإليه مصيره ، ألا تراه
قال : ﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ (٣) ؟ والعرب تُكْنِي بالابن ، وبما لصق
بالمكنى ولزمه ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم في عليّ : أبو تراب ، وفي
أبي هريرة ، لهرة كانت معه تلازمه .. وكانت كنية أبي لهب تقدمة لما يصير إليه
من اللهب ، فكان بعد نزول السورة لا يَشْكُ مؤمن أنه من أهل النار ، بخلاف
غيره من الكفار ، فإنهم كانوا يطمعون في إيمان جميعهم إلا أبا لهب » (٤) .

(١) البقرة : ٤٩ .

(٢) الكشاف : ١٣٧/٨ ، وانظر : التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء
والأعلام في القرآن الكريم ، لأبي القاسم السهيلي : ٢١ ، حيث ذكر أن
اسم المذكور : الوليد بن مصعب ، ويكنى أبا مرة ، وهو من بني عمليق
بن لاود بن إرم بن سام بن نوح .

(٣) المسد : ٣ .

(٤) التعريف والإعلام : ١٨٨ ، وانظر : الكشاف : ٨١٤/٤ .

والمدحُ في كلِّ شيءٍ بحسبه ، فما تمدح به المرأة مغاير لما يمدح به الرجل ، وما يمدح به الإنسان غير ما يمدح به الحيوان ، وما يمدح به هذا غير ما تمدح به الجمادات .

فالمخلوق المكلف يمدح بفعله الموافق لما أمر به في المنهج الإسلامي . وذلك أن الله ارتضى لعباده منهجاً وأراد لمعتنقه أن يضع نفسه ضمن إطار خصائص هذا المنهج ، بحيث يقصر كلَّ عضو من أعضائه على الوظائف التي خلق لأجلها . ونجد كثيراً من نعوت القرآن الكريم قد جاءت مادحة الوجهين قواهم وملكاتهم وأعضائهم هذه الوجهة .

فمن المدح بتوجيه القوى ، ما جاء في قوله تعالى - مخاطباً نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ، حثاً على الاقتداء بمن هو المثلُّ في باب الصبر وهو سيدنا داود عليه السلام - :

﴿ أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ وَأَوَّابٌ ٤١ ﴾ (١)

ف (ذا الأيد) نعت جئ به للمدح ، مدحه عليه السلام بقوته في الدين ، إذ المقصود ب (ذا الأيد) : « نو القوة في الدين المضطلع بمشاقه وتكاليفه . كان على نهوضه بأعباء النبوة والملك يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وهو أشد الصوم ، ويقوم نصف الليل ، يقال : فلان : أيُّد ، ونو أيُّد ، ونو آد . وإياد كلُّ شيء ما يتقوى به » (٢) .

ومن المدح بتوجيه الاهتمامات هذه الوجهة ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ
وَيَذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ سُبْحَانَ اللَّهِ فِيهَا يَالْتَمَسُ الْوُجُوهَ الْأَصْغَارَ ١٧ ﴾

(١) ص : ١٧ .

(٢) الكشاف : ٧٧/٤-٧٨ ، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى

: ١٧٩/٢ ، الفتوحات الالهية : ٥٦٥/٣ .

رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ
الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ (١)

فالجملتان (لا تلهيهم ...) و (يخافون يوماً ...) الآية ، واقعتان في محل رفع نعت لـ (رجال) ، وهما غير محتاج إليهما للتخصيص ، إذ إنه لو قيل : يسبح له فيها ... رجال ، لكان المراد بهذه الفئة معلوماً ضمناً ، لكن جئ بهما لمدح هؤلاء الرجال ، والمدح في الجملة الثانية أعظم ، إذ تفيد « أن هؤلاء الرجال وإن بالغوا في ذكر الله تعالى والطاعات ، فإنهم مع ذلك وجلون خائفون ، لعلمهم بأنهم ما عبدوا الله حق عبادته ... فكأنه تعالى لما وصفهم بالجد والاجتهاد في الطاعة ، وهم مع ذلك في نهاية الخوف ، فالحق سبحانه وتعالى يعطيهم الثواب العظيم على طاعتهم ، ويزيدهم الفضل الذي لا حد له في مقابلة خوفهم » (٢) . ونلاحظ على الجملتين أن فعليهما مضارعان ، مما يفيد استمرار تجدد صدور تلك الأمور منهم . والكون على خوف مع صلاح العمل وخلوص النية يجعل المؤمن حريصاً على الاستمرار في ذلك العمل مع عدم الاغترار به . وذلك ينبغي أن يكون هو ديدن النفس المؤمنة ، وقد عظم الله شأن كل نفس تنهج ذلك المنهج ، حيث قال : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِوَجْهِ الْقَيْمَةِ ﴾ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴿٣﴾ . (فـ اللوامة) نعت مدح وإن أفاد معه التوضيح ، وهو الذي هيأ المنعوت لأن يكون مما يقسم به تعالى ، وهو لا يقسم إلا بما هو عظيم الشأن عنده قال الفيروزآبادي : « قيل : هي النفس التي اكتسبت بعض الفضيلة فتلوم صاحبها إذا ارتكب مكروهاً ، فهي تون النفس المطمئنة . وقيل : هي النفس التي قد اطمأنت في ذاتها وترشحت لتأديب غيرها ، فهي النفس المطمئنة » (٤) .

(١) النور : ٣٦ - ٣٧ .

(٢) الفتوحات الالهية ٣/٢٢٨ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٢٤٦/١٨ - ٢٤٩ .

(٣) القيامة : ١ - ٢ .

(٤) بصائر ذوي التمييز : ٤٧٠/٤ .

ومن المدح بوقف الأعضاء على ما خلقت له ما جاء في قوله تعالى :
 ﴿ وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ (١) فـ
 (أولي الأيدي والأبصار) نعت متمحّض للمدح . وإنما مدحوا عليهم السلام
 بكونهم كذلك ، لأنه « لما كانت أكثر الأعمال تُبأشَرُ بالأيدي ، غلّبتُ ، فقليل في
 كلِّ عمل : هذا ممّا عملت أيديهم ، وإن كان عملاً لا يتأسى فيه المباشرة
 بالأيدي ، أو كان العمال جذماً ، لا أيدي لهم . وعليه ورد قوله عزّ وعلا
 (أولي الأيدي والأبصار) ، يريد : أولى الأعمال والفكر ، كأنّ الذين لا يعملون
 أعمال الآخرة ولا يجاهدون في سبيل الله ، ولا يفكرون أفكار نوي الديانات ،
 ولا يستبصرون ، في حكم الزمنى الذين لا يقدرّون على أعمال جوارحهم ،
 والمسلوبى العقول الذين لا استبصار بهم . وفيه تعريض بكلّ من لم يكن من
 عمال الله ، ولا من المستبصرين في دين الله ، وتوبيخ على تركهم المجاهدة
 والتأمل مع كونهم متمكنين منها » (٢) . وفائدة إيثار (أولي الأيدي) على أن
 يقال -مثلاً- : العاملين المستبصرين ، الإشارة إلى ثبات هذه الصفات لهم ،
 وإلى عدّ من عداهم - ممن لا يوظفون الأعضاء والملكات فيما خلقت له -
 وفاقديها سواء . وتلحظ على طريقة النظم أيضاً أنه قد فرّق المنعوت بالعطف ،
 ووجدّ النعت ، للدلالة على تساويهم - عليهم السلام - في تلك الصفات . والذي
 يرجح كون المراد بالأيدي والأبصار في هذا السياق ، الأعضاء المعروفة حقيقةً
 وليست مجازاً ، بمعنى القوة ، كما ذهب إليه بعض المفسرين (٣) ، قوله تعالى :

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ
 فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا
 لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٤)

(١) ص : ٤٥ .

(٢) الكشف ٩٩/٤ .

(٣) انظر روح المعاني : ٢٣/٢١٠ ، التحرير والتنوير : ٢٣/٢٧٦ .

(٤) الحج : ٤٦ .

حيث أشارت هذه الآيات إلى أن المحدث عنهم لم يوظفوا هذه الأعضاء فيما خلقت له ، ولذا عُرِّضَ بهم بأن عدوا بمثابة من ليس له سمع أو بصر ، أو عقل (١) . وتلك وظيفة النعتين : (يعقلون بها) ، (يسمعون بها) - على ما سيأتي في مبحث التحقير - وعليه فلا جرم أن يُمدَّح بما بيناه عند الحديث عن وظيفة النعت في الآية . ويقوي ذلك أنه تعالى امتنَّ على عباده بإنشاء السمع والأبصار والأفئدة حيث قال :

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) . قال

الزمخشري : « إنما خصَّ السمع والأبصار والأفئدة ، لأنه يتعلق بها من المنافع الدينية والدينية ما لا يتعلق بغيرها . ومقدمة منافعها أن يعملوا أسماعهم وأبصارهم في آيات الله وأفعاله ، ثم ينظروا ويستدلوا بقلوبهم . ومن لم يعملها فيما خلقت له فهو بمنزلة عادمها ، كما قال :

﴿ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (٣) ، إذ كانوا يجحدون بآيات الله ومقدمة شكر النعمة فيها الاقرار بالمنعم بها ، وأن لا يُجعل له ندُّ ولا شريك » (٤) .

ومن ذلك الباب أيضاً والمنعوت نكرة ما جاء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّا لَنَاطِقَاتُ الْمَاءِ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيهَا أَدْنُ وَعَيْةٌ ﴾ (٥) .

(١) الكشاف ١٦٢/٣ .

(٢) المؤمنون : ٧٨ .

(٣) الأحقاف : ٢٦ .

(٤) الكشاف : ١٩٨/٣ .

(٥) الحاقة : ١١-١٢ .

ف(واعيةً) نعت أفاد مع التخصيص المدح بالكون على هذه الصفة ، فهي الوظيفة الحقيقية لها - والتي من أجلها خُلقتُ - ، لا السَّماع المجرّد. قال الزجاج : « أذنٌ واعيةٌ : معناه : أذن تحفظ ما سمعت وتعمل به ، أي ليحفظ السامع ما سمع ويعمل به . تقول لكل شيء حفظته في نفسك : قد وعيته ، يقال: قد وعيت العلم ، ووعيتُ [كذا] ، قلت . وتقول لما حفظته في غير نفسك : أوعيته ، يقال : أوعيتُ المتاع في الوعاء »^(١) . والوعي العلم بالمسموعات ، أي : ولتعلم خبرها أذن موصوفة بالوعي ، أي من شأنها أن تعي . وهذا تعريض بالمشركين إذ لم يتعضوا بخبر الطوفان والسفينة التي نجا بها المؤمنون ، فتلقوه كما يتلقون القصص الفكاهية ... »^(٢) . قال الزمخشري : « ... فإن قلت : لم قيل : أذن واعية ، على التوحيد والتكثير ؟ قلت : للايذان بأن الوعاة فيهم قلة ، ولتوبيخ الناس بقلة من يعي منهم ، وللدلالة على أن الأذن الواحدة إذا وعت وعقلت عن الله فهي السواد الأعظم عند الله ، وأن ما سواه لا يبالي بهم باله ، وإن ملؤا بين الخافقين »^(٣) .

ومن الأخلاق المحمودة التي يُمدح من عُرفَ بها وكانت له سمة ، الوفاء بالعهد فقد قال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾^(٤) . فالآية أمره

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢١٥/٥ - ٢١٦ .

(٢) التحرير والتنوير " ٢٣/٢٩ .

(٣) الكشاف : ٦٠٠/٤ .

(٤) الاسراء : ٣٤ .

بالوفاء بالعهد ، « وكان العرب يتماحون به ، ومن العهود المقررة بينهم : حلف الفضول ، وحلف المطيبين ، وكلاهما كان في الجاهلية على نفي الظلم والجور عن القاطنين بمكة ، وذلك تحقيق لعهد الله لابراهيم - عليه السلام - أن يجعل مكة بلداً آمناً » (١) . وقد جيء بالنعته ، مدحاً بتلك السمة ، والمنعوت نكرة ، والنعته لازم للمعنى ، في قوله تعالى :

المطيبين

(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَجْبَهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْظُرُ وَمَا بَدَّلُوا بَدِيلًا ﴿٢﴾)

فجملة (صدقوا ...) في محل رفع نعت لرجال ، وإرادة جعل مدحهم بذلك مستقلاً غير مدمج في الإخبار ، هي التي أوتر لأجلها بناء التركيب على هذا النحو ، حيث لم يقل : من المؤمنين من صدقوا ما عاهدوا الله عليه . ولأجل الزيادة في الثناء جيء بـ(رجال) مكان فريق ، أو فئة ، حيث يمكن أن يقال : من المؤمنين فريق ، أو فئة صدقوا ... ، وذلك « لأن الرجل مشتق من الرجل ، وهي قوة اعتماد الانسان ، كما اشتق الأيد من اليد » (٣) .

(١) التحرير والتنوير : ١٦٩/٨ ، وانظر : ٩٧/١٥ .

(٢) الأحزاب : ٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٣٠٧/٢١ ، وانظر في المراد بهؤلاء الرجال : الكشاف

: ٥٣٢/٣ - ٥٣٣ ، روح المعاني : ١٧٠ / ٢١ .

ذلك هو منهج المدح في القرآن الكريم ، وهو ليس خاصاً بالانسان فرداً بل يمتد ليشمل الأمم والجماعات ، ويشمل غيره من الكائنات ، أياً كان نوعها . فكل ما في الكون ينبغي أن يكون مسخراً لأداء تلك الغاية ، ولذلك فُضِّلَتْ بعض الأمم على غيرها ، وتَفَضَّلُ بعضُ الأماكن بعضاً ، ويتميز بعض الأزمان على بعض . وقد جئنا بالنعته مشاراً به إلى أفضلية أمة محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الأمم في قوله تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ ﴾ (١)

فالوصف المذكور في الآية مدح للأمة كلها ، وثناء على المسلمين بأن الله ادَّخَرَ لهم الفضل وجعلهم وسطاً بما هيأ لهم من أسبابه (٢) . قال فخر الدين الرازي - في تفسير المراد بالوسط في هذه الآية- : « اعلم أنه إذا كان الوسط اسماً - حركت الوسط ، كقوله : (أمة وَسَطًا) . والظرف مخفف ، تقول : جلست وَسَطَ القوم (٣) . واختلفوا في تفسير الوَسَط ، وذكروا أموراً ، أحدها : أن الوسط هو العدل . والدليل عليه الآية والخبر والشعر والنقل والمعنى . أمّا الآية فقوله

(١) البقرة : ١٤٣ .

(٢) التحرير : ١٨ / ٢ ، ١٩ .

(٣) انظر : المقتضب : ٣٤١ / ٤ - ٣٤٢ .

تعالى : ﴿ قَالَ أَوْسَطُكُمْ ﴾ (١) ، أي أعدلهم . وأما الخبر ، فما روى القفال عن الثوري عن أبي سعيد الخدري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (أمة وسطاً ، قال : عدلاً) ... وقيل : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - أوسط قريش نسباً . وقال عليه الصلاة والسلام : (عليكم بالنمط الأوسط) . وأما الشعر فقول زهير :

هُمُ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ

إذا نزلت إحدى الليالي القطائم (٢)

أما شواهد النعوت التي وردت مفيدة فضل الأزمنة والأمكنة ، فسيأتي (٣) .

ومن شواهد مدح الحيوان بما فيه من الصفات المهيئة لأداء الوظيفة المنوطة به ، قوله تعالى :

﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدَانِ هُوَ وَأَبُوهُ ﴾ (٣٠)
 إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعِشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّي
 أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾
 رُدُّوهَا عَلَيَّ فِطْفِقًا مَّسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾ (٤)

ف (الصَّافِنَاتُ) و (الجياد) صفتان لموصوف محنوف ، حذف للعلم به ولغرض

(١) القلم : ٢٨ .

(٢) التفسير الكبير : ١٠٧/٤ ، وانظر : الكشاف : ١٩٨/١ - ١٩٩ ، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني : ٢٢-٢٣ .

(٣) في مبحث التعظيم من وظائف هذا الباب .

(٤) ص : ٣٠ - ٣٣ .

صرف الاهتمام إلى الصفة ، إذ هي مناط المدح . التقدير : الخيل الصافنات الجياد . وهما من الصفات التي يمدح بها هذا النوع . فالصافنات : « جمع صافنة . وهي القائمة على ثلاث ، ، وإقامة الأخرى على طرف الحافر . وهو من صَفَنَ يَصْفُنُ صُفُونًا . الجياد : جمع جواد ، وهو السابق . المعنى : أنها لما استوقفت سكنت ، وإن ركضت سبقت . وكانت ألف فرس عُرِضَتْ عليه بعد أن صَلَّى الظهر ، لإرادته الجهاد على العدو ، فعند بلوغ العرض منها تسعمائة غرابت الشمس ، ولم يكن صَلَّى العصر ، فاغتمَّ » (١) .

قال الزمخشري : « فَإِنْ قَلت : ما معنى وصفها بالصفُون ؟ قلت : الصفُون لا يكاد يكون في الهُجْنِ وإنما هو في العراب الخالص . وقيل : وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين ، واقفة وجارية » (٢) . وكون تلك الخيل للجهاد مع تحقق ذينك الوصفين فيها هو مكمّن إعجاب وانشغال سيدنا سليمان عليه السلام بها ، ولذلك قال : (إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ) إِلَّا أَنْ تَعْطِيلَ انشغاله بها له عن أداء وظيفة هي ركن ، وهي صلاة العصر ، أو ما هو مقرر له من الذكر وقت العشي ، جعله ينهال عليها عقراً ؛ تقرباً إلى الله تعالى .

(١) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ٥٧٢/٣ - ٥٧٣ .

(٢) المكشاف : ٩١/٤ .

الذم :

هو نقيض المدح وضده ، وشأنه شأنه في التصور الإسلامي . فكما يُمدح المكلف بتوجيه أعضائه وغيرها مما منحه الله إياه الوجهة التي أَرادها عزَّ وجلَّ لها ، يذمَّ بعدم ذلك التوجيه . وكما حُدِّد ما يراد من الانسان تجاه خالقه ، حُدِّدَتْ أيضاً أسس وضوابط العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين الانسان وأخيه ، ابتداءً بالنظرة والمعتقد ، بحيث لا يرى لنفسه تميزاً على غيره ولا فضلاً . وذلك يقتضي ضبط السلوكيات داخل إطار هذه الأسس ، ولذا فكلُّ من جاءت نظرتَه لأخيه ، أو سلوكه معه مخالفين لذلك ، فهو مذموم عند خالقه .

قال تعالى : « وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ » (١) . فالتجبر والإصرار عليه غير لائقين بمخلوق خُلِقَ من ماء مهين . جاء عن الخازن : « والجبار في صفة الإنسان ، يقال لمن تجبر بنفسه بادعاء منزلة عالية لا يستحقها ، وهو صفة ذم في حق الانسان . وقيل : الجبار : الذي لا يرى فوقه أحداً . وقيل : الجبار المتعظم في نفسه ، المتكبر على أقرانه . والعنيد : المعاند للحق ومجانبه ، قاله مجاهد . وقال ابن عباس : هو المعرضُ عن الحق . وقال مقاتل : هو المتكبر . وقال قتادة : هو الذي يأتي أن يقول لا إله إلا الله . وقيل : هو المعجب بما عنده . وقيل : هو الذي يعاند ويخالف » (٢) . « والوصف الأول إشارة إلى ذمَّة باعتبار الخلق النفساني ، والثاني إلى ذمَّة باعتبار الأثر الصادر عن ذلك الخلق ، وهو كونه مجانباً منحرفاً عن الحق » (٣) . وجميع التفسيرات لهاتين

(١) ابراهيم : ١٥ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٥١٨/٢ ، وانظر : مجاز القرآن : ٣٣٧/١ ، المفردات

في غريب القرآن : ٨٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، التحرير والتنوير : ١٢/١٠٦ .

(٣) روح المعاني : ٢٠١/١٣ .

الكلمتين ، مفادها ومحصلتها هو أن هاتين الصفتين قد صارتا من سمات المتصف بها ، بحيث تحول إلى كائن هي روحه ومحركه . وتلك علة حذف الموصوف في هذه المقامات ، أي ليس للعلم به فقط ، ولكن للإشارة إلى ما ذكر ، وإلى أن الصفة صارت هي السمة التي تميّزه وبها يعرف من غيره ، كما أنها تجمع المتصفين بها بحيث يجعلون جنساً مستقلاً .

ومن النحاة من نصّ على أن ذكر الموصوف في مثل هذه المقامات يعد حشواً ، ولذا يقبح ذكره . قال السهيلي - مبيناً أحكام المنعوت من حيث الذكر والحذف - : « وإن كان في كلامك حكم منوط بصفة ، اعتمد الكلام على تلك الصفة ، واستغنى عن ذكر الموصوف ، كقولك : مؤمن خير من كافر ، و : غنيّ أحمق من فقير ، و : المؤمن لا يفعل كذا ، و : ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (١) ، و : (الكافر يأكل في سبعة أمعاء) (٢) ، وكقولهم في الشعر :

وأبيض كالْمِخْرَاقِ

وَأَسْمَرَ خَطِّي

وأشبه ذلك ، لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة بون الموصوف . فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام :

- ١ - نعت لا يجوز حذف منعوته، كقولك : رأيت سريعاً، و : لقيت خفيفاً .
- ٢ - ونعت يقبح حذف منعوته وهو مع ذلك جائز ، كقولك : لقيت ضاحكاً ، و : رأيت جاهلاً، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء .
- ٣ - ونعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره في الجواز ، كقولك : أكلت

(١) الأعراف : ٤٤ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الأطعمة : ١٣٤/٧ - ١٣٥ .

طيباً ، وشربت عذياً ، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات .

٤ - وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام ، كقولك :
أكرم الشيخ ، و : وقر العالم ، و : ارفق بالضعيف ، لتعلق الأحكام
بالصفات واعتمادها عليها بالذكر .

٥ - وقسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف ، كقولك : دابة ، وأبطح وأبرق ،
وأجرع - للمكان - ، وأسود - للحية ، وأدهم - للقيد - ، وأخيل
- للطائر - . فهذه في الأصول نعوت ، ألا تراهم لا يصرفونها ،
ويقولون في المؤنث : بطحاء ، وجرعاء ، وبرقاء . ولكنهم لا يجرونها
نعتاً على منعوت «(١)» .

كما أن منهم من نصّ على تقدير موصوف محذوف بعد (كل) في سياق مشابه
لسياق (كل) في الآية موضع الاستشهاد ، وهو قوله تعالى :

﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ
كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ (٢٧) (٢)

قال الراغب : « الضامر من الفرس ، الخفيف اللحم من الأعمال ، لا من
الهزال » (٣) . وقال الزجاج - مبيناً علّة إعادة ضمير جمع الإناث على (كل)
ضامر - : « (رجالاً) : جمع راجل ، مثل : صاحب وصحاب ، وقائم وقيام .
(وعلى كل ضامر يأتين) : أي يأتوك رجالاً وركبانا . وقال : (يأتين) ، على معنى

(١) نتائج الفكر : ٢٠٩ - ٢١٠ ، وانظر : الخصائص : ٣٦٦/٢ - ٣٧٠ ، وشرح

الكافية للرضي : ٣٢٤/٢ - ٣٢٦ ، ومغني اللبيب : ٦٠٩ .

(٢) الحج : ٢٧ .

(٣) المفردات : ٢٩٩ ، وانظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٣/٣ .

الإبل ، المعنى : وعلى كلٍ بعير ضامر يأتي من كلٍ فج عميق «^(١) . وقال ابن هشام : « ... فليس الضامر مفرداً في المعنى ، لأنه قسيم الجمع ، وهو (رجال) ، بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أو صفة لجمع محنوف ، أي : كل نوع ضامر »^(٢) . فلإرادة الشمول مع الاختصار حذف الموصوف اكتفاء بالصفة التي لا بد من اتصاف كلٍ مركوب آت من كلٍ فج عميق بها ، أيًا كان نوعه .

ولتلك الخصيصة لـ (كلٍ) يجاء بها لإفادة شمول وقوع حكم العامل فيها جميع المتصفين بالصفات الواقعة في حيزها . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ ١ ﴾ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ

حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿ ١١ ﴾ هَمَّازٍ مَشَّامٍ بِنَبِيٍّ ﴿ ١٢ ﴾ مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ

أَيْبٍ ﴿ ١٣ ﴾ عَتَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيٍّ ﴿ ١٤ ﴾ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ

﴿ ١٥ ﴾ إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِ إِيْنَا قَالَكَ أَسْطِيرًا الْأَوَّلِينَ ﴿ ١٦ ﴾

قال المنتجب الهمداني : « (كلٌ حلّاف) : أي رجل حلّاف ، فحذف الموصوف . والحلاف : الكثير الطف في الحق والباطل ، و (مهين) : نعت بعد نعت ، ويجوز في الكلام نصبه إماماً على النعت لكل ، أو الذم ، ورفع على هو ، وكذا ما بعده من النعوت يجوز فيها الوجهان . و (مهين) : فعيل ، إماماً من المهانة وهو الجيد - وهي الحقارة ، وفعله مَهَّنَ يَمُهِّنُ - بالضم فيهما - مهانةً فهو مهين ، وإماماً من المهنة ، وهي الخدمة ، ... وإماماً بمعنى مفعول ... »^(٤) . فهذه

(١) معاني القرآن و أعرابه : ٤٢٢/٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٢٤/٢ .

التحرير والتنوير : ٢٤٤/١٧ - ٢٤٥ .

(٢) مغني اللبيب : ٢٦٢ .

(٣) ن : ١٠ - ١٥ .

(٤) الفريد في إعراب القرآن : ٥٠٥/٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس :

٩-٨/٥ .

الآيات وإن كانت قد نزلت في شخص بعينه كما روى - وهو الوليد بن المغيرة على الأرجح - ، غير أن وظيفة (كل) صرف الذم إلى كل متصف بما في حيزها من الصفات المتتالية ، ولذلك أوثرت على الاسم الموصول (أل) .
ويصرف المراد بها إلى أحد المذكورين في أسباب النزول^(١) الصفة الأخيرة :
(زنيماً) ، فهي تحصر المراد بأحد اثنين : الوليد بن المغيرة ، أو الأخنس بن شريق ، على قول عطاء « لأنه حليف ملحق في بني زهرة ، فلذلك سمي زنيماً »^(٢) . وجعله الوليد بن المغيرة أقرب للمروي من سيرته المتفق مع ما جاء في الآيات الكريمة ، حيث كان كما روي « دعياً في قريش ليس من سنخهم ، ادعاه أبوه بعد ثمان عشرة من مولده . وقيل : بغت أمه ، ولم يعرف حتى نزلت هذه الآية »^(٣) . ولذلك جيء بهذه الصفة آخر مفصلاً بينها وبين ما قبلها من الصفات بالظرف (بعد ذلك) الذي يفيد فائدة (ثم) في التراخي الرئبي^(٤) .
قال الظاهر بن عاشور : « ... قد جاء في الكلام الفصيح ما يدل على معنى البعدية مراداً منه البعدية في الرتبة ، وإن كان عكس الترتيب الوجودي فتكون البعدية مجازية مبنية على تشبيه البون المعنوي بالبعد المكاني أو الزماني . ومنه قوله تعالى : (هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ ... الآية) ، فإن كونه عتلاً وزنيماً أسبق في الوجود من كونه همّازاً مَشَاءً بِنَمِيمٍ ، لأنهما صفتان ذاتيتان ، بخلاف همّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ »^(٥) . فهذا الوصف « وهو زنيماً ، متأخر في الرتبة والشناعة عن الصفات السابقة ، أي هو أشنع منها وأقبح ... وفي المختار : الزنيماً : الملحق في قوم ليس هو منهم ، فكأنه فيهم زئمة ، وهو شئ يكون للمعز

(١) انظر الكشاف : ٥٨٧/٤ ، الفتوحات : ٣٨٤/٤ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٣٨٤/٤ .

(٣) الكشاف : ٥٨٧/٤ ، وانظر مجاز القرآن : ٢٦٥/٢ .

(٤) الكشاف : ٥٨٧/٤ ، وانظر : مجاز القرآن : ٢٦٥/٢ .

(٥) التحرير والتنوير : ٣٨٣/١ .

البعير ويترك معلقاً» (١) . وقيل : الزنيم الذي له زنمة من الشرِّ يُعرفُ بها (٢) .

والوصف بزنيم ليس أشنع فقط ، بل هو المعول يخرُّ على بقية الصفات نقضاً وهدماً ، لأن من كانت هذه حاله فهو بالذلة والهوان ملحق وملصق ، وهو بأداء حقِّ النعمة (أنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَيْنِ) ، أخرى وأجدر ، وعن الاجتراء على وصف آيات المنعم بكونها أساطير الأولين أبعد . أمّا (عُمْلٌ) ، ولها معانٍ (٣) متعددة تؤول كلها إلى معنى الغلظة والجفاء ، فإن صيغتها ومادتها تشيران إلى تفوقها على الصفات السابقة عليها في الذمِّ ، حيث جاءت على وزن قليل النوران في ألفاظ المبالغة ، على حين جاءت الصفات الأخرى : حَلَّافٌ ، هَمَّازٌ ، مَشَاءٌ ، مَنَّاعٌ ، أثيم على الأوزان المشهورالكثيرة الدوران من أوزان المبالغة . وفي ذلك إشارة إلى كونها مع الصفة التي بعدها أشدَّ معاييه . أي إن هناك تصاعداً في الذمِّ ، قال الزمخشري : « جُعِلَ جفَاؤُهُ ودَعْوَتُهُ أَشَدَّ مَعَايِيهِ ، لَأَنَّهُ إِذَا جَفَا وَغَلِظَ طَبِيعَهُ وَقَسَا قَلْبَهُ ، اجْتَرَأَ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ النَّظْفَةَ إِذَا خَبِثَتْ خَبِثَ النَّاشِئُ مِنْهَا » (٤) .

ومن طرق الذمِّ في القرآن ذمُّ ما سوى الانسان من الكائنات التي لها علاقة به ، إشارة إلى بالغ الذمِّ لمن له صلة بها من البشر . من شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى :

(١) الفتوحات الالهية : ٣٤٨/٤ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٧٣/٣ .

ومجاز القرآن : ٢٦٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٠٦/٥ .

(٢) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان : ١٢٤ .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٦/٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٩/٥ .

المفردات في غريب القرآن : ٣٢١ ، المجموع المفيث في غريب القرآن والحديث : ٤٠٢/٢ .

(٤) الكشاف : ٥٨٧/٤ .

وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا
 جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ
 فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴿٦٠﴾ (١)

الرؤيا : هي حقيقة في رؤيا المنام ورؤيا اليقظة ليلاً ، والمشهور اختصاصها لُغَةً
 بالمنامية . وإنما أُطلقَ على ما أُرِيه - صلى الله عليه وسلم - عياناً ليلة الاسراء
 رؤيا ، إما مشاكلة لتسمية المكذبين بالاسراء لها بذلك ، أو على التشبيه بالرؤيا
 لما فيها من العجائب ، أو لوقوعها ليلاً ، أو لسرعتها (٢) . المعنى : « وما جعلنا
 الرؤيا التي أريناها عياناً مع كونها آيةً عظيمةً وآيةً آيةً ، وقد أقيمت البرهان
 على صحتها إلا فتنة افتتن بها الناس حتى ارتدَّ بعضُ من أسلم
 منهم » (٣) . ويقوي كون المراد بالرؤيا ما أُرِيه عليه السلام في اسرائه ، لا ما
 أُرِيه قبل خروجه إلى الحديبية (٤) مِنْ أَنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَأَصْحَابَهُ آمِنِينَ مَحَلِّقِينَ
 رُؤُوسَهُمْ وَمَقْصُرِينَ ، قوله تعالى في مطلع السورة ﴿ لِزُرِّيهِمْ مِنْ أَيْنِئْتَنَّا ﴾ (٥) . وأمرُ
 ثانٍ ، وهو أن تلك الرؤيا عندما لم تتحقق - في عامهم ذاك - ، لم يطعن في

(١) الاسراء : ٦٠ .

(٢) روح المعاني : ١٥/١٠٥ ، وانظر : الكشاف ٢/٦٧٥-٦٧٦ ، التحرير والتنوير

: ١٤٦/١٥ .

(٣) روح المعاني : ١٥/١٠٥ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٢٤٨/٣ ،

التفسير الكبير : ٢٣٨/٢٠ .

(٤) من المفسرين من لم يذكر غير رؤيا الاسراء ، انظر : معاني القرآن

للغراء ٢/١٢٦ ، روح المعاني : ١٥/١٠٥ ، ومنهم من ذكر بالاضافة إليها

رؤيا فتح مكة ، انظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢/٤٣١ ومنهم من ذكر

بالاضافة إليها رؤيا رقي قوم المناير ، انظر : معاني القرآن واعرابه :

٢٤٨/٣ .

(٥) الإسراء : ١ .

صدقها إلا المنافقون ، - وان كان المسلمون قد اغتموا لعدم تحققها في ذلك العام - ، أما رؤيا ليلة الاسراء فقد ترتب على إخبار الناس بها كُفْرُ بعضٍ ممن كان قد آمن ، وهو ما يتسبَّقُ مع قوله : (وما جعلنا الرؤيا - - إلا فتنة للناس) . ولذلك وصفت هذه بقوله (التي أريناك) ، ولم توصف تلك عند ذكرها في قوله تعالى :

﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ... ﴾ (١)

وفائدة هذا الوصف تعظيم أمر الموصوف ، وذلك مستفاد من أمرين : النعت بالموصول وهو لا ينعت به وصلته متفقة مع المنعوت مادة إلا في مقام إرادة المبالغة في تعظيم أمر الموصوف بالاشارة إلى أنه قد بلغ مبلغاً يفوق الوصف (٢) . وهونعت موضحاً أيضاً ، إذ إنه - صلى الله عليه وسلم - قد أُريَ رؤىً عديدة ، وحدد المراد بالرؤيا هنا بما أريه من ملكوت السموات والأرض ليلة الاسراء ، هذا النعت . أما النعت الذي جيء به لإفادة الذم الذي يتجاوز المنعوت إلى من له صلة به ، فهو (الملعونة) ، « قيل : هو مجاز ، إذ المراد : الملعون طاعموها ، لأن الشجرة لا ذنب لها ، وهي شجرة الزقوم . وقيل : بل على الحقيقة ، ولعنها : إبعادها من زحمة الله ، لأنها تخرج في أصل الجحيم » (٣) . ويؤكد كون المراد بها شجرة الزقوم موافقة ما جاء عنها في هذا السياق - من كونها فتنة للناس (٤) ، والمراد بهم الكفار - لما جاء في قوله تعالى :

(١) الفتح : ٢٧ .

(٢) سيأتي في مبحث المبالغة من وظائف النعت

(٣) الدر المصون : ٢٧٧/٧ ، وانظر : التفسير الكبير : ٢٣٨/٢٠ .

(٤) انظر المراد بكونها فتنة : معاني القرآن واعرابه : ٢٤٨/٣ ، التفسير

الكبير : ٢٣٨/٢٠ ، روح المعاني : ١٠٦/١٥ ، التحرير والتنوير : ١٤٧/١٥ .

﴿أَذَلَّكَ خَيْرٌ نَزُلًا أَمْ شَجَرَةٌ
الرَّقُومِ﴾ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ
تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ (١)

إذ بناء الكلام في هذه الآية على التقديم والتأخير ، والتقدير : وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة الملعونة إلا فتنة للظالمين (٢) . ويقوي أن المراد من وصفها باللعن لعن أصحابها ، وهم المختصون بالأكل منها ، أي الكفرة الظلمة ، المجيء بالجار والمجرور : (الملعونة في القرآن) ، إذ لو اكتفى بالقول : والشجرة الملعونة ، لذهب الوهم إلى ما تعارف عليه القوم من وصفهم لكل طعام ضار ب (ملعون) ، فهذه الشجرة التي اختصت باللعن في القرآن أمرها مغاير تمام المغايرة لما اعتادوا لعنه من الأطعمة والنباتات والأشجار الضارة ، إذ ضررها بالغ جداً لا نهاية له . قال الزمخشري : « وقيل : تقول العرب لكل طعام مكروه ضار : ملعون . وسألت بعضهم فقال : نعم ، الطعام الملعون القشب المحقوق . وعن ابن عباس : هي الكشوت التي تتلوى بالشجر يجعل في الشراب » (٣) .

(١) الصافات : ٦٢ - ٦٤ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٣٨/٢ .

(٣) الكشاف : ٦٧٦/٢ ، معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٢٤٨/٣ ، روح

المعاني : ١٠٦/١٥ .

التحقير :

وهو من المعاني التي يؤتى بالنعته لإفادتها ولم ينصَّ النحاة على إثبات تلك الوظيفة له .

والمقصود به تقليل الشأن ، أو تصغيره ، قال أبو هلال العسكري : « الفرق بين الحقير والصغير ، أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار المعهود لجنسه . يقال : هذه دجاجة حقيرة ، إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج . ويكون الصغر في السن وفي الحجم ، تقول : طفل صغير ، وحجر صغير . ولا يقال : حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فإذا نقص شيء منها عنه سمي حقيراً ، كما أن الدجاج والحجل وما أشبهها لها أقدار معلومة ، فإذا نقص شيء من جملتها عنه سمي حقيراً »^(١) . وجاء في اللسان : « الحَقْرُ في كلِّ المعاني : الذلَّة ... وكذلك الاحتقار . والحقير : الصغير الذليل ... والتحقير : التصغير . والمحقرات : الصغائر ... والحقير : ضد الخطير ... وتحقير الكلمة : تصغيرها . وحَقَّرَ الكلام : صغره »^(٢) .

ويمكن أن يفسر عدم إشارة النحاة إلى مجيء النعت لهذه الوظيفة ، بأنهم ربما عدوه داخلًا في باب الذم ، جاء في شرح المفصل : « قال صاحب الكتاب : « وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم ... ولما يصاد ذلك من الذم والتحقير ... » وقال الشارح : وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح ، ... أو ضدَّهما من ذمِّ وتحقير ، ... »^(٣) وما حملنا على التفريق بينهما ، هو أنه لا يستقيم اعتبار كلِّ حقير - بالمعاني التي أشير إلى أن هذه المادة تدل عليها - مذمومًا ، ذلك أن الله تعالى مدح المؤمنين بالذلة - بمعنى التصاغُر ولين

(١) الفروق في اللغة : ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) اللسان : ٢٠٧/٤ .

(٣) شرح المفصل : ٤٧/٣ .

الجانب - في قوله تعالى :

﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
أَعَزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (١) .

كما وصف حالهم التي كانوا عليها في بداية الدعوة بقوله :

﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ (٢) .

وهي - ولا شك - ليست حالاً مذمومة ، وإلا لما أمدهم بأعظم مدد :

﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ .

أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ
مُنزَلِينَ ﴾ (٣)

والمعنى في قوله تعالى :

﴿ ضُرِبَتْ

عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَفَقَّهُوا إِلَّا لِيُجِبَلَ مِنَ اللَّهِ وَجِبَلَ مِنَ النَّاسِ
وَبَاءٌ وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ﴾ (٤) .

على الضد من ذلك . وبناء على هذا التفريق جعل التحقير وظيفة مستقلة للنعت
وغيره لا تندرج تحت الذم .

وقد جاءت النعوت المفيدة تحقير أمر المنعوت في القرآن الكريم مفردة

وجملة . فمن المفرد ، ما في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا
مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ

(١) المائدة : ٥٤ .

(٢) آل عمران : ١٢٣ .

(٣) آل عمران : ١٢٤ .

(٤) آل عمران : ١١٢ .

وَإِن يَأْتُوكُمْ أَكْرَىٰ تَفَدُّوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ
 إِخْرَاجُهُمْ أَفْتَوْمُنُونَ بَعْضُ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ
 بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ
 فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ
 وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أَوْلِيكَ الَّذِينَ اشْتَرَوْا
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخْفُفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ
 يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾ (١)

ف (الدنيا) نعت لـ (الحياة) وظيفته - بالإضافة إلى التوضيح - تصغير
 شأنها بالقياس إلى ما يقابلها وهي الآخرة . وما يدلنا على أن هذا المعنى
 مراد من هذه الكلمة ، إيثارها على كلمة (الأولى) - إذ هي التي تقابل
 الآخرة - في معظم المواضع التي جاء فيها ذكر هذه الحياة حيث لم
 تَرِدِ (الأولى) إلا في أربعة مواضع (٢) هي على ترتيب السور
 الواردة فيها : ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ﴾ (٣) ، وقوله :
 ﴿أُمَّ لِلْإِنْسَانِ مَا نَسَىٰ . فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ﴾ (٤) ، وقوله :
 ﴿إِن عَلَيْنَا لِلْهُدَىٰ . وَإِن لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ (٥) ، وقوله :
 ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ . وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ (٦) .

ولا يمنع من كون ذلك المعنى مراداً ، اشتقاق الكلمة من الدنو بمعنى القرب ،
 قال ابن منظور : « دنا الشيء دنواً ودناوة : قَرُبَ ... والدناوة : القرابة

(١) البقرة : ٨٥ - ٨٦ .

(٢) ذلك حسبما جاء في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن . لغزاد عبد الباقي .

(٣) القصص : ٧ - .

(٤) النجم : ٢٤ ، ٢٥ .

(٥) الليل : ١٢ ، ١٣ .

(٦) الضحى : ٣ ، ٤ .

والقريبى . ويقال : ما تزداد منا إقربا ودناوة ، فرق بين مصدر (دنا) ومصدر (دَنُو) فجعل مصدر (دنا) دناوة ، ومصدر (دَنُو) دناة ، ... والدنيا : نقيض الآخرة ... والدنيا أيضاً : اسم لهذه الحياة ، لبعده الآخرة عنها ، والسماء الدنيا ، لقربها من الأرض»^(١) . وقال الراغب : « ويعبر بالأدنى ، تارة عن الأصغر فيقابل بالأكبر ، نحو : ﴿ وَلَا آدَنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ ﴾^(٢) ، وتارة عن الأزل ، فيقابل بالخير نحو : ﴿ أَنْتَبِدُلُونَكَ الَّذِي هُوَ آدَنِي بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٣) . وعن الأول فيقابل بالآخرة نحو (خسر الدنيا والآخرة) . وتارة عن الأقرب فيقابل بالأقصى ، نحو : إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى^(٤)»^(٥) . وبالنظر في المعاني التي أوردها الراغب وغيره ، أرى أن إيثار هذه الكلمة إنما كان لقدرتها الواسعة على الإيحاء ، إذ إنها عند وصف حياتنا هذه بها ، يمكن لمخ تلك المعاني جميعها . ولذلك لم يؤت بها في المواضع الأربعة - التي أشرنا إليها - لأن المراد في ثلاثة منها ، إثبات مالكيته تعالى لأمر الحياتين ، وهيمنته عليهما ، وفي الرابع ، امتنان منه تعالى على رسوله بما أعطاه فيها ، مع وعدٍ بكون عطاء الآخرة أعظم ، والرسول - عليه الصلاة والسلام - لا تعلق له بزخرفها ولا تكالب على أغراضها الفانية . وعليه فليس في هذه المواضع ما يستدعي لفظة (الدنيا) ، على حين يستدعيها

(١) اللسان : ٢٧١/١٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) المجادلة : ٧ ، والآية التي جاء فيها الأدنى مقابلاً بالأكبر ، الآية ٢١ من

سورة السجدة .

(٣) البقرة : ٦١ .

(٤) الأنفال : ٤٢ .

(٥) المفردات : ١٧٢ ، وانظر : قاموس القرآن : ١٧٥ - ١٧٦ ، والغروق في

اللغة : ٢٩٠ .

في غير ذلك من المواضع ، كونه كلمة (حياة) توحى بما يحتمل على الإقبال عليها والحرص على الاستزادة منها ، إلى غير ذلك ، فيأتي نعتها بالدنيا حائلاً بين تلك الدلالة وما تستدعيه . وتأكيداً لذلك المعنى فرّق بين الحياتين بتسمية الثانية باسم أبلغ دلالة على ذلك المعنى ، وهو (الحيوان) ، ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (١) ولدوام تلك الحيلولة كان هذا الوصف ملازماً لتلك الكلمة (حياة) ، ولتلك الملازمة وصيرورتها معروفة به ، كثر الاستغناء عن المنعوت بها ، قال السمين : « والدنيا : فعلى : تأنيث الأدنى ، من الدنو ، وهو القرب ، وألفها للتأنيث ولا تحذف منها (أل) إلا ضرورة كقوله :

يوم ترى النفوس ما أعدت في سعي دنيا طالما قد مدت

.... وقد استعملت استعمال الأسماء ، فلم يذكر موصوفها ، قال تعالى :
﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ (٢) « (٣) .

وقد جاء نعت هذه الحياة - الحياة الدنيا - ، منكرأً : (الأنى) ؛ قصداً إلى سلب معنى كونها حياة ، وذلك في سياق يقتضي مقامه سلب هذا المعنى منها بالكلية إشارة إلى أن ما يقوم عليه وجود المذكورين في ذلك السياق أبعد شيء عن الوصف بالحياة قال تعالى : ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفِرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ﴾ (٤) . فد (الأنى) :

(١) العنكبوت : ٦٤ .

(٢) الأنفال : ٦٧ .

(٣) الدر المصون : ٤٩٠/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٢٢/١ ، حيث تفريق

بين الوصف الغالب والاسم الغالب .

(٤) الأعراف : ١٦٩ .

«صفة لمخزوف ، أي : الشيء الأدنى والمراد به الدنيا»^(١) . وقوله : (يأخذون عرض) ، فيه إشارة إلى أن أمر هذه الحياة يقوم على شيئين : أعراض ، أي ما لا ثبات له ، إذ ينقضي مورثاً هلاكاً ، وذلك أن العرض : « ما لا ثبات له ، ومنه استعار المتكلمون العرض المقابل للجوهر »^(٢) والشيء الثاني : الثابت ، وهي كل ما يمتد وجوده فيضمن الأخذ به - بحسب الوعد الإلهي - ديمومة الحياة . قال الزمخشري : - مفسراً موضع الاستهشاد في الآية - « (يأخذون عرض هذا الأدنى) : أي : حطام هذا الشيء الأدنى ، يريد : الدنيا وما يتمتع به منها . وفي قوله (هذا الأدنى) : تخصيص وتحقير . والأدنى : إما من الدنو ، بمعنى القرب ، لأنه عاجل قريب ، وإما من دنو الحال وسقوطها وقلتها . والمراد : ما كانوا يأخذونه من الرشا في الأحكام على تحريف الكلم ، للتسهيل على العامة »^(٣) .

ومما جاء من النعوت لإفادة التحقير ، متعدداً وهو جملة ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَأَخَذُوا مِنْ دُونِهِمْ إِلَهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ
وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا
وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ۝ (٤) ﴾

فجملة (لا يَخْلُقُونَ) وما عطف عليها : (ولا يَمْلِكُونَ) ... الخ ، (ولا

(١) روح المعاني : ٩٦/٩ .

(٢) الدر المصون : ٥٠٥/٥ .

(٣) الكشف : ١٧٤/٢ ، وانظر : في سر وصفهم بـ(خلف) دون (خلف) : مجاز

القرآن : ٢٣٢/١ ، والمفردات : ١٥٥ ، والدر المصون : ٥٠٢/٥ - ٥٠٣ ، وروح

المعاني : ٩٦/٩ ، والفروق في اللغة : ٣٠٨ .

(٤) الفرقان : ٣ .

يملكون موتاً) .. الخ ، في محل نصب نعت لـ (آلهة) . ومحصلة هذه النعوت إثبات العجز التام المفيد حقارة المنعوت بها ، كما أن فيها تعريضاً بمن اتخذوها معبودات وتفنيداً^(١) . والمعنى : « أنهم آثروا على الله سبحانه ، عبادة آلهة لا عجزَ أبينَ من عجزهم ، لا يقدرّون على شيء من أفعال الله ولا من أفعال العباد ، حيث لا يفتعلون شيئاً وهم يُفتعلون ، لأنَّ عبدتهم يصنعونهم بالنَّحت والتصوير . (ولا يملكون) ، أي : لا يستطيعون لأنفسهم دفع ضرر عنها ، أو جلب نفع لها ، وهم يستطيعون ، وإذا عجزوا عن الافتعال ودفع الضرر وجلب النفع التي يقدر عليها العباد ، كانوا عن الموت والحياة والنشور التي لا يقدر عليها إلاَّ اللهُ ، أعجز »^(٢) .

(١) التفنيذ : تعجيز الرأي ، يقال : فنده ، إذا عجز رأيه وضعفه ... انظر : الفروق في اللغة : ٤٤ .

(٢) الكشاف : ٣/٣٦٣ ، وانظر : روح المعاني : ١٨/٢٣٣ - ٢٣٤ .

التعريض :

« هو المعنى الحاصل عند اللفظ ، لا به »^(١) ، أو : « هو المعنى المدلول عليه بالقرينة ، دون اللفظ ؛ لأن التعريض إنما حصل معقوله بالقرينة ، دون دلالة اللفظ »^(٢) . ومن الأمثلة التي أوردها العلويُّ للتعريض : « قولك لمن تتوقع صلته ومعروفة بغير طلب : واللّه إنّي لفقير وإنّي لمحتاج ، وما في يدي شيء ، وإنّي عريان والبرد قد آذاني . فهذا وأمثاله تعريض بالطلب ، وليس دلالته على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ، كما أشرنا إليه ، ومن ثمّ قيل له : تعريض لما كان المعنى مفهوماً من عرضيه ، أي : جانبه ، وعرض كل شيء جانبه . وهو كثير الدور في الكلام وله مدخل في البلاغة وموقع عظيم »^(٣) .

-
- (١) الطراز : ٣٨٣/١ ، هذا في الحقيقة معنى كلام الزمخشري ، انظره في الكشف عند تفسيره لقوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) البقرة : ٢٣٥ .
- (٢) السابق : الجزء والصفحة نفسها ، وقد ذكر العلوي أن له في مصطلح علماء البيان تعريفين أحدهما : السابق ، الذي خلص إليه بعد أن ردّ تعريف ابن الأثير له ، مبيناً علّة الرد ، وهي فساد ذلك التعريف . انظر : المثل السائر : ٥٦/٣ - ٥٧ .
- (٣) الطراز : ٣٨٥/١ ، وانظر : المثل السائر : ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٧٢-٧٥ ، وقد استشهد العلوي للتعريض بما استشهد به ابن الأثير إلى ذلك ، إلا فيما أورده من خير مروان بن الحكم مع معاوية . انظر : ص ٣٩٠ من الطراز .

«والتعريض في القرآن وارد كثيراً بأحوال الكفرة في التهكم والنقص وإسقاط المنزلة وخطأ القدر ، ومواضعه دقيقة تستخرج بالفكر الصافي والرسوخ في قدم البلاغة» (١) .

ومما جاء من الآيات والنعته فيه مفيد التعريض قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ
لَا حَسْبُهُ شَرَّالْكُمِ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ
مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ

عَظِيمٌ ﴿٥﴾

فالجار والمجرور (منكم) متعلق بمحذوف نعت لـ (عصبة) ، الواقعة خبراً (٣) لـ (إن) . ووظيفة هذا النعت التعريض بسلوكهم مسلك غير

(١) الطراز : ٣٨٨/١ ، وانظر : معجم البلاغة العربية ، د . بدوي طبانة :

٥٢٩/٢ .

(٢) النور : ١١ .

(٣) انظر : روح المعاني : ١١٤/١٨ ، حيث ذهب إلى ذلك الألوسي ، كما نقله

عن الحوفي وأبي البقاء ، انظر : التبيان : ٩٦٦/٢ ، ونقل عن ابن عطية

جعل (عصبة) بدلاً من ضمير (جاءوا) والخبر جملة (ولا تحسبوه شراً

لكم) وقد ردّ قوله الألوسي ، لأن فيه تكلفاً ، وذلك الرد صحيح ، لأن

المعنى لا يساعد على ما ذهب إليه ابن عطية . انظر أيضاً : الفتوحات

الالهية : ٢١٠/٣ .

المؤمنين حيث جاؤا بالإفك ، وذلك لأن المقصود بـ (منكم) : « من أهل
 ملَّتكم وممن ينتمي إلى الاسلام سواء كان كذلك في نفس الأمر أم لا ،
 فيشمل ابن أبي ، لأنه ممن ينتمي إلى الإسلام ظاهراً وإن كان كافراً في
 نفس الأمر . وقيل : إن قوله تعالى (منكم) ، خارج مخرج الأغلب
 وأغلب أولئك العصابة مؤمنون مخلصون » (١) . وإنما جاء التعريض من
 هذه الجهة ، لأن كونهم مؤمنين يقتضي تجنُّب ذلك الفعل ، وفعلهم إياه
 ينافي الايمان . ويُعزِّد ما ذهب إليه إثارة كلمة (عصابة) على غيرها ،
 مثل : جماعة أو فرقة أو نحو ذلك إذ في إثارة تعنيف لهم ولوم
 وتوبيخ على أن كان منهم هذا التعصُّب . قال الراغب : « والعصابة :
 جماعة متعصبة متعاضدة ، قال تعالى : (لَتَنوَّوْا بِالْعُصْبَةِ) ، و(نَحْنُ
 عُصْبَةٌ) ، أي : مجتمعة الكلام متعاضدة ، واعصوب القوم
 صاروا عُصْباً » (٢) . وجاء في اللسان : « والتعصب : من العصبية ،
 والعصبية أن يدعو الرجل إلى نصرته عصبته ، والتألب معهم على من
 يناوئهم ، ظالمين كانوا أو مظلومين » (٣) . و « في الحديث : العصبية من

(١) روح المعاني : ١١٥/١٨ .

(٢) المفردات في غريب القرآن : ٣٣٦ ، وانظر في ما تدل عليه الكلمة من

العدد : روح المعاني : ١١٤/١٨ ، وانظر أيضاً : تحفة الأريب بما في

القرآن من الغريب : ١٧٩ .

(٣) اللسان : ٦.٦/١ .

يعينُ قومه على الظلم»^(١) . فالتعبير عن المجتمعين على هذه الفعلة ، بهذا الاسم ، فيه تعريض ، بالمجارين للمنافق وهو عبدالله بن أبي بن سلول ؛ وذلك أن العصبية والتعصب بالمعنى المتعارف عليه مذمومة ، إذ تقتضي في بعض المواقف إيثار رابطة القرابة على الحق . فكيف إذا كان فيها - كما حدث في حادثة الإفك - تعصب على أحملة الدين بالباطل وهي التي ينبغي أن تكون الرابطة الأقوى ، بل التي ينبغي أن يطرح ما عداها من الروابط .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالنَّمِيمِ وَنَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ
تَنْزِيلًا ﴿٢٥﴾ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى
الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴿٢٦﴾ ﴾

ف « (المَلِكُ) : مبتدأ ، و(يومئذٍ) : ظرف لذلك المبتدأ ، و(الحقُّ) : نعت له ، و(لِلرَّحْمَنِ) : خبره »^(٢) . ووظيفة النعت التعريض بحقارة ملك غيره في الدنيا ، وأنه ما كان ينبغي أن يُسمى ملكا وهو زائل ، فدل

(١) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث : ٤٥٩/٢ .

(٢) الفرقان : ٢٥ - ٢٦ .

(٣) الفتوحات الالهية : ٢٥٣/٣ ، نقلًا عن الكرخي ، وانظر : اعراب القرآن

للنحاس : ١٥٧/٣-١٥٨ ، وانظر كذلك : روح المعاني : ١٩/١٠-١١ .

على بطلانه . قال الزمخشري: « الحق :الثابت ، لأن كل ملك يزول ويبطل ولا يبقى إلا ملكه » (١) . وشرح الجمل قول الجلالين تفسيراً لـ « (الملك يومئذ الحق للرحمن) : ب : لا يشركه فيه أحد ، بقوله : « قوله : لا يشركه فيه أحد ، أي : لأن السلطان الظاهر والاستيلاء الكلي العام الثابت صورة ومعنى ظاهراً وباطناً ، بحيث لا زوال له أصلاً ، لا يكون إلا لله تعالى ... وفائدة التقييد (٢) أن ثبوت الملك المذكور له خاصة ، (يومئذ) ، وأما فيما عداه من أيام الدنيا فيكون لغيره أيضاً تصرفٌ صوري في الجملة » (٣) .

وقد جاء إثبات تفرده تعالى بالملك في هذا اليوم - بمعنى نفي أن يكون لغيره أيضاً تصرف صوري - في عدة آيات ، منها قوله :

﴿ وَهُوَ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ^ط
فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ
عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ (٤)

وقوله :

-
- (١) الكشاف ٢٧٥/٣ .
 (٢) يقصد قوله : (يومئذ) .
 (٣) الفتوحات الالهية : ٢٥٣/٣ ، نقلاً عن الكرخي ، وانظر : روح المعاني :
 ١٠/١٩ .
 (٤) الأنعام : ٧٣ .

﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ

كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ
عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ (١) الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ (١) :

ومما جاء من ذلك جملة فعلية ، ما قوله تعالى :

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ

فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا
لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢)

فجملتا : (يعقلون) و (يسمعون) في محل رفع نعت لقلوب وآذان . ووظيفة هذا
النعت التعريض بهم ، بالإشارة إلى الوظيفة الأساسية لهذين العضوين وهي
التفكير والتدبير الدائمين ، والتنبه لما يلقي ويقال ، فإن لم تؤد تلك الوظائف ،
فهي كالمعدومة .

(١) الحج : ٥٦ ، ٥٥ .

(٢) الحج : ٤٦ .

المبالغة :

نصَّ النحاة بدءاً بسيبويه على أن النعت يؤتى به لإفادة المبالغة في المدح والذم ونحوهما .

والمراد بالمبالغة عند هؤلاء : بلوغ الغاية في تأدية المعنى المراد والنهائية فيه . وذلك يعني أن معناه عندهم لم يتجاوز الدلالة اللغوية لهذه المادة . قال الزمخشري : « تَبَالَعُ فِيهِ الْمَرَضُ وَالْهَمُّ إِذَا تَنَاهَى فِيهِ »^(١) . وقال ابن منظور : « بَالِغٌ بِيَالِغٍ مَبَالِغَةٌ وَبِلَاغًا ، إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْأَمْرِ ... وَالمَبَالِغَةُ : أَنْ تَبْلُغَ فِي الْأَمْرِ جَهْدَكَ »^(٢) . وهي منحى من مناحي العرب في كلامهم يتوصلون إلى تحقيقها بوسائل مختلفة ، منها ما يكون في صيغة الكلمة المفردة ، ومنها ما يكون في التراكيب . وقد أشار السيوطي إلى وسيلتين من وسائل تحقيقها في الكلمة المفردة وهي الزيادة والتحويل ، قال : « ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم ، إمّا للمبالغة ، وإمّا للتسوية والتقبيح ، نحو : رَعَشٌ ، للذي يرتعش ، وَزُرْقُمٌ ، للشديد الزرق ، وَشَدَقَمٌ ، للواسع الشدق ، وَصَلْدَمٌ للناقة الصلبة ، والأصل صَلْدٌ . ومنه : كُبَّارٌ ، وَطُوَالٌ ، وَطَرِمَاحٌ للمفرط الطول . وَسِمِعْنَةٌ نِظْرُنَةٌ للكثيرة التسمع والتنظر . ومن

(١) أساس البلاغة : ٢٩ .

(٢) لسان العرب : ٤٢٠/٨ ، وانظر : المفردات : ٦٠ - ٦١ .

سننهم الزيادة في حروف الفعل مبالغة ، يقولون : حلا الشيء ، فإذا انتهى قالوا : احلولى . ويقولون : اقلولى واثنونى «(١) .

و « أول نصوص تحمل فكرة المبالغة في الفكر العربي وتسميتها صراحة نجدها عند النحاة الأوائل ، وبالتحديد عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ... عندما حدّد لتلميذه سيبويه الفرق بين : خَشْنٌ واخْشَوْشَنَ . وقد حكى ذلك سيبويه بقوله : (قالوا : خشن ، وقالوا : اخشوشن ، وسألت الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنه إذا قال : اعشوشبت الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ . وكذلك احلولى)(٢) . ففكرة المبالغة هنا تدل على زيادة في المعنى لزيادة الحروف . فالزيادة في معنى أي اشتقاق كان عن نواة ذلك الاشتقاق هي منشأ المبالغة . فالمبالغة تطلق على تكثير المعنى . والفكرة نفسها طبقها سيبويه في صيغ المبالغة ، وذلك حيث يقول : (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه ، إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة)(٣) . وعلى هذا تكون المبالغة في اللفظ فكرة أصيلة في اللغة

(١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها : ٣٣٢/١ ، وانظر الصاحبى في فقه اللغة

: ١٢٢ ، ٤٤٥ ، وقد ورد فيه : للتشويه بدل للتسوئة .

(٢) الكتاب : ٧٥/٤ ، وانظر : شرح السيرافي : ٩٧/٥ .

(٣) الكتاب : ١١٠/١ .

احتفلت بها ودأتُ عليها بألفاظها ، تلك الألفاظ التي تتشكل من النواة الأولى بالاشتقاق لتحمل فكر الانسان العربي في معرفته للأشياء ومقارنة بعضها ببعض .

وانتقلت هذه الفكرة التي تطلق على تكثير المعنى من اللفظة المفردة إلى التراكيب وقد كان ابن قتيبة - فيما نعلم - أول مطلق لهذا المصطلح على إرادة تكثير المعنى في التراكيب ، إذ ورد المصطلح في ثلاثة مواضع من كتابه (تأويل مشكل القرآن) . يقول في أولها - معلقاً على قوله تعالى :

﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ ﴾ (١)

(تقول العرب : أظلمت الشمس له ، وكسف القمر لفقده وبكته الريح والبرق ، والسماء والأرض . يريدون المبالغة في وصف المصيبة به ، وأنها قد شملت وعمت . وليس ذلك بكذب لأنهم جميعاً متواطئون عليه ، والسامع له يعرف مذهب القائل فيه . وهكذا يفعلون في كل ما أرادوا أن يعظموه ويستقصوا صفتَه) (٢) ... وإن كانت المبالغة لم تتخذ هذا الاسم دليلاً إلا عند ابن قتيبة ، فإنها كانت معروفة، بل مطلوبة في كثير من الأحيان عند متذوقي الشعر ونقَدَتِه في الجاهلية وصدر الاسلام . والسبب

(١) الدخان : ٢٩ .

(٢) تأويل مُشكل القرآن : ١٦٧-١٦٨ ، وانظر : ١٧٢-١٧٣ .

في ذلك أن العربي يحرصُ في وصفه للشيء على المثال ويُصِرُّ عليه ، ويرى
تقصير الشاعر عن بلوغ المثال قدحاً في شاعرية الشاعر...» (١) .

وهذه الوظيفة يتوصل إلى تحقيقها - في هذا الباب - بكلمات وصيغ وتراكيب
خاصة بها ، خارجة عما اشترطوه للنعت من شروط . وما ذلك إلا لأنهم
قصدوا الخروج عن الأصل في المعنى ، وهو الإخبار المجرد بالصفة إلى
إفادة بلوغ الموصوف الغاية في تلك الصفة .

وذلك أصل من الأصول العامة لهذه اللغة - وهو أن الخروج عن الأصل في
المعنى يقتضي الخروج عن الأصل في بناء الكلام (٢) - شرحه واستدل له
ابن جني في مواضع عدة من الخصائص . أحدها : عند حديثه عن أسماء
الأفعال ، وفائدة تسمية الأفعال بهذه الأسماء ، حيث ذكر لذلك ثلاث فوائد :
السعة في اللغة ، المبالغة ، الإيجاز والاختصار . قال عن الفائدة الثانية : « ...
والآخر المبالغة . وذلك أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع ، إما
لفظاً إلى لفظ (٣) ، وإما جنساً إلى جنس . فاللفظ كقولك : عراض ، فهذا تركت
فيه لفظ عريض ، فعراض إذا أبلغ من عريض ... قال الأصمعي : الشيء إذا
فاق جنسه قيل له : خارجي . وتفسير هذا ما نحن بسبيله ، وذلك أنه لما خرج
عن معهود حاله أخرج أيضاً عن معهود لفظه . ولذلك أيضاً إذا أريد بالفعل
المبالغة في معناه ، أخرج عن معتاد حاله من التصرف فمنعه . وذلك : نِعَم
وبيس ، وفعل التعجب . ويشهد لقول الأصمعي بيت طُفيل :

وعارضتُها رهواً على متتابعٍ شديدِ القصيرى خارجيُّ مُحَنَّبٍ (٤) .

« فقولهم في هذا المعنى : خارجي ، واستعمالهم فيه لفظ (خرج) من أوثق ما
يُستدلُّ به على هذا المعنى ، وهو الغاية فيه . فاعرفه ، واشدد يدك به » (٥) .

-
- (١) المبالغة في البلاغة العربية ، عالي سرحان القرشي : ١٧-١٨ ، ٢١ .
(٢) انظر : مغني اللبيب ٥٨٩ ، المزهرة : ٣٣١/١ .
(٣) يقصد باللفظ الصيغة .
(٤) الخصائص : ٤٦/٣ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ ، شرح
الكافية : ٨٩/٣ .
(٥) الخصائص : ٢٤٥/٣ .

وأعرضُ هنا ما أمكنني الاهتداء إليه من الكلمات والتراكيب والصيغ التي يحقق استخدامها الوظيفة التي نحن بصدد دراستها ، مع بيان مصدر المبالغة في كل منها :

أ - كل ، أي ، مراداً بهما الدلالة على الكمال .

قال سيبويه مبيناً دلالة (كل) في هذا المقام : « ومن الصفة : أنت الرجل كلُّ الرجل ، ومررت بالرجل كلِّ الرجل . فإن قلت : هذا عبدالله كلُّ الرجل ، أو هذا أخوك كلُّ الرجل ، فليس في الحسن كالألف واللام ، لأنك إنما أردت بهذا الكلام : هذا الرجل المبالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل (كل الرجل) شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب ، كقولك : هذا زيد ، فإذا خفت أن يكون لم يعرف ، قلت : الطويل ، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال »^(١) .

وقال ابن السراج : « فأما قولهم : مررت بالرجل كلِّ الرجل ، فقال أبو العباس : معناه : مررت بالرجل المستحق لأن يكون الرجل الكامل . لأنك لا تقول ذلك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه ، أو [جبنه]^(٢) ، وشجاعته ، وما أشبه ذلك ... ولو قلت على هذا : مررت بزيد كلِّ الرجل ، لم يجز إلا ضعيفاً ، لأن (زيداً) اسم علم ، وليس فيه معنى تقريظ ولا تخسيس »^(٣) .

ومعنى الكمال الذي أشار إليه سيبويه أت من جهة ادعاء حيازة الموصوف لكل ما تفرَّق في أفراد الجنس من الخصال المرضية ، كما بينه الرضي حيث قال : « ومعنى كل الرجل : أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرَّق في جميع الرجال »^(٤) . وقال سيبويه مبيناً دلالة (أي) ، وهي موافقة لدلالة (كل) :

(١) الكتاب ١٢/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، وشرح التسهيل :

٣١٥/٣ . (٢) هكذا وردت ، لكن السِّيَاق لا يقبلها .

(٣) الأصول في النحو : ٢١/٢ - ٢٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش :

٤٨/٣ - ٤٩ ، شرح الكافية : ٢٩٢/٢ .

(٤) شرح الكافية : ٢٩٢/٢ .

«ومن النعت أيضاً : مررت برجل أيما رجل . فأیما رجل نعت للرجل في كماله
وَبَدَّهِ غَيْرَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مررت برجل كامل» (١) .

وَبَيَّنَ السِّيْرَافِي كَيْفَ صَحَّ النِّعْتُ بِأَيِّ وَهِيَ لَيْسَتْ مَأْخُوضَةٌ مِنْ مَعْنَى مَعْقُولٍ
وَذَكَرَ أَنَّهُ يُمْكِنُ عِدْهَا نَظِيرَةً لـ (نَو) ، قَالَ : « فَأَمَّا أَيُّمَا رَجُلًا ، وَأَيُّ رَجُلًا ،
فَلَيْسَ لَفْظُهُ بِمَأْخُوضٍ مِنْ مَعْنَى مَعْقُولٍ ، وَإِنَّمَا يَصَحُّ [بِأَنَّ يَضَافُ] (٢) إِلَى
شَيْءٍ يَصَحُّ مَعْنَاهُ بِهِ ، كَمَا يَضَافُ (نَو) إِلَى شَيْءٍ يَصَحُّ مَعْنَاهُ بِهِ . تَقُولُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلًا ، وَبِرَجُلٍ أَيُّمَا رَجُلًا ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ .
وَيَتَأَوَّلُ (نَو) بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، وَصَاحِبٌ مَعْنَى مَعْقُولٍ مَأْخُوضٌ مِنْ فِعْلٍ . وَيَتَأَوَّلُ :
أَيُّ رَجُلًا : كَامِلٌ فِي الرِّجَالِ . وَكَامِلٌ مَعْنَاهُ مَعْقُولٌ مَأْخُوضٌ مِنْ فِعْلٍ . ثُمَّ يَتِمَكَّنُ
صَاحِبُ مَالٍ بِإِضَافَتِهِ إِلَى كِنَايَةِ الْمَالِ ، وَلَا يَتِمَكَّنُ (نَو) ، تَقُولُ : الْمَالُ زَيْدٌ
صَاحِبُهُ ، وَلَا تَقُولُ : الْمَالُ زَيْدٌ نَوْهُ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلًا ، كَمَا
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَيُّ رَجُلًا ، وَلَا عِنْدِي عَشْرُونَ أَيُّ
رَجُلًا . وَأَنْتَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَامِلٍ مِنَ الرِّجَالِ ، وَعِنْدِي عَشْرُونَ كَامِلًا مِنَ
الرِّجَالِ» (٣) .

وَبَيَّنَ السِّيْرَافِي أَنَّ الْمُبَالَغَةَ فِي الْمَدْحِ - مِثْلًا - بِأَيُّ ، قَدْ يَرَادُ بِهَا شَمُولٌ
جَمِيعٌ مَا يَمْدَحُ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُضَفَّ (أَيُّ) إِلَى مُشْتَقٍّ .
وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ شَامِلَةٍ أَيُّ مَقْصُورَةً عَلَى صِفَةٍ بَعِيْنَهَا . وَمَحْدَدٌ ذَلِكَ مَا تَضَافُ
إِلَيْهِ . قَالَ - وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ مَوَاقِعِهَا فِي الْكَلَامِ - : « وَتَقَعُ ... ، وَصِفَةٌ
نَكْرَةٌ ، كَقَوْلِهِ :

دَعَوْتُ امْرَأًا أَيُّ امْرِيءٍ فَأُجَابِنِي [وَكُنْتُ وَإِيَاهُ مَلَاذًا وَمُوئِلًا]

(١) الكتاب : ٤٢٢/١ ، وانظر : ٣٦٣ - ٣٦٤ ، شرح السيرافي : ١٤٣/٢ ،

المقتضب : ٢٩٤ ، الأصول في النحو ٢/٣٤ ، الجمل في النحو للزجاجي :

٣٢٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه للعلم الشنتمري : ٤٣٢/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) شرح السيرافي : ١٤٥/٢ .

فإن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها ، كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيفت إليه . فإذا قلت : بفارس أي فارس ، فقد أثبتت عليه بالفروسية خاصة . أو إلى غير مشتق ، فهي لثناء عليه بكل صفة يمكن أن يثنى بها . فإذا قلت : برجل أي رجل ، فقد أثبتت عليه ثناءً كافياً بما في كل ما يمدح به الرجل . وإنما لم توصف بها المعرفة ، لأنها لو أضيفت إلى معرفة ، كانت بعضاً مما تضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة» (١) .

وعلى ما ذهب إليه السيوطي ، تعد الجملة الأخيرة من الجمل الثلاثة التالية هي أقواها في إفادة المبالغة في المدح ، تليها الثانية ، ثم الأولى :

مررت بفارس أي فارس . مررت برجل أي رجل . مررت برجل أيماً رجل .

ونأتي إلى بيان مصدر المبالغة في هذين التركيبين : أنت الرجل كل الرجل ، مررت برجل أي رجل . فنجد أن مصدرها في المثال الأول : دلالة التركيب ، ودلالة اللفظ المنعوت به وهو (كل) .

أما التركيب ، فلأن قولنا : أنت رجل ، لا يراد من الاخبار فيه - كما هو معلوم - فائدة الخبر ، بل لازم الفائدة ، وهو كمال الرجولية . وهذا التركيب مرحلة تالية في إفادة المدح لتركيب : أنت رجل ، وعليه فالمدح يزداد تصاعداً وفق ترتيب المثل :

أنت رجل — أنت الرجل — أنت الرجل كل الرجل

وقد بين النحاة أنه يصح إيقاع كلمة (رجل) نعتاً ، مع جمودها ، وذلك بالنظر إلى دلالتها المذكورة ، قال ابن مالك : « ومن المنعوت به في حال نون حال : رجل ، فإنه ينعت به في حالين : أحدهما : إذا قصد به كمال الرجولية ، فقولك مررت بزيد الرجل ، أي الذي كملت رجوليته . ووقوعه بهذا

(١) همع الهوامع : ٣١٩/١ ، وانظر : شرح التسهيل : ٣١٤/٣ - ٣١٥ .

المعنى خيراً ، أكثر من وقوعه نعتاً ...» (١) . وإنما كان : أنت الرجل ، أمدح من : أنت رجل ، لأنّ (أل) فيه جنسية مثلها مثلها في (نعم الرجل) ، وبإدخالها استفيد القصر ، أي تُفَرَّدُ الممدوح في الباب الذي قُصِرَ عليه ، سواء كان الرجولية أو العلم ، أو غير ذلك . ثم يأتي النعت بـ (كل) : أنت الرجل كل الرجل ، ليؤكد به ذلك المعنى . حيث (كل) تفيد الشمول والإحاطة سواء استخدمت تابعاً - أي توكيداً بالمعنى الاصطلاحي - كما في : جاء القوم كلهم ، أو أوليتِ العوامل ، نحو : جاء كلُّ القوم .

أمّا الجهة التي أفاد النعت بـ (أي) المبالغة من قبلها ، فقد بينها السهيلي بقوله : « وأما وقوع (أي) نعتاً لما قبلها ، كقولك : مررت برجل أي رجل ، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام ، كأنّ الأصل : أيُّ رجل ؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم ، والتهويل . وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز عن الإحاطة بوصفه ، فكأنّه ممّا يستفهم عنه ، إذ يُجهلُ كنهه ، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل ، لذلك قال تعالى : ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ (٢) و : ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (٣) ، أي إنها لا يحاط بوصفها . فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء ، قرب من النعت والوصف حتى أدخلوه في باب النعت ، وأجروه في الاعراب على ما قبله . ونظائر هذا في كلامهم كثير » (٤) . وإلى ذلك ذهب الرضي أيضاً (٥) .

وبين ابن جني كيفية تحول دلالة (أي) المنعوت بها من الاستفهام إلى الخبر فقال : - في باب نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها - : « من ذلك

(١) شرح التسهيل: ٣/٣١٤، وانظر: الكتاب: ٢/٩٤، ١٢، ٩٦، شرح الكافية

للرضي: ٢/٢٩٦ .

(٢) القارعة: ١، ٢٠ .

(٣) الحاقّة: ١، ٢٠ .

(٤) نتائج الفكر: ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٥) انظر: شرح الكافية: ٢/٢٩١ - ٢٩٢ .

لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب ، استحال خبراً . وذلك قولك : مررت
برجل أي رجل . فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً
. وكذلك مررت برجل أيما رجل ، لأن (ما) زائدة . وإنما كان كذلك لأن أصل
الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر ، فكأنَّ التَّعْجِبُ لما طرأ على
الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية «(١)» .

ب - المصادر مضافة ومفردة :

وإنما كان إيقاع المصدر نعتاً لاسم الذات - أو حالاً ، أو خبراً عنه
- ، مخالفاً للأصل في بناء الكلام - وعليه فلا يُصار إليه إلا إذا أريدت
المبالغة - لأنه اسم مفرد ، « والاسم المفرد لا يكون نعتاً . ونعني بالمفرد ما دلَّ
على معنى واحد ، نحو : علم وقدرة . وإنما لم يكن نعتاً لأنه لا رابط بينه وبين
الاسم الأول ، لأنه اسم جنس على حاله . فإن قلت : نو علم ، ونو قدرة ، كان
الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك (نو) . وإن قلت : عالم وقادر ، كان
الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله . فكل نعت
وإن كان مفرداً في لفظه ، فهو دالٌّ على معلومين : حامل ، ومحمول ، فالحامل
هو الاسم المضمَر ، والمحمول هو الصفة . وإنما أضمر في هذا وأشباهه ولم
يضمَر في المصدر وهو الصفة الحقيقية ؛ لأن هذا الاسم مشتق من الفعل ،
والفعل هو الذي يضمَر فيه نون المصدر ، لأنه إنما صيغ من المصدر ليخبر به
عن فاعل ، فلا بُدَّ له مما صيغ من أجله ، إما ظاهراً ، وإما مضمراً . وليس
كذلك المصدر ، لأنه اسم جنس ، فحكمه حكم سائر الأجناس . ولذلك ينعت
الاسم بالفعل لاحتماله للضمير «(٢)» .

ومُصَحِّح الوصف بالمصدر في هذا المقام ، أنه « مُشَبَّهٌ باسم الفاعل ، لأنه
يعمل كما يعمل ، فلماً أشبهه بهذا الوجه ، من أنه يعمل ، وشاركه في ذلك ،
وجب أيضاً أن يشاركه بحق التشبيه «(٣)» .

(١) الخصائص: ٢٩٦/٣ ، وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي : ٢٣٠/١ - ٢٣١ .

(٢) نتائج الفكر : ٢٠٧ ، وانظر : ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٣) المسائل المنتهية لأبي علي الفارسي : ٤٤ .

أولاً - المصادر المضافة :

والمضافة لا تستخدم إلا في هذا المقام . ومنها ما يضاف للفظ مماثل للفظ المنعوت ، شأنها في ذلك شأن (أي) و (كل) المستخدمتين لأداء هذا المعنى . وهي : حق ، وجد . ومنها ما يضاف لضمير المخاطب ، وهي : حسب ، شرع ، كفي ، نحو ، هد . وبين سيبويه أن (حق) و (جد) إنما ينعت بهما في مقام إرادة المبالغة بقوله : « قولك : هذا العالم حقُّ العالم ، وهذا العالم كلُّ العالم ، إنما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم . فإذا قال : هذا العالم جدُّ العالم ، فإنما يريد معنى : هذا عالمٌ جداً ، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم ... » (١) .

وبين ابن يعيش اتفاق دلالة حقَّ وجدَّ في هذا المقام حيث قال : « وإذا قالوا : هو العالم جدُّ العالم ، وحقَّ العالم ، فمعناه : البالغ الكامل في العلم ... والجدُّ والحقُّ هنا واحد . يقال : جاده في الأمر ، أي حاقة » (٢) .

ومصدر المبالغة في هذين المثالين ونحوهما ، جهات سبعة : واحدة تتعلق بدلالة اللفظ المنعوت به . وأخرى تتعلق بصيغته . وخمس تتعلق بدلالة التركيب . قال الرضي - مبيناً دلالة هذين اللفظين - : « ومعنى : جدُّ الرجل ، أن كلُّ ما سواك هزل ، وحقَّ الرجل ، أي من سواك باطل . وهي من باب جردٍ قطيفة » (٣) . و (حق) و (جد) مصدران ، والمصدر لا ينعت به إلا في مقام المبالغة ، حيث يراد جعل الذات المعنى .

ونأتي إلى تحليل التركيب لبيان جهات المبالغة فيه ، وذلك بالعودة به إلى الأصل المفترض له ثم بيان الصور التي مرَّ بها حتى وصل

(١) الكتاب : ١٢/٢ - ١٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، والأصول في

النحو : ٢٢/٢ ، همع الهوامع : ١٨٧/٥ .

(٢) شرح المفصل : ٤٩/٣ ، وانظر : الهمع :

(٣) شرح الكافية : ٢٩٣/٢ .

إلى صورته الحالية .

الصورة الأولى : أنت عالم . الإخبار مراد به المدح ، كما في : أنت رجل .
الصورة الثانية : أنت العالم . حصر العالمية في المخاطب ، وادعاء تفرد في هذا
الباب .

الصورة الثالثة : أنت العالم الحق . تَضَاعَفَ تصاعدُ المدح نظراً لمادة لفظ النعت
وصيغته .

الصورة الرابعة : أنت العالم العالم الحق ، كررت كلمة العالم - أي الخير -
وتعرب بدلاً أو نعتاً موطأ ، والأول أرجح . وهذا النوع من
التكرير خاص بمقام المبالغة^(١) .

الصورة الخامسة : أنت العالم حق العالم : قدمت الصفة وحذفت منها (أل) ،
وأضيفت إلى الموصوف وذلك ما عناه الرضي بقوله : « وهي
من باب جرد قطيفة »^(٢) . وجواز إضافة الصفة إلى الموصوف
خاص بمقام المبالغة - على ما سيأتي في فصل الاضافة - .

وقال سيبويه - مبيناً دلالة القسم الآخر من المصادر المضافة ،
وهي : حسبك وأخواتها وأسماء الفاعلين المأخوذة منها ، على المبالغة - :
« ومنه^(٣) : مررت برجل حسبك من رجل . فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك
من كل رجل . وكذلك : كافيك من رجل ، وهمك من رجل ، وناهيك من
رجل ، ومررت برجل ما شئت من رجل ، ومررت برجل شرعك من رجل ،
ومررت برجل هدك من رجل ، و : بامرأة هدك من امرأة . فهذا كله على

(١) يأتي بسط الحديث عن ذلك في فصل البديل ، وانظر : المزهري في علوم

اللغة : ٣٣٢/١ .

(٢) شرح الكافية : ٢٩٣/٢ ، وانظر : الكشاف : ١٧٣/٣ .

(٣) مراده : ومن النعت .

معنى واحد» (١) .

ومصدر المبالغة في هذه المصادر ثلاث جهات :

أولها : دلالة مادتها ، إذ تفيد كلها معنى واحداً - كما ذكر سيبويه - وهو نهاية الكفاية فيما يُصارُ إلى الموصوف من أجله . قال ابن يعيش : « حسبك : مصدر في موضع محسوب ، يقال : أحسبني الشيء ، أي كفاني ، وهمك ، وشرعك ، وهُدُّك في معنى ذلك . فقولهم : همك من رجل ، بمعنى حسبك . وهو من الهمة واحدة الهمم ، أي هو ممن يَهْمُكُ طلبه . وكذلك شرعك ، بمعنى حسبك ، من شرعت في الأمر بمعنى خضت فيه ، أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه . وفي المثل : شَرَعُكَ ما بَلَغَكَ المحل ، يضرب في التبليغ باليسير . وأما هُدُّك ، فهو من معنى القوة ، يقال : فلان يَهْدُ - على ما لم يسمَّ فاعله - إذا نسب إلى الجلالة والكفاية . فالهَدُّ - بالفتح - للرجل القوي . وإذا أريد الذم والوصف بالضعف ، كسر وقيل : هُدُّك . وقال الأزهري : وأما نحوك ، فهو من نحوت ، أي قصدت ، أي هو ممن يقصد ويطلب » (٢) .

وثانيتهما : دلالة الصيغة ، إذ هي تدلُّ على الحدث المجرد . أما أسماء الفاعلين المأخوذة منها والتي أثبتتها سيبويه معها ، مشيراً إلى اتفاق دالتيهما - وإن اختلفت صيغتهما - فنجد تفسير ذلك عند ابن جني حيث قال - معللاً صنيع العرب من الوصف بالمصدر دون المشتقات وهي الأصل في ذلك - : « ... فإن وصفت بالصفة الصريحة قلت : ... رجل عادل . هذا هو الأصل . وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما : صناعي . والآخر : معنوي . أما الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في

(١) الكتاب : ٤٢٢/١ ، وانظر : الأصول في النحو : ٣٤/٢ - ٣٦ ، شرح المفصل

: ٥٢ ، ٥٠/٣ ، شرح الكافية : ٢١٣/٢ ، ٢٩٣ .

(٢) شرح المفصل : ٥٠/٣ ، وانظر : شرح الكافية : ٢١٤/٢ .

نحو قولك : أقيماً والناس قعود . أي : أتقوم قياماً والناس قعود . ونحو ذلك ...» (١) .

ويرى ابن يعيش أن تلك المصادر هي التي بمعنى أسماء الفاعلين ، ولذلك صح أن تنعت بها النكرات ، إذ إضافتها عندئذ تكون لفظية (٢) .

وثالثهما : دلالة الاضافة . حيث تفيد -هنا- التخصيص والحصر ، أي : كفايتك في كل ما يحتاج الكفاية ، وقوتك في كل ما يحتاج القوة ، محصورة في الموصوف ، فينبغي أن يكون دون من عداه متجه قصدك .

ثانياً - المصادر المفردة :

نص جمع من النحاة وغيرهم على أن إيقاع المصدر نعتاً لاسم الذات أو حالاً أو خبراً عنها ، لا يصار إليه إلا في مقام المبالغة حيث يراد جعل الذات الحدث . وعليه فإن هؤلاء لا يرتضون قول القائلين بأن إيقاعه كذلك إنما يصح على تأويله بمشتق ، أو على تقدير حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه ، إذ التأويل يفوت المراد من الإتيان بالمصدر بدل المشتق .

ويبدو أن لسيبويه موقفاً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء . إذ نراه يذهب إلى تقدير مضاف محذوف في بعض النصوص ، ولا يذهب إلى تقديره في نصوص أخرى . وذلك يعني أنه يرى أن إيقاع المصدر كذلك ، قد يكون لإفادة المبالغة ، وقد يكون من باب الاختصار بالحذف لضرورة ونحوها . قال : « ... وتقول زيد سيراً سيراً ... وإن شئت رفعت هذا كله ، فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام . من ذلك قول الخنساء :

تَرْتَعُ ما رتعتُ حتى إذا ادَّكَّرتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبال والإدبار . فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ،

(١) الخصائص : ٢٥٩/٣ ، وانظر : المحتسب : ٥٧/١ ، والكامل : ١٢٠/١-١٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٥١/٣ .

وليك قائم . ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة :

لعمري وما دهري بتأبين هالكٍ ولا جزع مما أصاب فأوجعا

جعل دهره الجزع . والنصب جائز على قوله : فلا عياً بهنّ ولا اجتلاباً . وإنما أراد : وما دهري دهرُ جزع ، ولكنه جاز على سعة الكلام ، واستخفوا واختصروا كما فعل ذلك فيما مضى « (١) . وارتضى ذلك النظر والمسلك جماعة منهم : الفراء والأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي ، إلا أنه يلاحظ على تخريجهم أنهم يذكرون الاحتمالين معاً فيما ورد من ذلك .

قال الفراء : « وقوله : وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ^{(٢)٤} . فإنه أراد : حُبَّ العجل . ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير . قال الله :

﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (٣) .

والمعنى : سل أهل القرية وأهل العير . وأنشدني المفضل :

حَسِبْتُ بَغَامٌ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ وَبِبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

ومعناه : بَغَامٌ عَنَاق . ومثله من كتاب الله ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٤) .
معناه - والله أعلم - : ولكن البرُّ من فعل هذه الأفاعيل التي وصف الله .
والعرب قد تقول : إذا سرك أن تنظر إلى السخاء ، فانظر إلى هرم أو حاتم .
وأنشدني بعضهم :

يقولون جاهدُ يا جميلُ بغزوةٍ وإنَّ جهادا طيِّبٌ وقتالُها

(١) الكتاب : ٣٣٥/١ - ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وانظر : ٢١٢ ، عن الجزء نفسه ، والمسائل

المشكلة : ٢.٧ - ٢.٨ .

(٢) البقرة : ٩٣ .

(٣) يوسف : ٨٢ .

(٤) البقرة : ١٧٧ .

يجزىء ذكر الاسم من فعله^(١) إذا كان معروفاً بسخاء أو شجاعة ، وأشباه ذلك^(٢) . وقال الأخفش - وهو يتحدث عن إيقاع المصدر بدلاً من اللفظ بفعله - : «... وكل ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل ، ... قال الشاعر ... وقال الآخر :

تَرَكَنا الخَيْلَ - وهي عليه نوحاً - مقلِّدةً أَعْتَبْتِها صُفُونا

وقال بعضهم : وهي عليه نوح . جعلها في التشبيه هي النوح ، لكثرة ما كان ذلك منها ، كما تقول : إنما أنت شرٌّ ، وإنما هو حمار ، في الشبّه . أو تجعل الرفع كأنه قال : وهي عليه صاحبة نوح . فألقى صاحبة . وأقام النوح مقامها ، ومثل ذلك قول الخنساء...^(٣) . وقال المبرد : « ... وإن شئت قلت : زيد سيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين : أحدهما : أن يكون : زيد صاحب سير ، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف ، لما يدل عليه ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وَسَعَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^(٤) ، إنما هو : أهل القرية كما قال الشاعر :

* فإنما هي إقبال وإدبار *

أي ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنه جعلها الإقبال والادبار لكثرة ذاك منها . وكذلك قوله تعالى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) . الوجه : ولكن البرُّ برٌّ مَنْ آمن بالله . ويجوز أن يوضع البر في موضع البار...^(٥) .

وجدير بالإشارة فيما يتعلق بموقف المبرد من بين هؤلاء أنه يرى أن المصدر

(١) يقصد بالاسم المصدر ، وبالفعل المشتق .

(٢) معاني القرآن : ٦١/١ - ٦٢ ، وانظر : ١٠٤ ، ١٤٥/٢ ، ١٧٢/٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢٦٩/١ - وانظر ٦٣٣/٢ .

(٤) يوسف : ٨٢ .

(٥) المقتضب : ٢٣٠/٣ ، وانظر : الكامل : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ .

واسم الفاعل يتبادلان المواقع . قال : « والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غُور ، أي غائر ، كما قال الله عز وجل (إن أصبح مأوُكُم غُوراً) ، ويقال : رجل عدل ، أي عادل ، ويوم غم ، أي غام . وهذا كثير جداً . فعلى هذا جاء المصدر على فاعل ، كما جاء اسم الفاعل على المصدر . يقال : قم قائماً ، فيوضع في موضع قولك : قم قياماً ^(١) . وقال أبو علي : « أنشد قول القائل :

تركنا الخيل وهي عليه نوحٌ مقلدةً أعتتها صُفونا

على ضربين : نصب ورفع ... وأما الرفع فعلى ضربين على أن يكون أرقام المضاف إليه مقام المضاف ، أراد : وهي ذات نوح فحذف المضاف ، كقولك (واسأل القرية) . أو على أن يكون جعل الخيل نفسها نوحاً لكثرة ذلك منها وحدوثه عنها كقولها :

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

فإن قلت : فما تنكر أن تكون ذلك بمعنى الأول ، لأن التأويل مطرد فيه وغير ممتع عنه ؟ فالدليل على أنه قد يجوز أن يريد غير الأول ، وأن يجعلها إياه ، أنهم قد شبهوا المعنى بالعين ، لإرادتهم التكثر والمبالغة في قولهم : موت مائت وشعر شاعر . فكذلك شبهوا العين بالمعنى فجعلوا الخيل نوحاً ، كما جعلوا الشعر شاعراً . فهذا وجه ثان ، وعلى هذا قوله : (ولكن البر من آمن بالله) . يحتمل الوجهين اللذين حملناهما البيت في إنشاد من رفع ... ^(٢) . وقال ابن عصفور : « والوصف بالمصدر - عندنا - من قبيل ما هو في حكم المشتق . وله في الوصف طريقان : أحدهما : أن تُريد المبالغة ، والثاني : ألا تُريدها . فإن لم تُرد المبالغة فهو - عندنا - على حذف مضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ عدلٍ ، تُريدُ : ذي عدل . فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه ... خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم يزعمون أن المصدر وقع موقع الصفة ، فيجعلون ضرباً وعدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك إخراج للمصدر عن أصله ، ومهما أمكن بقاؤه على أصله كان أولى ^(٣) .

ومن القائلين بالتقدير وحده - حيث لا يرون لإيقاع المصدر كذلك وظيفة معنوية - أبو عبيدة والزجاج وابن السراج والنحاس والسيرافي . قال السيرافي

(١) الكامل : ١٢٠/١ - ١٢١ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ١٠٤/١ - ١٠٨ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ١٩٨/١ .

وهو يشرح نصَّ سيبويه السابق - : « والنحويون يقدرُون مثل هذا على تقديرين : أحدهما أن يقدرُوا مضافاً إلى المصدر وهو الاسم الأول ، ويحذفون كما يحذفون في : (واسأل القرية) ، كأنها قالت : صاحب اقبال ، وصاحب ادبار ، وصاحب نهارك صائم وصاحب ليك قائم ، فيحذفون المضاف . والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل من غير إضافة ، فيكون (إقبال) في موضع مقبلة . والنهار صائماً مجازاً كما قال عز وجل : ﴿وَالنَّهَارُ مُبْصِرًا﴾^(١) ، وكما قال :

* أما النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ *

وكما قال تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢) . ومثله قولهم : رجل عدل ، وماء غور ، ودرهم ضرب . على معنى رجل عادل ، ودرهم مضروب ، وماء غائر . وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول . ومما يقوي الوجه الثاني ، أنا نقول : رجل ضَخْمٌ وَعَبْلٌ ، وليساً بمصدرين لـ (ضَخْمٌ) و (عَبْلٌ) ، وقد جعلنا في موضع اسم الفاعل ، ومصدرهما : عَبْلٌ عَبَالَةٌ ، وَضَخْمٌ ضَخْمًا^(٣) .

وما نسبه السيرافي للزجاج منصوصٌ عليه في مواضع من تفسيره . منها قوله - عند تفسير ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٤) - : « ... والمعنى : ولكن ذا البرِّ مَنْ آمَنَ بالله . ويجوز أن تكون : ولكن البرُّ بِرٌّ مَنْ آمَنَ بالله ، كما قال الشاعر :

وكيف تواصلُ مَنْ أصبحتُ خلالتُه كأبي مرحَبٍ

المعنى : كخلالة أبي مرحب . ومثله ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^(٥) . المعنى

(١) يونس : ٦٧ .

(٢) سبأ : ٣٣ .

(٣) شرح السيرافي : ٩٦/٢ ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي : ٢٦٠ .

(٤) البقرة : ١٧٧ .

(٥) يوسف : ٨٢ .

: واسأل أهل القرية» (١). ومنها قوله - عند بيانه لما يختص به (سواء) - :
«وقوله: ﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَنْ أَسْرَأَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ (٢). موضع (مَنْ) رفع به
(سواء) ، وكذلك (مَنْ) الثانية ، يرتفعان جميعاً بـ(سواء) ، لأن سواء
يطلب اثنين ، تقول : سواء زيد وعمرو ، في معنى نوا سواء زيد وعمرو ، لأن
سواء مصدر فلا يجوز أن يرتفع ما بعده إلا على الحذف . تقول : عدل زيد
وعمرو ، والمعنى : نوا عدل زيد وعمرو ، لأن المصادر ليست بأسماء الفاعلين
وإنما ترفع الأسماء أوصافها ، فإذا رفعتها المصادر فهي على الحذف كما
قالت الخنساء :

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتُ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

المعنى : فإنما هي ذات إقبال وإدبار ، وكذلك : زيد إقبال وإدبار» (٣).

ومال إلى رأي الزجاج هذا تلميذه النحاس ، غير أنه لم يَأْبَ الوجه الآخر .
قال : - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (٤) - :
«... والتقدير : إن أصبح ماؤكم ذا غور ، مثل : (واسأل القرية) . وقيل : غور
بمعنى غائر» (٥) .

وقال ابن السراج : « اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن
الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله (٦) ، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعريه
باعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٦/١ - ٢٤٧ .

(٢) الرعد : ١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٤١/٣ ، وانظر : ٥٦/٥٥ ، ٣٦٩ ، ٣٩٤ .

(٤) الملك : ٣٠ .

(٥) إعراب القرآن : ٤٧٤/٤ ، وانظر : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ١٣٤/٢ .

(٦) يقصد باب المضمرة : المستعمل إظهاره ، نحو قولهم : القرطاس والله .

والمتروك إظهاره ، نحو قولهم : إياك والشر ، انظر : ٢٤٧/٢ - ٢٥٤ .

الإعراب . وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم . فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف ، فنحو قوله : (وأسأل القرية) ، تريد : أهل القرية ، وقول العرب : بنو فلان يطؤون الطريق ، يريدون : أهل الطريق . وقوله : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) إنما هو : برٌّ من آمن بالله ... « (١) .

والذاهب إلى تأويل المصدر بمشتق أبو عبيدة ، حيث قال : « (أصبح مأوكم غوراً) : مجازها : غائر . والغور مصدر ، وقد تفعل العرب ذلك ، قال ابن الزبير :

يا رسولَ الملِكِ إنَّ لِسَانِي رَاتِقُ مَا فَتَّقْتُ إِذْ أَنَا بُورُ « (٢) .

ونصَّ عند تخريج - (ولكن البر من آمن بالله) - على ذلك أيضاً ، قال : «العرب تجعل المصادر صفات ، فمجاز (البر) هاهنا : مجاز صفة ل (من آمن) . وفي الكلام : ولكن البار من آمن « (٣) .

ونأتى إلى بيان موقف الرافضين للتقدير والتأويل وحجة رفضهم . وعلى رأس هؤلاء ابنُ جنِّي وعبد القاهر الجرجاني . قال ابن جنِّي : «... فإذا قيل : رجل عدل ، فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنبيل ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك . فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً» (٤) . وذكر - في باب (تجاذب المعاني والإعراب) - أن الوصف بالمصادر خلاف الأصل من جهة الصناعة ، لكن المعنى استدعاه فصير إليه من أجله . قال : «هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ويُلِّم كثيراً به ويبعث على

(١) الأصول في النحو : ٢٥٥/٢ .

(٢) مجاز القرآن : ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .

(٣) السابق : ٦٥/١ .

(٤) الخصائص : ٢٠٢/٢ ، وانظر : المحتسب : ٦/٢ ، ٤٣ ، ٤٥ - ٤٦ .

المراجعة له ، وإلطف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجانين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما ، أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب ... ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً ، نحو قولك : هذا رجل دَنَفُ ... فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : دَنَفُ ... هذا هو الأصل ... فيقولك إذاً : هذا رجل دنف - بكسر النون - أقوى إعراباً ، لأنه الصفة المحضة غير المتجوزة . وقولك : رجل دنف ، أقوى معنى ، لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه الصفة الصريحة . فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى ، فاعرفه وأمضِ الحكم على أي الأمرين شئت» (١) .

وقال عبد القاهر - وهو يتحدث عن المجاز الحُكمي واستشهد له ببيت الخنساء ، فبين أن لا مجاز في كلمتي (إقبال وإدبار) ، إذ إنهما لم تُستعملا في غير معنهما ، كما رفض حمل التركيب على مجاز الحذف معتلاً لرفضه ، قال : « واعلم أن ليس بالوجه أن يُعدَّ هذا - على الإطلاق - معداً ما حُذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَسَّكَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٢) ومثل قول النابغة :

وكيف تواصل من أصبحت
خلالته كأبي مرحب

... وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ، ويقولون إنه في تقدير : فإنما هي ذات إقبال وذات إدبار ؛ ذاك لأن المضاف المحنوف من نحو الآية والبيتين ، في سبيل ما يُحذف من اللفظ ، ويراد في المعنى ، كمثّل أن يحذف خبر المبتدأ والمبتدأ إذا دل عليه دليل ، إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به . وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء ، لأننا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا قلنا : فإنما هي ذات إقبال وذات إدبار ، أفسدنا الشعر

(١) الخصائص : ٢٥٥/٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وانظر : المحتسب : ٥٢/١ ، ١٠٧/٢ .

(٢) يوسف : ٨٢ .

على أنفسنا وخرجنا إلى شئ مفسول وإلى كلام عاميً مرنول ... فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا ، على معنى أنه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ، ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة ، والاتساع وأن تجعل الناقه كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً حتى كأنها قد تجسمت منهما ، لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ الذات ، فيقال : إنما هي ذات إقبال وإدبار . فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتى يكون الحال فيه كالحال في :

* حَسِبْتُ بَغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً *

حين كان المعنى والقصد أن يقول : حسبت بغام راحلتي بغام عناق ، فمما لا مساغ له عند من كان صحيح النوق صحيح المعرفة ، نسابةً للمعاني « (١) . ومال إلى مذهب هؤلاء الزمخشري (٢) - في تفسيره - ، وابن يعيش (٣) ، والرضي (٤) .

ويشترط في المصادر التي تقع في نحو تلك السياقات نعتاً أو حالاً ، أو خبراً ، ألا يكون بناؤها مفيداً المرة ، نحو ضربة ، إذ « المرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل ، فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة ، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة . ولذلك لم يجيزوا : زيد إقبالةً وإدباره ، قياساً على : زيد إقبال وإدبار » (٥) . وإرادة تمكين ذلك المعنى وإثباته هي حاملهم على ترك تأنيث

(١) دلائل الاعجاز : ٣.١ - ٣.٣ ، وانظر : ٣.٠ ، والكتاب : ٢١٥/١ ، معاني

القرآن للفراء : ٦٢/١ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج : ٢٤٦/١ - ٢٤٧ ،

والخصائص : ٢.٣/٢ .

(٢)

(٣) انظر شرح المفصل : ٥٠/٣ .

(٤) انظر شرح الكافية : ٢٩٥/٢ .

(٥) الخصائص : ١٨٩/٢ .

وتثنية وجمع ما وقع في تلك المواقع من المصادر . قال ابن جنبي : « فلما كان الغرض من قولهم : رجل عدل وامرأة عدل ، إنما هو إرادة المصدر والجنس ، جعل الأفراد والتذكير أمانة للمصدر المذكر . فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً ، نحو الزيادة ، والعبادة والضئولة ، والجهومة ، والمحمية ، والموجدة ، والطلاقة ، والسباطة . وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً ، فما هو في معناه ، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيته . وقيل : الأصل -لقوته - أحمل لهذا المعنى من الفرع ؛ لضعفه . وذلك أن الزيادة والعبادة ، ... ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها . وليس كذلك الصفة ، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما هي متأولة عليه ، ومربودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رجل عدل وامرأة عدلة - وقد جرت صفة كما ترى - لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية ، كصعبة من صعب ، ونذبة من نذب ، وفخمة من فخم ، ورطبة من رطب . فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر ، نحو الجهومة والشهومة والطلاقة ، والخلاقة . فالأصول لقوتها يتصرف فيها ، والفروع لضعفها يتوقف بها ، ويُقصرُ عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها . فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل وامرأة عدلة ، وفرس طوعة القيادة ، وقال أُميَّة - أنشدناه :-

والحيَّة الحنفة الرقشاء أخرجها من بيتها أماناتُ الله والكلم

قيل : هذا مما خرج على صورة الصفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق بين مذكوره ، ومؤنثه ، فجرى هذا في حفظ الأصول ، والتلفت إليها للمباقة لها والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتل على أصله ، نحو استحوذ ، وضننوا ... وعلى ذلك أنت بعضهم فقال : خصمة وجمع فقال : ... وعليه قول الآخر :

إذا نزل الأضياف كان عذوراً على الحي حتى تستقل مراحله

... نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به ، لم يكن تأنيثه وجمعه ، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عادته أن يُفرَّق فيه بين

مذكره ومؤنثه وواحدته وجماعته ، قبيحاً ومستكرهاً ، أعني ضيفةً وخصمه ، وأضيافاً وخصوماً . وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة ، وأعلى في الصنعة ... وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر ، أردت المبالغة بذلك ، فكان من تمام المعنى وكمالها أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت يسلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ومكرمات . فكان ذلك يكون نقضاً للغرض ، أو كالتنقض له ، فلذلك قل ، حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً « (١) .

وقد وقع المصدر نعتاً لاسم الذات وحالاً منه وخبراً له ، وقوعاً كثيراً في القرآن الكريم ، وذلك في مقامات إرادة جعل الذات الحدث .

ومما وقع فيه المصدر نعتاً قوله تعالى :

﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ
الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ
مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَنْتَابَهَا وَكَفَى بِنَا حَسِيبِينَ ﴾ (٢)

فالأوفق بالنظم جعل (القسط) نعتاً نعتت به (الموازن) وهو مصدر ؛ إرادة جعلها القسط بعينه مبالغة . وهو الوجه الذي لم ير غيره أبو السعود حيث قال : « (ونضع الموازين) أي نحضرها ، هذا بيان لما سيقع عند إتيان ما أنذروه ، أي نقيم الموازين العادلة ، وأفرد القسط لأنه مصدر وُصِفَ به مبالغة « (٣) . ومن المفسرين من ساوى « بين هذا الوجه والحذف ، ومن هؤلاء الزمخشري

(١) الخصائص: ٢/٢٠٤-٢٠٥، ٢٠٧، وانظر: المحتسب: ١/٨١-٨٢ ، والبسيط

في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ١/٤٧٦ .

(٢) الأنبياء: ٤٧ .

(٣) عن الفتوحات الالهية: ٣/١٣١، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٠٥ .

والجامع لأحكام القرآن: ١١/٢٩٤ .

والمنتجب الهمذاني^(١) ، وأبو حيان^(٢) ، والألوسي^(٣) . قال الزمخشري :
«وُصِفَتُ الموازين بالقسط وهو العدل ، مبالغة كأنها في أنفسها قسط . أو على
حذف المضاف ، أي نوات القسط»^(٤) . كما أن بعضاً آخر لم يرَ غير الحذف
وجهاً يخرج عليه الكلام ، قال الزجاج : «... المعنى : ونضع الموازين نوات القسط .
وقسط مثل عدل مصدر يوصف به»^(٥) وإلى ذلك ذهب الجلالان^(٦) . والفاء في
(فلا تظلم نفس شيئاً) لترتيب انتفاء جنس الظلم جليله ودقيقه على وضع
الموازين التي تلك صفتها . وعليه فهذه الجملة كالتوكيد للجملة السابقة بالنظر
إلى النعت ؛ إذ هذه الموازين ليس فيها بخس ولا ظلم كما يكون في وزن
الدنيا . ويناسب العموم في النفي : (فلا تظلم نفس) أن يعرب (شيئاً)
مفعولاً مطلقاً لا غير^(٧) ، أي شيئاً من الظلم ، فيكون توكيداً لذلك العموم .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ
ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَمَحْشَرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
أَعْمَى ﴾^(٨)

الضَّنْكَ : مصدر ضَنَّكَ - من باب كَرَّمَ - ضناكة وضنكا ، ولكونه

-
- (١) انظر الفريد في اعراب القرآن المجيد : ٢٩٠/٣ .
(٢) انظر البحر المحيط : ٣١٦/٦ ، وجوز في (القسط) أيضاً أن يكون مفعولاً
لأجله .
(٣) انظر : روح المعاني : ٥٥/١٧ .
(٤) الكشاف : ١٢٠/٣ .
(٥) معاني القرآن واعرابه : ٣٩٤/٣ .
(٦) انظر تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ١٣١/٣ .
(٧) ذكر الألوسي أنه جوز أن يكون (شيئاً) مفعولاً به على وجهين انظر :
روح المعاني : ٥٥/١٧ ، والتحرير والتنوير : ٨٥/١٧ .
(٨) طه : ١٢٤ .

مصدراً لم يتغير لفظه باختلاف موصوفه ، فوصف به هنا (معيشة) وهي مؤنث ...» (١) . والضئك : أشد الضيق . وقيل في تفسير المراد بالمعيشة الضئك : «عذاب الكافر في قبره ، كذا فسرهما النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل : هو عيشهم في جهنم أكل الزقوم ، وقيل : عيشهم في الدنيا ضيق وإن كانوا أغنياء لما حرموا من لذة المناجاة وحلاوة الطاعة» (٢) . قال القرطبي - بعد أن ذكر ثلاثة من تلك الأقوال- : « وقول رابع - وهو الصحيح - أنه عذاب القبر ، قاله أبو سعيد الخدري وعبدالله بن مسعود ورواه أبو هريرة مرفوعاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... قال أبو هريرة : يضيّق على الكافر قبره حتى تختلف فيه أضلاعه ، وهو المعيشة الضئك» (٣) .

وخلاصة هذه المسألة أن النعت بالمصدر خلاف الأصل من جهة الصناعة ، غير أن لإيقاعه كذلك مقتضيه من جهة المعنى حيث لا يغني المشتق غناه ، ولذا فإن تأويله بمشتق أو تقدير مضاف قبله يفوت الغرض الذي جئ به من أجله ، كما أن قصر استخدامه - في ذلك المقام - على السماع - كما ذهب إليه كثير من النحاة - فيه تضيق على المستخدمين .

ج - (ما) تامة وغير تامة :

والمراد بالتامة : غير المتبوعة بما يزيل إبهامها . وبغير التامة : المتبوعة به .

(١) التحرير والتنوير : ٣٣١/١٦ ، وانظر : المفردات : ٢٩٩ ، معاني القرآن

للفراء : ١٩٤/٢ .

(٢) تفسير غريب القرآن لابن الملقن : ٢٥١ ، وانظر : البحر : ٢٨٦-٢٨٧ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١١ : ٢٥٩ ، وانظر : معاني القرآن وعرابه للزجاج :

٣٧٨/٣ ، والفتوحات الالهية : ١١٥/٣ ، وروح المعاني : ٢٧٦/١٦ - ٢٧٧ .

أولاً - (ما) غير التامة :

وقد نص سيبويه على استخدامها في هذا المقام نعتاً ، حيث وردت في نصه الذي أوردناه عند حديثنا عن المصادر المضافة ، وذلك قوله : «... ومررت برجل ما شئت من رجل»^(١). ومصدر المبالغة في : ما شئت من رجل ، هو مصدرها فيما سبق الحديث عنه من المصادر المضافة ، من نحو : مررت برجل حسبك من رجل . إذ (ما) في هذا التركيب مصدرية على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي . وتأويل التركيب - عنده - مررت برجل مشيئتك من رجل . قال : « ومما جاء فيه (ما) بمعنى المصدر قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل . الدليل على أنه بمعنى المصدر ، أنه لا يخلو من أن يكون موصولاً ، أو بمعنى المصدر . فلا يجوز أن يكون موصولاً بمعنى (الذي) ، لأنه لو كان كذلك لكان معرفة ، و (رجل) نكرة ، فلا يجوز أن يكون وصفاً له . فإذا لم يجر أن يكون موصولاً كالذي في الوصل كان مصدراً ، وتأويله : مررت برجل مشيئتك من رجل . فإن قلت : إنها إذا قدرت بمصدر كانت معرفة أيضاً ؟ فقد علمنا ذلك ، إلا أننا وجدنا المصادر في هذا الباب توصف بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما تقدر فيه من الانفصال ، كقولهم : مررت برجل حسبك من رجل ، و * بمنجردٍ قِيدِ الأوابدِ * . وناقَةٌ عُبْرُ الهواجر ، ونحو ذلك . وكذلك تُقَدَّرُ الانفصال في قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل »^(٢).

ويؤيد ما ذهب إليه أبو عليّ صنيعُ سيبويه ، حيث أورد ذلك المثال ضمن أمثلة تلك المصادر ، مع نصه على اتفاق معناهما .

وممن خالف أبا علي ، الرضيُّ وابن مالك ، وابن عقيل ، وابن هشام . قال الرضيُّ : « ومنه^(٣) قولك : ما شئت من كذا ، مقصوراً على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجل ما شئت من رجل . و (ما) إما نكرة موصوفة بالجملة

(١) الكتاب : ٤٢٢/١ .

(٢) المسائل البغداديات : ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٣) يقصد من الجوامد الواقعة نعتاً قياساً .

بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين ، والجملة صفة للذكرة ، أي هو الذي شئته ، أو هو شيء شئته ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للذكرة قبلها ... وفي معنى رجل ما شئت من رجل : عندي رجل شرعك من رجل ...»^(١) . وذهب ابن مالك إلى عد (ما) - في ذلك السياق - شرطية ، قال : « وزعم أبو علي الفارسي أن (ما) في نحو : مررت برجل ما شئت من رجل ، مصدرية نُعتَ بها وبصلتها ، كما ينعت بالمصدر الصريح . وليس قوله بصحيح ، لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختص بالتوكيد به ، ويوقوعه نعتاً وحالاً ، والحرف المصدرى لا يُؤكَّدُ به فعل ، ولا يقع نعتاً ولا حالاً . فلو جعل نعتاً في المثال المذكور لزمته مخالفة النظائر ، ولو جاز أن ينعت بالحرف المصدرى وصلته لجاز أن يقع موقع المصدر الصريح إذا نعت به ، فكان يقال في موضع : مررت برجل رضى ، مررت برجل أن يرضى . وأيضاً فإن المصدر المقدر في موضع المذكور معرفة ، لأن فاعل صلتها معرفة ، والمصدر المنعوت به نكرة لا يكون إلا نكرة ، كرجل عدل ورضى . فبطل تقدير : (ما شئت) مصدراً . والصحيح أن (ما) في المثال المذكور شرطية محذوفة الجواب . ولكون (ما) شرطية حسن وقوع (من) بعدها لبيان الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^(٢) . ولو كانت مصدرية لم يحسن وقوع (من) بعدها »^(٣) . وقال ابن هشام - متبنياً رأي ابن مالك - : « ... والصواب أن (ما) في المثال شرطية حذفت جوابها ، أي : فهو كذلك . والصفة الجملتان معاً »^(٤) .

ثانياً - (ما) التامة :

ذهب عدد من النحاة إلى وقوع (ما) غير المتبوعة بما يزيل إبهامها

(١) شرح الكافية : ٢٩٣/٢ .

(٢) البقرة : ١٩٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣١٦/٣ ، وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٣/٢ .

(٤) مغني اللبيب : ٧٤٧ .

نعتاً في مقام المبالغة ، أي في مقام إرادة تعظيم أمر المنعوت ، والاشارة إلى أنه مما لا يحيط به وصف .

قال ابن جني - مبيناً موقع (ما) في قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود

« (ما) مجرورة الموضع ، لأنها وصف لأمر ، أي لأمر مُعْتَدٌ أو مؤثر يسود من يسود »^(١) . وتابعه في ذلك ابن يعيش وعبارته عبارة ابن جني^(٢) . وقال ابن السيد البطليوسي - في (باب مواضع ما)^(٣) - : « ومنها (ما) التي تجري مجرى الصفة ، وهي تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يراد به التعظيم للشئ والتهويل به ، كنحو ما أنشده سيبويه^(٤) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسُودُ مِنْ يُسُودُ

يروى بفتح الواو من (يسود) وكسرهما ، أي : أن السيد إنما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك . ومنه قول امرئ القيس :

* وحديثُ ما على قصره *

أي إنه حديث طويل وإن كان قصيراً . وقسم يراد به التحقير للأمر ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت إلا عطية ما . وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ، ولكن يراد به التنويع . كقولك ضربته ضرباً ما ، أي : نوعاً من الضرب ، وَقَعَلَ فِعْلاً ما ، أي : نوعاً من الفعل . ومن هذا قول العرب : افعله آثراً ما ، كائنه قال : نوعاً من الإيثار . وآثُرٌ مصدر جاء على فاعل^(٥) . وقال

(١) الخصائص : ٣٢/٣ .

(٢) شرح المفصل : ١٢/٣ .

(٣) انظر اصلاح الخلل : ٣٤٤ ، والجمل في النحو : ٣٢١ .

(٤) الكتاب : ٢٢٧/١ .

(٥) إصلاح الخلل : ٣٥٠ - ٣٥١ ، وانظر : المسائل البغداديات : ٣١٧ ، ونظم

الفرائد وحصر الشرائد لأبي بركات المهلبى : ٢٥٨ - ٢٥٩ .

ابن عصفور : « (ما) تكون حرفية واسمية . فالإسمية تنقسم قسمين : تامة وغير تامة . فغير التامة هي الموصولة . والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : نكرة موصوفة ، وصفة ، ونكرة غير موصوفة ... والصفة مثل قوله : عزمت ... وقولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه »^(١) . وقال ابن الحاجب : « و(ما) الاسمية : موصولة ، ... وموصوفة ، وتامة بمعنى شئ ، وصفة »^(٢) . وقال السيوطي : يذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم ، كقولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه ، و ... ومنه ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) ، و : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾^(٤) . أو التحقير ... أو التنوع ... والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة^(٥) . وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر نقل ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه . وتقع (ما) زائدة ، نحو : ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٦) و : ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِقُوا ﴾^(٧) و : ﴿ أَمَا أَنْتَ مَنْطَلِقًا ﴾^(٨) واحتج ابن مالك والرضي بحجج مضادة لحجة ابن عصفور ، مع نهايهما إلى إثبات معنى

(١) شرح جمل الزجاجي : ٤٥٦/٢ .

(٢) الكافية : ١٥٤ .

(٣) الحاقة : ٢-١ .

(٤) طه : ٧٨ .

(٥) انظر الكتاب : ١٥٦/٣ - ١٥٧ ، ٥١٤ - ٥١٥ ، المفصل وشرحه لابن يعيش :

١٢٨/٨ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، المسائل البغداديات : ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ -

٣٤٤ ، المقتضب : ١٥/٣ ، ١٣ ، النكت : ٩٥٩/٢ ، شرح المقدمة الجزولية في

النحو لأبي علي الشلوبين : ١٠٩٩/٣ ، ١١٠١ ، البرهان في علوم القرآن

للزركشي : ٧٦/٣ - ٧٧ .

(٦) آل عمران : ١٥٩ .

(٧) نوح : ٢٥ .

(٨) همع الهوامع : ٣١٧/١ - ٣١٨ ، وانظر الجمل في النحو ٣٢١ - ٣٢٢ .

والمسائل البغداديات : ٣٠٤ ، ٣٠٧ .

المبالغة فيها . قال ابن مالك : « واختلف في (ما) من نحو قولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه . فالشهور أنها حرف زائد مُنبّه على وصفٍ مرادٍ لائقٍ بالمحلِّ . وقال قوم : هي اسم موصوف به . والأول أولى ؛ لأن زيادة (ما) عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم . من ذلك قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقتُ ، فزادوا (ما) عوضاً من (كان) . ومن ذلك قولهم : حيثما تكن أكن ، فزادوا (ما) عوضاً من الإضافة . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما) إلا وهي مردفة بمكمل ، كقولهم : مررت برجل أي رجل ، وأطعمنا شاة كل شاة ، وهذا رجل ما شئت من رجل . فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له ^(١) . وقال الرضي - معلقاً على زهاب ابن الحاجب إلى وقوع (ما) صفة - : « قوله : (وصفة) ، اختلف في (ما) التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتنكير . فقال بعضهم : اسم ، فمعنى قوله تعالى ﴿ مَثَلًا مَّا ﴾ ^(٢) ، أي مَثَلٍ . وقال بعضهم : زائدة ، فتكون حرفاً ؛ لأن زيادة الحرف أولى من زيادة الأسماء ؛ لاستبدالها بالجزئية ، ولهذا استعظم الخليل وتعجب ^(٣) من الفصل لكونه اسماً زيد لفائدة الفصل ، وأيضاً ثبتت زيادتها ، نحو : (فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ) ووصفيتها لم تثبت والحمل على ما ثبت في موضع الالتباس أولى . وفائدة (ما) هذه : التحقير ، .. وتجتمع هذه المعاني كلها في الإبهام وتأكيد التنكير ... » ^(٤) .

ويبدو أنهما في إثباتهما تلك الوظيفة لها - مع عدها حرفاً - متابعان للزمخشري ، فهو في مفصله قد نزل زيادتها في هذه السياقات منزلتها في (عَمَّا قَلِيلٍ) ^(٥) ونحوه ، ناصراً على كونها صلة ، وذهب في تفسيره

(١) شرح التسهيل : ٢١٦/١ .

(٢) البقرة : ٢٦ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٠٣/١ - ١٠٤ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٩٧/٢ .

(٤) شرح الكافية : ٥٢/٣ - ٥٣ ، وانظر : رصف المباني : ٣١٧ .

(٥) المؤمنون : ٢٣ .

إلى أنها تفيد التعجب والاستعظام . قال في المفصل : « ومن أصناف الحرف ، حروف الصلة . وهي إن و أن وما ولا ومن والباء ، ... وغضبتُ من غير ما جرم ، وجئتُ لأمرٍ ما ، وإنما زيد منطلق ، وأينما تجلس أجلس ، وبعين ما أرىك ، وقال تعالى : ﴿ فِيمَا نَقَضُوا مِيثَقَهُمْ ﴾ (١) ، ... وقال : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ ﴾ (٤) (٥) . وقال عند تفسير قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ (٦) :

« (ما) في (وقليل ما هم) للابهام . وفيه تعجب من قلتهم . وإن أردت أن تتحقق فائدتها وموقعها ، فاطرحها من قول امرئ القيس :

* وحديث ما على قصره *

وانظر هل بقي له من معنى قطُّ (٧) . وما سار عليه في المفصل - من عدُّ (ما) في جميع تلك الأمثلة والشواهد قسماً واحداً - هو نهج النحاة قبله . ونجد التصنيف والتقسيم عند من جاؤا بعده ، قال المرادي - متحدثاً عن القسم الثالث من أقسام (ما) الحرفية ، وهو الزائدة - : « وأما الزائدة فلها أربعة أقسام : الأول : أن تكون زائدة لمجرد التوكيد ، وهي التي دخولها في

(١) النساء : ١٥٥ .

(٢) القصص : ٢٨ .

(٣) التوبة : ١٢٤ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) المفصل : ٣٧١ - ٣٧٢ .

(٦) ص : ٢٤ .

(٧) الكشاف : ٨٧/٤ - ٨٨ ، وانظر : ٧٥ .

الكلام كخروجها ، نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ) ، ... ﴿ وَإِمَّا تَخَافُ ﴾ (١) ، (وإذا ما
 أَنْزَلْتُ سُورَةً) ... الثاني : أن تكون كَافَّةً ، وهي تقع بعد (إِنَّ) وأخواتها ، ...
 وبعد (رُبُّ) وكاف التشبيه ... الثالث : أن تكون عوضاً ، وهي ضربان : عوض
 من فعل ، وعوض من حرف ... الرابع : أن تكون مُنْبِئَةً على وصف لائق . قال
 ابن السَّيِّد : وهي على ثلاثة أقسام ... قلت : وذهب قوم « إلى أن (ما) في
 ذلك كله اسم وهي صفة بنفسها ... » (٢) .

والخلاصة أن إجماع القائلين باسميتها والقائلين بحرفيتها على أن
 معنى الكلام مع إثبات (ما) غيره مع إسقاطها - كما نصَّ الزمخشري - ممَّا
 يقوي مذهب القائلين باسميتها ؛ إذ لو كانت زائدة لما اختلَّ الكلام بإسقاطها ،
 لأن « حكم الزائد ألا يخل بالكلام ويكون دخوله كخروجه » (٣) . والحجة التي
 استند إليها ابن مالك لترجيح القول بالحرفية لا تثبت ؛ إذ المقامات التي جاءت
 فيها (ما) غير مُردفة بمكملِّ مقامات إبهام ؛ إشارة إلى أن البيان لا يفي
 المحدث عنه حقه ، ولأجل ذلك عدل عن الألفاظ المحددة الدلالة جميعها إلى هذا
 اللفظ المبهم الذي يسمح باطلاق عنان التصورات إلى أبعد مدى . ويؤيد ما
 أقولُ جعلها فاعلاً في قوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (٤) ، فلو
 قيل بدل (ما غشيهم) : فغشيهم موجٌ شديدٌ ، أو عاتٍ ، أو غير ذلك من
 الكلمات التي تشير إلى هذه المعاني ، لما أغنت جميعها غناء (ما) . وإردافها
 بمكملِّ في الآية الكريمة وهو جملة (غشيهم) - الواقعة نعتاً لها - يقتضيه
 الباب النحوي . أما إردافها بمكملِّ في المواضع التي عدتُ فيها صفة ، ففيه
 نقض للغرض الذي جئ بها من أجله . وأما قياسها على (أي) في : مررت

(١) الأنفال : ٥٨ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٢٢ - ٣٣٤ ، وانظر : رصف المباني

للمالقي : ٣١٥ ، ٣١٧ ، مغني اللبيب : ٤٠٣ ، ٤١٣ .

(٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٤) طه : ٧٨ .

برجل أي رجل ، فليس بقوي ، لاختلاف وضعيهما . فأى موضوعه على الأ^ل تُستخدم إلا مضافة ولا يحذف ما تضاف إليه إلا بوجود دليل عليه ، و (ما) ليست كذلك . ولهذا الاختلاف نجد (ما) في الاستفهام وهي لا تُردفُ بمكمل - تفسر بما يُردف به ، حيث يفسرون : ما دعاك إلى الخروج ؟ ب : أي شئ دعاك إلى الخروج . وحجة أخيرة ، وهي أن استخدام (ما) في باب النعت على هذا النحو ، نظير استخدامها في باب الابتداء المراد به التعجب ، حيث جعلت مبتدأ غير مُردفة بما يكملها ، وشرط المبتدأ - كما هو معلوم - أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة ، وإحدى صور تخصص النكرة أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرأ أو معنى^(١) . وصح وقوع (ما) مبتدأ لدالاتها على معنى الوصف ، واقتضى مقام المبالغة إيثار (ما) على : شئ عظيم ، ونحوه ؛ إذ الإبهام هنا مطلوب والتخصيص غير لائق . ومصدر المبالغة في النعت ب(ما) الإبهام .

وبعد هذا العرض والاستدلال نأتي إلى الاستشهاد لما يمكن تخريج (ما) على هذا الوجه فيه من أي الذكر الحكيم ، إذ هو أقوى معنى من الأوجه التي خرَجَ العربون (ما) عليها . من ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوقَهَا
فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا
فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۗ ﴾ (٢)

قال الزمخشري : « و(ما) هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شياعاً وعموماً ، كقولك أعطني كتاباً ما ، تريد أي كتاب كان . أو صلة للتأكيد ، كالتي في قوله : ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْثَقَهُمْ ﴾ (٣) ، كأنه قيل :

(١) انظر : مغني اللبيب : ٦٠٩ .

(٢) البقرة : ٢٦ .

(٣) النساء : ١٥٥ .

لا يستحي أن يضرب مثلاً حقاً^(١) أو البتة . هذا إذا نصبت (بعوضة) ، فإن رفعتها فهي موصولة^(٢) ، صلتها الجملة ، لأن التقدير : هو بعوضه ، فحذف صدر الجملة ، كما حذف في ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾^(٣) . ووجه آخر حسن جميل ، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام ... وانتصب (بعوضة) بأنها عطف بيان لـ (مثلاً) ، أو مفعول لـ (يضرب) ، و (مثلاً) حال عن النكرة -مقدمة عليه . أو انتصبا مفعولين فجرى ضَرْبٌ مجرى (جعل)... (فما فوقها) : فيه معنيان^(٤) : أحدهما فما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضربت مثلاً فيه ، وهو القلة والحقارة ، نحو قولك لمن يقول : فلان أسفل الناس وأندلهم : هو فوق ذلك ، تريد هو أبلغ وأعرق فيما وصف به من السفالة والندالة . والثاني : فما زاد عليها في الحجم ، كأنه قصد بذلك رد ما استنكروه من ضرب المثل بالذباب والعنكبوت^(٥) ، لأنهما أكبر من البعوضة ...^(٦) . وذكر أبو حيان الأوجه التي ذكرها الزمخشري وزاد عليها . ثم نص على اختياره وهو الوجه الذي استشهدنا بالآية له . قال : « ... وَيَضْرِبُ : قيل : معناه يبين ، وقيل : يذكر ، وقيل : يضع ، من ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ ﴾^(٧) ، وَضُرِبَ الْبَعْثُ

(١) انظر معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١.٣/١ - ١.٤ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٣٨/٢ ، وشرح السيرافي : ٧/٣ ، ومجاز القرآن :

٣٥/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢١٥/١ ، ومعاني القرآن واعرابه :

١.٤/١ ، واعراب القرآن للتحاسن : ٢.٣/١ - ٢.٤ ، والمحتسب : ٦٤/١ ،

وأما ابن الشجري : ١١٢/١ ، ٥٥٠/٢ - ٥٥١ .

(٣) الأنعام : ١٥٤ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء : ٢.٠/١ - ٢١ ، ومجاز القرآن : ٣٥/١ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ٢١٥/١ ، وتذكرة النحاة : ٢٨٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢.٠/١ .

(٦) الكشاف : ١١٤/١ - ١١٦ .

(٧) آل عمران : ١١٢ .

على بني فلان . ويكون ضَرَبَ قد تعدى لواحد . وقيل : يضرب في معنى يجعل ويصير كما تقول : ضربت الطين لبناً ، وضربت الفضة خاتماً . فعلى هذا يتعدى لاثنتين . والأصح أن (ضرب) لا يكون من باب ظن وأخواتها فيتعدى لاثنتين ، وبطلان هذا المذهب مذكور في كتب النحو . و (ما) إذا نصبت (بعوضة) ، زائدة للتأكيد^(١) ، أو صفة للمثل تزيد النكرة شياعاً كما تقول : انتني برجلٍ ما ، أي : أي رجل كان . وأجاز الفراء وثعلب والزجاج أن تكون (ما) نكرة وينتصب بدلاً من قوله (مثلاً) . وقرأ الجمهور بنصب (بعوضة) . واختلف في توجيه النصب على وجوه : أحدها : أن تكون صفة لـ (ما)^(٢) إذا جعلنا (ما) بدلاً من مثل . و (مثلاً) مفعول بـ (يضرب) ، وتكون (ما) إذ ذاك قد وصفت باسم الجنس المنكر لإبهامها ، وهو قول الفراء^(٣) . الثاني : أن تكون (بعوضة) عطف بيان ، و (مثلاً) مفعول بـ (يضرب) . الثالث : أن تكون بدلاً من (مثل) . الرابع : أن تكون مفعولاً لـ (يضرب) وانتصب (مثلاً) حالاً من النكرة مقدم عليها . والخامس : أن تكون مفعولاً لـ (يضرب) ثانياً والأول هو المثل ، على أن (يضرب) يتعدى لاثنتين . والسادس : أن تكون مفعولاً أولاً لـ (يضرب) و (مثلاً) المفعول الثاني . السابع : أن تكون منصوبة على تقدير إسقاط الجار ، والمعنى : أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها . وحكوا : له عشرون ما ناقة فجمل^(٤) ... وأنكر هذا النصب - أعني نصب بعوضة

(١) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢١/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢١٥/١ ، والكامل : ٣٤٢/١ ، ومعاني القرآن وعرابه للزجاج : ١٠٣/١ ، وعراب القرآن للتحاس : ٢٠٣/١ ، وأمالى ابن السجري : ٥٦٩/٢ ، والبيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري : ٦٥/١ ، والبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري : ٤٣/١ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد : ٢٥٥/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن وعرابه : ١٠٤/١ ، وعراب القرآن للتحاس : ٢٠٣/١ ، والمسائل البغداديات : ٢٦٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن : ٢١/١ .

(٤) اختار هذا الوجه الفراء ، انظر : معاني القرآن : ٢٢/١ .

على هذا الوجه - أبو العباس ... والذي نختاره من هذه الأعراب أن (ضرب) لا يتعدى إلى اثنين [بل لواحد وهو] الصحيح ، وذلك الواحد هو (مثلاً) ، لقوله تعالى ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ (١) ، ولأنه المقدم في التركيب وصالح لأن ينتصب بـ (يضرب) . و (ما) صفة تزيد النكرة شياعاً ، لأن زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس . وبعوضة بدل ، لأن عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات ، إنما ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي ، ولأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس . وقرأ الضحَّاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب : (بعوضة) بالرفع . واتفق المعربون على أنه خبر ، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبراً ، ف قيل : خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو بعوضة ، وفي هذا وجهان : أحدهما : أن هذه الجملة صلة (ما) ، و (ما) موصولة بمعنى الذي . وحذف هذا العائد ، وهذا الأعراب لا يصحُّ إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة . وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير (أي) من الموصولات ، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة (٢) ، ويكون إعراب (ما) على هذا التخريج بدلاً ، التقدير : مثلاً الذي هو بعوضة . والوجه الثاني : أن تكون (ما) زائدة أو صفة ، و : هو بعوضة ، وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق . وقيل : خبر مبتدأ ملفوظ به وهو (ما) على أن تكون استفهامية... (٣) . والوجه الذي اختاره لإعراب التركيب هو : (مثلاً) مفعول به لـ (يضرب) ، (ما) صفة لـ (مثلاً) ، (بعوضة) بدل من (مثلاً) بدل نكرة من نكرة موصوفة ، وهي كذلك على قراءة الرفع إلا أنها قُطِعَتْ ، وذلك كما في نحو (٤) : مررت برجلٍ عبدِ اللَّهِ ، وعبدُ اللَّهِ ، بالقطع فيكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو عبد الله . قال السمين

(١) الحج : ٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٤٠٠/٢ ، ومعاني القرآن وأعرابه : ١٠٤/١ .

(٣) البحر : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، وانظر الدر المنصون : ٢٢٣ - ٢٢٦ .

(٤) انظر الكتاب : ١٤/٢ - ١٥ .

بعد أن أورد الأوجه السابقة لقراءة النصب : «... والصواب من ذلك كله أن يكون (ضرب) متعدياً لواحد بمعنى (بين) ، (مثلاً) مفعول به ، .. و(ما) صفة للنكرة ، و (بعوضة) بدل لا عطف بيان (١) ...» (٢) . ومما جاءت (ما) فيه نعتاً للنكرة أيضاً ، قوله تعالى :

﴿أَمْ نَزَّلَ

عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوُّ فَوُعَادَآبِ

﴿٨﴾ أَمْرٌ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الرَّوَّابِ ﴿٩﴾ أَمْ لَهُمْ

مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ ﴿١٠﴾

جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ ﴿١١﴾﴾ (٣) ،

ف (ما) « صفة أريد به التعظيم على سبيل الهزاء بهم ، أو التحقير ، لأن (ما) الصفة تستعمل على هذين المعنيين ...» (٤) .

د - أسماء أجناس فيها معنى المشتق :

رأينا عند الحديث عن التخصيص ، أنه لا يجوز النعت باسم الجنس إذا كان الغرض من النعت به بيان جنس المنعوت ، وأن سيبويه (٥) قد ضعفه واستكرهه حتى في الشعر ، وأنه إنما يجوز ذلك إذا أريد تشبيه المنعوت بالجنس المنعوت به . ونبين هنا أن النعت بهذه الأسماء لا يصح - حتى عند إرادة التشبيه - إلا في مقام إرادة المبالغة وذلك ما أشار إليه السيرافي حيث

(١) سيأتي في فصل البذل : ٦٤٠ ، ٦٤٤ ، ٦٩٧ ، ٨٠٣ - ٨٠٤ ، أن اختيار الباحثة للبديلية ليس لأجل التنكير ، حيث تميل بشأن عطف البيان إلى مذهب أبي علي .

(٢) الدر المصون : ٢٢٥/١ .

(٣) ص : ٨ - ١١ .

(٤) البحر المحيط : ٣٨٦/٧ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ ،

معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٣٢٣/٤ ، واعراب القرآن للنحاس :

٤٥٦/٣ ، والكشاف : ٧٥/٤ ، والفريد : ١٥٥/٤ .

(٥) انظر الكتاب : ٢٤/٢ ، ١١٧ - ١١٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ .

قال : « أما قولك : مررت بسَرْجٍ خَزُّ صَفْتُهُ وبصَحيفةٍ طِينُ خَاتَمِهَا ، ويرجل فضةً حَلِيَّةُ سَيْفِهِ ، وبيدارٍ سَاجُ بَابِهَا ، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع ، ويصير بمنزلة : مررت بدابةٍ أَسَدُ أبوها وأنت تريد بالأسد السَّبْعُ ، لأن هذه جواهر ولا يجوز النعت بها . وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى ، اختير فيها ما حكي عن العرب ، فقد سَمِعَ منهم : هذا خاتمٌ طِينٌ ، يحمل طين على مَطِينٍ كما قال الشاعر :

* كَدُّكَانِ الدَّرِّ ابْنَةِ المَطِينِ *

وإذا سَمِعَ منهم : خَزُّ صَفْتِهِ ، يحمل على لِينَةٍ . وقد يقال للشئ اللين إنه خز ، كأنهم قالوا : هو لين ، أي مثل خز . وقد سمع منهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ كَلُّهُ ، ومررت بعربٍ أجمعون ... وجملة الأمر أنه إذا جعل شئ من هذا صفة ورفع بها ما بعدها ، فمن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدير (مثل) وحذفه ، ... وهذا مذهب المبرد في مثل هذا ، ومنهم من يجعل اسم الجواهر في مثل هذا فاعلاً ويرفع به ، فإذا قيل : مررت بدارٍ سَاجُ بَابِهَا ، وجعل السَاجُ في تقدير وثيق ، وصلب ونحوه فكأنه قال : مررت بدارٍ وثيقٍ بابها أو صلب ... « (١) .

وأطلق ابن مالك على أسماء الأجناس التي يصح النعت بها في مقام إرادة المبالغة : القائم بمسماها معنى ينزله منزلة المشتق ، قال : « وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد والقائم بمسماها معنى ينزله منزلة المشتق كمررت برجل أسدٍ أبوه ولبست ثوباً حريراً ملمسه ، وشربت ماء عسلاً طعمه ، تريد ماءً شديد الحلاوة ، ، وثوباً شديد الليونة . فلو أردت أن الماء مشوب بعسل ، وأن الثوب مجعول في نسجه حرير لم يجز النعت ... « (٢) . وعد من هذا النوع

(١) شرح السيرافي : ١٦٣/٢ ، وانظر : ١٤٨-١٤٩ ، والكتاب : ٢٣/٢-٢٤ ،

والتبصرة والتذكرة : ١٧٧/١-١٧٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٣١٣/٣ ، ٣١٥ ، وانظر : المقرب لابن عصفور : ٢٤٢ ،

والصاحح : ١٧٥١/٥ ، والمفردات في غريب القرآن : ٣٠٥ .

أسماء أخرى أصبحت كالأعلام على معانٍ بعينها ، قال - وهو يتحدث عن شروط النعت المفرد - : « والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جارٍ مجراه أبداً أو في حال ... والجاري مجرى المشتق أبداً ، يعمُّ الأوصاف التي وُضِعَتْ مُوافقةً لمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها ، فجرت مجرى المتضمنة معانيها وحروفها في استدامة النعت بها ، فلو ذُعيُّ يجري مجرى فطن وذكي ، وجرشع يجري مجرى غليظ وسمين ، وصمَّحَّح يجري مجرى شديد . وأمثلة هذا النوع كثيرة ...» (١) .

كما يدخل ضمن هذا النوع اسم الجنس (رجل) فقد رأينا أنه يصح النعت به إذا أُريدت الإشارة إلى كمال الرجولية (٢) ، إذ هو قد صار علماً على هذا المعنى ، كما أشار إلى ذلك سيبويه حيث قال : « ويقول : أتاني اليوم رجلٌ ، أي في قوته ونفاذه ، فتقول : ما أتاك رجل ، أي أتاك الضعفاء ...» (٣) . وقال الزجاجي : « ... وأماً ما يُنعتُ ولا يُنعتُ به فالاعلام والنكرات الأصول التي ليست بمشتقة ، نحو : رجل وفرس وثوب ودار ... فأما (رجل) إذا أردت به معنى الرجولية فخارج عن هذا الباب وجائز » (٤) .

ونظير هذه الظاهرة في باب النعت جعلهم بعض الكنى والاعلام الشخصية أعلاماً على معانٍ بعينها كما في قولهم : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها ، وقولهم : لكل فرعونٍ موسى (٥) .

ومصدر المبالغة في النعت بهذه الأسماء وغيرها أت من كون كل منها مثلاً في بابه . فالحرير - على سبيل المثال - مثال النعومة التامة ، والعسل

(١) شرح التسهيل : ٣١٣/٣ ، ٣١٤ ، وانظر : اللسان : ٥١٨/٢ ، ٥١٩ ، ٤٧/٨ ،

٣١٧ ، ٣٧١/١١ ، المزهرة : ٢٥٠/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣١٤/٣ ، وشرح الكافية : ٢٩٦/٢ .

(٣) الكتاب : ٥٥/١ .

(٤) اشتقاق أسماء الله الحسنى : ٢٦٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٣٣/٢ .

مثال الحلاوة المستلذة دون زيادة أو نقصان ، ولذا فلو قيل : شربت ماءً حلواً ،
أو شديد الحلاوة ، أو نحو ذلك لما أفاد فائدة الوصف بهذا الجوهر .

وملاحظة لذلك أخرجت هذه الأسماء عما هو الأصل فيها وهو أنه لا يُنعتُ بها .
وقد أدخل ابن جني هذا الإخراج تحت أصل من أصول هذه اللغة هو :
تضعيف الأقوى وتقوية الأضعف لعلّة مقتضية من معنى أو لفظ . وعدّ إدخال
أسماء الأجناس في باب ما يُنعتُ به من تقوية الأضعف لعلّة معنوية^(١) .

أما ابن هشام فتدخل عنده تحت قاعدة عامة هي : إعطاؤهم الشيء حكم ما
أشبهه في معناه أو لفظه ، أو فيهما معاً^(٢) . وفائدة انصوائها تحت القاعدة
الأخيرة جعل النعت بها قياساً في مقام مُعَيَّنٍ ، وهو إذا أريد إفادة بلوغ
الموصوف درجة عالية في بابها هي الموجودة في الجوهر الموصوف به . إذ أنا
وجدنا النحاة قد قصرُوا إجازة النعت بها على ما ورد عن العرب . قال
الرضي - وهو يقسم الجوامد التي يصح وقوعها نعتاً إلى قياسي سماعي - :
«والسماعي على ضربين : إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، ... وإما
غير شائع ، وهو ضروب : أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف
به جنس آخر ، كقولك : برجل أسد ، يقال المبرد : هو بتقدير (مثل) أي مثل
أسد ، ويقوي تأويله قولهم : مررت برجل أسدٍ شدة ، أي يشابه الأسد ،
فانتصاب (شدة) على التمييز عن نسبة (مثل) إلى ضمير المذکور ، كما في
قولك : الكوز ممتليء ماءً ، ... ويقولون : مررت برجل نارٍ حمرةً ، أي مثل
نار حمرة ، ويجوز أن يكون : أسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل
حمرة ، فلا يكون بتقدير المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علماً ...
وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ،
فمعنى : برجل أسد ، أي جرى وبرجل حمار ، أي بليد ، ولا معنى للتمييز في
نحو : برجل أسد شدة على هذا التأويل ... وثانيهما : جنس يوصف به ذلك

(١) انظر : الخاطريات : ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ٨٨٤ ، ٨٨٩ .

الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل ، نحو : مررت برجلٍ رجلٍ ، أي كامل الرجولية ، ورأيت أسداً أسداً أي : كاملاً ... » (١).

وما يقال بشأن ما ذهبوا إليه من تقدير مضاف وهو هنا (مثل) أو تأويل اسم الجنس بمشتق هو ما قيل في شأن المصادر الموقعة هذا الموقع ، وهو أن التقدير والتأويل يفسدان المعنى ويخرجان المسألة من باب المبالغة . كما أننا نقول : إن أسماء الأجناس ليست بدعاً في هذا الباب ، بل شأنها شأن الأعلام التي إن أريدت الإشارة إلى المعاني التي تدل عليها أعطيت حكم الصفات . وقد سوى ابن جنبي بين استخلاص تلك المعاني من أسماء الأجناس ومن الأعلام ، إذ أن الأعلام قد تؤدي بها بعض وظائف الأفعال أو ما اشتق منها ، وذلك حين يراد الإشارة إلى المعاني المأخوذة منها تلك الأعلام ، قال : «باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف . من ذلك ما أنشده أبو علي - رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس علي حسبي بضؤلان

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دار الملك . وسألني عما يتعلق به الظرف الذي هو (بعض الأحيان) ، فحُضنا فيه إلى أن بردَ في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي أشبهُ أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر : أن يكون قد عُرفَ من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة ، فإذا ذُكرَ فكأنها ذُكراً ، فيصير معناه إلى أنه كائن قال : أنا المُغني في بعض الأحيان ، أو أنا النجِدُ في بعض تلك الأوقات . أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية . ومنه قولهم في الخبر : إنما سميت هاننا لتهناً ... وقد مرَّ بهذا الموضع الطائي الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه ، فقال :

فلا تحسباً هنداً لها الغدرُ وحدها سجيّةً نفسٍ كلُّ غانيةٍ هندُ

(١) شرح الكافية : ٢٩٥/٢ - ٢٩٦ .

فقوله: (كلُّ غانية هندی) متناهٍ في معناه ، وأخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة ، أو نحو ذلك . ومنه قول الآخر :

إِن الذَّنَابَ قَدِ اخْضَرَّتْ بِرَائِثُهَا وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ بَكَرٌ إِذَا شَبِعُوا
أي: إذا شبعوا تعادوا وتغادروا ، لأن بكرًا هكذا فعلها ... ومثله في النكرة
أيضاً قولهم : مررت برجلٍ صُوفٍ تَكْتُهُ ، أي خشنة ... « (١) . وعلى ذلك الوجه
حمل -في أحد الوجوه- (قيد الأوابد) في قول امرئ القيس :

* بَمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ *

حيث قال : « ... وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : وَصِفَ بِالْجَوْهَرِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ،
نحو قوله :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَقْدِيُّ لَرُحَّتْ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ

فوضع الغريال موضع مُمَزَّقٍ ... « (٢) . وعد هذا الصنيع باباً من أبواب المبالغة
حيث قال : « وَإِذَا شَبَّهَ الْعَرَضُ بِالْجَوْهَرِ فَذَلِكَ تَنَاهَيْهِ ، وَاعْلَاءُ مِنْهُ . وَلِهَذَا مَا
ذَمُّ الطَّائِيَّ الْكَبِيرِ قَلْبَ ذَلِكَ . فَقَالَ :

مُودَةٌ زَهَبٌ أَثْمَارُهَا شَبَّهٌ وَهَمَةٌ جَوْهَرٌ مَعْرُوفُهَا عَرَضٌ

ووصف بالجواهر لقوته ، كما وصف الآخر بالحديد لقوته ، فقال في أحد
التأويلين :

* بَمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ *

وعليه أيضاً قال : (هيكَل) ، فوصف بالاسم غير المماس للفعْل ، لما في الهيكل
من العلو والرحابة والشدة ، فأعرف ذلك مذهباً للقوم ، وانتحه تُصَبُّ
بإذن الله « (٣) .

(١) الخصائص : ٢٧٠/٣ - ٢٧٢ ، وانظر : الخاطريات : ٨٣ ، وإيضاح الشعر

لأبي علي الفارسي : ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي :

٣٦١/١ ، ٥٠٢ - ٥٠٣ ، الأشباه والنظائر للسيوطي : ٢٣٦/٢ ، ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) الخصائص : ٢٢١/٢ ، وانظر : ١٩٥/٣ ، الخاطريات : ٦٣ .

(٣) المحتسب : ٢٣٤/٢ .

وقد بيّن السُّهيلي أن مجوز دخول (أَل) على الأعلام المنقولة من الأجناس - والقياس ألا تدخل إلا على الأعلام المنقولة من الصفات ، كالحارث والعباس ، وذلك للمح الصفة - إرادة الإشارة إلى ثبوت المعنى الذي يدل عليه اسم الجنس للمسمّى به ، قال : « ... فالقياس ألا يقال : الخِرْنَقُ ^(١) - بالالف واللام - في الاسم العلم . إلا أن له وجهاً يُخْرَجُ عليه ، وهو أن يراد وصف المرأة باللين وملاسة الجلد ، أو غير ذلك من الصفات الموجودة في الخِرْنَقُ ، فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة إلى العلمية فيدخله الالف واللام كما قالوا : الرباب ، والرباب منقول من الأجناس ، لأنه السحاب ، ولكنه مشتق من : رَبَّيتُ الشيءَ أَرَبُهُ ، فكأنه يَرَبُّ النبات بمائه ويصلحه ، ثم سموا المرأة رباباً . فتارة يدخلون الالف واللام كأنهم يريدون معنى الصفة ، وتارة - يجرون الاسم مجرى المنقول من الأجناس كما قال :

* عُلِقَ الْقَلْبُ رَبَاباً *

ومِمَّا يَقْوِي معنى دخول الصفة في (الخرنق) ، ونحوه ما حكاه سيبويه من قولهم : مررت بسرج خَزَّ صفتَه ، وبرجل أسدٍ أبوه . فإذا كانوا قد أجروا الخز مجرى النعت في إعرابه لموضع اللين الذي فيه ، وهو اسم جنس ، فلا يبعد أن يشار إلى ذلك المعنى في الأسماء المنقولة إلى العلمية ^(٢) .

ولهذه الظاهرة النحوية نظير في الظواهر الصرفية ، ذلك أن العرب عندما أرادوا الإشارة إلى أن جنساً من الأجناس قد تحول في صفته إلى صفة جنس آخر بحيث ماثله في تلك الصفة ، اشتقوا من اسم الجنس الآخر فعلاً على غير ما هو القياس في الاشتقاق ، فقالوا : استنوق الجمل ^(٣) ،

(٢) يشير إلى قولهم: قالت الخرنق بنت هفان ، واسمها خرنق ، وهي أخت طرفة ابن العبد لأمه .

(٢) نتائج الفكر .

(٣) انظر : الكتاب : ٧١/٤ ، والمحتسب : ٢٣٤/١ ، وشرح الشافية للرضي :

١١٠/١ ، ١١١ ، والدر المصون : ١٤٤/٥ ، والتحرير والتنوير : ك ج ١ : ٢٣٥ .

واستتيست الشاة ، واستحجر الطين ، واستنسر البغاث ، وضئنت العنز ضائناً ، إذا أشبهت الضأن ، وذلك من المجاز الذي يراد به المبالغة ، ولا يصح أن تراد به الحقيقة إلا في : استحجر الطين ، حيث يجوز حملة على الوجهين . بل ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك بأن اشتقوا من الحروف وأسماء الأصوات إرادة الإشارة إلى ذلك المعنى ، قال ابن جني : « ... وأنا أذهب في قولهم : أحسبه ، من العطية ، أي كفاد ، إلى أنه من قولهم : حسبك كذا ، أي أعطاه حتى قال : حسب ، كما أن قولهم : بجلت الرجل ، ورجل بجيل وبجال ، كأنه من قولهم : بجل ، أي : حسب فكأنه انتهى من الفضل والشرف إلى أنه متى جرى ذكره قيل : بجل ، قف حيث أنت ، فلا غاية وراءه . وكذلك عندي أصل تصرف النعمة والنعيم والإنعام وجميع ما في هذا الحرف ، إنما هو من قولنا : نعم ، وذلك أن (نعم) محبوبة مستلذة ، وهي ضد (لا) الكثرة المستكرهة . فإن قيل : فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : قد اشتق منها في غير موضع ، قالوا : سألتني حاجة ، فلا ليت له ، أي : قلت له : لا . وسألتك حاجة فلوليت لي ، أي : قلت : لولا . وقالوا : حاحيت وعاعيت ، وهاميت ، فاشتقوا من حاء وعاء ، وهاء ، وهن أصوات ، والأصوات للحروف أخوات وما أكثر ذلك » (١) .

وقد وقع الوصف باسم الجنس - لذلك الغرض - في مواضع معدودة

من القرآن الكريم ، منها ما في قوله تعالى :

﴿ وَيَدَّلُكُمْ بِمَجْنِبِهِمْ جَنَّاتٍ ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمْطٍ وَأَنْثَىٰ وَشَىٰءٍ ﴾

مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿٢﴾

فقد قرأ الجمهور بتنوين (أَكُلٍ) ، وقرأ أبو عمرو وحده بالاضافة (٣) .

(١) المحتسب : ٣٤٩/٢ ، وانظر : المنصف : ٧٧/٣ .

(٢) سبأ : ١٦ .

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٢٩٣ ، والكشاف : ٥٧٩/٣ .

والأكل: الثمر. والخمط: شجر الآراك^(١)، وعن أبي عبيدة^(٢): كل شجر ذي شوك، وقال الزجاج كل نبت أخذ طعاماً من مرارة حتى لا يمكن أكله^(٣). وخرج الزمخشري قراءة التنوين على وجهين، قال: «وجه من نوناً أصله: ذواتي أكل أكل خمط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. أو وصف الأكل بالخمط كائنه قيل: ذواتي أكل بشع^(٤). والوجه الثاني من وجهي التخريج أليق بالمقام، فهو مقام تحذير لقريش مما كان سبب ما آل إليه حال سبأ وكيف بدلت جنانهم وخيراتهم لكفرهم بأشجار ذات ثمر جمعت كل صفاته بإيجاز شديد كلمة (خمط). والأثل: شجر يشبه الطرفاء أعظم منه وأجود عوداً^(٥). والأثل والسدر معطوفان على (أكل)، لا على (خمط): لأن (الأثل) لا أكل له^(٦). وفي ذلك الترتيب مع العطف ترقي من الأدنى إلى الأعلى، أي أن أعظم ما عوضوا به السدر، وهو مع ذلك شديد الندرة، وذلك ما أومأت إليه كلمة (شيء) منكرة موصوفة بـ (من سدر)، ثم النعت الثاني: (قليل). قال الألويسي: «... لما ذكر سبحانه ما آل إليه حال أولئك المعرضين وما بدلوا بجنتيهم، أتى - جل وعلا - بما يتضمن الإيذان بحقارة ما عوضوا به وهو مما له شأن عند العرب، أعني السدر وقلته، والإيذان بالقلة ظاهر. أما الإيذان بالحقارة فمن ذكر (شيء) والعدول عن أن يقال: وسدر قليل مع أنه

(١) انظر معاني القرآن للقراء: ٣٥٩/٢، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج:

٢٤٩/٤، وأعراب القرآن للنحاس: ٣٣٩/٣ - ٣٤٠.

(٢) مجاز القرآن: ١٤٧/٢.

(٣) معاني القرآن وأعرابه: ٢٤٩/٤، وانظر: البحر المحيطة: ٢٦٨/٧،

واللسان: ٢٩٦/٧.

(٤) الكشف: ٥٧٦/٣.

(٥) معاني القرآن للقراء: ٣٥٩/٢.

(٦) الكشف: ٥٧٦/٣/٣، والفريد في إعراب القرآن: ٦٤/٤.

الأخصر الأوفق لما قبله . ففيه إشارة إلى غاية انعكاس الحال ، حيث أوماً الكلام إلى أنهم لم يؤتوا بعد إذهاب جنيتهم شيئاً مما لجنسه شأن عند العرب إلا السدر ، وما أوتوه من هذا الجنس حقير قليل «^(١) . وقد وصف باسم الجنس (أنثى) لذلك الغرض أيضاً في قراءة شاذة لقوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ

أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾^(٢)

قال النحاس : « وفي قراءة ابن مسعود : (إِنَّ هَذَا أَخِي كَانَ لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أَنْثَى) . و(كان) ههنا مثل قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٣) . فأما قوله (أنثى) فقليل : هو على جهة التوكيد . وقيل : لما كان يقال : هذه مائة نعجة ، وإن كان فيها من الذكور شيء يسير ، جاز أن يقال : أنثى ليعلم أنه لا ذكر فيها «^(٤) . وقال الفراء : « وفي قراءة عبدالله (نعجة أنثى) ، والعرب تؤكد التانيث بآثاء ، والتذكير بمثل ذلك ، فيكون كالفضل في الكلام فهذا من ذلك ، ومنه قولك للرجل : هذا والله رجل ذكر . وإنما يدخل هذا في المؤنث الذي تأنيثه في نفسه مثل المرأة والرجل والجمل والناقة . فإذا عدت ذلك لم يجر . فخطأ أن تقول : هذه دارٌ أنثى ، وملحقة أنثى لأن تأنيثها في اسمها ، لا في معناها ، فابن على هذا «^(٥) . وقال الزمخشري : « فإن قلت : ما وجه قراءة ابن مسعود : ولي نعجة أنثى ؟ قلت : يقال : لك امرأة أنثى ، للحسناء الجميلة . والمعنى : وصفها بالعراقة في لين الأنوثة وفتورها ، وذلك أملح لها وأزيد في

(١) روح المعاني : ١٢٨/٢ .

(٢) ص : ٢٣ .

(٣) النساء : ٩٦ .

(٤) معاني القرآن : ٩٧/٦ - ٩٨ ، وانظر : مختصر في شواذ القرآن لابن

خالويه : ١٣٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٤/١٥ .

(٥) معاني القرآن : ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، وانظر : مختصر شواذ القرآن : ١٣٠ .

تكسرهما وتثنيها . ألا ترى إلى وصفهم لها بالكسول والمكسال...» (١) . فعلى الوجه الثاني الذي ذكره النحاس تكون وظيفة النعت التوكيد ، أي رفع احتمال المجاز ، وعلى ما ذكره الزمخشري تكون وظيفته المبالغة في وصف المرأة بما ذكر وهو الوجه الأقوى ، ويؤيده وصف النعجة ب (أنثى) في الموضع الثاني أيضاً حيث لا احتمال للمجاز ، ويؤيده أيضاً ما جاء في التفسير من أن المراد بالنعجة في الآية المرأة . قال ابن عطية : « والنعجة في هذه الآية عبر بها عن المرأة . والنعجة في كلام العرب تقع على أنثى بقر الوحش ، وعلى أنثى الضأن ، وتعبر بها العرب عن المرأة ، وكذلك بالشاة ، قال الأعشى :

فرميتُ غفلةً عينه عن شاته فأصبتُ حبةً قلبها وطحالتها

أراد : عن امرأته « (٢) .

هـ - صيغ معدولة عن صيغ المبالغة وغيرها :

وتحويل الصيغة الموضوعية للمبالغة أصلاً إلى صيغة أخرى مرده قصد التنبيه والإشارة إلى أن المعنى المعبر عنه بلغ حداً فائقاً لا تفي الصيغة المحول عنها بالتعبير عنه : إذ قد تكون كثرة تداولها - لكونها أصل الباب مثلاً - قد أفقدتها بعضاً من قوة الدلالة على المعنى الموضوعية له ، بالاضافة إلى أن التحويل - غالباً - ما يتم بزيادة المبنى وهي من علامات زيادة المعنى . وذلك التحويل له ثلاث صور :

- تغيير البناء مع الزيادة .

- تغيير البناء مع عدم الزيادة .

(١) الكشاف : ٨٥/٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢٣/١٤ ، وانظر : الجامع : ١٧٤/١٥ ، وروح المعاني :

- الزيادة مع عدم التغيير .

الصورة الأولى : تغيير البناء مع الزيادة :

رأينا في مطلع هذا المبحث (المبالغة) أن الخليل بين لسيبويه أن القصد من تحويل بناء (فَعَلَ) إلى بناء (أَفْعُوْعَلُ) ، إنما هو المبالغة^(١) . كما رأينا أن سيبويه طبق الفكرة ذاتها على صيغ المبالغة المحولة عن صيغة اسم الفاعل^(٢) . وسار كثير من النحاة بعدهما على ذلك المنهج ففسروا في ظل تلك الفكرة كثيراً من التغييرات التي تلحق الأبنية في حين ذهبت جماعة منهم إلى استواء الصيغ المحولة والمحوّل عنها دلالة . قال ابن جني - في باب قوة اللفظ لقوة المعنى - : « هذا فصل من العربية حسن . منه قولهم : خُشِنَ وَاخْشَوْشُنَ . فمعنى خُشِنَ دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر - رضي الله عنه - : اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعَّدُوا ، أي : اصلبوا وتناهوا في الخُشْنَةِ ... ومثله باب فَعَلَ وَاَفْتَعَلَ ، نحو : قدر واقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر . كذلك قال أبو العباس ، وهو محض القياس ، قال الله سبحانه : ﴿ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقَدِّرٌ ﴾^(٣) ، فمقتدر هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ ... ومن ذلك قولهم : رجل جميل ، ووضي ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضِيَ ، وَجَمَّالٌ ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه ... وكذلك حَسِنٌ وَحَسَّانٌ ، قال :

دارُ الفتاة التي كنا نقول لها يا ظبية عَطْلًا حَسَّانَةً الجيدر

وكان أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال ، نحو قطع وكسر وبأيهما . وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرد في بابه أشد من اطراد باب

(١) انظر : الكتاب : ٧٥/٤ ، ولسان العرب : ٥٨٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١١٠/١ .

(٣) القمر : ٤٢ .

الصفة . وذلك نحو : قَطَعَ وَقَطَّعَ ، وقام الفرس وقَوِّمَتِ الخيل ، ومات البعير ومَوَّتَتِ الأبل . ولأن العين قد تضعف في الاسم الذي ليس بوصف نحو : قُبِّرَ وتَمَّرَ وحُمَّرَ . فدل ذلك على سعة زيادة العين ... (١) .

وممن لم يرَ للتحويل أي وظيفة دلالية ، الفراء والزجاج والنحاس وأبو البقاء . أما أبو عبيدة فقد وجدناه في مواضع يذهب مذهب هؤلاء ، وفي أخرى يقول بمذهب الخليل ومتابعيه . ومن شواهد هذه الصورة في القرآن الكريم ما في قوله تعالى :

﴿ قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّي خَشِيتُ أَنِّي مَكْرُومٌ ﴿١١٠﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا ﴿١١١﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿١١٢﴾ ﴾ (٢)

الشاهد في (كُبَارًا) فهو نعت لـ (مكرا) . ولما كان مكروهم قد بلغ الغاية التي لا مزيد عليها ، لم يكن المناسب في بيانه الوصف بكبير . قال الزمخشري : « ... الماكرون هم الرؤساء . ومكروهم احتيالهم في الدين وكيدهم لنوح وتحريش الناس على آذاه وصددهم عن الميل إليه ، والاستماع منه وقولهم لهم : لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ إلى عبادة رب نوح . (مكراً كُبَارًا) قرئ بالتخفيف والتثقيب . والكُبَارُ : أكبر من الكبير ، والكُبَارُ : أكبر من الكُبَارِ ، ونحوه : طُوَالٌ وطُوَالٌ . (ولا تَذَرُنَّ وَدًّا) : كأن هذه المسميات كانت أكبر أصنامهم وأعظمها عندهم ، فخصوها بعد قولهم : (لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ) ... » (٣) . وقال الفراء : « الكُبَارُ : الكبير ، والعرب تقول : كُبَارٌ . ويقولون : رجل حُسَانٌ جُمَالٌ ، بالتشديد ، وحُسَانٌ

(١) الخصائص : ٢٦٤/٣ ، ٢٦٦ ، وانظر : ١٢٠/٢ ، والمحاسب : ٢١٨/٢ ، ٢٢١ ،

ومقاييس اللغة : ٣٧١/٤ ، والكشاف : ٦١/١ ، والمزهر : ٣٣٢/١ .

(٢) نوح : ٢١ - ٢٣ .

(٣) الكشاف : ٦١٩/٤ ، وانظر الفتوحات : ٤١٢/٤ ، واللسان : ١٢٦/٥ .

جُمَال، بالتخفيف في كثير من أشباهه»^(١) وقال الزجاج: «يقال: مكر كبير وكُبَّار وكُبَّار في معنى واحد»^(٢) . . . وإلى ما ذهبنا إليه بشأن اتفاق دلالة هذه الصيغ ذهب أبو البقاء حيث قال: «و(كُبَّاراً) بالتشديد والتخفيف بمعنى كبير»^(٣).
ومما يحتمل ذلك (كُذَّاباً) في قراءة الضم لقوله تعالى:

﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا . وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾^(٤) . قال ابن جني:
«حكى أبو حاتم عن عبدالله بن عمر: (وكذبوا بآياتنا كُذَّاباً) بضم الكاف
وتشديد الـ ذال ، وقال : لا وجه له إلا أن يكون (كُذَّابٌ) جمع كاذب فتنصبه
على الحال : وكذبوا بآياتنا في حال كذبهم ... وقد يجوز أن يكون قوله :
(كُذَّاباً) - بالضم وتشديد الـ ذال - وصفا لمصدر محذوف ، أي : كذبوا بآياتنا
كِذَّابًا كُذَّابًا ، أي : كِذَّابًا متناهياً في معناه . فيكون الكُذَّابُ ههنا واحداً لا
جمعاً ، كرجل حُصَّان ، ووجه وُضَاء ، ونحو ذلك من الصفات على فُعَّال .
ويجوز أيضاً أن يكون أراد جمع كذب ، لأنه جعله نوعاً وصفه بالكذب ، أي:
كُذَّابًا كُذَّابًا ، ثم جمع فصار : كِذَّابًا كُذَّابًا . فافهم ذلك»^(٥) . وقد ذكر
الزمخشري^(٦) قراءة الضم هذه وخرجها على وجهين ، الأول : على ما قاله أبو
حاتم . والثاني على الوجه الأول من وجهي تخريج ابن جني ، وهو أنها صفة
على وزن (فُعَّال) وقعت نعتاً لمصدر (كُذَّبَ) المحذوف فيكون التقدير : تكذَّيباً
كُذَّابًا ، أي : مفرطاً في كذبه . وإليه أميل . أما (كِذَّاباً) - بالكسر مع
التشديد - فقد ذكر الفراء أنها لغة يمانية ، قال : « وقوله عز وجل : (وَكَذَّبُوا

(١) معاني القرآن : ١٨٩/٣ .

(٢) معاني القرآن واعرابه : ٢٣٠/٥ ، وانظر : ٣٢١/٤ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٤٢/٢ .

(٤) النبأ : ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) المحتسب : ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ ، وانظر : ٢٠١ ، ومختصر في شواذ القرآن : ١٦٨ .

(٦) انظر : الكشاف : ٦٩٠/٤ .

بَيَّاتًا كِذَابًا) ، خففها علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - (كِذَابًا) ، وثقلها عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري . وهي لغة يمانية فصيحة ، يقولون : كَذَّبْتُ بِهِ كِذَابًا ، وَخَرَّقْتُ الْقَمِيصَ خِرَاقًا ، وكل (فَعَلْتُ) فمصدره (فِعَال) في لغتهم مشدد . قال لي أعرابي منهم على المروة : آَلَحِقُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الْقِصَارُ ؟ يَسْتَفْتِينِي» (١)

« وأغلب الظن أن هذا البناء ، أى (فُعَال) هو أصل ما وافقه من أسماء الآلة ، كالْكُلَّابِ ، والنُّشَابِ ، والعُكَّانِ ، وليس العكس ، وذلك لكثرتة في المبالغة وقلته في الآلة» (٢)

الصورة الثانية : تغيير البناء مع عدم الزيادة :

وصيغ هذه الصورة المحولة بعضها كان في أصله للمبالغة وبعضها الآخر لم يكن كذلك . ومن الصيغ التي تم تحويلها عن بنائها المعتاد وهي في الأصل للمبالغة ، ما أورده ابن جني حيث قال : «... ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله . وذلك : فُعَال في معنى فعيل ، نحو : طَوَال فهو أبلغ من طویل ، وَعُرَاض ، فإنه أبلغ معنى من عريض ، وكذلك خُفَاف ، من خفيف ، وَقُلَال ، من قليل ، وسُرَاع ، من سريع . ففُعَال - لعمرى - وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة ، فإن فعيلًا أخص بالباب من (فُعَال) ، ألا تراه أشد انقياداً منه . تقول : جميل ، ولا تقول : جَمَال ، وبطى ، ولا تقول : بَطَاء ، وشديد ولا تقول : شُدَاد ، ولحم غريض ، ولا تقول : غُرَاض . فلما كانت فعيلًا هي الباب المطرد ، وإريدت المبالغة ، عُدِلتْ إِلَى فُعَال ، فصارعت (فُعَال) بذلك (فُعَالًا) والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله.

(١) معاني القرآن : ٢٢٩/٣ ، وانظر : الكتاب : ٧٩/٤ - ٨٠ ، والنكت : ١٠٦/٢ .

والمقتضب : ٩٨/٣ - ٩٩ حيث ذكر أن الأصل في مصدر (فعل) : (فعال) ،

والكشاف : ٦٨٩/٤ ، الفتوحات : ٤٧٤/٤ .

(٢) معاني الأبتية في العربية ، فاضل صالح السامرائي : ١١٨ .

أما (فُعَال) فبالزيادة ، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فعيل « . ومن شواهد تحويل (فعيل) إلى (فُعَال) ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَعَجِبُوا ﴾

﴿ أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سِحْرٌ كَذٰبٌ ﴾ (١)
﴿ اجْعَلْ لِلّٰهِ الْاٰلِهَةَ الْاٰلِهَةً وَاحِدًا اِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾ (٢)

ف (عُجَاب) نعت لـ (شئ) محول عن عجب لقصد المبالغة . قال الزمخشري : « (عُجَاب) أي : بليغ في العجب » (٣) . وإلى ذلك ذهب أبو حيان أيضاً ، قال : « وقرأ الجمهور : (عُجَابٌ) وهو بناء مبالغة كرجل طوال وسراع في طويل وسريع . وقرأ علي والسلمي وعيسى وابن مقسم ، بشد الجيم ، وقالوا : رجل كَرَامٌ وطَعَامٌ طَيِّبٌ ، وهو أبلغ من (فُعَال) المخفف . وقال مقاتل : (عُجَاب) لغة أزد شنوءة » (٤) .

ونجتزىء من نصوص الذاهبين إلى اتفاق دلالة هذه الصيغ ونحوها بنص الفراء ، حيث قال : « قوله : (لشئ عُجَاب) ، وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي : (لشئ عُجَاب) ، والعرب تقول : هذا رجل كريم وكُرام وكُرام ، والمعنى كله واحد ، مثله قوله تعالى : (ومكروا مكراً كُبَّاراً) ، معناه : كبيراً ، فشدد . وقال الشاعر :

كحِلفَةٍ من أبي رِيَّاحٍ يسمعها الهِمَّةُ الكُبَّارُ

الهَمُّ والهِمَّةُ : الشيخ الفاني . وأنشدني الكسائي :

(١) الخصائص : ٢٦٧-٢٦٨/٣ ، وانظر : المحتسب : ٢٣٠/٢ ، والكتاب : ٦٣٤/٣ .

(٢) ص : ٤ ، ٥ .

(٣) الكشف : ٧٣/٤ ، وانظر : الفتوحات : ٥٦٢/٣ .

(٤) البحر المحيط : ٣٨٥/٧ ، وانظر : المحتسب : ٢٣٠/٢ - ٢٣١ ، والفريد :

١٥٤/٤ ، روح المعاني : ١٦٦/٢٣ .

* يسمعها الله والله كَبَّار *
 * يسمعها الله والله كَبَّار *

... وقال آخر :

نحن بذلنا دونها الضَّرَابَا إِنَّا وَجَدْنَا مَا هَا طَيَّابَا

يريد : طَيَّابَا . وقال في طويل :

* طَوَّالُ السَّاعِدِينَ أَشْمُ *
 * طَوَّالُ السَّاعِدِينَ أَشْمُ *

وقال الآخر :

جاءَ بِصَيِّدٍ عَجَبٍ مِنَ الْعَجَبِ أَزْيِرِقُ الْعَيْنِينَ طَوَّالِ النَّسَبِ

فشدَّ الواو على ذلك المجري . فكلُّ نعتٍ نعتٌ به اسماً ذكراً أو أنثى أتاك على
 فَعَالٌ مُشَدِّدٌ وَمُخَفَّفٌ فَهُوَ صَوَابٌ « (١) .

ومن الصيغ التي حولت عن بنائها لذلك الغرض وهي من صيغ المبالغة،
 صيغة فَعِلٌ ، حولت إلى فَعُلٌ . وعلى ذلك البناء جاءت قراءة مجاهد (٢)
 لقوله تعالى :

﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا

مِمَّا وَجَدْنَا نَنْبَعُهُ، إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَمَلٌ وَسُعْرٌ ﴿٢٤﴾ أَهْلَفِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ

مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌّ ﴿٢٥﴾ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ

الْأَشِرُّ ﴿١٦﴾ (٣) .

قال ابن جني - مخرجاً القراءة - : « ... وأما (الأشرُّ) - بضم الشين
 وتخفيف الراء - فعلى أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما :

(١) معاني القرآن : ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج :

٣٢١/٤ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٧٩/٦ .

(٢) انظر : المحتسب : ٢٩٩/٣ ، وروح المعاني : ٨٩/٢٧ .

(٣) القمر : ٢٤ - ٢٦ .

فَعِلٌ وَفَعُلٌ ، فَأَشْرٌ وَأَشُرٌّ كَحَذِرٌ وَحَذُرٌ ، وَيَقْظٌ وَيَقْظٌ ، وَرَجُلٌ حَدِيثٌ وَحَدِيثٌ :
 حسن الحديث ، ووظيف عَجْرٌ وَعَجْرٌ ، أَي : صلب . والضم أقوى معنى من
 الكسر ، لأنه أبعد عن مثال الفعل ، فَأَشْرٌ من أَشْرٍ كضروبٍ من ضاربٍ ،
 وَمِطْعَانٌ من طاعنٍ (١) .

أما الصيغ التي حولت عن بنائها الأصلي وهو ليس للمبالغة ، فمنها ما
 كان يدل في الأصل على الحدث والحدوث وذات وقع عليها الفعل ، أي إنَّ
 صيغتها الأصلية (مفعول) لكن حولت عنها إلى أخرى للدلالة على ما سبق مع
 المبالغة في الوصف . فمن ذلك : فَعُلٌ : « وقد يأتي وصفا يفيد مبالغة اسم
 المفعول ، نحو : باب فُتِحَ ، أي : واسع ضخم مُفْتَحٌ . جاء في لسان العرب (٢) :
 باب فُتِحَ ، أي واسع مُفْتَحٌ . وفي حديث أبي الدرداء : « ومن يأتِ بابا مغلِقا يجد ألى
 جنبه بابا فُتِحاً ، أي : واسعا ، ولم يُردِ الباب المفتوح . وأراد بالباب الفُتْحُ
 الطلب إلى الله ... ومثله : شئٌ نُكِرٌ ، أي منكر شديد النكارة ... » (٣) . ومما

وقع من (فَعُلٌ) نعنا ، ما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ
 مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴿٤﴾ حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ
 ﴿٥﴾ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ ﴿٦﴾ ﴾ (٤)

قال الزمخشري : « (إلى شئٍ نُكِرٍ) : منكر فظيع تُنكرهُ النفوس لأنها
 لم تعهد بمثله ، وهو هول يوم القيامة . وقرئ : (نُكِرٌ) (٥) بالتخفيف ، وَنُكِرٌ

(١) المحتسب : ٢٩٩/٢ ، وانظر : ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، والكتاب : ٢٤٧/٤ .

(٢) اللسان : ٥٣٧/٢ .

(٣) معاني الأبنية في العربية : ٦٨ .

(٤) القمر : ٤ - ٦ .

(٥) هي قراءة ابن كثير ، انظر : مجاز القرآن : ١٢٩/١٧ ، والفتوحات :

بمعنى أَنْكُرُ (١) « (٢) .

ومنه أيضاً : فُعِلَ - وهي مخففة من (فُعِلَ) - « فقد تأتي وصفا يفيد المبالغة نحو قولهم : ناقةٌ عُبْرُ أسفار (٣) أي تعبر عليها الأسفار ، ويقال : شئٌ نُكِرَ ، أي : منكر ، ومنه قولهم : أرضٌ غُفْلٌ ، للتي لا علم فيها ، ودابةٌ غُفْلٌ ، للتي لا سمة بها « (٤) . قال تعالى :

﴿ فَأَنْظِلْنَا حَتَّىٰ إِذَا لَمَّاعِلْمًا فَقُلْنَا ۖ ﴾

قَالَ أَقْبَلْتَ نَفْسًا رَكِيَّةً بَغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴿٧٤﴾ (٥) .

جاء في اللسان : « ابن سيده : والنُّكْرُ والنُّكْرُ : الأمر الشديد . الليث : الدهاء ، والنُّكْرُ نعت للأمر الشديد والرجل الداھي ، تقول : فعله من نُكِرَه ونكارتَه ... « (٦) . وقال الزمخشري : « (نُكِرًا) وقرئ بضمين ، وشو المنكر . وقيل : النُّكْرُ أقل من الإمْر (٧) ، لأن قتل نفس واحدة أهون من إغراق أهل السفينة . ومعناه : جئت شيئاً أنكر من الأول ، لأن ذلك كان خرقاً يمكن تداركه بالسدِّ .

(١) إلى ذلك ذهب أبو عبيدة ، انظر : مجاز القرآن : ٢٩٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٨٣/٢ ، وفرق بينهما الزجاجي : - مجالس العلماء ١٨٠ - قال : « يقال : أنكرت الرجل ، إذا كنت من معرفته في شك ونكرته ، إذا لم تعرفه . قال الله عز وجل : (نُكِرْهُمْ وَأَوْجِسْ مِنْهُمْ خِيفَةً) ... وانظر اللسان : ٥٣٣/٥ .

(٢) الكشف : ٤٣٢/٤ ، وانظر : اللسان : ٢٣٣/٥ ، والكتاب : ٢٤٤/٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٤٣/٤ .

(٤) معاني الأبنية في العربية : ٦٧ ، وانظر : اللسان : ٥٣١/٤ .

(٥) الكهف : ٧٤ .

(٦) اللسان : ٢٣٣/٥ ، وانظر : مجاز القرآن : ٤١٠/١ .

(٧) يعني ما في قوله تعالى : (لقد جئت شيئاً إمرًا) .

وهذا لا سبيل إلى تداركه»^(١). وقال النحاس : « (نُكْرًا) الأصل ، ومن قال (نُكْرًا) حذف الضمة لثقلها»^(٢). وقال ابن خالويه : « (إلى شئٍ نكر) : يقرأ بضم الكاف وإسكانها . والاختيار الضم ، لموافقة رؤوس الآي ولأية الأصل وإن كان الإسكان تخفيفاً»^(٣).

الصورة الثالثة : الزيادة مع عدم التغيير:

والمزاد في هذه الصورة ياء النسب المشددة ، فهي تلحق آخر الاسم دون تغيير في بنائه غالباً . وأتيت بـ (غالباً) احترازاً مما جاء نسبه على غير القياس في النسب ، أو لحق التغيير صيغته تفريقاً بين المشترك ؛ أمناً للبس ، كما في قولهم : دَهْرِيٌّ ودُهْرِيٌّ ، حيث ضمت دال الثاني فرقاً بين أن يكون المراد به « الرجل يقول بالدهر من أهل الإلحاد ، والرجل المسنن الذي أتت عليه الدهور»^(٤) . وهذه الياء كما تلحق للاضافة إلى قبيلة أو بلد ونحو ذلك ، تلحق للمبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة^(٥) . وأورد ابن جني هذه المسألة في : (باب في الاحتياط)، وجعل منه أيضاً التوكيد بقسميه -اللفظي والمعنوي- قال : « ومنه الاحتياط في اشباع معنى الصفة ، كقوله :

* والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ *

أي : دَوَّارٌ . وقوله :

-
- (١) الكشاف : ٧٣٦/٢ ، وانظر : الفتوحات الالهية : ٣٨/٣ عن السمين .
 (٢) اعراب القرآن : ٤٦٧/٢ ، وانظر : الجامع : ١٢٩/١٧ .
 (٣) الحجة في القراءات السبع : ٣٣٧ ، وانظر صوراً من تخفيف الصيغ : المحتسب : ١٩٩/١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ . وانظر : ٤/٢ - ٨٢ ، ٢٢٥ ، ٣٥٠ .
 (٤) النكت : ٨٨٣/٢ ، وانظر : المقتضب : ١٤٥/٣ ، والتسهيل : ٢٦٥ .
 (٥) معاني الأبنية في العربية : ١٧٣ .

* غُضِّفَ طَوَاهَا الْأَمْسُ كَلَابِيَّ *
 * كَلَابِيَّ : كَلَابٌ . وَقَوْلُهُ :

* كَانِ حَدَاءً قُرَاقِرِيًّا *

أَيُّ : قُرَاقِرِيًّا . حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ قَالَ : يُقَالُ : خَطِيبٌ مُصْقَعٌ وَشَاعِرٌ مُرْقِعٌ ، وَحَدَاءٌ قُرَاقِرٌ... (١) . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ - وَهُوَ يَفْسِرُ قَوْلَهُ تَعَالَى - :

﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا
 ءَامِنًا فَارْحَمْنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾ (١٨) فَأَتَّخَذْتُمُوهُمْ
 سَخِرًا نَّحْنُ أَنْسُوكُمْ ذِكْرِي (٢)

« السُّخْرَى - بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ - مَصْدَرٌ سَخِرَ ، كَالسُّخْرِ ، إِلَّا أَنَّ فِي يَاءِ النَّسَبِ زِيَادَةَ قُوَّةٍ فِي الْفِعْلِ كَمَا قِيلَ : الْخُصُوصِيَّةُ فِي الْخُصُوصِ » (٣) . وَنَقَلَ الْجَمَلُ عَنْ شَيْخِهِ وَعَنْ السَّمِينِ الْقَوْلَ بِذَلِكَ أَيْضًا (٤) .

وَقَدْ يَرِافِقُ إِحْقَاقُ الْيَاءِ لِهَذَا الْغَرَضِ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، تَأْكِيدًا لِلْمَعْنَى الزَّائِدَةِ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ ، وَذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَيَبُويه حَيْثُ قَالَ : « هَذَا

(١) الْخُصَائِصُ : ١٠٤/٣ - ١٠٥ ، وَانظُرْ : الْمُحْتَسِبُ : ١٦٣/١ ، وَقَدْ عَثَرْتُ لَهُ - فِي الْمُنْصَفِ : ١٧٨/٢ - ١٧٩ - عَلَى نَصِّ زَهَبٍ فِيهِ إِلَى أَنَّ يَاءَ النَّسَبِ فِيمَا ذَكَرَهُ وَنَحْوَهُ لَيْسَ لَهَا وَظَيْفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ . وَقَدْ يَكُونُ تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ تَأْلِيفَ الْمُنْصَفِ تَمَّ فِي مَرِحَةٍ مُّبَكَّرَةٍ سَابِقَةً لِمَرِحَةِ الْإِلْمَامِ بِالْكَلِيَّاتِ الَّتِي تَبْدَى فِي الْخُصَائِصِ .

(٢) الْمُؤْمِنُونَ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) الْكُشَافُ : ١٢٠/٣ ، ١٤٦/١ ، وَانظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٥٨٤/٢ .

وَبِصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ : ٥٤٨/٣ ، الْمَزْهَرُ : ٢٥٠/٢ .

(٤) انظُرِ الْفَتْوحَاتِ : ٢٠٤/٣ .

المنصف

المنصف

باب ما يصير إذا كان علماً في الاضافة على طريقته وإن كان في الاضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو على بنائه . فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمَّة : جُمَّانِيَّ ، وفي الطويل اللحية : اللَّحْيَانِيَّ ، وفي القليظ الرقبة : الرَّقْبَانِيَّ . فإن سُمِّيت برقبة ، أو جُمَّة ، أو لحية ، قلت : رَقَبِيَّ ، وَلِحْيِيَّ ، وَجُمَّيَّ ، وَلِحْوِيَّ . وذلك لأن المعنى قد تحول ، إنما أردت حيث قلت : جُمَّانِيَّ : الطويل الجمّة ، وحيث قلت : اللَّحْيَانِيَّ : الطويل اللحية ، فلما لم تعز ذلك أَجْرِيَّ مجرئاً نظائره التي ليست فيها ذلك المعنى . ومن ذلك أيضاً قولهم في القديم السن : دُهْرِيَّ ، فإذا جعلت الدهر اسم رجل قلت : دَهْرِيَّ (١) .

وكما يزيدون لذلك الغرض فإنهم قد يصيرون إلى تغيير صيغة الاسم ، فيبنونه على صيغة مبالغة وهي هنا (فُعَال) ، ثم يلحقون ياء النسب فتكون وظيفتها تأكيد المبالغة . قال ابن عقيل : « قد تلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد ، مبنية على (فُعَال) ، نحو : رُؤَاسِيَّ ، للعظيم الرأس ، وَأُنَافِيَّ ، للعظيم الأنف . أو مزيداً في آخرها ألف ونون : رَقْبَانِيَّ ، وَلِحْيَانِيَّ ، للعظيم الرقبة واللحية ، للدلالة على عظمها ، أي : عظم تلك الأبعاض ... وعلامة للمبالغة ، كقولهم : رجل أعجميَّ ، وأحمريَّ ، إذا كان كثير العجمة والحمرة . كما قالوا : راوية إلا أن زيادة التاء للمبالغة أكثر من زيادة ياء النسب لها (٢) . ومما جاءت ياء النسب فيه مزيدة لتوكيد معنى الصفة ، النعت في قوله تعالى :

(١) الكتاب : ٣٨٠/٣ ، وانظر شرح السيرافي : ١٧٠/٤ ، والنكت : ٩٠٤/٢ .

والمقتضب : ١٤٤/٣ ، والأصول في النحو : ٨٢/٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٨٢-٣٨٣ ، وانظر : تسهيل الفوائد :

٢٦٥-٢٦٦ ، والفروق في اللغة لأبي هلال العسكري : ٢٧ ، واللسان :

٤١١/٤ ، والمزهر : ٤٤٦/٢ ، ٢٥٧ - ٢٦٠ .

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ
 بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا
 وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣١﴾
 أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن
 فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴿١﴾

فالجار والمجرور (في بحر) نعت لظلمات ، و (لُجِّيٌّ) نعت لبحر . واللجِّيُّ :
 «العميق الكثير الماء ، منسوب إلى اللجِّ ، وهو معظم ماء البحر» (٢) . واللججُ :
 «التمادي والعناد في تعاطي الفعل المزجور عنه . ومنه : لَجَّةُ الصوت - بفتح
 اللام - أي : ترده . و لُجَّةُ البحر - بالضم - تردد أمواجه ، و لُجَّةُ الليل : تردد
 ظلامه . ويقال في كل واحد : لُجٌّ و لُجٌّ» (٣) . وفائدة نسبة البحر إلى اللجِّ . بيان
 تقاقم الاضطراب والتلاطم ، مع بعد الغور ، « وفي الخازن : معناه أن البحر
 اللُجِّيُّ يكون قعره مظلماً جداً بسبب غمورة الماء ، فإذا ترادفت الأمواج
 ازدادت الظلمة ، فإن كان فوق الأمواج سحب ، بلغت الظلمة النهاية القصوى
 . ووجه الشبه أن الله عز وجل ذكر ثلاثة أنواع من الظلمات : ظلمة البحر
 وظلمة الأمواج وظلمة السحاب . وكذلك الكافر ، له ثلاث ظلمات : ظلمة
 الاعتقاد وظلمة القول وظلمة العمل» (٤) .

ومما زيدت فيه الياء وهو اسم غير صفة : (فُلْكَ) ، حيث قُرِيءُ

(١) التور : ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) الكشاف : ٢٤٤/٣ ، وانظر : مجاز القرآن : ٦٧/٢ ، ومعاني القرآن

للنحاس : ٥٤٢/٤ .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٤) الفتوحات : ٢٣٠/٣ ، وانظر : الكشاف : ٢٤٤/٣ .

بإضافتها إلى ياء النسب وذلك في قوله تعالى :

﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ
وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَ تَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ
وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا
اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (١)

وبين ابن جني مجوز الحاقها بهذا النوع من الأسماء حيث قال : « ومن ذلك قراءة أم الدرداء : (حتى إذا كنتم في الفلكي) بكسر الكاف وتشببت الياء . قال أبو الفتح : اعلم أن العرب زادت ياء الاضافة فيما لا يحتاج إليها ، من ذلك قولهم في الأحمر : أحمرتي ، وفي الأشهر : أشهري . قال العجاج :

* وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ *

فإن قيل : فإن هذا أمر يختص بالصفات ، وليس (الفلك) بصفة فتلحقه ياء النسب ، قيل : قد جاء ذلك في الاسم أيضاً . ألا ترى إلى قول الصلتان :

* أَنَا الصَّلْتَانِيُّ الَّذِي * (٢)

وأيضاً فقد شُبِّه كل واحد من الاسم والصفة بصاحبه ، فغير منكر أن يشبه الفلك بالطور والمر . ويزيد في شبيهه به أن (الفلك) عندنا اسم مكسر ، وليس عندنا كما ذهب الفراء (٣) إليه فيه : من أنه اسم مفرد يقع على الواحد والجمع ، كالطاغوت ونحوه . وإذا كان جمعاً مكسراً أشبه الفعل من حيث كان

(١) يونس : ٢٢ .

(٢) المساعد على التسهيل : ٣٨٣/٣ .

(٣) جاء في معاني القرآن : ٤٦٠/١ ، قوله : « والفلك تؤنث وتذكر ، وتكون

واحدة وتكون جمعا » . وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٥٦٦/٢ ، ومجاز

القرآن : ٣٤١/١ .

التكسير ضرباً من التصرف ، وأصل التصرف للفعل ، ألا ترى أن ضرباً من الجمع أشبه الفعل فممنع من الصرف وهو باب : مفاعل ومفاعيل ؟ ولأن التكسير أيضاً ثانٍ كما أن الفعل ثانٍ ، وأذا أشبه التكسير الفعل من حيث وصفنا قارب الصفة لشدة ملابسة الصفة للفعل لفظاً ومعنى وعملاً . فهذا عندي هو العذر في إلحاق (الفلك) بياءي الإضافة في هذه القراءة «(١)» .

وخرج الإلحاق أبو حيان على وجه آخر تتضح معه علته ، قال : « ... وخرج ذلك على زيادتها كما زادوها في الصفة ... وفي العلم ... وعلى إرادة النسب مراداً به اللج ، كائنه قيل : في اللج الفلكي ، وهو الماء الغمر الذي لا تجري الفلك إلا فيه »(٢) .

وخلاصة هذه المسألة أن التحول عن بناء معتاد سواء بزيادة مع تغيير أو بتغيير فقط ، أو بزيادة فقط ، ينبغي أن ينبهنا إلى أن هناك أمراً حادثاً يتعلق بالمعنى اقتضى ذلك التحول . وذلك ما خلص إليه ابن جني - باب في قوة اللفظ لقوة المعنى(٣) - بقوله : « ... وبعد فإن كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء ، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به . وكذلك إن انحرف به عن سمته وهُدَيْتِهِ ، كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له . وأكثر ذلك أن يكون ما حدث فيه زائداً فيه ، لا مُتَقَصِّاً منه ... »(٤) . وعقد ابن الأثير(٥) - أيضاً - لدراسة هذه المسألة فصلاً عنونه بعنوان ابن جني السابق - أكد فيه ما ذهب إليه ابن جني وغيره من أن تشديد الصيغة لا يكون إلا في مقام المبالغة ، إلا أنه

(١) المحتسب : ٣١٠/١ - ٣١١ .

(٢) البحر المحيط : ١٣٨/٥ .

(٣) الخصائص : ٢٦٤/٣ .

(٤) السابق : ٢٦٨/٣ .

(٥) انظر : المثل السائر : ٢٤١/٢ ، ٢٤٣ ، والفلك الدائر على المثل السائر ،

ابن أبي الحديد ، والبرهان في علوم القرآن : ٣٦/٣ .

استثنى من ذلك الصيغ المشددة التي هي أصل في بابها ، أي التي ليس لها صيغة مخففة من الثلاثي ، أي أن (فَعَّلَ) - مُشَدِّدًا - إذا لم يكن له ثلاثي نقل عنه فإنه لا يدل على الكثرة . واستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْوِيمًا ﴾^(١)، وقد سبق إلى ذلك سيبويه في الباب الذي ذكر فيه أن تحويل (فَعَّلَ) إلى (افْعُوْعَلْ) ، إنما يكون لقصد المبالغة ، - وهو ما نقلناه عنه سابقاً -^(٢) حيث استثنى من ذلك ما جاء بناؤه الأصلي على ذلك . فقال : « وربما بُني عليه الفعل فلم يفارقه ، كما أنه قد يجيء الشيء على : افْعَلْتُ وافْتَعَلْتُ ونحو ذلك ، لا يفارقه بمعنى ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة ، ومثل ذلك : إِقْطَرُ النَّبْتُ واقْطَرُ النَّبْتُ ، لم يستعمل إلا بالزيادة ،»^(٣) . وأضاف ابن الأثير أن دلالة تلك الصيغ على المبالغة مخصوصة بما فيه معنى الفعلية من الأسماء ، قال : « ... وهذا وما يجري مجراه إنما يعمد إليه لضرب من التوكيد ، ولا يوجد ذلك إلا فيما فيه معنى الفعلية ، كاسم الفاعل والمفعول وكالفعل نفسه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَكَبِّرُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾^(٤) ... ولربما نظر بعض الجهال في هذا فقاس عليه زيادة التصغير ، وقال : إنها زيادة ، ولكنها زيادة نقص ، لأنه يزداد في اللفظ حرف كقولهم في الثلاثي في رجل : رَجُلٌ ، وفي الرباعي في قَنْدِيلٍ : قَنْدِيلٌ . فالزيادة وردت هنا فنقصت من معنى هاتين اللفظتين . وهذا ليس من الباب الذي نحن بصدد ذكره ، لأنه عار من معنى الفعلية، والزيادة في الألفاظ لا توجب زيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحالة معناها ، ألا ترى أننا لو نقلنا لفظة (عَذْبٌ) وهي ثلاثية إلى الرباعي فقلنا :

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) انظر : الكتاب : ٧٥/٤ .

(٣) السابق : ٧٦/٤ .

(٤) الشعراء : ٩٤ .

(عذيبٌ) على وزن (جعفر) ، لاستحالة معناها ، ولم يكن لها معنى ... وهذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة في إيراد المعاني «(١)» .

و - الحاق تاء التانيث بصفة المذكر ونجريد المؤنث منها :

وإنما أُعْتَبِرَ ذلك من طرق المبالغة ، لأن فيه خروجاً أيضاً عن الأصل . إذ الأصل في باب الوصف أن تكون صفة المذكر بدون تاء وصفة المؤنث بالتاء ، ولا تخرج عن ذلك من صفات المؤنث إلا ما أريد به النسب ، فلا تلحقه التاء لعدم جريانه على الفعل . ولسيبويه والخليل رأيان حول علة سقوط التاء ، أوضحهما سيبويه بقوله : « هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث . وذلك قولك : امرأة حائض ، وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر . يوصف به المؤنث وهو مذكر . فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، والنشئ مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث ، فقالوا : رجل نكحة . فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض ، فإنه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : برعي ، فإنما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل . وكذلك قولهم : مرضع ، إذا أراد : ذات رضاع ، ولم يجربها على أرضعت ، ولا ترضع . فإذا أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هي حائضة غداً ، لا يكون إلا ذلك ، لأنك إنما أجريتها على الفعل ، على : هي تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل مما ذكره في هذا الباب «(٢)» . كما أن لبعض النحويين رأياً ثالثاً نقله عنهم المبرد وردّه ، لأنه يرى رأي الخليل ، قال : « فأمّا قول بعض النحويين : إنما تُنزعُ الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى الفصل فليس بشيء ، لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقاة ضامر ، وبكر ضامر ، وكذلك : امرأة قتول ، ورجل قتول ، وامرأة

(١) المثل السائر : ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ .

(٢) الكتاب : ٣٨٣/٣ - ٣٨٤ وانظر : ٤٧/٢ والأصول في النحو : ٨٤/٣ .

مِعْطَارٌ وَرَجُلٌ مِعْطَارٌ . فهذا على ما وصفت لك ^(١) . ويبدو أن اللذين عناهما المبرد بقوله (بعض النحويين) ، الفراء والأخفش ؛ إذ لكل منهما رأيان في (مرضع) أحدهما ما رده المبرد . قال الفراء : « والمرضعة : الأم . والمرضع : التي معها صبي ترضعه . ولو قيل في الأم : مَرَضِعٌ لَأَنَّ الرضاع لا يكون إلا من الإناث ، فيكون مثل قولك : طامث وحائض . ولو قيل في التي معها صبي : مَرَضِعَةٌ كَانَ صَوَاباً » ^(٢) . وقال الأخفش : « قال : (تَذَهَّلَ كُلُّ مَرَضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) : وذلك أنه أراد - والله أعلم - الفعل ولو أراد الصفة فيما ترى لقال (مَرَضِعٌ) . وكذلك كل (مَفْعِلٌ) و (فاعلٌ) يكون للأنثى ولا يكون للذكر فهو بغير هاء نحو (مَقْرَبٌ) و (مَوْقِرٌ) : نخلة مَوْقِرٌ ، و (مَشْدِنٌ) : معها شادين ، و (حاملٌ) و (حائضٌ) و (فادكٌ) و (طامثٌ) و (طالقٌ) ... » ^(٣) . وتعليل الخليل الذي وافقه عليه المبرد هو الصحيح ، لثلاثة أسباب : الأول : أنا وجدنا أن إلحاق التاء إنما يختص بالأسماء المشتقة من الأفعال الجارية عليها ، وقد أوضح ذلك أبو علي الفارسي بقوله : « ... هذا الضرب من التأنيث في (فاعلٌ) إنما يكون في الصفات الجارية على أفعالها ، لما بينها وبين الأفعال من المشابهة والمناسبة ... » ^(٤) . ولذلك يقال : حائضة ، كما يقال : حائض ، والفرق بينهما أن

-
- (١) المقتضب : ١٦٤/٣ - ١٦٥ ، والفراء : ٢٦٢/٤ ، وأشار بقوله : « فهذا على ما وَصَفْتُ لَكَ » إلى كلام له سابق ، ذكر فيه أن مجئ نحو : طامث وحائض بغير تاء ، إنما هو لعدم جريان هذه الأسماء على الفعل ، بل المراد بها النسب ، انظر ١٦١-١٦٤ من الجزء نفسه وانظر أيضاً : شرح السيرافي ١٧١/٤ ، والتسهيل : ٢٥٤ ، والمساعد على التسهيل : ٢٩٩/٣ - ٣٠١ ، الأشباه والنظائر : ١٢٢/٢ ، ومعاني الأبنية في العربية : ٥٣-٥٧ .
- (٢) معاني القرآن : ٢١٤/٢ ، وانظر : الإنصاف : ٧٥٨/٢ - ٧٨٢ .
- (٣) معاني القرآن : ٦٣٥/٢ .
- (٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبيغداديات : ٥١١ .

الثانية مشتقة من الاسم ، أي الحيض ، وذلك معنى كلام الخليل ، ونصَّ عليه ابن السيّد بقوله : « من الأسماء التي لا تجري على فعل ما صورته صورة اسم الفاعل المشتق ، وليس بمشتق من فعل . ألا تراهم قد قالوا : رجل رامج ، ودارع ، أي نورمج ، ودرع ... وليس لشيء من هذا فعل مستعمل . فكما أن هذه الأسماء مشتقة من لفظ الرمح ، والدرع ، فكذلك ثالث مشتق من لفظ الثلاثة ... »^(١) ، الثاني : أن القول بأن حائض وأشباهه ، إنما لم تلحقه التاء ، لتأويل الموصوف (بشيء) ، لو كان صحيحاً لأدى إلى أن تُحمَلَ عليه الصفات الأخرى فتحذف منها التاء بهذا الاعتبار . وذلك لم يرد ، ولذا لم نجد أيّاً من الأسماء المشتقة من الفعل الجارية عليه بدون تاء ، حيث لم يقولوا - على سبيل المثال - : امرأة كافر وصابر ، لكنهم حذفوا التاء من الأسماء المشتقة حيث لم تكن جارية على الفعل نحو فعول ، وفعيل ، فقالوا : امرأة كفور ، وامرأة جريح . الثالث : هو ما رد به المبرد قول من ذهب إلى أن عدم إلحاق التاء بالصفات الخاصة بالمؤنث مرجعه أمن اللبس فبين فساد ذلك مستشهداً بقولهم : رجل عاقر ، وامرأة عاقر .

وممن ذهب بشأن علة سقوط التاء من صفات المؤنث - فيما سبق - مذهب الخليل ، الزمخشريّ ، قال - معللاً مجئ (مرضعة) بالتاء في قوله تعالى : «يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ»^(٢) ... فإن قلت : لم قيل (مرضعة) دون (مرضع) ؟ قلت : المرضعة التي في حال الإرضاع مُلقمةٌ تديها الصبي . والمرضع التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به «^(٣)» ، ومن هؤلاء الألوسي ، ونقل عن الفراء رأيه في

(١) اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٢٢٤ .

(٢) الصح : ٢ .

(٣) الكشاف : ١٤٢/٣ .

(مرضع) ، بيد أنه رده عليه ، قال - بعد أن أورد نص الزمخشري السابق - :
 « وخصَّ بعضُ نحاة الكوفة أمَّ الصبي بمرضعه - بالهاء - والمستأجرة
 بمرضع . ويرده قول الشاعر :

كَمْ رُضِيعَةٌ أَوْلَادٌ أُخْرَى وَضِيعَةٌ

بني بطنها هذا الضلالُ عن القصد...^(١)

ولأن الحاق التاء بصفة المذكر ، وعكسه خارجان عما اشترط من
 شروط للنعت ، ومنها المطابقة في التذكير والتأنيث ، فقد اعتذر ابن جني في
 باب « ذكر الأمثلة الفاتئة للكتاب »^(٢) ، اعتذر لسببويه عن عدم إيراده مثالي :
 تَلْقَامَةٌ ، وَتَلْعَابَةٌ ، في أمثلة الصفات ، بكلام طويل نقتطف منه قوله : « ... فعلى
 هذا لا يجوز أن يكون تَلْقَامَةٌ ، على حدِّ قولك : هذا رجل صوم^(٣) ، ولكن الهاء
 فيه كالهاء في : عَلَّامَةٌ ، وَنَسَّابَةٌ ، للمبالغة . وإذا كان كذلك ، فإنه كاد يفارق
 مذهب الصفة ، ألا ترى أن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره
 وتأنيثه ، فوصفُ المذكر بالمؤنث ، ووصفُ المؤنث بالمذكر ليس متمكناً في
 الوصف تمكن وصف المؤنث بالمؤنث ، والمذكر بالمذكر . فقولك إذاً : هذا رجل
 عليم ، أمكن في الوصف من قولك : هذا رجل عَلَّامَةٌ ، كما أن قولك : مررت
 بامرأة كافرة ، أمكن في الوصف من قولك : مررت بامرأة كفور . وإذا كان
 كذلك جرى (تَلْقَامَةٌ) من قولك مررت برجل تلقامة ، نحواً من مجرى : مررت
 بنسوةٍ أربعٍ ، في أن (أربعاً) ليس بوصف متمكن ، ولذلك صرفته ، وإن كان

(١) روح المعاني : ١١٢/١٧ .

(٢) الخصائص : ١٤٢/٣ .

(٣) يعني بذلك أنه لا يصح أن يكون (تلقامة) مصدراً على وزن (تفعالة).

لأن التاء فيه تفيد الوحدة ، وذلك يَنْقُضُ الغرض الذي من أجله وصفوا
 بالمصدر ، وهو إفادة الكثرة .

صفة وصف على (أفعل) ... «^(١) . كما أنه عقد باباً لدراسة هذه الظاهرة ترجم له بقوله : « باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه »^(٢) . قال فيه : « وذلك أضرب ، منها : اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المؤنثة ، نحو : رجل علامة وامرأة علامة ، ورجل نسابة وامرأة نسابة ، ورجل همزة لمزة ، وامرأة همزة لمزة ، ورجل صرورة وفروقة ، وامرأة صرورة وفروقة ، ورجل هلباجة فقاقة ، وامرأة كذلك ، وهو كثير »^(٣) .

ثم بين علة ذلك الخروج عن الأصل ووظيفة التاء فقال : « وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً »^(٤) . ثم احتج لهذه الظاهرة بظاهرتين صرفيتين صير إليهما لأجل التفرقة والتمييز بين معنيين ، قال : « ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث ، أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حَوْلٌ وَصَيْدٌ ، وَاعْتَوَّنُوا وَاجْتَوَّرُوا ، إِذَا نَأَى بَأَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى مَا لَا بُدَّ مِنْ تَصْحِيحِهِ وَهُوَ : إِحْوَالٌ ، وَاصْيَادٌ ، وَتَعَاوَنُوا ، وَتَجَاوَرُوا ، وَكَمَا كُرِّرَتِ الْأَلْفَاظُ لِتَكْرِيرِ الْمَعَانِي نَحْوُ : الزَّلْزَلَةُ ، وَالصَّلْصَلَةُ ، وَالصَّرْصَرَةُ ... وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ »^(٥) . ويتفق أبو هلال العسكري مع ابن جني على وظيفة هذه الهاء ، لكنه يختلف معه حول مَسَوِّغِ الْإِلْحَاقِ ، إذ هو عند ابن جني الدلالة على الغاية والنهاية ، وعند

(١) الخصائص : ١٨٩/٣ - ١٩٠ .

(٢) السابق : ٢٠١/٢ .

(٣) السابق : الجزء والصفحة نفسهما ، وانظر : المحتسب : ١٣٦/٢ - ١٣٧ .

وشرح السيرافي : ١٧١/٤ - ١٧٢ .

(٤) الخصائص ٢٠١/٢ ، وانظر : الخاطريات : ٧٩ .

(٥) الخصائص : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ .

أبي هلال الدلالة على معنى الجماعة ، قال : « الفرق بين عَلَامٍ وَعَلَامَةٍ ، أن الصفة بعَلَامٍ صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فَعَالٍ ، وَعَلَامَةٍ ، وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه : أنه يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه . ولهذا يقال : الله عَلَامٌ ، ولا يقال له علامة ، كما لا يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء ... » (١) .

ويبدو أن مذهب الأخفش الأول ، قال - معللاً - « مُعَقَّبَاتٌ » (٢) - : « وأما (المعقبات) فإنما أنتت لكثرة ذلك منها ، نحو : النسابة والعلامة ثم ذُكِرَ ، لأن المعنى مذكر ، فقال (يحفظونه من أمر الله) » (٣) . وهناك من ذهب إلى أن هذه الهاء ليست هي هاء التأنيث ، وهو الفيروزآبادي حيث أورد أمثلة لها عند حديثه عن أوجه الهاء التي جعلها عشرين وجهاً ، السادس منها : « هاء التذكير وتكون للمبالغة ، نحو علامة ونسابة ، ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ (٤) . » (٥) . والسابع : « هاء التأنيث ، نحو قائمة وقائمة ويكون للوحدة ، نحو حمامة وغمامة ... » (٦) والذهاب إلى ذلك مما لا يمكن أن

(١) الفروق في اللغة : ٧٩ ، وانظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ .

(٢) الرعد : ١١ .

(٣) معاني القرآن : ٥٩٦/٢ .

(٤) ص : ٢٦ ، وقد ذكر أن خليفة تجمع على خلائف ، وخليف تجمع على خلفاء ، ونقل عن ابن عباد أن : خليف يجمع على خلائف : « جاءوا به على الأصل ، مثل كريمة وكرائم . وقالوا أيضاً : خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر وفيه الهاء ، جمعوه على إسقاط الهاء ، فصار مثل : ظريف وظرفاء : لأن فعيلة ، بالهاء لا يجمع على فعلاء » : بصائر ذوي التمييز : ٥٦٢/٢ ، وانظر : روح المعاني : ٢٢٠/١ .

(٥) بصائر ذوي التمييز : ٢٩٥/٥ .

(٦) السابق : ٢٩٦/٥ .

يعلل له ، أو أن يُدرج تحت قاعدة عامة من قواعد هذه اللغة بعكس ما ذهب إليه ابن جني وأبو هلال وغيرهما^(١) ، إذ أدرجه ذلك التفسير تحت قاعدة : ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه ، كما رأينا .

أما خلو صفة المؤنث من التاء - يستثنى من ذلك الصفات التي يراد بها الدلالة على النسب - ودلالته على المبالغة ، فقد أدخله ابن جني أيضاً تحت أصل هو : التراجع عند التناهي . قال : « هذا معنى مطروق في غير صناعة الإعراب ، كما أنه مطروق فيها ، وإذا تشاهدت حالهما كان أقوى لها وأذهب في الأنس بهاء فمن ذلك قولهم : إن الإنسان إذا تنهى في الضحك بكى ، وإذا تنهى في الغم ضحك ، وإذا تنهى في العظة أهمل ، وإذا تنهت العداوة استحالت مودة . وقد قال :

* وَكُلُّ شَيْءٍ بَلَغَ الْحَدَّ انْتَهَى *

... والطريق في هذا ونحوه معروفة مسلوكة ولأجل ذلك قالوا : امرأة صابرة وغادرة فألحقوا علم التأنيث ، فإذا تنهوا في ذلك ، قالوا : صبور ، وغدور ، فذكروا . وكذلك : رجل ناكح ، فإذا بالغوا قالوا : رجل نُكَّح . ونحو من ذلك سواء ، اطراد التصرف في الأفعال ، نحو : قام ويقوم وقم ، وما كان مثله . فإذا بالغوا وتنهوا منعوه التصرف ، فقالوا : نِعِمَّ الرجل ، وبئس الغلام ، فلم يصرفوهما ، وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هو أصله وأخص الكلام به أمانة للأمر الحادث له ، وأن حكماً من أحكام المبالغة قد طرأ عليه «^(٢) .

ويلاحظ على أبنية كثير من شواهد هذه الظاهرة أنها إما أبنية مبالغة

(١) انظر : أمالي ابن الشجري : ٢/٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٤٩ ، ٣/٣١ .

والبحر المحيط : ٥/٥٤٧ .

(٢) الخصائص : ٣/٢٤٣ - ٢٤٤ .

أصلاً ، كفعيل وفعال وفُعول وفَعِل ، ونحوها ، أو تحويلاً ، نحو : فُعلة ، وفُعلة ، حيث ذكر الرضي أَنَّ أولهما يفيد مبالغة اسم المفعول ، وثانيهما يفيد مبالغة اسم الفاعل ، قال : « وجاء فُعلة : بسكون العين كثيراً بمعنى المفعول ، كالسببة ، والضحكة ، واللُّعنة ، وبفتح العين للفاعل . وكتاهما للمبالغة » (١) . أو على (فاعل) ، وأراه في هذا المقام - المراد به النسب وليس الجاري على الفعل ، وذلك كراوية ، وقد جاء من ذلك : خائنة فقد ذكر الزمخشري وهو يفسر قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (٢) . أنها صفة لمذكر والتاء فيها للمبالغة ، قال : « (على خائنة) : على خيانة أو على فِعلة ذات خيانة ، أو على نفس ، أو فرقة خائنة . ويقال : رجل خائنة ، كقولهم : رجل راوية للشعر ، للمبالغة . قال :

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تُكُنْ
لِلْفِدْرِ خَائِنَةً مِغْلًا الْإِصْبَعِ

وقرى على خيانة (٣) . وجاء منه : (باقية) في قوله تعالى :

﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ (٤)

فقد جاء في تفسير الجلالين أنها : « صفة نفس ، مقدره ، أو التاء للمبالغة ، أي : باق (٥) . وطاغية ، ويحتمل كونها كذلك قوله تعالى :

(١) شرح الرضي على الشافية : ١٦٢/٨ . وانظر : معاني الأبنية في العربية : ٦٦ - ٦٧ .

(٢) المائة : ١٣ .

(٣) الكشاف : ٥١٦/١ وانظر معاني القرآن واعرابه : ١٦٠/٢ - ١٦١ ، والجامع :

١١٦/٦ ، وانظر : الفتوحات الالهية : ٤٧٢/١ حيث نقل الأوجه التي ذكرها الزمخشري منسوبة للسامين ونسب قراءة (خيانة) للأعمش ، وقوى بها وجه اعتبارها مصدراً .

(٤) الحاقة : ٨ .

(٥) تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الالهية : ٣٩٥/٤ .

﴿ فَأَمَّا شُؤْدُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾^(١) ، « قال الكلبي : بالطاغية ، هي مصدر ، كالكاذبة ، والعافية أي أهلكوا بطغيانهم وكفرهم ، وقيل إن الطاغية : عاقر الناقة ، قاله ابن زيد ، أي أهلكوا بما أقدم عليه طاغيتهم من عقر الناقة ، وكان واحداً ، وانما أهلكوا جميعاً لأنهم علموا بفعله ورضوا به . وقيل له طاغية ، كما يقال : فلان راوية للشعر. وداهية وعلامة ، ونسابة »^(٢) . ومن ذلك أيضاً : (كاشفة) في قوله تعالى :

﴿ أَرَفَتِ الْأَرْفَةَ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾^(٣)

فقد قيل : « معنى كاشفة المصدر ، مثل : ﴿ لَيْسَ لَوْقَعِهَا كَاذِبَةٌ ﴾^(٤) . وقال أبو إسحاق : كاشفة : مَنْ يَتَبَيَّنُ مَتَى هِيَ ، وقيل : كاشفة ، مَنْ يَكْشِفُ مَا فِيهَا مِنْ الْجَهْدِ أَيْ لَيْسَ لَوْقَعِهَا كَاشِفٌ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَكْشِفُهُ إِلَّا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَتَكُونُ الْهَاءُ لِلْمَبَالِغَةِ »^(٥) .

وجاء أيضاً شئ على غير ما سبق ، منه : جَذَعَمَةٌ . جاء في اللسان : « الجذعمة : الصغير . وفي حديث عليٍّ : أَسْلَمَ وَاللَّهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَأَنَا جَذَعَمَةٌ ، وَأَصْلُهُ : جَذَعَمَةٌ ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ، أَرَادَ : وَأَنَا جَذَعٌ ، أَيْ : حَدِيثُ السِّنِّ غَيْرُ مُدْرِكٍ . فزاد في آخره ميماً ، كما زادوها ... وفي زُرِّقُمْ : الْأَزْرَقُ ، وَكَمَا قَالُوا لِلأَبْنِ : ابْنَمَ ، وَالْهَاءُ لِلْمَبَالِغَةِ »^(٦) .

(١) الحاقة : ٥ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٣٩٤/٤ .

(٣) النجم : ٥٧ - ٥٨ .

(٤) الواقعة : ٢ .

(٥) اعراب القرآن للتحاس : ٢٨٣/٤ ، وانظر : التبيان في اعراب القرآن :

١١٩١/٢ ، واللسان : ٣٠٠/٩ حيث ذكر أن الكاشفة مصدر ، كالعافية ،

كما ذكر أن الهاء قد تكون للمبالغة .

(٦) اللسان : ٤٥/٨ .

وهذه الظاهرة ليست خاصة بباب النعت ، بل يصار إليها في كل ما يلزم فيه موافقته لما قبله ، لكونه هو هو ، وذلك كباب خبر المبتدأ والحال ، وقد جاء الخبر والحال بالتاء وصاحبهما مذكر في قوله تعالى :

﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مِّمَّنَّ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَّهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (١)

ف(خَالِصَةٌ) خبر عن مذكر اللفظ وهو (ما) في قراءة الرفع ، وحال منها ، أو من الضمير العائد عليها من الجار والمجرور الواقع صلة لها (٢) ، وهو: (في بطون الأنعام) فكان حقه -لولا إرادة المبالغة - أن يكون وفقها ، وُجِّجَ إلحاق التاء على وجهين ، أقواهما الذي خرجها عليه الأخفش والكسائي وابن جني : قال الأخفش : « و(خالصة) أنثى لتحقيق الخلوص ، كأنه لما حَقَّقَ لهم الخلوص أشبه الكثرة فجرى مجرى (راوية) ، و (نَسَابَةٌ) (٣) » . وقال ابن جني : « ومن ذلك قراءة ابن عباس - والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين : (خَالِصَةٌ) . وقرأ (خَالِصًا) سعيد بن جبير . وقرأ (خَالِصَةٌ) ابن عباس - بخلاف - والزهري والأعمش وأبو طلوت . وقرأ (خَالِصٌ) ابن عباس ، وابن مسعود ، والأعمش بخلاف . قال أبو الفتح : أمَّا قراءة العامة : (خالصة) فتقديره : ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا (٤) ، أي خالص لنا ، فأثت للمبالغة في الخلوص ،

(١) الأنعام : ١٣٩ .

(٢) ذلك تخريج ابن جني ، انظر : المحتسب : ١٣٣/١ ، وخرجها على الوجه

الثاني النحاس ، انظر : اعراب القرآن : ١٠٠/٢ .

(٣) معاني القرآن : ٥٠٦/٢ ، ونسب القول بذلك إلى الكسائي ، النحاس ،

انظر : اعراب القرآن : ٩٩/٢ .

(٤) الآية : (لذكورنا) .

كقولك : زيد خالصتي ، كقولك : صَفِيَّتِي وثقتي ، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي . ومنه قولهم : فلان خالصتي من بين الجماعة ، أي : خاصتي الذي يخصني ، والتاء فيه للمبالغة وليكون أيضاً بلفظ المصدر^(١) ، نحو : العاقبة والعافية . والمصدر إلى الجنسية ، فهي أعم وأؤكد . ويدل على إرادة اسم الفاعل هنا - أي خالص - قراءة سعيد بن جبير (خالصا) وعليه القراءة الأخرى : (خالص لذكورنا) ، والقراءة الأخرى (خالصه لذكورنا) . ألا تراء اسم فاعل وان كان مضافاً^(٢) . أما ما ذهب إليه الفراء والزجاج والنحاس والزمخشري من أن التانيث حملا على معنى (ما)^(٣) إذ هي في معنى الأجنة ، فيضعفه قوله بعد (ومحرم على أزواجنا) ، إذ « الحمل على اللفظ بعد المعنى قليل ، وغيره أولى ما وُجِدَ إليه سبيل »^(٤) .

د - نعت الشئ بموافق له ، أو لعامله مادة: (٥)

اشتقاق الوصف من اسم الشئ الموصوف ، إذا اشتهر صاحب الاسم بصفة ، يؤذن ذلك الاشتقاق بمبالغة في الحاصل به ، كقولهم : لَيْلٌ أَلِيلٌ^(٦) ، ونحو ذلك . قال الألويسي : « من عادة العرب أن يصفوا الشئ بما اشتق منه

(١) ذهب إلى أنها قد تكون مصدراً للفراء ، انظر : معاني القرآن : ٣٥٩/١ .

والزمخشري ، انظر : الكشف : ٧١/٢ ، وتابعهما السمين في أحد أقواله ، انظر الدر المصون : ١٨٣/٥ .

(٢) المحتسب : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ ، وتابعه السمين في أحد أقواله : ١٨٣/٥ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ٣٥٨/١ ، ومعاني القرآن واعرابه للرجاج :

٢٩٤/٢ - ٢٩٥ ، واعراب القرآن للنحاس : ١٠٠/٢ ، والكشاف : ٧١/٢ .

(٤) انظر الانتصاف بهامش الكشف : ٧١/٢ .

(٥) عدم عد هذا النوع والذي يليه من التوكيد ، له علة ستتضح في مبحث

النعت المؤكد .

(٦) التحرير والتنوير : ١٨٢/٣ ، وانظر الكشف : ٢٥٣/١ ، والبحر : ٢٧٥/٣ .

للمبالغة، وهو كثير في وزن فاعل ويرد في المفعول»^(١). وينقسم إلى عدة أنواع :

النوع الأول : مسند إلى الموصوف وصيغته مما لا يصح إسنادها إليه

إلا على جهة المجاز والاتساع .

ومن ذلك قولهم : شعرُ شاعر ، فمادة النعت في المثال هي مادة المنعوت وصيغته ، وهي (فاعل) لا يصح إسنادها إلى المنعوت على الحقيقة ، لأن الشعر ليس بشاعر ولكن الشاعر قائله . وهذا القسم كثير الدوران في كلام العرب ، تحدث عنه النحويون مبينين دلالاته وفائدة إيقاعه كذلك . وجمع اللغويون من شواهد ما لا يحصى . قال سيبويه : « وسألته عن قولهم : موت مائت ، وشغلُّ شاغل ، وشعر شاعر . فقال : إنما يريدون المبالغة والإجادة ، وهو بمنزلة قولهم : هم ناصب ، وعيشة راضية ، في كل هذا »^(٢) . وشرح أبو علي الفارسي كيفية التي تدل مثل هذه التراكيب بها على المبالغة ، كما بين المراد من صيغة (فاعل) فقال : « اعلم أنهم قد جعلوا في مواضع من كلامهم - للاتساع - المعاني بمنزلة الأعيان ، والأعيان بمنزلة المعاني ، على ما نذكر صدرا منه في هذا الباب ليتضح به بعض مشكله - إن شاء الله تعالى - قالوا : شعر شاعر ، وموت مائت ، وشغل شاغل . والقول في (فاعل) في هذا الموضع : أنه لا يخلو من أن يراد به النسب ، أو الجاري على الفعل . فيبعد أن يراد الجاري ، لرفضهم الفعل في ذلك وتركهم إسناده إليه . فإذا بعد هذا وامتنع ثبت الوجه الآخر ، وهو النسب . كما قال الخليل : إنه بمنزلة : هم ناصب . وكان المعنى فيه المبالغة والتفخيم ، كأنه إذا قال : شعر شاعر ، فقد أخبر أنه شعر مستقل بنفسه وغير مفتقر إلى شاعر ، فصار في ذلك تشبيه له بالعين ولم يصحَّ المعنى إلا على ذلك ، ألا ترى أن الموت لا يكون

(١) روح المعاني : ٩٩/٣ - ١٠٠ .

(٢) الكتاب : ٣٨٥/٣ ، وانظر : السيرافي : ١٧٢/٤ ، والأصول في النحو : ٨٤/٣ .

ذا موت ، والشعر لا يكون ذا شعر في الحقيقة ، كما لا يسند إليه (مات) ولا شئ من هذه الأمثلة في الحقيقة»^(١). وقال السيرافي : « ورأيت بعض من يحقق يقول في قولهم : شعر شاعر ، كأنه جيد يستغني بنفسه عن نسبه إلى شاعر ، فكأنه هو الشاعر . وعندني على هذا يجوز أن يكون شغل شاعر ، كأنه يشغل عن معرفة سببه ، وموت مائت يذهل عن معرفة سببه لشدة»^(٢). كما بين الزمخشري الجهة التي صح من قبلها هذا التجوز في الاسناد فقال : « ... للفعل ملابسات شتى ، يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له ، فاسناده إلى الفاعل حقيقة ، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة ، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل ، كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته فيستعار له اسمه . فيقال في المفعول به : عيشة راضية ، وماء دافق . وفي عكسه : سئل مفعم . وفي المصدر شعر شاعر ، وذيل ذائل . وفي الزمان : نهاره صائم ، وليله قائم . وفي المكان : طريق سائر ، ونهر جار ، وأهل مكة يقولون : صلى المقام . في المسبب : بنى الأمير المدينة ، وناقاة ضبوث وحلوب»^(٣) .

ومما يدخل في باب الاسناد إلى المصدر : كذأبا كذأبا ، وهو أحد الوجهين اللذين خرج عليهما ابن جني قراءة ضم (كذأبا) ، على ما رأينا . كما أنه كان أحد وجهين خرج عليهما قراءة فتح اللام من (لغوب) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا الْغُوبُ ﴾^(٤) قال : « ومن ذلك قراءة علي - عليه السلام - : (فيها لغوب) بفتح اللام وهي قراءة السلمي . قال أبو الفتح : لك فيها وجهان : إن شئت حملته على ما جاء من

(١) المسائل الحلييات : ١٩٧ ، وانظر : الأصول في النحو : ٨٤/٣ ، وأساس

البلاغة للزمخشري : ٥١٤ : (يوم) ، واللسان : ٤١٠/٤ ، ٢٩٤ .

(٢) شرح السيرافي : ١٧٢/٤ .

(٣) الكشف : ٥١/١ ، وانظر : المفردات : ٢٥٢ .

(٤) فاطر : ٣٥ .

المصادر على القَعُول نحو: الوُضوء، والوُلُوع، والوُقُود. وإن شئت حملته على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، أي: لا يمسننا فيها لُغُوبٌ، لُغُوبٌ على قولهم: هذا شعر شاعر، وموت مائت، كأنه يصف بأنه قد لُغِبَ، أي: أعيا وتعب. وهذا ضرب من المبالغة، كقول الآخر:

إِذَا نَاقَةٌ شَدَّتْ بِرَحْلِ وَنُمرِقٍ إِلَى حَكْمٍ بَعْدِي فَضَلَّ ضَلَالُهَا

وعليه قالوا: جُنَّ جنونه، وخرَجَتْ خوارجه ومن طريف ما مر بنا لمولدين في هذا، قول شاعرنا:

* وَجِبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا *

فهذا مع ما فيه من المبالغة حُلُوٌّ وواصل إلى الفكر. وعلى هذا حمل أبو بكر قولهم: تَوَضَّأْتُ وَضُوءًا: أنه وصفٌ لمصدرٍ محذوف، أي: وَضُوءًا وَضُوءًا، كقولك: وضوءاً وضِيئاً، أي كاملاً حسناً. وحكى أبو زيد: رجلٌ ساكوتٌ بَيْنَ السَّاكُوتَةِ، فلَمَّا قرأت هذا الموضع على أبي عليّ، حمله على قياس قول أبي بكر هذا، فقال: تقديره بَيْنَ السُّكُوتِ السَّاكُوتَةِ، فجعل الساكوتة صفةً لمصدرٍ محذوف، وَحَسَّنَ ذلك عندي شيئاً أنه من لفظه، فكأنَّ أحدهما صاحبه البتة. وحكى الأصمعي: ليس عليك في ذلك تَضَرُّعٌ وَلَا ضَارُورَةٌ، فصارورة - على قياس قول أبي بكر - كالساكوتة، أي: ضَرَّةٌ ضَارُورَةٌ^(١).

ومما جاء من هذا النوع في القرآن الكريم: (ظلاً ظليلاً) في قوله تعالى:

(١) المحتسب: ٢٠٠/٢ - ٢٠١، وانظر: ٢٨٥، ١٦٠ - ١٦١، والكتاب: ٣٢٦/١.

حيث جاء فيه: «ومثل هذا قوله جل ثناؤه: (ويقولون حجراً محجوراً)، أي: حراماً محرماً، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً، فكأنه قال: أحرم ذلك حراماً محرماً. وانظر: مجاز القرآن: ٧٣/٢.

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
 سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا
 لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا ظِلٌّ كَثِيرٌ ﴾ (١)

فـ(ظليل) : « صفة مشتقة من لفظ الظل لتأكيد معناه ، كما يقال : ليل أليل ،
 ويوم أيوم ، وما أشبه ذلك وهو ما كان فينانياً لا جوب فيه ، ودائماً لا تنسخه
 الشمس ، وسجسجاً لا حرّ فيه ولا برد ، وليس ذلك إلا ظل الجنة » (٢) . وقال :
 « أبو عبد الله الرازي : وإنما قال : ظلاً ظليلاً ، لأن بلاد العرب في غاية الحرارة
 ، فكان الظل عندهم من أعظم أسباب الراحة ، ولهذا المعنى جُعِلَ كناية عن
 الراحة ، ووصفه بالظليل مبالغة في الراحة » (٣) .

النوع الثاني : ما ليس كذلك ، أي أن صيغة النعت تفيد إسناده إلى
 غير المنعوت . وهو قسمان : الأول : ما كان النعت فيه مفرداً . والثاني : ما كان
 النعت فيه جملة .

القسم الأول : ما كان النعت فيه مفرداً :

ومنه قولهم : حجراً محجوراً (٤) ، وقناطير مقنطرة (٥) ، وألف مؤلفة (٦)
 وإبل مؤبلة . جاء في اللسان : « وإبل أوأبل ، وأبل ، وأبال ومؤبلة : كثيرة .
 وقيل : هي التي جعلت قطيعاً قطيعاً ، وقيل : هي المتخذة للقنية . وفي حديث
 ضُوال الإبل : أنها كانت في زمن عمر أبلاً مؤبلة لا يمسها أحد . قال : إذا

-
- (١) النساء : ٥٧ .
 (٢) الكشاف : ٥٢٣/١ ، وانظر : البحر : ٢٧٥/٣ .
 (٣) البحر : ٢٧٥/٣ ، وانظر : الفتوحات : ٣٩٣/١/١ .
 (٤) لسان العرب : ١٦٦/٤ ، والكتاب : ٣٢٦/١ ، والمقتضب : ٢١٨/٣ .
 (٥) لسان العرب : ١١٨/٥ .
 (٦) السابق : ١١٨/٥ .

كانت الإبل مَهْمَلَةً قِيلَ : إِبِلٌ أُبِلٌ ، فإذا كانت للقنية ، قِيلَ : إِبِلٌ مُؤْبَلَةٌ ... « (١) .
والوارد من هذا النوع في القرآن كثير فائق ما ورد فيه من النوع الأول .
من ذلك : القناطير المقنطرة ، في قوله تعالى :

﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبَّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ
وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ﴾ (٢)

ف « المقنطرة : مبنية من لفظ القنطار للتوكيد ، كقولهم : ألف مؤلفة وبُدْرَةٌ مُبْدَرَةٌ » (٣) . وجاء في اللسان : « والقنطار : معيارٌ ، قيل : وزن أربعين أوقية ذهب ، وقيل ... ، وقيل : هي جملة كثيرة مجهولة من المال ، ومنه قولهم : قناطير مقنطرة ... والمقنطرة : مُفَنَّعَةٌ من لفظٍ ، أي : مُتَمِّمَةٌ ، كما قالوا : ألف مؤلفة مُتَمِّمَةٌ . ومعنى المقنطرة : المضعفة » (٤) . وقال الفراء : « واحد القناطير قنطار . ويقال إنه مِلٌّ مَسْكٌ ثَوْرٌ ذَهَباً ، أو فِضَّةً ، ويجوز : القناطر ، في الكلام . والقناطير ثلاثة ، والمقنطرة تسعة ، كذلك سمعتُ ، وهو المضاعفُ » (٥) . فالنعت : (المقنطرة) جئ به لتأكيد المبالغة في الكثرة ، ذلك أن كلمة (قنطار) مفردةٌ تفيد الكثرة على ما رأينا عند ذكرهم لما يساويه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى :

(١) لسان العرب : ٥/١١ .

(٢) آل عمران : ١٤ .

(٣) الكشاف : ٣٤٣/١ .

(٤) اللسان : ١١٨/٥ - ١١٩ ، وانظر الدر المصون : ٥٨/٣ ، وروح المعاني :

٩٩/٣ .

(٥) معاني القرآن : ١٩٥/١ .

❖ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ
يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا
مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴿١﴾

فما بالناس بالجمع : (قناطر) ، وما بالناس بالموثق : (مقنطرة) .

ومن ذلك أيضاً : (قدراً مقدوراً) في قوله تعالى :

❖ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي
الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴿٢٨﴾ (٢) .

جاء عن الشهاب : « قَدَرًا مَقْدُورًا كظُلِّ ظَلِيلٍ وَلَيْلٍ أَلِيلٍ ، في قصد التأكيد ،
والقضاء الإرادية الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه . والقدر عبارة عن
إيجادها على تقدير مخصوص مُعَيَّن ، لكن كل منهما يستعمل بمعنى الآخر ،
كما فسَّرَ المصنف القدر بالقضاء ، فالمراد إيجاد ما تعلق به الإرادة » (٣) .
فالمعنى : « وكان أمر الله مُقَدَّرًا على حكمة أرادها الله تعالى من
ذلك الأمر ، فالله لما أمر رسوله - عليه الصلاة والسلام - بتزوج
زينب التي فارقها زيد ، كان عالماً بأن ذلك لائق برسوله - عليه السلام -
كما قدر لأسلافه من الأنبياء » (٤) . وشاهد ثالث لهذا القسم ما جاء في

قوله تعالى :

❖ وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ
وَمَلَإِيهٖ فَاتَّبَعُوْا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿١٧﴾

(١) آل عمران : ٧٥ .

(٢) الأحزاب : ٢٨ .

(٣) الفتوحات : ٤٤١/٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢٧/٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٤٢/٢٢ .

يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَيَبْسُ الْوَرْدُ
 الْمُرُودُ ﴿١٨﴾ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَبْسُ
 الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴿١٩﴾

ف(المرود ، والمرفود) ، نعتان لـ : وُردَ وِرْفَدَ . ومن معاني الورد : « الماء الذي يورد ، أو اسم الواردة ، والواردة : وُراد الماء » (٢) . وجَعَلُهُ في الآية بمعنى الماء الذي يورد لا يحوج إلى تقدير مضاف محذوف ، كما فعل من جَعَلُهُ مصدرا بمعنى الورد (٣) . واحتيج - في تلك الحالة - إلى التقدير ليتصادق فاعل (بئس) مع مخصوصها حيث فاعلها (الورد) ، ومخصوصها محذوف ، تقديره : النار . ووظيفة هذين النعتين إفادة المبالغة ، إذ المقام مقامها ، فقد شَبَّه « فرعون في تقدمه على قومه إلى النار بمن يتقدم على الواردين إلى الماء ليكسر العطش ، فقال في حقه واتباعه : فأوردهم النار ، على سبيل التهكم » (٤) . والرفد : المقصود به في الآية اللعنة التي تصب عليهم في الدنيا . والمرفود : اللعنة الثانية التي تلحقهم يوم القيامة . ومجازهما كما قال أبو عبيدة : « العون المعان ، يقال : رفدته عند الأمير ، أي : أعنته وهو من كل خير وعون ، وهو مكسور الأول ، فاذا فتحت أوله ، فهو القدح الضخم » (٥) . قال الجَمَلُ : « (بئسَ الرَّفْدُ) : والمراد به اللعنة الأولى . (المرفود) : أي المعان باللعنة الثانية . فاللعنة الأولى عون لهم معاونةً باللعنة الثانية . وهذا على سبيل التهكم بهم وإلا فاللعنة إذلال لهم وإنزال بهم إلى الحضيض الأسفل . وفي الشهاب : الرَّفْدُ يكون بمعنى العون وبمعنى العطية . أصله ، ما يضاف إليه

(١) هود : ٩٦ - ٩٩ .

(٢) لسان العرب : ٤٥٦/٣ - ٤٥٧ .

(٣) انظر الكشاف : ٤٢٦/٢ ، والفتوحات : ٤٢٠/٢ ، وروح المعاني : ١٣٤/١٢ .

(٤) الفتوحات : ٤٢٠/٢ ، عن الخازن .

(٥) مجاز القرآن : ٢٩٨/١ ، وانظر اعراب القرآن للنحاس : ٣٠٠/٢ .

غيره أي: يستند إليه ليعمده ، أي يقيمه ، من قولهم : عمدته وأعمده ، إذا أقامه بعمار^(١) . والمخصوص بالذم محذوف ، أي : رَفُدْهُمْ^(٢) وكان القياس أن يسند (المرفود) اليهم ، لأن اللعنة في الدنيا تتبعهم وكذا في الآخرة ، لقوله سبحانه (وَأَتَّبِعُوا) إلى آخره ، ولكن أُسْنِدَ إلى الرُفْدِ الذي هو اللعنة على الاسناد المجازي ، نحو : جَدُّ جُدَّةٍ ، وَجُنُونُكَ مَجْنُونٌ^(٣) .

وفي هذه الآية تسديد لرأي من ذهب من النحاة إلى اجازة نعت فاعلي نعم وبئس ، على ألا يُرَادَ بالنعت التخصيص ، وهو ابن مالك . قال ابن هشام : «وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي (نعم وبئس) تمسكا بقوله :

نُعْمَ الْفَتَى الْمَرِيءُ أَنْتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْمُوقِدِ

وحمله الفارسي وابن السراج على البذل . وقال ابن مالك : يمتنع إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد ، فأما إذا تَوَوَّلَ بالجامع لأكمل الخصال ، فلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن ينوي في النعت ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت أ.هـ.^(٤) .

(١) الفتوحات : ٤٢٠/٢ .

(٢) روح المعاني : ١٢ / ١٣٤ ، وجعله النحاس - اعراب القرآن : ٣٠٠/٢ -

(المورود) . و (المرفود) .

(٣) روح المعاني : ١٢ / ١٣٥ .

(٤) مغني اللبيب : ٧٦٤ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٨ / ٣ ، ١٠ ،

وتسهيل الفوائد : ١٢٦ - ١٢٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٨/٢ -

القسم الثاني : ما كان النعت فيه جملة :

قد تأتي الجملة فعلية ، وقد تأتي اسمية . فمما جاءت الجملة فيه فعلية قوله تعالى :

﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَاضِلٌ صَاحِبٌ كَرٌ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ (١)

فجملة (يُوحى) نعت لـ (وَحْيٍ) ، أفادت ما يفيدُه المفرد في هذا المقام ، أي : وحي موحى ، مع زيادة فائدة وهي الاستمرار : إذ استمرَّ نزول القرآن بعد هذه الآيات ، فالسورة مكية إلا الآية الثانية والثلاثين فمدنية^(٢) « وسبب نزولها قول المشركين أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - يخلق القرآن »^(٣). وقال السمين : « وفائدة المجيء بهذا الوصف أنه ينفي المجاز ، أي : هو وحي حقيقة لا بمجرد تسميته ، كما تقول : هذا قول يقال . وقيل : تقديره : يوحى إليه وفيه مزيد فائدة »^(٤) . وليس الأمر عندي على ذلك ، لأن المجاز مرفوع بقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) و : (إن هو إلا وحي) ، ففي الآية الأولى نفي لأن يكون ما يأتيهم به من عند نفسه ، وفي الثانية تأكيد لذلك المعنى قاطع رافع لأي احتمال ، حيث قَصَرَ ما يأتيهم به وهو القرآن على كونه وحيًا ، فلم يعد للمجاز وجود حتى يحتاج إلى رفع . ومزيد الفائدة ليس في تقديره ب : يوحى إليه - كما ذهبوا إليه - ، بل هو كائن في سلوك طريقتهم التي اعتادوا أن يصيروا إليها حال إرادتهم المبالغة في تأكيد المعنى حيث لا يقال : إن مزيد الفائدة في إتيانهم بـ (محجور) ، بعد (حَجْر) ، في

(١) النجم : ١ - ٤ .

(٢) الكشاف : ٤١٦/٤ .

(٣) البحر المحيط : ١٥٧/٨ .

(٤) الدر المصون : ٨٣/١٠ - ٨٤ .

قوالهم : حَجْرًا مَحْجُورًا ، تَكْمُنُ فِي تَقْدِيرِهِ ب : مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، بَلْ فِي تَأْكِيدِهِ
لَمَّا أَفَادَهُ حَجْرٌ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ .

ومما جاءت الجملة فيه اسمية قوله تعالى :

لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنْزِعُ عَنْكَ
فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ^(١)

فالشاهد في : (مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ) حيث أفادت اسمية الجملة مع تصدرها
بالضمير (هم) تأكيد القصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور (لكل أمة) على
الفعل وعلى المفعول الأول ، وهذا التأكيد البالغ مفاده : لزوم انتهاج كل أمة
منهج الشريعة^(٢) التي تكون في زمانها ، حتى يأتي زمن نزول شريعة أخرى
ناسخة للسابقة ، فيلزم الأمة في هذه الحال متابعة الشريعة الجديدة ، وهكذا .
وبذلك يؤول المعنى إلى أنه يلزم هؤلاء المنازعين لمحمد صلى الله عليه وسلم
اتباع شريعته لزوماً واجباً قطعياً . قال الألوسي : « (هم ناسكوه) : صفة
لـ(مَنسَكَا) مؤكدة للقصر ، والضمير لكل أمة ، باعتبار خصوصها ، أي : تلك
الأمة المعيّنة ناسكون به وعاملون ، لا أمة أخرى . فالأمة التي كانت من مبعث
موسى إلى مبعث عيسى عليهما السلام ، منسكهم ما في التوراة ، هم عاملون
به لا غيرهم . والتي كانت من مبعث عيسى إلى مبعث سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ، منسكهم ما في الانجيل هم عاملون به لا غيرهم ، وأما الأمة

(١) الحج : ٦٧ .

(٢) فسر المنسك بالشريعة الألوسي ، فقال : منسكاً : شريعة خاصة . وذكر

أن ذلك التفسير هو رواية عطاء عن ابن عباس واختاره القفال ، وقال

الامام : هو الأقرب ، وقيل : هو مصدر بمعنى التسك ، أي : العبادة ،

وقيل : هو اسم زمان وقيل ...: روح المعاني : ١٧٠/١٧ ، ١٩٧ .

وانظر أيضاً : الفتوحات الالهية : ١٧٩/٣ .

الموجودة عند مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدهم من الموجودين إلى يوم القيامة ، فهم أمة واحدة منسكهم ما في القرآن ليس إلا» (١). والمراد بالامة في الآية « مَنْ لَهُ مِلَّةٌ وَشَرَعٌ وَإِنْ نُسِخَ دُونِ الْمُشْرِكِينَ فَقَطْ ، لقوله جعلنا » (٢).

النوع الثالث : النعت اسم موصول صلته متفقة مع المنعوت مادة :

« استخدم القرآن الكريم الاسم الموصول ، لإظهار أن الأمر لا

يستطاع تحديده بوصفٍ مهما بولغ فيه . نلمس ذلك في قوله تعالى :

(أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾

وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾

قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٢٠﴾ (٣) « (٤)

وقبل هذه الآيات جاء قوله تعالى :

﴿ قَالَ

كَلَّا فَادْهَبَا يَا بَنَاتِي إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ

فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٥﴾

فقد استعظم فرعون مطلب موسى وهارون عليهما السلام بإطلاق بني اسرائيل من ربة استعباده وإذلاله ، والذي مهّد له باخبارهما إياه بأن هناك رباً للعالمين ، - وهو لا يرى رباً لهم إلا ذاته - وأنه هو من يأمره بأن يرفع يده

(١) روح المعاني : ١٩٥/١٧ .

(٢) الفتوحات الالهية ١٧٩/٣ .

(٣) الشعراء : ١٨-٢٠ .

(٤) من أسرار البلاغة في القرآن ، محمود السيد شيخون : ١٠١ .

(٥) الشعراء : ١٥-١٧ .

عنهم، وجاء الردُّ تعداداً للنعم وتوبيخاً : « عَدَّدَ عَلَيْهِ نِعْمَتَهُ مِنْ تَرْبِيئِهِ وَتَبْلِيغِهِ مَبْلَغَ الرِّجَالِ ، وَوَبَّخَهُ بِمَا جَرَى عَلَى يَدِهِ مِنْ قَتْلِ خَبَّازِهِ . وَعَظَّمَ ذَلِكَ وَفَطَّعَهُ بِقَوْلِهِ : (وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ) » (١) . «-ووجه التفضيع عليه من ذلك : أن في إتيانه به مجماً مبهماً ، إيداناً بأنه لفظاً عنه مما لا يُنطقُ به إلا مكنياً عنه » (٢) . قال الألوسي عن الآية : « وَبَّخَهُ بِهِ بَعْدَمَا ائْتَى عَلَيْهِ وَعَظَّمَهُ عَلَيْهِ بِالِابْتِهَامِ الَّذِي فِي الْمَوْصُولِ ، وَأَرَادَ فِي ذَلِكَ الْقَدْحِ فِي نُبُوتهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ » (٣) . ويلاحظ في الآية الكريمة موضع الشاهد اتفاق مادة العامل في المنعوت (فعلت) والمنعوت : (فعلتك) ، وصلة الاسم الموصول وهو النعت : (فعلت) ، وما ذلك إلا لأن المقام - كما بيّن - مقام مبالغة . قال الزمخشري مبيناً وظيفة هذا التكرار ونحوه ، في الكلام : « تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ فِي الْكَلَامِ الْوَاحِدِ حَقِيقٌ بِالاجْتِنَابِ فِي الْبَلَاغَةِ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ لِأَجْلِ غَرَضٍ يَنْتَحِيهِ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ تَفْخِيمٍ ، أَوْ تَهْوِيلٍ ، أَوْ تَنْوِيهِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ » (٤) .

ومن الآيات التي جاء فيها النعت على تلك الصورة مراعاة لمقتضيات الحال قوله تعالى :

(يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنَّي فَأَرْهَبُونَ) (٥) .

وقوله تعالى أيضاً :

(يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) (٦) .

-
- (١) الكشاف : ٣/٥٠٣ .
(٢) الانتصاف ، لأحمد بن المنير الاسكندري ، بحاشية الكشاف : ٣/٥٠٣ .
(٣) روح المعاني : ١٩/٦٨ .
(٤) الكشاف : ٣/٤٤٥-٤٤٦ .
(٥) البقرة : ٤٠ .
(٦) البقرة : ٤٧ .

فنعمة على آباء المخاطبين عظيمة وكثيرة ، منها : الإنجاء من فرعون وقلق البحر وتظليل الغمام إلى آخر تلك النعم التي تبلغ - كماً وكيفاً - حداً لا يفیه الوصف الصريح حقه . وإنما قيل نعمة وهي نعم كثيرة-عظيمة ، لأن «النعمة اسم لما يُنعم به ، وهي شبيهة بفعل بمعنى مفعول ، نحو : ذُبِحَ^{٣٢} وَرُعِيَ^{٣٣} . والمراد بها الجمع ، لأنها اسم جنس ، قال تعالى : (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا)^(١) . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى يخاطب نبيه -صلى الله عليه وسلم- في أمر ما رآه في معرجه ليلة أُسْرِيَ به :

﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾^(٢) .

نقل الجمل عن شيخه أن « المراد بالرؤيا ، بالألف : الروية بالتاء وهي البصرية وإن كان هذا الاستعمال قليلاً ، إذ الكثير في التي بالألف هي الحلمية^(٣) . وبين الكرخي السرُّ في إيثار ذات الألف على ذات التاء في هذا المقام فقال : « وما جعلنا الرؤيا في المعراج وعلى اليقظة ، فهي بمعنى الرؤية ، وتسميتها رؤيا ، لوقوعها بالليل وسرعة تقضيها كأنها منام^(٤) . ومن ذلك أيضاً ما جاء في أمر بيعة العقبة - التي بايع فيها الأنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً وعلى أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم -^(٥) حيث عظم الله أمرها بقوله :

﴿ فَاسْتَبَشِرُوا بِنِعْمِ اللَّهِ الَّتِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾^(٦) .

(١) الفتوحات الالهية : ٤٦/١ .

(٢) الاسراء : ٦٠ .

(٣) الفتوحات الالهية : ٦٣٣/٢ ، وانظر الكشاف : ٦٥٧/٢ - ٦٧٦ .

(٤) عن الفتوحات : ٦٣٣/٣ .

(٥) انظر الكشاف : ٣١٣/٢ .

(٦) التوبة : ١١١ .

الرابع : المنعوت نكرة مبهمة نعتها متفق مع عاملها مادة :

والنكرة هي (ما) الناقصة . وما يتميز به هذا النوع عن السابق هو كون ذات المنعوت مرادة هناك ، كما أن صفتها كذلك ، أما في هذا النوع فالذات ليست مرادة ، بدليل أنها قد لا تكون معلومة للمخاطب ، ولذا فإن المقصود هنا الإشارة إلى كون المنعوت أمراً عظيماً فخيماً ، أي أن المراد هنا صفة هذا الأمر ، ولذا لا يناسب المقام جعل (ما) موصولة . ودليلي على ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيُذْخِرَ الْكَافِرِينَ مِنَ الْيَوْمِ الْأَخِيرِ ﴿٣٧﴾ ﴾

إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَأَلْقِيهِ إِلَىٰ السَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ ﴿١﴾ .

الشاهد في قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ) ، حيث (ما) نكرة موصوفة ، وجملة (يُوحَى) صفتها ، وهي متفقة مع العامل في (ما) مادة ، وهو الفعل (أَوْحَى) . ولا يصح جعل (ما) موصولة في هذا السياق ، لأن الموحى به إلى أم موسى عليه السلام ، ذكراً لاحقاً ، وشئاً آخر وهو أن جعلها موصولة ، قد يفهم أن المراد بالكلام العموم ، وهو ليس على ذلك ، بل المراد به التعظيم والتفخيم ، وهو ما تؤديه (ما) النكرة في مثل هذه المقامات قال الامام أحمد بن المنير : « ... وللعرب مذهب في التنكير والابهام والاجمال ، تسلكه مرة لتحقير شأن ما أبهمته وأنه عند الناطق به أهون من أن يخصه ويوضحه ، ومرة لتعظيم شأنه وليؤذن أنه من عناية المتكلم والسامع بمكان يغني فيه الرمز والاشارة ... »^(٢) . وقال ابن مالك : « وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته ، كقول الشاعر :

أوهينا

(١) طه : ٣٧ - ٣٩ .

(٢) الانتصاف - بهامش الكشف - : ٧٤/٣ .

فَإِنْ اسْتَطَعُ أَغْلِبُ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَىٰ فَمَثَلُ الَّذِي لَاقَيْتَ يُغْلِبُ صَاحِبُهُ

ومثله قوله عز وجل (فَغَشِيَهُمْ مِنْ أَلَمٍ مَا غَشِيَهُمْ) ... «(١)» .

وقال النحاس : - مبينا الوظيفة الدالية لـ (ما) في نحو هذا السياق - :
 ﴿ فَغَشِيَهُمْ مَا غَشِيَ ﴾ (٢) الفائدة في هذا معنى التعظيم ، أي ما غشى مما قد
 ذُكِرَ لَكُمْ «(٣)» . وتفسير الزمخشري للآية يذهب إلى ذلك أيضاً ، قال : « ... أي
 أوحينا إليها أمراً لا سبيل إلى التوصل إليه ولا إلى العلم به إلا بالوحي ، وفيه
 مصلحة دينية ، فوجب أن يوحى بولا يخل به ، أي : هو مما يوحى لا محالة
 وهو أمر عظيم مثله يحق بأن يوحى «(٤)» . وقد جعل سيبويه (ما) نكرة
 موصوفة في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ (٥)
 قال : « وأما (هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ) فرفعه على وجهين : على شئ لدي عتيد ،
 وعلى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ (٦) . وقد أدخلوا في قول من قال إنها نكرة
 فقالوا : هل رأيت شيئا يكون موصوفاً لا يسكتُ عليه ؟ فقليل لهم : نعم ، يا
 أيها الرجل . الرجل وصف لقوله : يَأْتِيهَا ، ولا يجوز أن يسكت على يا أيها .
 فربَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه ، وحتى يصير وصفه
 عندهم كأنه به يتم الاسم ... (٧) . وإلى كون الصفة في هذه المقامات هي محور

(١) شرح التسهيل : ١٨٧/١ - ١٨٨ .

(٢) النجم : ٥٤ .

(٣) اعراب القرآن : ٢٨٢/٤ ، وانظر : روح المعاني : ٧١/٢٧ .

(٤) الكشاف : ٦٢/٣ ، وانظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ،

لأبي يحيى زكريا الأنصاري : ٢٦٢ .

(٥) ق : ٢٣ .

(٦) هود : ٧٢ ، وإعراب الآية على هذه القراءة عند الخليل على وجهين :

الأول : جعل (شيخ) خبراً ثانياً . والثاني : جعله خبراً لابتداء محذوف

تقديره : هو شيخ ، انظر : الكتاب : ٨٣/٢ .

(٧) الكتاب : ١٠٦/٢ .

الكلام ومرتكزه ، لا الذات ، ذهب - أيضاً - الألويسي . نلتقط ذلك من رده قول
من جعل (ما) موصولة في قوله تعالى :

﴿ تَأْتِبَعُهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (١)

قال : « أي علاهم منه وغمرهم ما غمرهم من الأمر الهائل الذي لا يقادر قدره ،
ولا يبلغ كنهه . وقيل : غشيهما ما سمعت قصته . وليس بذلك ، فإن مدار
التهويل والتفخيم خروجه عن حدود الفهم والوصف ، لا سماع القصة » (٢) .

وعلى ذلك الوجه تحمل (ما) في قوله تعالى :

﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ (١٠)

﴿ مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴾ (١١) ﴿ أَفْتَمَرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾ (١٢) ﴿ وَلَقَدَرَاهُ ﴾

﴿ نَزَلَةٌ أُخْرَىٰ ﴾ (١٣) ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴾ (١٤) ﴿ عِنْدَ هَاجِئَةِ الْمَأْوَىٰ ﴾ (١٥)

﴿ إِذِغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴾ (١٦) (٣)

لا على ما ذهب إليه في البحر وفي الفتوحات ، حيث جاء في الأول : « (اذ
يفغشى) ، فيها إبهام الموصول وصلته لتعظيم الغاشي وتكثير الذي يغشاها ، إذ
ذاك أشياء لا يعلم وصفها إلا الله » (٤) .

ح - نعت الاسم بمرادف له :

كما ثبت أن نعت الشيء بموافق له ، أو لعامله في المادة يفيد إرادة
المبالغة في المعنى الذي دل عليه المنعوت ، فقد وجدت أن نعته بمرادف له يفيد

(١) طه : ٧٨ .

(٢) روح المعاني : ٢٣٧/١٦ - ٢٣٨ ، وانظر الكشاف : ٧٨/٣ ، والبحر : ٢٦٤/٨ .

والفتوحات : ١٠٤/٣ .

(٣) النجم : ١٠ - ١٦ .

(٤) البحر المحيط : ١٥٦/٨ ، ونقل القول بمثل ذلك عن الكرخي في الفتوحات

الالهيية : ٢٢٧/٤ .

الفائدة ذاتها ، من طريق آخر وهو ما سيثبته تحليل ما جاء من ذلك في الآيات الكريمة التي سنستشهد بها لهذا الغرض .

والأمر هنا يستلزم وقفة عند مسألة الترادف بين ألفاظ اللغة ، إذ هي مسألة خلافية بين العلماء - كما هو معروف - فـ " كل ما وصل إلينا من كتب ومعاجم تعالج مفردات القرآن ودلالاتها ، نراها تسلك مسلكين متغايرين : منها ما يذهب إلى وجود الترادف في القرآن الكريم ، ومنها ما يذهب إلى عدم وجوده في القرآن الكريم " (١). وفي طليعة القائلين بوقوعه في القرآن : الرماني والهمذاني ، وقد سبق هؤلاء إلى اثبات الترادف في القرآن الكريم فريق من العلماء ، منهم : الأصمعي والهرابي ، وابن السكيت ، وابن خالويه . ومن المتأخرين الفيروزآبادي وغيره الذين يحشدون ألفاظاً كثيرة للمعنى الواحد وللشيء الواحد ولا يفرقون بين الاسم وصفاته (٢) .

ولسيبويه موقفه من هذه القضية ، فهو وإن لم يتعرض للترادف من حيث وقوعه في القرآن أو عدمه - فيما أعلم - يقول بوقوعه بين ألفاظ اللغة ، وقد نصَّ على ذلك حيث قال : « هذا باب اللفظ للمعاني . اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظتين والمعنى واحد واتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله (٣) . فاختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب . واختلاف اللفظتين والمعنى واحد ، نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظتين والمعنى مختلف ، قولك : وجدتُ عليه ، من المؤجدة ، ووجدتُ إذا أردت وجدان الضالة . وأشباه هذا كثير (٤) . وحاول السيرافي جعل كلام سيبويه السابق يحتمل وجهين وهو كما نرى من التمثيل -

-
- (١) الترادف اللغوي في القرآن الكريم ، محمد أكرم شودري : ٢٧ ، وانظر : المزهري : ٤٠٢/١ - ٤١٣ ، والتعريفات للجرجاني : ٢١٠ ، ٢٢١ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي : ٦٦/٣ - ٦٨ .
- (٢) الترادف اللغوي : ٣٠/٢٨ .
- (٣) نصُّ السيرافي على أنَّ نهاية كلام سيبويه هنا ، وعلى ذلك تكون الأمثلة الآتية في النصِّ من كلام غيره على ما ذكر المحقِّق ، انظر : شرح السيرافي - مطبوع : ٦٩/٢ .
- (٤) الكتاب : ٢٤/١ ، وانظر : المزهري : ٤٠٤/١ .

لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، وذلك حيث قال : « قوله : (اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين) يحتمل وجهين : أن يكون أراد باللفظين الكلمتين ، ويحتمل أن يكون أراد الحركتين . فإن أراد الكلمتين فهو نحو : دار وثوب وما أشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضاً في اللفظ والمعنى ، وعليه أكثر الكلام . وإن كان أراد الحركة ، فهو قولك : (ما أحسن زيداً) إذا أردت التعجب وما أحسن زيداً ، إذا أردت أنه لم يحسن ، و (ما أحسن زيداً) إذا استفهمت أي شيء منه أحسن ، أعينه ، أم أنفه ، أم وجهه ، أم خدّه ؟ وكذلك (ضرب زيد عمراً) اختلفت حركة زيد وحركة عمرو باختلاف المعنيين ؛ إذ كان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً . وأما قوله : (واختلاف اللفظين والمعنى واحد) فهو على الوجه الذي جعلنا فيه اللفظين هما الكلمتين ، نحو : الجلوس والقعود ، ومعناهما واحد ولفظاهما مختلفان ، ونحو : هلمّ وتعال ، وأقبل . وعلى الوجه الذي جعلنا فيه اللفظين هما الحركتين ، فهو قولك : إن زيداً قائم ، وزيد قائم ، معناهما واحد ولفظهما مختلف ..» (١) . وأحسب ما دعاه لذلك النظرة التي سادت عند معظم نحاة المرحلة التالية لمرحلة نحو المعاني ، فأراد أن يدفع عن صاحب الكتاب مظنة إتيانه في كتابه بما لا علاقة له بالعلم الذي وضع له الكتاب . ونستنتج ذلك من قوله بعد الكلام السابق : « فإن قال قائل لم أتى سيبويه بهذا الباب ، وما الفائدة فيه من طريق الإعراب ؟ فإن بعض النحويين أجاب عن هذا بأن قال : أراد سيبويه باختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين بجعل هذا دليلاً على اختلاف الاعرابين ، لاختلاف المعنيين ، ودليلاً على اختلاف الاعرابين والمعنى واحد واتفاق الاعرابين والمعنى واحد ، واتفاق الاعرابين والمعنى مختلف . وهذا يُذكر عن أبي العباس المبرد ، وكان ينكر الوجه الآخر ، وهو أن يقول القائل : أن سيبويه أراد اختلاف الحركتين فقط ، ويقول : لم يذهب إليه سيبويه . قال أبو سعيد : : والذي عندي في ذلك أن الذي

(١) شرح كتاب سيبويه ، تحقيق د. رمضان عبد التواب : ٦٩/٢ - ٧٠.

قصده سيبويه على ما يتوجه القول في صحته - والله أعلم - أنه أراد الإبانة عن هذا المعنى بعينه ، لا أنه جعله دليلاً على شئٍ سواه ، وذلك أن في الناس من يزعم أنه لا يجيء لفظان مختلفان إلا ومعناهما مختلف ، علمناه أو جهلناه ، وهو قول جماعة من النحويين ، ويحكي هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي ، وإليه كان يذهب ثعلب فيما حكى لي . وعاب قوم من الناس اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، وقالوا : هذا يوقع اللبس ، فأراد سيبويه إبانة مذهب العرب ، وجعلهم اللفظين مختلفين لمعنى واحد ، واللفظين متفقين للمعنيين المختلفين^(١) .
والسيرافي - كما يشير نصه السابق - متابع لسيبويه في القول بجواز اتفاق معنى اللفظين المختلفين ، أي أنه من القائلين بوقوع الترادف بين ألفاظ اللغة . وقد أرجع ذلك إلى اختلاف لغات العرب ، واحتج لما ذهب إليه^(٢) .

وأما الذين عارضوا هذه الطائفة من اللغويين والنحويين ، ففي طليعتهم : الجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد و ثعلب وأبو علي الفارسي وابن فارس وأبو هلال العسكري والراغب الأصفهاني والزركشي وغيرهم^(٣) . وما ذهبت إليه الطائفة الثانية يؤيده واقع اللغة ، إذ دراسة الألفاظ المتقاربة في المعنى تثبت - في الغالب - مدلولاً خاصاً لكل منها مع اتفاقها في المجال الدلالي^(٤) . وإلى ذلك أشار أبو سليمان الخطابي - الذي يرى أن الاعجاز يتضمن وضع اللفظة في مكانها الخاص بها في النص القرآني - بقوله : « ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات ، هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء به : إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وأما ذهاب

(١) شرح كتاب سيبويه : ٧١/٢ - ٧٢ ، وانظر : النكت : ١٣١/١ .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه : ٧٢/٢ - ٧٤ ، المزهري : ٢٠٣/١ .

(٣) الترادف اللغوي : ٣١ ، وانظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٨/٤ - ٨٧ ،

١١٨/٢ - ١٢٠ ، والمزهري : ٤٠٣/١ - ٤٠٥ ، والصاحب في منه اللغة : ٧٤٧

(٤) الترادف اللغوي : ٢٧ .

الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة: ذلك أن في الكلام ألفاظاً متقاربة المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة مراد الخطاب ، كالعلم والمعرفة ، والحمد والشكر ، والبخل والشح ، وكانعت والصفة وكقوك : اقعد واجلس ، وبلى ونعم ، وذلك وذاك ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والصفات ... لأن لكل لفظة منها خاصية تميز بها عن صاحبها في بعض معانيها ، وإن كانا قد يشتركان في بعضها ^(١) . وسبقه إلى هذا التفريق بين المترادفات - من اللغويين - أبو عبيدة ، حيث قال - عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِيِّ وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٢) - : « البتُّ : أشدُّ الحزن ، ... والحزن أشدُّ الهم » ^(٣) . - ومن النحويين - المبرد فيما نقل عنه ، قال أبو هلال العسكري : « ... فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى :

﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ ^(٤) ، قال : فعطف شريعة على منهاج ، لأن الشريعة لأول الشيء ، والمنهاج لعظمه وامتسعه . واستشهد على ذلك بقولهم : شرع فلان في كذا ، إذا ابتدأه ، وأنهج البلى في الثوب ، إذا اتسع فيه . قال ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى معنى واحد . إذا كان في أحدهما خلاف للآخر ، فأماً إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول ، فعطف أحدهما على الآخر خطأ ^(٥) . وقد فرّق بين الشريعة والمنهاج ابن عباس

(١) الترادف اللغوي : ٣٢-٣٣ ، نقلاً عن بيان إعجاز القرآن للخطابي : ٢٩ .

(٢) يوسف : ٨٦ .

(٣) مجاز القرآن : ٣١٧/١ ، وانظر : ٦١/١ - ٦٢ ، ١٦٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) المائدة : ٤٨ .

(٥) الفروق في اللغة : ١٣ ، وانظر : ١٤ ، وذكر أبو هلال في مقدمة كتابه ،

أن معرفة الفروق بين الكلمات المتقاربة المعنى، تؤدي إلى المعرفة =

- رضي الله تعالى عنهما - حيث قال : « قال (١) : أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «شُرْعَةٌ وَمِنْهَا جَأٌ» . قال : الشَّرْعَةُ الدِّينُ . وَالْمِنْهَاجُ الطَّرِيقُ . قال : وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال : أما سمعتَ أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول :

لَقَدْ نَطَقَ الْمَأْمُونُ بِالصُّدُقِ وَالْهُدَى وَبَيَّنَ لِلْإِسْلَامِ دِينًا وَمِنْهَجًا » (٢) .

وممن ذهب إلى التفريق بين المترادفات أيضاً ، الزمخشري الذي قال - مفرقاً بين دلالة النور والضوء - : « والنار : جوهر لطيف مضيء حارٌ مُحْرِقٌ . والنور : ضوءها وضوء كل نيرٍ ، وهو نقيض الظلمة . واشتقاقها من : نار يُنورُ ، إذا نَفَرَ ، لأن فيها حركة واضطراباً ، والنور مشتق منها . والإضاءة : فرط الإنارة ، ومصداق ذلك قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ (٣) . » (٤) . ومن هؤلاء - أيضاً - السهيلي ، في عدة مواضع من النتائج . قال - راداً زعم مَنْ زَعَمَ أَنَّ الاسمَ هو المسمَى - : « ... فهذه ثلاثة ألفاظ : اسم ، ومسمَى ، وتسمية ، ولكل لفظ معناد ، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين ، على معنى واحد إلا بدليل واضح ، ولا دليل هنا ، فثبت أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للأخر ... » (٥) . وهو نص لا ينفي الترادف ولكنه يطلب الدليل عليه ، ولم يقع لي من نصوصه ما يدل على أنه كان يقولُ به ، بل من نصوصه ما ينفيه ، ومن ذلك : وليس الريب بمعنى الشك على الاطلاق ، لأنك تقول : رابني منك رائب ، ولا تقول : شكني ، بل تقول : ارتبت ، كما تقول شككتُ ، فالارتياب قريب من الشك » (٦) . ومن الذاهيين إلى القول بالترادف - بمعنى التطابق - من النحاة ، ابن مالك ، وابن هشام والسيوطي . قال ابن مالك - وهو يتحدث عن خصائص (أو) - : « و (أو) لشك ،

= بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه ، انظر مقدمة الفروق : ٩ ، هذا وسبق المبرد إلى التفريق بين الشَّرْعَةِ والمنهَاج : أبو عبيدة : انظر : مجاز القرآن : ١٦٨/١ ، والأخفش : انظر : معاني القرآن : ٤٧١/٢ ، ويبدو من تفسير النحاس لهما أنه يرى اتفاق معنييهما ، انظر : معاني القرآن : ٣١٩/٢ .

- (١) السائل هو نافع بن الأزرق .
- (٢) غريب القرآن لابن عباس : ٢٤ - ٢٥ .
- (٣) يونس : ٥ .
- (٤) الكشاف : ٧٣/١ ، وانظر : ٩٥/١ ، ١.٤ ، ٦٤ ، ١.١ ، ١.٢ .
- (٥) نتائج الفكر : ٤١ ، وانظر : ١٢١ ، ٢١١ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٦) أبو القاسم السهلي ومذهبه النحوي ، محمد إبراهيم البنا : ٢٢١ .

أو ... وتعاقبُ الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً ...
ومن معاقبة (أو) الواو في عطف المؤكد قوله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا شِرْعَةً
وَمِنْهَا جَا) . وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ (١) ، ومنه قول
الشاعر :

حواسرُ مما قد رأتُ بعيونها تفيضُ بها أو لا قليلٌ ولا نزرُ (٢) .

وقال ابن هشام - وهو يتحدث عن خصائص الواو - : « وتتفرد عن
سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً : ... والثالث عشر : عطف الشيء
على مرادفه ، نحو :

﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِّي وَحَرْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٣) ، ونحو :

﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ (٤) ، ونحو :

﴿ عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ (٥) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : ليلني منكم

نور الأحلام والنهي ، وقول الشاعر :

.....
وألقي قولها كذباً وميناً

وزعم بعضهم أن الرواية (كذباً مبيناً) فلا عطف ولا تأكيد ، ولك أن تقدر
الأحلام في الحديث جمع حُلْم - بضم ح - ، فالمعنى : ليلني
البالغون العقلاء ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو ، ... (٦) .

(١) النساء : ١١٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٥٧ ، ٣٦٥ ، وما يؤكد أن ذلك مذهبه كتابه (الألفاظ
المختلفة في المعاني المتلفة)

(٣) يوسف : ٨٦ .

(٤) البقرة : ١٥٧ .

(٥) طه : ١٠٧ .

(٦) مغني اللبيب : ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، وانظر : الهمع : ٥/٢٢٦ ، والدرر اللوامع
على همع الهوامع للشنقيطي : ٦/٧٣ .

فقوله : « فلا عطف ولا تأكيد » ، وميله إلى تأويل « ذوو الأحلام » بالبالغين يفهم أن دلالة كذب ومين ، واحدة ، وكذلك الأحلام والنهي . وبناء على ذلك عدّ العطف في تلك الشواهد من باب التوكيد . والعطف وغيره مع الاختلاف في قدر من المعنى ليس من هذا الباب بل منه ما يكون من الباب الذي نحن بصدده .

« وعلى هذا فقضية الترادف في التعبير القرآني ، غير واقعة فيه ، إذ أن كل كلمة لا بد أن تؤدي معنىً جديداً وتبعث في النفس إحياءات خاصة ... فالترادفات إنما تحسب مترادفات إذا ما أريد منها الدلالة الإجمالية للمعنى ، غير أن لكل لفظة خاصة تُميِّزُها عن اللفظة التي تقاربها في بعض المعنى ، أو تشرك معها في بعض الدلالة »^(١).

وعلى أساس هذا التفريق ننظر في وظائف ما نعت به من ألفاظٍ مرادفةٍ لألفاظ

المنعوتات . ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَّ

الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا

وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ۝٥٣﴾^(٢)

فالنعتان هما : (فُرَات) و (أُجَاج) ، وهما مرادفان لعذْب ، ومِلْح إلا أن بين كل منهما ومرادفه فرقاً في الدرجة ، قال أبو عبيدة : « (هذا عذب فرات) : أي شديد العذوبة . (أُجَاجُ) : والأجَاجُ : أمْلح الملوحة ، وما بين ذلك المسُوس ، والزُعَاق الذي يحرق كل شيء من ملوحته ، قال ذو الأصبع :

لَوْ كُنْتُ مَاءً كُنْتُ لَا عَذْبَ الْمَذَاقِ وَلَا مَسُوسًا »^(٣).

(١) من أسرار التعبير القرآني : (صفاء الكلمة) لعبد الفتاح لاشين : ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) الفرقان : ٥٣ ، ويُعدُّ من هذا الباب أيضاً وصف البأس بشديد ، وذلك لأنَّ البأس الشدَّة ، انظر : روح المعاني : ١٧/١٥ .

(٣) مجاز القرآن : ٧٧/٢ ، وفرق بينهما على هذا النحو الزجاج ، انظر : معاني القرآن وأعرابه : ٧٢/٤ ، والنحاس انظر : معاني القرآن : ٣٧/٥ ، والزمخشري ، انظر : الكشاف : ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ ، وانظر أيضاً : الفتوحات : ٢٦٣/٢ ، وروح المعاني : ٣٣/١٩ - ٣٤ .

وقال النحاس : « ويقال : ماء مَلْحٌ ، ولا يقال : مالح »^(١) .

وإنما لم أجعل (فُرَات) و (أُجَاج) خبراً بعد خبر ، لأن المعنى ليس على ذلك إذ ليس المراد الإخبار عن أحد البحرين بأنه (عذب) وبأنه (فُرَات) ، كما يقال : زيد كاتبٌ شاعر ، بل المراد الإشارة إلى العذب بكون عذوبته شديدة ، وكذا في (ملح أجاج) . والقصد من بيان أن الماء يُنْقَد بلغا الغاية في العذوبة والملوحة ، المبالغة في وصف القدرة ؛ ذلك أنهما إذا كانا بهاتين الصفتين ، كان أقلُّ تَسْرُبٍ من الأجاج إلى الفرات يظهر ظهوراً بيّناً . فلماً لم تتأثر خاصية الفُرَات ، بل بقي كما هو كاسراً للعطش ، دلَّ على الانفصال التام . والاستقلال التام مع عدم الفاصل ، دليل قدرة عجيبة بالغة ، وذلك أن (البرزخ) حاجز غير مرئي ، أي غير موجود ، بل هو « حائل من قدرته تعالى ، كقوله تعالى : (بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا) ، يريد : بغير عمد مرئية ، وهي قدرته تعالى »^(٢) . وبلاغة النظم تقتضي جعل جملة : (وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً وَحِجْرًا مَحْجُورًا) كالأبي : « مرج البحرين مختلفين عذوبة شديدة وملوحة كذلك »^(٣) ، جاعلاً بينهما حائلاً عظيماً مكيناً أمكن . أي إنه كما بولغ في إثبات شدة التضاد بين الماءين بولغ في بيان تمام الانفصال وعدم التمازج وذلك مستفاد من أمور : تنوين (برزخ) وعطف مرادفه عليه وهو (حجر)^(٤) الموصوف بموافقته

(١) معاني القرآن : ٣٧/٥ ، وانظر المحتسب : ١٢٤/٢ - ١٢٥ ، حيث ذكر

ابن جنى أن (مالحة) ليست فصيحة لكنه نقل عن ابن الأعرابي إجازتها حيث استشهد لها .

(٢) الكشاف : ٢٨٧/٣ ، وانظر الفتوحات : ٢٦٣/٣ .

(٣) روح المعاني : ٣٤/١٩ ، حيث ذكر أن جملة (هذا عذب فرات ...) إمّا

استئنافية أو حال بتقدير القول أو بدون تقديره ، على التأويل الذي نقلناه عنه .

(٤) جاء في اللسان : والحِجْر والحُجْر : كل ذلك الحرام ، وقُرِيَّ بهن « وحُرَّتْ

حِجْرٌ » ... وأصل الحجر في اللغة : ما حجرت عليه ، أي : منعه من أن

يوصل إليه ١١٦/٤ - ١٦٧ .

في المادة ، وهو (محجوراً) ، قال الألويسي : « والظاهر أن تنوين : (برزخاً)
 للتعظيم ، أي وجعل بينهما برزخاً عظيماً ، حيث إنه على كثرة مرور الدهور لا
 يتخلل ماء أحد البحرين حتى يصل إلى الآخر فيغير طعميه ، (وحجراً
 محجوراً) ، أي : وتنافراً مفرطاً كأنَّ كلاً منهما يتعوذ من الآخر بتلك المقالة^(١) ،
 والمراد لزوم كل منهما لصفته من العذوبة والملوحة ... ، وكان الجمع بينهما
 حينئذٍ لزيادة المبالغة في أمر الحاجز^(٢) .

ومما جاء من النعت بالمرادف أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

(فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ
 أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ
 فِي السَّمَاءِ)^(٣) .

ف (حَرَجًا) نعت « ل (ضَيِّق) وهو المفعول الثاني لجعل ، وهو مرادف « له ،
 لأن « حَرَجًا وَحَرَجًا : هو المتزايد في الضيق . فهو أخص من الأول ، فكل
 حَرَجٍ ضَيِّقٌ ، من غير عكس ... قال الزجاج : الحرج : أضيُّقُ الضَّيِّقِ ...
 وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق ، فإنَّ الحَرَجَةَ : غِيْضَةٌ من شجر
 السَّلمِ مُلتَفَةٌ لا يقدر أحد أن يصل إليها^(٤) . فوظيفة النعت بهذا المرادف
 التصعد بالمعنى والمبالغة فيه ، وذلك أن الضيِّق يمكن النفاذ إليه وإنَّ صاحب
 ذلك صعوبة ، أمَّا الحَرَجُ فهو - كما رأينا - ما لا يمكن النفاذ إليه بحالٍ ، وقد
 نقل السمين عن أبي الصلت الثقفي أنَّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
 قرأ الآية فقال : « ابغوني رجلاً من بني كنانة ، واجعلوه راعياً فأتوه به ، فقال

(١) انظر الكتاب : ٣٢٦/١ .

(٢) روح المعاني: ٣٤/١٩-٣٥ ، وانظر: الكشاف : ٢٧٣/٣ - ٢٧٤ ، والفتوحات

٢٦٣/٣ .

(٣) الأنعام : ١٢٥ .

(٤) الدر المصون : ١٤٢/٥ - ١٤٣ ، وانظر : اللسان : ٢٣٤/٢ .

له عمر : يا فتى ما الحرجة فيكم ؟ قال : الحرجة فينا الشجرة تُحْدَقُ بها الأشجار ، فلا تصل إليها راعية ولا وحشية : فقال عمر : وكذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير ^(١) . وعليه فإن إعرابه مفعولاً ثالثاً لـ (جعل) لا يحقق الغاية التي يحققها جعله نعتاً ، وهما الوجهان اللذان سوى بينهما السمين ، حيث قال : « ونصبه على القراءة تين ^(٢) : إما على كونه نعتاً لضيقاً ، وإما على كونه مفعولاً به تعدد في المنسوخين كما يتعدد خبر المبتدأ صريحين حين تقول : زيد كاتب شاعر فقيه ، ثم تقول : ظننت زيدا كاتباً شاعراً فقيهاً ... فتقول : مفعول أول ، ثانٍ ، ثالث ، رابع ، كما تقول هناك . ولا يلزم من هذا أن يتعدى لثلاثة ولا أربعة ، لأن ذلك بالنسبة لتعدد الألفاظ ، فليس هذا كقولك : في أعلمت زيدا عمراً فاضلاً ، إذ المفعول الثالث ليس متكرراً لشيء واحد ^(٣) . ومسألة تعدد المفاعيل قياساً على تعدد الأخبار ، حيث هذه المفاعيل في الأصل أخبار ، مقبولة عندي وإن منعها بعض النحاة لكن ما يمنعها هنا أن السياق ليس عليها ، لأن القول بها يؤدي إلى قطع الصلة بين : ضيقٌ وحرجٌ ، مثلما هي مقطوعة بين : كاتب وشاعر وفقيه ، حيث لا رابط بينها إلا اتصاف ذات المخبر عنه بها . ولذلك لم يعربها الزمخشري إلا نعتاً ^(٤) وكذلك فعل الجلالان ^(٥) والألوسي ^(٦) . والقول في إعراب جملة : « كأنما يصعد في السماء » كالقول في إعراب (حرجاً) وذلك أن جعلها جملة مستأنفة يؤدي إلى إزالة اللحمة والتواصل بين أجزاء الكلام وفي ذلك تفويت للمراد ، وهو التصعد

(١) الدر المصون : ١٤٤/٥ ، وانظر روح المعاني : ٢٢/٨ ، حيث الرواية ذاتها .

(٢) أي قراءته بفتح الراء وكسرها .

(٣) الدر المصون : ١٤٤/٥ - ١٤٥ .

انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ٨٨/٢ .

(٤) انظر الكشاف : ٦٤/٢ .

(٥) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٨٨/٢ .

(٦) روح المعاني : ٢٢/٨ .

بالمعنى الذي من جهته تأتي المبالغة ، وكذلك جعلها حالاً ، لأن المراد جعل الامتناع من الايمان من أوصافه الثابتة غير المنفكة عنه^(١) ، ولا يرد على ذلك ، القول بجعل جملة الحال في هذا الموضوع ملازمة ، لا مُنتقلة ، -لأنه لا حاجة تدعو إليه .

ط - وصف المعنى بصفة الذات^(٢) :

مرّ بنا أن من سنن العرب في كلامهم معاملة المعاني معاملة الأعيان في الإسناد إليها: قصدا للمبالغة .

كما مرّ بنا أن قولهم : شعر شاعر وهم ناصب وعيشة راضية ، سواء من حيث الدلالة على المبالغة عند الخليل . وأرى أن المبالغة في شعر شاعر ونحوها أعلى درجة منها في هم ناصب ، لاجتماع مصدرين من مصادرها : اتفاق النعت مع المنعوت في المادة ، والتجوز في الإسناد . وليس في هم ناصب ونحوها إلا التجوز في الإسناد .

والتجوز في الإسناد يكون مقطوعاً به في بعض الصيغ ، ويكون محتملاً مع صيغ أخرى . ومن الأول صيغة (فاعل) ومن الثاني صيغة (فعل).

وقد اختلف النحاة حول المراد بـ (فاعل) - فيما نحن بصدد - فذهب الخليل وتابعه جمع إلى أن المراد به النسب . وذهبت جماعة إلى أنه

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٥٣٧/١ - ٥٣٨ ، وانظر الدر المصون : ١٤٦/٥ ، وروح المعاني : ٢٢/٨ .

(٢) يتفق هذا المبحث مع النوع الأول من مبحث (نعت الشيء بموافق له أو لعامله مادة) ، من جهة أن النعت في الموضعين - وهو صفة ذات - مسند إلى المعنى . ويفترقان في كون مادة النعت والمنعوت - في ذلك النوع واحدة - وهي هنا ليست كذلك ، وبناء على هذا الاختلاف تختلف درجة المبالغة ، ولذا خص كل نوع بمبحث مستقل .

بمعنى مفعول . قال سيبويه : « وقال الخليل : إنما قالوا : عيشة راضية ،
وطاعم وكاسٍ ، على ذا ، أي : ذات رضا وذو كسوة وطعام ، وقالوا : تأعل
لذي النعل . وقال الشاعر :

* كليني لهمَّ يا أميمةً ناصِبِ *

أي : لهمَّ ذي نصب^(١) . وممن تابعه فيما ذهب إليه - بالإضافة إلى سيبويه
- الأخفش^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والزجاج^(٤) ، وابن السراج^(٥) ، والنحاس^(٦) ،
والسيرافي^(٧) ، وأبو علي الفارسي^(٨) . ومن الذاهبيين إلى تأويل (فاعل) في
نحو تلك التراكيب بـ (مفعول) ، الفراء حيث قال : « ... ولا تُتكرَنُ أن يخرج
المفعول على الفاعل ، ألا ترى قوله : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾^(٩) فمعناه - والله أعلم -
مدفوق ، وقوله : (فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)^(١٠) . معناه : مرضية ، وقال

(١) الكتاب : ٢٨٢/٣ ، وانظر : ٢٨٢/٢ - ٢٨٥ .

(٢) معاني القرآن ٧٣٧/٢ .

(٣) انظر المقتضب : ١٦١/٣ - ١٦٣ .

(٤) قال في توجيه (ماء دافق) - معاني القرآن وعرابه : ٣١١/٥ - معناه :

مدفوق ، ومذهب سيبويه وأصحابه أن معناه النسب إلى الاندفاق ،
المعنى : من ماء ذي اندفاق . وقال في موضع تالٍ موجَّهاً (عيشة
راضية) - معاني القرآن : ٣٥٥/٥ - : « ومعنى (في عيشة راضية)
ذات رضًى يرضاها من يعيش فيها ، وقال قوم : معناه مرضية ، وهو
يعود إلى هذا المعنى في التفسير » .

(٥) انظر الأصول في النحو : ٨٣/٣ .

(٦) انظر اعراب القرآن : ٢٢/٥ ، ١٩٨ ، ٢١٢ ، ٢٨١ .

(٧) انظر : شرح السيرافي : ١٧٠/٤ ، ١٧٢ .

(٨) انظر : المسائل الحلييات : ١٩٧ .

(٩) الطارق : ٦ .

(١٠) الحاقة : ٢١ .

الشاعر:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

معناه : المكسو . تستدل على ذلك أنك تقول : رضيت هذه المعيشة ، ولا تقول : رَضِيتَ وَدُفِقَ الْمَاءُ ، ولا تقول : دَفَقَ ، وتقول : كُسِيَ الْعَرِيَانُ ، ولا تقول : كَسَا^(١) . وقال - مبيناً المقام الذي يجوز فيه هذا التجوز - : « (عيشة راضية) : فيها الرضاء ، والعرب تقول : هذا ليل نائم وسرُّكاتم ، وماء دافق . فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول في الأصل ، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ولو كان فعلاً مصرحاً لم يقل ذلك فيه ، لأنه لا يجوز أن تقول للضارب مضروب ولا للمضروب ضارب لأنَّه لا مدح فيه ولا ذم^(٢) . ثم ذكر أن « أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت^(٣) . وذهب إلى ذلك أيضاً أبو عبيدة^(٤) .

وأجدني أميل في هذه المسألة إلى مذهب الكوفيين - مع عدم الذهاب إلى تأويل فاعل بمفعول - لأمرين أحدهما : يتعلق بالصناعة والآخر : بالمعنى . فأمَّا ما يتعلق بالصناعة فهو : أن القياس ألا تلحق التاء (راضية) ، حملاً على نظائرها من نحو مرضع وحائض وطامث . وقد حاول السيرافي تخريج لحوق التاء - مع كون صيغة فاعل مراداً بها النسب - على أحد ثلاثة وجوه،

(١) معاني القرآن : ١٥/٢ - ١٦ .

(٢) السابق : ١٨٢/٣ ، وانظر : المزهري : ٣٣٥/١ .

(٣) معاني القرآن : ٢٥٥/٣ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٩٨/٥ ،

حيث قال النحاس بعد أن ذكر ما نقله الفراء عن أهل الحجاز : « قال أبو جعفر : فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان ، ولا يصح ولا ينقاس ، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب . والقول عند البصريين أنه على النسب .

(٤) مجاز القرآن : ٢٦٨/٢ .

قال : « ونظرت فيما ذكر أصحابنا فيما قدمته وفي قولهم عيشة راضية ، فرأيت (عيشة راضية) تقدح فيما عللوا به إسقاط الهاء ، لأنهم ذكروا أن حائضاً وما جرى مجراه ، سقطت منه الهاء لأنه لم يجر على فعل وقد ذكروا هم أن (عيشة راضية) غير جارية على فعل ، لأن المعيشة هي مرضية ، وإنما فعلها (رُضِيَتْ) فحملوها على أنها ذات رضى من أهلها ثم أنتت . ويجوز أن تحمل (عيشة راضية) على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون عيشة رُضِيَتْ أهلها ، فهي راضية ، كقولك ملازمة . والآخر : أن تكون الهاء دخلت للمبالغة^(١) ، كما يقال : رجل راوية وعلامة . ويجوز أيضاً فيه وجه ثالث : هو أنهم ألزموه الهاء لأن الياء تسقط لو لم تكن هاء ، ... وذلك إخلال ، كما قالوا : ناقة مُتَلِيَةٌ وظبية متلية ، فألزموا الهاء بسبب الياء ، وهم يقولون فيما ليس فيه الياء : ظبية مُطْفَلٌ ومُغزِلٌ ومُشْدِنٌ . ومِفْعَلٌ كمِفْعَالٍ في المبالغة وأن لا تدخل الهاء عليه في المؤنث ، كقولهم : مِطْعَنٌ ومِدْعَسٌ ومِقْوَلٌ للذكر والأنثى ، وقد أدخلوا الهاء على بعضه فقالوا : مِصْكَةٌ ...^(٢) . وأما ما يتعلق بالمعنى : فهو أن المبالغة مع القول بالاسناد إلى المعنى ، أقوى منها مع التأويل ، أي التأويل بـ (ذو كذا) ، وذلك لأنه وإن كان في الوصف بـ (ذو كذا) معنى الثبوت ، غير أن في معاملة المعاني معاملة الأعيان ، مفارقة للأصل ، ومفارقة الأصل هذا مقامها ، كما أن في معاملة المعنى معاملة العين إعلاءً من شأنه وأمره ، كما ذهب إليه ابن جني^(٣) الذي ما فتى يورد صوراً لها ترسيخاً لذلك الأمر في النفوس ، ومن ذلك قوله : « قالوا : لَتَحَهُ بالهجاء ، أي ألصقه به ، فالتاء دون الطاء والحاء ألطف من الخاء ، فاستعمل

(١) لم يرتض الرضي عدها كذلك قال : شرح الكافية : ٣/٢٢١ - « وقوله

تعالى : (عيشة راضية) بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء ، وجعلها للمبالغة كما في علامة ، خلاف الظاهر .

(٢) شرح السيرافي : ٤/١٧٢ .

(٣) انظر : المحتسب : ٢/٢٣٤

(ل . ت . ح) في الكلام للطفه ، واستعمل (ل . ط . خ) في الجوهر لأنه أعلى من العرض ، وذلك قولهم : لَطَّخْتُهُ بِاللَطُوحِ ونحوه . فإن قلت : فقد قالوا : لَطَّخْتُهُ بِهِجَاءٍ وَلَطَّخُهُ بِشَرٍّ : فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الْمِبَالِغَةِ وَتَشْبِيهِ الْمَعْنَى بِالْعَيْنِ كَقَوْلِهِمْ : غَمَرَهُ بِشَرِّهِ وَجَلَّهُ بِمَعْرُوفِهِ ، وقد اشتملت عليه أثواب نعمائه ، ونحو ذلك مما يطلق فيه لفظ العين والمراد به المعنى « (١) . ومن تلك الصور أيضاً ، ما خَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ - لقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ (٢) : (سَنَا بَرْقِهِ) ، حيث خرجها على أن (البرق) عومل معاملة الذات إعلاءً ، فاستخدمت له الصيغة الموضوعية لها ، قال : « السناء ، ممدوداً ، الشرف ، يقال : رجل ظاهر النبيل والسناء . والسنى ، مقصوراً : الضوء . وعليه قراءة الكافة : (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ) ، أي : ضوء برقه . وأما سناء برقه فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه ، فأطلق عليه لفظ الشرف كقولك : هذا ضوء كريم ، أي : هو غاية في قوته ، وإنارته ، فلو كان إنساناً لكان كريماً شريفاً » (٣) . وحكم التأويل في هذه المسألة حكمه مع المصادر المسندة إلى الذات نعتاً ، وحالاً وخبراً ومع أسماء الأجناس الواقعة كذلك ، حيث رأينا المحققين من أصحاب المعاني قد ضَعَفُوا ما ذهب إليه بعضهم من تقدير مضاف محذوف ، هو (نور) ، أو (مثل) ، أو تأويل المصدر أو اسم الجنس باسم مشتق .

ومن شواهد وصف المعنى بصفة الذات - وهي كثيرة كثيرة بالغة - وصف الضلال ببعيد في قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُوكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ
يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (٧)

(١) الخاطريات : ٨١ .

(٢) النور : ٤٣ .

(٣) المحتسب : ١١٤/٢ .

أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ
فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ ﴿٨﴾ (١)

فوصفُ (الضلال) بهذه الصيغة « من الإسناد المجازي؛ لأن البعيد صفة الضالِّ، إذا بُعد عن الجادة، وكلما ازداد عنها بعداً كان أضلُّ » (٢). قال الألوسي: « ووصف الضلال ببعيد الذي هو وصف الضالِّ، للمبالغة لأن ضلالهم إذا كان بعيداً في نفسه فكيف بهم أنفسهم » (٣). وقال الزمخشري: « جعل وقوعهم في العذاب رسياً لوقوعهم في الضلال، كأنهما كائنان في وقت واحد: لأن الضلال لما كان العذاب من لوازمه وموجباته، جعل كأنهما في الحقيقة مقترنان » (٤).

ومن ذلك أيضاً وصف العذاب بأليم، وفي هذا الوصف يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل، فلا يكون هناك تجوز في إسناد (أليم) إلى (العذاب)، قال الألوسي: « وقد يقال إن وصف العذاب بالإسلام حقيقة عرفية، ومثله يُعدُّ فاعلاً في اللغة فيقال: ألمه العذاب، من غير تجوز » (٥). ومجوز إسناد الألم إلى العذاب على هذا النحو، أن « العذاب أخصُّ من الألم، وذلك أن العذاب هو الألم المستمر. والألم يكون مستمراً وغير مستمر، ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب، فإن استمر ذلك قلت: عذبني البعوض الليلة. فكلُّ عذاب ألم وليس كل ألم عذاباً » (٦). ويجوز أن يراد بـ (فعيل) المبالغة، ففي هذه الحالة يكون التجوز ومن هذه الجهة تأتي المبالغة.

(١) سبأ: ٧-٨.

(٢) الكشاف: ٥٧/٣.

(٣) روح المعاني: ١١١/٢٢.

(٤) الكشاف: ٥٦٩/٣.

(٥) روح المعاني: ٣٦/١٢.

(٦) الفروق اللغوية: ٢٣٤.

ومن شواهد وصف العذاب بذلك ما في قوله تعالى :

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ كَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(١)

قال أبو عبيدة : « (عذاب أليم) : أي مُوجِعٌ من الألم ، وهو في موضع مُفْعَلٍ ، قال :

وَتُرْفَعُ فِي صُدُورِ شَمْرُدَاتٍ يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجُّ أَلِيمٌ

الشمردلة : الطويلة من كل شيء^(٢) . وذهب السمين في أحد تخريجه إلى ذلك أما التخريج الآخر ، فهو : « أن يكون فعيل هنا للمبالغة ، مُحوَّلاً من (فَعِل) - بكر العين - . وعلى هذا يكون نسبة الألم إلى العذاب مجازاً ، لأن الألم حلٌ بمن وقع به العذاب ، لا بالعذاب ، فهو نظير قولهم : شعر شاعر^(٣) . وقال الزمخشري : « يقال : أَلِمَ فهو أليم ، كَوَجِعَ فهو وجيع . وَوَصَفَ العذاب به ، نحو قوله :

* تحية بينهم ضرب وجيع *

وهذا على طريقة قولهم : جَدُّ جَدُّهُ ، والألم في الحقيقة للمؤلم كما أن الجَدَّ للجاد^(٤) .

ي - وصف الزمان والمكان بصفة الذات :

وهو أن يسند إليه حدث ، إثباتاً أو نفياً ، بشرط أمن اللبس ، وذلك من صور الخروج عن الأصل - أيضاً - لمعنى مقتضٍ . إذا الأصل في النعت

(١) البقرة : ١٠ .

(٢) مجاز القرآن : ٣٢/١ .

(٣) الدر المصون : ١٣٠/١ ، وانظر : البحر : ٢١٤/٥ .

(٤) الكشاف : ٦٠/١ - ٦١ .

أن يدل على معنى في المنعوت أو فيما له علاقة به ، أي : سببيه . وهو في هذه المسألة ليس على ذلك . والمعنى المقتضي خروجَهُ عما هو الأصل فيه ، قصدُ المبالغة . قال السمين - معللاً وصف (زمن) بـ (خميص) في قول الشاعر :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ - :

« وَصِفَ الزَّمَانُ بِهِ مِبَالِغَةً ، كَقَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ » (١) . ففي المسألة توسع بإسناد ما يقع في الأزمان إليها . وليس ذلك خاصاً بباب النعت ، بل يكون - كما رأينا - في الخبر : نهاره صائم ، وكما جاء في بيت الكتاب (٢) .

أما النهارُ ففي قَيْدٍ وَسُلْسَلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ

وفي باب الإضافة كما في قوله تعالى : ﴿ بَلِّ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٣) . وذلك إن لم تُجْعَلِ الإضافة بمعنى (في) ، بل من إضافة المصدر إلى فاعله على المجاز لقصد المبالغة . وشرح الفراء إضافة (مكر) في الآية بقوله : « بَلِّ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » : المكر ليس لليل ولا للنهار ، إنما المعنى : بل مكرم بالليل والنهار . وقد يجوز أن تُضَيَّفَ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَيَكُونَا كَالْفَاعِلَيْنِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ نَائِمٌ ، ثُمَّ تُضَيِّفُ الْفِعْلَ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِلأَدْمِيِّينَ ، كَمَا تَقُولُ : نَامَ لَيْلُكَ ، وَعَزَمَ الأَمْرُ ، إِنَّمَا عَزَمَهُ الْقَوْمُ . فهذا مما يعرف معناه فتتسع العرب فيه « (٤) .

وأدخل أبو البقاء تلك الظاهرة - وصف الزمان بصفة الذات - تحت

(١) الدر المصون : ٢٠٠/٤ ، وانظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٣/١ -

٢٤٤ ، والمزهر : ٣٣٦/١ .

(٢) الكتاب : ١٦١/١ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) معاني القرآن : ٣٦٣/٢ ، وانظر الكتاب : ١٧٦/١ .

باب : قلب الإعراب للمجاورة ، - وذلك غرضه التماثل الحركي ، أي أن فائدته راجعة إلى النطق ووقعه في السمع - (١) ، قال - محاولاً تأكيد صحة حمله قراءة الجرّ في قوله تعالى :

﴿وَأَمَّا حُورٌ أَيْرُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٢) على ذلك الباب - :

«والجوار مشهور عندهم في الإعراب وقلب الحروف بعضها إلى بعض ، والتأنيث ، وغير ذلك . فمن الإعراب ما ذكرنا من العطف ، ومن الصفات قوله : ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ (٣) واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب ... ومن قلب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام : (أَرْجَعُنْ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ) والأصل (مؤزورات) ، ولكن أريد التأخي ... ومن التأنيث قوله : ﴿فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا﴾ (٤) ، فحذفت التاء من (عشر) وهي مضافة إلى الأمثال وهي مذكّرة ، ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث ، أُجْرِي عَلَيْهَا حُكْمُهُ ... ومما راعت العرب في الجوار قولهم : قامت هند ، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما ، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها . ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة ... وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، وقد جعل النحويون له باباً ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم : جَرَّ ضَبٌّ خَرِبٌ ، حتى اختلفوا في جواز جرّ التثنية والجمع ، فأجاز الإتيان فيهما جماعة من حذّاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه فيه للقياس بحال لاقتصرنا فيه على المسموع فقط » (٥) .

(١) انظر المزهري : ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ ، حيث سمي السيوطي قلب الحروف لذلك

الغرض : المحاذاة ، وانظر : الكشف : ١٤٩/٤ ، حيث سماه الزمخشري :
الازدواج . رَجَعَهُ السُّيُوطِيُّ إِلَى تَسْمِيَّتِهِ (المحاذاة) ، ابن فارس : الصحاح : ٢٨٤

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) هود : ٨٤ .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .

(٥) التبيان : ٤٢٣/١ .

وهذا الشاهد الذي هو أصل الباب عندهم وغيره من الشواهد ، لم يسلم تخريجه على الجوار من الخلاف ، فقد ذهب ابن جني إلى أن جرَّ (خرب) فيه ليس على الجوار ، بل هو عنده من باب النعت السببي على حذف المضاف ، أي أن أصل الكلام : خرب جُحره ، فحذف المضاف وهو (جحر) فانفصل الضمير مرفوعاً فاستتر في خرب^(١) . وقوي هذا الوجه السيرافي^(٢) . وهما أمر شديد الغرابة يتعلق بموقف أبي البقاء من مسألة الجر على الجوار حيث رأيناه خرَّج عليه قراءة الجر لآية المائدة ، مستدلاً على صحة الحمل عليه - بما سبق نقله عنه - وقوله - قبل ذلك - : « ويقرأ بالجر أيضاً ، وهو مشهور كشهرة النصب ، وفيها وجهان : أحدهما : أنها معطوفة على الرؤوس في الاعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مفسولة ، وهو الاعراب الذي يقال له : الجرُّ على الجوار ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن ، لكثرتة ، فقد جاء في القرآن والشعر ... »^(٣) . وهو مع ذهابه إلى هذا - عند إعرابه سورة المائدة - خطأً - عند إعرابه سورة البقرة - أبا عبيدة في جعله (قتال) في قوله تعالى :

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»^(٤) مخفوضاً على الجوار ، وهو وإن كان محققاً في تخطئة التخريج^(٥) في هذا التركيب إلا أن مبعث

(١) انظر : الخصائص : ١٩١/١ - ١٩٣ ، والكتاب : ٦٧/١ ، ٤٣٦-٤٣٧ ، وشرح

التسهيل : ٣٠٨/٢ - ٣٠٩ ، والمساعد على التسهيل : ٤٠٣/٢ ، وشرح

الرضي للكافية : ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، والصبان على الأشموني : ٤٣/٣ .

(٢) انظر شرح السيرافي : ١٥٠/٢ .

(٣) التبيان : ٤٢٢/١ ، وانظر في قيود الخفض على الجوار وشروطه : الحمل

على الجوار في القرآن الكريم ، لعبد الفتاح أحمد الحمون : ٣٣ - ٣٤ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

(٥) إنما كان أبو البقاء محققاً في تخطئته ، لأن شرط جر الاسم على الجوار

مفقود في : (قتال فيه) ، قال الرضي - شرح الكافية : ٣٢٨/٢ - : « وقد

يوصف المضاف إليه لفظاً ، والنعت للمضاف ، إذا لم يُلبس ، ويقال له

الجر بالجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه فجعل

ما هو نعت للأول معنئ ، نعتاً للثاني لفظاً » .

الاستغراب ، ما وَسَمَ به الجَرَ على الجوار . قال : « (قتال فيه) : هو بدل من الشهر ... وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير ، يريد أن التقدير : عن قتال فيه ، وهو معنى قول الفراء^(١) ، لأنه قال هو مخفوض بِعَنْ مضمرة ، وهذا ضعيف جداً ، لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار وقال أبو عبيدة^(٢) : هو مجرور على الجوار ، وهو أبعد من قولهما ، لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وُجِدَتْ عنه مندوحة^(٣) .

والذي أراه أن حمل النعت في مثل : يوم عاصف . على القلب للجوار لا يصح وإن استدل له بما ذكر من المسائل وشواهدا ، وعلة ذلك أن المماثلة للمجاورة في بعض المسائل التي أوردها لا يختلف معها المعنى عنه مع عدمها ، أما فيما نحن بصدده من نحو يوم عاصف وغيره ، فالمعنى مختلف تماماً . وعليه فيمكن أن تدخل هذه المسألة تحت باب (قلب الإعراب) ولكن لا للمجاورة بل للمعنى مقتضى له . وقلب الأعراب لغير الجوار معروف أيضاً وله صور منها ما ذُكِرَ ومنها : نصب الفاعل ورفع المفعول - عند أَمْنِ اللَّبْسِ - توسعاً ، لكن لا للمعنى مقتضى ، ومنها معاملة الظرف معاملة المفعول به أي جعله موقوعاً به وهو موقوع فيه ، ومنها اسناد الحدث إليه . قال سيبويه : « هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى . وذلك قولك :

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ *

وتقول على هذا الحد : سَرَقَتُ الليلةَ أهلَ الدارِ ، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه يومان ، ووُلِدَ له ستون عاماً . فاللفظ يجري على قوله : هذا معطي زيدٍ درهماً ، والمعنى إنما هو في الليلة ، وصيد عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام . ومثل ما أجرينى مجرى

(١) انظر معاني القرآن : ١٤١/١ .

(٢) انظر : مجاز القرآن : ٧٢/١ .

(٣) التبيان : ١٧٤/١ ، وانظر : الدر المصون : ٣٩٠-٣٩١/٢ .

هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)
فالليل والنهار لا يمكنان ولكن المكر فيهما ... وأما قوله : أُدْخِلْ فَوْهَ الْحَجَرِ ،
فهذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : أدخل فاه الحجر كما قال : أدخلت في
رأسي القلنسوة ، والجيد : أدخلت في القلنسوة رأسي . وليس مثل اليوم
والليلة ، لأنهما ظرفان فهو مخالف له في هذا ، موافق له في السعة «(١)» .

وقد وصف الزمان كثيراً بصفات الذوات ، ومن شواهد ما جاء من ذلك
في القرآن الكريم ، وصف اليوم بـ (عاصف) في قوله تعالى :

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ
مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾ (١٨) (٢)

فقد « جعل العصف لليوم وهو لما فيه وهو الريح ، أو الرياح ، كقولك : يوم
ماطر ، وليلة ساكرة ، وإنما السكور لريحها »(٣) . قال أبو عبيدة : « ... يقال :
قد عصف يومنا ، وذلك إذا اشتدت الريح فيه . والعرب تفعل ذلك إذا كان
في ظرف صفة لغيره ، وجعلوا الصفة له أيضاً كقوله :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى^٢ ونمت وما ليل المطي^١ بنائم

ويقال : يوم ماطر وليلة ماطرة ، وإنما المطر فيه وفيها «(٤)» . وخرج الهروي
الجر في (عاصف) على أنه من باب النعت السببي على حذف المضاف كما
ذهب إلى ذلك ابن جني في تخريج : جحر ضب^١ حرب ، إلا أن الألوسي

(١) الكتاب : ١٧٥/١-١٧٦ ، ١٨١ ، وانظر : شرح المفصل : ٤٤/٢-٤٥ ،

والاشباه والنظائر : ١٣/١ .

(٢) ابراهيم : ١٨ .

(٣) الكشاف : ٥٤٧/٢ ، وانظر الصاحب : ٢٦٨

(٤) مجاز القرآن : ٣٣٩/١ .

ضَعَفَ ذلك ، وما ذهب إليه صحيح : لأن فيه إضعافاً للمعنى ، قال : « في يوم عاصف : العصف اشتداد الريح ، وُصِفَ به زمان هبوبها على الاسناد المجازي ، كنهاره صائم وليه قائم ، للمبالغة . وقال الهروي : التقدير : في يوم عاصف الريح ، فحذف الريح لتقدم ذكره ، كما في قوله :

«إذا جاء يومٌ مظلمُ الشمسِ كاسفُ*»

والتنوين على هذا عوض عن المضاف إليه ، وضَعَفَ هذا القول ظاهر ، وقيل : إن (عاصف) صفة للريح إلا أنه جرُّ على الجوار ، وفيه أنه لا يصح وصف الريح به ، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً ، وقرأ نافع ، وأبو جعفر : (الرياح) ، على الجمع ، وبه يشتد فساد الوصفية ^(١) .

وإنما كان إسناد العصف لليوم أبلغ في هذا المقام : لأن ذلك الوصف يثبت للريح وإن كان حدوثه في أقل مدة من الزمان ، وذلك قد لا يتصور معه الإزهاج الكامل لكل ما تأتي عليه ، وإن كان رماداً ، فقد يكون متراكماً فتذهب - والحال هذه - ببعض ويبقى بعض . وذلك خلاف الحكم ، وهو أن كُفِّرَ الكفرة بيطل أعمالهم الدنيوية الحسنة ويحبطها بحيث لا يبقى لها أثر .

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿وَلَا يَرَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مَرِيضَتِهِمْ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ ^(٢)

فمعنى وصف يوم القيامة بـ (عقيم) ، أنه « منفرد عن سائر الأيام ، لا مثيل له في شدته ، أو لا يوم بعده ، كأن كل يوم يلد ما بعده من الأيام ، فما لا يوم بعده يكون عقيماً . والمراد به الساعة بمعنى يوم القيامة أيضاً . كأنه قيل : أو يأتيهم عذابها ، فوضع ذلك موضع ضميرها لمزيد من التهويل والتخويف ... وقيل هو الذي لا خير فيه ، يقال : ربح عقيم ، إذا لم تنشيء مطراً

(١) روح المعاني : ٢٠٤/١٣ ، دائرة : الصاحب : ٢٦٨ ، حيث ذُبح اسم مارس إلى ذلك

(٢) الصحح : ٥٥ .

ولم تُلَقَّحْ شَجَرًا ... وأنت تعلم أن الظاهر مما يأتي بعدُ تعيُنُ تفسير هذا اليوم بيوم القيامة»^(١) . ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَطَطًا ﴾ ﴿١٠﴾ فَوَقَّهْمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّهْمُ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾ وَجَزَّهْمُ بِمَأْصِفَرٍ وَأَجِنَّةٍ وَحَرِيرٍ ﴿١٢﴾

فوصفُ اليوم بالعبوس « مجاز على طريقين : أن يوصف بصفة أهله من الأشقياء ، كقولهم : نهارك صائم ، روي أن الكافر يعبس يومئذ حتى يسيل من بين عينيه عرق مثل القطران . وأن يشبهه في شدته وضرره بالأسد العبوس أو بالشجاع الباسل . والقمطيرير : الشديد العبوس الذي يجمع ما بين عينيه ... قال أسد بن ناصعة :

واصطليتُ الحروبَ في كلِّ يومٍ
بأسيلَ الشرِّ قَطَطِيرِ الصَّبَاحِ^(٣)

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِتِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ ﴿٢٥﴾
أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْإِسْمِ ﴿٢٦﴾^(٤)

(١) روح المعاني : ١٧٥/١٧ ، وانظر : الكشاف : ١٦٦/٣ حيث عدَّ ما ذُكِرَ عن المراد باليوم العقيم ، ومنه : أن المراد به يوم موت كل واحد من الكفار ، أو الذي لا خير فيه ، وانظر : معاني القرآن للنحاس ٤٢٨/٤ حيث جاء فيه : قال أبو جعفر : أصل العقم في اللغة : الامتناع ، ومنه قولهم : امرأة عقيم ، ورجل عقيم ، إذا مُنِعَا الولد ، وريح عقيم : لا يأتي بسحاب فيه مطر أي فيه العذاب ، ويوم عقيم : لا خير فيه لقوم . فيوم القيامة ويوم بدر ، قد عقم فيهما الخير أو الفرح عن الكفار .

(٢) الانسان : ١٠ - ١٢ .

(٣) الكشاف ٦٦٩/٤ ، ومأثرة النضرة (ب) تمطريراً) البانفة ، لأنَّه مُرَادٌ (ب) عيسى

(٤) هود : ٢٥ - ٢٦ .

فوصف اليوم باليوم من الاسناد المجازي لوقوع الالم فيه^(١) . وقال الالوسي :
 « الظاهر أن المراد باليوم يوم القيامة وجُوزَ أن يكون يوم الطوفان ...
 نَزَلَ الظرفُ منزلةَ الفاعلِ نفسه لكثرة وقوع الالم فيه ، فَجَعَلَ كأنه وقع
 الفعلُ منه »^(٢) .

وقد وقع وصف الزمان بالمصدر ، كما توصف به الذوات ، مبالغةً ، ومن ذلك
 ما جاء في قوله تعالى :

﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ
 وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا
 سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَّغٌ فَمَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾^(٣)

قال السمين : « وقرأ زيد بن علي والحسن وعيسى : (بلاغاً) ، نصباً
 على المصدر ، أي : بَلَغَ بلاغاً . ويؤيده قراءة أبي مجلز (بَلَغَ أمراً) . وقرأ
 أيضاً : (بَلَغَ) فعلاً ماضياً . ويؤخذ من كلام مكِّي أنه يجوز نصبه نعتاً لساعة
 ، فإنه قال : ولو قرئ : بلاغاً بالنصب على المصدر ، أو على النعت لساعة ،
 جان . قلت : قد قرئ به وكأنه لم يطلع على ذلك . وقرأ الحسن أيضاً : (بِلاغٍ)
 بالجر . وَخُرِّجَ على الوصف لنهار على حذف مضاف ، أي : من نهار ذي
 بلاغ ، أو وُصِفَ الزمان بالبلاغ مبالغةً .. »^(٤) . ومما جاء من المكان
 موصوفاً بصفة الذات ما في قوله تعالى :

(١) الكشاف : ٣٨٨/٢ ، وانظر : الدر المصون : ٣٠٩/٦ .

(٢) روح المعاني : ٣٦/١٢ .

(٣) الأحقاف : ٣٥ ، وانظر : مختصر في شواذ القرآن : ١٤٠ .

(٤) ١٤٠/٤ ، وانظر : الكشاف : ٣١٤/٤ .

الدر ٦٨١/٩ - ٦٨٢ .

﴿ وَقَالُوا إِنَّمَا

نَتَّبِعُ الْهَدْيَ مَعَكَ نُنْخِطُفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْلَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ
حَرَمَاءَ آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ
أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ (١)

فـ « وَصَفُ الْحَرَمِ بِالْأَمْنِ مَجَازٌ : إِذَا الْأَمْنُونَ فِيهِ هُمْ سَاكِنُوهُ » (٢) . قَالَ
الْأَلُّوسِيُّ : « (نُكِّنٌ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى الْجَعْلِ ، وَلِذَا نَصَبَ (حَرَمًا) . (وَأَمِنًا)
لِلنِّسْبِ ، كَلَابِنِ وَتَامِرٍ ، وَجَعَلَ أَبُو حِيَانَ الْإِسْنَادَ فِيهِ مَجَازِيًا ... فَيَسْتَفْنِي عَنْ
جَعْلِهِ لِلنِّسْبِ ، وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ » (٣) .

ك - وصف المفرد بالجمع :

وليس كل وصف للمفرد بالجمع ، من هذا الباب ، إذ إن هناك كلمات
لفظها مفرد ومعناها الجمع ، وذلك كاسم الجمع ، نحو : قوم ورهط . وهذه
يجوز الإسناد إليها حملاً على لفظها أو معناها ، إلى غير ذلك من الأمور التي
سيأتي ذكرها في مبحث - المخالفة بين النعت والمنعوت وأسبابها - . وما
يدخل تحت هذه المسألة : هو كل مفرد لفظاً ومعنى حقه أن ينعت بموافق له
في الإفراد ، إلا أن معنى من المعاني اتصل به فاقتضى ذلك مخالفة الأصل
فيما يجب له ، ومن ذلك ألفاظ روي عن العرب نعتها بالجمع وهي مفردة . قال
السيوطي : « ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقولهم للجماعة
ضيف ، وعدو ... وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع ، نحو : بُرْمَةٌ
أَعْشَارٌ وَثُوبٌ أَهْدَامٌ ، وَحَبَلٌ أَحْذَاقٌ ، قَالَ :

جاء الشتاء وقميصي أخلاقٌ [شَرَانِمٌ يَضْحَكُ مِنْهُ التَّوَاقُ] (٤)

(١) القصص : ٥٧ .

(٢) البحر المحيط : ١٢٦/٧ ، وانظر الكشاف : ٤٢٣/٣ .

(٣) روح المعاني : ٩٧/٢٠ .

(٤) ذكر محقق اصلاح الخلل - ص ٧٧ هامش (٧) - أن أبو حنيفة الدينوري

نسبه (في كتاب النبات) إلى بعض الأعراب ، ونقل عنه أنه قال : إنما
نعت الواحد بالجمع لكثرة فيه ، كما قالوا : برمة أعشار إذا انكسرت ،
يريد أن كسرهما كثير .

وأرض سَبَّاسِبٍ ، يُسْمُونُ كل بقعة منها سَبَّسَبًا : لاتساعها . قال ومن الجمع الذي يراد به الاثنان ، قولهم : امرأة ذاتُ أوزاكٍ ومآكِمٍ «(١) . وقال في موضع آخر : « وفي أمالي ثعلب : يقال : ثوبٌ خَلَقٌ ، وأخلاقٌ ، وسَمَلٌ ، وأسْمالٌ ... وهُدْمٌ ، وأهدامٌ ، وأطمَارٌ ، بمعنى «(٢) .

ويلاحظ على صيغ تلك الكلمات التي وقعت نعتاً للمفرد أن معظمها جاء على وزن (أفعال) وهو من أوزان جموع القلَّة ، وقد علَّل الرضي إيتارهم لهذا الوزن عند وصفهم للمفرد بالجمع فقال : « ولقوَّةٌ شبيهة بالمفرد ، كثرٌ وصف المفرد به ، نحو : برمة أعشار ، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج «(٣) . أي أنه عندما اضطرهم المعنى إلى مفارقة الأصل في الصناعة ، وهو الوصف بالمفرد ، صاروا إلى البناء الذي هو أشبه بالمفرد فيما أمكن فيه ذلك .

وقد رجَّع الدكتور محمد صلاح الدين بكر ، وهو يعلل للتخالف بين النعت والمنعوت في الإفراد والتعدد ، هذا التخالف إلى كون هذه الألفاظ المنعوت بها لازمة للجمع حيث لم يُسمع لها مفرد ، قال : « هناك بعض ألفاظ مسموعة تلزم الجمع دائماً ، وإن وُصِفَ بها المفرد والمثنى . وهي : أمشاج ، وأخلاق وأعشار . فإذا جاء قبلها مفرد أو مثنى ، لم تُفرد ، ولم تُثنَّ ، بل لزمَّ الجمع . مثال أمشاج ، قوله تعالى :

﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ (٤) ،

ولم يقل : نطفة مشيج ، لتطابق المنعوت في الافراد . ومثال : أخلاق ، قولهم : هذا ثوب أخلاق ، ولم يقولوا : ثوب خَلَقٌ ، بفتح اللام . ومثال : أعشار ، قولهم : هذه برمة أعشار ، ولم يقولوا : عِشْرٌ ، بالإفراد . ولا يقاس على هذه

(١) المزهري : ٣٣٣/١ ، وانظر : الصاحبى : ٣٥١-٣٥٢ ، وإصلاح الخلل : ٧٧ .

(٢) المزهري : ٤١١/١ .

(٣) شرح الشافية : ٧٩/٢ ، وانظر : المسائل العسكرية : ٢٤١-٢٣٤ .

(٤) الانسان : ٢

الصَّيغُ بل يُلْتَزَمُ بها فقط إذا وردت ، دون زيادة عليها «^(١) . وما ذهب إليه من كون هذه الالفاظ لازمة للجمع ولم يأت لها مفرد ، وقوله إنهم لم يقولوا : ثوب خَلَقُ ، غير صحيح ، جاء في اللسان : « وشئٌ خَلَقُ : بال ، الذَّكْرُ والانثى فيه سواء لأنه في الأصل مصدرُ الأَخْلَق وهو الأملس . يقال : ثوب خلق وملحفة خَلَقُ ودارُ خَلَقُ والجمع خُلُقَانُ وأخلاق . وقد يقال : ثوب أخلاق ، يصفون به الواحد ، إذا كانت الخُلُوقَةُ فيه كلُّه ، كما قالوا : برمة أعشار ، وثوب أكياش ، وحبل أزمام ، وأرض سباسب ، وهذا النحو كثير ، وكذلك ملاءة أخلاق ، وبرمة أخلاق ، عن اللحياني ، أي نواحيها أخلاق . قال : وهو من الواحد الذي فُرِّقَ ثم جُمِعَ ، قال : وكذلك : حبل أخلاق ، وقرية أخلاق ، عن ابن الأعرابي . التهذيب : يقال : ثوب أخلاق يُجمع بما حوله ... »^(٢) . فالصحيح أنهم قد وصفوا بالمفرد - كما رأينا - ، فقالوا : ثوب خَلَقُ ، كما وصفوا بالجمع ، فقالوا : ثوب أخلاق . والعلة في ذلك أن الحال مختلفة ، فالثوب ونحوه موصوفاً بالمفرد ، حاله مغايرة لحاله موصوفاً بالجمع ، إذ هو عند وصفه بالجمع يكون البليُّ قد بلغ به الغاية ، فعاد وكأنَّه مجموعةٌ من الخَلَقِ ، وذلك ما أُشير إليه في النص السابق بقوله : (وهو من الواحد الذي فرق ثم جمع) ، وبقوله : (وذلك أنه لا يوصف بالجمع إلا إذا كانت الخُلُوقَةُ فيه كلُّه) . وقد أشار إلى العلة ذاتها البطليوسي حيث قال : « وقد وُصِفَ الواحد بالجمع ، في نحو قولهم : بُرْدُ أخلاق ، وثوب أسمال وثوب شرانم وشبارق ، كل ذلك إذا كان بالياً مُتَقَطَّعاً ... »^(٣) . أما أعشار فهي أيضاً لها مفرد وليست لازمة للجمع جاء في اللسان « والعِشْرُ : قطعة تنكسر من القدح ، أو البُرْمَةُ ، كأنها قطعة من عَشْرِ قِطْعٍ ، والجمع : أعشار . وقدح أعشار ، وقدح أعشار ، وقدح أعشار »

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ٢٣٦/٤ - ٢٣٧ .

(٢) اللسان : ٨٨/١٠ - ٨٩ .

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٧٧ .

متكسرة على عشر قطع، وقلب أعشار جاء على بناء الجمع ، كما قالوا : رُمِحَ
 أَقْصَادٌ^(١) . وَعَشَّرْتُ الْقُدْحَ تَعَشِيرًا ، إِذَا كَسَّرْتَهُ فَصِيرَتُهُ أَعْشَارًا . وقيل قدر
 أعشار : عظيمة كأنها لا يحملها إلا عُشْرٌ أو عَشْرَةٌ . وقيل قدر أعشار
 مُتَكَسِّرَةٌ^(٢) ، فلم يَشْتَقْ من شيء قال اللحياني : قدر أعشار ، من الواحد
 الذي قُرِّقَ ثم جُمِعَ ، كأنهم جعلوا كلَّ جزءٍ منه عُشْرًا^(٣) . فإن كان يقصد أنه
 لم يزد وصف البرمة ، بالمفرد ، فذاك صحيح لأن المفرد لا يؤدي الوصف به
 الغرض هنا . وأمشاج جُمِعَ مُفْرَدُهُ : المَشِجُّ والمَشِجُّ ، والمَشِيجُ ، مثل يتيم
 وأيتام^(٤) . وجاء في الصحاح : « مَشَجْتُ بَيْنَهُمَا مَشْجًا : خَلَطْتُ . والشئ
 مَشِيجٌ ، والجمع : أمشاج ، مثل : يتيم وأيتام »^(٥) . وذهب إلى ذلك الفراء^(٦) ،
 والزجاج^(٧) . وإنما لم توصف النطفة في الآية الكريمة ، بالمفرد وهي مفرد ،
 لأنه لا يُدَلُّ به على حقيقة طبيعتها ، ولذا وُصِفَتْ بالجمع ، وإلى ذلك ذهب
 النحاس ، إذ قال : « أمشاج : من نعت نطفة على غير حذف ، في قول من
 قال : الأمشاج العروق التي تكون في النطفة ، كما تقول : الإنسان أعضاء
 مجموعة »^(٨) . كما ذكر أن مفرد أمشاج : « مشيج ، مثل : شريف وأشراف ،
 ويقال : مَشِجٌ ، مثل : عَدْلٌ وأَعْدَالٌ »^(٩) . كما ذهب إليه الرضي وهو يتحدث عن

(١) ورد ذلك في الصحاح أيضاً : ٧٤٨/٢ .

(٢) جاء في الصحاح : وبرمة أعشار : إذا تكسرت قطعاً ، قطعاً : ٧٤٨/٢ .
 وجاء في اللسان : والبرمة : قدر من حجارة ، والجمع : بُرْمٌ ، وبِرَامٌ وِبْرَمٌ
 والبرمة : القدر مطلقاً ، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف
 بالحجاز واليمن : ٤٥/١٢ .

(٣) اللسان : ٥٧٣/٤ .

(٤) انظر لسان العرب : ٣٦٧/٢ .

(٥) الصحاح : ٣٤١/١ .

(٦) معاني القرآن : ٢١٤/٣ .

(٧) معاني القرآن واعرابه : ٢٧٥/٥ .

(٨) اعراب القرآن : ٩٥/٥ .

(٩) الباء : الجزء والصحة نفسها .

وجوب مطابقة الوصف - إذا كان بحال الموصوف - للموصوف ، ثم بينَ علةَ مخالفة ذلك الأصل في الشواهد الواردة هنا قال : « الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة أشياء من جملة العشرة الأشياء المذكورة . أحد تلك الأربعة : واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع . وأما : برمة أعشار ، وأكسار ، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج ؛ فلأنَّ البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ، وهي قطعها . والثوب مؤلف من قطعٍ ، كل واحد منها سَمَلٌ أي : خَلْقٌ . والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشيج . فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها . وجراًهم على ذلك كون (أفعال) جمع قلة فحكمه حكم الواحد ، قال تعالى : (سُقِّيَكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) (١) والضمير للأنعام . وقال سيبويه : أفعال : واحد لا جمع . وجاء بقميص شُرْدَامٍ ، ولحم خراذيل (٢) . وأظن الزمخشري قد وهم ، إذ جعل أمشاجاً مفرداً ، وقاسه على أعشار وأكياش ، وقد ثبت أن (أعشار) جمع ، مفردة (عُشْر) ، أما (أكياش) فجاء في اللسان : « كيش : ابن برزج : ثوب أكياش ، وجبة أسناد ، وثوب أفواف قال : الأكياش من برود اليمن » (٣) . فلم يذكر إن كانت جمعاً وله مفرد ، ولكن ذكر أن الأسناد جمع مفردة سَنَدٌ (٤) . والأفواف كذلك ، ومفرده : فَوْفٌ ، وهو القطن ، وواحدة الفُوف : فُوفَةٌ (٥) . قال : « (نطفة أمشاج) : كبرمة أعشار ، وبرد أكياش ، وهي ألفاظ مفردة غير جموع ، ولذلك وقعت صفات للأفراد ، ويقال أيضاً : نطفة مشج ... ولا يصح أمشاج ، أن يكون تكسيراً له ، بل هما متلآن في الأفراد لوصف المفرد بهما ومشجه ومزجه بمعنى ... وعن ابن مسعود هي عروق النطفة » (٦) . والعلة

-
- (١) النحل : ٦٦ .
(٢) شرح الكافية : ٣١٠/١ .
(٣) اللسان : ٣٤٤/٦ .
(٤) السابق : ٢٢١/٣ - ٢٢٢ .
(٥) اللسان : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ ، وانظر كذلك : الصحاح : ١٤١٢ - ١٤١٣ .
(٦) الكشف : ٦٦٦/٤ .

التي دعت إلى الذهاب إلى أن (أمشاج) مفردة ، ذكرها هو ، وهي وقوعها نعتاً لمفرد . وكأنه بذلك يذهب إلى أن التطابق في الافراد وضديه بين النعت والمنعوت واجب ، وفي كلام النحاس السابق رد ذلك ، بل وفي كلامه هو - أيضاً - في موضع آخر إذ قال عند تفسيره لقوله تعالى :

﴿ فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تُخْشَى ﴾ (١) .

«الْيَبَسُ» : مصدرٌ وُصِفَ به . يقال : يَبَسُ يَبَسًا وَيَبَسًا ، ونحوهما : العَدَمُ والعُدْمُ . ومن ثمَّ وُصِفَ به المؤنث فقيل : شاتنا يَبَسٌ ، وناقتنا يَبَسٌ : إذا جف لبنها . وقرئ : يَبَسًا وَيَبَسًا . ولا يخلو اليَبَسُ من أن يكون مُخَفَّفًا عن اليَبَسِ ، أو صفةً على فَعْلٍ ، أو جمع يابس ، كصاحب وصحب ، وُصِفَ به الواحد تأكيداً كقوله : * ... ومِعَى جِياعا * جعله لفرط جوعه كجماعة جِياع (٢) . وقد يكون تفسير هذا الاختلاف في المذهب أنه يرى جواز ذلك في حال إرادة المبالغة فقط . على أن جعل (يابس) جمعاً ليابس فيه رد - أيضاً - لمذهبه في (أمشاج) ، وذلك أن المنعوت في الآية وهو (طريق) مفرد لفظاً وهو جمع في المعنى ، إذ « المراد بالطريق : جنسه ، فإنَّ الطُّرُق كانت ثنتي عشرة بعدد أسباط بني اسرائيل » (٣) .

ل - النعت بأسماء الأعداد والمقادير :

وإفادة النعت بالأعداد والمقادير المبالغة ، إنما يكون في حالة واحدة ، وهي إذا لم تُردَّ حقيقتها، إذ « يقصد بدلالة الأعداد هنا الدلالة البيانية ، لا الحقيقة

(١) طه : ٧٧ .

(٢) الكشاف : ٧٧/٣ - ٧٨ ، وانظر اللسان : ٢٦١/٦ ، ٢٨٧/١٥ ، حيث أورد عن

الليث قوله : واحد الأمعاء يقال : معي ومعيان وأمعاء ، وفي الحديث :

(المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، وانظر في

وصف (معي) بجِياع : إيضاح شواهد الايضاح للقيسي : ٤٧٨/١ .

(٣) الفتوحات الالهية : ١.٣/٣ .

العددية النَّصِيَّةُ (١).

واستخدام العدد مراداً به المبالغة والتضعيف ، لا حقيقته ، شائع في كلام العرب ، وجاء كذلك في القرآن الكريم والحديث . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (٢) . قال ابن منظور : « والعرب تضع التسبيع موضع التضعيف ، وإن جاوز السبع » (٣) . وقال الأزهري إن المراد من (سبعين) في الآية التكثر والتضعيف ، لا حصر العدد ؛ إذ المراد : مهما استكثر من الدعاء والاستغفار للمنافقين ، فلن يغفر لهم (٤) . وقال الرمخشري : « والسبعون جار مجرى المثل في كلامهم للتكثير ، قال علي بن أبي طالب :

لَأَصْبِحَنَّ الْعَاصِرَ وَابْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي (٥) .

وقال : « الأزهري في جماعة من أهل اللغة : السبعون هنا جمع السبعة المستعملة للكثرة ، لا للسبعة التي فوق الستة ، انتهى . والعرب تستكثر في الأحاد بالسبعة وفي العشرات بالسبعين وفي المئين بسبعمائة » (٦) . وقال ابن عطية : « وأما تمثيله بالسبعين دون غيرها من الأعداد ، فلأنه عددٌ كثيراً ما يجيء غايةً وتحقيقاً في الكثرة ، ألا ترى إلى القوم الذين اختارهم موسى ، وإلى أصحاب العقبة . وقد قال بعض اللغويين إن التصريف الذي يكون من السين والباء والعين ، فهو شديد الأمر ، من ذلك السبعة ، فإنها عدد مُقَنَّعٌ في

(١) العدد في اللغة ، مصطفى النحاس : ٩١ .

(٢) التوبة : ٨٠ .

(٣) اللسان : ١٤٦/٨ .

(٤) السابق : ١٤٧/٨ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٦ / ١٥٠ ، وتفسير

الجلالين بهامش الفتوحات : ٢ / ٣٠٤ ، وروح المعاني : ١٠ / ١٤٧ .

(٥) الكشف : ٢ / ٢٩٥ ، وانظر : ٤ / ٦٠٥ .

(٦) البحر المحيط : ٥ / ٧٨ .

السموات والأرض ، وفي خلق الانسان وفي رزقه ، وفي أعضائه التي بها يطيع الله ، وبها بعصيه ... «^(١) . وكشف الراغب النقب عن سر دلالة هذا العدد على الغاية والنهاية ، فقال : « سَبْعٌ : أصل السبع : العدد ، قال : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾^(٢) ، ﴿ سَبْعاً شِدَاداً ﴾^(٣) ، يعني السموات السبع ... والسَّبْعُ معروف ، وقيل : سَمِيَّ بذلك لتمام قوته ، وذلك أن السَّبْعَ من الأعداد التامة «^(٤) . ويؤيد ما ذهب إليه قولهم : « هو سُبَاعِيَّ البدن ، إذا كان تام البدن »^(٥) .

وقد استُخدمَ غيرُ السبعة ومضاعفاتها من أسماء العدد، لإفادة المبالغة في الكثرة غير البالغة حدَّ التَّمام . من ذلك الثمانون ، واستُخدمَ لذلك الغرض ، نعتاً في قول الأعشى - وهو من أبيات سيبويه -^(٦) :

لَنْزُ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيَّتْ أَسْبَابُ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

ف(ثمانين) نعت لجب ، وحقيقته غير مرادة ، لكنه ذُكرَ مثلاً في بُعد العمق ، فكأنه قال : في جب بعيد القعر طويل . والمخاطب بالبیت يزيد بن مهر الشيباني، وفيه توعده له بالهجاء والحرب ، والمعنى : لا ينجيك مني البعد ، وقد صُوِّرَ البعد بهويِّه تحت الأرض أو علوه في السماء قال الأعمش - معلقاً على موضع الاستشهاد - : « يعني كأنه قال في جب طويل »^(٧) . وقال النحاس -

(١) المحرر الوجيز : ٢٤٢/٨ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٥٨/٢٥ - ١٥٩ .

وروح المعاني : ٩٨/٢١ .

(٢) البقرة : ٢٩ .

(٣) النبأ : ١٢ .

(٤) المفردات في تفسير غريب القرآن : ٢٢٢ .

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس : ١٢٨/٣ ، وانظر : الصحاح : ١٢٢٧/٣ .

واللسان : ١٤٧/٨ .

(٦) انظر الكتاب : ٢٨/٢ .

(٧) النكت : ٤٥٣/١ ، وانظر شرح السيرافي : ١٦٥/٢ - ١٦٦ .

عن استشهداد سيبويه بالببيت - : « حجة في أنه جعل (ثمانين) وهو اسم بمنزلة الوصف ، فأجراه على الجُبِّ ، ولولا ذلك لقال : ثمانون ، كما تقول : كنتُ في دارِ خمسون ذراعاً طولها »^(١). وعلى الأصل - الذي أشار إليه النحاس - جاء قوله تعالى :

خَذُوهُ فَعْلُوهُ ﴿٣١﴾ تَرَّ الْجَحِيمِ صَلْوُهُ ﴿٣١﴾ تَرَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا
سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾^(٢)

حيث جملة : (ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا) واقعة في محل جر نعت لسلسلة . و «معنى الذرع في اللغة : التقدير بالذراع من اليد ، يقال : ذُرِعَ الثوب يذُرعه ذرعاً ، إذا قدره بذراعه »^(٣). وعليه فإن المراد ب (ذرعها) : « قياسها ومقدار طولها »^(٤). و « جعلها سبعين ذراعاً إرادة الوصف بالطول ، كما قال : (إن تستغفر لهم سبعين مرة) ، يريد : مرات كثيرة لأنها إذا طالت ، كان الارهاق أشدَّ »^(٥). ولما كانت السبعة مثلاً في التمام ، فإن استخدامها لافادة الكثرة غير البالغة ذلك الحد لا يحقق مقصد المتكلم ، ولذا نجدهم استخدموا أسماء أعداد أخرى لتحقيق ذلك المقصد . وهي العشرة ، تمام العقد الأول ، والمائة تمام العقد العاشر . ولكل منهما موضعه بحسب المتعارف عليه بين القوم . فإن أرادوا الإشارة إلى كثرة الانجاب استخدموا الأول ، فقد روى عنهم : مررت برجل أبي عشرة^(٦) . أي : والدة عشرة . كما ورد استخدام اسم العدد

(١) شرح أبيات سيبويه : ١٩٨ .

(٢) الحاقة : ٣٠ - ٣٢ .

(٣) التفسير الكبير : ١١٤/٣ .

(٤) روح المعاني : ٥٠/٢٩ .

(٥) الكشف : ٦٠٥/٤ ، وانظر : التفسير الكبير : ١١٤/٣ ، حيث ذكر الوجه

الذي ذكره الزمخشري ، ووجهاً آخر وهو أن حقيقة المقدار مُراداة ، ولم

يرجَّح أحدهما . ورجَّح الألوسي الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري ،

انظر روح المعاني : ٥٠/٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب : ٢٤/٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، والأصول في النحو : ٢٨/٢ .

(عشرين) - مفعولاً مطلقاً - لإفادة الكثرة أيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم - : (إِنَّ اللَّهَ لِيَغْفِرُ ذَنْبَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ عَشْرِينَ مَرَّةً)^(١) . وإن أرادوا الإشارة إلى أن شخصاً ما ، بلغ في تملكه لما هو قوام حياتهم ، مبلغاً تطلع إليه النفوس ، أو سلب منه ما تتحسر عليه ، ونحو ذلك ، استخدموا المائة فقد روي عنهم قولهم : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة وقال - صلى الله عليه وسلم - (النَّاسُ كَأَيْبِلٍ مَائَةٍ لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً)^(٢) ، يعني « أن المرضي المنتخب في الناس في عِزَّة وجوده ، كالنجيب من الإبل القوي على الاحمال والأسفار ، الذي لا يوجد في كثير من الإبل »^(٤) . ويشهد لكون المائة لها هذا الشأن عندهم - في مقام التَّمَلُّك والجِدَّة - ما نقله السيوطي عن نوادر الأعرابي من سؤالهم لابنه الخُسَّ - وكانت معروفة بالفصاحة -^(٥) عما يدل عليه تملك مائة من أجناس ذكروها لها ، قال : « قيل لابنه الخُسَّ : ما مائة من المَعَزِ ؟ قالت : مُوَيْلٌ يَشْفُ الْفَقْرَ مِنْ وَرَائِهِ ، مَالٌ الضَّعِيفِ وَحِرْفَةٌ الْعَاجِزِ : قيل فما مائة من الضَّأْنِ ؟ قالت : قَرْيَةٌ لَا حِمَى بِهَا . قيل : فما مائة من الإِبِلِ ؟ قالت : بَيْخٌ جَمَالٌ وَمَالٌ ، وَمَنْى الرَّجَالِ . قيل : فما مائة من الخَيْلِ ؟ قالت : طَغَى مِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ ، وَلَا يَوْجِدُ . قيل : فما مائة من الحُمُرِ ؟ قالت : عَازِبَةٌ اللَّيْلِ ، وَخَزْيِ الْمَجْلِسِ . لَا لَبَنَ فِيحْتَلِبُ ، وَلَا صَوْفَ فِيجْتَرُ ، إِنْ رُبُّتْ

(١) التفسير الكبير : ٢٢٢/١٦ .

(٢) الكتاب : ٢٨/٢ ، والأصول في النحو : ٢٧/٢ ، واللسان : ٢٦٩/١٥ .

(٣) اللسان : ٤/١١ ، ٥ ، وانظر : نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز ، للفخر

الرازي : ١٢٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠٦/١ .

(٤) اللسان : ٤/١١ ، والراحلة هي : البعير القوي على الاسفار والأحمال ،

والنجيب ، التام الخلق ، الحسن المنظر ، ويقع على الذكر والأنثى والبهاء

فيه للمبالغة : السابق : ٥/١١ .

(٥) جاء في اللسان : ٦٤/٦ ، والخس : رجل من إياد ، معروف . وابنه الخس

الأيادية : التي جاءت عنها الأمثال واسمها هند ، وكانت معروفة بالفصاحة .

غيرها دلياً ، وإن أرسلته ولياً^(١) . وكما استخدموا الأعداد لإفادة المبالغة في الكثرة ، استخدموا غيرها من المقادير وهي المسموحات ، للدلالة على المبالغة في الطول ونحوه ، ومن ذلك ما روي عنهم من قولهم : مررت بحيةٍ ذراعٍ^(٢) . فالمراد من نعتها بذراع الإشارة إلى كونها طويلة جداً .

وإرادتهم الإشارة إلى بلوغ الموصوف بأسماء المقادير حداً فارقاً المؤلف هو مجوز أعمال هذه الأسماء ، عمل الأسماء المشتقة في رفعها الظاهر ، عند بعض العرب ، وذلك كما في قولهم : مررت برجل مائةٍ إبله ، وبرجل أبي عشرةٍ أبوه ، وإن كان ذلك قليلاً ، والرفع على الابتداء والخبر هو الوجه قال سيبويه : « ... ومن قال : مررت برجل أبي عشرةٍ أبوه ، قال : مررت برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه »^(٣) . وقال في موضع آخر : « ومن قال : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، قال : مررت برجل مائةٍ إبله . وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة »^(٤) . وقال أيضاً - بعد أن ذكر أن الرفع هو المختار في الأمثلة السابقة ونحوها - : « وبعض العرب يجره ، كما يجر الخنزير ، حين يقول : مررت برجلٍ خنزيرٍ صفته ، ومنهم من يجره وهم قليل »^(٥) .

(١) المزهري في علوم اللغة : ٥٤٥/٢ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢٨/٢ ، والكتاب : ٢٨/٢ ، واللسان : ٩٣/٨ - ٩٤ .

(٣) الكتاب : ٣٠/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٩/٢ وانظر الأصول في النحو : ٢٨/٢ ، وشرح الكافية : ٣١٠/١ .

(٥) الكتاب : ٢٨/٢ ، وانظر الأصول في النحو : ٢٨/٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٣١٦/١ .

التأكيد:

« ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد ممّا في الموصوف ،
فصار ذكره في الصفة كالتكرار ، إذ ليس فيه زيادة معنوي ، بخلاف قولك :
رجل ظريف ، ألم تر أن الظرف لم يفهم من قولك : رجل » (١) .

وإلى ذلك ذهب عبد القاهر ، حيث قال : « وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل
أن يذكر كان ذكره إذا ذكر تأكيداً لا محالة ، لأن حدّ التأكيد : أن تحقق
باللفظ معنى فهم من لفظ آخر قد سبق منك . ألا ترى أنه إنمّا كان (كلهم) ،
في قولك : جاءني القوم كلهم ، تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه وهو
الشمول ، قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ القوم ، ولو أنه لم يكن فهم الشمول من
لفظ القوم ، ولا كان هو من موجهه لم يكن (كل) تأكيداً ، ولكان الشمول
مستفاداً من (كل) ابتداءً » (٢) .

بديئاً

ورجع ابن جني هذا المسلك للعرب في كلامهم إلى إرادتهم الإشارة
إلى أن المعنى المؤكد محلّ عنايتهم الفائقة ، فيأتون بما يعبر عنه في صورة
مطابقة لمكانته في نفوسهم ، أو للمكانة التي يريدونها له في نفوس المتلقين .
قال في الباب الذي ترجم له ب : باب في الاحتياط : « اعلم أن العرب إذا
أرادت المعنى مكنته وأحاطت له ، فمن ذلك : التوكيد ، وهو على ضربين :
أحدهما : تكرير الأول بلفظه . وهو نحو قولك : قام زيد قام زيد ، وضربت
زيداً ضربت زيداً وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، والله أكبر الله أكبر
... وهو في الجمل والآحاد جميعاً . والثاني : تكرير الأول بمعناه وهو على
ضربين : أحدهما : للإحاطة والعموم ، والآخر للتثبيت والتمكين » (٣) .

فللتوكيد إذاً في باب النعت - كما في غيره - أهميته البالغة في تمكين

(١) شرح المفصل : ٤٨/٣ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٣٠ .

(٣) الخصائص : ١.١/٣ - ١.٢ - ١.٣ - ١.٤ ، وانظر : المقرب : ٢٦١ .

المعنى وتشبيته في النفوس ، وذلك « لأن الشيء إذا تكرر رسخ في الذهن رسوخاً ينتهي بقبوله حقيقة ناصعة » (١) .

وبالنظر إلى هذه الوظيفة يُردُّ قولُ من ذهب إلى عدم وقوعه في القرآن والسنة ، فقد نقل الزركشي إنكار قوم لوجوده في الكلام أصلاً ، قال : « جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة . وقال قوم : ليس فيهما تأكيد ولا في اللغة ، بل لا بد أن يفيد معنى زائداً على الأول . واعترض الملحدون على القرآن والسنة بما فيهما من التأكيدات ، وأنه لا فائد في ذكرها ، وأن من حق البلاغة في النظم ، إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى وخير الكلام ما قلَّ ودلَّ ولا يُملِّ . والإفادة خير من الإعادة . وظنوا أنه يجيُّ لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد ، ولهذا أنكروا وقوعه في القرآن . وأجاب الأصحابُ : بأن القرآن نزل على لسان القوم ، وفي لسانهم التأكيد والتكرار ، وخطابه أكثر ، بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة . ومن أنكر وجوده في اللغة فهو مكابر إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيداً ، فائدة ، فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم » (٢) .

والنعت المؤكِّدُ - بناء على وظيفة التوكيد عموماً والتي حددها النحاة وغيرهم - هو ما حَقَّقَ به معنى قد فهم من المنعوت دون زيادة . واعتماداً على ذلك أخرجت من هذا الباب ما اشتباه أمره على البعض فأدخله ضمنه يومن هؤلاء الزركشي الذي قال عن أقسامه : « ... وهو صناعي - يتعلق باصطلاح النحاة - . ومعنوي ، وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسر منها . القسم الأول : التوكيد الصناعي ، وهو قسمان : لفظي ، ومعنوي . فاللفظي : تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ، فمن المرادف : «فَجَاجَا سُبُلَا» (٣) ،

(١) من أسرار البلاغة في القرآن : ٧٩ ، محمد السيد شيخون .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٢/٣٨٤ ، وانظر : الطراز للعلوي ١٧٧/٢-١٧٨ .

(٣)

﴿ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾^(١) - في قراءة كسر الراء^(٢) - و (وَعَرَيبٌ سُودٌ)^(٣) ...^(٤). وذلك أنا قد رأينا - في مبحث نعت الاسم بمرادف له - أن وظيفة النعت بـ (حرج) في (ضَيِّقًا حَرَجًا) ، هي إفادة المبالغة في إثبات معنى الضيق ، وليس التوكيد ، إذ النعت الثاني أفاد فائدة زائدة على فائدة الأول . واستناداً إلى كون الحرج أضيق الضيق ، ردَّ السمين ما ذهب إليه مكي من عدُّ الثاني نعتاً مؤكداً للأول ، حيث قال : « ... وقد ظهر لك مما تقدم أن (ضَيِّقًا حَرَجًا) ليس فيه تكرار . وقال مكي^(٥) : ومعنى (حَرَج) - يعني بالكسر - كمعنى ضَيِّق كُرِّرَ لاختلاف لفظه . قلت : إنما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينهما فارق ، فنقول : كرر لاختلاف اللفظ ، كقوله : (صَلَّواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) وقوله :

* وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا *

وأمَّا هنا فقد تقدم الفرق بينهما بالعموم والخصوص ، أو غير ذلك^(٦) .

وللنعت المؤكد وظيفتان : رفع احتمال المجاز ، أو التثبيت والتقرير .

وعلى ذلك فهو قسمان :

القسم الأول : ما جيء به لرفع احتمال المجاز :

أي : احتمال عدم إرادة الشمول ، أو احتمال استعمال الكلمة في غير

ما وضعت له في الأصل .

واحتمال عدم إرادة الشمول عند استخدام اللفظ المفيد له ، مرجعه -

(١) الأنعام : ١٢٥ .

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن : ٨١/٧ - ٨٢ .

(٣) فاطر : ٢٧ .

(٤) البرهان : ٣٨٥/٢ .

(٥) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٦٩ .

(٦) الدر المصون : ١٤٥/٥ .

كما هو معلوم - إلى طريقة العرب في الاستعمال، إذ هم كثيراً ما يتسامحون فيه ، ومن هنا صار من اللازم - إذا أريدت الإشارة إلى عدم بناء الكلام على التسامح والتجوز - أن يجاء بما يفيد ذلك ويكون نصاً فيه .

أما احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له في الأصل ، فنأشيه عن كون اللفظ الموضوع لمعين ، قد يُصَيَّرُ الاستعمال دالاً على ذلك المعنى وعلى غيره . ونضرب مثلاً على ذلك كلمة (رجل) ، فهي موضوعة للدلالة على إنسان بالغ ذكر . لكن الاستخدام أضفى عليها معاني أخرى ، هي من صفات الموضوعه له ، وذلك مثل : الشِدَّة ، والنجدة والشهامة ، إلى غير ذلك من الصفات التي تشير إلى الكمال في هذا الجنس . جاء في اللسان : « الرجل معروف ، الذكر من نوع الانسان ، خلاف المرأة . وقيل : إنما يكون رجلاً فوق الغلام ، وذلك إذا احتلم وشبَّ ، وقيل : هو رجل ساعة تلده أمه إلى ما بعد ذلك ... وقد يكون الرجل صفة ، يعني بذلك الشدة والكمال ، قال : وعلى ذلك أجاز سيبويه^(١) الجر في قولهم : مررت برجلٍ رجلٍ أبوه ، والأكثر الرفع ، وقال في موضع آخر^(٢) : إذا قلت : هذا الرجل ، فقد يجوز أن تعني كماله ، وأن تريد كل رجلٍ تكلم ومشى على رجلين ، فهو رجل ، لا تريد غير ذلك المعنى »^(٣).

ورفع هذا الاحتمال يكون بالأتیان بلفظ يصرف الكلام إلى أن يكون نصاً في إرادة المعنى الأصلي ، وذلك واجب في المقامات التي تستدعي ذلك التحديد والنص . قال السهيلي - مبيناً وظيفة وصف كلمة (ابن) بـ(ذكر) - : « وأماً : (وَلَدُ ابْنِ ذَكَرٍ) ، فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً ، فقد يراد به الجنس فيذكر الابن ليعلق الحكم بمعنى البنوّة ،

(١) انظر : الكتاب : ٢٩/٢ .

(٢) انظر : السابق : ٩٤/٢ .

(٣) اللسان : ٢٦٥/١١ ، وانظر : الطراز : ٤٥/١ ، حيث جاء فيه : « فما كان

من الألفاظ مفيداً لما وضع له في الأصل ، فهو المراد بالحقيقة . وما أفاد

غير ما وضع له في أصل وضعه فهو المجاز . »

فيشترك فيه الذكر والانثى ، كما تقول : ^{٣٢}حق على الابن برُّ أبيه ، وحق الأب أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبُنوة ، دون تخصيص ذكورة من أنوثة ، كما يقال : المؤمن يفعل كذا والمسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن ، وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : « أَلْحِقُوا الْفِرَاقَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ »^(١) . هذا أعسر من الأول ، لأنه خصَّ الرجولة ونصرَّ عليها ، وعلقَّ الحكمَ بها ، ثم قال (ذكر) . فهو عندي على التوكيد لمتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم الذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ، حكى سيبويه : مررت برجل رجل أبوه ، فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد^(٢) .

ومما جئ به من النعوت المؤكدة لرفع احتمال عدم إرادة الشمول ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ ﴾^(٣) .
 (فكاملين) نعت مُؤكِّدٌ ، ووظيفة التوكيد به ، رفع احتمال المجاز ، « إذ مما قد اعتيد تجوزاً أن يقال في حولٍ وبعضٍ آخر : حولان ، وفي يومٍ وبعضٍ آخر : مشيت يومين ، وصبرت عليك في ديني يومين وشهرين »^(٤) . وقال الألوسي : « (حولين) : أي : عامين ، والتركيب يدور على الانقلاب ، وهو منصوب على الظرفية . و (كاملين) : صفته ووُصِفَ بذلك تأكيداً ، لبيان أن التقدير تحقيقي ، لا تقريبي مبني على المسامحة »^(٥) . والمقام هنا مقامٌ يقتضي التأكيد ، وعليه

(١) صحيح البخاري : ٥٥٦/٨ .

(٢) أمالي السهيلي : ١١١-١١٢ ، وانظر : كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي : ٨٤-٨٨ ، حيث ذهب إلى أن (ذكر) نعت لأولى ، لا لرجل .

(٣) البقرة : ٢٣٣ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٩١/٢ ، وانظر : الكشف : ٢٧٨/١ .

(٥) روح المعاني : ١٤٦/٢ ، وانظر : معاني القرآن وأعرابه : ٣١٢/١ .

أُخْرِجَ السِّيَاقَ ، حيثُ أُخْرِجَ الأَمْرَ مَخْرَجَ الخَبْرِ مِبَالِغَةً ، ففَقِيلَ : (والوالدات يَرْضَعْنَ) ، فَهُوَ خَبْرٌ فِي مَعْنَى الأَمْرِ المُؤَكَّدِ (١) ، وَنُصِّحَ عَلَى المَدَّةِ تَحْقِيقاً : (حولين كاملين) ، وَذَلِكَ حَفْظاً لِحَقِّ الرُّضِيعِ ، إِذِ الأَيَّةُ وَارِدَةٌ عَقِيبَ آيَاتِ الطَّلَاقِ ، فَكَانَتْ مِنْ تَمَتُّهَا ، وَإِنَّمَا أَتَمَّهَا بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَتِ الفِرْقَةُ ، رَبَّمَا يَحْصُلُ التَّعَادِي والتَّبَاغُضُ ، وَهُوَ يَحْمِلُ المَرَأَةَ غَالِباً عَلَى إِيْذَاءِ الوَلَدِ نَكَايَةً بِالمَطْلُوقِ وَإِيْذَاءً لَهُ ، وَرَبَّمَا رَغِبَتْ فِي التَّزْوِجِ بآخِرِ ، وَهُوَ كَثِيراً مَا يَسْتَدْعِي إِهْمَالَ أَمْرِ الطِّفْلِ وَعَدَمَ مِرَاعَاتِهِ ، فَلَا جَرَمَ أَمْرُهُنَّ عَلَى أْبْلِغِ وَجْهِ بَرِعايَةِ جَانِبِهِ وَالاِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ « (٢) .

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

(قُلْ لَوْ كَانُ مَعَهُ ءِالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْنَعُوا إِلَى ذِي العَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يَقُولُونَ عَلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾ نَسِخَ لَهُ السَّمٰوٰتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَّا تُفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾)

فـ(السَّبْعُ) نعت للسموات (٤) ، جئ به لتوكيد الشمول ، أي : رفع احتمال اطلاق الكل وإرادة البعض . وهذا التخريج يعترضه أنهم نصوا على الألفاظ التي يكون غرض التوكيد فيها إفادة الإحاطة والشمول ، وهي : كُلٌّ وَكِلَا وَكِلْتَا وَجَمِيعٌ وَأَجْمَعٌ وَعَامَةٌ وَغَيْرُهَا (٥) ، كما أن الرضيَّ نصَّ على أن التابع إذا أفاد

(١) الكشاف : ٢٧٨/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٤٥/٢ .

(٢) روح المعاني : ١٤٥/٢ .

(٣) الاسراء : ٤٤/٤٢ .

(٤) انظر في علة عدم جمع كلمة (أرض) في القرآن الكريم : البرهان :

١١٨/٢ ، وروح المعاني : ٣٠/٢ - ٣١ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٧/١ .

الشمول والإحاطة كان توكيداً قال : « ... فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد ، لا صفة ، نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم . وإن لم يكن فهو صفة »^(١) .

والجواب على ذلك الاعتراض : أن (كَلَّ) وأخواتها تدل على الشمول والاحاطة دلالة وضعية ، وقد يدل على ذلك بما دللته عليه عرفية ، على نحو ما جاء في الآية الكريمة ، إذ أن سبعا ونحوها من الأعداد ، لم توضع للدلالة على الشمول وإنما وضعت للدلالة على عدد معين ، وصادف أن هذا العدد جاء موافقاً لعدة المنعوت ، فأفاد فائدة (كل) مع كونه نعياً ، لا توكيداً . وقد نصر الخليل على معاملة العرب الأعداد معاملة (كل) وغيرها ، في إفادة الشمول ، قال سيبويه : « ... وذلك قولك : مررت به وحده ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده . ومثل ذلك في لغة الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم ، وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة ... وأما تميم فيجرونه على الاسم الأول : إن كان جرأً فجرأً ، وإن كان نصباً فنصباً وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يُجرُونُهُ ، فكأنهم يريدون أن يَعْمُوا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أي : لم أدع منهم أحداً »^(٢) . ومقتضى رفع احتمال المجاز - في الآية - أن المقام مقام تنزيه لذاته سبحانه ودحض افتراء الكافرين واجترائهم على القول بوجود آلهة تشركه في ملكه ، وذلك اقتضى بيان أن جميع السموات والأرضين ومن فيهن وما فيهن خاضع له مسبح بحمده ، إما بلسان الحال أو المقال^(٣) .

ومما جئ به من النعوت لرفع احتمال استعمال الكلمة في غير ما وُضِعَتْ له ، ما في قوله تعالى :

(١) شرح الكافية : ٢٨٨/٢ .

(٢) الكتاب : ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، وانظر المسائل المنشورة : ٣ .

(٣) انظر : اعراب القرآن للنحاس : ٤٢٦/٢ ، والكشاف : ٦٦٩/٢ ، والبحر :

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ

فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا

لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (١)

فالنعت المؤكد هو قوله (التي في الصدور) ، قال الزجاج : « القلب لا يكون إلا في الصدر ، ولكن جرى على التوكيد ، كما قال عز وجل : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (٢) ، وكما قال : ﴿ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (٣) ، ... فالتوكيد جارٍ في الكلام مُبَالِغٌ في الإفهام » (٤) . والمراد بالتوكيد رفع احتمال أن لا يكون المراد بالقلوب العضو المعروف ، ومنشؤ ذلك الاحتمال ، ما تُعورف عليه من أن العمى مكانه البصر . وقد أحسن بيان وظيفة النعت هنا الزمخشري ، حيث قال : « فإن قلت : أي فائدة في ذكر الصدور ؟ قلت : الذي قد تُعورف واعتقد أن العمى على الحقيقة مكانه البصر وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها . واستعماله في القلب استعارة ومثّل ، فلما أُريد إثبات ما هو خلاف المعتقد ، من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ، ونفيه عن الأبصار ، احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ، ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب ، لا الأبصار ، كما تقول : ليس المضاء للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك ، فقولك : « الذي بين فكيك » ، تقرير لما ادعيت له للسانه ، وتثبيتٌ لأنَّ محل المضاء هو هو ، لا غير ، وكأنك قلت : ما نفيت المضاء عن السيف وأثبتته للسانك فلتة ولا سهواً مِنِّي ، ولكنْ تعمدتُ به إِيَّاهُ بعينه تعمداً » (٥) . قال النحاس : « البصر الناظر جُعِلَ بُلْغَةً ومنفعة ، والبصر النافع في القلب » (٦) .

(١) الحج : ٤٦ .

(٢) آل عمران : ١٦٧ .

(٣) الأنعام : ٢٨ .

(٤) معاني القرآن واعرابه : ٤٣٢/٣ .

(٥) الكشاف : ١٦٢/٣ - ١٦٣ ، وانظر : روح المعاني : ١٦٧/١٧ - ١٦٨ .

(٦) معاني القرآن : ٤٢٢/٤ .

ومما جرى به لذك الغرض أيضاً جملة (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) في قوله

تعالى :

﴿ وَمَا

مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ

مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ تُنَادِي بِرَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ (١)

فوظيفة جملة النعت رفع احتمال أن يكون المراد بالطائر : المسرع في أمر من الأمور (٢) وذلك أن الاستعمال جرى على « أنه قد يقول الرجل لعبده طِر في حاجتي ، والمراد الاسراع . وعلى هذا التقدير : فقد حصل الطيران لا بالجنح . قال الحماسي :

* طاروا إليه زرافاتٍ ووحدانا *

فذكر الجناح ليتمحض هذا الكلام في الطير ...» (٣) .

القسم الثاني : ما جرى به للتثبيت والتقريب :

ويكون التثبيت والتقريب ، إما بالنص على جزء مدلول المنعوت ، إذ دلالة النص أقوى من دلالة التضمن ، وهما أقوى من دلالة الالتزام (٤) ، قال الرضي : « وإنما يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن نحو: ﴿ نَفْحَةٌ وَوَحْدَةٌ ﴾ (٥) ،

(١) الأنعام : ٣٨ .

(٢) قد تكون وظيفة النعت - هنا - التخصيص ، باعتبار ما سيقع من

أمر اكتشاف الطيران ، وذلك أن وسيلة طيران هذا الكائن الوحيد

هما جناحاه ، أما ما يطير من الطائرات ، فلا بد لها - إلى جانب

الجناحين - من وسائل أخر كالطاقة ، ونحو ذلك ، والله أعلم .

(٣) التفسير الكبير : ٢٢٣/١٢ ، وانظر : الصاحبى في فقه اللغة : ٤٦٢ .

(٤) انظر : الطراز : ٣٩/٣٤/١ ، والدر المصون : ١٧١/٢ .

(٥) الحاقة : ١٣ .

و ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (١) ... « (٢) . وإِثْمًا بالنص على كل مدلول المنعوت .

وقد جاء هذا القسم في القرآن الكريم مفرداً وجملة وجاراً ومجروراً . ولم يمثل النحاة إلا لما جاء مفرداً . وبذلك لم يتعرضوا لاثبات مجيئه غير مفرد أو نقيضه ، لكنهم حكموا على النعت على عمومته بوقوعه مفرداً وجملة وشبه جملة ، ولم يستثنوا .

ومما جاء منصوصاً به على جزء مدلول المنعوت، العدنان : واحد واثنان . من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْوَحِيدِ ﴾ (٣) .
 فد (اثنين) و (واحد) نعتان مؤكدان (٤) لـ : (إلهين) و (إله) ، بالنص على أحد المعنيين اللذين يدل عليهما كل منهما ، وهما الجنسية والعدد . قال الزمخشري : « إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين ، فقالوا : عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة ، لأن المعدود عارٍ عن الدلالة على العدد الخاص . وأما رجل ورجلان ، وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد (٥) ، فلا حاجة إلى أن يقال : رجل واحد ورجلان اثنان ، فما وجه قوله (إلهين اثنين)؟ قلت : الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد، شُفِعَ بما يؤكدُه ، فدل به على القصد إليه والعناية به . ألا ترى أنك لو قلت : إنما هو إله ، ولم تؤكدُه بواحد لم يحسن ، وخيلاً أنك تثبت الإلهية ، لا الوجدانية » (٦) . وإظهار الفاعل : (وقال الله) ، وتخصيص

(١) النحل : ٥١ .

(٢) شرح الكافية : ٢٨٨/٢٠ .

(٣) النحل : ٥١ .

(٤) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاج : ٢٩٧/١-٢٩٨ ، والمخلص في

ضبط قوائين العربية : ٥٥/١ .

(٥) انظر : المخلص : ٤٢٣-٤٢٤ ، والفروق في اللغة : ١٣٢ ، دلالة (واحدة) .

(٦) الكشاف : ٦١/٢ ، وانظر : البرهان : ٤٣٣/٢ - ٤٣٤ .

لفظ الجلالة بالذكر ، « للإيدان بأنه تعالى متعين الألوهية وإنما المنهي عنه هو الإشراك به ، لا أن المنهي عنه هو مطلق اتخاذ إلهين بحيث يتحقق الانتهاء عنه برفض أيهما كان ، ولم يذكر المقول لهم للعموم ، أي قال تعالى لجميع المكلفين بواسطة الرسل عليهم السلام (لا تتخذوا إلهين اثنين)^(١) والظاهر أن (لاتتخذوا) بمعنى لا تعبدوا تعدى إلى واحد ، و(اثنين) نعت مؤكد وهو اختيار الزجاج - واختاره الزمخشري على ما يشير إليه تخريجه السابق - ، قال النحاس : « قال أبو إسحاق : فذكر (اثنين) توكيدا لإلهين ، كما ذكر واحداً توكيداً في قوله : (إنما هو إله واحد) ، وقال غيره : التقدير : ولا تتخذوا اثنين إلهين »^(٢) .

ومما جاء كذلك وهو ليس عدداً ما في قوله تعالى :

﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعَبَادِي أَنكِمْ
مُتَّبِعُونَ ٥٤ فَأَرْسَلْنَا فِرْعَوْنَ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ٥٥ إِنَّ هَؤُلَاءِ
لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ٥٦ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ ٥٧ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ ٥٨ ﴾^(٣)

فـ(قليلون) نعت مؤكد لأحد معاني (الشِرْذِمَة) وهو القلّة ، إذ الكلمة تدل على القلة والحقارة ، والتفرُّق^(٤) . قال أبو عبيدة : « (لشِرْذِمَة قليلون) : أي : طائفة ، وكل بقية قليلة فهي شِرْذِمَة ، قال :

* يَحْدِثِينَ فِي شِرَازِمِ النَّعَالِ *

أي : قطع النعال وبقاياها ، وهي هاهنا في موضع الجماعات ، ألا ترى أنه

(١) روح المعاني : ١٦١/١٤ - ١٦٢ ، انظر التحرير والتنوير : ١٧١/١٤ - ١٧٣ .

(٢) إعراب القرآن : ٣٩٧/٢ ، وانظر : البحر : ٥٠١/٥ ، والفتوحات : ٥٧٥/٢ .

وروح المعاني : ١٦٣/١٤ ، ومن مال إلى جعله متعدياً إلى مفعولين

الزركشي . انظر : البرهان : ٤٣٥/٢ - ٤٣٦ .

(٣) الشعراء : ٥٢ - ٥٦ .

(٤) انظر : اللسان : ٣٢٢/١٢ ، والمفردات في غريب القرآن : ٢٥٨ .

قال : شرذمة قليلون «^(١) . أي إنَّ فرعون أراد من وصفهم بذلك ، أنهم أخلاط من حُثالة طوائف شتى . وإرادة الإشارة إلى هذا المعنى ، هو سرُّ إيثار الجمع (قليلون) على قليل ، قال الفراء : « (لشرذمة قليلون) ، يقول عصابة قليلة وقليلون وكثيرون . وأكثر كلام العرب أن يقولوا : قومك قليل وقومنا كثير . وقليلون وكثيرون ، جائز عربيٌّ ، وإنما جاز لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً . فقليل : قليل ، وأوثر قليل على قليلين . وجاز الجمع إذا كانت القلة تلزم جميعهم في المعنى فظهرت أسماؤهم على ذلك . ومثله أنتم حي واحد ، وحي واحدون . ومعنى واحدون : واحد، كما قال الكُمَيْت :

فَرَدَّ قَوَاصِي الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِينَا...^(٢) .

قال الزمخشري - مبيناً كيفية دلالة النعت في الآية على التوكيد - : «الشرذمة الطائفة القليلة ، ومنها قولهم : ثوب شرادم ، للذي يلي وتقطع قطعاً . ذكرهم بالاسم الدال على القلة ، ثم جعلهم قليلاً بالوصف ، ثم جمع القليل ، فجعل كل حزب منهم قليلاً . واختار جمع السلامة الذي هو للقلة . وقد يجمع القليل على : أَقِلَّةٍ وَقَلَلٍ . ويجوز أن يريد بالقلة : الذلَّة والقماءة ، ولا يريد قلة العدد . والمعنى : أنهم لقلتهم لا يبالي بهم ولا يتوقع غلبتهم وعلوهم ، ولكنهم يفعلون أفعالاً تغيظنا ... ونحن قوم من عادتنا التيقظ والحذر ، واستعمال الحزم، فإذا خَرَجَ خَارِجَ عَلَيْنَا سَارَعْنَا إِلَى حَسْمِ فِسَادِهِ، وهذه معاذير اعتذر بها إلى أهل المدائن لئلا يُظَنَّ به ما يكسر قهره وسلطانه»^(٣) . فاللحاق هو ما استدعى توكيد كونهم على تلك الصفة ، حيث آمن من قومه السحرة وهم من كانوا عمدته في إبطال دعوة موسى - عليه السلام - بنسبة آياته إلى السحر .

ومما جاء من ذلك وهو جار ومجرور ، ما في قوله تعالى :

(١) مجاز القرآن : ٨٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٠ ، وانظر : الفروق في اللغة : ٢٤٧ .

(٣) الكشاف : ٣/٢١٤ - ٢١٥ .

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ
النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (٤٤) وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَسُوا إِلَّا
سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ
وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿٤٥﴾ (١)

وقوله تعالى أيضاً :

﴿ فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ
وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا
سَاعَةً مِّنَ نَّهَارٍ بَلَّغٌ فَمَهْلٍ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٢)

فالنعت في هذه الآيات الكريمة هو الجار والمجرور : (من النهار) و: (من نهار)،
وظيفته تأكيد معنى القلة المستفاد من المنعوت وهو (ساعة) ، إذ إنها مثل في
القلة (٢) ، قال تعالى :

﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُسْأَلُنِي سَاعَةٌ ﴿٤﴾ ،
وقال أيضاً : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ... ﴾ (٥) . ومصدر
التوكيد ، النص على كونها من ساعات الملا المعروف بسرعة تقضيه .
قال الألوسي : « وتخصيصها بالنهار ، لأن ساعاته أعرف حالاً من ساعات
الليل » (٦) . وقال ابن جني : « خص النهار لأن الليل أبداً موصوف بالطول
فساعاته أيضاً كذلك ، والنهار يقصر لوقوع التشاغل فيه ، والغرض إنما هو
هنا تقليل مدة اللبث عندهم » (٧) . و (أل) في (النهار) - في آية يونس - للعهد .

(١) يونس : ٤٤ - ٤٥ .

(٢) الأحقاف : ٣٥ .

(٣) روح المعاني : ١٢٧/١١ .

(٤) الروم : ٥٥ .

(٥) الأعراف : ٢٤ .

(٦) روح المعاني : ١٢٧/١ .

(٧) الخاطريات : ٤٧ .

وتنكير (نهار) - في آية الأحقاف - يفيد أيضاً تأكيد قصر المدة ، وذلك بناء على ما هو معروف من أن للتونين وظائف معنوية - في سياقات معينة - من إفادة تعظيم أو تحقير ونحو ذلك^(١) . ويلاحظ أن الإحساس بالزمن في هذين الموقعين وإن كان سياقاً واحداً ، إلا أن الآية الأولى كانت يوم حشرهم ، وآية الأحقاف يوم رؤيتهم ما يوعدون ، وبينهما اختلاف .

ومما جاء من النعت منصوصاً به على كل مدلول المنعوت ، ما في قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ)^(٢) ، فد(بينات) نعت مؤكد لمدلول (آيات) ، وذلك أن الآية لا تكون إلا بيينة . قال الراغب : « والآية : هي العلامة الظاهرة وحقيقته لكل شئ ظاهر هو ملازم لشئ لا يظهر ظهوره ... واشتقاق الآية إما من أي ، فإنها هي التي تبين آياً من أي^(٣) . والصحيح أنها مشتقة من التأي الذي هو التثبيت والإقامة على الشئ ، يقال : تأي أي : أرفق^(٤) . وقال الزمخشري : « ... آيات الله لا تكون إلا واضحة وحججا^(٥) . وقد وقعت الآيات - في القرآن - مفردة عن البيئات ، من ذلك : (في تسع آيات إلى فرعون وقومه)^(٦) ، ومنه أيضاً :

﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا

الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥٥﴾^(٧) .

كما أن البيينة وقعت مفردة عن الآية ، بمعناها ، ومن ذلك :

ي اللغة

- (١) انظر : روح المعاني : ١٠١/٣ ، ٥٦/٤ .
- (٢) البقرة : ٩٩ .
- (٣) ذهب إلى ذلك الكفوي ، انظر : الكليات : ٣٧٤/١ .
- (٤) المفردات : ٣٣ ، وانظر : الفروق في اللغة : ٦٢ ، وانظر : في الوجوه التي تأتي عليها في القرآن : نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي : ١٥٤-١٥٦ ، وأيضاً : قاموس القرآن للدامغاني : ٦٠-٦١ .
- (٥) الكشاف : ٣٦/٣ .
- (٦) النحل : ١٢ .
- (٧) العنكبوت : ٥٠ .

(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ
مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن
رَّبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ (١)

ومنه أيضاً : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ
بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ
بِرُوحِ الْقُدُسِ) (٢)

فالمقصود بالبينات في هذه الآية : « الحجج الواضحة الدالة على نبوته ،
فتشمل كل معجزة أوتيتها - عليه السلام - وهو الظاهر . وقيل الانجيل » (٣).
وقال الراغب : « ويقال : آية مبيّنة ، إعتباراً بمن بينها ، وآية مبيّنة ، وآيات
مبيّنات ومبيّئات ، والبيّنة : الدلالة الواضحة عقلية كانت أو محسوسة » (٤).

وتلك العلاقات بين الآية والبيّنة تفسر لنا كثرة حذف (آية) عند نعتها بها ،
قال السمين : « (بيّنة) : قد كثر إيلاء هذه اللفظة العوامل ، فهي جارية
مجرى الأبطح والأبرق ، في عدم ذكر موصوفها » (٥). وإنما جئ بالنعته مؤكداً
في الآية محل الاستشهاد : (آيات بينات) لاقتضاء المقام ذلك ، إذ قد روي : «
عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ابن صوريا لرسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : ما جنّتنا بشئ نعرفه ، وما أنزل عليك من آية فنتبعك لها » (٦).
فذاك الانكار اقتضى هذا التأكيد . والمقصود بالآيات القرآن والمعجزات

(١) الأعراف : ٧٣ .

(٢) البقرة : ٨٧ .

(٣) روح المعاني : ٣١٦/١ ، وانظر : المفردات : ٦٨ ، والكشاف : ١٦٢/١ .

(٤) المفردات : ٦٨ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٦٦/٢ .

(٥) الدر المصون : ٣٦٢/٥ .

(٦) الكشاف : ١٧١/١ ، وانظر : روح المعاني : ٣٣٥/١ .

والإخبار عما خفي وأُخفي في الكتب السابقة ، أو الشرائع والفرائض ، أو مجموع ما تقدم ، كله ، والظاهر الاطلاق^(١).

ومما جاء من ذلك جملة ، ما في قوله تعالى : ﴿ كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ

نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ
لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ
فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾ وَمَا يَنْظُرُ هُنَّ إِلَّا إِلَى الصَّيْحَةِ وَوَجْدَةَ مَا لَهَا
مِنْ فَوَاقٍ ﴿١٥﴾ ۝ (٢)

فـ (واحدة) نعت مؤكد لـ (صيحة) بالنص على أحد المعنيين اللذين تدل عليهما وهما : الجنسية والعدد . ونصَّ على العدد لتنبية كفار قريش إلى أن قوتهم وأجنادهم وتحزبهم ليست شيئاً ، ذلك أن فناء العالم كله وحلول ما ينتظرهم من العذاب متوقف على أمر يسير في قدرة الله ، فجو ليس أكثر من صيحة ، وهي صيحة مفردة لا تتكرر . فالمقام مقام تهديد وتوعد لهؤلاء المتحزبين المتواصين بالاستمرار على التمسك بعبادة آلهتهم وعدم تركها لقول ودعوة من صغروا شأنه بينهم . وجاءت جملة (ما لها من فواق) مؤكدة لمعنى (واحدة) ، وذلك بناء على تفسير (الفواق) : بالرجوع ، وهو الوجه الذي أراه أكثر موافقة من الوجه الآخر للمقام والسياق ، وذلك أنهم فسروا (فواق) على وجهين ، قال الزمخشري : « (ما لها من فواق) ... ما لها من توقف مقدار فواق ، وهو ما بين حلبتي الحالب ورضعتي الراضع ، يعني : إذا جاء وقتها لم تستأخر هذا القدر من الزمان ، وعن ابن عباس : ما لها من رجوع ، وتُردُّاد ، من أفاق المريض : إذا رجع إلى الصحة . وفواق الناقة : ساعة ترجع الدرَّ إلى ضرعها . يريد : أنها نفخة واحدة فحسب لا تُثنَى ولا تردد »^(٤) . وجاء تفسيرها في الجلالين على ذلك الوجه أيضاً : « (ما لها

(١) روح المعاني : ١/٣٣٥ .

(٢) ص : ١٢ - ١٥ .

(٣) الكشاف : ٤/٧٧ .

من فواق) : بفتح الفاء وضمها : رجوع « (١) . وفسرها الفراء والزجاج بذلك أيضاً (٢) . وما ذهب إليه ابن عباس وغيره ، أدخل في التهديد ، لأن مدار الكلام هنا على توهين أمر اعتدادهم بما يعتدون به ، وما يستتدون إليه في مكابرتهم ومصابرتهم ، ولذلك أشارت الآيات التي جاءت الآية محل الاستشهاد خاتمة لها ، إلى ما كان من أمر الأمم السابقة - الأكثر قوة وعدداً ويعتاداً - مع رسلها وإلى المآل الذي آلت إليه . وبذلك تكون الجملة نعتاً لـ (صيحة) (٣) ، ووظيفته تأكيد النعت الأول : (واحدة) ، لأنها بمعنى واحد ، وإن كنت أميل إلى جعلها نعتاً لـ (واحدة) .

(١) تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الالهية : ٥٦٤/٣ .

(٢) انظر : اصراب القرآن للفراء : ٤٠٠/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج :

٣٢٣/٤ .

(٣) انظر : الفتوحات الالهية : ٥٦٤/٣ .

القسم الثاني الخصائص

- الثبوت
- الاشتقاق
- المطابقة

اشترط النحاة - كما هو معلوم - للنعت شروطاً يصح بتحققها في الكلمة عدها نعتاً . وتلك الشروط هي ما نسميه الخصائص وهي تتلخص فيما يلي :

« الثبوت والاشتقاق والمطابقة » .

الثبوت :

ويقصد به دلالة النعت على معنى ثابت في المنعوت . قال ابن يعيش : «الصفة : لفظ يتبع الموصوف في إعرابه ، تحلية وتخصيماً له بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيء من سببه . وذلك المعنى عرض للذات لازم له» (١) .
وبتحقق هذه الخصيصة في الاسم أو ما يقوم مقامه ، يكون عده نعتاً - إذا لم يوجد ما يمنع ذلك من جهة الصناعة - مسلماً صحيحاً ، وبعدمها ، يُعدُّ جعله كذلك خطأً بين الأبواب النحوية ، وتكثر لوجوه الإعراب لغير داعٍ ، إذ الإعراب - كما يعلم الجميع - ينبغي أن يكون تابعاً للمعنى . وعلى ذلك فإن مذهب الذاهبين إلى جواز تعدد أوجه الإعراب ، اعتماداً على عدم وجود ما يمنعه من جهة الصناعة ، ضعيف لأن فيه إثارة جانب الصناعة على جانب المعنى . والخليل وسيبويه وغيرهما كانوا أصحاب معانٍ والإعراب عندهم فرع المعنى ، ولذلك شواهد من كلامهم .

والمراد بدلالة النعت على معنى ثابت ، دلالاته على سمات خَلْقِيَّةٍ أو خَلْقِيَّةٍ أو نَفْسِيَّةٍ ، أو أفعال عُرِفَ بها المنعوت ، إلى غير ذلك من الأمور التي لها تعلق بالمنعوت بوجه من الوجوه ، والتي يصعب حصرها (٢) ، كما بيِّن سابقاً .

وقسِّم النحاة النعت - بحسب دلالاته على أحد تلك السمات - إلى أنواع . ومَرَّ ذلك التقسيم بمرحلتين :

(١) شرح المفصل : ٤٧/٣ .

(٢) انظر : مبحث التخصيص في القسم الأول من هذا الفصل .

الأولى : تقسيمه عند سيبويه والمبرد ، حيث جعلاه قسمين .
 والثانية : تقسيمه عند ابن السراج ، وارتضى من جاءوا بعده تقسيمه
 فصار هو المتعارف عليه عند حديثهم عن هذه المسألة .
 قال سيبويه : « ... الصفة : تحلية ، نحو الطويل ، أو قرابة ، نحو :
 أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المبهمة ... »^(١) وقال في
 موضع آخر : « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة ، لأنه ليس
 بحلية ولا قرابة ولا مبهم »^(٢) .
 وقال المبرد : « وأما الأسماء التي هي أعلام ، نحو : زيد وعمرو ، فلا
 ينعى بها لأنها ليست بتحلية ولا نسب ، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما ، أو
 بما كان في معناه . ونحن مفسرون ذلك حرفاً حرفاً في هذا الباب إن شاء الله
 . إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل ، فمن الفعل أخذته فحليته به . فإذا
 قلت : مررت برجل مثلك أو حسبك من رجل ، أو مررت برجل أيماً رجل ،
 فمعنى (مثلك) إنما هو يشبهك وأيماً رجل معناه : كامل ، وقولك : حسبك ،
 إنما معناه : يكفيك ... فهذا ما كان من التحلية التي لا تكون إلا عن فعل ، وما
 ضارع ذلك فراجع إلى معناه . وأما النسب فقولك : مررت برجل تميمي ،
 وقيسي ، وكذلك نسب القرابة ، نحو : مررت بزيد أخيك ويزيد بن عبد الله »^(٣) .
 وما يلاحظ على تقسيمهما أن التحلية عندهما تشمل الأوصاف الثابتة
 من نحو الطول والقصر ، والألوان والعيوب ، كما تشمل الغرائز وما يشبهها
 والأفعال .

أما ابن السراج فقد قسمه - بحسب معناه - إلى خمسة أنواع ،
 تشترك أربعة منها في كونها تفيد أمراً ثابتاً - مع اختلاف درجات الثبوت -

(١) الكتاب : ١١/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٨/٢ .

(٢) الكتاب : ١٢/٢ .

(٣) المقتضب : ٢٨٤/٤ - ٢٨٥ .

في المنعوت . ولذا أجعل هذه الأربعة قسماً يقابل النوع الخامس . وهي على ذلك قسمان : الأول : ما ليس بفعل . الثاني : ما كان فعلاً للموصوف .

القسم الأول : ما يفيد أمراً ثابتاً ، وهو ليس فعلاً ، ويدخل تحته أربعة

أنواع :

أ - ما كان « حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه . وهي نحو : الزُّرْقَة ، والحُمْرَة ، والبياض ، والحوْلُ والعَوْرُ والطول والقصر ، والحُسْنُ والقبح ، وما أشبه هذه الأشياء »^(١) . وسَمَّى ابن برهان^(٢) هذا النوع : الوصف بالخلق ، وأرى تسميته أكثر مناسبة من تسمية الأكثرين ، وهي : الوصف بالحلية .

فأنواع هذا القسم تتسم بالثبوت الدائم ، ولذا لا يصح نصب ما نعت به منها مع المعرفة على الحال ، أي إنه لا يصحُّ في نحو مررت برجل طويل ، أن يقال : مررت برجل طويلاً أو : مررت بزيد طويلاً^(٣) ، بل لا بد من الإتيان ، فيقال : مررت بزيد الطويل . قال سيبويه : « واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مررت بأخويك الطويلين ، فليس في هذا إلا الجر ، كما ليس في قولك : مررت برجل طويل إلا الجر »^(٤) . وقال : المبرد مشيراً إلى أن ما يسمى نعتاً إنما ثبتت له تلك التسمية لدلالته على معنى يعرف به المنعوت ، قال : « فأما النعت فمثل : الطويل والقصير ، والصغير والعاقل ، والأحمق ، فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها ، لأن معنى الجاهل : المعروف بأنه جهل والطويل : المعروف بأنه طال . فكل ما كان من هذا فعلاً له ، أو فعلاً فيه فقد صار حليّة له »^(٥) .

(١) الأصول في النحو : ٢٤/٢ ، وانظر : الموجز في النحو : ١٠٠ ، والمقتضب

: ١٨٥/٣ ، نظم الفرائد : ٢٢٥ ، وانظر : ٢٢٩ وتعليقه للنعت بالمصادر .

(٢) انظر : شرح اللمع : ٢٠٧/٦ .

(٣) انظر الأصول في النحو : ٢١٣/١ - ٢١٤ ، نظم الفرائد : ٢٢٥

(٤) الكتاب : ٨/٢ ، وانظر : ١١٣ .

(٥) المقتضب : ١٨٥/٣ .

وقال ابن القواس شارحاً بيت ألفية ابن معطي :

« والنعتُ منه حليةٌ ونَسَبٌ ومنه ما هو علاجٌ يُنصِبُ »

فذكر للصفة من جهة المعنى خمسة أقسام ، أحدها : الوصف بالحلية ، وهو كل صفة ظاهرة على الشيء ، مدركة بالبصر : من لون أو طول ، أو قصر ، أو عيب ... وبدأ بها للزومها وظهورها «^(١) . وقال ابن عصفور : « ولو قلت : جاء زيد أزرق ، لم يجز ، لأن زيدا أبداً استقر له الزرق قبل مجيئه ، فمحال أن يجيء إلا وهو أزرق وإنما يجوز ورود (أزرق) وأمثاله أحوالاً بعد (ولداً) أو ما في معناه »^(٢) .

وأمر آخر يميز هذا النوع من غيرد ، وهو أن صيغة الاسم الواقع نعتاً ، تأتي غالباً ، على وزن من الأوزان التي من معانيها الدلالة على الثبوت^(٣) ، فإن أريدت الإشارة إلى أن ذلك الأمر ليس ثابتاً فيما أسندوه إليه ، عدل عن تلك الأوزان إلى الوزن الذي الأصل والأكثر فيه الدلالة على الحدوث وهو (فاعل)^(٤) .

ولم يقع في القرآن الكريم - بحسب علمي - الوصف بالخلق ، من نحو : الطول والقصر والحسن واللون والعيوب وذلك فيما يتعلق بالإنسان في الدنيا ،

(١) شرح ألفية ابن معطي : ٧٤٩/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٣٣٧/١ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش :

٥٥/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان لأبي حيان : ٩٩ .

(٣) انظر في تلك الأوزان : الكتاب : ٢٨-٢٩ .

(٤) انظر ما جاء فيه (فاعل) دالاً على الثبوت ، الكتاب : ٣٣/٤ ، ٣٥ ، شرح

الكافية للرضي : ٤١٣/٣ - ٤١٥ - ٤٣١ - ٤٣٤ ، وانظر فيما جاء فيه

(فاعل) على أصله من الدلالة على الحدوث : الكشاف : ٣٨٢/٢ ، ١٢٧/٤ ،

وانظر أيضاً : شرح الكافية : ٤١٣/٣ - ٤١٥ ، ٤٣١ - ٤٣٤ ، ورسالة في

اسم الفاعل المراد به الاستمرار ، للعبادي ، (قسم الدراسة) : ٢١ .

وإن كان قد جاء وصف المخلوقات الأخرى بشيء من هذه الأمور ، في معرض الامتتان على الإنسان بمدّه بما هو مُحِبٌّ ومُسْتَطَابٌ عنده . كما وُصِفَ بذلك ما أُعِدَّ لِلإنسان في الجنة من أزواجٍ وفُرُشٍ وحِداثٍ . وفي هذا النهج إشارة إلى أن هذه الأمور الخَلْقِيَّة لا ينبغي أن تكون ذات شأن في تمييز وتمييز إنسان من آخر في هذه الدار ، لأنها دار عمل تُحَصِّلُ نتائجها في الآخرة ومن ناتج تلك النتائج تتحصل الراحة والاستمتاع الدائمين . وإنما التمييز والتمييز في الدنيا يكونان بأمور أخرى تتصل بالخلق والعمل .

على أنه قد وقع الوصف بشيء من الصفات الخَلْقِيَّة ذات العلاقة بالوظيفة المنوط بالمخلوق أداؤها . ومن ذلك ما وصف به خزنة جهنم من الغلظ والشدة ، في قوله تعالى :

يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ
نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ
لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ (٦) (١)

قال الألوسي مفسراً المقصود بـ (غلظ وشداد) : « غلظ الأقوال شداد الأفعال ، أو غلظ الخلق شداد الخلق أقوىاء على الأفعال الشديدة » (٢) .

ب - ما كان غريزة أو كالغريزة في الموصوف .

نحو : رجل حليم وعاقل وفهم (٣) . وعد ابن برهان ذلك من الوصف بالخلق (٤) . أما ابن السراج فيعبر عنه بـ « ما كان صفة غير عمل وتحلية ، وذلك نحو : العقل والفهم والعلم والحزن والفرح ، وما

(١) التحريم : ٦ .

(٢) روح المعاني : ١٥٧/٢٨ .

(٣) انظر : شرح عيون الإعراب : ٢٣٠ ، شرح ألفية ابن معطي : ٧٥/٨ .

(٤) انظر : شرح اللمع : ٢٠٧/٨ .

جرى هذا المجرى»^(١) . وهذا النوع ما كان منه غريزة ، فهو يتصف بالثبوت ، وذلك نحو : الحلم والطيش ، والحمق والعقل . وما كان منه كالغريزة ، نحو : الحزن والفرح والظرف وما إليهما ، فإن ثبوته نسبي ، وعليه فلا يصح في نحو : مررت برجل أحمق ، أن يقال : مررت بزيد أحمق ، ولأجل ذلك -مراعاة دلالة الصفة على الثبوت أو عدمه - لم يستحسن سيبويه نصب الاسم على الحال حيث لا يوجد ما يمنع نصبه من جهة الصناعة وذلك حيث قال : « ... ومثله في أن الوصف أحسن : هذا رجل عاقل لبيب . لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلها شرعاً سواء ، وسوى بينهما في الإجراء على الاسم . والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك^(٢) . وإنما ضعُفَ لأنه لم يُرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ، لم يكن واحد منهما قبل صاحبه ، كما تقول : هذا رجل سائر راكباً دابة . وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ، ولا ينقض المعنى في أنهما شرع سواء فيه . وسترى هذا النوع في كلامهم^(٣) . وذهب السيرافي إلى أن مجوز الحالية -من جهة المعنى- جعلها حالاً مؤكدة ، إذ يبدو أن الحال المؤكدة -عنده - ملازمة ، قال : « ... ونحو هذا في كلامهم ، قول قائلهم : قم قائماً ، وقد علم أن وقوع القيام في حال ما هو قائم ، وقال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾^(٤) ، وقد علم أنه رسول الله في حال الإرسال^(٥) ويصح في مررت برجل حزين ، أن يقال : مررت برجل حزيناً ، ومررت بزيد حزيناً ، وهكذا . وعلى ذلك جاء

(١) الأصول في النحو : ٢٦/٢ ، وانظر : الموجز في النحو : ١٠٠ ، وقد اعتبر

ابن يعيش - شرح الفصل : ٤٧/٣ - هذا القسم فعلاً : وذلك لأن الأفعال عنده ، قسمان : آلية ونفسانية .

(٢) يريد الإشارة إلى ما ذكره في مثال سابق ، وهو أن نصب النكرة هنا

على جعلها حالاً من الضمير المستتر في (عاقل) ، انظر : ٤٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٥١/٢ ، وانظر : ٤٩/٢ - ٥٠ .

(٤) النساء : ٧٩ .

(٥) شرح السيرافي : ١٨٠/٢ ، وانظر : النكت : ٤٦٣ - ٤٦٤ .

قوله تعالى :

(وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ

يَسْمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي ^ط) (١) .

وحملاً على ذلك المعنى يمكن أن تُفسر إجازة المبرد نصب (ظريف) في قولنا :
مررت برجل ظريف ، قال : « هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ، وذلك قولك :
مررت برجل ظريف . فوجه هذا الخفض ، لأنك جعلته وصفاً لما قبله ، كما
أجريت نعت المعرفة عليها . وإن نصبت على الحال جاز ... » (٢) .

وقد وقع الوصف بالخلق كثيراً في القرآن الكريم ، لأنه والعمل - كما
بينت سابقاً - أساس التمييز والتفريق بين إنسان وآخر ، ولذلك امتنَّ سبحانه
وتعالى على سيدنا إبراهيم عليه السلام ، بأن وهب له إسماعيل وإسحاق عليهما
السلام ، والامتنان عائد إلى تمتع كل واحد منهما بصفة من الصفات الخلقية
المحمودة حيث كان اسماعيل حليماً . وإسحاق عليماً ، وجاء ذلك في قوله
تعالى :

(وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَاهِدٍ ^ط رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ^ط)

فَبَشِّرْنَاهُ بِعُلَىٰ حَلِيمٍ ^ط) (٣) .

وقال :

﴿ وَنَبَّأَهُم بِصِيفِ إِبْرَاهِيمَ ^ط إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا

سَلِمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ^ط قَالُوا لَا نَتَّوَجَّلُ إِلَّا بِنُشْرُكَ

بِعُلَىٰ عَلَيْهِ ^ط) (٤) .

(١) الأعراف : ١٥٠ .

(٢) المقتضب : ٢٨٦/٤ ، وانظر نظم المراد : ٢٢٩

(٣) الصافات : ٩٩ ، ١٠١ .

(٤) الحجر : ٥٣ .

وَمِمَّا وُصِفَ بِهِ مِنَ الْخُلُقِ أَيْضاً ، الْعَقْلُ ، بِمَعْنَى التَّفَكُّرِ وَالتَّدْبِيرِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :

(إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا
مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ
بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (١).

وقوله :

(وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلِعبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ
لَا يَعْقِلُونَ) (٢).

ويلاحظ على النعت بهذه الصفة أنه لم يأت إلا جملة ، وكانت في أغلب المواضع فعلية مضارعية . وفي ذلك لفت إلى ما ينبغي لهذه الصفة من الاستمرار والتجدد . ومن الوصف بالخلق أيضاً ما جاء في آية التحريم التي سبق الاستشهاد بها وهي قوله تعالى :

(عَلَيْهَا مَلَكُوتٌ غَلَّظُ شِدَادٍ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ
وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) (٣).

فالجملتان الفعليتان : (لا يعصون الله ما أمرهم) ، وما عطف عليها في محل رفع نعت ثالث ورابع لملائكة ، ولا يحتمل المعنى نصبها على الحال وإن كان جائزاً صناعة : لتخصُّص النكرة بالوصف ، وذلك عند من يمنعون مجيء

(١) البقرة : ١٦٤ .

(٢) المائدة : ٥٨ .

(٣) التحريم : ٦ .

الحال من النكرة بدون مسوغ : وإنما امتنع ذلك لأن الطاعة وسرعة امتثال الأوامر من صفاتهم الملازمة لهم ، ، وإنما جئ بالجملة المضارعية إشارة إلى تجدد ذلك واستمراره بتجدد واستمرار الأوامر منه تعالى - قال الألوسي « (لا يعصون الله ما أمرهم) صفة أخرى - للملائكة - ، (ويفعلون ما يؤمرون) أي : الذي يأمرهم عز وجل به ، والجملة الأولى لنفي المعاندة والاستكبار عنهم - صلوات الله عليهم - فهي كقوله تعالى : (لا يستكبرون عن عبادته) ، والثانية لإثبات الكياسة لهم ونفي الكسل عنهم ، فهي كقوله تعالى : (ولا يستحسرون) إلى (لا يفترون) ، وبعبارة أخرى إن الأولى لبيان القبول باطناً ، فإن العصيان أصله المنع والإباء ، وعصيان الأمر صفة الباطن بالحقيقة ، لأن الإتيان بالمأمور إنما يعد طاعة إذا كان يقصد الامتثال ، فإذا نفى العصيان عنهم دل على قبولهم وعدم إبانهم باطناً ، والثانية لأداء المأمور به من غير تثاقل وتوان ، على ما يشعر به الاستمرار المستفاد من (يفعلون) ، فلا تكرر « (١) .

ج - ما كان مفيداً انتساب الموصوف :

والنسب - كما بين ابن السراج - يكون : « إلى أب ، أو بلدة ، أو صناعة أو ضرب من الضروب ... وذلك قولك : مررت برجل هاشمي ، ورجل عربي ، منسوب إلى الجنس . ورجل برآز وعطار ، وجمال ، فهذا منسوب إلى الأمور التي تعالج . ورجل بصري ومصري وكوفي ، فهذا منسوب إلى البلد (١) . وتقول مررت برجل دارع ونابل أي صاحب درع ونبل ، وكذلك برجل فارسي . فجميع هذه الأشياء إنما صارت صفات بما لها من معنى الصفة (٢) . فأما أب وأخ ، وما جرى مجراهن ، فصفات ليست منسوبة إلى شيء ، وهي أسماء أوائل في أبوابها ، ولا يجوز أن ينسب إليها كنسب هاشمي المنسوب

(١) روح المعاني : ٥٧/٢٨ ، وانظر : التنبیہات علی ما فی التبیان من

التمویہات ، لأبي المطرف ابن عميرة : ٦٤-٦٦ ، حيث ذهب ابن عميرة إلى رفض ما تعرف عليه من أن المضارع يفيد التجدد والاستمرار .

(٢) انظر : شرح عيون الاعراب ، للمجاشعي : ٢٧٧ ، ٢٣٠-٢٣١ .

(٣) يقصد أن مجوز جعلها كذلك هو تأويلها بالمشتق ، وهو : منسوب إلى

إلى هاشم ولا كعطار المنسوب إلى عطر ، ولا دارع المنسوب إلى الدرع «^(١) .
ويستوقفنا في كلام ابن السراج السابق قوله : « أو ضرب من الضروب »
إذ فيه عدم قصر النسب على هذه الأمور التي كان متعارفاً بالنسبة إليها .
وفي ذلك توسيع لمجال النسب ، بحيث يمكن أن ينسب إلى ما يحتاج إليه مما
لم ينص عليه ، وذلك وفقاً للتطور في الحياة الذي يستلزم مرونة في الأساليب
بحيث يمكنها مواكبته والتعبير عن مستجداته . وقد خالف ابن السراج المبرد
في مسألة عدّ الوصف بالقرابة من باب النسب ، فالمبرد يراها من ذلك الباب
حيث يقول : « وأما النسب ، فقولك : مررت برجل تميمي وقيسي . وكذلك نسب
القرابة ، نحو : مررت بزيد أخيك ، ويزيد بن عبدالله »^(٢) . والقول عندي ما
قاله المبرد . كما أن ابن برهان لم يعدّ بزارة وعطاراً ، ونحوهما ، من باب
النسب ، بل جعله قسماً مستقلاً ، سماه : النعت بالحرف^(٣) . وما ذهب إليه
ابن السراج أولى بالاتباع ، لأن الشخص لا يوصف بذلك إلا مع كثرة المزاولة
ومداومتها بحيث لا ينفك عما يزاوله ، فيصير ملتصقاً ومعروفاً به كما يعرف
بكونه من قبيلة كذا ، ونحو ذلك ولأن نحو : (بزار) ، و(دارع) ، الأصل فيها :
بزاري ، ودارعي ، فحذفت ياعي النسب للتخفيف ، ركونا إلى دلالة المادة
والصيغة على المراد . وأشار سيبويه إلى ذلك الأصل كما بين أن علامة النسب
قد تثبت ، وإن كان ذلك قليلاً . قال : « هذا باب من الاضافة تحذف فيه ياعي
الاضافة . وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء . أما ما يكون
صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فعلاً) ، وذلك قوله لصاحب الثياب :
ثواب ، ولصاحب العاج : عواج ، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها : جمال ،

(١) الأصول في النحو : ٢٧/٢٦/٢ ، وانظر : الموجز في النحو : ١٠١ ، والكتاب

: ٣٨٣-٣٨١/٣ ، وشرح عيون الاعراب : ٢٣٠-٢٣١ ، وشرح جمل الزجاجة

لابن عصفور : ١٩٥/١ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٧٤٩/١ .

(٢) المقتضب : ٢٨٥/٤ .

(٣) انظر : شرح اللمع : ٢٠٧/١ .

ولصاحب الحمر التي يعمل عليها : حَمَّار ، وللذي يعالج الصرف : صَرَاف .
 وذا أكثر من أن يحصى . وربما ألحقوا ياعي الإضافة كما قالوا : البَتِّيُّ ،
 أضافوه إلى البَتُّوت ، فأوقعوا الإضافة على واحده ، وقالوا : البَتَّات . وأما ما
 يكون ذا شئ وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون (فاعلا) ، وذلك قولك لذي
 الدرع : دارع ، ولذي النبل : نابل ، ولذي النشاب : ناشب ، ولذي التمر : تامر ،
 ولذي اللبن : لابن ... وتقول لمن كان شئ من هذه الأشياء صنعته : لَبَّان ،
 وتَمَّار ، ونَبَّال ... وقالوا لصاحب الفرس : فارس ... وقالوا : بَغَّال لصاحب
 البغل ، شبهوه بالأول ، حيث كانت الاضافة ، لأنهم يشبهون الشئ بالشئ وإن
 خالفه . وقالوا لذي السيف : سَيَّاف ، وللجميع : سَيَّافة . وقال امرئ القيس :

وليس بذئ رُمحٍ فيطعنني به وليس بذئ سيفٍ وليس بنبالٍ

يريد : وليس بذئ نبل . فهذا وجه ما جاء من الأسماء ولم يكن له فعل . وهذا
 قول الخليل «(١) . فَمِمَّا » استدل به سيبويه على أن فعلاً بمنزلة ما نُسِبَ بِياء
 النُّسْبَةِ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : البَتِّيُّ وهو الذي يبيع البتوت ، واحدها بَتٌّ ، وهي
 الاكسية ويقال أيضاً : البَتَّات ، والذي نُسِبَ عَثْمَانُ البَتِّيُّ من كبار الفقهاء «(٢) .
 كما جاء في اللسان : « والبَيَّاضُ : الذي يبييض الثياب ، على النسب ، لا على
 الفعل ، لأن حكم ذلك إنما هو : مَبْيُضٌ ... ورجل بَيَّاضٌ : يبيع البيض ... قال
 ابن سيده : وهو عندي على النسب » «(٣) .

مَنْسِبٌ بِبِئِ السَّبِيَةِ

وهذا النوع حكمه حكم النوع الأول من جهة الثبوت ، بحيث لا يصح

(١) الكتاب : ٣٨١-٣٨٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ٤/١٧٠ ، والمقتضب :

٣/١٦١-١٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/١٣-١٥ ، والمزهر : ٢٧٤/-

٢٧٥ ، والعدد في اللغة ، لمصطفى النحاس : ٨٤ .

(٢) شرح السيرافي : ٤/١٧١ ، وانظر : النكت : ٢/٩٠٥ ، حيث نقل النص

بكامله من السيرافي .

(٣) اللسان : ٢/١٢٣ ، ١٢٥ .

نصبه مع المعرفة على الحال ، فلا يقال في : جاءني رجل قرشي جاءني زيد قرشياً ، وكذلك البواقي ، قال السهيلي : « ... وأنت لو قلت : جاءني زيد قرشياً ، أو حبشياً ، لم يجز ، لأنه لم يزل كذلك » (١).

ولم يقع في القرآن الكريم تمييز شخص من آخر - بواسطة النعت - بنسبته إلى أبيه أو قبيلته ، إلا عيسى وأمه مريم - عليهما السلام - وذلك يتسق مع نهج القرآن الذي جعل فيه العمل والخلق أساس التمايز ، والتمييز - كما بينت سابقاً - وإنما خولف ذلك النهج مع (عيسى) ، لأن في وصفه بابن مريم إشارة إلى المعجزة ، ويؤيد ذلك تكرار ذلك الوصف (٢) . مع عدم ورود ذكر شخص آخر يحمل الاسم نفسه في القرآن الكريم فلو كانت وظيفة ذلك النعت التوضيح لكفى المجيء به مع أول مرة يذكر فيها اسمه عليه السلام ، وذلك ما حدث بالنسبة لأمه ، حيث لم تنعت بنسبها إلى أبيها إلا مرة واحدة جاءت في قوله تعالى :

(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَاتَ فِرْعَوْنَ إِذْ
قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ
وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١١﴾ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ
عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا
وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا وَكَانَتْ مِنَ الْمُقْنِينَ ﴿١٢﴾) (٣)

فالنعت (ابنة عمران) ليست وظيفته التوضيح ، وإنما أورد إشارة لفضل (عمران) ويؤيد ذلك خصه بسورة تحمل اسمه وهي (آل عمران) التي ذكر فيها

(١) نتائج الفكر : ٢٩٦ .

(٢) انظر في عدد مرات وروده : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ،

مادة : ع . ي . س . ومادة : م . ر . ي .

(٣) التحريم : ١١ - ١٢ .

اصطفاء آل عمران وذلك في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ

وآلِ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (٣٣)

وحكمة عدم ذكر امرأة فرعون باسمها وهو (آسية بنت مزاحم) وتعريفها بإضافتها إلى فرعون ، إرادة الإشارة إلى ميزة زائدة تمتاز بها على غيرها من المؤمنات وهو إثارها الإيمان على الرابطة التي كانت تربطها به ، مع ما كانت تعلمه من بطشه وجبروته ، فلم يَتَّئِهَا كل ذلك عن اتباع طريق الله (٢). ومن المواضع التي جاء فيها نعت (عيسى) بنسبته إلى مريم عليها السلام ، قوله تعالى :

(إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ أَذْكَرٌ نِعْمَتِي عَلَيْكَ

وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ . . .) إلى آخر الآية (٣) .

وقد وقع النعت بصيغتي (فَعْلَال) و (فَعْلَال) مراداً بهما النسب ، والمنعوت غير مذكور قبله لتعيينه بتلك النسبة وبما جاء بعد في السياق من الإشارة إليه ، وذلك في قوله تعالى :

(١) آل عمران: ٣٣. ورد في الكشاف: ٣٥٤/١ ، أنه عمران بن يصر وهو

والد موسى وهارون ، في قول ، وفي قول آخر : أنه عمران بن ماثان ،

وقد أيد الشيخ أحمد بن المنير في الانتصاف ، القول الثاني ، ودل

على صحته فانظره في ص/٣٥٤ هامش (١) ، وقد قال بالقول الثاني

السهيلي . انظر: التعريف والإعلام: ٣٢ ، وانظر: معجم الألفاظ والإعلام

القرآنية : ٧٤ .

(٢) انظر في ما لاقته من عذاب فرعون ، واسمها : الكشاف: ٥٧٢/٤-٥٧٣ ،

وانظر أيضاً : التعريف والإعلام : ١٧٤ .

(٣) المائدة : ١١٠ .

(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (١) مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهٍ (٣)
 النَّاسِ (٤) مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ (٥) الَّذِي
 يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ (٦)
 مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ (٧))

ف(الْوَسْوَاسِ) ، و (الْخَنَّاسِ) نعتان استغني عن منعوتيهما ، لصيرورتها كالعلمين لذاك المخلوق ، وهو الشيطان - عياداً بالله منه- ، إذ الوسوسة فعله الذي لا ينك عنه ، ولا فعل له غيره ، ولذا قال الجوهري : « الوسواس : اسم الشيطان » (٢) . وقال الزمخشري : « المراد به الشيطان ، سمي بالمصدر ، كأنه وسوسة في نفسه ، لأنها صنعتته وشغله الذي هو عاكف عليه » (٣) . واختلف في أصل هذا البناء من المضاعف ، وهو (فَعْلَال) - بالفتح - فهو عند سيبويه مصدر مثله مثل (فَعْلَال) - بالكسر - وإن كان أقل منه وروداً ، وذلك لأن الكسر هو الأصل ، والفتح مقيس على فتح أول التفعيل (٤) . وإلى ذلك ذهب ابن عطية عند تخريجه لقراءة الفتح (٥) في : : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا) . وهو اسم مصدر - للحركة المعروفة - عند الزمخشري ، حيث قال : « الوسواس : اسم بمعنى الوسوسة ، كالزَّلْزَالِ بمعنى الزلزلة . وأما المصدر فوسواس ، بالكسر ، كزلزال » (٦) . وتابعه الفخر الرازي (٧) . وهو عند الفراء اسم لفاعل الحدث ، قال : « والزلزلة بالكسر : المصدر . والزلزال بالفتح الاسم . كذلك : القَعْقَاعُ : الذي يققع - الاسم ، والقَعْقَاعُ : المصدر » (٨) . وأشار إلى

- (١) الناس : ١-٦ .
 (٢) الصحاح : ٩٨٨/٣ ، وانظر : اللسان : ٢٥٤/٦ ، والتفسير الكبير : ٥٧/٣٢ .
 (٣) الكشاف : ٨٢٣/٤ ، والتفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ .
 (٤) انظر الكتاب : ٨٥/٤ .
 (٥) انظر : روح المعاني : ٢٠٨/٣ .
 (٦) الكشاف : ٨٢٣/٤ ، ٧٨٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢٠٩/٣ ، ٢٨٦ .
 (٧) التفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ .
 (٨) معاني القرآن : ٢٨٣/٣ ، وانظر : التفسير الكبير : ٥٧/٣٢ - ٥٨ ، والمزهر في علوم اللغة : ٥٢/٢ .

ذلك الألوسي ، وهو يتحدث عن خلافهم حول هذه الصيغة - فعَلال - ، قال :
 «... وذكروا أنه يجوز في ذلك الفتح والكسر ، إلا أن الأغلِب فيه ، إذا فتح أن
 يكون بمعنى اسم الفاعل ، كصلصال ، بمعنى : مُصلِّص ، وقَضِّقَاض ، بمعنى
 مَقْضِقِض ، ووسواس بمعنى : مُوسِس ، وليس مصدرًا عند ابن مالك^(١) ، وآثر
 هذا الوجه على غيره ، واحتج له ، قال متحدثاً عن (وسواس) : «... وأريد به
 ههنا : الشيطان ، سُمِّيَ بفعله ، مبالغة كأنه نفس الوسوسة . أو الكلام على
 حذف مضاف ، أي : ذي الوسواس^(٢) . وقال بعض أئمة العربية إن (فَعَلَل)
 ضربان : صحيح كدحرج ، وثنائي مكرر ، كصلصل . ولهما مصدران مطردان
 : فَعَلَّلَ وفِعْلَل - بالكسر - ، وهو أقيس ، والفتح شاذ لكنه كثر في المكرر
 كتمتام ، وفإفاء . ويكون للمبالغة ، كفَعَّال في الثلاثي ، كما قالوا : وطَواط ،
 للضعيف ، وتَثَرَّار ، للمكثِر ، والحق أنه صفة فليحمل عليه ما في الآية من غير
 حاجة إلى التجوز ، أو حذف المضاف^(٣) . و(الخنَّاس) مثله ، أي هي صيغة
 مبالغة مقصود بها النسب ، قال الزمخشري : «(الخنَّاس) : الذي عادته أن
 يخنس ، منسوب إلى الخنوس ، وهو التأخر ، كالعَوَّاج والبتَّات^(٤) . وتابعه
 الفخر الرازي ناقلاً كلامه بنصه^(٥) . وإليه ذهب الألوسي أيضاً^(٦) .

د - الوصف بـ (نو) :

« وذلك نحو مررت برجل ذي إبل ، وذي أدب ، وذي عقل ، وذي مروعة
 وما أشبه ذلك . ويفسر بأن معناه : صاحب^(٧) .

- (١) روح المعاني : ٢٠٩/٣ .
- (٢) انظر : الكشاف : ٨٢٣/٤ ، والتفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ ، واللسان : ٢٥٥/٦ .
- (٣) روح المعاني : ٢٨٦/٣٠ .
- (٤) الكشاف : ٨٢٤/٤ ، وانظر : الكتاب : ٣/٢٨١ - ٢٨٢ .
- (٥) انظر : التفسير الكبير : ١٩٧/٣٢ .
- (٦) انظر روح المعاني : ٢٨٦/٣٠ .
- (٧) الأصول في النحو : ٢٧/٢ ، وانظر : ص ٢٤ ، وشرح عيون الاعراب : ٢٣١ ،
 وشرح ألفية ابن معطي : ٧٥٠/١ .

وعبر ابن برهان عن ذلك - في أحد المواضع - ب : الوصف بالجواهر^(١)، في حين جاء تعبيره في الموضوع الذي يليه دقيقاً حيث قال : «(ذو) بمعنى صاحب ، وإنما دخلت (ذو) وصلة إلى الصفة بالجنس»^(٢). والقول بكونها وصلة إلى الصفة بالجنس يشمل الجواهر ، وأجناس المعاني ، حيث جاءت (ذو) مضافة إليها كثيراً في القرآن الكريم .

و(ذو) وإن كانت بمعنى (صاحب) تفارقها في كونها موضوعة لمعنى الصحبة الدائمة^(٣) ، ولذا نجد في كثير من الآيات يُخبرُ فيها بكون فريق من الناس من أصحاب الجنة ، أو من أصحاب النار ، حكماً بخلود كلِّ في كلِّ ، ومن ذلك ما

جاء في قوله تعالى :

(فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ

أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ

هُم فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٧﴾ (٤)

وقوله :

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٥٠﴾

الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤٢﴾ (٥)

ولتلك الخصيصة لـ (ذو) يـجاء بها حيث يراد ثبوت معنى ما أضيفت إليه في المنعوت أو المخبر عنه ، ومن الثاني قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ) (٦).

(١) انظر شرح اللمع : ٢٠٧/١ .

(٢) السابق : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، وانظر أيضاً : نتائج الفكر : ١٧٧ .

(٣) انظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٩٠٦/٢ - ٩٠٧ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

(٥) الأعراف : ٤٢ .

(٦) البقرة : ٢٤٣ .

ومن الأول قوله تعالى في آية الوصية :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ
الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ)^(١) .

وقال في آية الرجعة :

(فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ مَا مَسُّوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَرَغُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ)^(٢) .

والشاهد في : (اثنان ذوا عدل) ، و : (أشهدوا ذوي عدل) ، حيث وقعت (ذو) وما أضيفت إليه نعتاً لاثنتين في الآية الأولى ، ونعتاً لمحذوف في الثانية ، تقديره : رجلين ذوي عدل ، وسوغ حذفه دلالة (ذو) بصيغتها وعلامتها الإعرابية عليه . وللإشارة إلى وجوب ثبوت الصفة في الشاهدين ثبوتاً دائماً جئ بـ (ذو) ، ولم يُقَلْ : اثنان عادلان أو صاحباً عدل^(٣) . وقد كشف الألويسي النقاب عن مقتضى إيثار : (ذا القريبى) على (القريب) في أسلوب القرآن ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ فَآتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾^(٤) ، فقال : « وعبر عن القريب بذى القريبى في جميع المواضع ، ولم يعبر عن المسكين بذى المسكنة ، لأن القرابة ثابتة لا تتجدد . و (ذو) كذا ، لا يقال في الأغلب إلا في الثابت . ألا ترى أنهم يقولون لمن تكرر منه الرأي الصائب : فلان ذو رأي ، وتكاد لا تسمعونهم يقولون لمن أصاب مرة في رأيه كذلك . وكذا نظائر ذلك من قولهم : فلان ذو جاه وفلان ذو إقدام . والمسكنة لكونها مما تظراً وتزول ، لم يُقَلْ في المسكين : ذو مسكنة . كذا قال الامام »^(٥) .

(١) المائدة : ١٠٦ .

(٢) الطلاق : ٢ .

(٣) الكشف : ١٢٥/٤ .

(٤) الروم : ٣٨ .

(٥) روح المعاني : ٤٥/٢١ .

وكما تدل (نو) على ثبوت الصفة للموصوف بها ثبوتاً دائماً بحيث تعود
وكأنها منه كالجزء ، فإنها تدل أيضاً على بلوغ الموصوف حداً في الصفة لا
مزيد عليه ، أي إنها تفيد المبالغة في الوصف ، وشاهدنا على ثبوت تلك الدلالة
لها ما جاء في قوله تعالى :

﴿ فَلَا أَقْنَحُمُ الْعَقَبَةَ ﴾ (١١) ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ (١٢)
﴿ فَكُ رَقَبَةً ﴾ (١٣) ﴿ أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ (١٤) ﴿ يَتِيمًا إِذَا مَقَرَّبَهُ ﴾
﴿ أَوْ مُسْكِينًا إِذَا مَتَرَّبَهُ ﴾ (١٥) (١) .

فقوله : (ذي مسغبة) و (ذا متربة) نعتان لكل من : (يوم) و (مسكين) ، وجيء
بذي لبيان أن الجوع قد بلغ الغاية في ذلك اليوم ، وأن المسكين قد بلغ في
الحاجة النهاية . قال الفراء : « (ذي مسغبة) : ذي مجاعة ... أو مسكيناً ،
حدثنا أبو العباس قال : حدثنا محمد ، قال حدثنا الفراء قال : وحدثني حبان
عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس : أنه مرَّ بمسكين لاصق بالتراب
حاجةً ، فقال : هذا الذي قال الله تبارك وتعالى : (أَوْ مُسْكِينًا إِذَا مَتَرَّبَهُ) (٢) .
وقال أبو حيان : « ووصف يوم بذي مسغبة ، على الاتساع » (٣) . وتفسير المراد
بالاتساع - هنا - هو إسناد ما يقع في الزمان إلى الزمان مبالغةً ، قال
الزمخشري : « ووصف اليوم بذي مسغبة ، نحو ما يقول النحويون في قولهم :
هم ناصبٌ : ذونصبٍ » (٤) .

(١) البلد : ١١ - ١٦ .

(٢) معاني القرآن : ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ ، وانظر : معاني القرآن وأعرابه للزجاج :

٣٢٩/٥ - ٣٣٠ ، والبحر المحيط : ٤٧٦/٨ ، والمفردات في غريب القرآن :

٧٣ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٥٤٠/٤ ، وذكر الزمخشري

أنه روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في (ذا متربة) : الذي مأواه

المزابيل ، الكشاف : ٧٥٧/٤ .

(٣) البحر المحيط : ٤٧٦/٨ .

(٤) الكشاف : ٧٥٧/٤ ، وانظر روح المعاني : ١٣٨/٣ .

القسم الثاني - ما كان فعلاً للموصوف :

وشرحهُ ابنُ السراج بقوله : « وهو ما يكون فعلاً للموصوف يكون به فاعلاً أو متصلاً بشيء من سببه ، وذلك قائم ، وقاعد ... تقول : مررتُ برجل قائم ، فهذه صفة استحقتها الموصوف بفعله ، لأنه لما قام استحق أن يُقال له قائم ، ولما ضَرَبَ ، وجب أن يُقال له : ضارب ... ولهذا حُسُنَ أن توصف النكرةُ بالفعل فتقول : مررت برجل ضربَ زيداً ، كما يصح أن يُقال مررت برجل ضاربٍ زيداً غداً» (١) .

وهذا القسم عند غالبية النحاة - ومنهم ابن السراج كما يوضح كلامه السابق - نوع واحد . وأميل إلى جعله ثلاثة أنواع :

أ - ما يتصف فعله بالثبوت بدلالة مادته . وما جاء من هذا القسم فالأولى أن يُجعل نعتاً .

ب - ما يدلُّ فعله على الثبوت بقريئة . وتُحدَّد الحالية أو النعت في ضوء القريئة .

ج - ما لا يدلُّ على ثبوت . والأولى جعل ما جاء من هذا القسم حالاً .

وفائدة هذا التقسيم المساعدة على تعيين الباب النحوي الذي يدخل تحته ما يأتي بعد الاسم دالاً على معنى فيه . فما كان كذلك - وهو ليس خبراً ، وما قبله ليس معرفة - يحتمله باب الحال وباب النعت . وترجيح أحدهما على الآخر ينبغي أن يستند - من بين ما يمكن أن يستند عليه - إلى المعنى . وليس لي في هذا الصنيع إلا النصُّ والتوضيح والتوقف عندما التقطه من كلام بعض النحاة مما يُشير إلى ذهابهم ذلك المذهب قال ابن يعيش مبيناً السمة الأساسية لباب النعت : « ... ولما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة ، وجب أن يُجعل للمنعوت حالٌ تُعرِّى منها مُشاركه في الاسم ، ليتميز به . وذلك يكون على

(١) الأصول في النحو: ٢٤/٢-٢٥، وانظر: شرح عيون الإعراب: ٢٣٠، وشرح

وجوه: إمّا بخلقه ، نحو : ... وإمّا بفعلٍ اشتهر به وصار لازماً له ، وذلك على ضربين : أليّ ، وهو ما كان علاجاً ، نحو قائم وقاعد وضارب وأكل ، ونحوها . ونفساني نحو : عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف وظريف ووضع ومكرم ومهان . إذا اشتهر بوقوع ذلك به ...» (١) .

فالسمة الأساسية لباب النعت الثبوت ، ولذا فإن ما كان من الأفعال غير مُتَّصِفٍ بتلك السمة ، فينبغي كي يُنعتَ به أن يكون ممّا اشتهر به المنعوت وصار من سماته التي يُعرف ويُميز بها من غيره ممن يشاركه اسمه .

وقال السهيلي : « ... ثم نرجع إلى الحال فنقول : إذا كانت صفة لازمة للاسم . كان حملها عليه على جهة النعت أولى بها ، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة للاسم إلا وقت الإخبار عنه بالفعل ، صلح أن تكون حالا ، لأنها مُشتقة من التحول ، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها ...» (٢) .

ويبدو أن منحاه هذا هو منحى أستاذة ابن الطراوة الذي نقل عنه القول بوجود مراعاة المعنى في إتيان النكرة لما قبلها ، أو نصبها على الحال ، قال موضحاً أن نصب نعت النكرة على الحال - إن اقتضى المعنى ذلك - لا يمنعه قياس ولا سماع : « ... أمّا القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت : جاءني زيد الكاتب ، وجاءني زيد كاتباً - وبينهما من الفرق في المعنى ما نراه - فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت : مررتُ برجل كاتب ، أو : برجل كاتباً ؟ وإذا كان كذلك فلا بُد من الحال إذا احتيج إليها . وأمّا السماع ، ففي الحديث : (صلى خلفه رجال قياماً) ...» (٣) وقد سبق هؤلاء إلى وجوب تلك التفرقة المستندة إلى المعنى ، المبرد ، قال -

(١) شرح المفصل : ٤٧/٣ ، وانظر : المقتضب : ١٦٦/٤ ، والأمالى النحوية

(أمالى القرآن الكريم) لابن الحاجب : ١٥١/١ .

(٢) نتائج الفكر : ٣٩٦ .

(٣) السابق : ٢٣٤ ، وانظر : أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٥ .

مبيّناً أنّ إبتاع ما بعد المعرفة لها - بتعريفه - أو عدم إبتاعه ، بأن يُترك على تنكيره فينصب على الحال مُحدّده المعنى - : « ... فإذا قلت جاءني زيد ماشياً ، لم يكن نعتاً ، لأنك لو قلت : جاءني زيد المشي ، لكان معناه : المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ، لأنّه تحلية له وتبيين أنّه زيد المعروف بهذه السّمّة ، ليُفصلَ ممّنُ اسمه مثلُ اسمه ، بهذا الوصف ، فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً ، لم تُردّ أنّه يُعرفُ بأنّه ماشٍ ، ولكن خبّرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدلّلْ كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها ... وكذلك مررت بزيد ضاحكاً ، وصادفتُ أخاك راكباً ... » (١) . ونصّ على جواز نصب النكرة على الحال دون اشتراط مُسوغ ، - فيما سبق نقله (٢) عنه - وكرر ذلك في موضع آخر حيث قال : « ... ومثال هذا قولك : جاءني رجلٌ ظريفٌ ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل ، ويجوز : جاءني رجلٌ ظريفاً ، على الحال . فإذا قلت : جاءني ظريفاً رجلٌ بطلّ الوجهُ الجيدُ ، لأن رجلاً لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً ، لا يجوز غيره » (٣) .

ومن المهم هنا تصحيح ما تُسببُ لسببويه من أنّه يجيز نصب نعت النكرة - إذا لم يُقصد به الثبوت - على الحال ، بدون مُسوغ قياساً . فقد ذكّر السيوطي نقل أبي حيان ذلك عن سببويه ، قال : « ... ومن النادر قولهم : عليه مائةٌ بيضا و : فيها رجلٌ قائماً . واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً ونقله عن سببويه ، وإن كان دون الإبتاع في القوة » (٤) . ونصّ كلام أبي حيان هو : « الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة . وقد ذكر سببويه الحال من النكرة كثيراً قياساً . وإن (لم) (٥) يكن بمنزلة الإبتاع في

(١) المقتضب : ٣٠٠/٤ ، وانظر أيضاً : ١٦٦/٤ .

(٢) انظر المقتضب : ٢٨٦/٤ .

(٣) السابق : ٣٩٧/٤ .

(٤) الهمع : ٢١/٤ .

(٥) اقتضى زيادة (لم) استقامة المعنى .

القوة ، والقياس قول يونس والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب ...
والحال المتقدمة من النكرة ، قال سيبويه أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما
يكون في الكلام ، انتهى ... وقد ذكرنا [اقتباس] (١) سيبويه مجيئها من النكرة
من غير اعتبار لما اعتبره ابن مالك (٢) . وقال الأزهري : « ... وإذا ثبت مجيء
الحال من النكرة بلا مسوغ هل يُقاس عليه ، أو لا ؟ ذهب سيبويه إلى الجواز ،
والخليل ويونس إلى المنع » (٣) .

والحقيقة أن ما نُسب لسيبويه - مما ورد مفيداً ذلك في الكتاب -
ليس رأيه ، بل هو رأي أستاذه الخليل ، ورأي يونس وعيسى بن عمر .

أما هو فيذهب إلى جواز ذلك قياساً مع وجود مسوغ ، واستدلنا على ذلك
بأدلة من كلامه ، أولها : قوله في باب نعت النكرة بفعل السببي : « هذا باب ما
يجري عليه صفة ما كان من سببه ، وصفة ما التبس به ، أو بشيء من سببه
كمجرى صفته التي خلصت له . هذا ما كان من ذلك عملاً . وذلك قولك : مررتُ
برجل ضاربٍ أبود رجلاً ومررتُ برجل ملازمٍ أبود رجلاً . ومن ذلك أيضاً :
مررتُ برجل ملازمٍ أباه رجلاً ، ومررتُ برجل مخالطٍ أباه داءً . فالمعنى على
وجهين : إن شئت جعلته يلزمه ويُخالطه فيما يُستقبل ، وإن شئت جعلته عملاً
كائنًا في حال مرورك . وإن ألقيت التنوين وأنت تريدُ معناه ، جرى مثله إذا

(١) جاء ت في النصّ المحقق : (اقتباس) ، وأظن ما أثبتته الصحيح .

(٢) ارتشاف الضرب : ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ ، وانظر : شرح ابن عقيل على ألفية
ابن مالك : ٢٦٣/٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ٣٧٨/١ ، وذكر ذلك أيضاً الخصري ،
والصبان ، انظر : حاشية الخصري على ابن عقيل : ٢١٦/١ ، وحاشية
الصبان على الأشموني : ١٨/٢ ، ونقل ذلك عن هؤلاء الدكتور أحمد
مكي الأنصاري في كتابه : يونس البصري : (حياته وأثاره ومذاهبه)
: ٢٤٢ - ٢٤٣ ، ولم يُشر إلى عدم نسبة القصر على السماع ، إلى يونس
والخليل .

كان منونا»^(١) . وما يستدل به على ما قلناه من النص السابق هو قوله :
 « فالمعنى على وجهين » ومع كون أحد الوجهين يفيد اتصاف المحدث عنه
 بالحدث وقت المرور به فإن سيبويه لم يُشير إلى اختلاف الإعراب لاختلاف
 المعنى ، بل بعد أن استدل واستشهد لكون الإضافة في هذه المسألة تجري
 مجرى عدم الإضافة لأنها لفظية ، أي إن نحو : مررت برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ ،
 مساوٍ في المعنى والإعراب لـ : مررت برجلٍ ملازمٍ أباه رجل ، أكد ما ذهب إليه
 فيما سبق وهو أن الإعراب لا يختلف - هنا - باختلاف العمل . قال : « ...
 ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتهم تقوله لم يلتفت إليه ولكننا
 سمعناها تُنشد هذا البيت جرّاً وهو قول ابن ميادة المرّي من غطفان :

وارتشن حين أردن أن يرميننا نبلاً بلا ريش ولا بقداح
 ونظرن من خلل الخدور بأعين مرضى مخالطها السقام صحاح

وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت ، لم يلقنه
 أحد ، هكذا وأنشد غيره بيتاً آخر ، فأجروه هذا المجرى ، وهو قوله :

حمين العراقيب العصا وتركنه به نفس عالٍ مخالطه بئر

فالعامل الذي لم يقع ، والعمل الواقع الثابت ، في هذا الباب سواء ، وهو
 القياس وقول العرب . فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا ، فهم
 ينصبون : به داءٌ مخالطه ، وهو صفة للأول ، وتقول : هذا غلام لك ذاهبا . ولو
 قال : مررت برجل قائماً ، جاز ، فالنصب على هذا^(٢) . وشاهدنا من كلامه
 قوله بأن العمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت سواء ، وهو القياس عنده .
 ثم بين مجوز النصب في كلام من ينصبه من العرب . وذلك المجوز هو
 تخصيص النكرة بنعتها ، أي أن نصب (مخالطه) ، إنما صح - عنده - لأجل
 أن النكرة نُعِتَتْ ، وذلك في : مررت برجل به داءٌ مخالطه ، فالجملة الاسمية

(١) الكتاب : ١٨/٢ ، وانظر : ٤٩/٢ - ١٦٥/١ ، ١٦٨ -

(٢) الكتاب : ٢٠/٢ - ٢١ .

(به داء) . في محل جرّ نعت لرجل ، و(مخالطه) حال من (رجل) النكرة المخصصة بالنعت ولذا قال بعده : وتقول : هذا غلامٌ لك ذاهبا أي أن النصب فيما سبق مقيس على النصب في هذا الجملة . وقوله قبل المثال الثاني : « ولو قال : ... » ، يفيد أن حكم النصب في المثال الثاني ، ليس كحكمه في : « هذا غلام لك ذاهبا » ، ولا فرق بينهما إلا في تخصيص النكرة في الأول وعدمه في الثاني . وأوضح بعد كلامه السابق أن ما حملته على القول بجواز النصب - مع كون الرفع عنده هو القياس - هو ذهاب بعض النحويين إلى القول به تفرقةً منهم بين المعاني ، وهذا نصٌ ما قاله : « وإنما ذكرنا هذا لأن ناسا من النحويين يُفرقون بين التنوين وغير التنوين . ويُفرقون إذا لم يُنَوِّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يروونه ، نحو الآخذ واللازم والمخالط ، وما أشبهه وبين ما كان علاجاً يروونه ، نحو الضارب والكاسر . فيجعلون هذا رفعا على كل حال ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع . وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع . هذا قول يونس والأول قول عيسى . فإذا جعله اسما لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال ، تقول : مررتُ برجل مُلَازمُهُ رجل ، أي : مررتُ برجل صاحب مُلازمته رجل ، فصار هذا كقولك : مررتُ برجل أخوه رجل^(١) . وتقول على هذا الحد : مررتُ برجل مُلَازمِوه بنو فلان ، فقولك : ملازموه ، يدل على أنه اسم ، ولو كان عملاً لقلت : مررتُ برجل مُلَازمه قومه ، كأنك قلت : مررتُ برجل مُلَازم إياه قومه أي : قد لزم إياه قومه^(٢) .

(١) جاء في الكتاب : ٤٢٨/١ : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة ، التي صارت صفة للنكرة ، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب . يدل على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررتُ بعبدالله ضاربك فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك .

(٢) الكتاب : ٢١/٢-٢٢ ، وانظر : شرح الكافية للرضي : ٣٠٣/٢-٣٠٥ .

فتفرقة يونس وعيسى بين هذه الأسماء بجعلها مُسندةً إلى النكرة على جهة الاتباع - نعتاً - أو على جهة النصب - حالاً - ، أساسها المعنى ، وهو مستفاد - هنا - من شيئين : أحدهما : دلالات الأفعال التي أخذت منها هذه الأسماء ، من حيث الثبوت أو عدمه . الثاني : دلالة التنوين إذ من المعلوم أن إعمال الأسماء المشتقة - اسم الفاعل واسم المفعول - يُفيد أن الحدث واقعٌ بوقت وقوع الحدث الأول كما في : مررت برجل ضاربٍ أبوه - وهو إما أن يكون من الأحداث التي تقع وتنقضي مع عدم اتصافٍ بالديمومة ، أو من الأحداث التي تتصف بها - أو أنه سيقع بعدُ . أما إضافتها إلى معمولها ، فتدل على وقوع الحدث وانتهائه أو استمرار اتصاف المحدث عنه به وذلك بحسب دلالة الفعل المأخوذ منه الاسم ، هذا إذا لم يكن الغرض من الإضافة التخفيف بحذف التنوين - وهو أمرٌ مستحبٌ وكثير الوقوع في الكلام ، وقد بينَ سيبويه أن الإضافة في هذه الأسماء قد لا تكون لها دلالة معنوية ، بل لغرضٍ لفظي وهو ما ذكرناه قال : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيءٌ ، وينجرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ودخل في الاسم معاقبا للتنوين فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ ، لأنه اسم وان كان ليس مثله في المعنى والعمل . وليس يُغَيَّرُ كُفُّ التنوين ، إذا حذفته ، مُستخفّاً شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١) ... ويزيدُ هذا عندك بيانا قوله تعالى : جُدُّ : ﴿ هَذَا بَلِغُ الْكَعْبَةِ ﴾ (٢) . وعلى ذلك المعنى (٤) جاء

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٢) المائدة : ٩٥ .

(٣) الكتاب : ١٦٥/١ - ١٦٨ .

(٤) المقصود به : وقوع الحدث وقت النظر مع اتصافه بالديمومة ، وذلك

الاتصافُ مُستفاد من دلالة الفعل (خالط) ، ومن دلالة السياق والمقام .

والإضافة في (مخالطها) لفظية ، بدليل صحة نعت (أعين) النكرة بها .

جرُّ (مخالطها) - في بيت الكتاب السابق إيراده - إذ نصبه يُفيد أن ذلك وصفٌ للأعين مختصٌ بوقت نظريها من فرجِ الخدور ، والمرادُ عكسه وهو أن ذلك سمةٌ من سمات تلك الأعين لا تفارقها . وهذا شاهد للنوع الثاني من الأنواع التي قسمتُ الاسم المأخوذ من الفعل إليها ، وذلك أن (المخالطة) من الأمور التي تتصف بالثبوت بقريئة . ورأينا أن القريئة في البيت جعلت المعنى على الثبوت ، وبذلك فإن الإتياع - على النعت - هنا أقوى معنى من النصب على الحالية . وقد نقل ابن السراج ذلك عن سيبويه فقال : « وحكى سيبويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يجيز إلا النَّصْبُ في : مررت برجل مخالطٌ بدنه داء ، فينصبون (مخالط) وردُّ هذا القول ، وقال ... »^(١) . وثاني تلك الأدلة : ما جاء في قوله : « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة » : وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ مُقبِلٌ ... ويُستدلُّ على أنه نكرةٌ أنهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهنَّ النكرة . وذلك أنك تقول فيما كان وصفاً : هذا رجلٌ خيرٌ منك وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك . ويستدلُّ على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما تُوصفُ به النكرة ، ولا تصفه بما توصف به المعرفة ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبلٌ ... ومن قال : هذا أولُ فارسٍ مُقبِلٌ ، مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لا يستطيع أن يقول : هذا أولُ الفارس ، فيُدخلُ عليه الألف واللام فصار بمنزلة المعرفة ، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة ، وينبغي له أن يزعم أن (درهما) في قولك : عشرون درهما معرفة ، فليس هذا بشئ ، وإنما أرادوا : من الفرسان ، فحذفوا الكلام استخفافاً وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك . وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجلٌ مُنطلقاً وهو قول عيسى . وزعم الخليلُ أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً . ومثل ذلك : مررت برجل قائماً ، إذا جعلت المرور به في حال قيام . وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قول الخليل .

(١) الأصول في النحو : ٢٥/٢-٢٦ ، والقول الذي نقله ، هو تفرقة النحويين

السابق ذكرها من قبل سيبويه .

ومثل ذلك : عليه مائة بيضا ، والرفع الوجه . وعليه مائة عينا ، والرفع الوجه .
 وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مررتُ بماءٍ قَعْدَةٌ رجلٍ ، والجر
 الوجه . وإنما كان النصبُ هنا بعيدا من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ،
 فكرهوا أن يجعلوه حالا ، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا :
 هذا زيدُ الطويل ، وهذا عمرو أخوك وألزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا
 صفة المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها
 كحال المعرفة فيما يكون من اسمها . وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول :
 هذا غلامٌ لك مقبلا جعله حالا ولم يجعله من اسم الأول « (١) .

فالشاهد في قوله : « وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجل منطلقا ،
 وهو قول عيسى وزعم الخليل أن هذا جائز ... وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ
 قائما ، وهو قول الخليل » ، فالقول بالنصب على الحال من النكرة مع عدم
 وجود مسوغ - كما نرى - ذهب إليه عيسى والخليل ، ولذلك فإننا نجدُ سيبويه
 يُسبق (يجوز) بـ (قد) ثم يذكر صاحب القول بالجواز . أما هو فيرى أن
 مسوغ نصب (مقبلا) ، هو وجود مخصصٍ للنكرة المضافة محذوفا ، ولذلك
 قال : « وإنما أرادوا من الفرسان ، فحذفوا الكلام استخفافا ، وجعلوا هذا
 يُجزئهم من ذلك » . وشاهدٌ ثانٍ من الكلام السابق وهو قوله : « ومثل ذلك :
 عليه مائة بيضا والرفع الوجه ، وعليه مائة عينا ، والرفع الوجه وزعم يونس
 ... والجر الوجه ، وإنما كان النصب هنا بعيدا » . فهو هنا أمام المسموع
 نصبه من أصحاب اللغة ، ومع قبوله له ، يجعل القياس غيره ، وهو الاتباع
 وهذا أقوى ما يدلُّ على أنه لم يقلُّ بقياسِ النصب على الحال من النكرة بدون

(١) الكتاب : ١١٠/٢ ، ١١٢ - ١١٣ ، وانظر أيضا من ١٢٢ ، حيث قاس نصب
 نعت النكرة المتقدم عليها على الحال ، على ما أجازته هنا - بناء على ما
 ذهب إليه الخليل وعيسى - وذلك في نحو : هذا قائما رجلٌ ، وفيها
 قائما رجل . وذكر أن النصب هنا يتم به التخلص من قبيحين هنا :
 حذف الموصوف ، وإيلاء المشتقِّ العوامل .

وجود مسوغ . وقد علل مسلكه هذا بقوله : « وإنما كان النصب هنا بعيدا ... » الخ ، فعلة البعد - عنده - آتية من جهة كون النصب يؤدي إلى عدم طرد القاعدة ، أي إن المطابقة في حال التنكير تقتضي الإتيان ، كما اقتضته في حال التعريف ، وبذلك يتحقق اطراد القاعدة . وقد وافقه السيرافي فيما ذهب إليه عند شرحه لتعليقه السابق بقوله : « الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجب العامل ، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة ، والصفة مُشاكلَةٌ للفظ الأول ، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول . وذلك قولك : جاءني رجلٌ ركبٌ في حال مجيئه ، ولست تريد بيان رجل ، في حال إخبارك ، وإذا قلت : جاءني رجل ركباً ، فذلك المعنى تريد ، فكهوا العدول عن لفظ مُشاكلٍ للفظ الأول إلى لفظٍ يخالفه ، لغير خلاف في المعنى ، فلذلك آثروا الصفة في النكرة على الحال . أما المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، لأنك إذا قلت : جاءني زيدٌ أمس الراكبُ ، فالراكب صفة لزيد في حال إخبارك ، لأن زيدا معرفة تحتاج إلى أن يعرفه المخاطب في حال إخبارك ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ أمس ركباً ، فالركوب في حال مجيئه ، لا في حال إخبارك . وجعل سيبويه « أول فارس مُقبلاً » ، في باب الحال ، كقولك : هذا رجلٌ مُطلقاً ، لِتَحَقِّقِ تنكير « أول فارس » ، إذ محله في الاعراب والحال الذي بعده كمحل رجل ، من : هذا رجل » (١) .

(١) شرح السيرافي : ٢١٤/٢ .

الإشتقاق :

جمهور النحاة - كما هو معلوم - على اشتراط الإشتقاق أو صحّة التأويل بالمشتق للاسم الواقع نعتاً^(١) . ولم يُصرح بخلاف ذلك منهم - على ما أعلم - إلا ابنُ الحاجب قال : « ولا فصل بين أن يكون مُشتقاً أو غيره ، إذ كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل : تميمي ، وذي مال ، أو خصوصاً ، مثل : مررت برجل أي رجل ، ومررت بهذا الرجل ، ويزيد هذا^(٢) . ونقل الرضي شرح ابن الحاجب لكلامه السابق ، « قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالاته كذلك صحّ وقوعه نعتاً ، فلا فرق بين أن يكون مُشتقاً وغيره . ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضعُ المشتق ، توهم كثيرٌ من النحويين أن الإشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، هذا كلامه^(٣) . هذا ما ذهب إليه في كافيته وشرحه عليها . ويبدو من كلام الرضي موافقته لما ذهب إليه ابن الحاجب ، قال - بعد إيراد كلام ابن الحاجب السابق وشرحه - معلقاً على اشتراط

(١) انظر : الكتاب : ٢٣/٢ ، ١١٧ - ١١٨ ، والمقتضب : ٢٥٨/٣ - ٢٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٩٥/٤ .
والأصول في النحو : ٢٧/٢ - ٢٩ ، ٣١ ، واشتقاق أسماء الله الحسنى :
٢٥٩ - ٢٦٠ ، والمسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات : ١٣١ - ١٤٨ ، والمقتصد
في شرح الإيضاح : ٩٠٦/٢ ، ٩٢٦ ، واللمع في العربية : ١٢٩ ، وشرح
اللمع : ٢٠١/١ ، ٢٠٨ ، والتبصرة والتذكرة : ١٧٦/١ - ١٧٨ ، والمفصل
وشرحه : ٤٨/٣ ، ونتائج الفكر : ٥٣ ، ٢٤٢ ، وألفية ابن معطي وشرحها :
٧٤٥/١ - ٧٤٦ ، والمقرب : ٥٥٠/١ - ٥٥١ ، والتسهيل : ١٦٧ ، والمساعد على
التسهيل : ٤٠١/٢ ، وأوضاع المسالك : ٣٠٤/٣ - ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب
٥٧٩/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان : ١٢٠ ، وتقريب
المقرب : ١٧٢ ، وهمع الهوامع : ١٧٦/٥ ، ١٧٨ .

(٢) الكافية : ١٢٩ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٣/١ ، وقد بيّن أن النص السابق هو شرح المصنف على

كتابه ، محقق الكافية د. طارق نجم : انظر الكافية : ١٢٩ ، هامش : (٣٤٩) .

سيبويه الاشتقاق في النعت وعدم اشتراطه ذلك في الحال : « اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسدٍ ، وصفا ، ولم يستضعف : يزيد أسداً ، حالا . فكأنه يشترط في الوصف ، لا في الحال الاشتقاق . وفي الفرق نظر»^(١) . وتفريق سيبويه بينهما صحيح فقد وقع الجامد - غير المؤول بالمشتق - حالا ، ووقعا كثيرا في القرآن الكريم ، ووقوع النعت فيه كذلك ، يمكن أن يوصف بالندرة ، مع ملاحظة أنه لم يكن المراد من أسماء الأجناس التي وُصِفَ بها ، حقيقتها ، بل أريدت الإشارة إلى المعاني التي صارت هذه الأسماء أعلاما عليها .

هذا إن أُريدَ إطلاق الحكم ، أمّا إن قُصِدَ قَصْرُ الحكم على المثال المورد فالذي ذهب إليه الرضي هو الصحيح ، وقد سبقه إليه السيرافي ، حيث قال - بعد أن ذكر تفريق سيبويه المشار إليه - : « والذي عندي أن جواز (أسد) في الصفة والحال واحد ، وذلك أنك لست تُريد في الحال إذا قلت : مررت بزيد أسداً ، شخص الأسد الذي هو السبع ، وإنما تُريد : شديداً . وإذا كان أسداً في الحال بمعنى شديد كان في الصفة مثله لأن مرجعه إلى معنى شديد ، وشديدُ صفة . فإذا قلت هذا خاتمك حديداً ، وهذا مالك درهما ، فإنما تُريد نفس الحديد والدرهم^(٢) . . . وذكر المبرد إجازة جماعة من النحويين - لم ينصَّ على أسمائهم - مجيئه كذلك ، بقوله : « ... وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به ، فيقال هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ . وسنشرح ما ذهبوا إليه ونُبين فساده على النعت وجوازه في الاتباع لما قبله ... »^(٣) . كما أن ابن القوَّاس أشار إلى أن قول ابن معطي في ألفيته :

* أو ما حوى معنى اشتقاق حكما *

(١) شرح الكافية : ٢٨٤/٢ ، وانظر نص سيبويه المشار إليه : الكتاب : ٤٣٤/١ .

(٢) شرح السيرافي : ٤٨/٢ - ١٤٩ ، وانظر : شرح المفصل : ٣٩/٣ .

(٣) المقتضب : ٢٥٩/٣ ، وقد خرَّج الإتياع على البديل ، وانظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٨/٢ - ٨٩٩ .

وصدره :

* فالنعت مُشتقُّ يبينُ الأسمَا *

قد يفهم منه عدم اشتراطه الاشتقاق لهذا الباب ، قال : « ... ويحتمل أن يُريد بقوله " أو ما حوى معنى اشتقاق " ، أن كلَّ ما دلَّ على معنى في المتبوع مطلقاً ، يصحُّ أن يكون نعتاً مشتقاً كان أو غير مُشتق ، ولذلك عطف بأو . فإنَّ من لا يشترط الاشتقاق لا يحتاج إلى تأويله بالمشتق ، فيكون النعتُ عنده إما مُشتق ، أو ما حوى معنى المشتق »^(١) . ومع نصِّ ابن الحاجب في الكافية شرحها على أن الاشتقاق ليس شرطاً في الاسم الواقع نعتاً نجدُ كلامه في شرحه للمفصل يُفيد عكس ما نصَّ عليه هناك ، ومن ذلك ما جاء عند شرحه لقول الزمخشري : « وقد استضعف سيبويه أن يُقال : مررت برجل أسد ، على تأويل : جرى »^(٢) ، فقد علل الاستضعاف بقوله : « ووجه استضعافهم : مررت برجل أسد ، أن (الأسد) ليس موضوعاً لذات باعتبار المعنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه . ووجه تجويزه ثمَّ مُضاف محذوف تقديره : مثل أسد ، وحذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس »^(٣) . فقوله : « ووجه تجويزه ثمَّ مضاف محذوف » ، وقد يُرى في الظاهر أن قوله هذا يَنقُضُ قوله بعدم اشتراط الاشتقاق . ونحن - وان كنا لا نقول بقول ابن الحاجب في عدم اشتراط الاشتقاق - لا نرتضي القول بالتقدير ، لأن فيه تقويت معنى المبالغة ، وهي التي من أجلها صير إلى الوصف باسم الجنس هذا ونحوه ، باعتباره صار علماً لمعنى القوة والشجاعة . ومن ذلك أيضاً ذهابه إلى التأويل في نحو : رجلٌ عدلٌ عند شرحه لقول الزمخشري : « ويوصف بالصادر ، كقولهم : رجلٌ عدلٌ وصومٌ وفطرٌ ... »^(٤) ، حيث قال :

(١) شرح ألفية ابن معطي : ٧٤٥/١ - ٧٤٦ .

(٢) شرح المفصل : ٤٨/٣ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٣/١ .

(٤) شرح المفصل : ٤٩/٣ - ٥٠ .

«...بتأويلين : أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل ، أو المفعول ، وهو الصحيح ، والآخر : أن يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره : ذو عدل . وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر ، على هذا النحو ، والآخر : أنه يلزمه حذف مضاف ، على ما ذكرناه»^(١) . وذلك ما لم يقل به الزمخشري أو ابن يعيش اللذان يشترطان الاشتقاق ، بل أبقاه ابن يعيش على بابه ، مبينا أن المراد به المبالغة^(٢) ، وكذلك فعل الرضي^(٣) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، - وهو أن الاشتقاق أو صحة التأويل به شرط للنعته - لسببين : الأول : أن ما نُعتَ به من الأسماء الجامدة - غير ما نصوا على قياسية النعت به من الجوامد لصحة تأويله بالمشتق - إنما وقع في مقام إرادة المبالغة ، وهو - كما بين - مقام خروج عن مقتضى الأصل في الصناعة مراعاةً لجانب المعنى : حيث تُراد الإشارة إلى كون الأمر خارجا عن حد المعتاد والمألوف في مثله . ومع كون المبالغة هي التي اقتضت مخالفة الأصل فإنه وُجدَ أن كُلَّ ما نُعتَ به من الجوامد في هذا المقام تؤول دلالاته إلى أحد معنيين : إما عظيم ، أو كامل أو بالغ الغاية والنهاية في المعنى الذي هو موضع الحديث ، وأما أن تُجعل الذات هي الحدث ، وهذا مختص بالمصادر من تلك الجوامد . والثاني : أن استقراء أسلوب القرآن الكريم أكد ذلك ، فعلى الرغم من كثرة النعوت الواردة فيه ، فإن أكثرها وأغلبها كان مُشتقا ، ولم يقع النعت بغير ما نص على قياسية النعت به من الجوامد ، إلا في مقامات المبالغة أيضا . وأكثر الأسماء الجامدة استخداما في ذلك هي المصادر وأرى أن ذلك مُستند قوي للقول بجعل النعت بها قياسيا في تلك المقامات .

أما النعت بأسماء الأجناس فلم يقع إلا في موضعين ، هما قوله تعالى:

(١) الايضاح في شرح المفصل : ٤٤٣/١ .

(٢) شرح المفصل : ٥٠/٣ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٦/١ .

(أَكْلٌ خَمَطٍ) على قراءة الجمهور ، وقوله تعالى : (وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ آنتَى)، على قراءة ابن مسعود وقد تحقَّق لاسم الجنس في الموضوعين شرط صحة النعت بهذا النوع من الأسماء وهو اشتهاؤه بمعنى ، فصير إلى الوصف به لذلك المعنى المشتهر به . أمَّا حصر عدد المرات التي وقعت فيها (ما) المبهمة كذلك ، فهو غير متاح لمثل هذه الدراسة وذلك لأن إبهامها يجعل الخلاف حول تحديد موقعها الاعرابي وارداً في كل موضع تردُّ فيه .

الجوامد التي يجوز النعت بها قياساً :

جمهور النحاة على أنه « لا يجوز الوصف بما هو في حكم المشتق قياساً إلا أن يكون الاسم منسوباً ، أو اسمٌ عددٌ ، أو اسمٌ كيلٌ ، ك (ذارع) ، أو اسم إشارة ، نحو قولك : مررت بزيد هذا ، أو اسماً مشاراً إليه ، نحو قولك : مررت بهذا الرجل »^(١) . و (نو) بمعنى صاحب داخلة في المنسوب بأحد اعتباريها وهو أنها تفيد الملازمة والمصاحبة الدائمة بين ما قبلها وما أضيفت إليه ، وهم قد نزلوا ذلك منزلة النسب الحقيقي^(٢) .

والمقصود بكون النعت بهذه الجوامد قياسياً ، أنه يُنعت بها لأداء جميع الأغراض والوظائف مثلها مثل المشتقات ، وهو الأمر الذي تفترق فيه عن الجوامد الأخرى التي عدَّ النعت بها سماعياً . ويمكن أن يُفسر السماعي باختصاصها بمقام المبالغة لا بأنه يُقتصرُ فيها على ما ورد عن العرب . وفي ضوء هذا يُفسرُ ويرتضى صنيع الرضي الذي ألحق بالأنواع الأربعة السابقة غيرها من الجوامد التي نُعت بها لإفادة المبالغة ، وهي : كُلٌّ ، وجدٌ ، وحقٌّ ، « تابعة للجنس مُضافة إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنى ، نحو :

(١) المقرَّب : ٢٤١ ، وانظر : تقريب المقرَّب : ١٧٢ ، والنكت الحسان في شرح

غاية الاحسان : ١٢٠ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣٨١/٣-٣٨٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٩٠٥/٢ .

أنت الرجل كل الرجل ... الخ^(١) ، والمصادر المضافة من نحو حسبك وشرعك ... الخ و(ما) في : ما شئت من رجل ، واسم الجنس المماثل للمنوع مضافاً إلى صدق وسوء نحو : عندي رجلُ رجلُ صدق ، وحمارُ حمارُ سوء^(٢) ، قال ناصباً على كون النعت بهذه الأشياء قياسياً : « وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنّف ، وهي على ضربين : قياسي وسماعي ، فمن القياسي : كُلُّ وجدٌ وحقٌّ ... ومنه : ما شئت من كذا ، مقصوراً على نكرة ... وفي معنى قولك : رجل ما شئت من رجل : عندي رجل شرعك من رجل ... ومن المقيس أيضاً : أن تُكرّر الموصوف وتضيفه إلى نحو صدق وسوء^(٣) ، وذهب إلى ذلك أيضاً ابن عقيل^(٤) . وإنما ارتضي منه هذا لأنه يُحقق التوسعة المحتاج إليها ، المحوطة بضابط الصحة وهو معرفة المقام ، وكان المتوقع أن يتوحد النهج فيشمل هذا الحكم جميع ما جاء منوعاً به من الجوامد ، لهذا الغرض ، وخاصة المصادر التي رأينا أن النعت بها وقع وقوعاً كثيراً ، وقد نصرّ هو على ذلك ، ومع ذلك جعل النعت بها سماعياً ، حيث قال : « والسماعي على ضربين : إماماً شائع كثير وهو الوصف بالمصدر ... وإماماً غير شائع ، وهو ضروب ، أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ... وثانيها : جنس يوصف به ذلك الجنس ، فيكرر اللفظ بمعنى الكامل ... وثالثها : جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء^(٥) . وما ينبغي أن يدرج في القياس من غير الشائع الضربان : الأول والثاني .

وندرس في هذا المبحث من الجوامد التي عدوا النعت بها قياسياً : المقادير . أمّا اسم الإشارة والمشار إليه ، فيأتي بحثهما في فصل (عطف

(١) شرح الكافية : ٣.٤/١ .

(٢) السابق : ٣.٥/١ .

(٣) السابق : ٣.٤/١ - ٣.٥ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٤١٠/٢ - ٤١١ .

(٥) شرح الكافية : ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ .

البيان) ، لأنه أنسب الأبواب بهما . وأما المنسوب فسيقت دراسته في مبحث الثبوت ، وبقي أن نشير هنا إلى أن عدَّ النعت به قياسياً ليس مرجعه التأويل بمشتق ، وهو : منسوب إلى كذا ، بل أمر آخر ، هو اتفاق دلالة المنسوب مع دلالة المشتقات ، في أن كلا منهما يدل على ذات غير مُعَيَّنة موصوفة بصفة مُعَيَّنة . وذلك ما بيَّنه الرضي في قوله : « واعلم أن علامة النسبة ياء مُشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرّد عنها ، فيدلّ على ذات غير مُعَيَّنة موصوفة بصفة مُعَيَّنة ، وهي النسبة إلى المجرّد عنها ، فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلاً منها ذاتٌ غير مُعَيَّنة موصوفة بصفة مُعَيَّنة فيحتاج إلى موصوفٍ يخصُّ تلك الذات ، إمّا هو ، أو متعلقه» (١) .

المقادير :

وهي تشمل : الأعداد ، المكيلات ، الموزونات ، المسوحات .

ومسوّغُ عدِّ النعت بها قياسياً - وإن كانت جامدة - دلالتها على سمة من سمات الذات - على الحقيقة - من نحو الطول والقصر ، والقلة والكثرة ، والكمية . وهو الأمر الذي لا يتحقق لأسماء الأجناس . فهما وإن اتفقا في أن النعت بهما إنما جاز لتأويلهما بالمشتق يختلفان في هذه الخصيصة ، ولذلك اختلف حكمهما من جهة قياسية النعت بهما وعدم قياسيته ، قال الأعمش : «اعلم أن ما كان من المقادير إذا انفرد كان نعتاً لما قبله بما يتضمّن لفظه من الطول والقصر والقلة والكثرة ، فناب ذلك عن طويل وقصير وقليل وكثير» (٢) . وهذا

(١) شرح الشافية : ١٣/٢ .

(٢) النكت : ٤٥٢/١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٦٥/٢ ، وشرح الكافية :

مختص بما أريد بالنعته به حقيقة المقدار والعدد فإن لم تُرد الحقيقة بأن أريد من النعته بهما إفادة المبالغة في الكثرة ونحوها ، فإن حكم النعته بها يجري مجرى حكم النعته بأسماء الأجناس المشهورة بمعنى من المعاني .

وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش ، لكنه لم يُفرق بين النوعين في الحكم وهو ضروري قال : « ... وإيما حكمه إذا قلت : مررت برجال ثلاثة ، أو أربعة ، ونحوهما من أسماء العدد ، حكم أسماء الأجناس من نحو : مررت بقاع عرْفَجِ كَلِّه ، أي خشن ، وكذلك : مررت برجال ثلاثة ، أي : معدودة ، وبثوب خمسين ذراعا أي : طويل » (١) .

وللنحاة حول تصنيف الأعداد والمقادير رأيان ، الأول يعدّهما نوعين وهم غالبية النحاة ، والثاني يعدّهما نوعا واحدا ، قال ابن عقيل : « وبعض النحويين يجعل المقدار متناولا العدد أيضا ، وعليه جرى ابن الضائع ، وما فعله المصنّف هو طريق الفارسي » (٢) . ويقصدُ بقوله « وما فعله المصنّف » : ذهب ابن مالك إلى جعل المقدار والعدد بايين مُنفصلين (٣) . وممن عدّهما كذلك غير ابن الضائع ، السيرافي والرضي . قال السيرافي : « المقادير في المكيل والموزون والعدد والمساحة ، وغير ذلك يجري مجرى واحد . وقوله : ما في السّماء موضعُ كَفِّ ، مقدار من المساحة كما أن (عشرين) مقدار من العدد ، و (سحابا) هو النوع الذي يفسره كما أن (درهما) نوع يُفسر العشرين... » (٤) .

وذلك ما نتبعه في هذه الدراسة ، - اختصارا - ، إذ إنّ جميعها

(١) شرح المفصل : ١٦/٦ .

(٢) المساعد على التسهيل : ٥٥/٢ ، وانظر مذهب الفارسي : المقتصد في

شرح الايضاح : ٧٢٢/٢ ، ٧٢٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٥/٣ ، وانظر : ١٦٥/٢ ، والنكت : ٥٢٣/١ - ٥٢٤ ،

وشرح الرضي على الكافية : ٢٩٥/٢ .

تجري مجرى واحدا كما قال السيرافي .

والمقادير وان كانت تُعامل معاملة المشتقات في قياسية النعت بها -
لوجهي الشبه اللذين ذُكرا - تنحط عنها درجة ، إذ لا يصح إجراؤها على
الأول إذا كانت لسبب قياسي ، أوضح ذلك سيويه وعلة ، قال : « هذا باب ما
يكون من الأسماء صفة مُفردا وليس بفاعل ولا صفة تُشَبَّه بالفاعل كالحسن
وأشباهه . وذلك قولك مررت بحية ذراع نولها ، ومررت بثوب سبع طوله ،
ومررت برجل مائة إبله . فهذه تكون صفات كما كانت (خير منك) صفة ...
فاختير الرفع فيه لأنك لا تقول : ذراع الطول ، مُنونا ولا غير مُنون ، ولا تقول
: مررت بذراع طوله ... » (١) . فعلة عدم الاجراء ، عدم صحة عمل هذه
الأشياء فيما بعدها ، لأنها ليست بمشتقة من فعل و « ما هو أقرب إلى الفعل
منها يُختار فيه الرفع ، كقولك : مررت برجل خير منه أبوه ، وأفضل منه
زيد ، ولم يكن مثل باب الحسن الوجه ، لأنك لا تقول : مررت بحية ذراع الطول
إذا نونت * ، ولا ذراع الطول ، إذا لم تنون ، كما تقول : حسن الوجه إذا
نونت وحسن الوجه إذا لم تنون ... » (٢) . ويبيّن في مبحث المبالغة (٣) ، أن من
العرب من يجري هذه الأسماء على المنعوت ويرفع بها ما بعدها ، وهم قليل
على ما ذكره سيويه (٤) . والوصف بغير الأعداد من المقادير ، ليس كالأعداد
في الكثرة (٥) .

والأعداد المنعوت بها تُستخدم على وجهين :

- جامدة - مشتقة .

- (١) الكتاب : ٢٨/٢ ، وانظر : الأصول في النحو : ٢٧/٢ - ٢٨ .
(٢) شرح السيرافي : ١٦٦/٢ ، وانظر : الكتاب : ٢٥.٢٤/٢ ، والأصول في
النحو : ٢٩/٢ - ٣٠ ، والنكت : ٥٤٢/١ .
(٣) انظر : ص ٢٠٢ .
(٤) انظر المقتضب : ٢٨/٢ - ٢٩ ، والأصول : ٢٨ ، والتبصرة والتذكرة :
١٧٧/١ .
(٥) شرح الكافية : ٢٨٨/٣ .

أولاً - الأعداد الجامدة :

والعدد (واحد) خارج من هذا الوجه ؛ إذ سيأتي أن له استعمالين :
جامدا ومُشتقا ، ولا يُنعتُ به إلا وهو مُشتق . أما العدد (اثنان) ، فإنه لا
يُنعتُ به لبيان كمية المعنود ؛ إذ إن قولنا : رجلان ، يدلُّ على النوع والعدد ،
فِيستغنى به عن الاتيان بالعدد ، لكن النعت به يقع على جهة التأكيد ، نحو :
رجلان اثنان قال عبد القاهر - في معرض استدلاله على أن الموصوف بالعدد
شائع الحذف - : « ... يبين ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد ترك ذكره ثم لا
يستطيع أن تُقدره إلا موصوفاً وذلك في قولك : عندي اثنان ، وعندي واحد ،
يكون المحنوف ههنا موصوفاً ، لا محالة نحو : عندي رجلان اثنان ، وعندي
درهم واحد ، ولا يكون مُميّزا البتة ... »^(١) .

أما ما جاوز الاثنين من الأعداد ، فيُنعتُ به . ووظيفة النعت - إن
أريدت حقيقة العدد - بيان كمية المنعوت ؛ وذلك لأن أصل وضع الأعداد إنما
هو لبيان الكمية^(٢) .

ولا بُد من الإشارة هنا إلى أن النعت بهذه^(٣) الأعداد أت من جهة تحويل
التركيب بالتقديم والتأخير ، وذلك لأن الأصل - من جهة الاستخدام - في
الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن تُضاف إلى المعنود إن لم يمنع من ذلك
مانع ، وأما الأعداد المركبة وألفاظ العقود ، وهي التي لا تمكن معها الإضافة ،
فإن المعنود يُؤتى به منصوباً على التمييز وذلك هو الأكثر وقوعاً في الكلام وفي

(١) دلائل الاعجاز : ٣٨٠ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٦/٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٨١/٣ - ٢٨٢ ، حيث قال الرضي : « وكمية

الشيء عدده المعين ، لأن الكمية ما يُجاب به عن السؤال بكم ، وهو العدد
المعين ... » ، وهو بذلك يردُّ تعريفاً ابن الحاجب له بقوله : « ما وُضِعَ
لكمية أحاد الأشياء » .

(٣) المقصود بها الأعداد من الثلاثة فما فوقها .

القرآن الكريم ، وأشار إلى ذلك الأصل الرضي بقوله : « ... وأما كون العدد عَرَضاً فلأنه من باب الكم ، وهو عَرَضٌ على ما يُذكرُ في موضعه . ثم أنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطراً عليها إذا معني الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة ، إذ صار معنى : رجال ثلاثة : رجلاً معدودة بهذا العدد . لكنّه مع غلبه معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب ، فاستعمال نحو : ثلاثة رجال ، أغلب من استعمال : رجال ثلاثة ، وإن كان الثاني كثير الاستعمال ، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود ولقصد التخفيف أيضاً : إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة أصل جميع ألفاظ العدد أن تُضاف إلى معدوداتها فإن لم تُضَفْ كما من أحد عشر إلى مائة فلعلّه ، كما يجيء^(١) . كما أشار إليه ابن جني مبيناً عدم تمكن العدد الواقع نعماً في باب الوصفية بقوله : « ... وإذا كان كذلك جرى (تلقامة) من قولك : مررتُ برجلٍ تلقامة ، نحواً من مجرى : مررت بنسوةٍ أربعٍ ، في أن (أربعاً) ليس بوصف متمكن ولذلك صرفته وإن كان صفةً وصفٍ على (أفعل) . كما أن (ترعاية) في الصفات تسقط عنه أيضاً من هذا الوجه ، ألا تراد صفة مؤنثة جرت على موصوف مُذكر ، فأوحش ذلك منها في الوصف ، وجرى لذلك مجرى : مررت برجالٍ أربعة في أن (أربعة) ليس وصفاً محضاً ، وإنما هو وصف بمنزلة نسوةٍ أربعٍ^(٢) فمعنى قوله : « ليس بوصف متمكن » أنه وقع نعماً مع كونه ليس مشتقاً ، ولذلك ورد عند سيبويه ضمناً أمثلة الأسماء قال في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » : « هذا باب أفعل إذا كان إسماً ... فما كان من الأسماء (أفعل) ، فنحو : أفكّل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع ، لا

(١) شرح الكافية : ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ ، وانظر: أمالي ابن الحاجب (أمالي القرآن الكريم) : ٤٢/٤ .

(٢) الخصائص : ١٩٠/٣ ، وكلامه السابق جزء من كلام طويل يعتذر فيه لاسقاط سيبويه لـ (تلقامه) و (ترعاية) من أبنية الصفات .

تتصرف في المعرفة ، لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال»^(١). واستنادا إلى تلك الخصيصة ، خالف ابن يعيش النحاة ، إذ ذهب إلى أن العدد المبيِّن لكمية الاسم قبله عطفُ بيان وليس نعتا ، قال : « فإن قيل : وقد قيل : مررت برجل واحد ، ويقوم ثلاثة فتصرف بالعدد ، وتجري اعرابه على الاسم الذي قبله ، فالجواب : أن حقيقة هذا أنه اسم عطف بيان ، لا صفة ، كما تقول : مررت بأبي عبدالله زيد . والدليل على أن واحدا اسم ، وان جرى اعرابه على ما قبله ، قولهم : مررت بنسوة أربع بالتثنية والصرف ، ولو كان صفة لم ينصرف ، كما لا ينصرف (أوحد) ، وواحدٌ مثله في باب العدد»^(٢) . وما ذهب إليه غير صحيح لأمرين : الأول : أن هذه الأعداد تدلُّ على سمة من سمات ما قبلها ، وهي كميته ، إذ : ثلاثة من قولنا : مررت برجال ثلاثة ، ليست هي (رجال) ، بل عدَّتْهم . والثاني : أن (أربع) لم يُمنع من الصرف ، لفقدان أحد شروط المنع ، وهو عدم قبول الصفة التي على وزن (أفعل) تاء التانيث ، و(أربع) ليست كذلك إذ يُقال : مررت برجال أربعة .

وقد وقعت الأعداد الجامدة نعتا في خمسة مواضع^(٣) من القرآن الكريم ، نُكر الموصوف في اثنين منها وحُذف في الثالث .

(١) الكتاب : ١٩٤/٣ .

(٢) شرح المفصل : ٣٢/٦ .

(٣) استُنِدَ في هذا الحصر إلى : معجم الأرقام في القرآن الكريم ، لحمد السيد

الداودي ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية لحمد اسماعيل ابراهيم .

والآيتان اللتان ذكر فيهما موصوف العدد هما قوله تعالى :

(خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ
مِنْ الْأَنْعَامِ ثَمَنِينَ أَنْزَلَ يُخَلِّقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ
خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ
الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُصِرُّونَ ﴿١١﴾)

ف (ثلاث) نعت ل (ظلمات) مبيِّن لعددها . ولم يقل في ثلاث ظلمات ، لأن مبنى الكلام على بيان طبيعة الوسط الذي يتم فيه هذا الصنع العجيب الذي يستوي في أطواره المتتابعة : (خلقاً من بعد خلق) الانسان والأنعام ، فهو يتم في وسط - لولا القدرة البديعة العجيبة - لا يمكن أن يتم أو يؤدي فيه أقل الأعمال احتياجاً إلى الدقة في الصنع أو الأداء ؛ إذ هو وسط تام الظلمة وهي ليست ظلمة واحدة ، بل ظلمات متراكمة (٢) . ولهذا المقصد فإن الأوفق للنظم أن يجعل (من بعد خلق) متعلقاً بـ (خلقاً) (٣) ، وأن يجعل (في ظلمات ثلاث) بدلاً من (في بطون أمهاتكم) بإعادة العامل ، وذلك واحد من الأوجه العديدة التي ذهب إليها المفسرون النحاة والتي نقلها عنهم الجمل (٤) .

(١) الزمر : ٦ .

(٢) انظر الكشاف : ١١٤/٤ والتفسير الكبير ، للفخر الرازي : ٢٤٥/٢٦ ، ١٧٦/٧ .

(٣) وذلك لأن المراد الاشارة إلى مراحل الخلق التي فصلت في قوله تعالى :

(ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم جعلنا النطفة علقة فخلقنا العلقة

مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر

فتبارك الله أحسن الخالقين) (المؤمنون : ١٤) .

(٤) انظر : الفتوحات : ٥٩١/٣ ، وروح المعاني : ٢٤١/٢٣ .

وقوله تعالى :

إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۗ لَيْسَ لَوْقَعِهَا كَاذِبَةٌ ۖ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ
 إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا ۖ وَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۖ
 فَكَانَتْ هَبَاءً مُبْنًًا ۖ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ۗ (١)

وقد جرى بالعدد نعتا لـ (أزواج) ، لأن الأهم بيان تفرقهم في هذا اليوم إلى أصناف ، وهو المقصود بكلمة أزواج (٢) ، إذ الكلام في السياق مبني على الاجمال ثم التفصيل ، ولذلك جرى بالفاء الدالة على التفسير (٣) فيما بعدها

وهو :

(فَأَصْحَابُ

الْيَمِينَةِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينَةِ ۗ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمِ مَا أَصْحَابُ
 الْمَشْأَمِ ۗ وَالسَّيِّقُونَ السَّيِّقُونَ ۗ (٤)

وفيه « تفصيل للأزواج الثلاثة مع الإشارة الإجمالية إلى أحوالهم قبل تفصيلها » (٥) . أما الآية التي حذف فيها موصوف العدد فهي قوله تعالى :

﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ

إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ

أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُ

لِيتُوبُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۗ (٦)

(١) الواقعة : ١-٧ .

(٢) انظر : المفردات في غريب القرآن : ٢١٥ - ٢١٦ ، والكشاف : ٤٥٦/٤ .

(٣) انظر التفسير الكبير : ١٤٣/٢٩ .

(٤) الواقعة : ٨-١٠ .

(٥) روح المعاني : ١٣١/٢٧ .

(٦) التوبة : ١١٨ .

ف(الثلاثة) نعت لمحذوف تقديره : على الرجال الثلاثة . وحذف لدلالة السياق والمقام على النوع ، وحذِفُ الموصوف بالعدد « شائع ، وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : « عندي ثلاثة » ، وأنت تريد « ثلاثة أثواب » ، ثم تحذف ، لعلمك أن السامع يعلم ما تريد ، كذلك يسوغ أن تقول : عندي ثلاثة ، وأنت تريد : أثواب ثلاثة لأنه لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد مميزاً ، وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد في أنه يحسن حذفه إذا علم المراد «(١) . ودلالة السياق على النوع آتية من كون الآية السابقة معطوفة على قوله تعالى :

(لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ) (٢) .

وإدخال (أل) على (ثلاثة) لأن أولئك الرجال كانوا معروفين معينين ، وهم كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع وهلال بن أمية ، وذلك أن الله - جلّ وعلا - لم يُرجى قبول توبة أحد ممن تخلف عن غزوة تبوك - وهم بضعة وثمانون رجلاً - إلا توبتهم (٣) . وقرأ الأعمش : (وعلى الثلاثة المخلفين) (٤) . ولم يُقل : وعلى المخلفين الثلاثة ، ليُبنى الكلام من أول الأمر على كونه في حقهم ، لأن كلمة (مخلفين) تشمل غيرهم ممن تخلف وان لم يُخلف في قبول التوبة .

ثانياً - الأعداد المشتقة :

والأعداد المشتقة التي يُنعت بها تأتي على صورتين :

١ - معدولة ٢ - غير معدولة .

-
- (١) دلائل الإعجاز : ٣٨٠ .
(٢) التوبة : ١١٧ .
(٣) انظر : الكشاف : ٣١٨/٢ - ٣٢٠ ، والتفسير الكبير : ٢٢٣/١٦ - ٢٢٤ .
والفتوحات : ٣٢٥/٢ - ٣٢٧ ، وروح المعاني ٤١/١١ - ٤٥ .
(٤) الكشاف : ٣١٨/٢ ، روح المعاني : ٤١/١١ .

الصورة الأولى : المشتقة المعدولة :

وهي : مَوْحَدٌ وَأَحَادٌ ، ومثنيٌ وثْنَاءٌ ، ومثْلثٌ وثُلَاثٌ ، ومَرْبُوعٌ ورُبَاعٌ . قال سيبويه : « ومَوْحَدٌ فتحوه^(١) ، إذ كان اسماً موضوعاً ، ليس بمصدر ولا مكان ، إنما هو معدول عن (واحد) كما أن عُمَرَ معدولٌ عن عامر ، فشبهوه بهذه الأسماء وذلك نحو مَوْهَبٌ ... »^(٢) . وقال أيضاً « وسألته عن أَحَادٍ وثْنَاءٍ ومثنيٍ وثلاثٍ ورباعٍ ، فقال : هو بمنزلة (آخر) ، إنما حدّه : واحداً واحداً واثنين اثنين فجاء محدوداً^(٣) عن وجهه فَتُرِكَ صرفه^(٤) .

« وقد جاء فُعَالٌ ومَفْعَلٌ في باب العدد من واحد إلى أربعة إتفاقاً ، وجاء فُعَالٌ من (عشرة) في قول الكميت :

ولم يَسْتَرِيثُوكَ حتى رَمِي
تَ فوق الرجالِ خِصَالاً عَشَاراً

والمبرد^(٥) والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة ، نحو : خُمَاسٌ ومَخْمَسٌ وسُدَاسٌ ومَسْدَسٌ ، والسماع مَفْقُودٌ . بلى ، يُسْتَعْمَلُ على وزن فُعَالٍ من واحد إلى عشرة مع يأتي النسب نحو الخُمَاسِيّ والسُدَاسِيّ والسَبَاعِيّ والثَمَانِيّ

(١) يُرِيدُ أَنَّهُمْ مَنَعُوهُ الصَّرْفَ ، انظُر : العدد في اللغة : ٥٤ .

(٢) الكتاب : ٩٣/٤ ، وانظر : المقتضب : ٣٨١/٣ ، واللسان : ٤٤٩/٣ ، والمزهر : ١١١/٢ .

(٣) استخدم سيبويه مصطلح (محدود) بمعنى معدول ، في غير موضع ، انظر : ٢٢٣/٣ ، ٢٢٤ ، وبين السيرافي العلاقة المسوّغة لذلك الاستخدام ، قال - شرح السيرافي : ٩٣/٤ - : « وسمى سيبويه المعدول محدوداً ، لأن المحدود عن الشيء هو الممنوع ، والمعدول عنه في نحو معناه » .

(٤) الكتاب : ٢٢٥/٣ ، وانظر : المقتضب : ٣٨٠/٣ ، والأصول : ٨٣/٢ ، وانظر في علة منع هذه الأعداد من الصرف : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٢ - ٢٥٥ ، ومعاني القرآن وعرابه للزجاج : ٩/٢ - ١٠ ، وشرح السيرافي : ٩٥/٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١١٥/١ - ١١٦ .

(٥) المقتضب : ٣٨٠/٣ .

والتَّسَاعِي «^(١) . ووافق الكوفيين والمبرد في القول بالقياس ، الزجاج^(٢) وابن جني^(٣) ، وأبو حيان ، حيث ذكر أنه قد سمع من العرب العدل في الأعداد إلى (عُشار) ، قال : « ... وقد حكى خُماس وسُداس ، وقال :

ضربتُ خُماسَ ضربةً عبْشَمِيَّ أدارَ سُداسَ أنْ لا تستقيما

وحكى الشيباني ، وابن السكِّيت ، وأبو حاتم ، في (كتاب الإبل) له أن العرب قد جاء عنها خُماس وسُداس وعُشار . ولا يقدر في نقلها ما زعم أبو عبيدة في كتاب (المجاز)^(٤) له من أنه لا نعلمهم قالوا فوق [رُبَاع]^(٥) .

[رُبَاع]

وللعدل في الأعداد فائدتان : لفظية وهي الاختصار ، ومعنوية وهي التكاثر مع التوزيع . قال السيرافي : « إعلم أن أحاد وتثناة قد عدل لفظه ومعناه ، وذلك أنك إذا قلت : مررتُ بواحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، فإنما تريد تلك العدة بعينها ، لا أقل منها ولا أكثر ، فإذا قلت : جاءني قوم أحاد ، أو ثناة ، أو ثلاث ، أو رباع فإنما تريد أنهم جاءوني واحدا واحدا أو اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وان كانوا ألوفاً^(٦) . وقال ابن الحاجب : « كل متعدد نُسب إليه عدد أو ما في معناه خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، فمعناه الحكم على كل واحد من آحاده بأنه على نحو الواحد من العدد المكرر . فمثال الخبر قولك : صلاة الليل اثنتان اثنتان ... ومثال ما هو في معنى العدد المكرر ما تقدم ... وقوله - صلاة الله وسلامه عليه - : (صلاة الليل مثنى مثنى) ، مثنى

(١) شرح الكافية : ١١٤/١ - ١١٥ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٢٢٤/٤ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ٩٥/٤ ، والنكت : ٨٢٧/٢ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٩/٢ .

(٣) انظر : الخصائص : ١٨١/٣ .

(٤) انظر : مجاز القرآن : ١١٤/١ - ١١٦ ، والنكت : ٨٢٧/٢ ، والمزهر : ١١٠/٢ .

(٥) تذكرة النحاة : ٦٨٥ ، وانظر : البحر : ١٥٢/٣ .

(٦) شرح السيرافي : ٩٥/٤ .

الثانية جاءت على جهة التأكيد ، كأنه قال : اثنتان اثنتان ألا ترى أن واحدة تفيد المعنى المقصود ، وإذا كُرِّرَ اللفظ بعد اللفظ الذي بمعناه فهو تأكيد لفظي ، فكذاك هذا ، ولا خلاف أن معنى : مثنى : اثنين اثنين ، وأن معنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم ذكره « (١) .

وقال الرضي - وهو يستدل لكون العدل في هذه الأعداد ، عدلا محققا لا مُقدرا - : « وأما ثلاث ومثلث ، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن «ثلاثة ثلاثة» وذلك أن ثلاث، وثلاثة ثلاثة ، بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء (٢) على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه - في غير لفظ العدد - مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا ، فكان القياس في باب العدد أيضا ، التكرير عملا بالاستقراء ، وإحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد (ثلاث) غير مكرر لفظا ، حُكِمَ بأن أصله لفظ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى (ثلاث) إلا (ثلاثة ثلاثة) فقليل إنه أصله « (٣) .

وعلى ذلك نقول إن العدل في صيغ الأعداد ، نظير العدل في صيغ الأسماء غير الأعداد - كما في النداء - من جهة إفادة التكرير ، ويزيد عليه في إفادة التقسيم والتوزيع الذي قد يستغرق عدة المعدود ، وذلك بحسب المقام ، قال المبرد : « ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده ... والعدل يوجب التكرير ، كما أن : يا فُسُقُ مبالغة في قولك : يا فاسقُ ، وكذلك : يا لُكْعُ و : يا لُكَاعِ . وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء ، يُريدون : الثالث والرابع ، فليس بمعدول ، لأن المعنى واحد ، وليس فيه تكرر ، ولكنه مُشتق بمعنى اليوم كالعدل والعدل ، والعدل ما كان من الناس ، والعدل ما كان من غير ذلك ،

(١) الأمالي النحوية : ٤١/٤ - ٤٢ .

(٢) يمكن أن نضيف أو ذي أفراد .

(٣) شرح الكافية : ١١٤/١ ، وانظر : البيع : ١٥٠/٣ - ١٥١ ، والتحريير والتنوير :

والمعنى في المعادلة سواء . ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران : لأنهما معرفة ، وقد أبان ذلك الأحد ، والاثنان : لأنه على وجهه « (١) .

وهذا النوع من الأعداد لا يستعمل إلا وصفا ، أي : خبرا ، أو حالا ، أو نعتا فلا يلي العوامل ولا يقع إلا بعد اسم يدل على جمع (٢) ، وهو نكرة ، قال سيبويه : « ... قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا : لأنه نكرة يوصف به نكرة . وقال لي : قال أبو عمرو : « (أُولِي أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ) » (٣) صفة ، كأنك قلت : أولي أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة . وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدة بن جؤية :

وعاودني ديني فبنتُ كأنما خلال ضلوعِ الصدر شرعُ مُمددٌ

ثم قال :

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه ذئابٌ تبغى الناسَ مثنى وموحدٌ (٤)

وعلة منع هذه الأسماء من الصرف اختلفَ فيها على أقوال ولخصها السيرافي بقوله : « والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل : مَنْ قال إنه صفة ومعدول فاجتمعت علتان منعاه الصرف . ومنهم مَنْ قال إنه عدل في اللفظ والمعنى ،

(١) المقتضب : ٣٨٠/٣ - ٣٨٢ ، وانظر : الكتاب : ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، والتخمين

للخوارزمي : ١٩٠/١ - ١٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦١/١ - ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١١٣/١ - ١١٤ ، وتذكرة النحاة : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٢٥/٣ ، وشرح المفصل : ٦٢/١ ، والأمالى النحوية لابن

الحاجب : ٤١/٤ - ٤٣ ، والتفسير الكبير : ١٧٩/٩ ، والبحر : ١٥١/٣ - ١٥٢ ، حيث استشهد بالببيت الذي نقلناه عن تذكرته - ضربت خماسي ... الخ -

على كونها قد تلي العوامل بقلة .

(٣) فاطر : ١ .

(٤) الكتاب : ٢٢٥/٣ - ٢٢٦ .

فصار كأنَّ فيه عدلين وهما علتان ، فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد ، ومن اثنين إلى ثناء ، وأما عدل المعنى ، فتغيُّر العِدَّة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى . وقول ثالث : إنه عدلٌ وأنَّ عدله وقع من غير جهة العدل ، لأن باب العدل أن يكون للمعارف وهذا للنكرات . وقول رابع : إنه معدول وأنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العِدَّة الأولى « (١) .

واستخدمت الأعداد المعدولة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم وجاءت في واحد منها نعتاً وفي الموضوعين الآخرين (٢) حالاً . قال تعالى :

(لِّلْحَمْدِ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي
أَجْنِحَةٍ مِّثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ) (٣)

ف(مثنى) وما عطف عليه نعت (٤) لأجنحة ، وهو نعت كاشف . « وقيل : حال من محذوف والعامل فيه محذوف يدل عليه (رسلاً) ، أي : يرسلون مثنى وثلاث ورباع ، والمعول عليه ما تقدم « (٥) ومصحح الإعراب الثاني جعل (أولي أجنحة) مُعْتَرِضاً (٦) . وقوله (أولي أجنحة) : « يجوز أن يكون حالاً من (الملائكة)

(١) شرح السيرافي : ٩٥/٤ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٢ - ٢٥٥ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٣١/١ - ٤٣٢ بومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩/٢ - ١٠ ، وإعراب القرآن للتحاسن : ٤٣٤/١ ، والكشاف : ٤٦٧/١ ، ٥٩٥/٣ ، وشرح المفصل : ٥٨/١ ، ٦٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٨٥/٢ ، والأمالى النحوية لابن الحاجب : ٤١/٤ - ٤٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١١٦-١١٥/١ ، والبحر المحيط : ١٥١/٣ - ١٥٢ ، ٢٩٨/٧ ، وروح المعاني : ١٦٣/٢٢ .

(٢) ورد الموضوعان الآخران في : النساء : ٣ ، سبأ : ٤٦ .

(٣) فاطر : ١ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢٢٥/٣ ، والكشاف : ٥٩٥/٣ ، والبيان : ٢٨٥/٢ ، والبحر : ٢٩٨/٧ .

(٥) روح المعاني : ١٦٣/٢٢ ، وانظر البحر : ٢٩٨/٧ - ٢٩٩ .

(٦) انظر البحر : ٢٩٨/٧ .

فتكون الأجنحة ذاتية لهم من مقومات خلقتهم ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (رُسلًا) ، فيكون خاصة بحالة مرسوليتهم «(١)» . وكشف أبو حيان عن فائدة وصف الرسل من الملائكة بكونهم أولي أجنحة ، بقوله : « قيل : وإنما جعلهم أولي أجنحة ، لأنه لما جعلهم رسلا ، جعل لهم أجنحة ليكون أسرع لنفاذ الأمر وسرعة إنفاذ القضاء . فإن المسافة التي بين السماء والأرض لا تقطع بالأقدام إلا في سنين فجعلت لهم الأجنحة حتى ينالوا المكان البعيد في الوقت القريب كالطير »(٢) .

الصورة الثانية : المشتقة غير المعدولة :

والأعداد غير المعدولة تُستخدمُ على وجهين : مفردة ، مضافة .

أ - الأعداد المفردة :

ونعني بها غير المضافة . والفرق بين النعت بهذا النوع والنعت بالعدد الجامد ، هو أن الجامد - كما بيّن في مبحثه - يدل على كمية المعدود ، ويُسمى الأصلي . وهذا النوع يدل على ترتيب المعدود ، ولذا يُسمى العدد الترتيبي «(٣)» . وذلك ما أراد سيبويه بيانه بقوله : « هذا باب ذكرك الاسم الذي به يُبين العِدَّة كم هي ، مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ . فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة : فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي يُبين العدد »(٤) . ف« معنى قوله : « به يبين العِدَّة كم هي » ، يعني : ثلاثة ، وقوله : مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ ، يعني : ثالثا : لأنه من تمام ثلاثة »(٥) . وهذا النوع لا يستعمل إلا وصفا .

(١) التحرير : ٢٤٩/٢٢/٢ ، وانظر إعراب النحاس : ٣٥٩/٣ .

(٢) البحر : ٢٩٩/٧ .

(٣) انظر شرح الكافية : ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ودراسات نحوية في القرآن ، أحمد

ماهر البقري : ١٣ .

(٤) الكتاب : ٥٥٩/٣ .

(٥) النكت : ٩٨٦/٢ .

ويُصاغ العدد الترتيبي - كما جاء في نص سيبويه السابق - على وزن (فاعل) « فيما عدا العشرين وما بعدها من ألفاظ العقود . غير أنه ورد على صيغة (فعال) - بكسر الفاء - قليلاً ، كما في حديث عوف بن مالك أنه سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الإمارة ، فقال : (أولها ملامة ، وثناؤها ندامة ، وثلاثها عذاب يوم القيامة) أي : ثانيها وثالثها «^(١) . واشتقاقه ليس من الفعل ، قال ابن السّيد : « من الأسماء التي لا تجري على الفعل ما صورته اسم اسم الفاعل المشتق ، وليس بمشتق من فعل ... فكذلك : ثالث ، مُشتق من لفظ الثلاثة ، ورابع مشتق من لفظ الأربعة ، لا من فعل مستعمل »^(٢) . أمّا فيما يتعلق باشتقاق (واحد) فقد ذكر الجوهري أنه : « يُقال : وَحَدَهُ وَأَحَدَهُ ، كما يُقال : ثَنَاهُ وَثَلَاثُهُ »^(٣) . ونقل ذلك ابن منظور^(٤) عن ابن سيده أيضاً . وقال ابن فارس :

(١) دراسات نحوية في القرآن : ١٥ ، والحديث منقول عن : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

(٢) اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وانظر : المقتضب : ١٦٣/٢ - ١٦٤ ، حيث ذكر أن كل عدد زاد على العشرة ، مُشتق من العدد من واحد إلى عشرة ، وانظر : أيضاً : الأصول في النحو : ٤٢٦/٢ ، وشرح المفصل : ٣٤/٦ - ٣٥ ، والعدد في اللغة : ٢٦ ، حيث ذكر المصنف : « أن العرب اشتقوا الأفعال من أسماء المعاني غير المصادر - كأسماء العدد وأسماء الأزمنة والأمكنة - اشتقاقاً صريحاً لا مجال للشك فيه ، ومن هذه الأفعال اشتقوا المصادر وجميع الأسماء . وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست بمصادر ، عند الحاجة إليه في مجال العلوم ولم يقصره على صيغة معينة بولا نوع خاص من المشتقات ، بل جعله عاماً شاملاً . وقرار المجمع في هذا الشأن يشمل الاشتقاق من أسماء الأعداد . ولقد حفلت المعاجم اللغوية بكثير من مادة الأعداد واشتقاقاتها الفعلية والاسمية ... » .

(٣) الصحاح : ٥٤٨/٢ .

(٤) انظر اللسان : ٤٤٨/٣ .

«(واحد) : الواو والحاء والدال أصل واحد يدل على الانفراد . من ذلك الوَحْدَةُ ...» (١) .

و (واحد) وهو على وزن (فاعل) ، خارج عن هذا النوع ، وذلك لأن هذه الصيغة هي الأصل فيه ، وليس كذلك أسماء العدد الأخرى التي لها - كما رأينا - ثلاثُ صيغٍ إحداها جامدة - مثل ثلاثة - والأخرىان مشتقتان ، وهما : ثالث ، وثلاث . والعدد (واحد) يُستعمل على هذا الوزن ، أيضاً مشتقاً ، أي منعوتاً به لغير إفادة الترتيب فإذا أريد إفادة الترتيب ، جئ بلفظ (أول) . قال الرضي : « ... وأما إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله فإن لم تُضِف ، قلت : الأول والثاني والثالث ، إلى العاشر . وإنما أبدلت الواحد بالأول ، لأن الواحد كما ذكرنا يُطلق على كل واحد من مفردات المعدودات إذا لم يُقصد الترتيب . فقلت : الأول لتبين قصد الترتيب » (٢) .

وبين النحاة أن للعدد (واحد) استعمالين ، قال أبو علي الفارسي : «إعلم أن قولهم : واحد ، هو عندي اسم على ضربين : أن يكون اسماً غير صفة . والآخر : أن يكون صفة . فأما أن يكون اسماً غير وصف ، فقولهم في العدد : واحد ، اثنان . ف(واحد) ههنا غير صفة ، ألا ترى أنه لو كان صفة لوجب أن يكون لها موصوف ولا موصوف هنا ، إنما هو بمنزلة اثنان وثلاثة ، وما بعدُ من أسماء العدد . ونظير فاعل في كونه اسماً غير صفة قولهم : الكاهل والغارب ، ... وما أشبه ذلك . وأما كون واحد وصفاً ، فهو الذي يجري على الموصوف ويُذكر يُؤنث ، نحو : مررت برجلٍ واحد وامرأة واحدة ، وقال عز وجل : ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٣) ، وقال تعالى :

(١) مقاييس اللغة : ٩٠/٦ .

(٢) شرح الكافية : ٣١٧/٣ ، وانظر : شرح المفصل : ٣٤/٦ ، والتخمير في

شرح المفصل : ٦٠/٣ - ٦١ .

(٣) البقرة : ١٦٣ .

إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ»^(١) . فهذا وصفٌ يجوز أن يُعملَ عملَ الفعل ، ويُؤنثَ
ويُذكَر ، ويُثنى ويُجمع ، كما قال :
* فَقَدْ رَجَعُوا كَحِيٍّ وَاحِدِينَا * »^(٢) .

قال الأزهري : « والواحد : أول العدد ، والجمع وحدان ، وأُحدان ، مثل شاب
وشبان وراعٍ ورُعَيان . قال الفراء : يُقال : أنتم حي واحد ، وحي واحدون كما
يُقال : شِرْذمة قليلون »^(٣) . وجاءت تثنية (واحد) - واقعا حالا - في قول
الشاعر :

فَلَمَّا التَقِينَا وَاحِدِينَ عَلَوْتُهُ بذي الكفِّ ، إِنِّي للكَمَاةِ ضُرُوبٌ^(٤) .

و (وُحدان ، أُحدان) جمع تكسير لواحد جامداً ، واستدل أبو علي
لذلك بقوله : « ... قد كَسَرُوا (واحداً) : وُحداناً ، وهذا الضرب من التفسير ،
ليس يكون في اسم الفاعل إذا كان صفة ، إنما تُكسَرُ عليه الأسماءُ دون
الصفات أو الصفات التي تجري مجرى الأسماء ، وذلك قولهم : حاجِر
وحُجْران ، وغالٍ ، وغُلَّان ، وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء : راعٍ
ورُعَيان ، وصاحب وصُحبان »^(٥) .

ووظيفةُ النعتِ بواحدٍ في الآيتين اللتين استشهد بهما أبو علي إفادة
التوكيد^(٦) . ووظيفته في البيت : (كحِيٍّ واحدينا) ، نفي التفرقة . وقد جاء

(١) لقمان : ٢٨ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ - ٥١١ ، وانظر : شرح

المفصل : ١٦/٦ ، ٣٢ ، والتخمير : ٥٧/٣ ، والملخص : ٤١٨/١ - ٤١٩ ،

واللسان : ٤٤٦/٣ - ٤٤٨ .

(٣) الصحاح : ٥٤٨/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨٠/٢ .

(٤) اللسان : ٤٤٦/٣ ، ٤٤٩ .

(٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ .

(٦) سبق دراسة هذه الوظيفة في مبحث التوكيد من وظائف النعت .

النعته بـ (واحد) مفيداً : نفي التبدل ، ونفي الاختلاف . وتلك الدلالة آتية من جهة كون الوحدة قد تُطلق ويراد بها النوعية ، كما يراد بها معنى التفرد والانفراد وواحدية الموصوف ، قال الزركشي : « ... الوحدة تُطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : إنما نحن وبنو عبد المطلب شيء واحد » (١) .

كما أن النعت بواحد قد يراد به الوصف بالتقدم في أمر من الأمور وبذ الأقران فيه ، قال ابن منظور : « ورجل واحد : مُتقدم في بأس ، أو علم ، أو غير ذلك كأنه لا مثلاً له فهو وحده » (٢) . وأشار إلى هذا النوع من أنواع الصفات السُّبيلي ، قال : « النعت في المحدثين يكون بالصفة المعنوية ، نحو : عاقل وعالم ، وبصفة في معنى النفي كقولك : واحد وظاهر ، لأنها لا تدل على معنى زائد موجود في نفس المنعوت ، وإنما تدل على نفي شيء عنه » (٣) .

وبما أن الاختلاف وعدمه تحتمله كثير من الأشياء والأمور ، نعرض بعض الآيات الكريمة لبيان بعض تلك الأشياء والأمور . فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى مخاطباً بني إسرائيل :

(وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ
يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ...) (٤)

فالمقصود بالطعام الواحد ما رزقوه في التيه من المن والسلوى (٥) . و « ليس المراد أنه واحد في النوع ، بل أنه واحد في النهج ، وهو كما يُقال : إن طعام فلان على مائدته طعام واحد ، إذا كان لا يتغير عن

(١) البرهان في علوم القرآن : ٤٣٤/٢ .

(٢) اللسان : ٤٤٧/٣ .

(٣) نتائج الفكر : ٢٠٤ .

(٤) البقرة : ٦١ .

(٥) انظر : الكشاف : ١٤٥/١ .

نهجه»^(١). وقال الزمخشري : « ويجوز أن يريدوا أنهما ضرب واحد ، لأنهما معاً من طعام أهل التلذذ والترف »^(٢). وقد جاء النعت بواحد مفيداً نفي

الاختلاف في العقيدة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ

النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ

سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِي مَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾^(٣).

فالمقصود بكونهم (أمة واحدة) عدم اختلافهم ، والدليل عليه قوله بعدها (فاختلفوا) أما الأمر الذي كانوا متفقين فيه فهو العقيدة ، وهي التوحيد ، واستدل الألوسي على أن المراد بهذا الأمر التوحيد بقراءة ابن مسعود :

﴿ مَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً عَلَى الْهَدَى ﴾^(٤).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾^(٥).

قال الزمخشري : « أمة واحدة : متفقين على دين الاسلام (فبعث الله النبيين) يريد : فاختلّفوا فبعث الله النبيين ... »^(٦). والذهاب إلى كون النعت في الآيتين

(١) التفسير الكبير : ١٠٧/٣ ، وانظر الكشاف : ١٤٥/١ ، والمحرر الوجيز :

٣١٤/١ ، والدرّ المصون : ٣٨٩/١ .

(٢) الكشاف : ١٤٥/١ .

(٣) يونس : ١٩ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٨٩/١١ ، واستدل الفخر الرازي بسياق الآية وسياق

ما قبلها فرتب على ذلك أنهم كانوا على التوحيد : انظر : التفسير

الكبير : ٦٤/١٧ ، وانظر في تحديد الفترة التي كانوا فيها كذلك والآراء

حولها : الكشاف : ٣٣٦/٢ ، و : روح المعاني : ٨٩/١١ .

(٥) البقرة : ٢١٣ .

(٦) الكشاف : ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ ، وروح

المعاني : ١٠٠/٢ - ١٠١ ، والتحرير : ٣٠٠/٢ - ٣٠٦ .

السابقتين مؤسساً تمّ بناء على أن المراد بالآمة ، كما ذهب إليه الراغب : «كلُّ جماعة يجمعهم أمر ما ، دين واحد ، أو زمان واحد ، أو مكان واحد ، سواء كان ذلك الأمر الجامع تسخييراً أو اختياراً»^(١) . أو كما ذهب إليه ابن منظور ، حيث قال : « والآمة : القرن من الناس ، يُقال : قد مضت أمة ، أي : قرون ... الليث ... : وكل جيل من الناس هم أمة على حدة . وقال غيره : كلُّ جنس من الحيوان غير بني آدم أمة على حدة . والآمة : الجيل والجنس من كلِّ حي »^(٢) . فإن كان المقصود بالآمة « الجماعة على القصد الواحد »^(٣) . فقط ، وذلك ما ذهب إليه ابن عطية ، فإن النعت في هاتين الآيتين ، ونحوهما يكون مؤكداً لنفي الاختلاف .

كما جاء النعت بواحد ، مفيداً لنفي الاختلاف في النوع ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ وَفِي الْأَرْضِ

قِطْعٌ مِّنْ مَّتَجَوِّرَاتٍ وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْتَابٍ وَزَرَعٌ وَمِخْيَلٌ صِنَوَانٌ

وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُقُضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ

فِي الْأَكْثَلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾

ومعنى (قطع متجاورات) : « بقاع مختلفة مع كونها متجاورة متلاصقة : طيبة إلى سبخة ، وكريمة إلى زهيدة ، وصلبة إلى رخوة ، وصالحة للزرع لا للشجر ، إلى أخرى على عكسها ، مع انتظامها جميعاً في جنس الأرضية ، وذلك دليل على قادر مُريد ، موقِعٍ لأفعاله على وجهٍ دون وجه »^(٥) . ومعنى (بماء واحد) : نفي اختلاف الطبيعة والماهية وإن اختلف المصدر ، أو المكان ،

(١) المفردات في غريب القرآن : ٢٣ .

(٢) اللسان : ٢٦-٢٧ ، وانظر الصحاح : ١٨٦٤/٥ ، ومعناها عند صاحبه :

الجماعة ، وكذلك هي عند أبي حيان : انظر : تحفة الأريب : ٣٦ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢٠٨/٢ .

(٤) الرعد : ٤ .

(٥) الكشاف : ٥١٢/٢ ، وانظر : التفسير الكبير : ٨-٧/١٩ .

أو الزمان ، قال الألوسي : « (بماء واحد) : لا اختلاف في طبعه سواء كان السقي من ماء الأمطار أو الأنهار »^(١) . ونُقِلَ عن الكرخي : « بماء واحد : ومع ذلك تراها متغايرة الثمر في الأشكال والألوان والطعوم والروائح ، متفاضلة فيها ، وقد يكون من أصل واحد »^(٢) . وذلك هو المعنى المحصل من مجموع النعوت : (متجاورات) ، (صنوان وغير صنوان) ، (واحد) فهي تشير أيضاً إلى حدوث عكس ما هو متوقع عقلاً ومنطقاً ، وهو الاختلاف في الطبيعة والماهية فيما لا يتصور فيه ذلك ، للتجاور والاتحاد في الأصل ، وعدمه مع تباعد المصدر والزمان والمكان . « وهذا يدل دلالة قطعية على أن الكل بتدبير الفاعل المختار ، لا بسبب الاتصالات الفلكية »^(٣) .

وقد يقع النعت بـ(واحد) للتفرقة بين الجمع والمفرد ، وذلك مع اسم الجمع المنتهي بألف التأنيث ، مقصورة كانت أو ممدودة ، قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث ، وواحد على بنائه ولفظه ، وفيه علامات التأنيث التي فيه وذلك قولك للجميع : حلفاءً ، وحلفاءً واحدةً ، وطرفاءً للجميع، وطرفاءً واحدةً ، وبهمى للجميع، وبهمى واحدة ... »^(٤) .

واسم العدد المصوغ على وزن (فاعل) يستعمل على ثلاثة أوجه : « أحدها : أن تُجرده من الإضافة فتقول : واحد ، وثانٍ وثالث ورابع وخامس ، ويستمر كذلك إلى العاشر »^(٥) . وهو هنا لا يعمل شيئاً ولا يُضاف باتفاق^(٦) . والآخران يأتيان في مبحث الأعداد المضافة .

(١) روح المعاني : ١٣/١٠٢ .

(٢) الفتوحات الالهية : ٢/٤٩٠ ، وانظر التفسير الكبير : ١٩/٨ .

(٣) الفتوحات : ٢/٤٩٠ .

(٤) الكتاب : ٣/٥٩٦ ، وانظر : شرح السيرافي : ٥/٢١-٢٢ ، وشرح الشافية

للرضي : ٢/١٩٩ ، وشرح المفصل : ٥/٨ .

(٥) اصلاح الخلل : ٢٢٢ .

(٦) السابق ، الصفحة نفسها .

وقد وقع العَدَد الترتيبي المفرد مُؤنثاً نعتاً في القرآن الكريم في قوله تعالى :
﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴾ (١) . فوظيفة النعت
بـ(الثالثة) الإشارة إلى تأخر رتبتها عن السابقتين عليها : «-أي : رتبتها
منحطة عن اللتين قبلها » (٢) . فهو نعت نَمٌّ ، وذلك بناءً على أن فائدة بيان
الترتيب الإشارة إلى التقدم ، أو التأخر إما في الوجود أو في إحداث
الحدث ، أو في المنزلة ، وإشارة إلى أحد تلك المعاني نُعتت (عاد) بالأولى في
قوله تعالى :

﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ ۖ وَثَمُودًا إِنَّمَا آتَىٰ ۖ ﴿٥١﴾
وَقَوْمٍ نُوحٍ مِن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطَىٰ ۖ ﴿٥٢﴾ ﴾ (٣)

« قيل : بالأولى تميزت من قوم كانوا بمكة ، هم عاد الأخرى ، وقيل : الأولى
ليبان تقدمهم ، لا لتمييزهم ، تقول : زيد العالم جاءني فتصفه ، لا لتمييزه ،
ولكن لتبين علمه » (٤) ، والمقصود بالتقدم ، التقدم في أمور الدنيا . وفائدة
الإشارة إلى تأخر (مناة) عن سابقتها في المنزلة ، دحض مزاعم عبدة
الأصنام حيث كانوا يزعمون أنها أعظم الثلاثة (٥) . وأكَّد هذا الظم بقوله :
(الأخرى) ، وذلك بناءً على أن المقصود بالأخرى هنا ، المتأخرة في المنزلة
الوضيعة المقدار (٦) ، وليست التي للتفضيل . « والفرق بين (أخرى) التي
للتفضيل ، و (أخرى) التي بمعنى متأخرة ، أن معنى التي للتفضيل ، معنى
(غير) ، ومعنى تيك ، معنى متأخرة . ولكون الأولى بمعنى (غير) ، لا يجوز أن

(١) النجم : ١٩ - ٢٠ .

(٢) الفتوحات : ٢٢٩/٤ .

(٣) النجم : ٥٠ - ٥٢ .

(٤) التفسير الكبير : ٢٤/٢٩ ، وانظر أيضاً : الكشاف : ٤٢٩/٤ ، وروح

المعاني : ٧٠/٢٧ .

(٥) انظر : روح المعاني : ٥٦/٢٧ .

(٦) الفتوحات : ٢٢٩/٤ .

يكون ما اتصل بها إلا من جنس ما قبلها ، نحو : مررت بك وبرجل آخر ولا يجوز : اشتريت هذا الجمل وفرسا آخر ، لأنه من غير الجنس ، وأما قوله :

صَلَّى عَلَى عُرَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْأُخْرَى

فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز «(١)» . وعلى ذلك المعنى جاء قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ أُخْرِنَهُمْ لِيَأْخُذَهُمْ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ قَالَتْ أُولَئِكَ لَأُخْرِنَهُمْ ﴾ (٣) . قال الزمخشري : « (قالت أخراهم) : منزلة ، وهم الأتباع والسفلة ، (لأولاهم) : منزلة وهي القادة والرؤس » (٤) . وذهب إلى أن وظيفة (الأخرى) الذم ، وليس تأكيد الذم (٥) . وذهب الجلالان إلى أن (الثالثة) للتأكيد ، و (الأخرى) ذم للثالثة (٦) . وذهب أبو حيان إلى أنهما معاً يفيدان التوكيد (٧) . وقال أبو البقاء : « (الأخرى) : توكيد لأن الثالثة لا تكون إلا أخرى » (٨) . وإليه ذهب الزركشي (٩) . والصحيح من بين هذه الآراء ما أثبتناه أولاً ، وهو أن (الثالثة) للذم ، لأنها أفادت تأخر الموصوف في المرتبة و (الأخرى) لتوكيد هذا الذم ، لأنها بمعنى متأخرة .

كما وقع العدد الترتيبي (الخامسة) نعتاً محذوفاً منعوته في قوله تعالى :

(١) الدر المصون : ٢٧١/٢ ، وانظر : المقتضب : ٤٢٣/٣ ، وشرح اللمع :

٢٠٦/١ ، والتفسير الكبير : ٨٤/٥ .

(٢) الاعراف : ٣٨ .

(٣) الاعراف : ٣٩ .

(٤) الكشف : ١٠٣/٢ ، ٦٨٩/١ ، ٤٢٣/٤ ، وانظر : التفسير الكبير : ٢٩٦/٢٨ .

(٥) انظر الكشف : ٤٢٣/٤ .

(٦) الفتوحات : ٢٢٩/٤ ، وانظر : روح المعاني : ٥٦/٢٧ .

(٧) انظر البحر المحيط : ١٥٦/٨ ، ١٦٢ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١١٨٨/٢ .

(٩) انظر : البرهان في علوم القرآن : ٤٤٢/٢ .

﴿٦﴾ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ
 فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾
 وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرُؤُ
 عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ
 ﴿٨﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾ (١)

فـ(الخامسة) نعت لمحذوف تقديره : « والشهادة الخامسة للأربع المتقدمة ، أي
 : الجاعلة لها خمسا بانضمامها إليهن » (٢). وإفراد هذه الشهادة مع الاتيان
 بالعدد ترتيبياً ، لإفادة كون منزلتها مغايرةً لمنزلة ما قبلها من الشهادات الأربع
 إذ بها تستحق لعنة الله وغضبه ، قال الألوسي : « وإفرادها مع كونها شهادة
 أيضا ، لاستقلالها بالفحوى ووكادتها في إفادتها ما يقصد بالشهادة من
 تحقيق الخبر وإظهار الصدق . وهي مبتدأ ، خبره : (أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) » (٣).
 ولتلك المغايرة بينها وبين ما قبلها من الشهادات الأربع ، « يأمرُ الامامُ من
 يضع يده على فيه عند الانتهاء إلى اللعنة والغضب ، ويقول له : إني أخاف إن
 لم تك صادقاً أن تبوء بلعنة الله » (٤).

ب - الأعداد المضافة :

واسم العدد المضاف ، له استعمالان : الأول : « أن تضيفه إلى عدده
 الذي اشتق منه ، ويكون لفظه موافقاً للفظه . فتقول : ثاني اثنين ، وثالث
 ثلاثة ورابع أربعة ، ويستمر كذلك إلى عاشر عشرة . والواحد خارج عن
 هذا الباب » (٥). والثاني : « أن تضيفه وتزيد على ما تضيف إليه واحداً ،

(١) النور : ٦ - ٩ .

(٢) روح المعاني : ١٨ / ١٠٥ .

(٣) السابق : الجزء والصفحة نفسها .

(٤) الكشاف : ٣ / ٢١٥ ، وانظر : التفسير الكبير : ٢٣ / ١٧٢ .

(٥) اصلاح الخلل : ٢٢٢ ، وانظر : الكتاب : ٣ / ٥٥٩ - ٥٦١ ، واللسان : ٤ / ٥٦٩ .

فتقول: ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ويستمر كذلك إلى أن تقول : عاشر تسعة .
 وثاني واحد فيه خلاف بين النحويين «^(١) . وله تبعاً لذلك معنيان : « أحدهما :
 أن يكون المراد به واحداً من جماعة . والآخر : أن يكون فاعلاً كسائر أسماء
 الفاعلين . فالأول نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة . فما كان من هذا الضرب ،
 فإضافته محضة ، لأن معناه : أحد ثلاثة وبعض ثلاثة . وأما الثاني : وهو ما
 كان فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين ، نحو ثالث اثنين ... فهذا غير الوجه الأول
 إنما معناه : هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه ، فمعناه الفعل ، كأنه قال :
 الذي ثلثهم وربّعهم وخمسهم . وعلى هذا الوجه يجوز أن يُنَوَّن ويُنصَب ما
 بعده فتقول : هذا ثالثُ اثنين ، ورابعُ ثلاثة ، لأنه مأخوذ من ثلثهم وربّعهم ، فهو
 بمنزلة : هذا ضاربُ زيداً . والأول أكثر ... »^(٢) . وذكر سيبويه أن النوع
 الثاني ، وهو : خامس أربعة - وان كان قياساً صحيحاً - قليل الورد عن
 العرب ، قال : « ولما تريد العرب هذا وهو قياس . ألا ترى أنك لا تسمع أحداً
 يقول : ثنيتُ الواحد ، ولا ثاني واحد ... »^(٣) .

(١) المصادر والصفحات السابقة نفسها ، وانظر : شرح الكافية : ٣١٥/٣ ،
 حيث أجاز الرضي : ثاني واحد . وهذا النوع يضاف منه أيضاً ما بعد
 العشرة إلى تسعة ، فيقال : حادي أحد عشر ، أو حادي عشر أحد عشر ،
 انظر في ذلك : الكتاب : ٥٦٠/٣ - ٥٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٧٥/٢ ،
 والمقتضب : ١٨٠/٢ .

(٢) شرح المفصل : ٣٦/٦ ، وانظر : الكتاب : ٥٥٩/٣ - ٥٦١ ، والمقتضب : ١٧٩/٢
 - ١٨٢ ، وإصلاح الخلل : ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وذكر ابن السيد أنه ما خالف جمهور
 البصريين والكوفيين في القول باعمال المتفق اللفظ ، إلا ثعلب ، ونقل
 ذلك عنه ابن كيسان ، إلا أن محقق الكتاب ذكر مخالفة غير ثعلب وهم :
 الأخفش ، وقطرب ، والكسائي ، انظر : ٢٢٣ هامش واحد ، وانظر أيضاً :
 شرح الكافية : ٣١٥/٣ - ٣١٦ ، حيث بين الرضي أن الاضافة في اسم
 الفاعل إذا كان عدداً أكثر من الاعمال كما بين أن لاسم الفاعل في هذا
 الاستعمال فعلاً ومصدراً ، وانظر أيضاً : المقرب : ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٣) الكتاب : ٥٥٩/٣ ، ٥٦١ ، وانظر : الأصول في النحو : ٤٢٧/٢ .

والاستعمال الأول جاء منه في القرآن الكريم : ﴿ تَانِي اثْنَيْنِ ﴾ (١) ، حالاً ،
و ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ (٢) خبراً ، ولم يأتِ نعتاً . أما الثاني فقد جاء عليه قوله
تعالى :

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ ﴾

رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا
بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ
بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ (٣)

فمعنى (رابعهم) : أي : « جاعلهم أربعة بانضمامه إليهم . ف(ثلاثة)
خبر مبتدأ محذوف ، و (رابعهم كلبهم) : مبتدأ وخبر ، ولا عمل لاسم الفاعل ،
لأنه ماضٍ . والجملة في موضع النعت لثلاثة ، والضميران لها لا للمبتدأ ومن
ثم استغني عنه بالحذف » (٤) . والقول نفسه ينسحب على جملي : (سادسهم
كلبهم) و (ثامنهم كلبهم) ، على ما ذهب إليه الزمخشري ووافقه جماعة ،
وعارض جماعة ، لكان الواو في الجملة الأخيرة ، وهذا التركيب : رابع ثلاثة ،
ونحوه يصح بشرط كون مُصِيرِ الثلاثة أربعة من جنسهم ، وهو في الآية ليس
كذلك ، وإنما جاز لحكمة كَشَفَ عنها النقاب الألوحي بقوله : « ... كان الظاهر
أن يُقال : هم ثلاثة و كلب ، لكن بما أنه أريد اختصاصها بحكم بديع الشأن
عُدل إلى ما ذكر لِيُنْبَهَ بالنعت الدال على التفضلة والتمييز على أن أولئك
الفتية ليسوا مثل كل ثلاثة اصطُحِبُوا ومن ثم قرن الله - تعالى - في كتابه
العزیز أخسَ الحيوانات ببركة صحبتهم مع زمرة المتبتلين إليه المعتكفين في
جواره سبحانه ، وكذا يُقال فيما بعد » (٥) .

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) المائدة : ٧٣ .

(٣) الكهف : ٢٢ .

(٤) روح المعاني : ٢٤٠/١٥ ، وانظر : الكشاف : ٧١٣/٢ ، والتفسير الكبير :

١٠٧/٢١ .

(٥) روح المعاني : ٢٤٠/١٥ .

المطابقة :

اتفق جمهور النحاة على وجوب مطابقة النعت الحقيقي للمنعوت في وجهين ، هما : التعريف ، والتنكير ، والعلامة الإعرابية^(١) . أما فيما يتعلق ببقية الأوجه ، وهي : الأفراد وضدّاه ، والتنكير وضدّه ، فقد اختلفوا بشأنها إلى ثلاث فرق :

الفرقة الأولى : لم تذكر شيئاً عنها ، ومن هؤلاء سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، والصيّمري وابن فضال المجاشعي ، وابن برهان شارح اللمع .

ويُفسر عدم اشتراط سيبويه ومن تابعه من المتقدمين ، ذلك : بأن المطابقة في غير التعريف والتنكير والإعراب مُستحقة بأمر خارج عن مسألة التبعية ، وبأنها لا تطرد ، وذلك ما أوضحه ابن أبي الربيع في شرحه لجمل الزجاجي معتذراً عن قول الزجاجي في كتابه : « أما النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ، وتعريفه وتنكيره ... »^(٢) ، قال : « يريد أن هذه الخمسة المذكورة لا بد أن توجد في كل صفة ، ولا تخلو صفة منها . وفي ذلك تنبيه على أن هناك صفات غيرها توجد ولا تلزم ، ولذلك جاء بأمّا ، كما تقول أمّا زيد فقامم ، أي

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠٢/٢ ، وارتشاف الضرب : ٥٧٩/٢ -

٥٨٠ ، وهمع الهوامع : ١٧٢/٥ ، وانظر: مواضع نصهم على وجوب المطابقة

في التعريف أو التنكير ، والحركة الاعرابية الكتاب: ٦/٢ ، ٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ،

١١٢-١١٤ ، ٢٢٩ ، ٣٦١/١ ، ٤٢٥-٤٢٧ ، ٤٢١-٤٢٢ ، وانظر أيضاً : النكت :

٤٤٢/١ ، والمقتضب : ١٦٦/٤ ، ٢٨١-٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ - ٣٠٠ ،

والأصول في النحو ٢٣/٢ ، ٣١ ، والمقتصد في شرح الايضاح: ٨٩٦/٢ ، ٩٠٠ ،

واللمع في العربية : ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، والتبصرة والتذكرة : ١٦٩/١ - ١٧٠ ،

والجمل في النحو : ص ١٣ ، وشرح عيون الاعراب : ٢٢٧-٢٢٩ ، وشرح

اللمع : ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ .

(٢) الجمل في النحو : ص ١٣ .

: لا يخلو زيد من القيام . وجاء بعض المتأخرين ورداً على أبي القاسم بأن قال :
النعته الحقيقي يشترط فيه هذه الخمسة ، وخمسة أخرى ، على ما ذكرته ،
فكان ينبغي أن يذكرها على حسب ما تقدم . قلتُ : إنما يذكر ما يلزم في كل
نعت ، وأما ما ينفرد به نعت دون نعت ، فلا يجب ذلك ، لأنه لم يستحقه النعت
من حيث هو تابع وإنما استحقه بأمر خارج عن التبعية ، ولو استحقه من جهة
التبعية لوجب أن يكون في كل نعت ، فتفطن لهذا ، فإنه صحيح . فإذا قلت :
مررت برجلين عاقلين ، فلم يلزم في العاقلين أن يكون مثنى مذكراً لأنه نعت
لمذكر مثنى ، إذ لو كان ذلك للزم في النعت السببي ، كما لزم الإعراب ،
والتعريف ، أو التنكير «(١)» . وعدم الاطراد في تلك الأوجه ، هو عذر الزجاجي
في ترك النص عليها ، عند ابن السيد ، حيث قال : « وينبغي أن نعتذر لأبي
القاسم بأن يُقال : إنما لم يذكر هذه الخمسة الأخر لأنها لا تطرد كما تطرد
الخمسة التي ذكر ، ألا ترى أن الجمع قد وُصف بالواحد في نحو قولهم :
مررت بقوم عدو لك ، ويقوم صديق لك . وقد وُصف الواحد بالجمع في نحو
قولهم : بُرد أخلاق وثوب أسمال ... وكذلك قد أنثوا صفة المذكر ، فقالوا : رجل
علامة ونسابة . وذكروا صفة المؤنث فقالوا : امرأة عاشق ، وحاسر ، وطالق .
فلما كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي
ذكرها ، كان له عذر في ترك ذكرها »(٢) . ولم يعتذر ابن عصفور في شرحه
لجمل الزجاجي عنه وإنما فصل الحديث عما يمنع المطابقة في تلك الأوجه(٣) .
والفرقة الثانية اشترطت المطابقة الكاملة دون إشارة إلى أن النعت
قد يخالف المنعوت فيها . ومن هؤلاء : ابن معطي(٤) ، وابن الحاجب(٥)

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢٩٨/١ .

(٢) اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ص ٧٧ ، ٧٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ١٩٦/١ - ١٩٩ .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطي : ٧٤٧/١ ، والفصول الخمسون : ص ٢٣٤ .

(٥) انظر : الكافية : ص ١٣٠ ، والايضاح : ٤٤٥/١ ، وشرح الوافية : نظم

وابن أبي الربيع^(١) ، وبذلك يكون له موقفان^(٢) اقتضى الأول منهما كونه شارحا ومعلقا . وابن هشام^(٣) . وابن عقيل في شرحه للألفية^(٤) ، أما في شرحه للتسهيل ، فقد فصل الحديث فعدّد ما يمنع^(٥) المطابقة ، وذلك تبعاً للنص المشروح ، حيث ذكر ابن مالك في الألفية وجوب المطابقة في هذه الأوجه دون استثناء ، على حين أشار في التسهيل إلى أنه قد يوجد ما يمنع تحقيقها . أمّا الفرقة الثالثة فمع نصّها على أن النعت ينبغي أن يوافق المنعوت في هذه الأمور ، فإنها أوضحت أن ذلك ليس مطلقاً . وكان صنيع ابن مالك تجاه ذلك هو الأمثل ، وذلك أنه جاء شاملاً مختصراً ، حيث ذكر أن أمر المطابقة متوقف على عدم وجود ما يمنع منها^(٦) . وتابعه في ذلك الاختصار الشامل الأشموني^(٧) ، والسيوطي^(٨) .

أما من عدا هؤلاء ، فمع تعدادهم للأمر التي تمنع المطابقة ، فقد جاء ذلك ناقصاً ، حيث ذكر بعضهم أموراً ، وبعض آخر غيرها ، فجاء من بعدهم فنقلوها عنهم دون أن يصل أحد إلى الاستقصاء التام . ونعرض ما أورده كلٌّ خلال محاولتنا تعداد الأسباب المانعة من المطابقة وبيانها في كل من الوجوه المذكورة .

ونشير هنا إلى أن توقفنا سيكون عندما تجيز الصناعة فيه الوجهين :

-
- (١) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٤٩/١ .
 - (٢) انظر : البسيط : ٢٩٨/١ .
 - (٣) انظر : شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ص ٤٠٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٥٧ - ٥٥٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/٣٠٢ - ٣/٣٠٣ .
 - (٤) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/١٩٢ - ١٩٤ .
 - (٥) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/٢١٩ ، ٤٠٢ - ٤٠٣ .
 - (٦) انظر : تسهيل الفوائد : ص ١٦٧ ، ١٤٠ .
 - (٧) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢/٦٦ .
 - (٨) انظر : همع الهوامع : ٥/١٧٣ - ١٧٤ ، ١٠١ .

المطابقة وعدمها ، فيأتي النّظم مؤثراً أحدهما على الآخر ، وذلك للبحث عن العلة الدلالية المرجحة لذلك الوجه . أما ما توجب الصناعة فيه وجهاً واحداً ، فإننا نشير إليه دون توقف .

المخالفة في الأفراد وخصبه :

وأسبابها قد ترجع إلى المنعوت ، وقد ترجع إلى النعت .

أولاً - الأسباب الراجعة إلى المنعوت :

أ - أن يكون المنعوت جمع تكسير لغير العاقل :

فهذا الجمع « يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة تارة ، ومعاملة جمع الإناث تارة أخرى ، فيقال : هذه جبال راسية ، وإن شئت : راسيات ، وجمال ماشية وإن شئت : ماشيات »^(١) .

ومما يُذكر أن أحداً من النحاة - بحسب علمي - لم يُشر إلى هذا السبب وهم يتحدثون عنها في باب النعت ، مع أنه الأكثر وروداً . غير أن ابن مالك ذكر - في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح^(٢) - أن مما يُجمع بالآلف والتاء قياساً ، صفة المذكر الذي لا يعقل ، قال : « يجمع بالآلف والتاء قياساً : ... ، وصفة المذكر الذي لا يعقل ، ... وأشرتُ بصفة المذكر الذي لا يعقل إلى نحو : جبال راسيات وأيام معدودات ... »^(٣) . وكذلك فعل الرضي ، حيث قال - في فصل الجمع : جمع المؤنث السالم - : « ويجمع هذا الجمع مطرداً ، صفة المذكر الذي لا يعقل ، سواء كان مُذكراً حقيقياً ، كالصافنات ، للذكور من الخيل ، وجمال سبّحلات ، أي : ضخّمت وسبّطرات ، أي : طوال على وجه

(١) الدر المصون: ٩٦/٣ ، وانظر : ٢٧١/٢ ، ٢٤٣ ، والمحتسب : ٢٩٥/١ ، والمحرر

الوجيز : ١٠٥/٢ ، والبحر المحيط : ٣٣/٢ ، ٤١٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٨٩/١ .

(٣) السابق : ١١٢/١ ، ١١٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٧٥/١ .

الأرض ، ... أو غير حقيقي التذكير ، كالأيام
الخاليات « (١) .

وذلك يعني أن « الجموع المكسرة مؤنثة كلها ، كانت لمن يعقل ، ولما
لا يعقل أو لمذكر ، أو لمؤنث . وحكم اللفظ في تأنيثها حكم ما
لواحد المؤنث ، تقول : هي الرجال وهي الجمال ، فتجري مجرى
هي الجنوع . وإنما ذلك لأنها خرجت عن الواحد الأول الأمكن الذي
يقع بالخلقة فيه الفرق بين المذكر والمؤنث ، فأجري كلُّه
مجرى الموات تقول : جاء جواريك وجاء نساؤك ، فلا تلزمه التاء كما
لزمت جاريك ، لأن هذا التأنيث الحادث بجمع التكسير غير التأنيث
الحقيقي الذي كان في الواحد ، وكذلك ما لم يكسر عليه الواحد ، إلا أنه
اسم جمع كقولك : قال نسوتك ، لأن تأنيثها تأنيث جمع وواحدة امرأة ،
فحكمها حكم الجمع ، كما أن (مَنْ) لما كان في معنى الجمع جاز أن
يَرِدَ لفظها على المعنى « (٢) .

(١) شرح الكافية : ٣/٢٩٠ ، وانظر : الكتاب : ٣/٦١٥ : « هذا باب ما يجمع
من المذكر بالتاء ، لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع ، وانظر ٢/٢٨
- ٣٩ ، وشرح السيرافي : ٥/٢٨ .

(٢) النكت : ١/٤٥٨ ، وهو منقول عن السيرافي مع شيء من تصويب في
بعض العبارات ، انظر : شرح السيرافي : ٢/١٧٣ ، وانظر أيضاً :
الكتاب : ٢/٣٩ - ٤٠ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/٦٧٩ ، والخصائص
٣/٢٤٣ ، والكشاف : ٣/٥٨٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين :
٢/٦٨٢ - ٦٨٣ .

ومسوغُ نعتها بالجمع كونها جمعا ، والمؤنث بون المذكر « لأنهم قصدوا فيها الفرقَ بين العاقل وغيره ، وكان غير العاقل فرعا على العاقل ، كما أن المؤنث فرع المذكر ، فألحق غيرُ العاقل بالمؤنث وجمِعَ جمعه » (١) . وإذا كانت هذه الجموع قد نعتت بالنوعين في القرآن الكريم ، فلا بُد من البحث عن السبب في إثارة أحدهما على الآخر في موضعه الذي ورد فيه .

فما جاء منعوتاً بالمفرد فقط (أزواج) مرادا بها نساء المؤمنين في الجنة قال تعالى :

(وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا
الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِءُ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ
مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥﴾) (٢)

ف(مطهرة) نعت لـ(أزواج) ولم تأتِ إلا مفردة في المواضع الثلاثة التي وردت فيها في القرآن الكريم (٣) . والمراد بالتطهير هنا العموم ، أي طهارة الأجسام

(١) شرح الكافية : ٣٩٠/٣ ، وانظر: الكتاب : ٣٩/٢-٤٠ ، وشرح السيرافي : ١٧٣/٢ .

(٢) البقرة : ٢٥ .

(٣) الموضوعان الباقيان وردا في آل عمران : ١٥ ، والنساء : ٥٧ ، وذكر الزمخشري في آية البقرة أن زيد بن علي قرأ : (مطهرات) ، انظر الكشاف : ١١٠/٨ ، وروح المعاني : ٢٠٥/٨ .

والأخلاق والأفعال ، إِمَّا خَلَقَا ، وذلك إِنْ كَانَ الْإِزْوَاجُ حُورًا ، وَإِمَّا تَصَيَّرَا ، إِنْ كُنَّ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا^(١) . وَرَجَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَّةً يُبَيِّنُ الْمَفْرَدَ عَلَى الْجَمْعِ هُنَا إِلَى كَوْنِهِ فَصِيحًا مِثْلَ الْجَمْعِ ، قَالَ : « فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَا جَاءَتْ الصِّفَةُ مَجْمُوعَةً كَمَا فِي الْمَوْصُوفِ ؟ قُلْتَ : هُمَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ ، يُقَالُ : النِّسَاءُ فَعَلْنَ ، وَهُنَّ فَالْعَلَاتُ وَفَوَاعِلُ ، وَالنِّسَاءُ فَعَلْتُ ، وَهِيَ فَاعِلَةٌ . وَمِنْهُ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ :

وَإِذَا الْعِذَارَى بِالذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُبُورِ فَمَلَّتْ^(٢) .

وَتِلْكَ الْجَوَابَةُ تَبَعَتْ سِوَالًا : لِمَ أُوتِرَ أَحَدُ الْفَصِيحِينَ عَلَى الْآخَرِ ؟ أَقُولُ - وَيَاللَّهِ التَّوْفِيقُ - إِنْ سِرَّ إِيْثَارُ الْمَفْرَدِ هُنَا ، إِرَادَةُ الْإِشَارَةِ إِلَى التَّسَاوِيِّ ، أَيْ : هُنَّ مُسْتَوِيَاتٌ فِي ذَلِكَ لَا تَزِيدُ إِحْدَاهُنَّ عَلَى الْآخَرَى . وَذَلِكَ سِرُّ إِفْرَادِ هَذَا النَّعْتِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا ، فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ . وَمِمَّنْ^(٣) أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْوِظِيفَةِ لِإِيْثَارِ الْمَفْرَدِ عَلَى الْجَمْعِ حَيْثُ كِلَاهُمَا جَائِزٌ ، الْأَلُوسِيُّ قَالَ - مَعْلَلًا إِفْرَادَ الْمُضَافِ ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ جَمْعٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾^(٤) : « ... وَإِفْرَادُ الصَّوْتِ مَعَ جَمْعِ مَا أَضْيَفَ هُوَ إِلَيْهِ ، لِلْإِشَارَةِ إِلَى قُوَّةِ تَشَابُهِهِ أَصْوَاتِ الْحَمِيرِ حَتَّى كَأَنَّهَا صَوْتُ وَاحِدٍ هُوَ أَنْكَرُ الْأَصْوَاتِ ... »^(٥) . كَمَا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنْ كُلَّ مَا كَانَ مُتَسَاوِيًا فِي صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ جَاءَ نَعْتُهُ مَفْرَدًا ، مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ نَعْوَتُ الصُّحُفِ وَالْكَتَبِ السَّمَاوِيَةِ فَقَدْ جَاءَتْ مَفْرَدَةً حَيْثُ وَرَدَتْ ، مِنْ ذَلِكَ

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٠٧، والكشاف: ١/١٠٩، وروح المعاني: ٢٠٥/١.

(٢) الكشاف: ١/١٠٩، وانظر: التفسير الكبير: ٢/١٤٢، والبحر المحيط: ١١٧/١، ٤١٧/٢، والدّر المصون: ١/٢١٩، وروح المعاني: ١/٢٠٥، ٢٢/١١٤.

(٣) انظر: ص ٢٩١، من هذا البحث.

(٤) لقمان: ١٩.

(٥) روح المعاني: ٢١/٩٢.

قوله تعالى : ﴿ فَنَشَاءُ ذِكْرَهُ * فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ . مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾ (١) ،
ومنه أيضاً قوله تعالى :

(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ
حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾
فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ ﴿٣﴾) (٢)

ف (مُكْرَمَةٌ ، مَرْفُوعَةٌ ، مُطَهَّرَةٌ ، قِيمَةٌ) نعوت أفردت للإشارة إلى ذلك المعنى ،
ولأجل ذلك أفردت نعت أسمائه تعالى في كل موضع وردت فيه تلك الأسماء
منعوتة (٣) . فقيل : الحسنى ، ولم يقل : الحسنيات ، قال تعالى :

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٤) ، قال الألوسي :

« الحسنى : تأنيث الأحسن . وصفة المؤنثة المفردة تجري على جمع التكسير ،
وحسن ذلك كونها وقعت فاصلة . وقيل : تضمنها الإشارة إلى عدم التعدد
حقيقة بناءً على عدم زيادة صفاته تعالى على ذاته واتحادها معها » (٥) . وقال
-مفسراً قوله تعالى :

(قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعَاؤَ اللَّهِ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (٦) :

-
- (١) عبس : ١٣ .
(٢) البينة : ١ - ٣ .
(٣) وردت في أربعة مواضع ، هي على الترتيب : الأعراف : ١٨٠ ، الإسراء :
١١ ، طه : ٨ ، الحشر : ٢٤ .
(٤) طه : ٨ .
(٥) روح المعاني : ١٦٤/١٦ ، وانظر : ١٢٠/٩ - ١٢١ ، والكشاف : ٥٢/٣ - ٥٣ .
(٦) الإسراء : ١١٠ .

« أخرج ابن جرير وابن مَرْثُويه عن ابن عباس قال : صَلَّى - صلى الله عليه وسلم - بمكة ذات يوم فدعا الله تعالى ، فقال في دعائه : يا أَلَّهُ ، يارحمنُ . فقال المشركون : انظروا إلى هذا الصابئ ، ينهانا أن ندعو إلهين وهو يدعو إلهين ، فنزلت . وعن الضحَّاك أنه قال : قال أهل الكتاب للرسول صلى الله عليه وسلم : إنك تُثَقِّلُ ذَكَرَ الرَّحْمَنِ ، وقد أكثر الله تعالى هذا الاسم ، فنزلت . والمراد على الأول التسوية بين اللفظين بأنهما عبارتان عن ذات واحد ، وإن اختلف الاعتبار . وعلى الثاني : التسوية في حسن الإطلاق والإفضاء إلى المقصود ، فإن أهل الكتاب فَهَمُوا أحسنية الرحمن ، لكونه أحبَّ إليه -تعالى- إذ كَثُرَ ذكره في كتابهم . وكان حكمة ذلك أن موسى -عليه السلام- كان غَضُوبًا ، كما دلت عليه الآثار ، فأكثَرَ له من ذكر الرحمن ؛ ليعامل أمته بمزيد الرحمة ، لأن الأنبياء -عليهم السلام- يتخلقون بأخلاق الله تعالى . قال القاضي البيضاوي : وهذا أجوبُ لقوله - تبارك اسمه - (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ، لأن توصيفَ الأسماء بالحسنى يُفهمُ منه أن المقولَ لهم ذلك يظنون أحسنية اسم من اسم ، لا التغاير «(١) . ويؤيد ذلك أيضاً قراءةُ عاصم(٢) -في رواية لكلمة ، في قوله -تعالى- :

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ (٣) ،

جمعاً ، أي : (كلماتُ ربِّك الحسنى) ، حيث بقي النعت مفرداً للمعنى المشار إليه .

(١) روح المعاني : ١٩١/١٥ ، وانظر : الكشاف : ٧٠٠/٢ ، والتفسير الكبير : ٧١/٢١ .

(٢) انظر : الكشاف : ١٤٩/٢ ، والدر المصون : ٤٣٩/٥ ، وروح المعاني : ٣٩/٩ .

(٣) الأعراف : ١٣٧ .

وقد أشار الرضي إلى العلة الدلالية التي تحملهم على هجر جانب الصناعة مراعاة لجانب المعنى ، فيضعون المفرد موضع الجمع ، أو المثني ، حيث تقتضيهما الصناعة قال : « وقد يقع المفرد موقع الجمع ، كقوله تعالى : (وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) ، وقوله تعالى : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) ، وذلك لجعلهم كذاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والترادف ، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (المؤمنون كنفسٍ واحدة) »^(١) . وإلى ذلك سبق الزمخشري ، وذلك عند تفسيره

لقوله تعالى :
 وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً
 لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ
 عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ ﴿٤٠﴾

قال : « (عليهم ضِدًّا) في مقابلة (لَهُمْ عِزًّا) . والمراد : ضد العز ، وهو الذل والهوان ، أي : يكونوا عليهم ضدا لما قصدوه وأرأوه ، كأنه قيل : ويكونون عليهم ذلاً ، لا لهم عزاً . أو يكونون لهم عوناً . والضدُّ : العونُ . يُقال : مَنْ أَضَدَّكُمْ ، أي : أعوانكم . وكان العون سُمي ضِداً ، لأنه يُضاد عدوك وينافيه بإعانتته لك عليه . فإن قلت : لم وُحِدَ ؟ قلتُ : وُحِدَ توحيداً قوله عليه السلام : (المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يدٌ على من سواهم) : لاتفاق كلمتهم ، وأنهم كشيءٍ واحد ، لفرط تضامتهم وتوافقهم »^(٢) . كما أنه بينَ علةً ومجوزاً وضع المفرد موضع المثني في قوله تعالى - مخاطباً موسى وهارون عليهما السلام :

(١) شرح الكافية : ٣/٣٦٢ ، وانظر ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢) مريم : ٨١-٨٢ .

(٣) الكشاف : ٤١/٣ .

قَالَ

كَلَّا فَادِّهْبَابًا يَنْتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَافِرَعُونَ
فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ (١)

بقوله : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا تُنِّي الرسول ، كما تُنِّي في قوله : (إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ) ؟ قلت : الرسول يكون بمعنى المرسل وبمعنى الرسالة ، فجعل ثم بمعنى المرسل ، فلم يكن بد من تثنيته ، وجعل هنا بمعنى الرسالة فجاز التسوية فيه - إذا وُصِفَ به - بين الواحد والتثنية والجمع ، كما يفعل بالصفة بالمصادر ، نحو : صوم وزور . قال :

الكني إليها وخيرُ الرسو لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبْرِ

فجعله للجماعة ، والشاهد في الرسول بمعنى الرسالة ، قوله :

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَاشُونَ مَا فَهتُ عِنْدَهُمْ بِسِرِّ وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولِ

ويجوز أن يوحد ، لأن حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة ، واتحادهما لذلك ، وللأخوة ، كان حكما واحدا فكأنهما رسول واحد ، أو أريد أن كل واحد منا (٢) .

كما يراد من الإتيان بالمفرد تاليا الجمع ، نعتا أو غيره ، الإشارة إلى التساوي فقد يراد منه الإشارة إلى القلة ، أي إن ما يُنعتُ بالمفرد - مما يراد الإشارة إلى عدده - أقلُّ عدداً مما يُنعتُ بالجمع ، وإن كان الجمع للقلة ، وذلك لأن هذا الجمع أقلُّه ثلاثة وأكثره عشرة (٣) . ومما جاء موصوفاً بالمفرد تارةً وبالجمع أخرى - مرادا بالنعت الدلالة على العدد : (أيام) في عدة مواضع من

(١) الشعراء : ١٥ ، ١٦ .

(٢) الكشاف : ٣/٤٠٤ - ٣٠٥ .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٤٢٥/٢ ، والتفسير الكبير :

١٧٤/٥ ، وجموع التكسير بين القياس والسماع ، لعبد الواحد عبدالحافظ

سليم البرديني : ٨-٩ ، وحَدَّ أبو علي الفارسي هذا الجمع بقوله :

« والعدد القليل يُحدُّ بئنه العشرة فما دونها » : التكملة : ٣٩٩ .

القرآن الكريم . وقد جاء النعت مختلفاً في آيتين تتحدثان عن موضوع واحد ، هو استخفاف بني إسرائيل بالعذاب الذي توعدهم به الله في القرآن الكريم ، فنُقِلَ عنهم في الموضع الأول ادعاؤهم بأن النار لا تمسُّهم إلا أياماً معدودة قال تعالى :

﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَنْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَقْلَنَ يُخْلَفُ اللَّهُ عَهْدَهُمْ أَمْ يُفُؤُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٨٠) (١)

وفي الثاني بأنها لن تمسهم إلا أياماً معدودات قال تعالى :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ تَوَلَّى فُرُوقًا مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾) (٢)

وحاول بعض المفسرين تفسير ذلك الاختلاف ، فرجعه بعضهم إلى أسباب تتصل بالمعنى ، وآخرون إلى أسباب تتصل بالصناعة ، ومنهم من لم يرب ذلك سبباً .

وقد بين الفراء أن النعت بمعدود يُفيد أن العدد معلوم ، قال : « يُقال : كيف جاز في الكلام : لأتيتك أياماً معدودة ، ولم يبين عددها ؟ وذلك أنهم نَوُوا الأيام التي عبدوا فيها العجل ، فقالوا : لن نُعذب في النار إلا تلك الأربعين الليلة التي عبدنا فيها العجل . فلما كان معناها مؤقتاً معلوماً عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات » (٣) .

(١) البقرة : ٨٠ .

(٢) آل عمران : ٢٣ - ٢٤ .

(٣) معاني القرآن : ٥٠/١ ، وانظر روح المعاني : ٥٧/٢ ، ١١١/٣ .

وإلى ما يقربُ من ذلك ذهب السمين ، حيث قال : « وجاء هنا (معدودات) بصيغة الجمع ، وفي البقرة (معدودة) ، تفننا في البلاغة ... وخصَّ الجمعُ بهذا الموضع ، لأنه مكانُ تشنيع عليهم بما فعلوا وقالوا ، فأتى بلفظ الجمع مبالغةً في زجرهم وزجرٍ من يعمل بعملهم »^(١) . فذهابه إلى أن الإتيان بالجمع فيه مزيد زجر وتشنيع ، مرئود ؛ إذ إنَّ ما في الوضعين هو نصُّ كلامهم . وقال بالأول من قولي السمين الألويسي أيضاً ، ثم حاول تعليل الاختلاف بين الموضعين ، قال : « والمراد بالأيام المعدودات أيام عبادتهم العجل . وجاء هنا (معدودات) بصيغة الجمع بون ما في البقرة فإنه (معدودة) بصيغة المفرد تفننا في التعبير ، وذلك لأن جمع التكسير لغير العاقل يجوز أن يُعامل مُعاملة الواحدة المؤنثة ، تارة ، ومعاملة جمع الاناث أخرى ، فيقال : هذه جبال راسية ، وإنَّ شئت راسيات ، وجمال ماشية ، وإن شئت ماشيات ، وخصَّ الجمع هنا لما فيه من الدلالة على القلَّة كموصوفه ، وذلك أليق بمقام التعجب والتشنيع »^(٢) . ولم يتعرض الزمخشري لبيان سبب الاختلاف هنا إلا أنه ذكر في موضع آخر أن نعت جمع ما لا يعقل بالمفرد والجمع المؤنث سواءً من جهة الفصاحة^(٣) . وقال بقوله ذاك أبو حيان في موضع^(٤) ، وفي موضع آخر تعقبه فذكر أن الصناعة تقتضي المفرد إن كان الجمع للكثرة ، وعكسه إن كان الجمع للقلَّة ، قال -معلقاً على قول الزمخشري بأن النعت بالجمع والمفرد مستويان فصاحةً - : « ... انتهى كلامه ، وفيه تعقب أن اللغة الواحدة أولى

(١) الدر المصون : ٩٦/٣ .

(٢) روح المعاني : ١١١/٣ .

(٣) انظر: الكشف : ١٠٩/١ .

(٤) انظر: البحر المحيط : ٤١٧/٢ .

من الأخرى ، وذلك أن جمع ما لا يعقل إمّا أن يكون جمع قلة ، أو جمع كثرة ، إن كان جمع كثرة ، فمجيء الضمير على حد ضمير الواحدة ، أولى من مجيئه على حد ضمير الغائبات ، وإن كان جمع قلة فالعكس ، نحو : الأجداع انكسرن ، ويجوز : انكسرت . وكذلك إذا كان ضميرا عائدا على جمع العاقلات ، الأولى فيه النون من التاء ، كـ (بَلَّغْنَ أَجْلَهُنَّ) و (يَرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) . ولم يُفرقوا في ذلك بين جمع القلة والكثرة ، كما فرّقوا في جمع ما لا يعقل . فعلى هذا الذي تقرّر ، تكون قراءة زيد الأولى^(١) : إذ جاءت في الظاهر على ما هو أولى^(٢) . ونقل الألوسي كلامه ، وقال عن قراءة زيد - قبل نقله - : «ولعلها أولى استعمالا وإن كان الكل فصيحاً»^(٣) . وما قاله غير مُسلم به ، فقد أعيد ضمير الجمع المؤنث على ما هو من جموع الكثرة كثيرا في القرآن الكريم ، من ذلك ما في قوله تعالى : ﴿ وَوَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾^(٥) ، وقوله :

(أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٥٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴿٥٦﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا رُوسًا
شَمِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴿٥٧﴾)^(٦)

فالجبال جمع مذكر لما لا يعقل ، وهو جمع كثرة ومع ذلك أعيد عليه الضمير

(١) يعني بها قراءة ته لـ (أزواج مطهرة) : (أزواج مطهرات) ، وإنما اعتبرها

أولى ، لأن (أزواج) جمع قلة ، وإن كان استخدامه هنا مراداً به الكثرة كما ذهب إليه الألوسي بناء على ما وردت به الآثار من كثرة الأزواج في

الجنة ، انظر روح المعاني : ٢٠٤/١ .

(٢) البحر المحيط : ٤١٧/١ .

(٣) روح المعاني : ٢٠٥/١ .

(٤) الأنبياء : ٧٩ .

(٥) ص : ١٨ .

(٦) المرسلات : ٢٥ - ٢٧ .

المؤنثُ مجموعاً ، وذلك في جملة (يُسْبِحَنَّ) الواقعة حالاً في الآيتين الأولى والثانية . ونُعتتِ الجبالُ أيضاً - محذوفةً - بالجمع في الآية الأخيرة إذ رواسي وشامخات ، نعت لمحذوف ، تقديره : جبالا رواسي شامخات ، كما أعيد عليها ضميرُ المفردة المؤنثة في مواضع أخرى ، منها قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ ﴿٧﴾ فَإِذَا النَّجْمُ طُمِسَتْ ﴿٨﴾ وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ ﴿٩﴾ وَإِذَا الْجِبَالُ سُفِفَتْ ﴿١٠﴾ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ ﴿١١﴾ لِأَيِّ يَوْمٍ أُخِّلَتْ ﴿١٢﴾ لِيَوْمِ الْفَصْلِ ﴿١٣﴾ ﴾ (١) ، (٢) .

فالضمائر في (طُمِسَتْ ، فُرِجَتْ ، سُفِفَتْ ، أُقِنَّتْ ، أُخِّلَتْ) مفردةٌ عادتُ على جموع كثيرة ، و (آل) في هذه الجموع للجنس (٣) ، والمراد شمولُ كلِّ فعلٍ من تلك الأفعال جميع أفراد هذه الأجناس بنفس الدرجة . ولا نقول إن إعادة الضمائر في هذه الآية جاء على الأولى ، وفيما سبق على غير الأولى ، بل نقول إن مرجع الاختلاف - مع تساوي الصورتين فصاحةً - هو اختلاف المراد : إذ أن الأفراد غير معتبرين في الآية الأخيرة ، وعلى ذلك أفردت الضمائر . وجمعتُ فيما قبلها ؛ لأن الأفراد معتبرة ، أي : أن المقصود إفادةً تسبيح كلِّ فردٍ من أفراد الجنس ، أو لأنَّ التسبيح في الأصل فعلٌ من يعقل (٤) . وفي الآية الثالثة من الآيات السابقة على الآية الأخيرة ، وظيفة الجمع إفادة الاختلاف : إذ شدة الرُسُو ودرجة الارتفاع ليست واحدة في جميع الجبال . ونجدُ مصداقاً لما ذهبنا إليه - في تعليل الفراء لإفراد المضاف إليه وهو اسم موصول ، في

(١) المرسلات : ٧ - ١٣ .

(٢) هناك آيات كثيرة تتفق مع هذه الآية في نكتة إعادة الضمائر مفردة ، منها النبأ : ٢٠ ، والنازعات : ٣٢ ، التكوير : ٣ ، الغاشية : ١٩ ، والنحل : ١٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٠ / ١ .

(٤) انظر الكشاف : ٧٨ / ٤ - ٧٩ ، والفتوحات : ٥٦٥ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي :

قوله تعالى : (**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**)^(١) : حيث قال : « فَإِنَّمَا ضَرَبَ المَثَلَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - للفعل لا لأعيان الرجال ، وإِنَّمَا هو مَثَلٌ للنفاق : فقال : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) ، ولم يَقُلْ : الذين استوقدوا . ولو كان التشبيه للرجال لكان مجموعاً كما قال : (كَانَتْهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ) ، أراد القِيمَ والأجسام ، وقال : (كَانَتْهُمْ أُعْجَانُ نُخْلٍ خَاوِيَةٍ) فكان مجموعاً : إذ أراد تشبيه أعيان الرجال : فأجْرِبِ الكلام على هذا . وإنْ جاءك تشبيه جمع الرجال مُوحِداً في شعرٍ فأجزه . وإنْ جاءك التشبيه للواحد مجموعاً ، في شعرٍ فهو أيضاً يُرادُ به الفعل فأجزه ، كقولك : ما فَعَلْتُكُ إلا كَفَعَلِ الحَمِيرِ ، وما أفعالكم إلا كَفَعَلِ الذَّنْبِ . فابن على هذا ، ثُمَّ تَلَقَى الفَعْلَ فتقول : ما فَعَلْتُكُ إلا كَالْحَمِيرِ وكالذَّنْبِ . وإنما قال الله - عزَّ وجلَّ - : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) لأنَّ المعنى ذهب إلى المنافقين فجمع لذلك . ولو وُحِدَ لكان صواباً ، ... »^(٢) .

وممن رجَّع سبب الاختلاف إلى الصناعة أيضاً، الفخر الرازي، قال: «ذَكَرَ ههنا (وقالوا لن تَمَسَّنَا النارُ إلا أياماً معدودَةً) ، وفي آل عمران : (إلا أياماً معدوداتٍ) ولقائل أن يقول : لم كانت الأولى معدودة ، والثانية معدودات ، والموصوف في المكانين واحد وهو (أياماً) ؟ والجواب أن الاسم إذا كان مذكراً ، فالأصل في صفة جمعه التاء يُقال كوز وكيزان مكسورة ، وثياب مقطوعة . وإن كان مؤنثاً ، فالأصل في صفة جمعه الألف والتاء ، يقال : جرةٌ وجِرارٌ مكسورات ، وخايبية وخوابٍ مكسورات . إلا أنه قد يوجدُ الجمعُ بالألف والتاء فيما واحده مذكر في بعض الصور ، نادراً ، نحو : حمَّامٌ وحمَّاماتٌ وجَمَلٌ سِبْطَرٌ ، وجمَّالٌ سِبْطَرَاتٌ ، وعلى هذا ورد قوله تعالى : (في أيام معدودات) و(في أيام معلومات) ، فالله - تعالى - تكلم في سورة البقرة بما هو الأصل ، وهو قوله (أياماً معدودة) ، وفي آل عمران بما هو الفرع »^(٣) . فقوله : « قد

(١) البقرة : ١٧ .

(٢) معاني القرآن : ١٥/١ .

(٣) التفسير الكبير : ١٥٢/٣ - ١٥٣ ، وانظر : الكتاب : ٦١٥/٣ .

يوجد ... نادرا « مرئود بما سبق نقله عن ابن مالك والرضي .

كما أن النحاة اتفقوا على أن المذكر والمؤنث يستويان في تأنيث الجمع ، حيث يقال : هي الرجال ، وهي النساء^(١) ، وصحَّ الأفرادُ حملاً على معنى الجماعة ، وذلك يعني أن الأصل هو الجمع^(٢) . والسؤال لا يزال قائماً - ولو سلمنا بصحة ما ذهب إليه الرازي - وهو : لِمَ عدلَ عن الأصل إلى الفرع في (معدودات)؟ والذي أراه - والله أعلم - أن الاختلاف راجع لاختلاف حقيقة العدد ، أي ^{بأن} من قالوا : (أياماً معدودة) قصدوا عدداً مغايراً للعدد الذي قصده من قالوا (أياماً معدودات) . ودليل ذلك أن المفسرين نقلوا صدور قولين منهم ، قال الزمخشري : « إلا أياماً معدودة : أربعين يوماً عدد أيام عبادة العجل . وعن مجاهد : كانوا يقولون : مدة الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما نُعْتِبُ مكانَ كُلِّ ألفِ سنةٍ يوماً »^(٣) . ونقل هذين القولين أيضاً : الزجاج^(٤) ، وابن عطية^(٥) - حيث أسند القول الثاني إلى ابن عباس ، ومجاهد وابن جريج ، والقخر الرازي^(٦) ، وأبو حيان^(٧) ، والآلوسي^(٨) . وعلى ذلك يكون المراد - والله أعلم - بالأيام موصوفةً بالمفرد ، السبعة ، والمراد بالأخرى ، الأربعون . وذلك أنه لا بدَّ في مسألة العدد - من وجود فرق بين ما يُراد به العدد ، مفرداً ، وبين ما يُراد به ذلك مجموعاً . والأولى أن يكون المراد بالجمع أزيد مما يُرادُ بالمفرد . ويعضدُّ

(١) انظر : التكملة لأبي علي الفارسي : ص ٤٧٨ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣٨/٢ - ٣٩ ، حيث ذكر أنه يُخبر عن (الجمال) بقولنا :

هي ، وهن ذاهبات ، والجمال مفردهما مذكر .

(٣) الكشاف : ١٥٨/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن واعرابه : ١٦١/١ ، ٣٩٢ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز : ٢٧٤/١ ، ٤٧/٣ .

(٦) انظر : التفسير الكبير : ٢٣٦/٧ .

(٧) انظر : البحر المحيط : ٢٧٨/١ .

(٨) انظر : روح المعاني : ٣٠٤/١ .

ذلك أنه سبق قولهم في آية البقرة ، إخباره تعالى عن فئة منهم بقوله :

(وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ
إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ قَوْلًا لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ
ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهٖ ثَمَنًا قَلِيلًا
قَوْلًا لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلًا لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ (١))

قال ابن عطية : « و (أُمِّيُونَ) هنا عبارة عن جهله بالتوراة ... فمعنى الآية أن منهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أنهم يسمعون من الأخبار أشياء مختلقة يظنونها من الكتاب ... (الذين) في هذه الآية يراد بهم الأخبار والرؤساء » (٢) . وذلك يعني أن من تلقوا هذا الزعم - وهو أنهم يُعذبون سبعة أيام - فصدقوه لا يمكن إلا أن يكون هذا حالهم إذ أنه لا رابط عقلاً بين مدة الدنيا والعقوبة ومدتها .

وقد وقع النعت بمعدودة ، وبمعدودات في غير هاتين الآيتين ، فمن ذلك ما وُصف به الثمن الذي بيع به سيدنا يوسف عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ وَشَرَّوهٖ بِشَنِّ بَحْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةً وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (٣) . ذهب الفراء ، وغيره إلى أن ما كان متعارفاً عليه هو أن النقود تُعدُّ ولا توزن ما لم تبلغ أوقية ، وهي تساوي أربعين درهماً (٤) . واختلف في عددها الدراهم ، فبعضهم

(١) البقرة : ٧٨ - ٧٩ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢٧٠/١ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، وانظر : الكشاف : ١٥٧/١ ، وروح

المعاني : ٣٠١/١ - ٣٠٢ .

(٣) يوسف : ٢٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن ، للفراء : ٤٠/٢ ، والكشاف : ٤٥٣/٢ ، التفسير

الكبير : ١١٠/١٨ ، والفتوحات الإلهية : ٤٤٣/٢ عن الخازن ، وروح

المعاني : ٢٠٥/١٢ .

ذكر أنها عشرة^(١) وبعضهم ذكر أنها كانت عشرين ، والبعض الآخر قال إنها كانت اثنتين وعشرين^(٢) . ونقل الألويسي عن عكرمة أنها كانت أربعين^(٣) . والعدد الأول هو الأوفق بطريقة النظم حيث نُكِّرَ التَّمَنُّ ، ثم وصفت ببخس وهو مصدر ، ثم أُبدِلَ منهما دراهم معدودة ، ومعروف ما للبدل في مثل هذه الأحوال من دلالات .

كما أن أيام الصيام المفروضة على المسلمين ، وعددها ثلاثون ، لم يُعبَّر

عنها بمعدودة ، وذلك في قوله تعالى :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ
لَمَّا كُمُ تَنقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴿٤﴾

فالمراد بالأيام المعدودات على الأرجح ، شهر رمضان ، قال الألويسي : « ... قال مقاتل : كلّ (معدودات) في القرآن ، أو - معدودة - دون الأربعين ، ولا يقال ذلك لما زاد . والمراد بهذه الأيام إما رمضان ، واختار ذلك ابن عباس ، والحسن ، وأبو مسلم - رضي الله تعالى عنه - وأكثرُ المحققين ، وهو أحدُ قولِي الشافعي . فيكونُ اللهُ سبحانه وتعالى قد أخبر أولاً أنه كَتَبَ علينا الصيام ، ثم بيّنه بقوله - عزّ وجلّ - : (أياماً معدودات) ، فزال بعض الإبهام ، ثم بيّنه بقوله - عزّ من قائل - : (شهر رمضان) : توطيئاً للنفس عليه . واعتُرِضَ بأنه لو كان المراد ذلك لكان نُكِّرَ المريض والمسافر تكررًا ، وأجيب

(١) انظر : المحرر الوجيز : ٢٦٩/٩ ، والبحر : ٢٩١/٥ ، وروح المعاني : ٢٠٥/١٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٩٨/٣ ، والكشاف : ٤٥٣/٢ ، والتفسير الكبير : ١١٠/١٨ ، وروح المعاني : ٢٠٥/١٢ .

(٣) روح المعاني : ٢٠٥/١٢ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٩٨/٣ ، والمحرر الوجيز : ٢٧٠/٩ .

(٤) البقرة : ١٨٣ - ١٨٤ .

بأنه كان في الابتداء صوم رمضان واجباً على التخيير بينه وبين الفدية ،
 فحين نُسَخَ التخييرُ وصار واجباً على التعيين ، كان مظنة أن يُتَوَهَّمُ أن هذا
 الحكم يعمُّ الكلَّ حتى يكون المريضُ والمسافرُ فيه كالمقيم والصحيح ؛ فأعيد
 حكمهما تنبيهاً على أن رخصتهما باقية بحالها لم تتغير كما تغير حكم المقيم
 والصحيح ، وأما ما وجب صومه قبل وجوبه ، وهو ثلاثة أيام من كل شهر -
 وهي أيام البيض - على ما روي عن عطاء ، ونُسب إلى ابن عباس - رضي الله
 عنه - ، أو ثلاثة من كل شهر ، ويوم عاشوراء ، على ما روي عن قتادة ، واتفق
 أهل هذا القول على أن هذا الواجب قد نسخ بصوم رمضان ...» (١) .

ولا يردُّ على ذلك أن ما دلَّ على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية فهو من
 جموع الكثرة (٢) والجمع السالم - مذكراً ، أو مؤنثاً - يُعدُّ من جموع القلة على
 ما ذكر سيبويه وغيره (٣) ؛ وذلك أنهم ذكروا - أيضاً - أنه قد يردُّ مراداً به
 الكثرة (٤) . قال الاعلم - مُعلقاً على ذلك - : « ... وَذَكَرَ أَنَّ الْجَمْعَ بِالنَّاءِ قَدْ
 يُرَادُ بِهِ الْكَثْرَةُ ، وَأَنْشَدَ لِحَسَانِ :

(١) روح المعاني : ٥٧/٢ ، وانظر : التفسير الكبير : ٧٧/٥ - ٧٨ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١١٤/٤ ، وجموع التفسير

بين السماع والقياس : ٨ - ٩ .

(٣) انظر : الكتاب : ٤٩٠/٣ ، ٤٩٢ ، والمقتضب : ١٥٤/٢ ، والأصول في النحو :

٤٣٩/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي : ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، وشرح المفصل

: ١٠٠ ، ٩٠ ، ٣/٥ ، والكافية : ١٧٧ ، وتفسير القرآن الكريم لابن أبي

الربيع : ١٩٧/١ .

(٤) انظر : الكتاب : ٥٧٨/٣ ، والأصول : ٤٣٩/٢ ، وشرح المفصل : ١١/٥ .

لنا الجففاتُ الغُرُّ يَلْمَعُنَ بالضحي

وأسيافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ نَمَا

أراد بالجففات الكثير ؛ لأنَّ جمع السلامة يصلح للقليل والكثير ، ولا يجوز أن يفتخر بالشئ القليل ، وحكي أن النابغة عاب عليه ذلك ، وكتاب الله يبطل هذا العيب ، قال - عز من قائل - ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ (١) ، ونحو هذا في القرآن كثير (٢) . وسبق إلى ذلك الزجاج ، حيث قال : « (معنودات) يُستعمل كثيرا في اللغة التي للشئ القليل . وكلُّ عددٍ قلٌّ أو كَثُرَ فهو معنود ولكنَّ معنوداتٍ أدلُّ على القلة ، لأن كلَّ قليل يجمع بالآف والتاء ، نحو : دربهات ، وجماعات ، وقد يجوز وهو حسن كثير أن تقع الآف والتاء للكثير ، وقد ذكِرَ أنه عيبٌ على القائل : لنا الجففات ...

فقليل له : لِمَ قَلَّتْ : الجففات ، ولم تَقُلْ : الجفان . وهذا الخبر -عندي- مصنوع لأن الآف والتاء قد تأتي للكثرة، قال - عز وجل -:

﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٣)

وقال : ﴿ وهم في جنات ﴾ (٤) ،

وقال : ﴿ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ (٥) .

(١) سبأ : ٣٧ .

(٢) النكت : ٩٩٩/٢ ، وانظر : شرح المفصل : ١١/٥ .

(٣) الاحزاب : ٣٣ - ٣٥ .

(٤) يونس : ١١ .

(٥) سبأ : ٣٤ - ٣٧ .

فالمسلمون ليسوا في جنات قليلة ، ولكن إذا خُصَّ القليل في الجمع بالألف والتاء ، فالألف والتاء أدلُّ عليه ، لأنه يلي التثنية ، تقول : حمام-وحمامان وحمامات ، فتؤدِّي بتاء الواحد ، فهذا أدل على القليل ، وجائزُ حسنُ أن يُرادَ به الكثير ، ويدلُّ المعنى المشاهد على الإرادة ، كما أن قولك جمع يدلُّ على القليل والكثير» (١) .

وقال الألويسيُّ : « وإذا قيل : بأن جمع السلامة المؤنث والمذكر موضوعٌ للكثرة ، أو مُشتركٌ - والمقامُ يخصُّصه بها - اندفع السؤالُ وارتفع المقال . إلا أن ذلك لم يذهب إليه من الناس إلا قليل» (٢) . ومن هذا القليل الرضي ، حيث قال - وهو يتحدث عن جموع القلة - : « وجمعا السَلَامَة عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد . وليس بشيء ؛ إذ مشابهةُ شيءٍ لشيءٍ لفظا ، لا يقتضي مشابهته له معنى أيضا . ولو ثبت ما نُقلَ أن النابغة قال لحسان ... : قلت جفانك وسيوفك ، كان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة . وقال ابنُ خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة . والظاهرُ أنهما لمطلق الجمع ، من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما» (٣) . ونحسم القول حول إيقاع جمع القلة - سالما

(١) معاني القرآن وعرابه : ٢٧٥/١ - ٢٧٦ ، وانظر : المحتسب : ١٨٧/١ - ١٨٨ .

(٢) روح المعاني : ١٨٩/١ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢٩٨/١ ، وألفية

ابن مالك بشرح ابن عقيل : ١١٤/٤ ، وجموع التفسير بين القياس

والسمع : ١٠ - ١١ .

(٣) شرح الشافية : ١٩٧/٣ .

ومكسرا ، مقرونا بأل ومضافا - في الآية (من الثمرات) وفي بيت حسان :
 « الجفنت ، أسيافنا » ، بما ذهب إليه أبو حيان حيث قال : « ... فجمع القلة
 إذا تعرفت بالألف واللام غير العهدية أو أضيفت ، عمّت وصارت لا تخصُّ
 القليل ، والعامُّ مستغرقٌ لجميع الأفراد » (١) .

وقد رأينا - فيما سبق - (٢) أن المفرد والجمع المقرونين بأل الجنسية ، سواء من
 حيث الدلالة على الاستغراق ، وأنَّ المفرد هو الأصلُ الأخفُّ ، وإنما يُعدّلُ عنه
 إذا كانت قرينة الاستغراق خفيفة أو مفقودة . وقد علل ابن جني لإيثارهم
 هذا الجمع - جمع القلة ، سالما ومكسرا - في مقالهم إرادة الاستغراق ، بقوله
 : « وعُدُّ ذلك عندي أنه قد كثرَ عنهم وقوعُ الواحد على معنى الجمع جنساً ،
 كقولنا : أهلك الناس الدينار والدرهم وذهب الناس بالشاة والبعير . فلما كثرَ
 ذلك جاؤا في موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضا ، أعني
 الجمع بالواو والنون والألف والتاء ، نَعَمْ وَعَلِمَ أيضا أنه إذا جئَ في هذا
 الموضع بلفظ جمع الكثرة ، لا يُتداركُ معنى الجنسية ، فَلَهُوا عنه وأقاموا على
 لفظ الواحد تارة ، ولفظ الجمع المقارب للواحد تارة أخرى ؛ إراحة لأنفسهم
 من طلب ما لا يُدركُ ، ويأساً منه وتوقفا بونه ، فيكون هذا كقوله :

رأى الأمرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فصَيَّرَ آخِرُهُ أَوْلَا

(١) البحر : ١٩٢/٧ .

(٢) انظر : مبحث : اقسام التعريف ، قسم الوظائف : التوضيح ، والتحرير

والتنوير : ٣٥٢/١ - ٣٥٣ .

ومثّل الجمع بالواو والنون والالف والتاء ، مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القلّة ، كقوله تعالى :

﴿ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ (١)

وقول حسان :

* وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً *

ولم يقل : عيونهم ولا سيوفنا « (٢) .

ولا بُد من الاشارة - في هذا المقام - إلى اختلاف دلالة الجمع السالم باختلاف نوع الاسم المجموع من حيث الجمود والاشتقاق ، قال فاضل السامرائي : « ذكرنا أن الأصل في الجمع السالم أنه يفيد القلّة ، غير أن هذا القول ليس على إطلاقه وإنما يحتاج الى تفصيل . فإنّ هذا الجمع يدلُّ على القلة في الجوامد ، وأمّا في الصفات فإنّ دلالته على القلّة ليست مُطرَدةً ، بل نستطيع أن نقول إنّ الأصل فيه عدم دلالته على القلة ، وإنما الأصل فيه أن يدلُّ على الحدث . فجمع الصفات جمعاً سالماً يُقربها من الفعلية ، وتكسيروها يُبعدها من الفعلية إلى الاسمية » (٣) . واستند فيما ذهب إليه إلى ما قاله النحاة ، حيث نقل قول ابن يعيش (٤) . « اعلم أن تكسير الصفة ضعيف

(١) التوبة : ٩٢ .

(٢) المحتسب : ١٨٧-١٨٨ .

(٣) معاني الأبنية في العربية : ١٤٤ .

(٤) لم يقصد ابن يعيش بقوله هذا ما قصده السامرائي ، من الاستدلال لما ذهب إليه ، إذ أنه قال - قبل ذلك عن دلالة الوار في جمع المذكر - انها « علامة الرفع والجمع والقلّة » . انظر : شرح المفصل : ٣/٥ .

والقياس جمعها بالواو والنون ، وإنما ضُعِفَ تكسيرها لأنها تجري مجرى الفعل ، وذلك أنك إذا قلتَ : زيدٌ ضاربٌ ، فمعناه : يضرب ، أو ضربَ إذا أردت الماضي ، وإذا قلتَ : مضروب ، فمعناه : يُضربُ ، أو ضربَ ، لأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى تقدم الفاعل ... فكان القياس ألا تُجمع ، كما أن الأفعال لا تجمع . فأما جمع السلامة فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل ، إذا قلتَ : يقومون ويضربون ، فأشبهَ قولك : قائمون : يقومون ، وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل ، لأنه يكون على سلامة الفعل ، فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التفسير أبعد ، وكان الباب أن يُجمع جمع السلامة لما ذكرناه أن ضاربون ومضربون يُشبهه يَضْرِبُونَ وَيُضْرَبُونَ ، من حيث سلامة الواحد في كلٍّ منهما ، وأن الواو للجمع والتذكير ، كما كانت في الفعل كذلك . وقد تُكسَرُ الصفةُ على ضعفٍ لغلبة الإسمية ، وإذا كَثُرَ استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقلَّ دخول التفسير فيها ، وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف وكثُرَ اقامتها مقامه غلبت الإسمية عليها وقوي التفسير فيها « (٣) . وقال بمثل ذلك الرضي^(٤) ، وأضاف أن « تكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسِيرُ

(١) شرح المفصل : ٢٤/٥ .

(٢) انظر شرح الشافية : ١١٦/٢ .

اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي : لأن الأخيرين أكثر مشابهةً لمضارعهما لفظاً ، من اسم الفاعل الثلاثي ، لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجري لأجل الميم في أوله مجرى اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التفسير»^(١). وكما استدل السامرائي بأقوال النحاة ، استشهد لما ذهب إليه بالاستخدام القرآني ، قال : « وهذا الذي ذكره ابن يعيش وغيره صوابٌ : فإن جمع الصفات جمعاً سالماً يدلُّ على ارادة الحدث وجمعها جمع تكسير يُعدها عن ارادة الحدث ويُقربها الى الاسمية . قال تعالى : ﴿ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾^(٤) ، أي : الذين يحفظون فروجهم ، والذين يحفظون حدود الله ، ونحوها ولم يقل : الحَافِظ ، أو : والحفظة فروجهم ، وذلك لأن التفسير يبعدها عن الحدث ... ويوضح هذا الأمر استعمال القرآن للرواسي والرأسيات ، جمع (راسية) ، فقد وردت (الرواسي) تسع مرّات في القرآن الكريم ، كلها بمعنى الجبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْ فِيهَا رُوسًا ﴾^(٥) ، وقوله ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رُوسًا ﴾^(٦) ، ولم ترد (راسيات) إلا مرة واحدة وهي قوله تعالى : ﴿ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾^(٧) . فانت ترى أنه لما أراد الاسمية جمعها جمع تكسير ، ولما أراد الحدث جمعها جمعاً سالماً ... »^(٨) .

(١) انظر شرح الشافية : ١١٧/٢ .

(٢) التوبة : ١١٢ .

(٣) يوسف : ١٢ .

(٤) الاحزاب : ٣٥ .

(٥) الرعد : ٣ .

(٦) المرسلات : ٢٧ .

(٧) سبأ : ١٣ .

(٨) معاني الأبنية في العربية : ص ١٤٥ - ١٤٦ .

وخالصة هذه المسألة : أن نعت جمع التكسير لغير العاقل بالمفرد أو الجمع سواء من حيث الفصاحة ، غير أن لإيثار أحدهما على الآخر ما يقتضيه من جهة المقام فيؤثر المفرد إذا أريد الإشارة إلى التساوي ، أو التوحد والترادف ، أو عدم اعتبار الافراد ، أو إلى القلة ، وفيما عدا ذلك يُصار إلى الجمع .

وان الجمع السالم من جموع القلة ، لكنه لا يستوي مع المفرد دلالةً ، أي إنَّه إذا نعت به كانت دلالته على العدد الذي تحته زائدة على دلالة المفرد - كما في : أيام معدودة ومعدودات . وأنَّ الجمع السالم - مُذكراً ومؤنثاً - قد يُراد به الاستغراق إذا قرُنَ بآل الجنسية أو أضيف .

ب - أن يكون المنعوت اسم جنس :

والمراد به : « ما دل على الماهية وضعا ، وله واحد من لفظه غالباً وفُرِّقَ بينه وبين واحد بالتاء ، أو بالياء غالباً ، أيضاً »^(١) .

وهو ثلاثة أنواع :

« ١ - اسم جنس جمعي : وهو ما يدل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، ويُفَرِّقُ بينه وبين واحد بالتاء التي تكون غالباً في المفرد ، نحو : كلمة وكلم ، وشجرة وشجر ، وبقرة وبقر . وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل : كم للواحد وكماً للكثير ... وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كروم ورومي ، وتُرك ، وتركي ، ووزنج ، ووزنجي .

٢ - اسم جنس إفرادي : وهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد ، نحو : زيت ، وخل ، وماء ، وذهب .

(١) جموع التكسير بين القياس والسماع : ص ٢٢ ، وانظر : الكتاب :

٥٨٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٥ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ ،

وشرح الشافية : ١٩٣/٢ .

٣ - اسم جنس احادي : وهو الذي يُقصد منه فرد في نحو رأيتُ أسداً»^(١).

وما نخصه بالدراسة في هذا المبحث ، النوع الأول : وذلك لأن اسم الجنس الإفرادي لا يختلفُ نعتُهُ بين الإفراد والجمع ، لأن مفرداته غير متميزة بعضها من بعض .

وتفريقهم بين اسم الجنس وواحدته مرة بالتاء وأخرى بالياء ، جاء جرياً على عادتهم من التفريق بين ما يعقل وما لا يعقل^(٢) . على أن هناك قسماً ثالثاً لهذا الجمع يفرق بينه وبين واحده بالوصف وهو المختوم بالـ «تأنيث - مقصورة ، أو ممدودة - قال الرضي : « وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف - تأنيث مقصورة ، أو ممدودة يقع على الجمع ، نحو : حلفاء وطرفاء ، وبهـمي . فإذا قصدت الوحدة ، وصفته بالواحد نحو : طرفاء واحدة ، وحلفاء واحدة ، وبهـمي واحدة . ولم يلحق التاء للوحدة : إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكي : بهمة ، وهو عند سيبويه شاذٌ ، لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ، فبهـمي ، عنده منون منصرف ، وبهمة ، ليس بشاذ »^(٣) . « والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات . قالوا لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سجيةً ، يعني جملةً ، كالتمر والتفاح ، فيوضع للجنس اسمٌ ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ، وأما المصنوعات ففردتها يتقدم على مجموعها ففي اللفظ أيضاً يُقدم فردها على جمعها . وفيه نظر : لأن المجرى من التاء ، من الأسماء المذكورة ، ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم

(١) جموع التكسير بين القياس والسماع : ٢٢ .

(٢) علة المجرى بالياء كون ياء النسب تشبه تاء التأنيث ، انظر : الكتاب :

٥٨٣/٣ .

(٣) شرح الشافية : ١٩٨/٢ - ١٩٩ ، وانظر : الكتاب : ٥٩٦/٣ - ٥٩٧ ، والمفصل

وشرحه ، لابن يعيش : ٨٠/٥ .

تعليقهم ، بل هو لمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أو الكثرة «^(١) .
 وكون هذا النوع مفردا دالا على الجمع ، هو مذهب البصريين ، وذهب
 الكوفيون إلى أنه جمع تكسير ، مفرده ذو التاء والياء^(٢) .
 واستدل البصريون لما ذهبوا إليه بأمر ، هي :

١ - عدم ورودها على وزن من أوزان جموع التكسير ، لا الخاصة
 بالجمع ، كأفعله وأفعال ، ولا المشهور فيه كفعله ، نحو : نسوة^(٣) .

٢ - تصغيرها على لفظها ، فلو كانت جمعا وليس على صيغة جمع
 القلة لكان يجب رده إلى واحده^(٤) .

٣ - غلبة التذكير على المجرّد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ،
 ونخل منقعر ، ولا يجوز : رجال فاضل^(٥) .

٤ - عدم ردها في النسب إلى أحادها^(٦) .

٥ - « أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على
 التمرة ، والتمرّتين والتمرات ، وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة ، أو تمرّتين ،
 وعاملت روميا أو روميين ، جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم . ولو
 كانا جمعين لم يجز ذلك ، كما لا يقع رجال على رجل ، ولا رجلين ، بلى قد
 يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع ، فلا يُطلق على الواحد

(١) شرح الشافية : ١٩٩/٢ ، وانظر : المحتسب : ١١٠/٢ ، وشرح المفصل ،

لابن يعيش : ٧١/٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٧١/٥ ، وشرح الشافية : ١٩٥-٩٣/٢ ، وشرح الكافية

: ١٧٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٥) انظر شرح الشافية : ١٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٦) شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

والاثنين ، وذلك بحسب الاستعمال ، لا بالوضع كلفظ الكَمِّ والأَكْمِ (١) .
ويُجمع واحد اسم الجنس هذا بالآلف والتاء ، إن أُريدتُ به القلة ، فإن أُريدت
به الكثرة جُرِدَ من التاء ، نحو : نخلة ، ونخلات ، ونخل (٢) . وعلل الرضي لجمع
الذال على الوحدة دون الماهية بقوله : « وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا
الباب لذي التاء لا للمجرد عنها ، لأنَّ المجرد في معنى الكثير ، فالأولى ألا
يُجمع » (٣) .

كما انه تجوز تثنيته إذا أُريدت الإشارة إلى اختلاف النوع ، فيقال ، في تمر :
تمران واسم الجنس الافرادي كذلك ، فيقال : عسلان في عسل ، والمراد بذلك
: نوعان من هذا الجنس ، أي نوعان من التمر والعسل (٤) .

وقد جاءت أسماء الأجناس في القرآن الكريم منعوتةً بالمفرد : حملاً
على اللفظ وبالجمع حملاً على المعنى ، لأن معنى الجنس العموم والكثرة .
ولإيثار أحدهما على الآخر في موضع ما نكتةً نبينها ، إن شاء الله .

ومما جاء منعوتاً بالجمع تارة وبالمفرد أخرى : (سحاب) وقد نعتت بالجمع في

قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ

الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا

ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ) (٥)

ف (ثقالا) نعت لـ (سحاب) محمول على معناه ، والسحاب اسم جنس

(١) شرح الكافية للرضي : ١٧٨/٢ ، وانظر : شرح الشافية : ١٩٥/٢ ، وممن

احتجَّ بجميع تلك الحجج ابن يعيش ، انظر : شرح المفصل : ١٧/٥ .

(٢) انظر : الكتاب : ٥٨٢/٣ ، وشرح الشافية : ١٩٦/٢ ، ١٩٨ .

(٣) شرح الشافية : ١٩٨/٢ ، وانظر : الهمع : ١٢٣/٦ .

(٤) انظر الكتاب : ٦٢٣/٣ ، وشرح الشافية : ١٧٩/٢ .

(٥) الأعراف : ٥٧ .

واحدته سحابة^(١) . وأوثر الجمع على المفرد هنا ، لأن السحاب ليست متساوية في الثقل ، ولذا يختلف إمرارها غزارة وقلة . ولأجل ذلك جاء هذا الوصف في الموضعين اللذين ورد فيهما في القرآن الكريم مجموعاً والموضع الثاني ورد في قوله تعالى :

(هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ)^(٢) . أمَّا نعتها بالمفرد ففي قوله تعالى :

(وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ

الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)^(٣) .

وأوثر المفرد هنا لاستواء الجميع في أمر التسخير .

ج - أن يكون المنعوت اسم جمع :

وتسميته كذلك لأنه - مثل اسم الجنس في دلالته على الجمع - لم يأت على وزن معين من أوزان الجموع المعروفة^(٤) . والفرق بينه وبين اسم الجنس الجمعي من حيث المعنى : « أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على الواحد والمثنى والمجموع ، لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة ، أو كثيرة . فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين فيه في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحاً لهما بخلاف اسم الجمع ، فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ : وذلك لأن لفظ هذا مفرد ، بخلاف لفظ الجمع »^(٥) . أمّا الفرق بينهما من حيث اللفظ فهو أن « الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه - فيما له واحد متميز - إما بالياء

(١)

(٢) الرعد : ١٢ .

(٣) البقرة : ١٦٤ .

(٤) شرح الكافية : ١٧٨/٢ ، وانظر : جموع التكسير بين القياس والسماع : ٢٤ .

(٥) شرح الشافية : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ ، وانظر : شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

أو التاء بخلاف اسم الجمع»^(١) . ومما يُفَرِّقُ به بين اسم الجمع والجمع ،
بالإضافة إلى ما سبق ، - وهو أنه لم يأتِ على بناء من أبنية الجموع لا
الخاصة بالجمع ، ولا المشهورة فيه - عدم وقوع ذي التاء منه على المفرد^(٢) .
وهو ينقسم قسمين :

- ما ليس له واحد من لفظه ، نحو : غنم ، وإبل ، وذود ، وخيل
ومعشر ونفر ورهط . ولا خلاف في كون هذا القسم اسم جمع ويخرج من ذلك
(نسوة) في جمع امرأة ، وإن لم يكن^{له} واحد من لفظه ؛ لحيثه على وزن مشهور
في الجمع فأوجب وزنها أن تكون جمعا^(٣) .

- ما له واحد من لفظه ، نحو : ركب ، في راكب ، وصحب وصحبة ،
في صاحب ، ونفر ، في نافر ، وجامل في جمل ، وياقر ، في بقر^(٤) ، وطائر
في طير . وهذا القسم محل خلاف - كما أن اسم الجنس كذلك - فهو عند
سيبويه ومن تابعه وهم جمهور البصريين إلا الأخفش ، اسم جمع ، قال
سيبويه : « هذا باب ما هو اسم يقع على الجمع ، لم يكسر عليه واحده ، ولكنه
بمنزلة قوم ، ونفر ، وذود ، إلا أن لفظه من لفظ واحده . وذلك قولك : ركب
وسفر . فالركب لم يكسر عليه زاكب ألا ترى أنك تقول في التحقير : ركب ،
وسفير ، فلو كان كسر عليه الواحد ، ردَّ إليه . فليس (فعل) مما يكسر عليه
الواحد للجمع ومثل ذلك طائر ، وطير ، وصاحب وصحب »^(٥) . وهو عند

(١) شرح الكافية : ١٧٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية : ٢٠٤/٢ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣٧٨/٣ ، ٣٧٩ ، ٤٩٤ ، و (نسوة) عند سيبويه جمع ،

وانظر أيضاً : شرح الشافية : ٢٠٤/٢ ، وشرح الكافية : ١٧٧/٢ ، ١٧٨ .

(٤) انظر : الكتاب : ٦٢٥/٣ ، وشرح الكافية : ١٧٧/٢ ، واللسان : ٢٢٤/٥ .

(٥) الكتاب : ٦٢٤/٣ - ٦٢٦ ، وانظر : النكت : ٩٥١/٢ .

الأخفش جمع^(١) . وقد رأينا احتجاج سيبويه لمذهبه بكون هذه الأسماء تُصغر على لفظها مع أنها ليست على وزن من أوزان القلة ، وهي التي يجوز تصغير اللفظ ، عليها دون رده إلى مفرده ، ولم يُسمع فيها التصغير مع الرد^(٢) . كما « احتج الزجاج لسيبويه أن الجمع المكسّر حقه أن يزيد على لفظ الواحد ، و (فعل) أخف أبنية الواحد ، فليس بجمع مكسّر . ولا يستمر قياس هذا في الجموع ، لا يقال : جالس وجلس ، ولا كاتب وكتب »^(٣) . كما احتج له بحجة ثالثة ، وهي جواز تذكير ضميره كما في قول الشاعر :

مع الصبّح ركّب من أحاطة مجفّل^(٤)

ويجمع اسم الجمع جمع تكسير ، نحو : أزواد ، في زود^(٥) ، وآبال ، في إبل^(٦) ، وأرهُط ، وأرهاط ، في : رهط^(٧) . وأقوام ، في قوم^(٨) ، وأنفار ، في نفر^(٩) ، ونساء ، في نسوة^(١٠) . إلا أنّ جمعه سماعي ، فيكتفى بجمع ما جمعته العرب من أسماء الجموع هذه^(١١) .

-
- (١) انظر المحتسب : ٢٥٧/١ ، والنكت : ١٠٢٦/٢ ، وشرح المفصل : ٧٧/٥ ، وشرح الكافية : ١٧٨/٢ ، وشرح الشافية : ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .
- (٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٥ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٢٠٢/٢ - ٢٠٣ .
- (٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٠٢٦/٢ .
- (٤) انظر : شرح الشافية : ٢٠٢/٢ .
- (٥) انظر : اللسان : ١٦٨/٣ .
- (٦) السابق : ٣/١١ .
- (٧) انظر : الكتاب : ٤٩٤/٣ ، واللسان : ٣٠٥/٧ .
- (٨) انظر : اللسان : ٢٢٥/٥ .
- (٩) الكتاب : ٣٧٩/٣ .
- (١١) انظر الكتاب : ٦١٩/٣ ، وهمع الهوامع : ١٢٦/٦ .

كما أنه يجوز تثنيته ، قال سيبويه : « وقالوا : إبلان ، لأنه لم يُكسر عليه ، وإنما يُريدون قَطِيعين ، وذلك يعنون » (١) . وجاء في اللسان : « والعرب تقول : إنه ليروحُ على فلانٍ إبلان ، إذا راحت إبلٌ مع راعٍ ، وإبلٌ مع راعٍ آخر » (٢) . وروى الفراءُ نعتَ مثنى اسم الجمع بالجمع حملا على المعنى ، قال : « ... وقد قالت العرب : مرّت بنا غنّمان سُودان ، ولو قال : غنمٌ ، لجاز » (٣) .

ومما جاء من أسماء الجمع الذي لا واحد له من لفظه ، منعوتا على معناه فقط مفردا ومجموعا ، في القرآن الكريم ، (قَرْن) في قوله تعالى ، بعد حكاية قصة قوم سيدنا نوح - عليه السلام - وما كان من إغراقهم وإنجائه مع من آمن منهم :

﴿مُرَّاتَانَا﴾

مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنَاءَ آخَرِينَ ﴿٣١﴾ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا
اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَنْقُونَ ﴿٣٢﴾ (٤)

ف (آخريين) نعت لـ (قرن) على معناه ، والمقصود بالقرن : « القوم المقترنون في زمن واحد » (٥) . واخْتُلِفَ في مُدَّةِ القَرْنِ والرَّاجِحُ - واللَّهُ أَعْلَمُ - ما ذهب إليه الزجاج ، حيث قال : « وقيل : القرن ثمانون سنةً ، وقيل سبعون والذي يقع عندي - والله أعلم - أن القرن أهلُ مُدَّةٍ كان فيها نبي ، أو كان فيها طبقة من أهل العلم ، قَلَّتِ السَّنُونَ ، أو كَثُرَتْ ، والدليلُ على هذا قول النبي -صلى الله عليه وسلم - : « خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، أي : أصحابي - رحمة الله عليهم - ، ثم الذين يلونهم ، يعني التابعين ، ثم الذين يلونهم ، يعني الذين أخذوا عن

(١) الكتاب : ٦٢٣/٣ .

(٢) اللسان : ٣/١١ .

(٣) معاني القرآن : ٣٦٣/٢ .

(٤) المؤمنون : (٣١ - ٣٢) .

(٥) المفردات : ٤٠١ ، وانظر مجاز القرآن : ١٨٥/١ ، واللسان : ٣٣٣-٣٣٤ .

التابعين . وجائز أن يكون القرن لجملة الأمة ، وهؤلاء قرون فيها ^(١) .
 وذكر الألوسي الخلاف حول ذلك ، وأورد قول الزجاج السابق ، ثم أضاف :
 « وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرَ ذَلِكَ مِائَةَ سَنَةٍ : لِمَا وَرَدَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَيَّضَ لِهَذِهِ
 الْأُمَّةِ ، عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا ... » ^(٢) . ونكتة نعتة على
 معناه ، - والله أعلم - لأن المكذبين - مع كونهم مشتركين في هذه الصفة -
 يختلفون فيما يستتبع ذلك ، فيكون منهم من هم شديداً العداء والاجتراء على
 إيذاء الرسول بكل ضراوة ، كما حدث مع نبينا - صلى الله عليه وسلم - ،
 ومنهم من هو دون ذلك عداوة وإيذاء .

وأفرد (قرن) في هذا الموضع ، لأن من جاءوا بعد قوم نوح - عليه السلام - هم
 على ما ذكر الزمخشري وغيره : « عَادُ قَوْمِ هُودٍ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا . وَتَشْهَدُ لَهُ حِكَايَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - قَوْلِ هُودٍ :

﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ ^(٣) .

ومجى قصة هود على إثر قصة نوح في سورة الأعراف وسورة هود
 والشعراء ^(٤) .

وجاء مجموعاً في قوله تعالى - بعد حكاية ما كان من أمر القرن السابق الذكر
 وما آل إليه أمرهم - :

فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ عُنُقًا فَبَعْدَ اللَّقْمِ
 الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾ ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قُرُونًا آخَرِينَ ﴿٤٢﴾
 مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَفْخِرُونَ ﴿٥﴾ .

- (١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٩/٢ ، وانظر : اللسان : ٣٣٤/١٣ ، حيث نسب
 القول السابق للأزهري .
 (٢) روح المعاني : ٩٤/٧ .
 (٣) الأعراف : ٦٩ .
 (٤) الكشاف : ١٨٥/٣ ، وانظر : التفسير الكبير : ٩٨/٢٣ ، وروح المعاني : ٢٨/١٨ .
 (٥) المؤمنون : ٤١ - ٤٣ ، ونحوها في الفرقان : ٢٨ .

فالمقصود بهذه القرون « قوم صالح ولوط وشعيب وغيرهم ، وعن ابن عباس -رضي الله عنهما - بني اسرائيل »^(١) . وصَحَّ نعتُه بالجمع السالم للمذكر : لأنه مشتق « من الاقتران ، فتأويله أنَّ القرن : الذين كانوا مقتربين في ذلك الوقت ، والذين يأتون من بعدهم ذوو اقتران آخر »^(٢) .

د - أن يُراد بالمنعوت - مفردا - الجنس :

وهو ليس اسم الجنس المصطلح عليه ، ويعرف أن المراد به الجنس ، يكونُ العائد عليه جمعا ، أو غير ذلك من قرائن الحال أو المقال .

ومعلوم أن استخدام المفرد مُرادا به الجمع ، لا ينقاس ، وعليه فلا بُدَّ لِمَا اسْتُخْدِمَ كذلك من الأسماء المفردة من مُسَوِّغٍ ، والمُسَوِّغُ يختلف باختلاف نوع الاسم . والأسماء التي ينقاس فيها ذلك نوعان :

النوع الأول : أسماء هي في الأصل مصادر ، ثم استخدمت استخدام الأسماء المشتقة مُثناةً ومجموعَةً ، فيجاء بها في مواضع على ذلك الأصل المهجور : إشارةً إلى إرادة الجنس . ومن ذلك : ضَيْفٌ وَخَصْمٌ ، وَبُرْقٌ ، وَرَعْدٌ ، وَطِفْلٌ ، وغير ذلك كثير . ومن المواضع التي جئ فيها بالأوليين على أصلهما ذاك ، قوله تعالى :

﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبُرْقٌ ﴾^(٣)

فقد علل الزمخشري إفرادهما مع كونهما تاليين لجمع : (ظلمات) ، ومتلويين به : (من الصواعق) ، بقوله : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا جُمِعَ الرَّعْدُ وَالْبُرْقُ أَخْذًا بِالْأَبْلَغِ ، كَقَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ :

يا عارضا متلفعا يبسُودِه
يختالُ بين بُرُوقِه ورُعودِه

(١) الكشاف : ١٨٨/٣ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٠١/٢٣ ، وروح المعاني :

٣٤/١٨ .

(٢) اللسان : ١٣/٣٢٣ ، ٣٣٤ ، وذكر أنه مصدر : قَرَنَ يَقْرُنُ .

(٣) البقرة : ١٩ .

وكما قيل : ظلمات ؟ قلتُ : فيه وجهان ، أحدهما : أن يُراد العينان ، ولكنهما لما كانا مصدرين في الأصل - يقال : رعدت السماء رعداً وبرقت برقاً - روعي حُكْمُ أصلهما بأن تُركَ جمعهما وإن أُريدَ معنى الجمع ... (١) . وبتلك العلة وغيرها علل هو وغيره (٢) أفراد (السمع) في قوله تعالى :

﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣)

النوع الثاني : أسماء تشبه المصادر من جهة مجيئها على وزن من أوزانها ، ومن ذلك عدوٌ وصديق ورفيق ، وغيرها . قال السيوطي : « ومن سُنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقولهم للجماعة : ضيف ، وعدو ، قال تعالى : ﴿ هَتُوْا لِضَيْفِي ﴾ (٤) وقال : ﴿ تَمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ (٥) ... » (٦) . والعلة المجوزة لإطلاق هذه الألفاظ المفردة على الجمع هي مشابهتها للمصادر في مجيئها على أوزانها ، قال الزمخشري : « والعدو والصديق يجيئان في معنى الوحدة والجماعة ، قال :

وقسوم عليّ ذوي مئرةٍ أراهم عدواً وكانوا صديقا

- (١) الكشاف : ٨٣/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٧٢/١ .
 (٢) انظر : المقتضب : ١٧١/٢ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٨٣-٨٢/١ ، واعراب القرآن للنحاس : ١٨٦/١ ، والكشاف : ٥٣-٥٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٨٨-١٨٧/١ ، ١٩٠ ، والدر المصون : ١١٤/١ ، ١١٥ ، والبحر المحييط : ٤٩/١ ، وروح المعاني : ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ .
 (٣) البقرة : ٧ .
 (٤) الحجر : ٦٨ .
 (٥) غافر : ٦٧ .
 (٦) المزهرة : ٣٣٣/١ ، وانظر : الكتاب : ٢٠٩/١ ، ٢١٠-٢١١ ، والصاهبي : ٢٤٨ .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ (١) ، شَبَّهَهَا بالمصادر :
 للموازنة كَالْقَبُولِ وَالْوَلُوعِ وَالْحَنِينِ وَالصَّهِيلِ (٢) . وقال السهيلي : « ... وأما
 عَدُوٌّ فيقع للواحد والاثنين والجمع لأنه - والله أعلم - بمنزلة ما جرى من
 المصادر على فَعُولٍ ، كالولوع والقبول ، فلذلك لم يُثَنَّ ولم يُجمع ، قال الله
 سبحانه : ﴿ هُرِّعُوا فَاحْذَرُوهُمْ فَنَلَّهِمُ اللَّهُ ﴾ (٣) . وقد يجوز أن يكون
 (أعداءً) جمعا لعدو ، على تقدير حذف الحرف الزائد ، فيكون كالثلاثي
 المجموع على (أفعال) ، يقوي ذلك أنهم قد قالوا في المؤنث : (عدوة الله) .
 ولو كان مصدرا ما ساغ فيه ذلك ، والوجهان متكافئان في القياس
 والنظر (٤) . وبيِّن الرضي الوسيلة التي يمكن بوساطتها التفريق بين
 الأسماء الواقعة هذه المواقع من حيث كونها أسماءً جنسٍ ، أو أسماءً جمعٍ -
 بالمعنى الاصطلاحي - أو ما نحن بصدده من الأسماء التي ليست كذلك ،
 والتي يُصارُ إلى استخدامها مفردة واقعةً موقعَ الجمع : إرادة الإشارة إلى
 التوحدِ أو التساوي في أمرٍ من الأمور (٥) ، قال : « وما يقع على الجمع وعلى
 الواحد أيضا ، مما ليس في الأصل مصدرا وُصِفَ به ، يعرف كونه لفظا
 مشتركا بين الواحد والجمع ، أو كونه اسم جنس ، بأن يُنظر ، فإن لم يُثَنَّ إلا
 لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل ، وإن تُثِّنِي ، لا لاختلاف
 النوعين فهو جمعٌ مُقدَّرٌ تغييره كهجان وكالفلك ... وأما الوصف الذي كان في

-
- (١) الكيف : ٥٠ .
 (٢) الكشاف : ٣/٣١٩ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٤٦/١ - ٤٤٧ ، ٤٥٠ .
 والمسائل البغداديات : ٤٢٢-٤٢٣ .
 (٣) المنافقون : ٤ .
 (٤) نتائج الفكر : ٢٤٧ ، ونقل الجمل عن البيضاوي - الفتوحات : ٢٨٤/٣ -
 أن (عدو) و (صديق) مصدران في الأصل ، والصحيح ما ذهب إليه
 الزمخشري والسهيلي وغيرهما كما سيأتي .
 (٥) انظر شرح الكافية : ٣/٣٦٢ .

الأصل مصدرا ، نحو : صوم وغور فيجوز أن يُعتبر الأصلُ فلا يثنى ولا يُجمع ، ولا يُؤنثُ ، قال تعالى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ (٢) . ويجوز اعتبار حاله المنتقل إليها ، فيثني ويُجمع ، فيقال : رجالان عدلان ، ورجال عدول ، وأما تاء التانيث فلا تلحق من الصفات إلا ما وُضع وصفاً . وأما قوله تعالى : (وَهَمَّ لَكُمْ عُدُوٌّ) وقوله : ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ (٣) ، فليس باسم الجنس : إذ يُقال : عدوٌّ وأنَّ ضِدًّا ، لا لاختلاف النوعين ، ولا لمشاركة بين الواحد والجمع ، كهجان ، لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كإبل ، لوقوعهما على الواحد أيضا ، ولا مما هو في الأصل مصدر : إذ لم يُستعمل مصدرين ، بل هما مُفردان أطلقا على الجمع « (٤) .

ويستخدم ذلك الاستخدام أيضا المفرد المقرون بال الاستغراقية أو المضاف ، سواء كان اسم جنسٍ آحادي ، أو صفةً ، ويُعدُّ استخدامه على ذلك النحو من باب وضع المفرد موضع الجمع ، لأن تعريفه المفيد الاستغراق يجعله عاما . كما أن النكرة المفردة قد تفيد ذلك المعنى في سياقات معينة . ويحدد كون المراد بالمفرد العموم والجنس ، القرائن السياقية ، أو الحالية . وقد كثر وقوع هذا النوع في القراءات القرآنية وضمنت كتب التفسير وغيرها كثيراً من أمثته . ونأتي ببعض ما جاء من ذلك استدلالا لما نقول : قال ابن جني : «ومن ذلك قراءة الأعمش : (ولا تَقْرُبُوا الصلاة وَأَنْتُمْ سُكْرَى) (٥) مضمومة السين ساكنة الكاف من غير ألف - ... قال أبو الفتح : أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمد بن وكيع ، عن الدمشقي ، عن ابن قطرب ، عن قطرب في كتابه

(١) الذاريات : ٢٤ .

(٢) ص : ٢١ .

(٣) مريم : ٨٢ .

(٤) شرح الكافية : ٣/٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٥) النساء : ٤٣ .

الكبير ، أن قراءة أبي زُرْعَةَ الشامي :

(وترى الناس سُكْرِي وما هم بِسُكْرِي) (١).

وسألت أبا علي عن (سُكْرِي) فردد القول فيها ، ثم استقر الأمر فيها بيننا على أنها صفة من هذا اللفظ والمعنى ، بمنزلة (حُبْلَى) مفردة كما ترى . فأما (سُكْرِي) بفتح السين فيمن قرأ كذلك فيحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون جمع سكران ، إلا أنه كُسِرَ على (فعلَى) (٢) : إذ السُّكْرُ عَلَّةٌ تلحقُ العقل ... والآخر : أن يكون (سَكْرِي) هنا صفة مفردة ، مذكرها سكران ، كامرأة سُكْرِي . ويشهد لهذا الأمر قراءة من قرأ (سُكْرِي) بالضم ، وهذا لا يكون إلا واحدا . ويشهد للقول الأول قراءة العامة (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى) وجاز أن يُوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصورا لمعنى الجملة ، والجماعة ، وهي بلفظ الواحد ، ... (٣) . وقال - مُبَيِّنًا أن لهذا الصنيع ما يستدعيه من جهة الدلالة ، التي كثيرا ما يؤثر جانبها ، إن أُمِنَ اللبسُ ، على جانب الصناعة - : « ومن ذلك قراءة ابن عباس وعكرمة والضحاك وأبي شيخ الهنائي والكلبي وابن السَّمِيفَع : ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبْدِي ﴾ (٤) ، على واحد : قال أبو الفتح : هذا لفظ الواحد ، ومعنى الجماعة ، أي عبادي كالقراءة العامة ، وقد تقدم القول على نظيره وأنه إِنَّمَا خَرَجَ بلفظ الواحد ، ليس اتساعا واختصارا عاريا من المعنى ، وذلك أنه جعل عباده كالواحد أي لا خلاف بينهم في عبوديته ، كما لا يخالف الإنسان نفسه ، فيصير كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : وهم يدٌ على من سواهم أي : متضافرون ، متعاونون ، لا يقعدُ

(١) الحج : ٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٦٤٩/٣ ، ٦٤٥ .

(٣) المحتسب : ١٨٨/١ - ١٨٩ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٤١٠/٣ .

واعراب القرآن للنحاس : ٨٦/٣ ، والكشاف : ٥١٣/١ - ٥١٤ .

(٤) الفجر : ٢٩ .

بعضهم عن بعض ، كما لا يخونُ بعضُ اليدِ بعضاً . وضدُّ هذا قوله تعالى : (**نَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى**) (١) ... « (٢) .

ومما جاء من الألفاظ مفرداً - نكرةً - وقد عاد عليه من النعت ضمير الجمع ، إرادةً للجنس ، وهو في الأصل مصدرٌ ، ما في قوله تعالى :

﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ (٧) **وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ** ﴾ (٨) (٣) .

فجملة (لا يأكلون الطعام) في محل نصب نعت للمفعول الثاني لجعل وهو (جسداً) (٤) . وصحَّ الاتيانُ بالضمير العائد ضمير جمع ، والمنعوتُ مفردٌ : لأنه مُرادُ به الجنس . قال الزمخشري : « **وَوَحَّدَ الْجَسَدُ** ، لإرادة الجنس ، كأنه قال : ذوي ضربٍ من الأجساد . وهذا ردُّ لقولهم :

﴿ **مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ** ﴾ (٥) « (٦) .

ونقل الألويسي أقوال العلماء فيما يدلُّ عليه هذا اللفظُ ، وننقلُ منها ما يُعزِّدُ ما نحن بصدده ، وهو قوله : « **وقال بعضهم** : هو في الأصل مصدرٌ جسداً الدمُّ يَجْسَدُ ، أي : التَّصَقَ ، وأُطْلِقَ على الجسم المركب ، لأنه ذو أجزاءٍ مُلتصِقٍ بعضها ببعض » (٧) . وذكر شيئاً قريباً من هذا الراغب ، حيث قال :

-
- (١) الحشر : ١٤ .
 (٢) المحتسب : ٣٦٠/٢ - ٣٦١ ، وانظر : ٨٧/٢ ، ٢٦٥-٢٦٦ ، والكشاف : ٧٥٣/٤ .
 (٣) الأنبياء : ٧ ، ٨ .
 (٤) انظر : روح المعاني : ١٣/١٧ .
 (٥) الفرقان : ٧ .
 (٦) الكشاف : ١٠٤/٣ ، ومثله في التفسير الكبير : ١٤٤/٢٢ ، وانظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ١٢٠/٣ ، وروح المعاني : ١٣/١٧ .
 (٧) روح المعاني : ١٣/١٧ .

«...والجسد من الدم ما قد يبس» (١). وجيء بهذا اللفظ على أصل وضعه هنا ، للإشارة إلى تساوي الرسل - عليهم السلام - في عدم كونهم من غير هذا الجنس المعروفة خصائصه .

وكما يُستخدم - ما أصله المصدرية - ذلك الاستخدام ، نكرةً ، يُستخدم مُعرفاً تعريف الجنس - فيجتمع لإيقاعه ذلك الموقع مُسوغان - من ذلك لفظ (طفل) قال تعالى :

﴿وَالْيَتِيمِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ ...
أَوِ التَّبِيعِينَ غَيْرِ أَوْلِيَ الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ
لَمْ يَظْهَرُوا عَلَيَّ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (٢)

فالاسم الموصول وهو (الذين لم يظهروا) صحَّ أن يقع نعتاً لـ (طفل) ، وهو مُفردٌ : لأنه جمعٌ في المعنى إذ أن (أل) الداخلة عليه يُراد بها استغراق الجنس ، قال الزمخشري : « وُضِعَ الواحد موضعَ الجمع : لأنه يُفيد الجنس ، ويبيِّنُ ما بعده أن المراد به الجمع » (٣) . وقال الألوسي : « هو مفرد محلي بآلِ الجِنسيَّةِ ، فيعمُّ ، ولهذا - كما قال في البحر - وُصِفَ بالجمع ، فكأنه قيل : أو الأطفال كما هو المروي عن مصحف حفصة . ومثل ذلك قولهم : أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البيضُ ، وقيل : هو مفرد وُضِعَ موضعَ الجمع ... وتُعقَّبُ بأنَّ وُضِعَ المفرد موضعَ الجمع لا ينقاس عند سيبويه ، وما هنا ، عنده من باب المفرد المعرَّف بلام الجنس ، وهو يعمُّ بدليل صحة الاستثناء منه .

(١) المفردات في غريب القرآن : ٩٣ ، وانظر : المجموع المغيث في غريب

القرآن والحديث : ٣٢٨/١ ، واصلاح الوجوه والنظائر في القرآن : ص

١٠٥-١٠٦ .

(٢) النور : ٣١ .

(٣) الكشاف : ٢٣٢/٣ ، ونقل عنه الفخر الرازي ، انظر : التفسير الكبير :

٢٣/٢١ ، وانظر : اعراب القرآن للتحاس : ٣/١٢٤ .

وقال الراغب^(١) : إنَّ (طفلا) يقع على الجمع كما يقع على المفرد . ونصرَّ على ذلك الجوهرى^(٢) . وكذا قال بعض النحاة^(٣) إنَّه في الأصل مصدر ، فيقعُّ على القليل والكثير ، والأمر على هذا ظاهرٌ جداً^(٤) . ودليل كون (طفل) مصدرا في الأصل إيقاعه موقع الجمع وهو نكرةٌ ، « قال الزجاجي : أخبرنا اليزيدي عن عمه يرفعه إلى أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من كتاب الله مُشكلاتٍ وكنت أتبينُ العنتَ في سؤاله ، فكنت إذا أحبته أرى لونه يربدُ ويسودُ . فقال لي يوما أيجوزُ في كلام العرب أن نقول : أدخلتُ القومَ الدارَ ثم أخرجتهم رجلا ؟ فقلت : لا يجوزُ ذلك حتى تقولَ : أخرجتهم رجلا رجلا ، فتدل على تفصيل الجنس . قال : فكيف قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾^(٥) . فقلت ليس هذا من ذاك : لأن الطفل مصدر في الأصل فهو يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، فتقول : هذا طفل ، وهذا ن طفلٌ ، وهؤلاء طفل كما قال الله تعالى : (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) ، وطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يُخْرِجُكُمْ أَطْفَالاً^(٦) . وقال ابن جنى - مبينا المسوِّغَ الدلاليَّ لاستخدام (طفل) على

(١) انظر المفردات في غريب القرآن : ص ٣٠٥ ، وقال أبو حيان - البحر :

٣٤٦/٦ - « الطفل ... ويوصف به المفرد والمتنى والجموع ، والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد ويقال أيضا : طفل وطفلان وأطفال ، ونُسبَ إلى المبرد القول بأنه يستعمل مصدرا ، كالرضا والعدل ، يقع على الواحد والجمع وما نسبه إليه مخالف لما قاله : انظر : المقتضب : ١٧١/٢ .

(٢) الضحاح : ١٧٥١/٥ ، وانظر : اللسان : ٤٠٢/١١ .

(٣) انظر التبيان للعكبري : ٩٣٣/٢ ، والفتوحات : ١٥٣/٣ ، حيث نُسب ذلك للمبرد أيضا .

(٤) روح المعاني : ١٤٥/١٨ - ١٤٦ .

(٥) غافر : ٦٧ .

(٦) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، محمد آدم الزاكي

أصله من المصدرية : « ووقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة . قال الله تعالى : (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) أي : أطفالاً ، وحسنَ لفظَ الواحد هنا شئٌ آخر أيضاً ، وذلك أنه موضعُ إضعافٍ للعباد وإقلالٍ لهم ، فكانَ لفظُ الواحد لقلته أشبهَ بالموضع من لفظ الجماعة ، لأنَّ لفظ الجماعة على كل حال أقوى من لفظ الواحد »^(١) . وأضافَ إلى ذلك - في موضع آخر - قوله : « وهذا ممَّا إذا سئلَ الناسُ عنه قالوا : وُضِعَ الواحدُ موضعَ الجماعة اتساعاً في اللغة وأنسوا حفظَ المعنى ومقابلةَ اللفظ به ، لتقوى دلالته عليه ، وتنضم بالشبه إليه »^(٢) . وعندني أن غرضَ توحيدِ (طِفْلٍ) - في آية غافر - إرادةُ الإشارةِ إلى تساوي التركيب والقدرات، أي أن الحالة التي يخرجُ عليها أفراد هذا الكائن - غير المتناهية أفرادُه - حالة واحدة ، وعلى جنسه يقيسُ حالة بقية أجناس الكائنات ، وذلك من أعظم دلائل القدرة الإلهية .

ثانياً - أسباب المخالفة الرجعة إلى النعت :

والألفاظ التي تصحُّ إعادتها على ما قبلها ، منها ما القياس فيه لزوم الأفراد ، كالمصادر وإن كان يصحُّ جمعها وتثنيها لاختلاف الأنواع ولا يعيننا التوقف عند ذلك : لأنها لم تستخدم تابعه ، وحالا ، وخبراً إلا على القياس . ومنها ما يتعين فيه الأفراد وضعا وقياسا ، واستخداما ، وذلك نحو (غير) . ومنها ما يجوز فيه الأفراد والتثنية والجمع ، فيأتي في مواضع مفردا ، وفي أخرى مُثنًى ، أو جمعا ، وذلك (مثل) . وتتوقف عندها لبيان دلالاتها التي بناءً عليها صحَّت فيها الوجوه الثلاثة ، لبيان مقتضي كل وجهٍ منها ، من جهة المقام .

وعلى ذلك فأسباب المخالفة الرجعة إلى النعت تتمثل فيما يلي :

(١) المحتسب : ٢٠٢/١ ، وانظر : ٨٧/٢ - ٨٨ .

(٢) السابق : ٢٦٧/٢ .

أ - أن يكون النعت مصدرا .

ب - أن يكون من الألفاظ الملازمة للإفراد ، نحو (غير) .

ج - أن يكون من الألفاظ التي يجوز فيها الأوجه الثلاثة ، وهي (مثل)^(١) . وجواز ذلك في (مثل) مرجعه أن لها دلالات متعددة ، تبعا لتعدد وجوه المماثلة وتبعا لتلك الدلالة تصح المطابقة وعدمها .

قال الزمخشري : « و (مثل) و (غير) يُوصف بهما الاثنان والجمع والمذكر والمؤنث ويُقال أيضا : هم مثلاه ، وهم أمثاله »^(٢) . وقال أبو علي الفارسي : « وأما (مِثْلُ) ، فقد يُفردُ في موضع التثنية والجمع ، فمن الإفراد في التثنية قوله :

وَسَاقِيَانِ مِثْلُ زَيْدٍ وَجُعِلَ سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعُضْلِ

ومن إفراده في الجمع ، قوله تعالى : (إِنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ) ، ومن جمعه قوله : (ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) »^(٣) .

والعلة المجوزة لإعادتها مفردة على جمع ، كونها مصدرا أو في حكم

هـ

(١) لدراسة (مثل) جانبيان ، الأول : إفرادها وتثنيها وجمعها ، وهو الجانب الذي يتعلق بمسألة مطابقة النعت للمنوعات في الافراد وضديه . والجانب الآخر : تنكيرها وتعريفها ، وهذا الجانب يتعلق بمبحث المطابقة في التعريف والتنكير . ونتناول الجانبين بالدراسة في هذا المبحث ، جمعا لشتات المسألة - أما (غير) فمخالفة لها في الجانبين وذلك أنها لا تستخدم إلا مفردة ، ولا تتعرف - على الصحيح - وإن وقعت بين ضدين . وإنما نجمع بينها وبين (مثل) في الدراسة هنا ، لأن دراستهما جاءت كذلك في مصنقات النحاة : إذ خصائصهما متقاربة .

(٢) الكشف : ١٨٩/٣ ، وانظر : الدر المصون : ٢٩٥/٦ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبعة : ٣٤٧/٢ .

المصدر . وصحَّتْ تثنيتهما وجمعها ، نظرا إلى كونها في تأويل الوصف^(١) .
وتوقف اللغويون وبعض النحويين عند دلالات (مثل) و (غير) بحثا عن
علة لزومها التنكير . قال الرضي : « واعلم أن بعض الأسماء قد توغَّلَ في
التنكير ، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقيَّة ، نحو : غيرك
ومثلك ، وكلّ ما هو بمعناه من : نظيرك وشبُّبك وسواك ، وشبهها ، وإنما لم
يتعرف (غيرك) لأن مغايرة المخاطب ليست صفةً تخصُّ ذاتاً دون أخرى : إذ
كلُّ ما في الوجود إلا ذاته ، موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد ، لا
تخص ذاتا ، بلى ، نحو مثلك ، أخص من : غيرك ، لكن المثلية أيضا يمكن أن
تكون من وجوه ، من الطول والقصر والشباب والشيب ، والسواد والعلم ، وغير
ذلك مما لا يحصى ... »^(٢) . وقال السيوطي : « (فمنه) ، أي : من غير المحضة
، إضافة غير ومثل وشبه ، ... فهذه الأسماء نكرات ، وإن أضيفت إلى معرفة ،
إمّا لأنها على نية التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قال سيبويه^(٣)
والمبرد^(٤) ، وهو صريح المتن ، وجزم به ابن مالك في (حسب) ونحوها ، لأنها
مراد بها اسم الفاعل . أو لأنها شديدة الإبهام ، كما قال ابن السراج^(٥)
والسيرافي وغيرهما وجزم به ابن مالك^(٦) في (غير) و (مثل) ونحوهما ، لأنك

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٤٤/٢، ١٤٥، ١٦٠، والمحتسب: ٢٧٠/٢، والنكت

الحسان: ١١٨، والتصريح على التوضيح: ٢٧/٢، وروح المعاني:

٢٠، ١٢، ٣٦/١٨

(٢) شرح الكافية: ٢١٠/٢، وذلك مذهب أبي علي الفارسي: الحجة: ١٠٦/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٤٢٧/١، ٤٢٤، والتصريح على التوضيح: ٢٧/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٢٨٩/٤.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ٥/٢، وذهب إلى ذلك المبرد، انظر: المقتضب

: ٢٨٧/٤، وأبو علي، انظر: الحجة: ١٠٦/١، والزمخشري وابن يعيش،

انظر: شرح المفصل: ١٢٥/٢ - ١٢٦.

(٦) انظر: التسهيل: ١٥٥، والمساعد على التسهيل: ٢٣١/٢.

إذا قلت : غير زيد ، فكل شيء إلا زيد ، غيره ، ومثل زيد ، فمثله كثير : واحد في طوله وآخر في عمله ، وآخر في صنعته ، وآخر في حسنه ، وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونُقِضَ هذا ، بأن كثرة المماثلين والمغايرين ، لا توجب التنكير ، كما أن كثرة غلمان زيد ، لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب . وقال الأخفش : يجوز أن يكون السبب في ذلك ، كون أول أحوالها الإضافة ، لأنها لا تستعمل مفصولة عنها لا يقال : هذا مثلُك ، ولا غيرُك ، وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقاً^(١) . وجاء في اللسان : « مثلُ : كلمة تسوية . يقال : هذا مثله ومثله ، كما يقال شبهه وشبهه ، بمعنى . قال ابن بري : الفرق بين المماثلة والمساواة ، أن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين : لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين ، تقول : نحوه ك نحوه وفضه كفضه ، ولونه كلونه ، وطعمه كطعمه . فإذا قيل : هو مثله ، على الإطلاق فمعناه أنه يسدُّ مسدَّهُ ، وإذا قيل : هو مثله في كذا ، فهو مساوٍ له في جهة دون جهة . والعرب تقول : هو مثيل هذا ، وهم أميثالهم ، يريدون أن المشبه به حقير كما أن هذا حقير^(٢) .

ولنا على كلام ابن بري ملاحظ ، أولها : ذهبه إلى أن المماثلة لا تكون إلا بين المتفقين في الجنس ، مردود بما جاء في كتاب الله . فقد جاءت المماثلة في مواضع مراداً بها التساوي مع الاختلاف في الجنس ، وفي أخرى مع الاتفاق فيه - متى ما كان الاتفاق ممكناً متيسراً - ، ومن الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٣) ، إذ المراد « بالمماثلة ، المماثلة في الوجوب ، لا في جنس الفعل ، فلا يجب عليه إذا غسلت ثيابه أو

(١) همع الهوامع : ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، وانظر : المقتصد في شرح الايضاح :

٨٧٤/٢ ، ٨٧٥ ، الفروق في اللغة : ١٧٤ .

(٢) اللسان : ٦١٠/١١ ، وانظر : الصحاح : ١٨١٦/٥ ، والكشاف : ٧٢/٨ .

(٣) البقرة : ٢٢٨ .

خَبَزْتُ لَهُ ، أَنْ يَفْعَلَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ يُقَابِلُهُ بِمَا يَلِيْقُ بِالرِّجَالِ « (١) . وَمِنْ
الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) ،

قَالَ الْأَلُوسِيُّ : « اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِالآيَةِ عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ يُقْتَلُ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ بِهِ
مِنْ مُحَدَّدٍ ، أَوْ خُنُقٍ أَوْ حَرْقٍ ، أَوْ تَجْوِيعٍ أَوْ تَغْرِيقٍ ، حَتَّى لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ عَذْبٍ
لَمْ يُلْقَ فِي مَاءٍ مَالِحٍ . وَاسْتَدَلَّ بِهَا أَيْضاً عَلَى أَنَّ مَنْ غَضِبَ شَيْئاً وَأَتْلَفَهُ يَلْزَمُهُ
رَدُّ مِثْلِهِ . ثُمَّ إِنْ الْمِثْلُ قَدْ يَكُونُ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِ - كَمَا فِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ - وَقَدْ
يَكُونُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى كَالْقِيمِ فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ » (٣) .

وِثَانِيهَا : قَوْلُهُ : « وَإِذَا قِيلَ : هُوَ مِثْلُهُ فِي كَذَا ، فَهُوَ مَسَاوٍ لَهُ فِي جِهَةِ دُونَ
جِهَةٍ » ، مُرَدُّوهُ أَيْضاً ، بِكَوْنِ (مِثْلٍ) لَا تَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ . وَعِلَّةُ عَدَمِ
التَّعْرِيفِ عِنْدِي ، أَنَّ الْمِثَالَةَ - وَإِنْ عُرِفَتْ جِهَتَهَا - لَا يُمْكِنُ أَنْ تَصِلَ حَدَّ
التَّطَابُقِ ، وَلَوْ حَدَثَ ذَلِكَ لَكَانَ الثَّانِي مَسَاوِيّاً لِلأَوَّلِ ، وَحِينَئِذٍ فَحَقٌّ يُمْكِنُ
أَنْ يَحْدُثَ التَّعْرِيفُ ، وَذَلِكَ لَمْ يَحْدُثْ ، بِدَلِيلِ أَنَّ جَمْهُورَ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّ
(مِثْلَ) لَا تَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ ، وَبَدَلِيلِ عَدَمِ السَّمَاعِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ
التَّأْوِيلَ (٤) . وَبِعَدَمِ السَّمَاعِ ، يُرَدُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ النُّحَاةِ مِنْ أَنَّ (مِثْلَ)
تَتَعَرَّفُ ، إِنْ تَعَيَّنَ الْمِثَالُ ، قَالَ السِّيُوطِيُّ : « وَيُعْرَفُ مَا ذَكَرَ مِنْ (غَيْرِ)

(١) رُوحُ الْمَعَانِي : ١٣٤/٢ ، وَانظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَأَعْرَابُهُ : ٣٠٦/١ ،
وَالكَشَافُ : ٢٧٢/١ .

(٢) الْبَقْرَةُ : ١٩٤ .

(٣) رُوحُ الْمَعَانِي : ٧٧/٢ ، وَانظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَأَعْرَابُهُ : ٢٥٦/١ ، وَالذَّر
الْمُصَوَّنُ : ٣١٠/٢ .

(٤) الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَتَّبِعَ لِمَوَاقِعِ (مِثْلٍ) فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، يَجِدُ أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ
إِلَّا بَعْدَ نَكْرَةٍ لَفْظاً وَمَعْنَى ، أَوْ مَعْرِفَةً لَفْظاً نَكْرَةً مَعْنَى وَهُوَ الْمَعْرُوفُ
بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ .

وما بعده إن تعيّن المغاير والمماثل كأنْ وَقَعَ (غيرُ) بينَ ضديّن ، نحو :
 ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(١) ، وقولك :
 مررتُ بالكريمِ غيرِ البخيلِ ، والجامدِ غيرِ المتحركِ ، أو قارن . مثلاً مما يُشعر
 بمماثلة خاصة . وقال المبرد^(٢) : لا يتعرّف (غير) بحال ، لأن كل من خالفك
 فهو غيرك ، حقيقةً ، والذي يماثلك من كلِّ وجهٍ فد يتعين أن يكون واحداً . قال
 أبو حيان : وردُّ بآئه قد يكون معرفة باعتبار أنه في نهاية المغايرة ، كما يكون
 في نهاية المثل^(٣) .

والعلة الحقيقية - والله أعلم - هي ما ذكرته ، وهو أن المماثلة وإن عُرِفَتْ جهتها
 لا تصلُ حدَّ التطابق : وذلك لأن القول بأن التنكير راجع إلى شدة الإبهام لكثرة
 وجوه المماثلة يردُّ عليه أن التعريف لا يحدث مع تحديد جهة المماثلة : أما أن
 يرجع سبب لزوم التنكير إلى كون الإضافة لفظية ، أي أن : مثلك ، أصله :
 مماثل لك ، فذلك دليل لما ذهبُ إليه ، إذ : لو كانت المماثلة المعروفة جهتها
 تامةً ، لما صحَّ تقدير : مثلك بـ (مماثل لك) . وقد يُستدلُّ على إبطال ما ذهبُ
 إليه بما نقله سيبويه عن يونس وهو أن (مثلك) قد تكون معرفة ، قال : «
 ويونسُ يقولُ : هذا مثلك مُقبلاً ، وهذا زيدُ مثلك ، إذا قدمه جعله معرفة ، وإذا
 أخره جعله نكرة . ومن العرب من يوافقُه على ذلك »^(٤) . وردُّ ذلك من كلام
 يونس أيضاً ، قال سيبويه : « وزعم يونس أنه يقول : مررتُ بزيدِ مثلك ، إذا
 أرادوا مررتُ بزيدِ المعروف بشبهك ، فتجعل (مثلك) معرفة . ويدلُّ على ذلك

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) انظر : المقتضب : ٢٨٨/٤ - ٢٨٩ ، ٤٢٣/٤ ، وقد أعرب (غير المغضوب
 عليهم) نعناً للذين وسيأتي في مبحث - المخالفة في التعريف والتنكير -
 توضيح ذلك .

(٣) همع الهوامع : ٢٧٠/٤ .

(٤) الكتاب : ٤٢٣/٨ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٠٩/٢ - ٤١٠ .

قوله : هذا مثلك قائماً ، كأنه قال هذا أخوك قائماً^(١) . فتعريف (مثلك) في هذه الأمثلة ، مصدره أمرٌ خارج عنها ، وهو صيرورته معروفاً بتلك المماثلة . وإلى ذلك ذهب المبرد أيضاً ، حيث قال : « فإن أردت بمثلك الإجراء على أمرٍ متقدم حتى يصير معناه : المعروف بشبهك ، لم يكن إلا معرفة ، فتقولُ على هذا مررت بزید مثلك ، كما تقول : مررت بزید أخيك ، ومررت بزید المعروف بشبهك . ومثل ذلك في الوجهين^(٢) : مررت برجل شبهك ، ومررت برجل نحوك^(٣) . ولأجل ذلك المعنى كانت (شبيهك) معرفة ، لا غير ، قال المبرد - بعد كلامه السابق - : « فأما شَبِيهَكَ فلا يكون إلا معرفة ، لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ، كقولك : مررت بزید جليسك . فإن أردت النكرة قلت : مررت برجل شبيهك ، كما تقول : مررت برجل جليسك^(٤) . وعليه فإن زهابَ ابن يعيش^(٥) والرضي^(٦) إلى أن تعرفَ (شبيه) إنما كان لأن المراد به : من يشبهك في جميع الوجوه ، - بدليل مجيئه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة - غير مقبول . وحل إشكال الصيغة - وهو ما لم يتعرض له المبرد - يتم بعد (فعيل) - هنا - صفةً مشبهةً ، لا صيغةً مبالغة .

هذا ونعرض هنا بعض جهات المماثلة التي بيّنها سيبويه وغيره من النحاة ، بالإضافة إلى ما استخلصته من أسلوب القرآن الكريم ، محاولين من خلال ذلك بيان المرجح الدلالي لاستخدام (مثل) على أحد الوجوه الجائزة

(١) السابق : ٤٢٨/١ - ٤٢٩ .

(٢) يقصد التنكير والتعريف .

(٣) المقتضب : ٢٨٧/٤ - ٢٨٨ ، وإلى ذلك ذهب ابن برهان ، انظر : شرح

اللمع : ٢١١/١ ، والزمخشري وابن يعيش ، انظر : شرح المفصل : ١٢٥/٢ - ١٢٦ .

(٤) المقتضب : ٢٨٨/٤ ، وانظر : شرح اللمع ، لابن برهان العكبري : ٢١١/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل : ١٢٦/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية : ٢٧٥/١ .

فيها ، من الأفراد والتشبية والجمع ، وذلك فيما وقعت فيه نعتا من أي الذكر الحكيم .

١ - المماثلة في الحقيقة وصفاتها الذاتية والعرضية :

قال سيبويه : « ومن النعت أيضا : مررتُ برجلٍ مثلك ، فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا ، على أنه لم يزدُ عليك ولم ينقصُ عنك في شئ من الأمور»^(١) . وقال في موضع آخر « ومن النعت أيضا : مررت برجلين مثَّلين . فتفسير المثَّلين أن كلَّ واحدٍ منهما مثلُ صاحبه . ومثل ذلك سيَّان وسواء »^(٢) . وشرح ابن برهان نصرَّ سيبويه الأول بقوله : « قال سيبويه : ... أي على الأغلب ، كأنه لا يجوز أن يُشبهه في جميع الأشياء حتى يكونا متماثلين في كل الأمور : أي الأحوال والأخلاق والخلق وجميع التصاريف . هذا لا يكون البتة ، لأنه إذا قُدر كذا فهو هو ، وليس هو مثله »^(٣) . وعلى إرادة ذلك المعنى نعت بمثل - مفردة - المثنى ، في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ
هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ
فَأَسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾ فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ بِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا
وَقَوْمِهِمَا لَنَاعْبُدُونَّ ﴿٤٧﴾ ﴾^(٤)

وبين الألوسي نكتة أفراد (مثل) مع أن المنعوت وهو (بشَرَيْنِ) مثْنى ، بقوله : « المُرَجَّحُ لتثنية الأول وإفراد الثاني ، الإشارة بالأول إلى قَلْتَهُمَا وانفرداهما عن قومهما ، مع كثرة الملأ واجتماعهم . وبالثاني الإشارة إلى تماثلهم حتى كأنهم

(١) الكتاب : ٤٢٣/١ .

(٢) السابق : ٤٣٠/١ .

(٣) شرح اللمع : ٢١٠/١ .

(٤) المؤمنون : ٤٥-٤٧ .

مع البشرين شيء واحد ، وهو أدل على ما عنوه «(١) . وعدَّ الفخر الرازي أفراد (مثل) في الآية ، من باب الاختصار ، قال : « قال صاحب الكشاف : لم يقل : مثلينا ، كما قال : ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾ (٢) ، ولم يقل : أمثالهم ، وقال : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ (٣) ، ولم يقل : خيار أمة ، كل ذلك لأن الإيجاز أحبُّ إلى العرب من الإكثار » (٤) . ونقول إن الإيجاز أحبُّ حيث لا يترتب عليه إخلال بجانب المعنى ولو صير إلى غير الأفراد فيما استشهد به ، لاختلف المعنى اختلافاً بيئاً . وعلى ارادة ذلك المعنى أيضا ، أفردت (مثل) - نعنا -

والمنعوت مرادُ به الجمع ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ

رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ

لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ

مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا

عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَاتُّرْنَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴿١٠﴾

قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ

يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴿٥٥﴾

فقولهم : (إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا) أرادوا به أنكم مُساوون لنا « من غير فضل يؤهلكم لما تدعون من الرسالة » (٦) أي أرادوا بذلك القول ، الاتفاق في الدخول تحت الجنس ، والمساواة فيما يزيدُ بعضُ أفراده على البعض الآخر . وقول

(١) روح المعاني : ٣٦/١٨ .

(٢) النساء : ١٤٠ .

(٣) آل عمران : ١١٠ .

(٤) التفسير الكبير : ١٠٣/٢٣ ، هذا وإن كان يعني بصاحب الكشاف ،

الزمخشري ، فهذا ليس من نص كلامه على الآية ، موضع استشهادنا ،

انظر : الكشاف ١٨٩/٣ .

(٥) ابراهيم : ١٠-١١ .

(٦) روح المعاني : ١٩٧/١٣ ، وانظر الكشاف : ٥٤٣/٢ .

الرسول - عليهم السلام . (إِنَّ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) ، تسليمٌ لقولهم ، وأنهم بشرٌ مثلهم ، يعنون أنهم مثلهم في البشرية وحدها ، فأما ما وراء ذلك - من الفضائل والكمالات والاستعدادات التي يدور عليها فلأن الاصطفاء للرسالة - فما كانوا مثلهم ، ولكنهم لم يذكروا فضلهم تواضعا منهم ، واقتصروا على قولهم (وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) بالنبوة ، لأنه قد علم أنه لا يختصهم بتلك الكرامة . إلا وهم أهلٌ لاختصاصهم بها لخصائص فيهم قد استأثروا بها على أبناء جنسهم ولا يخفى ما في العدول عن : ولكن الله من علينا ، إلى ما في النظم الجليل ، من التواضع منهم - عليهم السلام - أيضا^(١).

٢ - المماثلة في الحقيقة مع الاختلاف في صفة من

الصفات :

وشاهد ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ هَآءُنْتَ هَتُوْلَآءٍ تَدْعُوْنَ
لِيُنْفِقُوْا فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ فَمِنْكُمْ مَّنْ يَّبْخُلُ وَمَنْ يَّبْخُلْ
فَاِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَّفْسِهٖۗ وَاللّٰهُ الْغَنِيُّۗ وَاَنْتُمْ الْفُقَرَاءُۗ وَاِن
تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُوْنُوْا اَمْثَلَكُمْ ﴾ (٣٨) (٢)

فالمراد من قوله (يستبدل قوما غيركم) : « يخلق مكانكم قوما آخرين ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَبِآتٍ يَخْلُقُ جَدِيْدًا ﴾ (٣) . (ثم لا يكونوا أمثالكم) في التولي عن الإيمان والتقوى ، بل يكونوا راغبين فيهما . وثم للتراخي حقيقة ، أو

(١) الكشاف : ٥٤٤/٢ ، وروح المعاني : ١٩٨/١٣ .

(٢) محمد : ٣٨ .

(٣) فاطر : ١٦ .

لِبُعْدِ الْمَرْتَبَةِ عَمَّا قَبْلُ» (١) . واختلف في المراد بهؤلاء القوم فقيل هم أهل فارس ، واستشهد القائلون بذلك بحديث لرسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - وقيل : هم الأنصار ، وقيل غير ذلك (٢) .

٣ - المماثلة في صفة من الصفات مع اختلاف الحقيقة :

وجاءت (مثل) مفيدةً ذلك - مجموعةً ، وكذلك المنعوت - في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (١١٤) (٣)

فالمقصود من نعت (عباد) بـ (مثل) ، إفادة أن الأصنام المعبودة من قبلكم «مماثلة لكم من حيث إنها مملوكة لله - تعالى - ، مُسَخَّرَةٌ لأمره ، عاجزة عن النفع والضرر ... وتشبيها بهم في ذلك ، مع كون عجزها عنهما ، أظهر وأقوى من عجزهم ، إنما هو لإعترافهم بعجز أنفسهم ، وزعمهم قُدْرَتِهَا عليهما : إذ هو الذي يدعوهم إلى عبادتها والاستعانة بها» (٤) . وجمع النعت - هنا - ، للإشارة إلى أن كل فردٍ من هذه الأفراد مُتَّصِفٌ بتلك الصفة ، وإن اختلف الجنس . ولم يحدث التعريف ، لأنهما وإن اشتركا في العبودية ، مختلفان فيها ، ذلك أنها فيهم ذات جانبيين : عبودية قهر وعبودية اختيار ، وفي الأصنام ، ذات جانب واحد ، وهو القهر .

كما جاءت (مثل) مفيدةً ذلك المعنى - مفردةً ، والمنعوتُ جمعٌ - في

(١) روح المعاني : ٨٢/٢٦ ، وانظر : الكشاف : ٣٣١/٤ .

(٢) انظر تلك الأقوال : الكشاف : ٣٣١/٤ ، روح المعاني : ٨٢/٢٦ ، وانظر :

مجالس العلماء للزجاجي : ١٨٣ .

(٣) الأعراف : ١٩٤ .

(٤) روح المعاني : ١٤٤/٩ ، وانظر : الكشاف : ١٨٩/٢ .

قوله تعالى :

(أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ
وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (١) .

فالمماثلة المرادة هنا، المماثلة في الصفة وهي البلاغة المعجزة ، قال الزمخشري: « فَإِنْ قُلْتَ : كيف يكون ما يأتون به مثله ، وما يأتون به مفترئى ؟ قلتُ : مثله في حُسن البيان والنَّظْم ، وإنْ كان مفترئى » (٢) . ونكتةُ إفراد النعت (مثله) ، مع أن المنعوت جمع: (سُور) ، الاشارة إلى أن كلَّ سورة من سُوره ، بله كلُّ آية من آياته على درجة واحدة من البلاغة والفصاحة وكلُّ الصفات التي كان القرآن بسببها معجزا : ولذا فَإِنْ شرط المماثلة أن تكون تلك العشرة المفتريات متماثلة ، لا تفضلُ إحداهن الأخرى وكذلك لا تفضل الآية في كل سورة أختها . وللزمخشري رأي آخر في نكتة الافراد ، قال : « (مثله) : بمعنى أمثاله ، ذهابا إلى مماثلة كل واحدة منها له » (٣) . وقال النحاس : « والمعنى : كل سورة منها مثل سورة منه » (٤) . وقال الألويسي : « وكان الظاهر مطابقته لها في الجمع ، لكنه أفرد باعتبار مماثلة كل واحدة منها ، إذ هو المقصود ، لا مماثلة المجموع ... وقيل : إنه هنا صفةٌ لمفردٍ مُقدر ، أي قَدْرَ عَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ، وقيل : إنه وصفٌ لمجموع العشر لأنها كلام وشئ واحد ، وأيضا (عشر) ليس بصيغة جمع ، فيُعطى حكمَ المفرد كـ ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ (٥) ... » (٦) . و (مفتريات) ، نعتٌ آخر لسُور ، وجمعُ للإشارة إلى حتمية التخالف ، واستحالة اتفاق تلك العشر ، لو أنهم حاولوا الاتيان بها . وقدم (مثله) لأن تأخيرها قد يُفهم أن القرآن -

(١) هود : ١٣ .

(٢) الكشاف : ٣٨٣/٢ .

(٣) السابق : الجزء والصفحة نفسها .

(٤) معاني القرآن : ٣٣٤/٣ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : ٤٢/٣ .

(٥) القمر : ٢٠ .

(٦) روح المعاني : ٢٠/١٢ .

حاشاه وعبارة بالله من ذلك - مُفْتَرَى ، قال الألويسي : « (مفتريات) : نعت آخر ل (سور) . قيل : أُخِرَّ عن نعتها بالمماثلة لما يُوحى ، لأنه النعت المقصود بالتكليف ، إذ به قعودهم عن العجز عن المعارضة . وأمّا نعت الافتراء ، فلا يتعلق به غرضٌ يدورُ عليه شيءٌ في مقام التحدي ، وإنما ذُكِرَ على نهج المساهلة وإرخاء العنان ، ولأنه لو عكس الترتيب لربما توهم أن المراد المماثلة في الافتراء والمعنى (فأتوا بعشر سور) مماثلة له في البلاغة ، مُخْتَلَقَاتٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ، إِنَّ صَحَّ أَنِّي اخْتَلَقْتَهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِي ، فَإِنَّكُمْ عَرَبٌ ، فَصَحَاءٌ ، بَلْغَاءٌ ، وَمَبَادِي ذَلِكَ فِيكُمْ مِنْ مِمَارَسَةِ الْخُطْبِ وَالْأَشْعَارِ ، وَمَزَاوِلَةِ أَسَالِيبِ النُّظْمِ وَالنَّثْرِ وَحِفْظِ الْوَقَائِعِ وَالْأَيَّامِ أَمْ » (١) . كما جاء النعت بمثل - مُفْرَدَةٌ وَلِغْظِ الْمَنْعُوتِ كَذَلِكَ - للإشارة إلى التماثل في صفة من الصفات بين متغايري الحقيقة ، في قول ذي الرُّمَّة :

وَدَوِيَّةٌ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَّغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ (٢)

الشاهد فيه « قوله : ودويةٌ مثل السماء ، يريد أن هذه الدوية ملساءٌ مُستوية كالسما ، وفيه إشارة إلى تسميتهم السماء بالجرء لانملاستها ... والدوية : القفر ، قيل لها ذلك لأنها يُسمع فيها دويٌّ ، والذي يُسمع فيها دويٌّ الريح وتَقْصُفُ الرمال » (٣) .

٤ - المماثلة في المقدار ، مع اختلاف الحقيقة :

وعلى ذلك المعنى جاء قولهم : على التمرة مثلاً زُبداً ، فالمراد بالمماثلة هنا المماثلة في المقدار ، أمّا النوع فمختلف ، وهو الزُّبْدُ . قال سيبيويه - باب ما يُنصبُ نَصْبَ كَمْ إذا كانت مُنَوَّنَةٌ في الاستفهام والخبر - مُبِينًا أَنْ (مِثْلُ) ونحوها في هذه التراكيب تدل على مقدار ، ولذلك فهي محتاجة إلى مُبِينٍ لنوع

(١) روح المعاني : ٢٠/١٢ .

(٢) انظر : التكملة ، لأبي علي الفارسي : ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٣) ايضاح شواهد الايضاح ، للقيسي : ٥٧١/٢ ، وانظر : التكملة : ٣٢٦ .

هذا المقدار ، وهو التمييز : « وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك ... ولي مثله عبدا ، وعليها مثلها زُيدا . وذلك أنك أردت أن تقول لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ... ، فَحَذَفَ ذلك تخفيفا كما حذفه من عشرين ، حين قال: عشرون درهما ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ... وزعم الخليل - رحمه الله - أن المجرور بدل من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت : لي مثله ، فقد أبهمت ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون ، فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت : درهما ، فقد اختصت نوعا وبه يُعرف من أي نوع ذلك العدد . فكذاك (مثله) يقع على أنواع : على الشجاعة والفروسية ، والعبيد . فإذا قال : عبدا فقد بَيَّنَّ من أيِّ أنواع المثل . والعبدُ ضربٌ من الضروب التي تكون على مقدار المثل ، فاستخرج على المقدار نوعا ، والنوع هو المثل ، ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين ، ولا من اسمه ، ولكنه يُنصبُ كما يُنصبُ العشرون ، ويُحذف من النوع ، كما يُحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف »^(١) . ومن المواضع التي جاءت فيها (مثل) مُفيدة المماثلة في العدد قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(٢) ، أي : « وخلق من الأرض مثلهن ، على أن (مثلهن) مفعول لفعل محذوف ، والجملة عطف على الجملة قبلها ، وقيل : (مثلهن) : عطف على (سبع سموات) ، وإليه ذهب الزمخشري ، وفيه الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف والمعطوف ، وهو مختص بالضرورة عند أبي علي الفارسي . وقرأ المفضل بن عاصم ، وعصمة عن أبي بكر : (مِثْلُهُنَّ) بالرفع على الابتداء و (من الأرض) الخبر »^(٣) . ومفادُ الآية أن المماثلة بينهما في العدد ، وقيل : إنها فيه ، وفي الهيئة ، قال الألوسي : « والمثلية تُصدَّقُ بالاشتراك في بعض الأوصاف فقال الجمهور : هي ههنا في كونها سبعا ، وكونها طبقاً بعضها فوق بعض ، بين

(١) الكتاب : ١٧٢/٢ - ١٧٣ ، وانظر : المقتضب : ١٤٢/٢ ، والنكت : ٥٣٤/١ .

(٢) الطلاق : ١٢ .

(٣) روح المعاني : ١٤٢/٢٨ .

كل أرضٍ وأرضٍ مسافةٌ كما بين السماء والأرض...»^(١) . وقال الزمخشري : « قيل : ما في القرآن آية تدل على أن الأرضين سبعٌ إلا هذه . وقيل : بين كلِّ سماءٍ بين مسيرة خمسمائة عام ، وغلظ كلُّ سماءٍ كذلك ، والأرضون مثل السموات »^(٢) .

كما تستخدم (مثل) ، لإفادة تماثل النوع مع اختلاف المقدار ومن ذلك ما نقله سيبويه عن العرب ، قال : « ومن ذلك قول العرب : لي عشرين مثله ، ومائة مثله ، فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهما ، ومائة درهم . فالمثل وأخوانه كأنه الذي حذف منه التنوين في قوله : مثلٌ زيداً وقيدُ الأوابد . وهذا تمثيل ولكنها كمائة ، وعشرين ، فلزمها شيء واحد وهو الإضافة . يريد أنك أردت معنى التنوين . فمثل ذلك قولهم : مائة درهم »^(٣) . وصحَّ وقوع (مثل) -هنا- تمييزاً ، وهي مبهمة لأن النوع الذي ذكر المتكلم أن عنده منه عشرين مماثلة له ، لا بد أن يكون معلوماً وإن لم يُذكر في النص المنقول .

٥ - المماثلة في أمر يتعلق بالمتماثلين خارج عن

حقيقتهما :

وذلك المعنى أفادته (مثل) الواقعة نعتاً ، في قوله تعالى :

(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا

أُمَّ أُمَّالِكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى

رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾^(٤)

(١) روح المعاني : ١٤٢/٢٨ ، وانظر : التفسير الكبير : ٣٩/٣٠ - ٤٠ ، والجامع

: ٢٦١ - ٢٥٨/١ .

(٢) الكشاف : ٥٦١/٤ .

(٣) الكتاب : ٤٢٧/١ .

(٤) الأنعام : ٣٨ .

فالمراد بـ (أمم) : - الواقعة خبراً لدابةٍ وما عطف عليها - طوائفٌ مُتخالفة^(١).
وجمعها « باعتبار الحمل على معنى الجمعية المستفاد من العموم كما اختاره
غير واحد ، وهو يقتضي جواز أن يُقال : لا رجل قائمون ، والقياس - كما
قيل- لا ياباه ، إلا أنه لم يردْ إلا مع الفصل^(٢) . وجهة مماثلة هذه الأمم
لأمم الإنس هي « أن أحوالها محفوظة ، وأمورها معنية ، ومصالحها مرعية ،
جارية على سنن السداد مُنتظمة في سلك التقديرات الإلهية والتدبيرات
الربانية^(٣) ، «مكتوبة أرزاقها وأجالها وأعمالها ، كما كُتبت أرزاقكم وأجالكم
وأعمالكم^(٤) .

٦ - الهمثلة في الصورة بين مُتفقي الحقيقة :

وقد أشار إلى ذلك المعنى سيبويه ، حيث قال : « ومثله^(٥) : مررتُ
برجلٍ مثلك ، أي صورته شبيهة بصورتك ، وكذلك : مررت برجلٍ ضربك وشبهك
. وكذلك نحوك ، يُجرِّين في المعنى والإعراب مُجرىً واحداً ، وهُنَّ مضافات إلى
معرفة صفات للنكرة^(٦) .

(١) انظر : روح المعاني : ١٤٣/٧ .

(٢) السابق : الجزء والصفحة نفسيهما .

(٣) روح المعاني : ١٤٣/٧ .

(٤) الكشف : ٢١/٢ ، وانظر بقية الأقوال التي تعين الأمر الذي حكم فيه

بالمماثلة بين أمم البشر وأمم الدواب والطيور : التفسير الكبير :

٢٢٤/١٢ - ٢٢٥ .

(٥) العطف على قول سابق ، وهو : ومن النَّعت أيضا : مررت برجلٍ مثلك .

(٦) الكتاب : ٤٢٣/١ .

المخالفة في التعريف والتنكير :

جمهور النحاة - كما هو معلوم - على أن المطابقة في التعريف وضده شرط لازم للنعته . وما ذهبوا إليه يؤيده العقل والنقل . وذلك أن « المعرفة والنكرة طبيعتان ، ... فكيف يكمل الشيء بما يخالف طبيعته »^(١) . فإذا - وكما قال النحاة - في وصف أحدهما بالآخر مناقضة ، لأن المنعوت والنعته كشيء واحد . فكيف يكون شيء واحد معرفة بقصدك ولفظك ، نكرةً بهما^(٢) ؟ .

أما وجوب ذلك من دليل النقل فهو آتٍ من جهة عدم ورود ما يخالف ذلك - مما لا يقبل التأويل - في النصوص المعتد بها في التععيد . وقد خالف مذهب الجمهور - كما هو معلوم - نفر من النحاة . وتلك المخالفة خاصة بضربين من ضروب النعته ، الأول : أن يكون النعته لمدح أو ذم . والثاني : أن يكون النعته خاصا بالمنعوت لا يشركه فيه غيره . أما فيما عدا ذلك ، فلم يقل بالمخالفة أحد .

وينبغي قبل مناقشة ما يختص بالضربين المذكورين ، أن نتوقف عند تراكييب يفيد ظاهرها المخالفة في تلك الخصيصة ومع ذلك أقرها الجمهور ، حاكما بقياسيتها ، وذلك لتحليلها لمعرفة مسوغ إجازتهم لها . قال ابن عقيل - شارحا قول ابن مالك^(٣) : (ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير) : « واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه^(٤) وجمهور البصريين . فإن كان الموصوف بال وليس لشخص بعينه والصفة أفعلاً من ، أو (مثلة) وأخواته ، نحو : ما يحسن بالرجل أفضل منك ، أو مثلك ، فحكى سيبويه عن الخليل ، أنه نعته للرجل »^(٥) .

(١) شرح اللمع : ٢٠٣/١ ، وانظر : ٢٠٢ .

(٢) السابق : ٢٠٤/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٠٧/٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ٦/٢ ، ٧ .

(٥) المساعد على التسهيل : ٢/٢ .

وتلك التراكيب محصورة في الصور التالية :

الصورة الأولى : المنعوت اسم جامد مقرون بآل والنعت مضاف ،

وهو من الأسماء التي لا تتعرف بالاضافة وهي : مثل ، شبه ، غير ، والمثال المشهور لهذه الصورة قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك . ومصدرُ الإشكال في هذا المثال هو أن النحاة اتفقوا على أن (مثل) و(غير) إنما تكونان صفة للنكرة ، لأن اضافتهما لفظية^(١) .

وما نريد إثباته هنا هو أنه لا مخالفة - في المثال - بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير . وقَبِلَ إثبات ذلك نعروض تخريجات النحاة للمثال .

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن صِحَّة المسألة مبنية على نية (أل) في النعت . قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك . وزعم الخليل - رحمه الله - أنه إنما جُرَّ هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان (الجماء الغفير) منصوباً على نية إلقاء الألف واللام ، نحو طراً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها . وزعم - رحمه الله - أنه لا يجوز في ما يحسن بالرجل شبيه بك ، الجرُّ ، لأنك تقدر فيه على الألف واللام »^(٢) .

وذهب الفراء والأخفش إلى أن صحتها مبنية على كون المنعوت عاماً غير مرادٍ به شخصٌ بعينه ، وذلك يعني أن (أل) في الرجل جنسية . وهو الوجه الذي

(١) انظر : الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، والمقتضب : ٢٨٦/٤ - ٢٨٨ .

وشرح السيرافي : ١٤٣/٢ ، ١٤٤ ، والبحر : ٢٨/١ ، ومغني اللبيب : ٢٠٩ - ٢١٣ .

(٢) الكتاب : ١٣/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٩/٢ - ١٦٠ ، والبسيط في

شرح الزجاجي : ٥١٦/١ - ٥١٧ حيث وَهَمَ ابن الربيع فنسب إلى الخليل

القول بزيادة (أل) في هذا المثال ومثال الصورة الثانية . وانظر أيضاً :

شرح الكافية : ٢٠٠/٢ .

أختارُهُ . قال الفراء عند اعراب ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) : « وقوله تعالى : (غير المغضوب عليهم) ... بخفض (غير) ، لأنها نعت للذين ، لا للهاء والميم من (عليهم) . وإنما جاز أن تكون (غير) نعتا لمعرفة ، لأنها قد أضيفت الى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمود له ، ولا الأول أيضا بمصمود له ، وهي في الكلام بمنزلة قولك : لا أمرًا إلا بالصادق غير الكاذب ، كأنك تريد : بمن يصدق ولا يكذب . ولا يجوز أن تقول : مررت بعبدالله غير الظريف ، إلا على التكرير ، لأن عبدالله مؤقت ، و (غير) في مذهب نكرة غير مؤقتة ، ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير مؤقتة ... وقد يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيت ، وتخفف (غير) على التكرير ... » (٢) .

وقال الأخفش : « (غير المغضوب عليهم) : هؤلاء صفة (الذين أنعمت عليهم) ، لأن (الصراط) مضاف إليهم فهم جر للإضافة . وأُجريت عليهم (غير) صفة أو بدلا . و (غير) و (مثل) قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام ، نحو قولك : إنِّي لأمر بالرجل غيرك وبالرجل مثلك فما يشتمني . و (غير) و (مثل) تكونان من صفة النكرة ، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع فأجريتاه صفة لما فيه الألف واللام . والبديل في (غير) أجود من الصفة لأن (الذي) و (الذين) لا تفارقهما الألف واللام ، وهما أشبه بالاسم المخصوص من (الرجل) وما أشبهه ... وقد قال العرب : هم فيها الجماء الفقير ، فنصبوا كأنهم لم يَدْخِلُوا الألف واللام ، وإن كانوا قد أظهرهما كما أجروا (مثل) و (غيرك) كمجرى ما فيه الألف واللام وإن لم يكونا في اللفظ . وإنما يكون هذا وصفا للمعرفة التي تجيء في معنى النكرة ، ألا ترى أنك إذا قلت : إنِّي لأمر بالرجل مثلك ، إنما تريد : برجل مثلك ، لأنك لا تحدد له رجلا بعينه ، ولا يجوز إذا حددت له ذلك إلا أن تجعله بدلا ، ولا يكون على الصفة . ألا ترى أنه لا يجوز : مررت بزيد مثلك ، إلا على البديل . ومثل ذلك : إنِّي لأمر

(١) الفاتحة : ٧ .

(٢) معاني القرآن : ٧/١ ، وانظر : معاني القرآن واعرابه : ٥٣/١ .

بالرجل من أهل البصرة ، ولو قلت : إنني لأمرٌ بزيدٍ من أهل البصرة ، لم يَجُزُّ إلا أن تجعله في موضع حال ، فكذلك (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) «(١) . فالدليل على أن المسألة إنما صحت لكون الاسم المنعوت (الذين) و (الرجل) مراداً بهما العموم ، قوله : (وإنما يكون هذا وصفا للمعرفة التي تجيء في معنى النكرة) . والمعرفة التي في معنى النكرة ، هي المعرفة تعريف الجنس ، ودليل ذلك قوله بعد : (ولا يجوز إذا حددت له ذلك إلا أن تجعله بدلا ولا يكون على الصفة) . وما نخرج به من نصه هذا ما يلي : الأسماء التي لا تتعرف بالاضافة : (غير ، مثل ، شبه) لا يوصف بها من المعارف إلا المقرون بأل المراد بها استغراق أفراد الجنس . إذا وقعت هذه الأسماء تابعة لمقرون بأل - مرادا بها العهد - ، أو لعلمٍ أعربت بدلا ، ولا يجوز فيها النعت . وهو في ذلك مخالف ليونس وسيبويه والمبرد وغيرهم ممن أجازوا^(٢) أن يُنعت بها العلم إذا أُريدَ بها : المعروف بمثلك . يُجيز وقوع شبه الجملة نعتا لمصحوب (أل) المراد بها الاستغراق .

هذا وقد نسب النحاة إلى الأخفش القول بزيادة (أل) في هذا المثال ونحوه وممن نسب ذلك إليه أبو عليّ الفارسي الذي قوَّى ذلك القول على قول الخليل ، قال ابنُ جنِّي - بابُ في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية^(٣) - : «وكان أبو عليّ يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم : إنني لأمرٌ بالرجل مثلك : إن اللام زائدة ، حتى كأنه قال : إنني لأمرٌ برجل مثلك ، لما لم يكن الرجل هنا مقصودا معيَّنا ، على قول الخليل : إنه تُزاد اللام في المثل ، حتى كأنه قال : إنني لأمرٌ بالرجل المثل لك ، أو نحو ذلك . قال : لأن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية ، أي أن اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها وهي في قول الخليل مرادة مقدرة . واعلم أن هذا القول^(٤) من أبي عليّ ، غير مرضيِّ عندي ،

(١) معاني القرآن : ١٦٤/١ - ١٦٦ .

(٢) انظر : الكتاب : ٤٢٨-٤٢٩ ، ١٤/٢ ، والمقتضب : ٢٨٧/٤ - ٢٨٨ .

(٣) الخصائص : ٩٨/٣ .

(٤) يقصد الاستدلال .

لَمَّا أَدَّكَرَهُ لِكَ . وَذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ لِفِظِ اللَّامِ دَلَالَةً عَلَى زِيَادَتِهَا ، وَهَذَا مُحَالٌ وَكَيْفَ يَكُونُ لِفِظِ الشَّيْءِ دَلَالَةً عَلَى زِيَادَتِهِ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ الْأَلْفَاظُ أَدْلَةً عَلَى إِثْبَاتِ مَعَانِيهَا ، لَا عَلَى سَلْبِهَا . وَإِنَّمَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ هُوَ كَوْنُهُ مُبْهِمًا لَا مَخْصُوصًا إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ مَعْنَى قَوْلِكَ : إِنِّي لِأَمْرٍ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، وَإِنِّي لِأَمْرٍ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْكُورًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ ، وَلَا مُؤَمَّأً بِهِ إِلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ . فَالدَّلَالَةُ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ - كَمَا تَرَى - مَعْنَوِيَّةٌ ، كَمَا أَنَّ إِرَادَةَ الْخَلِيلِ اللَّامِ فِي (مِثْلِكَ) إِنَّمَا دَعَا إِلَيْهِ جَرِيَهُ صِفَةً عَلَى شَيْءٍ هُوَ فِي الْفِظِ مَعْرُفَةٌ ، فَالدَّلَالَتَانِ إِذَا كَلَّتَاهُمَا مَعْنَوِيَّتَانِ «(١)» .

وَمِمَّنْ نَسَبَ ذَلِكَ الْقَوْلَ إِلَى الْأَخْفَشِ أَيْضًا ابْنُ مَالِكٍ ، حَيْثُ قَالَ : «وَالْبَدَلِيَّةُ فِي نَحْوِ : مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ ، أَوْلَى مِنَ النِّعَةِ وَالزِّيَادَةِ ... وَأَشْرَتْ بِقَوْلِي وَالْبَدَلِيَّةُ ... ، إِلَى قَوْلِ سَيْبَوِيَّةٍ ... وَمِنَ النِّعَةِ : مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ ... فَحَكَمَ الْخَلِيلُ فِي الْمَقْرُونِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمَتَّبِعِ بِمِثْلِكَ وَخَيْرٌ مِنْكَ ، بِتَعْرِيفِ الْمَنْعُوتِ وَالنِّعَةِ . وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّهُمَا نَكَرَتَانِ ، وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ زَائِدَتَانِ فِي نِيَةِ الْأَطْرَاحِ . وَعِنْدِي أَسْهَلُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَكْمُ بِالْبَدَلِيَّةِ وَتَقْرِيرِ الْمَتَّبِعِ وَالتَّابِعِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا «(٢)» .

وَضَعَّفَ الْبَدَلِيَّةَ أَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هِشَامٍ ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ حَقًّا ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ -عِنْدَ إِعْرَابِ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) - : « فَالْجُرُّ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ (الَّذِينَ) ، عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ (٣) أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (عَلَيْهِمْ) ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ : لِأَنَّ (غَيْرًا) أَصْلُ وَضَعَهُ الْوَصْفُ ، وَالبَدَلُ بِالْوَصْفِ ضَعِيفٌ . أَوْ عَلَى النِّعَةِ عِنْدَ سَيْبَوِيَّةٍ ، وَيَكُونُ

(١) الخصائص : ٩٩/٣ - ١٠٠ . وانظر : الحجة في علل القراءات السبع لأبي

علي الفارسي : ١١٣/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٥٩/١ ، ٢٦١ . وانظر : ٢٢٦/٣ - ٢٢٧ . والمساعد على

التسهيل : ٢٠٠/١ ، ٤٠٢/٢ .

(٣) انظر : الحجة : ١٠٦/١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ - ١١١ ، حيث ذكر أن البدلية

اختيار أبي الحسن ، انظر : معاني القرآن : ١٦٥/١ .

إذ ذاك (غير) تعرّفتُ بما أُضيفتُ إليه ، إذ هو معرفة على ما نقله سيبويه في أن كلَّ ما إضافته غير محضة ، قد تتمحُّصُ فيتعرّفُ إلا في الصفة المشبهة . أو على ما ذهبَ إليه ابنُ السراج^(١) : إذ وقعت (غير) على مخصوص لا شائع ، أو على أن (الذين) أُريدَ بهم الجنس ، لا قومٌ بأعيانهم ، قالوا : كما وصفوا المعرّفُ بأل الجنسية بالجملة ، وهذا هدم لما اعتزموا عليه من أن المعرفة لا تتنعت إلا بالمعرفة ، ولا اختارُ هذا المذهب ، وتقرير فسادِه في النحو^(٢) .

وقال ابن هشام - مُضعفًا ما ذهب إليه الخليل أيضا - : « وقال الخليل في : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، هو على نية (أل) في (خير) ، ويرده أنها لا تُجامع (من) الجارة للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائدة ، وليس هذا بقياس والتركيب قياسي ، وقال ابن مالك : (خير) بدل ، وإبدال المشتق ضعيف ، وأولى عندي أن يُخرَج على قوله :

ولقد أمرَ على اللّيم يسبني »^(٣) .

وبعد هذا العرض نصلُ إلى اثبات أنه لا مخالفة في المثال بين المنعوت والنعت ، في التعريف والتنكير . وذلك لأن (أل) في المثال جنسية مرادُ بها استغراقُ جميع الأفراد واستناداً إلى دلالتها تك يمكن تحليل التركيب على النحو التالي : ما يحسن بالرجل : عموم يشمل أفراد هذا الجنس ، : مثلك تخصيص لفئة من الجنس - وهم من كانوا على صفة المنعوت - بالحكم ، والتخصيص إنما يكون للنكرة ، أو ما في حكمها ، لأنه إخراجٌ للاسم من نوع إلى نوعٍ أخصٍّ منه^(٤) . وبذلك نصل إلى أنه لا مخالفة بين النعت والمنعوت من جهة المعنى كما أنه لا مخالف بينهما من جهة اللفظ . وبناء على ذلك صحّت

(١) انظر : الأصول في النحو : ٧٧/٢-٧٨ .

(٢) البحر : ٢٩/١ .

(٣) مغني اللبيب : ٨٤٥ .

(٤) انظر : شرح المفصل : ٤٧/٣ .

المسألة وعدُّ التركيبُ قياسياً . وبناءً عليه - أيضا - لا يُحتاج إلى ما ذهب إليه الخليل - نية آل في النعت - : إذ أن الاضافة - هنا - أدت مُؤدَّى (آل) : إذ المراد من قولهم (مئلك) مماثلة في صفة من الصفات ، كالعلم أو العقل ، - إلى آخر ما هنالك من الصفات - ، ممَّا المراد به معلوم للمخاطب كما هو معلوم للمتكلم ، فيكون التقدير - لو أراد المتكلم النصَّ على الصفة - : ما يَحسُن بالرجل العالم أن يفعل ذاك ، فأل في (العالم) موصولة مُرادُ بها الجنس أيضا ، وبذلك تظل وظيفة النعت - مع الإحلال - كما كانت مع الاضافة ، وهي التخصيص ، أي : إنَّ الاضافة و(آل) أدَّتا الوظيفة ذاتها ، مع مزيَّة للإضافة أضفتها (مثل) ، بينها ابن جني حيث قال : « ونحو من هذا اعتقادهم زيادة (مثل) في نحو قولنا : مثلي لا يأتي القبيح ، ومئلك لا يخفى عليه الجميل ، أي : أنا كذا ، وأنت كذلك . وعليه قوله :

* مثلي لا يُحسِنُ قولاً فَعَفَّع *

أي : أنا لا أحسنُ ذاك . وكذلك هو - لعمرى - ، إلا أنه على غير التأويل الذي رأوه : من زيادة مثل ، وإنما تأويله : أنا من جماعة لا يرون القبيح . وإنما جعله من جماعة هذه حالها ، ليكون أثبت للأمر : إذ كان له فيه أشباه وأضراب ، ولو انفرد هو به لكان غير مأمونٍ انتقاله منه وتراجعهُ عنه ، فإذا كان له فيه نظراء ، كان حرِّيُّ أن يثبت عليه وترسو قدمه فيه ...»^(١) .

وأظن الذي دعا الخليل إلى القول بتقدير (آل) في النعت ، الحرص على طرد القاعدة ، ذلك أن الجمهور^(٢) اشترطوا في مصحوب (آل) ألا يُنعت إلا

(١) الخصائص : ٣٠/٣-٣١ ، وانظر : المحتسب : ١١٣/١-١١٤ ، وشرح

السيرافي : ٩٤/٣ ، والنكت : ٦٠٨/١ ، والمثل السائر : ٦١/٣ .

(٢) اشترطوا ذلك لذهابهم إلى عدم جواز أن يكون النعت أخص من

المنعوت ، حيث قالوا لا ينعت الاسم إلا بما يساويه ، أو بما هو دونه في

التعريف . وأميل إلى مذهب من جوز نعت كل معرفة بكل معرفة ،

وهو بن خروف ، انظر : الهمع : ١٧٢/٥ ، والمفصل وشرحه : ٥٨/٣ ،

والكافية : ١٣١ ، وشرح التسهيل : ٣٠٧/٣-٣٠٨ ، وشرح الكافية :

بمصحوبٍ بها. وحجتهم في ذلك أنه أقرب الى الإيهام من سائر المعارف^(١)، وما ذهبوا اليه ينطبق على المعرف بآل المراد بها الجنس، أما المعرف بالمراد بها العهد فليس كذلك.

ونختم الحديث عن هذه الصورة بإثبات تحليل السيرافي لمثاليها ورأيه في ما ذهب اليه الخليل قال: « قال سيبويه: ومن الصفة: قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك وذكر الفصل. قال أبو سعيد: يعني أن الرجل معرفة، ومثلك وخير منك نكرة وقد وُصِفَ بهما المعرفة، لتقارب معناهما، وذلك أن الرجل... غير مقصود به الى رجلٍ بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة، لأنه أريد به الجنس، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما الى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا في أنهما غير مقصود إليهما بأعيانهما، فحسُنَ نعتُ أحدهما بالآخر. وكانت من حق اللفظ والمساواة، أن يكون لفظ النعت معرفة كلفظ المنعوت، فامتنع دخول الألف واللام في النعتين، فاحتمل ذلك للضرورة. ولو قال: وإنِّي لأمر بالرجل نائمٍ فأنبئه، وبالرجل صادقٍ فأسمع منه، على النعت، لم يجر، لأنه يمكن أن تقول: بالرجل النائم وبالرجل الصادق. وما ذكره سيبويه عن الخليل أنه جرُّ على نية الألف واللام، إن جُمِلَ على هذا الظاهر لم يصح، وذلك أن نية الألف واللام في مثلك وخير منك، إن كان يوجب التعريف لهما ويصير حكمهما حكم ما فيه الألف واللام، فينبغي أن تصف بهما الأسماء الأعلام كما تصف الأعلام بما فيه الألف واللام، وقد منع سيبويه من هذا، وقال: لا يحسن: بعبالله مثلك، على هذا الحد. وإن كان نية الألف واللام لا توجب التعريف، فلا فائدة في ذكره. والذي عندي في معنى قول الخليل من نية الألف واللام، أن هذين الاسمين في موضع ما فيه الألف واللام، كأننا قلنا في موضع مثلك: المماثل لك، وفي موضع خير منك: الفاضل لك والراجع عليك. ولم يجر أن يوصف العلم بمثلك^(٢) وخير

(١) انظر: شرح المفصل: ٥٦/٣-٥٨.

(٢) سبق أن نُقل عن سيبويه والمبرد أن ذلك جائز إذا عُرِفَ المشيئة به بذلك

أي إذا أريد: المعروف بشبهك، انظر: الكتاب: ٤٢٨-٤٢٩، ١٤/٢،

والمقتضب: ٢٨٧/٤-٢٨٨.

منك ، لاختلاف الأول والثاني ، لأن الأول مقصود إليه ، والثاني غير مقصود إليه « (١) .

الصورة الثانية : المنعوت اسم جامد مقرون بآل ، والنعت نكرة .

وهو اسم تفضيل . ومثال هذه الصورة : ما يَحْسُنُ بِالرَّجْلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . أمَّا : ما يحسن بالرجل شبيه بك أن يفعل ذلك ، فسيأتي بيان وجه ضعفه وردُّه من قِبَلِ الخليل . والخلاف بين هذه الصورة وسابقتها شكليٌّ ، وهما مستويتان دلالة من جهة أن (أل) فيهما مراد بها الاستغراق ، ومن جهة أن وظيفة النعت فيهما التخصيص . ولذلك أورد سيبويه المثالين ، مُسَوِّياً بينهما في نصه السابق (٢) . قال ابن مالك : « مَنْ تَعَرَّضَ لِحَدِّ الْمَعْرِفَةِ ، عَجَزَ عَنِ الْوَصُولِ إِلَيْهِ دُونَ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى ، نَكْرَةٌ لَفْظًا ، وَعَكْسُهُ ، وَمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ ... الثالث : كَوَاحِدِ أُمَّهُ وَعَبْدٍ بَطْنِهِ ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُجْرِيهِمَا مَعْرِفَتَيْنِ بِمَقْتَضَى الْإِضَافَةِ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُمَا نَكْرَتَيْنِ ، وَيُدْخِلُ عَلَيْهِمَا (رُبَّ) وَيُنْصِبُهُمَا عَلَى الْحَالِ . ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ . وَمَثَلُهُمَا فِي اعْتِطَاءِ حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ تَارَةً وَحُكْمِ النُّكْرَةِ أُخْرَى ، ذُو الْأَلْفِ وَاللَّامِ الْجَنْسِيَّتَيْنِ ، فَإِنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّفْظِ مَعْرِفَةٌ ، وَمِنْ قِبَلِ الْمَعْنَى - لِشِيَاعِهِ - نَكْرَةٌ . فَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِمَعْرِفَةٍ ، اعْتِبَارًا بِلَفْظِهِ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِنَكْرَةٍ اعْتِبَارًا بِمَعْنَاهُ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالرَّجْلِ خَيْرٍ مِنْكَ . وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُ الْمُحَقِّقِينَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ (٣) ، فَجَعَلُوا (نَسْلَخُ) صِفَةً اللَّيْلِ ، وَالْجُمْلُ لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا النُّكْرَاتُ « (٤) .

ونأتي إلى بيان الجهة التي لم يصح من قبلها أن يُقال : ما يَحْسُنُ بِالرَّجْلِ شَبِيهِ بِكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، فنقول إنها راجعة إلى دلالة (شبيهه) ، وذلك

(١) شرح السيرافي : ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٢) انظر الكتاب : ١٣/٢ .

(٣) يس : ٣٧ .

(٤) شرح التسهيل : ١١٥/١ - ١١٦ .

أنها إذا أُضيفت لزم أن تتعرف : وما ذلك إلا لأنها لا تستخدم إلا في مقام مُعَيَّنٍ ، وهو الذي يكون فيه وجهُ المشابهة بين المشبَّه والمشبَّه به معلوماً للمخاطبين كما هو معلوم للمتكلم . أما (مثل) فالأصل والغالب فيها ألا تتعرف بالإضافة : وذلك لأنه ليس الأصل في مقام استخدامها أن يكون وجه المماثلة بين الشئين معلوماً ، وعلى ذلك صحَّ : مررت برجلٍ مثلك ، ولم يصحَّ : مررت برجلٍ شبَّهك ، لأنه يؤدي إلى نعت النكرة بالمعرفة ، ولذلك يجب أن تسبق (شبَّهك) بمعرفة ، بحيث يُقال : مررت بالرجل شبَّهك ، أو : بالرجل الشبَّه بك . و(أل) في (الرجل) عهدية ، ولما كانت كذلك ، لم يصحَّ أن يُنعت مصحوبها بنكرة و : (شبَّه بك) نكرة . قال سيبويه : « وزعمَ رحمه الله أنه لا يجوز في : ما يحسن بالرجل شبَّه بك ، الجرُّ : لأنك تُقدِّرُ فيه على الألف واللام » (١) .

الصورة الثالثة : المنعوت مُشتقُّ مقرون بأل - مُراداً بها الجنس -

والنعت اسم لا يتعرف بالإضافة .

سبق بيان أن (أل) الموصولة ، تكون - مثلها مثل الحرفية - للحضور وللعهد ، وللجنس ، وعلى ما سبق ، فإنَّ وظيفة النعت فيما جاء فيه المنعوت مقروناً بأل مُراداً بها الاستغراق ، التخصيص ، لا التوضيح .

وهذه الصورة ، أكثر من سابقتها دوراناً في الكلام ، ومن شواهدنا

ما في قوله تعالى :

لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ

(١) الكتاب : ١٣/٢ ، وانظر : ٤٢٨/١-٤٢٩ ، والمقتضب : ٢٨٧/٤ ، ٢٨٨ ، وشرح

اللمع : ٢١١/١ .

وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ
 الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا (١)

فـ (غير أولي الضرر) « قُرئ بالحركات الثلاث : فالرفع صفة للقاعدين ، والنصب استثناء منهم ، أو حال عليهم ، والجرُّ صفة للمؤمنين » (٢) . وقد مال السمين عن النعت مُرَجِّحاً عليه البدلية : للمخالفة ، مع بيانه أن المراد بالقاعدين الجنس . قال : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وحمزة وعاصم : (غير) بالرفع . والباقون (٣) بالنصب ، والأعمش بالجر . والرفع من وجهين ، أظهرهما : أنه على البدل من (القاعدون) وإنما كان هذا أظهر ، لأن الكلام نفي ، والبدل معه أرجح لما قُرر في علم النحو . والثاني : أنه رفع على الصفة لـ (القاعدون) ، ولا بد من تأويل ذلك ، لأن (غير) لا تتعرف بالاضافة ، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً . وتأويله إما بأن القاعدين لما لم يكونوا ناساً بأعيانهم ، بل أريد بهم الجنس ، أشبهوا النكرة فوصفوا كما توصف ، وإما بأن (غير) قد تتعرف اذا وقعت بين ضدين (٤) . وهذا كما تقدم في إعراب (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (٥) ، في أحد الأوجه . وهذا كله خروج عن الأصول المقررة ، فلذلك اخترت الأول ... والجرُّ على الصفة لـ (المؤمنين) وتأويله كما تقدم في وجه الرفع على الصفة » (٦) . وإلى ذلك مال ابن هشام

(١) النساء : ٩٥ .

(٢) الكشاف : ٥٥٣/٨ ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ٤٥٣/٨ ، ومعاني القرآن ، للنحاس : ١٧٠-١٧١/٢ ، والحجّة في القراءات السبع ، لابن خالويه : ١٢٦ ، وشرح اللمع : ١٥٣/٨ .

(٣) هم نافع ، وابن عامر والكسائي ، انظر : روح المعاني : ١٢٥/٥ ، والحجّة : ١٢٦ .

(٤) سبق ردُّ ابن هشام لذلك ، وقد قال به ابن السراج ، انظر : مغني اللبيب : ص ٢١٠ .

(٥) الفاتحة : ٧ ، وانظر اعرابه لـ (غير) في هذه الآية : الدر المصون : ٧١/٨ - ٧٤ .

(٦) الدر المصون : ٧٥/٤ - ٧٦ ، وانظر : روح المعاني : ١٢١/٥ .

أيضاً حيث قال : « يقرأ برفع (غير) : إماً على أنه صفة للقاعدون ، لأنهم جنس ، وإماً على أنه استثناء وأبدل على حدّ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، ويؤيده قراءة النصب وأنّ حسن الوصف في ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) ، إنما كان لاجتماع أمرين : الجنسية والوقوع بين ضدين ، والثاني مفقود هنا ، ولهذا لم يُقرأ بالخفض صفةً للمؤمنين إلا خارج السبع ، لأنه لا وجه له إلا الوصف « (٣) . وذكر مكي أن قراءة الخفض خرجت على البدل أيضاً ، ونسبها إلى أبي حيوة ، وسبق السمين وابن هشام إلى ما قاله بشأن عدّ (غير) صفةً (٤) ، في الآية ، وسيأتي الردّ عليهم . ورجح النحاس الاستثناء ، مستنداً إلى دلالة المقام ، قال : « والمعنى على النصب ، لأنه روى عن زيد بن ثابت والبراء بن عازب ، أنه لما نزل على النبي -صلى الله عليه وسلم- : (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون) قام ابن أم مكتوم ، فقال : يا رسول الله أنا ضير ، فنزلت : (غير أولي الضر) ، فألحقت بها ، هذا معنى الحديث « (٥) . واعتراض ذلك التخريج الفراء مستنداً إلى دلالة التركيب ، قال : « برفع (غير) ، لتكون كالنعت للقاعدين ، كما قال : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٦) ، وكما قال : ﴿ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ (٧) وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه الاستثناء

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) الفاتحة : ٧ .

(٣) مغني اللبيب : ص ٢١٠ ، وانظر : نظم الفرائد وحصر الشوارد : ص ١٧٤ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٦/١ .

(٥) معاني القرآن : ١٧١/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥٣/١ .

وانظر نص الحديث في الكشاف : ٥٥٣/١ .

(٦) الفاتحة : ٧ .

(٧) النور : ٣١ .

والنصب . إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكادُ يُوجبُ الرفعَ : لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام ، فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلانا وفلانا . وقد يكون نصبا على أنه حال ، كما قال :
 ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (١) .
 ولو قرئتُ خفضاً ، لكان وجهها : تُجعلُ من صفة المؤمنين « (٢) » . وعلى ذلك نأخذ بما ذهب إليه الفراء والزمخشري ، رادِّينَ تضعيف مكي والسمين وابن هشام ، وذلك استناداً الى الأصول العامة التي منها أن الشيء إذا أشبه الشيء في لفظه أو معناه ، أو فيهما معاً أُعطي حكمه (٣) . والمقرون بأل الجنسية يُشبه النكرة في معناه ، وليس هنا ما يمنع من إعطائه حكمها ، وهم قد أجازوا وصفه بما هو نكرة لفظاً ومعنى : (ما يحسن بالرجل خير منك) فما الذي يمنع وصفه بما هو نكرة معنى فقط ، كما أنهم أجازوا وصف النكرة بغير وأخواتها وهي معارف من جهة اللفظ ، ولم يمنع ذلك من إتباعها للنكرة . كما أنه إذا أريدتُ مراعاةُ الأصول المقررة بحسب الأبواب ، فأعراب (غير) نعنا أولى : وذلك لأن الأصل في استخدامها أن تكون صفة للنكرة أو لمعرفة قريبة منها (٤) ، وقد عقد سيبويه باباً في كتابه لبيان أن (إلا) إنما صحَّ الوصفُ بها حملاً على (غير) و (مثل) قال : « هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير » (٥) . كما ذهب المبرد الى نحو ذلك ، حيث قال : « وقد تقع (غير) في موضع (إلا) ، كما وقعت (إلا) في موضع (غير) ... وتقول على هذا: جاءني

(١) المائة : ١ .

(٢) معاني القرآن : ٢٨٣/١ - ٢٨٤ .

(٣) انظر مغني اللبيب : ٨٨٤ .

(٤) انظر : مغني اللبيب : ص ٢١٠ ، والبحر المحيط : ٢٨/١ ، والدر المصون :

. ٧٢/١

(٥) الكتاب : ٣٣١/٢ .

في موضع (إلا) ، كما وقعت (الا) في موضع (غير) ... وتقول على هذا: جاءني القومُ إلا زيد ، ولا يكون (إلا) نعناً إلا لما يُنعتُ بغير ، وذلك النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، و : قد أمرُ بالرجل غيرك فيكرمُنِي « (١) . وقد ساوى سيبويه بين (غير أولي الضرر) وبين (غير المغضوب عليهم) في الإعراب ، وهو أنهما نعت لما قبلهما ، قال شارحاً العنوان السابق : « وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . والدليل على أنه وصف ، أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكتنا ، وأنت تريد الاستثناء ، لكنك قد أخطت . ونظيرُ ذلك قوله عز وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢) . ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أُنِيخَتْ فَالْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بُغامها ، إذا كانت (غير) غير استثناء . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ (٣) ،

وقوله عز وجل ذكروه : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) .

ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة :

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ... (٥)

(١) المقتضب : ٤١١/٤ .

(٢) الأنبياء : ٢٢ .

(٣) النساء : ٩٥ .

(٤) الفاتحة : ٧ .

(٥) الكتاب : ٣٣١/٢ - ٣٣٣ .

ذلك مُستندنا في ردّ تضعيفهم لإعراب (غير) نعتا في آية الفاتحة وما بعدها : والذي دعانا إليه أن المعنى على النعت : إذ أن البدلية تفوّتُ غرضا مهما ما جئ بـ(غير) هنا - دون سواها مما يمكن أن يؤدي دورها في مثل هذا السياق - إلا لأجله ، وهو إرادة الإشارة إلى المغايرة في الصفات بين الفنتين ، وهي أحد المعنيين اللذين تُفيدهما (غير) ، وقد أوضحهما سيبويه ، حيث قال : «ومنه (١) : مررت برجل غيرك ، فغيرك نعت يُفصلُ به بين مَنْ نعتُهُ بغير ، وبين مَنْ أضفتها إليه حتى لا يكون مثله ، أو يكون مرّاً باثنين . ومنه : مررت برجلٍ آخر ، فأخر نعتٌ على نحو غير ... ومنه : مررت برجلين غيرك ، فإن شئت حملته على أنهما غيره في الخصال وفي الأمور ، وإن شئت على قوله : مررت برجلين آخرين ، إذا أردت أنه قد ضمَّ معك في المرور سواك ، فيصيرُ كقولك : برجلٍ آخر ، إذا شئتُ به » (٢) .

وقد ذهب النحاة والمفسرون في إعراب (أو التابعين غير أولي الإربة) في

قوله تعالى : (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ

أَبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ

أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ

أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ

الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) (٣)

إلى ما ذهبوا إليه في اعراب (غير أولي الضرر) ، حيث مال الفراء (٤) إلى

(١) يقصد : ومن الثَّعْت .

(٢) الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٣١ ، وانظر : شرح اللمع : ٢٥٣/١ - ١٥٤ .

(٣) النور : ٣١ .

(٤) انظر : معاني القرآن : ٢٥٠/٢ ، وانظر أيضا : معاني القرآن للتحاس

: ٥٢٥/٤ ، حيث حُرِّجَ قراءة النصب على الاستثناء فقط ، وخرَجَ قراءة

الجرِّ على البديل ، وكذلك فعل في : إعراب القرآن : ١٣٤/٣ غير أنه نسب

القول بالحالية - حالة النصب - ، والنعت - حالة الجر - إلى أبي حاتم ،

وانظر : مشكل إعراب القرآن : ٥١١/٢٢ .

النعته في تخريج قراءة الجر ، والى الحال في قراءة النصب ، مع تجويزه الاستثناء ، غير أنه ذكر أن الوجه الأول أجود ، وكذلك الزجاج^(١) ، والزمخشري^(٢) .

الصورة الرابعة : المنعوت اسم موصول (الذي) - مفردا ، أو جمعا - مرادا به الجنس والنعته من الأسماء التي لا تتعرف بالاضافة .

وشاهد هذه الصورة :

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٣) .
وسبق بيان آراء النحاة في المسألة بما يُفني عن اعادته هنا وما خلصنا إليه في التخريج ، هو أن المراد بالموصول هنا الجنس ، لا العهد ، وعلى ذلك فهو معرفة لفظا ، نكرة معنى ، « لأن (الذين) هنا ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولك : اني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه »^(٤) .

الصورة الخامسة : المنعوت اسم مشتق مقرون بآل - مرادا بها الجنس - والنعته جملة فعلية مُصدرَة بمضارع .

وشاهد هذه المسألة من الشعر ، قول الشاعر^(٥) :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسَبِّحُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْزِينِي

ف(أل) في (اللئيم) جنسية . وقد أجاز بعض النحاة إعراب جملة (يسبني) نعته

- (١) انظر معاني القرآن واعرابه : ٤٢/٤ ، والحجّة ، لابن خالويه : ٢٦١ ، حيث حرّج قراءة الخفض على النعته ، والنصب على الاستثناء والحال .
- (٢) انظر الكشاف : ٢٣٢/٣ .
- (٣) الفاتحة : ٧ .
- (٤) معاني القرآن واعرابه : ٥٣/١ ، وانظر : الحجّة : ١١٤/١-١١٥ ، والكشاف : ١٧-١٦/١ .
- (٥) انظر الكشاف : ١٦/١ ، وقد ذكر الشيخ ابن المنير أن (أل) في (اللئيم) للعهد الذهني لا الخارجي .

للنيم ، قياسا على نظيرتها : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا والعلة الجامعة بينهما - عند هؤلاء - كَوْنُ تعريف المنعوت لفظيا ، وكونُ النعت مِمَّا لا يقبلُ دخول (أل) عليه^(١) . وسيأتي رد قياسهم .

ويبدو - والله أعلم - أنَّ الزمخشري ، أولَ الذاهبين إلى تأصيل ذلك القياس^(٢) . قال - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴾^(٣) - : « (أحييناها) : استئناف بيان لكون الأرض الميتة آية . وكذلك : ﴿ نَسْلَخُ ﴾^(٤) . ويجوزُ أن تُوصفَ الأرض والليل بالفعل ، لأنه أريدَ بهما الجنسان مُطلقين ، لا أرضٌ وليلٌ بأعيانهما ، فعوملا معاملة النكرات في وصفهما بالأفعال ونحوه :

* ولقد أمرُ على اللّيم يسبني * «^(٥) .

وقد ارتضى هذا المذهب جماعة من النحاة ووصفوا مؤصله بالمُحَقِّق ، غير أنهم لم يُنصِّوا على اسمه . قال ابنُ الحاجب - وهو يتحدثُ عني وجهي

(١) انظر شرح الكافية : ٣٠٠/٢ .

(٢) وذلك لأن من سبقه من المفسرين المعربين ، لم يتعرضوا لإعراب جملتي

(أحييناها) و(نسلخ) في آيتي : (يس) : ٣٣ ، ٣٧ ، وكذلك في غيرهما من

الآيات التي وقعت فيها الجملة في تركيب مماثل لهذا التركيب . كما أن

البيت الشاهد - عند السابقين عليه - شاهد لحي (يقعل) بمعنى (فعل)

عند البعض ، انظر : الكتاب : ٢٤/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٢٣/١ .

واعراب القرآن للنحاس : ٥١/٢ ، والخصائص : ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ . واستشهد

به ابن السجري على إلحاق التاء ب(ثم) : الأمالي : ٤٨/٣ .

(٣) يس : ٣٣ .

(٤) يس : ٣٧ .

(٥) الكشاف : ١٤/٤ - ١٥ ، وانظر : ١٦/١ .

(أل) الجنسية - : « أحدهما أن يُراد بها تعريف ما كان مُنكرًا باعتبار حقيقته ، وهو على وجهين : أحدهما : أن يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمولُ جميع الجنس ، ... والثاني : أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد ، فيقال : دخلت السوق في بلد كذا ، وإن لم يكن بينك وبين المخاطب ، سوقٌ معهودٌ ، وإنما هو على ما ذكرتُ وقد تقدم ذلك في باب (أسامة) ، وأنه مثله في وجه التعريف ، ولهذا قال المحققون إنَّ مثلَ ذلك يجري مجرى المنكر ، فقالوا في مثل قوله :

* ولقد أمرُ على اللئيم يسبني *

إن قوله (يسبني) صفة لكونه لم يقصد لئيمًا معهودًا ، فجرى ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار الوجود مثله ^(١) . وقال ابن مالك : « والمنعوت بالجملة ، نحو ... أو مقرون بال الجنسية ، نحو : ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ^(٢) ، فنُعتَ الليلُ بجملة ، لأنه معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى ؛ إذ لم يقصدُ به ليلٌ معينٌ ^(٣) . وارتضى ذلك المذهب الرضي أيضا ، مع اشتراطه في الجملة الواقعة ذلك الموقع أن تكون مصدرًا بمضارع ؛ وعلَّة ذلك بيئها بقوله : « ... ولا يكون ذلك في كل جملة ، بل في الجملة المصدرية بالمضارع فلا نقول : بالرجل قام ، ولا بالرجل أبوه قائم ، وذلك لأن اللام في الاسم أو في المضارع للاسم ، نحو : يقول ، وينوه ، ونحوه ^(٤) . وارتضاه ابن هشام ^(٥) . وممن ردَّ ذلك المذهب - محتجا لردِّه - ابن عقال وأبو حيان . قال ابن عقال ، - شارحا قول

(١) الايضاح في شرح المفصل : ٢٦٨/٢ .

(٢) يس : ٢٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣١١/٣ .

(٤) شرح الكافية : ٣٠٠/٢ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ٥٦١ ، ٨٤٥ .

ابن مالك : (والمنعوت بالجملة نكرة ... أو مقرون بأل الجنسية - : « ... وجعل من ذلك : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ (١) ، لكون الليل غير معين ، فأشبهه النكرة ، وردَّ بآته معرفة لفظاً ، وعلى ذلك مدار النعت ، ولهذا يُنعت المذكور بالمعرفة ، وأما هذه الجملة فَحَالٌ أو تفسيرية لإبهام كونه آية ، ونظيره : كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ (٢) .. « (٣) . كما قال في شرحه على الألفية : « وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالألف واللام الجنسية ، بالجملة ، وجعل منه قوله تعالى : (وآية لهم الليل ...) الآية ، وقول الشاعر :

ولقد أمرُ على اللئيم يسبني فمضيتُ ثمتُ قلتُ لا يعنيني

فـ (نسلخ) صفة لـ (الليل) ، و (يسبني) صفة لـ (اللئيم) ، ولا يتعين ذلك لجواز كون (نسلخ) و (يسبني) حالين « (٤) . وقال أبو حيان - عند إعراب آيتي سورة يس - : « ... و (أحييناها) : استئناف بيان لكون الأرض الميتة آية ، وكذلك (نسلخ) . وقيل : (أحييناها) في موضع الحال ، والعامل فيها آية بما فيها من معنى الإعلام ، ويكون (آية) خبراً مقدماً ، و (الأرض الميتة) مبتدأ ، فالنية بآية التأخير ، والتقدير : والأرض الميتة آية لهم مُحْيَاةً ، كقولك : قائمٌ زيدٌ مسرعاً ، أي : زيد قائمٌ مسرعاً ، و (لهم) متعلق بآية ، لا صفة . وقال الزمخشري (٥) : انتهى . وهذا هدمٌ لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تُنعت إلا بالنكرة ، والمعرفة لا تُنعت إلا بالمعرفة ، ولا دليل لمن ذهب إلى ذلك وأما (يسبني) ، فحال ، أي : سابا لي ، وتبع الزمخشري ابن مالك على ذلك في التسهيل من تأليفه « (٦) .

(١) يس : ٣٧ .

(٢) آل عمران : ٥٩ .

(٣) المساعد على تسهيل القوائد : ٤٠٦/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٩٥/٣ - ١٩٦ .

(٥) انظر : الكشاف : ١٤/٤ - ١٥ ، وقد بدأ بالوجه الذي ذكره أبو حيان ، وهو أن جملة (أحييناها) وجملة (نسلخ) استئناف بيان لكون الأرض الميتة آية .

(٦) البحر المحيط : ٣٣٤/٧ - ٣٣٥ .

ونأتى إلى بيان أن قياس هذه الصورة على نظيرتها ، وهي : ما يحسن بالرجل مثلك وخير منك ، غير صحيح ، وذلك أن الصورتين وإن اتفقتا في كون (أل) فيهما جنسية مختلفتان من جهة أنها في المقيس عليه لاستغراق الجنس ، وهي في المقيس للماهية ، وعلى ذلك فالمقرون بها غير محتاج لتخصيص ، بل العامل هو المحتاج إلى التقييد ؛ وعليه فإن إعراب الجملة حالاً فيه وفاء بما يقتضيه التركيب ، وقد سبق للرضي أن أثبت أن دلالة الاسم المقرون بأل المراد بها الماهية ، ودلالة النكرة واحدة ، قال : « ... ومعنى تنكير الشيء ، شياعه في أمته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة ، إلا في غير الموجب ، نحو : ما جاءني (من) رجل فإنه لاستغراق الجنس ، فكل اسم دخله اللام - لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كل ، إذ تلك العلامة هي التنوين ، وهو لا يجامع اللام - فينظر في ذلك الاسم ، فإن لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعض مجهول من كل ، كقرينة الشرى الدالة على أن المشتري بعض في قولك : اشتر اللحم ، ولا دلالة على أنه بعض معين ، كما في قوله تعالى : ﴿ **أَوْأَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى** ﴾^(١) ، فهي اللام التي جئ بها للتعريف اللفظي ، والاسم المحلّي بها لاستغراق الجنس ، سواء كان مع علامة الواحدة ، كالضربة ، أو مع علامة التثنية والجمع ، كالضربتين ، والعلماء ، أو تجرد عن جميع تلك العلامات ، كالضرب والماء . وإنما وجب جملة على الاستغراق ؛ لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة ، فإما أن يكون لجميع أفرادها ، أو لبعضها ، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي ... فإذا لم يكن للبعضية ، لعدم دليلها أي التنوين ، وجب كونه لكل فعلى هذا قوله -صلى الله عليه وسلم - : (الماء طاهر) ، أي : كل الماء ، و : (النوم حدث) أي : كل النوم ؛ إذ ليست في الكلام قرينة البعضية ، لا مطلقة ، ولا معينة ... وإن كان هناك قرينة دالة على أنه ليس المراد به استغراق الجنس ، فإن كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف ... وإن لم يكن ، فإن كان فيه علامة الواحدة ،

أو التثنية ، نحو : ما أعطيتك إلا التمرة ، أو التمرتين ، فلا فرق إذن بين المعرف والمنكر معني ، فكأنك قلت : ما أعطيتك إلا تمرة ، أو تمرتين . فإن لم يكن فيه علامتهما ، نحو : اشتريت التمر ، ولقيت الرجال ، فالفرق بين ذي اللام والمجرد - لأجل التنوين الذي فيه للتكثير - يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى : اشتريت تمرا ، ولقيت رجالا : شيئا من التمر وجماعة من الرجال . بخلاف المعرف باللام فإن المراد به الماهية مجردة عن البعضية ، لكن البعضية مستفادة من القرينة ، كالشري واللقاء . فكأنك قلت : لقيت هذا الجنس ، واشتريت هذا الجنس . فهو كعام مخصوص بالقرينة . فالمجرد وذو اللام إذا بالنظر إلى القرينة بمعنى وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، فمن ثم جاز وُصِفُ المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر ، نحو قوله :

جاز

* ولقد أمر على اللئيم يسبني *

وكذا مررت بالرجل مثلك ، وما يحسن بالرجل خير منك ... فعلى هذا كلُّ لام تعريف لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجي ^(١) .

وعلى ذلك القياس أعرب الزمخشري ومن تابعه جملة (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا) نعتا ، وذلك في قوله تعالى :

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ
ظَالِمِينَ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ
قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَا لَهُمْ
جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿١٨﴾﴾ ^(٢)

(١) شرح الكافية : ١٢٩/٢ - ١٣٠ .

(٢) النساء : ٩٧-٩٨ .

قال الزمخشري : « فإن قلت الجملة التي هي (لا يستطيعون) ما موقعها ؟ قلت : هي صفة للمستضعفين ، أو للرجال والنساء والولدان . وإنما جاز ذلك والجملة نكرات ، لأن الموصوف ، وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه ، كقوله * ولقد أمر ... * »^(١) . أما مَنْ جاءَ وا بعده فمَنْهم من مالٍ إلى الوجه الذي قال به ، مع ذكر وجوه أخرى أشهرها الحال ومن هؤلاء الفخر الرازي^(٢) ، والآلوسي الذي قال « والجملة صفة لما بعد (مِنْ) ، أو للمستضعفين لأن المراد به الجنس سواء كانت (أل) موصولة أو حرف تعريف ، وهي في المعنى كالنكرة . أو حال منه ، أو من الضمير المستتر فيه . وجوز أن تكون مستأنفة مبيّنة لمعنى الاستضعاف المراد هنا »^(٣) . ومنهم من ردَّ ما ذهب إليه وهو أبو حيان كما فعل عند إعراب آية (وآية لهم الليل نسلج) ، واختار أن تكون الجملة مفسرة لقوله (المستضعفين)^(٤) . أما من تعرض لإعرابها من السابقين على الزمخشري ، فقد أعربها حالا ، ومن هؤلاء النحاس^(٥) ، ومكي بن أبي طالب^(٦) .

ونأتي إلى مناقشة مسألة جواز مخالفة النعت للمنوع في الضربين اللذين ذكرناهما في مطلع هذا المبحث ، وهما : أن يكون النعت لمدح أو ذم ، أن يكون خاصاً بالمنوع لا يشركه فيه غيره . أما فيما يختص بالضرب الثاني فإن ما استدلل به القائل بجواز المخالفة وهو ابن الطراوة ، ليس قاطع الدلالة ، وذلك أن ما جعله نعتاً في الشواهد التي استشهد بها يقبل الخبرية دون أدنى إشكال من جهة المعنى أو الصناعة ، وإن كان الدكتور محمد البناء

(١) الكشاف : ٥٥٦/١ .

(٢) التفسير الكبير : ١٣/١١ .

(٣) روح المعاني : ١٢٧/٥ .

(٤) انظر البحر المحيط : ٣٣٥/٣ ، والدر المصون : ٧٩/٤ .

(٥) انظر : اعراب القرآن : ٤٨٤/١ .

(٦) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٧/١ .

قد ألمح وهو يناقش رأي ابن الطراوة في تلك الشواهد إلى أن الخبرية بعيدة . قال - وهو يتحدث عن آراء ابن الطراوة في التراكيب ومنها إجازته وصف المعرفة بالنكرة المختصة بها - : « وهذا القول قد تبدو فيه مخالفة صريحة لقول سيبويه : (واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة)^(١) ولكن النحاة يقولون : (وجوز أبو الحسين ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف لا يوصف به غيره ، كقوله :

* في أنيابها السَّمُّ ناقعٌ *

قال : ناع ، صفةٌ للسَّمِّ)^(٢) . ويبدو أن هذه إحدى المسائل التي خالف فيها سيبويه ، فقد عقد سيبويه في كتابه باباً قال فيه : (هذا باب ما ينتصبُ فيه الخبر لأنه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته)^(٣) ، ومثل بنحو : فيها عبدالله قائماً ، وعبدالله فيها قائماً ، وقال إن الظرف في هاتين الجملتين هو الخبر ، وقد انتصب (قائماً) على الحال ، وقال إنه يجوز أيضاً إلغاء الظرف فيرتفع الاسم على الخبرية فيقول : فيها عبدالله قائم ، وعبدالله فيها قائم ، ومثل لذلك بيت النابغة :

فبتُ كَأَنِّي سَاورتني ضئيلةٌ من الرُقشِ في أنيابها السَّمُّ ناعٌ

وبيتُ المتنخلُ :

لا درَّ درِّي إن أطمعتُ نازلکم قِرْفَ الحَتِّيِّ وعندي البُرُّ مكنوزٌ

(١) الكتاب : ٦/٢ .

(٢) همع الهوامع : ١٧٣/٥ ، وانظر : المساعد على التسهيل ٤٠٢/٢ ومغني

اللبيب : ٧٤٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٨١٧/٢ ، والخزانة :

٤٥٧/٢ - ٤٥٨ .

(٣) الكتاب : ٨٨/٢ - ٩٠ .

وبيت ابن مقبل :

لا سافرُ النِّيَّ مدخولٌ ولا هييجُ عاري العِظامِ عليه الودعُ منظومٌ

ويبدو أن ابن الطراوة تأملَ هذه الأبيات وأمثالها ، فرأى أن هذه الأوصاف كثيراً ما تصحبُ موصوفاتها ، حتى كأنها مُختصةٌ بها ، وكأنَّ سائلاً لو سألَ : ما الناقع ؟ ل قيل : السَّمُّ ، وما الشيء الذي يُكتنزُ ؟ ل قيل في الإجابة ضِمنَ ما يُجابُ به : البُرُّ ، وما الذي يُنظمُ ؟ ل قيل : الودعُ - وهو الخرزُ - . ومن هنا أجاز أن توصف المعارف بالانكرات إذا كانت الصلة بين الموصوف وصفته على نحو الأبيات المتقدمة ، ولم يُعرب الوصف خبراً كما أعرب صاحب الكتاب ، وكأنه رأى القول بالخبرية بعيداً ذلك أن تقديم الظرف يُشعر بأنَّه المحدث به ، فالمقصود من بيت النابغة الإفادة بأنَّ السَّمُّ في أنيابها ، ومن بيت المتنخل أنَّ عنده البُرُّ ، وفي بيت ابن مقبل أنَّ عليه الودع ، ومن هنا جعلَ الظرف خبراً والمبتدأ موصوفاً بما بعده «^(١) . والوجه الذي هو أقرب للمراد في الأبيات - في رأيي - هو جعل الجار والمجرود والظرف في الأبيات متعلقاً بـ (ناقع ، ومكنوز ، ومنظوم) وهو اختيار سيبويه ، على ما يُشير إليه صنيعة^(٢) . وذلك لأنَّ المعنى في بيت المتنخل ليس على نفي اكتناز البهر على الاطلاق ، بل على نفي اكتناز الشاعر له في ذلك المقام ، ولأجل ذلك صار إلى تقديم متعلق الخبر وهو الظرف ، ليبنى الكلام من أوله على دفع مظنة البخل والتقاعس عن البذل للأضياف النازلين به مع الجدة . والمعنى على ذلك في بيت النابغة ، حيث موثبة الحيَّة لأجل اللدغ ، ومنه إصابة المقتل ووسيلة ذلك الاتياب المحمومة بالسَّمِّ ، جاء في خزنة الأدب - عن شارح ديوان الحطيئة - : « .. الحيَّة تجمعُ سُمَّها من أول الشهر إلى النصف منه ، فإنَّ أصابت شيئاً لفظته فيه ، وإن جاء النصف ولم تُصب شيئاً تنهشه لفظته من فيها بالأرض ، ثمَّ استأنفتُ تجمعُ إلى رأس الشهر ، ثمَّ تفعلُ كفعالها الأول ،

(١) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٦ - ٨٧ .

(٢) انظر : الكتاب : ٩/٢ .

فهذا دأبها الدهر كله» (١) . هذا بالإضافة إلى أن الكنز والنظم ليسا خاصين بالبرِّ والودع. وإنَّ قد دخل مواطن الاستشهاد الاحتمال، بطل بها الاستدلال .

أمَّا فيما يختصُّ بالضرب الأول وهو جواز مخالفة النعت للمنعوت في التعريف أو، التنكير في مقام المدح أو الذم ، فإننا نقول : قد تتبعنا الكثير من نعوت المدح والذم الواردة في القرآن الكريم وغيره من أساليب الكلام ، فلم نجد في أيِّ منها مخالفة بين النعت والمنعوت في هذه الخصيصة ، وإنَّما تقع المخالفة في خصيصة أخرى وهي الحركة الإعرابية ، حيث يُصار إلى القطع وذلك في مقام المبالغة في هذين المعنيين .

والصورة الوحيدة التي جاء فيها ما يحتمل أن يكون نعتاً ، مخالفاً للمنعوت ، هي : المنعوت (كل) مضافة إلى نكرة ، والنعت اسم موصول (الذي) . وجاء ذلك في موضعين ، أحدهما : قوله تعالى: **وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ** * **الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ**، (٢) وعليه استند القائلون بجواز تلك المخالفة في مقام المدح والذم . قال الرضي : « وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم ، استشهاداً بقوله تعالى (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا) ، والجمهور على أنه بدلٌ أو نعتٌ مقطوعٌ رفعاً أو نصباً » (٣) . وقال في موضع آخر : « ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، كقوله تعالى (وَيْلٌ ...) » (٤) . وقال أيضاً : « .. ولا يلزم أن يكون كل نعتٍ مقطوعٍ ، يصحُّ إتباعه نعتاً ، بل يكفي فيه معنى الوصف ، ألا ترى إلى قوله تعالى (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا) » (٥) . والذي

(١) ٤٥٧/٢ .

(٢) الهمزة : ١ ، ٢ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٧/٢ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٥٨٠/٢ ، ومغني

اللبيب : ٧٤٦ - ٧٤٧ ، والمساعد على التسهيل : ٤٠٢/٢ ، والهمع :

١٧٢/٥ - ١٧٣ .

(٤) شرح الكافية : ٣٢٣/٢ .

(٥) السَّابِق : ٣٩١/٢ .

نختاره من الوجهين اللذين آجازهما العربون^(١) في (الذي) ، السقطع: إذ المقام مقام مبالغة في الذم ، أما البدل - على ما سيتضح من خصائصه - فضعيف . على أننا نرى أن بين بناء التركيب في هذا الشاهد ، وبناء تركيب : ما يحسنُ بالرجل خيرٌ منك أن يفعل ذاك ، شبهة - وإن كان معكوساً - ، وذلك أن المنعوت (كلُّ هُمزةٍ لمزة) عامٌّ وهو كذلك على قراءة ابن مسعود وأبي وائل والنخعي والأعمش : (وَيَلُّ لِلْهُمَزَةِ اللَّمَزَةَ)^(٢) ، والأرجح أن النعت : (الذي) مرادُ به العنوم ، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسرين على ما نصرَّ عليه القرطبي حيث قال : « والآية نزلت في الأخنس ابن شريق ، فيما روى الضحاک عن ابن عباس . وكان يلمزُ الناس ويعيبهم ، مقبلين ومدبرين . وقال ابن جريج : في الوليد بن المغيرة ، وكان يغتابُ النبي - صلى الله عليه وسلم - من ورائه ، ويقدحُ فيه في وجهه . وقيل : نزلت في أبي بن خلف ، وقيل في جميل بن عامر الشقفي ، وقيل : إنها مُرسلةٌ على العموم من غير تخصيص ، وهو قول الأكثرين . قال مجاهد : ليستُ بخاصةٍ لأحد ، بل لكل من كانت هذه صفته . وقال الفراء^(٣) : يجوز أن يُذكر الشيءُ العامُّ ويُقصدُ به الخاصُّ ، قصدَ الواحد إذا قال : لا أزوركُ أبداً ، فتقول : مَنْ لم يزُرني فلستُ بزائرهِ ، يعني ذلك القائل^(٤) . وقال الطاهر بن عاشور : « روي أنها نزلت في جماعة من المشركين كانوا أقاموا أنفسهم للمز المسلمين وسبهم واختلاق الأحداث السيئة عنهم . وسُمي من هؤلاء المشركين : الوليد بن المغيرة المخزومي ، وأمّية بن خلف ، وأبي بن خلف وجميل بن معمر من بني

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٧/٥ ، الكشاف : ٧٩٥/٤ ، والبيان في إعراب غريب القرآن : ٥٣٥/٢ ، والتفسير الكبير : ٩٢/٣٢ ، والتبيان : ١٣.٢/٢ ، والفريد : ٧٢٥/٤ - ٧٢٦ ، والبحر : ٥١. / ٨ ، والفتوحات الإلهية : ٥٨٥/٤ ، وروح المعاني : ٢٣. / ٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٨٢/٢٠ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨٩/٣ ، ومختصر في شواذ القرآن : ١٧٩ ، والكشاف : ٧٩٥/٤ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨٩/٣ .

(٤) الجامع : ١٨٣/٢٠ .

جُمَح ، والعاص بن وائل من بني سهم . وكلهم من سادة قريش . وسمي
الأسود بن عبد يغوث ، والأخنس بن شريق الثقفيان من سادة ثقيف أهل
الطائف . وكل هؤلاء من أهل الثراء في الجاهلية والازدهار بثرائهم وسؤدهم .
وجاءت الآية عامة فعمَّ حكمها المسمَّين ومن كان على شاكلتهم من المشركين .
وكلمة (كل) تُشعرُ بأنَّ المهديين بهذا الوعيد جماعة وهم الذين اتخذوا همزَ
المسلمين ولزهم ديدناً لهم «^(١) هذا وقد وجدتُ ابن خالويه من بين المعربين قد
أعرب (الذي) نعتاً، قال : «... (الذي) نعت له ، وموضعه جرُّ ولا يتبين فيه
الإعراب لنقصانه»^(٢) . ونرى مع اختيارنا للقول بالقطع ، أنَّ لذلك الوجه
مصحَّحه من جهة الصناعة لخصوصية لـ (كُل)؛ إذ قد رأينا - في مبحث
المبالغة - أنه يُؤتى بها لإفادة أن شخصاً أو شيئاً ما قد حاز ما تفرَّق في
غيره من أفراد جنسه من الخصائص والصفات التي يمدحُ أو يُذمُّ بها الجنس ،
أو لإفادة أنه حاز ما تفرَّق في أفراد جنسه من صفة من الصفات ، ورأينا أنه
لا يشترط في استخدام (كل) لإفادة هذا المعنى أن تكون نعتاً أو حالاً ، حيث
قال سيبويه : « لو قال : هذا كلُّ الرجل ، كان مُستغنياً ، ولكنَّه ذكر الرجل^(٣)
توكيداً ، كقولك : هذا رجلٌ رجلٌ صالح^(٤) . وعلى ذلك الوجه يصحُّ أن يكون
المراد بـ (كلُّ همزة لمزة) شخصاً بعينه ، مع كون المضاف إليه نكرة ؛ إذ
جاء به كذلك ليشمل الحكم غيره كما شملهُ ، ثمَّ جاء بما بعده معرفة : (الذي)
، للإشارة إلى أن المقصود بالسابق معيَّن ، وذلك على سبيل المبالغة في ذمِّه .
ولذلك نظائر في آيات القرآن الكريم ، منها الآية التي سبق الاستشهاد بها -
في وظيفة الذم - وهي قوله تعالى : (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ)^(٥) الآية ،

(١) التحرير والتنوير : ٥٣٥/٣ ، ٥٣٦ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٨١ .

(٣) يقصد ذكره في قولهم : هذا الرجل كلُّ الرجل .

(٤) الكتاب : ١٢/٢ ، ١٣ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٥٨/١ .

(٥) سورة ن : ٢ .

إلى آخر الصفات الموردة في سياق (كل) ، والتي أريد من إيرادها على ذلك النحو الإشارة إلى أن الذات المقصودة ، أصبحت هي مصدر تلك الصفات ، وحددت تلك الذات في ذلك السياق بواسطة الصفة الأخيرة (زنيماً) ، وحددت هنا بواسطة الاسم الموصول (الذي) وصلته (جمع ما لا وعدده) . ومنها أيضاً قوله تعالى :

﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ
عَنِدٍ ﴿٤٤﴾ مَنَّاغٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٤٥﴾ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا
ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ ﴿٤٦﴾﴾^(١)

« قيل : نزلت في الوليد بن المغيرة ، كان يمنع بني أخيه من الإسلام ، ويقول : مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ فِيهِ ، لَمْ أَنْفَعُهُ بِخَيْرٍ مَا عَشْتُ »^(٢) وفي تفسير المراد به (الذي) في آية (الهمزة) نقل أبو حيان عن السهيلي قوله : « هو أمية بن خلف الجمحي ، كان يهمز النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ويعيبه ، ذكره أبو إسحاق . وإنما ذكرته وإن كان اللفظ عاماً : لأن الله - سبحانه وتعالى - تابع في أوصافه ، والخبر عنه حتى فهم أنه يشير إلى شخص بعينه . وكذلك قوله في سورة (ن) : (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) ، تابع في الصفات حتى

(١) سورة ق : ٢٤ - ٢٦ .

(٢) الكشاف : ٣٧٨/٤ ، وذكر مثله في البحر المحيط : ١٢٦/٨ ، وروح المعاني : ١٨٥/٢٦ ، ولم يعرب (الذي) في الآية الأخفش ولا الفراء ، أو الزجاج ، أو أبو البقاء ، وأعربها النحاس بمثل ما أعربها به في آية الهمزة ، انظر : إعراب القرآن : ٢٢٩/٤ . أما الزمخشري فقد جعلها مبتدأً مضمناً معنى الشرط ، وجملة (فألقياه) الخبر ، وجوز فيها أيضاً أن تكون في محل نصب بدلاً من (كل كفار) ، فيكون (فألقياه) كُرِّرَ للتوكيد ، انظر : الكشاف : ٣٨٧/٤ ، ونقل الوجهان عن السمين أيضاً مع تجويزه النصب على الذم ، انظر : الفتوحات ١٩٥/٤ ، وأعربها الجلالان مبتدأً فقط ، انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ١٩٥/٤ .

عُلِمَ أَنَّهُ يُرِيدُ إِنْسَانًا بَعِينَهُ» (١) . وإلى ذلك ذهب الفراء حيث قال : « وَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ وَاحِدٍ كَانَ يَهْمَزُ النَّاسَ وَيَلْمِزُهُمْ ، يَغْتَابُهُمْ وَيُعَيِّبُهُمْ . وَهَذَا جَائِزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ تَذَكَرَ الشَّيْءَ الْعَامَّ ، وَأَنْتِ تَقْصِدُ وَاحِدًا مِنْ هَذَا ... » (٢) وعلى ذلك الوجه (٣) فلا بُدَّ مِنْ تَعْدِيلِ مَقُولَةِ الْكُوفِيِّينَ إِلَى : رُبَّمَا جَاءَ النَّعْتُ مُخَالَفًا لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، فِي مَقَامِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ ، وَذَلِكَ خَاصٌّ بِكُونِ الْمَنْعُوتِ (كُلِّ) مُرَادًا بِهَا الْاسْتِغْرَاقَ ، وَالنَّعْتُ اسْمًا مُوَصُولًا .

(١) البحر المحيط : ٥١./٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢٨٩/٣ ، وانظر : التفسير الكبير : ٩١/٣٢ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ، المقدمة التاسعة : ٩٣/١ - ١٠٠ .

خلاصة نتائج فصل النعت :

وخلاصة ما نخرج به من دراسة باب النعت مايلي :

أولاً - نتائج دراسة الوظائف :

- يؤدي النعت وظائف كثيرة بالإضافة إلى الوظائف التي ذكرها النحاة ، وقد تحدثنا عن بعض منها وهي التحقير والتعريض ، ولم يسعفنا الوقت للحديث عن بعض آخر وقفنا عليه من خلال مدارس أسلوب القرآن الكريم ، ومنها: التهديد^(١)، والامتنان^(٢)، أو ذكره غير النحاة وهم البلاغيون ، كالكشف^(٣) .

- توصل البحث إلى نتائج مغايرة في بعض حيثياتها لأحكام النحاة ، من ذلك :

التخصيص ليس وظيفة لنعت النكرة فقط ، بل يشترك معه في أداء تلك الوظيفة نعت المعرفة أيضاً ، وذلك حينما يكون تعريف الأسماء المنعوتة إستغراقياً ، سواءً كان ب (أل) - موصولة أو حرفية - أو كان اسماً موصولاً ، أو مضافاً . وقد توصلنا إلى أن النظر في دلالات التعريف والتفريق بينها ، من الوسائل المهمة لحل كثير من إشكالات التراكيب والتي لجأ النحاة لحلها إلى التأويل .

-
- (١) من شواهدة : (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) - البقرة : ٤٨ ، ١٢٣ - حيث أوتر النعت على الإضافة ، بأن يقال : واتقوا يوم القيامة ، تحقيقاً لذلك المقصد . ومثله في : الأنفال : ٢٥ ، والنحل : ٣٧ .
- (٢) من شواهدة : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ..) - النساء : ١ - وشواهدة أكثر من أن تُحصى .
- (٣) انظر تعريف الصفة الكاشفة : شرح التلخيص للبابرتي : ٢٢١ ، وانظر إشارة إليه حاشية الصبان على الأشموني : ٤٥/٣ ، وانظر أيضاً : الكواكب الدرية شرح على مئمة الأجرومية : ٩٩ .

ومن ذلك أيضاً :

أنَّ للتخصيص جهاتٍ كثيرةٍ تشملُ كلَّ ما يتعلَّق بالمنعوت أو بما له صلة به . ومن تلك الجهات : بيان جنس المنعوت - ولا يكون النعت حينئذٍ إلَّا جاراً ومجروراً - ، أو نوعه ، أو زمانه ، أو مكانه .

- المدح أو الذم ليسا مقصورين على نعت المعرفة ، بل يأتي نعت النكرة مفيداً تلك المعاني كثيراً ، وهو الأمر الذي اختلف حوله النحاة ، وحُسم ذلك الخلاف بالشواهد القرآنية الكثيرة التي نعتت النكرات فيها نعت مدح أو ذم ، وقدمنا تفسيراً لذلك ، وهو أنَّ اهتمام القرآن منصبٌ على الفئات ، وإنَّ اهتمَّ بالأشخاص ، فليس لذواتهم ، بل لصفاتهم الخُلقية والسبب التي يسلكونها في تعاملاتهم .

- حرصنا على بيان منهج المدح والذم في القرآن الكريم ، وهو ما ينبغي أن يكون منهج أصحاب الكلمة . كما حاولنا - ما أمكننا ذلك - بيان مقتضيهما وغيرهما من المعاني في الشواهد التي جئنا بها .

- خصَّصنا مساحة كبيرة - من قسم الوظائف - لوظيفة المبالغة ، لأنَّ حديث النحاة عمَّا يختصُّ منها بهذا الباب جاء مقتضياً غير جامعٍ شتات صورها ، خالطاً بين التوكيد والمبالغة في بعض تلك الصور ، وألحقنا بالصور التي عدوها من ذلك الباب صوراً أخرى لم يتحدثوا عنها . وقمنا بتعريف المبالغة وبيان المراد بها ، وهو بلوغ الغاية في تأدية المعنى والنهية فيه . كما بيَّنا أنَّ تحقيق تلك الوظيفة يقتضي غالباً الخروج عن أصول الصناعة المقررة ، وما ذلك إلَّا لأنهم يقصدون - في المبالغة - الخروج عن الأصل في تأدية المعنى ، وهو الإخبار المجرد بالصفة إلى إفادة بلوغ الموصوف بتلك الصفة الغاية فيها .

- أثبتت الدراسة أنَّ معظم صور مخالفة الأصل في الصناعة - والتي لجأ معظم النحاة إلى تأويل جميع شواهدا الشعرية والنثرية لإعادتها إلى موافقة تلك الأصول - تدخل تحت باب المبالغة ، ولذلك رغبتنا عن مسلك

﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(١) . فهذا وصفٌ يجوز أن يُعملَ عملَ الفعل ، ويؤنث ويذكر ، ويثنى ويجمع ، كما قال :

* فَقَدْ رَجَعُوا كَحِيٍّ وَاحِدِينَا *^(٢) .

قال الأزهري : « والواحد : أول العدد ، والجمع وحدان ، وأحدان ، مثل شاب وشبان وراع ورُعَيان . قال الفراء : يُقال : أنتم حي واحد ، وحي واحدون كما يُقال : شِرْذمة قليلون »^(٣) . وجاءت تثنية (واحد) - واقعا حالا - في قول الشاعر :

فَلَمَّا التَقِينَا وَاحِدِينَ عَلَوْتُهُ بذي الكفِّ ، إِنِّي لِلْكَمَةِ ضُرُوبٌ^(٤) .

و (وُحْدَان ، أَحْدَان) جمع تكسير لواحد جامداً ، واستدل أبو علي لذلك بقوله : « ... قد كَسَرُوا (واحداً) : وُحْدَاناً ، وهذا الضرب من التكسير ، ليس يكون في اسم الفاعل إذا كان صفة ، إنما تُكسَرُ عليه الأسماءُ دون الصفات أو الصفات التي تجري مجرى الأسماء ، وذلك قولهم : حَاجِرٌ وَحُجْرَان ، وَغَالٌ ، وَغَلَّانٌ ، وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء : رَاعٍ وَرُعَيَان ، وَصَاحِبٌ وَصُحْبَان »^(٥) .

ووظيفة النعتِ بواحدٍ في الآيتين اللتين استشهد بهما أبو علي إفادة التوكيد^(٦) . ووظيفته في البيت : (كحِيٍّ واحدِينَا) ، نفي التفرق . وقد جاء

(١) لقمان : ٢٨ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ - ٥١١ ، وانظر : شرح

المفصل : ١٦/٦ ، ٣٢ ، والتخمير : ٥٧/٣ ، والملخص : ٤١٨/١ - ٤١٩ ،

واللسان : ٤٤٦/٣ - ٤٤٨ .

(٣) الصحاح : ٥٤٨/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨٠/٢ .

(٤) اللسان : ٤٤٦/٣ ، ٤٤٩ .

(٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٠٩ .

(٦) سبق دراسة هذه الوظيفة في مبحث التوكيد من وظائف النعت .

على الحال . وإن لم يوجد مسوغٌ صناعيٌ لذلك . وتجويز ذلك هو ما ذهب إليه من المتقدمين . الخليل ويونس وعيسى بن عمر . وهو ما نُسب خطأً لسيبويه ، ودلنا على خطأ تلك النسبة بما أوردناه من نصوص سيبويه نفسه .

- استناداً إلى المسوغ أثبتنا أن الاشتقاق أو صحة التأويل بالمشتق شرطٌ لازمٌ للنعته . ويستثنى من ذلك مقام المبالغة . ولم يخالف في ذلك - فيما أعلم - إلا ابن الحاجب .

- حرصنا على بيان مسوغ النعت بالجوامد التي اتفق على قياسية النعت بها ، وهي : المنسوب ، و (ذو) - بمعنى صاحب - ، والمقادير . أما مسوغ عد النعت بالمنسوب كذلك . فهو اتفاق دلالاته مع دلالة المشتقات في أن كلاً منهما يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة . فيستدعي موصوفاً يُخصَّص تلك الذات . وأما مسوغ عد النعت بـ (ذو) كذلك ، فهو دخولها في باب النسب بأحد اعتباريها . وهو أنها تفيد الملازمة الدائمة بين ما قبلها وما أُضيفت إليه ، والملازمة تُنزل منزلة النسب الحقيقي . وأما مسوغ عد النعت بالمقادير كذلك ، فهو دلالتها على سمة من سمات الذات على الحقيقة - وهو ما يُعبر عنه بالكمية . من نحو انطول . والقصر والقلة والكثرة - ، أو على المجاز . إن أُريد من النعت بها المبالغة في الكثرة ونحوها . كما فصلنا الحديث عن الأوجه التي تُستخدم عليها الأعداد في النعت بها ، ومنها وجهان : حيث تستخدم جامدة ومشتقة . كما بيَّنا الأصل في استخدام الأعداد - وهو الإضافة - ، وعليه فإن إيقاع الأعداد الجامدة نعتاً . أت من جهة تحويل التركيب بالتقديم والتأخير .

- مطابقة النعت للمنوع واجب في وجهين هما : التعريف أو التنكير ، والحركة الإعرابية . واقتضت تلك النتيجة التوقف عند تراكيب يُفيد ظاهرها مخالفة النعت للمنوع في التعريف والتنكير ، ولذا لجأ النحاة إلى تأويلها مع حكمهم بقياسيتها ، وتوصلنا من خلال تحليل تلك التراكيب - في ضوء دلالات التعريف - إلى أنه لا مخالفة ، في حقيقة الأمر ، بينهما ، وعليه فلا حاجة للتأويل .

٢٠١ - - - - - ٦٢٩٦

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة .

جامعة أم القرى مناقش مناقش مناقش المشرف

كلية اللغة العربية أ.د/عباد بن عبد الشيتي أ.د/محمد أبو موسى أ.د/علي أحمد طلب أ.د/محمد إبراهيم البنا

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

أساليب البيان في النحو العربي

دراسة دلالية

من خلال القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد

الطالبة / خديجة عبدالله سرور الصبان

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

المجلد الثاني

الفصل الثاني
الحال

القسم الأول
الوظائف

تقدمة :

تحدث النحاة عن الوظيفة الأساسية للحال وهي بيان هيئة مقارنة للحدث ، كما ذكّر بعضهم أنها تأتي قرينة إنكارٍ وتوبيخٍ ونحوهما ، وتأتي مؤكّدة . وبين استقراء أسلوب القرآن الكريم أنها تُؤدّي بالإضافة إلى ما ذكروه وظائف أُخرى ، وهي : التخصيص ، والتعميم ، وبيان الجنس ، وبيان وظيفة صاحبها ، وبيان زمن الحدث وعلته إلى غير ذلك ما سيأتي بيانه .

وبما أنّ وظيفة الحال الأساسية بيان كيفية التباس الحدث بمن وقع منه أو عليه ، فلا بدّ من وقفة لتوضيح العلاقة بين الحال وعاملها . وتلك العلاقة ممّا تتميز به الحال عن النعت من جهة وتتفق فيه معه من جهة أخرى . قال أبو البركات الأنباري : « الحال تجري مجرى الصفة للفعل ، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ عليه الفعل ، وإن لم يذكر ؛ ألا ترى أنّ (جاء) يدلّ على مجيء ، وإذا قلت : جاء زيدٌ ركباً ، دلّ على مجيء موصوف بركوب » (١) .

كما أنّه لا بدّ أن يسبق الحديث عن وظائف الحال بيان أوجه الشبه بينها وبين بعض الأبواب النحويّة التي جاءت الحال مؤدّية وظائفها أو بعضاً منها ، وتلك الأبواب هي : النعت والخبر والظرف والمفعول به والتمييز والمفعول لأجله والمفعول المطلق .

والحدث كما يحتاج إلى ما يبيّن من وقع منه ومن وقع به ، وإلى بيان زمان ومكان وعلّة وقوعه ، يحتاج إلى بيان كيفية وقوعه . لكن لما كان الأصل هو علاقته بمن أوقعه ؛ لأنّه لا يمكن أن يقع إلاّ به ، صار ذكر الفاعل لازماً وذكر ما عداه متروكاً لغرض المستخدم ؛ إن شاء بيّنه وإن شاء أغفله ، وذلك بحسب أهميته للمقام (٢) .

(١) أسرار العربيّة : ١٩٣ .

(٢) الخصائص : ٣٧٩/٢ .

ونجدُ الحديث عن تلك العلاقة بينَ الفعل ومطلوباته يبدأ مع بداية التصنيف في هذا العلم ، عند سيبويه^(١) ، وسار جماعة ممن جاء بعده على نهجه . قال الزجاجي موضحاً تلك العلاقة أتمَّ التوضيح : « اعلم أن كلَّ فعلٍ متعدياً كان أو غير متعدٍّ ، فإنه يتعدى إلى أربعة أشياء ، وهي : المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من المكان ، والحال ... واعلم أن أقوى تعدي الأفعال إلى المصدر ؛ لأنه اسمه ومشتق منه . ثم إلى الظرف من الزمان ؛ لأنَّ الفعل إنما اختلفت أبنيتها للزمان وهو مضارع له ؛ من أجل أن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعلين . ثم إلى الظرف من المكان . ثم إلى الحال»^(٢) . وأضاف ابنُ عصفور - عند شرحه لكلام الزجاجي - أربعة أحرار : لغرض الاستيفاء ، غير أنه عاد وأخرجها - من جملة تلك الأشياء - ؛ لعلَّه تتضح من النص ، قال : « جميع ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، ثمانية أشياء : المصدر ، وظرف الزمان وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله . إلا أن الذي يُذكر منه في هذا الباب أربعة ، وهي : المصدر ، وظرف الزمان وظرف المكان ، والحال . وما عدا ذلك يُقرَّد له مكان يُذكر فيه خلاف هذا . وإنما لم يُذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة ؛ لأنَّ الفعل يتعدى إليها على اللزوم ، والأربعة الأخرى لا تلزم ؛ ألا ترى أن كلَّ فعلٍ مشتق من المصدر ، ففيه دلالة عليه ، وأنه لا بدُّ له من زمان ومكان

(١) انظر : الكتاب : ٣٤/١ - ٣٧ ، وشرح السيرافي - مطبوع - : ٢٧١-٢٧٨ .

والأصول في النحو : ١٦١/١ ، وأسرار العربية : ١٩٢ .

(٢) الجمل في النحو : ٣٢ ، ٣٤ - ٣٥ ، وانظر : إصلاح الخلل الواقع في

الجمل : ١.٤ - ١.٥ .

يكونُ فيهما . وكذلك أيضاً لا بُدَّ للفاعل والمفعول من حالٍ يكونان عليها . أما التمييز فقد لا يكون في الكلام شيئاً مبهم فيحتاج إلى تمييز . وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يُستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول معه ، قد يكون للفاعل ما يُصاحبه في فعله ، وللمفعول ما يُصاحبه في كونه مفعولاً فيحتاجُ الفعل إلى مفعولٍ معه ، وقد لا يكون فلا يحتاجُ إذ ذاك إلى مفعولٍ معه . وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً ، فلا يقعُ فعله لسبب ؛ فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعولٌ من أجله . فقدُ تَبَيَّنَ أنَّ اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدِّمة « (١) .

ونأتى إلى بيان أوجه مشابهة الحال لكلِّ من الأبواب المذكورة ، وذلك من خلال عرض ما قاله النحاة للوجه الذي تعدى عليه الفعل إلى الحال ، فهمُّ قد بينوا أنَّ تعديه إليها ، على نحو تعديه إلى المفعول به ، من جهة أنها مُنتصبة بعد تمام الكلام ، وعلى نحو تعديه إلى الظرف من جهة أنَّ الحال مفعول فيها .

قال سييويه : « هذا باب ما يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعل وليس بمفعولٍ ، كالثوب في قولك : كسوتُ الثوبَ ، وفي قولك : كسوتُ زيداُ الثوبَ ؛ لأنَّ الثوبَ ليس بحالٍ وقعَ فيها الفعلُ ولكنه مفعولٌ كالأول . ألا ترى أنَّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً ، إذا قلتَ : كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلتَ : كُسيَ الثوبُ . وذلك قولك : ضربتُ

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير : ٣٢٤/١ ، وانظر : البسيط في شرح جمل

الزجاجي : ٤٦٧/١ - ٤٦٩ ، وشرح السيرافي - مطبوع - ٢٧٧-٢٧٨ .

عبدالله قائماً ، وذهب زيدُ ركباً . فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعلُ الفاعل ، نحو عبدالله وزيد ، ما جاز في ذهبتُ ، ولجاز أن تقولَ : ضربتُ زيداُ أباك ، وضربتُ زيداُ القائم ، لا تريدُ بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البديل . فالاسم الأولُ المفعول في (ضربتُ) (١) ، قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في (ذهب) أن يكون فاعلاً ، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك : لي مثله رجلاً ، ولي مثله عسلاً ، وكذلك ويحه فارساً ، وكما منعت النون في (عشرين) أن يكون ما بعدها جرّاً ، إذا قلت : له عشرون درهما . فعملُ الفعل هنا فيما يكون حالاً كعملِ (مثله) فيما بعده ، ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن هذا لا يكون إلا نكرة ... وإنما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعملُ كعملِ غير الفعل (٢) ولم يكن أضعفَ منه ، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه « (٣) .

وكما نخرج من هذا النصُّ بأنَّ انتصاب الحال إنما كان لكونها فضلة ، نخرج منه أيضاً بكونها مشابهةً للتمييز في كون كلِّ منهما يرفع إبهاماً وينتصب لتمام الكلام ولوجهِ الشبهِ هذا ، وجبَ كون الحال نكرة ، وأمکن

(١) يقصد (عبدالله) في : ضربتُ عبدالله قائماً .

(٢) يقصد المقابير في نصبها الاسم على التمييز < إذا حيل بينه والإضافة .

(٣) الكتاب : ٤٤/١ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١٣/١-٤١٤ ، والأصول

في النحو : ٢١٣/١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسي :

٧٨/١ ، وشرح المفصل : ٥٥/٢ ، والجمل في النحو لأبي بكر بن شقير : ٤١ .

وقوعها جامدة بكثرة وصح أن تأتي مبيّنة للجنس . والحال وإن كانت تشابه التمييز في كونها ترفع إبهام الهيئات كما يرفع إبهام الذوات ، تفارقه في وجه تتفق فيه هي والنعته ، وهو « أن النوع المميّز غير الشيء المميّز ، والحال هي اسم الفاعل والمفعول في حال وقوع الفعل . فهما مختلفان في أنفسهما ومتقاربان في طريق نصبهما»^(١) . فوجه الشبه بين الحال والنعته كون كليهما وصفاً لصاحبه ، ولذلك كان لها شيء من خصائصه الأصلية فصح أن تأتي وصفاً مُلَازِماً بعد أفعالٍ بعينها .

وقال المبرد : « اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول ، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظٍ أو معنى ، والمفعول على ضروب . فمن ذلك المصدر ... وكذلك الحال هي مفعول فيها ، ... فإذا قلت : جاءني زيدٌ ماشياً ، لم تُرد أنه يُعرفُ بأنه ماشٍ ، ولكنْ خبّرتَ بأنَّ مجيئه وقع في هذه الحال ، ولم يدلُّ كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحال أو بعدها . فالحال مفعول فيها . إنما خبّرتَ أنَّ مجيئه وقع في حالٍ مشي ...»^(٢) . وقال أبو عليّ الفارسي : «الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما أن الظرف كذلك ... ولذلك عملتُ فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما عملتُ في الظروف ... ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدّمتُ أو تأخّرتُ ؛ لأنها مفعول صحيح ، والمفعول الصحيح إنما يعملُ فيه الفعل المحض ، فلم يجيزوا : قائماً في الدار

(١) شرح السيرافي : ١٥٣/١ .

(٢) المقتضب : ٢٩٩/٤ - ٣٠٠ ، وانظر : ٢٧٤/٣ ، ٣٣١/٤ ، حيث ذكر أن المفعول

فيه كالمفعول به .

زيد ، كما أجازوا : كلُّ يوم لك ثوب»^(١) . وذهب عبد القاهر - وهو يشرح كلام أبي عليّ السَّابِق - إلى أنَّ شبه الحال بالمفعولِ أقوى من شبهها بالظرف ، قال : « اعلم أنَّ الحال قد اكتسبتُ شبهاً من الظرف وشبهاً من المفعول الصحيح . فأماً مُشابهتها الظرف فمن حيثُ إنك إذا قلتَ : جاء زيدُ راكباً ، فالمعنى : جاءني زيدُ في حال الركوب ، ... وأماً مشابهتها المفعول الصحيح ، فمن حيثُ إنك إذا قلتَ : جاءني زيدُ راكباً ، وجدته عارياً من حرف الظرف . ألا ترى أنك لا تقول : جاءني زيد في راكب ، كما لا تقولُ في قولك : ضربَ زيدُ عمراً : ضربَ زيدُ في عمرو . ومشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها الظرف . فلماً كانت الحال تتضمَّنُ مشابهةً تجمع النوعين ، كان لها شطرٌ من حُكْم كلِّ واحدٍ منهما ، فلم تجرِ مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق ، ولا مجرى الظرف على الإطلاق»^(٢) .

وكما تُشابهُ الحالُ المفعولَ به والظرف ، تُشابه المفعول المطلق ، المبيِّنُ لنوع عامله والمفعول لأجله .

وملاحظةٌ لمُشابهتها المفعول المطلق ، - من جهة أنَّ كلاهما يدل على كيفية وقوع الحدث ، وإن اختلفا من جهة أنَّ الأصل فيه أن يكون مصدراً ، وفيها أن تكون مشتقة - جوِّز سيبويه فيما كان من المصادر بياناً لنوع عامله ، النَّصْبُ

(١) المقتصد : ٦٧١/١ - ٦٧٢ ، وانظر : الحجَّة : ١١٥/١ - ١١٧ ، والخصائص :

. ٣٨٥/٢

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٢/١ ، وانظر : الهمع : ٨/٤ .

على المفعوليَّة المطلقة وعلى الحال قال : « هذا باب ما ينتصبُ فيه المصدرُ المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره^(١) ... فإذا قلت : مررتُ به فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ الحمار ، فعلى الفعل غير حال . فإن قلت : صوتَ حمارٍ ، فألقيت الألف واللام ، فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر ، وتجعل صوتَ حمارٍ مثلاً يخرجُ عليه الصَّوتُ ، أو حالاً ، ... وإن شئت أوصلتُ إليه يُصوِّتُ فجعلته العاملَ فيه ، كقولك يذهبُ ذهاباً ... وقد يدخلُ في صوت حمار : إنما أنت شربُ الإبل ، إذا مُتَّ بقوله : إنما أنت شرباً . فما كان معرفة ، كان مفعولاً ولم يكن حالاً ، وشركته النكرة . وإن شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمرُ ، وهو تشبيهٌ للأوَّل ، يدُلُّك على ذلك لو أنخلتَ (مثل) ههنا ، كان حسناً ، وكان نصيباً ، فإذا أخرجتَ (مثل) قام المصدرُ النكرة مقام مثل : لأنه مثله نكرة ، فدخول (مثل) يدُلُّك على أنَّه تشبيهه فإذا قلت : فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمار ، فإن شئت نصبتَ على أنَّه مثال^(٢) وقع عليه الصوتُ ، وإن شئت نصبتَ على ما فسّرنا ... وكأنَّ هذا جوابُ لقوله : على أيِّ حالٍ وكيف ومثله . وكأنَّه قيل له : كيف وقع الأمرُ ، أو جعلَ المخاطبُ بمنزلة مَنْ قال ذلك ، فأراد أن يبيِّنَ كيف وقع الأمرُ وعلى أيِّ مثالٍ ، فانتصبَ وهو موقوع فيه وعليه ، وعملَ فيه ما قبله وهو الفعلُ ... »^(٣) .

(١) الكتاب : ٣٥٥/١ .

(٢) يقصد بالمثال المفعول المطلق المبيِّن لنوع عامله .

(٣) الكتاب : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ . وانظر : شرح السيرافي : ١٠٤/٢ - ١٠٧ .

والهمع : ٩٦/٣ - ١٠٠ . ٨/٤ .

إذا رأنتني سَقَطْتُ أَبْصَارَهَا

دَأْبَ بَكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارِهَا

فجعل (دَأْبَ بَكَارٍ) منصوباً إِمَّا على المصدر المشبَّه به ، وإمَّا على الحال ،
والعاملُ فيه معنى قوله : إذا رأنتني سَقَطْتُ أَبْصَارَهَا ، لأنَّه دَالٌ على دَوْبِهَا
في ذلك . ويُشير إلى تشبيهه سيبويه نصب المفعول له بنصب (دَأْبَ بَكَارٍ) ، قوله
في باب المفعول له : « هذا باب ما ينتصبُ من المصادر لأنَّه عُدْرُ لوقوع
الأمر . فانتصبَ لأنَّه موقوع له ، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لما
قبله ولا منه ، فانتصبَ كما انتصبَ درهم في قولك : عشرون درهما . وذلك
قولك : فعلتُ ذاك حِذَارَ الشَّرِّ ، وفعلتُ ذلك مخافةً فلان ... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا
وكذا ، ... كأنَّه قيل له : لِمَ فعلتُ كذا وكذا ، فقال : لكذا وكذا ، ولكنَّه لَمَّا طَرَحَ
اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ في (دَأْبَ بَكَارٍ) ما قبله ، حينَ طَرَحَ مثل ،
وكان حالاً . وحسُنَ فيه الألفُ واللامُ لأنَّه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعلٍ
حالاً...» (١) .

والحال وإن كان فيها شبه من الأبواب المذكورة ، أشبه بالخبر منها
بها ، كما صرَّح به أبو عليِّ الفارسي (٢) وابن جنبي (٣) وغيرهما ، وكما يُشير
إليه صنيع سيبويه إذ سمَّاهَا خبراً (٤) ، وإذ جَوَّزَ فيما كان اسم ذاتٍ نصبه

(١) السَّابِق : ٣٦٧/١ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، وانظر : شرح السِّيرافي : ١١٠/٢ - ١١١ ،

وشرح التسهيل لابن مالك : ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

(٢) انظر : الأماي الشجرية : ١٦٨/١ ، ٣٢٩/٢ ، والحجَّة : ١١٧/١ .

(٣) انظر : الخاطريات : ٨٢-٨٣ ، والمحاسب : ٢١١/١ ، ١٩٤/٢ ، ٢١٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣٩٦/١ ، ٤٣٤ ، ١٤٧/٢ .

وأرى - والله أعلم - أن تلك المشابهة هي مصحح^(١) إيقاع المصدر حالاً وذلك فيما كان المصدرُ فيه نوعاً لعاملاً ، نحو : أتيتُه مشياً ، ولقيته فُجأةً ومُفاجأةً^(٢) ؛ حيث لا يلمحُ فيه معنى المبالغة .

ومشابهة الحال للمفعول لأجله ، آتيةٌ من جهة أن في كلٍّ منهما تفسيراً لحيثيةٍ مبهمّة من حيثيات الفعل ، وهي الكيفية ، والعلة . وقد يقع التقييد بالحال على معنى التعليل - وإلى ذلك ذهب عدد من العلماء^(٣) منهم الواحدي ، والهمذاني ، وأبو حيان ، والسمين ، والألوسي - فإذا كان كذلك شابهت الحال المفعول لأجله^(٤) . ولذلك أجاز الواحدي : جئتُه مُعتذراً إليه ولأجتلِبَ رضاه^(٥) ، وقد شبّه سيبويه انتصابَ المفعول له بانتصابِ المصدر المشبّه به . وانتصابِ المصدر المشبّه به إذا كان نكرة ، على أحد وجهين - عنده - المفعول المطلق ، أو الحال ، ومن شواهد ذلك المصدر ، قول الشاعر^(٦) :

(١) سبق أن نقلت عن أبي عليٍّ أن مصحح إيقاع المصدر خيراً ونعتاً وحالاً

عن اسم الذات ، شبهه باسم الفاعل من جهة العمل ، انظر : ٨٦ من هذا البحث .

(٢) الكتاب : ٣٧٠/١ .

(٣) انظر : الفريد : ٥٧٧/١ ، والبيد : ١٧٨/٧ ، والفتوحات : ٣٩٧/٣ ، وروح

المعاني : ٥٢/٢١ ، وانظر : ٤١٩ - ٤٢٠ من هذا البحث .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٥٣/٣ .

(٥) الدرّ المصون : ٢٠٢/٣ ، وانظر : المحتسب : ٣٥/٢ ، والفريد في إعراب

القرآن المجيد : ٥٧٧/١ .

(٦) الكتاب : ٣٥٧/١ - ٣٥٨ .

على الحال ومنع إتباعه لما قبله على النعت^(١) . وإنما كانت الحال أشبه بالخبر
منها بالأبواب المشبهة لها الأخرى ، لأنَّ بينها وبين تلك الأبواب وجهاً واحداً
من الشبّه ، على حين تشبه الخبر من ثلاثة أوجه ، هي :

- ١ - الحال زيادة في الفائدة ، والخبر محطُّ الفائدة .
- ٢ - الحال مطلوبة للعامل كما أنَّ الخبر كذلك .
- ٣ - الأصل في الحال أن تكون وصفاً حادثاً كما أنَّ الخبر كذلك^(٢)
ولتلك المشابهة كان لها شئ من خصائصه الأصيلة ، وهي ، عدَمُ الثبوت
- غالباً - ، والتنكير ، كما صحَّ أن تقع جامدةً وقوعاً كثيراً .

(١) السابق : ٣٩٦/١ ، ٤٣٤ .

(٢) يأتي بيان ذلك في قسم الخصائص ، مبحث الاشتقاق ، عند الحديث

عن الحال الموطئة .

التخصيص :

تخصيص صاحبها . والأصل في الحال - كما هو معلوم - أن تُخصَّصَ العامل ، لا صاحب ، إذ نحو : جاء زيدُ ركباً ، خصصت الحال فيه مجيء زيد ، بذكر إحدى الكيفيات المحتملة للمجيء ، وهي الركوب ، والمشى ، والزحف والحمل .

وتخصيص النوات من وظائف نعت التكرة والمعرفة التي يفيد تعريفها الاستغراق والعموم ، سواء كانت بأل - حرفية وموصولة - أو اسماً موصولاً ، أو مضافة . وقد وجد أن الحال تؤدي تلك الوظيفة وهي جارٌ ومجرور ؛ إذ تأتي مخصصة لفئة من الجنس أو النوع بالحكم ، بعد أن كان عاماً يشمل جميع الأفراد أو الأنواع . ودلالة الحال في تلك السياقات ، متفقة مع دلالة (مترك) في قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك .

وسبق أن رأينا أن الأخفش^(١) فرق بين إعراب الجار والمجرور في قولهم : إني لأمر بالرجل من أهل البصرة ، وقولهم : إني لأمر بزيد من أهل البصرة ، فجوز في الجار والمجرور في المثال الأول أن يكون نعتاً - مخصصاً - وأوجب فيه في المثال الثاني أن يكون حالاً . وسوى غيره من المعربين بين وظيفة الجار والمجرور في الموضعين ، فجعلوه حالاً . وما حملهم على ذلك إلا ملاحظتهم لحرص أصحاب اللغة على المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف وضده ، حتى حالة كونه لفظياً .

ويلاحظ على التركيب الذي جاءت فيه الحال مؤدية تلك الوظيفة أنه مبني - في الغالب - على التقديم والتأخير ، تقديم ما حقه أن يكون نعتاً . وإنما حكمنا بذلك ، لأننا وجدنا الاسم الذي جاءت الحال منه في تلك السياقات عاماً والمخصَّص

(١) انظر : معاني القرآن : ١٦٤/١ - ١٦٥ .

له أخص منه ، ويتضح ذلك من الشواهد ، التي جعلناها في مجموعات موافقة لما هو معرفة لفظاً ، نكرة معنى لعمومه .

أ - صاحب الحال مقرون بأل الحرفية مراداً بها العموم :

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعِظْمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۖ وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ۗ ﴾ (١)

فالجار والمجرور (من الأوثان) في محل نصب حال من (الرجس) ، وظيفتها التخصيص ، إذ الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها ، فجاء بالجار والمجرور لتخصيص العموم ببيان المأمور باجتنابه من أنواعه . وعلى ذلك تكون (من) في (من الأوثان) بيانية^(٢) . وفائدة الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص ،

(١) الحج : ٣٠ .

(٢) ممن ذهب إلى عد (من) في الآية بيانية : الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ١٨٥/٣ ، والنحاس : إعراب القرآن : ٩٦/٣ ، والصيمري : التبصرة : ٢٨٥/٨ ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه : ٥٠/٨ ، والزمخشري : الكشاف : ١٥٤-١٥٥/٣ ، وابن الشجري : أمالي ابن الشجري : ٣٧٨/٢ ، والشلوبين : شرح المقدمة الجزولية : ٨١٨/٢ ، والرضي : شرح الكافية : ٢٠٧/٢ ، والمرادي : الجنى الداني : ٣٦٥ ، وقد ذكر أن أكثر المغاربة أنكروا مجيء (من) لبيان الجنس ، وجعلوها في الآية لابتداء الغاية وانتهاها ، وممن ذهب إلى ذلك من المغاربة : ابن أبي الربيع ، حيث عد (من) في الآية للتبعيض : تفسير القرآن الكريم : ١٧٤/٨ ، وسبق إلى ذلك من المشاركة : الأخفش : معاني القرآن : ٦٣٨/٢ ، وعلق النحاس على ما ذهب إليه بقوله : « (من) عند النحويين لبيان الجنس ، إلا أن الأخفش زعم أنها لتبعيض ، أي : فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان ، أي : =

بينها الألوسي بقوله: « وفي تعريف (الرجس) بلام الجنس مع الإبهام والتعيين، وإيقاع الاجتناب على الذات دون العبادة ، ما لا يخفى من المبالغة في التنفير عن عبادتها »^(١) . وقال الرمخشري - مبيناً أن وظيفة (من) بيان الجنس - : « ... وسمى الأوثان رجساً ، وكذلك الخمر والميسر والأزلام ، على طريق التشبيه . يعني : أنكم تنفرون بطباعكم عن الرجس وتجتنبونه . فعليكم أن تنفروا عن هذه الأشياء مثل تلك النفرة . ونبه على هذا المعنى بقوله (رَجَسُ مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانَ فَاجْتَنِبُوهُ)^(٢) ، جعل العلة في اجتنابه أنه رجس ، والرجس مجتنب . (من الأوثان) : بيان للرجس وتمييز له ، كقولك : عندي عشرون من الدراهم : لأن الرجس مبهم يتناول غير شيء ، فكأنه قيل : فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان »^(٣) وعداً (من) في الآية بيانية أيضاً ، السيرافي قال - وهو يحتج لعبارة سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية »^(٤) - « ... وللأسئلة أن يسأل فيقول : لم قال : (الكلم من العربية) ، والكلم أعم من

= عبادتها . وهو قول غريب حسن » : إعراب القرآن : ٩٦/٣ . وذهب إلى أن (من) يؤتى بها لبيان الجنس جمع آخر من النحاة ، منهم : الجزولي : المقدمة الجزولية : ١٢٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل : ١٣٤/٣ ، والمالقي : رصف المبانى : ٣٢٣ ، وغيرهم ممن سيُنصُّ على أسمائهم من خلال أقوالهم حول وظيفة الجار والمجرور في الآية .

(١) روح المعاني : ١٤٨/١٧ .

(٢) المائة : ٩٠ .

(٣) الكشف : ١٥٤/٣ - ١٥٥ ، ومثله بالنص في : التفسير الكبير : ٢٣/٢٣ ،

وانظر : المحرر الوجيز : ١٩٨/١١ ، ١٤٩/١٠ ، حيث جوز أن تكون (من)

لابتداء الغاية وضعف كونها للتبعيض بقوله : « ومن قال إن (من)

للتبعيض ، قلب معنى الآية وأفسده » ، ومن ضعف كونها للتبعيض

الألوسي أيضاً ، كما رد كونها لابتداء الغاية : روح المعاني : ١٤٨/١٧ .

وانظر : في معاني الرجس : اللسان : ٩٤/٦ - ٩٦ .

(٤) الكتاب : ١٢/١ .

العربية : لأنها تشملها والعجمية ، وبعض الشيء أقل من جمعه ، والذي يتصل بمن هو المبعُضُ لا البعض ، وهو الكثير الذي يذكر منه القليل؟ قيل له : في ذلك جوابان : أحدهما : أنه ذكر (الكلم) التي هي شاملة على جميع موضع الكلام ، وأراد بعضها : لأنه رآنا سائغ ذكر اللفظ العام وإرادة البعض ، ثم بين البعض المراد خيفة اللبس فكأنه لما قال : (ما الكلم) ، وهو مرید لبعضها خشي ألا يفهم المعنى الذي هو مراده ، فقال : (من العربية) : تبييناً لما أرادوا تلخيصاً لما قص : لئلا يبقى للسائل مسألة ، ولا للطاعن متعلقاً . ومثله قوله عز وجل : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) : لما كان الرجس يقع على الأوثان وغيرها بين الذي أراد بالنهي من ضروب الرجس « (١) » .

ومما جاء من ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾) (٢)

فالجار والمجرور (من البيت) في محل نصب حال من : (القواعد)، وظيفتها التخصيص ، إذ تطلق القواعد على الأساس وعلى غيره ، كما في : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٣) . والقواعد هنا جمع قاعدة ، لا قاعد- « وهي الأساس والأصل لما فوقه ، وهي صفة غالبية ، ومعناها الثابتة . ومنه : قَعْدَكَ الله ، أي : أسأل الله أن يقعدك ، أي : يثبتك » (٤) . ونكتة إثارة بيان المراد من القواعد بواسطة أسلوب الحال على أسلوب الإضافة ، وهي ممكنة بأن يقال

(١) شرح كتاب سيبويه : ٥٠/٨ ، وانظر : الكتاب : ١٢/٨ .

(٢) البقرة : ١٢٧ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) الكشف : ١٨٧/١ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٧٨/١ ، وإعراب القرآن

للنحاس : ٦٢/١ ، والدر المصون : ١١٣/٢-١١٤ ، وروح المعاني : ٣٨٣/١ .

والمثل السائر : ١٩٨/٢ .

: قواعد البيت ، بينها الزمخشري ، ونقلها عنه من جاعوا بعده ، قال : « فإن قلت : هلا قيل : قواعد البيت ، وأي فرق بين العبارتين ؟ قلتُ : في إبهام القواعد وتبيينها بعد الإبهام ما ليس في إضافتها : لما في الإيضاح يعد الإبهام من تفخيم لشأن المبيّن » (١) .

ب - صاحب الحال مقرون بأل الموصولة ، مراداً بها العموم :

ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَكَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ (٢٣)

وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ (٢٤)

فالجار والمجرور (من القول) في محل نصب حال (٢) من (الطيب)، وظيفتها تخصيص العموم : إذ يوصف بالطيب القول وغيره ، ولو جيء بالكلام على الأصل فيه ل قيل : وهدوا إلى القول الطيب ، لكن صير إلى التقديم اهتماماً بصفة ما هدوا إليه ، وإيماءً إلى أنه لا يصدر عنهم إلا هو . وبين المفسرون المراد بالقول الطيب هنا ، قال ابن عطية : « والطيب من القول ، لا إله إلا الله وما جرى معها من ذكر الله تعالى وتسبيحه وتقديسه وسائر كلام أهل الجنة ، من محاوراة وحديث طيب فإنها لا تسمع فيها لاغية » (٤) . ومن شواهد ذلك

(١) الكشاف : ١٨٨/١ ، وانظر : الدر : ١١٤/٢ ، وروح المعاني : ٣٨٣/١ .

(٢) الحج : ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) التبيان : ٩٣٨/٢ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٨٩/١١ ، وانظر : الكشاف : ١٥١/٣ ، وروح المعاني :

١٣٧/١٧ ، والتحرير والتنوير : ٢٣٤/١٧ .

أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَبُوبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١)

فالجار والمجرور (من الأعراب) في محل نصب حال من (المعذرون) وظيفتها التخصيص ؛ إذ في هذه الآية « شروع في بيان أحوال منافقي الأعراب ، إثر بيان أحوال منافقي أهل المدينة ... » (٢) .

ج - صاحب الحال اسم موصول - من الموصولات الخاصة -

مراداً به العموم :

ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

(وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ (٣١) ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ

(١) التوبة : ٩٠ .

(٢) روح المعاني : ١٥٧/١٠ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٤٧-٤٤٨ ، والكشاف : ٣٠٠/٢ ، والمحرر الوجيز : ٢٥٠-٢٥١/٨ ، والدر المصون : ٩٦-٩٧/٦ ، والتحرير والتنوير : ٢٩٢-٢٩٣/١١ ، ١١-١٠/١١ .

(٣) انظر في تفسير المراد بالظالم والمقتصد والسابق بالخيرات : إعراب القرآن للنحاس : ٣٧١/٣ - ٣٧٢ .

مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ
الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ (١)

فالجار والمجرور وهو (من الكتاب) في الآية الأولى ، و (من عبادنا) في الآية الثانية ، حال وظيفتها التخصيص . ولو جيء بالتركيب على الأصل لقليل : والكتاب الذي أوحينا إليك ... و : ثم أورثنا الكتاب عبادنا الذين اصطفينا لكن صير إلى التقديم اهتماماً بأمر الصفتين ؛ إذ الأهم بيان أن الكتاب موحى ، وأن التورث معلق بالاصطفاء .

وصاحب الحال إما الاسم الموصول : (الذي) في الآية الأولى ، و (الذين) في الثانية ، وإما الضمير المحذوف العائد على كل منهما ، وهو مشكل على الوجهين - في الآية الأولى - ؛ لأن جعل صاحب الحال (الذي) يؤدي إلى مجيء الحال من المبتدأ ، وذلك ممتنع عند النحاة إلا سيبويه والزجاجي وابن جني ، إذ يؤدي إلى تجويز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها . وجعل صاحب الحال الضمير العائد ، يؤدي إلى القول بأن الضمير يتخصص (٢) ، والضمير لا يقبل ذلك في عرف النحاة لأنه أعرف المعارف . وتعين الإشكال في الآية الأولى ، هو سرُّ اضطراب المعربين حول دلالة (من) في (من الكتاب) ، قال أبو حيان : « والكتاب هو القرآن ، و (من) للتبيين أو الجنس أو التبويض ، تخريجات للزمخشري (٣) . و (مُصَدِّقًا) حال مؤكدة ، (لما بين يديه) من

(١) فاطر : ٣١ ، ٣٢ .

(٢) انظر فيما جاء فيه الضمير مخصّصاً : روح المعاني : ٩٨/٢١-٩٩ .

(٣) الكشاف : ٦١٢/٣ ، وتابعه السمين ، انظر : الفتوحات الإلهية : ٤٩٥/٣ .

الكتب الإلهية التوراة والإنجيل والزبور ، وغيره ، وفيه إشارة إلى كونه
 وحياً لأنه عليه السلام لم يكن قارئاً كاتباً ، وأتى ببيان ما في كتب الله ،
 ولا يكون ذلك إلا من عند الله تعالى «^(١) . وقال الفخر الرازي : « قوله :
 (من الكتاب) : يحتمل أن يكون لابتداء الغاية ، كما يقال : أرسل إلي كتاب
 من الأمير و أو الوالي ، وعلى هذا فالكتاب يمكن أن يكون المراد منه اللوح
 المحفوظ ، يعني : الذي أوحينا من اللوح المحفوظ إليك حق ، ويمكن أن يكون
 المراد هو القرآن ، يعني : الإرشاد والتبيين الذي أوحينا إليك من القرآن ،
 ويحتمل أن يكون للبيان كما يقال : أرسل إلي فلان من الثياب والقماش جملة
 »^(٢) وعلى ذلك يفسر قول الزمخشري بأن (من) للبيان أو الجنس ، بأن مراده
 بالبيان ابتداء الغاية في المكان : وذلك لأن المصطلح عليه أن (من) البيانية هي
 المبينة للجنس^(٣) . واشتراط بعضهم - على ما نقله السمين^(٤) - في (من)
 البيانية أن تكون داخلة على معرف بلام الجنس ، غير صحيح : إذ هي قد تأتي
 كذلك ، وقد تأتي جارة لأسماء الأجناس نكرة أو مضافة^(٥) .

وكون (من) - في الآية - للبيان هو الأليق بالنظم ، وذلك لأن الموحى إليه -
 عليه الصلاة والسلام - عام يشمل القرآن وغيره ، والمصدق لما بين يديه ، هو
 القرآن من جملة الموحى ، فيكون المعنى أن الذي أريد به أن يكون مصدقاً لما

(١) البحر : ٣١٣/٧ .

(٢) التفسير الكبير : ٢٣/٢٦ ، وانظر : روح المعاني : ١٩٣/٢٢ .

(٣) انظر : رصف المباني : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، والجنى الداني : ٣١٤ - ٣١٥ ، ومغني

الليبي : ٤١٩ - ٤٢١ .

(٤) انظر : الدر المصون : ٥٣٩/٣ .

(٥) انظر : رصف المباني : ٢٢٣ ، ومغني الليبي : ٤٢٠ - ٤٢١ ، ٤٣٠ ، وشرح

التسهيل : ١٣٤/٣ .

سبق إحقاؤه من الكتب ، هو الكتاب من بين ما أوحى له - صلى الله عليه وسلم- . وإنما قيل : (هو الحق) ، لرفع احتمال أن يُعارضَ الإخبار بتصديقه ، بعدم موافقته للمحرّف من تلك الكتب وعلى ذلك فإنّما كان في الكتب السماوية السابقة عليه ، موافقاً له - في العقائد والأحكام- فهو الحق وما عداه ، فليس كذلك . ولا يستقيم المعنى مع جعل (من) تبعيضية : لأنه يؤول إلى : والذي أوحينا إليك وهو بعض ما في اللوح المحفوظ ، هو الحق ، ففيه قصر الوصف بالحق على الموحى إليه - صلى الله عليه وسلم - فقط ، من جملة ما في اللوح المحفوظ . وعلى ما ذهبنا إليه يكون صاحب الحال الاسم الموصول ، وهو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور حيث قال : « لما كان المبدأ به من أسباب ثواب المؤمنين هو تلاوتهم كتاب الله ، أعقب التنويه بهم بالتنويه بالقرآن للتذكير بذلك ، ولأن في التذكير بجلال القرآن وشرفه إيماء إلى علة استحقاق الذين يتلونه ما استحقوا . وابتدئ في التنويه به بآئه وحي من الله إلى رسوله ، وتاهيك بهذه الصلة تنويهاً بالكتاب ... وهذه نكتة تعريف المسند إليه باسم الموصول لما في الصلة من الإيماء إلى وجه كونه الحق الكامل ، دون الإضمار الذي هو مقتضى الظاهر ، بأن يقال : وهو الكتاب الحق . فالتعريف في (الكتاب) تعريف العهد . و(من) بيانية لما في الموصول من الإبهام ، والتقدير : والكتاب الذي أوحينا إليك هو الحق . فقدم الموصول الذي حقه أن يقع صفة للكتاب ، تقديماً للتشويق بالابهام الذي يقع بعده التفصيل فيتمكن من الذهن فضل تمكن »^(١) . ومن شواهد هذه المسألة - مجيء الحال مخصصة العموم في صاحبها وهو مبتدأ - أيضاً ، ما في قوله تعالى :

وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي
الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا

(١) التحرير والتنوير : ٢٢/٣٠٨-٣٠٩ .

وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَعَازُوا بِهَا مَا فِي بَيْتِكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكُمْ فَاصْلِحُوا عَنْهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا (١)

فالجار والمجرور في الآيتين : (من نسائكم) و (منكم) حال وظيفتها تخصيص العموم في صاحبها : (اللاتي) ، (اللذان) ، وهي نفسها وظيفة النعت لوجيء بالتركيب على الأصل فيه ، فقيل : ونسائكم اللاتي يأتين الفاحشة ، إذ (اللاتي) على هذا الوجه نعت وظيفته تخصيص هذه الفئة من نساء المؤمنين بالحكم . وجعل أبو حيان (٢) صاحب الحال الضمير في (يأتين) ، وكذلك فعل السمين (٣) والألوسي (٤) . والمراد بالنساء في (من نسائكم) بينه بعض المفسرين ، قال الفخر الرازي : « ... ما المراد من قوله (من نسائكم) ؟ الجواب : فيه وجود : أحدهما : المراد : من زوجاتكم كقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ مَنِ نَسَايَكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ (٦) . وثانيها : من نسائكم ، أي : من الحرائر ، كقوله : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ (٧) ،

والغرض بيان أنه لا حدٌّ على الإماماء . وثالثها : من نسائكم ، أي من المؤمنات .

(١) النساء : ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر : البحر : ١٩٥/٣ ، وانظر في موقع (اللاتي) و (اللذان) من الإعراب : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٧٠٥/١-٧٠٦ ، ٧٠٧ ، والكتاب : ١٤٣/١-١٤٤ .

(٣) انظر : الدر المصون : ٦١٩/٣ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٢٣٤/٤ .

(٥) المجادلة : ٣ .

(٦) النساء : ٢٣ .

(٧) البقرة : ٢٨٢ .

ورابعها : من نسائكم . أي من الثيبات دون الأبكار «^(١) . وقال الألوسي : « و (من) متعلقة بمحذوف وقع حالاً من فاعل (يأتين) . والمراد من النساء - كما قال السدي ، وأخرجه عنه ابن جرير - النساء اللاتي قد أُكْحِنَ وَأُحْصِنَ . ومثله عن سعيد بن جبير : ... (والذان يأتيانها منكم) : هما الزاني والزانية ، بطريق التغليب ، قاله السدي ، وابن زيد وابن جبير . أراد بهما البكرين اللذين لم يحصنا . ويؤيد ذلك كون عقوبتهما أخف من الحبس المخلد ، وبذلك يندفع التكرار ، ولكن يبقى حكم الزاني المحصن غير ظاهر »^(٢) . ومما جيء به من الأحوال لأداء تلك الوظيفة وصاحبها ليس مبتدأ قوله تعالى :

(يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَانِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ
وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غَضَةً)^(٣) .

المراد بـ (يلونكم) : « يقربون منكم ، والقتال واجب مع كافة الكفرة قريبهم وبعيدهم ، ولكن الأقرب فالأقرب أوجب ، ونظيره : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾^(٤) .

وقد حارب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قومه ، ثم غيرهم من عرب الحجاز ، ثم غزا الشام ، ... وهكذا المفروض على أهل كل ناحية أن يقاتلوا من وليهم ، ما لم يضطر إليهم أهل ناحية أخرى «^(٥) . وبناء على كون قتال الأقرب - من الكفرة - أوجب بني الكلام على التقديم : (الذين يلونكم من الكفار) ، عدولاً عن : الكفار الذين يلونكم . ومما جيء فيه بالحال لذلك الغرض

(١) التفسير الكبير: ٢٤١/٩، وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨٤-٨٢/٥، ٨٦.

(٢) روح المعاني: ٢٣٤/٤، ٢٣٥ - ٢٣٦، وانظر: الجامع: ٨٥-٨٩.

(٣) التوبة: ١٢٣.

(٤) الشعراء: ٢١٤.

(٥) الكشاف: ٣٢٣-٣٢٤، وانظر: المحرر الوجيز: ٣٠١/٨-٣٠٢، والتحرير

: ٦٤-٦٢/١١.

والكلام ليس مبنياً على التقديم والتأخير ، قوله تعالى :

(يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)^(١) .

فالموعوبون بالرفعة في هذه الآية مؤمنو أمة محمد دون غيرهم ، والذي أفاد اختصاصهم بذلك الحكم ، الحال : (منكم) ، إذ خصصت العموم في الاسم الموصول (الذين آمنوا) .

ونأتي إلى عرض مستندنا لصحة ما ذهبنا إليه من جعل صاحب الحال - في شاهدي هذه الصورة الأول والثاني - المبتدأ ، قال الزجاجي : « وتقول : الذي قصده أخوك راكباً يوم الجمعة زيد ... تجعل (راكباً) حالاً من الأخ ، وإن شئت من الكاف في قولك (أخوك) ، على أنها أخوة الصداقة ، لا أخوة النسب^(٢) ، وإن شئت من الهاء . فإن جعلته حالاً من (الذي) ، لم يجز أن توقعه إلا بعد تمام الصلة ، فتقول : الذي قصده أخوك يوم الجمعة راكباً زيد . ولا يجوز أزالته عن هذا الموضع إذا كان حالاً من (الذي) »^(٣) . وذلك ما ذهب إليه ابن جني حيث أصّل قاعدة ، عاقداً لها باباً أسماه : (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم)^(٤) ، بين فيه أن من سنن العرب الصيرورة إلى الوجه الضعيف في حال السعة - مع تمكنهم من الوجه القوي - ؛ وما ذلك إلا ليكون مأنوساً في الحالة التي لا يكون لهم فيها عنه مندوحة ، قال : « هذا موضع يحتاج إليه مع السعة ليكون معداً عند الضرورة ، ... ومن ذلك : زيد مررت به واقفاً ، الوجه أن يكون (واقفاً) حالاً من الهاء في (به) ، وقد يجوز أن يكون حالاً من نفس (زيد) المظهر ، ويكون مع هذا العامل فيه ما كان عاملاً فيه وهو حال

(١) المجادلة : ١١ .

(٢) أخوة الصداقة ليست ثابتة ؛ فمن الممكن تقييدها ، أمّا أخوة النسب ، فلا تخصص (تقييد) بحال . ونظير ذلك - من حيث جواز التقييد بالحال وعدم جوازه - قولنا : هو زيد معروفاً ، و : هو زيد مُنطلقاً ، إذ المجيء بالحال في الجملة الأولى صحيح ، لأنها حال مؤكدة ، أمّا المجيء بها في الجملة الثانية ففيه إحالة ، انظر : الكتاب ٨٠/٢ ، ٨١ ، والمفصل : ٨١ .

(٣) الجمل في النحو : ٣٦٣-٣٦٤ ، وانظر : البسيط : ٥٢٧/١ - ٥٢٨ .

(٤) الخصائص : ٥٩/٣ .

من الهاء : ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال : ومن ذلك قول الله سبحانه ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (١) ، ف (مصدقاً) حال من (الحق) والناصب له غير الزافع للحق ، وعليه البيت :

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهلُ بدارةٍ يا للناسِ من عارٍ

وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزاً فيه . ولا يمنك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً : فإن العرب تفعل ذلك تائيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ، ومنه بدٌّ وعنه مندوحة ، فما ظنك إذا لم يجدوا منه بدلاً ، ولا عنه معدلاً ، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها : ليعدوها لوقت الحاجة إليها . فمن ذلك قوله :

قد أصبحتُ أمُ الخيارِ تدعي عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

ألا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف (٢) . وكذلك قوله :

لم تتلقَ بفضلٍ مئزرهـا دعدٌ ولم تُعذرْ دعدٌ في العلب

كذا الرواية بصرف (دعد) الأولى ، ولو لم يصرفها لما كسر وزناً ، وأمن الضرورة ، أو ضعف إحدى اللغتين ... « (٣) .

(١) البقرة : ٩١ .

(٢) منشأ الضعف في حالة رفع (كله) ، خلو جملة الخبر (لم أصنع) من الرابط ، وهو ضعيف في الكلام وقد يجوز في الشعر ، كما قال سيبويه : الكتاب ٨٥/١ ، وانظر : ١٣٧ ، وبين ابن جني أن للحذف هنا وجه من القياس ، وهو تشبيهه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، انظر : المحتسب : ٢١١/١ .

(٣) الخصائص : ٥٩/٣ ، ٦٠-٦١ ، وانظر : ٢٠/٢ ، والمحتسب : ٢٧٦/٢ ، ٢١١/١-٢١٢ ، وممن جوز في مواضع من إعرابه مجيء الحال من المبتدأ ، أبو البقاء ، انظر : التبيان : ٦٧٩/٢ .

د- صاحب الحال اسم موصول - من الموصولات العامة- (١) :

وهي (من) و (ما) ، ومن شواهد تخصيص الحال للعموم فيهما قوله

تعالى :

(وَلَا يَزَالُونَ يُقِنُّونَكُمْ

حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ

مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ

أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ

هُم فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾ (٢)

فالحكم بحبوط الأعمال لا ينسحب على كل مرتد عن دينه ، بل على المرتد من المسلمين ممن سبق دخولهم الإسلام بقريئة قوله (منكم) حيث خصص الجار والمجرور وهو متعلق بمحذوف حالاً ، العموم في (من) (٣) . والرد :الصرف عن شيء والإرجاع إلى ما كان قبل ذلك ، فهو يتعدى إلى المفعول بنفسه وإلى ما زاد عن المفعول بإلى وعن . وقد حذف أحد المتعلقين في (يردوكم عن دينكم)

(١) (ما) و (من) هما الأصل في إفادة العموم - كما هو معلوم - و(الذي)

وأخواته محمولة عليها في إفادة ذلك المعنى ، وسيأتي بسط الحديث

عن هذه المسألة ص : ٥٣٢ - ٥٣٦ ، وانظر : الكتاب : ٢٢٨/٤ ، ٢٣٣ ،

٧٣-٦٩/٣ ، وشرح شذور الذهب : ١٨٨-١٨٩ ، وأوضح المسلك : ١٤٧/١

- ١٥٠ ، ونتائج الفكر : ١٨٠-١٨١-١٩٢ ، والجامع لأحكام القرآن :

٣٤٣/١١ ، وشرح التسهيل : ٢١٤/١ .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) جعل أبو البقاء - التبيان : ١٧٥/١ - صاحب الحال ضمير الفاعل المضمَر

في (يرتد) .

وهو المتعلق بواسطة إلى ؛ لظهور أنهم يقاتلون ليردوهم عن الإسلام إلى الشرك الذي كانوا عليه . ولم يلاحظ المفعول الثاني في (ومن يرتدد منكم عن دينه) ؛ إذ لا اعتبار بالدين المرجوع إليه وإنما نيط الحكم بالارتداد عن الإسلام إلى أي دين . ومن يومئذ صار اسم الردة لقباً شرعياً على الخروج من دين الإسلام وإن لم يكن في هذا الخروج رجوع إلى دين كان عليه هذا الخارج^(١) .

وشاهد تخصيص الحال للعموم في (ما) قوله تعالى :

(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ

الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَآ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَتَّكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ)^(٢)

قال أبو حيان : « .. (ما) من قوله (فمماً ملكت) موصولة اسمية ، أي فليتكح من النوع الذي ملكته أيمانكم . و (من فتيانكم) في موضع الحال من الضمير المحذوف في (ما ملكت) العائد على (ما) ... »^(٣) .

التعميم :

رأينا أن الحال تأتي لتخصيص صاحبها كما تأتي لتخصيص عاملها ببيان كيفية من كفياته ملتبساً بصاحبها .

وتأتي الحال أيضاً للتعميم . والتعميم بها على وجهين ، الأول : يقابل تخصيصها صاحبها . والثاني : يقابل تخصيصها عاملها .

أولاً - المفيدة للعموم في صاحبها :

والتعميم بالنسبة للصاحب قد يكون بالنظر إلى ذاته ، فتأتي الحال ناصة على أنواعه كلها . وقد يكون بالنظر إلى شيء يتعلق به كزمانه ومكانه . ويلاحظ على الحال المؤدية تلك الوظيفة^(٤) ، تعددها بالعطف . ومما جيء به من الأحوال لإفادة العموم في صاحبها ، ما في قوله تعالى :

﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتَهُمْ عَنِ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا

عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾^(٥) .

(١) التحرير والتنوير : ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ .

(٢) النساء : ٢٥ . (٣) البحر : ٢٢٠/٣ - ٢٢١ .

(٤) أقصد المفيدة للعموم في صاحبها بالنظر إلى شيء يتعلق به .

(٥) البقرة : ١٤٢ .

قال ابن عطية : « السفهاء : هم الخفاف الأحلام والعقول . والسَّفَه : الخفة والهلهلة ، ثوب سفيه ، أي غير متقن النسج . ومنه قول ذي الرمة :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَّاسِمِ

أي : استخففتها . وخصَّ بقوله (من الناس) : لأنَّ السَّفَه يكون في جمادات وحيوانات ، والمراد بالسفهاء هنا جميع من قال (ما ولاهم) وقالها فرق ...^(١) . وقال الألوسي : « (سيقول السفهاء) : أي : الخفاف الأحلام ، أو المستمهنوها بالتقليد المحض والإعراض عن التدبير . والمتبادر منهم ما يشمل سائر المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشركين . ودوي عن السُّدِّيِّ الاقتصار على الأول ، وعن ابن عباس الاقتصار على الثاني ، وعن الحسن الاقتصار على الثالث . ولعل المراد بيان طائفة نزلت هذه الآية في حقهم ، لا حمل الآية عليها : لأنَّ الجمع فيها محلى باللام وهو يفيد العموم فيدخل فيه الكل ، والتخصيص بالبعض لا يدعو إليه داعٍ ... (من الناس) في موضع نصبٍ على الحال^(٢) ، والمراد منهم الجنس ، وفائدة ذكره التنبيه على كمال سفاهتهم بالقياس إلى الجنس ، وقيل : الكفرة ، وفائدته بيان أن ذلك القول المحكي لم يصدر عن كل فردٍ من تلك الطوائف ، بل عن أشقيائهم المعتادين للخوض في آسن الفساد . والأول أولى ، كما لا يخفى^(٣) . وجعلُ الحال : (من الناس) مُخَصَّصَةٌ إنما يصح على ما ذهب إليه ابن عطية من أنَّ السَّفَه كما يوصف به الانسان يوصف به غيره من الجماد والحيوان ، وما ذهب إليه وإن كان صحيحاً لا يصح حمل الآية عليه : إذ إن قرائن السباق

(١) المحرر الوجيز : ٢-١/١ .

(٢) انظر : التبيان لأبي البقاء : ١٢٢/١ .

(٣) روح المعاني : ٣/٢ ، وانظر : الكشاف : ١٩٨/١ والتحرير والتنوير : ج٢

تصرف المراد به إلى الإنسان دون غيره ، وتلك القرائن : (سيقول) والمقول : (ما ولأهم) ، وفي ظل ذلك يكون التخصيص ضائعاً لا معنى تحته . والصحيح أن وظيفة الحال هنا التعميم ، أي إنه أريد من الإتيان بها الإشارة إلى أن ذلك القول لم يصدر عن فئة من الفئات التي ذكرها المفسرون - وهم المنافقون واليهود والمشركون - دون الأخرى ، ولو أريدت الإشارة إلى صدوره من إحداها فقط ، لقليل : سيقول السفهاء من اليهود ، أو من المنافقين ، أو من المشركين ، لكن لما جيء بالاسم العام - الذي تنضوي تحته جميع تلك الفئات - مقروناً بما يفيد العموم : (الناس) ، علم أن ذلك القول صدر من أولئك جميعاً وفي ذلك تعريض باليهود وبأخبارهم على وجه الخصوص : إذ كونهم أصحاب كتاب ، مع افتخارهم على المشركين بذلك ، كان يستلزم عكس ما صدر منهم . والله أعلم .

ونخرج من ذلك بقاعدة تنضبط بها هذه المسألة وهي : إذا كان الاسم المجرور بـ (من) البيانية أخص من لفظ صاحب الحال ، كانت وظيفة الحال التخصيص . وإذا كان أعم من لفظ صاحب الحال ، كانت وظيفة الحال التعميم . ولا يدخل الاعتراض هذه القاعدة بنحو :

أَوَلَّتِي يَأْتِينَكَ الْفَجْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ (١) :

لأن كلمة (نساء) - وإن كانت بحسب الوضع أعم من (اللاتي) (٢) - مضافة إلى ضمير عائد على فئة من فئات الناس ، وهم المسلمون : فالإضافة أفادت عموم الحكم في نساء المسلمين خاصة . ومما يقوي ذلك إعادة النظر في وظيفة الحال في قوله تعالى : (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ، فالآية كما كانت شاهداً للتخصيص بالحال فهي شاهدة للتعميم أيضاً : وذلك باعتبارين ، فقد أفادت التخصيص باعتبار أن المجاورين قد يكونون كفاراً وقد لا يكونون .

(١) النساء : ١٥ .

(٢) وذلك لأن الأصل في وضع الأسماء الموصولة أن تستخدم نعتاً .

وأفادت التعميم باعتبار أن الكفار قد يكونون يهوداً وقد يكونون نصارى وقد يكونون مجوساً ، إلى آخر ما هناك من أصناف الكفر والكفرة . -

ومما جاءت الحال فيه مفيدة العموم في صاحبها بالنظر إلى زمانه ومكانه ، الآية التي استشهد بها لمجيء الحال مخصصة العموم في صاحبها وهو اسم موصل عام ، وهي قوله تعالى :

(وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتَّ وَهُوَ كَافِرٌ
فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^ط) (٢١٧)

حيث نجد في قوله (أولئك حبطت أعمالهم) حكماً بحبوط أعمال المرتدين ، أي : « زوال آثارها المجعلولة مرتبة عليها شرعاً » (٢) ، وتلك الآثار بالنظر إلى المكان أو الزمان قسمان : آثار تترتب على الأعمال في الدنيا ، وآثار تترتب عليها في الآخرة . وقد بين الله - سبحانه - أن الكافرين تصل إليهم آثار أعمالهم في الدنيا كاملة غير منقوصة ، كما يشير إليه قوله تعالى :

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ
الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُخْسُونَ
﴿١٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ
مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَطُلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ (٣)

فالجار والمجرور (فيها) في : (نوف إليهم أعمالهم) حال من أعمال وظيفتها تخصيص العموم الذي أفاده قوله (أعمالهم) ، وذلك بالنظر إلى آثار تلك

(١) البقرة : ٢١٧ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٣٢/٢ .

(٣) هود : ١٥ ، ١٦ .

الأعمال في الدنيا^(١) . أما وظيفة الجار والمجرور الواقع حالاً في الآية محل الاستشهاد: (حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) ، فهي إفادة العموم ، وذلك بالنظر إلى زمان ومكان آثار الأعمال^(٢) ، أي إنه احتيج الكلام إلى التعميم بالنظر إلى متعلق صاحب الحال ، لا لفظه . ومن شواهد ذلك أيضاً

قوله تعالى: (**الْآيَاتِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** **الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** **لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**)^(٣)

والمختار - عندي - من أوجه الإعراب^(٤) التي تحتلها التراكيب ، هو : (الذين آمنوا ...) الخ نعت لاسم (إن) : (أولياء الله) ، و (لهم البشرى) استئناف جيء به بيانياً لما أولاهم سبحانه من خيرات الدارين بعد أن أخبر - جل وعلا - بإنجائهم من شرورهما ومكارههما ، وكأته - على هذا - قيل : هل لهم وراء ذلك من نعمة وكرامة ؟ فقيل : لهم البشرى^(٥) . « وتعريف (البشرى) تعريف الجنس ، فهو صادق ببشارات كثيرة »^(٦) . (في الحياة الدنيا وفي

(١) انظر المراد بتلك الآثار : إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٥/٢ ، والفريد :

٦١١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣/٩ - ١٥ ، ١٦١/٨ ، ١٦٢ ، وروح

المعاني : ٢٤/١٢ - ٢٥ .

(٢) انظر في المراد بآثار تلك الأعمال في الدنيا والآخرة : التحرير

والتنوير : ٣٣٢/٢ - ٣٣٣ .

(٣) يونس : ٦٢ - ٦٤ .

(٤) انظر في إعراب الآية : البيان في غريب إعراب القرآن : ٤١٦/١ ،

والتبيان : ٦٧٩/٢ ، والفريد : ٥٧٤/٢ - ٥٧٥ ، وروح المعاني : ١٤٦/١١ -

١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

(٥) روح المعاني : ١٥٠/١١ - ١٥١ .

(٦) التحرير والتنوير : ٢١٨/١١ .

الآخرة) في موضع الحال من (البشرى) ، أي : لهم البشرى حال كونها في الدنيا وحال كونها في الآخرة^(١) ، أي عاجلة وأجلة ، ووظيفة هذه الحالة التعميم ، بالنظر إلى أن العموم في (البشرى) قد يراد به إحدى الحياتين دون الأخرى .

ثانيا - المفيدة للعموم في عاملها في جهة من جهات

الحدث :

سبقت الإشارة إلى ما هو الأصل في وظائف الحال وهو تخصيص العامل بالنصر على إحدى الكيفيات التي يحتمل وقوعه عليها . وكما تأتي كذلك ، تأتي ناصة على كيفيات وقوع العامل المحتملة كلها ، وعندئذ تصبح وظيفتها إفادة العموم ، وتؤدي تلك الوظيفة وهي متعددة بالعطف ولتقط من كلام لابن عصفور ما يفيد مجيئها لذلك المعنى ، وهو قوله : « فإن كان الفعل الماضي لفظاً فعلاً شرط قد حذف جوابه في الأصل ، وقع حالاً ، ولا يكون معه إذ ذاك (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة ... ومن ذلك قول العرب : لأضربنه ذهب أو مكث ، فذهب في موضع نصب على الحال ، والتقدير لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً ، أي : لأضربنه على كل حال . والأصل فيه لأضربنه إن ذهب أو مكث ، ولذلك لا يجوز أن تقول : لأضربنه يذهب أو يمكث^(٢) . ومن شواهد ذلك قوله تعالى :

(١) انظر في المراد من التبشير في الحياتين : معاني القرآن للنحاس :

٣/٣٠٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٢١٦ ، والكشاف : ٢/٣٥٦ ، وروح

المعاني : ١١/١٥١-١٥٢ .

(٢) المقرب : ١٧١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٦٣ ، ومعاني القرآن

وإعرابه ٢/٣٩١ ، والكشاف : ٢/١٧٨ ، والتبيان : ١/٦٠٤ ، والفريد :

٢/٣٨٥ ، والبحر : ٤/٤٢٤ ، والدر المصون : ٥/٥١٦ - ٥١٧ .

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ

بِالْيَلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١)

قال الألوسي : « ... أي : يعمون الأوقات والأحوال بالخير والصدقة . فالمراد بالليل والنهار جميع الأوقات كما أن المراد بما بعده جميع الأحوال . وقدم الليل على النهار والسر على العلانية للإيدان بمزية الإخفاء على الإظهار . وانتصاب (سراً وعلانية) على أنهما مصدران في موضع الحال ، أي : مسرين ومعلنين أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه (٢) ، أو نعتان لمصدر محذوف ، أي : إنفاقاً سراً ، والباء بمعنى (في) ... (٣) . ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ إِنِّي فِي

خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلِفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ

لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (١٩)

وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ (٤)

فوظيفة الأحوال الثلاثة المتعاطفة : (قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم) ، إفادة التعميم (٥) ، أي إنهم يعمون جميع أحوالهم بالذكر . قال أبو حيان : « الظاهر أن الذكر هو باللسان مع حضور القلب وأنه التحميد والتهليل والتكبير ، ونحو ذلك من الأذكار . وهذه الهيئات الثلاثة هي غالب ما يكون عليها المرء ، فاستعملت والمراد بها جميع الأحوال ، كما قالت عائشة كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل أحيائه » (٦) . و(يتفكرون) « معطوف على (يذكرون)

(١) البقرة : ٢٧٤ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٢٨/١ ، والروض الأنف : ١.٨/١-١.٩ ، والتبيين :

٢٢٣/١ ، والبحر : ٣٣١/٢ .

(٣) روح المعاني : ٤٧/٣-٤٨ ، وانظر في سبب نزول الآية المرجع نفسه ،

والكشاف : ٣١٩/١ .

(٤) آل عمران : ١٩٠ ، ١٩١ .

(٥) قست الحال في هذا الموضع ونحوه على النعت والبدل ، حيث ذهب

النحاة إلى أن النعت في قولهم : إن الله يرزق عباده الطائعين

والعاصين ، وظيفته التعميم ، ووظيفة البدل في قولهم مطرنا السهل

والجبل ، تأكيد العموم المستفاد من البدل منه .

(٦) البحر : ١٣٨/٣ ، وانظر : الكشاف : ٤٥٣/١ .

ويجوز أن يكون حالاً أيضاً : أي : يذكرون الله متفكرين « (١) .

بيان هيئة صاحبها : (تخصيص عاملها) :

وهي الوظيفة الأساسية لباب الحال والتي لم يذكر معظم النحاة غيرها ، للحال المؤسسة . وقد بين الاستقراء أن تخصيص الحال لعاملها لا يقتصر على بيان كيفية التباسه بمعموله ، لكنه قد يكون مخصصاً له ببيان زمن وقوعه ، أو ببيان أثره النفسي ، أو غير ذلك من صور التخصيص ، كما سيأتي (٢) . والهيئة قد تكون خارجية ، أي ظاهرة مرئية ، وقد تكون داخلية تتعلق بأمر النفس والقلب والعقل . والثانية هي الأكثر وروداً في القرآن الكريم وذلك مُتَّسِقٌ مع نهج القرآن - كما بيّن في وظائف النعت - : إذ لا قيمة فيه للأشخاص ، لصورهم وأحسابهم ومنازلهم عند الناس ، بل كل الأهمية لما تنطوي عليه دواخلهم ، محرّكة لهم لتأدية ما خلقوا من أجله ، أو صادّة لهم عن سلوك مسالك تحقيق ذلك . ولذلك يجد المتتبع لأسلوب القرآن أنه لا التفات فيه للهيئات الخارجية إلا إذا كانت انعكاساً لهيئة الداخل في موقف من المواقف الإيمانية ، أو المواقف المضادة لها ، أو كانت مظهراً قُصِدَ به حجب حقيقة المخبر تمويهاً ، ومخادعة ، فتُعْرَضُ حينئذٍ تلك الهيئة تعريضاً وتنفيراً ، إلى غير ذلك . ومن الأول ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَى ﴿٩﴾ فَأَنْتَ عَنْ نَلَّهِ ﴿١٠﴾ ﴾ (٣) .

فجملة الحال (يسعى) جيء بها لبيان الهيئة الخارجية : لأنها ذات ارتباط بما عليه هذه النفس التي دفعها إيمانها ، وخشيتها إلى أن تتفوق على معوق من معوقات الإسراع والانطلاق ، وهو العمى . ولذلك أُرِدَتْ بجملة مبينة

(١) التبيان : ٣٢٠/٨ .

(٢) عند عرض بقية الوظائف : ٤١٣ - ٤٦٠ .

(٣) عبس : ٨ - ١٠ .

للباعث على ذلك السلوك وغيره ، إلا أنه جيء بها على عكس الأولى ، اسمية ، فعلية العجز ، للإشارة إلى الثبوت المتجدد ، وهي جملة (وهو يخشى) ، والمجيء بالحال الثانية على هذه الصورة مستند لرد قول من فسّر الخشية -هنا- بخشية أذى الكفار ، أو الكبوة ، وهم جماعة من المفسرين ، منهم الزمخشري ، والفخر الرازي^(١) ، وأبو حيان^(٢) والألوسي^(٣) . قال الزمخشري : « (يسعى) : يسرع في طلب الخير . (وهو يخشى) الله ، أو يخشى الكفار وأذاهم في إتيانك ، وقيل : جاء وليس معه قائد ، فهو يخشى الكبوة »^(٤) . فالتركيب وصورته لا يحتمل إلا أن يكون المراد أنه يخشى الله ، - وذلك ما ذهب إليه الجلالان -^(٥) ، وأن ذلك ثابت له وقت مجيئه وقبله وبعده : وعليه فإن جعل صاحب الحال فاعل (جاء) أقوى من جعله فاعل (يسعى) وذلك ما ذهب إليه الجلالان^(٦) ، والجمل ، والألوسي ، حيث قال : « (وهو يخشى) : ... والجملة حال من فاعل (يسعى) ، كما أن جملة (يسعى) حال من فاعل (جاء ك)^(٧) . ولأجل الوظيفة ذاتها جيء بالحال - مبينة لهيئة خارجية - في قوله تعالى :

﴿ ١١ ﴾ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ
اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿ ٢٠ ﴾ (٨)

وأفادت الحال تلك الفائدة في قوله تعالى :

-
- (١) انظر : التفسير الكبير : ٥٨/٣١ .
(٢) انظر : البحر المحيط : ٤٢٨/٨ .
(٣) انظر : روح المعاني : ٤١/٣٠ .
(٤) الكشف : ٧٠٢/٤ .
(٥) انظر : تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الإلهية : ٤٨٨/٤ .
(٦) السابق : الجزء والصفحة نفسهما .
(٧) روح المعاني : ٤١/٣٠ .
(٨) يس : ٢٠ ، وصح إعراب جملة (يسعى) في هذا الموضع حالاً ، على رأي من يذهبون إلى صحة وقوع الحال من النكرة بدون مسوغ . وما حملنا على الأخذ برأي هؤلاء ، الضوابط المعنوية التي جعلناها من أسس التفريق بين النعت والحال ، انظر : ٢٣٩ - ٢٤١ ، وما بعدها من هذا البحث .

﴿٥٦﴾ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا

وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا فِي
الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ
اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ (١)

ف(تضرعاً وخفية) : « نصب على الحال ، أي متضرعين ، مخفين الدعاء :
ليكون أقرب للإجابة ... وقوله تعالى : (خوفاً وطمعاً) : حالان ، أي : اعود
ذوي خوف وطمع ، أو خائفين ، طامعين ... » (٢). والتضرع : تَفَعَّلُ من الضراعة
، وهو الذل ، أي : تَذَلُّلاً وتَمَلُّقاً (٣) . « وأصل الخوف انزعاج القلب لعدم أمن
الضرر . وقيل : توقع مكروه يحصل فيما بعد . والطمع توقع محبوب
يحصل له » (٤) . وعلى ذلك فالحالان الأوليان مبينتان لما ينبغي أن يكون عليه
السمت الخارجي والصوت من التذلل ، والأخريان مبينتان لما ينبغي أن يكون
عليه القلب . قال الألوسي : « ... ولما كان الدعاء من الله بمكان كرهه ، وقيدته
أولاً بالأوصاف الظاهرة ، وأخيراً بالأوصاف الباطنة ... » (٥) . ومقتضى بيان
الهيئة الخارجية للداعي حال الدعاء - والله أعلم - أمران : الأول : الإشارة إلى
أن سمات الظواهر ينبغي أن تكون انعكاساً لحقيقة الدواخل ومطابقة لها ، وفي
ذلك تعريض بمن يظهر خلاف ما يبطن : إذ يقرنه ذلك المسلك بأهل النفاق
والمرءاة . والثاني : بيان أن مقام طلب جلب النفع ، أو دفع الضرر ، لا يصح
أن يكون مقام إيقاع ضرر بمن حول الداعي ، ولو كان أقل شئ منه : وهو
رفع الصوت ، ولذلك جاء بعد (خفية) : (إنه لا يحب المعتدين) ، و : (ولا
تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) ، وعليه تكون (تضرعاً) مقابلة لـ : (خوفاً

(١) الأعراف : ٥٦ ، ٥٥ .

(٢) الدر المصون : ٣٤٤/٥ ، وانظر : التفسير الكبير : ١٤٠/١٤ - ١٤١ .

(٣) الكشاف : ١١٠/٢ .

(٤) روح المعاني : ١٤٠/٨ .

(٥) السابق : الجزء والصفحة نفسيهما .

وطمعاً) . ويجوز في (خوفاً وطمعاً) أن يكونا مفعولاً لأجله : لأنه علة الدعاء^(١) ، لكن الأبلغ أن يكون حالاً : لأن المعنى مع الحالية يقول إلى أن الباعث قد امتزج بالنفس فتحول من كونه علة تحركها إلى صيروريته سمة من سماتها حال التوجه إلى الله تعالى . وجوز أبو البقاء^(٢) الوجهين أيضاً في : (تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً) . ولا أرى المعنى يساعد عليه . وقد جيء بحالين إحداهما لبيان الهيئة الخارجية والأخرى لبيان ما كانت عليه الدواخل عند حدوث الأفعال المقارنة لها ، في قوله تعالى :

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَاتِهِمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى ، وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾^(٣)

فجملة (وهم كسالى) ، وجملة (وهم كارهون) في محل نصب حال ، الأولى صاحبها الضمير في (يأتون) والأخرى الضمير في (ينفقون) ، وهاتان الحالان جاءتا كالعلة لعدم تقبل إنفاقهم في سبيل الله في الآية السابقة على هذه الآية ، وهي قوله تعالى :

(قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُنْفِقَ مِنْكُمْ إِنْكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ)^(٤) .

فالحالان (طوعاً) ، و (كرهاً) شاملتان لحال النفس حيال هذا الفعل وغيره ، إذ لا يخلو أمر النفس مع الفعل من أحد أمرين إتيانه طواعية أو كراهةً ، وإنفاقهم على أي الحالين كان غير مقبول : لأن الإنفاق في سبيل الله ينبغي أن يسبق

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢٠٨/١ .

(٢) انظر : التبيان : ٥٧٤/١ .

(٣) التوبة : ٥٤ .

(٤) التوبة : ٥٣ .

بالتصديق ، ويتلو التصديق فِعْلٌ هو أسبق مرتبةً من الإنفاق أيضاً ، وهو الصلاة ، وصلاتهم هذا حالها ، وتصديقهم هذا حاله ، أي باطلان-، إذا لا بد أن يكون ما بُني عليهما باطلاً أيضاً ، ودليل بطلانه أنهم لا ينفقون إلا مكرهين . لكن يرد هنا سؤال ، وهو : لم أمروا بالإنفاق إذا كان هو وعدمه سواء ، والإجابة عند الزمخشري ، حيث قال : « (أنفقوا) : يعني في سبيل الله ووجود البر . (طوعاً أو كرها) : نصبٌ على الحال ، أي : طائعين أو مكرهين . فإن قلت : كيف أمرهم بالإنفاق ، ثم قال (لن يتقبل منكم) ؟ قلت : هو أمر في معنى الخير ... ومعناه لن يتقبل منكم أنفقتم طوعاً أو كرها . ونحوه قوله تعالى : (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (١) ، وقوله :

* أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ *

أي : لن يغفر الله لهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم . ولا تلومك أسأت إلينا أم أحسنت . فإن قلت : متى يجوز نحو هذا ؟ قلت : إذا دل الكلام عليه ، كما جاز عكسه في قولك : رحم الله زيداً وغفر له ... فإن قلت : الكراهية خلاف الطواعية ، وقد جعلهم الله طائعين في قوله (طوعاً) ، ثم وصفهم بأنهم لا ينفقون إلا وهم كارهون ؟ قلت : المراد بطوعهم أنهم يبذلونه من غير إلزام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من رؤسائهم ، وما طوعهم ذاك إلا عن كراهية واضطرار ، لا عن رغبة واختيار (٢) . وقد يؤتى بالحال لبيان الهيئة الداخلية وذلك عند عدم الأمارات الخارجية المصاحبة للحدث ، وقد يؤتى بها لبيان الهيئة الخارجية في موقف يُعجز فيه عن حجب حقيقة الدواخل ، فترى حقيقتها واضحة جلية في الوجود . ومن الأول ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا ﴾

وَقَدْ خَلَوْا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ (٣)

(١) التوبة : ٨٠ .

(٢) الكشف : ٢٧٩، ٢ - ٢٨٠ ، وانظر : روح المعاني : ١١٦/١ - ١١٧ .

(٣) المائدة : ٦١ .

فالحدث قول لا يتطلب أكثر من تحريك اللسان ، أي لا كلفة معه ، كما هو مع الأفعال ، ولذلك فقد لا تُرافقه أمارات واضحة الدلالة كاشفة حقيقة الباطن خاصة إذا كان الناطق به متمرساً ماهراً في النفاق ، وقد أشار القرآن إلى وجود فئة من المنافقين على هذه الصفة في قوله :

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ
مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ
نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۗ ﴾ (١)

فجاء بالحال كاشفة عنها ، الأولى فعلية مقرونة بـ (قد) ، والثانية إسمية خبرها مقرون بـ (قد) أيضاً ، لتدل على أن خروجهم كان على حالٍ كان المتوقع ضدها ، فوظيفة (قد) في الجملتين التحقيق : لا التوقع ، كما ذهب إليه الزمخشري عند حديثه عن سبب نزول الآية : « نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُظهرون له الإيمان نفاقاً ، فأخبره الله تعالى بشأنهم ، وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا ، لم يتعلق بهم شيء مما سمعوا به من تذكيرك بآيات الله ، ومواعظك . وقوله (بالكفر) ، و (به) حالان ، أي : دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ، وتقديره ملتبسين . وكذلك قوله (وقد دخلوا) ، و (وهم قد خرجوا) : ولذلك دخلت (قد) تقريباً للماضي من الحال ، ولمعنى آخر ، وهو أن أمارات النفاق كانت لائحة عليهم ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متوقفاً لإظهار الله ما كتّموه ، فدخل حرف التوقع ، وهو متعلق بقوله (قالوا أمانا) أي قالوا ذلك وهذه حالهم » (٢) . وما ذهب إليه من كون صاحب الحال الضمير في (قالوا) ، أظهر مما ذهب إليه أبو البقاء ، إذ جَوَزَ أن تكون الجملتان حالين من الضمير في أمانا (٣) .

(١) التوبة : ١٠١ .

(٢) الكشاف : ٦٥٣/١ .

(٣) انظر : إملاء ما من به الرحمن : ٢٢١/١ ، وروح المعاني : ٧٧/٦ .

ومن الثاني - حيث لا مجال لأن يظهر الإنسان خلاف ما يبطن - ما

في قوله تعالى :

(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مَّسْوَدَةٌ

الْبَيْسِ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿١﴾) .

فـ(وجوههم مسودة) : « جملة في موضع الحال إن كان (ترى) من رؤية البصر ، ومفعولٌ ثانٍ ، إن كان من رؤية القلب » (٢) . وجعل الرؤية بصرية أبلغ على ما ذهب إليه الألوسي ، حيث قال : « (وجوههم مسودة) : بما ينالهم من الشدة التي تغير ألوانهم حقيقة ، ولا مانع من أن يجعل سواد الوجوه حقيقةً علامة لهم غير مترتب على ما ينالهم ... والظاهر أن الرؤية بصرية . والخطاب لسيد المخاطبين عليه الصلاة والسلام ، أو لكل من تتأذى منه الرؤية ، وجملة (وجوههم مسودة) في موضع الحال على ما استظهره أبو حيان (٣) ، وكون المقصود رؤية سواد وجوههم لا ينافي الحالية كما توهم ؛ لأن القيد مصبب الفائدة ... وأنت تعلم أن اعتبار الرؤية بصرية أبلغ في تفضيهم وتشهير فظاعة حالهم ، لا سيما مع عموم الخطاب ... وينطبق على ذلك أشد الانطباق قوله تعالى (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى) أي مقام (للمتكبرين) الذين جاءتهم آيات الله فكذبوا بها واستكبروا عن قبولها والانقياد لها ، وهو تقرير لرؤيتهم كذلك ، وينطبق عليه أيضاً قوله الآتي : (وينجي) الخ » (٤) .

(١) الزمر : ٦٠ .

(٢) الكشاف : ١٤٠/٤ ، وذهب إلى الثاني ابن جني : انظر : المحتسب :

٣٠٠/٢ ، وانظر : البرهان : ١٥٠/٤ .

(٣) البحر المحيط : ٧/

(٤) روح المعاني : ١٩/٢٤ .

بيان وظيفة صاحبها :

رأينا في فصل النعت أن من وظائفه بيان وظيفة المنعوت ، وقد بين النحاة^(١) أن الاسم يُنعت بفعله ، ومن الفعل فعل يكون وظيفة ، كقُررت يزيد الكاتب ، والملك ، والنجار ، إلى آخر ما هنالك . وكان مما استشهدنا به لذلك قوله تعالى : (**يَكْبِتْ سَاءَ أَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكْمٍ**)^(٢) ، حيث جملة (يورِي) نعت لـ (لباس) جيء به لبيان وظيفته ، وفيها أيضاً بيان علة إنزاله . وقد وجدنا أن الحال يؤتى بها لتلك الغاية أيضاً ، وذلك ناتج من نواتج المشابهة بين البابين وبينهما وبين الخبر . وقد لوحظ أن الحال المبيّنة لوظيفة صاحبها تفيد مع ذلك بيان العلة ، أي إن فيها إدماجاً لمعنيين معاً وهما العلة والوظيفة . وإيقاع الحال في مثل تلك المقامات أشبه بتحقيق المراد من إيقاع المفعول لأجله : لأن المفعول لأجله وإن كان يبين الغاية ، لا يفيد تحققها . وفي إيقاع الحال مفيدة هذين المعنيين معاً تنبيهاً إلى وجوب امتزاج الوظيفة بالغاية وعدم فصل أحدهما عن الآخر .

وقد جاءت الحال المبيّنة وظيفة صاحبها مفردة وجملة ، واحدة

ومتعددة . ومن المفرد قوله تعالى :

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِمُخْزِنِينَ ﴾^(٣)

فـ (لواقح) حال من (الرياح) فائدتها بيان وظيفتها ، مدمجاً فيها علة

(١) انظر: الأصول في النحو: ٢/١٤-٢٥، وشرح عيون الإعراب: ٢٢٠، وشرح

اللمع: ٢٠٧/١ .

(٢) الأعراف: ٢٦ .

(٣) الحجر: ٢٢ .

إرسالها وغايته . وتحتمل صيغتها (فواعل) -على ما ذهب إليه المفسرون^(١)- أن تكون جمع (لأقح) ، « يقال : لَقِحَتِ الرِّيحُ : إذا حملت الماء . وقال الأزهري : (حوامل تحمل السحاب ، كقولك : أَلْقَحَتِ النَّاقَةُ فَلَقِحَتْ ، إذا حَمَلَتِ الْجَنِينُ فِي بطنها ، فشبهت الرِّيحَ بها ...) »^(٢) . وأن تكون جمع (لاقح) أيضاً ، على النسب ، كـ(لابن) و (تامر) ، أي : ذات لقاح . وأن تكون جمع (مَلْقِح) ، لأنه من أَلْقَحَ يُلْقِحُ فَبِهِ مَلْقِحٌ ، فَحَقُّهُ مَلْقِحٌ ، فَحَذَفَتِ الْمِيمُ تَخْفِيفاً^(٣) . والأوفق بالمعنى أن يجعل المراد الوجه الأول ، أي أنها أرسلت وهي مهيبئة لأداء وظيفتها وناتج ذلك عدم وجود فاصل بين الإرسال وتحقيق الغاية منه ، وهو ما يُشير إليه عطف (أنزل) على (أرسل) بالفاء المفيدة للتعقيب . « ومعنى الإلقاح أن الرياح تُلْقِحُ السحاب بالماء بتوجيه عمل الحرارة والبرودة متعاقبين ، فينشأ عن ذلك البخار الذي يصير ماءً في الجو ثم ينزل مطراً على الأرض ، وأنها تُلْقِحُ الشجر ذي الثمرة بأن تنقل إلى نوره غبرة دقيقة ، من نور الشجر الذكر ، فتصلح ثمرته أو تثبت . ومن بلاغة الآية إيراد هذا الوصف لإفادة كلا العملين اللذين تعملهما الرياح »^(٤) . ومما جاء من ذلك مفرداً متعدداً لتعدد الوظيفة ، ما في قوله تعالى :

﴿ كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ
وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ
فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾^(٥)

(١) انظر: مجاز القرآن: ٣٤٨-٣٤٩، والمحتسب: ٢٤٢/٢، والبيان في غريب

إعراب القرآن: ١٦٥/١، ١٦٧/٢، ٦٨-٦٧، والدر المصون: ١٥٣/٧-١٥٤، وروح

المعاني: ٣١-٣٠/١٤ .

(٢) الدر: ١٥٣/٧ .

(٣) الدر: ١٥٤/٧ .

(٤) التحرير والتنوير: ٣٧/١٤ - ٣٨ .

(٥) البقرة: ٢١٣ .

ف (مبشرين) و (منذرين) حالان من (النبين) فائدتها بيان وظيفتهم والغاية من بعثهم ، و (أل) في النبيين جنسية ، مراداً بها استغراق أفراد النوع^(١) .

ومما جاء من ذلك مفرداً، غير متعدد، أيضاً ، ما في قوله تعالى :

أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلِإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا
لِنَبِيِّ لَهُمْ أبعثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ
هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا
قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا
مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فلَمَا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا
إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ
لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنْ اللَّهُ قَد بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا

قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمَلِكِ مِنْهُ^(٢)

ف (ملكاً)^(٣) في قوله : (إن الله قد بعث لكم طالوت ملكاً) ، حال من المفعول به : (طالوت)^(٤) جيء بها لبيان وظيفته والغاية من بعثه وهي قيادته لهم في القتال في سبيل الله . وإيثار الحال على المفعول لأجله ، للإشارة إلى وجوب الامتثال الفوري ، وهو ما لم يتحقق من أولئك المتمحكين . وهذه الحال أفادت ما أفادته جملة (يقاتل في سبيل الله) الواقعة نعتاً لـ (ملكاً) في قراءة الرفع مع الياء . قال الزمخشري : « وقريء : يقاتل بالياء والجرم على الجواب ، وبالرفع على أنه صفة لـ (ملكاً) »^(٥) . وأفادت الحال : (من بني

(١) انظر : روح المعاني : ١٠٠/٢ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) ملك ، مقصور من (ملك) ، انظر : المحتسب : ١٧١/١ ، ٨/٢ ، ٨٢ ، ١٩٩ ، واللسان :

(٤) انظر : الفريد : ٤٨٨/١ ، وروح المعاني : ١٦٦/٢ .

(٥) الكشاف : ٢٩١/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٦٥/٢ .

إسرائيل) في قوله : (أَلَمْ تَر إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ، تخصيص صاحبها ، وهو (الملأ) حيث (أل) فيه جنسية ، وذلك أن الملأ يكونون في كل قوم^(١) ، وكذلك هي وظيفة الحال الأخرى : (مِنْ بَعْدِ مُوسَى) ، حيث خصصت الأولى صاحبها من جهة انتسابهم ، والثانية من جهة زمانهم ، ولا تعارض -في رأيي- بين تلك الوظيفة وكون (من) لابتداء الغاية ، حيث شرط كون المخصصة بيانية خاصاً بكونها جارة لجنس أو صنف من الأصناف . ومما جيء بالحال فيه لذلك الغرض وهي جملة متعددة مختلفة بين الاسمىة والفعلية قوله تعالى :

﴿ ٤ ﴾ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ
 ﴿ ٥ ﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْمَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿ ٦ ﴾
 وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ
 الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿ ٧ ﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ
 وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ٨ ﴾ (٢)

فالجملة الاسمىة والفعلية المعطوفة عليها وهي : (فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) ، وكذلك : (وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ) ، و : (وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ) في محل نصب حال^(٣) من الضمير المنصوب في (خَلَقَهَا) العائد على الأنعام ، و (الْأَنْعَامُ) مفعول به لفعل محذوف يُفسره (خَلَقَهَا) المذكور . والجار والمجرور (لكم) من صلة (خَلَقَهَا) ، أي : ما خلقها إلا لكم ولصالحكم يا جنس الإنسان^(٤) . وفائدة هذه الأحوال بيان الوظائف المتعددة المختلفة للأنعام . وقوله تعالى :

- (١) ذهب المنتجب الهمذاني إلى أن (من) في (من بني إسرائيل) تبعيضية،
 والصحيح أنها بيانية : الفريد : ٤٨٧/١ .
 (٢) النحل : ٥ - ٨ .
 (٣) انظر : التبيان : ٧٨٩/٢ - ٧٩٠ ، والفريد : ٢١٤/٣ - ٢١٦ .
 (٤) الكشاف : ٥٩٤/٢ ، وانظر : التبيان : ٧٨٩/٢ ، والفريد : ٢١٤/٣ - ٢١٥ .

(وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً) هذه الأسماء كلها منصوبة لأنها معطوفة على قوله : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) ، وتقديره : وخلق الخيل والبغال والحمير^(١) . أما (زينة) فالمختار أن تكون مفعولاً لأجله^(٢) : ليتفق إعراب قراءة العطف مع إعراب القراءة بدونه ، قال ابن جني : « ومن ذلك قراءة أبي عياض : (لتركبوها زينة) ، بلا واو . قال أبو الفتح : لك في نصب (زينة) وجهان : إن شئت كان معلقاً بما قبله ، أي خلقها زينة لتركبوها ، وإن شئت كان على قولك : لتركبوها زينة ، فزينة هنا حال من (ها) في (لتركبوها) ، ومعناه كقوله تعالى : (ولكم فيها جمال) »^(٣) .

وتلك الأحوال تفيد مع بيانها وظائف هذه المخلوقات ، الامتتان ، وهو آتٍ من جهة كون تلك المخلوقات مسخرة لتحقيق ما تقوم به حياته مأكلاً ومشرباً وملبساً ، وتحقيق ما زاد على ذلك ، رفاهيةً .

(١) التبيان : ٧٥/٢ .

(٢) وهو اختيار الزمخشري ، انظر : الكشاف : ٥٩٥/٢ ، وانظر في الوجوه

الأخرى لزينة: التبيان : ٧٩٠/٢ ، والفريد : ٢١٧/٣ .

(٣) المحتسب : ٨/٢ .

بيان العلة :

رأينا أن الحال المبيّنة وظيفية صاحبها ، تفيد مع بيان الوظيفة بيان العلة ، وبيننا مسوغ ذلك ، ونستشهد هنا لمجيئها مبيّنة للعلة وظيفية مستقلة . وقد أفادت ذلك مشوية بالتبشير وهي جملة في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(١)

قال القرطبي : « عزّاهم وسلاهم بما نالهم يوم أُحُد من القتل والجراح ، وحثّهم على قتال عدوهم ونهاهم عن العجز والفشل فقال (وَلَا تَهِنُوا) أي : لا تضعفوا ولا تجبنوا يا أصحاب محمد عن جهاد أعدائكم لما أصابكم (وَلَا تَحْزَنُوا) على ظهورهم ، ولا على ما أصابكم من الهزيمة والمصيبة . (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) أي لكم تكون العاقبة بالنصر والظفر (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أي بصدق وعدي . وقيل : إن (إن) بمعنى (إذ) »^(٢) . وقال الألوسي : « ... والظاهر أن حقيقة النهي غير مرادة هنا ، بل المراد التسلية والتشجيع ، وإن أريدت الحقيقة فلعل ذلك بالنسبة إلى ما يترتب على الوهن والحزن من الآثار الاختيارية ، أي لا تفعلوا ما يترتب على ذلك »^(٣) . وأميل إلى أن حقيقة النهي مرادة : لأن فيها نهياً عن أسباب الفشل ؛ وذلك أن الوهن هنا « مجاز في خور العزيمة وضعف الإرادة وانقلاب الرجاء يأساً والشجاعة جيناً واليقين شكاً ، ولذلك نهوا عنه . وأمّا الحزن فهو شدة الأسف البالغة حدّ الكآبة والانكسار . والوهن والحزن حالتان للنفس تنشآن عن اعتقاد الخيبة والرزء فيتربّ عليهما الاستسلام وترك المقاومة . فالنهي عن الوهن والحزن في الحقيقة نهى عن سببهما وهو الاعتقاد »^(٤) .

(١) آل عمران : ١٣٩ ، وانظر : الآية : ٣٥ من سورة محمد .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢١٦/٤ - ٢١٧ ، وانظر : الكشف : ٤١٨/١ ، والتفسير الكبير : ١٤/٩ ، والبحر : ٦١/٣ - ٦٢ . (٣) روح المعاني : ٦٧/٤ .

(٤) التحرير والتنوير : ٩٨/٤ ، وانظر في الفرق بين الوهن والضعف :

الفروق في اللغة : ١٠٨ .

وعلى ذلك فالجملة الإسمية (وأنتم الأعلون) جملة حالية من فاعل الفعلين (١) . وليس فيها بيان لما كانوا عليه ، بل فيها تعليل لنهيهم وبشارة بما تكون عليه حالهم أبداً ، مشروطة (٢) بكونهم على الصفة التي ينبغي أن يكونوا عليها أبداً : (إن كنتم مؤمنين) . هذا وقد وجدتُ جلَّ المعربين الذين رجعت إلى كتبهم قد انصرفوا عن إعراب الجملة محل الاستشهاد ، وجوز ابن الأنباري في الواو أن تكون عاطفة ، قال : « الواو ، فيها وجهان : أحدهما : أن تكون للعطف . والثاني : أن تكون للحال ، فيكون المعنى ، ولا تضعفوا وهذه حالكم » (٣) . وقد جاءت الحال مفيدة للتعليل ولفظها دالٌّ على التبشير وهي مفردة في

قوله تعالى :
 ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ
 مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ
 تَشْكُرُونَ ﴾ (٤٦)

ف(مبشرات) حال من (الرياح) وظيفتها بيان الغاية من إرسالها ، ذلك ما ذهب إليه المفسرون الذين أعربوها - وهم قلة - قال الزمخشري : « (الرياح) هي الجنوب والشمال والصَّبا ، وهي رياح الرحمة . وأما الدبور فريح العذاب ... وقد عدد الأغراض في إرسالها ، وأنه أرسلها للبشارة بالغيث وإذابة الرحمة ، وهي نزول المطر وحصول الخصب الذي يتبعه ، والروح الذي مع هبوب الرياح وزكاء الأرض ، وإزالة العفونة من الهواء وتذرية الحبوب وغير ذلك ، ... فإن قلت : بم يتعلق (وليذيقكم) فيه وجهان : أن يكون معطوفاً على (مبشرات) ، على المعنى ، كأنه قيل : ليبشركم وليذيقكم . وأن يتعلق

(١) انظر : الكشاف : ٤١٨/١ ، والبحر : ٦٢/٣ ، وروح المعاني : ٦٧/٤ .

(٢) انظر في دلالة نحو جملة (إن كنتم مؤمنين) وجوابها : الخصائص :

٢٨٧/٢ - ٢٨٩ ، والمحتسب : ٢٠٦/٢ ، والكشاف : ٥٩٠/٤ ، والمقرب : ١٧١ .

(٣) البيان : ٢٢٢/١ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٩٨/٤ .

(٤) الروم : ٤٦ .

بمحذوف تقديره : وليذيقكم ، وليكون كذا وكذا : أرسلناها ^(١) . وقال أبو حيان : « (وليذيقكم) عطف على معنى (مبشرات) ، فالعامل (أن يُرْسِلَ) ويكون عطفاً على التوهم ^(٢) ، كأنه قيل : لبشركم . والجال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل ، تقول : أهن زيدا مسيئاً ، وأكرم زيدا العالم ، تريد : لإساءته ، ولعلمه . وقيل ما يتعلق به اللام محذوف ، أي : ولكننا أرسلناها ، وقيل الواو في (ولنذيقكم) زائدة ^(٣) . وذهب إلى أن تلك وظيفة الحال هنا ، أيضاً السمين ^(٤) ، والجلالان ^(٥) ، والألوسي ^(٦) .

-
- (١) الكشاف : ٤٨٤/٣ .
(٢) قال الألوسي معلقاً على ذلك - روح المعاني : ٥٢/٢١ - - وكونه من عطف التوهم توهم « وهو محقق في ذلك .
(٣) البحر : ١٧٨/٧ .
(٤) نقل ذلك عنه الجمل في الفتوحات : ٣٩٧/٣ .
(٥) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣٩٧/٣ .
(٦) روح المعاني : ٥٢/٢١ .

بيان زمن الحدث :

وتلك وظيفة ظرف الزمان يبيد أن الحال تؤديها بحق وجه الشبه الذي بينهما ، وهو كونهما بمعنى (في) . وذكر ابن أبي الربيع - نقلاً عن أستاذه الشلوين - وجه شبه آخر بين الحال وظرف الزمان ، قال : « ... وكان الأستاذ أبو علي يقول : أشبهت الحال الزمان من وجهين : أحدهما : أن كل واحدٍ منهما يتقدر بفي ، فتقول : قام زيد في يوم الخميس ، وقام زيد في حالة الضحك . الثاني : أن الحال ترادف ظرف الزمان على معنى واحد ، فتقول : قام زيد ضاحكاً ، وقام زيد [إذ] ^(١) كان ضاحكاً » ^(٢) .

وتأتي الحال المبيّنة زمن عاملها مفردة وجملة . والجملة قد تكون من صفة ذي الحال ، وقد تكون أجنبية عنه ، ولتوضيح ذلك نعرض ما قاله ابن هشام : «ومما يشكل قولهم في نحو : جاء زيد والشمس طالعةٌ : إن الجملة الاسمية حال ، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة . فقال ابن جني : تأويلها : جاء زيد والشمس طالعة عند مجيئه . يعني فهي كالحال والنعته السببیین ، ك : مررت بالدار قائماً سكانها ، وبرجل قائم غلمانه . وقال ابن عمرون : هي مؤولة بقولك : مبكراً ، ونحوه .

(١) وردت في النص المحقق (إذا) ، والصحيح ما أثبتناه .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥١١/١ ، وانظر : الكتاب : ٨٠٧/١ ، حيث قال سيبويه : « وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها ، تقول : جئت إذ عبدالله قائم ، وجئت إذ عبدالله يقوم ... » ، وقال أيضاً : -٩٠/١ - « وأما قوله عز وجل : (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) ، فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال ، كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال ، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء » ، وانظر أيضاً : ٢٢٩/٤ ، ٢٣٢ ، والسيرافي : ١٩٧/١ ، ٢١٨ - ٢١٩ ، وشرح المفصل : ٦٨/٢ ، وانظر في أوجه شبه أخرى بينهما : أمالي ابن الشجري : ٢٤٨/١ - ٢٥٠ ، والتخمير : ٤٤٣/١ .

وقال صدر الأفاضل تلميذُ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ،
 أثبت مجيء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشري^(١) في تفسير قوله تعالى :
 « وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ »^(٢) في قراءة من رفيع البحر :
 « هو كقوله :

* وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا *

و : جئتُ والجيشُ مصطفً ، ونحوهما من الأفعال التي حكمها حكم الظروف :
 فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال . ويجوز أن يقدر : وبحرها ، أي وبحر
 الأرض^(٣) وما ذهب إليه صدر الأفاضل هو أن الواو واو الظرف والجملة
 بعدها في محل نصب على الظرف ، وأن واو المعية تفيد الحال ، لكن لما لم
 يمكن إعرابها نقل إلى ما بعدها ، وإليك نص كلامه : « ... ولو قلت : رأيت :
 رأيتُ الأمير وقد اصطفَ الجيش ، لم يجز حذف الواو منه البتة : لأنه ليس
 في هذه الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال ، كما في قولك : خرج يعدو به فرسه ،
 ولو قلت : يعدو الفرس كان محالاً . هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر . وعندي أنه
 يجوز أن تكون هذه الواو ، واو الظرف : ألا ترى أنك إذا قلت : جئتُ والشمس
 طالعة ، فمعناه : جئتُ وقت طلوع الشمس . وأنا في هذه المسألة غير ثابت
 القدم ، أقدم رجلاً وأوخر أخرى . ويشهد لكونه ظرفاً وجوه ... والذي غرر
 النحويين منه أنهم وجدوا قولهم : جئتُك والشمس طالعة ، يرجع معناه إلى
 معنى قولك : جئتُك حال طلوع الشمس : فسموه واو الحال . وقد غفلوا عن أن
 قولك : حال طلوع الشمس ، ظرف ، لا حال ، وإذا كان له واو الصرف^(٤) ، فلا

(١) الكشاف : ٥.١/٣ ، وانظر : شرح المفصل : ٦٨/٢ ، والتخمين :

. ٤٤٢/١ - ٤٤٤ .

(٢) لقمان : ٢٧ .

(٣) مغني اللبيب : ٦.٦-٦.٧ ، وانظر : شرح الكافية : ٨/٢ - ١. ، ٤٠ - ٤٣ ،

الأشباه والنظائر للسيوطي : ٨٢/٢ .

(٤) انظر في المراد بواو الصرف : معاني القرآن للغراء : ٣٣/١ - ٣٤ ، ٤.٨ .

علينا أن تكون معها واو الظرف . تخمير : النحويون سَهُوْ عن واوين ، إحداهما هذه ، والثانية واو المنصوب بمعنى (مع) : وذلك لأنَّ المنصوب بمعنى (مع) في محلِّ النَّصْبِ على الحال : ألا ترى أنك إذا قلت : جاء البَرْدُ والطِيَالِسَةُ فمعناه : مقترناً بالطيالسَة ، فلمَّا لم يمكن إعراب الواو ، نُقِلَ إعرابها إلى ما بعدها . ونظير هذه المسألة (إلّا) ، إذا وقعت صفة نقل إعرابها إلى المستثنى ، وعكسها (غير) ، فالواو هاهنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه ، كما أن الواو في قولك : جئتُ والشمس طالعةٌ ، للمفعول فيه ، لا للحال . فخذهما شيئين عليهما سمة مُذهبيَّةٌ (١) .

وحلُّ إشكال الجملة موضع البحث يتمُّ بعدها حالاً مبينة لوقت المجيء ، وصحَّ مجيء الحال لتلك الوظيفة ، لوجه الشبّه الذي بينها وبين الظرف ، ولأجل ذلك عُدَّت دلالة الظرف والحال في الجمل السابقة ونحوها ، واحدة ، قال الألويسي - بعد أن أورد نصَّ الزمخشري السابق - : « ... إذ معنى : جئتُ والجيش مصطفٌ - مثلاً - ، ومعنى : جئتُ وقتَ اصطفاف الجيش واحد ... » (٢) . وذلك صحيح من جهة الدلالة العامة ، إلّا أن بينهما فرقاً بناءً عليه عدل عن الظرف إلى الحال في الجمل السابقة ، ونحوها : إذ الحال في الجملة السابقة ، أفادت أن المجيء حدث وقد اكتمل الاصطفاف ، أمّا الظرف فيفيد وقوع المجيء والاصطفاف لم ينته بعد . كما أن جملة : (والظير في وكناتها) ، وإن أفادت فائدة مبكراً ، أو بُكرَةً ، تفارقهما من جهة أن التحديد الزمني فيها أدقّ منه فيهما وقد ذكر النحاة (٣) أن لجملة الحال عموماً ثلاثة أنماط :

الأول : أن تكون من صفة ذي الحال ، نحو جاء زيدٌ وسيُفَعُ على كتفه .

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: ٤٤٢/١ . ٤٤٣-٤٤٤ .

(٢) روح المعاني : ٢٨/٢١ .

(٣) انظر : شرح السيرافي : ١٩٧/١ ، وشرح المفصل : ٦٥-٦٦ ، وشرح

المقدمة الجزولية : ٧٣٤/٢ - ٧٣٥ .

الثاني : أن تكون من سبب ذي الحال ، نحو: جاء زيدُ وأبوه منطلق.

الثالث : أن تكون أجنبيّة ، نحو: قدم بشر وعمرو قادمٌ إليه .

ومما يلاحظ على بعض التراكيب التي جاءت فيها الحال مبيّنة زمن وقوع الحدث ، عطف الحال فيها بالواو على ما يفيد الظرفية ، وعكسه أيضاً . وذلك دليل قوّة المشابهة التي صحّ بناءً عليها أداء الحال لوظيفة الظرف : إذ أن العطف بالواو لا يكون إلا بين متساويين أو متشابهين : لأنه « نظير التثنية ، والتثنية تقتضي تساوي حال الاسمين وتشابههما » (١) . ويبيّن ابن جنّي ذلك بياناً وافياً وهو يعلل لصحة عطف (بإيمانهم) على (بين أيديهم) في قراءة كسر الهمزة ، في قوله تعالى :

﴿ مَن ذَا

الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فِضْعُفَهُ لَهُ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (١١)

يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ

بِشْرِكِكُمُ الْيَوْمَ جَنَّتْ بَحْرَى مِّنْ مَّحْنَاهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ

هُوَ النَّوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١٢﴾ (٢)

حيث قال : « قرأ : (بين أيديهم وإيمانهم - بكسر الهمزة - سهّل بن شعيب النهمي . قال أبو الفتح : قوله (بإيمانهم) معطوف على قوله (بين أيديهم) . فإن قلت : فإن قوله : (بين أيديهم) ظرف ، وقوله (بإيمانهم) ليس ظرفاً ؛ ألا ترى أنه ليس معناه : يسعى في إيمانهم ؟ فكيف يجوز أن يعطف على الظرف ما ليس ظرفاً ، وقد علمت أن العطف بالواو نظير التثنية ، والتثنية توجب تماثل الشيء ؟ قيل : الظرف الذي هو : (بين أيديهم) ، معناه الحال ، وهو متعلق بمحذوف ، أي : يسعى كائناً بين أيديهم ، وليس (بين أيديهم) متعلقاً بنفس (يسعى) ، كقولك : سعيت بين القوم ، وسعيت في حاجتي . وإذا كان الظرف

(١) المحتسب : ٢/٩٠، ٦٠، ٣٠٦ .

(٢) الحديد : ١١، ١٢ .

هنا في موضع الحال جاز أن يعطف عليه الباء وما جرته ، حتى كأنه قال : يسعى كائناً بين أيديهم ، وكائناً بإيمانهم ، أي إنما حدث السعي كائناً بإيمانهم ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ ۖ ﴾ (١) ، أي ذلك كائن بذلك . فعلى هذا التقدير يجب أن يكون قوله (وإيمانهم) . فأما أن يعلق (بين) بنفس (يسعى) ويعطف عليه (بإيمانهم) ، فلا : لما تقدم « (٢) .

ومن شواهد مجيء الحال مبيّنة زمن وقوع الحدث ، وقد عطف عليها

ما يفيد الظرفية ، قوله تعالى :

﴿ وَإِنَّ لُوطًا ۖ ﴾ (١٣٢)

لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا

فِي الْغَابِرِينَ ﴿١٣٥﴾ ثُمَّ دَمَرْنَا الْأَخْرِينَ ﴿١٣٦﴾ وَإِنَّكُمْ لَمُتْرُونَ عَلَيْهِمْ

مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾ (٣)

ف « (مصبحين) : نصب على الحال ، أي : داخلين في الصباح » (٤) . وجاء في تفسير الجلالين : « مصبحين : أي وقت الصباح ، يعني بالنهار » (٥) . وشرحه الجمل بقوله : « قوله (مصبحين) : حال . وقوله أي وقت الصباح ، بيان لمعناه في الأصل ، وهو من أصبح التامة . وقوله : يعني بالنهار : بيان للمراد منه . وقوله (وبالليل) عطف على مصبحين ، فهو حال أخرى والباء للملابسة » (٦) .

(١) الحج : ١٠ .

(٢) المحتسب : ٣١١/٢ ، و : ٣٢٤ ، وتابعه في ذلك أبو حيان : البحر : ٢٢١/٨ .

وضعف تخريجه الألوسي : روح المعاني : ١٧٥/٢٧ .

(٣) الصافات : ١٣٣ - ١٣٨ .

(٤) الفريد : ١٤١/٤ ، وانظر : الكشاف : ٦١/٤ ، والنهر المادّ بهامش البحر :

٣٧٢/٧ .

(٥) هامش الفتوحات الإلهية : ٥٥٢/٣ ، وانظر : اللسان : ٥٠٢/٢ ، والمحزر :

الوجيز : ١٤١/١٠ ، والتفسير الكبير : ٢٠٦/١٩ ، والبحر المحيط : ٤٦١/٥ .

(٦) الفتوحات : ٥٥٢/٣ .

وقال النحاس : « (مصبحين) نصبُ على الحال . و (بالليل) عطف على المعنى ،
أي : في الصباح وفي الليل » (١) .

ومن شواهد مجيئها كذلك وقد عطفُ هي على المصدر الواقع موقع
الظرف ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ هَا بِأَسْنَابَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٢)

ف (بيئاتاً) ظرفُ على الأرجح ، عطفُ عليه جملة الحال (هم قائلون) ، ودلَّ
(بيئاتاً) على (هم نائمون) فحذفت ، ودلت (هم قائلون) على (نهراً) فحذف .
و (بيئاتاً) عند الزمخشري مصدر منصوب على الحال ، قال : « (فجاءها) :
فجاء أهلها . (بيئاتاً) مصدر واقع موقع الحال ، بمعنى بائتين . يقال : بات
بياتاً حسناً ، وبيئته حسنة . وقوله (وهم قائلون) حال معطوفة على (بيئاتاً) ،
كأنه قيل : فجاءهم بأسنابائتين أو قائلين » (٣) . وهي كذلك عند الألوسي ،
قال : « والبيات : في الأصل مصدر ... وذكر الراغب (٤) أن البيات وكذا التبييت
قصد العدو ليلاً . ونصبه على الحال بتأويله ببائتين . وجوز أن يكون على
الظرفية وهو خلاف الظاهر ... و (أو) للتنويع ، وما بعدها عطفُ على الحال
وهو في موضع الحال أيضاً . وأضمرت فيه الواو - كما قال ابن الأنباري -
لوضوح المعنى ، ومن أجل أن (أو) حرف عطف ، والواو كذلك ، فاستثقلوا
الجمع بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني ... » (٥) . ومال أبو البقاء
إلى الظرفية ، قال : « البيات اسم للمصدر وهو في موضع الحال . ويجوز أن
يكون مفعولاً له ، ويجوز أن يكون في حكم الظرف : (أو هم قائلون) : الجملة
حال و (أو) لتفصيل الجمل ، أي : جاء بعضهم بأسنا ليلاً ، وبعضهم نهراً » (٦) .

(١) إعراب القرآن : ٤٣٨/٣ .

(٢) الأعراف : ٤ .

(٣) الكشاف : ٨٧/٢ ، وانظ : التبيان : ٣٥٤/١ ، والتفسير الكبير : ٢٣/١٤ .

(٤) انظر : المفردات : ٦٥ .

(٥) روح المعاني : ٧٩/٨ .

(٦) التبيان : ٥٥٧/١ .

وكذلك السمين حيث قال : « (بياتاً) فيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه منصوب على الحال ، وهو في الأصل مصدر ... قال الليث : البيتوتة دخولك في الليل . فقوله (بياتاً) أي : بائتين . وجوز أن يكون مفعولاً له^(١) ، وأن يكون في حكم الظرف . وقال الواحدي : (قوله بياتاً : أي ليلاً) . وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفاً ، لولا أن يقال أراد تفسير المعنى . (أو هم قائلون) : هذه الجملة في محل نصب نسقاً على الحال ... »^(٢) .

ومرجح كون (بياتاً) في الآية ظرفاً ، ما في قوله تعالى :

﴿ ١٦ ﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿ ١٧ ﴾

﴿ ١٨ ﴾ وَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿ ١٩ ﴾

قال ابن عطية : « (بياتاً) : نصب على الظرف ، أي : وقت مبيتهم بالليل ، ويحتمل أن يكون هذا في موضع حال »^(٤) . وقال السمين : « قوله (بياتاً) تقدم في أول السورة أنه يجوز أن يكون حالاً ، وأن يكون ظرفاً . قوله (وهم نائمون) جملة حالية ، والظاهر أنها حال من الضمير المستتر في (بياتاً) : لأنه يتحمل ضميراً لوقوعه حالاً ، فتكون الحالان متداخلتين . قوله (ضحى) : منصوب على الظرف الزماني . وقوله : (وهم يلعبون) حال ، وهذا يقوي أن (بياتاً) ظرف ، لا حال لتطابق الجملتان ، فيصير في كل منهما وقت وحال . وأتى بالأولى متضمنة لاسم الفاعل لأنه يدل على ثبات واستقرار ، وهو مناسب للنوم ، وبالثانية متضمنة لفعل لأنه يدل على التجدد والحدوث^(٥) ، وهو

(١) قاله أبو البقاء - كما رأينا - وضعفه الألويسي ، وهو محق ، انظر :

روح المعاني : ٧٩/٨ .

(٢) الدر المصون : ٢٤٩/٥ - ٢٥٠ .

(٣) الأعراف : ٩٧ ، ٩٨ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٢٠/٧ .

(٥) ردّ المطرف بن عميرة هذه المقولة التي أصبحت من المسلّمات ، انظر :

التنبيهات على ما في التبيان من التموهيات : ٦٤ - ٦٧ .

مناسب للعب والهزل...»^(١) . وجوزَ الرمخشري^(٢) في (بياتاً) الظرفيه على حذف مضاف ، كما جوزَ أن يكون مفعولاً مطلقاً .

والمناسب لسياق الآية ما مال إليه أبو البقاء والسمين ، وهو أن تكون (بياتاً) ظرفاً ، بتقدير مضاف محذوف : إذ نيابة المصدر عن الظرف قياسية كما بين النحاة^(٣) ، وشرطوا لذلك أن يكون معيناً لوقت أو مقدار . ومسوغ تلك النيابة وجه شبه بينهما أوضحه ابن جني ، قال : « ... (أن) لا تكون ظرفاً^(٤) . ألا ترى أن من قال : زيارتك إياي مقدم الحاج ، لا يقول : زيارتك إياي أن يقدم الحاج ؟ وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من (أن) وصلتها التي بمعنى المصدر ؛ إذ كان اسماً لحدثٍ ، والظرف اسمٌ للوقت ، والوقت يكاد يكون حدثاً . وعلى كل حال فلست تحصل من ظرف الزمان على أكثر من الحدث الذي هو حركات الفلك ، فلما تدانيا هذا التداني ، ساغ وقوع أحدهما موقع صاحبه ... وينبغي أيضاً أن يكون على حذف المضاف ... »^(٥) .

وفائدة الإتيان بالحال بعد الظرف : (بياتاً وهم نائمون) و : (ضحى وهم يلعبون) بيان ما كانوا عليه وقت حلول العذاب ، وذلك أن الظرف بين

(١) الدر المصون : ٣٩١/٥ - ٣٩٢ ، وانظر : الفريد : ٢٦٩/٢ ، ٣٣٥ .

(٢) انظر : الكشف : ١٣٣/٢ - ١٣٤ ، وروح المعاني : ١٢/٩ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٢٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٦٧٨/٢ ، والأصول :

١٩٣/١ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٩٤/٢ - ١٩٦ ، والهمع

١٧٠/٣ .

(٤) ذكر في الدر المصون : ٥٢٢/٦ ، إجازة ابن جني وقوع المصدر المؤول من

أن والفعل ظرفاً ، وذكر ذلك أيضاً في مغني اللبيب : ٤٠١ .

(٥) المحتسب : ٥٤/٢ ، وانظر : البحر : ٣٢٥/٥ ، والدر : ٥٢٢/٦ ، حيث ذكر

أبوحيان ونقل ذلك عنه السمين أن ابن جني يجيز وقوع المصدر المؤول

من (أن) والفعل حالاً . وذكر أن ابن الأنباري منع ذلك في (ما) أيضاً .

وقت حلوله ، وجاءت الحال كاشفة عما كانوا عليه ، وجيء بها جملة ، حيث لم يقل : نائمين ، أو لاعبين : إشارة إلى الاستغراق في الحدثين ، ففاجأهم العذاب حيث لم يكونوا يتوقعونه أبداً : لأن حال المتوقع لأمرٍ يدهمه ليست كذلك . وقد بين بعض المفسرين تلك الفائدة للظرف وللحال ، قال الزمخشري : « وإنما خُصَّ هذان الوقتان : وقت البيات ووقت القيلولة : لأنهما وقت الغفلة والدَّعة ، فيكون نزول العذاب فيهما أشد وأفظع ، وقوم لوطٍ أهلكوا بالليل وقت السحر ، وقوم شعيب وقت القيلولة » (١) .

ومن شواهد مجيء الحال مبيّنة زمن الحدث أيضاً ، ما في قوله تعالى :

﴿٦٥﴾ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَاتِ :
 دَابِرَ هَتُولَاءٍ مَّقْطُوعٍ مُصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ
 يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾ قَالَ إِنَّ هَتُولَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَأَنْقُوا
 اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ ﴿٦٩﴾ قَالُوا أَوْلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٧٠﴾
 قَالَ هَتُولَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَعِلِينَ ﴿٧١﴾ لَعَنَّاكُمْ لَمِثْلِ بَنَاتِكُمْ
 إِذِ كُنْتُمْ كَافِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾ (٢)

ف (مُصْبِحِينَ) وكذلك (مُشْرِقِينَ) حال (٣) وظيفتها بيان وقت وقوع الحدث وهو الإهلاك . وصاحب الأولى إما : « هتولاء ، والعامل معنى الإضافة ،

(١) الكشاف : ٨٧/٢ - ٨٨ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٩/٧ ، وروح المعاني : ٨/٨٠ .

(٢) الحجر : ٦٦ - ٧٣ ، وانظر الآيات : ٨٠ - ٨٤ من السورة نفسها ، والآية

١٢ من سورة سبأ حيث جاءت الحال جملة إسمية لبيان المدة التي يستغرقها الحدث ، وانظر في تفسير تلك الآية : معاني القرآن للفراء : ٣٥٦/٢ ، والتحرير والتنوير : ١٥٨/٢٢ - ١٥٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٨٢/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس :

لا معنى للإشارة: إذ الإشارة ليست في حال الدخول إلى الصبح»^(١). وإما :
« الضمير المستكن في (مقطوع) ، على المعنى ولذلك جمعه»^(٢). وصاحب
الثانية مفعول (أخذتهم) . ويقال : « أشرق الرجل ، أي دخل: في شروق
الشمس ، وأشرق وجهه ، أي أضاء وتلألأ حسناً»^(٣) . ويقال أيضاً : « شَرِقَتْ
الشمس ، إذا طلعت ، وأشرقَت ، إذا أضاءت وصفت ، وشَرِقَتْ إذا احمرَّت ،
لقربها من الأرض»^(٤) . والجمع بين مصبحين ومشرقين « باعتبار الابتداء
والانتهاء ، بأن يكون ابتداء العذاب عند الصبح ، وانتهائه عند الشروق .
وأخذ الصيحة ، قهرها إياهم وتمكنها منهم ، ومنه : الأخيذ: الأسير»^(٥) .
ويبقى السؤال : المقصود الأصلي بيان وقت وقوع ذاك الحدث المهيول ، فلم لم
يؤت بالأصل في بيانه ، أي الظرف ، وذلك بأن يقال : إن دابر هؤلاء مقطوع
صباحاً ، وأخذتهم الصيحة وقت شروق الشمس ؟ والجواب هو أن الحال وإن
أفادت فائدة الظرف تميزت عليه بتصوير ما كانوا عليه : إذ ترى المهلكين
مكتملين نشاطاً واستعداداً للانطلاق إلى ممارسة الحياة ، مشرقي النفوس
والوجوه ، وإذا بما يُذهب كل ذلك الإذهاب التام فجأهم : صيحة ردتهم إلى
همود أبدي .

(١) الفتوحات الإلهية ، عن الكرخي : ٥٥١/٢ .

(٢) البحر : ٤٦١/٥ ، وانظر: المحرر الوجيز : ١٤١/١٠ ، والفتوحات : ٥٥١/٢ .

(٣) الصحاح : ١٥٠١/٤ ، وانظر : الكشاف : ٥٨٦/٢ ، والتفسير الكبير :

٢٠٧/١٩ - ٢٠٨ ، والبحر : ٤٦٣/٥ .

(٤) المحتسب : ٢٤٠/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٩٠/٢ ، ومعاني

القرآن وإعرابه : ١٨٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٨٧/٢ ، ومعاني

القرآن للنحاس : ٣٥/٤ ، والصحاح : ١٥٠١/٤ ، اللسان : ٥٠٢/٢ .

(٥) روح المعاني : ٧٤/١٤ ، وانظر : البحر : ٤٦٣/٥ ، والاتقان في علوم

القرآن : ٦٦/٢ ، حيث نقل عن الرماني قوله بأن العادة أن من به علة

تزداد بالليل، أن يرجو الفرج عند الصباح .

بيان الأثر النفسي لصاحبها :

رأينا في فصل النعت^(١) أن من وظائف النعت بيان الأثر النفسي للمنعوت . وبين استقراء النصوص أن الحال تشارك النعت في أداء تلك الوظيفة . ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا
شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١١٦﴾ (٢)

فجملة (وهو كُرْهُ لَكُمْ) حال من (القتال) مبيّنة لأثره في نفوس المخاطبين ، على الإطلاق ، غير مقيد بحالة فرضه عليهم ، ولذلك جيء بالحال جملة اسمية وخبرها مصدر ، ولو جيء بها مفردة ، بأن قيل : كارهين له ، أو مكروهاً منكم ، لأفاد ذلك كراهيتهم للقتال المفروض عليهم فقط ، لكن الجملة أفادت أن كره القتال على إطلاقه ثابت في النفوس ؛ ولذلك أُرِدَفَ بقوله (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) الآية : للإشارة إلى أن فرضه عليهم مع ثبات كراهيته في نفوسهم ، عائد إلى كون الخير والشر في الأمور ليسا مرتبطين بالرغبة فيها أو عنها ، وإنما هما مرتبطان بالحكمة التي قد لا تُدركُ بدايةً ، أو قد لا تدرك على الإطلاق . وهذه الحال ملازمة ، وقد جعل الألويسي الجملة معطوفة على جملة (كُتِبَ) ، قال : « (وهو كره لكم) : عطف على (كتب) . وعطف الاسمية على الفعلية جائز (٣) . وقيل : الواو للحال ، والجملة حال . وردَّ بأن

(١) مبحث : جهات تخصيص النكرة .

(٢) البقرة : ٢١٦ ، وانظر : آيات التوبة : ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، والكشاف :

٢٧٩/٢ - ٢٨٠ .

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٥٤/٢ .

الحال المؤكدة لا تجيء بالواو ، والمنتقلة لا فائدة فيها «^(١) . وما ذهب إليه بناءً على أن الحال الملازمة لا تكون إلا مؤكدة ، والصحيح أنها تكون مؤسسة - كما هي في الآية - كما تكون مؤكدة .

(١) روح المعاني : ١.٦/٢ ، وانظر : التحرير والتنوير : ج ٢ : ك ٢ : ٣١٩-٣٢٠ .

الذَّم :

وجاءت الأحوال دالاً بعضها على الذم بلفظه ، وبعضها الآخر قرينة له ، وهي جملة فعلية ومفردة ، إن كان المذموم صفة من الصفات الفعلية ، وجملة اسمية ، أو مفردة إن كان المذموم صفة تتعلق بالنفس ، وذلك في الآيات الكريمة :

﴿ كَذَّبَتْ ﴾

عَادَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُوْدٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٢٦﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٧﴾ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٣١﴾ (١)

وكذلك في قوله تعالى :

﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٤٤﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُرْكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِي جَنَّتٍ وَعَيْونَ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَجَلٍ طَلَعَهَا هِضْمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَخْتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٥٠﴾ وَلَا تَطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ (٢)

(١) الشعراء : ١٢٣ - ١٣١ .

(٢) الشعراء : ١٤١ - ١٥٢ .

فالحالان ، وإحدهما جملة فعلية : (تعبثون) ، والأخرى مفردة (جبارين) أفادتاً بلفظهما الذم ، إذ العبث والتجبر مذمومان ، فمنشورهما قصور التصور الذي يستتبع قصور كل ما يصدر عنه . ففي الأول تفريط ، وفي الثاني مجاوزة وإفراط . فالعبث أن يخلط بالعمل لعباً ، « من قولهم : عبثت الأقط ، والعبث طعامٌ مخلوط بشئٍ ... ويقال لما ليس له غرض صحيح عبث »^(١) . فما لا فائدة فيه حقيقة أو حكماً عبث^(٢) . وبناء عليه ذم عملهم ، وهو تعليتهم أبنيتهم بكل طريق مرتفع أو جيل ، وجعلها كالأعلام - وهو معنى (آية) - : ولا غرض صحيحاً وراء ذلك إلا الفخر ، أو الإيذاء ، أو اللهو ، حيث روي « أنهم كانوا يبنون ذلك ليُشرفُوا على المارة والسابلة ، فيسخرُوا منهم ويعبثُوا بهم ، روي ذلك عن الكلبي والضحاك . وعن مجاهد ، وابن جبير أن الآية برج الحمام ، كانوا يبنون البروج في كل ريع ليلعبوا بالحمام ويلهوا به . وقيل : بيت العشار يبنونه بكل رأس طريق ، فيجلسون فيه ليعشروا مال من يمرُّ بهم »^(٣) . وفعلهم مذموم على كل الوجوه : لكنني أميل إلى أن دافعه كان رغبة التعالي والتفاخر إذ عبر عن تلك الأبنية بكلمة (آية) ، وهي توحى بذلك ، أي إنهم كانوا يبنون القصور العالية المشيدة كأنها أعلام في الأماكن المرتفعة ليُعرفَ بذلك غناهم . وذلك ما ذهب إليه النقاش وغيره ، واستظهره ابن المنير^(٤) .

والجبار « في صفة الإنسان يقال لمن يجبر نقيصته بادعاء منزلة من التعالي لا يستحقها ، وهذا لا يقال إلا على طريق الذم ... ويقال للقاهر غيره جبار »^(٥) ومعنى (بطشتم جبارين) : « مسلطين غاشمين ، بلا رافة ، ولا قصد

(١) المفردات في غريب القرآن : ص ٣٢٠ .

(٢) انظر روح المعاني : ١٠٩/١٩ - ١١٠ .

(٣) روح المعاني : ١١٠/١٩ ، وانظر : الكشاف : ٣٢٥/٣ - ٣٢٦ ، والبحر المحيط : ٣٢٧/٧ ، ورأى الطاهر بن عاشور أن وظيفة الأحوال في الآيات الإنكار والتوبيخ ، ولا مانع ، انظر : التحرير : ١٦٥/١٩ - ١٦٦ .

(٤) روح المعاني : ١١٠/١٩ ، وانظر : الانتصاف ، لابن المنير ، بهامش الكشاف

: ٣٢٦/٣ ، والتفسير الكبير : ١٥٧/٢٤ .

(٥) المفردات : ص ٨٦ .

تأديب ، ولا نظر في العاقبة»^(١) ، فكأنَّ من يقدم على الغير ، لا على طريق الحق ، ولكن على طريق الاستعلاء يوصف بأن بطشه بطش جبار^(٢) .

وجاءت الحال الثالثة ، وهي الجملة الاسمية (لعلكم تخلصون) قرينة للذم : إذ ليس بين ألفاظها ما يستفاد منه ذلك ، ولكنه استفيد من النسبة ، إذ طمع المخلوق في الخلود - في هذه الحياة - ، وصدور أفعاله وفق ذلك الطمع ، هو مناط الذم .

وبيَّن الألوسي دلالة (لعل) في هذا السياق وما يماثله بقوله : « (لعلكم تخلصون) : أي : راجين أن تخلصوا في الدنيا ، أو عاملين عمل من يرجو الخلود فيها ، فلعلَّ على بابها من الرجاء . وقيل : هي للتعليل^(٣) . وفي قراءة عبدالله (كي تخلصون) . وقال ابن زيد : هي للاستفهام على سبيل التوبيخ والهزاء بهم ، أي : هل أنتم تخلصون ! وكون لعل للاستفهام مذهب كوفي . وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : المعنى : كأنكم خالدون ، وقرئ بذلك كما روي عن قتادة . وفي حرف أبي (كأنكم تخلصون)^(٤) . وظاهر ما ذكر أن لعل هنا للتشبيه ، وحكى ذلك صريحاً الواقدي عن البغوي . وفي البرهان : هو معنى غريب لم يذكره النحاة . ووقع في صحيح البخاري أن لعل في الآية

(١) روح المعاني : ١٩/١١٠ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨١/٢ ، الفتوحات الإلهية : ٥١٨/٢ .

(٢) انظر : التفسير الكبير : ١٥٧/٢٤ ، والمحرم الوجيز : ٧٣/١٢ .

(٣) نقل ذلك الزمخشري ، كما نقل أنه قرئ (تخلصون) بضم التاء ، مخففاً ومشدداً ، وجعل (لعل) إما للرجاء ، أو التشبيه . انظر : الكشاف : ٣٢٦/٣ .

ونقل ابن جني قراءة التخفيف ونسبها إلى قتادة ، انظر : المحتسب :

١٣٠/٢ ، ونسب قراءة التثنية (لعلكم تخلصون) العالية : مختصر من جواهر الآراء : ١٧٧ .

(٤) انظر : صحيح البخاري ، المجلد الثالث : ٤٧٥/٦ ، حيث قال : « قال ابن عباس : لعلكم تخلصون : كأنكم » .

للتشبيه^(١). انتهى «^(٢). فتلك الصفات التي جسدتها الأحوال محل ذم كلها ، ولذا أظهرها لهم عليه السلام ، توبيخاً وحضاً لهم على تركها ، أما الأول فـ «لدلالته إماماً على السرف ، أو الخيلاء ، والثاني : ... لدلالته على الإمل الطويل والغفلة عن أن الدنيا دار ممر ، لا مقر . وثالثها : ... بين أنهم مع ذلك السرف والحرص ، فإن معاملتهم مع غيرهم معاملة الجبارين ... وحاصل الأمر في هذه الأمور الثلاثة أن اتخاذ الأبنية العالية يدل على حب العلو ، واتخاذ المصانع يدل على حب البقاء ، والجبارية تدل على حب التفرد بالعلو ، فيرجع الحاصل إلى أنهم أحبوا العلو ، وبقاء العلو ، والتفرد بالعلو . وهذه صفات الإلهية ، وهي ممتنعة الحصول للعبد ، فدل ذلك على أن حب الدنيا قد استولى عليهم بحيث استغرقوا فيه ، وخرجوا عن حدّ العبودية وحاموا حول ادعاء الربوبية ...»^(٣) .

ومن قصور التصور أمّن مكر الله ، ومنشؤه الجهل به تعالى ، وذلك يستتبع الاسترسال في العبث وتضييع فطرة الله التي فطر الناس عليها : لعدم الخوف ولذلك أنكر صالح - عليه السلام - على قومه اعتقادهم الباطل ، أن يتركوا في الدنيا متقلبين في النعم التي أنعم الله بها عليهم آمنين العذاب : (أَتَتْرُكُونَ فِي مَا هُنَا آمِنِينَ) . والفرد ، وهو الأشر والبطر^(٤) من صور العبث

(١) انظر : صحيح البخاري ، المجلد الثالث : ٤٧٥/٦ ، حيث قال : « قال

ابن عباس : (لعلكم تخلدون) كأنكم .»

(٢) روح المعاني : ١١٠/١٩ ، وانظر : البحر المحيط : ٣٢/٧ ، وقد جاء ت

(لعل) مفيدة التعليل في قوله تعالى (وما أرسلنا في قرية من نبي

إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون) [الأعراف : ٩٤]

فقد فسر الألويسي (لعلهم يضرعون) بقوله « أي : كي يضرعوا

ويخضعوا ويتوبوا » : روح المعاني : ٩/٩ .

(٣) التفسير الكبير : ١٥٧/٢٤ ، وانظر : روح المعاني : ١١٠/١٩ - ١١١ .

(٤) انظر : المفردات في غريب القرآن : ص ٣٧٨ - ٣٧٩ ، وانظر في ذلك

المعنى والمعاني الأخرى للكلمة : الكشاف : ٣٢٨/٣ ، والبحر : ٣٥/٧ ،

والحرر الوجيز : ٧٤/١٢ - ٧٥ ، وروح المعاني : ١١٣/١٩ .

أيضاً ، ولذلك جاءت الحال ذامّة لنحتهم الجبال بيوتاً ، وهو أبلغ ما يجسد تغلغل تلك الصفة في نفوسهم ، ولذا جيء بالحال صفة مشبهة ، إشارة إلى ذلك . فقوله : (وتنحتون) « معطوف على (تُتْرَكُون) ، فهو في حيز الاستفهام التوبيخي ، ومحل التوبيخ الحال ، وهي قوله (فارهين) »^(١) . قال الفخر الرازي - مستنبطاً السمات الغالبة على القومين التي استحقوا بسببها الإهلاك : « واعلم أن ظاهر هذه الآيات يدل على أن الغالب على قوم هود هو اللذات الحالية ، وهي طلب الاستعلاء ، والبقاء والتفرد والتجبر . والغالب على قوم صالح هو اللذات الحسية ، وهي طلب المأكول والمشروب ، والمسكن الطيبة الحصينة »^(٢) .

فأصير

(١) الفتوحات الالهية : ٢٨٨/٣ .

(٢) التفسير الكبير : ١٥٩/٢٤ ، ومثله في البحر المحيط : ٣٥/٧ .

التهديد :

وجاءت الحال مفيدة هذا المعنى ، وهي متعددة : مفرد ، وجملة شرط ،

في قوله تعالى :

﴿ لَئِن لَّمْ يَنْهَ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٦٠) ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقَفُوا أَخَذُوا وَقَتَّلُوا تَفْتِيلًا ﴾ (٦١) ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ (٦٢) (١)

المقام مقام تهديد وحسم للحركة المضادة لحركة الجماعة من قبل الفئات الثلاث - وهؤلاء وإن كانوا قوماً واحداً لهم ثلاث اعتبارات ، فالمنافقون : الذين يؤذون الله سراً ، والفسقة : الذين يؤذون المؤمنين باتباع نسايتهم ، والمرجفون : الذين يؤذون النبي عليه السلام بالإرجاف بقولهم : غلب محمد ، وسيخرج من المدينة ، وسيؤخذ (٢) ، فإما أن تتواعم حركة هؤلاء مع حركة الجماعة التي يعيشون بينها - وذلك يقتضي تواعم الدواخل قبلاً - وإما الجلاء . وقد جاءت الحال : (ملعونين ، أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا) راسمة صورة أخرى من صور التهديد ، أفضع وأشنع ، حيث بينت ما يكون عليه وضعهم خلال فترة الإمهال القصيرة استعداداً للخروج : الطرد والإبعاد عن لحمة الجماعة ، بل وأعظم منه ، ترقب القتل في كل خطوة تحاول الانتشار لبت ما دأبوا على بثه . وذلك يحملهم على التوقع ، منصرفين عما هم عليه إلى حركة ملممة سريعة حذرة : وقايةً للنفس . « والاستثناء فيه لطيفة ، وهي أن الله تعالى وعد النبي عليه السلام أنه يخرج أعداءه من المدينة وينفيهم على يده ، إظهاراً لشوكته ، ولو

(١) الأحزاب : ٦٠ - ٦٢ .

(٢) انظر : التفسير الكبير : ٢٣٢/٢٥ ، والكشاف : ٥٦١/٣ .

كان النفي بإرادة الله من غير واسطة النبي ، لأخلى المدينة عنهم في اللفظ
 أن ، بقوله : كُنْ فَيَكُونُ . ولكن لما أراد الله أن يكون على يد النبي ، لا يقع
 ذلك إلا بزمان ، وإن لَطَفَ ، فقال (ثُمَّ لَا يَجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا) وهو أن
 يتهيؤوا ويتأهبوا للخروج . (مُلْعُونِينَ ، أَيْنَمَا تَقْفُوا أَخَذُوا وَقَتَلُوا نَقْتِيلًا) ، أي في
 ذلك القليل الذي يجاورونك فيه يكونون ملعونين ، مطرودين من باب الله وبابك ،
 وإذا خرجوا لا ينفكون عن الذلة ، ولا يجدون ملجأ ، بل أينما يكونوا يطلبوا
 ويؤخذوا ويقتلوا ...» (١) .

وفي ضوء معنى الآية المبين ، لا يصحُّ في (ملعونين) إلا أن تكون
 حالاً صاحبها ضمير الفاعل في (يجاورونك) . وهو الوجه الذي لم يذكر
 الزجاج غيره ، حيث قال : « (ملعونين) : منصوب على الحال ، المعنى : لا
 يجاورونك إلا وهم ملعونون » (٢) . وكذلك فعل أبو البقاء . وهو أحد وجهين
 عند الفراء ، قال : « وقوله (ملعونين) : منصوبة على الشتم ، وعلى
 الفعل ، أي : لا يجاورونك فيها إلا ملعونين . والشتم على الاستئناف ، كما
 قال : « وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ » (٣) لمن نصبه . ثم قال : (أينما تقفوا
 أخذوا وقتلوا) فاستأنف . فهذا جزاء . وقوله : (إلا قليلاً) ، حدثنا
 أبو العباس قال حدثنا ... قال ابن عباس : لا يجاورونك فيها إلا يسيراً حتى
 يهلكوا . وقد يجوز أن تجعل القلة من صفتهم صفة الملعونين ، كأنك قلت : إلا
 أقلباً ملعونين : لأن قوله (أينما تقفوا أخذوا) يدل على أنهم يقتلون
 ويتفرقون » (٤) . ولم يرتض أبو علي الفارسي النصب على الشتم ، بل
 (ملعونين) عنده حال و (قليلاً) ظرف . قال - بعد أن أورد رأي الفراء ، مبيناً

(١) التفسير الكبير : ٢٣٢/٢٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٦/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس :

. ٣٢٧/٣

(٣) المسد : ٤ .

(٤) معاني القرآن : ٣٤٩/٢ - ٣٥٠ .

عدم جواز نصب (ملعونين) على القطع - : « وهذا عندنا يجوز نصبه على الحال من (بهم) في (لَنْعَرِيكَ بِهِمْ مَلْعُونِينَ) ، لأنهم في إرجافهم هذه حالهم ، ويجوز أيضاً أن تكون حالاً من (لَا يَجَاوِرُونَكَ) أي : لا يجاورونك إلا ملعونين ، ويكون (قليلاً) ظرفاً فإن قال قائل : كيف يجوز أن يكون قوله : (ملعونين) حالاً من (لا يجاورونك) ، والمعنى يصير : يجاورونك ملعونين ، واللعن : البعد ، فكيف يجاورونهم وهم بعداء ؟ قيل له : أصل اللعن في اللغة هو البعد ، ثم اتسع فيه حتى قيل لمن مقته المسلمون : ملعون ، وإن لم يبعد عنهم في المحل ، فعلى هذا يكون ملعونين حالاً من (لا يجاورونك) . ويجوز أن يكون (قليلاً) صفة لهم أيضاً منتصبة على الحال ، كأنه قال : لا يجاورونك إلا أقلاء ملعونين »^(١) . أما غير هؤلاء من المعربين ، فقد ذكروا ما ذكره أولئك مع وجوه أخرى بعضها ضعيف معنى ، أو صناعة ، والآخر ضعيف معنى وصناعة . وما دعاهم إلى القول بالوجوه الأخرى إلا قاعدة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وهم لم يشيروا إلى ذلك ، لكن ابن هشام بينه في باب (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) ، قال : « ... الجهة الثانية : أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة . وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك : أحدها : ... وقول بعضهم في (ملعونين أَيْنَمَا تَقْفُوا أُخْذُوا) : إن (ملعونين) حال من معمول (تَقْفُوا) ، أو (أُخْذُوا) ، ويردُّه أنَّ الشرط له الصدر . والصواب أنه منصوب على الذم^(٢) . وأمَّا قول أبي البقاء إنه حال من فاعل (يجاورونك) ، فمربود : لأن الصحيح أنه لا يُسْتثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان »^(٣) .

ونعرض للوجوه الأخرى التي ذكرها المعربون في (ملعونين) ، ووجوه إعراب (قليلاً) لبيان مواطن الضعف فيما ذهبوا وذهب ابن هشام إليه ، ثم نبين كيف أن الحالية مستقيمة صناعة ، كما هي مستقيمة معنى .

(١) المسائل البغداديات : ٤٢٢ .

(٢) مغني اللبيب : ص ٦٩٨ ، ٧٠٣ .

(٣) وهو رأى الفرّاء ، وقد مرّ .

قال أبو البقاء : « (ملعونين) : هو حال من الفاعل في (يجاورونك) ، ولا يجوز أن يكون حالاً مما بعد (أين) : لأنها شرط ، وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله »^(١) . فقوله : (ما بعد الشرط لا يعمل ...) متفق عليه فيما يخص فعل الشرط . وما خالف فيه إلا الكسائي . أما فيما يخص الجواب ، فقد أجاز الكوفيون تقديم معموله عليه وذلك بناءً على مذهبهم في كون (أضربُ) من قولهم : أضربُ إن تضربُ ، جواباً للشرط مقدماً عليه ، وإذا جاز أ يتقدم العامل على أداة الشرط ، جاز أن يتقدم معموله^(٢) . وقد أعرب الجَمَلُ (ملعونين) مفعولاً به لأخذوا مقدماً عليه^(٣) : بناءً على مذهب الكسائي والفراء ، وذلك وإن كنا نراه صحيحاً صناعةً ، إلا أنه يُضعفُ المعنى هنا ، إذ يصير : لا يجاورونك إلا قليلاً أينما وجدوا أخذوا ملعونين ، وفي ذلك تقييد للعن بحالة الأخذ ، والمراد أنهم ملعونون أخذوا أو لم يؤخذوا . وقال الزمخشري : « (ملعونين) : نصب على الشتم ، أو الحال ، أي : لا يجاورونك إلا ملعونين ، دخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معاً ، كما مر في قوله ﴿ **إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبِذَ عَلَيْهِ** ﴾^(٤) ولا يصح أن ينتصب عن (أخذوا) : لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها . وقيل في (قليلاً) هو منصوب على الحال أيضاً ، ومعناه : لا يجاورونك إلا أقبلاً ، أذلاء ملعونين »^(٥) . فقوله بالنصب على الشتم - وهو مذهب الفراء وذهب إليه أيضاً ابن عطية وأبو حيان نقلاً عن الطبري^(٦) ، وابن هشام في نصه السابق ،

(١) إملاء ما من به الرحمن : ١٩٤/٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٢٣/٢ - ٦٣٢ .

(٣) الفتوحات الإلهية : ٤٥٦/٣ .

(٤) الأحزاب : ٥٣ .

(٥) الكشف : ٥٦١/٣ ، وضعف الألويسي نصب (قليلاً) على الحال ، قائلاً :

« ولا يخفى حاله على ذي تمييز » ، انظر : روح المعاني : ٩١/٢٢ .

(٦) انظر : البحر المحيط : ٢٥١/٧ .

والألوسي^(١) - ضعيف صناعة ومعنى ، أما الأول ، فلأن النصب أو الرفع على الذم أو المدح ، لا بدّ فيه من قطع حركة الاسم عمّا قبله ، ووظيفة القطع لفت الانتباه - بوساطة مخالفة ما تستدعيه الصناعة - إلى المعنى المراد من الاسم المقطوع ، والغالب في ذلك الاسم أن يكون تابعاً ، نعتاً ، أو بدلاً ، وقد يكون خبر مبتدأ وقد يكون نكرة وقبلها معرفة لا تصلح أن تكون نعتاً لها كقول النابغة :

أقارعُ عوفٍ لا أحاول غيرها وجودُ قُرودٍ تبتغي من تجادِع^(٢)

وعلى ذلك فلو كان القطع مراداً في (ملعونين) لجيء بها مرفوعة لئخالف حركة ما قبلها ، وهو (قليلًا) ، وإن لم تكن تابعة له ؛ وذلك لأن القطع في حقيقة أمره مخالفة إعرابية تبعاً لمخالفة معنوية .

هذا من جهة الصناعة ، أما من جهة المعنى فإنه يؤدي إلى قطع وشائج الصلة بين هذه الأجزاء من التركيب ، والتي أريد لها أن تتابع لرسم صورة متلاحمة الأجزاء .

أما إعراب (قليلًا) حالاً - بجعلها نعتاً لمحذوف ، أي : لا يجاورونك إلا عدداً قليلاً ، فضعيف من جهة المعنى ؛ إذ قلّتهم حاصلة معلومة لهم وللمسلمين ، وكذلك شعورهم بالذلة ، وهما دافعهم إلى اللجوء إلى أساليب التخريب الخفية . والمعنى الأقوى مع الظرفية ، وهو اختيار الزمخشري ، وقد شرحه بقوله : «... والمعنى : لئن لم ينته المنافقون عن عداوتهم وكيدكم ، والفسقة عن فجورهم ، والمرجعون عما يؤلفون من أخبار السوء : لنامرئكَ بأن تفعل بهم الأفاعيل التي تسؤهم وتنؤهم ، ثم بأن تضطرهم إلى طلب الجلاء عن المدينة ، وإلى ألا يساكنوك فيها (إلا) زمنًا (قليلًا) ريثما يرتحلون ويلتقطون أنفسهم وعيالاتهم»^(٣). وقال ابن عطية : «... وقوله (إلا قليلاً) : يحتمل أن يريد

(١) انظر : روح المعاني : ٩١/٢٢ .

(٢) انظر : الدر المصون : ٧٩/٣ - ٨٠ .

(٣) الكشف : ٥٦١/٣ .

إِلَّا جَوَاراً قَلِيلاً^(١)، أَوْ وَقْتاً قَلِيلاً، ويحتمل أن يريد إلّا عدداً قليلاً، كآته قال :
 إلّا أَقْلَاءً . وقوله تعالى (ملعونين) يجوز أن ينتصب على الهم ، قاله الطبري ،
 ويجوز أن يكون بدلاً من أَقْلَاءَ الذي قدرناه قبل في أحد التأويلات ؛ ويجوز أن
 يكون حالاً من الضمير في (يجاورونك) ، كآته قال : ينتفون ملعونين ، فلما
 تَقَدَّرَ (لا يجاورونك) تقدير ينتفون حُسْنُ هذا^(٢) . وما بقي من الوجود
 التي أوردوها لم يُردَّ عليه ، هو : إعراب (قليلاً) مفعولاً مطلقاً ، وردّه بالنظر
 في المعنى عليه ، حيث لا يضيف إليه شيئاً . وإعراب (ملعونين) بدلاً من أَقْلَاءَ
 ، وهو ضعيف أيضاً ؛ إذ يجعل ملعونين هي المراد الأصلي ، و (قليلاً)
 كالتقدمة لها ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ
 وَأَعْنَابًا ﴾^(٣) الآيات ، إذ ما جيء بـ (مفازاً) إلّا لتفخيم شأن ما بعدها ، وسيأتي
 بيان ذلك وافيأ في فصل البدل ، وضعف البدلية - من جهة الصناعة - أبو
 حيان : وذلك لأن مجيء البدل مشتقاً ضعيفاً^(٤) . ومما يضعف المعنى في الآية
 أيضاً تأويل (لا يجاورونك) بـ (ينتفون) ؛ إذ يجعل اللعن مختصاً بحالة
 نفيتهم ، والمراد أنهم ملعونون قبله ، وتدخل فيه حالة خروجهم دخولاً أولياً .
 وذهب إلى التقدير أيضاً الجلالان : « (ثم لا يجاورونك) يساكنوك (فيها إلّا
 قليلاً) ثم يخرجون (ملعونين) »^(٥) . وبناءً على هذا التقدير يكون صاحب الحال
 وعامله محذوفاً^(٦) . وذلك مردود بما رُدَّ به تقدير ابن عطية . واختار أبو
 حيان - بعد نقله الأوجه السابقة - نصب (ملعونين) على النعت لـ (قليلاً) ، قال
 : « والصحيح أن (ملعونين) صفة لقليل ، أي : إلّا قليلين ملعونين ، ويكون
 قليلاً مستثنى من الواو في (لا يجاورونك) ، والجملة الشرطية صفة أيضاً ،

(١) ذكر هذا الوجه ، دون غيره ، الأخفش ، انظر : معاني القرآن : ٦٦١/٢ .

(٢) المحرر الوجيز : ١٠١/١٣ .

(٣) التبا : ٣١ - ٣٢ .

(٤) انظر البحر المحيط : ٢٥٦/٧ .

(٥) تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الإلهية : ٤٥٥/٣ - ٤٥٦ .

(٦) انظر : الفتوحات الإلهية : ٤٥٦/٣ .

أي : مقهورين ، مغلوباً عليهم «^(١) . وهو ضعيف أيضاً ، وذلك على مذهب من لا يجيز نعت النعت ، وهو صحيح ، إذ جعل المسألة من باب تعدد النعت أحسن ، وذلك غير ممكن في الآية : لأن منعوت (قليلاً) - على الوجه المختار عندنا - ظرف .

وهكذا نصل إلى أن أمر النظم لا يستقيم إلا بإعراب (قليلاً) ظرفاً ، و(ملعونين) حالاً أولى ، وجملة الشرط حالاً ثانية^(٢) . فيكون الاستثناء - كما ذهب إليه الزمخشري - داخلاً على الظرف والحال معاً ، ولا التفات لتعقب أبي حيان له ، وقد ذكر هو أن الأخفش والكسائي أجازا ذلك في الحال . كما أن الألويسي قيد إطلاقهم لمنع استثناء شيئين بأداة واحدة ، بقيد يُخْرِجُ ما نحن بصدده من دائرة الممنوع ، قال - بعد أن ذكر إعراب الزمخشري - : «... وتعقبه بعضهم بأن فيه استثناء شيئين وهما الظرف والحال بأداة واحدة ، وقد قال ابن مالك في التسهيل^(٣) : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . وظاهره عدم جواز ذلك ، سواء كان الاستثناء مفرغاً أم لا ، وسواء كان الشيئان مما يعمل فيهما العامل المتقدم أم لا ... ، والذي أميل إليه تقييد إطلاقهم ... بما إذا كان الشيئان لا يعمل فيهما العامل السابق قبل الاستثناء ، فلا يجوز : ما قام إلا زيد إلا بكر : إذ لا يكون للفعل فاعلان دون عطف ، ولا : ما ضربت إلا زيداً عمراً ، مثلاً : إذ لا يكون لضرب مفعولان دون عطف أيضاً . وأرى جواز نحو : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا عمراً دانقاً ، ونحو : ما ضرب إلا زيداً عمراً ، من غير حاجة إلى التزام إبدال اسمين من اسمين نظير قوله :

ولمَّا قرعنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضه ببعضِ أبتُ عيدانهُ أنْ تكسراً

في الأوَّل ، وإضمار فعلٍ ناصبٍ لعمرٍ ، دلَّ عليه المذكور في الثاني...»^(٤).

(١) البحر المحيط : ٢٥١/٧ ، وانظر : الفتوحات الإلهية : ٤٥٦/٣ .

(٢) أعربها أبو حيان صفة ثانية ، على أن (ملعونين) صفة أولى ، قال : «والصحيح أن (ملعونين) صفة لقليل...والجملة الشرطية صفة أيضاً» البحر المحيط : ٢٥١/٧ ، وانظر أيضاً : ص ٢٤٦ .

(٣) انظر : التسهيل : ١٠٣ ، والمساعد على التسهيل : ٥٦٩/١ - ٥٧٠ .

(٤) روح المعاني : ٦٨/٢٢ - ٦٩ .

قرينة إنكار وتوبيخ ... الخ

ذكر سيبويه لجيء الحال قرينة إنكارٍ ونحوه صورتين . وليس غرضه من ذلك الحصر - إذ هو متعذر - ، بل الإشارة والتمثيل لجيء الحال مؤدية هذه المعاني .

الصورة الأولى : الجملة الواقعة فيها تلك الحال اسمية مصدرية بما أو من الاستفهاميتين ، والاستفهام مراد به الإنكار ونحوه .

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه . وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً . فهذا حال قد صار فيه ، وانتصب بقولك : (ما شأنك) ، كما ينتصب (قائماً) في قولك : هذا عبدالله قائماً ، بما قبله ... وفيه معنى لم قممت في (ما شأنك) و (مالك) . قال الله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ (١)

... وأما قولهم : من ذا خير منك ، فهو على قوله : من الذي هو خير منك لأنك لم ترد أن تشير أو تومي إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمه ، ولكنك أردت : من ذا الذي هو أفضل منك . فإن أومأت إلى إنسان قد استبان فضله عليه فأردت أن يعلمه ، نصبت (خيراً منك) ، كما قلت : من ذا قائماً ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها . ونصبه كنصب ما شأنك قائماً (٢) . وقد نص السيرافي على أن المراد بالاستفهام في تلك الأمثلة الإنكار ونحوه ، قال : « قوله (قائماً) شيء قد عرفه المتكلم من المسئول ، وهو الكاف في (شأنك) ، والمسئول عنه

(١) المدثر : ٤٩ ، وانظر في تفسير الآية : معاني القرآن : ٢٤٩/٥ ، وإعراب .

القرآن للنحاس : ٧٤/٥ ، والكشاف : ٦٥٦/٤ ، والتفسير الكبير : ٢١١/٣ .

والتبيان : ١٢٥١/٢ ، وروح المعاني : ١٣٣/٢٩ .

(٢) الكتاب : ٦٠/٢ - ٦١ ، وانظر : الفروق في اللغة : ٣٠٦ .

وهو (زيد) فسأل عن شأنه في هذه الحال . وقوله (ما شأنك) : ما : مبتدأ ،
 وشأنك خبرٌ في هذه الحال . وإن شئت (شأنك) المبتدأ ، و (ما) خبرٌ مقدّم ،
 والناصب لـ (قائماً) شأنك . ومعناه : ما تصنع وما تلبس في هذه الحال .
 وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه ، والمسألة عن السبب الذي أداه إليه . فكأنه قال :
 لم قممت ؟ وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله عز وجل (فَمَا لَهُمْ عَنِ
 التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ) كأنه أنكر إعراضهم فوبخهم على السبب الذي أداهم إلى
 الإعراض ، فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ ، ... وأما قولهم : مَنْ ذا خير
 منك فيجوز أن تكون (مَنْ) مبتدأ ، و (ذا) خبره ، و (خيرٌ منك) بدلٌ منه فكأنه
 قال : مَنْ خيرٌ منك ؟ . ويجوز أن يكون (ذا) بمعنى (الذي) ^(١) ، ويكون
 تقديره : مَنْ ذا الذي هو خيرٌ منك . وأكثر ما يستعمل هذا على إنكار أن
 يكون أحدٌ خيراً منه ، كقولك : مَنْ ذا أرفعُ من الخليفة ، والغرض ما أحدٌ
 أرفعُ منه ^(٢) . هذا مذهب سيبويه ومن بعده من البصريين ومتابعيهم في
 نصب (قائماً) في نحو هذا التركيب ^(٣) .

وللكوفيين مذهب مخالف لمذهب أولئك ، إذ هم يرون أنه منصوب على
 أنه خبرٌ لـ (ما) الاستفهامية ^(٤) فشبّهوا احتياج (مالك ، ما شأنك) - في هذا

(١) ذهب إلى مجيء (ذا) بمعنى الذي ، أيضاً : الزجاج : معاني القرآن

وإعرابه : ٢٨٧/١ - ٢٨٨ ، ١٦٧ ، والنحاس : إعراب القرآن : ٢٥٧/٢ .

(٢) شرح السيرافي : ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، وانظر : أمالي ابن الشجري :

١٦٧/١ - ١٦٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥١/١ ، والمقتضب : ٢٧٣/٣ ، ومعاني

القرآن وإعرابه للزجاج : ٨٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٧٨/١ - ٤٧٩ ،

وشرح ملحة الإعراب للحريري : ١٣٧ ، والكشاف : ٤٥٤/١ ، وشرح

المفصل : ٥٨/٢ - ٥٩ ، ولباب الإعراب ، للإسفراييني : ٣٢١ ، وشرح

الكافية : ١٩٦/١ ، ٢٠١ .

(٤) ذكر السمين والألوسي أن نصب (قائماً) عند الكوفيين على أنه خبرٌ

لكان مضمرة والصحيح ما أثبتناه كما سيوضح من نص الفراء

وغيره ، انظر : الدرّ المصون : ٦٠/٤ ، وروح المعاني : ١٠٧/٥ .

السِّيَاق^(١) - إلى منصوب ، باحتياج (كان) و (ظن) إليه ولذلك جوزوا في المنصوب أن يكون معرفة ، ويتضح مذهبهم ذاك من النصوص التالية :
 قال الفراء : « تقول : مالك قائماً ؟ ! كما قال الله - تبارك وتعالى - :
 ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكُمْ مُهْطِعِينَ ﴾^(٢) ، فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة : يجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا : لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظن^(٣) وما أشبههما . وكل موضع صلحت فيه (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) من المنصوب ، جاز نصب المعرفة منه والنكرة : كما تنصب (كان) و (أظن) ؛ لأنهن نواقص في المعنى - وإن ظننت أنهن تامات - ، ومثل مال ، ما بالك وما شأنك . والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير . ولا تقل : ما أمرك القائم ، ولا ما خطبك القائم : قياساً عليهن : لأنهن قد كثرن ، فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش^(٤) عندك ؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من كلامهم^(٥) .
 وقال النحاس - معرباً (فئتین) في قوله تعالى :

﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَفِقِينَ فِتْنَيْنِ ﴾^(٦) - :

« قال الأخفش^(٧) : (فئتین) على الحال كما يقال : مالك قائماً . وقال

(١) لأن المتكّر هنا ، لا ينكر شأن المخاطب على الإطلاق ، بل كائناً على تلك الصفة .

(٢) المعارج : ٣٦ .

(٣) نصب خبر (كان) عند الفراء على التشبيه بالحال ، وعند بقيّة الكوفيين

على الحال ، انظر : الأصول في النحو : ٢٢٠/١ ، والمقتصد في شرح

الإيضاح : ٦٧٩/١ ، والهمع : ٦٤/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :

٢/٨٢١ - ٨٢٨ ، والتبيين عن مذاهب التحويين لأبي البقاء : ٢٩٥ - ٣٠١ .

(٤) أيش ، أصلها : أي شيء ، ثم حذفوا إحدى ياءي (أي) تخفيفاً ، انظر :

معاني القرآن للفراء : ٣٥٣/٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢٨١/١ .

(٦) النساء : ٨٨ .

(٧) معاني القرآن : ٤٥١/١ .

الكوفيون ، هو خبر (مالكم) كخبر كان وظننت ، وأجازوا إدخال الألف واللام فيه «^(١) . وقال الزجاج - عند إعراب الكلمة نفسها - : « وقال النحويون في نصب (فئتین) إنها منصوبة على الحال . وقد قال سيبويه : إذا قلت : مالك قائماً ، فإنما معناه : لمَ قمت . ونصب على تأويل : أي شيء يستقر لك في هذه الحال . وقال غيره إنَّ (قائماً) ههنا منصوب على جهة فعل (مال)^(٢) ، ويجوز : مالك قائماً ومالك القائم يا هذا . ومالك القائم ، خطأ : لأنَّ القائم معرفة ، فلا يجوز أن تقع حالاً ، و (ما) من حروف الاستفهام فلا تعمل عمل (كان) ، ولو جاز : مالك القائم يا هذا ، جاز أن يقول : ما عندك القائم ، وما بك القائم . وبالإجماع أنَّ : ما عندك القائم ، خطأ ، فما لك القائم مثله ، لا فرق في ذلك «^(٣) فاستدلَّ القائلون بالحالية بالتزام مجيء الاسم المنصوب نكرة في هذا التركيب ونحوه^(٤) . والعلّة التي حملت على المخالفة في إعراب نحو (قائماً) ، ذكرها الألويسي ونقل ردَّ الشهاب عليها ، قال : « بومأ ما قيل على الأول^(٥) ، مِنْ أَنْ كَوْنِ ذِي الْحَالِ بَعْضاً مِنْ عَامِلِهِ ، غَرِيبٌ لَا يَكَادُ يَصِحُّ عِنْدَ الْكَثَرِينَ : فَلَا يَكُونُ مَعْمُولاً لَهُ وَلَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ وَصَاحِبِهَا ، فَمِنْ فِلْسَفَةِ النَّحْوِ كَمَا قَالَ الشَّهَابُ «^(٦) .

(١) إعراب القرآن : ٤٧٨/١ - ٤٧٩ .

(٢) جعل أبو بكر بن شقير لنصب هذه الأسماء باباً مستقلاً قال : « والنصب

بخبر (ما بال) وأخواتها . قولهم : ما بال زيد قائماً ، ومالك ساكناً ،

وما شأنك واقفاً ، قال الله جلَّ ذكره : (فما للذين كفروا قبلك مهطعين)

... فنصب مهطعين ومعرضين : لأنَّهما خير (مال) ... : « : الجمل فسي

النحو : ٥٧ - ٥٨ ، وهو المنسوب للخليل .

(٣) معاني القرآن وإعراجه : ٨٨/٢ .

(٤) انظر : الهمع : ٦٤/٢ ، ٦٨ ، والدر المصون : ٦٠/٤ .

(٥) أي : على إعراب البصريين له حالاً .

(٦) روح المعاني : ١٠٧/٥ ، وانظر : شرح التسهيل : ٣٥٤/٢ .

ومن شواهد هذه الصورة - غير أن الحال جملة فعلية ، والمجرور اسم

إشارة مشاراً به إلى حاضر في الذهن - ما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا

مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ

لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُنَزِّلَ

إِلَيْهِ كَنْزًا أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ

الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴿٨﴾ (١)

فمعنى قولهم : (مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ ...) : أي شيء له أكلًا وماشياً (٢) .
وإنما جيء بالفعل المضارع لأنّ ذينك الأمرين يتجدد صدورهما ، و « القائلون
هُمُ كِفَارٌ قَرِيشٌ : النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ وَعَبْدَاللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَنَوْفَلُ بْنُ خُوَيْلِدٍ ،
وَمَنْ ضَامَهُمْ » (٣) . وفي إشارتهم إليه بـ (هذا) : « تصغيراً لشأنه ، وتسميته
رسولاً ، بطريق الاستهزاء به ، أي : أي شيء ، وأي سبب حصل لهذا الذي
يدعي الرسالة حال كونه يأكل الطعام كما نأكل ويمشي في الأسواق لابتغاء
الأرزاق كما نفعل » (٤) . وقد « أوردوا طعنهم في نبوءة النبي - صلى الله عليه
وسلم - بصيغة الاستفهام عن الحالة المختصة به إذ أوردوا اسم الاستفهام
ولام الاختصاص والجملة الحالية التي مضمونها متار الاستفهام . والاستفهام
تعجيبى مستعمل في لازمه وهو بطلان كونه رسولاً : بناءً على أن التعجب من
الدعوى يقتضي استحالتها أو بطلانها ، وتركيب : (مال هذا) ونحوه ، يفيد
الاستفهام عن أمر ثابت له . فاسم الاستفهام مبتدأ ، و (لهذا) خبر عنه .
فمتار الاستفهام في هذه الآية هو ثبوت حال أكل الطعام والمشي في
الأسواق للذي يدعي الرسالة من الله . فجملة (يأكل الطعام) جملة حال .

(١) الفرقان : ٧ ، ٨ .

(٢) معاني القرآن للنحاس : ١٠/٥ ، وانظر معاني القرآن وإعرايه : ٥٨/٤ .

(٣) الكشاف : ٢٦٦/٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢٣٧/١٨ .

(٤) الفتوحات : ٢٤٥/٣ ، نقلاً عن أبي السعود .

وقولهم : (لِهَذَا الرَّسُولِ) أجروا عليه وصف الرسالة مجازاً منهم لقوله ، وهم لا يؤمنون به ، ولكنهم بنوا عليه ليتأتى لهم التعجب ، والمراد منه الإحالة والإبطال ... وخصوا أكل الطعام والمشى في الأسواق : لأنهما من الأحوال المشاهدة المتكررة . ورد الله عليهم قولهم هذا بقوله :

وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا
الطَّعَامَ وَيَكْمَشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ (١) ... (٢) .

وجاء المجرور المستفهم عن حاله استفهام إنكار ، اسماً موصولاً والحال مفردة في قوله تعالى :

﴿ ٢٥ ﴾ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا

قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿ ٢٦ ﴾ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴿ ٢٧ ﴾ (٣)

ف (مهطعين) ومعناها : « مسرعين نحوك ما دني أعناقهم إليك مقبلين بأبصارهم عليك » ، (٤) حال من (الذين كفروا) وكذلك (عيزين) . و (قبلك) معمول (مهطعين) (٥) . وإنما كانت هذه الحال محل إنكار وتوبيخ : لأن إقبالهم عليه - صلى الله عليه وسلم - وتحلقهم حوله حلقاً وفاقاً ، إنما كان لأجل أن يظفروا بما يجعلونه هزواً (٦) .

-
- (١) الفرقان : ٢٠ .
(٢) التحرير والتنوير : ٣٢٧/١٨ ، وانظر : التبيان : ٩٨١/٢ ، والفتوحات : ٢٤٥/٣ ، وروح المعاني : ٢٣٧/١٨ ، وذكر الألوسي أن من المعربين من جوز جعل جملة (يأكل) استثنائية ، وأضاف أن الأولى جعلها حالاً .
(٣) المعارج : ٣٦ ، ٣٧ .
(٤) الكشاف : ٦١٣/٤ ، وانظر : روح المعاني : ٦٤/٢٩ ، وغريب القرآن لابن عباس : ١١٣ .
(٥) التبيان : ١٢٤١/٢ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ١٦٨/١ .
(٦) روح المعاني : ٦٤/٢٩ ، وانظر : البحر : ٣٣٥/٨ - ٣٣٦ .

الصورة الثانية : هي أن يُؤتى باسمٍ منصوبٍ على الحال مشتقاً أو جامداً ، وعامله محذوف وجوباً ، وهو يفيد الوصف الموبخ به تالياً همزة الاستفهام - غالباً - مضمّنةً ذلك المعنى ، أي أن الهمزة تفيد نفس التوبيخ^(١) ، ويتلى ذلك الاسم بجملة حاليّة هي علّة التوبيخ . وأحد أمثلة هذه الصورة قولهم : أقائماً وقد قعدَ الناسُ . فكون (قائماً) حالاً ، هو مذهب سيبويه وتابعه جماعة . وذهبت جماعة أخرى إلى كونه مفعولاً مطلقاً على حين جوزت جماعة ثالثة الأمرين فيه . ونُبين رأينا في المسألة بعد عرض ما قاله النحاة حولها . قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم . وذلك قولك : أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب . وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً - علم الله - وقد سار الركب ، وقائماً - قد علم الله - وقد قعد الناس . وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذف استغناءً بما يُرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر الموضوع في هذا الموضع ... وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متّصل في حال ذكرك وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرك إياه ... »^(٢) وقال مبيناً أن حكم الأسماء الجامدة في هذا التركيب حكم المشتقة : « وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ، وذلك قولك : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ؟ ! وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلونٍ وتنقلٍ ، فقلت : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ؟ ! كأنك قلت : أتحوّل تميمياً مرةً وقيسياً أخرى ؟ ! . فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا

(١) انظر : حاشية العليمي على التصريح ، بهامش التصريح : ٢٩٣/١ .

(٢) الكتاب : ٣٤٠/١ - ٣٤١ ، وانظر : شرح السيرافي : ٩٧/٢ ، والمقتضب :

٢٢٨/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٤٧٣/١ ، وتفسير القرآن الكريم ، لابن أبي

الربيع : ١١٠/١ ، ١١٤ .

له ، وهو عندك في تلك الحال في تلونٍ وتنقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك ... ومثل ذلك قول الشاعر :

أفي السلم أعياراً جفاءً وغِظَةً وفي الحرب أشباهُ النساءِ العوارِكِ
أي : أنتقلون وتلونون مرةً كذا ومرةً كذا . وقال :

أفي الولائم أولاداً لواحدةٍ وفي العيادة أولاداً لعالاتٍ

... وإن أُخبرت في هذا الباب على هذا الحدّ نصبت أيضاً كما نصبت في حال الخبر الاسم الذي أخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميمياً - قد علم الله - مرةً وقيسياً أخرى . فلم ترد أن تخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه ، ولكنك أردت أن تشتمه بذلك ، فصار بدلاً من اللفظ بقولك : أتمم مرةً وتقيسُ أخرى ، ... وتنتقلون وتلونون ، فصار هذا كهذا ، كما كان تُرباً وجندلاً بدلاً من اللفظ بتربتٍ وجندلتٍ ، لو تكلمَ بهما . ولو مثلتَ ما نصبت عليه الأعيار ... في البدل من اللفظ ، لقلت : أتعيرون مرةً ... إذا أوضحت معناه ؛ لأنك إنما تجريه مجرى ما له فعل من لفظه ، وقد يُجرى مجرى الفعل ويعملُ عمله ، ولكنه كان أحسنَ أن توضحه بما يتكلمُ به إذا كان لا يُغيرُ معنى الحديث . وكذلك هو النحو ولكنه يُترك استغناءً بما يحسن من الفعل الذي لا ينقضُ المعنى ...»^(١) .

ومِمَّنْ ذهب بشأن إعراب تلك المنصوبات مذهب سيبويه : المبرد^(٢) ، والسيرافي ، والزمخشري وابن يعيش^(٣) وابن معط^(٤) وابن هشام^(٥)

(١) الكتاب : ٣٤٣/١ .

(٢) انظر : المقتضب : ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ ، ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٣) انظر : المفصل وشرحه لابن يعيش : ٦٨/٢ - ٦٩ .

(٤) انظر : الفضول الخمسون : ١٩٧ .

(٥) انظر : أوضح المسالك : ٣٥٩/٢ .

والأزهري^(١) والسيوطي^(٢) . وقد نصر السيرافي على أن سيبويه يرى نصب تلك الأسماء على الحال ، ولم يرتض غير ذلك ، وهذا نصه : « هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله^(٣) من قولك : أقيماً والناس قعود ، وأظرباً وأنت قنسرِيٌّ . غير أن الباب الأول بمصدر وهذا باسم الفاعل . وقدره سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر ، فقال : وكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذفه استغناءً . وهذا ينكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه ، وإذا جاء ذلك صرفاً إلى أنه مصدرٌ ، لاسم فاعل ... هكذا قال أبو العباس المبرد ... والقول عندي ما قاله سيبويه «^(٤) . والحقيقة أن موقف المبرد من نصب هذه الأسماء ، موقف سيبويه ، فهي عند كليهما منصوبة على الحال . والخلاف بينهما محصور في تقدير لفظ الناصب ، فسيبويه يقدره من لفظ الوصف ، ويوجب ذلك فيه . والمبرد يرفض ذلك ويقدره من غير لفظ الوصف - للعلة التي بينها السيرافي - يوضح ذلك نصه التالي : « هذا باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير والمسألة . وذلك قولك : أقيماً وقد قعد الناس ؟ ... وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائماً وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير : أثبت قائماً . فهذا يدل على ذلك المعنى «^(٥) . وعلى ذلك يكون ما نسبه إليه السيرافي وتابعه فيه ابن يعيش وأبو حيان وابن عقيل والسيوطي ، سهواً منهم^(٦) . ومنشأ سهو السيرافي زهاب المبرد في غير

(١) انظر : التصريح على التوضيح : ٣٩٣/١ .

(٢) انظر : الهمع : ٦١/٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣٣٨/١ - ٣٤٠ ، وشرح السيرافي : ٩٧/٢ .

(٤) شرح السيرافي : ٩٧/٢ .

(٥) المقتضب : ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ .

(٦) انظر : شرح المفصل : ١٢٣/١ ، وارتشاف الضرب : ٢١٧/٢ ، والمساعد

على التسهيل : ٤٨١/١ ، ٣٩/٢ ، والهمع : ١٢٩/٣ .

هذا الباب إلى تنزيل ما جاء من الأسماء المشتقة على وزن (فاعل) منزلة المصادر ، فظن أن ذلك مذهبه في هذا الباب أيضاً ، ونصّه التالي يشير إلى مذهبه ذاك ، قال « هذا باب ما يكون من المصادر حالاً ، وذلك قولك : جاء زيد مشياً ، إنما معناه : ماشياً ... كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه ، وذلك قولك : قُم قائماً . إنما المعنى : قم قياماً . وتقول : هنيئاً مريئاً ، وإنما معناه : هناك هناك ومرآك مرآء ، ولكنه لما كان حالاً ، كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئاً ، وثبت لك هنيئاً ... »^(١) . وقال معرباً (خارجاً) في بيت الفرزدق :

على حلقة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام

: « وقوله : (ولا خارجاً) إنما وُضِعَ اسمُ الفاعل في موضع المصدر ، أراد لا أشتم الدهر مسلماً ، ولا يخرجُ خروجاً من في زور كلام ، لأنه على ذا أقسم ، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يُقال : ماء غور ، أي غائر ... وهذا كثير جداً ، فعلى هذا جاء المصدرُ على فاعل ، كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، يُقال : قُم قائماً ، فيوضع في موضع قولك قُم قياماً ، وجاء من المصدر على لفظ (فاعل) حروف ، منها : فُلج فالجأ ، وعوفي عافيةً ، وأحرف سوى ذلك يسيرة ... »^(٢) .

وممن أوجب في تلك المنصوبات أن تكون مفعولات مطلقاً - وذلك بعدها مصادر جاءت على (فاعل) ، أو بعدها موضوعاً موضع المصادر ، كما توضع المصادر في مواضعها - الرضي ، قال - مبيناً مواضع حذف عامل المصدر وجوباً - : « ... ومنها أسماء أعيان هي آله مقامه مقام المصادر ، نحو : تُرباً لك وجدلاً ، ... ومنها صفات قائمة مقام المصدر ، نحو : هنيئاً

(١) المقتضب : ٣١٢/٤ .

(٢) الكامل : ١٢٠/١ - ١٢١ ، وانظر : المقتضب : ٢٦٩/٣ ، ٣١٢/٤ ، ٣١٣ .

وأما ابن السجري : ١٠٤/٢ - ١٠٥ .

لك، أي : هناعَةً ، وعائِذاً بك ، أي عياداً . وهي مثل : قُمْ قائماً وتعال جائئاً ...
وقد قيل في هذا القسم إنه نصبُ على الحال المؤكدة كما قيل في قُمْ قائماً^(١) .
وقد سها هو أيضاً فَتَسَبَّ القول بنصب نحو (قائماً) على المفعول المطلق إلى
سيبويه ، قال - مبيئاً المواضع التي يحذف فيها عامل الحال وجوباً - : « ...
ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال
...كقولهم : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ... هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي
والزمخشري - أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال - ومذهب سيبويه
- وهو الحق - انتصابها على المصدرية ... ومنها عند السيرافي صفات
تضمنت توبيخاً ... نحو قولهم : أقائماً وقد قعد الناس ... ، تقديره : أتقوم
قائماً فهو عند السيرافي حالٌ مؤكدة ، وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري ،
فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم قياماً^(٢) . وممن ذهب إلى
ذلك أيضاً ابنُ الحاجب^(٣) - ونسب القول به إلى سيبويه أيضاً - وابن أبي
الربيع^(٤) .

وممن جوز في تلك المنصوبات الأمرين - الحالية والمفعولية المطلقة - ابنُ
عصفور^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، - لكنه رجح الحالية - ، وتابعه ابن عقيل^(٧) .

والقول بأن المشتقات في هذه التراكيب موضوعة موضع المصدر، يؤدي
إلى جعل الأصل في تأدية هذه المعاني ، المصدر . والقائلون به قاسوه على

(١) شرح الكافية : ١١٨/١ .

(١) السابق : ٢١٤/١ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٤٧/١ - ٣٤٨ .

(٤) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٣٨/١ - ٣٤٠ .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٢٢/٢ .

(٦) انظر : التسهيل : ١١١ ، ٨٩ .

(٧) انظر : المساعد على التسهيل : ٤٧٩/١ - ٤٨١ ، ٣٩/٢ .

حَمَلٌ (تَرْبِياً لَكَ) و (هُنَيْئاً لَكَ) عَلَى (سَقِيّاً لَكَ) فِي بَابِ الدُّعَاءِ (١) . وَبَيْنَ الْمَسَائِلَتَيْنِ فَرَقٌ : إِذِ الدُّعَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، أَمَّا الْحَالُ فَلَيْسَ ذَلِكَ أَصْلًا فِيهَا ، وَالْمَتَكَلِّمُ بِ (أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) ، مُنْكَرٌ عَلَى الْمُخَاطَبِ حَالَهُ الْمَشَاهِدَةَ الْمَخَالَفَةَ لِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ، بِقَرِينَةِ الْجُمْلَةِ التَّالِيَةِ (وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ) . وَالْأَصْلُ (٢) فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ : أَتَقُومُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟ ، إِلَّا أَنَّهُ عُدِلَ عَنِ الْفِعْلِ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ قِيَامَ الْمُخَاطَبِ لَيْسَ أَمْرًا مُتَجَدِّدًا ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ ، وَلِذَا فَالْوَصْفُ أَلْيَقُ - مِنْ جِهَةِ الْمَقَامِ - وَلَوْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَجَدَّدَ وَيَقَعُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، نَحْوَ اللَّعِبِ - مَثَلًا - لَكَانَ الْأَلْيَقُ أَنْ يَقُولَ : أَتَلْعَبُ وَقَدْ بَلَغْتَ مَبْلَغَ الرِّجَالِ ، فَإِنْ أُرِيدَتِ الْمُبَالَغَةُ ، جِيءَ بِالْمَصْدَرِ : أَلْعِبًا وَقَدْ ... الخ . وَلِأَجْلِ هَذَا الْفَرَقِ بَيْنَ بَابِ الدُّعَاءِ وَهَذَا الْبَابِ ، لَمْ يَجْعَلْ سَيَبُويهِ الْأَسْمَاءَ الْمَشْتَقَّةَ (أَقَائِمًا وَقَدْ ...) ، مَحْمُولَةً عَلَى الْمَصْدَرِ (٣) فِي نَصْبِهَا عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، بَلْ هِيَ مَحْمُولَةٌ فِي إِيقَاعِهَا بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لَهَا . فَ (تَرْبِياً لَكَ) مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ ، وَ (قَائِمًا) لَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَهُ - وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالَ السَّيْرَافِيُّ - ، وَذَلِكَ مَا عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : « وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالِ قِيَامٍ أَوْ قَعُودٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبِيَهُ ، فَكَانَتْ لَفْظَ بَقَوْلِهِ : أَتَقُومُ قَائِمًا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَهُ اسْتِغْنَاءً بِمَا يَرَى مِنَ الْحَالِ فَصَارَ الْأِسْمُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَجَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » (٤) . وَيُؤَكِّدُ أَنَّ ذَلِكَ مَقْصُودُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ بَعْدُ « ... وَأَجْرِيَتْ (عَائِذًا بِاللَّهِ) فِي

(١) انظر: الكتاب: ٣١١/١، ٣١٤، ٣١٦.

(٢) وعلى ذلك فالحال هنا ليست مؤكدة لعاملها، كما أن المصدر في نحو: ضرباً زيداً، ليس مؤكدةً لعامله المحذوف وجوباً، بل هو بدل منه، فجري (قائماً) في المثال ونحوه، مجرى (ضرباً) في نيابته عن العامل.

(٣) يتضح ذلك من عنوانه لتلك الأبواب، انظر: الكتاب: ٣١١/١، ٣١٤.

٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٣، وانظر: شرح السيرافي: ٩٥/٢ - ١٠٠.

(٤) الكتاب: ٣٤٠/١ - ٣٤١.

الإضمار والبدل مجرى المصدر ، كما كان هنيئاً بمنزلة المصدر ، فيما ذكرت لك ^(١) . ومعلوم أن (هنيئاً) عنده ، حال وإن جرت مجرى المصدر في نيابتها عن الفعل الناصب لها ^(٢) . وقد بين السيرافي علة عد المصادر الأصل في نيابتها عن الأفعال ، وعد ما جاء من المشتقات على ذلك النحو محمولاً عليها ، بقوله : « ولا يجوز إضمار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه . لا يجوز أن تقول لإنسان مبتدئاً من غير حال تدل : قائماً يا زيد ، كما يجوز : قياماً يا زيد : لأن المصدر مأخوذ من لفظ الفعل ، فهو دال على فعل معين دون غيره . وإذا قال : قائماً يا زيد ، لا يدل على فعل محصور : لأنه يجوز أن يقول : اثبت قائماً ، وتكلم قائماً ، واضحك قائماً ، وما أشبه ذلك مما لا يحصر . وإنما جاز أن يقول : أقائماً وقد قعد الناس : لما شوهد منه من القيام والتعمل له » ^(٣) .

وعلى ما قدمنا ، فلا يصح عد (قائماً) ونحوه في نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، حالاً مؤكدة : كما أن : ضرباً زيداً ، لا يصح عد المصدر فيه كذلك ، لأن المصدر هنا نائب مناب العامل فيه دال على ما يدل عليه ، وهو عوض عنه . ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد . ومما يدل على أن (ضرباً زيداً) ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ، أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل ^(٤) . وإنما قسنا (قائماً) على (ضرباً زيداً) ، بناءً على نص سيبويه حيث قال : « وصار بدلاً من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر الموضوع هذا الموضوع » .

(١) السابق : ٣٤١/١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣١٦/١ .

(٣) شرح السيرافي : ٩٧/٢ ، وانظر : المقتضب : ٢٢٩/٣ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٧٥/٢ - ١٧٦ ، وانظر : أمالي

ابن الشجري : ٢٤٨/١ - ٢٥٠ ، والمخلص في ضبط قوانين العربية :

٢٢٩/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٤١٠/٣ - ٤١١ ، ٣٠٥/١ - ٣٠٨ ، وشرح

الأشموني : ٩٢/٢ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأكثر وروداً في الكلام - إن لم تكن الحال مشاهدة - أن تتلى همزة الاستفهام بفعل يكون هو محل الإنكار ، بقرينة جملة حالية تالية له . وذلك كما في قول الشاعر :

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقُ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

« فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل ، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه . ومثله أن يطمع في أمر لا يكون مثله ، فتجهله في طمعه فتقول : أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما تحب ، وقد فعلت وصنعت ؟ وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كِرِهُونَ ﴾ (١) ... (٢) . قال سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : أتكلم بهذا وأنت ههنا قاعداً » (٣) .

وحكم غير الهمزة من أدوات الاستفهام حكم الهمزة . ومما جاء على صورة (أَيْقَتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي) ، عدا أن جملة الحال - قرينة الإنكار - فعلية متلوة بجملة حالية أخرى مؤكدة للإنكار ، ما في قوله تعالى :

﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ

أَوْ تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٤)

إذ الهمزة في (أتأمرون) للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم (٥) : « لعدم استقامة الحمل على الاستفهام الحقيقي ، فاستعمل في التوبيخ مجازاً بقرينة المقام . وهو مجاز مرسل لأن التوبيخ يلزم الاستفهام : لأن من يأتي ما

(١) هود : ٢٨ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١٧ .

(٣) الكتاب : ٩٢/٢ .

(٤) البقرة : ٤٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١٢٥/١ ، والكشاف : ١٣٣/١ .

يستحق التوبيخ عليه من شأنه أن يتساءل الناس عن ثبوت الفعل له ويتوجهون إليه بالسؤال فينتقل من السؤال إلى التوبيخ ويتولد منه معنى التعجب من حال الموبخ . وذلك لأن الحالة التي وبَّخوا عليها حالة عجيبة لما فيها من إرادة الخير للغير وإهمال النفس منه ، فحقيق بكل سامع أن يعجب منها ، وليس التعجبُ بلازم لمعنى التوبيخ في كلِّ موضع ، بل في نحو هذا مما كان فيه الموبخ عليه غريباً ، غير مألوفٍ من العقلاء» (١) . والموبَّخون هم أحبار المدينة » كئنه قيل لهم : أنتم على هذه الطريقة . ومعنى هذا الكلام - والله أعلم - أنهم كانوا يأمرُونَ أتباعهم بالتمسُّك بكتابتهم ويتركون هم التمسُّك به ، لأنَّ جحدهم النبيّ - صلى الله عليه وسلم - هو تركهم التمسُّك به . ويجوز - والله أعلم - أنهم كانوا يأمرُونَ ببذل الصدقة وكانوا يَضِنُّون بها : لأنَّهم وُصِفُوا بأنَّهم قسَتْ قلوبهم ، وأكلوا الرِّبَا والسُّحْت ، وكانوا قد نهوا عن الرِّبَا . فمنعُ الصدقة داخلٌ في هذا الباب» (٢) . والتوبيخُ ليس على أمرِ النَّاسِ بالبرِّ نفسه ، بل لمقارنته بالنسيان المذكور ، وعليه تكون جملة : (وتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) حالاً (٣) من ضمير (تأمرون) ، وهي قرينة التوبيخ والتعجب ، وجملة (وأنتم تتلون الكتاب) حالاً من الضمير في (وتَنسَوْنَ) (٤) ، وظيفتها تأكيد التوبيخ

(١) التحرير والتنوير : ج١ ، ك٢ : ٤٧٥ .

(٢) معاني القرآن وإعراجه : ١٢٥/١ ، وانظر : الكشف : ١٣٣/١ ، وروح

المعاني : ٢٤٨/١ .

(٣) هذه الآية تشهد لمن يُجيزون ربط جملة المضارع المثبت بصاحب الحال بالواو .

(٤) انظر : الدر المصون : ٣٢٨/١ ، وروح المعاني : ٢٤٨/١ .

والتعجيب من حالهم تلك؛ «لأن نسيان أنفسهم يكون أغرب وأفظع إذا كان معه أمران يقلعانه ، وهما : أمرُ الناس بالبرِّ ، فإنَّ شأن الأمر بالبرِّ أن يذكر الأمرُ حاجة نفسه إليه إذا قدر أنَّه في غفلة عن نفسه . وتلاوةُ الكتاب - أي التوراة - يمرُّون فيها على الأوامر والنواهي من شأنها أن تذكرهم مخالفة حالهم لما يتلونه» (١) .

(١) التحرير والتنوير : ج١ : ك : ٢ : ٤٧٦ - ٤٧٧ .

المبالغة :

بيننا في فصل النعت أن النحاة نصّوا أن من وظائفه إفادة المبالغة في المدح أو الذم ونحوهما . وهم وإن لم ينصوا على أن من وظائف الحال إفادة المبالغة ، ذكروا عند حديثهم عن إيقاع (أي) والمصادر - مضافة ومفردة - نعتاً وظيفته الدلالة على الكمال ، أن تلك الأساليب كما تستخدم تابعة (نعتاً) ، تأتي منصوبة على الحال . وذلك يعني أن هذين البابين يشتركان في أداء تلك الوظيفة . وقد وجدت أن أداء الحال لتلك الوظيفة لا يقتصر على تلك الصورتين ، بل يشترك مع النعت في بعض الصور الأخرى ، ويتفرد بصورٍ تخصّه ؛ تبعاً لخصائصه .

ونفصل الحديث هنا عما انفردت به الحال من الصور ، أما ما جاءت متفقة فيه مع النعت ، فنشير إليه إشارة سريعة .

قال الرضي - مبيّناً وقوع (أي) حالاً - : « ... فأبي إنما تقع صفة للكرة فقط ، بشرط قصدك للمدح ... وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيدٌ أي رجل ... » (١) .

(١) شرح الكافية : ٢٩١/٢ ، ٢٩٢ ، وانظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن

مالك : ٢٦٥/٣ ، والمساعد على التسهيل : ١٦٨/١ .

وقال - مبيناً إيقاع المصادر المضافة حالاً - : « وتكون صفةً للنكرة ، نحو : مررتُ برجلٍ حسبِكَ وكفِيكَ ، وحالاً من المعرفة ، نحو : هذا عبداللهٌ حسبَكَ وشرعَكَ ، منصوبين »^(١) . وصحَّ وقوع هذه المصادر حالاً ولم يصحَّ وقوع كلِّ - مراداً بها هذا المعنى - كذلك ؛ لأمرين : الأول : أن إضافة هذه المصادر لفظية ، وإضافة (كل) معنوية ، فلو قيل : مررتُ بزيدٍ كلِّ الرجلِ - بنصب (كل) على الحال - لأدى ذلك إلى وقوع الحال معرفة . والأمر الثاني : أن الأصل في (كل) أن تتبع الجنس ، كما أشار إليه سيبويه ونصَّ عليه الرضي ، قال سيبويه : « فإن قلت : هذا عبدالله كلِّ الرجلِ ، وهذا أخوك كلِّ الرجلِ ، فليس في الحسن كالألف واللام »^(٢) . وقال الرضي : « ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كلِّ الرجلِ ، وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة^(٤) كالتأكيد اللفظي ، فهذا لم يحسن : أنت المرء كلِّ الرجلِ ، وليس في لفظ زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجلِ »^(٥) .

(١) شرح الكافية : ٢١٣/٢ ، وانظر : الكتاب : ١١٨/٢ ، والسيرافي : ٢١٧/٢ .

(٢) يعني بذلك وقوع (كل) بعد المعرفة بال الاستغراقية ، نحو : أنت الرجل كلِّ الرجلِ .

(٣) الكتاب : ١٢/٢ .

(٤) يقصد : كلِّ وحقَّ وجدَّ .

(٥) شرح الكافية : ٢٩٢/٢ ، وانظر الأصول النحوية في النحو : ٢٢/٢ .

أما المصادر المفردة فقد وقعت حالاً وقوعاً كثيراً ومن النحاة من نصّ على أن وقوعها حالاً أكثر من وقوعها نعتاً . قال السيوطي : « ورد الحال مصدراً بكثرة ، قال أبو حيان : وهو أكثر من وروده نعتاً ، فمنه :

﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا ﴾ (١)

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ (٢)

﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (٣)

﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ (٤)

قالوا : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ومشياً وعدواً ، ولقيته فجأة وكفاحاً وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وطلع بغتةً ، وأخذت ذلك عنه سماعاً ...» (٥)

(١) البقرة : ٢٦٠ .

(٢) البقرة : ٢٧٤ .

(٣) الأعراف : ٥٦ .

(٤) نوح : ٨ .

(٥) الهمع : ١٤/٤ ، وانظر : الكتاب : ٣٧٠-٣٧١ ، ١١٨/٢-١٢١ ، والسيرافي :

١١٧/٢-١١٨ ، والمقتضب : ٢٣٤/٣ ، ٢٣٧-٢٣٨ ، ٣٠٥/٤ ، والمحتسب : ١٢٣/٢-

١٢٤ ، وشرح المفصل : ٥٩/٢ - ٦٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٣٣٢/١-

٣٣٥ ، والأمالى النحويّة لابن الحاجب : ١٢٤/١-١٢٥ ، وشرح التسهيل

: ٣٢٨-٣٣١ ، والمساعد على التسهيل : ١٣/٢-١٤ ، وشرح الكافية : =

كما وقعت الحال جامدة - اسم جنس - مراداً بها المبالغة وغير مرادٍ بها ذلك المعنى . وهي تفارق النعت في هذه الخصيصة ، ولذلك استضعف سيبويه النعت ، ولم يستضعف الحال ، وذلك حيث قال : « وتقول : مررت بـرجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً ، إنما تريد : مثل الأسد . وهذا ضعيف قبيح : لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شبهً بقولهم : مررت بزيدٍ أسداً شدةً » (١) وسيأتي بيان أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال كما هو في النعت (٢) .

كما جاءت الحال المشتقة وصيغتها معدولة عن اسم الفاعل لقصد المبالغة وهي مخالفة لصاحبها من جهة التذكير والتأنيث ، في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى :

(وَيَقَوْمٌ أَسْتَفِرُّوْا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوْبُوْا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا) (٣)

قال الزمخشري : « المdrار : الكثير الدور ، كالمغزار . وإنما قصد استمالتهم إلى الإيمان وترغيبهم فيه بكثرة المطر وزيادة القوة : لأن القوم كانوا أصحاب زروع ويساتين ... حراساً عليها أشد الحرص ، فكانوا أحوج شئ إلى الماء ... » (٤) ، وقال المنتجب الهمذاني : « المdrار : الكثير الدور ،

= ٣٩-٣٨/٢ ، والكشاف : ١٤١/١ ، ٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٤٧٦/٢ ، والمحرم الوجيز : ١/٦٠ .

٢٥١ ، ٣٠٨-٣٠٧ ، ٣٠١ ، ١١٢/٢ ، ٢٢٧ ، والفريد : ٣/٢٧٦ ، والدّر المصون :

٢/٦٧ ، ٥٧٨ ، ٦٩/٤ - ٧١ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧ ، ١٠١/٦ - ١٠٢ ، ٢٦٣ ، والمسائل

السفريّة لابن هشام : ٢٨ .

(١) الكتاب : ٤٣٤/١ ، وانظر : المقتضب : ٣/٢٧٢-٢٧٣ ، وشرح الكافية :

٢/٢٨٤ ، والكشاف : ٢/١٢٢ ، والفريد : ٣/٣٣٨ ، والبحر : ٦/١٢٧ ،

والفتوحات : ٣/٢٤ .

(٢) في قسم الخصائص ، مبحث الاشتقاق ، وانظر : شرح التسهيل : ٢/٣٣٤ .

(٣) هود : ٥٢ .

(٤) الكشاف : ٢/٤٠٢ .

كالمغزار ، وانتصابه على الحال من (السماء) ، أي : دارّة ، وذُكِرَ لأحد ثلاثة أوجه : إما على أن المراد بالسماء المطر ، كقوله :

* إذا سقط السماء بأرض قوم *

يعني المطر ، يقال: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، أو على تأويل السحاب أو السقف ، أو لأن مفعولاً للمبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث ، كفعل وفعل ، نحو : صبور وبغي ، وكفانك دليلاً : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكِ بَغِيًّا ﴾ (١) ... (٢) .

كما جاءت الحال على نحو مجيء النعت في عيشة راضية وشعر

شاعر ، في قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مَبْصُرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (١٣)
 وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ
 كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (١٤) (٣)

ف (مبصرة) : « نصب على الحال ، أي : واضحة بيّنة ، جعل الإبصار لها وهو في الحقيقة لتأملها ، والمعنى : مبصراً بها . وقيل : مبصرة : مضيئة ، يقال : أبصر النهار إذا أضاء . وقيل : مبصرة لهم ، أي : تجعلهم بصراء » (٤) . وقال الزمخشري : « المبصرة : الظاهرة البيّنة ، جعل الإبصار لها وهو في الحقيقة لتأملها : لأنهم لابسوها وكانوا بسبب منها بنظرهم وتفكرهم فيها . ويجوز

(١) مريم : ٢٨ .

(٢) الفريد : ٦٣٧/٢ - ٦٣٨ ، وانظر : الدر المصون : ٣٤١/٦ ، ومشكل إعراب

القرآن : ٤٠٦/١ . وقد سبق بيان مجيء الحال مؤنثة وصاحبها مذكر في

مبحث المبالغة في فصل النعت ، وجاء ذلك في الأنعام : ١٣٩ ، انظر :

معاني القرآن للأخفش : ٥٠٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٩٩/٢ ،

والاحتساب : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ ، والدر المصون : ١٨٣/٥ .

(٣) النمل : ١٣ ، ١٤ .

(٤) الفريد : ٦٧٦/٣ .

أن يراد بحقيقة الإبصار : كل ناظر فيها من كافة أولي العقل ، وأن يراد إبصار فرعون وملئه ، لقوله (وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ) . أو جُعِلَتْ كَأَنَّهَا تَبْصُر فَتَهْدِي : لأن العمى لا تقدر على الاهتداء فضلاً أن تهدي غيرها . ومنه قولهم : كلمة عيناء ، وكلمة عوراء لأن الكلمة الحسنة ترشد ، والسيئة تغوى . ونحوه قوله تعالى : قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَابِرٍ^(١) فوصفها بالبصارة ، كما وصفها بالإبصار^(٢) . وقرأ قتادة وعلي بن الحسين : (مَبْصَرَةً) . وخرجها ابن جني على أنها مصدر ، قال : « هو كقوك : هُدَى ونوراً . وقد كثرت المفعلة بمعنى الشيع والكثر في الجواهر والأحداث جميعاً ، وذلك كقولهم : أرض مَضْبَةٌ : كثيرة الضباب ، ومثْعَلَةٌ : كثيرة الثعالي ، ومَحْيَاةٌ ومَحْوَاةٌ ومَفْعَاةٌ : كثيرة الحيات والأفاعي ، فهذا في الجواهر . وأمَّا الأحداث فكقوك : البِطْنَةُ مَوْسِنَةٌ ، وأكل الرطْبُ موردة ومحمَّة . ومنه المسعاة ، والمعلاة ، والحقُّ مجردة بك ، ومخلقة ومعساة ، ومقمنة ، ومحجاة . وفي كله معنى الكثرة من موضعين : أحدهما : المصدرية التي فيه ، والمصدر إلى الشيع والعموم والسعة . والآخر : التاء ، وهي لمثل ذلك ، كرجل راوية ، وعلامة ، ونسابة ، وهُدْرَةٌ . ولذلك كثرت المفعلة فيما ذكرناه ، لإرادة المبالغة^(٣) .

كما بَيَّنَّ الاستقراء أنه قد يوتى بالحال متعددة والتالية مرادفة للسابقة عليها لإفادة المبالغة ، كما جئ بالنعته كذلك ، حيث ينعت الاسم بمرادفه لذلك الغرض . وذلك يعني أن الحال تتعدد لبيان هيئات أو أوضاع مختلفة لصاحبها ، وتتعدد لغير ذلك ، لإفادة المبالغة شأنها شأن النعت . وشرط المتعددة لإفادة المبالغة ألا تعطف إحداها على الأخرى . وقبل الاستشهاد نتوقف عند الخلاف حول مسألة جواز تعدد الحال لواحد بدون عطف . فقد نُقِلَ

(١) الإسراء : ١٠٢ .

(٢) الكشاف : ٣٥٢/٣ ، وانظر : الفتوحات : ٣٠١/٣ .

(٣) المحتسب : ١٣٦/٢ - ١٣٧ ، وانظر : الفريد : ٦٧٦/٣ .

عن عدد من النحاة منعهم تعدد الحال بدون عطف ، إذ قاسها بعضهم على الظرف وآخرون على الخبر وهم المانعون لتعدد^(١) . ورد هذا المذهب جماعة ، مبطلين قياس أولئك . قال الرضي : « وجوز الجمهور وهو الحق - أن يجيء شئ واحد أحوال متخالفة ، متضادة كانت ، نحو : اشتريت الرمان حلواً حامضاً ، أو غير متضادة ، كقوله تعالى : ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذَّةً وَمِمَّا مَدْحُورًا ﴾^(٢) ، كما يجيئان في خبر المبتدأ . ومنع بعضهم ذلك في الحال ، متضادة كانت أو لا ؛ قياساً على الزمان والمكان ، فجعل (مدحوراً) حالاً من ضمير (منوئماً) . واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقاً . ولا وجه للقياس ؛ وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين ، محال ، نحو : جلست خلفك أمامك ، وضريت اليوم أمس ، بل لو عطف أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل ، نحو : جلست خلفك وأمامك . وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان ، نحو : جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار . أما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى (منوئماً مدحوراً) ، أو بمتضادين في محلين غير ممتزجين ، كما في نحو : اشتريته أبيض أسود ، أو ممتزجين ، كما في اشتريته حلواً حامضاً ، فلا بأس به »^(٣) .

(١) ذكر ابن هشام أن أبا علي لا يجيز تعدد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة ،

انظر : مغني اللبيب : ٥٦٢ ، ٦٩٣ .

(٢) الأعراف : ١٨ .

(٣) شرح الكافية : ١٢/٢ ، وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٤/٢ ،

ومغني اللبيب : ٧٣٣-٧٣٤ ، والهمع : ٣٧/٤ .

وقال ابن جنى - مخرجاً قراءة نصب ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ (١) - : « قرأ الحسن واليزيدي والثقفى وأبو حيوة : (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) بالنصب . قال أبو الفتح : هذا منصوب على الحال . وقوله : (لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَانِبَةٌ) حال أخرى قبلها ، أي : إذا وقعت الواقعة صادقة الوقعة ، خافضة رافعة ، فهذه ثلاثة أحوال ، أولهنَّ الجملة التي هي قوله (لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَانِبَةٌ) . ومثله : مررت بزید جالساً ، متكئاً ، ضاحكاً . وإن شئت أن تأتي بعشرة أحوال إلى أضعاف ذلك ، لجاز وحسن ، كما لك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت ، كقولك : زيد عالم ، جميل ، جواد ، فارس ، بصري ، بزاز ، ونحو ذلك . ألا ترى أن الحال زيادة في الخبر وضرب منه ؟ وعلى ذلك امتنع أبو الحسن أن يقول : لولا هند جالسة لقت ، ونحو ذلك ؛ قال : لأن هذا موضع امتنعت العرب أن تستعمل فيه الخبر ، والحال ضرب من الخبر ، فلا يجوز استعمالها فيه لذلك » (٢) .

ونأتي للاستشهاد لتعدد الحال - والتالية مرادفة للسابقة عليها - لإفادة المبالغة . وقد جاءت الأحوال المفيدة ذلك المعنى مختلفة بين الأفراد والجملة ، من ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ
فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾
لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴿١٠٧﴾ يَوْمَ يَذُّبُ عَنِ الدَّاعِيَ
لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴿١٠٨﴾ (٣)

(١) الواقعة : ٣ .

(٢) المحتسب : ٣٠٧/٢ ، وانظر : الخطاريات : ٥٩ ، وشرح التسهيل : ٣٤٨/٢٠ .

- ٣٥ .

(٣) طه : ١٠٥ - ١٠٨ .

ففي الآيات ثلاثة أحوال هي : (قاعاً) ، (صفصفاً) ، وجملة (لا تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلَا أَمْتاً) ، وصاحب هذه الأحوال الضمير في (فَيَذَرُهَا) وَالْفِعْلُ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ . وَالْقَاعُ : الْأَرْضُ السَّهْلَةُ . وَالصَّفْصَفُ : الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ الَّتِي لَا نَتْوَاءَ فِيهَا . وَالْعِوَجُ : الْإِنْخِفَاضُ ، وَالْأَمْتُ : الْإِرْتِفَاعُ بِمَعْنَى النَّتْوَاءِ الْيَسِيرِ^(١) . جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « قَالَ : أَخْبَرَنِي عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَيَذَرُهَا قَاعاً صَفْصَفاً) . قَالَ : الْقَاعُ : الْأَمْلَسُ . وَالصَّفْصَفُ الْمُسْتَوِيُّ . قَالَ : وَهَلْ تَعْرِفُ الْعَرَبُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

بِمَلْمُومَةٍ شَهْبَاءٍ لَوْ قَذَفُوا بِهَا شَمَارِيخَ رِضْوَى إِذْ نُ عَادَ صَفْصَفاً^(٢) .

قَالَ الْمُنْتَجِبُ : « الضَّمِيرُ فِي (فَيَذَرُهَا) الْمَفْعُولُ ، وَفِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا : لِلجِبَالِ عَلَى مَعْنَى : فَيَدَعُ أَمَاكِنَهَا بَعْدَ نَسْفِهَا قَاعاً ، أَيْ : أَرْضاً مُسْتَوِيَةً لَا تَرَابَ فِيهَا ... وَاتْتِصَابِهِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ ، ... (وَصَفْصَفاً) نَعْتُهُ ، وَالصَّفْصَفُ : الْمُسْتَوِيُّ كَأَنَّهُ عَلَى صَفٍّ وَاحِدٍ . وَالثَّانِي : لِلأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهَا ذِكْرٌ لِلْعِلْمِ بِهَا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى تَضْمِينِ (يَذِرُ) مَعْنَى يَجْعَلُ ، وَلِأَنَّ الْجِبَالَ تَدُلُّ عَلَيْهَا . وَقَوْلُهُ : (لَا تَرَى) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ لِلْقَاعِ ، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً أَيْضاً ، أَيْ : غَيْرِ رَاءٍ أَنْتَ فِيهَا عِوَجاً وَلَا أَمْتاً ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفاً ... »^(٣) .

وَتَعَدُّ الْحَالُ هُنَا مُتْرَادِفَةً وَظَيْفَةً إِفَادَةً بِلُغَةِ الْغَايَةِ فِي اسْتِوَاءِ أَمَاكِنِ الْجِبَالِ الْمُنْسُوفَةِ ، وَالِاخْتِلَافِ بَيْنَ مَعَانِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ - وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا - يَمْنَعُ عَدَّ إِحْدَاهَا مُؤَكَّدَةً لِالأُخْرَى ، - وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُؤَكَّدَ لَا يَفِيدُ فَائِدَةَ جَدِيدَةً - وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ ، جَاءَ فِي الْفَتْوحَاتِ : « قَوْلُهُ (قَاعاً) : قِيلَ هُوَ الْمُنْكَشَفُ مِنَ الْأَرْضِ ، وَقِيلَ الْمُسْتَوِيُّ الصَّلْبُ مِنْهَا ، وَقِيلَ مَا لَا نَبَاتَ فِيهِ وَلَا بِنَاءَ . وَالصَّفْصَفُ : الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ الْمَلْسَاءُ كَأَنَّ أَجْزَاءَهَا

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٣٧٧ ، والمفردات : ٢٨٢ ، ٤١٥ ، والبحر : ٦/٢٧٠-٢٧١ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣/١١١ ، وروح المعاني : ١٦/٢٦٣ .

(٢) غريب القرآن : ٣٢-٣٣ .

(٣) الغريد : ٣/٤٦٤ ، وانظر : التبيان : ٢/٩٠٤ .

صفٌ واحد من كل جهة . فصصفاً قريب في المعنى من (قاعاً) فهو كالتأكيد له . وانتصاب (قاعاً) على الحالية من الضمير المنصوب ، أو مفعولٌ به ثانٍ لـ (يذرها) على تضمينه معنى التصيير . و (صصفاً) حالٌ ثانية أو بدل من المفعول الثاني . أهـ أبو السعود . وعبارة البيضاوي : وثلاثها أحوال مترتبة ، فالأولان باعتبار الإحساس ، والثالث باعتبار القياس ، ولذلك ذكر (العوج) بالكسر وهو يختص بالمعاني^(١) ، والأمت وهو التتوء اليسير . وقيل : (لا ترى) : استئناف مبينٌ للحالية . أهـ^(٢) . وما قاله البيضاوي هو مذهب الزمخشري ، قال : « فإن قلت : قد فرقوا بين العوج والعوج ، فقالوا : العوج بالكسر في المعاني . والعوج بالفتح في الأعيان ، والأرض عين ، فكيف صح فيها المكسور العين ؟ قلت : اختيار هذا اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء والملاسة ، ونفي الاعوجاج عنها على أبلغ ما يكون ؛ وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض فسويتها وبالغت في التسوية على عينك وعيون

(١) اختلف العلماء في كون (العوج) بالفتح و (العوج) بالكسر ، بمعنى أو بينهما فرق ، انظر في ذلك : مجاز القرآن : ٢٩/٢ ، وغريب القرآن للسجستاني : ١٤٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٧٧/٣ ، والمفردات : ٣٥١ ، والكشاف : ٨٨/٣ ، وروح المعاني : ٢٦٣/١٦ ، والتحرير والتنوير : ٣٠٧/١٦ - ٣٠٨ .

(٢) ١١١/٣ ، ونهب إلى عدّها حالاً مؤكدة أيضاً صاحب التحرير والتنوير ، انظر ٣٠٧/١٦ .

البصراء من الفلاحة ، واتفقت على أنه لم يبق فيها اعوجاج قط ، ثم استطلعت رأي المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية ، لعثر فيها على عوج في غير موضع ، لا يدرك ذلك بحاسة البصر ولكن بالقياس الهندسي ، فنفى الله عز وعل ذلك العوج الذي دق وأطف عن الإدراك اللهم إلا بالقياس الذي يعرفه صاحب التقدير والهندسة ، وذلك الاعوجاج لما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لحق بالمعاني فقليل فيه : عوج بالكسر (١) .

ولذلك الغرض جيء بحالين أولاهما مفردة والثانية جملة اسمية الخبر

فيها اسم مرادف للحال الأولى ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ قَالَتْ إِنَّ

الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا
 أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ
 فَنَاظِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ
 أَتَمِدُّونَ بِمَالِ فِئَاءِ تَنِينَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا ءَاتَكُم بَلْ أَنْتُمْ
 بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ
 لَّا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٣٧﴾

(١) الكشاف : ٣/ ٨٨ ، وانظر : المحرر الوجيز : ١١/ ١٠٦ .

(٢) النمل : ٣٤ - ٣٧ .

المقام مقام تهديد وتوعد ، حيث قوله (ارجع إليهم) خطاب^(١) للرسول وقيل للهدد ، مُحَمَّلًا كتاباً آخر يؤكد فحوى الكتاب الأول - (أَلَا تَعْلَمُوا عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ) - وزائداً عليه تهديداً بحرب لا يستطيعون مواجهتها أو الصمود أمامها ، وذلك التهديد هو رد سليمان عليه السلام على الهدية المرسلة من بلقيس ، وهو ردٌ يعني الرفض القاطع لأي محاولة إلا أن يأتوه مسلمين ، ولذلك صدر كتابه بالقسم وجوابه المشدد (فَلَنَأْتِيَنَّاهُمْ) ، فوظيفة جملة النعت (لا قَبِيلَ لَهُمْ بِهَا) التهديد البالغ ، ولذلك جيء به جملة مصدرة بلا المقيدة استغراق النفي ، وهو أدخل في التهديد من أن يقال : فلنأتينهم بجنود عظيمة ونحوه ، وحسب أمر المواجهة المتوقعة ، حيث قال (وَلَنُخْرِجَنَّاهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً) وليس ذلك فحسب ، بل هناك ما فوقه : (وَهُمْ صَاغِرُونَ) ، فالذل : « أن يذهب عنهم ما كانوا فيه من العز والملك . والصغار : أن يقعوا في أسر واستعباد ولا يقتصر بهم على أن يرجعوا سوقة بعد أن كانوا ملوكاً »^(٢) . قال الألوسي : « (فلنأتينهم) أي : فوالله لنأتينهم ، (بجنود لا قبل لهم بها) أي : لا طاقة لهم بمقاومتها ولا قدرة لهم على مقابلتها ، وأصل القبل : المقابلة ، فجعل مجازاً أو كناية عن الطاقة والقدرة عليها^(٣) . . . (منها) : أي

(١) انظر : الكشاف : ٣٦٦/٣ .

(٢) الكشاف : ٣٦٦/٣ - ٣٦٧ ، وجاء مثله في التفسير الكبير : ١٩٦/٢٤ .

(٣) انظر : المفردات : ٣٩٢ .

من سباً . (أذلة) : أي حال كونهم أذلة ، بعدما كانوا فيه من العز
 والتمكين ، وفي جمع القلة تأكيد تأكيد لذلتهم ، وقوله تعالى (وهم صاغرون)
 حال أخرى ، والصغار وإن كان بمعنى الذل^(١) ، إلا أن المراد به هنا وقوعهم
 في أسر واستعباد ، فيفيد الكلام أن إخراجهم بطريق الأسر لا بطريق
 الإجلاء . وعدم وقوع جواب القسم لأنه كان معلقاً بشرط قد حذف عند
 الحكاية ؛ ثقة بدلالة الحال عليه ، كأنه قيل : إرجع إليهم فليأتوني مسلمين وإلا
 فلنأتينهم الخ^(٢) . وقال أبو هلال العسكري ، مفرقاً بين المعنى اللغوي للذل
 وللصغار : « الفرق بين الذل والصغار : أن الصغار هو الاعتراف بالذل
 والإقرار به وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبر وهو إظهار عظم الشأن ،
 وفي القرآن :

﴿ مَيْصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٣)

وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالذل معترفون به ، ويجوز أن يكون ذليل لا
 يعترف بالذل^(٤) . وعلى ما سبق بيانه فليست جملة الحال (وهم صاغرون)

(١) انظر : المفردات : ٢٨٢ ، وقاموس القرآن للدامغاني : ٢٨١ .

(٢) روح المعاني : ٢٠١/١٩ ، وانظر : الفريد : ٦٨٥/٣ ، والتحرير والتنوير
 . ٢٦٩/١٩

(٣) الأنعام : ١٢٤ .

(٤) الفروق في اللغة : ٢٤٤ ، ووافقه الراغب حيث قال : " الصاغر : الراضي

بالمنزلة الدنيا " : المفردات : ٢٨٢ .

مؤكد^(١) للحال الأولى (أذلة) ، بل تفيد المبالغة في التهديد^(٢) .

وجميع ما قدمناه في هذا المبحث كان بياناً لما اتفقت الحال فيه والنعت من صور إفادة المبالغة . أمّا الصورة التي انفردت بها الحال مُقيّدة المبالغة فهي : أن تأتي معرفة تعريف الاستغراق . وهو يكون على وجهين : الأول بواسطة (أل) . والثاني بواسطة الإضافة .

أولاً : تعريفها بواسطة (أل)

وذلك التعريف قد يكون للفظ الحال وقد يكون للفظ ما تضاف إليه . وإنما زعمنا أن وظيفة ما جاء كذلك من الأحوال إفادة المبالغة : لأن التنكير شرط للحال ، ولا يعدل عنه إلا لأحد أمرين : إرادة المبالغة . والثاني : إذا لم يكن أداء المعنى المراد ممكناً إلا مع التعريف ، وذلك في مواضع قليلة جداً^(٣) . ونتحدث هنا عما وجدنا أن القصد من تعريفه إفادة المبالغة وهو المصادر وما عومل معاملتها من الأسماء وأسماء الأجناس وأعلام الأجناس . قال السيوطي : « وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام ، كقولهم : مررت بهم الجماء

(١) انظر : الفتوحات : ٣١٤/٣ .

(٢) وانظر : في تعدد الحال لتلك الوظيفة : الكيف : ١ . ٢ ، وفي تخريجها :

مغني اللبيب : ٦٩٢-٦٩٣ ، والفتوحات : ٣-٢/٣ ، والكشاف : ٧٠٢/٢ .

وانظر أيضاً : لقمان : ٧ ، وتخريجها : دلائل الإعجاز : ٢٢٨ - ٢٢٩ ،

والكشاف : ٤٩٢/٣ ، والتبيان : ١٠٤٣/٢ ، والفتوحات : ٤٠١/٣ ، وروح

المعاني : ٨٠/٢١ ، والتحرير : ١٤٤/٢ .

(٣) تشبه الحال حينئذٍ النعت حيث يصار إلى إيقاع اسم الجنس الجامد

نعتاً وظيفته بيان جنس المنعوت ، والأصل في بيان جنس النكرة

إضافتها إلى ما هو جنس لها ، أو جرُّ اسم الجنس بمن البيانية ، أو

نصبه على التمييز وسيأتي - في قسم الخصائص ، مبحث التنكير -

بيان ما صير إلى تعريفه من الأحوال لأن أداء المعنى المراد غير ممكن

إلا بواسطة التعريف .

الغفير ، :

* فَأُرْسَلَهَا الْعِرَاقُ *

... وقرئ : ﴿ لِيَخْرُجَنَّ الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَذَلُّ ﴾ (١) ، وهي مؤولة على زيادة اللام . وورد أيضاً أحوال مضافة ، نحو : (تفرقوا أيادي سباً) ، فأوّل بتقدير (مثل) ، أو : تبدداً لا بقاء معه . وطلبته جهدي وطاقتي ، ... فأوّل بتقدير جاهداً ومطيقاً ... ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير ما تقدّم ، نحو : مررت بهم ثلاثتهم ، أو خمستهم أو عشرتهم ، وتأويله عند سيبويه : أنه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أي : مُتَّئِثاً أو مُخَمَّساً لهم . وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب ، توكيداً ، فعلى هذا يُقَدَّرُ بـ (جميعهم) ، وعلى الأول بـ (جميعاً) ... وورد أيضاً من الحال ما هو علم ، قالوا : جاءت الخيل بدار ، وبادر علم جنس ، فأوّل بمتبددة... (٢) . وقال السبيلي : « وَذَكَرَ فِي أَشْعَارِ خَيْبَرَ قَوْلَ الْعَبْسِيِّ ، وَفِي آخِرِهِ :

فَرَّتْ يَهُودُ يَوْمَ ذَلِكَ فِي الْوَغَا تَحْتَ الْعَجَاجِ غَمَائِمِ الْأَبْصَارِ

وهو بيت مُشكِلٌ ، غير أن في بعض النسخ - وهي قليلة - عن ابن هشام أنه قال : فَرَّتْ فَتَحَتْ ، من قولك : فَرَرْتُ الدَّابَّةَ ، إذا فَتَحْتَ فَاها . و (غمائم الأبصار) هي مفعول (فَرَّتْ) ، وهي جفون أعينهم ، هذا قول . وقد يصح أن يكون (فَرَّتْ) من الفرار ، و (غمائم الأبصار) من صفة العجاج ، وهو الغبار ،

(١) المنافقون : ٨ .

(٢) الهمع : ١٨/٤ - ٢٠ ، وانظر : الكتاب : ٣٦٢/١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، والمقتضب :

٢٣٧/٣ ، والأصول في النحو : ١٦٤/١ - ١٦٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه :

٢٥١/٤ ، والمسائل المثورة : ١٥ - ١٦ ، والمقتصد في شرح الإيضاح :

٦٧٥/١ - ٦٧٨ ، وأمالى ابن الشجري : ١٥٤/١ - ١٥٥ ، ٢٨٤/٢ ، وشرح

المفصل : ٦٢/٢ ، والكافية : ١.٣ - ١.٤ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠١/١ -

٢٠٢ ، واليسيط : ٥١٦/١ - ٥١٧ ، وشرح شذور الذهب : ٣٢٥ .

ونصبه على الحال من العجاج ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة عند مَنْ ليس بشادٍ في النحو ، ولا ماهرٍ في العربية . وأمّا عند أهل التحقيق ، فهو نكرة : لأنه لم يُرد الغنائم حقيقةً وإنما أراد : مثل الغنائم ، فهو مثل قول امرئ القيس :

* بمنجردٍ قيّد الأوابد هيكل *

فقيّد هاهنا نكرة : لأنه أراد : مثل القيد ، ولذلك نعت به (منجرداً) أو جعله في معنى مُقيّد . وكذلك قول عبدة بن الطبيب :

* تحية من غادرتَه غرض الردي *

فنصب غرضاً على الحال . وأصح الأقوال في قوله سبحانه : ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(١) أنه حال من المضمّر المخفوض ، لأنه أراد التشبيه بالزهرة من النبات . ومن هذا النحو قولهم : جاء القوم الجماء الفقير ، انتصب على الحال وفيه الألف واللام ، وهو من باب ما قدمناه من التشبيه ... وكذلك قولهم : تفرّقوا أيدي سبأً وأيادي سبا ، أي مثل أيدي سبأً ، فحسنت فيه الحال لذلك ... وهذا الذي ذكرناه من التكرير بسبب التشبيه ، إنما يكون إذا شبّهت الأول باسم مضاف ، وكان التشبيه بصفة متعدية إلى المضاف إليه ، كقوله (قيّد الأوابد) ، أي مُقيّد الأوابد ، ولو قلت : مررتُ بامرأة القمر ، على التشبيه لم يجز ، لأن الصفة التي وقع بها التشبيه غير متعدية إلى القمر ، فهذا شرط في هذه المسألة . ومما يحسن فيه التكرير وهو مضاف إلى معرفة ، اتفاق اللفظين كقوله : له صوتُ صوتِ الحمارِ وزئيرُ الأسد...^(٢) ويُعدُّ من هذا الباب أيضاً المصادر المؤولة الواقعة حالاً ، وشرط وقوع الحال مصدراً مؤولاً أن تكون مستثناة من أعم الأحوال على ما سيأتي بيانه .

وقد رأينا اتفاق جميع النحاة على تأويل تلك الشواهد بما يفيد تنكيرها أو جعلها نائبةً مناب فعل محذوف هو الحال في الحقيقة ، هذا مع نصّ

(١) طه : ١٣١ .

(٢) الروض الأنف : ٦١/٤ - ٦٢ .

بعضهم على شذوذها^(١)، وعندني تخريجُ لها مع عدم التأويل . وقيل بيان ذلك لا بدُّ من إعادة القول بأن المعرف تعريف الجنس نكرة معنًى وإن كان معرفة لفظاً . وعلى ذلك فوظيفة تعريف ما جاء كذلك من تلك الأحوال ؛ إما إفادة الاستغراق - إن كان اسم جنس له آحاد في الخارج ، وإما تأكيد الاستغراق إن كان اسم الجنس مما ليس له آحاد في الخارج ، كالمصادر - غير المحدودة بالتاء - ؛ إذ المصادر - كما هو معلوم - أسماء لأجناس المعاني^(٢) ، فإذا أريد جعل الذات الحدث ، صير إلى إحلالها محل المشتقات^(٣) فلم يبقَ لـ (أل) وظيفة إلا تأكيد المعنى المستفاد من المصدر بدونها . قال ابن جني - معللاً عدم إلحاق تاء التانيث بفعل المدح والذم ، حيث الصناعة توجب ذلك - « فأما قولهم : نعم المرأة هندٌ ، بالتذكير ، فإنما جاز - وإن كان التانيث حقيقياً ، ولا فصل - من قبل أن (المرأة) هنا ليست مقصوداً قصدها ، وإنما هي جنس ؛ لأنها فاعل (نعم) ، والأجناس عندنا إلى الشياخ والتنكير^(٤) . وقال أيضاً : « اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول : خرجت فإذا أسدٌ بالباب ، فتجدُ معناه معنى قولك : خرجتُ فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريدُ أسداً واحداً معيناً ، ... ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان :

كأنَّ سبيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْأَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١) انظر الكتاب : ٣٩٧/١-٣٩٨ ، وشرح التسهيل : ٣٢٦/٢-٣٢٧ ، وورصف

المباني : ٧٨ ، ومغني اللبيب : ٧٤ ، ٧٦ .

(٢) انظر : الخصائص : ٢/٢٠٦ ، والمحتسب : ٨١/١-٨٢ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٣) انظر : الخصائص : ٢/٢٠٢-٢٠٣ ، ٢٥٥/٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والمحتسب : ٤٦/٢ ،

٢٣٢/١ .

(٤) المحتسب : ١١١/٢ ، وانظر : ٢٣٩/١ .

أنه إنما جاز ذلك من حيث كان غسل وماء هما جنسين ، فكأنه قال : يكون مزاجها الغسل والماء ...» (١) .

وبينَ الطاهر عاشور الفرق بين دلالة نوعي أسماء الأجناس - المصادر وأسماء الأجناس الأحادية - الذي بناءً عليه تختلف دلالة (أل) الجنسية الداخلة على كل منهما ، وهو يوضح استواء معنى قراءة تي الرفع والفتح لقوله تعالى :

يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا
مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا
شَفَعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢)

قال : « قرأ الجمهور (٣) (لا بيع فيه) وما بعده ، بالرفع ، لأن المراد بالبيع والخلة والشفاعة الأجناس ، لا محالة ؛ إذ هي أسماء المعاني التي لا آحاد لها في الخارج ؛ فهي أسماء أجناس لا نكرات . ولذلك لا يحتمل نفيها إرادة الوحدة حتى يحتاج عند قصد التنصيص على إرادة نفي الجنس إلى بناء الاسم على الفتح ، بخلاف نحو : لا رجل في الدار ، و : لا إله إلا الله . ولهذا جاءت الرواية في قول إحدى صواحب أم زرع : « زوجي كليل تهامة لا حرٌّ ولا قرٌّ ولا مخافة ولا سامة » ، بالرفع لا غير ؛ لأنها أسماء أجناس كما في هذه الآية . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالفتح (٤) لنفي الجنس نصاً ، فالقراعتان متساويتان معنى ومن التكلف هنا قول البيضاوي إن وجه قراءة الرفع وقوع النفي في تقدير جواب

(١) المحتسب : ٢٧٩/١ ، وانظر : الكتاب

(٢) البقرة : ٢٥٤ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، والتبيان : ١٦١/١ ،

٢٠٢ ، وإعراب القرآن للمنتجب : ٤٩٤/١ ، ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والبحر : ٢٧٦/٢ .

والذي أجاز الرفع - واللّه أعلم - هو تكرار (لا) مع النكرة ؛ إذ إنّه يجب

الفتح في حالة عدم التكرار ، كما في (لا ريب) ، (لا قوت) ، (لا ضير) .

(٤) انظر : البحر : ٢٧٦/١ .

لسؤال قائل : هل بيع فيه أو خلة أو شفاعة (١) ... « (٢) .

وفي ضوء ما سبق نخرُجُ قول الشاعر : (أرسلها العراك) ، فتقول :
إن هناك اختلافاً دلاليّاً بين الصور التعبيرية التالية :

أرسلها مُعتركةً— أرسلها عراكاً (بمعنى اعتراكاً)— أرسلها العِراك .
حيث المعنى يتدرّجُ تدرّجاً تصاعديّاً وفق ترتيب الصّور ، أي إن هناك تحويلاً
بالاستبدال ، استبدال صيغةٍ بأخرى ، اقتضاه المعنى ، ولم تُدخل الصورة
الفعلية : (تعترك) ضمن تلك السلسلة : لأنّ إحياءه لا يسمح بذلك . إذاً تأويل
(أرسلها العراك) بـ (عراكاً) ، أو معتركةً ، أو تعترك ، ينحرفُ بالمعنى عن
الجهة التي أرادها القائل : ولذا فإنّ التأويل مرفوض . ويكفي في تخريج
الشاهد ، أن يُقال : أراد الشاعر أن يبلغ بالمعنى المعبر عنه بتلك الصورة
منتهاه فجاء بلفظ يدل على الجنس ثم أكّد ذلك المعنى بإدخال (أل) ، أي : إن
المبالغة في هذا الاستخدام مصدرها : دلالة الصيغة (المصدر + أل) التي
أدخلت لتأكيد الاستغراق . وهذا الخروج عما تقتضيه الصناعة مقبول في هذا
المقام خاصةً . هذا ، وقد عدّ سيبويه إدخالهم (أل) في (العراك) محمولاً على
إدخالهم إيّاها في قولهم (الحمد لله) ونحوه ، قال : « وهذا ما جاء منه في
الألف واللام وذلك قولك : أرسلها العِراك ، ... كأنّه قال : اعتراكاً . وليس
كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنّه ليس كلُّ مصدر
في باب الحمد لله ، والعجب لك ، تدخله الألف واللام ، وإنّما شبّه بهذا حيث
كان مصدراً وكان غير الاسم الأوّل » (٣) .

هذا فيما يتعلق بما جاء معرفاً بأل من المصادر . أمّا ما جاء من

(١) انظر : روح المعاني : ٤/٣ - ٥ ، والحجّة ، لابن خالويه : ٩٩ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣/١٤ - ١٥ ، وانظر : ٢/٢٣٣ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ١/١٧٥-١٧٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٣٣٥ . ٣٣٦ .

(٣) الكتاب : ١/٣٧٢ ، وانظر ٢/١١٢ .

الأسماء غير المصادر كذلك ، وهو قولهم : هم فيها الجماء الغفير ، فإن سيبويه يرى أنه إنما جاز تعريف (الجماء) ، لأن فيه معنى المصدر ، أي إن مذهبه - وهو محق فيه - أنه لا يصح أن يقع من الأسماء المعرفة حالاً إلا ما كان مصدراً ، أو فيه معنى المصدر^(١) ، قال :

« هذا باب ما يجعلُ من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك . وهو قولك : مررت بهم الجماء الغفير ، والناس فيها الجماء الغفير . فهذا ينتصب كانتصاب العراك . وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم أدخلوا الألف الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام ، وهذا جعل كقولك : مررت بهم قاطبةً ، ومررت بهم طراً ، أي : جميعاً ، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كلُّ المصادر بمنزلة العراك ، كأنه قال : مررت بهم جميعاً ... »^(٢) . والمراد بكون هذا الاسم بمعنى المصدر هو دلالته على ضرب الكثرة الذي تدل عليه المصادر ، وذلك ما بينه السيرافي وغيره ، قال أبو علي الفارسي : « إذا قلت : جاغي القوم الجماء الغفير ، نصبت الجماء لأنها اسم وقع موقع المصدر : إذ دل على ما يدل عليه المصدر ، ألا ترى أنه يدل على ضرب من الكثرة والجماعة ... فلما دل هذا على حدث كما يدل المصدر صار بمثابة »^(٣) . وقال السيرافي : « اعلم أن الجماء هو اسم والغفير نعت لها ، وهو بمنزلة قولك : في المعنى : الجم الكثير ، لأنه يراد به الكثرة ، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ، من قولنا : غفرت الشيء ، أي : غطيته ، ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس : لأنه يغطيه . ونصبه في قولك : مررت بهم الجماء الغفير على الحال . وقد تقدم القول أن الحال إذا كانت اسماً غير مصدر ، لم يكن بالألف

(١) انظر الكتاب : ٣٩٧/١ - ٣٩٨ ، ٣٧٧ .

(٢) السابق : ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، وانظر : ١٣/٢ ، ٩١-٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش

. ١٦٥/١

(٣) المسائل المنثورة : ١٧ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٢٣٦/١ .

واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلوا الجماء الغفير في موضع المصدر كالعراك ، كأنك قلت : مررت بهم الجموم الغفر ، على معنى : مررت بهم جامين غافرين للأرض . ولم يذكر أصحابنا أنهما يستعملان في غير الحال^(١) وذكر غيرهم شعراً فيه الجماء الغفير مرفوع ، وهو قول الأعشى :

صغيرهم وشيخهم سواءً هُمَّ الجماءُ في اللؤم الغفير^(٢) .

وقال السهيلي - مبيناً أنه إنما صحَّ نصب الجماء الغفير على الحال ، لأنَّ فيها معنى العموم والاستغراق : « ... ومن هذا النحو قولهم : جاء القوم الجماء الغفير ... وهو من باب ما قدّمناه من التشبيه ، وذلك أنَّ الجماء هي بيضة الحديد تُعرف بالجماء والصلعاء ، فإذا جعل معها المغفر ، فهي غفير ، فإذا قلت : جاءوا الجماء الغفير ، فإنما أردت العموم والإحاطة بجميعهم ، أي : جاءوا جيئةً شملهم وتستوعبهم ، كما تحيط البيضة الغفير بالرأس ، فلما قصدوا معنى التشبيه دخل الكلام الكثير ، كما تقدم . والذي قلناه في معنى الجماء الغفير ، رواد أبو حاتم عن أبي عبيدة ، وكان علامةً بكلام العرب . ولم يقع سيبويه على هذا الغرض في معنى الجماء ، فجعلها كلمةً شاذةً عن القياس ، واعتقد فيها التعريف وقرنها بباب (وحده) ...^(٣) . وقد وردت (الجماء الغفير) في روايةٍ نكرةً ، وأظنَّ أنَّ ذلك هو ما حمل الخليل على القول بزيادة (أل) في هذا الأسلوب كما ورد عنه في نصِّ سيبويه السابق . وإنما قلت هذا ، لأنَّ مذهب الخليل - في غير هذا الحرف - مُغايرٌ لمذهب سيبويه ، وذلك ما

(١) بل ذكر ذلك سيبويه حيث قال: «الكتاب: ٩١/٢ - » ومثل قولك : فيها

عبدالله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ ... وبعض العرب يقول : هو لك الجماء الغفير ، يرفع كما يرفع الخالص ، وانظر في كون (الجماء) اسماً غير صفة : التكملة لأبي علي : ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) شرح السيرافي : ١١٤/٢ ، وانظر : النكت : ٤٠١/١ ، وشرح المفصل :

٦٣/٢ ، والمساعد على التسهيل : ١٢/٢ .

(٣) الروض الأنف : ٦٢/٤ .

نبينه بعد إيراد رواية تنكير الجماء . قال ابن الشجري : « وقالوا : جاء القومُ الجماءُ الغفيرُ ، بمعنى جاءوا وأجمعهم ، فنصبوهما على الحال^(١) بتقدير زيادة الألف واللام . وقالوا أيضاً : جاءوا جماءً الغفير ، وجماً الغفيراً . وهذا مؤذنٌ بزيادة الألف واللام^(٢) . ومع ورود هذه الرواية ، نرى أنه لا بد أن تكون إحداهما قد استخدمت في غير مقام الأخرى : إذ أن للتعريف دوره في زيادة المعنى قوةً - كما بين قبل - . والمبالغة في هذا النموذج آتية من ثلاث جهات : دلالة المادة + دلالة (أل) + دلالة النعت . حيث وظيفة (الغفير) - هنا - التوكيد وهو نعتٌ لازمٌ كما صرح به سيبويه وغيره ، قال : « ... ومثل ذلك : الجماء الغفير ، فالغفير وصفٌ لازمٌ ، وهو توكيد ، لأن الجماء الغفير ممتلئٌ : فلزم الغفير كما لزم (ما) في قولك : إنك ما وخيراً^(٣) .

ونأتي إلى بيان مخالفة مذهب الخليل لمذهب سيبويه فنقول : إن سيبويه يذهب إلى أن جميع ما ورد معرفةً بأل أو بالإضافة - سواءً كان مصدراً أم غير مصدر - مؤوّلٌ بنكرة^(٤) . وهو لم ينقل عن الخليل القول بالزيادة أو التأويل إلا في هذا الحرف ، بل نقل عنه إجازته وصف النكرة بالمصدر المضاف إلى معرفٍ بأل الجنسية ، حيث قال : « ... وزعم الخليل أنه يجوز : له صوتٌ صوتُ الحمار ، على الصفة : لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف به النكرة . وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يجوز أن يقول الرجلُ : هذا رجلٌ أخوزيد ، إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد . وهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت هذا قصيراً الطويل ، تريد : مثل الطويل . فلم

(١) المنصوب على الحال هو (الجماء) أما الغفير فنعتٌ له .

(٢) الأمالي الشجرية : ٢٨٣/٢ - ٢٨٤ ، وانظر : شرح الكافية للرضي : ٢٠٣/١ .

(٣) الكتاب : ١٠٧/٢ ، وانظر : المغرب : ١٦٨ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣٤٤/١ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣٥٥/١ ، ٣٥٦ - ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٩٤ ،

٣٩٧ - ٣٩٨ ، ٥٠/٢ ، ٧٦ ، ١١٣ - ١١٤ .

يجز هذا كما قبَّحَ أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر . وهو في
الصفة أقبح : لأنك تنقض ما تكلمت به ، فلم يُجامعه في الحال ، كما فارقه
في الصفة « (١) . وتفسير إجازة الخليل لإيقاع (صوت الحمار) نعتاً للنكرة ، هو
كون (أل) في (الحمار) جنسية ، فهي كما رأينا تؤدي إحدى ثلاث وظائف :
الاستغراق كما في (نعم المرأة هند) ، أو توكيده كما في (العراك) أو ثبوت
المعنى الذي يدل عليه اسم الجنس ، للموصوف أو المسمى به ، وذلك ما سبق
نقله عن السهيلي ، حيث بيّن أن تلك الوظيفة هي مجوز إدخال (أل) على
الأعلام المنقولة من أسماء الأجناس ، نحو : (الخِرْنُق) (٢) . وقد فسر
السيرافي إجازة الخليل تلك بتفسير آخر ، قال : « وتفسير مذهب الخليل ، أن
معناه : له صوت مثل صوت الحمار . و (مثل) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو
نكرة : فلذلك جاز عنده الصفة (٣) » . وهو ما أراد سيبويه بقوله (لأنه تشبيهه)
ولم أذهب إلى ما ذهب إليه ، لأمرين : الأول : أن دلالة العبارة مع إقحام كلمة
(مثل) تختلف عنها بدونها : إذ المعنى مع وجود (مثل) يفهم منه إرادة
التشبيه ، وذلك لا يستلزم جعل الأول الثاني ، ومع عدمها يفهم منه إرادة
جعل الأول هو الثاني . وعليه فحكم تقدير (مثل) هنا حكم تقدير مضاف
محذوف قبل المصدر عو اسم الجنس الواقع خبيراً ، أو نعتاً أو حالاً عن اسم
الذات ، حيث وصف عبد القاهر وغيره ذلك التقدير بأنه يُفسد المعنى ويُخرجُ
إلى شيء مغسول وإلى كلامٍ عاميٍّ مرذول (٤) .

(١) السابق : ٣٦١/١ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٢٤٢ ، والمحاسب : ١١٩/١ - ١٢٠ ، وكاشف الخصاصة

عن ألفاظ الخلاصة : ٤٨ .

(٣) شرح السيرافي : ١٠٧/٢ .

(٤) انظر : دلائل الإعجاز : ٣٠٠ - ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٦٩/١ -

٢٧٠ ، والمحاسب : ٤٣/٢ ، والكشاف : ١٢٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي

: ٣٠٦/١ .

والأمر الثاني : أن سيبويه والسيرافي نقضا في الباب التالي ما ذهبوا إليه في الباب السابق : مراعاة لهذا الفرق الدلالي ، قال سيبويه : « هذا باب ما يُختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً ، وذلك إذا كان الآخر هو الأول . وذلك نحو قولك : له صوتُ صوتُ حسنٌ : لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن ، ... ومثل ذلك : له صوت أَيْمًا صوت ، وله صوتٌ مثلُ صوت الحمار : لأن أياً والمثل صفةٌ أبداً . وإذا قلت : أَيْمًا صوت ، فكأنك قلت : له صوتٌ حسنٌ جداً ، وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك . فأَيُّ ومِثْلُ هما الأول ... وأما : له صوتُ صوتُ حمار ، فقد علمت أن (صوت حمار) ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سَعَةِ الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ ...»^(١) . كما أننا وجدنا لسيبويه نصاً فرّق فيه بين المعنيين ، وهما إرادة جعل الأول الثاني ، وإرادة تشبيهه به ، وهو قوله « ... تقول : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كُنْتَ تُريد أن تجعله شديداً ، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه ، إذا كُنْتَ تشبّه به »^(٢) . وعلى ذلك فالفرق بين مذهب الخليل وسيبويه - هنا - فرق في الدرجة ، أي إن أحدهما - وهو سيبويه - تشدد في الحرص على طرد القاعدة ، فأداه التشدد إلى التغاضي عن الفروق الدلالية بين الصورة المخالفة للصناعة ظاهرياً والموافقة لها ، أي إنه ارتضى تقديم الصناعة على المعنى ، والآخر - وهو الخليل - تسامح فقبل المخالفة الظاهرية للصناعة ميلاً إلى جانب المعنى . وإلى ذلك ألمح ابنُ أبي الربيع وهو يعرب : (له صوتُ صوتُ الحمار) ، قال : « ... ولا يكون عند سيبويه حالاً ، وإن كان على تقدير : مثل صوت الحمار ، لقبح اللفظ ، لأن الحال لا تكون معرفةً . وأجازه الخليل . ولكلُّ وجهٌ »^(٣) .

وفي ضوء ما قدمنا ، فإن طرد المنهج يستلزم رفض القول بزيادة

(١) الكتاب : ٢/٣٦٣ - ٣٦٤ ، وانظر : ١/٣٣٥-٣٣٧ ، وشرح السيرافي :

. ١.٨/٢

(٢) الكتاب : ٢/٢٨ - ٢٩ .

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٣٤٠ .

(أل) في (الجماء الغفير) : إذ إن سيبويه جعله بمنزلة المصدر - كما مر - ،
وحجة الرّفص بينها السيرافي ، حيث قال : « ... ومن النحويين من قال إن
الألف واللام فيها^(١) وفي (الأوبر) في قول الشاعر :

* ولقد نهيتك عن بنات الأوبر *

زائدة . وهذا غلط : لأنهما لو كانتا لا تأثير لدخولهما وكانتا في نية الطرح ،
لكان الاسم الذي يدخلان عليه باقياً على لفظه من التنوين ومنع الصرف ،
فيقال : القوم فيها الجماء الغفير - كما تُنوّن لو لم تكن فيه ألف ولام - ،
ولجاز أن تقول : ولقد نهيتك عن بنات الأوبر : لأن (أوبر) بغير ألف ولام
لا ينصرف ... »^(٢) .

وقد جاءت الحال مُعرّفة بـ (أل) والمراد بالتعريف استغراق خصائص الجنس

ادعاء^(٣) كما في أنت الرجل ، في قوادة لقوله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ

لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفُضُوا وَلِلَّهِ

خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ

﴿٧﴾ يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ

مِنَهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ

الْمُنْفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ (٤)

(١) يعني في : الجماء الغفير .

(٢) شرح السيرافي: ١٦٠/٢ ، وانظر: تفسير أرجوزة أبي نواس ، لابن جني:

٢٠٩ - ٢١٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٣٥/١ - ٢٣٦ ، واليسيط : ٥١٦/١ -

٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، حيث رفض ابن أبي الربيع أيضاً القول بزيادة (أل).

(٣) انظر : مغني اللبيب : ٧٣ .

(٤) المنافقون : ٨ ، ٧ ، وانظر في سبب نزول الآيات : معاني القرآن للفراء:

١٥٩/٣ - ١٦٠ ، والكشاف : ٥٤١/٤ - ٥٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن :

١٢٠/١٨ - ١٢٢ .

قال أبو حيان : « قرأ الجمهور : (لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَ) ، فالأعزُّ فاعل ، والأذلُّ مفعول ، وهو من كلام ابن سلول ، ويعني بالأعزُّ نفسه وأصحابه وبالأذلُّ المؤمنين . والحسن وابن أبي عبله والسبتيُّ - في اختياره - : (لنُخْرِجَنَّ) - بالنون - ونصب الأعزُّ والأذلُّ ، فالأعزُّ مفعول ، والأذلُّ حال . وقرأ الحسن - فيما ذكر أبو عمرو الداني - : (لنُخْرِجَنَّ) بنون الجماعة مفتوحةً وضمُّ الراء ونصب الأعزُّ على الاختصاص ، كما قال : نحنُ العربُ أقرى الناس للضيِّف ، ونصب الأذلُّ على الحال ، وحكى هذه القراءة أبو حاتم . وحكى الكسائيُّ والفراء^(١) أن قوماً قرأوا : (لِيُخْرِجَنَّ) - بالياء مفتوحةً وضمُّ الراء - فالفاعل الأعزُّ ، ونصب الأذلُّ على الحال . وقريء مبنياً للمفعول وبالياء ، الأعزُّ مرفوع به ، والأذلُّ نصباً على الحال . ومجيء الحال بصورة المعرفة متأول عند البصريين ، فما كان منها بال فعلى زيادتها ، لا أنها معرفة^(٢) . ونعرض ما جاء عن بقيَّة المعربين حول نصب (الأذلُّ) على غير قراءة الجمهور لئرى الأوجه البعيدة - معني - التي صاروا إليها تخلصاً من القول بالحالية . قال النحاس : « وحكى الكسائيُّ والفراء ... وأكثر النحويين لا يجيز أن تكون الحال بالألف واللام ، غير أن يونس أجاز : مررتُ به المسكينُ ، وحكى سيبويه : ادخلوا الأول فالأول ، وهي أشياء شاذة^(٣) لا يجوز أن يحمل القرآن عليها ، إلا أن علي بن سليمان قال : يجوز أن يكون (لِيُخْرِجَنَّ) تعملُ عملَ لتكوِّنَنَّ ، فيكون خبره معرفة . والأعزُّ والعزیز واحد ، أي : القوي الأمين المنيع^(٤) . وقال الزمخشري : « ... ومعناه : خروج الأذلُّ ، أو إخراج الأذلُّ ،

(١) القراءة التي حكاها الفراء بالياء ، جاءت الراء فيها مفتوحة :

(لِيُخْرِجَنَّ) : معاني القرآن : ١٦٠/٣ .

(٢) البحر : ٢٧٤/٨ .

(٣) انظر : البيان : ٤٤١/٢ ، حيث وسم نصب (الأذلُّ) على الحال بالشذوذ .

(٤) إعراب القرآن : ٤٣٥/٤ - ٤٣٦ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن : ٧٣٦/٢ -

أو مثل الأذل»^(١). وقال أبو البقاء: «قوله تعالى: (لِيُخْرِجَنَّ) : يُقْرَأُ عَلَى تسمية الفاعل والتشديد، و (الأعز) فاعل، و (الأذل) مفعول. وَيُقْرَأُ عَلَى ترك التسمية، والأذل على هذا حال، والألف واللام زائدة، أو يكون مفعول حال محذوفة: أي مشبهاً الأذل»^(٢).

ثانياً - تعريف الحال تعريف استغراق بواسطة الإضافة:

سبق بيان أن التعريف بالإضافة يكون للاستغراق^(٣) كما يكون التعريف بأل كذلك. ونُبِّينُ هنا أن تلك هي وظيفة الإضافة في قولهم: طلبته جهدك وطاقتك. ونجد في النصوص التالية ما يشير إلى الغاية من التعريف الإضافي فيما سبق وفي غيره من صور التعبير. قال ابن السراج: «... وكذلك: طلبته جهدك وطاقتك، كأنك قلت: طلبته تجتهد جهدك وتطبق طاقتك، أي: تستفرغهما في ذلك»^(٤). وفسر الراغب قولهم: حمادك أن يفعل كذا، بما يشير إلى ذلك المعنى أيضاً، قال: «وحمادك أن تفعل كذا، أي: غايتك المحمودة»^(٥). ونقل ابن منظور مثل ذلك في تفسير هذه الكلمة مضافة إلى ضمير المتكلم والمخاطب وإلى الاسم الظاهر المقرون بأل الجنسية، قال: «وقولهم: حماد لفلان، أي: حمداً له وشكراً، وإنما بني على الكسر لأنه

(١) الكشاف: ٥٤٣/٤.

(٢) التبيان: ١٢٢٤/٢، وانظر: الفريد: ٤٧٤/٤، وروح المعاني: ١١٥/٢٨.

والتحرير والتنوير: ٢٤٩/٢٨ - ٢٥٠.

(٣) انظر: وظيفة التوضيح: فصل النعت، وانظر أيضاً: معاني القرآن

للأخفش: ٤٧٣/٢، والمحتسب: ٨٧/٢، ١١٦، ٢٠٢/١، ٢١٣، والكشاف:

٢٩٣/٤، وروح المعاني: ١٥٦/٢٥، والتحرير والتنوير: ٢٥٩/٣.

(٤) الأصول في النحو: ١٦٥/١، وابن السراج مع تفسيره المعنى على ذلك

الوجه، يجعل تلك المصادر نائية مناب أفعالها المحذوفة، وتلك الأفعال

هي الحال عنده وعند غيره كما سيتضح في قسم الخصائص.

(٥) المفردات: ١٣١.

معدول عن المصدر . وَحُمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، أَي : غَايَتَكَ وَقَصَارَاكَ ،
وقال اللحياني : حُمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ وَحَمْدُكَ ، أَي : مَبْلَغُ جَهْدِكَ ، وَقِيلَ :
معناه قَصَارَاكَ . وَحَمَادَاكَ أَنْ تَنْجُو مِنْهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ ، أَي : قَصْرُكَ وَغَايَتَكَ .
وَحَمَادَايَ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ ، أَي : غَايَتِي وَقُصَارَايَ ، عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ .
الْأَصْمَعِيُّ : حَمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ حَمَادَاكَ . وَقَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ :
حُمَادَايَاتُ النِّسَاءِ غَضُّ الطَّرْفِ ، وَقَصْرُ الْوَهَادَةِ ، مَعْنَاهُ غَايَةٌ مَا يُحْمَدُ مِنْهُنَّ
هَذَا ... (١) .

ومما جاء في أسلوب القرآن الكريم على غرار (طلبته جهداً)
والمصدر مُضَافٌ إِلَى مِضَافٍ إِلَى ضَمِيرٍ صَاحِبِ الْحَالِ ، وَإِلْضَافَةٌ يُرَادُ بِهَا
الاسْتِعْرَاقُ : (جَهَّدَ أَيْمَانَهُمْ) فَقَدْ وَرَدَتْ مَنْصُوبَةً بِالْفِعْلِ (أَقْسَمُوا) فِي عِدَّةِ
مَوَاضِعَ (٢) ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى :

(وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُوا الَّذِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ
جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَعَنَكُمْ حَيْطَتَ أَعْمَالِهِمْ
فَأَصْبَحُوا خَسِرِينَ (٥٣) (٣))

وقبل بيان تخريج المعربين لموضع الاستشهاد في الآية ، نشير إشارة سريعة
إلى أن من النحاة فريقاً لم يرتضِ وقوع المصادر - نكرتها ومعرفتها -
أحوالاً ، على الإطلاق ، وجعلوا ما جاء من المصادر كذلك نائبةً منابَ أفعال
محذوفة هي الحال على الحقيقة - عندهم - . ويضم هذا الفريق : ابن
السراج (٤) والزجاجي (٥) ، وأبا علي الفارسي (٦) ، وابن أبي الربيع ، الذي نجد

(١) اللسان : ١٥٧/٣ .

(٢) انظر : الأنعام : ١٠٩ ، والنحل : ٣٨ ، والنور : ٥٣ ، وفاطر : ٤٢ .

(٣) المائة : ٥٣ .

(٤) انظر : الأصول في النحو : ١٦٣/١ - ١٦٥ .

(٥) انظر : الجمل في النحو : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن

عصفور : ٤٢٣/٢ .

(٦) انظر : المسائل المنتورة : ١٣ - ١٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٦/١

تلخيص مذهب هذا الفريق عنده ، حيث ذكر في باب المصدر أنه يوجد على ثلاثة أقسام : « أحدها : أن يكون نائباً عن الفعل ، وما جرى مجرى (أن) . الثاني : أن يكون نائباً عن الفعل . الثالث : ألا يكون نائباً عن غيره » (١) . ثم بين أن المصدر ينوب عن الفعل بحيث لا يظهر الفعل معه في سبعة مواضع ، منها : « المصدر الذي وُضِعَ موضع الحال . وهو يكون على ثلاثة أوجه : نكرة ، ومعرفة بالألف واللام ، ومعرفة بالإضافة . فمثال النكرة قوله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ (٢) ، ومنه : كلمته مشافهةً ، ورأيته عياناً ... ومثال المعرفة بالألف واللام : أرسلها العراك ، المعنى : تعترك العراك . ومثال المعرفة بالإضافة : طلبته جهدي ... » (٣) .

ونأتي إلى بيان تخريج المعربين - من غير الفريق المبين مذهبهُ - ل (جَهْدٌ أَيْمَانِهِمْ) ونحوه من المصادر المعرفة الواقعة أحوالاً ، فنجد أنهم ذهبوا (٤) حيال هذه الصور مذهب الفريق السابق ، حيث جعلوا المصدر واقعاً موقع فعل محذوف هو الحال في الحقيقة ، أي أن المصدر نائب عن الفعل المحذوف ، كما أن : ضرباً زيداً ، نائب عن : ضرب زيداً . هذا فيما يتعلق بجميع ما ورد معرفةً من ذلك ، أما فيما يخص (جهد أيمانهم) ، فقد خرجوها على وجه آخر أيضاً وهو المفعول المطلق .

قال الزمخشري : « جَهْدٌ يمينه : مستعار من جَهْدٌ نفسه : إذا بلغ أقصى وسُعُها ، وذلك إذا بالغ في اليمين ، وبلغ غاية شدتها ووكادتها ، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : من قال : بالله ، جهد يمينه . وأصل : أقسم جَهْدُ اليمين : أقسم يجهدُ اليمين جَهْدًا ، فحذف الفعل وقدم المصدر فوضع

(١) الملخص : ٣٠٧/١ .

(٢) يوسف : ٤٧ .

(٣) الملخص : ٣٤٣/١ ، وانظر : ٣٢١ ، ٣٨٧ ، والبسيط : ٥١٧/١ ، ٥١٨ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٢/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٣٥/١ ،

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وأسرار العربية : ١٩٣ - ١٩٤ .

موضعه مضافاً إلى المفعول ، كقوله : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ (١) . وحكم هذا المنصوب حكم الحال ، كأنه قال : جاهدين أيمنهم » (٢) . وقال السمين : « (جَهْدٌ أَيْمَانِهِمْ) : في انتصايه وجهان ، أظهرهما : أنه مصدر مؤكد ناصبه (أقسموا) ، فهو من معناه . والمعنى : أقسموا إقساماً اجتهداً في اليمين . والثاني : أجازه أبو البقاء (٣) وغيره : أنه منصوبٌ على الحال ، كقولهم : إِفْعَلْ ذلك جهْدك ، أي : مجتهداً . ولا يُبالى بتعريفه لفظاً : فإنه مؤوَّلٌ بنكرة على ما ذكرته لك - والنحويين في هذه المسألة أبحاث - ، والمعنى هنا : وأقسموا بالله مجتهدين في أيمنهم » (٤) .

ثالثاً : وقوع الحال مصدراً مؤوَّلاً .

من (أن) والفعل ، أو (ما) والفعل . ذكِرَ عن سيبويه أنه يمنع وقوع المصدر المؤول - على الإطلاق - حالاً . وهو قد نصَّ على منع وقوع المؤول من (أن) والفعل ، أمَّا المؤول من (ما) والفعل فلا يبدو أنه يمنع وقوعه حالاً : وذلك أننا وجدناه يجعل « المضاف للمصدر المؤول حالاً في قولهم (٥) : مررتُ برجلٍ أخبثُ ما يكونُ أخبثُ منك أخبثُ ما تكونُ ، وفي قولهم : البرُّ أرخصُ ما يكونُ قفيزان ، والحربُ أوَّلُ ما تكونُ فتيةً » (٦) ، كما أن السيرافي أجاز وقوعه كذلك ، قال ابن هشام : « وقال السيرافي : إذا قيل : قاموا ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، ف (ما) مصدرية ، وهي وصلتها

(١) محمد : ٤ .

(٢) الكشف : ٢٥٠/٣ ، وانظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٠/٢ ، ٢١٠ ، والفتوحات : ٢٣٤/٣ .

(٣) انظر : التبيان : ٤٤٥/١ ، ٥٣٠ .

(٤) الدر المصون : ٣٠٥/٤ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٠/١ ، والمحرر الوجيز : ١٣٣/٥ ، وروح المعاني : ١٦٠/٦ ، ١٩٩/١٨ ، والتحرير والتنوير : ٢٧٧/١٨ .

(٥) انظر : الكتاب : ٤٠٠/١ - ٤٠٢ .

(٦) دراسات لزلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عزيمة : القسم الثالث : ١٢٤/٣ .

حال ، وفيه معنى الاستثناء . قال ابن مالك : فوَقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة ، أ هـ . والتأويل : خالين عن زيد ، ومتجاوزين زيدا ، وأما قول ابن خروف والشلوبين إن (ما) وصلتها نصبُ على الاستثناء ، فغلط : لأنَّ معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما ، والمنصوب على معنى لا يليقُ ذلك المعنى بغيره «(١)» . وعلّة منع سيبويه وقوع المؤول من (أن) والفعل حالاً هو تليص (أن) دلالة الفعل بعدها للاستقبال ، قال : « ... تقول : أنت الرجل أن^(٢) تنازل ، أو أن تُخاصِم ، كأنك قلت : نزلاً وخصومة ، وأنت تريد المصدر الذي في قوله : فَعَلَ ذاك مخافةً ذاك . ألا ترى أنك تقول : سَكَتُ عنه أن اجترَّ مودته . ولا تقع (أن) وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه : لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد . فمن ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب له^(٢) ... »(٣) . وبالنظر إلى العلة التي كانت سبب رفض سيبويه وقوع (أن) والفعل حالاً ، يمكن موافقته في رفض وقوعه حالاً ، إذا كانت الحال مقارنة ، أما إن كانت مقدرة فوقوقه كذلك مُنتفِ مانعه . وتأمّل دلالة قولهم : أنت الرجل أن تنازل ، يُؤيد ما نقول : إذ المعنى : أنت الرجل إذا نازلت ، أي : أنت الكامل في حالة المنازلة ، وذلك أن المقول له ذلك ، لم يكن وقت القول في حال منازلة ، ولكن لما كان ذلك قد عُرِفَ عنه واشتهر أمره ، صار المعنى : أنت الكامل من بين الرجال مُنازِلاً ومُخاصِماً . أي : متى ما وقع ذلك كنت كذلك . ولا يستقيم المعنى مع جعل ذلك المصدر مفعولاً لأجله : لأنه يُؤول إلى : أنت الكامل لأنك تُنازِلُ وتُخاصِمُ ، والمنازلون والمُخاصِمون كُثُرٌ ، فهل يكون مجرد المنازلة والمُخاصِمة مُصحَّحاً لوصف فاعلهما بكونه الكامل . وقد وجدنا معنى ما توقفنا عنده من المصادر المؤولة - سواءً من (أن) والفعل ، أو (ما) والفعل -

والفعل

(١) مغني اللبيب : ٩٠٨ .

(٢) انظر في مسألة وجوب تعلق لام المفعول لأجله بالظاهر . المحتسب :

. ٢٧٤/١ - ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ٣٩٠/١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٢٥/٢ .

الواقعة أحوالاً في القرآن الكريم ، يؤول إلى ما آل إليه المعنى في مقال سيبويه ، أي : لا يكون كذا في حال من الأحوال إلا حال كذا ، أي أن تلك الأحوال مقدره لا مقارنة .

وقد نُقِلَ عن ابن جني إجازته وقوع المصدر المؤول من (أن) والفعل حالاً ، قال السيوطي : « ومذهب سيبويه أن أن والفعل ، وإن قُدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً : لأن العرب أجرتها مجرى المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأن (أن) للاستقبال ، والمستقبل لا يكون حالاً . وأجازه ابن جني وخرج عليه قوله :

وقالوا لها لا تنكحيه فإنه لأوّل نصلٍ أن يُلاقي مجمعا» (١) .

وقد وقع المصدر المؤول كذلك وقوعاً كثيراً في القرآن الكريم ، وجاء في مواضع لا يحتمل غير الحالية وفي أخرى يحتمل إلى جانبها غيرها غير أن معنى الحالية فيه أرجح ، فرجَّح بعض المعربين - فيما يحتمل الحالية وغيرها - الوجود الأخرى : فراراً من الحالية . وأعرب بعضهم ما لا يحتمل غير الحالية إلا بتعسف حالاً ، وانفصل عن المنع بأن أول المصدر بمشتق ، ومن هؤلاء

(١) الهمع : ١٧/٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٣٤٣/٢ ، وأورد أبو حيان

البيت في البحر : ٣٢٥/٥ - وبيت ساعدة بن جؤية :

وتالَّه ما إن شَبَّلَهُ أمُّ واجِدٍ بأوجدَ مِنِّي أن يهانَ صغيرها

مُستشبهداً بهما على عدِّ ابن جني للمصدر المؤول فيهما ظرفاً ، لا حالاً ،

وتقل ذلك عنه السمين . انظر : الدر : ٥٢٢/٦ ، ومغني الثيب : ٨٨٩-٨٩٠ .

ويبدو أن الصحيح ما ذكره السيوطي وأبو حيان في الارتشاف ،

وذلك لأننا رأينا ، أن ابن جني نصَّ على منع وقوع المصدر المؤول من

أن والفعل ظرفاً ، انظر : المحتسب : ٥٤/٢ ، وانظر : شرح التسهيل

لابن مالك : ٢٥٣/١-٢٥٤ .

القرافي ، فقد ذهب إلى ذلك - في باب الاستثناء من الأحوال - بعد أن أعرب المصدر المؤول حالاً في قوله تعالى :

﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾^(١)

قال : « ... فَإِنْ قُلْتَ : الحال نكرة منصوبة ، فأين ذلك هاهنا؟ قلت : (أن) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر بمعنى اسم الفاعل النكرة فيصير معنى الكلام : ولكن لا تواعدوهن سراً إلا قائلين قولاً معروفاً . وكذلك إذا حملنا السر على الوطاء نفسه يصير معنى الكلام : لا تواعدوهن نكاحاً في حالة من الحالات إلا قائلين قولاً معروفاً . فهو على التقديرين استثناء من الحالات »^(٢) . وسار على ذلك النهج في كل موضع^(٣) أعرب فيه المصدر المؤول الواقع بعد (إلا) حالاً : إذ إنه ممن يشترطون الاشتقاق في الحال فلا يجيزون وقوعها مصدراً ، وإلى ذلك أشار وهو يعرب ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾^(٤) ، قال : « قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ﴾^(٥) إلى قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا)^(٥) .

تقديره : اكتبوا المال في كل حالة من الحالات إلا في حالة كونه تجارة حاضرة فلا تؤمرون بالكتابة حينئذٍ . فهذه الحالة مستثناة من الأحوال التي لم يُنطق

(١) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٦٣ - ٦٣١ ، وانظر : روح المعاني :

١٥١/٢ ، والتحرير والتنوير : ج٢ : ٢ : ٤٥٣ ، حيث أعربه مفعولاً مطلقاً .

(٣) انظر : الاستغناء : ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ .

(٤) البقرة : ٢٨٢ .

(٥) البقرة : ٢٨٢ .

بها ، و (أن تكون) في موضع نصب على الحال ، وهل يكون منصوباً بالاستثناء أيضاً ويكون من باب اجتماع عاملين أم لا ؟ تقدم التنبية عليه في باب إعراب المستثنى (١) . و (أن) مع الفعل الذي بعدها الذي هو (تكون) في تأويل المصدر ، والمصدر في تأويل اسم الفاعل المنصوب على الحال تقديره : إلا كائناً تجارة حاضرة . ويتعين ذلك تحقيقاً للحال وكونها مشتقة ، والمصدر لا يقع حالاً إلا مؤولاً (٢) .

وذهب إلى ذلك التأويل الزمخشري؛ فراراً من القول بوقوع المعرفة حالاً - إذ هو يجيز وقوع المصدر حالاً بدون تأويل - ولذلك جوز في ذلك المصدر أن يكون ظرفاً وجعله أولاً ، قال - معرباً (إلا أن يصدقوا) من قوله تعالى :

(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاؤًا وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَاؤًا فَتَحْرِيرُ رُقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى
أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا) (٣)

: « فإن قلت : بم تعلق (أن يصدقوا) ، وما محله ؟ قلت : تعلق بعليه ، أو بمسئمة ، كائنه قيل : وتجب عليه الدية أو يسلمها ، إلا حين يتصدقون عليه . ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ، كقولهم : اجلس ما دام زيدٌ جالساً ، ويجوز أن يكون حالاً من (أهله) بمعنى إلا متصدقين (٤) . ولم يرتض أبو حيان الوجهين ، ولذا فإنه جعل الاستثناء منقطعاً تخلصاً من

(١) انظر : ص ١٤٤ - ١٥٠ .

(٢) الاستغناء : ٦٣٣ - ٦٣٤ ، وانظر : التبيان : ٢٣١/١ حيث أعرب أبو البقاء

- أيضاً - المصدر حالاً . وجعل مكي والألوسي الاستثناء منقطعاً ، انظر :

مشكل إعراب القرآن ١/١٤٥ ، وروح المعاني : ٦١/٣ ، ومال إلى ذلك

السمين . انظر : الدر المصون : ٦٧٢/٢ .

(٣) النساء : ٩٢ .

(٤) الكشاف : ٥٥/١١ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٣/١ .

إشكالهما ، قال : « وهذا الاستثناء قيل منقطع وقيل متصل ، قال الزمخشري ... انتهى كلامه ، وكلا التخريجين خطأ ، أمّا جعل (أن) وما بعدها ظرفاً فلا يجوز، نصّ النحويون على ذلك وأنه مما انفردت به (ما) المصدرية ، ومنعوا أن تقول أجيئك أن يصيح الذئب ، يريد وقت صياح الديك ، وأمّا أن ينسبك منها مصدر فيكون في موضع الحال فنصّوا أيضاً على أن ذلك لا يجوز ، قال سييويه^(١) في قول العرب (أنت الرجل أن تنازل ، أو أن تخاصم) ، في معنى أنت الرجل نزلاً وخصومة : إن انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجله : لأن المستقبل لا يكون حالاً . فعلى هذا الذي قررناه يكون كونه استثناءً منقطعاً هو الصواب »^(٢) . وذهب أبي حيان وغيره إلى جعل الاستثناء في الآية -منقطعاً- تخلصاً من إشكال الحالية - لا يستقيم : لأن حدّ الاستثناء المنقطع « أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً ، [بإلاً] أو بغيره ، نقيض ما حكمت به أولاً ، فيتحقق على هذا التقدير أن المنقطع نقيض المتصل ، وأن المتصل يجري مجرى المركب ، ونفي ذلك المركب بأي جزء به كان ، هو المنقطع »^(٣) . وعليه فإنّ مراعاة المعنى تقتضي إعراب هذا المصدر حالاً وليس التعريف مانعاً : إذ المعرف اسم جنس ، فلا يراد به العهد وهو الذي يتعارض مع الحالية ، وذلك ما مال إليه أبو البقاء ، وأوجبه القرافي ، قال الأول : « (إلا أن يصدقوا) : قيل هو استثناء منقطع . وقيل : هو متصل . والمعنى : فعليه دية في كل حال ، إلا في حال التصدق عليه بها »^(٤) . وقال القرافي : « ... قوله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) . تقديره : يجب عليكم تسليم الدية إلى أهله في كل حالة إلا في حالة التصدق ، فلا يجب الدفع إليهم ، وقد

(١) انظر : الكتاب : ٣٩٠/١ ، وشرح السيرافي : ١٢٥/٢ .

(٢) البحر المحيط : ٣٢٣/٣ - ٣٢٤ ، وانظر : الدر المصون : ٧٢-٧١/٤ .

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٣٨٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢٨٠/١ ، وانظر : ٣٤١/١ ، وروح المعاني :

١١٢/٥ ، و : ٢٤٢/٤ .

وهبوا . و (أن يصدّقوا) (أن) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في تأويل اسم الفاعل المنصوب على المصدر والاستثناء معاً ، تقديره : يجب الدّفع إلى أهل الميت في كل حالة من الأحوال إلا متصدقين « (١) .

التوكيد :

اختلف النحاة حول أقسام الحال المؤكدة . فمنهم من جعلها قسماً واحداً : مؤكدة لمضمون الجملة الإسمية . ومنهم من جعلها قسمين : مؤكدة لعاملها ، ولمضمون الجملة . ومنهم من جعلها ثلاثة أقسام : مؤكدة لصاحبها - تأكيد عموم - ولعاملها ، ولمضمون الجملة .

وما ذهب إليه الفريق الأخير أقرب إلى الصّحة : وذلك أن استقراء أسلوب القرآن الكريم ، أظهر أنّها تجيء على الأقسام الثلاثة التي ذكرها ، كما أظهر أنّ هناك قسماً رابعاً ، وهو المؤكدة لحال أخرى ، وأن المؤكدة لصاحبها قد تكون لتأكيد العموم وقد تكون لغيره ، وأن المؤكدة للجملة قسمان . ويأتي بيان ذلك من خلال الشواهد .

وعلى رأس الفريق الذاهب إلى عدّ الحال المؤكدة قسماً واحداً ، سيبويه . وتابعه المبرد وابن السراج وابن بابشاذ والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والإسفراييني .

وإنما عددت سيبويه من هذا الفريق مع أنّه تناول بالدراسة الألفاظ الدالة على العموم واقعةً حالاً ، لأنّه لم ير أنّ المراد بإيقاع تلك الألفاظ أحوالاً توكيد العموم في صاحبها ، بل رأى أنّها مستعملة على أصل وضعها اللغوي .

(١) الاستغناء : ٦٣٧ ، وانظر : ٦٣٥ - ٦٣٦ ، وانظر : روح المعاني : ١٥٢/٢ .

حيث أعرب الألوسي المصدر المؤول من (ما) والفعل حالاً ، وذلك في قوله تعالى : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ .. » .

ويتبين مذهبه ذاك من نصوصه ومن شرح السيرافي لها . قال : « هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه . وذلك قولك : مررت به وحده ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده . ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة . وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب (ثلاثتهم) فكأنه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوز هؤلاء . كما أنه إذا قال : وحده ، فإنما يريد : مررت به فقط لم أجازه . وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول : إن كان جرّاً فجرّاً ، وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أي : لم أدع منهم أحداً . وزعم الخليل رحمه الله ، حيث مثل نصب وحده وخمستهم ، أنه كقولك : أفردتهم أفراداً . فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام ، ومثل خمستهم قول الشماخ :

أنتني سليمٌ قضيتها بقضيضها تُمسحٌ حولي بالبقيع سبأها

كأنه قال : انقضاضهم ، أي : انقضاضاً . ومررت بهم قضيتهم بقضيضهم ، كأنه يقول : مررت بهم انقضاضاً، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به كما كان أفراداً تمثيلاً . وإنما ذكرنا الأفراد في وحده ، والانقضاض في قضيتهم ، لأنه إذا قال : قضيتهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ، لأنه كأنه يقول : انقض آخرهم على أولهم . وكذلك وحده إنما هو من معنى التفرد ، فكذلك أيضاً يكون خمستهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد ، فإن أردت أنك لم تدع منهم أحداً جررت كما كان ذلك في قضيتهم . وبعض العرب يجعل قضيتهم بمنزلة كلهم يجريه على الوجوه «(١)» . وبين السيرافي أن (قضيتهم) « مأخوذ من القرض وهو الكسر، وقد يستعمل الكسر في معنى الوقوع على الشيء بسرعة ، كما يقال : عقاب كاسر . وكان معنى قضيتهم : انقضت بعضهم على بعض وتجمّعوا »(٢) . فتفرقة سيبويه بين دلالة تلك الألفاظ منصوية على الحال وبين

(١) الكتاب : ٣٧٣/١ - ٣٧٥ .

(٢) شرح السيرافي : ١١٣/٢ .

دلالتها متبعة لما قبلها تُشير إلى أنه لا يرى مجيء الحال مؤكدة لصاحبها ، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه حول دلالة جميع وعامة وجماعة حيث جعل لها متبعة لما قبلها معنى مغايراً لمعناها مُوقعة حالاً ، قال - بعد الباب الذي تحدث فيه عن (الجماء الغفير) مبيناً أن معناها كمعنى مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً ، وأن معنى هؤلاء كمعنى مررت بهم جميعاً ، عدا أن تلك مصادر ، وهي قاطبة وطراً ، أو منزلة منزلتها وهي (الجماء الغفير) ، وجميع وعامة أسماء متصرفة ، أي لا تلزم النصب على الحالية: « هذا باب ما ينتصب أنتم حال يقع فيه الأمر وهو اسم . وذلك قولك : مررت بهم جميعاً ، وعامة وجماعة ، كأنك قلت : مررت بهم قياماً . وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول^(١) لأن الجميع وعامة اسمان متصرفان ، تقول : كيف عامتكم ؟ وهؤلاء قوم جميع ... وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده ، وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك : جميعاً وعامة ، وكذلك : طراً وقاطبة بمنزلة وحده ... وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكنُ أبداً إلا صفة^(٢) ...^(٣) فتتمثل سيبويه لقوله مررت بهم جميعاً ب : مررت بهم قياماً يدل على ما ذكرناه ، كما أن شرح السيرافي لمراده ذاك في جميعاً وطراً وقاطبة يؤكد ما ذهبنا إليه ،

(١) يعني بالباب الأول باب (الجماء الغفير) وذلك أنها منزلة منزلة المصدر . ويقصد من جعلها بمنزلة قاطبة وطراً ، أنها تلزم النصب على الحالية ، - وقد رأينا أنها وقعت خبراً في بيت الأعمش الذي أورده السيرافي : ١١٤/٢ - كما أن طراً وقاطبة كذلك . وجميع وعامة وجماعة وإن كانت عند سيبويه بمعنى قاطبة ونحوها ، تفارقها في كونها أسماء متصرفة ، أي لا تلزم الحالية .

(٢) يقصد بالصفة هنا التوكيد ، وهو يُسميه كذلك كثيراً ، وقد بين السيرافي مسوغ تلك التسمية : شرح السيرافي : ١٦١/٣ .

(٣) الكتاب : ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ، وانظر : ١١٦/٢ ، والأصول في النحو : ٢٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١١٧١/٣ ، وشرح ملححة الإعراب للحريري : ١٢٧ .

قال : « إعلم أنك إذا قلت مررتُ بهم جميعاً ، فله وجهان ، أحدهما : أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون ، كما قال الله عز وجل ﴿ أَمْ يَقُولُونَ كُنَّ جَمِيعًا مُنْصَرًّا ﴾ (١) . والآخر : أن تريد مررت بهم فجمعتهم بمروري وإن كانوا متفرقين في مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره . وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعل آخر ، كأنه قال : جمعتهم جمعاً في مروري . وإن صيرناه حالاً فعلى نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٢) وقولهم : قم قائماً ... وعمامة وجماعة بمنزلة جميع . ولا يجوز أن تقول : مررت بهم الجميع والعمامة والجماعة ، ولا مررت بهم جميعهم وجماعتهم ، ... وإنما جاز : مررت بهم خمستهم لأنه على مذهب الخليل وسيبويه يجعل خمستهم بمنزلة المصدر ، كقولهم طاقته وجهده ، والجماء الغفير بمنزلة العراك ، وطراً وقاطبة - حين لم يكونا موصوفين - بمنزلة الجمع لأن القطب في الأصل هو ضم الشيء ، تقول : قطبت الشيء أي : ضممته وجمعته . والطر مأخوذ من أطار الطريق وهي جوانبه . وصار طراً وقاطبة في معنى جمعاً ، وصار نصبها كنصب مررت بهم جمعاً ورأيته مكافحةً ... » (٣) .

كما أننا لم نعدّه من القائلين بمجيء الحال مؤكدة لعاملها ، مع ما جاء عنه من تقدير نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، ب : أتقوم قائماً : لأنه نص على أن اسم الفاعل - في ذلك السياق - بدل من الفعل مُنزلٌ منزلة المصدر في أداء تلك الوظيفة . وقد سبق بيان أن (قائماً) في ذلك المثال ليست حالاً مؤكدة . وبذلك نصل إلى أن الحال المؤكدة عنده هي المؤكدة لمضمون الجملة . وقد فصل الحديث عنها بكلام طويل نقتطف منه هنا قوله : « ... وذلك قولك : هو

(١) القمر : ٤٤ .

(٢) النساء : ٧٩ .

(٣) شرح السيرافي : ١١٤/٢ - ١١٥ ، وانظر : الأصول في النحو : ١٦٣/١ ،

زيدٌ معروفاً ، فصار المعروف حالاً . وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كانا
 يجبهه أو ظننت أنه يجبهه ، فكأنك قلت : أثبتته ، أو الزمه معروفناً . فصار
 المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت : هذا زيدٌ منطلقاً . والمعنى أنك
 أردت أن توضح أن المذكور زيد ، حين قلت : معروفناً . ولا يجوز أن نذكر في
 هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف : لأنه يعرف ويؤكد ، فلو ذكر هنا الانطلاق
 كان غير جائز : لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكد . ومعنى قوله معروفناً
 : لا شك ، وليس ذا في منطلق . وكذلك : هو الحق بيناً ومعلوماً ، لأن ذا مما
 يوضح ويؤكد به الحق ... »^(١) . وسيأتي بيان أن مذهبه بالنسبة لشروط تلك
 الجملة والعامل في الحال ، مغاير - من بعض الوجوه - لمذهب النحاة بعده .
 وسار المبرد على نهجه ناصراً على انحصار التأكيد بالحال على تأكيد مضمون
 الجملة الإسمية . ويبدو موقفه ذاك من عدة أشياء : من تخصيصه باباً للحديث
 عن تلك الوظيفة للحال ، ومن صياغته لعنوان ذلك الباب ، ومن تقديره فعلاً
 ناصباً من لفظ ما يفيد الحالية مؤكدة لصاحبها أو لعاملها ، ليصير ذلك
 المنصوب مفعولاً مطلقاً مؤكداً لعامله ، كما أنه جعل دلالة نحو : مررت بالقوم
 خمستهم وقضهم بقضيضهم ، حالة كونها حالاً مغايرة لدلالاتها حالة إتباعها
 لما قبلها توكيداً^(٢) ، وهو ما ذهب إليه سيبويه كما رأينا . ويتضح ذلك من
 نصوصه التالية ، قال : « هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها . وذلك
 ما لم يكن مأخوذاً من الفعل . تقول : زيدٌ أبوك حقاً ، وهو زيدٌ معروفناً ، وأنا
 عبدالله أمراً واضحاً . وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها »^(٣) . وقال
 عند حديثه عن : (فَعَلَ ذَلِكَ جَهْدُهُ ، وأرسلها العراك) : « واعلم أن هذه
 المنتصيات عن المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال ، ولكنها موافقة

(١) الكتاب : ٧٨/٢ - ٧٩ .

(٢) انظر : المقتضب : ٢٣٩/٣ - ٢٤٠ .

(٣) المقتضب : ٣١٠/٤ .

وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعها معه في المعنى^(١). وكذلك جاء ني القوم قاطبة وطراً. إنما معناه جاء ني القوم جميعاً، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر كما تقول: جاء ني القوم جميعاً. إذا أخذته من قولك جُمِعُوا جمعاً. وقد يكون الجمع اسماً للجماعة، قال الله عز وجل: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الدَّبْرَ﴾^(٢). فأما قولك: طراً، فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالاً. ويقال: طررت القوم^(٣)، أي: مررت بهم جميعاً. وقال النحويون سوى يونس: إنه في موضع المصدر الذي يكون حالاً^(٤). ورفضه لحيء الحال مؤكدة لعاملها يتضح من قوله - في باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال: «وذلك قولك: جاء زيد مشياً. إنما معناه: ماشياً: لأن تقديره: جاء زيد مشياً مشياً... كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر، فتحمل عليه، وذلك قولك: قم قائماً، إنما المعنى: قم قياماً^(٥). وممن سار على نهج سيبويه بالإضافة إلى المبرد

(١) للنحاة في نحو: أتيت زيدا مشياً وركضاً وعدواً - على ما ذكر السيرافي -، مذهبان: الأول مذهب سيبويه وهو أن المصدر حال، ووافقته الزجاج والسيرافي، انظر: الكتاب: ٢٧٠/١، وشرح السيرافي: ١١٢-١١١/٢. الثاني: مذهب ابن السراج - ونسبه السيرافي للمبرد - فهو يرى أنه متصوب بفعل مقدر، كأنه قال: أتانا يمشي مشياً، أي أن المصدر مفعول مطلق للفعل المقدر، واحتج عليه السيرافي بعدم جواز: أتانا زيد المشي، على تقدير: يمشي المشي، حيث أن الفعل يتعدى إلى المصدر المحض الذي ليس فيه معنى الحال، معرفاً ومنكراً، انظر: المقتضب: ٢٣٤/٣، ٢٣٧ - ٢٣٨، وشرح السيرافي: ١١٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٢٨/٢.

(٢) القمر: ٤٥.

(٣) ذكر السيرافي أن ذلك حكى عن المازني، انظر: شرح السيرافي: ١١٥/٢.

(٤) المقتضب: ٢٣٨/٣.

(٥) المقتضب: ٣١٢/٤، وانظر: ٢٣٤/٣، ٢٢٩، ٢٦٩ - ٢٧٠، وشرح السيرافي

: ٩٧/٢.

ابن بابشاذ^(١)، والزمخشري^(٢)، ناصاً على كونها كذلك وتابعه ابن يعيش ، وابن بركات المهلبى^(٣)، وابن معط^(٤)، والمطلي^(٥)، والإسفرائيني^(٦). ومال ابن الحاجب إلى قصر التوكيد بالحال على توكيد مضمون الجملة الإسمية ويوضح أن ذلك مذهبه فيها تمثيله ، قال : « ويجوز حذف العامل ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً . ويجب في المؤكدة ، مثل : زيد أبوك عطوفاً ، وهو زيدٌ معروفٌ ، وهو الحق بيناً ... »^(٧) . وإنما قلت (مَال) مع نصه هنا على أن شرط المؤكد بها أن يكون جملة اسمية ، لأنه أجاز ما ذهب إليه الفارسي من مجيئها مؤكدة لعاملها^(٨) ولأنه قال في شرحه على الوافية : « ... وفسرّها أنّها التي تأتي لتقرير مضمون الخبر في الجملة الاسمية ، كقولك : زيد أبوك عطوفاً ... وهذا التفسير للمؤكدة أولى لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقيق المؤكد وهو الأبوة ، ولبيان وجوب حذف العامل فيها فيصح الانقسام . ومن فسّر المؤكدة بأنها التي علّمت بدليل غير الحال ، فيدخل (دعوتُ الله سميعاً)^(٩) ، و﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾^(١٠) و﴿ وَلَىٰ مُدْرِكًا ﴾^(١١) ، ونحو ذلك لا يكون فيه

-
- (١) انظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٠/٢ ، ٣١١ - ٣١٢ .
(٢) انظر : شرح المفصل : ٦٤/٢ - ٦٥ ، والأمالى الشجرية : ٢٨٥/٢ .
(٣) انظر : نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٢٦ .
(٤) انظر : الفصول الخمسون : ١٨٧ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٥٦٥/١ .
(٥) انظر : مفتاح الإعراب : ٦٧ .
(٦) انظر : لباب الإعراب : ٣٣١ .
(٧) انظر : الكافية في النحو : ١٠٦ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٣٤٢/١ - ٣٤٤ .
(٨) انظر : الأمالى النحوية : ١٢٥/١ ، وسيأتي نصّه .
(٩) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٠٩ - ١١٢ .
(١٠) آل عمران : ١٨ .
(١١) التمل : ١٠ .

شيء مما ذكرناه : فإن التقسيم فيما لا يختلف فيه الحكم ضائع» (١) .
وعلى رأس الفريق الذاهب إلى عدّ الحال المؤكدة قسمين: مؤكدة لعاملها
ولمضمون الجملة . السيرافي ، يوضح منهجه ذاك تخريجه لـ (جَمِيعاً) في
مررت بهم جميعاً ، حيث جعلها إما حالاً مبيّنة ، وإما مفعولاً مطلقاً ، وإما
حالاً مؤكدة لعاملها (٢) . كما أنه نصر على مجيئها مؤكدة لمضمون الجملة (٣) .
وأبو علي الفارسي يمكن أن يُعدّ من هذا الفريق ، حيث نصر على مجيء الحال
مؤكدة لمضمون الجملة بقوله : « وإذا قلت : هو زيدٌ منطلقاً ، فهو محال : وذلك
أن الحال هي زيادة في الخبر ، فلما كان هو زيدٌ على كل حال ، لم يكن في
(منطلق) زيادة في الخبر ولا خبر . وإذا كان هذا هكذا وجب ألا يجوز الحال
ها هنا ، فإن أكدته جاز ، فقلت : هو زيدٌ حقاً ؛ لأن الحق تأكيد لزيد ، فأكدته .
قال الله عز وجل : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا ﴾ (٤) فجعله
لـ (مصدق) تأكيداً (٥) . وقد نسب إليه ابن الحاجب إعراب (غير بعيد) حالاً
مؤكدة لعاملها ، وذلك حيث قال : « وَأُرْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ (٦) :
يجوز أن يكون حالاً مؤكدة ، كقول الفارسي . ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر
محفوف ، أو ظرفاً ، أي : قُرْبَتْ فِي زَمَنٍ غَيْرٍ بَعِيدٍ (٧) . وممن ذهب إلى
أن الحال المؤكدة قسمان أيضاً . السهيلي ، قال : « وأما قوله عز وجل :
﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٨) ، فقد حكوا أنها حال مؤكدة ، ومعنى الحال

(١) شرح الوافية نظم الكافية : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) سبق نقل نصه على ذلك ، انظر : شرح السيرافي على سيبويه :

١١٤/٢ - ١١٥ ، وانظر : ٩٧/٢ ، والأصول في النحو : ١٥٩/١ ، ١٦٣ .

(٣) انظر شرح السيرافي : ١٩٥/٢ .

(٤) الأحقاف : ١٢ .

(٥) المسائل المنثورة : ٣٢ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٨٢/١ .

(٦) ق : ٣١ .

(٧) الأمالي النحويّة : ١٢٥/١ .

(٨) البقرة : ٩١ .

المؤكدَة أن يكون معناها كمعنى الفعل : لأن التوكيد هو المؤكَّد في المعنى ، وذلك نحو : قم قائماً ، ومشيت ماشياً ، وأنا زيدٌ معروفًا . هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة . وأما (وهو الحق مصدقاً) فليست بحال مؤكدة^(١) : لأنه قال (مصدقاً لما معهم) ، وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق ، إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له ، بل الحق في نفسه حق وإن لم يكن مصدقاً لغيره^(٢) . ومن هذا الفريق ابن مالك^(٣) وابن أبي الربيع^(٤) ، وابن القواس^(٥) - شارحاً ألفية ابن معطٍ - وهو بذلك يخالف مذهب صاحب الألفية . ومن هؤلاء أيضاً أبو حيان^(٦) .

-
- (١) الصحيح أن (مصدقاً) حال مؤكدة ، وذلك أن فيها استدلالاً على مضمون الخبر : حيث تصديقه للكتب التي معهم وهي حق ، فيه دليل على كونه حقاً . هذا مع التسليم بما ذهب إليه السهيلي من أنه ليس من شرط الحق أن يكون مصدقاً ولا مكذباً . وفي نصح السابق بيان لوهم أبي حيان والسيوطي فيما نسباه إليه .
- (٢) نتائج الفكر : ٣٩٧ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٨/١ .
- (٣) انظر : شرح التسهيل : ٣٥٥/٢ - ٣٥٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٥/٢ - ٧٥٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٧٥-٢٧٧ ، والمساعد على التسهيل : ٤٠ / ٢ - ٤٣ .
- (٤) انظر : التيسير : ٥٢٢/١ ، ٥٢٤ ، والملخص : ٣٩١/١ - ٣٩٢ ، وقد وهم هو أيضاً حيث جعل (أحمر) في : * وعالينَ قنُوناً من البُسْرِ أحمرًا * حالاً مؤكدة لعاملها ، والصحيح أنها - إن جعلت مؤكدة - مؤكدة لصاحبها وهو (البسر) .
- (٥) انظر : شرح ألفية ابن معطي : ٥٦٦/١ - ٥٦٧ .
- (٦) انظر : ارتشاف الضرب : ٣٦٢/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ٩٩ ، وتقريب المقرب : ١٥٩ .

وعلى رأس الفريق الذاهب إلى عدّها ثلاثة أقسام ابن جني ، قال - عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ (١) - : « و (جميع) هذا يُراد به العموم ، أي : يحشرهم قاطبة وطراً ، ولا يكون حالاً كقوله سبحانه : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ ﴾ (٢) . ويدل عليه أيضاً قوله : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ (٣) ... » (٤) . ونص على مجيئها مؤكدة لعاملها ولمضمون الجملة بقوله : « ... ومن ذلك (٥) أيضاً الحال المؤكدة ، كقوله :

* كفى بالنأي من أسماء كافٍ *

لأنه إذا كفى فهو كافٍ لا محالة . ومنه قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً (٦) ، هذه أيضاً حال مؤكدة : ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعداً . غير أن للحال هنا مزيةً عليها في قوله : * كفى بالنأي من أسماء كافٍ * .

لأن صاعداً نابٍ في اللفظ عن الفعل الذي هو (زاد) ، و (كافٍ) ليس بنائبٍ في اللفظ عن شيء : ألا ترى أن الفعل الناصب له ملفوظٌ به معه . ومن الحال المؤكدة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَيْسُمُ مَدْرِينِ ﴾ (٧) ، وقول ابن دارة :

* انا ابن دارة معروفاً بها نسبي *

-
- (١) الأتعام : ٢٢ .
 (٢) الزلزلة : ٦ .
 (٣) الكهف : ٤٧ .
 (٤) المحتسب : ٥٤/٢ - ٥٥ ، وانظر : الخاطريات : ٩٩ .
 (٥) الإشارة راجعة إلى ما مثل به للتطوع المشام للتوكيد ، انظر : ٢٦٧/٢ ، وجاء ذلك في باب (التطوع بما لا يلزم) ، انظر : ٢٣٤/٢ .
 (٦) عامل الحال هنا محذوفٌ وجوباً ، وعامل المؤكد - على الصحيح - لا يجوز حذفه ، وقدره ابن مالك والرضي بـ (ذهب الثمن صاعداً) ، انظر : شرح الكافية : ٤٧/٢ ، ٣٧٤ ، شرح الكافية الشافية : ٧٦٥/٢ .
 (٧) التوبة : ٢٥ .

وهو بابُ مُنْقَادُ^(١) . ومن هذا الفريق الرضيّ ، فهو - وإن كان تعريفه للحال المؤكدة يُفيدُ أنّه يقصرها على المؤكدة لمضمون الجملة - قد نصّ في مواضع أُخرَ على مجيئها مؤكدةً لصاحبها وعاملها أيضاً . وقد تحدثَ عن المؤكدة لصاحبها في باب التوكيد ، لا الحال ، قال : « ... وأما (جميع) فهو بمعنى أجمعين . ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه : إمّا مقطوعاً عن الإضافة حالاً ، كقوله تعالى : (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا)^(٢) ، أي : بهم أجمعين ، وليس بمعنى مُجتمعين في حال المجيء ، ... بل معناه أنّه لا يتخلف منهم أحدٌ ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين من حيث المعنى سواء ، وإمّا مُضافاً غير تأكيد تالياً للعوامل ، نحو : مررتُ بجميع القوم ، ورأيتُ جميعهم ، وإمّا مُضافاً تأكيداً ، وهو أقلّ الثلاثة ، نحو : جاءني القوم جميعهم^(٣) . ونصّ على مجيئها مؤكدةً لعاملها ولمضمون الجملة حيثُ قال - وهو يتحدث عن مواضع وجوب حذف عامل الحال - : « ... قوله : (ويجبُ في المؤكدة) أي : يجب حذف العامل في المؤكدة . هذا على مذهب من قال إنّ المؤكدة لا تجيءُ إلا بعد الجملة الإسمية ، والظاهر أنّها تجيءُ بعد الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَوِفِ الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْرِرِينَ ﴾^(٥) وقولهم : تعال جائباً ، وقم قائماً ،

(١) الخصائص : ٢٦٨/٢ ، وانظر : شرح المفصل : ٥٠/٦ - ٥١ ، حيث (كاف) عند الزمخشري ووافقه ابن يعيش مفعول مطلق ، أي إنّه من المصادر التي جاءت على وزن (فاعل) ، وكان حق (كاف) - حالاً أو مفعولاً مطلقاً - أن يكون (كافياً) وإنما أسكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصود ، ذكره ابن يعيش .

(٢) يوسف : ٨٣ .

(٣) شرح الكافية : ٣٦١/٢ .

(٤) هود : ٨٥ .

(٥) التوبة : ٢٥ .

قال تعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴿١﴾ - على قراءة النصب في الأربعة وقال تعالى: ﴿ كَالْتِي تَقْضَتْ غَزْلَهُمَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاتًا ﴿٢﴾ ، وَتَخَالَفَ العامل والحال إذن ، أكثر من توافقهما . وللأول (٣) أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه (٤) في نحو : أقاعدأ وقد سار الركب « (٥) . وممن ذهب إلى أن الحال المؤكدة ثلاثة أقسام أيضاً ابن هشام والسيوطي بناءً على عد ابن هشام لها كذلك . قال ابن هشام : « ... مؤكدة وهي التي يُستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة : مؤكدة لعاملها ، نحو : ﴿ ولى مديراً ﴿٦﴾ . ومؤكدة لصاحبها ، نحو : جاء القوم طراً ونحو : ﴿ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴿٧﴾ . ومؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : زيد أبوك عطوفاً . وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ، ومثّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو « (٨) . وقال السيوطي : « وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين : مبينة ... ومؤكدة : وهي التي يُستفاد معناها بدونها . وإثباتها مذهب الجمهور . وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها (٩) وقالوا : لا تكون الحال إلا مبينة : إذ لا يخلو

(١) الأعراف : ٥٤ . (٢) النحل : ٩٢ .

(٣) يعني مَنْ يرى أن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الجملة الإسمية .

(٤) سبق بيان وهم الرضي في نسبه ذلك المذهب لسيبويه .

(٥) شرح الكافية : ٤٩/٢ ، وانظر : ١٠/٢ - ١١ .

(٦) الزمر : ٧٣ . (٧) يونس : ٩٩ .

(٨) مغني اللبيب : ٦٠٦ ، وانظر : شرح شذور الذهب : ٣١٦ - ٣٢٠ ، وأوضح

المسالك : ٣٤٢/٢ - ٣٤٦ ، ٣٥٩ ، والتصريح على التوضيح : ٣٩٣/١ ، وشرح

التسهيل : ٣٥٦/٢ ، حيث جعل ابن مالك (جميعاً) مؤكدة للعامل ، كما

ذكر ابن هشام .

(٩) ذكر ذلك أبو حيان ونقله عنه السيوطي ، انظر : ارتشاف الضرب :

٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ ، وسيأتي بيان وهمهما في ذلك ، وانظر : معاني القرآن

للفراء : ٤٣٦/١ ، ونتائج الفكر : ٣٩٧ ، والمقتضب : ٣١٠/٤ .

من تجديد فائدة ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع : مؤكدة
لمضمون الجملة ... مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ
عاملها . فالأكثر أن تُخالفه لفظاً وقد توافقه ... قال ابن هشام في المغني :
ومؤكدة لصاحبها ، وأهمها النحويون ... وفسرها في (شرح شذور
الذهب)^(١) ، بأنها التي يُستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها «^(٢) . وانفرد
ابن عصفور بجعل الحال المؤكدة هي المؤكدة لعاملها فقط . قال : « ومثال
المؤكدة : قام زيد قائماً . ألا ترى أن المعنى : قام زيد في حالة أنه قائم .
ومعلوم من قولك قام زيد ، بأنه قائم ، إلا أنك أتيت بقائم توكيداً . ومن ذلك
قول الله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولاً) ... »^(٣) . هذا وللغرض نص يفيد
ذهابه إلى مجيء الحال مؤكدة لصاحبها ، وبذلك يكون هو أسبق من ابن جني
في إثبات ذلك القسم . كما أن الزجاج قد نص على مجيئها مؤكدة لعاملها ،
وذلك يعني أنه سبق السيرافي في إثبات الحال المؤكدة لعاملها . قال الفراء :
« وقوله : **الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**^(٤) : يقول : جميعاً ... وهي مُمذهب قولك :
قاموا معاً وقاموا جميعاً : ألا ترى أن الألف واللام قد رفضت في قولك :
قاموا معاً وقاموا جميعاً ، كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم : إذ كانت
في ذلك المعنى ... »^(٥) . وقال الزجاج : « (وأرسلناك للناس رسولاً) : معنى
الرسول هنا مؤكد لقوله (أرسلناك) : لأن (أرسلناك للناس) تدل على أنه
رسول »^(٦) . وقال في موضع آخر : « وقوله : (**فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا**)^(٧) :

(١) انظر : ٣١٨ .

(٢) الهمع : ٤١ - ٣٩/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٢٦/١ ، وانظر : ٣٢٧/١ - ٣٢٨ ، والمقرب : ١٦٣ .

١٦٨ ، ١٧٠ ، وتقريب المقرب : ١٥٩ .

(٤) التوبة : ٣٦ .

(٥) معاني القرآن : ٤٣٦/١ .

(٦) معاني القرآن وإعراجه : ٨٠/٢ .

(٧) النمل : ١٩ .

وضاحكاً منصوب ، حال مؤكدة : لأن تبسم بمعنى ضحك «(١)» .

شواهد الحال المؤكدة :

بيِّن في فصل النعت أن وظيفة المؤكِّد هي تحقيق معنى قد فهم من المؤكِّد دون زيادة . كما بيِّن أنه قسمان : الأول ما يجاء به لرفع احتمال المجاز ، أي احتمال عدم إرادة العموم ، أو احتمال استعمال الكلمة في غير ما وضعت له في الأصل . والثاني : ما يُجاء به للتثبيت والتقرير ، وذلك يتم إما بالنص على جزء مدلول المنعوت ، وإما بالنص على كل مدلول المنعوت .

وأرى - والله أعلم - أنه إنما ساغ وقوع الحال مؤكدة لوجه الشبه المبيِّن بينها والمفعول المطلق^(٢) حيث تتشابه والمفعول المطلق المبيِّن لنوع عامله ، فلما أشبهت بعض أقسام الباب أعطيت حكماً من أحكام الباب عموماً وهو التوكيد بها . وقد أشار الشلوبين^(٣) إلى ذلك وهو يعلل لوقوع الحال لازمة ، مؤكدة ، فبيِّن أن مسوغ وقوعها كذلك أنها منتصبة على التشبيه بالمفعول به ، وجنس ما انتصب على المفعول ضربان : مؤكِّد وهو المفعول المطلق وغير مؤكِّد ، فجعل المشبه به كذلك ، أي مؤكِّد وهو الحال وغير مؤكِّد وهو بقية ما انتصب على التشبيه بالمفعول .

ولكون التأكيد بالحال على ثلاثة أقسام ، نُفرد شواهد كل قسم من تلك الأقسام بمبحث مستقل ، بادئين بشواهد الحال المؤكدة لصاحبها ، ومنتهين بشواهد المؤكدة لمضمون الجملة .

شواهد المؤكدة لصاحبها :

وهي قسمان : ما جيء به لرفع احتمال المجاز ، بتوكيد العموم الذي يدلُّ عليه صاحبها ، أو بالنص على أحد المعاني التي يدل عليها . وما جيء به للتثبيت والتقرير بالنص على كل مدلول صاحبها .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١١٢/٤ .

(٢) بيِّن ذلك في مقدمة الحديث عن وظائف الحال .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٢٩/٢ - ٧٣٠ .

القسم الأول : ما جاء به لرفع احتمال المجاز :

والمؤكد للعموم في صاحبها من حيث الأفراد وضديه قسمان :
مفردة وجار ومجرور .

أول - المؤكدة للعموم وهي مفردة :

والمفردة من حيث نوع الألفاظ قسمان أيضاً : ألفاظ مخصوصة مفيدة
لمعنى العموم ، وهي جميع وعامة وقاطبة وطراً وكافة . وألفاظ ليست كذلك ،
نحو كامل ، والاستشهاد للمفردة يقتضي مقدمة لبيان بعض الأحكام الخاصة
باستخدام تلك الألفاظ - في إفادة هذا المعنى - وما شُبِّهتُ به من الألفاظ
الدالة على العموم ، مثل : أجمع وكل .

والألفاظ الدالة على العموم والإحاطة لها في الاستخدام أربعة أوجه :

الوجه الأول : ما لا يستخدم إلا تابعاً توكيداً - بمعناه الاصطلاحي -

إلا فيما ندر ، حيث وقع حالاً مؤكدة . وهو (أجمع) : إذ هو الأصل في إفادة
العموم ، بدليل أنه لا يستخدم إلا تابعاً توكيداً - إلا فيما ندر كما ذكرنا -
وبدليل إتباعه لـ (كل) عند إرادة تشديد التوكيد ، وتحقيق ذلك لا يتم إن بُدِيَ
بالأصل : لأن التشديد يقتضي تصعُّد المعنى^(١) . وذلك على مذهب من رأى أن
معنى (كل) و (أجمع) واحد^(٢) ، وهو الصحيح .

(١) انظر : الكليات : ٢٢٦/٥ .

(٢) ممن ذهب إلى ذلك ابن عصفور ، انظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٧٢/٨ ،

والأشموني ، انظر : شرح الأشموني : ٨٣/٢ ، وجوز ابن مالك ذلك كما

جوز أن تكون مفيدة اتحاد الوقت ، انظر : شرح التسهيل : ٣٠١/٣ ،

ومن القائلين بدلالاتها على اتحاد الوقت الغراء ، والمبرد ، انظر : اللسان

: ٥٩١/١١ ، وشرح الأشموني : ٨٣/٢ .

وقد نصّ سيبويه على لزوم (أجمع) للموقع المذكور وهو يبين الفرق بينه وبين النفس والعين ، وذلك الفرق هو مقتضى وجوب تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل قبل إيقاع النفس أو العين تأكيداً للضمير المتصل ، قال : « واعلم أنه قبيح أن تصف المضمّر في الفعل بنفسك وما أشبهه : وذلك أنه قبيح أن تقول : فعلت نفسك ، إلا أن تقول : فعلت أنت نفسك . وإن قلت : فعلتم أجمعون ، حسن : لأن هذا يُعمُّ به . وإذا قلت : نفسك ، فإنما تريد أن تؤكد الفاعل ، وثمّا كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتُحمل على ما يُجرُّ ويُنصبُ ويرْفَعُ شبهوها بما يشرك المضمّر ، وذلك قولك : نزلتُ بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي ، ونحو ذلك . وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة » (١) .

وقد روي عن الفراء وتعلّب أنهما حكيا نصب (أجمع) على الحال المؤكدة ، وإنما جاز فيها ذلك حملاً لها على ما شبه بها وهي (جميع) وأخواتها ، إذ أنه وجد أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه : تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما (٢) . ذكر ابن منظور : « وأجمع : من الألفاظ الدالة على الإحاطة ، وليست بصفة ، ولكنه يُلم به ما قبله من الأسماء ، ويجرى على إعرابه ، فلذلك قال النحويون صفة (٣) . والدليل على أنه ليس بصفة قولهم : أجمعون ، فلو كان صفة ، لم يسلم جمعه وكان مكسراً . والأنثى جمعاء ، وكلاهما معرفة (٤) »

(١) الكتاب : ٣٧٩/٢ ، وانظر : ٣٨١ ، ٣٧٧/١ ، والنكت : ٦٦٨/١ ، والصحاح : ١٢٠٠/٣ .

(٢) الخصائص : ٣٠٨/١ ، وانظر في صور من ذلك : ٣١٠-٣٠٩/١ ، ١٨٤-١٨٣ .

(٣) المقصود تسمية سيبويه له بذلك ، واقعاً توكيداً كما في نصه أعلاه .

وانظر : الكتاب : ٣٥١/٢ ، ٣٨١ .

(٤) ذكر الأشموني أن في تعريف (أجمع) وأخواته قولان : « أحدهما أنه

بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية ، علّق على معنى

الإحاطة » : شرح الأشموني : ٨٣/٢ .

لا يُنكَّرُ عند سيبويه . وأما ثعلب فحكى فيهما التنكير والتعريف جميعاً ، تقول : أعجبني القصر أجمع ، وأجمع ، الرفع على التوكيد والنصب على الحال ... قال أبو علي : باب أجمع وجمعاء وأكتع وكتعاء ، وما يتبع ذلك من بقيته ، إنما هو اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات ، وجميعها يجيء على هذا الوضع نكرات ... فأما أجمع وجمعاء ، فاسمان معرفتان ليساً بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلمة المؤكد بها ^(١) . وقال ابن مالك : « ... وقال الأخفش في المسائل : وزعموا أن من العرب من يجعل (أجمع) و (أكتع) وجنسه نكرة ، فيقول ^(٢) : أجمعين وجمعاوان وكتعاوين ، قال : وقال الشاعر :

* لو كان ذا المربد خبزاً أجمعا *

فجعل أجمع من صفة النكرة. هذا نص الأخفش في المسائل ... وحكى القراء : أعجبني القصر أجمع ، والدار جمعاء ، بالنصب على الحال ولم يُجزَّ في أجمعين وجمع إلا التوكيد . وأجاز ابن درستويه حالة أجمعين ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، لأنه قد صحَّ بضبط الثقات من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به ، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين) . وممن صحح النصب في أجمعين المذكور في الحديث المذكور القاضي عياض - رحمه الله - ، وقال : إنه منصوب على الحال . ويروى : (فصلوا جلوساً أجمعون) ، على أنه توكيد للواو من (فصلوا) . وجعل بعضهم أجمعين توكيداً لضمير مُقدر منصوب ، كأنه قال :

(١) اللسان : ٦٠/٨ .

(٢) جاء قبل نص الأخفش قول ابن مالك : (وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا ، تثنية أجمع وجمعاء ...) وعلى ذلك فالأمثلة الثلاثة المذكورة ، مُثناة ، تشير إلى ذهاب الأخفش إلى القول بجواز تثنية هذه الألفاظ .

أعنيكم أجمعين ، وهذا القول شبيهه بقول سيبويه (١) - رحمه الله - في باب : ما انتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما هكذا قال سيبويه (٢) « وسبق ابن درستويه إلى إجازة نصب (أجمعين) وجمّع على الحال ابن كيسان ، طارداً إجازة الفراء ذلك في مفردهما ومثناهما (٣) ، قال أبو حيان : « فأما نصب أجمعين وجمّع على الحال فمنع ذلك الفراء وأجازة ابن كيسان واختاره ابن مالك (٤) » .

وحكم بعض النحاة ومعربي القرآن بحكم لاستخدام (أجمع) وأخواته يرده السماع ، فقد ذكر ابن هشام - وهو يتحدث عن الأشياء التي تحتاج إلى ما يربطها بما تعود إليه ، وقد عدّ منها من ألفاظ التوكيد ما أسماه بـ(ألفاظ التوكيد الأول) - أن سبق (كل) لـ (أجمع) واجب ، قال معللاً تسميته تلك : « واحترزت بذكر (الأول) عن (أجمع) وأخواته ، فإنها إنما تؤكد بعد (كل) ، نحو فسجدوا للملائكة كلهم أجمعون (٥) (٦) » وذهب ابن عقيل والسمين إلى أن الأكثر في (أجمع) أن يؤكد به بعد (كل) قال ابن عقيل - شارحاً قول ابن مالك : « ويتبع كلّه أجمع ، وكلّها جمعاً ، وكلّهم أجمعون ، وكلّهنّ جمع ، وقد يغني عن (كل) (٧) - « ... ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن كلاً جعل انفرادهنّ عنها استغناءً (٨) » وقال السمين : معرباً (أجمعين) في قوله تعالى (الأملاك جهنّم منكم أجمعين (٩)) : « (أجمعين) : تأكيد . واعلم أن الأكثر في (أجمع) وأخواته

(١) الكتاب : ٦٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٣/٣ ، ٢٩٥ ، وانظر المساعد على التسهيل : ٣٩١/٢ .

(٣) انظر : ابن كيسان النحوي : ١٩١ - ١٩٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٦١٢/٢ .

(٥) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

(٦) مغني اللبيب : ٦٦٣ ، وانظر : ٦٦٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٩١/٣ .

(٨) المساعد على التسهيل : ٣٩٠/٢ .

(٩) الأعراف : ١٨ .

المستعملة في التأكيد أن يُؤتى بها بعد كل نحو (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ
 أَجْمَعُونَ)^(١) ، وفي غير الأكثر قد تجيء بدون (كل) كهذه الآية الكريمة ، فإن
 (أجمعين) تأكيد لـ (منكم) ، ونظيرها فيما ذكرت لك أيضاً قوله تعالى: (وَإِنْ جَهَنَّمَ
 لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢)^(٣) .

وما حكموا به مخالف لاستخدام القرآن الكريم : حيث وردت (أجمع) في ستة وعشرين موضعاً ، ولم تقع بعد (كل) إلا في موضعين منها^(٤) .

الوجه الثاني : ما يفيد العموم بوضعه

ويستخدم تابعاً وغير تابع . وذلك هو (كل) والأصل في إيقاعه تابعاً أن يكون توكيداً^(٥) - بالمعنى الاصطلاحي - وقد يقع نعتاً كما في (أنت الرجل كل الرجل) وهو يفيد التأكيد^(٦) أيضاً على ما سبق بيانه . وربما وقع حالا ، والمراد به في ذلك الموقع التأكيد أيضاً . وقد روي نصب (كل) على الحال ، كما أنه قرئ بنصبها عليه ، على ما أوجبه ابن مالك .

قال ابن الشجري - وهو يستدل لصحة دخول الألف واللام على (كل) و(بعض) بناءً على أنهما يضافان إلى النكرة كما يضافان إلى المعرفة - : « ... فإذا قدرت إضافة كل وبعض إلى المعارف كانا معرفتين ، وإذا قدرت إضافتهما إلى

(١) الحجر : ٣٠ .

(٢) الحجر : ٤٣ .

(٣) الدر المصون : ٢٧٥/٥ ، وانظر : شرح ألفية ابن موطي : ٧٥٨/١ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ .
 ، وكلام ابن معطي في أحد أبياته يحتمل أنه يذهب إلى أن (أجمع) وأخواته لا يستعمل إلا تابعاً لـ (كل) ، وانظر : أيضاً : المساعد على التسهيل : ٣٨٩-٣٩٠ ، وشرح الأشموني : ٨١/٢ .

(٤) انظر : المعجم المفهرس لألغاف القرآن الكريم : ١٧٧ ، وشرح التسهيل : ٢٩٤/٣ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٧/١ ، ١١٤-١١٧ ، وشرح السيراتي : ١١٥/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية : ٢٩٢/٢ .

النكرات كانا نكرتين ، فهما في هذا بمنزلة نُصِفِ (١) ، تقول : نصف دينار ونصف الدينار ، وكل رجل وكل الرجال ، وبعض رغيف وبعض الرغيف . قال أبو علي : ومما يدل على صحة دخول الألف واللام عليهما ، أن آبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً فينصبونه على الحال ، ويجرونه مجرى : مررت بهم جميعاً ، وإذا جاز نصبه على الحال ، فيما حكاه عن العرب ، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه (٢) . وقاز ابن مالك مخرجاً قراءة ابن السَّمِيفِ وعيسى بن عمران (٣) ، بنصب (كل) في قوله تعالى (قَالَ الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا إِنَّا كَلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ) (٤) وأجاز الفراء (٥) والزمخشري (٦) في قراءة من قرأ : (إِنَّا كُلٌّ فِيهَا) بالنصب ، على توكيد اسم (إِنَّ) ، وذلك عندي غير جائز لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ، وضرب منوي بالإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته . وقد أجمعنا على أن المنوي بالإضافة لا يستعمل صريح بالإضافة ، وأجمعنا على أن غير (كل) من الصريح بالإضافة ، لا يستعمل منوي بالإضافة ، فتجوز ذلك في (كل) يستلزم عدم النظير في الضربين لأن غير (كل) إما ملازم لصريح بالإضافة ، وإما ملازم لمنويها ، فأفراد (كل) بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير ، والمفضي إلى ذلك هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشري فوجب اجتنابه . والقول

عمرانه

(١) استشهد لجواز دخول (أل) على (نصف) بقوله تعالى - النساء : ١١ - : (فَلْيَا النَّصْفُ) .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٣٤/١ - ٢٣٥

(٣) انظر البحر : ٤٦٩/٧ ، واختيار أبي حيان جعل (كلاً) بدلاً .

(٤) غافر : ٤٨

(٥) انظر معاني القرآن : ١٠/٣

(٦) انظر : الكشاف : ١٧١/٤

المرضي عندي أن (كلاً) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) وفيها هو العامل ، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه (١) ، كما قدمت في قراءة (والسموات مطويات بيمينه) - وفي قول النابغة الذبياني :

رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقَّبِيْ أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبِيعَةَ بِنِ حُدَّارٍ

ومثله قول بعض الطائيين :

دَعَا فَاَجَبْنَا وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ (٢)

وانما ندر نصب (كل) على الحال ، لأنها محمولة على (أجمع) ، ونصب (أجمع) على الحال نادر

قال سيبويه : « وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها » (٣) وقال أيضاً : « ... ولكنهم يقولون : مررت بكم أجمعين ، لأن

(١) هذا هو مذهب الأخفش الذي وافقه فيه الفراء ، وهو جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي بشرط توسط الحال بين صاحبها وعاملها المتأخر ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٢٥/٢ ، وممن جوز ذلك أيضاً ابن جني : الخاطريات : ٦٧ ، وانظر حول هذه المسألة : الكتاب : ١٢٤/٢ ، والمقتضب : ٣٠٠/٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٣٥/١ ، والبسيط : ٥٢٦/١ ، ٥٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٥٦٢/١ ، وشرح الكافية : ٢٤-٢٥ ، والجمع : ٣٣-٣٢/٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٢-٢٩٣/٣ ، وانظر : ٣٤٦/٢ ، حيث حكم على تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي بقوله : « والصحيح جوازه محكوماً بضعفه » ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٣١/٢-٣٣ وشرح الأشموني ٨٠/٢١ وجعل ابن عصفور نصب الاسم في الشواهد أعلاه - على إضمار أعني ، وانظر : شرح الجمل : ٣٣٦/١ .

(٣) الكتاب : ٣٨٠/٢ ، وانظر : ١١٦/١ .

أجمعين لا يكون إلا وصفاً . ويقولون : مررت بهم كلهم لأن أحد وجهيها مثل أجمعين ^(١) . والمراد بكون أحد وجهيها مثل (أجمعين) إتفاقهما في الدلالة على العموم ، قال السيرافي : « وأما : فعلتم أجمعون ، فَحَسَنُ لَأَنَّهُ يُعْمُ بِهِ وَهُوَ موضوع للتوكيد والعموم ولا يستعمل في مواضع الأسماء ولا يقع فيها لبس ، وقد استعمل (كلهم) في موضعها لاشتراكهما في العموم ، وعلى أن (كلهم) ليس بمتمكن في مواضع الأسماء لأنَّ المستحسن فيه أن يكون مبتدأ ، أو يُعْمُ به ما قبله فمجراد مجرى أجمعين في هذا الوجه ^(٢) . »

الوجه الثالث : ما لا يفيد العموم بوضعه ^(١).

وجاءت دلالة عليه من جهة الاستخدام ، ولم يتسخدم إلا حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها ، إلا في ماندر . وذلك هو قاطبة ، وطراً ، وكافة ، ولا خلاف - فيما أعلم - حول لزوم الأولين هذا الموقع واختلف في لزوم كافة له .

قال سيبويه مبيناً وجوب لزوم (قاطبة) و(طراً) للحالية : « ... فصار طراً وقاطبة بمنزلة سبحانه الله في بابه لأنه لا يتصرف كما أن طراً وقاطبة لا يتصرفان وهما في موضع المصدر ولا يكونان معرفة ، ولو كانا صفة لجريا على الاسم ، أو بُنِيَ على الابتداء ، فلم يوجد ذا في الصفة . وقد رأينا المصادر قد صنُعَ ذا بها لأنها لا تصرف ، فَشِبْهُ هَذَا بِهَا ^(٤) » وشرح السيرافي هذا النص بقوله : « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً ، فعلى مذهب الخليل وسيبويه جميعاً ، هما في موضع مصدرين وإن كانا اسمين ، وذلك أن (قاطبة) وإن كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة ، و(طراً) وإن

(١) السابق : ٢٨١/٢

(٢) شرح السيرافي : ١٥٧/٣ ، وانظر المقتضب : ٣٨٠/٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٨٩٩/٢ ، واللسان : ٥٩١/١١ .

(٣) سبق بيان ماتدل عليه قاطبة وطراً في أصل وضعها ، وانظر : شرح السيرافي : ١١٤/٢ ، واللسان : ٣٠٥/٩ .

(٤) الكتاب : ٣٧٦/١

كان لفظها لفظ : صُفراً وشُهْباً وما أشبه ذلك ، فإنه لا يجوز حملها إلا على المصدر ، وذلك أنا رأينا المصادر قد تخرج عن التمكن ، فلذلك حمل سيبويه قاطبة وطراً على المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمل في موضع الحال ولم تتجاوز ذلك الموضع كما لم يتجاوز ما ذكرناه من المصادر في موضعه ... (١)

ونأتي إلى (كافة) فنقول : إنما جعلنا حكمها حكم قاطبة وطراً - مرجحين بذلك رأي من ألزمها النصب على الحالية - لأننا وجدناها تتفق مع (قاطبة) في الصيغة وفي كون معناها مع التاء يختلف عنه بدونها ، أي أن لحوق التاء بهما أضاف إلى معاهما اللغوي معنى آخر جاء في اللسان عن أبي إسحاق : «... ومعنى (كافة) في اشتقاق اللغة : ما يَكْفُ الشيء في آخره من ذلك كُفَّة القميص ، وهي حاشيته ، وكل مستطيل فحرفه كُفَّة ، وكل مستدير كُفَّة ، نحو كُفَّة الميزان . قال وسميت كُفَّة الثوب لأنها تمنعه أن ينتشر . وأصل الكف : المنع ، ومن هذا قيل لطرف اليد كف ، لأنها يَكْفُ بها عن سائر البدن ... ومن هذا قيل : رجل مكفوف ، أي : قد كُفَّ بصره من أن ينظر (٢) » . وجاء في الدر المصون : « واعلم أن أصل (كافة) اسم فاعل من كَفَّ يَكْفُ ، أي : منع ، ومنه كَفَّ الإنسان لأنها تمنع ما يقتضيه وكفة الميزان ، لجمعها الموزون ... وقيل (كافة) مصدر كالعاقبة والعافية (٣) » ذلك هو معنى المادة ومعنى الصيغة مجردة من التاء ، وبعد لحوق التاء أصبحت الكلمة تدل على « الجميع من الناس . يقال : لقيتهم كافةً ، أي : كلهم . وأما قول ابن رواحة الانصاري رضي الله عنه :

فَسِرْنَا إِلَيْهِمْ كَافَّةً فِي رِحَالِهِمْ
جَمِيعاً عَلَيْنَا الْبَيْضُ لَا نَتَخَشَعُ

(١) شرح السيرافي : ١١٤/٢ ، وانظر النكت : ٤٠١/١ ، والمقتضب : ٢٣٨/٣ ، والمسائل المنتهية : ١٧ .

(٢) ٣٠٥/٩ ، وانظر : الصحاح : ١٤٢٢-١٤٢٣/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٧٩/١ وإعراب القرآن للنحاس : ٣٠٠/١ ، والكشاف : ٢٥٣/١ .

(٣) ٣٦٢-٣٦١/٢ ، وانظر : البحر : ١٠٩/٢ .

فإنما خففه ضرورة^(١) .

وهذا النقل لمعنى (كافة) الذي أحدثه لزوم التاء أوجب لها أن تلتزم صورة واحدة ، حيث صارت في معنى (جميعاً) ، قال الفراء : « والكافة^(٢) لا تكون مذكورة ولا مجموعة على عدد الرجال فتقول : كافين أو كافات للنسوة ، ولكنها (كافة) بالتاء والتوحيد في كل جهة : لأنها وإن كانت على لفظ (فاعلة) فإنها في مذهب مصدر ، مثل الخاصة والعاقبة والعافية ولذلك لم تدخل العرب فيها الألف واللام لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر . وهي في مذهب قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً : ألا ترى أن الألف واللام قد رُفضت في قوله : قاموا معاً وقاموا جميعاً ، كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم إذ كانت في ذلك المعنى ...^(٣) » فهذه الدلالة الزائدة على دلالة المادة آتية من جهة التاء : إذ ما نميل إليه أن هذه الكلمة هي في الأصل اسم فاعل ، فلما أريد نقلها إلى معنى (جميعاً) لحقتها التاء ، لأجل أن توازن ما كان كذلك من المصادر : ليسوغ إلزامها موقِعاً واحداً حملاً على (سبحان الله) ونحوه من المصادر في لزومها موقِعاً واحداً لا تفارقه . وعلى ذلك لا يصح عدُّ التاء فيها للتأنيث ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان ووافقوه فيه غيره ، راداً على الزمخشري عده التاء فيها للتأنيث ، قال عند إعراب قوله تعالى (يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً)^(٤) :-

« وانتصاب (كافة) على الحال من الفاعل في (ادخلوا) . والمعنى : ادخلوا في

(١) الصحاح : ١٤٢٢/٤ ، وانظر : مجاز القرآن : ٧٢/١ ، واللسان : ٣٠٦/٩ ،

والبحر : ١٢٢/٢ ، والدر المصون : ٣٥٩/٢ ، ٣٦١

(٢) الصحيح أن (كافة) لا يدخلها (أل) ، جاء في هامش الصحاح - ١٤٢٢/٤ ،

تعليقاً على إدخال الجوهري (أل) عليها :- « قوله : والكافة ، جاء في

القاموس : ولا يقال : جاءت الكافة : لأنه لا يدخلها (أل) ووهم الجوهري »

(٣) معاني القرآن : ٤٣٦/١

(٤) البقرة : ٢٠٨

السلم جميعاً ، وهي حال تؤكد معنى العموم فتفيد معنى (كل) ، فإذا قلت : قام الناس كافة ، فالمعنى قاموا كلهم . وأجاز الزمخشري وغيره أن يكون حالاً من (السلم) ... قال الزمخشري (١) : ويجوز أن تكون (كافة) حالاً من السلم ، لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ، قال الشاعر :

السلم تأخذُ منها ما رضيتَ به والحربُ تكفيك من أنفاسها جرعُ

... وكافة : من الكف ، كأنهم كَفُّوا أن يخرج منهم أحد باجتماعهم. إنتهى كلام الزمخشري . وتعليقه جواز ان يكون (كافة) حالاً من السلم بقوله : لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ، ليس بشيء ؛ لأن التاء في (كافة) وإن كان أصلها للتأنيث ، ليست فيها إذا كانت حالاً للتأنيث ، بل صار هذا نقلاً محضاً إلى معنى جميع وكل ، كما صار قاطبة وعامة إذا كان حالاً نقلاً محضاً إلى معنى كل وجميع . فإذا قلت : قام الناس كافة ، أو قاطبة أو عامة ، فلا يدل شيء من هذه الألفاظ على التأنيث كما لا يدل عليه كل وجميع (٢) . وقال الألويسي - معرباً الكلمة في الآية نفسها - : « وكافة في الأصل صفة من كف بمعنى منع ، واستعمل بمعنى الجملة بعلاقة أنها مانعة للأجزاء عن التفرق . والتاء فيه للتأنيث أو للنقل من الوصفية إلى الأسمية ، كعامة وخاصة وقاطبة أو للمبالغة . واختار الطيبي الأول مدعياً أن القول بالأخيرين خروج عن الأصل من غير ضرورة . والشمول المستفاد منه شمول الكل للأجزاء ، لا الكلي لجزيئاته ، ولا الأعم منهما (٣) . »

وفي ضوء ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والسيرافي بشأن قاطبة وطراً ، وما ذهب إليه أبو حيان بشأن وظيفة التاء في (كافة) ، يمكن حسم الخلاف حول

(١) أنظر : الكشاف : ٢٥٢/١ - ٢٥٣

(٢) البحر : ١٢٠/٢ - ١٢١

(٣) روح المعاني : ٩٧/٢

وجوب أن تلزم (كافة) النصب على الحال أو عدم وجوبه ، بالقول : إن لزومها ذلك الموقع واجب ، ولا يكفي للقول بتصرفها مجيئها غير منصوبة على الحال فيما ندر في نصوص فصيحة . وهو مذهب جماعة من العلماء ، منهم ابن برهان ^(١) والإسقرائيني ^(٢) والرضي ^(٣) والسمين ^(٤) وابن هشام ، وأضاف ابن هشام إلى ذلك اختصاصها بمن يعقل . قال - راداً على الزمخشري إخراجها (كافة) عما يجب لها ، في إعرابها لها ، واستعمالها - : « من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول ، نحو ضربت زيداً ضاحكاً ، ونحو : وَقَتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ^(٥) . وتجويز الزمخشري الوجهين في (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ^(٦) ، وَهُمْ : لأن كافة مختص بمن يعقل . وَوَهْمُهُ في قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) ^(٧) إذ قَدَّرُ (كافة) نعتاً لمصدر محذوف - اي : إرساله كافة - أشد ^(٨) : لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجها عما التزم فيه من الحالية . ووهمه في خطبة المفصل ، إذ قال : (محيط بكافة الأبواب ^(٩)) أشد وأشد : لإخراجه إياداً عن

(١) انظر : شرح اللمع : ١٣٨/١

(٢) انظر : لباب الإعراب : ٣٣١

(٣) انظر : شرح الكافية : ٢١٥/١

(٤) انظر : الدر المصون : ٣٦١-٣٦٢/٢ ، ٤٥/٦

(٥) التوبة : ٣٦

(٦) البقرة : ٢٠٨

(٧) سبأ : ٢٨

(٨) انظر : الكشاف : ٥٨٣/٣ ، مجاز القرآن : ١٤٩/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه :

٢٥٤/٤ ، والبيان : ٢٨٠-٢٨١/٢ ، وابن كيسان النحوي ، محمد البنا :

١٦٢-١٦١ .

(٩) انظر : شرح المفصل : ١٧/١ ، وقال ابن يعيش معلقاً على استخدامه لها

على ذلك النحو : « وقوله (بكافة الأبواب) شاذ من وجهين : أحدهما أن

النصب البتة»^(١) وخالف تلك الجماعة جماعة أخرى ، منهم الألوسي والظاهر بن عاشور . قال الألوسي : « ولا يختص بمن يعقل ، ولا بكونه حالاً ، ولا نكرة ، خلافاً لابن هشام ، وليس له في ذلك ثبت ^(٢) » . وقال الطاهر : « وأكثر ما يستعمل في الكلام أنه حال مما قبله ... وقال ابن هشام ^(٣) : ... ولكن الزجاج ^(٤) والزمخشري جَوَّزا جعل (كافة) حالاً من السَّلم ، والسَّلم مؤنث . وفي الحواشي الهندية على المغني للدماميني ، أنه وقع (كافة) اسماً لغير العاقل وغير حال ، بل مضافاً ، في كتاب عمر بن الخطاب لآل كاكلة : (قد جعلت لآل كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً في كل عام) . واعلم أن تحجير مالم يستعمله العرب إذا سوَّغته القواعد تضيق في اللغة ، وإنما يكون أتباع العرب على استعمالهم أدخل في الفصاحة ، لا موجباً للوقوف عنده دون تعدّيه ، فإذا ورد في القرآن فقد نهض ^(٥) » .

الوجه الرابع : ما كان يدل في أصل وضعه على الاجتماع .

ثم صار يستخدم لإفادة العموم . وعلى ذلك يكون له استخدامان ، يستخدم على أصل وضعه وهو في تلك الحال اسم مُتصَرِّف . ويستخدم مراداً به العموم ، فالأكثر فيه حينئذٍ أن يقع حالاً مؤكدة وقد يقع توكيداً .

= كافة لا تستعمل إلا حالاً ، وهبنا قد حفضها بالباء ، على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري ، وقد عيب عليهما ذلك ، والذين استعملوه لجأوا إلى القياس ، والاستعمال ما ذكرناه . والوجه الثاني : أنه استعمله في غير الأناس ، والكافة : الجماعة من الناس لغةً .

(١) مغني اللبيب : ٧٣٢-٧٣٣

(٢) روح المعاني : ٩٧/٢

(٣) انظر نصه السابق

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرايه : ٢٧٩/٢

(٥) التحرير والتنوير : ٢٧٨-٢٧٩/٢

جاء في اللسان « والجمع : اسم لجماعة الناس . والجمع : مصدر قولك : جمعت الشيء . والجمع : المجتمعون ، وجمعه جموع . والجماعة والجميع والمجمع والمجمعة كالجمع ... وقوم جميع : مجتمعون ... وفي حديث أُخْد : وإن رجلاً من المشركين جميع الأمة ، أي مجتمع السلاح . والجميع : ضد المنفرد ، قال :

فقدتُك من نفسٍ شعاعٍ ، فإنني نهيْتُك عن هذا وأنتِ جميعُ

... والجميع : الحي المجتمع ، قال لبيد

عَرَيْتُ وكان بها الجميع فأبكروا مِنْهَا فغُودِرَ نُؤْيُهَا وثَمَامُهَا

... ورجل جميع : مجتمع الخلق . وفي حديث الحسن رضي الله عنه : أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه ، وهو يومئذٍ جميع ، أي مجتمع الخلق قوي لم يهرم ولم يضعف ، والضمير راجع إلى أنس ... ورجل جميع الرأي ومجتمعه : شديده ليس بمنتشره ^(١) . قال سيبويه مشيراً إلى هذا الوجه - : « فأما جميع فيجرى مجرى رجل ونحوه في هذا الموضع قال الله عز وجل : (وَإِنْ كُنَّا لَمَّا جَمِعَ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) ^(٢) ، وقال : أتيتهم والقوم جميع ، - وسمعتهم من العرب - أي مجتمعون ^(٣) . » فكما يشير قوله : (فيجرى مجرى رجل ونحوه في هذا الموضع) إلى أن الأصل فيه أن يكون متصرفاً ، لأنه يدل على الاجتماع ، يشير إلى أن له وجهاً آخر وهو إفادة العموم ، وهو لا يستخدم بهذا المعنى - عند سيبويه - إلا واقعاً توكيداً بمعناه - الاصطلاحي - ويشير إلى ذلك نسان له ، قال في أحدهما : « وأما جميعهم ، فقد يكون على وجهين :

(١) ٥٣/٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وانظر : الصحاح : ١١٩٨/٣ - ١٢٠٠

(٢) يس : ٣٢ ، وانظر في إعراب (جميع) في الآية : روح المعاني : ٦/٢٣ ، والفتوحات : ٥١٢/٣ ، والكشاف : ١٤/٤ .

(٣) الكتاب : ١١٥/٢ - ١١٦ ، وانظر : ٣٧٦/١

يوصف به المضمرة والمظهر كما يوصف بكلهم ، ويجري في الوصف مجراه ،
ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ، يُبتدأ به ويبنى على غيره :
لأنه لأنه يكون نكرة تدخله الألف واللام ، ... والذي ذكرت لك قول الخليل ،
ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه (١) . قال ابن مالك - في باب التوكيد
- : « وأغفل أكثر النحويين (جميعاً) ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كل) معنىً
واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو
قول امرأة من العرب تُرَقِّصُ ابنها :

فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانِ

جميعهم وهمدان

وكل آل قحطان

والأكرمون عدنان (٢) .

والنص الآخر هو الذي فسر فيه : مررت بهم جميعاً ب : مررت بهم
قياماً (٣) ، حيث جعل معنى جميع حالاً مغايراً لمعناها توكيداً ، وذلك يعني أن
معنى : مررت بهم جميعهم : مررت بهم كلهم ، ومعنى : مررت بهم جميعاً :
مررت بهم مجتمعين . هذا هو مذهب سيبويه في الوجه الثاني من وجهي
استخدام جميع ، وهو أنه إذا أريد بها العموم فلا يستخدم إلا تابعاً توكيداً .
وقد وافقه فيما ذهب إليه الأخفش وابن السراج (٤) والسيرافي (٥) ، حيث
جعلوا (جميع) ، وهي تحتل العموم ، مفعولاً مطلقاً . وخالفه الفراء حيث

(١) السابق : ١١٦/٢ ، وانظر : ١١/٢

(٢) شرح الكافية الشافية : ١١٧١/٣ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٩١/٣ ،

والمساعد على التسهيل : ٣٨٦/٢

(٣) سبق نقل نصه بهذا الخصوص ، انظر : الكتاب : ٣٧٧ ، ٣٧٦/١

(٤) انظر : الأصول في النحو : ١٥٩/١ ، ١٦٣ .

(٥) انظر : شرح السيرافي : ١١٤/٢ - ١١٥ .

جوزَ فيه ، مراداً به العموم أن يكون حالاً وجعل (كافة) محمولة عليه ، قال : « ... ألا ترى أن الألف واللام قد رُفِضَتْ في قولك : قاموا معاً وقاموا جميعاً كما رفضوها في أجمعين وأكتعين وكلهم : إذا كانت في ذلك المعنى . قلت : فإن العرب قد تدخل الألف واللام في الجميع ، فينبغي لها أن تدخل في (كافة) وما أشبهها ، قلت : لأن الجميع على مذهبين ، أحدهما مصدر ، والآخر اسم ، فهو الذي شُبِّهَ عليك . فإذا أردت الجميع الذي في معنى الاسم جمعته وأدخلت فيه الألف واللام : مثل قوله (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ)^(١) ، وقوله (سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الذُّبُرَ)^(٢)) وأما الذي في معنى معاً وكافة ، فقولك للرجلين : قاما جميعاً ، وللقوم : قاموا جميعاً ، وللنسوة : قمن جميعاً ، فهذا في معنى كل وأجمعين ، فلا تُدْخِلُهُ ألفاً ولا ماً كما لم تدخل في أجمعين^(٣) . وقد استدل ابن جني لكون الأقوى في جميع بهذا المعنى أن تكون حالاً لا مفعولاً مطلقاً ، بتأنيثها في بيت لامريء القيس ، قال : « أجاز أبو الحسن الأخفش في قولنا : جاء الزيدان جميعاً ، وجهين : أحدهما المصدر والآخر الحال . والذي يقوي كونه حالاً تأنيثه في قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً^(٤) وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا

فإن قلت : فأحملة على (السوية) ، والنقيعة) ، و(الرزية) ، فذلك وجه ، إلا أن تأنيث الصفة هنا أوجه من تأنيث المصدر ...^(٥) ، والصحيح من

(١) الشعراء : ٥٦ .

(٢) القمر : ٤٥ .

(٣) معاني القرآن : ٤٣٦/١ .

(٤) ذهب ابن منظور إلى أن التاء هنا ، للمبالغة لا للتأنيث ، انظر : اللسان :

٥٤/٨

(٥) الخاطريات : ٩٩ .

المذهبيين مذهب الفراء بدليل النقل : إذ وقعت (جميع) مراداً بها العموم ، في سبعة وأربعين موضعاً في القرآن الكريم - حالاً ، ولم تستخدم مضافة إلى ضمير ما تعود إليه من ألفاظ العموم ، التي جيء بجميع لتأكيد معنى العموم فيها ، في أي من تلك المواضع . كما نقوي مذهبنا إليه بالإشارة إلى ما سبق نقله عن ابن مالك والرضي ، حيث ذكر ابن مالك ^(١) أن سيبويه لم يذكر لاستخدام (جميع) تأكيداً ، شاهداً ، وقد ظفر هو بشاهد واحد ، وذكر الرضي ^(٢) أن (جميع) يستعمل على ثلاثة أوجه : مقطوعاً عن الإضافة حالاً ، بمعنى (أجمعين) ، ومضافاً غير تأكيد ، تالياً العوامل ، ومضافاً تأكيداً ، وهو أقل الثلاثة .

كما أن أصحاب المعاجم نصوا على وقوعها حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها ، قال الجوهرى : « وجميع يُؤكَّدُ به ، يقال : جاءوا جميعاً ، أي كلهم ^(٣) » .

وقبل إيراد شواهد مجيء (جميع) حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها ، نورد شاهداً لمجيئها وهي بمعنى مجتمع ، حالاً ، وقد وقعت كذلك في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا) ^(٤) .

قال أبو عبيدة : (فانفروا ثباتٍ) : واحدتها ثبة ، ومعناها : جماعات في تفرقة . وقال زهير :

وقد أغدو على ثبة كرامٍ نشاوي واجدين لما نشاء

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ١١٧١/٣

(٢) انظر : شرح الكافية : ٣٦١/٢

(٣) الصحاح : ١٢٠٠/٣ ، وانظر اللسان : ٦٠/٨

(٤) النساء : ٧٦

وتصديق ذلك : (أو انفروا جميعاً) ، وقد تجمعُ ثُبةٌ : تُبين ...»^(١) . وقال
الآلوسي : « وهي الجماعة من الرجال فوق العشرة ، وقيل فوق الأثنين وقد
تطلق على غير الرجال ومنه قول عمرو بن كلثوم :

فأماً يومَ خشيتنا عليهم فتُصبحُ خيلنا عُصباً ثباتا

والجمع هنا في موضع الحال ، أي انفروا جماعات جماعة بعد جماعة ، (أو
انْفَرُوا جَمِيعاً) أي مُجتمعين جماعة واحدة^(٢) . وقد شبهت (أجمع) بـ
(جميع) في إفادة معنى الاجتماع حملاً على تشبيه الثانية بالأولى في إفادة
العموم . قال ابن مالك : « وقد يستعمل جمعاء بمعنى مجتمعة فلا يقصد بها
توكيد ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (كما تُتَاخُ الأبل من بهيمة جمعاء)
أي مجتمعة الخلق . وأجاز أبو علي الشلوبين استعمال (أجمع) بهذا المعنى
فتأول به قول الراجز :

أرْمِي عليها وهي فرْعٌ أَجْمَعُ وهي ثلاثُ أذْرُعٍ وإصْبَعُ »^(٣)

وذهب السمين - معللاً إتباع (جميع) بمعنى مجتمع مرةً بالمفرد
وأخرى بالجمع إلى أنه قد يكون « في الأصل : فعيل من الجمع ، وكأنه اسم
جمع ، فلذلك يتبع تارةً بالمفرد ، قال تعالى (نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ »^(٤) ،
وتارةً بالجمع ، قال تعالى : (جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ »^(٥))...»^(٦) وننبه هنا إلى

(١) مجاز القرآن : ١٣٢/١ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧٥/١ ، ومعاني
القرآن وإعرابه : ٧٤-٧٥ .

(٢) روح المعاني : ٧٩/٥ ، والتحرير والتنوير : ١١٨/٥

(٣) شرح التسهيل : ٢٩٥/٣

(٤) القمر : ٤٤

(٥) يس : ٣٢

(٦) الدر المصون : ٢١٦/٢ ، وانظر : ٢٤٢/١ ، ٢٩٨ ، والتحرير : ٤٤١/١

أن عبارته في بعض مواضع إعرابه لجميع ، قد توهم أن (جميع) - غير مضافة إلى ضمير ما تعود إليه يصح أن تعرب توكيداً بمعناه الاصطلاحي.

قال معرباً (جميعاً) - في قوله تعالى : ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ

الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ
وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَيَسْتَكْفِرْ فَيَسِيحْهُمْ

إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (١) -

: « و (جميعاً) : حال ، أو تأكيد عند من جعلها ك (كل) ، وهو الصحيح » (٢)
وُنُسِبَ القول بذلك إلى الهروي أيضاً - ، قال ابن هشام - وهو يتحدث عن
الأشياء التي تحتاج إلى رابط : « الحادي عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما
يربطها الضمير الملفوظ به ، نحو : جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم
كلهم ، ومن ثم كان مردوداً قول الهروي - في الذخائر - : (تقول : جاء القوم
جميعاً ، على الحال ، وجميعٌ ، على التوكيد) ، وقول بعض من عاصرناه في
قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) : إن (جميعاً) توكيد لـ
(ما) ، ولو كان كذا لقليل : جميعه ، ثم التوكيد بجميع قليل » (٣) وقد وقعت
(جميع) حالاً مؤكدة لمعنى العموم في صاحبها في سبعة وأربعين موضعاً (٤)
كما ذكرنا - ، والمؤكد بها جاء ضمير جمع ، واسماً مبهماً : موصولاً أو
شرطياً : واسم جمع واسماً مفرداً ، مقرونين بال الجنسية .

(١) النساء : ١٧٢

(٢) الدر المصون : ١٧٠/٤ ، وانظر : ٢٣٤/٦ ، وذهب إلى ذلك الألوسي ، وانظر

روح المعاني : ١١٨/٦ .

(٣) مُعْنَى اللَّيْبِ : ٦٦٢ .

(٤) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ١٧٦-١٧٧

ومن الأول ما في قوله تعالى :

(قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٨﴾) (١)

و (جميعاً) حال من فاعل (اهبطوا) (٢) . وفائدة التوكيد بها الإشارة إلى مجامعة إبليس الرجيم لأدم عليه السلام وحواء وذريتهما في المستقر : إذ أشير في آية سابقة -

﴿ فَازَلَمَّا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَاخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (٣)

إلى كون الأرض هي غاية الهبوط ومستقرهما وذريتهما إلى البعث ، وإلى حصول التعادي وديمومته بين ذريتهما - (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) - . ونتيجة تلك المجامعة محاولة الإضلال المستمرة : ولذا ذُلت الآية موضع الشاهد بقوله (فَأِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى) (٤) .

﴿ هُوَ ﴾

ومن الثاني قوله تعالى :

الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ (٥)

ف (جميعاً) حال من (ما) (٦) مؤكدة للعموم فيها (٧) : وذلك أنه لا يمكن أن

(١) البقرة : ٢٨

(٢) انظر : الغريد : ٢٧٧/١

(٣) البقرة : ٢٦

(٤) انظر في تفسير هاتين الآيتين : إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥-٢١٦ / ١ والكشاف : ١٢٨-١٢٩ ، والتفسير الكبير : ٣/٧-٣٠ ، والفتوحات ،

٤٤/١-٤٥ ، وروح المعاني : ٢٣٦/١-٢٤٠

(٥) البقرة : ٢٩

(٦) انظر : الكشاف : ١٢٣/١ .

(٧) انظر : الدر : ٢٤٢/١

يتطرق شك إلى ذهن أحد في أن خَلَقَ السموات والأرض إنما هو فعله تعالى لم يشركه فيه أحد : (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ^(١)) ، لكن الشك قد يتطرق إلى موجودات الأرض فيظن أن موجد بعضها الإنسان ، فاحتاج نفي هذا الاحتمال إلى التوكيد . وجوز ابن أبي الربيع^(٢) أن تكون حالاً من الضمير في (لكم) ، وضعفه الألوسي من جهة المعنى ، قال : « و (جميعاً) : حال مؤكدة من كلمة (ما) ... وجعله حالاً من ضمير (لكم) يضعفه السياق : لأنه لتعداد النعم دون المنعم عليه ، مع أن مقام الامتنان يناسبه المبالغة في كثرة النعم . ولاعتبار المبالغة لم يجعلوه حالاً من الأرض أيضاً^(٣) » .

ومن الثالث ، بما في قوله تعالى :

(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ
نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ
النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ
جَمِيعًا^(٤))

ف (جميعاً) حال^(٥) من (الناس) مؤكدة لمعنى العموم فيها : إذ هو اسم جمع وعرف بال ليشمل كل أفراد مسماه^(٦) . وفائدة التوكيد هنا بينها الزمخشري بقوله : « فإن قلت : كيف شبه الواحد بالجميع وجعل حكمة كحكمهم ؟ قلت : لأن كل إنسان يدلي بما يدلي به الآخر من الكرامة على الله وثبوت الحرمة ، فإذا قُتِلَ فقد أهين ما كرم على الله وهتكت حرمة ، وعلى العكس ، فلا فرق إذاً بين الواحد والجميع في ذلك . فإن قلت : فما الفائدة في ذكر ذلك ؟ قلت : تعظيم قتل النفس وإحيائها في القلوب ليشمئز الناس عن الجسارة عليها ،

(١) لقمان : ٢٥

(٢) تفسير القرآن الكريم : ٢٣١/١ ، انظر الفريد : ٢٦٢/١ ، حيث جوز المنتجب أن تكون حالاً من الضمير في الظرف ، وهو ضعيف معنى أيضاً .

(٣) روح المعاني : ٢١٥/١

(٤) المائدة : ٣٢

(٥) روح المعاني : ١١٨/٦ ، وجوز فيها أيضاً أن تكون توكيداً ، وهو غير جائز .

(٦) التحرير والتنوير : ٣٢٥/١ ، ٣٠٠/٢

ويتراغبوا في المحاماة على حرمتها : لأن المتعرض لقتل النفس إذا تصوّر قتلها بصورة قتل الناس جميعاً ، عَظُمَ ذلك عليه فثَبَّطَهُ ، وكذلك الذي أراد إحياءها... (١) « ومن الرابع ما في قوله تعالى :

(وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٢)

فـ (جميعاً) حال ، والمختار أن يكون صاحبها : (العزة) (٣) ، فتكون مؤكدة لما فيها من العموم المستفاد من اقترانها بـ «الجميع» للاستغراق (٤) ، والمقام مقام توكيد : ذلك « أن القوم لما أوردوا أنواع الشبهات التي حكاها الله تعالى عنهم فيما تقدم من هذه السورة - وأجاب الله عنها بالأجوبة التي فسرناها وقررناها ، عدلوا إلى طريق آخر وهو أنهم هددوه وخوَّفوه وزعموا : أنا أصحاب التبع والمال ، فنسعى في قهرك وفي إبطال أمرك ، والله سبحانه أجاب عن هذا الطريق بقوله (وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) ... ولما ثبت أن العزة والقهر والغلبة ، ليست إلا له ، فقد حصل الأمن وزال الخوف » (٥) .

ومما جاءت الحال فيه مؤكدة لصاحبها وهي من غير الألفاظ الدالة

على العموم ، ما في قوله تعالى :

(١) الكشاف : ٦٢٧/١

(٢) يونس : ٦٥ .

(٣) ذلك ما ذهب إليه السمين : الدر المصون : ٢٣٤/٦ ، وانظر الفتوحات :

٣٦١/٢ ، وقد جعلها المنتجب حالاً من متعلق الجار والمجرور (لله) : الفريد :

٥٧٥/٢ ، ومن المعريين من نصَّ على كونها حالاً بدون بيان صاحبها ، انظر :

إعراب القرآن للنحاس : ٢٦١/٢ .

(٤) الفتوحات : ٤٨٧/٣

(٥) التفسير الكبير : ١٣٥-١٣٦/١٧ ، وانظر الكشاف : ٣٥٧/٢ ، والبحر :

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ
 قَالُوا السَّطِيرُ الْأُولَى ﴿٢٤﴾ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا
 سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴿٢٥﴾ (١)

فـ (كاملة) حال من (أوزار) المضافة إلى ضمير المكذبين ، مؤكدة لما دلت عليه من العموم (٢) . وفائدة التوكيد مزيد التنبيه إلى أن وعد الله عباده بتكفير بعض ذنوبهم أو محوها ، شرطه الإيمان بمعجزة محمد صلى الله عليه وسلم الكبرى وهي القرآن . إذ لا تكفير ولا محو والذنب أعظم الذنوب وهو الشرك . قال الألوسي : « (كاملة) : لم ينقص منها شيء ، ولم يكفر بنحو نكبة تصيبهم في الدنيا ، أو طاعة مقبولة فيها ، كما تكفر بذلك أوزار المؤمنين . وقال الإمام : معنى ذلك أنه لا يخفف من عذابهم شيء ، بل يوصل إليهم بكليته . وفيه دليل على أنه تعالى قد يسقط بعض العقاب عن المؤمنين : إذ لو كان هذا المعنى حاصلًا للكل لم يكن لتخصيص هؤلاء الكفار به فائدة . وحمل الأوزار مجاز عن العقاب عليها » (٣) .

ثانياً : المؤكدة للعموم في صاحبها وهي جار ومجرور :

وقد جاءت تلك الحال واقعة بعد اسم مبهم عام بوضعه ، موصولاً أو شرطياً ، وهو (ما) و (من) ، وذلك كما في قوله تعالى : (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ حِمْزٌ) (٤) . وهذه الأسماء - كما يشير قولنا : (بوضعه) - هي الأصل في إفادة العموم ، وما صحَّ أن يفيدده (الذي) وأخواته إلا حملاً عليها لأوجه شبه بينهما . وذلك لأن أصل وضع (الذي) أن يكون وُصْلَةً لوصف المعارف بالجمال ، وذلك يقتضي كون الصلة معلومة (٥) ، فإذا كانت صلته كذلك ، كان

(١) النحل : ٢٤ ، ٢٥

(٢) سبق بيان أن المضاف إلى معرفة من صيغ العموم ، انظر : قواعد الأصول

ومعاهد الفصول ، صفى الدين البغدادي الحنبلي : ٥٥ ، والكلبيات : ١٨٨/٣

(٣) روح المعاني : ١٢٣/١٤ ، وانظر : الكشاف : ٦٠١/٢

(٤) سبأ : ٣٩

(٥) انظر : شرح التسهيل : ١٨٧/١

دالاً على مخصوص وقد سبق نقل نصٍّ لجمع من النحاة المفسرين الأوائل وغيرهم على أن الموصولات الخاصة - الذي وأخواته - محمولة على (ما) و(من) في إفادة العموم حيث أفادته (١). وللقرطبي نصٌّ يردُّ فيه زعم من زعم أنه ليس للعموم صيغ مخصوصة موضوعة له . قال - عند تفسير قوله تعالى : **إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ** (٢) - : « قال ابن عباس : آية لا يسألني الناس عنها ! لا أدري أعرفوها فلم يسألوا عنها ، أو جهلوا فلا يسألون عنها ، فقيل : وما هي ؟ قال : (إنكم وما تعبُدون ...) لما أنزلت شق على كفار قريش وقالوا : شتم ألهتنا ، وأتوا ابن الزبير وأخبروه فقال : لو حضرته لرددت عليه . قالوا : وما كنت تقول ؟ قال : كنت أقول له : هذا المسيح تعبد النصارى ، واليهود تعبد عزيزاً ، أفهما من حصب جهنم ؟ فعجبت قريش من مقالته ، ورأوا أن محمد قد خُصِمَ : فأنزل الله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)** (٣) ... هذه الآية أصل في القول بالعموم وأن له صيغاً مخصوصة خلافاً لمن قال : ليست له صيغة موضوعة للدلالة عليه ، وهو باطل بما دلت عليه هذه الآية وغيرها : فهذا عبدالله بن الزبير قد فهم (ما) في جاهليته جميع من عبَدَ ، وواقفه على ذلك قريش وهم العرب العظماء والألسنُ البلغاء ولولم تكن للعموم لما صحَّ

(١) جاء ذلك في مقدمة الحديث عن وظيفة التوضيح في فصل النعت ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٩٣/٢ ، والمقتضب : ١٤١/٢-١٤٢ ، والمسائل البغداديات : ٢٤٩ . ٢٥١-٢٥٠ ، شرح التسهيل : ١٩١/١-١٩٢ ، وانظر في حديث النحاة وغيرهم عن (ما) و(من) : الكتاب : ٢٢٨/٤ ، ٢٣٣ ، ٦٩/٣-٧٣ ، وشرح المفصل : ١٣٠/٤ ، ٤٣٤ ، وأوضح المسالك : ١٤٧/١-١٥٠ ، مغني اللبيب : ٦١١-٦١٢ ، ٦٠٨ .

(٢) الانبياء : ٩٨

(٣) الانبياء : ١٠١

أن يستثنى^(١) منها ، وقد وُجِدَ ذلك ، فهي للعموم وهذا واضح»^(٢) . هذا وفيما يختص بالخلاف حول كون (ما) موضوعاً لما لا يعلم مختصة به ، أو كونها له ولمن يعلم ، فإني أميل إلى رأي الذاهبين إلى أنها وضعت بعامّة للعالم وغيره ، وهم جماعة منهم السهيلي والقرطبي - على ما يشير إليه نصه السابق - ، والرضي^(٣) والسكاكي^(٤) وغيرهم ممن ذكرهم السيوطي حيث قال : « زعم قوم منهم ابن دُرُسْتُوَيْه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف ، وقوعها على أحاد من يعقل مطلقاً ، وقال السهيلي : لا يقع على أولى العلم إلا بقريضة^(٥) » . وما نص عليه السهيلي مغاير لما نسبته إليه السيوطي ، قال « وأما (ما) الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى (الذي) وليس كذلك ، وإن كانت توافق (الذي) في أكثر أحكامها فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام . أما المعنى فإن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام ، حتى إنها تقع على كل شيء وتقع على ما ليس بشيء : ألا ترى أنك تقول : إن الله عالم بما كان وبما لم يكن . وما لم يكن معدوم ، والمعدوم ليس بشيء ، فلفظ إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة (الذي) ، فهي توافق (الذي) في هذا الحكم ، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوته : لأن صلتها تغنيها عن النعت ، وأيضاً فلو نُعِتت بنعت زائد على الصلة

(١) قال القرطبي عند تفسير الآية : « فمعنى الكلام الاستثناء ، ولهذا قال

بعض أهل العلم : (إنَّ) ههنا بمعنى (إلا) وليس في القرآن غيره » : الجامع :

٣٤٥/١١

(٢) الجامع : ٣٤٣/١١ ، وانظر : حديث (ما) لحمد بن عبد الرحمن المغدني : ٢٥ ،

وانظر في تفسير الآية إعراب القرآن للنحاس : ٨١/٣ ، الكشاف : ١٣٦/٣ ،

والحرر الوجيز : ١٦٧/١١ والتفسير الكبير : ٢٢٣/٢٢-٢٢٤ ، البحر :

٣٤٢/٦ ، وروح المعاني : ٩٣/١٧-٩٦ ، والتحرير والتنوير : ١٥٢/١٧-١٥٥

(٣) انظر : شرح الكافية : ٢٩٣/٢

(٤) انظر : مفتاح العلوم : ٣١٠ ، ٣١١

(٥) همع الموامع : ٣١٥/١

لارتفع إبهامها ، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها . وتفارق الذي أيضاً في امتناعها من التثنية والجمع ، وذلك أيضاً لفرط إبهامها . فقد وضع لك ما بينها وبين (الذي) من الفرق في المعنى والحكم . فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة : لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ، ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع : لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً ، ولذلك كان في لفظها ألف آخره ، لما في الألف من المد والانتساع في هواء الفم ، مشاكلةً لاتساع معناها في الأجناس . فإذا أوقعوها على نوع بعينه ، وخصوا ما يعقل وقصروها عليه ، أبدلوا الألف نوناً ساكنة ، فذهب امتداد الصوت ، وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى ، فقالوا : من عندك ، تخصيصاً بما يعقل... (١) .

والأسلوب الأصل في إفادة هذه الأسماء العموم هو أسلوب الشرط ، قال ابن هشام : « وأما قوله تعالى (إنه من يتقى ويصبر) (٢) في قراءة قنبل فقيل : (من) موصولة ، وتسكين (يصبر) إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وصل بنية الوقف . وإما على العطف على المعنى ، لأن (من) الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها (٣) . وعلى ذلك فإن شرط وقوع هذه الحال بعد هذه الاسماء هو عد (ما) و(من) موصولة أو شرطية ، ولأجل ذلك نص بعض المعربين على وجوب أن تكون (ما) موصولة ، حيث اقتضى المقام والسياق الواقعة فيه العموم . ونجتزي ، لذلك بما قالوه عند تفسير قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَأْتِخِرُونَ هُمْ يُؤْمِنُونَ) (٤) .

(١) نتائج الفكر : ١٨٠-١٨١ ، وانظر : ١٩٥-١٩٢ ، والبرهان : ٤/٣٩٨-٤.٢

(٢) يوسف : ٩٠

(٣) أوضح المسالك : ٨٠/٨ ، وانظر معاني القرآن للقراء : ١.٣/٢

(٤) البقرة : ٤

قال أبو البقاء : « (ما) هنا بمعنى (الذي) ، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة أي : بشيءٍ أنزلَ إليك : لأنه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلا أن يكون بجميع ما أنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، و(مَا) للعموم وبذلك يتحقق الإيمان ^(١) » واختار السمين ^(٢) الوجه الأول واصفاً الوجه الثاني بالضعف ، والحقيقة أنه ليس ضعيفاً ، بل غير جائز . وإنما يصح أن يوصف بالضعف تخريج (ما) على ذلك الوجه في قوله تعالى (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ^(٣)) . قال أبو حيان « وأبعد من ^(٤) جعل (ما) نكرة موصوفة ، وقدرَ : ومن شيءٍ رزقناهمود : لضعف المعنى بعدم عموم المرزوق الذي يُنْفِقُ منه ، فلا يكون فيه ذلك التمدُّح الذي يحصل بجعل (ما) موصولة لعمومها ^(٥) » .

هذا فيما يتعلق بدلالة هذين الأسمين واستخدامهما مفيدتين العموم . أما فيما يتعلق بالجار والمجرور الواقع بعدهما ، فإنَّ له في تصوري وظيفتين : تخصيص العموم أو توكيده ومحدد وظيفته نوع الاسم المجرور . فإذا كان جنساً من أجناس ما تقع عليه (ما) أو نوعاً من الجنس الذي تدل عليه (من) ، كانت وظيفته التخصيص . وإذا كان هو عينُ ما تدلان عليه ، كانت وظيفته تأكيد العموم . والأمثلة التالية توضح ما نغنيه :

أَكْرَمُ مَنْ تَكْرُمُ

مَنْ تَكْرُمُ أَكْرَمُ

أَكْرَمُ مَنْ تَكْرُمُ مِنَ الرِّجَالِ

مَنْ تَكْرُمُ مِنَ الرِّجَالِ أَكْرَمُ

مَنْ تَكْرُمُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ أَكْرَمُ أَكْرَمُ مَنْ تَكْرُمُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

(١) التبيان : ١٩/١

(٢) انظر : الدر المصون : ٩٨.١ ، وروح المعاني : ١٢١/١

(٣) البقرة : ٣

(٤) الذي جوز فيها ذلك هنا أبو البقاء : التبيان : ١٨/١

(٥) البحر : ٤١/١

من تَكْرُمُ من الناس (أو: من أحد)

أَكْرَمُ، أَكْرَمُ من تَكْرُمُ من الناس (أو من أحد)

فالجار والمجرور في المثال الثاني : (من الرجال) خصص العموم في المثال الأول ، والجار والمجرور في المثال الثالث : (من الرجال والنساء) أكد العموم في المثال الأول ، لأن (مَنْ) تصدق على جنس من يصح أن يخاطب . وينطبق ذلك على أمثلة (ما) التالية :

ما تفعلُ أفعلُ أفعلُ ما تفعلُ

ما تفعلُ من خير أفعلُ أفعلُ ما تفعلُ من خير

ما تفعلُ من خير أو شرَّ فعلُ أفعلُ ما تفعلُ من خير أو شر

ما تفعلُ من شيء أفعلُ أفعلُ ما تفعلُ من شيء

ونأتي إلى قضية موقع الجار والمجرور من الإعراب فنقول : بما أن الجار والمجرور في المثال الثاني من المجموعتين ، خصص العموم بجنس من الأجناس واقعاً بعد (ما) ، أو بنوع من أنواع الجنس - واقعاً بعد (مَنْ) - ، فوظيفته إذاً هي وظيفة النعت في : عندي خاتم من حديد ، وفي : جاءني رجل صالح . وقد أثبتنا أن الحال تؤدي تلك الوظيفة واقعة بعد ما يراد به العموم ، وكان من شواهدنا لذلك : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) (وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ) ، (وَيَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ) ، أو واقعة بعد اسم عام ، وكان شاهدنا لذلك : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) . وإذا ثبت أن الجار والمجرور المخصَّص - فيما سبق - حالاً ، كان الجار والمجرور المؤكِّد للعموم - في المثالين الثالث والرابع من المجموعتين - حالاً أيضاً ، أي إنه لا اختلاف بينهما في الباب النحوي بل الاختلاف في الوظيفة فقط ، حيث الحال - الجار والمجرور - وظيفتها التخصيص في بعض تلك المواقع ، وتوكيد العموم في المواقع الأخرى . هذا ما أذهب إليه ، وهو مذهب ابن هشام ، حيث قال -

مُبيِّنًا معاني (مِنْ) - : « الثالث : بيان الجنس ، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما) ، وهما بها أولى لفرط إبهامهما ، نحو (مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ الْهَاطِ) ^(١) ، (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) ^(٢) (مَهْمَا تَأْتَانِيهِ مِنْ آيَةٍ) ^(٣)) وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرها : (يَحُلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ) ^(٤) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائدة ، ونحو (فَأَجْتَكِنُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) ^(٥) وأنكر مجيء (من) لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هي في (مِنْ ذَهَبٍ) و (مِنْ سُنْدُسٍ) للتبعيض ، وفي (من الأوثان) للابتداء ، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها ، وهذا تكلف ... ^(٦) ، أما غير ابن هشام من المعربين ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه تمييز وآخرون إلى أنه نعت ، وبعضهم تردد موقفه فأعربوه مرة نعتاً وأخرى حالاً ، كما أن منهم من لم يسم الباب النحوي لهذا الجار والمجرور ، مكتفين بالقول إنه جيء به للتبيين أو لرفع الإبهام . ونعرض بعضاً من نصوصهم لنتمكن من مزيد الاحتجاج لما ارتضيناه . قال السمين - معرباً (من آية) في قوله تعالى : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) ^(٧) - : « قوله

(١) فاطر : ٢

(٢) البقرة : ١٠٦

(٣) الأعراف : ١٣٣

(٤) الكهف : ٣١

(٥) الحج : ٣٠

(٦) مغني اللبيب : ٤٢٠-٤٢١ ، وانظر الدر المصون : ٥٧/٢ ، وأمالى ابن

الشجري : ٣٧٨/٢

(٧) البقرة : ١٠٦

مِنْ شَيْءٍ) (١) - : « قوله (من شيء) في محل نصب على الحال من عائذ الموصول المقدر . والمعني : ما غنمتموه كائناً من شيء ، أي قليلاً ، أو كثيراً » (٢) وكما اضطرب موقف السمين اضطرب موقف الألوسي حيال الجار والمجرور الذي نحن بصدده ، قال : « و (من آية) : في موضع النصب على التمييز ، والتمييز (ما) ، أي : أي شيء نُسَخ من آية . واحتمال زيادة (من) وجعل آية حالاً ليس بشيء ، كاحتمال كون (ما) مصدرية شرطية ، و(آية) مفعولاً به ، أي : أي نُسَخ نُسَخ آية ، بل هذا الاحتمال أدهى وأمر - كما لا يخفى - ... (٣) » وقال - مبيناً موقع الجار والمجرور في قوله تعالى (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسُكُمْ)^(٤) - : « (ما) شرطية جازمة لتنفقوا ، منتصبة به على المفعولية . و(من) تبيعية متعلقة بمحذوف وقع صفة لاسم الشرط مبينة ومخصصة له (٥) . » وقال عند إعراب آية الأنفال - « (ما) موصولة والعائد محذوف ، وكان حقها أن تكون مفعولة ، وجعلها شرطية خلاف الظاهر وكذا جعلها مصدرية . .. (من شيء) : بيان للموصول محله النصب على أنه حال من عائذ (٦) المحذوف ، قُصِدَ به الاعتناء بشأن الغنيمة وأن لا يَشُدُّ عنها شيء ، أي : ما غنمتموه كائناً مما يقع عليه اسم الشيء حتى الخيط والمخيط ، خلا أن سلب المقتول لقائته إذا نقله الإمام ... (٧) » ويضعف القول بأن الجار والمجرور هنا نعتاً إجماعهم على أن أسماء الشرط لا تنعت ، وذهاب جماعة - وهو الحق - إلى عدم جواز نعت الاسماء الموصولة العامة (٨) . وأوجب الفراء في الجار

(١) الأنفال : ٤٦

(٢) الدر : ٦٠٦/٥ ، انظر : الفريد : ٤٢١/٢

(٣) روح المعاني : ٣٥٢/١ ، انظر : البحر : ٣٤٢/١ - ٣٤٣

(٤) البقرة : ٢٧٢

(٥) روح المعاني : ٤٥/٣

(٦) ذهب المعريون إلى جعل صاحب الحال العائد المحذوف ، فراراً من القول بمجيء الحال من اسم (إن)

(٧) روح المعاني : ٢/١٠ ، وانظر : التبيان : ٦٢٣/٢

(٨) معاني القرآن للفراء : ٤٢٧/١ - ٤٢٨ ، نتائج الفكر : ١٨٠ ، شرح جمل

الزجاجي لابن مصفور : ٢٠٦/١ ، ٢١٧ ، شرح الكافية : ٣١٤/٢ - ٣١٥ ،

ارتشاف الضرب : ٥٩٥/٢ - ٥٩٦ ، والبحر : ٢٢٦/٦ ، الهمع : ١٧٧/٥

والمجرور في تلك المواقع ان يكون تمييزاً ، واحتج لذلك ، وناقش حججه بعد إيراد نصه . قال : « وقوله : (**وَلِلَّهِ سَجْدٌ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ** ^(١)) ، فقال : من دابة ، لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب (الذي) فإنها غير مؤقتة ، وإذا أبهت غير مؤقتة أشبهت الجزاء ، والجزاء تدخل (من) فيما جاء من اسم بعده من النكرة . فيقال : من ضربه من رجل فأضربوه . ولا تسقط (من) في هذا الموضع . وهو كثير من كتاب الله عز وجل . قال تبارك وتعالى (ما أصابك من حسنة فمن الله) ^(٢) وقال (ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن) ^(٣) ، وقال (**أُولَئِكَ يَرْوُونَ إِلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ**) ^(٤) . ولم يقل في شيء منه بطرح (من) كراهية أن تشبه أن تكون حالاً لمن وما ، فجعلوه بمن ليدل على أنه تفسير لما ومن لأنهما غير مؤقتين فكان دخول (من) فيما بعدهما تفسيراً لمعناها ، وكان دخول (من) أدل على ما لم يوقت من (من وما) ، فلذلك لم تلقيا . ومثله قول الشاعر :

حاز لك الله ما أتاك من حسنٍ وحيثما يقضٍ أمراً صالحاً تكن

وقال آخر :

عمراً حبيبتٍ ومن يشنك من أحدٍ يلق الهوان ويلق الذل والغيرا

فدل مجيء أحدها هنا على أنه لم يرد أن يكون ماجاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها ، ودل على أنه مترجم عن معنى (من وما) ومما يدل أيضاً قول الله - عز وجل - (**وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ**) ^(٥) ، لأن الشيء لا يكون حالاً ، ولكنه اسم مترجم ، وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول : لله دره من رجل ، ثم يلقون (من) فيقولون : لله دره رجلاً ،

(١) النحل : ٤٩

(٢) النساء : ١٢٤

(٣) النساء : ١٢٤

(٤) النحل : ٤٨

(٥) سبأ : ٣٩

فالرجل مترجم لما قبله وليس بحال (١) ، وإنما الحال التي تنتقل ، مثل القيام القعود ، ولم ترد لله دره في حال رجوليته ، فقط ، ولو أردت ذلك لم تمدحه كل المدح : لأنك إذا قلت : لله درك قائماً ، فإتما تمدحه في القيام وحده . فإن قلت : فكيف جاز سقوط (من) في هذا الموضع ؟ قلت : من قبل أن الذي قبله مؤقت ، فلم أبُلْ أن يخرج بطرح (من) كالحال ، وكان في الجزاء غير مؤقت ، فكرهوا أن تُفسرَ حال عن اسم غير مؤقت فالزموها (من) . فإن قلت : قد قالت العرب : ما أتاني من أحد وما أتاني أحد ، فاستجازوا إلقاء (من) . قلت : جاز ذلك إذ لم يكن قبل أحد وما أتى مثله شيء يكون الأحد له حالاً : فذلك قالوا : ما جاعني من رجل ، وما جاعني رجل (٢) .

ونأتي إلى مناقشة حجج القراء فنقول :

١ - رفضه لحالية الجار والمجرور في السياقات الواردة في نصّه ، مرجعه قصر وظيفة الحال على بيان الهيئة ، أما وقد أثبتت مجيئها - مثلها مثل النعت - للتخصيص والتعميم ، فقد زالت حجة الرفض .

٢ - قوله : « ولا تسقط (من) في هذا الموضع ... كراهية أن تشبه أن تكون حالاً ل (ما) و (من) : لأنهما غير مؤقتتين ، فكان دخول (من) فيما بعدهما تفسيراً لمعناها ، وكان دخول (من) أدل على ما لم يوقت من (من وما) ، فذلك لم تلقياً » ، يدل على أن الحالية ملحوظة محتملة ، وإنما جيء بمن - على رأيه - لشيثين : رفع احتمال الحالية وتأكيد العموم ، وفي رأبي أنه إنما جيء بهما لتأكيد العموم - وإن كانت الحال مُخصّصة - : وذلك لأنَّ الجار والمجرور في قوله : مَنْ ضربه مِنْ رجلٍ فاضربوه ، ونحوه ، وإن كانت وظيفته التخصيص بالنص على أحد أنواع الجنس الذي

(١) هذا مذهب سيبويه أيضاً في هذه المنصوبات ، وانظر : الكتاب :

١٧٤-١٧٥ وأمالي ، ابن الشجري : ٢٨٦/٢ .

(٢) معاني القرآن : ١٠٣/٢-١٠٤ ، وانظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٩٢/٢ .

تصدق عليه (مَنْ) ، يفيد التعميم في النوع المنصوص عليه ، حيث إن الحكم يصدق على كل رجل ، وإذا كانت (مَنْ) عامة ، فيجب أن يكون المؤكد لعمومها كذلك : لأنه لا يؤكد العموم إلا بعموم (١) . وعلى ذلك تكون زيادة (مِنْ) هنا لازمة . وسيأتي مزيد استدلال على كون (من) في تلك السياقات زائدة .

٢ - استدلال على كون الجار والمجرور تمييزاً بقول العرب : لله دره من رجل ، مرة ، و: لله دره رجلاً ، مرة ، وهذا الاستدلال يدخله الاحتمال ، وذلك أننا وجدنا من النحاة من ذهب إلى أن (رجلاً) محتمل للحالية أيضاً ، وأداهم إلى ذلك وقوع المشتقات في تلك المواقع ، ولرفع احتمال الحالية - إن لم تُرد - يتعين جر الاسم : بمن ، هذا ما ذهبوا إليه ، قال السيرافي : « ... وإنما أُدخِلت (من) في هذا الباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال إذا قلت : حسبك به فارساً وحسبك به معيناً ، وتنصبه على الحال كما تقول : أحسبني زيد فارساً وكفاني معيناً ، أي : في هذه الحال ، فأدخلوا (مِنْ) لتعلم أنه تَزَاد (٢) للدلالة على الجنس المستحق به الملاح دون الحال . وكذلك: يجوز دخول (مِنْ) في كل ما كان من المقادير يكون المنصوب فيه هو الأول كقولك : لي مثله رجلاً ، ولي ملوّد عسلاً : لأنه يجوز أن يقع فيه ما يُذهبُ به مذهب الحال ، كقولك : لي مثل زيد أخاً وصديقاً ، فيكون دخول (من) لتحقيق باب التفسير (٣) . » وقال الصيمريُّ : « ويجوز أن تدخل (من) على المميز إذا خشي التباسه بالحال ، كقولك :

(١) الدر المنصور : ٥٤١/٣

(٢) القول بزيادتها في هذه المواضع مذهب سيبويه ، انظر : الكتاب : ٢٢٥/٤ ، ١٧٤/٢-١٧٥ وممن رفض القول بزيادتها ابن أبي الربيع : وذلك لأن شروط زيادتها كما في لله دره مِنْ عالم لم تستوف ، انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٤١٧/١

(٣) شرح السيرافي : ٢٦/٣-٢٧ ، وانظر : مغني اللبيب : ٧٣٢

للهِ دُرَّةٌ فِارساً ، فهو يحتمل التمييز ويحتمل الحال : فتقديره إن أردت الحال :
 لله دره في حال فروسيته ، وتقديره في التمييز : لله دره من الفرسان ، فتدخل
 (من) عليه ، ليزول اللبس ، فتقول : لله دره من فارس ، وما رأييت مثله من
 رجل ، وما أشجعه من فارس « (١) . هذا ونصُّ الفراء السابق يشير إلى أن
 الحالية يحتملها تركيب : لله دره كذا ، ومن كذا ، ومانعها - عنده - في
 الشاهد الذي أتى به أمران : جمود الاسم : إذ يؤدي إلى لزوم الحال وعدم
 انتقالها . وقصر المدح على صفة من صفات المدوح . وكلا الأمرين غير مانعي
 الحالية على الصحيح ، وعلى الأخص في المثال المذكور ، وذلك أن النحاة نصُّوا
 على جواز إيقاع كلمة (رجل) نعتاً (٢) ، إذا قصدوا بيان كمال الرجولية ، وإذا
 صح وقوعها نعتاً ، صح وقوعها حالاً من باب أولى ، وليس في قولهم لله دره
 رجلاً ، قصر للمدح على صفة من الصفات - وإن كان ذلك جائزاً أيضاً -
 كما أنه ليس في قولنا مررت برجلٍ رجلٍ ، ومررت بزيد الرجل . ومررت برجلٍ
 كلُّ رجلٍ ، ذلك . ودلالة المثال مع إدخال (من) تختلف عنها بدون (من) ، حيث
 أرى أن وظيفة (من) قصر المدح على المدوح - المتعجب من كمال رجوليته -
 من دون بقية جنس الرجال ، أي أن كلمة (رجل) في الموضعين حال . وقد يرد
 هنا سؤال : ألا يكون في لزوم زيادة (من) في تراكيب (من وما) دليل على
 إرادة تحقيق باب التمييز كما قال السيرافي ؟ والجواب بالنفي ، وإنما لزم
 زيادتها لمقصد آخر ، وهو النص على إرادة استغراق الأجناس التي جاءت

(١) التبصرة والتذكرة : ٣١٨/١ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥٠/١ ،
 والكشاف : ٤٨٥/٢ ، ٦٩٥ ، والكافية : ١٠٨ ، وشرح الكافية : ٢٨/٢ ، شرح
 الوافية نظم الكافية : ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، وشرح التسهيل : ٣٢٨/٢ ، ٣٤٤ ، ولباب
 الإعراب : ٣٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٣٤٣-٣٤٤ ، ومغنى اللبيب :
 ٦٠٣-٧٣٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٧٢٦/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣١٤/٣ ، والأصول : ٢١/٢-٢٢ ، وشرح الكافية :

(مِنْ) جارة لها ، هذا وعلى أن إسقاطها في بعض المواضع يؤدي إلى التباس باب المفعول به بباب الحال . وتأمل تلك الشواهد وغيرها يثبت صحة ما ذهبنا إليه. هذا ويضعف كون الجار والمجرور في تلك السياقات تمييزاً ، من جهة أن حكم الإبهام في (ما ومن) ليس كحكمة في (عشرون) ونحوها من المقادير والنسب المبهمة ، وذلك أن هذين الاسمين موضوعان ليُعَمَّ بهما جنس من الأجناس أو جميعها ، ولذلك فإنهما كثيراً ما يستخدمان على عمومهما دون تخصيص ، كما في قوله تعالى : (**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**)^(١) ، وقوله (**مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا**)^(٢) .

ونأتي إلى مزيد الاستدلال لكون (من) زائدة بعد (ما ومن) من أقوال النحاة ، قال المبرد : « ومن التمييز : ويحه رجلاً ، ولله دره فارساً وحسبك به شجاعاً ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه ، حسن أن تدخل (مِنْ) توكيداً لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل ، ولله دره من فارس وحسبك به من شجاع . ولايجوز : عشرون من درهم ، ولا : هو أقرهم من عبد : لأنه لم يذكره في الأول . وأنا أرى قوله عز وجل : (**وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ**)^(٣) على هذا ، كما تقول : مَنْ جَاءَ نِي مِّن طَوِيلٍ آعْطِيَتْهُ ، ومن جاغي من قصير منعتة ، لأنك قدمت ذكره بقولك (مِنْ) ^(٤) . » وقال ابن هشام وهو يتحدث عن شروط زيادة (مِنْ) : « أحدها : تَقَدُّمُ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ بَهْلٍ ... وزاد الفارسي الشرط ، كقوله :

وَمَهْمَا تَكُنَّ عِنْدَ امْرِئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَىٰ عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ ^(٥) »

وجعلها هو عند إعراب (مهما) في البيت زائدة ، حيث (مهما) كما قال : « إمَّا خبر تكن ، وخليقة أسمها ، ومِنْ زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبي علي ، وإمَّا مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ... ^(٦) » . وعدها كذلك أيضاً ابن السَّيِّد ، وجعل (خليقة) اسم تكن ^(٧) . والذي أذهب إليه :

(١) البقرة : ٢٨٤ . (٢) الإسراء : ١٥ . (٣) النحل : ٥٣ .

(٤) المقتضب : ٣٥/٣ ، وانظر : ٦٧/٣ ، ١٤٩/٢ .

(٥) مغني اللبيب : ٤٢٥-٤٢٦ .

(٦) السابق : ٤٣٥-٤٣٦ ، وانظر الكشاف : ١٤٥/٢-٤٢٦ .

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٨٩ .

(مههما) مبتدأ و(تكن) تامة وفاعلها ضمير مستتر يعود على (مههما) و(منْ) خليقة) حال ، على زيادة (من) ، والخبر جملة (تعلم) . وبالإضافة إلى ما ذهب إليه أبو علي ، نص ابن مالك على جواز زيادة (منْ) في الحال بقلّة ، مستنداً إلى قراءة جاءت الحال فيها كذلك ، قال وهو يتحدث عن مواضع زيادة (منْ) : « وأشرت بقولي (١) : وربما دخلت على حال ، إلى قراءة (٢) زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد : (مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ (٣)) ... (٤) » كما أنه وغيره نصوا (٥) مستندين إلى السماع على أن الحال قد تُجرُّ بباء زائدة حملاً على الخبر .

وبعدما قدمنا نصل إلى أن طرد القاعدة وتوحيد النهج يقتضيان جعل الجار والمجرور - موضع البحث - حالاً كما هو في (يرفع الله الذين آمنوا منكم) : وذلك لأننا لو سلمنا أن الجار والمجرور في (ماننسخ من آية) ونحوها تمييز ، فما القول في (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) (٦) ونحوها ، وجمهور النحاة على أن التمييز لا يكون مؤكداً (٧) .

ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (١٢٢) ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ نَقِيرًا﴾ (١٢٤) (٨)

(١) انظر قوله : شرح التسهيل : ١٣٠/٣ .

(٢) انظر : المحتسب : ١١٩/٢ - ١٢٠ ، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠٤ :

(٣) الفرقان : ١٨

(٤) شرح التسهيل : ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، انظر : البحر : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٢١/٢ - ٣٢٢ ، والمساعد على التسهيل : ٧/٢

(٦) آل عمران : ٩٢

(٧) انظر : مفتي اللبيب : ٦٠٤ والهمع : ٧٣/

(٨) النساء : ١٢٣ ، ١٢٤

فـ (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى) ، (من) فيه زائدة لتوكيد العموم ، و(ذكر) مجرور لفظاً منصوب محلاً على الحال هو وما عطف عليه . وهذا الجار والمجرور ليست وظيفته رفع الإبهام كما ذهب إليه بعضهم بدليل أنه لم يؤت به بعد : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) . وفائدة التوكيد هنا بينها الطاهر بن عاشور بقوله : « ووجه قوله (من ذكرٍ أو أنتى) قصد التعميم والرد على من يحرم المرأة حظوظاً كثيرةً من الخير من أهل الجاهلية أو من أهل الكتاب . وفي الحديث : (وَلْيُشْهَدَنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ) . و (من) لبيان الإبهام الذي في (مَنْ) الشرطية في قوله (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ) ^(١) . ووجهه في عبارته الأخيرة هو متابع فيه للزمخشري ومن جاء بعده من المفسرين ، إذ الزمخشري كما سبق أن أشرنا لم ينص على الباب النحوي الذي ينصوي تحته الجار والمجرور في تلك المواضع ، بل كان يكتفي بالقول بأن وظيفته رفع الإبهام . وهذا نصه عند تفسير الآية : « فإن قلت : ما الفرق بين (مِنْ) الأولى والثانية ؟ قلت : الأولى للتبويض . أراد : ومن يعمل بعض الصالحات ، لأن كلاً لا يتمكن من عمل كل الصالحات ، لاختلاف الأحوال ... والثانية لتبيين الإبهام في : (من يعمل) ^(٢) » . وقال عند تفسير : (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) ^(٣) : « و(من) في (من شيء) لتبيين (ماتنفقوا) ، أي : من أي شيء كان طيباً تحبونه ، أو خبيثاً تكرهونه ^(٤) » .

ثالثاً : الرافعة لاحتمال المجاز بالنص على أحد المعاني

التي يدل عليها صاحبها :

ومن شواهد مجيء الحال المؤكدة ناصّة على أحد المعاني التي يدل عليها صاحبها وهي جار ومجرور مافي قول تعالى :

(١) التحرير والتنوير : ٢١٠/٣

(٢) الكشاف : ٥٦٨/١ ، وانظر : ٦٠٩/٢ ، والدر المصون : ٩٧/٤ ، وروح المعاني : ١٥٣/٥

(٣) آل عمران : ٩٢ .

(٤) الكشاف : ٢٨٥/١

(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ

وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ) (١)

فقوله (بغير الحق) في موضع نصب حال من (البغي) مقررّة لما دلت عليه . هذا إن جعلنا (البغي) لا يكون إلا بغير الحق (٢) ، أي إن اعتبرنا معناه : الظلم والاستطالة على الناس (٣) ، أمّا إذا نظرنا إلى (البغي) باعتبار وضعه وهو أنه يكون في المحمود كما يكون في المذموم ، فإنّ الحال هنا (بغير الحق) تكون مقررّة لصاحبها بالنصّ على أحد معنييه . قال الراغب « بغي : البغي طلب تجاوز الاقتصاد فيما يُتحرّى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارةً يعتبر في القدر الذي هو الكمية ، وتارةً يعتبر في الوصف الذي هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء إذا طلبت أكثر ممّا يجب ، وابتغيت كذلك .. والبغي على حزبين : أحدهما محمود وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والفرض إلى التطوع والثاني مذموم وهو تجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبه .. ولأن البغي يكون محموداً ومذموماً ، قال تعالى (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) (٤) ، فخص العقوبة ببغيه بغير الحق . وأبغيتك أعنتك على طلبه ... وبغت السماء تجاوزت في المطر حدّ المحتاج إليه ... (٥) » .

القسم الثاني : ماجيء به للتقرير ، بالنص على مدلول صاحب الحال كاملاً وقد جاءت الحال المؤكدة لذلك المعنى مفردة وجاراً ومجروراً وجملة .

ومن شواهد المفردة ما في قوله تعالى :

وَإِذَا تَلَّيَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ يَقْرَأُكِ غَيْرِ هَذَا (٦) وقوله تعالى :

(١) الأعراف : ٢٣

(٢) انظر : الدر المصون : ٣٠٧/٥

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/٢-١٢٤ ، والكشاف : ١٠١/٢ ، وروح

المعاني : ١١٢/٨ ، والتحرير والتنوير : ١٠٠/٨-١٠١

(٤) الشورى : ٤٢

(٥) المفردات : ٥٥ ، ٥٦ ، وانظر : قرة الأعين التواظر في علم الوجوه والنظائر :

١٩١-١٩٣ ، وقاموس القرآن : ٧٥

(٦) يونس : ١٥

وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾^(١)

ف (بَيِّنَات) في الموضوعين حال من (آياتنا) (٢) مؤكدة ، ووظيفة التوكيد بها تقرير المعنى المستفاد من الآية (٣) ومن إضافتها إلى ضمير العزة . وفائدة « تقييد الآيات بهذا الوصف . تفضيح إنكارهم إياها ؛ إذ ليس فيها ما يعذر به منكروها » (٤) . وجعل الزمخشري الوجه فيها أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة ولم يذكر غيره ، قال : « والوجه أن تكون حالاً مؤكدة كقوله تعالى (وهو الحق مصدقاً) (٥) ، لأن آيات الله لا تكون إلا واضحة وحججاً » (٦) وتابعه الألوسي حيث قال : « والوجه - كما في الكشاف - أن تكون (بينات) حالاً مؤكدة لمضمون الجملة ، وإن لم يكن عقدها من اسمين ؛ لأن المعنى عليه » (٧) وما ذهب إليه الزمخشري هنا من عدّ الحال مؤكدة لمضمون الجملة يتسق مع مذهبه في أن الحال لا تكون مؤكدة إلا لمضمون الجملة الاسمية (٨) . وأكبر الظن أن ماسوغ له ذلك الوجه فيها ، وقوع (آيات) مضافة إلى ضمير العزة مسبوقه بـ (تتلى) في خمسة من مجموع المواضع التي وردت فيها كذلك ، وعددها سبعة . وإنما جعلت الحال هنا مؤكدة لصاحبها ؛ للارتباط بين دلالة كل من الآية

(١) مريم : ٧٣ ، وانظر : آية الحج : ٧٢ ، سبأ : ٤٣ ، الجاثية : ٢٥ ، الأحقاف : ٧

(٢) الفريد : ٥٤١/٢

(٣) سبق بيان معنى الآية وأنها لا تكون إلا بيّنة ، انظر : مبحث التوكيد ،

فصل النعت ، وانظر أيضاً : الفروق في اللغة : ٦٢ ، والمفردات : ٣٣

(٤) التحرير والتنوير : ٣٣٥/١٧

(٥) البقرة : ٩١

(٦) الكشاف : ٣٦/٣

(٧) روح المعاني : ١٢٤/١٦

(٨) انظر : المفصل : ٨١ .

والبينة ، إذ الآية لا تكون إلا بينة سواءً كانت آية متلوة أو غير متلوة ، وسواء كان عاملها مسنداً إليه تعالى ، أو ليس كذلك ، كما في قوله تعالى (فِيهِ آيَاتٌ يَذَرُّهَا اللَّهُ لِلْمُقَدِّمِينَ) (١) ، حيث (بينات) نعت مؤكد على مابئين في فصل النعت . وعليه فالأخرى عدُّ (بينات) في هذا الباب حالاً مؤكدة لصاحبها طرداً للقاعدة .

ومن شواهد مجيء الحال لذلك الغرض وهي جملة اسمية مافي قوله تعالى :

﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ

مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ

اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ (٢)

فجملة (لا انفصام لها) الأليق بها أن تكون في محل نصبٍ حالاً من (الوثقى) وتحاشى العربون هذا الوجه ؛ تحاشياً للخلاف حول مسألة العامل في النعت ، أهو العامل في المنعوت أم العامل تبعية النعت للمنعوت ؟ وأميلُ في المسألة إلى اختيار المبرد وابن السراج وابن كيسان وابن الانباري - وينسب إلى سيبويه - وهو أن العامل فيه هو العامل في المنعوت (٣) . وعلة اختياري لكون صاحب الحال (الوثقى) توضحُ بعد عرض ماذهب إليه العربون حول صاحب هذه الحال . قال أبو البقاء : « (لا انفصام لها) في موضع نصب على الحال

(١) آل عمران : ٩٧

(٢) البقرة : ٢٥٦

(٣) انظر : المقتضب : ٣١٥/٤ ، وأسرار العربية : ٢١٤-٢١٥ ، نتائج الفكر :

٢٠٧ ، ٢٣١ ، شرح جمل الزجاجي : ٢١٤/١ ، ٢١٥ ، ارتشاف الضرب : ٥٩٢/٢

، ابن كيسان النحوي : ١٢٨-١٢٩ ، وانظر فيمن جوز ان يعمل في الحال

غير العامل في صاحبها : الجمل في النحو ٣٦٣-٣٦٤ ، الخصائص ٢/٢٠ ،

٦٠-٦١ ، والمحتسب : ٢١١/١ - ٢١٢ ، ٢٧٦/٢ ، والتبيان : ١٢٠/١ ، ٦٧٩/٢ ،

وشرح التسهيل : ٣٥٤-٣٥٥ ، وشرح الكافية : ٢٣/٢ ، ومغني اللبيب :

من العروة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (الوثقى)^(١) . وقال أبو حيان : « (لَا انْفِصَامَ لَهَا) : لا انكسار ولا انقطاع . قال الفراء : الانفصام والانقصام هما لغتان ، وبالفاء أفصح . فرّق بعضهم^(٢) بينهما فقال : الفصم انكسارٌ بغير بينونة ، والقصم انكسارٌ ببينونة . وهذه الجملة في موضع نصبٍ على الحال من العروة ، وقيل من الضمير المستكن في (الوثقى) . ويجوز أن يكون خبراً مستأنفاً من الله عن العروة . و (لها) في موضع الخبر فتتعلق بمحذوف ، أي : كائن لها^(٣) . وجوز فيها تلك الأوجه أيضاً السمين^(٤) والألوسي^(٥) ، غير أنّهما بدأ بالاستثناف . وجعلها ابن^(٦) الأنباري حالاً منهما معاً ، وهو أقرب معنى مما ذهب الياقون إليه . « والعروة : موضع شد الأيدي . وأصل المادة يدل على التعلق ، ومنه : عروته : أملت به متعلقاً مواعتراه بهم : تعلق به . والوثقى : فعلى للتفضيل ، تأنيث الأوثق ، كفضلى تأنيث الأفضل ، وجمعها على وثقٍ ، نحو كبرى وكبر^(٧) . ومعنى استمسك « تمسك ، فالسين والتاء للتأكيد . كقوله (فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ)^(٨) وقوله فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ^(٩) وقول النابغة : (فاستنكحوا أم جابر) : إذ لا معنى لطلب التمسك بالعروة الوثقى بعد الإيمان ، بل الإيمان التمسك نفسه^(١٠) . وإنما

(١) التبيان : ٢٠٦/١ ، وانظر : الغريد : ٤٩٧/١ .

(٢) انظر : الغرورق في اللغة : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٣) البحر : ٢٨٣/٢ .

(٤) انظر : الدر المصون : ٥٤٨/٢ .

(٥) انظر : روح المعاني : ١٤/٣ .

(٦) انظر : البيان : ١٦٨/١ .

(٧) الدر المصون : ٥٤٩/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرايه : ٣٣٩/١ ،

والمفردات : ٣٣٢ .

(٨) الزخرف : ٤٣ .

(٩) آل عمران : ١٩٥ .

(١٠) التحرير والتنوير : ٢٩/٣ .

كان الأليق بهذه الجملة أن تكون حالاً من الوثقى لأن فيها تقريراً لمعناها الذي استُفيد من تضافر أمورٍ ثلاثة : مادة الكلمة وصيغتها واقترانها بآل الجنسية . وعلى ذلك فليس في الجملة معنى زائد على معنى (الوثقى) . ويؤيد ما ذهب إليه عدم التذييل بتلك الجملة في الموضع الآخر الذي وردت فيه (العروة) منعوتة بالوثقى ، في القرآن الكريم وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ٢٢ ﴾ (١)

وعدم النعت بـ (الوثقى) اكتفاءً بـ (لا انفصام لها) في قول الكميت :

فَهُمُ الْآخِذُونَ مِنْ ثِقَةِ الْأُمِّ رَبَّتْ قَوَاهِمُ وَعُرَى لَا انفصام (٢)

أما جعل الجملة حالاً من (العروة) فيؤدي إلى جعل (الوثقى) كاللغو . وأما القول بالاستئناف فيضعفه أن المستأنف لم يُقدِّم فائدة جديدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلا مجال لتقدير سؤال بدليل الاقتصار على الوثقى في الآية السابقة .

شواهد الحال المؤكدة لعاملها :

لم يبيِّن النحاة أن توكيد الحال لعاملها يكون على أوجه شأنها شأن المؤكدة لصاحبها ، وهو ما اتضح من استقراء أسلوب القرآن الكريم . حيث جيء فيه بالحال رافعةً لاحتمال المجاز في لفظ عاملها أو في السياق ، أو ناصبةً على أحد المعاني التي يدل عليها العامل ، أو للتثبيت والتقرير بالنص على كل مدلول اللفظ المؤكِّد ، حيث اقتضى المقام ذلك .

(١) لقمان : ٢٢ .

(٢)

القسم الأول : ما جيء به لرفع احتمال المجاز .

أولاً : الرافعة لاحتمال المجاز الناشيء من السياق :

وقد جيء بها لأداء تلك الوظيفة وهي مفردة في قوله تعالى (وَأَمَّا الَّذِينَ
 سَعَدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ
 عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوزٍ ﴿١٠٨﴾ فَلَا تَكُ فِي مَرَّةٍ مَّا يَعْبُدُ هُنُلَاءَ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ
 آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوفُونَ نَصِيْبِهِمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ ^(١)

فقوله (غير منقوص) حال من (نصيبهم) مؤكدة لمعنى التوفيه على الصحيح .
 قال الراغب : « الوافي : الذي بلغ التمام . يقال درهم وافي ، وكيل وافي ،
 وأوفيت الكيل والوزن ، قال تعالى (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ) ^(٢) . وفى بعهدہ
 يفي وفاءً ، وأوفى إذا تمَّ العهد ولم ينقض حفظه . . . وتوفية الشيء بذله
 وافيًا ، واستيفأؤه تناوله وافيًا . . . » ^(٣) .

وقد حاول الزمخشري جعل الحال في الآية مبينة ، لا مؤكدة بناء على مذهبه
 في أن الحال المؤكدة لا تكون مؤكدة الا لمضمون الجملة الاسمية . قال : « فإن
 قلت : كيف نصب (غَيْرَ مَنْقُوصٍ) حالاً عن النصيب الموفى ؟ قلت : يجوز أن
 يوفى وهو ناقص ، ويوفى وهو كامل . ألا تراك تقول : وفيتته شطر حقه ، وثلت
 حقه ، وحقه كاملاً وناقصاً » ^(٤) .

ورد ذلك أبو حيان حيث قال : « وهذه مغلطة : إذا قال : وفيتته شطر حقه ،
 فالتوفيه وقعت في الشطر ، وكذا ثلت حقه ، والمعنى أعطيته الشطر أو الثلث

(١) هود : ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) الإسراء : ٣٥ .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٥٢٨ - ٢٥٩ ، وانظر قرة العيون التواظر ،
 لابن الجوزي : ٨٤ ، وتحفة الأريب ، لأبي حيان : ٢٩٢ ، وقاموس القرآن ،
 للامغانى : ٤٩١ - ٤٩٣ ، واللسان : ١٥ / ٣٩٨ - ٤٠١ ، والمجموع الغيث في
 غريب القرآن والحديث : ٤٣٨ / ٣ - ٤٣٩ .

(٤) الكشف : ٤٣١ / ٢ - ٤٣٢ .

كاملاً لم أنقص منه شيئاً ، وأما قوله : وحقه كاملاً وناقصاً ، أمّا (كاملاً)
فصحيح ، وهي حال مؤكدة : لأنّ التوفيه تقتضي الإكمال ، وأمّا : وناقصاً ،
فلا يقال : لمنافاته التوفيه « (١) .

ومال السمين الى مذهب الزمخشري في دلالة (وقى) ، قال : « قوله (غير
منقوص) حال من (نصيبهم) ، وفي ذلك احتمالات : أحدهما : أن تكون
حالة مؤكدة : لأن لفظ التوفيه يشعر بعدم النقص ، فقد استفيد معناها من
عاملها ، وهو شأن المؤكدة . والثاني : أن تكون حالاً مبيّنة .

.. وفي منع الشيخ أن يقال : (وفيته حقه ناقصاً) نظر : إذ هو شائع في
تركيبات الناس المعتبر قولهم ، لأن المراد بالتوفيه مطلق التأدية « (٢) . وذهب
الآلوسي الى جعل الحال مؤكدة رافعة لاحتمال المجاز ، إلا أنّي اختلف معه في
مصدر ذلك الاحتمال - والله أعلم - ، قال : « (وغير منقوص) : حال مؤكدة من
النصيب ، كقوله تعالى (ثم وليتم مديريين) (٣) . وقائدته دفع توهم
التجوز ، والى هذا ذهب العلامة الطيبي وقال : إنّه الحق . . . فالسؤال عن
وجه انتصاب هذه الحال قائم بعد . والأوجه أن يقال : استعملت التوفيه بمعنى
الإعطاء ، كما استعمل التوفي بمعنى الأخذ ، ومن قال أعطيت فلانا حقه ، كان
جديراً أن يؤكد بقوله (غير منقوص) انتهى . . . « (٤) .

ومصدر احتمال التجوز كما أراد - والله أعلم - مجيء (عطاءً غير مجدّوز) في
الاية السابقة وذلك قد يوهم استعمال (وقى) بمعنى (أعطى) في هذا
السياق ، ولرفع ذلك الوهم جيء بالحال ناصّة على أنّه استعمل على أصل
وضعه غير مضمن معنى (أعطى) ، واحتمال آخر منشؤه تصريح الآية بتفضله

(١) البحر : ٢٦٦/٥

(٢) الدر المصون : ٦ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) الترتيب : ٢٥

(٤) روح المعاني : ١٢ / ١٤٨ ، وانظر : الفتوحات الإلهية : ٢ / ٤٢٥ - ٤٢٦

وانظر : الانتصاف بهامش الكشاف : ٢ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، هامش : (٢) .

سبحانه على عباده المؤمنين حيث جاء (عطاء غير مجنود) ، فَرُفِعَ ذلك
الاحتمال بقوله (غير منقوص) .

وما ذهب اليه الزمخشري وأيده السمين حول دلالة التوفيه يرده
استعمال (وقى) غير متلو بما يفيد الكمال وعدم النقص ، إذ هو دال على ذلك
بوضعه ومن ذلك قوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ) (١)

قال الألوسي « وإنما توفون أجوركم » : أي تعطون أجزية أعمالكم وافية تامة
... وفي لفظ التوفيه إشارة الى أن بعض أجورهم من خير أو شر تصل اليهم
قبل ذلك اليوم ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي . . . (القبر روضة من رياض الجنة
أو حفرة من حفر النار) . وقيل : النكته في ذلك أنه قد يقع الجزاء ببعض
الأعمال في الدنيا ، ولعل من ينكر عذاب القبر تتعين عنده هذه النكته (٢) . ونجد
الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية يردُّ ما سبق نقله عنه ، قال : « قرأ اليزيدي
: (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) على الأصل . . . فإن قلت : كيف اتصل به قوله (إنما توفون
أجوركم) ؟ قلت : اتصاله به على أن كلكم تموتون ولا بد لكم من الموت ، ولا
توفون أجوركم على طاعتكم عقيب موتكم وإنما توفونها يوم قيامكم من
القبور . فإن قلت : فهذا يوهم نفي ما يروي أن القبر روضة من رياض الجنة ،
وحفرة من حفر النار . قلت : كلمة التوفيه تزيل هذا الوهم : لأن المعنى أن
توفيه الأجور وتكملها يكون ذلك اليوم ، وما يكون قبل ذلك فبعض الأجور
» (٣)

ثانياً - الرافعة لاحتمال المجاز بالنص على أحد المعاني التي يدل عليها
العامل :

وقد جاءت الحال المؤكدة لعاملها ناصّةً على أحد المعاني التي يدل

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٢) روح المعاني : ٤ / ١٤٦ .

(٣) الكشاف : ١ / ٤٤٩ ، وانظر : الفتوحات : ١ / ٣٤٣ .

عليها . فمن ذلك الفعل (ولى ، وتولى) فإنه يستعمل على أربعة أوجه (١) :
انصرف ، أبى ، أعرض ، انهزم ، وعلى الرغم من أن السياق يُحدد المعنى المراد فإنه قد
يقتضي المقام أن يُوكَّد المعنى المراد المدلول عليه من السياق ، فيؤتى بالحال
ناصة عليه ، فتكون مؤكدة .

وقد جرى بالحال لتلك الوظيفة وهى جملة فى قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَالْوَالِدِينَ
إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا
لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ
تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ (٢١)

وأيضاً فى قوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ آتَوْا نَصِيحًا مِّنَ الْكُتُبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ
لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فُرْقَانَهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ (٢٢)

فقد اختلف فى وظيفة جملة (وهم معرضون) فى الآيتين . فمن المفسرين من
عدها مؤكدة بناء على أن التولى والإعراض بمعنى ، ومنهم من عدها مبيّنة بناءً
على اختلاف معنيها عندهم ، إذ جعلوا التولى بالبدن ، والإعراض بالقلب ، أو
اختلاف متعلقى الفعلين ، ومنهم من جعلها معترضة وهم الذاهبون إلى أن
المتولين غير المعرضين . قال السمين : « وأنتم معرضون » : فى محل نصب
على الحال من فاعل (توليتم) . وفيها قولان : أحدهما أنها حال مؤكدة لأن
التولى والإعراض مترادفان ، وقيل : مبيّنة : فإن التولى بالبدن ،
والإعراض بالقلب ، قاله أبو البقاء (٤) ، وقال بعده : (وقيل : توليتم يعنى

(١) انظر : قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر فى القرآن الكريم ،
للدامغاني : ٤٩٨١ - ٤٤٩ ، والمفردات فى غريب القرآن ، للراغب
الأصفهاني : ٥٣٤ .

(٢) البقرة : ٨٣ .

(٣) آل عمران : ٢٣ .

(٤) انظر : التبيان : ٨٥/١ .

آباؤهم ، وأنتم معرضون ، يعني أنفسهم ، كما قال : (وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ)^(١) أي : آباؤهم . انتهى . وهذا يؤدي الى أن جملة (وأنتم معرضون) لا تكون حالاً لأن فاعل التولي في الحقيقة ليس صاحب الحال . وكذلك تكون مبينة إذا اختلف متعلق التولي والإعراض كما قال بعضهم : ثم توليتم عن أخذ ميثاقكم وأنتم معرضون عن هذا النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل : التولي والإعراض مأخوذان من سلوك الطريق ، وذلك أنه إذا سلك طريقاً ورجع عوده على بدئه سمي ذلك تولىً . وإن سلك في عرض الطريق سمي إعراضاً^(٢) . « والأحسن من ذلك والله اعلم - أن يقال :

أولاً : إن الجملة حال وهي مؤكدة : لأن سياق الايتين يفيد أن المقصود بتوليهم في الموضوعين إعراضهم . وذلك يقتضي أن يكون المتولون هم المعرضون لا غيرهم وهذا أبلغ في ذمهم ، ولذا جيء بالحال جملة ، وجيء بالجملة اسمية ، للإشارة إلى كون هذه الخصلة دينهم وعادتهم التي لا تنفك عنهم . ويؤيد هذا مجيء هذه الجملة (وهم معرضون) بعد (تولى) ، في مقام لا يحتمل إلا أن يكون المقصود بها هو المسند إليه التولي^(٣) ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنِ

ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٤)

فَلَمَّآ ءَاتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤﴾

ثانياً : ليس (تولى) و(أعرض) بمعنى : إذ الأول أعم : فهو قد يدل

(١) البقرة : ٤٩٠ .

(٢) الدر المصون : ١ / ٤٧٢ ، انظر : ٣ / ٩٥ ، التفسير الكبير : ٧ / ٢٣٦ ، ١٨٢ / ٣ ، وروح المعاني : ١ / ٣١٠ ، ٢ / ١١١ ، والتحرير والتنوير : ج١ ، ك : ١ ، ٥٨٤ ، ج٣ : ٢١٠ .

(٣) انظر سبب نزول الآية : الكشاف : ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، روح المعاني : ١ / ١٤٤ .

(٤) التوبة : ٧٥ ، ٧٦ .

على الإعراض وغيره . وليس التولي بالبدن فقط والإعراض بالقلب ، بل هو قد يكون بالبدن بمعنى الانصراف ، كما في قوله تعالى :

﴿١١﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَعَيْنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا (١)

وقد يكون بالقلب بمعنى الإعراض كما في قوله تعالى : ﴿١٠﴾ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسَلَمْتُمْ فَإِنْ آسَلَمُوا فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٠﴾ (٢)

وكما في قوله تعالى :

مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ (٣)

وقد جاءت الحال جملة (وهم معرضون) مؤكدة بالنص على المراد من (تولى) وهو الإعراض في آيات البقرة ، وآل عمران والتوبة ، فيما سبق . وجاءت مؤكدة بالنص على المعنى المراد منه ، وهو الإنصراف بالبدن في (تولى) وأعينهم) وفي قوله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا (٤) مدبرين) (٥) . ف (مدبرين) حال مؤكدة لعاملها (٦) .

-
- (١) التوبة : ٩٢ .
 (٢) آل عمران : ٢٠ .
 (٣) النساء : ٨٠ .
 (٤) جاء في الكشاف : ١٢٢/٣ : وقريء (تولوا) بمعنى (تتولوا) ، ويقويها قوله (فتولوا عنه مدبرين) .
 (٥) الأنبياء : ٥٧ .
 (٦) التحرير والتنوير : ٩٧ / ١٩ .

القسم الثاني : ما جيء به للتقرير والتثبيت بالنص على

كل مدلول عام لها :

وجيء بالحال المؤكدة للتثبيت والتقرير ناصة على لازم اللفظ المؤكدة له
وهي جملة في قوله تعالى : (وَأَتَقُوا أَيَّامًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ
مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (١) .

فجملة (وهم لا يظلمون) في محل نصب حال من (كل نفس) ، وهي حال
مؤكدة ، لعاملها ؛ إذ التوفيه أن يعطى الإنسان ما يستحقه لا ينقص منه ولا
يُزاد فيه ، وذلك هو المراد بعدم الظلم في الآية . وقد ذكر ابن الجوزي أن
من معاني الظلم النقص ، قال : « والظلم في القرآن على ستة أوجه : . . .
والثالث : النقص ، ومنه في النساء : (أُولَٰئِكَ يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) (٢) ، وفي الكهف :
(وَلَمْ تَظْلِمْنَا مِنْهُ شَيْئًا) (٣) ، وفي الأنبياء : (فَلَا نُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا) (٤) » (٥) ،
قال السمين : « قوله (وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) : جملة حالية من (كل نفس) ، وجمع
اعتباراً بالمعنى ، وأعاد الضمير عليها أولاً مفرداً في (كسبت) اعتباراً باللفظ
وقدّم اعتبار اللفظ لأنه الأصل ، ولأن اعتبار المعنى وقع رأس فاصلة فكان
تأخيره أحسن . قال أبو البقاء (٦) : ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في
(يرجعون) على القراءة بالياء ، ويجوز أن يكون حالاً منه أيضاً على القراءة
بالتاء ، على أنه خروج من الخطاب الى الغيبة كقوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ
وَجَرَيْنَ بِهِم) (٧) . ولا ضرورة تدعو إلى ما ذكر (٨) . والسمين محق

السميه

- | | |
|-----|--|
| (١) | البقرة : ٢٨١ . |
| (٢) | من الآية ٤٩ . |
| (٣) | من الآية ٣٣ . |
| (٤) | من الآية ٤٧ . |
| (٥) | منتخب قرة العيون النواظر : ١٧٣ - ١٧٤ ، وانظر : معجم غريب
القرآن ، لحمد فؤاد عبد الباقي : ١٢٧ ، وتحفة الأريب : ١٧٨ . |
| (٦) | انظر : التبيان : ٢٢٦ / ١ . |
| (٧) | يونس : ٢٢ . |
| (٨) | الدر المصون : ٢ / ٦٥٠ ، وانظر ص ٢٧٢ من الجزء نفسه : روح المعاني :
٣ / ٥٤ ، التحرير والتنوير : ٣ : ٩٧ . |

فيما قال : إذ جَعَلُهَا حَالاً مما ذكر أبو البقاء يُوَدَى الى تفكيك النظم ، إذ المقام مقام تحذير وتخويف من ذلك اليوم ولذا أُوثر بيانه بواسطة النعت على الإضافة ، حيث لم يقل يوم القيامة ونحوه ، وذلك اقتضى طمأننة النفوس المؤمنة العاملة لمرضاته تعالى ، فأكد المعنى الذي دل عليه (توفى) بتلك الجملة . وذلك هو سيرُ الانتقال من الخطاب إلى الغيبة في قراءة الياء كما ذهب ابن جني حيث قال : « ومن ذلك قراءة الحسن : (وَاتَّقُوا يَوْمًا يُرْجَعُونَ فِيهِ) بياء مضمومه . قال أبو الفتح : فيه أنه ترك الخطاب الى لفظ الغيبة . . . غير أنه تصوّر فيه معنى مطروقاً هنا فحمل الكلام عليه . وذلك أنه كأنه قال : واتقوا يوماً يرجع فيه البشر إلى الله ، فأضمر على ذلك فقال : يُرْجَعُونَ فِيهِ الى الله . وقد شاع واتسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى ، وترك الظاهر إليه . . . وكأنه - والله أعلم - إنما عدل فيه عن الخطاب إلى الغيبة فقال : يرجعون بالياء ، رفقا من الله سبحانه وتعالى بصالحي عباده المطيعين لأمره . وذلك أن العود إلى الله للحساب أعظم ما يُخَوِّفُهُ ويتوعّدُ به العباد . فإذا قرئ (تُرْجَعُونَ فِيهِ الى الله) فقد خوطبوا بأمر عظيم يكاد يستهلك ذكره المطيعين العابدين فكأنه تعالى انحرف عنهم بذكر الرجعة فقال (يُرْجَعُونَ فِيهِ الى الله) . ومعلوم أن كلاً واردةً هناك على أهول أمر وأشنع خطر ، فقال : يُرْجَعُونَ فِيهِ ، فصار كأنه قال : يجازون أو يعاقبون ، أو يطالبون بجزائهم فيه . فيصير محصوله من بعد : فاتقوا أنتم يا مطيعون يوماً يُعَذَّبُ فِيهِ العاصون . ومن قرأ بالتاء فإنه فضل تحذير للمؤمنين نظراً لهم واهتماماً بما يعقب السلامة يحذرهم . . . (١) » .

(١) المحتسب : ١ / ١٤٥ ، انظر : البحر المحيط : ٢ / ٣٤١ .

شواهد الحال المؤكدة لمضمون الجملة

أصل سيبويه شروط الجملة التي تأتي الحال مؤكدة لمضمونها - أو لمضمون خبرها - (١) وبين مقامات هذه الحال والعامل فيها ولم يبق لمن جاء بعده إلا ترديد ما أصله باستثناء قلة أضافوا اليسير، ونعرض هنا ما جاء عن سيبويه وما أضافه أو خالف فيه غيره .

قال : « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة . والأسماء المبهمة : هذا وهذان وهذه . . . وهو وهي وهما . . . وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة .

فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدالله منطلقاً . . . وهذا عبدالله معروفاً . . . والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبدالله : لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : أنظر إليه منطلقاً . . . وأما هو فعلامه مضمرة وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحال ما بعد هذا . وذلك قولك : هو زيد معروفاً ، فصار المعروف حالاً . وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : اثبتته (٢) ، أو الزمه معروفاً . فصار المعروف حالاً ، كما كان المنطلق حالاً حين قلت : هذا زيد منطلقاً . والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت : معروفاً . ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضوع إلا ما أشبه المعروف لأنه يُعرف ويؤكد ، فلو ذُكر هنا الانطلاق كان غير جائز : لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكد . ومعنى قوله معروفاً : لا شك ، وليس ذا في (منطلق) . وكذلك هو الحق بيناً ومعلوماً ، لأن ذا مما

(١) من النحاة من يسمى هذه الحال المؤكدة لمضمون الخبر ، انظر : شرح الكافية : للرضي : ٢١٥ / ١ .

(٢) ذكر المحقق أنها جاءت في نسخة (ط) : (انتبه) ، وقد تكون صحيحة : إذ جاء في المتن قبلها : والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً ، وكذلك جاءت في نسخة شرح السيرافي : ١٩٥ / ٢ .

يوضح ويؤكد به الحق . . . وقد يكون (هذا) وصواحيبه بمنزلة (هو) يعرف به ، تقول : هذا عبدالله فاعرفه : إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك . وقد تقول : هو عبدالله ، وأنا عبدالله ، فآخرأ أو مُوعداً ، أي : اعرفني بما كنت تعرف وبما بلغك عني : ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبدالله كريماً جواداً ، وهو عبدالله شجاعاً بطلاً . وتقول : إني عبدالله : مصغراً نفسه لربه ، ثم تُفسر حال العبيد فتقول : أكلاً كما تأكل العبيد . . . وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو . وكذلك إذا لم تُوعد ولم تفخر ، أو تصغر نفسك : لأنك في هذه الاحوال تُعرف ما ترى أنه قد جهل ، أو تنزل المخاطب منزلة من جهل فخرأ ، أو تهديداً ، أو وعيداً ، فصار هذا كتعريفك إيأه باسمه .

وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا ؛ لتعرف ما يُحال منه وما يحسن ، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب . وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فعقال : أنا عبدالله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً ، كان محالاً : لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية : لأن (هو) و (أنا) : علامتان للمضمر ، وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني . إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً .

وأما ما ينتصب لأنه خبرٌ مبنيٌ على اسم غير مبهم فقولك : أخوك عبدالله

معروفاً . هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الإسم الذي بعد هو وأخواتها (١) .
وقال في موضع آخر (٢) : « ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر ، قول العرب :
هو رجلٌ صدقٌ معلوماً ذاك ، وهو رجلٌ صدقٌ معروفاً ذاك ، وهو رجلٌ صدقٌ
بيِّنًا ذاك ، كأنه قال : هذا رجل صدقٌ معروفاً صلاحه ، فصار حالاً وقع فيه
أمر ، لأنك إذا قلت : هو رجل صدق ، فقد أُخبرت بأمر واقع ثم جعلت ذلك
الوقوع على هذه الحال . ولو رفعت كان جائزاً على أن تجعله صفة ، كأنك قلت
: هو رجل معروف صلاحه ومثل ذلك : مررت برجل حسنةٍ أمهٌ كريماً أبوها ،
زعم الخليل أنه أُخبر عن الحُسْن أنه وجب لها في هذه الحال . وهو
كقولك : مررت برجل زاهيةٍ فرسهٌ مكسوراً سرجها ، والأول كقولك : هو رجلٌ
صدقٌ معروفاً صدقه . وإن شئت قلت : معروف ذلك ، ومعلوم ذلك ، على
قولك : ذاك معروف وذاك معلوم . سمعته من الخليل (٣) » ونخرج من هذين
النصين بأمور :

الأول : أن صاحب الحال هو الخبر ، ويؤخذ ذلك من قوله « هذا باب
ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة . . .
وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة » . وقد وافقه
على ذلك الأخفش حيث ذكر أن (مُصَدِّقاً) في قوله تعالى (وَهُوَ الْحَقُّ
مُصَدِّقاً) (٤) ، انتصب لأنه خبر معرفة (٥) . وابن جنى حيث قال : « . . . ألا
ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال
، ومن ذلك قوله سبحانه (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) ، ف (مصدقاً) حال من الحق
والناصب له غير الرافع للحق ، وعليه البيت :

-
- (١) الكتاب : ٧٧/٢-٨١ ، وانظر شرح السيرافي : ١٩٤/٢-١٩٦ .
(٢) في باب : « ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء
قدمته أو أخرته » : الكتاب : ٨٨/٢ .
(٣) الكتاب : ٩٢/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٠/٢ ، والأصول فسي
النحو : ١٥٢/١ .
(٤) البقرة : ٩١ .
(٥) انظر معاني القرآن : ٢٢٣/١ .

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهل بدارَةَ يا للنَّاسِ من عارٍ...»^(١) ومكي بن أبي طالب حيث قال « قوله : (مُصَدِّقاً) : حال من الحق مؤكدة ، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام . . . »^(٢) .

ويبدو أن ذلك مذهب الرضي^(٣) أيضاً : إذ هو من مجوزي أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ، وممن يرى أن العامل في هذه الحال معنى الكلام .

أمَّا جمهور النحاة والمفسرين العربيين فيبدو أنهم خالفوا في ذلك ، يشير إلى تلك المخالفة قول أبي البقاء - معرباً (مُصَدِّقاً) أيضاً - : « مُصَدِّقاً حال مؤكدة ، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل ، إذ المعنى : وهو ثابت مُصَدِّقاً ، وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم ، وعند آخرين صاحب الحال ضمير دلَّ عليه الكلام هو (الحق) مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمُّل اسم الفاعل له عندهم »^(٤) .

هذا وقد لاحظت أن العربيين كثيراً ما يتحاشون ذكر صاحب هذه الحال : فراراً من الأشكال .

الأمر الثاني : أن حكم أسماء الإشارة - إذا وقعت مبتدأً ، حكم الضمائر وغيرها من الأسماء غير المبهمة ، في مجيء الحال بعدها مؤكدة لمضمون الجملة إذا كانت ناصئة على ما علِّم من نسبة الإسناد ضمناً ، يؤخذ ذلك من قوله « فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدالله منطلقاً ، . . . وهذا عبدالله معروفاً » . وعرض مواقف النحاة بعده من هذه المسألة يأتي عند عرض موقفهم من مسألة العامل في هذه الحال .

(١) الخصائص : ٦٠ / ٣ ، وانظر : ٢٦٨ / ٢ ، والمحتسب : ٢٧٦ / ٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١٠٥ / ١ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١ / ٢٠٤ ، ٢١٥ .

(٤) التبيان : ١ / ٩٣ ، وانظر : الدر المصون : ١ / ٥١٦ ، الفتوحات :

١ / ٧٩ ، شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

الأمر الثالث : أن العامل - عنده - قد يكون مذكوراً ، وذلك عندما يكون
المبتدأ اسم إشارة ، وهو مفاد النص أعلاه ، إذ هو قد بين أن الناطق بنحو :
هذا زيد منطلقاً ، مقصده تنبيه المخاطب الى الحال التي عليها زيد في ذلك
الموقف ، وعلى ذلك فإن مقصد الناطق بنحو : هذا عبدالله معروفاً ، تنبيه
المخاطب إلى ما عُرِفَ عن المتحدث عنه واستقر له .

أما إن لم يكن المبتدأ اسم إشارة ، فإن قوله « وقد تقول : هو عبدالله ،
وأنا عبدالله ، فآخرأ أو موعداً ، أي : اعرفني بما كنت تعرف وبما بلغك عني
ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبدالله كريماً
جواداً ، . . . » ، يفيد أن العامل في الحال معنى الجملة المؤكدة ومما يُستدلُّ
به على ذلك أيضاً ، أنه نصَّ عند حديثه عن المصدر المؤكد - بقسميه - على
أن ناصبه فعل مقدر ، على حين لم ينصَّ على ذلك هنا ، ويبدو أن النحاة
وعلى رأسهم السيرافي صاروا إلى تعميم مذهبه هناك على ما نحن بصدد
قال : « واعلم أن نصب هذا الباب المؤكَّد به - العام منه وما وُكِّدَ به نفسه -
يُنصبُ على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى (كيف) ولا
(لِمَ) ، كأنه قال : أحقُّ حقاً . . . (١) » .

وخلاصة هذا الأمر أنه ليس الفرق بين الحال المؤكدة لمضمون الجملة والمؤكدة
لصاحبها في كون عامل الأولى محذوفاً وجوباً - كما ذهب إليه جمهور النحاة
بعدهم - بل في كون نسبة الإسناد معلومة أو مجهولة ، وفيما يدل عليه لفظ الحال :
فإن كانت النسبة معلومة ولفظ الحال ناصراً على ما عُرِفَ واستقرَّ - حقيقة أو
ادعاءً - فالحال مؤكدة لمضمون الجملة ، وإن فُقدَ هذان الشرطان أو أحدهما
فهي مبنية أو مؤكدة لصاحبها . فجملتا : هذا زيد منطلقاً ، وهذا زيد معروفاً ،
متفقتان في كون الخبر معلوماً للمخاطب ، ومختلفتان في وظيفة الحال : إذ هي
في الأولى مؤسسة وفي الثانية مؤكدة ، وهذا الاختلاف مصدره دلالة لفظ

الحال . وقد أكد سيبويه على كون نسبة الإسناد معلومة ، في الجملة الأولى ونحوها في باب آخر ، حيث قال : « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ . فأما الرفع فقولك هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا ، وهما بمنزلة اسم واحد ، كأنت قلت : هذا منطلق . . . وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً . جعلت (الرجل) مبنياً على (هذا) ، وجعلت الخبر حالاً قد صار فيها ، فصار كقولك هذا عبدالله منطلقاً . وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكَرَ المخاطب بـرجل قد عرفه قبل ذلك ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد ، وإنما أشار فقال : هذا منطلق . فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده ، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف » (١) . وقد وصف الزجاج الحال في مثل هذا التركيب بقوله : « ومثل هذه الحال من لطيف النحو وغوامضه : إذ لا يجوز إلا حيث يُعْرَفُ الخبر . ففي قولك : هذا زيد قائماً ، لا يقال إلا لمن يعرفه فيقیده قيامه . ولو لم يكن كذلك لزم ألا يكون زيدا عند عدم القيام ، وليس بصحيح » (٢) .

أما مذهب النحاة بعده من هذين الأمرين ، فجمهورهم - كما هو معلوم - على وجوب كون الجزئين معرفتين جامدين جموداً محضاً ، وعلى وجوب حذف العامل . ونص ابن مالك يوضح ذلك شاملاً مختصراً ، قال : « ويؤكد بها في بيان يقين ، أو فخر ، أو تعظيم . . . خبر جملة جزأها معرفتان جامدان جموداً محضاً . وعاملها (أَحَقُّ) ، أو نحو مضمراً بعدهما ، لا الخبر مؤولاً بمسمى ، خلافاً للزجاج ، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف » (٣) .

(١) السابق : ٢ / ٨٦ - ٨٧ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢ / ١٩٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٦٣ - ٦٤ ، وانظر : إعراب القرآن ،

للنحاس : ٢ / ٢٩٤ ، والتحرير والتنوير : ١٨ / ٧١ - ٧٢ .

(٣) التسهيل : ١١٢ ، وانظر : المقتضب : ٤ / ٣١٠ - ٣١١ ، شرح المفصل :

٢ / ٦٥ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١ / ٥٦٦ - ٥٦٨ ، ٥٧١ ، والكافية :

١٠٦ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٢٣ ، والايضاح في شرح المفصل :

١ / ٣٤٢ - ٣٤٤ ، مفتاح الإعراب : ٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ،

وأوضح المسالك : ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٦ ، شرح شذور الذهب : ٣١٨ - ٣٢٠ ،

والجامع الصغير في النحو : ١٢٠ / ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفية

ابن مالك : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، وهمع الهوامع : ٤ / ٣٩ - ٤٠ .

وما يترتب على هذين الشرطين أنه لا يمكن عدُّ الحال مؤكدة لمضمون الجملة إن كان المبتدأ اسم إشارة أو كان الخبر مما يمكن تأويله بالمشتق . فقد ذكر الأشموني وغيره أن ابن مالك عدَّ الحال مؤكدة لعاملها في نحو: زيد أبوك عطوفاً ، و : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ، وذلك لتأول الأب بالعاطف وتأول الحق بالبين^(١) . قال الأشموني - شارحاً بيت الألفية :

وإن تُؤكِّد جملة فمضمراً عاملها ولفظها يُؤخَّرُ :

« تنبيه : قد يؤخذ من كلامه ما أُخذ من الشروط : تعريف جزأي الجملة ، من تسميتها مؤكدة ، لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرف . وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة : لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها^(٢) ، لا للجملة . ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بيناً ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ : لأن الأب^(٣) والحق صالحان للعمل ...^(٤) . وذكر نحواً من ذلك الأزهرى^(٥) والصبان^(٦) . وصنيع ابن عقيل في شرحه على التسهيل يُشير إلى ذلك المذهب وإلى موافقته له فيما يتعلق بالمثال الثاني ، أما المثال الأول فقد عدَّ الحال فيه مؤكدة لمضمون الجملة ، قال - شارحاً قول ابن مالك : « يُؤكِّدُ بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يُشبهه »^(٧) - : « نحو : (تَمَّ وَوَلِيَّتُمْ مُدْبِرِينَ)^(٨) ... ونحو : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) . ومن مُثَلِّ سَيبِيويه : هو رجلٌ صدقٍ معلوماً ذلك ، أي : معلوماً صلاحه ، كذا قدره سيبويه . ورجل صدق ، بمعنى صالح ، فأجري مجرى هو صالح معلومٌ صلاحه »^(٩) .

-
- (١) انظر : الصبان على الأشموني : ١٩٢/٢ - ١٩٣ .
(٢) رد عليه ذلك الصبان : ١٩٢/٢ .
(٣) ذكر الصبان أنه لم يجعل (الأخ) كالأب ، لضعف دلالته على العطف والحتو بالنسبة إلى الأب : ١٩٢/٢ .
(٤) شرح الأشموني : ٤٣٠/١ - ٤٣١ .
(٥) انظر : التصريح : ٣٨٧/١ - ٣٨٨ .
(٦) انظر : حاشية الصبان على الأشموني : ١٩٢/٢ - ١٩٣ .
(٧) التسهيل :
(٨) التوية : ٢٥ .
(٩) المساعد : ٤٠/٢ وانظر ص : ٤٢ .

على أن من النحاة من يفهم من فحوى كلامه وتمثيله أنه يُجيزُ ما أجازهُ سيبويه وهو أن يكون المبتدأ - في الجملة المؤكدة - اسم إشارة ، ويكون هو العامل في الحال . ومن هؤلاء عبدالقاهر عند شرحه لكلام أبي عليّ عليّ (جارة) في قول الشاعر :

* يا جارتا ما أنتِ جارة * .

قال : « قال الشيخ أبو علي : . . . يجوز أن يكون موضع (جارة) الموقوف عليه آخرها نصباً بأنه تمييز . . . ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال ، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل ، لأن معنى (ما أنتِ جارة) : نَبَلْتِ جارةً ، فتنصب (جارة) كما أنتصب (آية) ، في قوله تعالى : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)^(١) . قال الشيخ الإمام عبدالقاهر : . . . شبه هذا بآية . . . وذلك أن العامل في الآية ما في الكلام من معنى الفعل ، لأن قوله : (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ) بمنزلة قولك : تنبّهوا ، فكما تقول : تنبهوا لها آية ، فتكون (آية) حالاً من تنبهوا ، كذلك يكون حكم (هذه ناقة الله لكم آية) . وعلى هذا قالوا : هذا زيد معروفاً ، كانه قيل : انتبه له معروفاً »^(٢) . كما تُفهمُ تلك الإجازة من تمثيل ابن الشجري حيث قال : « ومن الحال قولهم : هو زيد معروفاً ، وفي التنزيل (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) ، فهذه حال مؤكدة : لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً ، ومثله (وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا)^(٣) ، لأن الاستقامة تلزم صراط الله ، ولأن قولك هو زيد قد دلّ على أنه معروف عندك فجئت بقولك معروفاً مؤكداً به »^(٤) . ومن تمثيل ابن بركات المهلبي ، قال : « والمؤكدة : له عليّ ألفٌ

(١) الأعراف : ٧٣ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٧٢٤ - ٧٢٧ .

(٣) الأنعام : ١٣٦ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٨٥ .

عُرْفًا ، وكقوله تعالى (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) و (هَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (١) « (٢) .
والإسفراييني والرضي وسيأتي نصهما المشير الى ذلك .

هذه مواقف النحاة فيما يتعلق بالعمل إذا كان المبتدأ اسم إشارة ، أما فيما يتعلق به إذا كان المبتدأ جامداً جموداً محضاً فالذي يبدو أن أول من نصَّ على وجوب تقدير العامل بأحقّ ونحوه السيرافي ، قال : « فإذا قال : هو زيد معروفاً فكأنه قال لا شك فيه ، وكأنه قال : أحق ذلك . والعامل فيه (أَحَقُّ) وما أشبهه وليس في (هو) ولا في (زيد) معنى فعل يعمل في معروفاً ، ولكن الجملة دلت على أحق وأعرف ونحو ذلك . . . » (٣) .

وقال أيضاً : « وإنما جاز : أخوك عبدالله معروفاً ، لأنه توكيد للخبر ، والعامل فيه أحق ذلك وما أشبهه . وتوكيد الجملة بأحق ونظائره كتوكيدها باليمين ، إذا قلت : أخوك عبدالله ، وأنا عبدالله - والله - وإنما هي جملة يؤكد بها جملة . وكان أبو إسحاق الزجاج يقول في قوله (أنا ابنُ دارةٍ معروفاً به نسبي) يجعل الخبر نائباً عن مسمى ويجعل فيه زكراً من الأول ، ويجعل العامل في (معروفاً) هو خبر الاسم الموضوع موضع الاسم . والقول عندي هو الأول - والله أعلم » (٤) .

هذا وللزجاج نصٌ يفيدُ العامل عنده معنى التنبية ، وهو ما نسبه النحاة لابن خروف قال - عند اعراب قوله تعالى : (وهو الحق مصدقاً لما معهم) - : « نصب (مصدقاً) على الحال ، وهذه حال مؤكدة ، زعم سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن قولك : هو زيد قائماً ، خطأ . . . فأما قولك : هو زيد معروفاً ، وهو الحق مصدقاً ففي الحال فائدة ، كأنك قلت : انتبه له معروفاً ، وكأنه بمنزلة قولك : هو زيد حقاً . . . » (٥) .

(١) هود : ٧٢ .

(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد : ٢٢٦ ، هذا وعَدُّ (عُرْفًا) في المثال حالاً مخالف لما عليه النحاة ، إذ هو في الحقيقة مصدر مؤكد لنفسه .

(٣) شرح السيرافي : ٢ / ١٩٥ .

(٤) السابق : ٢ / ١٩٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٤ .

على أن من النحاة فريقاً لم يرتضِ ما ذهب إليه السيرافي ، وقد نصوا على أن العامل معنى الكلام ويبدو أن أول من ذهب إلى ذلك بعد سيبويه أبو عليّ القارسي ، كما جاء في نصه السابق نقله ، إذ هو قد جعل الناصب لـ (جارة) على الحال معنى الكلام ونجتزئ منه بقوله : « . . . ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال ، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل ، لأن معنى (ما أنت جارة) : نبئت جارة . . . (١) » . وكما في نصه التالي ، قال : « إذا قلت : هذا زيد حقاً ، وهذا زيد الحق ، نصبت (الحق) بالمعنى ، لأنك إذا قلت : هذا زيد ، فكأنك قلت : أحق ذلك . فلما كان هذا المعنى ، جاز النصب (٢) » . ويبدو أن ابن الشجري متابع له حيث قال : « . . . والعامل في (معروفاً) ومصداقاً (وما أشبهه معنى الجملة ، ولهذا لا يجيز النحويون : معروفاً هو زيد (٣) » . وارتضى ذلك المذهب جماعة ، منهم ابن بركات المهلي ، قال - وهو يتحدث عن عوامل الحال - : « الخامس : معنى الجملة ، نحو : هو زيد معروفاً ، أي : تحققه واعرفه ، ومثل قوله :

* أنا ابن دارة معروفاً *

فالعامل في الحال ما في الكلام من معنى الافتخار (٤) « وأبو البقاء يوضح ذلك قوله وهو يشرح أحد أبيات لا مية الشنفرئ ، وهو :

هُمُ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْعُ السَّرِّ ذَائِعٌ لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ

حيث قال : « هم الأهل : مبتدأ وخبر . فإن قيل : فما موضع الجملة التي هي : لا مستودع . . . قيل : موضعها حال . فإن قيل : (هم) لا يعمل في الحال ،

(١) المقتصد : ٧٢٥ / ٢ .

(٢) المسائل المثورة : ١٧ .

(٣) الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٨٥ .

(٤) نظم الغرائد وحصر الشرائد : ٢٣٠ - ٢٣١ .

العامل معنى الجملة ، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ، أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ويرحم مرحوماً وحق ذلك مصدقاً . وذلك لأن الجملة وإن كان جزأها جامدين جموداً محضاً فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزئها إلى الآخر معنى من معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى : أنا زيد : أنا كائن زيداً . فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على أحدهما لضعفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها (١) .

وممن ارتضى هذا المذهب أيضاً ابن أبي الربيع ، فقد قال : « وتكون الحال مؤكدة وذلك يكون على وجهين : أحدهما : التوكيد العام ، نحو قوله :

* أنا ابن داربةً معروفاً بها نسبي *

والعامل في الحال معنى الكلام ، التقدير : اعرفني في هذه الحال ويجرى هذا في الأخبار كلها . الثاني : التوكيد الخاص ، نحو قولك : أنا عنتره شجاعاً ، أي : اعرفني كما بلغك عني (٢) .

الأمر الرابع : أن خبر المبتدأ في الجملة المؤكدة بالحال قد يكون نكرة وذلك ما يشير إليه قوله : « هو رجلٌ صدق معلوماً ذاك . . . » (٣) .

على أني لم أعتز - فيما رجعت إليه - على إشارة تبين موقف النحاة من ذلك الأمر إلا عند ابن عقيل حيث قال : « وفي البسيط : وقد يجوز

(١) شرح الكافية : ٥١ / ٢ - ٥٢ ، وفي النص دليل على أنه من القائلين بجوار أن يكون المبتدأ في الجملة المذكورة اسم إشارة ، إذ هو عد (آية) حالاً مؤكدة لمضمون الجملة ، وسيأتي نص آخر يفيد ذلك ، كما أنه نص على أن الزجاجي من مجوزي أن يعمل في الحال ، عموماً معنى الكلام : شرح الكافية : ٢٦ / ٢ .

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٩١ / ١ - ٣٩٢ .

(٣) الكتاب : ٩٢ / ٢ .

أن يكون الخبر نكرة (١) .

الأمر الخامس : أن هذه الحال قد تكون جملة إسمية . ويستفاد ذلك من قوله « هو رجل صدق معلوماً ذاك . . . وإن شئت قلت : معترف ذلك ، ومعلوم ذلك ، على قولك : ذاك معروف ، وذاك معلوم ، سمعته من الخليل (٢) . » .
 وذهب الى ذلك جماعة واشترطوا لتلك الجملة ألا تُرْبَطَ بالواو ويؤخذ من شاهد أورده السيوطي أن الجملة قد تكون فعلية أيضاً . قال الإسفراييني : « وتقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ، لا تحادها بما قبلها ، نحو : هو الحق لا شك فيه ، ونحو قوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » (٣) ، على أحد الوجود (٤) . » .
 وقال السيوطي - متحدثاً عن رابط جملة الحال بصاحبها : « ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط ، وهو ضمير صاحبها ، أو الواو . ويتعين الضمير في المؤكدة ، كقوله : * خالي ابنُ كبشة قد علمت مكانه =

وقولك : هو زيد لا شك فيه . فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير » (٥) .

وممن ذهب الى وقوع الحال المؤكدة جملة أيضاً السكاكيني (٦) ، وابن مالك (٧) ، وابن عقيل (٨) ، وابن هشام (٩) ، والأشموني (١٠) .

وما أذهبُ إليه بشأن الربط بالواو هو أنه يمتنع الربط بها إن كانت

(١) المساعد على التسهيل : ٤٢/٢ .

(٢) الكتاب : ٩٢/٢ .

(٣) البقرة : ٢ ، ومن هنا تعلم إجازته لجيء المبتدأ في الجملة المؤكدة اسم إشارة .

(٤) لباب الإعراب : ٣٣١ .

(٥) الهمع : ٤٥/٤ - ٤٦ .

(٦) أنظر : مفتاح العلوم : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٧) انظر التسهيل : ١١٤ .

(٨) أنظر : المساعد على التسهيل : ٤٤/٢ .

(٩) أنظر : روح المعاني : ٤٨٠/٨ .

(١٠) أنظر شرح الأشموني : ٤٣٢/١ .

الجملة المؤكدة مُقَرَّرَةٌ (١) ، أَمَا إِنْ كَانَتْ لِلإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَضْمُونِ مَا سَبَقَ فَيَجُوزُ فِيهَا الإِمْرَانُ : الإِيتْيَانُ بِالوَاوِ وَتَرْكُهُ . وَذَهَبَ الأَلُوسِي إِلَى أَنَّ المَوْكَّدَةَ - عَمُومًا - يَجُوزُ اقْتِرَانُهَا بِالوَاوِ ، قَالَ « وَالحَالُ المَوْكَّدَةُ تَقْتَرِنُ بِالوَاوِ لِأَنَّ سَيَمَا إِذَا كَانَتْ الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً (٢) » . وَلِلْمَجِيءِ بِالوَاوِ هُنَا نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، مِنْ ذَلِكَ عَطْفُ المَصْدَرِ عَلَى جُمْلَةٍ بِالوَاوِ مَعَ كَوْنِ المَرَادِ بِالعَطْفِ التَّوَكِيدَ ، قَالَ الرُّضِي - وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنِ المَوَاضِعِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا حَذْفُ عَامِلِ المَصْدَرِ قِيَاسِيًّا - : « وَمِمَّا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا كُلُّ مَصْدَرٍ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ بِالوَاوِ وَالمَرَادُ بِالعَطْفِ تَأْكِيدُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَتَبْيِينُهُ ، كَمَا يَقُولُ المَجِيبُ لِلطَّالِبِ : نَعَمْ وَنِعْمَةٌ عَيْنٌ . أَيِ : أَفْعَلٌ وَأَنْعِمَ عَيْنَكَ إِعْنَامًا ، أَيِ أَقْرَبَهَا . فَحَذْفُ الزَوَائِدِ وَأَضَافَ إِلَى المَفْعُولِ . . . وَهَذَا مَضْبُوطٌ بِضَابِطِ الإِضَافَةِ أَيْضًا كَمَا تَقْدِمُ . وَيَقُولُ الرَّادُّ : لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كِيدًا وَلَا هَمًّا . . . وَيَقُولُ الرَّادُّ عَلَى النَّاهِي : لِأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغْمًا (٣) » .

السادس : أَنَّ الخَبَرَ فِي الجُمْلَةِ المَوْكَّدَةِ بِالحَالِ يَأْتِي جَارًا وَمَجْرُورًا فَيُؤْتِي بِالحَالِ مُقَرَّرَةً لِمَعْنَى مُتَعَلِّقَةٍ ، أَوَّلُهُ وَلِلإِخْتِصَاصِ الَّذِي يَفِيدُهُ تَقْدِيمُهُ عَلَى المَسْنَدِ إِلَيْهِ (المَبْتَدَأُ) . وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : « وَمِثْلُ قَوْلِكَ : فِيهَا عِبْدَاللهُ قَائِمًا : هُوَ لَكَ خَالِصًا وَهُوَ لَكَ خَالِصٌ . كَأَنَّ قَوْلَكَ : هُوَ لَكَ ، بِمَنْزِلَةِ أَهْبِيهِ لَكَ ، ثُمَّ قُلْتَ : خَالِصًا . وَمَنْ قَالَ : فِيهِ عِبْدَاللهُ قَائِمٌ ، قَالَ : هُوَ لَكَ خَالِصٌ ، فَيَصِيرُ (خَالِصٌ) مَبْنِيًّا عَلَى (هُوَ) كَمَا كَانَ (قَائِمٌ) مَبْنِيًّا عَلَى (عِبْدَاللهِ) ، وَ (فِيهَا) لِفَوَائِدِ أَنَّكَ ذَكَرْتَ (فِيهَا) لِتَبْيِينِ أَيْنَ القِيَامِ وَكَذَلِكَ (لَكَ) إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تَبَيِّنَ لِمَنْ الخَالِصُ . . . وَبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ : هُوَ لَكَ الجَمَاءُ التَّغْيِيرُ

(١) سَيَأْتِي نَصُّ الرُّضِيِّ الَّذِي يَبِينُ أَنَّ هَذِهِ الحَالُ قِسْمَانِ : الأَوَّلُ : يَقَرَّرُ مَعْنَى الجُمْلَةِ . وَالثَّانِي : يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ المَضْمُونِ .

(٢) رُوحُ المَعَانِي : ١١٣/١٧ .

(٣) شَرْحُ الكَافِيَةِ : ١٢٦/١ .

، يرفع كما يرفع (الخالص) . والنصب أكثر ، لأن (الجماء الغفير) بمنزلة المصدر ، فكأنه قال : هو لك خلوصاً . ، فهذا تمثيل ولا يتكلم به . ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف قوله :

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَعَرْضَهَا فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتاً مَبْذُولاً^(١) .

وقال المبرد : « تقول : هذا لك كافياً ، فتتصب لما في الكلام من معنى الفعل : لأن معنى (لك) تملكه . فَإِنْ أُرِدَتْ أَنْ تُلْغِي (لك) قلت : هذا لك كافياً فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) خبر الإبتداء وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية^(٢) . موطن الاستدلال من هذين النَّصْنَيْنِ اختلاف وظيفة الحال - ومرجعه دلالة لفظ الحال - في : هو لك خالصاً ، عنها في : هذا لك كافياً ، إذ هي في الأوَّل مقررة لمضمون الخبر ، والدليل على ذلك استواء معنى الرفع والنصب ، إذ معنى : هو خالص لك : هو لك . وذلك ما يشير إليه صنيع سيبويه حيث فسَّرَ : هو لك الجماء الغفير بـ (خُلُوصاً) . وهي في المثال الثاني مُؤَسَّسة ، فقد أفادت وجوب اكتفاء المخاطب بما صار ملكاً له وإذا تأملنا قول الشاعر :

* فالخير فيكم ثابتاً مَبْذُولاً *

نجد أن الحال (ثابتاً)^(٣) لم تفد غير تقرير المعنى المستفاد من قوله (الخير فيكم) : إذ معناه أن هذا الجنس مستقر وثابت للمدوحين .

ولعدَّ الحال في هذه المواطن مؤكدة لما استفيد من هيئة التركيب ، نظير في المصادر المؤكدة . يشير الى ذلك قول الرضي التالي : « ومنها ما وقع

(١) الكتاب : ٩١/٢ - ٩٢ ، وانظر : شرح السيراني : ٢٠٠/٢ - ٢٠١ ، وشرح

أبيات سيبويه للنحاس : ٢١٦ - ٢١٧ ، والأصول في النحو : ٢١/٢ .

(٢) المقتضب : ٩١/٢ - ٩٢ ، وانظر : ٢٧٤ / ٣ .

(٣) قال الأعلام : « فتصب ثابتاً على الحال من الخبر » : النكت : ٤٨٨/١ وقال

ابو عليّ في التعليقة ٢٦٧/١ : « الحال التي هي : ثابتاً مَبْذُولاً من (لكم) والتقدير : إن لكم أصل البلاد ثابتاً مَبْذُولاً » .

مؤكداً مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، مثل : له عليّ ألف درهم اعترافاً .
ويسمى توكيداً لنفسه . . . ومنه قوله :

إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي - قَسَمًا - إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُورِ لِأَمِيلُ

لأن (قسماً) بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب
(إنَّ) واللام . فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على المصدر
نصاً (١) . .

وبعد تحرير القول في هذه المسألة نبين الإضافة المهمة للنحاة بعد
سيبويه - فيما يتعلق بها - .

وهي بيانهم أن التوكيد بهذه الحال كما يكون لتقرير مضمون الجملة
السابقة ، يكون للاستدلال على ذلك المضمون .
قال الرضي : « ... تجيء إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإمّا للإستدلال على
مضمونه . ومضمون الخبر إمّا فخر ، كقوله :

أنا ابن دارة مشهوراً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عارٍ
وكقولك : أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو شجاعاً ، إذ لا يقول مثله إلا من
اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال ، كاشتتهار حاتم بالجود ، وعمرو
بالشجاعة . فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة . وإمّا تعظيم لغريك ، نحو :
أنت الرجل كاملاً ، أو تصاغر لنفسك نحو : أنا عبدالله أكلاً كما يأكل العبيد (٢) ،

(١) شرح الكافية : ١ / ١٢٣ .

(٢) أوضح ابن الحاجب أن قوله (أنا عبدالله أكلاً) الخ لا يستقيم أن يكون
(أكلاً) حالاً مؤكدة إن قصد بعبدالله العلمية : - لأن (أكلاً) ليس فيه
تقرير في أمته (عبدالله) ولا في أن اسمه غير (عبدالله) ، إلا أن
يكون اشتهر بأنه يأكل كما يأكل العبد ، وهو لم يرد هذا المعنى ، وإنما
أراد معنى العبودية من حيث الإضافة . . . » : أنظر : الإيضاح في
شرح المفصل : ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٤ .

أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوماً ، أو تهديد ، نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء ، أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفاً ، و (هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) ، وهو زيد معروفًا ، (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) . فقولك : أكلاً ، ومرحوماً ، ومصداقاً ، للاستدلال على مضمون الخبر وقوله (مشهوراً بها نسبي) ، وقولك : كاملاً ، وسفاك الدماء ، وآية ، ومعروفًا ، ومصداقاً ، لتقرير مضمون الجملة وتأكيده . وقولك (عطوفاً) لكتبيهما . وإنما سمي الكلُّ حالاً مؤكدة وإن لم يكن القسم الاول ، اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكداً - إذ ليس في كونه حقاً معنى التصديق حتى يؤكد بمصداقاً ، وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين - : لأن مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة فإنَّ التصديق لازم حقيقة القرآن ^(١) فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية لازمة في الأغلب للمسكنة ^(٢) . « وقال ابن الربيع : « وأما الحال المؤكدة فتكون على وجهين :

احدهما : أن يكون مقتضاها مفهوماً من الكلام الأول .

الثاني : ألا يكون مقتضاها مفهوماً من الكلام المتقدم .

فمثال الأول : أنا عنتره شجاعاً ، وما أشبه ذلك . ومثال الثاني ما

(١) رفض السهيلي هذا التفسير - وهو محق - إذ قال : « ليس من شروط الحق أن يكون مصداقاً لفلان ولا مكذباً له ، بل الحق في نفسه حق وإن لم يكن مصداقاً لغيره . . . » : نتائج الفكر : ٣٩٧ . ولذا فإن الصحيح أن يقال : فإنَّ التصديق للكتب المنزلة : (لما معهم) مما يستدلُّ به على كونه حقاً : إذ كانت حقاً ، وهو مصدِّقٌ ذلك الحق ، فهو على هذا حق ، أي أن تصديقه ذلك من أدلة كونه حقاً . وبين أبو حيان كيفية الاستدلال بمصداقاً على كون القرآن حقاً بقوله : (مصداقاً) : حال مؤكدة . . . وفيه إشارة إلى كونه وحياً : لأنه عليه السلام لم يكن قارئاً كاتباً وأتى ببيان ما في كتب الله ، ولا يكون ذلك إلا من الله تعالى « : البحر : ٣١٣/٧ .

(٢) شرح الكافي : ٢١٥/١ .

أشده سيبيويه : * أنا ابن داره معروفاً بها نسبي *

فلا يلزم من كونه ابن داره أن يكون معروفاً بها : قد يكون الانسان من قبيلة ولا يكون معروفاً بها نسبه ولا يدريه كل أحد . فإن قلت : فبأي وجه يقال إنها مؤكدة ؟ فنقول : لما قال أنا ابن داره ، أراد ان يخبر بنسبه ، فقوله (معروفاً بها نسبي) يؤكد ذلك . فهو من هذا الوجه مؤكد ، ومن وجه آخر مبين ونظير ما قلته من ان الحال المؤكدة تكون على وجهين قولهم : له علي ألف درهم عرفاً ، وقولهم : له علي ألف درهم حقاً . فعرفاً مصدر مؤكد لقوله له علي ألف درهم وهو مفهوم من مقتضى الجملة . و (حقاً) مصدر مؤكد لقوله له علي ألف درهم ، وإن لم يكن مفهوماً من مقتضى الكلام الأول ، وقيل فيه مؤكد : لأنك حين قلت : له علي ألف درهم ، قصدت إثبات هذا الخبر وقولك : حقاً ، إثبات الخبر ، فهو من هذه الجهة مؤكد وهو من جهة أخرى مبين أن إخبارك كان على وجه التحقيق ولم يكن على جهة الظن . وجعل سيبيويه قول العرب : له علي ألف درهم حقاً ، مؤكداً ، وله علي ألف درهم عرفاً ، مؤكداً أيضاً ، وجعلهما باين لما ذكرته (١) .

وعندي وجه ثالث : وهو رفع الاحتمال .

أي أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة شأنها شأن المؤكدة لغيرها - صاحبها أو عاملها - تكون للتقرير ، أو الاستدلال أو رفع الاحتمال . والاحتمال قد يكون منشأً دلالة اللفظ ، أو التركيب ، أو العادة والعرف .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

(وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٩﴾) (٢)

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٢١/١ - ٥٢٢ ، ٥٢٤ - ٥٢٥ ، وانظر :

الملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٤١/١ - ٣٤٣ ، ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) البقرة : ٣٩ .

فالجمله الاسمية (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) في محل نصب حال (١) من (أَصْحَابُ النَّارِ) . وهي حال مؤكدة لمضمون جملة (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) ، يرفعها احتمال الأيراد بالصحة كمالها . إذِ الصَّحْبَةُ « أدناها الاقتران بالشيء في زمنٍ ما ، وأعلاها المخالطة والملازمة (٢) » . قال ابو حيان : « الصحبة : الاقتران . . . وهي لمطلق الاقتران في زمانٍ ما (٣) » . وقال عنها عند تفسير الآية : « والصحبة معناها الاقتران بالشيء ، والغالب في العرف أن تطلق على الملازمة ، وإن كان أصلها في اللغة أن تُطلق على مطلق الاقتران . والمراد هنا الملازمة الدائمة ولذلك أكده بقوله : (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٤) » . وقال ابن عطية : « والصحبة الاقتران بالشيء في حالةٍ ما في زمنٍ ما . فإن كانت الملازمة والخالطة فهو كمال الصحبة . وهكذا هي صحبة أهل النار لها . وبهذا القول ينفك الخلاف في تسمية الصحابة - رضي الله عنهم - : لأن مراتبهم متباينة ، أقلها الاقتران في الإسلام والزمن ، وأكثرها الخالطة والملازمة (٥) » . أمّا الخلود فهو « المكث في الحياة أو الملك أو المكان مدة طويلة لا انتهاء لها . وهل يطلق على المدة الطويلة التي لها انتهاء بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز ، قولان . وقال زهير :

فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم تمتُ ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمُخلدٍ (٦) .

(١) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٢١٧/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٨٩/١ ، والحرر الوجيز : ٢٦٦/١ ، التبيان : ٥٦/١ ، والبحر : ١٧١/١ ، والدر المصون : ٢٠٦/١ ، وروح المعاني : ٢٤١/١ .

(٢) تلك عبارة محققي الحرر الوجيز : أنظر : ٢٦٦/١ هاش (١) .

(٣) البحر : ١٦٠/١ .

(٤) السابق : ١٧١/١ .

(٥) الحرر الوجيز : ٢٦٦/١ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٣٠/١ .

(٦) البحر : ١١٠/١ .

وقال القرطبي : « الخلود : البقاء ، ومنه جنة الخلد . وقد يستعمل مجازاً فيما يطول . ومنه قولهم في الدعاء : خَلَّدَ اللَّهُ ملكه ، أي طَوَّلَه . قال زهير :

أَلَا لَا أَرَى عَلَى الْحَوَادِثِ بَاقِيًا وَلَا خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا

وأما الذي في الآية فهو أبديٌّ حقيقة (١) .

وقد جَوَّزَ بعضُ المعرَّبين في الجملة غيرَ ما قَدَّمْتُ ، قال أبو حيان : « ويحتمل أن تكون هذه الجملة حالية كما جاءت في مكان آخر : (أَوْلَيْكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٢) ، فيكون إذ ذاك لها موضع من الإعراب نصب . ويحتمل أن تكون جملة مفسرة لما انبهم في قوله (أَوْلَيْكَ أَصْحَابُ النَّارِ) ، ففسر وبين أن هذه الصحبة لا يراد بها مطلق الاقتران ، بل الخلود ، فلا يكون لها إذ ذاك موضع من الاعراب . ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً عن المبتدأ الذي هو (أَوْلَيْكَ) ، فيكون قد أخبر عنه بخبرين ، أحدهما مفرد ، والآخر جملة ، وذلك على مذهب من يرى ذلك (٣) فتكون في موضع رفع (٤) . وقال الألوسي - معرباً : (أَوْلَيْكَ أَصْحَابُ النَّارِ) : « وهذه الجملة خبر عن (الذين) . ويحتمل أن يكون اسم الإشارة بدلاً منه أو عطف بيان ، والأصحاب خبره . والجملة الاسمية بُعد في حيزِ النصب على الحالية . . وجَوَّزَ كونها حالاً من النار (٥) لاشتغالها على ضميرها ، والعامل معنى الإضافة أو

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢٤١/٨ ، وانظر التفسير الكبير : ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، وروح المعاني : ١٤١/٨ .

(٢) الأحقاف : ١٤ .

(٣) مذاهب النحاة تجاه تعدد الخبر ثلاثة : الأول أجاز تعدده مطلقاً ، والثاني منعه مطلقاً وهو مذهب ابن عصفور والثالث منع تعدده مختلفاً بالأفراد والجملة وهو اختيار أبي علي ، والصحيح هو الأول أنظر : مغني اللبيب : ٥٦٢ .

(٤) البحر : ١٧١/٨ ، وانظر التحرير والتنوير : ٤٤٦/٨ ، حيث أوجب فيها صاحبة أن تكون مفسرة .

(٥) ذكر هذا الوجه أبو البقاء وضعفه السمين : انظر : التبيان : ٥٦/٨ والدر المصون : ٣٠٦/٨ .

اللام المقدرة . أو في حَيِّز الرفع على أنها خبر آخر لأولئك ، قال ابوحيان . . . (١) .

وأرى بعد تأمل جميع هذه الأوجه أن ما قدمته هو الوجه - والله اعلم - ويلاحظ على الجملة المؤكدة (أولئك أصحاب النار) أن المبتدأ فيها اسم إشارة ، وهو كما رأينا جائزاً ^{عنه} سيبويه وجمع من النحاة .

وقد جرىء بالحال لتلك الوظيفة ، والمبتدأ في الجملة المؤكدة مضمونها اسم موصول والخبر جار ومجرور في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ

فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ (٢)

فـ (خالدين) حال من الضمير في الخبر (٣) ، وهي حال مؤكدة رافعة لاحتمال تصوُّر إمكانية خروجهم من النار ، وذلك أن الظرفية (فِي نَارِ جَهَنَّمَ) وإن أفادت استقرارهم فيها واشتمالها عليهم ، إلا أنها في أصل وضعها لا تفيد التأييد . ويرى الطاهر بن عاشور أن ذلك الاحتمال منشؤه زعم اليهود أن النار لا تمسهم إلا أياماً معدودة ، قال : « وتأكيد الخبر بـ (إِنَّ) للرد على أهل الكتاب الذين يزعمون أنهم لا تمسُّهم النار إلا أياماً معدودة ، فإنَّ الظرفية التي اقتضتها (في) تفيد أنهم غير خارجين منها وتؤكد ذلك بقوله (خالدين فيها) ، وأما المشركون فقد انكروا الجزاء رأساً (٤) . »

وقد جرىء بالحال لرفع الاحتمال الذي منشؤه ما اعتاده الناس في الدنيا - وهي جملة اسمية ، والمبتدأ في الجملة المؤكدة نكرة والخبر جار

(١) روح المعاني : ٢٤١ .

(٢) البيئنة : ٦ .

(٣) انظر : امراب القرآن ، للنحاس : ٤٧٢/٥ ، والتببيان : ١٢٩٨/٢ ،

والفتوحات : ٥٧١/٤ .

(٤) التحرير والتنوير : ٤٨٣/٣٠ .

ومجرود - في قوله تعالى :
 (وَبَيِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي
 مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا
 الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِءَ مِثْلِهَا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ
 مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥﴾ (١)

فمع أن قوله (لَهُمْ جَنَّتٍ) إخبار عن حصول الملك ، ومع أن في تقديم الخبر
 إفادة اختصاصهم بتلك الجنات ، إلا أنه جيء بالجملة الحالية (٢) (وَهُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ) ، لأن المخاطبين تعودوا انقطاع اللذات في الدنيا ، ومجرد
 تطرُق الوهم إلى خاطر باحتمال انقطاع ما وعدوا به ينغص استبشارهم بما
 بشروا به ، ولذا رفع احتمال تطرُق هذا الوهم عقب الفراغ من تعداد ما أُعدَّ
 لهم في هذه الجنات « لأن النعمة كلما كانت أعظم كان خوف انقطاعها
 أعظم وقعا في القلب ، وذلك يقتضى أن لا ينفك أهل الثواب البتة من الغمِّ
 والحسرة (٣) . »

قال أبو حيان : « ولما ذكر تعالى مسكن المؤمنين ومطعمهم ومنكحهم وكانت
 هذه الملاذ لا تبلغ درجة الكمال مع توقع خوف الزوال ولذلك قيل :

أشدُّ الغمِّ عندي في سرورٍ تيقنَ عنه صاحبه ارتحالا

أعقب ذلك بما يزيل تنغيص التنعم بذكر الخلود في دار النعيم فقال تعالى (وهم
 فيها خالدون) (٤) . »

(١) البقرة : ٢٥ .

(٢) انظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢٠٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٤/١ .

والدر المصون : ٢٢٠/١ .

(٣) التفسير الكبير : ١٤٣/٢ ، وانظر : ١٣٨ .

(٤) البحر : ١١٨/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٠٥/١ ، والتحرير : ٣٥٧/١ .

شواهد المؤكدة لما في مضمون من الإنكار ونحوه :

كما تأتي الحال قرينة للإنكار والتوبيخ ونحوهما، تأتي مؤكدة لتلك المعاني المستفادة من مضمون الجملة السابقة عليها .

والظاهر أن الغالب على الجملة السابقة للحال أن تكون فعلية ، أما الحال فقد جاءت جملة اسمية وفعلية إلا أن الفعلية أكثر وروداً .

وتلك الوظيفة لم ينصَّ عليها المقعدون - فيما أعلم - وإنما أشار إليها المفسرون العربون .

وقد جاءت الحال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ، وهي جملة فعلية في قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٨٠) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ (١)

فالجملة الفعلية (ما سبقكم بها من أحد) المختار فيها أن تكون في محل نصب حال من الضمير في (تأتون) ، أو من (الفاحشة) ، وعدّها كذلك أبو البقاء (٢) ، وأبو حيان (٣) ، وهي عند الزمخشري (٤) وأبي السعود (٥) ، والآلوسي (٦) مستأنفة . وجوز السمين فيها الوجهين (٧) .

(١) الأعراف : ٨٠ ، ٨١ .

(٢) انظر التبيان : ٥٨١/١ .

(٣) انظر البحر : ٣٣٣/٤ .

(٤) انظر الكشاف : ١٢٥/٢ ، ٤٥١/٣ .

(٥) انظر الفتوحات الإلهية : ١٦١/٢ .

(٦) انظر روح المعاني : ١٦٩/٨ ، ١٥٣/٢٠ .

(٧) انظر الدر المصون : ٣٧٠ - ٣٧١ .

قال أبو حيان : « والاستفهام هو على جهة الإنكار والتوبيخ والتوقيف على هذا الفعل القبيح . . . ولما كان هذا الفعل معهوداً قبحه ومركزاً في العقول فحشه ، أتى معرفاً بالألف واللام ، أو تكون (أل) فيه للجنس على سبيل المبالغة ، كآته لشدة قبحه جعل جميع الفواحش . . . (١) » .

وتلك الجملة مؤكدة لما في جملة (أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ) من الإنكار والتوبيخ ، لأن فيها استدلالاً لما انكره - عليه السلام - عليهم ، إذ « مباشرة القبيح قبيحة واختراعه أقبح (٢) » . وسبب جعلها مؤكدة للإنكار ، لا قرينة له ، كون قبح تلك الفاحشة معهوداً و مركزاً في العقول - كما قال أبو حيان - وأمرٌ آخر بينه الألويسي بقوله : « لا يتوهم أن سبب إنكار الفاحشة كونها مخترعة ولولاه لما أنكرت : إذ لا مجال له بعد كونها فاحشة . ووجه كون هذه الجملة مؤكدة للكثير أنها مؤذنة باختراع السوء ، ولا شك أن اختراعه أسوأ : إذ لا مجال للاعتذار عنه كما اعتذروا عن عبادة الأصنام - مثلاً - بقولهم : إنا وجدنا آباءنا (٣) » .

وجاءت تلك الجملة إسمية في قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ طَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ (٤)

فجملة (وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) « جملة حالية من فاعل (تَأْتُونَ) مفيدة لتأكيد الإنكار : فإن تعاطي القبيح من العالم بقبحه أقبح وأشنع . و (تبصرون) : من بصر القلب أي تفعلونها ، والحال أَنْتُمْ تعلمون علماً يقيناً كونها كذلك ، ويجوز أن يكون من بصر العين ، أي : وأنتم ترون وتشاهدون كونها فاحشة ، على تنزيل ذلك لظهوره منزلة المحسوس . وقيل : مفعول (تبصرون) من المحسوسات حقيقة ، أي : وأنتم تبصرون آثار العصاة قبلكم ، أو وأنتم ينظر بعضكم بعضاً لا يستتر ولا يتحاشى من إظهار ذلك لعدم اكتراتكم به . ووجه إفادة الجملة على الاحتمالين تأكيد الإنكار أيضاً ظاهراً (٥) » .

(١) البحر : ٣٣٣/٤ .

(٢) الفتوحات الإلهية : ١٦١/٢ ، نقلاً عن أبي السعود .

(٣) روح المعاني : ١٦٩/٨ ، وانظر : ١٥٣/٢٠ وانظر : التحرير والتنوير . ٢٤١/١٩ .

(٤) النمل : ٥٤ .

(٥) روح المعاني : ١٩ / ١٢٦ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١٢٥/٤ .

، والكشاف : ٣٧٤/٣ ، والبحر : ٨٦/٧ ، والفتوحات : ٣٢٠/٣ .

شواهد الحال المؤكدة لحال سابقة عليها :

جاءت الحال في أسلوب القرآن الكريم مؤكدة لغير صاحبها أو عاملها أو مضمون الجملة ، بل لحالٍ أخرى ، والغرض من التوكيد بها رفع الاحتمال أو تثبيت المعنى وتقريره .

وهذا القسم لم يتطرق للحديث عنه أحد من النحاة - بحسب علمي - بل نجد منهم من يمنع تعدد الحال لواحد ، وقد حرر القول في هذه المسألة في مبحث المبالغة . وقد جاءت لحال المؤكدة لحال أخرى مفردة وجملة .

فمن الأول ما في قوله تعالى : **(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)**

وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿٣١﴾ حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ۗ ﴿٣٢﴾

فـ (حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ) ، حالان من الواو في (اجْتَنِبُوا) (٢) . والثانية مؤكدة للأولى ، كما ذهب اليه الجلالان (٣) . وقد جعل الألوسي الحاليين مؤكدين ولكن لم يبيِّن المؤكِّد (٤) . وإنما أُكِّدَ (حُنْفَاءَ) بقوله (غير مشركين به شيئاً) ، لأن الحنْفَ لفظ مشترك بين معانٍ وقد مرَّت دلالته بمراحل ، وأصل إطلاقه في اللغة على الميل . قال الزجاج : « معنى الحنيفية في اللغة الميل (٥) » . وقال النحاس : « الحنْفُ في اللغة : إقبال صدر القدم على الأخرى من خِلْقَةٍ لا تزول ، فمعنى الحنيف عند العرب : المائل الى الإسلام على الحقيقة (٦) » . وبيِّن أبو عبيدة بعض مراحل تطور دلالة هذا اللفظ بقوله : « الحنيف في الجاهلية من كان على دين ابراهيم ، ثم سمي مَنْ اخْتَنَّ وحنَّ البيت حنيفاً ، لما تناسخت السنون ، وبقي

(١) الحج : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) انظر اعراب القرآن ، للنحاس : ٩٦/٣ ، ومشكل اعراب القرآن : ٤٩٢ ، والتبيان : ٩٤١/٢ وجوز ابن عطية (غير مشركين) أن تكون صفة لحنفاء ، انظر : المحرر الوجيز : ١٩٨/١١ .

(٣) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ١٦٥/٣ ، وانظر الفتوحات : ١٦٦/٣ .

(٤) انظر روح المعاني : ١٤٩/١٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢١٣/١ .

(٦) اعراب القرآن : ٣٨٥/١ ، وانظر : الكشاف : ١٩٤/١ ، ٥٦٩ ، والتفسير الكبير : ٣٣/٢٣ .

من يعبد الأوثان من العرب قالوا : نحن حنفاء على دين إبراهيم ، ولم يتمسكوا منه إلا بحج البيت والختان . والحنيف اليوم : المسلم . قال نو الرمة :
إذا خالف الظل العشي رأيتُه حنيفاً ومن قرن الضحى يتنصر

يعني الحبراء « (١) وجاء في اللسان « حنف : الحنف في القدمين : إقبال كل واحدة منهما على الأخرى بإبهامها . . . أبو عمرو : الحنيف : المائل من خير إلى شر ، أو من شر إلى خير : قال ثعلب : ومنه أخذ الحنف ، والله أعلم . . . أبو زيد : الحنيف المستقيم : وأنشد :

تَعْلَمُ أَنْ سَيَهْدِيكُمْ إِلَيْنَا طَرِيقُ لَا يَجُورُ بِكُمْ حَنِيفُ

وقال ابن عرفة : في قوله عز وجل : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) * (٢) : قد قيل : إن الحنف الاستقامة ، وإنما قيل للمائل الرجل أحنف ، تفاقولاً بالاستقامة . . . الجوهرى : الحنيف : المسلم ، وقد سمي المستقيم بذلك كما سمي الغراب أعور . وقال أبو عبيدة في قوله عز وجل : (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) قال : من كان على دين إبراهيم ، فهو حنيف عند العرب ، وكان عبدة الأوثان في الجاهلية يقولون نحن حنفاء على دين إبراهيم ، فلما جاء الإسلام سمو المسلم حنيفاً . وقال الأخفش (٣) : الحنيف المسلم ، وكان في الجاهلية يقال لمن اختن وحج البيت حنيف ، لأن العرب لم تتمسك في الجاهلية بشيء من دين إبراهيم غير الختان وحج البيت ، فكل من اختن وحج قيل له حنيف ، فلما جاء الإسلام تبادت الحنيفية ، فالحنيف المسلم . . . الزجاجي : الحنيف في الجاهلية من كان يحج البيت ويغتسل من الجنابة ويختن ، فلما جاء الإسلام كان الحنيف المسلم ، وقيل له حنيف لعدوله عن الشرك . . . وحسب حنيف : أي حديث إسلامي لا قديم له . . . (٤) . « . فمرور دلالة هذا اللفظ بهذه المراحل تعين - عند استخدامه بمعنى المسلم الموحد - سبقه أو اتباعه بما يحدد المقصود به تحديداً

(١) مجاز القرآن : ٥٨/١ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٢) البقرة : ١٣٥ .

(٣) لم يتحدث عن اللفظة في معاني القرآن .

(٤) اللسان : ٥٦/٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، مع شيء يسير من تقديم بعض الأقوال على

بعض ، وانظر : المفردات في غريب القرآن : ١٣٣ - ١٣٤ ، والمجوع المغيث

في غريب القرآن والحديث : ٥١٢/١ - ٥١٣ ، وتفسير غريب القرآن ٦٦ .

دقيقاً يرفع شائبة كل احتمال : إذ القضية التي أريد جعله علماً عليها تتصل بالعقيدة وسلامتها (١) . ومراجعة المواضع التي جيء فيها بهذا اللفظ - في القرآن الكريم ، وعددها اثنا عشر موضعاً (٢) تبين أنه لم يستخدم منفرداً قط ، أياً كان موقعه الإعرابي .

ومما جاءت الحال مؤكدة لحال أخرى وهي جملة قوله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾ (١٤) ثُمَّ
بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ
ءَابَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (١٥) (٣)

فـ (بَغْتَةً) مصدر واقع موقع الحال ، وصاحبها الضمير المنصوب في (أَخَذْنَاهُمْ) ومعنى بغتة : « فجأة . . . وبغته - كمنعه - فجأة ، أي هجم عليه من غير شعور (٤) » . قال السمين : « والبغت والبغته مفاجأة الشيء بسرعة من غير اعتداد له ولا جعل بال منه حتى لو استشعر الإنسان به ثم جاءه بسرعة لا يقال فيه بغتة . ولذلك قال الشاعر :

إذا بَغَتْ أشياء قد كان قبلها قديماً فلا تعتدّها بَغَتَاتِ (٥) »

والشعور : « علم الشيء علم حسّ ، من الشُّعَار . ومشاعر الإنسان

(١) قال الطاهر بن عاشور عن حنيف : « وهو لقب للذي يؤمن بالله وحده دون شريك » : التحرير والتنوير : ٤٨١ / ٣٠ .

(٢) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٢٢٠ .

(٣) الأعراف : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) روح المعاني : ١٣٢/٧ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤١/٢ :

المفردات : ٥٥ ، وتفسير غريب القرآن لابن الملقن : ١٢٩ .

(٥) الدر المصون : ٥٩٥/٤ ، وانظر : الجامع : ٤٢٦/٦ ، ٢٥٢/٧ .

حواسه (١) . وقوله تعالى (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) « أبلغ في الذمّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون : فإنّ البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وُصِفُوا بنهاية الذهاب عن الفهم (٢) » . وفي ضوء ما تبين من دلالة اللفظين تكون جملة (وهم لا يشعرون) مؤكدة لقوله (بَغْتَةً) إذ هي مقررة لمعناها ، قال السمين : « وقوله (وهم لا يشعرون) حال أيضاً ، وهي في قوة المؤكدة : لأن (بغتة) تفيد إفادتها ، سواء أعربنا (بغتة) حالاً أم مصدرًا (٣) » .

واقترضى تقرير المعنى وتثبيته مقام التهديد والتنبيه ، فإذا علم المعرضون عنه - صلى الله عليه وسلم - وعن قبول ما جاءهم به سنة الله في الأمم الماضية - وهم على حال تشابه حالها من الإعراض والغفلة والافتقار وبطر النعمة - تنبهوا لتجنب ما يمكن أن يحلّ بهم وهم لا يستطيعون له دفعاً .

(١) الكشاف : ٥٩/١ ، وانظر أيضاً : ٦٤ - ٦٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١٥٨/٤ ، وانظر : تفسير ابن أبي الربيع : ٩٥/١ .

- ٩٦ ، ١١٢ .

(٣) الدر المصون : ٣٩٠/٥ .

القسم الثاني
الخطأ

الانتقال
الاشتقاق
التعريف والتنكير

الانتقال :

رأينا مشاركة الحال للنعته في أداء بعض وظائفه ، وهي التخصيص والتعميم وبيان الجنس ، وغير ذلك . كما رأيناها تشارك بعضاً آخر من الأبواب النحوية في أداء بعض وظائفها . وبناءً على ذلك فإن الحديث عن الانتقال باعتباره خصيصة من خصائص الحال ، ينبغي أن يُقيد بأن يُقال : إنَّ الانتقال أو ما في حكمه شرط في الحال المؤسَّسة التي جيء بها لبيان الهيئة ، أي هو شرط باعتبار الوظيفة الأساسية للباب .

هذا هو مذهب كثير من متقدمي النحاة (١) ، ويدل عليه زهابهم إلى أن الفيصل في جعل الاسم تابعاً لما قبله نعتاً ، أو نصبه على الحال هو الدلالة ، أي دلالة على سمة ثابتة عُرِفَ بها المحدثُ عنه ، أو على سمة ليست كذلك ، أي مرتبطة بوقت وقوع الحدث . وسبق في فصل النعت (٢) نقل بعض من تلك النصوص ، ونستأنس ببعضٍ آخر هنا . قال المبرد :

« اعلم أنك إذا قلت : جاءني عبد الله ، وقصدتُ إلى زيد ، فخفت أن يعرف السامع اثنين أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد ، قلت : الطويل ، أو العاقل ، أو الراكب أو ما أشبه ذلك من الصفات ، لتفصل بين من تعني وبين من خفت أن يلتبس به . كأنك قلت : جاءني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك ، جاءني زيد بن عمرو ، وزيد النازل موضع كذا . فإن لم تُردِّ

(١) هناك جماعة أخرى لم ترَ أن هذا الأمر من وسائل التفرقة بين البابين ، وعليه فلا فرق عندهم بين نعت النكرة والحال منها ، أنظر : شرح السيرافي : ٢١٤/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٩٨/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥١٠/١ - ٥١١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٥٦٣/١ - ٥٦٤ .

(٢) أنظر في تجويز الخليل وعيسى بن عمر مجيء الحال من النكرة : الكتاب : ١١٢/٢ - ١١٤ ، وأنظر تفرقة غيرهما بين المعنى على النعت وعلى الحال : المقتضب : ٣٠٠/٤ ، ٣٩٧ ، ١٨٥/٣ ، ٢٦٦-٢٦٢ ، نتائج الفكر : ٣٩٦ ، ٢٣٤ ، وانظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٨٥ ، وشرح المفصل : ٤٧/٣ .

هذا وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه ، قلت : جاءني زيد راكباً ، أو : ماشياً ، فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتاً له ، لانه معرفة . وذلك أنك لم تُرد : جاءني زيد المعروف بالركوب ، والمشى ، فيكون تحلية بما قد عُرف ، وإنما أردت [أن] مجيئه وقع في هذه الحال . وكذلك : رأيت عبدالله جالساً ، ومررت بعبدالله ضاحكاً ، خبرت أن رؤيتك إياه ومرورك به وقعا في هذه الحال منه « (١) .

وصار نحاه المراحل التالية إلى النص على كون الانتقال شرطاً في الحال المؤسّسة ، قال ابن عصفور « ويشترط فيها أن تكون منتقلة ، أي غير لازمة ، أو في حكمها ، نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ، فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة فإنها تشبه بعد (خَلَقَ) غير اللازم ، إذ كان من الجائر أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك « (٢) . وقال أبو حيان « وأما الانتقال فالحال على قسمين : مُبَيَّنَّة ومؤكّدة . فالمبيّنة لا بد أن تكون منتقلة ، نحو : جاء زيد راكباً ، أو مشبهة بالمنتقلة ، نحو : خُلِقَ زيد أشهل ، وخلق الله الزرافة ... وقوله :

فجاءت به سببُ العظام كأنما

وحمل بعضهم هذا على التأكيد ؛ لأنه في حكم المعلوم بعد (خلق) وبعد (جاء) بمعنى ولدته . وشرط المنتقلة عند هؤلاء أن تكون ممكنة وأن تكون مشتقة . وقال آخرون : لا يشترط فيها ذلك ، لأنه لا يلزم أن يقيد الفعل تقييداً ، بل يقيد وضعاً في الاسم بخلاف المنتقلة ، فإنها تقيد تخصيصاً في الفعل كالظرف ولهذا قدرت بـ(في) بخلاف هذا فتقول : مررت بزيد أكحل ولقيته أسود ، تريد : لقيته بهذا الوصف وعلى هذه الحال ... « (٣) .

(١) المتقضب : ١٦٦/٤ ، وانظر : ٣٠٠/٤ .

(٢) المقرب : ١٦٩ ، وانظر : اصلاح الخلل : ١٠٦١.٨-١١١ ، وشرح الكافية

١١.١.٧/٢ :

(٣) ارتشاف الضرب : ٣٣٦/٢-٣٣٧ .

ورأى بعضٌ آخر أن في كثرة النصوص التي جاءت فيها الحال غير منتقلة ،
إخلاقاً بمصدقية هذا الشرط ، وحالاً لذلك صاروا إلى النصّ على أن الانتقال
في الحال غالب لا لازم ، وذلك ما يشير إليه بيت الألفية التالي وشرح ابن
عقيل له :

وكونه مُنتَقِلاً مُشْتَقاً يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

الأكثر في الحال أن تكون : منتقلة مشتقة . ومعنى الانتقال ألا تكون ملازمة
للمتصف بها ، نحو : جاء زيد ركباً ، فراكباً وصف منتقل لجواز انفكاكه عن
زيد بأن يجيء ماشياً . وقد تجيء الحال غير منتقلة ، أي وصفاً لازماً ، نحو :
دعوتُ اللهَ سميعاً (١) ، خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله :

فجاعتُ به سبَطُ العظامِ كأنما عمامته بين الرجال لواءُ (٢)

وذهب ابن مالك إلى ذلك أيضاً في مصنفٍ آخر مُورِداً شواهد أخرى ، قال :
« واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان . . . ومن ورودها دالة على غير
معنى منتقل قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً) (٣) .
(وَجَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) (٤) و (يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا) (٥) و (طَبَبْتُمْ فَأَدْخَلُوها
خَالِدِينَ) (٦) . . . » (٧) . ولو كانت النصوص التي جاءت فيها على ذلك
النحو مقتصرة على ما أثبتوه من وقوعها ملازمة ناصّة على إحدى الكيفيات
التي يحتملها العامل ، لَسَلِمَ لهم ما نصُّوا عليه ، لكن ذهب المعريين إلى القول
بنصب الاسم على الحال في غير ذلك من المواضع وهي كثيرة جداً ، يصطدم

(١) أنظر في تخريج (سمعيًا) : اصلاح الخلل : ١٠٩ - ١١١ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٤٤/٢ .

(٣) الأنعام : ١١٤ .

(٤) النساء : ٢٨ .

(٥) مريم : ٣٣ .

(٦) الزمر : ٧٣ .

(٧) شرح التسهيل : ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ ، وانظر : الهمع : ٨/٤ - ٩ .

مع القول بأن الانتقال غالب في الحال .

وحلُّ الاشكال يكمن في أحد أمرين : ملاحظة وجه الشبه بين الحال والنعت في كون كلٍّ منهما وصفاً لما يعود عليه ، وهو ما يسوغ وقوع الحال في بعض المواضع ملازمة - مع ملاحظة كونها ناصئة على إحدى الكيفيات المحتملة لالتباس الحدث بصاحبها كما في : **وُلِدَ زَيْدٌ أَشْهَلٌ** ، وبقية شواهد ابن مالك - ، وفي ذهاب الكوفيين إلى القول بالقطع في مواضع بعينها ، حيث يفرقون بوساطته بين ما جاء مبيناً هيئة مصاحبة للحدث منتقلة فيجعلونه حالاً ، وبين ما جاء منصوباً وهو سمة ملازمة للذات ، قابل للاتباع لما قبله من المعرفة ، أو ما جاء منصوباً وهو دال على إحدى كيفيات التباس الحدث مع لزومه - كما في : **ولد زيد أشهل - .** والأمر الثاني يتطلب وقفة لبيان مذهب الكوفيين . قال أبو بكر بن شقير : - **مبيّناً وجوه نصب الاسم - « فالنصب أحدٌ وخمسون وجهاً : نُصِبَ من مفعول به . ونصب من مصدر ، ونصب من قطع ، ونصب من حال ... » (١) .**

وبين وجوه النصب من قطع ومن الحال بقوله : **« والنصب من قطع مثل قولك : هذا الرجل واقفاً (٢) ، وها أنا ذا عالماً . قال الله جلّ ذكره : (وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا) (٣) . ومثله (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً) (٤) ، على القطع . ومثله (وَهَذَا بُعْثِي شَيْخًا) (٥) على القطع . وكذلك (وَلَهُ الدِّينُ وَأَصْبَأ) (٦) ، وكذلك (وهو الحق مصدقاً) (٧) . معناه : وله الدين الواجب ، وهو الحق المصدق . وكذلك (تَسَاقَطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا) (٨) معناه : تساقط عليك الرطب الجنّي ،**

(١) الجمل في النحو - المنسوب للخليل - : ٣٤ .

(٢) انظر الكتاب : ٨٣/٢ - ٨٨ . وانظر المراد بمصطلح التفسير عند الكوفيين : معاني القرآن للفراء ١٢/١ - ١٣ ، والهمع : ٧١/٢ ، وابن كيسان حياته وآثاره : ٦٧ .

(٣) الأنعام : ١٢٦ .

(٤) الأنعام : ٥٢ .

(٤) هود : ٧٢ .

(٦) النحل : ٥٢ .

(٧) البقرة : ٩١ ، وانظر : الكتاب : ٨٧/٢ - ٨٨ .

(٨) مريم : ٢٥ .

فلَمَّا أسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام . وقال جرير :

هذا ابن عمي في دِمَشْقٍ خَلِيفَةٌ لو شئتُ ساقكُم إلي قَطِينَا

نصب (خليفة) على القطع من المعرفة ، من الألف واللام . ولو رفع (١) على معنى : هذا ابن عمي ، هذا خليفة ، لجاز . وعلى هذا المعنى يقرأ من يقرأ : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) (٢) . فإن جعل (هذا) اسماً ، و (ابن عمي) صفة و (خليفة) خبره ، جاز الرفع . ومثل هذا قول الراجز :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مَقِيظٌ ، مُصَيِّفٌ ، مُشْتِيٌّ

رفع كله على معنى : هذا بتي ، هذا مقيظ ، هذا مصيف ، هذا مشتى ... والنصب من الحال قولهم : أنت جالساً أحسن منك قائماً ، أي : في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه . قال الشاعر :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَارِدًا بَعْدَ سَبْعَةٍ لِأَعْشَى وَإِنِّي صَادِرًا لِبَصِيرٍ

أي : في حال ورودي أعشى ، وحال صدري بصير . وإنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه ، تقول : قدمت راكباً ، وانطلقت ماشياً ... والحال في المعرفة والنكرة بحالة واحدة ، تقول : قام عليٌّ صاحب لي راجلاً . ومنه قول الله عز وجل (قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمُهْدِ صَبِيًّا) (٣) نصب على الحال « (٤) . ونخرج من تمثيل أبي بكر بأن المنصوب على القطع - عندهم - يصح إعرابه خبراً تانياً (٥) للمبتدأ ، أو نعتاً له بإدخال (أل) كما في (وَأَصْبَا) و (مُصَدَّقًا) .

(١) انظر أمالي ابن الشجري : ٩/٣ - ١٠ .

(٢) المؤمنون ٥٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢١٠/٢ .

(٣) مريم : ٢٩ .

(٤) الجمل النحو : ٤١ - ٢٨ .

(٥) وذلك عتد من يجوز تعدد الخبر ، وليس ابن شقير منهم ، بدليل

تقديره مبتدأت محذوفة لكل من (مقيظ ، مصيف ، مشتى) ، وهو

متابع في ذلك للفراء ، انظر : معاني القرآن : ١١/٨ .

وقال أبو علي الفارسي « والقطع عندهم - فيما أُخبرته عن أبي بكر ، أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام ، فإذا قُطِعَ منه الألف واللام، نُصِبَ. ولولا قطعك اللام لكان جائزاً أن تُجْرِيه على ما قبله » (١). وقال ابن السِّدِّ : « وانتصاب (سميع) في قوله : دعوت الله سميعاً ، على أنه حال من الله تعالى ، ليس برأي متفق عليه. ولكنه يجوز أن يكون نصباً على المدح والتعظيم . ويجوز أن يكون نصباً على القطع - على رأي الكوفيين . ومعنى القطع عندهم ، أنه أراد : دعوت الله السميع ، على الصفة فلما قطع الألف واللام من الصفة نصبها . ونحوها قول امرئ القيس :

* وعالين قنونا من البسر أحمرًا *

قالوا : أراد : من البسر الأحمر ، ثم قطع الألف واللام فنصب . (٢) ومصدق ما ذكره أبو علي وابن السِّدِّ نجده في نصوص الفراء التالية كما نجد فيها صوراً أخرى للقطع . قال - عند تفسير قوله تعالى :

(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ) (٣) - :

« وقوله (.. قَائِمًا بِالْقِسْطِ) منصوب على القطع : لأنه نكرة نعتُ به معرفة . وهو في قراءة عبدالله (الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ) رفع لأنه معرفة نعتُ لمعرفة (٤). وقال أيضاً : « وَقَوْلُهُ : (قُلْ أَعْيَزَ اللَّهُ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٥) مخفوض في الإعراب : تجعله صفة من صفات الله تبارك وتعالى . ولو نصبته على المدح (٦)، كان صواباً ، وهو معرفة . ولو نويت : الفاطر ، الخالق ، نصبته

-
- (١) المسائل البغداديات : ٤٢١ .
 (٢) إصلاح الخلل : ١١٠ - ١١١ ، وانظر : البسيط : ٥٢٢/١ - ٥٢٤ .
 (٣) آل عمران : ١٨ .
 (٤) معاني القرآن : ٢٠٠/١ .
 (٥) الاتعام : ١٤ ، وصح نعت المعرفة بـ (فاطر السموات) لأن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي فتكون إضافته محضة .
 (٦) انظر فصل النصب بالمدح : الجمل لابن شقير : ٦١ - ٦٢ .

على القطع : إذ لم يكن فيه ألف ولام»^(١) ويظهر من قوله (ولو نويت : الفاطر الخالق) أن من شروط القطع عن النعت للأعلام ، أن يكون المقطوع مما يصح اقتترانه بأل ومن نصوصه حول نصب الاسم على القطع عن الخير ، -قوله - عند إعراب (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)^(٢) : « وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) . فَإِنَّهُ رَفَعَ مِنْ وَجْهَيْنِ وَنَصَبَ مِنْ وَجْهَيْنِ : إِذَا أَرَدْتَ بِـ (الْكِتَابِ) أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ (ذَلِكَ) كَانَ الْهُدَى فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ خَبْرٌ لـ (ذَلِكَ) : كَأَنَّكَ قُلْتَ : ذَلِكَ هُدًى لَا شَكَّ فِيهِ . وَإِنْ جَعَلْتَ (لَا رَيْبَ فِيهِ) خَبْرَهُ رَفَعْتَ أَيْضًا (هُدًى) ، تَجْعَلُهُ تَابِعًا لِمَوْضِعِ (لَا رَيْبَ فِيهِ) كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ)^(٣) كَأَنَّهُ قَالَ : وَهَذَا كِتَابٌ وَهَذَا مُبَارَكٌ ، وَهَذَا مِنْ صِفَتِهِ كَذَا وَكَذَا . وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ مِنَ الرَّفْعِ : إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لِتَمَامِ مَا قَبْلَهُ ، كَمَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ (أَلَمْ يَكُنْ لَكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ)^(٤) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ . وَكَقَوْلِهِ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ : (أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْطِي شَيْخٌ)^(٥) وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ تَنَا : (شَيْخًا) . فَأَمَّا النَّصْبُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، فَإِنَّ تَجْعَلَ (الْكِتَابِ) خَبْرًا لـ (ذَلِكَ) فَتَنْصِبُ (هُدًى) عَلَى الْقَطْعِ : لِأَنَّ (هُدًى) نَكْرَةٌ اتَّصَلَتْ بِمَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ خَبْرُهَا فَنَصَبْتَهَا : لِأَنَّ النُّكْرَةَ لَا تَكُونُ دَلِيلًا عَلَى مَعْرِفَةٍ . وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ (هُدًى) عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي فِي (فِيهِ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا شَكَّ فِيهِ هَادِيًا »^(٦) . وَقَدْ

(١) معاني القرآن : ٣٢٨/١ ، وانظر : ١٤/٢ - ١٥ ، حيث بين أن اسم الفاعل المضاف إلى ما فيه (أل) أو إلى الضمير ، يكون معرفة بذلك ويكون نكرة لأنه يحسن دخول (أل) عليه . وانظر : ٤.٩/٢ ، حيث ذهب إلى أن الصفة المشبهة قد تعاملت تلك المعاملة أيضاً ، حيث شبهوا لفظها بالمعرفة لما أضيفت إلى الألف واللام . وانظر في مسوغ نعت لفظ الجلالة بتلك الأسماء من جهة نوع الإضافة : الكشف : ١٤٨/٤ - ١٤٩ ، ومعاني الفراء : ٥/٣ ، وانظر في شواهد أخرى لهذه الصورة : معاني الفراء : ٣٤٨/١ - ٣٤٩ .

(٢) البقرة : ٢ .

(٣) الأنعام : ٩٢ ، ١٥٥ ، وانظر في إعراب (مبارك) : التبيان : ٥١٩/١ ، والدر المصون : ٣.٨/٤ ، ٣.٩ ، ٣٨/٥ .

(٤) لقمان : ١ - ٣ .

(٥) هود : ٧٢ ، وانظر : مختصر في شواهد القرآن : ٦٠ .

(٦) معاني القرآن : ١١/١ - ١٢ ، وانظر : ٣٥٨/١ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥/٢ ، ٦/٣ ، والمحتسب : ٢٣٢/١ ، والبحر : ٢٣١/٤ ، والدر المصون : ١٨٣/٥ ، والكشاف : ١٥٧/٤ .

يكون الاسم المنصوب على القطع عنده نكرة نعتاً لنكرة ، وهو في هذه الصورة يجعل القطع عن ضمير النكرة ، وشاهد ذلك من كلامه قوله : « (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (١) خفض جعلها نعتاً لـ (قوم) ولو نصبت على القطع من أسمائهم (٢) في (يحبهم ويحبونه) كان وجهاً . . . » (٣) فجملة (يحبهم) وما عطف عليها في محل جر نعت أول لـ (قوم) و(أذلة) نعت ثانٍ . وصنيعه إذ جعلها مقطوعة من الضمير في الفعلين يشير إلى أنه لا يرى صحة القطع من نعت النكرة ، وذلك ليس مذهبه في الحال ، حيث يرى أنها يصح أن تأتي من النكرة . ومما يدعم كون ذلك مذهبه في القطع ، قوله - عند تفسير (وَلَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَا لَهُ عَلَيَّ هُدًى وَرَحْمَةً) (٤) - : « تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في (فَصَّلْنَا) . وقد تنصبيهما على الفعل . ولو خفضته على الاتباع للكتاب ، كان صواباً ، كما قال تعالى (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) (٥) فجعله رفعاً بإتباعه للكتاب . » (٦) ويبين أن مذهبه في الحال جواز مجيئها من النكرة وإن لم تتخصص ، قوله عند تفسير :

(فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ

مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ) (٧) :

« ويجوز : مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ (٨) على الحال . والحال تنصب من معرفة الاسماء ونكرتها ، كما تقول : هل مِنْ رَجُلٍ يَضْرِبُ مُجْرَداً ؟ فهذا حال وليس ينعت . » (٩)

-
- (١) المائدة : ٥٤ .
 (٢) يعني بأسمائهم ضمير قوم في الفعلين .
 (٣) معاني القرآن : ٣١٣/١ .
 (٤) الاعراف : ٥٢ .
 (٥) الأنعام : ٩٢ .
 (٦) معاني القرآن : ٣٨٠/١ ، وانظر : ٢٠٧/١ ، ٢٤٧ ، ٢٠٦/٢ .
 (٧) الحج : ٥ .
 (٨) قرأها بالنصب ابن أبي عبيدة ، انظر : البحر : ٣٥٢ / ٦ .
 (٩) معاني القرآن : ٢١٥/٢ - ٢١٦ ، وانظر : ٣٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٨٧/٣ .

وعلى ذلك فإنَّ القطع عند الكوفيين يفارق القطع عند غيرهم من النحاة في أنه يشمل إلى جانب مخالفة الاسم لما قبله ، وهو نعت أو خبر ، في الحركة ، مخالفته له من جهة تركيبه - وهو نعتٌ معرفة - حيث تحذف منه (آل) . أمَّا القطع عند غيرهم فلا يكون للخبر غير المنسوخ ، بل يكون في خبر نواسخ الابتداء، كما لا يذهبون إلى القول بحذف (آل) بل هو مخالفة الاسم لما قبله في الحركة الإعرابية وهو تابع نعتاً أو بدلاً . وقد تكون تلك المخالفة واجبة تستدعيها الصناعة^(١) حيث يتعذر الإتيان ؛ إمَّا لاختلاف عمل العوامل أو معناها، وإمَّا لعدم استيفاء التوابع عدَّة المتبوعات كما في النعت وبدل التفصيل . وقد تكون تلك المخالفة جائزة ، حيث لا مقتضى من جهة الصناعة للقطع ، بل المقتضي لها هو المعنى حيث يستدعي التركيز على صفة بعينها - سواءً كانت الصفات متعددة أو كانت صفةً واحدة مفردة - فيُصارُ إلى مخالفة حركتها لحركة متبوعها تحقيقاً لذلك المقتضي الدلالي ، وينشأ عن ذلك تولدُ جملة جديدة إما اسمية، فيكون الاسم المقطوع خبرها ، أو فعلية فيكون الاسم المقطوع مفعولاً به ، وبذلك يتضافر في تحقيق ذلك الغرض الدلالي شيئان ، حيث إن النحاة صرحوا بأن الكلامين أفخر من الكلام الواحد .^(٢)

ولا أجدني متهيئاً بعد للحكم فيما قال فيه الكوفيون بالقطع وجعله غيرهم أحوالاً ، وذلك لسيطرة مذهب غيرهم على فكري لطول المعاشة - التي تولد

(١) انظر في مواضع جواز القطع ووجوبه وشروط ذلك : الكتاب : ٦٢/٢ - ٧٤ ، ١٥٣ - ١٥٠ ، ٤٣٤/١ ، وشرح السيرافي : ١٨٨/٢ - ١٩٢ ، والتبصرة : ١٧٤/١ ، ١٨١ - ١٨٣ شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٨ ، واصلاح الخلل : ٨٠ - ٨٦ ، ونتائج الفكر : ٢٣٧ ، والمقرب : ٢٤٥ وشرح حمل الزجاجي ، وشرح التسهيل : ٦١٣/٣ - ٣١٩ وشرح الكافية : ٤١٤/٢ - ٤١٧ والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، محمد صلاح الدين مصطفى بكر : ٢٤٠ - ٢٤٦ ، وانظر في القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء : الكشف : ٢٢ - ٢٤ ، ٤٩/٢ ، والمحزر الوجيز : ٨٢/٢ ، ١٨٧/١ ، والبحر : ٨٢/١ ، والدر المصون : ٤٥/١ - ٤٦ ، ١٦٥ - ١٦٦ ، ٧٩/٣ ، ٨٠ - ١٢٩/٦ ، ١٣٠ .

(٢) انظر المحتسب : ١٧٩/١ - ١٨٠ ، ٢٠٨ ، ٣٠٣ ، ونتائج الفكر : ٢٣٧ ، والدر المصون : ٢٥/٢ .

الإلف - ولحدّاة عهدي بمذهبهم . هذا وقد أتمكن من ذلك في دراسة أخرى بإذن الله .

وعليه نختم البحث في هذه المسألة بإعادة القول بأن وجود أوجه شبه بين شيئين يستدعي حتماً تسرباً بعض من خصائص أحدهما إلى الآخر - أي خصائص الأصل إلى الفرع - وتلك سنة كونية تخضع لها جميع الكائنات واللغة إحداها ، فيسري ذلك بين وحداتها ومفردات تلك الوحدات . والحال تشبه النعت في كون كليهما وصفاً لصاحبه ولذلك كان لها شيء من خصائصه ، فصح أن تقع ملازمة ، والقيصل بينهما هو أن الحال مطلوبة للعامل لبيان كيفية التباسه بصاحبها . وما جرى به لذلك الغرض عددناه حالاً ، وإن كانت الهيئة المبيّنة مُلَازِمة : إذ يكفي أنه يحقق وظيفة الباب الأساسية بتعيين كيفية من الكيفيات المحتملة . وذلك يستدعي تعديل مقولة : الغالب في الحال أن تكون منتقلة إلى : الانتقال والثبوت كثيران في الحال .

الاشتقاق :

اشتراط الاشتقاق أو صحة التأويل به في الحال هو مذهب جمهور متأخري النحاه (١) . أما جمهور المتقدمين فقد أجازوا وقوعها جامدة ، ومستندهم في ذلك السماع والقياس . فقد نقل سيبويه عن العرب نصبهم الأسماء الجامدة على الحال ، حيث قال : « وتقول : مررت برجل أسدٍ شدةً وجراًةً ، إنما تريد : مثل الأسد . وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شُبِّهَ بقولهم : مررت بزيدٍ أسداً شدةً . وقد يكون خيراً (٢) ما لا يكون صفة » (٣) . وقال - مُعَلِّقاً على جر الاسم الجامد في قولهم : مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها - : « وهذا قبيح أُجْرِيَ على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً : فالحال قولك : هذه جِبْتُكَ خَزّاً . والمبني على المبتدأ نحو قولك : جِبْتُكَ خَزٌّ . ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل ، ولكنهم جعلوه يلي ما ينصبُ ويرفَعُ ويجرُّ ، فأجره كما أجره . فإنما فعلوا به ما يُفَعَلُ بالأسماء ، والحال مفعول فيها ، والمبني على المبتدأ بمنزلة

(١) انظر : شرح عيون الإعراب : ١٥٣ ، ١٥٤ ، شرح ملحة الإعراب : ١٣٤ ، ١٣٧ ، اصلاح الخلل : ١٠٧ - ١٠٨ ، والأمالى الشجرية : ١٦٨/١ ، ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ ، ونظم الفرائد : ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والفصول الخمسون : ١٨٦ ، ١٨٧ ، الغرة المخفية : ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والمقرب : ١٦١ ، ١٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ٣٣٢/١٠ ، ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والتسهيل : ١٠٨ ، ولباب الإعراب : ٣٢٥ - ٣٣٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٥٥٥/١ ، ٨٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٣٣٤/٢ - ٣٣٦ ، والنكت الحسان : ٩٩ ، وشرح شذور الذهب : ٣١٦ ، وأوضح المسالك : ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ ، والمساعد على التسهيل : ٨/٢ - ١٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢٤٤/٢ - ٢٤٦ ، والهمع : ٩٠٧/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٦٩/١ - ٣٧٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٤١٢/١ - ٤١٤ .

(٢) سُمِّي سيبويه في مواضع كثيرة الحال خيراً .

(٣) الكتاب : ٤٣٤/١ ، وانظر : ٢٣/٢ ، ١١٧ - ١١٨ ، والسيرافي : ١٤٨/٢ - ١٤٩ ،

وشرح الكافية : ٢٨٤/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٢٤١/٢ - ٢٤٢ .

ما ارتفع بالفعل ، والجار بتلك المنزلة ، يجري في الإسم مجرى الرفع والناصب « (١) .

وقال في موضع آخر : « هذا باب ما يُختارُ فيه الرفعُ وال نصبُ ، لقبحه أن يكون صفة . وذلك قولك : مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم (٢) . وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجب من برٍ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم . فحملوه على المعرفة (٣) وتركوا النكرة : لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة (٤) ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسنُ أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خيراً وقبيحاً إذا كان صفة (٥) . » . فقد خرج سيبويه صنيع العرب إذ نصبت تلك الأسماء الجامدة على الحال ، على وجه من القياس حسن ، وهو أن الحال في الحقيقة نوع من الخبر بمعنى أنها زيادة فيه ، والخبر كما يأتي جامداً يأتي مشتقاً وهم « قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله (٦) . » . كما أنه ذكر وجهاً آخر من القياس وهو أن « الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ولا تكون نعوتاً حتى تكون تحلية » (٧) . وحذا المبرد حذو سيبويه في إجازته مجيء الحال جامدةً ، قال : « فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديداً ، على الحال ، فتأويله أنك نبهت له في هذه الحال . فإن قلت : الحال بابها الانتقال ، نحو : مررت بزيد قائماً ، قيل : الحال

(١) الكتاب : ١١٨/٢ .

(٢) أورد المثال أبو على الفارسي ، ناصباً (قفيزاً) وهو بذلك مخالف لسيبويه والسيرافي الذي ذكر أن الاختيار هنا رفع (قفيز) على الابتداء ، وإيقاع الجملة حالاً ، وضيع أبي على ذلك يشير إلى تجويزه مجيء الحال من النكرة ، انظر : المسائل المنثورة : ٣٧ ، وشرح السيرافي : ١٢٨/٢ .

(٣) يعني أنهم جعلوه حالاً من الضمير المجرور .

(٤) يعني بالصفة هنا الاسم المشتق .

(٥) الكتاب : ٣٩٦/١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٢٨/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٦٩٣/٢ ، والمقتضب : ٢٥٨/٣ .

(٦) الكتاب : ١٨٢/١ ، وانظر : ٣٩٧/١ .

(٧) المقتضب : ٢٧٢/٣ ، وانظر : النكت : ٤١٧/١ .

على ضربين : فأحدهما التنقل ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول ، فاللزوم يقع لما في اسمها ، لا لما عمِلَ فيها . ولكن لا أرى المعنى يصح إلا بما اشتقَّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائماً : لأن المعنى : أتبهك له في حال قيام . وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازم ، فليس للحال هاهنا موضع بين ، ولا أرى نصبة إلا على التبيين (١) : لأن التبيين إنما هو بالأسماء . فهذا الذي أراد ، وقد قال سيبويه ما حكيتُ لك : ولو قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، نصلحت الحال ، لقولك : (صالحاً) ، إلا أن يكون عليم أنك مررت بزيد وهو بالغ ، فتقول : مررت بزيد رجلاً ، أي : في حالة بلوغه . فقد دلتك بهذا على معنى الحال (٢) .

واستضعاف المبرد لإيقاع (حديداً) حالاً خاصاً بالسياق المذكور ، بدليل إجازته : مررت بزيد رجلاً ، وإنما استضعف الحالية في مثال سيبويه ، لاجتماع أمرين : وجود اسم الإشارة مع جمود الحال المفيد للملازمة ، وذلك يؤدي إلى أن تكون وظيفة الحال/بيان الجنس ، وهي وظيفة التمييز . وتخرجه عندي ، على جعل المراد من الحال التحقير ، ونحوه كما أريد بها ذلك في قوله تعالى -حاكياً قول إبليس الرجيم - : (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً) (٣) .

وممن ذهب سيبويه حول جواز وقوع الحال جامدة ، ابن السراج ، قال - مردداً كلام سيبويه - : « وقد يكون حالاً ما لا يكون صفة : لأن الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوز فيه أن يكون صفة ويجوز أن يكون اسماً . والصفة ما كانت تفرق بين اسمين ، والحال ليست تفرق بين اسمين ، وقد يجوز أن يكون من اسم لا شريك له في لفظه (٤) ، ولكنها تفرق بين صاحب الفعل فاعلاً كان أو مفعولاً ، وبين نفسه في وقتها . فمما استعملوه حالاً ولم

(١) يعني بالتبيين : التمييز .

(٢) المقتضب : ٢٦٠/٣ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٣) الإسراء : ٦١ .

(٤) ذلك جائز في النعت - كما هو معلوم - وهو كثير في صفات الباري عز وجل وغيرها .

يجز أن يكون صفة ، قولهم : مررت بزيدٍ أسداً شِدَّةً . قال سيبويه (١) .
كما نقل ابن الشجري عن أبي علي الفارسي إجازته ذلك قياساً مطرداً ، قال :
- وهو يعلل لإعراب (داراً) حالاً وذلك في قول أبي الصلت الثقفي :-

اشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِئاً فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَاراً مِنْكَ مَحَلَّالاً (٢)

- : « وأما قوله (داراً) فحال من (رأس غُمدان) ، وأجاز أبو علي أن يكون حالاً من (غُمدان) ، قال : لأن الحال قد جاءت من المضاف إليه فإن قيل : إنَّ (داراً) اسم غير وصف ، فكيف انتصب على الحال ، ومن شرائط الحال الاشتقاق لأنها صفة معنوية ، ومن شرط الصفة أن تكون مشتقة . فالجواب : أنهم قد استعملوا أسماء ليست بأوصاف أحوالاً ، قال أبو علي : وهذا من طريق القياس بين أيضاً : لأن الحال إنما هي زيادة في الخبر ، فكما أن الخبر يكون تارة اسماً وتارة وصفاً ، فكذلك الزيادة عليه « (٣) . وذهب ابن جني إلى أبعده من الإجازة ، إذ هو يرى أن القياس يقتضي أن يكون الأصل في الحال الجمود ، لا الاشتقاق ؛ إذ شَبَّهَهَا بالخبر أقوى من شَبَّهَهَا بالنعته ، بالدليل الذي ذكره ، قال : « مما يؤكد كون الحال غير محتاجة إلى أن تكون مشتقة من الفعل - كما يظن قوم - أنها ضرب من الخبر . يدلك على ذلك امتناع العرب من استعمال الحال من الاسم المرفوع بالابتداء بعد (لولا) نحو قولك : لولا زيد حاضراً ، لفلت كذا . قال أبو الحسن : إنَّ العرب لا تستعمل هذا هنا ، كذا قال : من قبل أن الاسم المرفوع بعد (لولا) قد اجتمع على حذف خبره ، وكما أن الخبر هنا غير مستعمل فكذلك الحال هنا يجب أن تكون مرفوضة متجنبة غير مستعملة : قال : لأنها ضرب من الخبر . وإذا كان الأمر على ما ذكرناه عن أبي الحسن عن العرب ، جاز ، بل حسن ، بل كاد يجب أن تكون الحال غير مشتقة من الفعل . وذلك أن أعدل حالي الاسم

(١) الأصول في النحو : ٢ / ٣١ ، وانظر : الكتاب : ٤٣٤ / ١ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٥٩ / ١ وما بعدها .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٢٥٦ / ١ - ٢٥٧ ، وانظر : ٩٨ / ٣ ، ٦٠ .

إذا كان خبراً أن يكون غير مشتق من الفعل ، نحو : زيد جارنا ، وعمرو غلامك : من قبل أن أصل التركيب في الجملة أن تكون من جزأين لا غير . ألا ترى إلى الجملة من الفعل والفاعل لا تكون في أصلها إلا من جزأين ، ليس غير ، نحو : قام زيد وجلس جعفر . وكذلك يجب في الجملة الأخرى التي هي رسيلتها ، من المبتدأ والخبر أن يكون أعذل أحوالها بناءها من جزأين مفردين . وإذا جعلت الخبر مشتقاً ضمناً المضمراً أو رفع الظاهر ، نحو : زيد قائم ، أو زيد قائم أخوه ، فدعا ذلك إلى أن يكون تركيبها من ثلاثة أجزاء ، وليس هذا عقد تركيب الجمل . فإذا ثبت ذلك في خبر المبتدأ ، وكانت الحال ضرباً من الخبر بالدلالة التي قدمنا ، علمت منه وبه سقوط قول من زعم أن الحال لا بد أن تكون مشتقة ، فثبت بذلك صحة قول سيبويه ^(١) في قول أمية ابن أبي الصلت :

اشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِعاً فِي رَأْسِ غَمْدَانَ دَاراً مِنْكَ مَحَلَّالاً

في أن (داراً) حال من (رأس غمدان) . وكذلك قوله : هذا صاعك حديداً . فإن قيل : الحال معرضة في أن تكون صفة للنكرة ، نحو قولك : مررت برجل جالس ، فإذا عرفت قلت : مررت بالرجل جالسا ، والصفة بابها أن تكون مشتقة . قيل : الحال بالخبر أشبه منها بالصفة من حيث ذكرنا ، ألا ترى أنك قد تصف الاسم بعد (لولا) فتقول : لولا زيد الظريف ، لكان كذا ، ولو قوي شبه الحال بالصفة لاستعملت بعد (لولا) كما تستعمل الصفة بعدها ، لا بل لما حذفنا كما يحذف الخبر ، فدل ذلك على إيغالها في شبه الخبر ، لا في شبه الصفة . . . ولهذا عبر سيبويه عن الحال بالخبر كما عبر عن الصلة به . وقال الله سبحانه : (هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) ^(٢) ، (وَهَذَا بَعْلي شَيْخاً) ^(٣) ، ونحو قولهم : دونك مطيتي ناقة ، وأمطيتك فرسي مَهْرَةٌ ، ومررت بزيد رجلاً ، وقال :

(١) البيت ليس من شواهد سيبويه ، ولعله قصد أبا على الفارسي ، حيث رأينا في نص ابن الشجري السابق رد أبي علي على من استشكل وقوع (داراً) حالاً ، وذهب هو إلى أنه إنما جاز وقوعها كذلك لتأولها بالمشتق ، انظر : أمالي ابن الشجري : ٢٥٧/١ ، ٦/٣ - ٧ .

(١) الأعراف : ٧٣ ، هود : ٦٤ .

(٢) هود : ٧٢ .

دَعِيَ لَوْمِي وَمَعْتَبَتِي أُمَامَا عَلَى خَلْقٍ نَشَأَتْ بِهِ غُلَاماً (١) .

وممن رأى أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال ، من المتأخرين : الزمخشري والسهيلي وابن الحاجب . قال الزمخشري : « وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً ، في قولهم : قُمْ قائماً . . . والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلة الصفة في هذا الباب ، تقول (٢) هذا بُسراً أطيّب منه رطباً ، وجاء البر قفيزين وصاعين ، وكلمته فاهُ إلى فيّ ، وبابعته يداً بيد ، وبعت الشاء شاة ودرهماً ، وبينت له حسابه بابا باباً » (٣) . وقال السهيلي : « الاشتقاق لا يلزم في الحال ، إنّما يلزم فيها أن تكون صفة متحوّلة : لأن الحال مشتقة من التحوّل ؛ فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل ، فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة ؛ فقد جاء في الحديث : (يتمثل لي الملكُ رجلاً) (٤) ف (رجلاً) حال ؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثّل ، وليست لازمة للملك إلا في وقت وقوع الفعل منه ، وهو التمثّل . فهي إذا حال لأنه قد تحوّل إليها . ومثله (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) (٥) . ومثله قولك : مررت بهذا العود شجراً ثم مررت به رماداً . فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة ؛ لأنها صفات يتحوّل الفاعل إليها وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية ، بل منها نفسية ومعنوية وعدمية ، وهي صفة النفي ، وإضافية وفعلية ، ولا يكون من جميعها حالاً إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خلوّه عنها . . . (٦) » . وقال ابن الحاجب : « وكل ما دلّ على هيئة صح أن يقع حالاً . . . » (٧) وشرح الرضي نصّه بقوله : « هذا ردُّ على النحاة ، فإن جمهورهم شرطوا الاشتقاق في الحال ، وإن كان جامداً تكلفوا ردهً بالتأويل إلى المشتق .

- (١) الخاطريات : ٨٢-٨٣ ، وانظر : مغنى اللبيب : ٥٦٣-٥٦٤ ، حيث نكر حكاية أبي الحسن ذاك وأيده .
 (٢) انظر تلك الأمثلة : الكتاب : ٣٩١/١-٤٠٠ .
 (٣) شرح المفصل : ٥٩/٢ ، ٦٠ ، ونظر الايضاح في شرح المفصل : ٣٣٥/١ .
 (٤) صحيح البخاري (كتاب بدء الوحي) : ٣/١ .
 (٥) غافر : ٦٧ .
 (٦) نتائج الفكر : ٤٠٢-٤٠٣ ، وانظر : ٣٩٦ .
 (٧) الكافية في النحو : ١٠٤ ، وانظر : سفر السعادة : ٨٣/٢-٨٣٢ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٤ .

قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة ، أو في معنى المشتق . فقالوا في نحو : هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً ، أي : كائناً بُسراً وكائناً رُطباً . و : (هذه ناقة الله لكم آية) ، أي : دالة . قال المصنف - وهو الحق - : لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة ، كما ذكره في حدّه ، وكل ما قام بهذه القاعدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلّف تأويله بالمشتق . وكذا ردّ عليهم اشتراط اشتقاق الصفة ^(٢) ، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق ^(٣) .

وبعد ، فإن ما أذهب إليه بشأن هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن جنى مبيّنة صوراً أخرى من صور إعطاء الحال بعضاً من أحكام الخبر ، وفي تلك الصور مزيد استدلال على أن الحال أشبه بالخبر منها بالنعته ، وتلك الصور هي :

أ - أن الحال قد تأتي سادة مسد الخبر ، إن أدت مؤداه وزيادة ، وذلك بالشروط المعلومة ^(٤) .

ب - أنها قد تُسبقُ باسم جامد توطئة لجعلها نعتاً ، كما يُسبقُ الخبر به توطئة لجعله كذلك ^(٥) .

ج - قد يؤتى بضمير الفصل بينها وبين صاحبها ، كما يؤتى به بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك . وقد جاء ذلك في قراءة لقوله تعالى (هُوَ لَأَبْنَاتِي

(١) الكافية في النحو : ١٠٤ ، وانظر : سفر السعادة : ٨٣ / ٢ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٤ .
(٢) بيّن في فصل النعت : مبحث المبالغة ، ومبحث الاشتقاق من قسم الوظائف أن الاشتقاق شرط في النعت ولا يعدل عنه إلا في مقام إرادة المبالغة .

(٣) شرح الكافية : ٢٠٧ / ٨ .

(٤) اشترط النحاة لذلك أن يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر ، وذلك لأن الخبر المحذوف ظرف زمان ، وهو لا يقع خبراً عن الذات ، وجاز سد الحال هنا مسد الخبر لأن بينها وبين الظرف الشبه الذي نعلم . وأوضح وأخصر شرح لهذه المسألة جاء عن البطلانيوسي ، انظر : اصلاح الخلل : ١١٢ - ١١٦ ، وانظر : ابن الشحري . ١٦ / ٣ - ١٧ .

(٥) يأتي بيان ذلك عند الحديث عن الحال الموطئة .

هَنْ أَطْهَرَ لَكُمْ^(١) . وقال ابن مالك - وهو يتحدث عن مواضع ضمير الفصل - : « وربما وقع بين حالٍ وصاحبها . . . وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم : (هُوَ لَأَبْنَاتِي هَنْ أَطْهَرَ لَكُمْ)^(٢) .

وفي ظل تلك الوشائج القوية بين الحال والخبر ، إضافة إلى أوجه الشبه بينهما وبين كل^(٣) من الظرف والمفعول به والتمييز ، يمكن الانتهاء إلى القول بأن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال ، بل يكفي فيها أن تكون مبينة لكيفية التباس الحدث بصاحبها ، ويكثر أن تكون مشتقة إن كانت الكيفية المبينة هيئة منتقلة أو في حكم المنتقلة .

وعليه فلا حاجة - في رأبي - للاحتراز الذي حاول به بعض متأخري النحاة ضبط المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة : لأنه غير شامل - ولا يمكن وضع احتراز شامل - كما أن بعض صورته غير مستقيمة ، ونورده لبيان صحة ما نقول ، قال ابن مالك : « واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان . ويغني عن اشتقاقه : وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالة على مفاعلة أو سعر ، أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفريع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه تفضيل »^(٤) وممّنه فصل هذا الإجمال ابن هشام ، حيث قال : « وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في

(١) هود : ٧٨ ، عزيت قراءة نصب (أظهر) إلى سعيد بن جبير والحسن ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي اسحاق ، انظر : المحتسب : ٣٢٥/١ ، والبحر : ٢٤٧/٥ . ولم يرتض ابن جني أن يكون (هَنْ) فصلاً ، فوافق سيبويه . وذكر أبو حيان أن بعضهم أجاز ذلك وأدعى السماع فيه عن العرب ، لكنه قليل . ولا أرى مع ذلك ما يمنعه من جهة القياس بناء على ما قدمنا ، انظر : المصادر السابقة ، والكتاب : ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ ، ومعاني الألف : ٥٨١/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، والمحتسب : ٦٩/٢ ، والتبيان : ٧٠٩/٢ ، ومعني اللبيب : ٦٤١ ، وهمع البوامع : ٢٣٨/١ .

(٢) شرح التسهيل : ١٦٧/١ ، ١٦٨ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ١٢١/١ ، هذا ولم يجوز الأخفش في معانيه - انظر : ٥٨١/٢ - ذلك ، وقال عن نصب (أظهر) : وهذا لا يكون .

(٣) الظرف والمفعول به لا يكونان إلا اسمين ، وقد يأتي التمييز صفة ، لأنه يشبه الحال .

(٤) التسهيل : ١٠٨ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٨/٢ - ١٠ ، وارتشاف الضرب : ٣٣٤/٢ - ٣٣٦

ثلاث مسائل : إحداهما : أن تدل على تشبيهه ، نحو : كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، وبدت الجارية قَمْرًا ، وتَشَّتْ غَصْنًا . أي : شجاعاً ، ومضينةً ، ومعتدلة . وقالوا : وقع المصطرعان عِدْلِي عَيْر ، أي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين إسقوطهما . الثانية : أن تدل على مفاعلة ، نحو بعته يداً بيد ، أي : متقابضين وكلمته فادُ إلى فِيَّ أَيِّ متشافهين . الثالثة : أن تدل على ترتيب ، : ك : ادخلوا رجلاً رجلاً ، أي مترتين ^(١) . وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، وهي : أن تكون موصوفة ، نحو (قُرَّانًا عَرَبِيًّا) ^(٢) ، « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » ^(٣) ، وتُسَمَّى حالاً موطنة . أو دالة على سعر ، نحو بعته مُدًّا بكذا . أو عدد نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » ^(٤) . أو طور واقع فيه تفضيل ، نحو : هذا بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْبًا ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً . أو فرعاً نحو هذا حديدك خاتماً ، و (تَنْجِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) ^(٥) . أو أصلاً له ، نحو : هذا خاتمك حديداً ، و (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) ^(٦) . تنبيه : أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير والمسائل الثلاثة الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله :

ويكثرُ الجمودُ في سِعْرِ وفي مُبْدِي تَأُولٍ بلا تَكْلُفِ

ويفهم منه أيضاً أنها تقع جامدة في مواضع آخر بقلة ، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير ، وقد بينتها كلها . وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق ، وهو تكلف . وإنما قلنا به في الثلاث الأولى : لأن اللفظ فيها مراد به

(١) الأوفق أن تؤول بـ (متفرقين) : لأن الدلالة على الترتيب مستفادة من

المثال الذي جاءت فيه الحال معرفة بآل ، وهو : ادخلوا الأول فالأول .

(٢) يوسف : ٢ .

(٣) مريم : ١٧ .

(٤) الأعراف : ١٤٢ .

(٥) الأعراف : ٧٤ .

(٦) الإسراء : ٦١ .

غير معناه الحقيقي ، فالتأويل فيها واجب «^(١) .

ونأتي الي بيان ما هو غير مستقيم من صور الاحتراز بادئين بما لا يحتاج توقفاً طويلاً وهي :

أ - قول ابن مالك : « أو تقدير مضاف قبله » ، وذلك أن تقدير مضاف في نحو : كرّ زيد أسداً ، يفوّت المعنى المراد وهو المبالغة التي من أجلها ساغ أن تقع أسماء الأجناس نعوتاً ، ومن أجل ذلك عدل عن تلك العبارة ابن هشام إلى قوله « أن تدل على تشبيهه » ، غير أن ذهابه إلى تقدير مضاف في قولهم « وقع المصطرعان عدلي غير » فيه نقض لما أسسه .

ب - مثل ابن هشام وتابعه الأشموني^(٢) والسيوطي^(٣) والأزهري^(٤) للحال الدالة على ترتيب بقولهم : ادخلوا رجلاً رجلاً . ولا دلالة في المثال على الترتيب - في رأيي - بل هو يدل على التفريق ، أي إن معناد : ادخلوا متفرقين . والمثال الذي يصح أن يمثل به للحال الدالة على الترتيب هو قولهم : ادخلوا الأول فالأول^(٥) : إذ ذلك المعنى مستفاد من كلمة (أول) مقرونة بأل العهدية ومن الفاء . وابن هشام ومتابعوه في ذلك متابعون لسيبويه حيث فسّر مثال الحال المفيدة للتفريق بمثال المفيدة للترتيب ، يوضح ذلك قوله : « ولا يجوز أن تقول : بعث شائي شاة شاة ، وأنت تريد : بدرهم ، فيرى المخاطب أنك

(١) أوضح المسالك : ٢ / ٢٩٧ - ٣٠٠ ، وانظر : التصريح على التوضيح : ١ / ٣٦٩

- ٣٧٢ ، وشرح الأشموني : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ ، والهمع : ٤ / ٩ - ١٤ .

(٢) أنظر شرح الأشموني : ١ / ٤١٣ .

(٣) أنظر : الهمع : ٤ / ١٢ .

(٤) أنظر : التصريح على التوضيح : ١ / ٣٧٠ .

(٥) ذهب إلى أن الحال في المثال يدل على الترتيب الرضي واستشهد

بالحديث : يذهب الصالحون أسلافاً : الأول فالأول ، غير أنه جعل الألف

واللام زائدة ، شرح الكافية : ٢ / ٢١ ، كما أنه جعل الحال في نحو : دخلوا

رجلاً رجلاً دالة على الترتيب أيضاً ، السابق : ٢ / ٣٤ .

بعثها الأول فالأول على الولاء» (١) كما فسّر مثال الحال المفيدة للترتيب بمثال المفيدة للتفريق ، حيث قال : « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الالف واللام . . . وهو قولك : دخلوا الأول فالأول ، جرى على قولك : واحداً فواحداً ، ودخلوا رجلاً رجلاً » (٢) . فمبنى المسألة: الأول فالأول ^{عند} سيبويه على زيادة الألف واللام ، حيث مثّل له بالنكرة المفيد لفظها للترتيب ، وهو ما صرّح به المبرد ، حيث قال : « هذا باب ما يكون حالاً : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلاً رجلاً . تأويله : ادخلوا واحداً بعد واحد . فأماً (الأول) فإنّما انتصب على الحال وفيه الألف واللام لأنه على غير معهود ، فجزياً مجرى سائر الزوائد . ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا ، لم يجز : لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه ، ولو قلت : الرجال أتونا لكان جيداً » (٣) . وللسيرافي تصوّر حول مسوِّغ إيقاع (الأول) - وهو في رأيه وصف غير مُستحقّ لصاحبه وقت إيقاع العبارة - حالاً في تلك العبارة ، قال : « حق الصفة أن تكون تحلية في الموصوف في حال الإخبار عنه كقولك : العاقل والأحمق والبصري واليمني والقائم والقاعد . لأن هذه أشياء حاصلة في المحلى بها . فإذا قيل : ليدخل العاقل فالعاقل . معروف في وقت الأمر . ولا يجوز أن تقول : ليدخل الأول ، إلا أن يكون اسماً لواحد قد استحقه . هذا القياس . وقد اتسعوا في مثل هذا فأمرؤا بالفعل الذي يستحق فاعله به صفة ما ، وأوقعوا تلك الصفة عليه قبل وقوعه منه ، فيقولون : ليدخل الأول ، ومعناه : ليدخل رجل من القوم إذا دخل صار الأول ، فسَمَّوهُ بالأول قبل استحقاقه ، على هذا المعنى . ومن أجل هذا جاز أن يجعل الأول فالأول حالاً ، لأنه ليس بصفة مستقرّة كالعاقل ، وإنما يصير أولاً في ترتيب الفعل ، إذا سَبَقَ ، فأشبهه النكرات . وقال المبرد : إنّما أدخلوا الألف واللام في قولهم : ادخلوا الأول

(١) الكتاب : ٣٩٣/١ .

(٢) السابق : ٣٩٧/١ - ٣٩٨ .

(٣) المقتضب : ٢/٢٧١ ، ومن ذهب الى أن (أل) في المثال زائدة ، الرضي ،

أنظر شرح الكافية : ٢٠٣/١ .

فالأول ، كأنَّ القائل قال : أعرفكم إذا دخلتم . وإذا قالوا : دخلوا أولاً فأولاً ، فليس يعرف إذا دخلوا على ذلك : فصار منكوراً « (١) .

وتصوُّري للمسألة على خلاف ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ، من جهة ، والسيرافي من جهة أخرى . وذلك لأنه لو كان المراد من المثال - ادخلوا الأول فالأول - ما ذكرناه لكان في النكرة غناءً ومندوحةً عن مخالفة ما هو شرط في الحال وهو التنكير ، لكن لما لم يكن أداء المعنى المراد ممكناً بغير تلك المخالفة ، اجتزوا عليها، وفاءً بحق المعنى . أمَّا ما ذهب إليه السيرافي ففيه محذوران : غموض المعنى ومخالفة أصول الصناعة . والذي أراد - مسترشدة بما نسبه السيرافي للمبرد - أن الترتيب مع التعريف معلوم للمتكلم والمخاطبين معاً . ومع عدمه - ادخلوا أولاً فأولاً - معلوم للمخاطبين مجهول للمتكلم (٢) . وهذا أقرب مأخذاً مما ذهب إليه السيرافي ، وهو المتبادر فور سماع العبارة .

وبهذا ينضاف إلى المسائل التي ذكروا أن الحال تأتي فيها جامدة مسألة جديدة ، هي : أن تدل على تفريق . وقد أشار إلى هذه المسألة السيرافي ، حيث قال : « . . . وبينت له حسابه باباً باباً ، أي مصنفاً ومبوباً ، وتصدقت بماله درهما درهماً ، أي مفرقاً هذا التفريق » (٣) . كما أضاف الرضي إلى صور الاحتراز - مسألة أخرى ، وهي أن يفيد التركيب التي تأتي فيه الحال جامدة التقسيط ، قال : « ومنها الحال في نحو : بعث الشاء شاة ودرهماً ، وضابطه أن تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من أجزاء مُجرَّاة قِسْطاً ، وتنصب ذلك القِسْط على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزء ، إمَّا مع واو العطف كقولنا :

(١) شرح السيرافي : ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، وانظر : النكت : ٤١٧/١ - ٤١٨ ، ونصه -

كما هي العادة - نص السيرافي مع تغيير طفيف .

(٢) عدَّ الشلوبين - شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٢٧/٢ - الترتيب في الأول

فالأول معلوم للمخاطبين فقط .

(٣) شرح السيرافي : ١٢٦/٢ .

شاة ودرهماً ، أو بحرف الجر ، نحو : بعث البر قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله ، درهماً عن كل أربعين . . . أو بغير ذلك نحو : وضعت عندكم الدنانير ، ديناراً لدى كل واحد « (١) .

ج - بعض المسائل القائمة على تكرير لفظ الحال لا يصح المعنى فيها مع عدم التكرير - كأن تدل الحال على مفاعلة - وبعضها الآخر يصح فيه ذلك ، أي إن المعنى يظل مستقيماً مع عدم التكرار (٢) ، وإن كان غير المعنى في الحالة الأولى، ونتيجة ذلك جواز الحالة المقابلة ، مثال ذلك قول النحاة في نحو : بينت له حسابه باباً باباً ، أن الحال إنما وقعت جامدة لدالاتها على التفصيل . وبالمقابل سيقال في نحو قولهم : بينت له حسابه باباً - وهو جائز كما سيظهر من كلام سيبويه - أنه صحَّ وقوع الحال جامدة لدالاتها على إجمال ، وبذلك تسقط المسألة من أساسها . قال سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : بعثت داري ذراعاً ، وأنت تريد : بدرهم ، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز أن تقول : بعثت شاتي شاة شاة ، وأنت تريد : بدرهم ، فيرى المخاطب أنك بعثتها الأول فالأول على الولاء . ولا يجوز أن تقول : بينت له حسابه باباً ، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسَّر . ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً ، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد . وكذلك هذا وما أشبهه » (٣) . ومما يمكن أن يُعدَّ شاهداً لهذه الصورة (جملة) في قوله تعالى :

(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) (٤) .

د - ذهب ابن مالك وغيره إلى أنه يُعنى عن الاشتقاق في الحال وصفها - والمراد به ما اصطاح على تسميته بالحال الموطئة - ليس احترازاً منضبطاً من جهة ما مُتَّوا له به، ومن جهة أن ما يمكن عدّه كذلك ليس ظاهرة

(١) شرح الكافية : ٢٣٣ .

(٢) انظر : امالي ابن الشجري ١٩/٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٩٣ .

(٤) الفرقان : ٣٢ .

خاصة بباب الحال ، بل يشترك معها فيها باب الخبر وباب البدل . أمّا عدم انضباطه من جهة التمثيل ، فلإن ذلك الحكم لا ينسحب على جميع الشواهد التي جعلوها من ذلك الباب ، وذلك أنهم استشهدوا له بـ (فِيمَثَلْ لَهَا بِشْرًا سَوِيًّا)^(١) و (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(٢) ، و (وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا)^(٣) . ومن أمثلتها : جاء زيد رجلاً محسناً . ولا يستقيم عدّ الحال موطئة إلا في الآية الأخيرة والمثال . جاء في حاشية العليمي : « قال الصفاقسي في سورة الزمر: أن معنى التوطئة على هذا أن الحال صفة معنوية تَقَدَّم لها موصوف تجري عليه تشبيهاً بالصفة اللفظية »^(٤) . وقال الأزهرى : « وتُسَمَّى الحال الجامدة الموصوفة حالاً موطئة - بكسر الطاء - لأنها ذُكِرَتْ توطئة للنعت المشتق أو شبهه . هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني^(٥) فقال : وإتّما ذكر بشراً توطئة لذكر سويّاً ، انتهى . وقال ابن بابشاذ^(٦) في : (وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا) ، لساناً : حال : لأنه لما نُعِتَ اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار (عربياً) هو الموطيء لكون اللسان حالاً . وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً لولا ما ذُكِرَ من الصفة . انتهى فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال ، لا الحال الموصوفة . والموطئة لغة : المهَيَّئَةُ^(٧) » .

ونشرح كيف أن المصطلح لا يدخل تحته كل ما مثّلوا به لها. من ذلك أن (بشراً) في آية مريم ، صالحة للحالية بدون الوصف: إذ إنها تفيد بدونه ،

(١) مريم : ١٧

(٢) يوسف ، من الآية : ٢ .

(٣) الأحقاف : ١٢ .

(٤) هامش التصريح على التوضيح : ٣٧١/١ .

(٥) مغنى اللبيب : ٦٠٥ .

(٦) شرح المقدمة المحسبة : ٣١١/٢ ، وانظر نظم الغرائد وحصر الشرائد : ٢٢٦ ، ٢٣٣ .

(٧) شرح التصريح على التوضيح : ٣٧١/١ ، وانظر : شرح الكافية : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

قياساً على : (يتمثل لي الملك رجلاً) (١) وإنما جرى بسويٍّ لمزيد فائدة وهي الإشارة إلى كمال عصمتها ، وذلك أن السويَّ : « المُسَوَّى ، أي التام الخلق . وإنما تمثَّل لها كذلك للتناسب بين كمال الحقيقة وكمال الصورة، ولالإشارة الى كمال عصمتها إذ قالت : (إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا) (٢) ، إذ لم يكن في صورته ما يُكره لأمثالها ، لأنها حسبت أنه بشر اختبأ لها ليراودها عن نفسها ، فبادرته بالتعوذ منه قبل أن يكلمها : مبادرةً بالإنكار على توهمته من قصده الذي هو المتبادر من أمثاله في مثل تلك الحالة » (٣) . وملاحظةً لذلك الفرق بين الأمثلة التي مثَّلوا بها وأثبتناها عنهم ، لم يمثل السهيلي ، وهو يتحدث عن تلك الحال ، إلا بما لا يُفيد من الجوامد، واقعاً حالاً منفرداً عن الوصف ، وذلك حيث قال : « وأما قولهم : جاء زيد رجلاً صالحاً ، فالصفة وَطَّأت الاسم للحال ، ولولا (صالحاً) ما كان (رجلاً) حالاً (٤) . وكذلك قوله تعالى (لِسَانَ عَرَبِيًّا) (٥) . فإن قيل : وما فائدة ذكر الاسم الجامد ، وهلا اكتفي بصالح وعربي ؟ قلنا : في ذكر الاسم موصوفاً بالصفة في هذا الموطن دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها وأنها مستقرة له ، وليس كقولك : جاءني زيد صالحاً : لأن (صالحاً) ليس فيه غير لفظ الفعل ، والفعل غير دائم ، وفي قولك : رجلاً صالحاً ، لفظ (رجل) وهو دائم فلذلك ذكر » (٦) . وعلى ذلك فهذه الخاصية في التركيب ليس لها علاقة بخصائص الحال - من جهة الاشتقاق وعدمه - : إذ يشترك معها فيها الخبر - كما ذكرنا وكما هو معلوم-، وإنما يصار إليها معهما : لأن الأصل فيهما عدم الثبوت، وهو ما بينه السهيلي

(١) صحيح البخاري (كتاب بدء الوحي) : ٣/١، وانظر : نتائج الفكر : ٤.٢-٤.٣.

(٢) مريم : ١٨ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦ / ٨٠ - ٨١ ، وانظر : الكشاف : ٩/٣ ، والبحر :

١٨٠/٦ ، وروح المعاني : ٧٥/١٦ .

(٤) سبق نقل نصه الذي ذهب فيه الى أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال

واستشهد لذلك بالحديث (يتمثل لي الملك رجلاً) ، انظر : نتائج الفكر :

٤.٢ - ٤.٣ .

(٥) الأحقاف : ١٢ .

(٦) نتائج الفكر : ٣٩٦ .

وغيره . قال الطاهر بن عاشور - مُبَيَّنًا فائدة تكرير لفظ (إله) في قوله تعالى (**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**)^(١) - : « والإخبار عن (إلهكم) بإله ، تكرير ليجري عليه الوصف بواحد ، والمقصود : وإلهكم واحد ، لكنه وَسَطَ لفظ (إله) - بين المبتدأ والخبر لتقرير معنى الألوهية في الخبر عنه ، كما تقول : عالم المدينة عالم فائق وليجيء ما كان أصله خبراً مجيء ، النعت فيفيد أنه وصف ثابت للموصوف ، لأنه صار نعتاً ، إذ أصل النعت أن يكون وصفاً ثابتاً ، وأصل الخبر أن يكون وصفاً حادثاً . وهذا استعمال متبع في فصيح الكلام ، أن يعاد الاسم أو الفعل ليبنى عليه وصف أو متعلق ، كقوله : (**إِلَهًا وَاحِدًا**)^(٢) ، وقوله (**وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغَوَمِ أَذْكُرُوا**)^(٣) . . . »^(٤) . وملاحظة لتلك الخصيصة عند سيبويه وغيره من متقدمي النحاة إيقاع الاسم الجامد غير المفيد منفرداً ، هذا الموقع وغيره ، نوعاً من التوكيد . قال سيبويه : « ومنه أيضاً : مررت برجلين مسلم وكافر ، جمعت الاسم وفرقت النعت . . . وكذلك : مررت برجلين : رجل صالح ورجل طالح ، إن شئت صيّرته تفسيراً لنعت ، وصار إعادتك الرجل توكيداً ، وإن شئت جعلته بدلاً »^(٥) . وقال السيرافي « وقد يعيدون الاسم توكيداً ويقولون : مررت برجلين : رجل مسلم ورجل كافر . وتقدير الاعراب فيه واحد ، وإعادة الاسم فيه توكيد »^(٦) . وقال الزجاج : « (لسانا عربياً) : منصوبان على الحال ، المعنى : مصدقاً لما بين يديه عربياً ، وذكر (لساناً) توكيداً ، كما تقول : جاءني زيد رجلاً صالحاً ، تريد : جاغني زيد صالحاً ، وتذكر رجلاً توكيداً »^(٧) . كما أوجب ابن هشام في المشتق الواقع بعد جامد لا يستقلُّ بفائدة الإخبار، النعت ، ولم يجوز فيه أن يكون خبراً ، قال - في

(١) البقرة : ١٦٣ .

(٢) البقرة : ١٣٣ ، التوبة : ٣١ .

(٣) الفرقان : ٧٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٧٤/٢ - ٧٥ ، وانظر : ٨٨/٢ - ٨٩ .

(٥) الكتاب : ٤٣١/١ ، وانظر : ٣٦٣/١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي

الفارسي : ٢٢٤/١ .

(٦) شرح السيرافي : ١٤٧/٢ .

(٧) معاني القرآن وأعرابه : ٤٤١/٤ ، وانظر معاني الاخفش : ٦٩٣/٢ ، ومعاني

الفراء : ٥١/٣ .

باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها (١) - «
الجهة التاسعة ألا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك ، أمثلة . . . الثاني : نحو
زيد كاتب شاعر ، فإنَّ الثاني خبر أو صفة للخبر ، ونحو : زيد رجل صالح ،
فإن الثاني صفة لا غير : لأنَّ الأوَّل لا يكون خبراً على انفراده : لعدم الفائدة
ومثلهما : زيد عالم يفعل الخير ، و : زيد رجل يفعل الخير » (٢) . وقال - في
باب كيفية الاعراب (٣) - : « . . . وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته ،
قيل : خبر موطيء ، لِيَعْلَمَ أَنَّ المقصود ما بعده ، كقوله تعالى : **بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ
بَجَاهِلُونَ** (٤) وقوله :

كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد (قوم) و (رجل) الى ما قبلهما لا إليهما . ومثله
الحال الموطئة في نحو (**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**) (٥) ، (٦) .

ولهذه الظاهرة - اثباتهم ما لا فائدة فيه منفرداً : توصلوا إلى الثبوت - نظير
مضاد وأعني به إلغاهم ما فيه فائدة توصلوا إلى إفادة الثبوت أيضاً - وذلك
هو إلغاؤهم (٧) (كان) في نحو قول الفرزدق وهو من أبيات الكتاب (٨) :

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لنا - كانوا - كرامٍ

إلغائهم

-
- (١) انظر المغنى : ٦٨٤ .
(٢) السابق : ٧٨١ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٨٨/٢ - ٨٩ .
(٣) مغنى اللبيب : ٨٧٢ .
(٤) النمل : ٥٥ .
(٥) يوسف : ٢ ، وتختلف مع ابن هشام في كون (قرأنا) حالاً موطئة ، وذلك
لأنها تستقل بفائدة وسيأتي بيان ذلك .
(٦) مغنى اللبيب : ٨٧٥ .
(٧) آثرت مصطلح الإلغاء على مصطلح الزيادة - وكلاهما ورد عن النحاة - لأن
الأخير غير دقيق في وصف المسألة . وقد استخدم سيبويه الأول
وسياتي نصه وكذلك فعل السيرافي : ١٤/٣ والأعلم : النكت ١/٥٢٣ ،
وإستخدم المصطلحين المبرد : المقتضب : ١١٦/٤ - ١١٧ . وممن استخدم
المصطلح الثاني ، ابن عصفور : المقرب : ١٠٠ ، وابن مالك وابن عقيل :
شرح ابن عقيل : ٢٨٨/١ - ٢٩٢ ، وابن هشام : مغنى اللبيب : ٦٧٣ .
(٨) ١٥٣/٢ .

حيث ألقى الشاعر (كان) - متصلة باسمها - إرادة الإشارة إلى ثبوت هذا الوصف لجيرانه السابقين . ولو أعملها لتحول المعنى إلى أن تلك كانت صفة لهم أيام مجاورته إياهم ، وفي ذلك تنقُّصٌ للمدح ، وإدراكاً لهذه الوظيفة للإلغاء هنا ، قَبَّحَ الخليل الإلغاء إذا لم توجد قرينة ما تعين من أريد اثبات وصف من الأوصاف له ، قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء (كان) وشبهة بقول الشاعر وهو الفرزدق : . . . وقال : إن من أفضلهم كان رجلاً ، يقبحُ : لأنك لو قلت : إن من خيارهم رجلاً ، ثم سكت ، كان قبيحاً حتى تُعرِّفه بشيء ، أو تقول : رجلاً من أمره كذا وكذا » .^(١) ولا يُعترض على هذا بأن يقال : إن كان تأتي مفيدة الثبوت ، وذلك كثير في كلام العرب وفي كلامه تعالى ، ويتعين ذلك : فيها عند وقوعها في سياق الإخبار عن صفة من صفاته تعالى ، نحو قوله (**وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**)^(٢) : إذ إن هذا المعنى فيها طاريء وخارج عن دلالتها الوضعية ، وإنما يستفاد من القرائن سواءً كانت حالية أم مقالية .

وإفادة الثبوت قد تكون مقصودة لذاتها كما في بعض ما سبق ، من نحو إفادة ثبوت الصلاح لزيد ، في : زيد رجل صالح ، والجهل للمخاطبين في : (**بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ**) ، حيث الجوامد التي لا تستقل بالفائدة أخبار ، وقد تكون طريقاً لتقرير معانٍ آخر نتبينها من استقراء بعض الآيات الكريمة التي جاءت فيها مثل تلك التراكيب . منها قوله تعالى :

(**إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**)^(٣)

المراد بالأمّة في الآية « الملة » ، وأصلها : القوم الذين يجتمعون على دين واحد . ثم اتسع فيها فأطلقت على ما اجتمعوا عليه من الدين . قال تعالى (**إِنَّا وَجَدْنَا**

(١) الكتاب : ١٥٣/٢ ، وانظر : المقتضب : ١١٦/٤ - ١١٧ ، حيث لم يرتض المبرد القول بالإلغاء ، قال : « وتأويل هذا سقوط (كان) على : وجيران لنا كرام ، في قول النحويين أجمعين . وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أن خبر (كان) ، (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » .

(٢) النساء : ١٦٥ .

(٣) الأنبياء : ٩٢ .

عَابَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ (١) ، أي : دين وملة . قال الشهاب : وظاهر كلام الراغب (٢) أنه حقيقة في هذا المعنى أ.هـ . والعامية على رفع (أمتكم) خبراً لـ (إن) ، ونصب (أُمَّةً وَاحِدَةً) على الحال (٣) . والإشارة « بقوله (هذِهِ) إلى أمر مستحضر في الذهن بينه الخبر والحال ، ولذلك أُنْتُثَّ اسم الإشارة أي : هذه الشريعة التي أوحينا إليك هي شريعتك . ومعنى هذا الإخبار أنك تلتزمها ولا تُنْقِصُ منها ولا تغير منها شيئاً . ولأجل هذا المراد جُعِلَ الخبر ما حقه أن يكون بياناً لاسم الإشارة : لأنه لم يُقصد به بيان اسم الإشارة ، بل قُصِدَ به الإخبار عن اسم الإشارة لإفادة الاتحاد بين مدلولي اسم الإشارة وخبره فيفيد أنه هو هو لا يغير عن حاله . قال الزجاج (٤) : ومثل هذه الحال من لطيف النحو وغامضه : إذ لا تجوز إلا حيث يعرف الخبر . ففي قولك : هذا زيد قائماً ، لا يقال إلا لمن يعرفه ، فيفیده قيامه ، ولو لم يكن كذلك لزم أن لا يكون زيدا عند عدم القيام ، وليس بصحيح . وبهذا يعلم أن ليس المقصود من الإخبار عن اسم الإشارة حقيقته ، بل الخبر مستعمل مجازاً في معنى التحريض ، والملازمة ، وهو يشبه لازم الفائدة وإن لم يقع في أمثلتهم » (٥) .

فالمعنى الذي أريدت الإشارة إليه بواسطة هذا التركيب ليس مجرد الثبوت ، أي ثبوت الواحدية لأديان الرسل جميعاً - من جهة العقيدة وهي التوحيد (٦) - ، بل أريدت الإشارة إلى أمرٍ آخر ، وهو : « أن هذه أمتكم في حال اجتماعها على الحق ، فإذا افتترقت فليس من خالف الحق داخلاً فيها » (٧) ومنها أيضاً قوله تعالى :

-
- (١) الزخرف : ٢٢ .
 (٢) المفردات : ٢٣ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٥/٤ ، والكشاف : ١٣٤/٣ .
 (٣) الفتوحات الإلهية : ١٤٤/٣ .
 (٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٦٣/٣ - ٦٤ .
 (٥) التحرير والتنوير : ٧١/١٨ - ٧٢ .
 (٦) السابق : ١٦ / ١٤٠ - ١٤١ .
 (٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤.٤/٣ ، وانظر : الكتاب : ١٤٧/٢ - ١٤٨ .

(وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ)

فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١١﴾ وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَىٰ

إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّسِنْدَرِ

الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٢﴾ (١)

ف (لساناً) حال جامدة لافائدة فيها إن أفردت عن الوصف - موطنه - ، إذ المراد به اللغة . « وغلِب إطلاق اللسان على اللغة ؛ لأن أشرف ما يستعمل فيه اللسان هو الكلام ، قال تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ (١) ، وقال : فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ (٢) . » (٤) وهي حال من (كتاب) لتخصسه بالوصف - على مذهب من يشترط ذلك - ، ويصح أن تكون حالاً منه وإن لم يتخصص ؛ لأنه وإن كان نكرة ، فإنَّ المراد به معيّن معلوم . وجوز الزمخشري وغيره أن يكون حالاً من مصدق وهو العامل فيه ، وأن يكون حالاً من (كتاب) لتخصسه بالصفة ، والعامل فيه اسم الإشارة ، وأن يكون مفعولاً لمصدق ، على حذف مضاف ، أي : مصدق ذا لسان عربي (٥) ، وقراءة (مُصَدِّقٌ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) (٦) ترجح الحاليه .

ولو قيل : وهذا كتاب مُصَدِّقٌ عربيّاً ، لكان معنى مستقيماً ، لكنه غير المعنى مع إثبات كلمة (لسان) ، إذ صار المعنى مع إثباتها أن تلاوته ينبغي أن تكون بهذا اللسان الذي نزل به ولا تصح بغيره . وذكر الطاهر بن عاشور فائدة أخرى ، قال : « وأدْمِج لفظ (لساناً) للدلالة على أن المراد بعربيته عربية ألفاظه ، لا عربية أخلاقه وتعاليمه ؛ لأنَّ أخلاق العرب يومئذٍ مختلطة من محاسن ومساويء ، فلمّا جاء الإسلام نفى عنها المساويء ، ولذلك قال النبي - ﷺ (إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ) (٧) .

(٢) إبراهيم ، ٤ .

(١) الأحقاف : ١١ ، ١٢ .

(٣) مريم : ٩٧ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٦ / ٢٥ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٢٥ / ٢ .

(٥) انظر الكشاف : ٣٠١ / ٤ ، ومعاني القرآن للقراء : ٥١ / ٣ ، ومعاني القرآن ،

للأخفش : ٦٩٣ / ٢ ومعاني القرآن وإعرايه للزجاج : ٤٤١ / ٤ ، والفتوحات

الإلهية : ١٢٧ / ٤ ، وضعف النحاس أن يكون حالاً من (كتاب) : انظر :

إعراب القرآن : ١٦٢ / ٤ .

(٦) انظر الكشاف : ٣٠١ / ٤ ، والفتوحات الإلهية : ١٢٧ / ٤ .

(٧) التحرير والتنوير : ٢٦ / ٢٥ .

والى ذلك المعنى اريدت الاشارة في (قرآناً عربياً) في قوله تعالى:

(الرَّتْلَكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ اِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا
لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾) (١)

أي : أنزل ليتلى تعبداً بتلاوته ، وتلاوته لا تكون إلا بهذه اللغة . وعلى ذلك فإن للجامد هنا فائدتين ، أي إنه مستقل بفائدة ، وهو ليس كذلك في الآية السابقة قال النحاس : « نصب قرآن على الحال ، أي : مجموعاً ، ويجوز أن يكون توطئةً للحال كما تقول : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، و (عربياً) على الحال ومعنى أعرب: بَيَّنَّ ، ومنه : الثَّيْبُ تعرب عن نفسها » (٢) . وقال الألوسي : « ونصب (قرآناً) على أنه حال ، وهو بقطع النظر عما بعده وعن تأويله بالمشتق حال موطئةً للحال التي هي (عربياً) ، وإن أول المشتق ، أي : مقروءاً ، فحال غير موطئة . و (عربياً) : إما صفته على رأي من يجوز وصف الصفة ، وإما حال من الضمير المستتر فيه على رأي من يقول بتحمل المصدر الضمير إذا كان مؤولاً باسم المفعول، مثلاً. وقيل : (قرآناً) أُبدل من الضمير وعربياً صفته » (٣).

وفي ضوء هذا التفريق نقول : لا يصح أن يُعدَّ الجامد - الواقع حالاً - موطئاً إذا كان مستقل بفائدة - سواء أمكن تأويله بمشتق أم لم يمكن - وإن جيء بعده بمشتق . وهو الأمر الذي لم يوضحه النحاة (٤) والمشتغلون بإعراب القرآن ، عند حديثهم عن هذا القسم من أقسام الحال ، بل جاء تمثيلهم له ضمناً النوعين معاً - المفيد وغير المفيد ، ونسبتي منهن السهيلي ، حيث - كما رأينا - لم يمثل للحال الموطئة إلا بما كان غير مفيدٍ من الجوامد .

وبذلك نصل إلى ختام الحديث عن هذه الخصيصة في الحال، مكررين القول بأن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال ، بل يكفي فيها أن تكون مبينة لكيفية التباس الحدث بمن وقع منه أو به ، وذلك إن جيء بها للوظيفة الأساسية لها وهي بيان الهيئة .

- (١) يوسف : ٢ ، ١ .
(٢) إعراب القرآن : ٣٠٩ / ٢ .
(٣) روح المعاني : ١٧١ / ١٢ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٢٤٦ / ٩ ، البحر المحيط : ٢٧٧ / ٥ ، والدر المصون : ٤٢٩ / ٦ .
(٤) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٤ / ٢ ، وشرح الكافية : ٣٢ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٣٢٤ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٢٩٩ / ٢ ، مغني اللبيب : ٦٠٥ ، والتصريح على التوضيح : ٣٧١ / ١ والأشباه والنظائر : ٨١ / ٢ ، والفتوحات : ٥٥ / ٣ .

التنكير والتعريف

انقسم النحاة بشأن جواز مجيء الحال معرفة إلى ثلاثة فرق . منع ذلك فريق منطلقاً ، حتى أداهم ذلك إلى أن حاولوا تخريج المسموع منه على وجوه من التأويل ليست مرضية ؛ لأنها تقود إلى معنى غير المعنى الذي أرادته الذين أوقعوا الحال على ذلك النحو من أصحاب اللغة . وهؤلاء هم البصريون ومتابعوهم . وأجاز ذلك فريق بشرط ، وهؤلاء هم الكوفيون . وذهب الفريق الثالث - على ما هو المشهور عنهم - إلى إجازته إجازة مطلقة . وصاحب هذا المذهب يونس من البصريين وتابعه البغداديون وقد سبق - في مبحث المبالغة - برهنة أن الحال لا تأتي معرفة إلا في مقام ارادة المبالغة - حيث التعريف سواء كان بآل أو الاضافة تعريف استغراق - إلا فيما ندر ، نحو: ادخلوا الأول فالأول ، وكلمته فاه إلى في ، رجع عوده على بدئه .^(١) حيث لا يمكن أداء المعنى المراد إلا بالتعريف^(٢) . كما بينا أن الحال التي تقع كذلك لا تخلو من أن تكون مصدراً ، أو اسماً عومل معاملة المصدر لاتفاقهما في الدلالة على الجنس . أو اسم جنس أو علم جنس .

ونأتي إلى تفصيل الحديث عن موقف كل فريق من هذه الخصيصة في الحال ، بادئين ببيان صور التأويل التي لجأ إليها البصريون ومتابعوهم . فبعض هؤلاء جعل المعارف الواقعة أحوالاً وهي مصادر ، مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة هي الحال عندهم وذلك لأنهم لا يجيزون وقوع المصدر حالاً على الإطلاق . ويأتي على رأس هؤلاء ابن السراج وتابعه تلميذاه : الزجاجي وأبو علي الفارسي وغيرهم ممن ارتضى مذهبه هذا . قال مبيّننا أن المصادر الواقعة حالاً هي مفاعيل مطلقة : « واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها ، وانتصابها بها انتصاب المصادر ، نحو قولك : أتاني زيد مشياً ، فقولك : مشياً ، قد أغنى عن ماشٍ ويمشي إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً . . . »^(٣) وينسحب مذهبه ذاك على المصادر المعرفة أيضاً ، وهو ما يوضحه قوله : « وقد

(١) خرج الخليل المثال الأخير على جعل (عُودُهُ) مفعولاً به (رَجِعَ) .
 (٢) للضرورة إلى تعريف الحال ، فيما لا يمكن أداء المعنى المراد إلا به ، نظير ، وهو تقديم حرف الجر على اسم الشرط ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، لكنهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجر ، استجازوا إعماله في الشرط ، انظر : الخصائص : ٣٥٢/١ .
 (٣) الأصول في النحو : ١٦٣/١ - ١٦٤ ، وانظر : شرح التسهيل : ٧٢٣/٢ - ٣٢٨ ، حيث وهم ابن مالك فنسب مذهب ابن السراج إلى المبرد والأخفش .

جاء بعض هذه المصادر يُغني عن ذكر الحال بالألف واللام ، نحو : أرسلها العراك . والعراك لا يجوز أن يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال . وإنما انتصب عندي على تأويل : أرسلها تعترك العراك ، فـ (تعترك) حال ، والمصدر الذي عملت فيه الحال هو (العراك) ، ودلّ على (تعترك) فأغنى عنه ، وكذلك : طلبته جهدك وطاقتك ، كأنك قلت : طلبته تجتهد جهدك وتطبيق طاقتك (١) .

وذكر أبو عليّ أنّ من البصريين من يُعدّ وقوع المصادر النكرة أحوالاً، شاذاً قياساً ، ولذا فهم يقصرون استعماله كذلك على المسموع منه ، قال : « مسألة تقول : لقيته فجاءه وعدواً وركضاً وسيراً . قال شيخنا أبو علي : هذا مصدر وقع موقع فعل ودل ذلك الفعل على حال . قال : لأنه إذا قال : عدواً ، دلّ على : أعدو ، ودل (أعدو) على عارٍ واختلف أصحابنا في هذا على وجهين : فقال قوم : إنّ هذا القسم لا يجوز أن يقاس عليه : وذلك أنه بعيد : لأن الحال لا تدل على المصدر وإنما تدل على الفعل : ألا ترى أنك توقع الفعل في موضع الحال ، والحال في موضع الفعل ، فيدلّ كل منهما على صاحبه . والحال لا تدل على المصدر ، فلماً لم تدلّ عليه ، كان هذا شاذاً ، وبسبيل أن يقال فيما قالوا ولا يقاس عليه . ووَجَّه من قال : إنه يقاس (٢) ذلك أنه قال : الحال نكرة وهذا

المسوع

(١) الأصول في النحو : ١٦٤/١ - ١٦٥ ، وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢٧/٢ ، والبسيط ٥١٧/١ - ٥١٨ ، حيث وهم ابن أبي الربيع بنسبة مذهب ابن السراج إلى سيبويه ، وزعم أنه لا خلاف بين النحويين المتقدمين حول ذلك التأويل .

(٢) سبق بيان كيف أن الحال والمفعول المطلق المبيّن لنوع عامله يلتقيان بحيث يحتمل في الاسم المبين لنوع العامل أن يكون حالاً وأن يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك مسوغ ثانٍ لوقوع الحال مصدرأ ، والمسوغ الثالث : أن الحال وصفٌ للمصدر الذي يدل عليه الفعل ، حيث (راكباً) في جاء زيد ركباً ، يدل على مجيء موصوف بركوب . والمسوغ الرابع : أن الحال تشبه المفعول لأجله في أنّ في كل منهما تفسيراً لحيثية مبهمّة من حيثيات الفعل ، وبما أن المفعول لأجله لا يقع إلا مصدرأ ، صح فيما أشبهه أن يقع مصدرأ ، وإذا صح ذلك في النعت وليس بينه وبين العامل تلك العلاقة ، فإنّ يصحّ في الحال، وبينها وبين الفعل العلاقة التي تعلم ، من باب أولى .

المصدر نكرة ، والحال تدل على الفعل والمصدر أيضاً يدل على الفعل ، فقد دل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر ، ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع ، فلا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه» (١) . وقال مُبَيَّنًا أن التنكير شرط في الحال : «اعلم أن الحال يشبه التمييز من وجهين : أحدهما : أنه نكرة كما أنَّ التمييز كذلك . لا تقول : جاءني زيد الراكب ، و مررت بعمرو القائم . . . فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك وطاقتك ، ورجع هُوْدُهُ على بدئه ، وأرسلها العراك . وهذه معارف وهي أحوال ، فالقول : إن هذه الأشياء ليست أحوالاً وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، فالتقدير : طلبته تجتهد ، وأرسلها تعترك ، فدلَّ جهدك والعراك على تجتهد وتعترك ، فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه (٢) .»

ووافقه فيما ذهب إليه عبدالقاهر ، وحاول دفع ما يعترض تأويله ذاك : وهو أن هذه المصادر لو جيء بها مع الفعل الذي يفترضون حذفه ، لما صح أن تقع معرفة ، قال : « . . . فإن قلت : إنك تقول : جاغي زيد يسير سيراً ، ولا تقول : يسيرُ سيرُهُ ، وكذا تقول : جئتني تُسرِعُ إسرَاعاً ، ولا تقول : تُسرِعُ إسرَاعك . فالجواب أن الأمر كما زعمت ، فالأصل أن تقول : طلبته تجتهد جهداً ، إلا أنَّهم لما حذفوا الفعل الذي هو (تجتهد) أحبوا أن يكون في لفظ ما يدل على (تجتهد) الذي هو حال من المخاطب ذكراً يعود إليه ، كما يكون ذلك في الحال : إذ المصدر بدلالته على الفعل قد أشبه ما هو نائب منابه ، فلمَّا كان كذلك أضيف إلى ضمير المخاطب فقيل : جهدك ، وليس كذا إذا أظهرت الفعل فقلت : طلبته تجتهد جهداً : لأن المصدر لا يكون حينئذٍ كالنائب عن الحال . كيف والحال هو الفعل المذكور فلا يحتاج إلى أن يتصل بالمصدر ذكرُ ذي الحال . وقريب من هذا ما تقدم من قوله : (كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ) (٣) : لأن الأصل : كَتَبَ اللهُ كتاباً ، ثم لما حُذِفَ الفعل أضيف المصدر (٤) إلى اسم الله الذي كان فاعل الفعل ،

(١) المسائل المنثورة : ١٣ - ١٤ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٩/١ -

٦٨ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٥/١ - ٦٧٧ ، وانظر : المسائل المنثورة : ١٥ -

١٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٤٨/١ - ٢٥٤ .

(٣) النساء : ٢٤ .

(٤) أنظر في ضابط حذف الفعل مع هذه المصادر وجوباً وجوازاً : شرح

الكافية للرضي : ٣٠٧ - ٣٠٥/١ .

وهذا واضح « (١) .

وسبق أبا علي إلى اعتناق مذهب ابن السراج الزجاجي ، يشير إلى ذلك صنيعة حيث جعل المصدر في نحو كلمته مشافهة ، منصوباً بفعل واجب الإضمار ، قال : « باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره . . . ومنه قولهم : لقيته فجأة ، وقتلته صبراً ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدوياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسمعاً » (٢) . وارتضى هذا المذهب غير هؤلاء جماعة منهم ابن بابشاذ (٣) ، وابن الشجري (٤) وأبو البركات الأنباري (٥) وابن أبي الربيع (٦) ، وابن عصفور غير أنه قدر الناصب لتلك الأسماء أوصافاً حذف فأقيمت معمولاتها مقامها . قال : « وأما الحال فإن كانت مبيّنة اشترط فيها أن تكون نكرة أو في حكمها ، نحو قولهم : أرسلها العراق ، وطلبته جهدي وطاقتي ، وكلمته فاد إلى في ورجع عوده على بدنه ، وجاء القوم قضهم بقضيضهم ، وجاء زيد وحده ، ومررت بالقوم ثلاثهم وأربعتهم إلى العشرة . أي : معتركة العراق ، ومجتهداً جهدي ، ومطيقاً طاقتي ، وجاءلاً فاد إلى في ، وعائداً عوده على بدنه ، ومنقضين قضهم بقضيضهم ومنفرداً ثلاثهم بالمرور : فحذفت النكرات وأقيم معمولها مقامها . وأما :

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٧٧/١ - ٦٧٨ ، وانظر : دلائل الإعجاز : ٣٠٠ -

(٢) الجمل في النحو : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :

(٣) انظر : المقدمة المحسبة : ٣١٢/٢ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري : ٢٣٥/١ .

(٥) انظر : أسرار العربية : ١٩٣ - ١٩٤ .

(٦) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية ، ١/ ٣٤٣ ، ٣٢١ ، ٣٨٧ ، والبسيط

ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، وجاء القوم الجماء الغفيرَ ، فالألف واللام فيهما زائدتان « (١) »

وما ذهبُ إليه هذه الجماعة من البصريين لا يَطْرُدُ مع المصادر، وإنْ خرَّجه عبدالقاهر على ما رأينا ، إلا إذا ادعينا أن (أل) في العراك نائبة عن الضمير . كما أنه لا يطرد مع ما جاء معرفة من الأحوال وهو غير مصدر ولذلك وجدنا ابن الشجري يحاول أن يجد لكل نوع من تلك الأسماء وجهاً يخرجُه عليه. وفعل الشيء نفسه ابن عصفور كما رأينا ، قال : « ولا اعتبار بما وقع من المعارف في موقع الأحوال ، كقولهم : طلبته جهداً ورجع عوده على بدءه ، وأرسلها العراك : لأن هذه مصادر عملتُ فيها أفعال من ألفاظها مقدرة ، وتلك الأفعال واقعة مواقع الأحوال ، والأفعال نكرات فلا يمتنع وقوع الفعل موقع الحال . . . فإن قيل : فقد قالوا : القوم فيها الجماء الغفير ، فنصبوا على الحال ، وفيه الألف واللام وليس بمصدر قيل : إن النحويين قدروا الألف واللام من هذا الاسم تقدير الزيادة (٢) ، كما قدروهما زائدين في قولهم : إنني لأمر بالرجل مثلك فيكرمني (٣) ، وكما جاءت زيادتها في مواضع كثيرة ، نحو . . . وإذا ساغ التأويل في قولهم : هم فيها الجماء الغفير ، لم يكن لمن جعل الحال معرفة حجة في ذلك . فإن قلت : فقد قالوا : كلمته فاهُ إلى في ، فنصبوا المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر فنعمل فيه فعلاً من لفظه ،

(١) المقرب : ١٦٨ ، وشرح الجمل : ٢ / ٤٢٣ .

(٢) سبق في مبحث المبالغة نقل استدلال السيرافي لعدم صحة عدّ (أل) في المثال زائدة ، انظر : شرح السيرافي : ١٦٠ / ٢ ، كما أن ابن أبي الربيع رفض دعوى الزيادة في (الجماء) وفي (العراك) ، وانفصل عن القول . بجواز مجيء الحال معرفة ، إذ أن مذهبه حول وقوع الحال مصدراً ، مذهب ابن السراج ، انظر : البسيط : ٥١٦ / ١ - ٥١٦ ، ٣٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٢٩ / ١ .

(٣) سبق بيان أن القول بالزيادة قول الأخفش ، أمّا الخليل فيرى أن صحة المسألة مبنية على نية (أل) في النعت : (مثلك) وإن كان الموضع ليس موضعها ، انظر : الكتاب : ١٣ / ٢ ، وشرح السيرافي : ١٥٩ / ٢ - ١٦٠ ، ٢١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٦٤ / ١ - ١٦٦ ، وشرح الكافية : ٣٠٠ / ٢ .

ونحكم بأنَّ فعله واقع موقع الحال ، ولا هو من أسماء الفاعلين وغيرها ، مما يقدر بإضافته الانفصال . فالجواب أن (فاه) عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة ، وهذا المنصوب لمعرفة قائم مقامه ، وتقديره : (١) جاعلاً فاهُ إلى في . على أن هذه الكَلِم التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف ، لو كانت خالية من تأويل يُدْخِلُها في حيزِ النكرات لما ساء الاحتجاج بها : لأن ذلك عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر (٢) . وذهب آخرون من هذا الفريق إلى تأويل ما جاء بأل من تلك الأحوال أو مضافاً ، بنكرة . وأوَّلُ من صار إلى ذلك سيبويه ، فهو مع ذهابه - عند حديثه عمَّا جاء معرفة من الأحوال - إلى أنه لا يقع معرفة من الأسماء موقع الحال إلا المصادر ، وذلك مقصور على المسموع منها ، فإن صنيعه يشير إلى أن (أل) الداخلة على تلك المصادر زائدة . قال : « هذا باب ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك . قال لبيد :

فأرسلها العراك ولم يذُها ولم يُشْفِقْ على نَعَصِ الدَّخَالِ

كأنه قال : اغتراكاً (٣) . والرأي نفسه يراه حول ما جاء منها مضافاً إلى معرفة ، قال : « وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة . وذلك قولك : طلبته جهدك ، كأنه قال : اجتهداً . وكذلك : طلبته طاقتك . وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام من هذا الباب » (٤) . وما صار إليه هنا متسق مع مذهبه الراض لتعريف الحال وإن كان التعريف لفظياً ، حيث سبق أن نقلنا نصّه الذي جوز فيه نصب المصدر التشبيهي على الحال، بنكرة ، ورفض ذلك الوجه فيه معرفةً بأل الجنسية أو مضافاً إلى مُعرِّفِها ، وذلك في نحو : مررت به فإذا هو يُصَوِّتُ صوتَ حمار ، أو : صوتَ الحمار (٥) . وهو مع ذهابه

(١) انظر حول الخلاف حول إعراب المثال : الهمع : ١٠/٤ - ١٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٣٥/١ - ٢٣٧ ، وانظر : ١٩/٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧٢ .

(٤) السابق : ٣٧٣/١ ، وانظر شرح السيرافي : ١١٣/٢ ، ١١٤ .

(٥) انظر : الكتاب : ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، وشرح السيرافي :

١٠٤/٢ - ١٠٦ ، والنكت : ١ / ٣٨٨ - ٣٩٢ ، والمخلص : ٣٤٠/١ .

حيال المسموع إلى أن التعريف في ما وقع منه مصدراً، لفظيًّا - حيث أولها بالانكسرة -، يرى أن وقوعها كذلك شاذ قياساً، وما جاء من الأسماء غير المصادر سواء كانت جامدة أو مشتقة كذلك، محمول عليها، فيقتصر فيه على المسموع ولا يتجاوز به ذلك الموضع، وذلك ما توضحه نصوصه التالية: « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام، شبهود بما يُشبه من الأسماء بالمصادر، نحو قولك: فاد إلى في، وليس بالفاعل ولا المفعول. فكما شبهوا هذا بقولك: عوده على بدئه، وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر، وشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر. وما يُشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير. وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، جرى على قولك: واحداً فواحداً، ودخلوا رجلاً رجلاً... ولا يجوز في غير الأول هذا، كما لا يجوز أن تقول: مررت به واحده، ولا بهما اثنيهما... (١) ». وقال في موضع آخر: « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضف. لو قلت: ضربته القائم، تريد: قائماً، كان قبيحاً، ولو قلت: ضربتهم قائميهم، تريد: قائمين، كان قبيحاً، فلماً كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب، نحو خمستهم بمنزلة طاقته وجهده ووحدته، وجعلوا الجماء الغفير، بمنزلة العراك، وجعلوا قاطبة وطراً، إذ لم يكونا اسمين، بمنزلة الجميع وعامة كقولك: كفاحاً ومكافحة وفجأة. فجعلت هذه المصادر المعروفة البيئة، كما جعلوا عليك ورويدك كالفعل المتمكن، وكما جعلوا سبحان الله ولبيك بمنزلة حمداً وسقياً. فهذا تفسير الخليل رحمه الله وقوله... (٢) ». وقد أول (العراك) ونحوها بتأويل سيبويه

(١) الكتاب: ٣٩٧/١ - ٣٩٨، وانظر: شرح السيرافي: ١٢٨ - ١٢٩.
(٢) الكتاب: ٣٧٧/١، وانظر: ٥٠/٢، ٧٦، ١١٣ - ١١٤، وشرح السيرافي: ١١٤/١ - ١١٥، ٢١٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٨٨/٢.

الأخفش فيما : نقله عنه ابن السراج (١) .

وذهب المبرد إلى تأويل تلك المصادر بمشتقات نكرة ، قال : « وأعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دلّ على موضعه ، وصلاح للموافقة فنُصِبَ لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصباً . وذلك قولك : أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأنه في موضع مجتهداً ، وأرسلها معتركة : لأن المعنى أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى : أرسلها لتعترك (٢) . » .

وذكر أبو حيان مزيداً من تخريجات النحاة لتلك المعارف الواقعة أحوالاً ، مع ملاحظة أنه نسب مذهب المبرد إلى ابن خروف ، قال : « . . . ومذهب الأخفش والمبرد أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة ، إنما الأحوال هو العوامل الناصبة المضمرة ، فبعض هؤلاء قدّر تلك العوامل أفعالاً ، وهو مذهب الفارسي ، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال . . . وذهب ابن طاهر وابن خروف في جماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة بل هي واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبية على الحال بنفسها مشتقة من أفعالها ومعانيها ، وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه ، فيكون التقدير : معتركةً . وذهب ثعلب أن الجماء الغفير منتصب على المدح لاجال . وأجاز الجرمي نحو : مررت بإخوتك الجماء الغفير ، وأجاز ابن الأنباري فيه الرفع ، نحو : مررت بإخوتك الجماء الغفير ، بالرفع ، على تقدير : (هم) وقال الكسائي : العرب تنصب الجماء الغفير في التمام وترفعه في النقصان ، قال :

(١) انظر الأصول في النحو : ٢ / ٣١٢ ، والجنى الثاني : ٢١٩ ، ومغني اللبيب

: ٧٤ ، ٨٦ ، وابن الطراوة النحوي ، عياد الثبتي : ٢٥٨ .

(٢) المقتضب : ٣ / ٢٢٧ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣٨ ، حيث نسب أبو

حيان مذهب ابن السراج إلى الأخفش والمبرد .

كُهُولَهُمْ وطفُلُهُمْ سِوَاءٌ هُمُ الْجَمَاءُ فِي [اللُّؤْمِ] (١) الْغَفِيرُ

وزعم ثعلب أن قولهم : أوردتها العراق ، إنما انتصب العراق على أنه مفعول ثانٍ لأوردتها ، وأما قولهم : أرسلها العراق فهو عند الكوفيين مضمن (أرسلها) معنى (أوردتها) ، فهو مفعول ثانٍ لأوردتها . وزعم ابن الطروة أن انتصاب (العراق) ليس على الحال ، بل على الصفة لمصدر محذوف ، أي : الإرسال العراق ، وكذا قال في هذه الأبواب (٢) . . . (٣) . وانتهج غير مَنْ ذَكَرَتْ آراؤهم في نص أبي حيان، وغير متابعي ابن السراج ، إمَّا نهج سيبويه ، وإمَّا نهج المبرد في التأويل (٤) . وعلّق الدكتور عياد الثبتي على تلك المذاهب في التأويل وَعَدَّ - متابعاً لأبي حيان - أسلمها مذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وهو الحقيقة مذهب المبرد ، وهما متابعان له فيه ، قال : « ومن تأمل هذه المذاهب يتبين أن ما ذهب إليه ابن الطراوة بعيد ، ففيه ادّعاءٌ حذف الموصوف ، كما أنه لم يَعْهَدْ وجود صفة تُلْتَزَمُ فيها (أل) ، بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات على حسب الموصوف . هذا إضافة إلى ما في تقديره : أرسلها الإرسال العراق من بُعدٍ بين الصفة والموصوف ينبو عنه الطبع ، ويظهر لي أن ما ذهب إليه ابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، أسلم هذه المذاهب في هذه المسألة ، إذ ليس فيه تكلفٌ إضمار كما أن المعنى ينصره . . . (٥) » .

(١) وردت في النص (القوم) وما أثبتته منقول عن شرح السيرافي : ١١٤/٢ .

(٢) لعله يريد بـ (هذه الأبواب) الأحوال التي جاءت معرفه بـ (أل) : ابن الطراوة النحوي : ٢٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٨ ، وانظر : إعراب الحديث النبوي ، لابي البقاء : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤) انظر شرح المفصل : ٢ / ٦٢ ، والكافية في النحو : ١.٣ - ١.٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٥ - ٢٢ . وشرح التسهيل : ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٤٩ ، والهمع : ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٤ ، ١٧ - ٢٠ ، والاتقان : ١ / ١٥١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٢٣ - ٢٢٥ ، وشرح قطر الندى : ٣٣٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٠٠ - ٣٠٤ ، وشرح الأشموني : ٤١٤ / ١ ، وحاشية الصبان : ١٧٧ / ١ .

(٥) ابن الطراوة النحوي : ٢٥٨ - ٢٥٩ .

ومع أنني أرفض التأويل في هذه المسألة من أساسه ، لأنه كما بُيِّنَ يُمِيلُ الكلام إلى غير الجهة التي أرادها المستخدم ، أرى أن تأويل سيبويه أسلمها ؛ إذ فيه انحراف واحد بالمعنى عن المراد ، وفي تأويل المبرد انحرافان .

ونأتي إلى بيان مذهب الفريق الثاني الذي أجاز تعريف الحال بشرط ، وهم الكوفيون ، حيث ذهبوا إلى أنه « إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة ، نحو : عبدالله الحكيم المحسن أفضل منه المسمى ، التقدير : إذا أحسن أفضل منه إذا أساء . وأنت زيدا أشهر منك عمراً ، أي : إذا سميت . وسمع : لنو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان. فإن لم يكن فيها معنى الشرط ، لم يجر أن تأتي معرفة في اللفظ ، نحو : جاء زيد الراكب . والأولون قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرتين بفعل التسمية » (١) .

أمَّا الفريق الثالث فالمشهور عنه - كما ذكر - إجازة تعريف الحال إجازة مطلقة وصاحب هذا المذهب يونس وتابعه فيه البغداديون . فقد نقل ذلك عنه سيبويه ورده عليه ، قال - في : باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه - : « وأما يونس فيقول : مررت به المسكين ، على قوله : مررت به مسكيناً وهذا لا يجوز ؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا ، لجاز : مررت بعبدالله الظريف ، تريد : ظريفاً . . . » (٢) .

وكذلك فعل السيرافي حيث قال : « وذكر عن يونس : مررت به المسكين ، على : مررت به مسكيناً ، ورد عليه . . . وقد ذكرنا من مذهب يونس وغيره قبل هذا أنه قد تُدَكِّرُ الألف واللام ويراد طرحهما ، وربما أرادوا الألف واللام فيما ليستا

(١) همع الهوامع : ١٨/٤ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ١١/٢ ، وارتشاف

الضرب : ٣٣٨/٢ .

(٢) الكتاب : ٧٦/٢ .

فيه ، وبيننا فساد ذلك . ويجوز نصب (المسكين) على أحسن من الحال ، كأنه
 قاله : لقيت المسكين (١) . ونسب هذا الرأي للبغداديين أيضاً متأخرو النحاة ،
 وذكروا أن المجيزين قاسوا الحال في ذلك على الخبر ، قال ابن عقيل : « وزعم
 البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فأجازوا : جاء
 زيد الراكب (٢) » . وقد ردّ مذهبهم ومذهب الكوفيين بقوله : « وكلا القولين
 ضعيف : أما أولهما : فللفرق بين الخبر والحال : إذ السكوت على الاسم وعدم
 غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسَّماع قليل
 مؤوّل . وأما ثانيهما : فلاحتمال غير الحالية فيما ذكره ، وهو كون المحسن
 والسّيء خبري (كان) مضمرة ، أي : إذا كان (٣) » .

وقد عثرت على ما يفيد تراجع يونس عن رأيه ذاك في مناظرة جرت بينه وبين
 سيبيويه نُقلت عن معجم الأدباء ، وهذا نصها : « حدث المازني ، قال : قال
 الأخفش : كنتُ عند يونس فقليل له : قد أقبل سيبيويه ، فقال : أعوذ بالله منه .

قال : فجاء سيبيويه فسأله فقال : كيف تقول : مررت به المسكين ؟

فقال : جائز أن أجردهُ على البدل من الهاء . . .

فقال سيبيويه : فمررت به المسكين ؟

فقال يونس : جائز

فقال له : على أي شيء تنصبه ؟

فقال يونس : على الحال

فقال سيبيويه : أليس أنت أخبرتني أن الحال لا يكون بالألف واللام ؟

(١) شرح السيرافي : ١٩٣/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٠/٢ ، وانظر : حاشية الخصري

على ابن عقيل : ٢١٤ ، وشرح الأشموني : ٤١٤/١ ، وشرح التصريح على

التوضيح : ٣٧٤/١ .

(٣) المساعد على التسهيل : ١١/٢ .

فقال له : صدقت . ثم قال لسيبويه : فما قال صاحبك فيه - يعني الخليل -

فقال سيبويه : إنَّه ينصبه على الترحُّم

فقال له : ما أَحْسَنُ هذا !

ورأيته مغموماً بقوله : نصبته على الحال « (١) .

فما جاء في هذه المناظرة يتعارض مع ما نسب ليونس فيما سبق ، « والحق أنني لم أجد ما يدفع هذا التعارض في موقف يونس ، ولكن قوله : إن الحال لا يكون بالألف واللام ، يوافق قول كثير من النحاة بالتزام التذكير في الحال . . . ويبدو في المناظرة أنه قد مال إليه وصدق سيبويه فيما حكاه عنه ، فعمل في هذا ما يرجح موقفه الذي حكته المناظرة ، وإن كان المشهور عنه خلاف هذا (٢) . كما أن هناك نصين آخرين ، ورد أولهما في الكتاب ، والثاني في شرح السيرافي ، يُقويان هذا الترجيح ، حيث نقل يونس عن أبي عمرو بن العلاء تقييده لنحو ما أجازوه هو فيما سبق ، فلم يرد يونس ذلك ، قال سيبويه : « واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة ، وذلك أنه لا يحسن أن تقول : هذا زيد الطويل ، ولا : هذا زيد أخاك : من قبل أنه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة ، فيقول : هذا رجل أخوك . ومثل ذلك في القبح : هذا زيد أسود الناس وهذا زيد سيّد الناس (٣) . حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو « (٤) . وقال أبو سعيد وهو يشرح النص السابق : « ذكّر الصفات المعارف أنها لا تكون أحوالاً للمعارف وهذا مُسلمٌ : إذ كنا لا نقول : جاء زيد الراكب ، على الحال . ولا أعلم أحداً يخالفه في ذلك « (٥) .

(١) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، محمد آدم الزاكي : ٦٢-٦٣ .

(٢) السابق : ٦٥ .

(٣) لا أرى القبح في : هذا زيد أسود الناس ، وسيّد الناس ، كالقبح فيما قبله : لأن (أل) في (الناس) جنسية .

(٤) الكتاب : ١١٣/٢ .

(٥) شرح السيرافي : ٢١٥/٢ .

ووجدت من المعاصرين الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، يميل إلى المشهور من موقفي يونس ويؤيده تأييداً مطلقاً ، فهو بعد عرضه للموقفين عقب بقوله : « تلك هي خلاصة الموقف . . . غير أن يونس حينما قال بذلك كان يعتمد اعتماداً قوياً على السماع والقياس معاً . أمّا السماع فإنه كثير ، حيث جاءت الحال معرفة بالآلف واللام : كما أنها جاءت معرفة بالإضافة كذلك . . . ذلك بعض ما ورد به السماع وهو كثير كما ترى . أمّا القياس فإنه قياس قوي أيضاً ، ألا ترى أن يونس قاس مجيء الحال معرفة على مجيء الخبر معرفة ، فكلُّ منهما يأتي معرفة كما يأتي نكرة ، غير أن مجيء الحال نكرة هو الغالب الكثير ، لكن ذلك لا يمنع جواز مجيئها معرفة ، فهو لم يقل بالمساواة بينهما ، وإنما يقول بالجواز فقط ، اعتماداً على الوارد من الشواهد ، واستناداً إلى القياس المعقول : القياس على الخبر من جهة ، والقياس على المسووع من جهة أخرى . ويبدو أنّ هذا القياس الذي ابتكره يونس قياس موفق إلى حدٍّ كبير ؛ إذ إنه يقف على أرض صلبة من الناحيتين معاً ، ناحية القياس وناحية السماع الكثير ، ولهذا رأينا البغداديين يوافقون يونس وينحازون إلى جانبه ضد البصريين والكوفيين على السواء ^(١) . كما أنه تعقب بيت ألفية ابن مالك :

والحال إن عُرِفَ لفظاً فاعتقدُ تنكيره معنى كوحده اجتهد

بقوله : « فانت تراه يذهب مذهب جمهور البصريين في المنع البات وتأويل كل ما ورد من الشواهد شعراً ونثراً . وما كان أغناه عن ذلك لو عدل القاعدة فجعلها تتسع لكل الشواهد ، فيقول مثلاً : الكثير الغالب مجيء الحال نكرة ، وقد جاءت معرفة قليلاً ، وكلاهما جائز . ألا ترى معي أن هذا المسلك أحكم وأقوم ، وأنه يعطي القاعدة النحوية قوة فوق قوتها ، كما أنه يحفظ على اللغة شواهدا من التأويل والتجريح ، كما أنه يحفظ على القراءة هيبتها وقداستها وصيانتها من التأويل دون مبرر لذلك . وإذا كنّا قد ألقنا ذلك من جمهور

(١) يونس البصري : حياته وآثاره ومذهبه : ١٨٤ - ١٨٥ .

البصريين ، فإننا لم نألفه كثيراً عند ابن مالك ، وربما كانت هذه من الهناتِ الهَيِّنَاتِ ، تلك التي يجب اغتفارها والإغضاء عنها نظراً لموقف ابن مالك المعتدل في كثير من القضايا النحوية ، وبخاصة عندما تتعلق بقراءة من القراءات المُحَكِّمَة (١) .

وهذا التأييد المطلق لموقف يونس يلزمه التقييد ببيان الضوابط : إذ مجرد القول بأن الكثير الغالب في الحال أن تأتي نكرة، وتأتي معرفة قليلاً ، وإن كان فيه وصف لما ورد عن العرب ، إلا أن هذا الوصف لا يكفي : لأنه لا يقدم تفسيراً لتلك المخالفة لخصيصة من خصائص الباب ، من ناحية ، ولا يضع الضوابط التي يصحُّ بمراعاتها متابعة طريقة العرب في ذلك القليل متى احتج إلى ذلك . وتلك الضوابط استخرجناها من استقراء ما ورد من ذلك، ومِمَّا قاله سيبويه والخليل عنه . ولها جانبان : الأول يتصل بالمقام : فالحال لا تأتي معرفة إلا في مقام إرادة المبالغة ، أو أن يتعذر أداء المعنى المراد بغير التعريف ، كما في نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول : وكما جاء في « حديث سلمه بن الاكوع : فبايعته أول الناس » (٢) .

الجانب الثاني : يتصل بخصائص التركيب الذي تأتي فيه الحال كذلك . وقد أشار إلى بعض تلك الخصائص سيبويه - فيما سبق نقله عنه - حيث ذكر أن شرط صحة تعريف الكلمة الواقعة حالاً أن تكون مصدراً ، أو اسماً فيه معنى المصدر فيحملُ عليه (٣) . ونضيفُ الى ذلك أسماء الأجناس - الذوات - حيث أجاز الخليل وقوع اسم الجنس المعرف بأل الجنسية حالاً (٤) . كما نضيف أن

(١) السابق : ١٩٠ .

(٢) إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري : ٢٤٩ ، واونظر : ٢٥٠ ، حيث جعل أبو البقاء في (أول الناس) ثلاثة أوجه : أحدها أنها حال ، أي : بايعته متقدماً ، والثاني : أن يكون صفة لمصدر محذوف ، تقديره : مبايعة أول مبايعة الناس ، والثالث : أن يكون ظرفاً أي : قبل الناس .

(٣) انظر الكتاب : ٣٧٧/١ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣٦٤/١ ، شرح السيرافي ١.٨/٢ ، الملخص في ضبط قوانين العربية : ٣٤٠/١ .

وسيلة التعريف ، سواء كانت (آل) أو الإضافة ، يجب أن تفيد الاستغراق حقيقةً أو ادعاءً ، أي ألا يراد بها العهد - وذلك فيما جاء على ذلك النحو مراداً به المبالغة - إذ وظيفة الحال الأساسية بيان هيئة مجهولة للمخاطب ، وتعريف العهد ينافي ذلك . ويتحقق هاتين الخصيتين يتضافر أمران في إفادة الاستغراق والشمول : طبيعة الكلمة (مبناهما ، مادتها) ووسيلة التعريف .

ومع كل ذلك فلا بد من توفر القرائن التي يؤمن بها اللبس ، أي يرتفع بوساطتها احتمال كون الكلمة نعتاً ، وهو متحقق فيما جاء على ذلك النحو .

نتائج فصل الحال :

وخلاصة ما نخرج به من دراسة باب الحال ما يلي :

أولاً - نتائج دراسة الوظائف :

- تُؤدِّي الحال وظائف أساسية أُخْرَ بالإضافة إلى بيان هيئة صاحبها - تخصيص عاملها - : وذلك نتيجة لمشابهة الحال لعددٍ من الأبواب النحوية في بعض الأوجه ، هي : النعت والخبر ، والظرف ، والمفعول لأجله ، والمفعول المطلق . ومن الوظائف التي وجدنا أنها تُؤدِّيها بحق أوجه الشبه تلك ، ما يلي :

أ - **تخصيص صاحبها** . وتؤدِّي الحال تلك الوظيفة وهي جار ومجرور ، وحرف الجر (مِنْ) البيانية ، وصاحب الحال عامٌ - مقروناً بأل الاستغراقية ، أو اسماً موصولاً ، أو مضافاً - . ولوحظ على التركيب الذي جاءت الحال فيه مؤديةً تلك الوظيفة ، أنه مبنيٌ - في الغالب - على التقديم والتأخير .

ب - **التعميم** . ويكون على وجهين : أحدهما : يُقابلُ تخصيصها صاحبها ، والآخر : يُقابلُ تخصيصها عاملها . والتعميم بالنسبة للصاحب قد يكون بالنظر إلى ذاته ، وقد يكون بالنظر إلى شيءٍ يتعلَّق به ، كزمانه ومكانه . والحال المقيدة للتعميم في صاحبها - بالنظر إلى ذاته - تأتي جاراً ومجروراً ، وحرف الجر (مِنْ) البيانية ، والمجرور أعْمُ من لفظ صاحب الحال . وتقيد الحال التعميم في عاملها عندما تأتي ناصئةً على كيفيات وقوع العامل المحتملة كُلِّها ، وهي مُتعددة بالعطف .

ج - **بيان زمن الحدث** . وتأتي الحال المبينة زمنَ عاملها مفرداً وجملة . والجملة قد تكون من صفة ذي الحال وقد تكون أجنبيةً عنه ، وذلك أن جملة الحال على العموم ثلاثة أنماط : من صفة ذي الحال ومن سببيه ،

وأجنبية عنه . ولوحظ على بعض التراكيب التي جاءت الحال فيها مبيئة زمن وقوع الحدث ، عطفُ الحال فيها بالواو على ما يُفيد الظرفية ، وعكسه .

كما وُجِدَ - من خلال استقراء أسلوب القرآن الكريم - أنَّ الحال تُؤدِّي مجموعة أخرى من الوظائف ، منها : بيان وظيفة صاحبها ، وهي تتفق في ذلك مع النعت والخبر . ولوحظ أنَّ الحال المبيئة للوظيفة ، تقيد أيضاً بيان العلة ، وقدّمنا تفسيراً لتلك الظاهرة . وقد تأتي الحال مفيدةً بيان العلة ، مفردةً وجملةً ، كما تأتي مبيئة الأثر النفسي لصاحبها ، بالإضافة إلى المدح والذم والتهديد والتَّحَسُّر، والإنكار والتوبيخ ، وبيان جنس صاحبها^(١) .

- تحدثنا عن المبالغة بحسبانها وظيفةً من وظائف الحال مُجملين الحديث عن الصور التي اتفقت فيها الحال والنعت ، وفصلنا الحديث عن الصور التي انفردت بها الحال ، في إفادة المبالغة ، ومنها : وقوعها معرفةً بال ، أو بالإضافة ، وأثبتنا أنَّ تعريف ما جاء من الأحوال كذلك إنما هو تعريف استغراق ، لا تعريف عهد . كما أثبتنا أنَّ الحال لا تأتي معرفة إلا في مقام المبالغة ، أو حينما يتعذر أداء المعنى المراد بغير التعريف . ووُجِدَ أنَّ الحال المعرَّفة - والمراد من تعريفها المبالغة - لا تكون - في الأغلب - إلا مصدرأً ، أو اسم جنس ، أو اسم تفضيل ، كما جاءت علم جنس . وفي ضوء تبيين نوع التعريف ووظيفته فيما جاء من الأحوال كذلك ، رأينا ، أنه لا حاجة لما صار إليه النحاة تجاهها - حيث حرصوا جميعاً على تأويلها - ؛ وذلك

(١) لم يسعفنا الوقت لتفصيل الحديث عن أداء الحال لتلك الوظيفة ، ووجدنا أنَّ الحال المبيئة جنس صاحبها تأتي جاراً ومجروراً ، ومن شواهد ما في قوله تعالى (قال أنا خيرٌ منه خلقتني من نار وخلقته من طين) : الأعراف : ١٢ ، وانظر في إعراب الجار والمجرور في الآية حالاً : التبيان : ٥٥٨/١ ، ٤٧٩/١ ، ١١٠٧/٢ .

بعض الأحكام المتعلقة بنوع الجملة ، وبصاحب الحال ، حيث أثبتنا فيما يتعلق بالجملة الاسمية أن صاحب الحال هو الخبر ، وأنه لا يشترط كون جُزءي الجملة معرفتين ، جامدين جموداً محضاً ، أو أن يكون العامل محذوفاً وجوباً . كما كان من نتائج تلك الدراسة ، إثبات أن الجملة المؤكدة تكون فعلية كما تكون اسمية . وأن الحال المؤكدة لمضمون تلك الجملة ، تكون جملة كما تكون مفردة .

ثانياً - نتائج دراسة الخصائص :

- الانتقال ليس شرطاً في الحال المؤدبة وظائف غير بيان الهيئة .
- الانتقال والثبوت في الحال المبينة هيئة صاحبها ، كثيران ، والفيصل بين الحال المبينة للهيئة ، ثابتة ، وبين النعت : في كون أحدهما يعين إحدى الكيفيات المحتملة لالتباس الحدث بصاحبه - وإن كانت ثابتة - ، والآخر ليس كذلك . ومجيء الحال في تلك الحال كذلك ، أثر من آثار مشابهتها للنعت .
- تبيين من النظر في نصوص سيبويه وغيره ، كالمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني ، أنهم لا يرون الاشتقاق شرطاً في الحال - كما هو في النعت - ، وقد قاسوها في ذلك على الخبر : إذ هي ضرب منه - ولذلك فهي أشبه به منها بالنعت - ، والخبر يأتي جامداً كما يأتي مشتقاً ، فصح ذلك الوجه في المشبه به وهو الحال ، ومما يسوغ ذلك أيضاً مشابهة الحال للمفعول به والمفعول فيه والتمييز . وتابع أولئك فيما ذهبوا إليه السهيلي وابن الحاجب والرضي . وعليه فإن ما نُصَّ عليه في بعض مصنفات المتأخرين ، وهو : أن جمهور النحاة يشترطون الاشتقاق في الحال ، ليس صحيحاً ؛ بل الذين اشترطوا ذلك جمهور المتأخرين . وقد وجدنا السماع يؤيد قياس سيبويه وموافقيه ، حيث وقعت الحال جامدة وقوعاً كثيراً في القرآن الكريم وفي غيره من الأساليب .

- لا تقع الحال معرفة إلا في مقام إرادة المبالغة - والتعريف سواء كان بآل أو الإضافة تعريف استغراق - ، إلا فيما ندر ، حيث أداء المعنى المراد بغير التعريف غير ممكن . والحال الواقعة معرفة في مقام إرادة المبالغة ، لا تخلو من أن تكون مصدراً ، أو اسماً عوملاً معاملة المصدر - لاتفاقه معه في الدلالة على استغراق الجنس - ، أو اسم جنس ، أو علم جنس . وعليه فإن تأويل الشواهد التي وقعت فيها الحال كذلك ، غير مرضي .

- وقد تعرضنا - كما كان الحال في فصل النعت - لبعض المسائل التي اختلف حولها النحاة : لنقول في الخلاف حولها القول الفصل ، استناداً إلى أسلوب القرآن الكريم . ومن تلك المسائل : مجيء الحال من المبتدأ ، واختلاف العامل في الحال وصاحبها وتعدد الحال لواحد بدون عطف ، ووقوع المصدر المؤول من (أن) والفعل حالاً ، واستثناء شيئين بأداة واحدة .

- كما صرنا إلى تصحيح مجموعة من الآراء التي تبيناً خطأ نسبتها ، وتناقلها المصنفون ، اللاحق عن السابق ،

٦٢٩٦

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة .

جامعة أم القرى مناقش مناقش مناقش المشرف

كلية اللغة العربية أ.د/ عياد بن عبد الثيتي أ.د/ محمد أبو موسى أ.د/ علي أحمد طلب أ.د/ محمد إبراهيم البنا

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

أساليب البيان في النحو العربي

دراسة دلالية

من خلال القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد

الطالبة / خديجة عبدالله سرور الصبان

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

المجلد الثالث

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الفصل الثالث

- البطل

- عطف البيان

أولاً - البطل

القسم الأول

- التمهيدي

- الوظائف

:

التوم

محور باب البديل - في رأيي - العدول عن الأصل في بناء التركيب .
 إذ يُصار إلى تأدية المعنى بطريقتين ، حيث أداؤه بطريق واحد ممكن ، بل هو
 الأصل ، لولا عُرُوضُ ما يستدعي مخالفته ، مِنْ مقاصد للمتكم أو مستخدم
 اللغة ، فينشأ عن تلك المخالفة ما يستدعي التوضيح والتخصيص والتفصيل ،
 من إبهام أو عموم أو إجمال .

وهذه نقطة افتراق البديل عن وسائل التوضيح الأخرى ، وهي : النعت والحال
 وعطف البيان ، والإضافة وتمييز المقادير . وذلك أَنَّ الأصل في وظائف تلك
 الأبواب ، رفع الإبهام الناشيء عن الوضع ، أو التواضع ، والإبهام الذي يرفعه
 البديل ليس مُسبباً عن هذين الأمرين - وضع اللغة وتواضع أهلها - كما قلنا .
 ولذا فإنَّ التوضيح أو التخصيص في باب البديل عرضيٌّ .

وللعدول عن الأصل في بناء التركيب ، في باب البديل ، صورٌ ، نشيرُ
 إليها هنا ، ونبسط الحديث عنها في قسم الخصائص : لأنها عبارة عن
 خصائص هذا الباب . وهي :

١ - الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص ، أو الإجمال ثُمَّ
 التفصيل .

٢ - الصيرورة إلى التقديم والتأخير اللذين يُؤدِّيَان إلى تغيير الحكم
 النحوي لكل من المقدم والمؤخر .

٣ - العدول عن الأصل في بيان الأجناس والمقادير وهو الإضافة-
 إلى غيره .

٤ - إقحام ما لا يُحتاج إليه في أداء أصل المعنى ، بين العامل
 ومعموله . . .

٥ - الإتيان بالضمير قبل مُفسِّره .

وملاحظة هذه الخاصية التي يقوم عليها باب البديل - العدول عن الأصل في

التركيب - هي التي حملت النحاة على الذهاب إلى تقدير وقوع البديل موقع المُبدل منه . وذلك يعني أنه عندهم - كما هو في الحقيقة - بابُ إطناب ، أي زيادة على أصل المعنى لفائدة^(١) .

قال سيبويه - موضحاً كيفية مخالفة الأصل في بناء التركيب ، في بدلي البعض والاشتغال : « هذا بابٌ من الفعل يُستعملُ في الاسم ثم يُبدلُ مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعملُ فيه كما عملَ في الأوّل . وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ، ورأيتُ بني زيدٍ ثلثيهم ، ورأيتُ بني عمك ناساً منهم ، ورأيتُ عبد الله شخصه ، وصرفتُ وجوهها أولها . فهذا يجيء على وجهين : على أنه أراد : رأيتُ أكثرَ قومك ، ورأيتُ ثلثي قومك ، وصرفتُ وجوهَ أولها ، ولكنه ثنى^(٢) الاسم توكيداً ، كما قال - جلّ ثناؤه - (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٣) ، وأشباه ذلك . فمن ذلك قوله - عزّ وجلّ - (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) وقال الشاعر :

وذكرتُ تَقَدُّ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيتُ قومك ،

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ١٥٣ ، وانظر : ١٤٢ ، حيث

عرّف الإيجاز والإطناب والمساواة ، بقوله : « ... إن كانت العبارة وافية بأداء المعنى المراد ، وهي أقلُّ منه ، فهو الإيجاز . وإن كانت أكثر ، لا على وجه التكرير والحشو ، فهي الإطناب . وإن كانت مثله فهي المساواة » .

(٢) مِنْ سِمَاتٍ تَعْبِيرٍ سَيْبُوهِ ، إطلاقه التثنية على ما كرّر لفظه مرتين ،

ومن ذلك قوله : الكتاب : ١٢٥/٢ - « هذا بابٌ ما يُثنى فيه المستقرُّ توكيداً وليسبتِ تثنيته باليتي تمتعُ الرفع ، حاله قبل التثنية ، ولا النَّصْبِ ما كان عليه قبل أن يُثنى . وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها .. » .

(٣) الحجر : ٣ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ يَبِينَ مَا الَّذِي رَأَى مِنْهُمْ ، فَيَقُولُ : تَلْتَيْهِمْ أَوْ نَاسًا مِنْهُمْ « (١) .
وقال -موضحاً الخصيصة ذاتها في بدل الاشتمال ، وقد أشار إليها في
النص السابق ، حيث مثل لها ، لكنه لم ينص عليها - : « هذا بابٌ تكونُ فيه
(أَنْ) بدلاً من شيء ليس بالآخر . من ذلك : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ
أَنَّهَا لَكُمْ) (٢) . فد (أَنْ) مُبَدَلَةٌ مِنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، موضوعةٌ في مكانها ،
كأنك قلتَ : وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ . كما أنك إذا قلتَ : رأيتُ
متاعك بعضه فوق بعضٍ ، فقد أبدلتَ الآخرَ من الأول ، وكأنك قلتَ : رأيتُ
بعضَ متاعك فوق بعضٍ ، وإنما نصبتَ (بعضاً) لأنك أردتَ معنى رأيتُ بعضَ
متاعك فوق بعضٍ ، كما جاء الأولُ على معنى : وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنْ إِحْدَى
الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ « (٣) . وقال السهيلي -موضحاً اتفاق أنواع البدل الثلاثة في تلك
الخصيصة : إذ بدلُ البعضِ والاشتمال ، عنده ، يرجعان إلى البدل المطابق -
« مسألة . في ذكر بدل البعض من الكل ، وبدل المصدر من الاسم وهما
جميعاً يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين
واحدة ، ... أما اتفاقهما في المعنى فلأنك إذا قلتَ : رأيتُ القومَ أكثرهم ، أو
نصفهم ، فإنما تكلمتَ بالعموم وأنت تريدُ الخصوص ، وهو شائع في اللغة لا
يُنكرُ جوازه أحد . وإذا كان كذلك فإنما أردتَ : لقيتُ بعضَ القومِ ، وجعلتَ
(أكثرهم) ، أو (نصفهم) تبييناً لذلك البعض ، وأضفته إلى ضمير القوم ، كما
كان الاسم المبدل منه مضافاً إلى القوم ، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلتَ شيئاً

(١) الكتاب : ١٥٠/١-١٥١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٠/٢ ، والنكت :

٢٧٢/١ ، والمقتضب : ٢٩٦/٤ ، ٢٩٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج :

٢٠٧/١ والأصول في النحو : ٤٧/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٨/١-٣٣٩ ، والبسيط

٤٠٢/١ ، ٤٠٦ .

(٢) الأنفال : ٧ .

(٣) الكتاب : ١٣٢/٣ ، وانظر : النكت : ٧٧٣/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه :

١٠٦/١ ، والكشاف : ١٩٩/٢ ، والدرُّ المصون : ٥٦٥/٥ .

مِنْ شَيْءٍ وَهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ . وَأَمَّا بَدَلُ الْمَصْدَرِ مِنَ الْاسْمِ فَكَذَلِكَ أَيْضاً : لِأَنَّ الْاسْمَ حَيْثُ كَانَ جَوْهَرًا ، أَوْ جِسْمًا لَا يُعْجَبُ وَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ الْمَدْحُ وَالْإِعْجَابُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَى ، بِصِفَاتٍ وَأَعْرَاضٍ قَائِمَةٍ بِالْجِسْمِ ، وَعَلِمَ ذَلِكَ ضَرُورَةً حَتَّى اسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِهَا لَفْظًا وَهِيَ مَعْلُومَةُ الْمَعْنَى . فَإِذَا قُلْتَ : نَفَعَنِي عَبْدُ اللَّهِ ، عَلِمَ أَنَّ النَّافِعَ فِيهِ صِفَةٌ وَعَرَضٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، فَبَيَّنْتَ ذَلِكَ الْعَرَضَ مَا هُوَ ، فَقُلْتَ : عَلِمُهُ ، أَوْ رَأَيْهِ ، ثُمَّ أَضْفَيْتَ الْعِلْمَ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ كَمَا كَانَ اسْمَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ مُضَافًا إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ : نَفَعَنِي صِفَةٌ زَيْدٍ ، أَوْ خَصَلَتْهُ ، ثُمَّ بَيَّنْتَ بِقَوْلِكَ : (علمه) ، فَعَلِمَ مَا هِيَ تِلْكَ الْخِصْلَةُ ، قَالَ الْمَعْنَى إِلَى بَدْلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ»^(١) . وَقَالَ ابْنُ بَرَهَانَ - مُتَّحِدًا عَنْ إِبْدَالِ النِّكَرَةِ مِنَ النِّكَرَةِ بَدَلًا مُطَابِقًا ، وَمُشِيرًا إِلَى أَنَّ إِحْدَى صُورِهَا ، مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ النَّعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ^(٢) ، مَعَ تَغْيِيرِ حُكْمِ كُلِّ - «وَالنِّكَرَةُ مِنَ النِّكَرَةِ ، كَقَوْلِهِ : (وَغَرَابِيبُ سُودٍ)^(٣) . ف (سود) بدلٌ من (غرابيب) ، وَإِنَّمَا هُوَ : سُودٌ غَرَابِيبٌ : وَذَلِكَ أَنَّ (غَرَابِيبَ) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ل (سُودٍ) تُزَعُّ مِنْهَا الضَّمِيرُ وَأَقِيمَتْ مَقَامَ الْاسْمِ ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْهَا الَّذِي كَانَ مَوْصُوفًا بِهَا . وَمِثْلُ ذَلِكَ : (غَيْرَ الْإِسْلَامِ بَيْنًا)^(٤) : دِينًا غَيْرَ الْإِسْلَامِ . وَأَنْشُدِ الْأَصْمَعِي :

وَلَكِنِّي بُلَيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لِمَمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومٌ

أَي : وَجُسُومٌ مَنكَرَةٌ . وَقَوْلُ أَبِي شَهَابٍ :

إِنَّ أَنْتَ لَمْ تَبْقَ لِي شَيْئًا أَعِيشُ بِهِ أَلْفَيْتَنِي أَعْظَمًا بِالْقَرَقَرِ الْقَاعِ»^(٥) .

(١) نتائج الفكر : ٣٠٧ ، وانظر : شرح اللمع : ٢٣١/١ ، والنكت الحسان : ١٢٥ ،

والهمع : ٢١٢/٥ .

(٢) سيأتي في قسم الخصائص ، بيان صور تقديم النعت على المنعوت ،

وموقف النحاة من تلك المسألة .

(٣) فاطر : ٢٧ .

(٤) آل عمران : ٨٥ .

(٥) شرح اللمع : ٢٣٢/١ ، وانظر : البرهان في علوم القرآن : ٤٥٦/٢ .

وقد سبقه إلى القول بأن مبنى الكلام في آية فاطر ، على التقديم والتأخير ،
الفراء^(١) - على ما نقله عنه الألويسي - ، وأبو عبيدة^(٢) . وقال الجوهري :
«وتقول: هذا أسودٌ غريبٌ ، أي : شديد السواد . وإذا قلتَ : غرايبٌ سودٌ ،
تجعلُ السودَ بدلاً من الغرايبِ ؛ لأنَّ توكيد الألوَان لا تقدّمُ»^(٣) . ونصَّ ابن
مالك على أنَّ نحو ذلك يتمُّ أيضاً في إبدال المعرفة من مثلها بدلاً مطابقاً ، حيث
قال : « ومثال تقديم النعت وجعل المنعوت بدلاً ، قوله تعالى (إلى صراطِ
العزیز الحمید . الله)^(٤) ... »^(٥) .

وممَّا قدّمنا يتضح أنَّ وظيفة باب البديل الأساسية ، ليست التخصيص ،
أو التعريف ، أو التوضيح - وهي وظائف أبواب البيان الأخرى الأساسية ،
وتفارقها إلى غيرها من الوظائف ، كما هو معلوم - ، وإنما وظيفته الإشارة
إلى أنَّ المعنى الذي يُعبّرُ عنه ببناء الكلام على ذلك النحو ، له من الأهمية ما
اقتضى العدول عن الأصل في بناء الكلام ، لإعطاء المعنى المراد مزيداً تقويةً
وفضلاً تقريراً ، بواسطة التعبير عنه بطريقتين .

وتلك الأهمية - وإن كان المجيء بالتركيب على تلك الصورة ، يُشير إليها -
لا يمكن تحديدها طبيعتها وبيان مصدرها إلا بتضافر قرائن
المقام والسياق . ونظير البديل في هذه الخاصية ، إحدى صور العطف بالواو ،

(١) انظر : روح المعاني : ١٠٩/٢٢ ، ولم أعثر على رأيه ذاك في معانيه ،
وانظر : التحرير والتنوير : ٣٠٣/٢٢ .

(٢) انظر : مجاز القرآن : ١٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٤٣-٣٤٢/١٤ .

(٣) الصحاح : ١٩٢/١ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٩/٤ ، والمفردات :
٣٥٩ ، وتحفة الأريب : ١٩٥ .

(٤) إبراهيم : ٢،١ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٢٠/٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤١٨/٢ ،
والجامع : ٣٣٩/٩ ، والبحر : ٤٠٤/٥ ، والفتوحات : ٥١٣/٢ ، وروح المعاني :

وذلك عندما يُعطفُ بها جملة على جملة ليس لها محلٌّ من الإعراب ، حيث إنَّ العطف يُشيرُ إلى وجود صلة بين الجملتين ، وإدراك طبيعة تلك الصلَّة - التي سوَّغتِ العطف - يتوقَّفُ على أمرٍ خارجٍ عن بنية الجملتين . وقد عدَّ عبد القاهر العطف في هذه الصورة مُشكلاً ، ثمَّ بيَّن كيفية حلِّ إشكاله ، قال : « والذي يُشكِّلُ أمره هو الضرب الثاني ، وذلك أنَّ تعطف على الجملة العارِية الموضع من الإعراب جملةً أُخرى ، كقولك : زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعد ... لا سبيلَ لنا إلى أن ندعي أن الواو اشتركت الثانية في إعرابٍ قد وجبَ للأولى بوجهٍ من الوجوه . وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه ، ولم نَمَّ يستو الحال بين أن تعطفَ وبين أن تدعَ العطف ، فتقول : زيد قائم عمرو قاعد ، بعد ألا يكون هنا أمرٌ معقول يُؤتى بالعاطف ليُشرك بين الأولى والثانية فيه ؟ ... ثمَّ إنَّ الذي يوجبُه النظر والتأمُّلُ أن يُقال في ذلك : إنَّا وإن كُنَّا إذا قلنا : زيد قائم وعمرو قاعد ، فإنَّا لا نرى ههنا حكماً نزعاً أنَّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه ، فإنَّا نرى أمراً آخرَ نحصلُ منه على معنى الجمع . وذلك أنَّنا لا نقول : زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعد ، حتَّى يكون (عمرو) بسببٍ من (زيد) ، وحتَّى يكونا كالنظيرين والشريكين ، بحيثُ إذا عرَّف السامع حالَ الأوَّل ، عناه أن يعرفَ حالَ الثاني ...»^(١) . فهذا العطف أشار إلى حتمية وجود علاقة ، لكنَّ الكشف عن ماهية تلك العلاقة يصعبُ التوصلُ إليه من بناء الجملتين ، إلا إنَّ جاء تا لينةً في نصٍّ متكامل ، ومع ذلك تُعين معرفة المقام على تحديد مسوِّغِ العطف .

وقبل بيان وظائف البدل في ظل المقامات التي تستدعي الصيرورة إليه ، والتي توصلنا إليها من خلال مدارس أسلوب الكتاب الحكيم ، نوضِّحُ وجهاتِ نظرٍ من تطرَّق من النحاة للحديث عن تلك الوظائف ، تجاهها .

(١) دلائل الإعجاز : ٢٢٣-٢٢٤ ، وانظر : مفتاح العلوم : ٢٤٩-٢٥٢ ، والتحرير

ويمكن تصنيفهم بحسب وجهات نظرهم إلى أربع فرق :

الفرقة الأولى : ترى أن للإبدال في البديل المطابق وظيفته تختلف عن وظيفة الإبدال في بدل البعض والاشتغال . إذ وظيفته مع البعض والاشتغال تقوية المعنى وتقديره ، ومع المطابق البيان ،

ويمكن أن يُعدَّ سيبويه من هذا الفريق ، فهو وإن لم ينصَّ صراحةً على ذلك الاختلاف ، يمكن أن تُلتقط من كلامه عبارات فيها إشارة إلى ذلك ، كما يمكن أن يكون في مسلكه في التبويب دليل آخر : إذ يلاحظ عليه مايلي :

أ - جَعَلَ بَدَلَ الْبَعْضِ وَالْإِشْتِمَالِ بَاباً وَاحِداً^(١) ، وَفَصَلَ بَدَلَ الْكُلِّ عَنْهُمَا ، وَجَعَلَ الْحَدِيثَ عَنْهُ بَابَيْنِ ، تَحَدَّثَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا عَنِ إِبْدَالِ النُّكْرَةِ مِنَ النُّكْرَةِ^(٢) وَفِي الثَّانِي ، عَنِ إِبْدَالِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(٣) . كَمَا جَعَلَ لِلْبَدْلِ الْمَبَايِنِ بَابَهُ الْمُسْتَقِلَّ^(٤) .

ب - جَاءَ بَابُ بَدْلِ الْبَعْضِ وَالْإِشْتِمَالِ عَقِبَ بَابِ الْإِشْتِمَالِ . وَجَاءَ أَحَدُ بَابِي بَدْلِ الْكُلِّ ، وَهُوَ بَدْلِ الْمَعْرِفَةِ ، عَقِبَ بَابِ (مَجْرَى نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا) . أَمَّا الْحَدِيثُ عَنِ إِبْدَالِ النُّكْرَةِ مِنَ النُّكْرَةِ بَدَلَ كُلِّ ، فَقَدْ أُدْمِجَ مَعَ الْحَدِيثِ عَنِ نَعْتِ النُّكْرَةِ فِي بَابِ وَاحِدٍ هُوَ : (بَابِ مَجْرَى النُّعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ وَالشَّرِيكِ عَلَى الشَّرِيكِ ، وَالْبَدْلِ عَلَى الْمَبْدُولِ مِنْهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)^(٥) .

وفي ضوء مسلكه ذلك ، وإشاراتهِ النَّصِيَّةِ التي سنوردها ، يستقيمُ عندهُ رأسُ هذا الفريق .

فقد سبقَ نقلُ حديثه عن بدل البعض والاشتغال ، والذي نصَّ فيه على أن فائدة

(١) الكتاب : ١٥٠/١ - ١٥٨ .

(٢) السابق : ٤٢١/١ - ٤٣٧ .

(٣) الكتاب : ١٦٤/٢ - ١٧ .

(٤) السابق : ٤٣٩/١ - ٤٤١ .

(٥) الكتاب : ٤٢١/١ .

العدول عن : رأيتُ أكثرَ قومك ، إلى : رأيتُ قومك أكثرهم ، تقرير المعنى وتقويته ، حيث قال : « ... على أنه أراد : رأيتُ أكثرَ قومك ... ولكنه ثنى الاسم توكيداً »^(١) . وقال - وهو يتحدث عن إبدال المعرفة من مثلها بدلاً مطابقاً : « ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيداً أباهُ ، والأبُ غير زيد : لأنك لا تبينه بغيره ، ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تُثنى الاسم توكيداً ، وليس بالأول ولا شيء منه ، فإنما تُثنيه وتؤكدُهُ مُثنىً بما هو منه ، أو هو هو ... »^(٢) . فقله : (لأنك لا تبينه ..) يُشير إلى أنه يرى وظيفة هذا النوع من هذا القسم ، التوضيح .

وقال - مُتحدثاً عن بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، بدلاً مطابقاً - : « أمّا بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررتُ برجلٍ عبدِ الله ، كأنه قيل له : بمنُ مررت ؟ أو ظنَّ أنه يُقالُ له ذلك ، فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه »^(٣) . ومثل ذلك قوله - عزَّ وجلَّ ذكره : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ)^(٤) ... وأمّا المعرفة التي تكونُ بدلاً من معرفة فهو كقولك : مررتُ بعبدِ الله زيدٍ ، إمّا غلطتَ فتداركتَ ، وإمّا بدا لك أن تُضربَ عن مرورك بالأول وتجعله للآخر . وأمّا الذي يجيءُ مُبتدأً فقول الشاعر وهو مُهللٌ :

ولقدْ خبَطُنْ بِيوتَ يَشْكُرُ خبِطَةً أخوالنا وهمُ بنو الأعمام^(٥)

(١) الكتاب : ١٥٠/١ .

(٢) السابق : ١٥١/١ .

(٣) قال الرضي : شرح الكافية : ٣٧٩/٢ - « وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليُّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاً البديل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنَّه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : (أمّا بدل المعرفة من النكرة ، فنحو : مررتُ برجلٍ عبد الله » .

(٤) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٥) جاء في شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٦١ ، « : للعرب في هذا البيت ثلاث =

كأنه حين قال : خبطن بيوت يشكر ، قيل له : وما هم ؟ فقال : أخواننا وهم بنو الأعمام ... «(١) .

ونجد تلك الرؤية التي تلمح من كلام سيبويه ، منصوصاً عليها عند السيرافي ، مع ملاحظة أنه في تمثيله خلط بين باب البدل وباب عطف البيان ، وقبل إيراد النص الذي يتضح فيه ذلك ، نورد شرحه لكلام سيبويه عن وظيفة بدلي البعض والاشتمال ، قال : « قال سيبويه على إثر ما ذكره من البدل : فهذا يجيء على وجهين : على أنه أراد رأيت أكثر قومك ، وتثني قومك ... ولكنه ثنى الاسم توكيداً . فهذا أحد الوجهين . والمعنى في ذلك أنه حين قال : رأيت قومك ، كان غرضه رأيت ثني قومك ، لأنه قد يجوز أن تُعبّر باللفظ العام وأنت تُريد البعض ، كما قد يقول القائل : شَغَبَ الجندُ ، وإنما يُريد بعضهم ، وضجَّ أهلُ بغداد ، وعسى ألا يكون ضجَّ منهم إلا نفرٌ . فإذا أراد باللفظ الأول البعض ثم أتى بذلك البعض فكرره بلفظ آخر ، فقد أكد كما أكد في قول الله - تعالى - (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (٢) ، وكما قال تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (٣) ، فد (قتالٍ فيه) بدل ، وهو تأكيد على هذا الوجه الذي ذكرناه : لأنه أراد بقوله (الشهر الحرام) : القتال ، ثم أعاد القتال ، توكيداً «(٤) . فهذا النص يُفيدُ اعتناقه مذهب سيبويه

== لغات : الرفع والنصب ، والجر . أمَّا الرفع فعلى التفسير ، كأنه قيل له : أيُّ بني يشكر ؟ فقال : هم أخواننا . وأمَّا النصب فعلى معنى : أعني أخواننا ، وأمَّا الجر فعلى البدل من يشكر ، أي : بيوت أخواننا » ، وانظر : الكتاب : ٦٣/٢ ، وشرح السيرافي : ١٨٨/٢ ، حيث جوز - على لغة الخفض - أن يكون (أخواننا) نعتاً لـ (يشكر) ، وانظر : إصلاح الخلل : ٨٢ .

(١) الكتاب : ١٤/٢ ، ١٦ .

(٢) الحجر : ٣٠ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) شرح السيرافي : ١١/٢ ، وانظر : النكت : ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

فيما يخصُّ وظيفة هذين القسمين ، وإيرادنا إيَّاه : لرفع احتمال أن يفهم من بيانه التالي لوظيفة البديل ، أنه يراها وظيفة جميع أقسامه ، وذلك ما فهمه بعض النحاة بعده . قال : « فإن قال قائل : فلأى شيءٍ دَخَلَ ؟ قيل له : قد يكونُ للشَّيء الواحد أسماءٌ من معانٍ يُشْتَقُّ له منها تلك الأسماء ، فيجوز أن يشتهر ببعض تلك الأسماء عند قوم ، وبعض أسماءه عند آخرين ، فإذا جمَعَ الاسمَيْنِ جميعاً على طريق بدل أحدهما من الآخر ، فقد بيَّنه بغاية البيان . وذلك أنه إذا قال : زيدٌ رأيتُ أباهُ عمراً ، فقد يجوزُ أن يكونَ المخاطب يعرفُ أباهُ زيد ، ولا يعلمُ أنه عمرو ، وقد يجوزُ أن يكونَ عارفاً بعمرو ، ولا يعرفُ أباهُ زيد من هو ؟ فإذا أتى بالأمرين ، عرفه من وجهٍ آخر . وإذا قال : رأيتُ زيداً رجلاً صالحاً ، يجوزُ أن يكونَ غرضه أن يُبيِّنَ للناسِ مروره برجلٍ صالح ، ويبيِّنُ أنه زيد ، وليس كلُّ مَنْ عرفَ أنه زيد ، عرفَ أنه رجلٌ صالح ، فأتى بالعلمِ الذي يُعرفُ به ، وبالمذهب الذي هو عليه : ليجتمعَ له بذلك غرضه . فهذا هو القصد في البديل » (١) .

وتبني تلك الرؤية المزبوجة عددٌ من النحاة ، منهم : الصيمري (٢) ، حيث ردَّ كلام سيبويه فيما يتعلَّقُ ببديل البعض والاشتمال ، ونقل نصَّ السيرافي ، فيما يتعلَّقُ بالبديل المطابق . وفعلَ ذلك أبو حيان (٣) فيما يتعلَّقُ بنصِّ السيرافي الخاصِّ بفائدة بدل الكلِّ أمَّا فيما يتعلَّقُ بالتوكيد ومصدره في بدلي البعض والاشتمال ، فقد نقل في تذكرته عن عددٍ من النحاة رؤىً مغايرةً لرؤية سيبويه حول مصدر التوكيد ، وسيأتي نصُّه .

الفرقة الثانية : ذهبت إلى أن للبديل وظيفتين أيضاً : التقرير والبيان - أي : التخصيص والتوضيح - لكنَّهم يرونهما معاً وظيفة أقسامه الثلاثة قال أبو عليِّ الفارسيُّ - مبيناً علَّة الحاجة إلى البديل - : « إنّما احتيج إليه في

(١) شرح السيرافي : ١٠/٢ ، وانظر : النكت : ٢٧٣/١ .

(٢) التبصرة والتذكرة : ١٥٦/١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣) تذكرة النحاة : ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٩ .

الكلام لأنه بيانٌ بمعنى الأول ، وإن كان نكرة ، فهو يبيِّن المعرفة ، وذلك أنه لا يكون بدلاً إلا أن ينعتَهُ ، أعني النكرة ، فتقولُ : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، فيكونُ هذا بياناً لـ (زيد) أنه رجلٌ صالحٌ . وعلى هذا قولُ الله - عزَّ وجلَّ - : (بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)^(١) . فإنَّ أبدلتِ النكرة من المعرفة ، ولم تنعَت ، فهو أشاع ، ووجه تجويزه أنك إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ رجلٍ ، جاز وإن كان علمٌ أنه رجلٌ قبل ذكر الرجل ، فهو بمنزلة التأكيد : ألا ترى أنك إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ نفسه ، فقد علمتُ أنه نفسه قبل ذكرك لها ، فكذلك أيضاً البدل . وهو مُشَبَّهٌ بالتأكيد ، فلهذه العلة احتيج إليه^(٢) . وتبني تلميذه ابنُ جنِّي تلك النظرة ، يوضح ذلك قوله : « اعلم أنَّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص »^(٣) .

وعبارة ابن بابشاذ تُشير إلى أنه من هذه الفرقة أيضاً ، حيث قال : « وأما البدل فهو، إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن يُنوى بالأول الطرح ، عند سيبويه دون غيره . والدليل على أنه ليس في نية الطرح أنه قصد به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم : فلم يصحَّ أن يُنوى بالأول الطرح ؛ لأنَّ جعله في نية الطرح يُخرجه من أن يكون مُبيناً . فكما لا يجوز أن يكون المؤكِّد ، ولا المنعوت في نية الطرح ، فكذلك المبدل منه على جهة البيان ، لا يكون في نية الطرح »^(٤) .

وذلك هو مفهوم عبارات لابن السِّيد ، قال ، مُبيناً وظيفة التوابع - عدا عطف النسق - : « والبدلُ والنعْت والتوكيد وعطف البيان ، تشتركُ كُلُّها في أنَّ الغرض فيها البيان والزيادة في الإيضاح ... وتتفصلُ من وجوه »^(٥) . فهذا نصُّ في

(١) العلق : ١٥ ، ١٦ .

(٢) المسائل المنتهورة : ٤٧ ، وانظر : ٦٣-٦٤ ، والمسائل الحليبات : ١٤٤-١٤٥ .

(٣) اللمع : ١٤٤ .

(٤) شرح المقدمة الحسبية : ٤٢٣ .

(٥) إصلاح الخلل : ٧١ .

كون وظيفة البديل البيان . وفي حديثه عن الفرق بين البديل والنعته ، عبارة قد يُفهم منها أن وظيفة البديل التقرير أيضاً ، قال : « أمّا النعت والبديل فإتّهما ينفصلان من تسعة أوجه : ... والرابع : أن البديل يجري مجرى جملة أخرى ، يثبتُ بها الجملة الأولى ويُقدَّرُ معه إعادة العامل ... »^(١) . لكن قد يُضعف هذا الاحتمال ذهابه إلى أن باب التوكيد ينفرد عن الأبواب الثلاثة - النعت ، عطف البيان ، البديل - بكونه يُقرَّرُ المعنى ، قال : « وأمّا التوكيد فيختصُّ دون هذه بأنَّ الغرض فيه إثباتُ الحقيقة ورفع المجاز »^(٢) .

ونصَّ الزمخشريُّ في مفصله على أن هاتين وظيفتا البديل بجميع أقسامه ، قال : « وهو الذي يُعتمدُ بالحديث ، وإنّما يُذكرُ [الأوّل] ^(٣) لنحو من التَّوطئة ، وليُفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيين لا يكونُ في الأفراد ... وقولهم إنّه في حكم تنحية الأوّل ، إيدانُ منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأوّل وإطراحه ... »^(٤) . ووافقه ابن يعيش ، غير أنّه فسَّرَ المراد بالتوكيد بآئه رفع المجاز وإبطال التوسُّع^(٥) . وفسَّرَ المراد بالتوكيد في البديل على ذلك الوجه أيضاً أبو البركات الأنباري وابن القواس . قال الأوّل : « إن قال قائل : ما الغرض من البديل ؟ قيل : الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز »^(٦) . وقال الثاني : « البديل يُناسب التأكيد والصفة وعطف البيان في تبعية الأوّل في الإعراب ، ورفع المجاز وتقويته وإيضاحه »^(٧) .

الفرقة الثالثة : ذهبت إلى أن وظيفة البديل بجميع أقسامه ، ما أطلقوا

(١) السابق : ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) إصلاح الخلل : ٧٦ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) المفصل : ١٤٨ .

(٥) شرح المفصل : ٦٦/٣ .

(٦) أسرار العربية : ٢٩٨ .

(٧) شرح ألفية ابن معطي : ٨٠٢/٢ ، وانظر : ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٨ .

عليه البيان ، ويوضح تمثيلهم أن المقصود به التخصيص أو التوضيح ، أي إنهم جعلوه يتفق مع النعت وعطف البيان ، ومنشأ ذلك النظر إلى جزء من التركيب ، أي إنهم نظروا إلى البديل كأحد التوابع وليس إلى الأسلوب بأكمله والذي لولا أنه قصد بناؤه على كيفية معينة ، لما وجد هذا التابع .

قال المبرد - موضحاً وظيفة البديل المطابق - : « ... نحو قولك : مررت بأخيك زيد ، أبدلت (زيداً) من (الأخ) ، نحيت الأخ ، وجعلته في موضعه في العامل ، فصار مثل قولك : مررتُ بزيدٍ . وإنما هو في الحقيقة تبينٌ . ولكن قيل بدلٌ : لأنَّ الذي عمل في الذي قبلُ قد صار يعمل فيه بأنْ فرغ له . ولم يجز أن يكون نعتاً : لأن (زيداً) ليس مما يُنعتُ به . فإن قلت : مررت بزيد أخيك ، جاز في (الأخ) أن يكون بدلاً وأن يكون نعتاً ، والنعتُ أحسنُ : لأنه مما يُنعتُ به ، والبديل جيدٌ بالغ ، لأنه هو الأول ... » (١) . وقال - موضحاً أن تلك وظيفة بدل البعض - : « والضرب الآخر أن تُبدل بعض الشيء منه : لتعلم ما قصدت منه ، وتبينه للسامع . وذلك قولهم : ضربتُ زيداً رأسه ، أردت أن تبين موضع الضرب منه ، فصار كقولك : ضربتُ رأس زيد . ومنه : جاءني قومك أكثرهم ، بينت من جاءك منهم » (٢) .

وحديث ابن السراج عن وظيفة البديل فيه شيء من الاضطراب : فهو في موضع يرى أن وظيفته الاختصار ورفع اللبس ، وذلك بناءً على أنه - عنده - من جملة غير جملة المبدل منه . وفي موضع آخر لا يرى بينه وبين عطف البيان فرقاً - من حيث الوظيفة - إلا في كون البديل يحل محل المبدل منه . وبناءً على هذا الرأي الأخير جاء تصنيفنا له ضمن هذه الفرقة . ويبدو أنه أولُ الداهيين إلى أن البديل من جملة غير جملة المبدل منه ، يُستنتج ذلك من طريقة شرحه للكيفية التي يتصور تطور هذا التركيب وفقها ، ومن تسميته

(١) المقتضب : ٢٩٥/٤ .

(٢) السابق : ٢٩٦/٤ .

للإب ب (عطف البديل) . قال : « الرابع من التوابع : وهو عطف البديل : البديل على أربعة أقسام : إمام أن يكون الثاني هو الأوّل ، أو بعضه ، أو يكون المعنى مُشتملاً عليه ، أو غلطاً . وحقُّ البديل وتقديره ، أن يعمل العامل في الثاني كأنّه خال من الأوّل . وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه وأو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس . الأوّل : ما أبدلته من الأوّل ، وهو هو ، وذلك قولك : مررتُ بعبدا لله ومررتُ بزيد ، أو تقول : مررتُ بعبدا لله وبيد ، ولو قلت ذلك ، لظنُّ أن الثاني غير الأوّل ، فذلك استعمل البديل : فراراً من اللبس ، وطلباً للاختصار والإيجاز » (١) .

وقال - متحدثاً عن عطف البيان ، وقد جعل ترتيبه في التوابع قبل البديل - : « الثالث من التوابع : وهو عطفُ البيان . اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما ، وهو مُبين لما تُجرى عليه كما يُبينان ، وإنما سُمي عطف البيان ، ولم يُقل إنه نعت لأنه غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ، ولا ضربٌ من ضروب الصفات ، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً ، وسموه عطف البيان : لأنّه للبيان جيء به ، وهو مُفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه ، نحو : رأيتُ زيداَ أبا عمرو ، ولقيتُ أخاكُ بكراً . والفرق بين عطف البيان والبديل أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأوّل ، والبديل تقديره أن يُوضع موضع الأوّل . وتقول في النداء ، إذا أردتَ عطفَ البيان : يا أخانا زيداَ ، فتنصب وتنون ، لأنّه غير منادى ، فإن أردتَ البديل قلتَ : يا أخانا زيداَ » (٢) . وهذا المعنى الأخير هو مؤدّى العبارة التي نُقلت عن ابن كيسان في التفرقة بين البديل وعطف البيان ، ويبدو أن ابن السراج قد أفاد منها (٣) . قال الزركشي : « فإن قلت : ما الفرق بينه

(١) الأصول في النحو : ٤٦/٢ ، وانظر : حاشية العليمي بهامش التصريح على التوضيح : ١٥٥/٢ .

(٢) الأصول في النحو : ٤٥/٢-٤٦ .

(٣) قال الدكتور محمد إبراهيم البتّا : -ابن كيسان النحوي : ١٣٢- « ويبدو أن ابن السراج قد أفاد من كلمات ابن كيسان عندما قال : (الفرق بين عطف البيان والبديل ، أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأوّل ، والبديل تقديره أن يُوضع موضع الأوّل) .. » .

وبين البديل؟ قلت: قال أبو جعفر النحاس: ما علمت أحداً فرّقَ بينهما إلا ابن كيسان، فإنَّ الفرقَ بينهما أنَّ البديلَ يُقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأول، وعطف البيان أن تُقدّر أنك إن ذكرت الاسم الأول، لم يُعرف إلا بالثاني، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول: فجئت بالثاني مُبيناً للأول، قائماً له مقام النعت والتوكيد. قال: وتظهر فائدة هذا في النداء، تقول: يا أخانا زيدُ أقبل، على البديل كأنك رفعت الأول وقلت: يا زيدُ أقبل، فإن أردت عطف البيان قلت: يا أخانا زيداً أقبل»^(١).

ويمكن أن يُعدَّ الزجاجيُّ من هذه الفرقة، فهو وإن لم يخصَّ وظيفة البديل بحديث، وردت له إشارة إليها وهو يُمثلُ لبديل البعض، قال: «فأما بدلُ البعض من الكلِّ، فقولك: قبضتُ المالَ نصفه،... فالثاني بدلٌ من الأول وهو بعضه، وإننا أبدلنا منه للبيان»^(٢).

وقال عبد القاهر - وهو يتحدث عن حكم إبدال الظاهر من الضمير - : « لا يجوز أن يقول: مررت بك زيدٍ، ولا: مررت بي زيد. ولم يجز: بي المسكين كان الأمر، على أن تُبدلَ المسكين من ياء المتكلم. ،،،؛ وذلك أن البديل يأتي للبيان، فإذا قلت: مررتُ به زيدٍ، جاز لأنه بمنزلة قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ، من حيث إن ضمير الغيبة يصلح لغير واحدٍ، كما أن اللفظة التي هي (أخيك) كذلك. فقولك: مررتُ به زيدٍ، يُبينُ فيه الإتيانَ بالبديل أن الضميرَ لمنَّ اسمه (زيد)، ويرفعُ لبساً... »^(٣). وقال أيضاً: «وإنما يكون فيه ضربٌ من البيان، نحو أن تقول: ضربتُ أخاك زيداً، فيعلم أن الأخ المضروب هو الذي

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤٦٤/٢، وانظر: ابن كيسان النحوي: ١٣١ -

(٢) الجمل في النحو: ٢٥.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٣٠-٩٣١/٢.

اسمه زيد . وكذا إذا قلت : رأيتُ زيداً أخاك ، أفدت أن الذي رأيتَه من جملة مَنْ يُسمَى زيداً ، هو الذي عُرفَ بأخوته ... » (١) .

ويشيرُ نصُّ السهيليِّ التالي إلى اتفاق وظيفتي البديل المطابق وعطف البيان - عنده - ، وذلك يعني اتفاق وظيفة البديل بأقسامه الثلاثة ووظيفة عطف البيان ، إذ بدلا البعض والاشتمال ، بحسب تأويله ، يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة (٢) . قال - وهو بسبيل إعراب (الرحمن) في البسمة ، مبيِّناً العلة المانعة من إعرابه بدلاً - : « والبديل عندي فيه ممتنع ، وكذلك عطف البيان ؛ لأنَّ الاسم الأوَّل لا يفتقرُ إلى تبيين ، لأنَّه أُعرفُ الاسماء كلها وأبينها » (٣) .

وكذلك هما عند ابن عصفور : إذ لا يرى بين عطف البيان والبديل فرقاً إلا في كون البديل في حكم المطرَح . قال : « عطف البيان : ... والفرق بينه وبين البديل أنك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان » (٤) . وقال في موضعٍ آخر - وهو يتحدث أيضاً عن وظيفة عطف البيان - : « وقولي : يبيِّنُهُ كما يبيِّنُهُ النعت ، تحرُّزٌ من البديل ، فإنَّ البديل يبيِّنُهُ بياناً مع أنك تنوي بالأوَّل الطرح ، وليس عطف البيان كذلك ... » (٥) . وقال -محاولاً التفرقة بين وظيفة التوابع الثلاثة- : « وممَّا يتبيَّنُ به الفرقُ بين عطف البيان والبديل والنعت ، أن نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ... وعطف البيان إنما يُقصدُ به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهرُ من الأوَّل ، من غير أن يكونَ بينك وبين المخاطب عهدٌ في ذلك ...

(١) السابق : ٩٣٢/٢ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٣٠٧ .

(٣) السابق : ٥٣ ، وانظر : ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، والكشاف : ٦/١ ، ٨ .

(٤) المقرب * ٢٧٢ .

(٥) شرح جمل الزجاجي : ٢٩٤/١ .

وأما البديلُ فإنَّ القصدُ بذكره لما وَقَعَ الاشتراكُ في المبدلِ منه أنْ تعتمدُ عليه في البيان، وتَجعلُ الأوَّلُ كأنَّكَ لم تذكره «(١)». وقال - مُعرِّفاً البديلَ - : « البديلُ إعلَامُ السَّامعِ بمجموعِ اسمين ، أو فعلين ، على جهةِ تبيينِ الأوَّلِ لُوِّ تأكيدِهِ ، وعلى أنْ ينويَ بالأوَّلِ منهما الطَّرْحَ معنَى ، لا لفظاً . فمثالُ مجيئِهِ للتبيينِ ، قولك : قامَ أخوكُ زيدُ . ومثالُ مجيئِهِ للتأكيدِ : جدعتُ زيداً أنفهُ ، فمعلومٌ من قولك : جدعتُ زيداً ، أنَّ المجدوعَ أنفهُ »(٢) .

وفي أثناء تمثيل ابن أبي الربيع لإبدال الضمير من الظاهر ، وردَ ذكرُ وظيفةِ البديلِ الأساسية ، قال : « ... وأما بديلُ المضمَرِ من الظاهرِ في بدلِ الشيءِ من الشيءِ ، فنحو قولك : رأيتُ زيداً إيَّاهُ ، فد (إيَّاهُ) بدلٌ من زيدٍ ، وأبدلُ منه على جهةِ التوكيدِ ، لأنَّ البديلَ وإنْ كان أصله للبيانِ ، فقد يأتي للتوكيدِ ، كما كان ذلك في النَّعتِ »(٣) .

الفرقة الرابعة : ذهبَ إلى أنَّ وظيفةَ الإبدالِ في أقسامِ البديلِ الثلاثة ، هي تقريرُ الحكمِ وتقويته . فهي متفقةُ الرأيِ مع الفرقةِ الأولى -سيبويه ومتابعيه- حول وظيفةِ البعضِ والاشتمالِ . وإنما فصلناهم من أولئك ، لأنهم رأوا أن تلك هي وظيفة الإبدال في البديل المطابق أيضاً . كما أنهم بيَّنوا أن هذا الأسلوب لا يُصارُ إليه إلا في المقامات التي تستدعي المبالغة . وهذه الفرقة تضمُ نحويين وبلاغيين ومفسرين . ونبدأً بالنحويين ، فنجدُ الرضيَّ أوَّلَ الرافضين لعددٍ من مقولات نظرائه حول البديل؛ إذ رأى فيها عدم شمولية نظرة قائلها لهذا الأسلوب ، ممَّا نتج عنه عدم إمكانية الفصل بين البديل المطابق وعطف البيان .

والمقولات المرفوضة من قبيلِهِ ، هي :

أ - زهابُ أصحابِ الحدودِ ، من المقعدين ، في حدِّهم للبديلِ إلى أنَّه :

(١) السابق : ٢٩٥/١ ، وانظر : ٢٩٠ .

(٢) المقرب : ٢٦٦ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٧٩/١ - ٢٨٠ .

(٣) البسيط : ٣٩٥/١ .

تابع مقصود بما نُسبَ إلى متبوعه دونه^(١) .

ب - ذهاب البعض إلى أن المبدل منه في حكم الطرح معنيٌّ .

وهو بذلك قد حاول توجيه الأنظار إلى وجوب محاولة البحث عن أُسسٍ مغايرةٍ لتلك التي رفضها ، حتَّى يُمكن التفريق بين عطف البيان وقسم البدل الذي اختلط أمره به حتَّى دعا الكثيرين إلى القول بأنَّ كُلَّ ما يصلح أن يكون عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً ، ما لم يُؤدَّ إلى فسادٍ صناعيٍّ^(٢) .

وننقل من شرحه لكلام ابن الحاجب ما يتَّضحُ به ما نسبناه إليه . قال : « قوله : (البدل تابع مقصود بما نُسبَ إلى متبوعه دونه) ، قوله : (مقصود بما نُسبَ إلى متبوعه دونه) يُخرج التأكيد والوصفَ وعطف البيان ، كما قال^(٣) . قوله (دونه) : يُخرجُ عطف النسق : لأنَّ المقصود هناك التابع والمتبوع معاً . والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه ، الثاني دون الأول ، هذا قوله : ولا يطرُد ما قاله في نحو : جاءني زيدٌ بل عمرو : فالمقصود هو الثاني دون الأول ، مع أنَّه عطف نسق . أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكلِّ من الكلِّ وعطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاَّ البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنَّه لم يذكر عطف البيان^(٤) ، بل قال : (أمَّا بدل المعرفة من النكرة ، فنحو : مررتُ برجلٍ عبدالله ..)^(٥) . قالوا : الفرق بينهما أنَّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان ، فإنَّه بيانٌ ، والبيان فرعُ المبين ، فيكون المقصود هو الأول . والجواب أنَّنا لا نُسلمُ أنَّ المقصود بالنسبة في بدل الكلِّ هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلاَّ الغلط : فإنَّ

(١) انظر : الكافية في النحو : ١٣٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٦٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ ، أو ضح المسالك : ٣٤٩-٣٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢٢١/٣-٢٢٣ .

(٣) « أي ابن الحاجب في شرحه لهذا التعريف » : عبارة المحقق ، وانظر : الكافية : ١٣٧ ، والأمالى التحوية : ٦٢/٣ .

(٤) بل ذكره وإن لم يفرد له باباً ، انظر : الكتاب : ١٢/٢ ، ١٩٤-١٩٥ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٥) انظر : الكتاب : ١٤/٢-١٧ .

كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر . وإنما قلنا ذلك ، لأن الأول في الأبدال الثلاثة ، منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر - كما يُذكر في كل واحدٍ من الثلاثة - ؛ صَوْنًا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه - تعالى - وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - . فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر ، واشتماله على فائدة يصح أن يُنسب إليه لأجلها ، دعوى خلاف الظاهر . ثم نقول في بدل الكل : إنَّ الفائدة في ذكرهما معاً ، أحد ثلاثة أشياء ، بالاستقراء : إما أن يكون الأول أشهر والثاني مُتَّصِفاً بصفة ، نحو : يزيد رجل صالح . أو كون أولهما مُتَّصِفاً بصفة والثاني أشهر ، نحو : بالعالم زيد ، ورجل صالح زيد . وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام ، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ؛ وذلك لأنَّ للإبهام أولاً ، ثمَّ التفسير ثانياً ، وقَعاً وتأثيراً ليس للإتيان بالمفسر أولاً ، وذلك نحو : برجل زيد ؛ فإنَّ الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة التعريف ، لكنَّ الغرض ما ذكرنا ، ولا يجوزُ العكس ، نحو : يزيد رجل ؛ إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير « (١) » . « والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ؛ لما فيه من التأثير في النفس ؛ وذلك أنَّ المتكلم يُحقِّق بالثاني - بعد التجوُّز والمسامحة - الأول ... قالوا : والفرق الآخر أنَّ البديل في حكم تكرير العامل . ولو سلَّمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً ، فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ؟ ؛ ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البديل ... » (٢) . وقال - رافضياً - مقولة إسقاط المبدل منه ، ولو معنىً - : « واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد (٣) : إنَّه في حكم الطَّرْح معنىً ؛ بناءً على أنَّ المقصود بالنسبة هو

(١) شرح الكافية : ٣٧٩/٢ - ٣٨١ .

(٢) السابق : ٣٨٣/٢ ، وانظر : حاشية الصبان ، منى الأشموني : ٦٥-٦٦ .

(٣) انظر : المقتضب : ٢١١/٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

البدل دون المبدل منه . وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطَّرْح معنئاً إلا في بدل الغلط . ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطَّرْح لفظاً : لوجوب عود الضمير إليه في بدلي البعض والاشتمال ، وأيضاً في بدل الكلِّ إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه ، نحو : ضربت الذي مررتُ به أخيك ...» (١) .

ونجد ابن هشام - في شرحه على لمحة أبي حيان - ينهج النهج ذاته حيث صرح بأن وظيفة الأقسام الثلاثة في باب البدل ، تقرير الحكم وتقويته . قال - شارحاً حدَّ أبي حيان للبدل : بأنه تابع يُعتمدُ عليه في نسبة الإسناد إليه (٢) - : « وبيانه أنك تقول : قام زيد أخوك ، فيكون ذكر (زيد) لمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود بالنسبة وهو الأخ . وفائدة هذه التوطئة ، أن الحكم يستفيد بها فضل تقوية وتقرير : لأنه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين » (٣) . كما أن صنيعه وهو يشرحُ حدَّه هو لعطف البيان ، يؤكد أن تلك هي نظرتُه لوظيفة باب البدل ، قال : « عطف البيان : وهو تابع غيرُ صفة يُوضَحُ متبوعه أو يُخصَّصه ... وأقول : قولِي (تابع) جنس يشملُ التوابع كلها . وقولي : (غير صفة) مُخرِجٌ للصفة ، فإنها توافق عطف البيان في إفادة توضيح المتبوع ، إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة . فلا بدُّ من إخراجها وإلا دخلتُ في حدَّ البيان . وقولي : (يوضح متبوعه أو يخصصه) : مُخرِجٌ لما عدا عطف البيان » (٤) . فهو بالقييد الأخير قد أخرج البدل ، وذلك

(١) شرح الكافية : ٣٩٢/٢ .

(٢) شرح اللمحة البدرية : ٢٩٤/٢ ، وانظر : ١٩٥ ، حيث اعترض ابن هشام قول أبي حيان : (في نسبة الإسناد إليه) : إذ لا يدخل في ذلك الحدَّ ، البدل من التصوب والمجرور .

(٣) السابق : ٢٩٤/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب : ٥٦٠ - ٥٦١ ، وانظر : أوضح المسالك : ٢٤٦/٣ .

يعني أن وظيفته - كما يراها - ليست التوضيح أو التخصيص ، على ما ذهب إليه الفريق الثالث .

ورفض أن تكون هاتان وظيفتي البديل -أيضاً- كلُّ من الأزهري والصبان . قال الأول مبيناً وظيفة البديل : « والغرضُ منه أن يُذكر الاسمُ مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ؛ لإفادة توكيد الحكم وتقديره ، ولذلك يقولون : البديل في حكم تكرير العامل ، وقولهم المبدل منه في حكم الطرح ، إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ ... » (١) . وقال عند شرحه لحدِّ النعت : « فالنعت عند الناظم ... هو التابع الذي يكملُ متبوعه بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به ، فخرج بقيد التكميل : النسق والبديل ؛ فإنَّهما لا يكملان متبوعهما ؛ لأنَّهما لم يُوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ، ومجيء البديل للإيضاح في بعض الصور عرضيٌّ ... » (٢) . وذهب الصبان إلى ذلك أيضاً عند شرحه لحدِّ النعت ، معللاً كيفية خروج البديل والنسق بقيد التكميل أو التتميم ، قال : « قوله : (مُخرجٌ للبديل ، والنسق) (٣) ؛ لأنَّهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص ، أي : لم يُقصد بهما ذلك أصالةً ، فلا يُنافي عروض الإيضاح للبديل ، بل ولعطف النسق في بعض الصور » (٤) .

وإذا انتقلنا إلى البلاغيين ، وبينهم مفسرون ، نجدهم لا يرون وظيفة البديل الأساسية إلا تلك وهي التقوية والتقريب . ولذا فإنَّهم حرصوا على بيان أن الإبدال لا يُصار إليه إلا في مقام الاعتناء بشأن المحدث عنه . واستدعى ذلك الحديث عن الركائز التي يقوم عليها ، وهي : الإبهام ثم التفسير ، والتعميم ثم التخصيص ، أو الإجمال ثم التفصيل .

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١٥٥/٢ ، وانظر : أوضح المسالك :

١٩٩/٣ - ٢٠١ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح : ١٠٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الأشموني : ٦٢/٢ .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني : ٤٥/٣ ، وانظر : ٩٥ .

قال الجرجاني - مُبيناً ما يعرض للمسند إليه من أحوال - : « وَيَعْرَضُ لَهُ زِيَادَةُ الِاعْتِنَاءِ فَيُسْنَدُ الْمَسْنَدُ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ يُجْعَلُ بَدَلًا عَنْهُ لِحِكْمَةٍ تَقَدَّمَتْ فِي حَذْفِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ . ثُمَّ ذَلِكَ الْغَيْرُ : إمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنَ مَعْنَاهُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ ، أَوْ بَعْضِهِ ، أَوْ خَارِجًا مَتَعَلِّقًا بِهِ ، وَهِيَ الْأَبْدَالُ الثَّلَاثَةُ » (١) . فقوله : (ويعرض له زيادة الاعتناء) ، يُشِيرُ إِلَى الْمَقَامَاتِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلِابْتِدَالِ وَهِيَ : « إمَّا لَكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ ، أَوْ لَكُونِهِ غَرِيبًا ، أَوْ فَضِيحًا ، أَوْ عَجِيبًا ، أَوْ لَطِيفًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَهُ جِهَةٌ اسْتِدْعَاءً لِلِاعْتِنَاءِ بِشَأْنِهِ » (٢) .

وَتَحَدَّثَ الْعُلَوِيُّ عَنِ الْإِبْهَامِ ثُمَّ التَّفْسِيرِ فَقَالَ : « اعْلَمْ أَنَّ الْمَقْصُودَ إِذَا وَرَدَ فِي الْكَلَامِ مُبْهِمًا فَإِنَّهُ يُفِيدُهُ بِلَاغَةً وَيَكْسِبُهُ إِعْجَابًا وَفَخَامَةً ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَرَعَ السَّمْعَ عَلَى جِهَةِ الْإِبْهَامِ ، فَإِنَّ السَّمْعَ لَهُ يَذْهَبُ فِي إِبْهَامِهِ كُلِّ مَذْهَبٍ ... » (٣) .

كَمَا بَيَّنَّ ابْنُ الْأَثِيرِ مَا يَقْتَضِي الصِّيْرُورَةَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « اعْلَمْ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَا يُعْمَدُ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ، فَإِذَا جِيءَ بِهِ فِي كَلَامٍ فَإِنَّمَا يُعْمَلُ ذَلِكَ لِتَفْخِيمِ أَمْرِ الْمُبْهَمِ وَإِعْظَامِهِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَطْرُقُ السَّمْعَ أَوَّلًا ، فَيَذْهَبُ بِالسَّمْعِ كُلِّ مَذْهَبٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ) (٤) ، فَفَسَّرَ (ذَلِكَ الْأَمْرَ) بِقَوْلِهِ (إِنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ) . وَفِي إِبْهَامِهِ أَوَّلًا وَتَفْسِيرِهِ بَعْدَ ذَلِكَ تَفْخِيمٌ لِلْأَمْرِ وَتَعْظِيمٌ لِشَأْنِهِ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ : وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ ، لَمَا كَانَ بِهَذِهِ الْمَكَانَةِ مِنَ الْفَخَامَةِ . فَإِنَّ الْإِبْهَامَ أَوَّلًا يُوَقِّعُ السَّمْعَ فِي حَيْرَةٍ وَتَفَكُّرٍ وَاسْتِعْظَامٍ لَمَا قَرَعَ سَمْعَهُ ، وَتَشَوُّفٍ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالِاطِّلَاعِ عَلَى كُنْهِهِ . وَعَلَى نَحْوِ مَنْ هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَدْ أَوْتَيْتَ سؤُوكَ يَا مُوسَى * وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى * إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمَّكَ مَا يُوحَى * أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ) (٥) . فَفَسَّرَ (مَا يُوحَى)

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٤٥ ، وانظر : مفتاح العلوم : ١٩٠ .

(٢) مفتاح العلوم : ٢٥٣ ، وانظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١٥٠ .

(٣) الطراز : ٧٨/٢ .

(٤) الحجر : ٦٦ .

(٥) طه : ٣٦-٣٩ .

بقوله (أن اذفيه) . وهذا كالأول في إبهامه أولاً ثم تفسيره... (١)

أما فائدة الإجمال ثم التفصيل ، فقد بيننا الزمخشري ، في معرض إعرابه للآية السابعة من فاتحة الكتاب ، قال : « فَإِنْ قُلْتَ : ما فائدة البديل (٢) ، وهلاً قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت : فائدته التوكيد ، لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الصراط المستقيم بيانه وتفسيره : صراط المسلمين : ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وأكده ، كما تقول : هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : ... فلان الأكرم الأفضل : لأنك تثبت ذكره مجملاً أولاً ، ومفصلاً ثانياً ، وأوقعت (فلاناً) تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل فجعلته علماً في الكرم والفضل ، فكأنك قلت : من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان ، فهو الشخص المعين لاجتماعهما فيه ، غير مدافع ولا مُنازع » (٣) . وقال عنه أيضاً - في معرض تفسيره لـ (رَبِّ اشرح لي صَدْرِي : وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *) (٤) : « فَإِنْ قُلْتَ : (لي) ... ، ما جدواه والكلام بدونه مستتب ؟ قلت : قد أبهم أولاً فقليل : اشرح لي ، ويسر لي ، فَعَلِمَ أَنْ تَمَّ مشروحاً وميسراً ، ثُمَّ بَيَّنَّ وَرَفَعَ الْإِبْهَامَ بذكرهما ، فكان أكد لطلب

(١) المثل السائر : ١٩٦/٢ ، وانظر : الطراز : ٧٨/٢ ، والإشارات

والتنبيهات : ١٥٣ ، والكشاف : ٥٨٤/٢ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ١٨٦ .

(٢) انظر في تلك الفائدة ومقتضياتها من جبة المقام : نتائج الفكر :

٣٠٠-٣٠١-٣٠٢ .

(٣) الكشاف : ١٥/١-١٦ ، وانظر : المثل السائر : ١٩٧/٢ ، والطراز :

٧٨/٢ ، ٨٧ ، والبحر : ٢٧/١ ، حيث جعل أبو حيان الأسلوب من باب الإبهام

والتفسير .

(٤) طه : ٢٥ ، ٢٦ .

الشرح والتيسير لصدرة وأمره من أن يقول : اشرح صدري ويسر أمري ،
على الإيضاح الساذج ؛ لأنه تكريرٌ للكلام الواحد من طريقي الإجمال
والتفصيل «(١) . وبين السكاكي أن المقام اقتضى هذا التأكيد الحاصل من
الإجمال ثم التفصيل ، حيث قال : « .. كان الطلبُ وقت الإرسال الذي هو
مقام مزيد احتياج إلى انشراح الصدر ، لما تُؤذنُ به الرسالة من تلقي المكاره
وضروب الشدائد »(٢) .

(١) الكشاف : ٦٠/٣ ، وانظر : ٤٨٣/١ ، والاشارات والتنبيهات : ١٥٤ ،
حيث ردَّ الجرجاني على القزويني - الإيضاح : ١٨٦ ، ١٨٧ - جعله أسلوب
الآية من باب الإبهام والتفسير .

(٢) مفتاح العلوم : ٢٨٣ ، وانظر : التحرير : ٢١١/١٦ .

الخطبة

المدح والذم :

لم أَعَثْرُ لأحدٍ من النحاة - غير سيبويه - على ما يُفيد أن إفادة المدح أو الذم ، أو نحوهما ، من وظائف البدل ، بل وجدتُ بينهم من نصَّ على عكس ذلك وهو ابن السيد الذي قال - وهو يتحدث عن أوجه انفصال النعت والبدل - : « .. السَّابع : أن النعت قد يكون منه ما يُرادُ به المدح أو الذم أو الترحم ، ولا يكون ذلك في البدل » (١) .

وممن نصَّ على أنه يُصار إليه لأداء تلك الوظيفة من غير النحاة ، الزركشي قال : « ومن فوائد البدل التبيين على وجه المدح ... » (٢) .

أمَّا بالنسبة لسيبويه فإنَّ في تضاعيفِ بعض أبوابِ الكتاب ، أمثلة للبدل يدلُّ فيها بلفظه ، إذ هو مضاف ، أو بلفظ نعته على ذينك المعنيين . وقد تحدث سيبويه عن تلك الدلالة وبين أنها المقتضية لحركة إعرابية بعينها ، وذلك في أثناء حديثه عن نصب المصادر التشبيهية ، قال : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخُ التلكى ... فإنَّما انتصبَ هذا لأنك مررتَ به في حال تصويت ، ولم تُردُ أن تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلاً منه . ولكنك لما قلت : له صوتٌ ، علمَ أنه قد كان ثمَّ عمل ، فصار قولك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يُصوتُ ، فحملت الثاني على المعنى ... وإن شئتَ قلتَ : له صوتٌ صوتُ حمار ، وله خوارٌ خوارٌ ثور ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ، ولم تُردُ فعلاً ولا إضماره ... » (٣) .

(١) إصلاح الخلل : ٧٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٤٥٥/٢ .

(٣) الكتاب : ١/٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٠٤/٢ - ١٠٧ .

والنكت : ١/٣٨٨ ، ٣٩١ .

فالمقتضي لنصب هذه الأسماء في الحالة الأولى ، كونها ليست من سمات المحدث عنه ، بل هي سمته في ذلك المقام فقط ، أي وقت مرور المتكلم به . فإن أريدت الإشارة إلى كونها من سماته الملازمة ، صير إلى الرفع . والرفع على البدل^(١) ، والنصب على المفعول المطلق أو الحال ، إن لم يكن المضاف إليه معرفة^(٢) . ومراعاةً لاختلاف الدلالة التي يختلف تبعاً لها الباب النحوي الذي تنضوي تحته تلك الأسماء ، جعل سيبويه لتفصيل الحديث عن حالة الرفع باباً مستقلاً تالياً الباب السابق . قال : « هذا بابٌ يُختار فيه الرفع . وذلك قولك : له علمُ علمِ الفقهاء ، وله رأيُ رأيِ الأصلاء . وإنما كان الرفعُ في هذا الوجهُ ، لأنَّ هذه خصالُ تذكرها في الرجل ، كالعلم والعلم والفضل . ولم تُرد أن تُخبر أنك مررت به في حال تعلم ولا تفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه ، وأن تجعل ذلك خصلةً قد استكملها ، كقولك : له حسبٌ حسبُ الصالحين : لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها ، صارت تحليةً عند الناس وعلامات . وعلى هذا الوجه رفع الصوت . وإن شئت نصبت فقلت : له علمُ علمِ الفقهاء : كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له : عالم . وإنما فرّقنا بين هذا وبين الصوت : لأنَّ الصوت علاج ، وأنَّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل . ويدلُّك على ذلك قولهم : له شرفٌ ، وله دينٌ ، وله فهمٌ . ولو أرادوا أنه يدخل نفسه في الدين ولم يستكمل أن يقال : له دينٌ ، لقالوا يتدين وليس بذلك ، ويتشرف وليس له شرف ، ويتفهم وليس له فهمٌ . فلما كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج ، بعد النَّصب في قولهم : له علمُ علمِ الفقهاء . وإذا قال : له صوتُ صوتِ حمار ، فإنما أُخبر أنه مرَّ به وهو يصوتُ صوتَ حمار . وإذا قال : له علمُ علمِ الفقهاء ، فهو يُخبرنا عما استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سماعه منه ، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم ، ولم يرد أن يُخبر أنه إنما بدأ

(١) انظر : شرح السيرافي : ١٠٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وشرح السيرافي : ١٠٤/٢ .

في علاج العلم في حال لُقيِه إِيَّاهُ ؛ لأنَّ هذا ليس ممَّا يُثنى به ، وإنَّما الثناء في هذا الموضع أن يُخبرَ بما استقرَّ فيه ، ولا يُخبرُ أنَّ أمثَلَ شيءٍ كان منه التعلُّمُ في حال لقائه «^(١) . ومنَّ أمثَلته للصيرورة إلى الإبدال لاقتضاءً مقام المدح والذمَّ ذلك الأسلوب ، أيضاً ، ما جاء في قوله : « ومنه^(٢) : مررتُ برجلٍ رجلٍ صدق ، منسوب إلى الصلاح ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ صالح . وكذلك مررتُ برجلٍ رجلٍ سوءٍ ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ فاسدٍ »^(٣) .

أمَّا أمثلة البديل التي يدلُّ فيها على المدح أو الذمَّ بلفظ نعته ، فقد جعلَ لها باباً مُستقلاً عن باب (له علمُ علمِ الفقهاء) وعِلَّةُ الفصل تتضح من النصِّ ، قال : « هذا بابٌ ما يختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً . وذلك إذا كان الآخرُ هو الأول . وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ ، لأنك إنَّما أردتَ الوصف ، كأنك قلتَ : له صوتٌ حَسَنٌ ، وإنَّما ذكرتَ الصوتَ توكيداً ، ولم تُردِ أن تحمله على الفعل ، لما كان صفةً ، وكان الآخر هو الأول ، كما قلتَ : ما أنت إلا قائم وقاعد ، حملتَ الآخر على (أنت) لما كان الآخر هو الأول ... وأمَّا : له صوتٌ صوتٌ حمار ، فقد علمت أن (صوت حمار) ليس بالصوت الأول ، وإنَّما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول ك ما أنت إلا سِيرٌ ... »^(٤) . هذا ونجدُ سيبويه قد نظَّرَ^(٥) بين

(١) الكتاب : ٣٦١/١ - ٣٦٢ ، وانظر : ٣٦٦ ، وشرح السيرافي : ١.٧/٢ - ١.٨ .
والمخلص في ضبط قوانين العربية : ٣٤٠/١ - ٣٤١ .

(٢) جاءت تلك الأمثلة في باب (مجرى النعت على المنعوت ... والبديل على البديل منه) : الكتاب : ٤٢١/١ .

(٣) الكتاب : ٤٣٠/١ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٤٦/٢ .

(٤) الكتاب : ٣٦٣/١ ، وانظر : ٣٦٥/١ ، ٤٣١ ، وشرح السيرافي : ١.٨/٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ١٢/٢ - ١٣ ، ٤٣١/١ ، وشرح السيرافي : ١٥٩/٢ ، ١٤٧ ،
والتعليقة على كتاب سيبويه : ٢٢٤/١ - ٢٢٥ ، ٢٢٨ - ٢٢٩ .

وظيفة التكرير - الذي تولّد عنه أسلوب البديل - في نحو : مررت برجلٍ رجلٍ صدقٍ ، هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ و : أنت العالمُ حقُّ العالم ، وبيّن وظيفة النعت في نحو : أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ ، ممّا يُشيرُ إلى اتّحاد الوظيفة ، ووظيفة النعت في المثال إفادة المبالغة في المدح ، فلا بُدَّ أن تكون وظيفة البديل كذلك ، وذاك - في ظنيّ - مقصد سيبويه من التنظير ، ويلاحظ على أمثلة النصوص السابقة ، تولّد البديل من التكرير - وهو ما أطلق عليه سيبويه التثنية - ، تكرير لفظ المبدل منه ، مع إضافته أو نعتة .

وهناك صورٌ أخرى لإفادة المدح أو الذمّ بوساطة أسلوب الإبدال ، منها ما استخرجناه من أبيات الكتاب - وإن لم يتحدّث عنها سيبويه - ومنها ما جاء في أسلوب الآي الكريمة .

فمن شواهد سيبويه لإبدال النكرة من المعرفة ، قول بشر بن أبي خازم (١) :

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ أرحلُّ ناقتي عمرو فتبليغ حاجتي أو تزحف
ملكٍ إذا نزل الوفودُ ببابه عرفوا مواردَ مزبدٍ لا ينزف (٢)

قال النحاس : « حجة في أنّه أبدالٌ (ملك) من (عمرو) ، وهو بدل النكرة من المعرفة . و (تزحف) : تهزل » (٣) . وقال ابن السيرافي : « الشاهد فيه أنّه أبدال (ملك) من (ابن أم أناس) (٤) ، وهو بدل النكرة من المعرفة . يمدحُ بشرُ عمرو ابن ماء السماء ، وأم أناس : بنت عوف بن محمّ بن ذهل بن شيبان ، وأم جدّه عمرو بن المنذر أم أبيه . وقوله : (فتبليغ حاجتي) أي : تبليغ راحتي إلى الموضع الذي أقصده ، يريدُ فتبليغ الموضع الذي فيه الملك ، أو تزحفُ الراحلة ... والمزبد : النهر العظيم الجرية ، الكثير الماء ، الذي يرمي بالزبد .

(١) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٤/٢ .

(٢) الكتاب : ٩/٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه : ١٩٥ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٨/٢ .

(٤) الأصح تخريج النحاس : وذلك أنّ (عمرو) بدل من (ابن أم أناس) ، و

(ملك) بدل من (عمرو) .

والغوارب: جمع غارب ، يُريدُ ما علا من الماء . لا يُنزفُ : لا ينفدُ ما فيه «(١) .
فمقامُ المدح هو مُقتضي الإبدال وتعدُّده ، إبدال (عمرو) من (ابن أم أناس) ،
(ملك) من (عمرو) - وتولَّدَ البديل من التقديم والتأخير ، تقديم ما حقَّه أن
يكون صفة ، إذ الأصل في (ابن أم أناس) و (ملك) أن تكونا صفتين
لـ(عمرو) : عمرو بن أم أناس الملك - ، ثمَّ جيء بمحط المدح وهو جملة (إذا
نَزَلَ ...) الخ ، وهي في محل جرِّ نعتٍ لـ (ملك) . ولا يصحُّ بالنظر إلى المقام
إعراب (عمرو) عطف بيان : إذ لولا إرادة المدح والمبالغة فيه لذكر باسمه ثمَّ
جيءَ بما أُبدلَ منه ليكون نعتاً له وظيفته التوضيح . ومن شواهد ذلك أيضاً قول
الشاعر - وهو من أبيات سيبويه(٢) :

يا مَيَّ إنْ تَفْقِدِي قوماً ولَدَتِهِمْ أوْ تُخَلِّسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ
عمرو وعبدُ منافٍ والذِي عَهَدْتُ بِيَطْنِ عَرَعَرَ أَبِي الضَّيِّمِ عَبَّاسُ

فـ (عمرو) و (عبدمناف) مرفوعان على القطع من قوله (قوماً ولدتهم) ، وذكر
النحاس أن الخليل روى البيت بالنصب على البديل(٣) . وموضع استشهادنا :
والذِي عَهَدْتُ(٤) .. أبي الضيم عباس . حيث خُولِفَ الأصل في بناء التركيب
بتقديم الصفتين على موصوفهما وهو (عباس) ، ولو جيء به على الأصل فيه
لقليل : عمرو وعبد مناف وعباس أبي الضيم الذي عهدت ..

(١) شرح أبيات سيبويه : ١٥/٢ ، وانظر : الانصاف : ٤٩٦/٢ ، حيث استشهد
به على جواز ترك صرف ما ينصرف ، وهو قوله (ابن أم أناس) ،
والخزانة : ١٤٩/١ .

(٢) الكتاب : ١٥/٢ ، وانظر : شرح الكافية : ٣٨٠/٢ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه : ١٦١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن
السيرافي : ٤٧٩/١-٤٨٠ ، والخزانة : ١٧٤/٥-١٧٥ ، ٩٦-٩٥/١٠ .

(٤) قال البغدادي - الخزانة : ١٧٥/٥ : « الضمير يرجع إلى مَيَّ ، وعدل عن
خطابها وأخبر عنها باللفظ الذي يكون للغائب ، أراد : الذي عهدت ، فلم
يستقم له » .

ومن شواهد ذلك والإبدال يُرادُ به الذمُّ قولُ المتلمس :

ولا يُقيمُ على خَسْفٍ يُرادُ به إلاَّ الأذْلانَ عَيْرُ الحَيِّ والوَتْدُ
هذا على الخسفِ مَرْبُوطٌ بِرَمَّتِهِ وذا يُشجُّ فلا يرثي له أَحَدٌ^(١)

فـ (عَيْرُ الحَيِّ والوَتْد) بدل من (الأذلان) ، وهو في الأصل نعتٌ لهما . والمرادُ ذمُّ كلِّ مرتضٍ للذلِّ مُقيمٍ عليه ، والتنفير من تلك الخصلة .

هذا فيما يتعلقُ بإفادة أسلوبِ البديل هذين المعنيين والبديل مطابق . وقد يُفيدهما والبديل للاشتغال ، كما في قول الفرزدق - وهو من أبيات سيبويه -^(٢) :

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ القَرِي وَعَبَّطُ المَهَارِي كَوْمَهَا وشَبُوبِهَا

فـ (أخلاقه) بدل من (أبي) وهو بدل اشتغال ، و (عاجل القري) وما عطف عليه : (عبط المهارى) بدل من (أخلاقه) بدل كل ، و (كومها وشبوبها) بدل مقطوع من (عبط المهارى) . والمراد التمدحُ ببلوغ الغاية في باب الكرم ، ولذا صار إلى أثبات أنه صفة متوارثة ، غشت ما عداها من الصفات . قال القيسي : « يجوز أن تكون (أخلاقه) بدلاً على ما مضى^(٣) ، وأماً (عاجل القري) فهو بدل من (أخلاقه) . فإن قيل : إن (عاجل القري) جوهر ، وأخلاقه عَرَضٌ ، وهما جنسان^(٤) . قيل : قد تقدم قبله ذكر الأب ، وهو جوهر بالبديل في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف . ويجوز أن يكون (عاجل) هنا مصدرأ ، كالباطل ، والفاتح ، وكأنه قال على هذا : تعجيله

(١) الخزانة : ٣٥٢/٦ ، والتحرير والتنوير : ٦٢/١٥ .

(٢) الكتاب : ١٦/٢ ، شرح السيرافي : ١٦٠/٢ .

(٣) تعود إحالته إلى ما ذكر قبل من أنه يجوز أن يكون التقدير : ورثت من

أبي أخلاقه ، وعليه فلا شاهد في البيت للإبدال من البديل ، وانظر في

تعدية (ورث) : الخزانة : ١٢١/١٠ .

(٤) انظر : نتائج الفكر : ٣٠٨ .

القِرَى ، ويؤكد هذا عطفه عليه المصدر ، وهو قوله (وعبط المهارى) . وقبله :
وما زال باني العرِّ فينا وبيتهُ وفي الناس باني بيتِ عزٍّ وهادمهٗ» (١)
وموضع استشهاد سيبويه بالبيت ، رفع (كومها وشبويها) على القطع ،
والجرُّ على البدل من (المهارى) جائز (٢) ، ووظيفته توكيد العموم المستفاد من
(المهارى) .

وقد صيرَ إلى الإبدال لقصد المبالغة في الذمِّ ، والبدل مطابق معرفة من
معرفة ، ومحطُّ الذمِّ نعتُ المبدل منه ، في قوله تعالى :

(وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أُنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٥﴾)

قَوْمَ فرعونَ الْأَيَّتُونَ ﴿١٦﴾ (٣)

ف (قوم فرعون) بدل من (القوم الظالمين) ، وذلك ما نحا إليه النحاس (٤) ،
وأبو البقاء (٥) ، والقرطبي (٦) . وإرادة وسمهم بنهاية الظلم ، هو ما
اقتضى إيثار بناء التركيب على ذلك النحو ، حيث لم يقل - مثلاً - : أَنْ ائْتِ
قوم فرعون الظالمين (٧) ، أو : أَنْ ائْتِ قوم فرعون القوم الظالمين . ففي التركيب
عدولان ، أو تحويلان ، الأول : عن : قوم فرعون الظالمين إلى قوم فرعون
القوم الظالمين . والثاني : عن : قوم فرعون القوم الظالمين إلى القوم الظالمين

(١) إيضاح شواهد الإيضاح : ٥١٠/١ - ٥١١ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٦/٢ - ١٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٦٠ ، ولابن

السيرافي : ٥٠٣/١ - ٥٠٤ .

(٣) الشعراء : ١٠ ، ١١ .

(٤) انظر : إعراب القرآن : ١٧٥/٣ .

(٥) انظر : التبيان : ٩٩٤/٢ .

(٦) انظر : الجامع : ٩١/١٣ .

(٧) انظر : التحرير والتخوير : ١٠٣/١٩ - ١٠٤ .

قوم فرعون .

والجمع بين هاتين الظاهرتين - التكرير وتقديم النعت مع ما في حيزه - لا يكون إلا عند إرادة المبالغة . وفي ضوء ملاحظة ذلك فالأليق إعزَاب (قوم فرعون) بدلاً ، لا جعله عَطْفَ بيان ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال : « سَجَّلَ عليهم [بالظلم]»^(١) بأن قدم القوم الظالمين ثم عطف عليهم عطف البيان ، كأنَّ معنى القوم الظالمين وترجمته : قوم فرعون ، وكأنهما عبارتان تعتقبان على مؤدَّى واحد : إن شاء نكرهم عبْرَ عنهم بالقوم الظالمين ، وإن شاء عبْرَ بقوم فرعون . وقد استحقوا هذا الاسم من جهتين : من جهة ظلمهم أنفسهم بالكفر، وشرارتهم ، ومن جهة ظلمهم لبني إسرائيل باستعبادهم «(٢)» . وتابعه في ذلك الفخر الرازي^(٣) والآلوسي^(٤) ، ورجَّحه أبو حيان ، قال : «(قوم فرعون) : قيل : بدل من القوم الظالمين ، والأجود أن يكون عطف بيان ، لإنهما عبارتان يعتقبان على مدلول واحد : إذ كلُّ واحدٍ : عطفُ البيان ، وسوغه مستقلٌ بالإسناد . ولما كان (القوم الظالمين) يوهم الاشتراك ، أتى عطف البيان بإزالتة ، إذ هو أشهر «(٥)» . وفي رأبي - والله أعلم - أنه لو جيء بالتركيب على الأصل فيه ، لما كان هناك إبهام يحتاج إزالة ، وبما أن الإبهام ليس ناشئاً عن الوضع ، فالموضع للبدل ولا مكان لعطف البيان .

ومن صور الإبدال في مقام الذم ، إبدال الظاهر من ضمير الغائب المرفوع العائد على مظهرٍ سابق ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى :

-
- (١) هكذا في النصِّ ، وأحسب أن في الكلام خطأ طباعياً ، والصواب : الظلم .
 (٢) الكشف : ٣٠١/٣ .
 (٣) انظر : التفسير الكبير : ١٢١/٢٤ .
 (٤) انظر : روح المعاني : ٦٤/١٩ .
 (٥) البحر : ٧/٧ .

(اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون *
 ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون *
 لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر -
 مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون) (١) .

فجملة (وأسروا النجوى ...) الخ « جملة مستأنفة ، ويجوز أن تكون عطفاً على جملة : (اقترب للناس حسابهم) إلى آخرها لأن كِلتا الجملتين مسوقة لذكر أحوال تلقي المشركين لدعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - بالتكذيب والبهتان والتأمر على رفضها . فالذين ظلموا ، هم المراد بالناس . وواو الجماعة عائد إلى ما عاد إليه ضمائر الغيبة الرجعة إلى (للناس) (٢) . وليست جملة (وأسروا النجوى) عطفاً (٣) على جملة (استمعوه وهم يلعبون) : لأن مضمونها ليس في معنى التقييد لما يأتيهم من ذكر « (٤) . و (الذين ظلموا) بدل من الواو في (أسروا النجوى) ، وجملة (هل هذا إلا بشر ...) الخ ، بدل من (النجوى) بدل جملة من مفرد بمعناها (٥) ، وهو بدل بعض إن كانت الأقوال الأخرى المحكية : - (بَلْ قَالُوا أَضْغَاتٌ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ) (٦) - صادرة عن جماعة غير السابقة ، وإن كانت صادرة عن هؤلاء ، فالبدل مطابق .

وفحوى تلك النجوى هو ما استدعى وسمهم بالظلم ، والمراد به هنا معناه

-
- (١) الأنبياء : ١-٣ .
 (٢) انظر : معاني القرآن للفراء : ١٩٨/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٧/١١ .
 (٣) جعلها معطوفة على (استمعوه) السيرافي : ١٧٣/٢ .
 (٤) التحرير والتنوير : ١٢/١٧ .
 (٥) انظر : الكشاف : ١٠٢/٣ ، ومغني اللبيب : ٥٩٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٦٢-١٦٣ ، وشرح التسهيل : ٢٤٠/٣ ، والفتوحات : ١١٩/٣ .
 (٦) الأنبياء : ٥ .

اللُّغوي وهو مجاوزة الحق^(١) : إذ هُم مع غفلتهم وإعراضهم ولعبيهم واستيلاء اللهو على قلوبهم وتجده بتجدد ما يستدعي الاعتقاد من ربقة واقتلاع جذوره ، اجترؤا على الحكم على ما يأتيهم به النبي - صلى الله عليه وسلم - من الذكر ، فوصفوه بما حكته عنهم الآيات . وهذه جناية خاصة تُضاف إلى جنایاتهم المعتادة . ومِمَّا يَرْجَحُ أَنَّ وسمهم بالظلم منشؤهُ جَمْعُهُمُ الْمُتَضَادِّينِ ، وهما التطاول إلى الحكم مع فقدان أدنى قدرٍ من الأهلية له ، أَنَّ الآيات التي جاءت واصفةً موقف فرعون وقومه مِمَّا جاءهم به موسى - عليه السلام - من الآيات ، أشارت إلى تناجيهم في أمر إبطال ما جاءهم به ، ولم يُؤتَ فيها باسم ظاهر بعد الضمير ، كما في هذه الآية ، وتلك الآيات : (فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى * قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى * فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتُّوَا صَفَاً وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى)^(٢) . فقد « تفرَّعَ على موعظة موسى ، تنازعهم الأمرَ بينهم ، وهذا يُؤدِّنُ بأنَّ منهم مَن تركتُ فيه الموعظة بعض الأثر ، ومنهم مَن خشي الانخزال ؛ فلذلك دعا بعضهم بعضاً للتشاور فيما ذا يصنعون »^(٣) .

وقد أوصل العربون الأوجه في (الذين ظلموا) إلى تسعة ، مَرَجَّحاً بعضهم البديلية . وذكر النحاس سِنَّةً من تلك الأوجه ، قال : « وأسروا النجوى الذين ظلموا) ولم يُقَلْ : وأسروا النجوى ، والفعل مُتَقَدِّمٌ ، لأنَّ الفعل إذا تقدم الأسماءُ وَحِدًا ، وإذا تأخرتْني وجمِعَ للضمير الذي فيه ، فكيف جاء هذا متقدِّماً مجموعاً ؟ ففيه ستة أقوال : يكون بدلاً من الواو ، وعلى إضمار

(١) انظر : المفردات : ٣١٥ ، ومنتخب قرة العيون النواظر : ١٧٣ ، وتحفة

الأريب : ١٧٧ .

(٢) طه : ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٢٥٠ / ١٦ .

مبتدأ ، وَنَصَبًا بِمَعْنَى أَعْنِي ، وَأَجَازَ الْفَرَاءَ (١) أَنْ يَكُونَ خَفِضًا ، بِمَعْنَى :
 اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ الَّذِينَ ظَلَمُوا حَسَابِهِمْ ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشَ (٢) أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ
 قَالَ: أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ (٣) ، وَالْجَوَابَ السَّادِسَ أَحْسَنَهَا ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ :
 يَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ، وَحُذِفَ الْقَوْلُ مِثْلَ (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ
 سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (٤) . فَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْجَوَابِ ، أَنْ بَعْدَهُ (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ
 مِّثْلَكُمْ) ، فَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ (٥) . وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَجَوَّزُوا فِي إِعْرَابِ (الَّذِينَ
 ظَلَمُوا) وَجَوْهًا : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ . فَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ضَمِيرِ (أَسْرُوا)
 إِشْعَارًا بِأَنَّهِمُ الْمَوْسُومُونَ بِالظُّلْمِ الْفَاحِشِ فِيمَا أَسْرُوا بِهِ ، قَالَهُ الْمُبَرِّدُ ، وَعَزَاهُ
 ابْنُ عَطِيَّةَ (٦) إِلَى سَيَّبُوهِ (٧) . أَوْ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْوَاوُ فِي (أَسْرُوا) عِلَامَةٌ
 لِلْجَمْعِ ، عَلَى لُغَةِ أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُمَا . قِيلَ :
 وَهِيَ لُغَةٌ شَاذَةٌ ، قِيلَ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لُغَةٌ حَسَنَةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَرْدَ شَنْوَاءَ ،
 وَخَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٨) ، وَقَالَ شَاعِرُهُمْ :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيَةِ — لِأَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

أَوْ عَلَى أَنْ (الَّذِينَ) مُبْتَدَأٌ وَ (أَسْرُوا النَّجْوَى) خَبْرُهُ (٩) ، قَالَهُ الْكِسَائِيُّ ،

-
- (١) معاني القرآن : ١٩٨/٢ ، وهو قد ذكر وجه البدل أيضاً .
 (٢) معاني القرآن : ٦٣٢/٢ ، والوجه الثاني الذي ذكره : أن يكون خبر مبتدأ
 محذوف .
 (٣) نسب أبو عبيدة هذا القول إلى أبي عمرو الهذلي : مجاز القرآن : ٣٤/٢ .
 ١٧٤/١ .
 (٤) الرعد : ٢٣ .
 (٥) إعراب القرآن : ٦٤/٣ ، وانظر : التبيان : ٩١١/٢ .
 (٦) المحرر الوجيز : ١٢٢/١١ .
 (٧) الكتاب : ٤١/٢ .
 (٨) المائدة : ٧١ .
 (٩) انظر : شرح الكافية : ٢٥٨/١ .

فَقُدِّمَ عَلَيْهِ ، والمعنى : وهؤلاء أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمَر تسجيلاً على فعلهم أَنَّهُ ظَلَمَ . أو على أَنَّهُ فاعلُ بفعل القول وحذف ، أي : يقول الذين ظلموا ، والقول كثيراً ما يُضمَر ، واختاره النحاس ، ... وقيل (١) : التقدير : أسرها الذين ظلموا . وقيل : (الذين) خبرٌ مبتدأٌ محذوف ، أي : هم الذين ، والنَّصِبُ على الذَّم ، قاله الزجاج (٢) ، أو على إضمار أعني ، قاله بعضهم . والجرُّ على أن يكون نعتاً للناس ، أو بدلاً في قوله (اقترب للناس) ، قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال « (٣) » .

وتلك الأوجه مردودةٌ جميعها إلاّ البديل ؛ وفاءً بحقّ المعنى . وهذا البديل ليس مُفسراً للضمير - أي إنَّ المسألة ليست من باب الإضمار قبل الذكر ، كما في ضربته زيدا - ؛ لأنَّ الواو في (أسروا) عائدة إلى ما عادت إليه ضمائر الغيبة السابقة عليها ، وهو كلمة (الناس) . وسيبويه لم يُعربها إلاّ بدلاً ، قال : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة) ، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكن ديافي أبوه وأمه
بحوران يعصرن السليط أقربه

وأماً قوله - جل ثناؤه - (وأسروا النجوى الذين ظلموا) ، فإنما يجيء على البديل ، وكأنَّه (٤) قال : انطلقوا ، ف قيل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله جلّ وعزّ (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا ، فيما زعم يونس (٥) . وكذلك

(١) انظر : المرر الوجيز : ١٢٢/١١ .

(٢) ما ذهب إليه الزجاج - معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٤/٣ - هو أن الرفع على الذَّم والنصب على معنى أعني .

(٣) البحر : ٢٩٦/٦ - ٢٩٧ ، وانظر : الكشاف : ١٠٢/٣ ، وأمالى ابن السجري :

٢٠١/١ - ٢٠٣ ، والجامع : ٢٦٨/١١ - ٢٦٩ ، وروح المعاني : ٨/١٧ .

(٤) بيّنا فيما سبق أعلاه أن الإبدال هنا - في رأينا - ليس من هذا الباب .

(٥) الكتاب : ٤١-٤٠/٢ .

فَعَلَ الْمَبْرُودُ عَلَى مَا عَزَاهُ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ (١) . أَمَّا السِّيْرَافِيُّ (١) ، فَقَدْ جَوَّزَ فِيهِ إِلَى جَانِبِ الْبِدْلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا ، وَالْوَاوُ عِلْمًا لِلْجَمْعِ ، وَالزَّجَاجُ وَإِنْ كَانَ جَوَّزَ فِيهِ غَيْرَ الْبِدْلِيَّةِ ، فَإِنَّهُ رَأَى الْبِدْلَ أَجُودَ ، قَالَ : « فِي (أَسْرُوا النَّجْوَى) قَوْلَانُ : أَجُودَهُمَا أَنْ يَكُونَ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ مِنْ (أَسْرُوا) وَمُبَيَّنًا عَنْ مَعْنَى الْوَاوِ ، وَالْمَعْنَى : إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ، ثُمَّ بَيَّنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ ، فَكَانَ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا عَلَى الذَّمِّ ، عَلَى مَعْنَى : هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، عَلَى مَعْنَى : أَعْنِي الَّذِينَ ظَلَمُوا » (٣) .

كما صير إلى إبدال الفعل المثبت من المنفي لغرض المبالغة في الذم في قوله تعالى :

﴿ غَلَبَتِ الرُّومُ ﴾ (٢) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ
 عَلَيْهِمْ سَيَّغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي يَضْعَ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ
 مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْعُرْوَاتُ ﴿٤﴾
 يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾
 وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾
 يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٧﴾

قال الزمخشري : « وقوله (يعلمون) بدل من قوله (لا يعلمون) . وفي هذا الإبدال من النكتة : أنه أبدله منه وجعله بحيث يقوم مقامه ويسد مسده ؛ ليعلمك أنه لا فرق بين عدم العلم الذي هو الجهل ، وبين وجود العلم الذي لا

(١) انظر : البحر : ٢٩٧/٦ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٧٣/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٣-٣٨٤ .

(٤) الروم : ٢-٧ .

يتجاوز الدنيا . وقوله (ظاهراً من الحياة الدنيا) : يُفِيدُ أَنَّ لِلدُّنْيَا ظَاهِرًا
 وباطناً ، فظاهرها ما يعرفه الجُهَّالُ من التمتع بزخارفها والتَّعَمُّعِ بِمَلَادِئِهَا ،
 وباطنُها وحقيقتها أنَّها مجازٌ إلى الآخرة يُتَزَوَّدُ منها إليها بالطَّاعةِ والأعمالِ
 الصالحة . وفي تنكير الظاهر : أنَّهم لا يعلمون إلا ظاهراً واحداً من جملة
 الظواهر «^(١) . ففي التنكير تقليل لمعلومهم ، وتقليله يُقَرِّبه من النفي حتَّى
 يُطابِقَ المبدلَ منه^(٢) . فالسِّيَاقُ « يُشْعِرُ بِذَمِّ حَالِهِمْ ، ومحطُّ الذَّمِّ هو جملة
 (وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) . فأمَّا معرفة الحياة الدنيا فليست بمذمومة ،
 لأنَّ المؤمنِينَ كانوا أيضاً يعلمون ظاهر الحياة الدنيا ، وإنَّما المذمومُ أَنَّ
 المشركين يعلمون ما هو ظاهرٌ من أمور الدنيا ولا يعلمون أَنَّ وراءَ عالمِ المادَّةِ
 عالماً آخر هو عالم الغيب . وقد اقتصَرَ في تجهيلهم بعالم الغيب على تجهيلهم
 بوجود الحياة الآخرة اقتصاراً بديعاً حصلَ به التَّخَلُّصُ مِنْ غَرَضِ الوعدِ
 بنصر الرُّومِ إلى غَرَضٍ أَهَمَّ وهو إثبات البعث ، مع أَنَّهُ يستلزم إثبات عالم
 الغيب ويكونُ مثلاً لجَهْلِهِمْ بعالم الغيب ، وذمّاً لجَهْلِهِمْ بِهِ بأنَّه أوقعهم في
 ورطة إهمال رجاء الآخرة وإهمال الاستعداد لما يقتضيه ذلك الرجاء ، فذلك
 موقع قوله (وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) ... وجملة (وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ ...)
 يجوز أن تجعلها عطفاً على جملة (يعلمون) ، فَحَصَلَ الإخبارُ عنهم بِعِلْمِ
 أشياء وعدم العلم بأشياء . ولك أن تجعل جملة (وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ) الخ في
 موقع الحال ، والواو واو الحال . وعبرَ عن جهلهم الآخرة بالغفلة كناية عن
 نهوض دلائل وجود الحياة الآخرة لونها في الدلائل المقتضية وجود حياة
 آخرة ، فكان جهلهم بذلك شبيهاً بالغفلة ؛ لأنَّه بحيثُ ينكشف لو اهتموا
 بالنَّظَرِ ، فاستُعيرَ له (غافلون) استعارة تبعية^(٣) . وقد ارتضى عدَّ الجملة
 بدلاً بالإضافة إلى الزمخشري - من الذين أعربوها وهم قلة - أبو حيان^(٤) ،

(١) الكشاف : ٤٦٨/٣ ، وانظر : البحر : ١٦٣/٧ ، والتحرير والتنوير : ٥٠/٢١ .

(٢) الانتصاف بهامش الكشاف : ٣٦٨/٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٥٠/٢١ .

(٤) انظر : البحر : ١٦٣/٧ .

والألوسي^(١)، غير أنه رأى الاستتاف قد يكون أظهر .

والإبدال في الآية نظير الإبدال في قول العرب^(٢) : ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به ، وفي قول الشاعر^(٣) :

يا ابني لُبيني لستُما بيدٍ إلا يداً لستُ لها عَضُدُ

حيثُ أُبدلَ المثبُتُ من المنقِي ، والمصحَّحُ في الموضعين ، النعت : (لا يُعبأُ به) ،
(لستُ لها عَضُدُ) .

(١) روح المعاني : ٢٢/٢١ .

(٢) الكتاب : ١٣٦/٢ .

(٣) السابق : ٣١٧/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٢٧/٢ .

التعظيم :

يُستفادُ معنى التعظيم من تراكبِ عددٍ من الصفات المحمودية في شيء أو شخصٍ ، ومن كونها مشهورة فيه أو منزلةً تلك المنزلة . وإرادة الإشارة إلى ذلك المعنى في باب النعت ، هي مقتضى العدول عن الأصل فيه ، وهو موافقة النعت للمنعوت في الحركة الإعرابية ، بأن يُصار إلى القطع ؛ إذ يُعدُّ أحد القرائن السياقية التي تفيد مع غيرها ثبوت ذلك المعنى للمحدث عنه . وقد خصَّصَ سيبويه للحديث عن أداء هذا المعنى بواسطة قطع حركة النعت عن المنعوت ، باباً ، قال فيه : « هذا بابٌ ما ينتصبُ على التعظيم والمدح . وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول ... » (١) .

ونبينُ هنا أن هذا المعنى يتوصلُ إلى إثباته للمحدث عنه بواسطة أسلوب البدل ، كما يتمُّ تحقيق ذلك بواسطة أسلوب النعت .

وقد أدنى الإبدال مُضماً إليه غيره من الوسائل التركيبية دوره في التعظيم والتنويه برفعة شأن المحدث عنه في مواضع عديدة من القرآن الكريم ، نجتزئى منها باثنين : الأول في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي
بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دَارِهِمْ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ
مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) .

(١) الكتاب : ٦٢/٢ ، وانظر : ١٤٩ - ١٥٣ .

(٢) آل عمران : ٩٦ ، ٩٧ .

ففي الآيتين الكريمتين إبدالان صيرٍ إليهما لإفادة عظمة أمر هذا البيت ، وليس
 ذاك فحسب ، بل إن الناظر في بناء السياق من بدايته ، يجد فيه صوراً أخرى
 من صور العدول عن الأصل ، صيرٍ إليها تحقيقاً لهذا المعنى . يُضَافُ إلى ذلك
 إحياءات الألفاظ : (أول)^(١) ، (بَكَّة)^(٢) ، (مُبَارَك)^(٣) ، والبناء للمفعول في
 (وَضِعَ) ، وصيغة المصدر والعموم في متعلقه : (هُدَى للعالمين) . وأول ما
 يُطالِعنا من صور العدول عن الأصل في بناء السياق : جَعَلُ ما حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ
 خَبِراً - لأنه نكرة - اسماً لـ (إِنَّ) ، وجعل المعرفة خبيراً لها مع حذف المنعوت
 لدلالة السياق ، إذ تقدير الكلام : إِنَّ البيت الذي بيكَّة لأول بيتٍ وَضِعَ
 للناس . قال السمين : « (الَّذِي بِيكَّة) : خَبِر (إِنَّ)^(٤) ، وأخبر هنا بالمعرفة
 وهو الموصول عن النكرة وهو (أول بيت) : لتخصيص النكرة بشيئين :
 الإضافة والوصف بالجملة بعده . وهو جائز في باب (إِنَّ) . ومن عبارة
 سيبويه : (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ) لَمَّا تَخَصَّصَ (قَرِيباً) بوصفه بالجارِّ بعده ،
 ساغ ما ذكرته لك ، وزاده حسناً هنا كونه اسماً لـ (إِنَّ) . وقد جاءت النكرة
 اسماً لـ (إِنَّ) وَإِنْ لم يَكُنْ تَخْصِيصٌ ، قال :

وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعاً بَابَائِي الشُّمُّ الْكِرَامِ الْخَضَارِمِ «^(٥).

(١) انظر في دلالة أول في اللغة وما يُرادُ به في هذا السياق : معاني القرآن
 وإعرابه : ٤٤٥/١-٤٤٦ ، والمفردات : ٣١-٣٢ ، والبحر : ٥/٣ ، والتحرير :

١٢/٤ ، ١٣-١٤ .

(٢) انظر في دلالة هذا الاسم التي رشحته لهذا الموقع دون (مكة) ، أو غيره :
 مجاز القرآن : ٩٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٤٥/١ ، والفريد : ٦.٤/١-
 ٦.٥ ، والتحرير والتنوير : ١٢/٤-١٣ .

(٣) انظر : البحر : ٦/٣ ، والدر المصون : ٣١٦/٣ ، وروح المعاني : ٥/٤ ،
 والتحرير والتنوير : ١٦/٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٥/١ .

(٥) الدر المصون : ٣١٤/٣ ، وانظر : البحر : ٦/٣ ، ومُعْتِي اللبیب : ٥٨٩ ، ٧٤٦ .

ومن صور العدول أنه : « عدل عن تعريف البيت باسمه العلم بالغبية ، وهو الكعبة ، إلى تعريفه بالموصولية ، بأنه (الذي بيكّة) : لأنّ هذه الصلّة صارت أشهرَ في تعيينه عند السّامعين : إذ ليس في مكّة يومئذٍ بيتٌ للعبادة غيره ، بخلاف اسم الكعبة فقد أُطلقَ اسم الكعبة على القلّيس الذي بناه الحبشةُ في صنعاء لدين النّصرانيّة » (١) . ثمّ جيء بالحالين المتعاطفتين : (مباركاً وهُدًى للعالمين) ، وهما حالان مُلازمتان تفيدان رفعة الشّان واستمراريتها . ثمّ الإبدال في قوله (فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً) ، حيث بُني التركيب على التقديم والتأخير ممّا نشأ عنه اجتماع خصيصتين من خصائص البدل : الإجمال ثمّ التفصيل ، والإبهام ثمّ التفسير . والمقدم هنا (آيات) ، أصله حال لا نعت ، وهي حال مُلازمة نُعتت بما يُقرّر أمرَ كونها كذلك : (بينات) . وهذا التقديم مع التنكير أفاد - بالإضافة إلى ما سبق - تكثير الآيات وتعظيم أمرها ، وهو ما لا يُستفاد من التركيب لو جيء به على أصله : فيه مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً ، آياتٌ بيناتٌ : إذ التركيب على هذا النحو يُفيد انحصار الآيات فيما ذكر ، ومع التقديم يصحُّ أن يكون المفسرُ بعض الآيات ، وإنّما نُصرَّ على هاتين الآيتين لتعلّق أحكامٍ تعبديّة ، وسلوكيّة بهما : كالصلاة خلف المقام ، وحرمة قاصده تقريباً ، قال ابن عطية : « والمترجحُ عندي أنّ المقام وأمن الدّاخلِ جعلاً مثلاً ممّا في حرم اللّهِ من الآيات ، وخصّاً بالذكر لعظمهما وأنهما تقومُ بهما الحجّة على الكفّار : إذ هم مُدركون لهاتين الآيتين بحواسهم ... » (٢) . وما كان بهذه المنزلة عند الله فحقيق بالناس جميعهم أن يقصدوه ، فلا يتقاعسُ عن ذلك مُتقاعسٌ ولا يتخلف

(١) التحرير والتنوير : ١٣/٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ١٦٥/٣ - ١٦٦ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٢٧/١ ،

ومعاني القرآن وإعراجه : ٤٤٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٦/١ ،

والكشاف : ٣٨٧/١ - ٣٨٨ ، والبحر : ٨/٣ - ١٠ .

متخلف ، إلا أن رحمة الله عباده ، رفعت ذلك الوجوب عن غير المستطيع منهم . وإرادة الإشارة إلى هذا المعنى ، هو مقتضى^(١) الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص^(٢) بإبدال (من استطاع ...) من (على الناس) ، ثم التعقيب بقوله (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) . قال الطاهر بن عاشور : « (والله على الناس ...) الخ : حكم أعقب به الامتتان ؛ لما في هذا الحكم من التنويه بشأن البيت ، فلذلك حسن عطفه ، والتقدير : مباركاً ، وهدى ، وواجباً حجه . فهو عطف على الأحوال »^(٣) . وقال السمين : « وقد جيء في هذه الآية بمبالغات كثيرة ، منها قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت) : يعني أنه حق واجب عليهم لله في زمانهم لا ينفكون عن أدائه والخروج عن عهده . ومنها أنه ذكر (الناس) ثم أبدل منهم (من استطاع إليه سبيلاً) وفيه ضربان من التأكيد أحدهما : أن الإبدال تنبيه للمراد وتكرير له ، والثاني : أن التفصيل بعد الإجمال والإيضاح بعد الإبهام ، إيراد له في صورتين مختلفتين ، قاله الزمخشري^(٤) ... »^(٥) .

واستناداً إلى مقتضى المعنى أولاً ، ومقتضى الصناعة ثانياً ، أوجب الزجاجي

(١) انظر في سبب نزول الآية : معاني القرآن وإعرايه : ٤٤٧/١ ، والكشاف ٢٩١/١ ، والبحر : ١٠/٣ .

(٢) ذهب ابن برهان - شرح اللمع : ٢٣١/١ - إلى أن (من استطاع) بدل من الناس ، مطابقاً ، وحجته أن الله لا يكلف الحج من لا يستطيعه ، وبذلك يكون المراد بالناس بعضهم ، أي أن (الناس) هنا عام أريد به خاص ، وانظر : البرهان : ٤٥٧-٤٥٨ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية : ٧٨/٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ٢١/٤ .

(٤) الكشاف : ٣٩٠/١ .

(٥) الدر المصون : ٣٢٣/٣ - ٣٢٤ .

والسُّهيليُّ جعل (مَنْ) بدلاً ، لا غير . قال السُّهيليُّ : « (حَجَّ البيت) : مبتدأ خبره في أحد المجرورين قبله ، والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله : (على الناس) : لأنَّه وجوبٌ ، والوجوبُ متعدُّ بعلى (١) وأماً (مَنْ) فبهي بدل كما ذكره (٢) . وقد استهوى طائفة من الناس ، القول بأنَّها فاعل بالمصدر (٣) ، كأنَّه قال : أنْ يَحْجَّ البيتَ مَنْ استطاع ، وهذا القول يضعف من وجوه : أحدها : من جهة المعنى ، وهو أنَّ الحجَّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويلُ ما ذكره لكان فرض كفاية ، فإذا حجَّ المستطيعون برئت ذمُّ غيرهم ، وفرغت ساحتهم عن التكليف ، وليس الأمرُ كذلك ، بل الحجُّ فرضٌ على جميع الناس ، حجَّ المستطيعون أو قعدوا ، ولكنَّه عذْرٌ بعدم الاستطاعة إلى أنْ توجد الاستطاعة ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : واجبٌ على أهل هذا القطر أنْ يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد ؛ فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد عن الباقيين ، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين ، بخلاف الحجِّ . وممَّا يَضْعُفُ به ذلك القول ، أنْ إضافة المصدر إلى الفاعل - إذا وُجِدَ المفعول - أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يُعدَّلُ عن هذا الأصل إلاَّ بدليل

(١) مِمَّنْ جعل الخبر قوله (لِلَّهِ) ، أبو حيان - البحر : ١٠/٣ - ، قال : « (وحج البيت) مبتدأ ، وخبره في المجرور الذي هو (ولله) ، و (على الناس) متعلق بالفاعل في الجار والمجرور الذي هو خبر . ويجوز أن يكون (على الناس) حالاً ، وأن يكون خبر الحج . ولا يجوز أن يكون (ولله) حالاً ؛ لما يلزم في ذلك من تقدمها على العامل المعنوي . »

(٢) ضمير الفاعل يعودُ على الزجاجي ، وقد ذكر ذلك في الجمل : ٢٥ ، وذهب إلى أنها بدل ، أستاذة الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٧/١ ، والنحاس : إعراب القرآن : ٣٩٦/١ ، والمبرد : الكامل : ١٨/٣ .

(٣) نسب ذلك إلى ابن السيد ، ابن هشام : مغني اللبيب : ٦٩٤ .

منقول^(١) أو معقول ، فلو كان (مَنْ) هو الفاعل لأُضِيفَ المصدرُ إليه ...»^(٢) .
 هذا ، وقد أَعْرَضَ عددٌ من المعريين^(٣) عن إعراب (مقام إبراهيم) وما
 عَطِفَ عليه بدلاً ؛ لعدم استيفائه عِدَّةَ المبدل منه ، ولا عُبار على وجه البدلية ،
 على ما يُبَيِّنُ من تنزيل هاتين الآيتين منزلة مجموعة من الآيات ، ويُرَجِّحُهُ
 اشتهاؤُ أمرهما عند المخاطبين حتى لتتساق الأذهان إليهما عند ذكر الآيات .
 قال السمين : « قوله (مقام إبراهيم وَمَنْ دخله كان آمناً) : فيه أوجه : أحدها
 : أن (مقام) بدل^(٤) من (آيات) ، وعلى هذا يقال : إن النحويين نَصُّوا على أنه
 متى ذكر جمع ، لا يبدل منه إلا ما يُوفى بالجمع ... فإن لم يُوفَّ ، قالوا :
 وجب القطع عن البدلية ، إمَّا إلى النصب بإضمار فعل ، وإمَّا إلى الرفع

(١) ذكر ابن هشام - المغني : ٦٩٤ - ٦٩٥ - أن إضافة المصدر إلى المفعول مع
 وجود الفاعل ، جائزة في النثر ، إلا أنها قليلة ، واستشهد لذلك بحديث ،
 كما استشهد لوقوعها في الشعر ، حيث لا ضرورة ، ونسب إجازة ذلك إلى
 الكوفيين ، ابن أبي الربيع : البسيط : ٤٠٣/١ - ٤٠٤ ، وانظر : التصريح
 على التوضيح : ١٥٧/٢ .

(٢) نتائج الفكر : ٣٠٩ - ٣١٠ ، هذا ونُسِبَ إلى الكسائي أنه جعل (مَنْ)
 مبتدأ ، انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٦/١١ ، والبسيط : ٤٠٤/١ ،
 ومغني اللبيب : ٦٩٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١٥/١ ، وقد جعلها مُبتدأً محذوف الخبر
 ، وكذلك فعل أبو البقاء ، انظر : : التبيان : ٢٨١/١ ، أما الزجاج فقد
 جعلها خبر مبتدأ محذوف : معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٦/١ .

(٤) ذكر النحاس أنه حُكي عن المبرد إعرابه (مقام إبراهيم) بدلاً : إعراب
 القرآن : ٣٩٥/١ - ٣٩٦ ، وقد جَوَّزَ ابنُ عقيل - المساعد على التسهيل :
 ٤٣٩/٢ - البدلية مع عدم الاستيفاء ؛ على نية معطوف محذوف ، مستدلاً
 برواية النصب لقوله - صلى الله عليه وسلم - : (اجتنبوا السبع
 الموبقات : الشرك بالله والسحر) .

على مبتدأ محذوف الخبر ، ... وهذا الإشكال أيضاً وارد على قول من جعله خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي مقام إبراهيم : كيف يخبر عن الجمع باثنين ؟ ... « (١) . ولم يرتضِ الزمخشري (٢) فيه غير البدلية ، وإن كان أطلق على البدل - في هذا الموضع وغيره - عطف البيان ، ومرجع ذلك - كما ذكر ابن هشام (٣) - السهو ، أو التسامح في العبارة ، كما كان يفعل سيبويه حيث سمى التوكيد صفةً وعطف البيان كذلك .

والموضع الآخر ، الذي جيء فيه بالإبدال - منضمّاً إليه وسائل آخر - لإفادة التعظيم ، قوله تعالى :

طه ﴿١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكْرَةً
لِمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾ تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ﴿٤﴾
الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾ (٤)

ففي الآيات إبدالان : إبدال (تذكرة) من موضع (لتشقى) ، وإبدال (الرحمن) من الاسم الموصول في (ممن خلق ...) ، على قراءة الجرّ ، وهو كذلك على قراءة الرّفْع ، إذ الرفع على القطع ، والقطع هنا عن البدل . والمعظم أمره في هذا السياق وظيفه القرآن ، وبيان ذلك يقتضي بيان أسباب نزول هذه الآيات . جاء في البحر : « كان عليه السلام يراوح بين قدميه ، يقوم على رجلٍ ، فنزلت ، قاله عليٌّ . وقال الضحّاك : صلّى - عليه السلام - هو وأصحابه فأطال القيام

(١) الدرّ : ٣١٧/٣ ، وانظر : البحر : ٩-٨/٣ .

(٢) الكشف : ٢٨٧/١ ، وانظر : الفريد : ٦٠٦/١ .

(٣) انظر : مغني اللبيب : ٥٩٤ ، ٧٤٨ .

(٤) طه : ٦-١ .

لَمَّا أُنزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، فَقَالَتْ قَرِيشٌ : مَا أُنزِلَ عَلَيْهِ إِلَّا لِيَشْقَى . وَقَالَ مَقَاتِلُ :
 قَالَ أَبُو جَهْلٍ وَالنُّضْرُ وَالْمُطْعِمُ : إِنَّكَ لَتَشْقَى بِتَرْكِ دِينِنَا ، فَانزَلَتْ . وَمُنَاسِبَةٌ هَذِهِ
 السُّورَةُ لِأَخْرَ مَا قَبْلَهَا أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ تَيْسِيرَ الْقُرْآنِ بِلِسَانِ الرَّسُولِ -
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَي بَلِغَتِهِ ، وَكَانَ فِيهَا عَلَلٌ بِهِ قَوْلُهُ : (لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ
 وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا)^(١) ، أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى * إِلَّا
 تَذْكَرَةً) ، وَالتَّذْكَرَةُ : هِيَ الْبَشَارَةُ وَالنَّذَارَةُ ، وَأَنَّ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ
 أَنْزَالِهِ لِلشَّقَاءِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ إِنَّمَا أُنزِلَ تَذْكَرَةً^(٢) . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ -
 مَفْسُورًا الْمُرَادَ بِالشَّقَاءِ هُنَا - : « (لَتَشْقَى) : لَتَتَّعِبَ بِفِرْطٍ تَأْسُفِكَ عَلَيْهِمْ وَعَلَى
 كُفْرِهِمْ ، وَتَحَسَّرُكَ عَلَى أَنْ يُؤْمِنُوا ، كَقَوْلِهِ : (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ)^(٣) . وَالشَّقَاءُ
 يَجِيءُ فِي مَعْنَى التَّعَبِ ، وَمِنْهُ الْمَثَلُ : أَشْقَى مِنْ رَائِضِ مُهْرٍ .. »^(٤) . وَقَالَ
 الطَّاهِرُ : « وَالشَّقَاءُ : فِرْطُ التَّعَبِ بِعَمَلٍ أَوْ غَمٍّ فِي النَّفْسِ ، قَالَ النَّابِغَةُ :

إِلَّا مَقَالَةَ أَقْوَامٍ شَقِيتُ بِهِمْ كَانَتْ مَقَالَتُهُمْ قَرَعًا عَلَى كَيْدِي »^(٥) .

وَلِأَجْلِ إِبْطَالِ تِلْكَ الْمَقُولَاتِ مِنْ أَوْلَئِكَ وَغَيْرِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ
 لَيْسَ فِيهَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ تَكَالِيفٍ ، تَكْلِيفٍ لِلنَّفُوسِ فَوْقَ طَاقَتِهَا ، أَوْ مُدَافِعَةٌ
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِطْرَةِ الَّتِي فُطِرَتْ عَلَيْهَا ، بُنِيَ التَّرْكِيبُ عَلَى نَحْوِ يَسْتَفْرِقُ النَّفْيُ
 فِيهِ كُلُّ الْمَحْتَمَلَاتِ ؛ إِذْ « وَقَوْعُ فَعَلٍ (أَنْزَلْنَا) فِي سِيَاقِ النَّفْيِ يَقْتَضِي عَمُومَ

(١) مريم : ٩٧ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٢٩/٢ ، ومعاني القرآن
 وإعرابه : ٣٥٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٢-٣٣ ، والجامع : ١١١/١٦٩ ،
 والبحر : ٢٢٦/٦ ، روح المعاني : ١٥٣/١٦ .

(٢) ٢٢٤/٦ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٩/٣ ، والكشاف : ٥١-٥٠/٣ .

(٣) الكهف : ٦ ، وانظر الشعراء : ٣ .

(٤) الكشاف : ٥٠/٣ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦٨/١١ ، والفتوحات :
 ٨١/٣ ، وروح المعاني : ١٤٩/١٦ .

(٥) التحرير والتنوير : ١٨٤/١٦ ، وانظر : المفردات : ١٨٠ .

مدلوله : لأنَّ الفعل في سياق النفي بمنزلة النكرة في سياقه ، وعموم الفعل يستلزم عموم متعلقاته من مفعول ومجرور ، فيعم نفي جميع كل إنزال للقرآن فيه شقاء له ، ونفي كل شقاء يتعلق بذلك الإنزال ، أي جميع أنواع الشقاء ، فلا يكون إنزال القرآن سبباً في شيء من الشقاء للرسول - صلى الله عليه وسلم - وأول ما يراد منه هنا ، أسفُ النبي - صلى الله عليه وسلم - من إعراض قومه عن الإيمان بالقرآن «(١) . وذلك هو سرُّ بناء الكلام على التقديم والتأخير ، إذ لولا مزيد الاهتمام بنفي هذا المعنى ، لقليل : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرةً ، لا لتشقى . وهذا هو الوجه المختار عندنا من الوجهين اللذين خرَّجه عليهما أبو عبيدة ، وهما التقديم ، أو الحذف ، قال : « (ما أنزلنا ...) الخ : مجازه مجاز المقدم والمؤخر ، وفيه ضمير ، وله موضع آخر من المختصر الذي فيه ضمير : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرةً لمن يخشى ، لا لتشقى . والموضع الآخر : ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، وما أنزلناه إلا تذكرةً »(٢) . وهو أيضاً سرُّ اختيار كلمة (تذكرة) - دون ما عداها من الألفاظ التي استُخدمت في السياقات الأخرى ، كالإنذار ونحوه - ؛ إذ التذكرة : « حُطُّورُ المنسيِّ بالذَّهنِ ، فإنَّ التوحيد مُستقْبِرٌ في الفطرة ، والإشراك مُنافٍ لها ، فالدعوة إلى الإسلام ، تذكير لما في الفطرة ، أو تذكير لملة إبراهيم »(٣) . « وخصَّ الخاشي بالذكر ، مع أنَّ القرآن تذكرةٌ للناس كلهم : لتنزِيلِ غيره منزلةَ العدم ، فإنَّه المنتفع به »(٤) .

وعلى ما بيِّنَ فالأوفقُ للنَّظم جعلُ الاستثناء في قوله (إلاَّ تذكرة) مُتَّصلاً ، وهو ما يشيرُ إليه صنيعُ جمعٍ من العربيين المتقدمين ، حيث أعرَبوا

(١) التحرير والتنوير : ١٨٤/١٦ - ١٨٥ .

(٢) مجاز القرآن : ١٥/٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٨٥/١٦ ، وانظر : المفردات : ١٨٠ .

(٤) روح المعاني : ١٥٠/١٦ .

(تذكرة) بدلاً من محلِّ (لتشقى) . قال الفراء : « وقوله : (إلا تذكرة) :
نصبه على قوله : وما أنزلناه إلا تذكرة »^(١) . وقال الأخفش : « وقال : (إلا
تذكرة لمن يحشى) : بدلاً من قوله (لتشقى) ، فجعله : ما أنزلنا عليك القرآن
إلا تذكرة »^(٢) . ونقل النحاس عن الزجاج ذلك الوجه أيضاً ، قال : « (إلا
تذكرة) : قال أبو إسحاق : هو يدل من (تشقى) ، أي : ما أنزلناه إلا تذكرة
. قال أبو جعفر : وهذا وجهٌ بعيد ، والقريب أنه منصوبٌ على المصدر ، أو
مفعولٌ لأجله »^(٣) . وبين القرافي الكيفية التي يصحُّ بها وجه البدل ، إذ جعله
استثناءً من الأسباب التي لم يُنطقُ بها ، وعليه يكون التقدير : ما أنزلنا عليك
القرآن لسببٍ من الأسباب - كالإشقاء - إلا لسبب التذكرة . وبذلك يكون
الاستثناء مُتصلاً لحصول شرائطه ، وهي الاستثناء من الجنس ، والحكم
بالنقيض على ما بعد (إلا)^(٤) .

ومِمَّنْ ذهب إلى جعل الاستثناء منقطعاً ، الزمخشري^(٥) ، والجلالان^(٦) ،
والألوسي^(٧) . وقد ضَعَفَ ما ذهبوا إليه صاحبُ التحرير والتنوير ، قال : «
ليس الاستثناء من العلة المنفية حتى تتحير في تقويم معنى النظم ، فتفرغ إلى
جعله منقطعاً وتقع في كلفٍ لتصحيح النظم »^(٨) .

(١) معاني القرآن : ١٧٤/٢ .

(٢) معاني القرآن : ٦٢٨/٢ .

(٣) إعراب القرآن : ٣٢/٣ ، وانظر : البحر : ٢٢٥/٦ ، والجامع لأحكام القرآن :

١٦٩/١١ .

(٤) انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٥٨٩ ، ٦٠٩ .

(٥) انظر : الكشف : ٥٨/٣ ، والبحر : ٢٢٥/٦ .

(٦) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٨١/٣ .

(٧) انظر : روح المعاني : ١٦/١٥٠ - ١٥١ .

(٨) التحرير والتنوير : ١٨٥/١٦ .

ونأتي إلى بيان وظيفة : (تنزيلاً ممن خلق الأرض والسَّمَوَاتِ العُلَى * الرحمن)
وتتبدى تلك الوظيفة من إجابة الأسئلة حول سرِّ بناء الكلام على ذلك النحو : لم
كُرِّرَ ذكرُ الإنزال ؟ لم أُوثِرَتْ صيغة المصدر ؟ لم لم يُقَلَّ : تنزيلاً مِن الرحمن
؟ ولم أُثِرَ هذا الاسم هنا ، دون لفظ الجلالة ؟

والإجابة : بعد أن عَظُمَ أمرُ المنزَّلِ ببيان عظمة وظيفته وهي التذكرة ، بُيِّنَ ما
أوجب كونها على تلك الصِّفَةِ ، وهو عظمة المنزَّلِ . ولذلك كُرِّرَ ذكرُ الإنزال ،
والمعنى : إلا تذكرةً - لمن يخشى - مُنزَلةً^(١) ممن خلق الأرض ... وصيرَ إلى
الإبدال بإحلال الاسم الموصول محلَّ الاسم العلم ، وجعله بدلاً منه ؛ لما
تُوذِنُ به الصلة من عظمة صفات المنزَّلِ . قال الألوسي : « ونسبة التنزيل إلى
الموصول بطريق الالتفات إلى الغيبة بعد نسبة الإنزال إلى نون العظمة : لبيان
فخامته - تعالى شأنه - بحسب الأفعال والصفات إثر بيانها بحسب الذات ،
بطريق الإبهام ثم التفسير ، لزيادة تحقيق تقرير »^(٢) . فوظيفة الإبدال
الاستدلال على ما أُشيرَ إليه ، وفي إيثار (الرحمن) استدلالاً آخر ، ففيه
استدلال على المنفي (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) فهو - تعالى - مع
عظمته رحيم بعباده ، بل رحمان ، بل هو الرحمن .

(١) أعرب (تنزيلاً) مفعولاً مطلقاً ، الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٠/٣ ،
والنحاس : إعراب القرآن : ٣٥٠/٣ ، والقرطبي : الجامع : ١٦٩/١ ، وأبو
حيان : البحر : ٢٢٥/٦ ، والألوسي : روح المعاني : ١٥١/١٦ ، حيث جعل
الجملة المتولدة من تقدير الكلام : نُزِّلَ تنزيلاً ، مقررة لما قبلها . وأعربه
حالا ، الطاهر : التحرير : ١٨٥/١٦ .

(٢) روح المعاني : ١٥٢/١٦ .

التعريض :

ومن شواهد الصيرورة إلى الإبدال في مقام التعريض ، والبديل مطابق
- معرفة من معرفة - ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١٢٣)
﴿ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَالَأَنْتُمْ أَنْتُمْ بَعْلَاءٌ وَتَذُرُونَ أَحْسَنَ
الْخَالِقِينَ ﴾ (١٢٥) اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأُولَى (١١)

فلو جيء بالتركيب على الأصل في بنائه من إيلاء الصفة موصوفها ، ل قيل :
وتذرون الله ربكم أحسن الخالقين .

وههنا أسئلة ، منها : لم جيء بهاتين الصفتين دون غيرهما من صفاته تعالى ؟
ولم قُدمت الصفة الثانية دون الأولى ؟ والجواب يتحصل من تتبع تطور دلالة
(بعل) ، ومما قيل عن صفات المسمى الذي صار هذا الاسم علماً عليه عند
صانعيه ، ومن بيان المراد بـ (أحسن الخالقين) .

فقد ذكر أن كلمة (بعل) في لغة الكنعانيين كانت تدل في أصل وضعها على
معنى الذكورة ، ثم صارت تدل على معنى السيادة ، ولذلك أطلقوها على أعظم
أصنامهم (٢) . وبذلك المعنى انتقلت إلى لغة العرب ، قال الراغب : « البعل : هو
الذكر من الزوجين ... ولما تُصوّر من الرجل الاستعلاء على المرأة فجعل
سائسها والقائم عليها ... سُمِّيَ باسمه كُلُّ مستعلٍ على غيره ، فسمى العرب
معبودهم الذي يتقربون به إلى الله بعلاً ، لاعتقادهم فيه ذلك ... ويقال : أنا
بعل هذه الدابة ، أي : المستعلي عليها . وقيل للأرض المستعلية على غيرها
بعل ، ولفحل النخل بعل ؛ تشبيهاً بالبعل من الرجال ، ولما عظم حتى يشرب

(١) الصافات : ١٢٣ - ١٢٦ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير : ١٦٦/٢٣ .

بعروقه بعل لاستعلائه»^(١) . وقال أبو عبيدة : « ... يُقال : أنا بعل هذه الدابة ، أي : ربها »^(٢) . وروي نحو ذلك عن جمع من العلماء والمفسرين^(٣) مع نصهم على أن استعمالها بهذا المعنى ، إنما كان في لغة أهل اليمن :

وقال النحاس عن المراد بهذه الكلمة في الآية : « روى الحكم بن أبان عن عكرمة ، عن ابن عباس (أَدْعُونَ بَعْلًا) ، قال : صنماً . وروى عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس : (أَدْعُونَ بَعْلًا) ، قال : رباً . قال أبو جعفر : القولان صحيحان عندي ، أي : أَدْعُونَ صنماً عملتموه ، رباً . أَدْعُونَ ، بمعنى : أَسْمُونَ ، ، حكى ذلك سيبويه^(٤) . وما حكى عن سيبويه ذكره الراغب^(٥) حيث بيّن أن (دعا) يُستعمل استعمال التسمية ، نحو : دعوت ابني زيداً ، أي سَمَيْتُهُ . وإنما أثر (تَدْعُونَ) على (تُسَمُونَ) هنا : لأن الأول يدل على ما يدل عليه الثاني مع زيادة ، وهي دلالته على العبادة^(٦) : فاستفيد منه تسميتهم للصنم بذلك مع اعتقادهم ربوبيته . وأوثر (تدعون) على (تعبدون) لتحصيل ذينك المعنيين معاً ، وفيه تعريض : إذ ما جعلوه معبوداً . لم يملك حتى تسمية ذاته . وأوثر (تَدْرُونَ) على (تَدْعُونَ) : لأن « يدع : أخص من (يذر) : لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتناء به ، بشهادة الاشتقاق ، نحو : الإيداع ، فإنه ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها ، ولهذا يُختار لها من هو

(١) المفردات : ٥٤ ، وانظر : مجاز القرآن : ١٧٢/٢ ، وقاموس القرآن : ٧٤ .

(٢) مجاز القرآن : ١٧٢/٢ .

(٣) انظر : الكشاف : ٦٠/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١٧/١٥ ، والبحر

: ٣٧٣/٧ ، وروح المعاني : ١٤٠/٢٣ .

(٤) إعراب القرآن : ٤٣٥/٣ ، وانظر : الجامع : ١١٧/١٥ ، وتفسير غريب

القرآن لابن الملتن : ٣٣٢ ، وروح المعاني : ١٤٠/٢٣ .

(٥) انظر : المفردات : ١٦٩-١٧٠ .

(٦) انظر : قاموس القرآن للدامغاني : ١٧٣ - ١٧٤ .

مؤتمن عليها ، ونحوه موادعة الأحباب . وأما (يذر) فمعناه : الترك مطلقاً ،
أو مع الإعراض والرفض الكلي . قال الراغب^(١) : يقال : فلان يذر الشيء ،
أي يقذفه لقلّة الاعتداد به^(٢) .

وجاء في وصف هذا الصنم المصنوع وما كان يُفعل لأجله ، ما يفيد بشاعته
وبشاعة ما كان يُفعل بالنفوس التي عَظُم أمرها عند خالقها . فقد ذُكر أنهم «
مثّلوه بصورة إنسان له رأس عجل وله قرنان وعليه إكليل وهو جالس على
كرسيٍّ مادّاً يديه كمن يتناول شيئاً ، وكانت صورته من نحاس وداخلها
مُجوّف ، وقد وضعوها على قاعدة من بناء كالتنور ، فكانوا يوقدون النار في
ذلك التنور حتى يحمى النحاس ويأتون بالقرابين فيضعونها على ذراعيه
فتحترق بالحرارة ، فيحسبون لجهلهم الصنم تقبلها وأكلها من يديه ، وكانوا
يقربون له أطفالاً من أطفال ملوكهم وعظماء ملتهم ... »^(٣) . كما ذُكر أنه كان
« من ذهب وكان طوله عشرين ذراعاً وله أربعة أوجه ، فُتِنوا به وعظّموه حتى
أخدموه أربعمئة سادنٍ ، وجعلوهم أنبياءه ، فكان الشيطان يدخل في جوف
بعل ، ويتكلم بشريعة الضلالة ، والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس ، وهم
أهل بعلبك من بلاد الشام ، وبه سميت مدينتهم بعلبك »^(٤) .

والمراد بأحسن الخالقين : أحسن المقدّرين : ذلك أن الخلق يستعمل في معانٍ
عدة ، الأصل فيها التقدير ، وهو المعنى الذي تستقيم الإضافة عليه . قال

(١) انظر : المفردات : ٥١٨ ، وقاموس القرآن : ٤٨٤ - ٤٨٥ .

(٢) روح المعاني : ١٤١/٢٣ ، وانظر : المفردات : ٥١٧ ، والتحرير والتنوير :
١٦٩-١٦٨/٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦٦/٢٣-١٦٧ .

(٤) الكشاف : ٦٠/٤ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١٢/٤ ، والجامع :

١١٧/١٥ ، والبحر : ٣٧٣/٧ ، والفتوحات : ٥٥١/٣ ، وروح المعاني : ١٣٩/٢٣

الجوهري : « الخلقُ : التقدير . يُقال : خلقتُ الأديم ، إذا قدرته قبل القطع .
ومنه قول زهير :

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبِعْدَ خُسُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي

وقال الحجاج : ما خلقتُ إلا فريتُ ، ولا وعدتُ إلا وفيتُ^(١) . وقال الراغب :
« خلق : الخلق أصله التقدير المستقيم . ويستعمل في إبداع الشيء من غير
أصل ولا احتذاء ... ويستعمل في إيجاد الشيء من الشيء ... وليس الخلق
الذي هو الإبداع إلا لله تعالى ... والخلقُ في كافة الناس لا يستعمل إلا على
وجهين : أحدهما : في معنى التقدير ، كقول الشاعر : فلأنت تقري ... والثاني
: في الكذب ، نحو قوله تعالى : (وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاً)^(٢) . إن قيل : إن قوله تعالى
(فتبارك الله أحسن الخالقين)^(٣) ، يدلُّ على أنه يصحُّ أن يوصف غيره
بالخلق ، قيل : إن ذلك معناه : أحسن المُقدِّرين ، أو يكون على تقدير ما كانوا
يعتقدون ويزعمون أن غيرَ الله يبدع ، فكأنه قيل : فاحسبُ أن ههنا مبدعين
وموجدين ، فإله أحسنهم إيجاداً ، على ما يعتقدون^(٤) .

وفي ضوء تبيين تلك الأمور ، يتبين المراد من تقديم هذه الصفة ، وإبدال
متبوعها منها ، قال الطاهر : « وجيء في قوله (وتذرون أحسن الخالقين)
بذكر صفة الله دون اسمه العلم ؛ تعريضاً بتسفيه الذين عبدوا بعبادتهم ، بأنهم
تركوا عبادة الرب المتصف بأحسن الصفات وأكملها وعبدوا صنماً ذاته وحشاً ،
فكأنه قال : ائذعون صنماً بشعاً جمع عنصري الضعف وهما المخلوقية وقبح
الصورة ، وتتركون من له صفة الخالقية والصفات الحسنى^(٥) .

(١) الصحاح : ١٤٧٠-١٤٧١/٤ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٣٩/٢-٦٤٠.

(٢) العنكبوت : ١٧ .

(٣) المؤمنون : ١٤ .

(٤) المفردات : ١٥٧ ، وانظر : الجامع : ١١٧/١٥ ، والفتوحات : ٥٥١/٣ عن زادة ،

وروح المعاني : ١٤٠/٢٣ .

(٥) التحرير والتنوير : ١٧٦/٢٣ .

وقال الألوسي : « وقد أشار سبحانه وتعالى بقوله (أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ) إلى المقتضي للإنكار المعنوي بالهمز ، وصَرَخَ به للاعتناء بشأنه في قوله تعالى (اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ) ، بالنَّصْبِ على البدلية... والتعَرُّضُ لِذِكْرِ ربوبيته تعالى لأبائهم الأولين : لتأكيد إنكار تركهم إياه - تعالى - والإشعار ببطلان آراء آبائهم أيضاً » (١) . وقد عَيَّنَ البدلية في لفظ الجلالة - على قراءة النصب - بالإضافة إلى الألوسي ، النحاس (٢) ، والزمخشري (٣) ، والجلالان (٤) . وجَوَّزَ غيرهم غيرها ، فذهبَ ابنُ خالويه (٥) إلى تجويز نصبه بإضمار فعلٍ كالمظهر (تذرون) ، أو بإضمار (أعني) . وجوز التقدير الثاني أبو البقاء (٦) أيضاً ، وجوز أبو حيان عطف البيان ، قال : « وقرأ الكوفيون وزيد بن علي : (اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ) ، بالنصب في الثلاثة بدلاً من (أحسن) ، أو عطف بيان . وباقي السبعة بالرفع ، أي : هو الله ، أو يكون استئنافاً مبتدأ ، و (ربكم) خبره . وروى عن حمزة أنه إذا وصل نصب وإذا قطع رفع » (٧) . وقد جعله الزجاج (٨) نعتاً . ونسبَ النحاس القول بذلك إلى أبي عبيد ، أيضاً وغلَّطه ، قال : « وحكى أبو عبيد أنها على النعت . قال أبو جعفر : وهذا غلطٌ ، وإنما هو البذل ، ولا يجوز النعت ههنا لأنه ليس بتحلية » (٩) .

-
- (١) روح المعاني : ١٤١/٢٣ .
(٢) إعراب القرآن : ٤٣٦/٣ .
(٣) الكشاف : ٦٠/٤ .
(٤) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٥٥١/٣ .
(٥) الحجة في القراءات السبع : ٣٠٤ .
(٦) التبيان : ١٠٩٣/٢ .
(٧) البحر : ٣٧٣/٧ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٣١٢/٤ .
(٩) إعراب القرآن : ٤٣٦/٣ ، وانظر : الجامع : ١١٧/١٥ .

التهديد :

وقد أبدلت النكرة من مثلها - بدلاً مطابقاً - في مقام التهديد ، في

قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّسُلِ هُمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ
أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ
الظَّالِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ وَأَسْتَفْتَحُوا
وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى
مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ
وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ
وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴿١٧﴾ ﴾ (١)

ف (صديد) بدل من (ماء) ، وهو الوجه الأقوى فيه بالنظر إلى
المقام والسياق ، والجامع بينهما السيولة على ما فسّره به أكثر العلماء ،
وهو أن المراد به القيح والدم (٢) . قال ابن عطية : « قوله (ويسقى من ماء)
وليس بماء ، لكن لما كان بدل الماء في العرف عندنا ، عُدَّ ماءً ... » (٣) . وجوّز
فيه كثير من المعربين عطف البيان ، بل منهم من يَر له وجهاً سواه . ومن
هؤلاء من جوز فيه أن يكون نعتاً . قال الزمخشري : « فإن قلت : علام عطف
(ويسقى) ؟ قلت : على محذوف تقديره : من ورأه جهنم يلقي فيها ما يلقي
ويسقى من ماء صديد ، فكأنه أشدُّ عذابها ، فخصّص بالذكر مع قوله (ويأتيه

(١) إبراهيم : ١٣-١٧ .

(٢) انظر : مجاز القرآن : ١/٣٣٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٥٧/٣ ، ومعاني

القرآن للتحاس : ٣/٥٢٢ ، والجامع : ٩/٣٥١ ، والبحر : ٥/٤١٣ .

(٣) المحرر الوجيز : ١٠/٧٣ .

الموت من كُلِّ مكان وما هو بميت) . فإن قلت : ما وجه قوله تعالى (من ماء صديد) ؟ قلت : (صديد) عطفُ بيانٍ لماء ، قال (ويسقى من ماءٍ) فأبهمه إبهاماً^(١) ثُمَّ بيّنه بقوله (صديد) وهو ما يسيل من جلود أهل النار^(٢) .
 وذهب إلى جعله نعتاً من المفسرين ، الحوفي وابن عطية ، جاء في روح المعاني : « ... أعربه الزمخشري عطف بيان لماء ... وجواز عطف البيان في النكرات مذهب الكوفيين والفارسي . والبصريون لا يرونه ، وعلى مذهبهم هو بدل من (ماء) إن اعتبر جامداً ، أو نعت ، إن اعتبر فيه الاشتقاق من الصد ، أي المنع من الشرب ، كأن ذلك الماء لمزيد قبجه مانع عن شربه . وفي البحر^(٣) قيل : إنه بمعنى مصدود عنه ، أي : لكرهته يصد عنه . وإلى كونه نعتاً ذهب الحوفي وكذا ابن عطية^(٤) ، قال : وذلك كما تقول : هذا خاتم حديد ... وقال بعضهم^(٥) : هو نعتٌ على إسقاط مفيد التشبيه ، كما تقول : مررت برجل أسد ، والتقدير : مثل صديد ، وعلى هذا فإطلاق الماء عليه حقيقة^(٦) .
 وممن جوز فيه من النحويين عطف البيان ، ابن مالك^(٧) ، وابن عقيل^(٨) ، وابن هشام^(٩) .

ونأتي إلى بيان مراد قولنا : إن إعراب (صديد) بدلاً هو الوجه الأقوى

-
- (١) قد تُشير هذه العبارة إلى أنه يقصد بعطف البيان هنا البديل ، والله أعلم .
 (٢) الكشاف : ٥٤٦/٢ .
 (٣) ٤١٣/٥ .
 (٤) المحرر الوجيز : ٧٣/١٠ .
 (٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٥١/٩ ، والدر المصون : ٨٠/٧ .
 (٦) روح المعاني : ٢٠٢/١٣ ، وانظر : الدر : ٨١-٨٠/٧ .
 (٧) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ .
 (٨) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٢٠/٣ .
 (٩) انظر : شرح قطر الندى : ٤٢١ .

فيه من جهة المعنى ، فنقول : إنَّ الإبهام هنا مقصودٌ مُصارُ إليه ، ولولا ذلك ما احتيج إلى كلمة (ماء) ، لكن جيء بها ليستلفت ذكرها الأسماع والعقول في هذا السياق الذي يأبى وجوده ويستدعيه ، في آن واحد . وبعد أن يؤدِّي الإبهام الموهم دوره تأتي الترجمة كاشفة وجه الحقيقة البشعة فتزداد الصورة بشاعة وهولاً . ودور كلمة (ماء) في هذا السياق شبيه بدورها في (يُغاثوا بماءٍ) في قوله تعالى : (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ)^(١) ؛ إذ المجيء بـ (يُغاثوا) ثمَّ بـ (ماء) ، وظيفته بعثُ ما سرعان ما يندُّه وأدأ : (كالمُهْلِ يشوي الوجوه) .

(١) الكهف : ٢٩ ، وانظر : الكشاف : ٧١٩/٢ ، والفتوحات : ٢١/٣ .

التأكيد :

بعد أن اتضح أنَّ وظيفة البدل الأساسية تقرير الحكم وتقويته بالمجيء بالكلام على إحدى الطرق التي سبق شرحها ، وهي الصيرورة إلى التعميم ثمَّ التخصيص ، أو الإجمال ثمَّ التفصيل ، أو الإبهام ثم التفسير ، يُبيِّن هنا أنَّ البدل يُوْتَى به لتأدية وظائف التوكيد التي بيَّنت في فصلي النعت والحال . وهي : توكيد العموم ، أو تقرير المعنى الذي يدلُّ عليه المؤكِّد ، أو الاستدلال عليه . ونجعل دراسة التأكيد في هذا الباب ثلاثة أقسام : التوكيد بالأسماء الظاهرة وبالضمائر وبالأفعال .

أولاً : التأكيد بالأسماء الظاهرة :

أ - تأكيد العموم :

تحدَّث سيبويه عن مجيء البدل مُوكِّداً ، أي : رافعاً احتمال عدم إرادة العموم ، في باب مستقل تالٍ للباب الذي فصل فيه الحديث عن بدلي البعض والاشتمال ووظيفتهما الأساسية^(١) . قال : « هذا بابٌ من الفعل يُبدل فيه الآخرُ من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم ، ويُنصبُ بالفعل لأنه مفعول . فالبدل أن تقول : ضَرَبَ عبدُالله ظهرَه وبطنَه ، وضَرَبَ زيدُ الظهرَ والبطنَ ، وقَلِبَ عمرو ظهرَه وبطنَه ، ومطرنا سَهْلُنَا وجبِلُنَا ، ومَطَرْنَا السهْلُ والجبَلُ . وإن شئتُ كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً . وإن شئتُ نصبت ، تقول : ضَرَبَ زيدُ الظهرَ والبطنَ^(٢) ، ومطرنا السَهْلُ والجبَلُ ، وقَلِبَ زيدُ ظهرَه وبطنَه . فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبَلُ ، وقَلِبَ على الظهر والبطن . ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلتُ البيتَ ، وإنما معناه : دخلتُ في البيت . والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف :

(١) انظر : الكتاب : ١٥٠/١ - ١٥١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٢٨/١ ، وروح المعاني : ٩٥/٨ .

لأنَّكَ لو قلتَ : هو ظهْرُه وِبطنُه ، وأنتَ تعني على ظهره ، لم يجزُ ... وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم يقولون : مُطَرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ . وإن شئتَ رفعت على البدل وعلى أن تصيِّره بمنزلة (أجمعين) تأكيداً .

فإن قلتَ : ضُربَ زيدُ اليَدُ والرجلُ ، جاز على أن يكون بدلاً ، وأن يكون توكيداً . وإن نصبتَه لم يَحْسُنُ ... وتقول : مُطِرَ قومُكَ الليلَ والنهارَ ، على الظرف ، وعلى الوجه الآخر . وإن شئتَ رفعت على سَعَةِ الكلام ، كما قال : صيدٌ عليه اللَّيْلُ والنَّهَارُ (١) ، وهو نهارُهُ صائمٌ وليله قائمٌ (٢) . وقال في موضع آخر (٣) : « دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، جرى على قولك : واحداً فواحداً . وإن شئتَ رفعت فقلت : دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، جَعَلَهُ بَدَلاً وَحَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ... فإن قلتَ : ادْخَلُوا ، فأمرت ، فالنصبُ الوجه ، ولا يكون بدلاً : ... وإذا قلتَ : ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ ، فالرَّفْعُ : لأنَّ معناه معنى كلِّهم ، كَأَنَّهُ قَالَ : ليدخلوا كلُّهم ... وقال الخليل : ادخلوا الأولُ فالأولُ والأوسطُ والآخرُ ، لا يكونُ فيه غيره ، وقال : يكونُ على جوازِ كلِّكم ، حملة على البدل » (٤) .

فهذه الألفاظ ، وهي : الظهر والبطن ، والسهل والجبل ، والزرع والضرع ، واليد والرجل ، والأول مقرونة بالآخر ، والصغير مقرونًا بالكبير ، استخدمها العرب للدلالة على الشمول ، ولذا جَوَزَ سيبويه فيها الوجهين : البدل والتوكيد ، وإن كان صنيعة يُشير إلى رجحان البدلية عنده .

(١) انظر الكتاب : ١٧٦/١ .

(٢) السابق : ١٥٨/١ - ١٦٠ ، وانظر : شرح الكافية : ٣٦٨-٣٦٩/٢ ، وقد جَوَزَ الرضي في ما جاء مرفوعاً من الأمثلة البدل والتأكيد .

(٣) في : ٣٩٧/١ ، في : (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الأمر وفيه الألف واللام) .

(٤) الكتاب : ٣٩٨/١ - ٤٠٠ .

وقبل بيان موقف بقية النحاة من موقعها الإعرابي ، نورد بيان بعضهم لكيفية حصول تلك الدلالة لها ، ولقسم البديل الذي يصح مجيئها منه .

قال ابن السراج : « ... إذا قلت : ضَرِبَ زَيْدُ الظَّهْرُ والبَطْنُ ، فالظَّهْرُ والبَطْنُ هما جُمَاعَةٌ زَيْدٌ ، وإذا قلت : (مُطْرِنًا) ، فإنما تعني : مُطْرَتْ بلادنا ، والبلاد يَجْمَعُهَا السَّهْلُ والجَبَلُ »^(١) . وقال أبو علي الفارسي : « وإذا قال : ادْخَلُوا الأوَّلَ والأخْرَ والصغِيرَ والكبِيرَ ، لم يكن إلا الرِّفْعُ : لأنه بمنزلة التوكيد : وذلك أن (كل) تَضَمُّ الصغِيرَ والكبِيرَ ، فكأنك لما قلت : ادخلوا الصغِيرَ والكبِيرَ والأوَّلَ والأخْرَ ، أردتَ : كُلُّكُمْ ، فجعله بمنزلة التوكيد ، إذ قد دلَّ الكلامُ عليه »^(٢) . وقال عبدالقاهر - شارحاً قول أبي علي : « فأما ضَرِبَ زَيْدٌ اليَدُ والرجلُ ، فمثل : ضَرِبَ زَيْدٌ رَأْسَهُ ، وقد يكون مثل الأوَّلِ »^(٣) : « اعلم أن اليَدَ والرجلَ إنما جرتا مجرى بدل الكل من الكل ، من حيث إنهما طرفا الشيء ، وطرفا الشيء معظمه ، والمعظم مُتَنَزِّلٌ منزلةً الجميع ، ويوضِّحه أن ما يبقى من الأجزاء لا يكون لها غناءً بوجه ، فلما كان استقامة الجميع باليد والرجل ، جرتا مجرى الكلِّ . ولهذا قالوا للطليلة عَيْنٌ ، فجعلوه كأنَّ جميع أجزائه ليس إلا العين ؛ وذلك أن شيئاً من الجوارح لا يُنتَفَعُ به في ذلك الموضع . فلما كانت العين العمدة ، صار الرَّجْلُ كأنَّه ليس أكثر من العين . ونحوذا كثيراً في كلامهم . فلهذا من الشأن قال النحويون : إن هذا بمنزلة بدل الجميع من الجميع . فاعرفه فإنه قول شيخنا - رحمه الله - . وقيل لي مرة : كيف لم يفعلوا هذا في : ضَرِبَ زَيْدٌ رَأْسَهُ ، والرأسُ هو الرأسُ ، وَبِعَدَمِهِ يبطل الكلُّ بطلاناً لا غايةً فوقه ؟ فقلت : إنَّ الأمرَ ليس على ما ظننت ؛ وذلك

(١) الأصول في النحو : ٥٣/٢ .

(٢) المسائل المنتورة : ٣٨ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣٣/٢ ، ويعني بقوله (مثل الأوَّلِ) : أنه بدل

كل من كل ، انظر : ٩٣٠/٢ .

أَنَّ الرَّأْسَ إِنَّمَا كَانَ عَدَمُهُ يُبْطِلُ الْجَمِيعَ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الرُّوحِ يَتَعَلَّقُ بِهِ ،
وَكَلَامُنَا وَالْحَيَاةُ بَاقِيَةٌ فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَدَ وَالرَّجْلَ لَوْ لَمْ تَكُنَا بِمَنْزِلَةِ الْجَمِيعِ ،
لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْبَاقِي غِنَاءٌ مَعَ وَجُودِ الْحَيَاةِ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ بَعْضِ
الْأَعْضَاءِ ، كَالْأُذُنِ ، مَثَلًا . وَلَا فَصْلَ بَيْنَ قَطْعِ الرَّأْسِ ، وَبَيْنَ الْقَتْلِ بِغَيْرِ قَطْعِ فِي
أَنَّ الْمُبْطَلُ لِلْجَمِيعِ هُوَ زَهَابُ الرُّوحِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ :
ضَرْبُ زَيْدٍ رَأْسَهُ ، بِمَنْزِلَةِ : ضَرْبِ زَيْدٍ يَدَهُ وَرِجْلَهُ ، فِي كَوْنِهِ جَارِيًا مَجْرَى
بَدَلِ الْجَمِيعِ مِنَ الْجَمِيعِ ، وَلَوْ رَقِيتَ وَهَمَكَ إِلَى صِحَّةِ وَجُودِ الْغِنَاءِ مَعَ عَدَمِ
الرَّأْسِ لَوْ كَانَ الرُّوحُ يَبْقَى ، لَمْ تَجِدْهُ مُسْتَحِيلًا ، فَاعْرِفْهُ « (١) .

وَمِمَّا نَخْرُجُ بِهِ مِنْ نَصِّ أَبِي عَلِيٍّ الَّذِي شَرَحَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ ، أَنَّ الْبَدَلَ لَا
يُؤْتَى بِهِ مُؤَكَّدًا وَهُوَ بَدَلُ بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ إِنْ كَانَ بَدَلُ كُلِّ . وَنَصُّ
الرَّضِيِّ التَّالِي يُوَضِّحُ أَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ لِتِلْكَ الْغَايَةِ ، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ . قَالَ : « وَقَدْ
يُفِيدُ بَعْضُ الْأَبْدَالِ مَعْنَى الْفَاعِلِ الشَّمُولِ فَيَجْرِي مَجْرَى التَّكْيِيدِ . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
ضَرْبُ زَيْدٍ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، أَوْ يَدَهُ وَرِجْلَهُ . وَهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ فِي الْأَصْلِ ،
ثُمَّ يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعًا مَعْنَى (كُلُّهُ) ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
ارْتِفَاعُهُمَا عَلَى الْبَدَلِ وَعَلَى التَّكْيِيدِ . وَكَذَا قَوْلُهُمْ : مُطِرْنَا سَهْلَنَا وَجَبَلَنَا ،
وَمَطِرْنَا زَرْعَنَا وَضَرْعَنَا ، - وَالْمُرَادُ بِالضَّرْعِ الْمَوَاشِي - وَمَطَرٌ قَوْمٌ لَيْلُهُمْ
وَنَهَارُهُمْ . هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي الْأَصْلِ بَدَلُ اشْتِمَالٍ ، فَجَرَتْ مَجْرَى التَّكْيِيدِ ؛ لِأَنَّ
الْمَعْنَى : مُطِرْنَا أَمَا كُنَّا كُلُّهَا ، وَمَطِرْنَا أَمْوَالَنَا كُلُّهَا ، وَمَطِرْنَا أَوْقَاتَهُمْ كُلُّهَا ،
عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ مِنْ مَتَبَوِّعَاتِهَا ... » (٢) .

وَمَوَاقِفُ النِّحَاةِ الَّذِينَ تَطَرَّقُوا لِلْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَمَا أَشْبَهَهَا ،

(١) الْمُقْتَصَدُ : ٩٣٣/٢ - ٩٣٤ ، وَانظُرْ : الْأَصُولُ فِي النُّحُو : ٥٤/٢ ، وَحَاشِيَةُ
الصَّبِيانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ : ٩٩/٣ ، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ التَّعْبِيرَ
بِالطَّرْفَيْنِ وَإِرَادَةَ الْجَمْعِ .

(٢) شَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٣٦٨/٢ - ٣٦٩ .

من موقعها الإعرابي ، ثلاثة . فبعضهم جَوَزَ فيها الوجهين اللذين جَوَزَهما سيبويه ، ومن هؤلاء : ابن السراج^(١) ، والرضي^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، وأبوحيان^(٤) . وبعضهم أوجب فيها البدلية ، ومن هؤلاء المبرد^(٥) - على ما يبدو- ، وأبو عليّ القارسي^(٦) ، وابن هشام^(٧) ، والسيوطي^(٨) . وبعضهم أوجب فيها أن تكون توكيداً بالمعنى الاصطلاحي ، ومن هؤلاء ابن عصفور^(٩) ، وابن أبي الربيع^(١٠) .

والذي أميل إليه عدّها بدلاً مؤكداً ، وذلك لعدم النظير في ألفاظ التوكيد المَبْوَبِ لها : إذ معنى الإحاطة في هذه الألفاظ لا يستفاد إلا بالعطف ، فإن لم يُصَرَّ إليه ، كانت بدلَ بعضٍ ، على أن احتمالَه قائم - في بعض تلك الألفاظ ، كاليد والرجل ، الخ - مع العطف ، ولولاه لما صحَّ وجهُ النَّصْبِ بأنَّ يُقال : مُطَرْنَا السَّهْلَ وَالجَبَلَ . وَيُرْجَّحُ البدلية أيضاً الاستعمالُ القرآني ، حيث استخدم من بين تلك الألفاظ : (الأول والآخر) ، مُكْرَرًا العامل في المتبوع ، وهو ما يُعَيَّنُ كون التابع بدلاً . وجاء ذلك في الآية التي جعلها النحاة شاهداً جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر - المتكلم - ، إذا كان المراد بالبدل

(١) انظر : الأصول في النحو : ٥٣/٢ ، ٥٤ .

(٢) شرح الكافية : ٣٦٨/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٢٩٩/٣ ، ٣٣٤ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب : ٦١٤/٢ ، ٦٢٢ .

(٥) انظر : المقتضب : ٢٧٢/٣ .

(٦) انظر : المسائل المنثورة : ٣٨ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣٣/٢ .

(٧) انظر : شرح شذور الذهب : ٥٧٤ .

(٨) انظر : الهمع : ٢١٧/٥ .

(٩) انظر : المقرب : ٢٦٤ .

(١٠) انظر : البسيط : ٣٦٤/١ .

إفادة الإحاطة ، وهي قوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) (١) .
 كما استخدم من غير تلك الألفاظ - لإفادة ذلك المعنى - اسم الإشارة (هؤلاء)
 معطوفاً عليه مثله ، في قوله تعالى :

(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ
 جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَلُّنَهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ
 الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ
 سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴿١٩﴾ كَلَّا نُنمِذُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ
 رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾) (٢)

ف (هؤلاء وهؤلاء) بدل تفصيل من (كلاً) ، وهي مفعول (نمذ) مقدم
 عليه (٣) . « والإمداد : المواصلة بالشيء . والظاهر أن هذا الإمداد هو في
 الرزق في الدنيا ، وهو تأويل الحسن وقتادة ، أي : إن الله يرزق في الدنيا
 مرئدي العاجلة الكافرين ، ومرئدي الآخرة المؤمنين ، ويمد الجميع بالرزق ،
 وإنما يقع التفاوت في الآخرة . ويدل على هذا التأويل : (وما كان عطاء ربك
 محظوراً) ، أي إن رزقه لا يضيق عن مؤمن ولا كافر (٤) . وذكر الرزق من

(١) المائدة : ١١٤ .

(٢) الإسراء : ١٨-٢٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء : ١٢٠/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٢٠/٢ ،
 والتبيان : ٨١٦/٢ ، والبحر : ٢١/٦ ، والدر المصون : ٣٣٢/٧ ، والمسائل
 السفرية لابن هشام : ٤٥ ، والفتوحات : ٤٢٠/٢ .(٤) البحر : ٢١/٦ ، وانظر : روح المعاني : ٤٨/١٥ ، ٤٩ ، وقد ضعف أبو حيان
 رأياً نسب لابن عباس ، وهو أن المراد من (عطاء ربك) الإمداد بالطاعات
 لمريد الآخرة ، والمعاصي لمريد الدنيا ، وكذلك فعل الألويسي ، بل صار إلى
 تضعيف النسبة من أصلها .

وهي الأربعون ويعدون ما دونها . وقيل للقليلة : معدودة لأن الكثيرة يمتنع من عدّها لكثرتها . وعن ابن عباس : كانت عشرين درهماً ، وعن السُّدِّيِّ : اثنين وعشرين «^(١)» . فقوله (دراهم معدودة) بدل من (بئس بخص) ، وهو لم يفد غير تقرير المعنى الذي دل عليه المبدل منه ، ولذا فالأبلغ أن يجعل (بخصن) مصدراً وصف به على جهة المبالغة وذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة^(٢) وجعله غيره أحدَ المحتملات^(٣) ، كما هي العادة فيما جاء من المصادر موصوفةً به أسماء الذوات .

وجيء بالبدل لذلك الغرض أيضاً ، وهو نكرة غير موصوفة مُبدلة من معرفة لفظاً ، في قول الشاعر :

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَانَ كَلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طَوْلَ وَلَا قِصْرَ

قال البغدادي : « وأنشد^(٤) بعده ، ... إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَانَ ... ، على أنه يجوز^(٥) ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما هنا ، فإنَّ قوله (طول) المنفي ، بدلٌ من ساعد الضَّبِّ ، ومعنى الطول وما عطفَ عليه موجود في ساعد الضَّبِّ ، وفيه شاهد آخر ، وهو ابدال النكرة من المعرفة ، والنكرة بغير لفظ المعرفة . قال ابن جني (في إعراب الحماسة) ... : وهذا شيء يأباه البغداديون ويقولون : لا تبدل النكرة من

(١) ٤٥٢/٢ - ٤٥٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٠/٢ ، ومجاز القرآن :

٣٠٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن للنحاس :

٤٠٦/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٢٠/٢ .

(٢) مجاز القرآن : ٣٠٤/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للنحاس : ٤٠٦/٣ ، والدر المصون : ٤٦١/٦ ، وروح

المعاني : ٢٠٤-٢٠٥/١٢ ، وإلتهار : ٢٤٤/١٥ .

(٤) يعني الرضي ، انظر : شرح الكافية : ٣٨٨/٢ .

(٥) ممن ذهب إلى تجويز ذلك أبو حيان : النكت الحسان : ١٢٥ ، وممن

اشترط الوصف الزمخشري : المفصل : ١٤٩ .

المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد^(١) ، نحو قوله تعالى (بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)^(٢) . ورد ذلك أبو الحسن^(٣) بما أنشده من قول الشاعر :

* إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَانَ كُتَّهِمْ * ... البيت . انتهى

وإنما أوله الشارح المحقق بقوله : أي : لا ذي طول ولا ذي قِصْر ، ليصح جعله بدل كل من كل ، إذ لولا التأويل لكانا مُتغايرين ... وجيلان : قبيلة من عنزة ، وهم رُماة ... وقوله : (كُتَّهِمْ) تأكيد لبني جِلان ، لا لجيلان . وقوله : (كساعد الضب) الساعد : ذراع اليد . والضبُّ ساعدُ جميع أفرادهِ على مقدارٍ مُعيَّنٍ خَلقة ، لا يزيد ساعدُ فردٍ من أفرادهِ طولاً على ساعد فردٍ آخر ، وكذا لا ينقص عن ساعد فردٍ آخر ، بخلاف سائر الحيوانات فإنَّ بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقِصر بحسب الجثة . وهذا ينبغي أن يكون من الأمثال في الأشياء المتساوية ، كقولهم : (هُم كَأَسنان المِشَط) لكنني لم أره في كتب الأمثال . أراد أن بني جِلان متساوون في فضيلة رَشقِ السَّهام لا يرتفع أحدهم على الآخر فيها ولا ينحط عنه^(٤) .

ج - الاستدلال لما دل عليه المبدل منه وما في حيِّزه :

وقد أدنى البديل تلك الوظيفة وهو معرفة بالإضافة والمبدل منه كذلك ، في

قوله تعالى :

(١) انظر : شرح الكافية : ٣٨٧/٢ - ٣٨٨ ، حيث ذكر الرضي وهو يشرح قول ابن الحاجب - الكافية : ١٣٨ - : « وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت » ، أن أبا عليّ الفارسي ذهب في الحجة إلى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من معرفة ، إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه ، وعلّق الرضي على ذلك بقوله (وهو الحق) ، ثم استشهد بالبيت .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن : ٣٩٨/١ - ٣٩٩ .

(٤) خزانة الأدب : ١٨٣/٥ ، ١٨٤ ، ١٨٥ - ١٨٦ .

﴿ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ
 أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾
 رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ
 هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ ٤١١

ف (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ...) الخ ، بدل من (رَبُّكَ) - على الأرجح - ووظيفة هذا البديل التوكيد ، إذ فيه استدلال على استحالة النسيان عليه - سبحانه وتعالى - ، وذلك أَنَّ « مَنْ بيده ملكوت السموات والأرض كيف يُتصوَّرُ أَنْ يحوم حول ساحته الغفلة والنسيان »^(١) . وجوِّز المعربون فيه بالإضافة إلى البديل وجهين آخرين ، قال السمين : « (رَبُّ السَّمَوَاتِ) : فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : كونه بدلاً من (رَبُّكَ) . الثاني : كونه خبر مبتدأ ، أي : هو رَبُّ الثالث : كونه مبتدأ ، والخبر الجملة الأمرية بعده ، وهذا ماشٍ على رأي الأخفش ، فإنه يُجوِّز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً »^(٢) .

ثانياً - التأكيد بالضمائر :

تحدث سيبويه عن إيقاع البديل المؤكِّد ضميراً مُقرراً أمر المتبوع في النسبة ، ظاهراً ومضمراً ، في بابين مستقلين عن حديثه عن التوكيد بالأسماء الظاهرة . قال في أولهما : « هذا بابٌ ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو ... وصفاً »^(٤) . اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب

(١) مريم : ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) الفتوحات الإلهية : ٧٢/٣ ، نقلاً عن أبي السعود .

(٣) الدر المصون : ٦١٦/٧ ، والتبيان : ٨٧٧/٢ ، وانظر في سبب نزول الآية :

(وما ننزل) : الكشاف : ٢٨/٣ - ٣٠ ، وروح المعاني : ١١٥/١٦ ، والتحرير

والتنوير : ١٣٩/١٦ - ٤٣ .

(٤) يقصد بالوصف التوكيد ، فهو كثيراً ما يسميه بذلك - كما ذكرنا قبل - ،

انظر : الكتاب : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ .

المضمّرين . وذلك قولك : مررتُ بِكَ أنتَ ، ورأيتُكَ أنتَ ، وانطلقتَ أنتَ ... واعلم أنّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر : كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمّر ، كما كرهوا أن يكون (أجمعون) و (نفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم : مررتُ برجل نفسه ، ومررتُ بقوم أجمعين . فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمّر ، قلت : رأيتُكَ إِيَّاكَ ، ورأيتُهُ إِيَّاهُ . فإن أردت أن تبدل من المرفوع ، قلتُ : فعلتُ أنتَ ، وفعلهُ هو . فأنتَ وهو وأخواتهما نظائر (إِيَّاهُ) ، في النصب . واعلم أنّ هذا المضمّر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له : لأنّ الوصف تابع للاسم مثل قولك : رأيتُ عبدالله أبازيد . فأماً البدلُ فمفردٌ ، كأنك قلتُ : زيداً رأيتُ ، أو رأيتُ زيداً ، ثم قلتُ : إِيَّاهُ رأيتُ . وكذلك أنتَ وهو وأخواتهما في الرفع «(١)» . وقال في الباب التالي له : « هذا بابٌ من البدل أيضاً . وذلك قولك : رأيتُهُ إِيَّاهُ نفسه ، وضربته إِيَّاهُ قائماً ... فأماً (نفسه) حين قلتُ : رأيتُهُ إِيَّاهُ نفسه ، فوصفُ بمنزلة (هو) ، و (إِيَّاهُ) بدل ، وإنما ذكرتهما توكيداً ، كقوله جلّ ذكرهُ (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (٢) : إِلَّا أَنْ (إِيَّاهُ) بدل ، والنفس وصفٌ ، كأنك قلتُ : رأيتُ الرجلُ زيداً نفسه ، و (زيد) بدل ، و (نفسه) على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل ... و (نفسه) يُجزئُ من (إِيَّاهُ) كما تُجزئُ منه الصفة ، لأنك جئتُ بها توكيداً وتوضيحاً فصارتُ كالصفة » (٣) .

ويسترعي الانتباه في النص الأخير عبارة : (وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل) ، والمشار إليه مثاله : رأيتُهُ إِيَّاهُ نفسه ؛ إذ تلك العبارة تفيد أنه لم يُردْ عن العرب الجمع بين (إِيَّاهُ) والنفس أو العين مُؤكِّداً بها . وعدم استعمالهم إِيَّاهُ دليل قويٌّ على أن الضمير في نحو هذا المثال توكيد ، لا بدل .

(١) الكتاب : ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٦٠/٣ .

(٢) الحجر : ٣٠ .

(٣) الكتاب : ٣٨٧/٢ - ٣٨٨ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

وإنما لم يستعملوه لأنَّ توكيد الضمير المنصوب ، بالنفس ، أو العين ، لا يحتاج إلى أن يؤتى معه بما يرفع اللبس عن وظيفة النفس والعين^(١) ، كما هو الحال مع ضمير الرفع - مستتراً وظاهراً - . ولا يصح أن يقال آتاه قد يجاء به من باب تكرير المؤكِّدات كما في نحو : جاء القوم كلهم أجمعون : إذ ليس من طرق كلامهم اختلاف ألفاظ التوكيد - الاصطلاحي - بين إضمار وإظهار . أمَّا نحو : ضربته إيَّاه - كما في مثاله ضربته إيَّاه قائماً - ، فمسموع ، ومنه « قوله عليه السلام لعمر - رضي الله عنه - : (لا ولكنَّ أنحرَّها إيَّاهَا) ... »^(٢) . ومع ورود السماع به ينبغي - لما بيناه وسيبينه كلام ابن مالك والرضي - عدُّه توكيداً ، لا بدلاً .

أمَّا فيما يتعلق بقسيم إبدال الضمير من مثله ، وهو إبداله من الظاهر ، نحو : ضربت زيداً إيَّاه ، فقد نصَّ ابن مالك على أنَّه لم يستعمل في كلام العرب نثره وشعره ، وضَعْفُهُ من جهة القياس ظاهر : إذ العلة القادحة في جواز توكيد الظاهر بالضمير ، قادحة في إبداله منه - لو سلمنا بكونه بدلاً - ؛ وذلك أنَّ الإبدال في هذه الحال غايته التوكيد ، ولا عبرة لافتراض كون البدل من جملة أخرى مع اتحاد المؤدِّي . على أننا نرى أن في عدم استعمالهم إيَّاه ، دليلاً على كونه توكيداً .

ونختم الحديث عن هذين الضربين بنصين يُقرران أمرَ وجوب إخراجهما من باب البدل . قال ابن مالك : « ويُبدلُ المضمَر من الظاهر ، نحو : رأيت زيداً إيَّاه . والمضمَر من المضمَر ، نحو : رأيتك إيَّاك . ولم أمثل بهذين المثالين إلاَّ

(١) انظر في وجوب توكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو العين : شرح التسهيل : ٢٩٩/٣ ، وأوضح المسالك : ٣٣٥/٣ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي : ٨٠٦/٢ .

جريباً على عادة المصنفين^(١) المقلد بعضهم بعضاً . والصحيح عندي أن نحو : رأيتُ زيداً إِيَّاه ، لم يستعمل في كلام العرب نشره ونظمه ، ولو استعملَ لكان توكيداً ، لا بدلاً . وأمّا : رأيتك إياك ، فقد تقدّم في باب التوكيد^(٢) أن البصريين يجعلونه بدلاً ، وأن الكوفيين يجعلونه توكيداً ، وأن قول الكوفيين عندي أصحُّ : لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في : رأيتك إياك ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في : فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً : فإن الفرق بينهما تحكّم بلا دليل . وجعل الزمخشري^(٣) من أمثلة البديل : مررتُ بِك بِك ، وهذا إنما هو توكيد لفظي ، ولو صح جعله بدلاً ، لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به . وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولي : (ولا يبديل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيداً)^(٤) ، ثم قلت : (إن لم يفد إضراباً) فنبهت بذلك على قول القائل : إِيَّاكَ إِيَّاي قصد زيد ، إذا كان المراد : بل إِيَّاي^(٥) . وقال الرضي - في باب التوكيد^(٦) - : « .. وأمّا المنصوب المتصل فأصله ألاّ

(١) انظر المقتضب : ٢٩٦/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٧٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٦٥/٣ ، وشرح السيرافي : ١٦٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ١٥٧/١ ، واللمع : ١٤٥ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٤٢٦/٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣٢-٩٣١/٢ ، وشرح المفصل : ٦٩/٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٣/١ ، والمقرب : ٢٦٩ ، والبسيط : ٣٩٥/١ ، ٣٧٤ ، والملخص : ٥٦٣/١ - ٥٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٨٠٦/٢ ، هذا ، ومن النحاة من لم يتحدث عن هذا القسم كابن السراج وأبو البركات الأنباري ، وابن برهان .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣٠٥/٣ .

(٣) انظر : المفصل في علم العربية : ١٤٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٢٩/٣ .

(٥) السابق : ٣٣٢-٣٣٣ ، وانظر : مغني اللبيب : ٥٩٤ ، والهمع : ٢١٩/٥ .

- ٢٢٠ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٦) انظر : شرح الكافية : ٣٥٧/٢ .

يُؤكِّدُ إِلَّا بِالْمَنْصُوبِ الْمَنْفُصِلِ : إذْ لِلْمَنْصُوبِ ضَمِيرٌ مَنْفُصِلٌ ، فَيُقَالُ : رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ ، وَرَأَيْتَهُ إِيَّاهُ ، لَكِنْهُمْ كَمَا أَجَازُوا تَأْكِيدَهُ بِالْمَنْصُوبِ الْمَنْفُصِلِ ، أَجَازُوا تَأْكِيدَهُ بِالْمَرْفُوعِ الْمَنْفُصِلِ ، نَحْوُ : رَأَيْتَكَ أَنْتَ ، وَرَأَيْتَهُ هُوَ . فَالْمَرْفُوعُ الْمَنْفُصِلُ يَقَعُ تَأْكِيداً لَفْظِيّاً لِأَيِّ مَتَّصِلٍ ... وَإِنَّمَا كَانَ كَذَا دُونَ الْمَنْصُوبِ الْمَنْفُصِلِ لِقُوَّتِهِ وَأَصَالَتِهِ ... وَقَالَ النُّحَاةُ : إِنَّ الْمَنْفُصِلَ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتَكَ أَنْتَ ، تَأْكِيدٌ ، وَفِي ضَرَبْتَكَ إِيَّاكَ ، بَدَلٌ . وَهَذَا عَجِيبٌ : فَإِنَّ الْمَعْنِيَيْنِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ تَكْرِيرُ الْأَوَّلِ بِمَعْنَاهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهِمَا تَأْكِيداً لِاتِّحَادِ الْمَعْنِيَيْنِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالتَّأْكِيدِ مَعْنَوِيٌّ كَمَا يَظْهَرُ فِي حَدِّ كُلِّ مِنْهُمَا . وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ (١) فِي : مَرَرْتُ بِكَ بِكَ ، إِنَّ الثَّانِيَّ بَدَلٌ ، وَهَذَا أَعْجَبُ مِنَ الْأَوَّلِ : إِذْ هُوَ صَرِيحُ التَّكْرِيرِ لَفْظاً وَمَعْنَىً ، فَهُوَ تَأْكِيدٌ لَا بَدَلٌ ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ فِي بَابِ الْمُنَادَى (٢) إِنَّ الثَّانِيَّ فِي : يَا زَيْدُ زَيْدٌ : بَدَلٌ ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ ...» (٣) .

وَقَدْ اخْتَارَ ابْنُ هِشَامٍ فِي وَاحِدٍ مِنْ مَصْنَفَاتِهِ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ كَمَا فَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ وَالرُّضَيْيُّ ، قَالَ : « لَا يُبَدَّلُ الْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ ، وَنَحْوُ : قَمَتَ أَنْتَ وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، تَوْكِيدٌ اتِّفَاقاً ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ : رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ ، عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالنَّاطِمِ ، وَلَا يُبَدَّلُ مُضْمَرٌ مِنْ ظَاهِرٍ ، وَنَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، مِنْ وَضْعِ النُّحَوِيِّينَ وَليْسَ بِمَسْمُوعٍ » (٤) ، وَمِمَّنْ مَالُ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، ابْنُ يَعِيشَ (٥) ، وَابْنُ الْحَاجِبِ

(١) المفضل : ١٤٩ .

(٢) السابق : ٥٢ .

(٣) شرح الكافية : ٣٦٥/٢ - ٣٦٦ وانظر : ٣٨٩ ، ٣٩١ .

(٤) أوضح المسالك : ٤٠٤/٣ - ٤٠٥ ، وانظر : شرح شذور الذهب : ٥٧١ - ٥٧٢ ،

حيث علق على إسقاط ابن مالك لنحو : ضربت زيدا إياه ، من باب البديل

وجعله (إياه) توكيداً ، بقوله : « وفيما ذكره نظر ، لأنه لا يؤكد القوي

بالضعيف ، وقد قالت العرب : زيد هو الفاضل ، وجوز التحويون في

(هو) أن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلاً » .

(٥) انظر : شرح المفضل : ٧٠/٣ .

في واحد من مصنفاته^(١) - حيث جعل (إِيَّاكَ) في نحو : ضربتك إياك ،
توكيداً .

ثالثاً - التأكيد بالأفعال :

تبين من دراسة أسلوب الآيات الكريمة أن البديل كما يُؤتى به مؤكّداً في
الأسماء ، يؤتى به كذلك في الأفعال .

ولم يتحدث عن ذلك أحد من النحاة - بحسب علمي - إلا ابنُ جنبي
عند تخريجه لقراءة حميد لقوله تعالى (يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا)^(٢) .
وقبل نقل نصه نُبيِّن ما قيل عن القراءات في الآية وتخرجاتها .

قال أبو حيان : « التغشية : التغطية »^(٣) . والمعنى أنه يُذهبُ الليلُ نورَ النهار
ليتم قوام الحياة في الدنيا بمجيء الليل والنهار . فالليل للسكون والنهار
للحركة . وفحوى الكلام يدل على أن النهار يُغشيه الله الليل . وهما
مفعولان : لأنَّ التضعيف والهمزة مُعدّيان . وقرأ بالتضعيف الأخوان وأبو بكر
. وباسكان العين باقي السبعة . ويفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين
وضم اللام حميد بن قيس ، كذا قال عنه أبو عمرو الداني . وقال أبو الفتح
ابن جنبي عن حميد بنصب الليل ورفع النهار . قال ابن عطية^(٤) : وأبو الفتح
أثبت . وهذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت كلاماً ، لا يصحُّ : إذ رتبة أبي
عمرو الداني في القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك بالمكان
الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلاً عن النحاة الذين ليسوا مقرئين ،

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٣/١ .

(٢) الأعراف : ٥٤ .

(٣) انظر : المفردات : ٣٦١ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز : ٧٦-٧٥/٧ .

الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلاً عن النحاة الذين ليسوا مقرئين ، ولا روى القرآن عن أحد ، ولا روي عنهم القرآن . والذي نقله أبو عمرو الداني عن حميد ، أمكن من حيث المعنى ، لأن ذلك موافق لقراءة الجماعة : إذ (الليل) في قراءتهم - وإن كان منصوباً - هو الفاعل من حيث المعنى : إذ همزة النقل أو التضعيف ، صيره مفعولاً . ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من حيث المعنى ، لأن المنصوبين تعدى إليهما الفعل ، وأحدهما فاعل من حيث المعنى ، فيلزم أن يكون الأول منهما ، كما لزم ذلك في : ملكتُ زيداً عمراً ، إذ رتبة التقديم هي الموضحة أنه الفاعل من حيث المعنى ، كما لزم ذلك في ضرب موسى عيسى . والجملة من (يطلبه) حال من الفاعل من حيث المعنى ، وهو (الليل) ، إذ هو المحدثُ عنه قبل التعدي . وتقديره : حاتاً . ويجوز أن يكون حالاً من النهار ، وتقديره : محثوثاً . ويجوز أن ينتصب نعتاً لمصدر محذوف ، أي : طلباً حثيثاً ، أي حاتاً ، أو مُحثثاً ، ونسبة الطلب إلى الليل مجازية ، وهو عبارة عن تعاقبه اللزم ، فكأنه طالب له لا يدركه ، بل هو في أثره بحيث يكاد يدركه ...»^(١) . هذا وقد أقرَّ الزمخشري رواية ابن جني ، ولم يرَ بها بأساً من حيث المعنى أو الصناعة قال : « (يُغْشِي) : وقريء (يُغْشِي) بالتشديد ، أي : يلحق الليل النهار ، والنهار بالليل ، يحتملها جميعاً . والدليل على الثاني قراءة حميد بن قيس : (يَغْشَى الليلَ النهارُ) ، بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار ، أي : يدرك النهار الليل ويطلبه حثيثاً ، حسنُ الملاعبة لقراءة حميد »^(٢) . هذا وإنَّ ابن جني قد خرَّج القراءة على روايته بما يجعلها متفقة مع قراءة الجماعة ، إلا أن جملة (يطلبه) على إسناد الإغشاء

(١) البحر : ٣٠٨/٤ - ٣٠٩ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٤٢/٢ ،

وإعراب القرآن للنحاس : ١٣١/٢ ، والدر المصون : ٣٤١/٥ - ٣٤٣ ،

والفتوحات الإلهية : ١٤٩/٢ - ١٥٠ ، وروح المعاني :

(٢) الكشف : ١٠٩/٢ ، وانظر : الدر المصون : ٣٤٢/٥ .

إلى النهار بدل ، لا حال ، وهو بدل مؤكد كما ذكر ، وأشار أيضاً إلى كونه كذلك
الآلوسي^(١) . ونأتي إلى نص ابن جني قال : « ومن ذلك قراءة حميد (يَغْشَى
(بفتح الياء والشين ، ونصب (الليل) ورفع (النهار) .

قال أبو الفتح : اتصال قوله تعالى : (يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ) بقوله : (ثُمَّ اسْتَوَى
عَلَى الْعَرْشِ) ، اتصال الحال بما قبلها ، ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها ،
وهو الله تعالى ، أي : يغشى الليل النهار بأمره ، أو بإذنه ، وحذف العائد
كما يحذف من خبر المبتدأ في نحو قولهم : السَّمْنُ مَنْوَانٌ بَدْرَهُمْ ، أي منوان
منه بدرهم .

ودعانا إلى إضمار هذا العائد أن تتفق القراءتان على معنى واحد ، ألا ترى
إلى قراءة الجماعة : (يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ) ، وأن هذه الجملة في موضع
الحال ، أي : استوى على العرش مَغْشِيًا اللَّيْلَ النَّهَارَ ، أي : استوى عليه في
هذه الحال . فقوله إذاً (يطلبه حثيثاً) بدل من قوله (يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ)
للتوكيد ، وهو على قراءة الجماعة : (يَغْشَى) أو (يَغْشَى) حال من الليل ،
أي : يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ طَالِبًا لَهُ حَثِيثًا ، وحثيثاً بدل من طالب أو صفة له ،
لأن طالباً لو كان منطوقاً به حالٌ هناك ، والحال عندنا توصف من حيث كانت
في المعنى خبراً ، والأخبار توصف لكن الصفات عندنا لا توصف .

وإن شئت يكون (حثيثاً) : حالاً من الضمير في (يطلبه) ، وفيه من
بعد هذا ما أذكره . وذلك أن الفاعل في المعنى من أحد المفعولين ، في قراءة
الجماعة : لأنه المفعول الأول ، كقولك : أعطيتُ زيداً عمراً ، فزيد هو الآخذ ،
وعمر هو المأخوذ ، وأغشيت جعفرًا خالدًا ، فالغاشي جعفر والمغشي هو
خالد ، والفاعل في قراءة حميد هو النهار : لأنه مرفوع ، فالفاعل والمفعولان

(١) روح المعاني : ١٣٧/٨ ، وانظر : التحرير والتنوير : القسم الثاني من

جميعاً مختلفان على ما ترى . ووجه صحة القراءتين جميعاً والتقاء معنييهما :
 أن الليل والنهار يتعاقبان ، وكل واحدٍ منها وإن أزال صاحبه فإن صاحبه
 أيضاً مزيل له ، فكل واحد منهما على هذا ، فاعل وإن كان مفعولاً ، ومفعول
 وإن كان فاعلاً . وعلى أن الظاهر في الاستحاثات هنا إنما هو النهار ، لأنه
 بنوره وشروقه قد أظهر أثراً في الاستحاثات من الليل . وبعد ، فليس النهار
 إلا ضوء الشمس ، والشمس كائنة محدثة ، ولا ضوء قبل أن يخلقها الله - جل
 وعز - فالضوء إذاً هو الهاجم على الظلمة ، ويطلبه حثيثاً على هذا حال من
 النهار : لأنه هو الأحث منهما . ويجوز في قراءة الجماعة أن يكون (يطلبه)
 حالاً من النهار ، وإن كان مفعولاً ، كقولك : ضربتُ هندُ زيدا مؤلةً له ، فقد
 يكون (مؤلة) حالاً لزيد ، كما قد يجوز أن يكون حالاً من (هند) ، وذلك أن
 لكل واحد منهما في الحال ضميراً . ولعمري إنك لو قلت : أغشيت زيدا عمراً
 ، فإنَّ العرف أن يكون زيد هو الغاشي ، وعمرو هو المغشي ، إلا أنه قد يجوز
 فيه قلب ذلك ، لكن مع قيام الدلالة عليه ، ألا ترى إلى قوله :

فدعُ ذا ولكنْ مَنْ يِنالك خَيْرُهُ وَمَنْ كان يُعطي حَقَّهِنَّ القِصائِدا

أراد : يعطي القصائد حَقَّهِنَّ ، ثم قدم المفعول الثاني فجعله قبل الأول ،
 من حيث كانت القصائد هنا هي الأخذة في المعنى ، ونحوه : كسوتُ ثوباً زيدا
 ، ساغ تقديمه لارتفاع الشك فيه ، وليس كذلك يُغشي الليل النهار ، من حيث
 كانا متساويي الحالين في الغشيان ، وعلى كل حال فكل واحد منهما غاشٍ
 لصاحبه ، (١) .

وعندي أن من شواهد إبدال الفعل من الفعل للتوكيد ، وهو بدل مطابق ،
 إبداله في قول الشاعر :

(١) المحتسب : ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، وانظر : التحرير والتنوير : القسم الثاني من

أقولُ له أرْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا وإلَّا فُكُنْ في السِّرِّ والجهرِ مسلماً

إذ قوله (لا تقيمَنَّ عندنا) لم يدل على غير ما دل عليه الأول وهو وجوب رحيل المأمور ولكنه أبدله منه للتقرير . قال الأزهري : « (لا تقيمَنَّ عندنا) : بدل اشتغال من (ارحل) لما بينهما من المناسبة اللزومية ، وليس توكيداً له : لاختلاف لفظيهما ، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول ، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم »^(١) .

(١) التصريح على التوضيح : ١٦٢/٢ .

القسم الثاني

الخاتمة

- التعميم ثم التخصيص ، أو الإجمال ثم التفصيل
- التقديم والتأخير اللذان يؤديان إلى تغيير الحكم النحوي
- الإضمار ثم التفسير
- الإقحام
- العدول عن الأخصر في بيان الأجناس والمقادير

تبين مما سبق أنَّ محور باب البدل العدول عن الأصل في بناء التركيب مما ينتج عنه أداء المعنى بطريقتين حيث أدأوه بطريق واحد ممكن . وقد ذكرنا بعض صور تلك المفارقة بإيجاز تمهيداً للحديث عن الوظائف . كما بَيَّنَّ أن للنحاة إشاراتٍ خاطفةٍ إلى تلك الخصيصة لهذا الباب .

ونعود هنا لبسط الحديث عن تلك الصور - مجتزئين ببعضها - باعتبارها خصائص هذا الباب - في رأينا - : لأنَّ في ذلك تمييزاً لباب البدل وفصلاً له عن غيره من الأبواب ، وعلى الأخصَّ عطف البيان الذي التبس أمره به حتى أدَّى إلى تجويز إعراب - كلِّ ما تحققت فيه المطابقة التامة للمتبوع : التعريف وضده^(١) ، والإفراد وضديه ، ولم يُعدَّ معه العامل - بدلاً مطابقاً أو عطف بيان^(٢) .

والفصل يتمُّ بالنظر في بناء التركيب ، فإنَّ لوحظ مجيئه على صورة من صور مخالفة الأصل ، فالتابع بدل ، لا عطف بيان . وفي أثناء دراستنا لتلك الخصائص ، نشير إلى ما ذكره النحاة من شروطٍ للباب ، كلاً في موضعه .

وقد يطول الحديث عن بعض تلك الخصائص ويقصر عن أخرى ، ومرجع ذلك تباين مواقف النحاة تجاه بعضها ، أو وجود صورٍ متعددة لها .

(١) وذلك على مذهب الذين يجيزون مجيء عطف البيان في النكرات ، وهو المذهب الذي نرتضيه .

(٢) انظر على سبيل المثال : شرح الكافية الشافية : ١١٩٥-١١٩٧ ، شرح

التسهيل : ٣٢٧-٣٢٨ ، المساعد على التسهيل : ٤٢٤/٢ ، شرح شذور

الذهب : ٥٦٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ .

التعميم ثم التخصيص :

أي الإتيانُ بالعام ثم إبدال الخاصّ ، أو الإقل عموماً منه . ولا يُعدُّ ذلك من صور الخروج عن الأصل إلا إذا كان التخصيص ممكناً بدايةً ، وعُدل عنه لمقتضى معنوي .

ويتولد عن هذه الخصيصة بدلا البعض والاشتمال .

ومن أمثلة تولد بدل البعض مثال سيبويه^(١) : رأيت قومك أكثرهم . حيث المبدل منه يدل على العموم : (قومك) ، ورفع ذلك العموم بإبدال ما هو أقل عموماً : (أكثرهم) : إذ فيه استثناء لبعض من الكل الذي دلّ عليه المبدل منه . ولا يمكن من خلال النظر في ذلك المثال ونحوه تبين مقتضى الصيرورة إلى بناء الكلام على ذلك النحو ، وتتأتى تلك الإمكانية إن نظر فيما جاء على ذلك النحو في نص متكامل - كما ذكر قبل - ومنه ما جاء قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ
وَأَمْنًا وَأَخْذًا وَأَمِّنَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ
السُّجُودِ ﴾ (١٢٥) وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ
أَهْلَهُ مِن الشَّرَائِعِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ
فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطِرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَسْ أَلْمَسِيرُ ﴿١٢٦﴾ (٢)

فـ (وإذ قال إبراهيم ...) عطف على « وإذ جعلنا البيت مثابة » لإفادة منقبة
ثالثة لإبراهيم عليه السلام في استجابة دعوته بفضل مكة والنعمة على

(١) انظر : الكتاب : ١٥٠/١ - ١٥١ .

(٢) البقرة : ١٢٥ ، ١٢٦ .

ساكنيها إذا شكروا ، وتنبية ... لمشركي مكة يومئذ ليتذكروا دعوة أبيهم إبراهيم المشعرة بحرصه على إيمانهم بالله واليوم الآخر حتى خصَّ من ذريته بدعوته المؤمنين ، فيعرض المشركون أنفسهم على الحال التي سألها أبوهم ، فيتضح لهم أنهم على غير تلك الحالة ، وفي ذلك بعث لهم على الاتصاف بذلك لأن للناس رغبة في الاقتداء بأسلافهم وحينئذ إلى أحوالهم ، وفي ذلك كله تعريض بهم بأنَّ ما يدلون به من النسب لإبراهيم ومن عمارة المسجد الحرام ومن شعائر الحج ، لا يغني عنهم من الإشراف بالله ... » (١).

«وقوله (من آمن منهم بالله) بدل بعض من قوله (أهله) ، يفيد تخصيصه لأنَّ أهله عام ، إذ هو اسم جمع مضاف ، وبديل البعض مخصَّص . وخصَّ إبراهيم المؤمنين بطلب الرزق لهم حرصاً على شيوع الإيمان لساكنيه ، لأنَّهم إذا علموا أن دعوة إبراهيم خصت المؤمنين تجنبوا ما يحيد بهم عن الإيمان ، فجعل تيسير الرزق لهم على شرط إيمانهم باعثاً لهم على الإيمان » (٢) . وعلى ذلك تكون وظيفة الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص التعريض بالإيماء إلى أنَّ مَنْ لم يؤمن فلا ينبغي أن يكون من أهل هذا البلد ، وقد تحقق ذلك فعلاً بنزول قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) (٣) .

ونلاحظ أن البدل - هنا - تولد من تقديم المجرور في : مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِهِ ، وإحلال ضميره محله ، وكان الجار والمجرور قبل تحويل التركيب في موضع نصب حالٍ مِنْ (مَنْ) وظيفتها التخصيص .

(١) التحرير والتنوير : ٧١٣/١ ، وانظر : الكشاف : ١٨٣/١ - ١٨٦ ، روح

المعاني : ٣٧٨/١ - ٣٨٣

(٢) التحرير والتنوير : ٧١٥/١ - ٧١٦ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه :

٢٠٧/١

(٣) التوبة : ٢٨ .

ومن أمثلة سيبويه لتولّد بدل الاشتمال من هذه الخصيصة - الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص - : ما لي بهم علم أمرهم^(١) . والأصل : مالي بأمرهم علمٌ وقد رأينا أنه جعل فائدة الإبدال في هذا البديل مثلها في بدل البعض وهي ما أسماه التوكيد ، بمعنى تكرير لفظ المحدث عنه بذكر اسمه الظاهر وضميره . وقد جعل^(٢) من شواهد التكرير لأجل التوكيد - أي الاعتناء بشأن المحدث عنه - ذكر الشهر وضميره في قوله تعالى :

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٣)

وَبَيَّنَّ السَّهْلِي مُقْتَضِي بِنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ النَّحْوِ ، حَيْثُ قَالَ : « ... فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ - أَوْ فِيهِ - فَإِنَّهُ مُشْتَمَلٌ عَلَيْهِ كَمَا يَشْتَمَلُ الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ حَرَكَةٌ لَهُ أَوْ صِفَةٌ فِيهِ ، وَلِذَلِكَ أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَأُخْبِرَ بِهِ عَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ... وَمِنْ فَوَائِدِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يُسْأَلَ عَنِ قَوْلِهِ (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ) : لِمَ قُدِّمَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ ؟ ، وَلَمْ يُقَلَّ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ قِتَالِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَهَمَّ لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الشَّهْرِ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْقِتَالِ فِيهِ ، فَكَانَ الْإِهْتِمَامُ بِالْقِتَالِ وَالتَّقْدِيمُ لَهُ أَوْلَى فِي الظَّاهِرِ ؟ وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ هَذَا السُّؤَالُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِ الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ ، وَتَشْنِيعِ الْكُفْرَةِ عَلَيْهِمْ انْتِهَاكَ حَرَمَةِ الشَّهْرِ ، فَاعْتِمَادُهُمْ وَاهْتِمَامُهُمْ بِالسُّؤَالِ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ أَجْلِ حَرَمَةِ الشَّهْرِ ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَ فِي الذِّكْرِ . وَفِيهِ سُّؤَالٌ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ أَعَادَ ذِكْرَ الْقِتَالِ بِلَفْظِ الظَّاهِرِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُعِيدَ بِلَفْظِ الْمُضْمَرِ فَيَقُولُ : قُلْ : هُوَ كَبِيرٌ ، ... لِأَنَّ الْمُضْمَرَ - إِذَا عُرِفَ الْمَعْنَى - أَوْجَزُ وَأَوْلَى . وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ : فِي إِعَادَةِ لَفْظِ الظَّاهِرِ هُنَا فَائِدَةٌ ، وَهِيَ عَمُومُ الْحُكْمِ ، وَلَوْ جَاءَ بِلَفْظِ الْمُضْمَرِ فَيَقُولُ : هُوَ كَبِيرٌ ، لَأَخْتَصَّ الْحُكْمُ بِذَلِكَ الْقِتَالِ الْوَاقِعِ فِي الْقِصَّةِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَامٌ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَقَعَ فِي

(١) الكتاب : ١٦٢/١ .

(٢) السابق : ١٥١/١ ، وانظر : الأصول في النحو : ٤٧/٢ - ٤٨ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

شهر حرام ... وكذلك هذا حين قال : (قتال فيه كبير) ، فجعل الاسم المخبر عنه (قتال) ، وخصصه بالمجرور الذي هو ضمير الشهر ، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع ؛ لأن اللفظ المضمر لا تقتضي صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه « (١) » .

ومن شواهد تؤيد بدل البعض من هذه الخصيصة : الصيرورة إلى

التعميم ثم التخصيص ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ

يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحاَ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٢٧﴾ أَسْبَابَ
السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى اللَّهِ مُوسِيًّ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا
وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ
وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٢٨﴾ (٢)

قال الزمخشري : « قيل : الصَّرْحُ : البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وإن بُعد ، اشتقوه من صرَحَ الشيء ، إذا ظهر . و (أسباب السموات) طرُقها وأبوابها وما يؤدي إليها ، وكلُّ ما أدرك إلى شيء فهو سببٌ إليه ، كالرِّشَاء ونحوه . فإن قلت : ما فائدة هذا التكرير ؟ ولو قيل : لعلِّي أبْلُغُ أسباب السموات ، لأجزأ ؟ قلت : إذا أبهم الشيء ثم أوضح كان تفخيماً لشأنه ، فلماً أراد تفخيم ما أمل بلوغه من أسباب السموات < أبهمها ثم أوضحها ، ولأنه لمَّا كان بلوغها أمراً عجبياً ، أراد أن يُورده على نفس متشوّفة إليه ، ليُعطيه السامع حقه من التعجب ، فأبهمه ليُشوّفَ إليه نفس هامان ، ثم أوضحه « (٣) » .

(١) نتائج الفكر : ٣١٢ - ٣١٤ ، وانظر : الجمل في النحو للزجاجي : ٢٥-٢٦ ،

وشرح عيون الإعراب : ٢٤١-٢٤٢ ، شرح التسهيل : ٣٢٨/٣ .

(٢) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) الكشاف : ١٦٧/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٤ ، والمثل السائر

: ١٩٨-١٩٩ ، والبرهان : ٩٦/٤ وما قبلها ، وروح المعاني : ٦٩/٢٤ .

الإجمال ثم التفصيل :

والمراد بالإجمال : « إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة .
والتفصيل : تعيين تلك المحتملات » (١) .

ويتمّ التعيين بإيراد المحتملات معطوفاً بعضها على بعض . والعاطف الواو -
على ما يشير إليه تمثيل النحاة - ، واستقراء النصوص بين أن ذلك غالباً لا
لازم : إذ قد جاء البديل المفصل عدّة المبدل منه معطوفاً بغيرها .

وأكثر استخدام هذه الخصيصة في توليد البديل المطابق . وقد تستخدم
لتوليد بدل الاشتمال ، أما بدل البعض فيتولد في حالة عدم إرادة استيفاء عدّة
المجمل بالتفصيل : قصداً للمبالغة بتنزيل البعض منزلة الكل .

ويبين النحاة الذين تحدثوا عن هذا النوع من الإبدال ، ما يختص به من شروط
وهي : وجوب المطابقة في العدد بأن يكون البديل وافياً بعدّة المبدل منه .

وما فقد في ذلك الشرط وجب فيه القطع ، إلا إن أريد تنزيل بعض العدّة منزلة
جميعها . والقطع جائز مع استيفاء العدّة . قال ابن مالك : « إذا قُصِدَ تفصيل
مذكور بما هو صالح للبديلية وكان وافياً بأحادي المذكور ، جاز البديل والقطع ،
كقول الشنفرى (٢) :

وَلِي نَحْوِكُمْ (٣) أَهْلُونَ : سَيِّدٌ عَمَلَسُ
وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرَفَاءُ جِيَالُ

فلك في (سيد) وما بعده أن تجعله بدلاً من (أهلون) ، ولك أن تقطعه على
إضمار مبتدأ . فلو كان المفصل غير وافٍ بأحادي المذكور ، تعيّن القطع على
الابتداء ، وجعل الخبر (من) وضميراً مجروراً بها ، كقول النبي - صلى الله
عليه وسلم - : (اجتنبوا المويقات : الشرك بالله والسحر) (٤) . ومثل هذا

(١) الكليات : ٤٦/١ .

(٢) انظر : شرح لامية العرب ، لأبي البقاء : ١٨ .

(٣) انظر : شرح لامية العرب : ١٨ ، حيث وردت الرواية بـ (دونكم) .

(٤) صحيح البخاري : (باب الشرك والمويقات) : ٢٥٦/٧ .

قوله تعالى : (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ)^(١) ، أي : منها مقام إبراهيم . ويروى : اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله ، والسحر) بالنصب على البدل وحذف معطوف ، والتقدير : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وآخواتهما . وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر ، واقتصر هنا على اثنتين تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب^(٢) .

وهناك شرط آخر يختص بالإبدال من الأسماء المضمنة معنى الشرط أو الاستفهام ، وهو وجوب ذكر الحرف المفيد للمعنى الذي تضمنه المبدل منه . قال الأزهري : « وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ مُضْمَنٍ مَعْنَى حَرْفٍ اسْتِفْهَامٍ وَهُوَ الْهَمْزَةُ ، أَوْ حَرْفٍ شَرْطٍ وَهُوَ (إِنْ) ، بَدَلَ تَفْصِيلٍ ، ذُكِرَ ذَلِكَ الْحَرْفُ الْمَفِيدُ لِلْاسْتِفْهَامِ أَوْ الشَّرْطِ ، مَعَ الْبَدْلِ : لِيُوَافِقَ الْمَبْدَلَ مِنْهُ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى . فَالْأَوَّلُ - وهو الاستفهام - ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني . فالأول كقولك : كم مائة أعشرون أم ثلاثون ؟ فعشرون وما عطف عليه بدل من (كم) بدل تفصيل . والثاني كقولك : مَنْ رَأَيْتَ ، أَزِيداً أَمْ عَمراً ؟ فـ (زيد) وما عطف عليه بدل من (مَنْ) بدل تفصيل . والثالث كقولك : مَا صَنَعْتَ أَحْيَرًا أَمْ شَرًّا ؟ فـ (خيراً) وما عطف عليه بدل من (ما) بدل تفصيل وَقُرْنٌ بِالْهَمْزَةِ فِي الْجَمِيعِ لِتَضْمَنِ الْمَبْدَلَ مِنْهُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ . وَالثَّانِي : وَهُوَ الشَّرْطُ ، وَيَكُونُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ وَلِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ . فَالْأَوَّلُ ، نَحْوُ :

(١) آل عمران :

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٤١ ، وانظر : الكتاب : ١/٤٣١-٤٣٣ ، وشرح

السيرافي : ٢/١٤٧-١٤٨ ، والمقتضب : ٤/٢٩٠-٢٩١ ، والتبصرة : ١/١٦٠ -

١٦١ ، وشرح المفصل : ٣/٦٨-٦٩ ، والمقرب : ٢٧٠ - ٢٧١ ، وشرح جمل

الزجاجي : ١/٢٩٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/٣٩٣ ، وارتشاف الضرب :

٢/٦٢١-٦٢٢ ، ٦٢٧-٦٢٨ ، والمساعد على التسهيل : ٢/٤٣١-٤٣٣ ، ٤٣٩ ،

وشرح الأشموني : ٢/١٣٠ ، ١٣٥ .

مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقَمَّ مَعَهُ . فزيد وعمرو بدل مِنْ (مَنْ) بدل تفصيل .
والثاني نحو : ما تصنع إن خيراً وإن شراً تُجْزِ بِهِ . فخيراً وشراً بدل مِنْ (ما)
الشرطية بدل تفصيل . والثالث نحو : متى تسافر إن غداً وإن بعد غد أسافر
معك . فغداً وبعد غد بدل مِنْ (متى) بدل تفصيل . والرابع : حيثما تجلس
إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك . وقرين بأن في الجميع لتضمن
المبدل منه معنى الشرط . وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ،
ففي الكشاف (١) أَنَّ (يَوْمِيذٍ) بدل من (إذا) في قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ
الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا) (٢) ، وكذا قال أبو البقاء (٣) . ولذا اقتصر في النظم على
الاستفهام فقال : (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً) (٤) ، وكذا فعل في
التسهيل (٥) مع كثرة جمعه فيه ، على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال : لأنك
إذا قلت : مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو ، كان اسم الشرط مرفوعاً بالابتداء ،
فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء ضرورة ، سواء قلنا البدل على نية تكرار
العامل أم لا ، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز - على
الأصح - ، وإن جعلنا ما بعد (إن) مرفوعاً على الفاعلية ، امتنعت المسألة :
لتخالف العامل ، ولأنَّ (إن) لا يُضْمَرُ الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما
يُفَسِّرُهُ ، نحو (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ) (٦) . وجوابه أَنَّ (إن) إنما جيء بها لبيان

(١) ٧٨٤/٤ ، وانظر : حاشية العليمي على التصريح : ١٦٣/٢ ، حيث نقل

العليمي عن الدنوشري قوله : « قد يقال : لا نسلم أن (إذا) هنا شرطية :
فلا تخلف » .

(٢) الزلزلة : ١ .

(٣) انظر : التبيان : ١٢٩٩/٢ .

(٤) صدر بيت من ألفية ابن مالك ، انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك : ٢٥٢/٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٣٩/٣ .

(٦) النساء : ١٢ .

المعنى لا للعمل ، فلا يلزم المحذور «(١) .

ولهذه الخصيصة : الإجمال ثم التفصيل ، صور متعددة ، منها :

- الصورة الأولى : المبدل منه اسمُ عدد :

وذلك يعني النصّ على عدد المحتمّلات . وقد يؤتى بالمفصّل مفرداً معطوفاً عليه جمعُ مستوفيين العِدَّة ، أو مفرداً معطوفاً عليه أمثاله . ومن الأول قول العجاج - وهو من أبيات سيبويه(٢) :

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسٍ كِرْكِرَةً وَتَفِينَاتٍ مَلْسِ

ف(خمس) نعت لـ (مستويات) على التقديم والتأخير ؛ إذ لوجيء به على ما هو الأصل في بيان المعدود - وهو الإضافة - ، لقييل : على خمسِ مستويات . و (كِرْكِرَةً) وما عطف عليه بدل من (خمس) ، فالمراد من الثفنات ما يلي الأرض من قوائم الجمل(٣) .

ومن الثاني قوله - صلى الله عليه وسلم - : (سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينَهُ ... مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) (٤) .

ومن ذلك ما في قوله تعالى :

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١٦٣/٢ ، وانظر : أوضح المسالك : ٤١٠/٣ ،

شرح الكافية : ٣٩٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ١٠٠/٣ ،
والمساعد : ٤٣٨/٢ ، ارتشاف الضرب : ٦٢٦/٢ .

(٢) الكتاب : ٤٣٢/١ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٣ - ١٩٤ .

(٤) من روائع الأدب النبوي ، لكامل الدقس : ١٣١ .

يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ
وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ (١).

ففي الآية الكريمة إجمال حيث نُصِّ على عدد الأوقات التي ينبغي فيها الاستئذان ثم فُصِّل بالنص على عين هذه الأوقات . ومقام التوجيه والتربية هو الذي اقتضى الإبدال : إذ لولا إرادة التشديد على أمر الاستئذان ، لصير إلى التفصيل مباشرة ، بأن يقال : ليستأذنكم الذين ... من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم .. الخ ، والنص على عدد أوقات الاستئذان غير معيَّنة يبعث تشوُّف النفوس إلى استجلائها ، فيأتي التفصيل معيَّناً ومقرراً . ثُمَّ عَلَّلَ ذلك الأمر بالإبدال الثاني : (ثلاث عورات لكم) - وذلك على قراءة النصب - « وسُمِّي كلُّ واحد من هذه الأوقات عورة : لأن الناس يختلّ تسترهم وتحفظهم فيها . والعورة : الخلل ، ومنها : أعور الفارس ، وأعور المكان . والأعور : المختل العين » (٢) . وإطلاق العورات على الأوقات المذكورة المشتملة عليها ، للمبالغة كأنها نفسُ العورات (٣) .

وذهب معظم المعربين إلى إعراب (ثلاث مرات) ظرفاً ، نظراً إلى ظرفية البذل . ومن هؤلاء : الفراء (٤) ، ومكي ، وأبو البقاء (٥) ، والمنتجب الهمذاني (٦) ،

(١) النور : ٥٨ .

(٢) الكشاف : ٢٥٣/٣ ، وانظر : المفردات : ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والتحرير والتوير :

٢٩٤/١٨ .

(٣) روح المعاني : ٢١٣/١٨ .

(٤) انظر : معاني القرآن : ٢٦٠/٢ .

(٥) انظر : التبيان : ٩٧٧/٢ .

(٦) انظر : الفريد : ٦١٤/٣ .

والسمين^(١) ، وابن هشام^(٢) ، والجلالان^(٣) ، والآلوسي^(٤) .

قال مكي : « و (ثلاث مرات) نصبٌ على المصدر . وقيل : إنه في موضع المصدر وليس بمصدر على الحقيقة . وقيل : هو ظرف وتقديره : ثلاثة أوقات ، أي يستأذنونكم في ثلاثة أوقات . وهذا أصحُّ في المعنى : لأنهم لم يؤمروا أن يستأذنهم العبيد والصبيان ثلاث مرات ، إنما أمروا أن يستأذنهم في ثلاثة أوقات ، ألا ترى أنه قد بيَّن الأوقات فقال : (من قبل ...) ، فبين الثلاث المرات بالأوقات فَعَلِمَ أنها ظرف وهو الصحيح »^(٥) . وممن خالف أبو حيان^(٦) ، فقد رجَّح المفعولية المطلقة فيه ، نظراً إلى المضاف إليه : (مرات) ، واحتج لذلك بأن قول القائل : ضربت ثلاث مرات ، لا يفهم منه إلا : ثلاث ضربات ، وعضد ما ذهب إليه بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (الاستئذان ثلاث)^(٧) . وردَّ عليه السمين احتجاجه قائلاً : « مُسَلِّمٌ أَنَّ الظاهرَ كذا ، ولكنَّ الظاهر هنا متروك للقرينة المذكورة ، وهي تفسير الثلاثة بقوله (من قبل صلاة الفجر ..) »^(٨) .

وبيَّن الآلوسي علةَ إضافة (ثلاث) إلى (مرات) بدل (أوقات) ، قال : « والتعبير عنها بالمرات للإيذان بأن مدار طلب الاستئذان مقارنةً تلك الأوقات لمرور

(١) انظر : الفتوحات الإلهية : ٢٣٦/٣ .

(٢) انظر : المسائل السغرية : ٦١-٦٢ .

(٣) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٢٣٦/٣ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٢١٢/١٨ .

(٥) مشكل إعراب القرآن : ٥١٥ .

(٦) انظر : البحر : ٤٧٢/٦ ، والتحرير والتنوير : ٢٩٣/١٨ .

(٧) انظر : صحيح البخاري : كتاب الاستئذان : ٣٩٧/٨ ، حيث روى عن أنسٍ

رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا سلم سلم

ثلاثاً ...

(٨) عن الفتوحات : ٢٣٦/٣ .

المستأننين بالمخاطبين ، لا أنفسها «(١) .

الصورة الثانية : المبدل منه : اسم جمع ، أو جمع ، أو مُتْنِي :

ومن الأول بيت الشَّنْفَرِيِّ - الذي ورد في نص ابن مالك السابق - وهو

قوله :

وَلِي دُونِكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدُ عَمَّاسٍ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعِرْفَاءُ جِيَالٍ

فـ(أهلون) جمعُ اسم الجمع (أهل) . ومقتضى الصيرورة إلى الإبدال مقام التعريض ، إذ الشاعر يخاطب عشيرته ، يقول : « اتخذت هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم : لأنها تحميني من الأعداء ، ولا تخذلني في حالة الضيق . وهذا تعريض بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات ، ولا غيرة لهم على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب »(٢) .

ومن الثاني - الجمع - ، والمبدل منه نكرة والبديل مختلف بين التنكير

والتعريف ، قول الفرزدق(٣) مادحاً :

وَقَدْ حُمِدَتْ بِأَخْلَاقٍ خُبِرَتْ بِهَا وَإِنَّمَا يَابُنَ لَيْلَى يُحْمَدُ الْخَبِرُ
سَخَاوَةٌ مِنْ يَدَيِ مِرْوَانَ نَعْرِفُهَا وَالطَّعْنَ لِلْخَيْلِ فِي أَكْتَاغِهَا زَوْرُ
وَنَائِلِ يَابُنَ لَيْلَى لَسُو تَضَمَّنَهُ فَيَضُ الْفَرَاتِ لِأَضْحَى وَهُوَ مُحْتَقَرُ

حيث أبدل «(سخاوة) و (الطعن للخيل) و (نائل) من (أخلاق) المجرورة في البيت الأول . ولورفع كل هذا ، لجاز على الابتداء بتقدير : منها سخاوة ، وما أشبه ذلك من التقدير «(٤) . ومنه والمبدل منه معرفة والبديل نكرة، ما في

(١) روح المعاني : ٢١٢/١٢ .

(٢) الخزائنة : ٥٦/٨ ، وانظر : شرح لامية العرب لأبي البقاء : ١٦-١٩ ، وشرح

الكافية : ٣٨٠/٣ .

(٣) التبصرة والتذكرة : ١٦٠/١ .

(٤) السابق : الجزء والصفحة نفسيهما .

قوله تعالى :

﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ (٣٥)
 فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَالشَّيَاطِينَ
 كُلَّ بِنَاءٍ وَغَوَاصٍ ﴿٣٧﴾ وَأَخْرَيْنَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾ هَذَا
 عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾ (١)

ف (كل بناء وغواص ، وآخرين ..) بدل (٢) من (الشياطين) مطابق . وأوثر بناء التركيب على هذا النحو ، حيث لم يُقَلَّ : فسخرنا له الريح ... وكلَّ بِنَاءً وغواص ومتمرد من الشياطين ، أو : ومن الشياطين كل بناء وغواص ومتمرد ؛ لأن في تسخير هذا الجنس لجنس البشر آية عظيمة ، فاقتضى مقام بيان القدرة والامتنان بناء التركيب على ذلك النحو الذي تولد عنه هذا الأسلوب الذي تقتضيه مقامات بعينها .

والمراد بالآخر المغاير ، والمغايرة تكون في النوع وتكون في الصفة ، والمراد بها هنا المغايرة في الصفة . فالآخرون من جنس البنائين والغواصين ، ومغايرتهم لهم في كونهم مرده ، فقد روى أنه - عليه السلام - كان يُقَرَّنُ مرده الشياطين بعضهم مع بعض في القيود والسلاسل للتأديب والكفّ عن الفساد (٣) . وذكر الطاهر سبباً آخر لتقرين هذا الصنف ، حيث قال : « وهذا

(١) ص : ٣٥ - ٣٩ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٣/٤ ، الكشاف : ٩٦/٤ ، التفسير الكبير : ٢٦٠/٢٦ ، الفريد : ١٦٨/٤ ، والجامع : ٢٠٦/١٥ ، والفتوحات : ٥٧٧/٣ ، روح المعاني : ٢٣/٢٣ .

(٣) انظر : الكشاف : ٩٦/٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٣/٤ .

صنفٌ مِمَّنْ عَبَّرَ عَنْهُمْ بِالشَّيَاطِينِ شَدِيدِ الشُّكِيمَةِ يُخْشَى تَفْلُتَهُ وَيُرَامُ أَنْ يَسْتَمِرَّ يَعْمَلُ أَعْمَالًا لَا يَجِيدُهَا غَيْرُهُ : فَيُصَفَّدُ فِي الْقَيْودِ لِيُظَلَّ يَعْمَلُ تَحْتَ حِرَاسَةِ الْحِرَاسِ . وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الرَّأْيِ مِنَ الْمُلُوكِ يَجْعَلُونَ أَصْحَابَ الْخِصَائِصِ فِي الصَّنَاعَاتِ مَحْبُوسِينَ حَيْثُ لَا يَتَّصِلُونَ بِأَحَدٍ : لِكَيْ لَا يَسْتَهْوِيَهُمْ جَوَاسِيسُ مُلُوكِ آخَرِينَ يَسْتَصْنَعُونَهِمْ ، لِيَتَخَصَّصَ أَهْلُ تِلْكَ الْمَمْلَكَةِ بِخِصَائِصِ تِلْكَ الصَّنَاعَاتِ فَلَا تَشَارِكُهَا فِيهَا مَمْلَكَةٌ أُخْرَى ، وَبِخَاصَّةٍ فِي صِنْعِ آلَاتِ الْحَرْبِ ... فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى (مَقْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ) حَقِيقَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمَثِيلًا لِمَنْعِ الشَّيَاطِينِ مِنَ التَّفَلُّتِ « (١) .

ومن الثالث - المثني - والمبدل منه نكرة والبديل نكرة موصوفة ، ما في

قول كثير عزة :

وكنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ

حيث أبدل (رجل صحيحه ورجل رمى ...) من (رجلين) . وقد جوز سيبويه في (رجل صحيحه) وما عطف عليها ، على رواية الجر بالإضافة إلى البديل ، أن تكون نعتاً موطأً ، قال : « ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة قوله - عز وجل - : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) (٢) . ومن الناس من يجرُّ ، والجرُّ على وجهين : على الصفة وعلى البديل . ومنه قول كثير عزة : وكنْتُ كَذِي ... الخ

فأماً مررت برجل راعع وساجد ، ومررت برجل برجل رجل صالح ، فليس الوجه فيه إلا الصفة ، وليس هذا بمنزلة : مررت برجلين مسلم وكافر ، من قبل أنك ثم تبعض ، كأنك قلت : أحدهما كذا والآخر كذا ، ومنهم كذا ومنهم كذا « (٣) .

(١) التحرير والتنوير : ٢٦٦/٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٣ .

(٣) الكتاب : ٤٣٢/١ - ٤٣٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٤٨/٢ ، معاني القرآن =

وقد فسر بعضهم^(١) المراد بالصفة في قوله : (وعلى الصفة) ، بعطف البيان ،
وَيُضْعَفُ هَذَا قَوْلُ سَيَّبِيوِيَه قَبْلَ ذَلِكَ : « وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ : رَجُلٍ صَالِحٍ
وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، إِنْ شئتُ صَيَّرْتَهُ تَفْسِيرًا لِنَعْتِ وَصَارَ إِعَادَتَكَ الرَّجُلَ تَوْكِيدًا ، وَإِنْ
شئتُ جَعَلْتَهُ بَدَلًا ، كَأَنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ : بِأَيِّ رَجُلٍ مَرَرْتَ ؟ فَتَرَكْتَ الْأَوَّلَ
وَاسْتَقْبَلْتَ الرَّجُلَ بِالصِّفَةِ . وَإِنْ شئتُ رَفَعْتَ عَلَى قَوْلِهِ : فَمَا هُمَا ؟ ، وَمِمَّا جَاءَ
فِي الشَّعْرِ قَدْ جُمِعَ فِيهِ الْأَسْمَاءُ وَفُرِقَ النَّعْتُ وَصَارَ مَجْرُورًا قَوْلُهُ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ
بَاهِلَةٍ :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَلِيمٌ عَلَى رُبْعَيْنِ : مَسْلُوبٌ وَبِالِ

كَذَا سَمِعْنَا الْعَرَبَ تَنْشُدُهُ ، وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ «^(٢) . وَمِمَّنْ جَوَّزَ كَوْنُ (رَجُلٍ)
نَعْتًا أَيْضًا ، ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، قَالَ : « يَجُوزُ لَكَ فِي هَذَا الْبَيْتِ الرَّفْعُ وَالْخَفْضُ ،
فَإِنْ خَفَضْتَ جَازَكَ الْبَدَلُ وَالنَّعْتُ ، وَالْبَدَلُ أَحْسَنُ ، وَالنَّعْتُ جَائِزٌ عَلَى حَسَبِ
مَا تَقْدُمُ^(٣) فِي : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ رَجُلًا صَالِحًا .. »^(٤) .

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الْمَعَانِي فِي مَعْنَى بَيْتِ كَثِيرٍ ، وَالْمَخْتَارُ عِنْدِي مَا فَسَّرَهُ بِهِ ابْنُ
سَيِّدِهِ ، حَيْثُ قَالَ : « لَمَّا خَانَتْهُ عِزَّةُ الْعَهْدِ فَرَلَّتْ عَنْ عَهْدِهِ ، وَثَبَّتَ هُوَ عَلَى

للغراء : ١٩٢/١ - ١٩٣ ، معاني القرآن للأخفش : ٣٩٦/١ - ٣٩٧ ، المقتضب
: ٢٩٠/٤ - ٢٩١ ، شرح أبيات سيبيويه للنحاس : ١٩٣ - ١٩٤ ، نتائج الفكر :
٣١٥ ، شرح المفصل : ٦٨/٣ - ٦٩ ، شرح الكافية : ٣٩٣/٢ ، الخزانة :
٢١١/٥ - ٢١٤ .

(١) هو الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - انظر : هامش الكتاب :
٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٢) الكتاب : ٤٣١/١ - ٤٣٢ .

(٣) انظر : البسيط : ٢٩٩/١ .

(٤) السابق : ٣٩٨/١ ، وانظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٥٢/١ -

عهدها ، صار كذي رجلين : رجل صحيحة وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة ، وهو زلّها عن عهده «(١) .

ومن هذا القسم والبدل معرفة والمبدل منه كذلك ، ما جاء في قوله تعالى :

(۳۲) أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى (۳۳) وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى (۳۴) أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يُرَى (۳۵) أَمْ لَمْ يُبْتَأِ بِمِائِ صُحُفٍ مُوسَى (۳۶) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى (۳۷) أَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (۳۸) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (۳۹) وَأَنْ سَعَيْهِ سَوْفَ يُرَى (۴۰) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (۴۱) وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى (۴۲) وَأَنْهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (۴۳) وَأَنْهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (۴۴) وَأَنْهُ خَلَقَ الذَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (۴۵) مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تَمَنَّى (۴۶) وَأَنْ عَلَيْهِ النَّشَاءُ الْأُخْرَى (۴۷) وَأَنْهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى (۴۸) وَأَنْهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى (۴۹) وَأَنْهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى (۵۰) وَثَمُودَ إِذْ تَبَقَّى (۵۱) وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطَى (۵۲) وَالْمُؤَنَفِكَةَ أَهْوَى (۵۳) فَغَشَّاهَا مَا عَشَى (۵۴) (٢) .

ف (الذكر والأنثى) بدل (٣) من (الزوجين) . وبني التركيب على هذا النحو حيث لم يقل : وأنه خلق الذكر والأنثى ، لأجل إيماء الامتتان في أثناء ذكر الانفراد بالخلق ، بنعمة أن خلق لكل إنسان زوجه ، كما قال (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا) (٤) .

(١) الخزانة : ٢١٣/٥ .

(٢) النجم : ٣٣-٥٤ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٨/٤ ، ٩٤/٥ ، الفريد : ٥٨٠/٤ .

(٤) الروم : ٢١ .

والأقرب أن يكون : « المراد بالزوجين : الذكر والأنثى من خصوص الإنسان : لأن سياق الكلام للاعتبار بيديع صنع الله ، وذلك أشدُّ اتفاقاً في خلقه الإنسان : ولأن اعتبار الناس بما في أحوال أنفسهم أقرب وأمكن ، ولأن بعض الأزواج من الذكور والإناث لا يتَخَلَّقُ من نطفة ، بل من بيض وغيره » (١) .

الصورة الثالثة - المبدل منه اسم موصول :

وجيء بالمبدل جمعاً بالعطف في بعض المواضع ومثنى بالعطف أيضاً في مواضع آخر .

ومن الأول ما في آيات النجم السابقة ، حيث أبدل المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها ، معطوفاً عليه أمثاله ، من (ما) الموصولة ، والبديل للاشتمال . وقبل تفصيل الحديث عن موضع الاستشهاد في الآيات ، نتوقف عند مسألة مجيء البديل المفصل بدل اشتمال .

فأقول : بحسب اطلاعي لم يتعرض أحد من النحاة إلى إثبات وقوعه أو نفيه ، إلا العليمي فقد نفى وقوعه حيث قال - معلقاً على نص الأزهري على أن اشتراط إعادة حرف الاستفهام أو الشرط مع الاسم المبدل من اسم متضمن لأحدهما ، إنما يكون في بدل التفصيل - : « قوله (بدل تفصيل) : يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل : إذ التفصيل يقتضي أن كلاً من البديل والمبدل منه مقصودٌ قصداً باقياً مطابقاً للآخر ليخرج بدل الغلط ، لأن الأول غير مقصود ، وبدل النسيان ، لأن الأول غير مقصود قصداً باقياً ؛ لتبين فساد ، وبدل البعض والاشتمال : إذ ليس البديل والمبدل منه فيهما مطابقين .

(١) التحرير والتنوير : ٢٧ / ١٤٥ ، وانظر : ٢٩ / ٣٦٦-٣٦٨ ، والجامع لأحكام

القرآن : ١٧ / ١١٧ ، الفتوحات : ٤ / ٢٣٧ ، ٤٥١ ، روح المعاني : ٢٧ / ٦٨ ،

ونحو : ما أَكَلَتْ أَثْلَثَ الرغيفِ أَمْ نِصْفُهُ ؟ من بدل الكل ، لأن المراد بـ (ما) المفهوم الشامل لثلاث الرغيف ونصفه ، فهما مطابقان والثاني تفصيل للأول .
وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل ، علم أنه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم أن كل واحد بعض « (١) » .

واستقراء النصوص أثبت مجيء البديل المفصل عدّة المبدل منه ،
للاشتمال . ويمكن أن يُعَدَّ من شواهد ذلك ، بيت الأخطل :

إِنَّ السُّيُوفَ غَدُوهاَ وَرِوَاحِهاَ تَرَكَتْ هِوَايَناَ مِثْلَ قَرَنِ الْأَعْصَبِ

قال البغدادي : « قوله (غَدُوهاَ) بدل من السيوف . قال المبرد في الكامل (٢) :
هو بدل اشتمال . وقد روعي المبدل منه في اللفظ بإرجاع الضمير إليه من
الخبر ، ولم يراعَ البديل ولوروعي لقييل : (تركا) بالثنية ، وهذا أيضاً كلام
أبي علي في (إيضاح الشعر) (٣) ، فإنه أورد هذا البيت مع البيت الذي قبله
لما ذُكِرَ . وفيه أنه يحتمل أن نصب (غدوها) على الظرف ، كخفوق النجم ،
وكأنه قال : إن السيوف وَقَّتْ غَدُوهاَ وَرِوَاحِهاَ « (٤) » .

وقد استشهد النحاة الذين أوردوا البيت به على جواز مراعاة المبدل
منه في اللفظ وجعل البديل في حكم الملغى (٥) .

(١) انظر : حاشية العليمي على

(٢) ١٨/٣-١٩ .

(٣) انظر : ٥٥٩ ، ولم يذكر أبو علي في (غدوها) غير البدلية ، وعليه فإن
الضمير في (فيه) يعود على لفظ (غدوها) لا على كتاب أبي علي ، أي إن
القول بنصب (غدوها) على الظرفية قول البغدادي .

(٤) الخزانة : ٢٠٠/٥ .

(٥) انظر : إيضاح الشعر : ٥٥٩ ، وشرح اللمع : ٢٣٠/١ ، شرح التسهيل :

٣٢٩/٣ ، شرح الكافية للرضي : ٣٩٢-٣٩٣/٢ ، شرح ألفية ابن معطي :

٨٠٠-٨٠١/٢ ، المساعد على التسهيل : ٤٣٧/٢ ، شرح الأشموني :

١٣٤-١٣٥ ، الصبان على الأشموني : ١٠١/٣-١٠٢ .

ونعود إلى الآيات موضع الاستشهاد حيث قوله تعالى (أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) وما عطف عليه إلى آخر المتعاطفات بالواو ، بدل من (ما) في قوله (أُمُّ لَمْ يُنْبَأْ بِمَا فِي صَاحِفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَى) ، وذلك بناءً على المأثور وهو أن كُلَّ ذَلِكَ فِي صَاحِفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ، قال القرطبي : « قَالَ السُّدِّيُّ : أَخْبَرَنِي أَبُو صَالِحٍ قَالَ : هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِهِ : (أُمُّ لَمْ يُنْبَأْ ...) إِلَى قَوْلِهِ (هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذْرِ الْأُولَى) كُلُّ هَذِهِ فِي صَاحِفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى »^(١) . وجوز المعربون في (أَلَّا تَزِرُ ...) وما عطف عليه إلى جانب البدلية ، القطع على إضمار مبتدأ . قال المنتجب الهمذاني : « وَقَوْلُهُ (أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ) (أَنْ) هُنَا هِيَ الْمَخْفِةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَاسْمُهَا مَضْمَرٌ ، وَهُوَ الْأَمْرُ أَوْ الشَّيْءُ ، وَمَوْضِعُ (أَنْ) وَمَا اتَّصَلَتْ بِهَا إِمَّا الْجَرُّ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (مَا) فِي قَوْلِهِ (أُمُّ لَمْ يُنْبَأْ بِمَا فِي صَاحِفِ مُوسَى) ، وَإِمَّا الرَّفْعَ عَلَى : ذَلِكَ أَلَّا تَزِرُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَمَا فِي صَاحِفِ الْمَذْكُورِينَ ؟ فَكَيْفَ : ذَلِكَ ، أَوْ هُوَ أَلَّا تَزِرُ . وَ (وَازِرَةٌ) مَفْعُولٌ بِهِ وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ . وَقَوْلُهُ (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) : (أَنْ) أَيْضاً هِيَ الْمَخْفِةُ ، عَطْفٌ عَلَى (أَنْ) الْأُولَى الْمَذْكُورَةَ آنِفاً ... وَقَوْلُهُ (وَأَنْ سَعِيَهُ سَوْفَ يُرَى) : عَطْفٌ عَلَى (أَلَّا تَزِرُ) ، عَلَى مَعْنَى أَنْ الْمَذْكُورَاتُ كُلُّهَا فِي الصَّاحِفِ ... وَقَوْلُهُ (وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى) وَمَا بَعْدَهُ إِلَى قَوْلِهِ (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ ...) عَطْفٌ عَلَى (أَلَّا تَزِرُ) ، عَلَى أَنْ هَذِهِ كُلُّهَا فِي صَاحِفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَى . وَلَكِنْ أَنْ تَنْصِبُهَا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ ، أَيْ : وَاعْلَمْ أَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى . وَالْجَمْهُورُ عَلَى الْفَتْحِ فِي الْجَمِيعِ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ . وَقَرِيءٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَكَذَا مَا بَعْدَهَا »^(٢) .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٢١/١٧ ، وانظر : التحرير والتنوير : ١٣١/٢٧ .

(٢) الفريد : ٣٨٦-٣٨٧/٤ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٩٩/٢ ، معاني

القرآن وإعرابه : ٧٥/٥-٧٨ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٦/٤ ، الكشاف

٤/٤٢٧-٤٢٨ ، روح المعاني : ٦٦/٢٧ .

ونأتي إلى بيان مقتضي الصيرورة إلى الإبدال ، وتخصيص صحف هذين لرسولين - عليهما السلام - بالذكر .

أما مقتضي الإبدال ، فهو تأكيد الإنكار بالاستدلال : ذلك أنه جاء في أسباب النزول ما ملخصه أن شخصاً - سمّاه المفسرون - قارب بعد جلوسه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يسلم فعاتبه رجل من قومه - لم يُسموه - وحضه على لزوم ما كان عليه أبأوه ، ضامناً له حمل العذاب عنه مقابل عطاء يُعطاه ، فقبل قوله ذاك . فأشار قوله تعالى (الذي تولى) إلى أنه تولى عن الإسلام بعد أن قاربه . وأشار قوله (وأعطى قليلاً) إلى أنه أعطى من قلبه وميله للإسلام قليلاً ، (وأكدى) أي انقطع بعد أن اقترب ، كما يُكدى حافر البئر إذا اعترضته كُذبة . وانقطاعه تسليم بما ادّعاها مدّعي حمل العذاب ، فأنكر ذلك عليه : إذ قبول مثل ذلك الادعاء لا يصح أن يكون إلا عن دليل ، والدليل إن التمسّه وجده على ضد ما ذهب إليه المدعي وهو في صحف جميع الرسل كما هو في القرآن « وإنما خصّ هذه الصحف بالذكر لأن العرب^(١) يعرفون إبراهيم وشريعته ويسمونّها الحنيفية ، وربّما ادعى بعضهم أنه على أثارةٍ منها ... وأما صحف موسى فهي مشتهرة عند أهل الكتاب ، والعربُ يخالطون اليهود في خيبر وقریظة والنضير ، وتيمماً ، ويخالطون نصارى نجران ، وقد قال تعالى : (فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى) (٢) ... » (٣) .

ومما جاء فيه البديل المفصل للإجمال الذي دلّ عليه الاسم الموصول (المبديل منه) ، وهو بديل كل ، قوله تعالى :

(١) انظر : الجامع : ١١١/١٧ - ١١٢ .

(٢) القصص : ٤٨ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٢٩/٢٧ ، ١٣٠ .

﴿١٤٠﴾ كَذَبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ
لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَالْتَقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾
فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٤٤﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ
إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَلْهَأْتُمْ بِآمِنِينَ ﴿١٤٦﴾
فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلَعُهَا هُضِيمٌ ﴿١٤٨﴾
وَتَنْحِفُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَوْتًا فَرْهِينِ ﴿١٤٩﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
﴿١٥٠﴾ وَلَا تَطِيعُوا أُمَّرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ
وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴿١﴾

فقوله (في جناتٍ وعيونٍ وزروعٍ ونخلٍ طلعها هضيم) بدل من (في ما هاهنا)
بإعادة العامل وهو حرف الجر (٢) .

ومقتضي الصيرورة إلى الإبدال حيث لم يُقَلَّ : أَتُتْرَكُونَ آمِنِينَ فِي
جنات وعيون . الخ ، مقام التذكير والإنكار التوبيخي ، فهو بتعداده هذه النعم
يذكّرهم ما يجب عليهم تجاه المنعم ، ويُنكّر عليهم استغراقهم في التمتع بها
حتى كأنهم خالدون فيما هم فيه ، و« سُلِّطَ الْإِنكَارُ عَلَى فِعْلِ التَّرِكِ : لِأَنَّ
تَرْكَهُمْ عَلَى تِلْكَ النِّعَمِ لَا يَكُونُ ، فَكَانَ إِنْكَارُ حُصُولِهِ مُسْتَلْزِمًا إِنْكَارِ اعْتِقَادِهِ .
وهذا الكلام تعليل للإنكار الذي في قوله (أَلَا تَتَّقُونَ) : لِأَنَّ الْإِنكَارَ عَلَيْهِمْ دَوَامٌ
حَالِهِمْ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ مَفَارِقُونَ هَذِهِ الْحَيَاةَ وَصَائِرُونَ إِلَى اللَّهِ ... و (هَاهُنَا)
إشارة إلى بلادهم ، أي في جميع ما تشاهدونه ، ... و (آمِنِينَ) : حَالٌ مُبَيِّنَةٌ
لبعض ما أجمله قوله (فيما هاهنا) . وذلك تنبيه على نعمة عظيمة لا يدلُّ

(١) الشعراء : ١٤١ - ١٥٢ .

(١) انظر : الكشاف : ٣٢٧/٣ ، والتبيان : ٩٩٩/٢ ، والفريد : ٦٦٣/٣ ، البحر :

٣٤/٧ ، روح المعاني : ١١٢/١٩ .

عليها اسم الإشارة : لأنها لا يشار إليها ، وهي نعمة الأمن التي هي أعظم
 النعم ولا يُتَنَوَّقُ طَعْمُ النِّعَمِ الأخرى إلا بها «(١) . وجملة (طَلَعْنَا هَضِيمًا) في
 محل جر نعتٍ وظيفته الامتنان ، و (فَارِهَيْنِ) حال وظيفتها الذمّ والإنكار (٢)

(١) التحرير والتنوير : ١٧٥/١٩ .

(٢) انظر : ٤٣٦/٢-٤٣٧ ، من هذا البحث .

التقديم والتأخير :

سبقت الإشارة إلى أن التقديم والتأخير الذي يتولد عنهما أسلوب البدل ، هما اللذان يؤديان إلى تغيير الحكم النحوي لكل من المقدم والمؤخر . كما سبقت الإشارة إلى أن من النحاة من تحدث عن إحدى صورده ، وهي تقديم النعت على المنعوت . ونفصل الحديث هنا عن تلك الصورة وعن الصور الأخرى التي توصلنا إليها من مدارسة أمثلة وشواهد البدل .

الصورة الأولى - تقديم النعت على المنعوت :

وتقديم النعت على منعوته يكون على وجهين ، الأول : تقديمه مع إبقاء حكمه الإعرابي ، وذلك ما ذهب الجمهور^(١) إلى منعه ، وهو الصحيح .
الوجه الثاني : تقديمه مع تغير حكمه الإعرابي ، وهو ما افترق النحاة بشأنه إلى خمس فرق :

الفرقة الأولى : عدوه قياسياً بشرط صلاحية النعت لمباشرة العامل . ولم يُفَرَّقْ هؤلاء بين كون النعت المقدم معرفة أو نكرة ، بل جعلوا حكمهما واحداً . ومن هؤلاء الفراء والنحاس وابن جني .

قال الفراء - مخرّجاً قراءة نصب (ذا مسغبة)^(٢) في قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(٣) - : « قوله عز وجل : (أَوْ أَطْعَمَ)^(٤) في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) : ذي مجاعة . ولو كانت : (ذا مسغبة) تجعلها من صفة

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢٢٥/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٢/٥-٢٣٣ ، الخصائص : ٣٨٥/٢ ، ٣٩١ ، ارتشاف الضرب : ٥٩٩/٢ - ٥٦٠ ، الهمع : ١٨٥/٥ ، شرح الأشموني : ٦١/٢ ، وما حملنا على جعل هذا الوجه قسيماً للوجه الثاني ذهاب بعض النحاة - كما سيتضح من بعض النصوص الآتية - إلى تجويزه .

(٢) هي قراءة شاذة ، انظر مختصر في شواذ القرآن : ١٧٤ ، والمحتسب : ٣٦٢/٢ .

(٣) البلد : ١٤ .

(٤) قرأ كذلك ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد : ٦٨٦ ، والحجة لابن خالويه : ٣٧١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧/٢٠ .

اليتميم ، كائنه قال : « أَوْ أُطْعِمَ فِي يَوْمٍ يَتِيمًا ذَا مَسْغَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ... »^(١) .
وقال النحاس - راداً قول الفراء ذاك : لأن فيه إيهاماً بأنه يُجيزُ التقديم مع
بقاء الحكم ، وذلك ليس مذهب الفراء كما سيبتين - : « روي عن الحسن وأبي
رجاء أنهما قرأا : (أَوْ أُطْعِمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) . قال الفراء : ... قال
أبو جعفر : والغلط في هذا بَيِّنٌ جداً ، لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة قبل
الموصوف ، ولست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب المعاني ؟
ولكن يكون (ذا مسغبة) منصوباً بأطعم ، و (يتيماً) بدلاً منه »^(٢) .

ولا أرى إلا أن ذاك مراد الفراء : إذا تعبيره بـ (تجعلها من صفة
اليتيم) يشير إلى ذاك ، حيث لم يقل : تجعلها صفة اليتيم . ويوضح أن هذا
مراده نصّه التالي : « وإذا كان الذي قبل (إلا) نكرةً مع جحدٍ ، فإنك تُتبعُ ما
بعد (إلا) ما قبلها ، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أخوك . فإن قَدِّمْتَ (إلا) نصبت
الذي كنت ترفعه ، فقلت : ما أتاني إلا أخاك أحد : وذلك أن (إلا) كانت
منسوقة على ما قبلها فاتَّبعَهُ ، فَلَمَّا قَدِّمْتَ فَمُنِعَ أَنْ يَتَّبَعَ شَيْئاً هُوَ بَعْدَهَا
فاختاروا الاستثناء »^(٤) . ومثله قول الشاعر :

لِمِيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ يَلْسُوحُ كَأَنَّهُ خِلُّ

المعنى : لمية طلل موحش ، فصلح رفعه ، لأنه أُتْبِعَ الطَّلُّ ، فَلَمَّا قُدِّمَ لَمْ
يجزُ أن يتبع (الطلل) وهو قبله . وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم ،
يكون الطلل ترجمةً عنه ، كما تقول : عندي خُرَاسَانِيَّةٌ جَارِيَةٌ . والوجهُ النَّصْبُ

(١) معاني القرآن : ٢٦٥/٣ . (٢) إعراب القرآن : ٢٣٢/٥-٢٣٣ .
(٣) الفرق بينهما أننا لو قلنا أنها مع التقديم نعت لليتيم ، لأدنى ذلك إلى أنه
يجوز تقديم التابع على المتبوع ، وهو غير جائز ، أمأ قوله : تجعلها (من
صفة اليتيم) فيشير إلى أنها ليست نعتاً بحسب الوضع الحالي ، بل هي
كذلك لو أنه جيء بالكلام على ما هو الأصل في بنائه ، والله أعلم .
(٤) وذلك لأنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع ، انظر : الأشباه والنظائر :
٩٣/١ ، المقتصد : ٧٠٤/٢ .

في (خراسانية) ... «(١) .

وقال ابن جنبي - عند تخريج القراءة ذاتها - : « ومن ذلك قرأً : (في يوم ذا مسغبة) الحسن وأبو رجاء . قال أبو الفتح : هو منصوب ويحتمل نصبه أمرين ، أظهرهما : أن يكون مفعول (إطعام) أي : وأن تطعموا ذا مسغبة . و (يتيماً) بدل منه ، كقولك : رأيت كريماً رجلاً . ويجوز أن يكون (يتيماً) وصفاً لذا مسغبة ، كقولك : رأيت كريماً عاقلاً . وجاز وصف الصفة الذي هو (كريم) لأنه لما لم يجر على موصوف ، أشبه الاسم ، كقول الأعشى :

ويبدأء تحسب أرامها رجال إيار بأجياها

فقوله (تحسب) صفة لبيداء ، وإن كانت في الأصل صفة ... والآخر أن يكون أيضاً صفة ، إلا أنه صفة لموضع الجار والمجرور جميعاً ... «(٢) .

ونص ابن جنبي هذا يفسر نص الخصائص^(٣) الذي ذهب فيه إلى منع تقديم الصفة على الموصوف .

ومما نلاحظه على مذهب هؤلاء الثلاثة أنهم لا يوجبون في نعت النكرة المتقدم عليها نصبه على الحال ، ومذهب ابن جنبي مذهب أستاذه أبي علي الذي قال : «وقال النابغة :

والمؤمن العائذات الطير يمسخها

رُجبان مگة بين الغيل والسند

... و(الطير) في هذا الموضع بدل أو عطف بيان . وإنما كان حده : والمؤمن الطير العائذات ، أو الطير العائذات ، فقدم العائذات وأخر الطير ، كقول عمران :

(١) معاني القرآن : ١٦٨/١ ، وانظر : روح المعاني : ١٩٠/٢٢ .

(٢) المحتسب : ٣٦٢/٢ ، وانظر : شرح المقدمة الحسبية : ٤١٦/٢ ، نتائج الفكر :

٢٠٨ ، الفريد : ٦٧٥/٤ - ٦٧٦ ، البحر : ٤٧٦/٨ .

(٣) انظر : ٣٨٥/٢ ، ٣٩١ .

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُبْقِ لِي لِحْمًا وَلَا لِبَنًا أَلْفَيْتَنِي أَعْظُمًا فِي قَرْقَرٍ قَاعِ

وكقول الآخر :

[صحیحُ النَّشْرِ وَالْحَافِ - مِثْلُ] الْغُمْرِ الْقَعْبِ

وقول الآخر : * وبالقصير العُمُرُ عُمراً جيداً * «(١) .

كما يمكن عدُّ ابن السراج أستاذ أبي علي ، من الذاهبين إلى ذلك «(٢) .

ومن هذه الفرقة المجاشعي ، قال - ناصباً على كون هذه وسيلة توليد عطف البيان والبدل معا - : « باب عطف البيان : وهو عكسُ الكلام الذي هو الاسم والنعته . فتتقدم النعت وتؤخر الاسم ، كقولك : جاءني المسلم زيد ، وصاحبك عمرو ، وصديقك بكر ، والبخاري عبدالله . فتتقيم النعت مقام الاسم وترفعه بالعامل وتنصبه وتجره ، وتقيم الاسم العلم مقام النعت تُبَيِّنُ الأولُ به وتدخله في إعرابه ، كما تدخل النعت في إعراب الاسم كأنه أحد حروفه . فإذا كان كذلك سَمَّاهُ البصريون عطف البيان » «(٣) . وقال أيضاً : « باب البدل . وهو الذي قدمته من عطف البيان ، إلاَّ أَنَّهُ تقدر له إعادة العامل ، كقولك : جاءني أخوك زيد ، تريد : جاءني أخوك جاءني زيد ، فإذا قدرته على هذا فهو بدل ، وإن قدرته جزءاً من الأخ كما تقول : جاءني أخوك التاجر ، فهو عطف بيان » «(٤) .

ومن هؤلاء ابن مالك «(٥) ، قال : « فإن صلح النعت لمباشرة العامل ، جاز

(١) إيضاح الشعر : ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢٢٥/٢ .

(٣) شرح عيون الإعراب : ٢٣٣ .

(٤) السابق : ٢٣٧ .

(٥) سبق في قسم الوظائف ، نقل من آخر يفيد اعتناقه هذا المذهب أيضاً ،

انظر : شرح التسهيل : ٣٢٠/٣ .

تقديمه مبدلاً منه المنعوت «(١)» ، وتابعه ابن عقيل (٢) .

ونجد بيان المراد بالصلاحية لمباشرة العامل عند الرضي ، وهو من القائلين بقياسية التقديم ، قال : « ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه ، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه ، نحو : مررت بظريف رجل ، ... وإن لم يصلح لمباشرة العامل لم يقدم إلا ضرورة ، والنية به التأخير ، كما تقول في : **إِنَّ رَجُلًا ضَرَبَكَ فِي الدَّارِ : إِنَّ ضَرْبَكَ رَجُلًا** » (٣) . وأورد ابن جني شاهداً لتقديم النعت غير الصالح لمباشرة العامل ، على المنعوت ، قال : « قوله :

* وَلَا فِينَا يُعَدُّ بِخَيْلٍ *

أراد : وَلَا فِينَا بِخَيْلٍ يُعَدُّ ، فقدم وصف النكرة عليها فنصبه على الحال منها ، ألا ترى قبله :

..... مَا فِي نِصَابِنَا كَهَامٌ

فهذا من مبتدأ وخبر هو ظرف مقدم ، وكذلك : (وَلَا فِينَا بِخَيْلٍ) «(٤)» .

وسبق في قسم الوظائف نقل نص لابن برهان (٥) ، يفيد أنه من هذا الفريق .

الفرقة الثانية : قصرت جوارزه على المسموع .

قال ابن عصفور : « ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ ، وذلك قليل . قال الأستاذ (٦) : وللعرب فيما وُجِدَ منه وجهان : أحدهما : أن تقدم

(١) شرح لسريل : ٣/٣١٩ .

(٢) انظر : المساعد على التسهيل : ٤١٨/٢ .

(٣) شرح الكافية : ٢/٣٢٦ - ٣٢٧ ، وانظر : الأصول في النحو : ٢/٢٢٥ .

(٤) الخاطريات : ١١١ - ١١٢ .

(٥) انظر : شرح اللمع : ١/٢٣٢ .

(٦) هو أبو علي الشلوبين .

الصفة وتُبقِيها على ما كانت عليه ، نحو قوله :

* وبالطويلِ العُمُرِ عُمراً حَيِّداً *

فَقَدَّمَ . وقول الآخر :

* والمؤمنُ العائِذاتِ الطيرِ *

فقدم ، وفي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تُعرب (العائِذات) نعتاً للطير مقدماً عليه ، والثاني : أن تجعل (الطير) مجروراً بالبدل ، و (العائِذات) مجروراً بإضافة المؤمن إليه ... « (١) . وتجوز بقاء النعت المقدم على حكمه مذهب أستاذة الشلوبين ، لا مذهبه هو ، إذ إنَّه نص في مُقَرَّبِه على وجوب بناء النعت المقدم على العامل ، قال : « ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنية على العامل المتقدم ، وما بعدها بدلاً منها ، نحو قوله .. » (٢) .

الفرقة الثالثة : فرَّقوا بين حالتَي التعريف والتنكير .

فأجازوا إيلاءَ النعتِ المتقدمِ العاملِ إذا كان معرفة ، ومَنَعُوهُ من ذلك إذا كان نكرة .

قال المحليُّ : « ولا يجوز تقديم النعت . فإن قُدِّمَ نعت النكرة عليها ، نُصِبَ على الحال ، كقوله :

* لِمِيَّةٍ مُوحِشاً طَلُّ *

وإن قدم نعت المعرفة عليها بنى على عاملها ، وصارت بدلاً منه ، كقولك : جاء الكريم زيد « (٣) .

وقال أبو حيان : « وَيَضَعُفُ تقديم الصفة على الموصوف نكرةً كان أو

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢١٨/١-٢١٩ .

(٢) المقرب : ٢٤٨ ، وانظر : تقريب المقرب : ١٧٤ .

(٣) مفتاح الإعراب : ١٣٦ .

معرفة . فإن كان نكرة وتقدم ما لو تأخر لكان وصفاً ، فالفصيح انتصابه على الحال . وإن كان معرفة وصلحت الصفة لمباشرة العامل ، كان الذي يكون موصوفاً لو تقدمت ، بدلاً ، نحو قوله تعالى : (إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ) (١) ، في قراءة من جَرَّ ... » (٢) .

وذهب عدد من مفسري القرآن ومعرييه إلى ذلك أيضاً ، ومنهم القرطبي (٣) والسمين الذي قال - بعد نُقْلِ نَصِّ ابنِ عصفور الذي أثبتناه قبل (٤) - : « قلت : وهذا فيما لم يكن الموصوف نكرة ، أمّا إذا كان نكرة ، صار لنا عملٌ آخر ، وهو أن تُنصَبَ تلك الصفة على الحال » (٥) .

وما ذهب إليه هؤلاء لا يثبت أمام النصوص ، حيث جاء ما أصله نعت للنكرة مقدماً عليها مع عدم نصبه على الحال ، في أفصح نصٍّ ، وحيث لا مجال للقول بالضرورة ولا غيرها . وذلك كما في (غَرَابِيبُ سُودٍ) (٦) وغيره . وعليه فإن زبدة القول أن يقال : إن النصب والإيلاء - مع التقديم - كلاهما جائز فصيح ، واختيار أحدهما يرجع لمقصد مستخدم اللغة .

وتفسير مذهب هؤلاء هو أنهم وجدوا سيبويه قد أوجبَ نصبَ نعت النكرة المتقدم على الحال ، فَحَرَّصُوا على متابعته ، وهو لم يتحدث عن حكم النعت المعرفة المتقدم ، ووجدوا النصوص الفصيحة تُوجبُ بناءه على العامل ، فصاروا إلى حلِّ وسطٍ ، فجعلوا المسألة مسألتين . أما الفرقة الثانية فجاء حلهم للإشكال بإيجاب كون المسألة سماعية .

(١) إبراهيم : ١ ، ٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٩٤/٢ ، وانظر : البحر : ٤٧٦/٨ .

(٣) انظر : الجامع : ٣٣٩/٩ .

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي : ٢١٨-٢١٩ .

(٥) الدر المصون : ٦٧/٧ .

(٦) فاطر : ٢٧ .

ونأتى إلى سيبويه فنجده أول الذاهبين إلى وجوب نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال . قال : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله . وذلك قولك : هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً . لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائم^(١) ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتاني قائم ، جعلت القائم حالاً ، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده . ولو حسن أن تقول : فيها قائم ، لجاز : فيها قائم رجلاً ، لا على الصفة ، ولكنه كأنه لما قال : فيها قائم ، قيل له : من هو ؟ فقال : رجلاً ، أو عبدالله ، وقد يجوز على ضعفه . وحُمِلَ هذا النصب على جواز : فيها رجلاً قائماً ، وصار حين أُخِّرَ وَجْهَ الكلام : فراراً من القبح . قال ذو الرِّمَّة :

وتحت العوالي في القنا مُستظَلَّةً ظِبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعَيُونُ الْجَائِرُ

وقال الآخر :

وبالجسم مِنِّي بَيِّنًا لو علمته شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وقال كثير : * لِمِيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ *

وهذا كلامٌ أَكْثَرُ ما يكون في الشعر وأقلُّ ما يكون في الكلام «(٢) .

فِعْلَةٌ إيجاب النصب الفرار من إيلاء المشتق العامل : ولذا قال : (ولو حسن أن تقول : فيها قائم ، لجاز : فيها قائم رجلاً ..) ويلاحظ أنه ذكر القطع ولم يذكر الإبدال ، وهو أسلوبان متلازمان غالباً في مثل هذا السياق . وقد ذكر وجه البديل السيرافي مع ذهبه إلى كون المسألة افتراضية أيضاً ، قال : « وجملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفةٌ تجري عليه . ويجوز نصب الصفة على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور ، ثم تتقدم

(١) انظر : نتائج الفكر : ٢٠٨-٢١٠ ، ٢٣٥-٢٣٦ ، شرح المقدمة الجزوليَّة :

٦٥٨/٢ ، والمخلص : ٥٦٨/١ .

(٢) الكتاب : ١٢٢/٢ - ١٢٤ ، وانظر : ٥٨/٢ ، ٢٢٧-٢٢٨ ، والنكت : ٣٢١/١ .

صفة ذلك المنكور عليه : لضرورة عرضت لشاعرٍ إلى تقديم تلك الصفة ، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تُحْمَلَ على الحال . مثال ذلك ... لما احتاج إلى تقديم (مستظلة) على (ظباء) وقد كان قبل تقديمه تقديره : وتحت العوالي في القنا ظباءً مستظلةً ، على الاختيار ، و (مستظلةٌ) ، على الجواز ، ثم احتاج إلى تقديمها على (ظباء) فلم يصلح أن ترتفع على الصفة لشيء بعدها : لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، وكانت الحال تتقدم وتتأخر ، نُصِبَتْ على الحال . . . ولم يكن يحسن أن تقول : فيها قائم ، لأن (قائم) صفة لا يحسن وضعها موضع الأسماء ، ولو حسن أن تقول : فيها قائم ، لجعلت (رجلاً) بدلاً منه ، أو يكون رفعه على الاستئناف ... وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام»^(١) .

وتابع سيبويه في ذلك بالإضافة إلى السيرافي ، المبرد^(٢) ، والزجاجي^(٣) ، وابن الشجري^(٤) ، وابن أبي الربيع^(٥) .

الفرقة الخامسة - منعته منعاً مطلقاً :

وممن استدلنا بمسلكه في التخريج على كونه من هذه الفرقة ، الزمخشري . فهو عند إعراب (غرابيبُ سُودٌ) ، قد وافق على كون (غرابيب) في الأصل صفةً لـ (سُود) لكنه خالف في عدّ الكلام مبنياً على التقديم والتأخير ، بل رآه مبنياً على الحذف ثم التفسير للمحذوف ، فكأن الأصل عنده : سودُ غرابيبُ ، ثم حُذِفَ المُؤَكَّدُ ، أي المنعوت ، فصار في الكلام إبهام

(١) شرح السيرافي : ٢١٩/٢-٢٢٠ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٢١-٢٢٠ .

(٢) انظر : المقتضب : ١٩١/٤-١٩٢ ، وشرح عيون كتاب سيبويه : ٥٥ - ٥٦ .

(٣) انظر : الجمل في النحو : ١٥ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري : ٨/٣-٩ .

(٥) انظر : البسيط : ٣١٣/١-٣١٥ .

فجيء بـ(سود) المحذوفة ، مرة أخرى لرفع ذلك الإبهام . أي إن (سود) عنده مفسّرٌ للمنعوت المحذوف . وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك إلا الرغبة في الفرار من القول بالتقديم والتأخير : إذ التسليم به هنا يعني صحة مذهب الكوفيين في كون نحو : جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف (١) . وننقل نصّه الذي يُستدل به على مذهبه . قال : « و (غرابيب) معطوف على (بيض) أو (جَدِّ) ، كأنه قيل : ومن الجبال مَخْطَطٌ نَوَّجَدِّ ، ومنها ما هو على لون واحد غُرْبِيبٍ ... فإن قلت : الغرابيب تأكيد للأسود ، يقال : أسود غرابيب ، وأسود حُلكوك ، وهو الذي أبعد في السواد وأغرب فيه ، ومنه : الغراب ؟ ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكّد ، كقولك : أصفر فاقعٌ ، وأبيض يققٌ ، وما أشبه ذلك ؟ قلت : وجهه أن يُضَمَّرَ المؤكّد قبله ، ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر ، كقول النابغة :

* والمؤمنُ العائذاتِ الطيرُ *

وإنما يُفَعَّلُ ذلك لزيادة التوكيد ، حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار جميعاً » (٢) .

وابنُ الشجري الذي تابع سيبويه في وجوب نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال ، ذهب نحو هذا المذهب فيما يتعلق بنعت المعرفة ، يوضح ذلك قوله : « ... ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف ، دون الصفة والتوكيد والبدل ، فلو قلت : ضربتُ رأسه زيداً ، وأكلتُ كلّه

(١) سيأتي بسط الحديث عن ذلك في فصل الإضافة : قسم الوظائف ، مبحث المبالغة .

(٢) الكشف : ٦٠٩/٣ - ٦١٠ ، وانظر : البحر : ٣١١/٧ - ٣١٢ ، حيث رد أبو حيان على الزمخشري قوله بالحذف ، لأن النعت في (غرابيب سود) مؤكّد ، فيكون حكمه حكم المؤكّدات الاصطلاحية في عدم جواز حذف ما جيء بها لتأكيدده ، وانظر أيضاً : البرهان في علوم القرآن : ٤٤٤/٢ - ٤٤٥ وروح المعاني : ١٨٩/٢٢ - ١٩٠ ، التحرير والتنوير : ٣٠٣/٢٢ .

الرغيف، لم يُجْزَ ، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول : رأيت أجمعين القوم ، لأنك أوليت (أجمعين) العامل ، والعرب لم تستعمله إلاً تابعاً ، وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيدٍ ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل ، فحذفت الموصوف وأبدلت زيدا من الصفة ، جاز على قُبْحٍ : لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شدد فيه سيبويه ، وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه ...» (١) .

وقد سبق الاستشهاد لتولد أسلوب البدل من تقديم النعت - معرفة ونكرة - على المنعوت ، فليراجع في قسم الوظائف .

الصورة الثانية - تقديم الحال على صاحبها :

وهذه الصورة والصورة التالية ، لم يتحدث عنها النحاة - بحسب اطلاعي - ، لأنهم لم يكونوا معنيين ببيان صور التحوُّل عن الأصل في أسلوب البدل . وأحسبهم ما توقعوا عند الإبدال من النعت المقدم على المنعوت إلاً لأن الإبدال في تلك الصورة له تعلق بأصل من الأصول العامة التي يصدر عن منها في الحكم على ترتيب أجزاء التركيب ، وهو أن التابع لا يصح تقدمه على المتبوع (٢) . والحال لا خلاف في جواز تقدمها على صاحبها وعاملها ، إن لم يكن العامل معنى الفعل ، والصاحب مجروراً .

وقد وجدت بعد تأمل عدد من النصوص أن من الأحوال المتقدمة ما يُبنى على العامل مُبدلاً منها صاحبها .

ومما جاء من ذلك في الشعر ، قول معن بن أوس المزني في ضيعة له (٣) -

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٧٥/١ ، انظر المحاضر : ٢٦٦/٢ ، حيث يبيِّن ابنه جيني أيضاً أنه من المنعوت

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢٢٢/٢ ونتائج الفكر : ٤.٦ - ٤.٨ ، والأشباه والنظائر : ٩٣/١ .

(٣) شمس العلوم ، لنشوان بن سعيد الحميري : ١٩١/٢ .

وهو من شواهد الأخفش لقطع البديل المفصل إلى الرفع :

لَعَمْرُكَ مَا نَخْلِي بَدَارِ مَضِيْعَةٍ وَلَا رَبُّهَا إِنْ غَابَ عَنْهَا بِخَائِفِ
وَأَنَّ لَهَا جَارِيْنَ لَنْ يَغْدِرَا بِهَا رَبِيبُ النَّبِيِّ وَأَبْنُ خَيْرِ الْخَلَائِفِ

أثبتته مرفوعاً وقال : والنصب على البديل^(١) . واستشهد به الفراء^(٢) أيضاً على جواز قطع البديل ولم يذكر النصب . وأصل التركيب : وَإِنَّ لَهَا رَبِيبَ النَّبِيِّ وَأَبْنَ خَيْرِ الْخَلَائِفِ جَارِيْنَ غَادِرِيْنَ (أَوْ لَنْ يَغْدِرَا بِهَا) ، ثم قدمت الحال (جَارِيْنَ) ، ونعتها (لَنْ يَغْدِرَا بِهَا) ، وجُعِلَتِ الحال اسماً لـ (إِنْ) وأبدل منها صاحبها . وربيب الرجل ابن امرأته من غيره ، والمراد بالجارين عمر بن أبي سَلْمَةَ وعاصم بن عمر بن الخطاب^(٣) .

ويمكن أن يُعَدَّ من ذلك أيضاً قول أبي خِرَاشٍ الهذلي يرثي أخاه عُروَةَ^(٤) :

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قَدْ تَفَرَّقَ قَبْلَنَا نَدِيمَا صَفَاءِ مَالِكٍ وَعَقِيلُ^(٥)

ومنه - والله أعلم - الإبدال في قوله تعالى : (وَوَأَنَّكَ)

لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي
لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ
أُمُورُ ﴿٥٣﴾ (٦)

(١) معاني القرآن : ٣٩٧/١ .

(٢) معاني القرآن : ٤٠٧/٢ .

(٣) شمس العلوم : ١٩١/٢ .

(٤) الخزانة : ٢٧٣/٨ .

(٥) انظر قصة البيت : الخزانة : ٢٦٨/٨ - ٢٧٦ .

(٦) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

ف (صراط الله) بدل^(١) من (صراط مستقيم) بدل معرفة من نكرة موصوفة بدون إعادة العامل . قال الزجاج : « (صراط الله) خفضٌ بدلٌ من (صراط مستقيم) ، المعنى : وإنك لتهدي إلى صراط الله »^(٢) . وعليه فإن الأصل الذي أوثرت هذه الصورة عليه هو : وإنك لتهدي إلى صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض صراطاً مستقيماً . وهذه الحال وظيفتها تقرير المعنى الذي دل عليه صاحبها مقروناً بنعته (صراط الله الذي ...) .

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى : **وَقَالُوا**
مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ
لَوْلَا أَنْزَلِ إِلَيْنَا مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا **﴿٧﴾** **أَوْ يُنْفَخَ**
إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ
الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا **﴿٨﴾** **أَنْظُرْ**
كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ
سَبِيلًا **﴿٩﴾** **تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ**
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا **﴿١٠﴾** **﴿٤﴾**

فجملته (تبارك الذي ...) الخ « إستئناف واقعٌ موقعُ الجواب عن قولهم : (أو تكون له جنّة) الخ ، أي : إن شاء جعل لك خيراً من الذي اقترحوه ، أي أفضل منه ، أي : إن شاء عجله لك في الدنيا . فالإشارة إلى المذكور من قولهم ، فيجوز أن يكون المراد بالجنات والقصور جنات في الدنيا وقصوراً فيها ، أي : خيراً من الذي اقترحوه دليلاً على صدقك في زعمهم بأن تكون عدّة جنات

(١) انظر : الكتاب : ١٤/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٩٥/٤ ، الفريد : ٢٥٠/٤ ،

روح المعاني : ٦٠/٢٥ ، التحرير والتنوير : ١٥٤/٢٥-١٥٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٤/٤ ، وانظر : نتائج الفكر : ٣٠٣ .

(٣) الفرقان : ٧-١٠ .

وفيهما قصور . وبهذا فسر جمهور المفسرين (١) ... « (٢) . فقوله : « (جنات تجري) الخ بدل من (خيراً) مُحَقَّقٌ لخيريته على ما قالوا : لأن ذلك كان مطلقاً عن قيد التعدد وجريان الأنهار (٣) . وفي السمين : قوله (جنات) : يجوز أن يكون بدلاً من (خيراً) وأن يكون عطف بيان (٤) ، عند من يجوزه في النكرات ، وأن يكون منصوباً بإضمار أعني « (٥) . وأصل بناء التركيب الذي تولد عن تركه الإبدال - والله أعلم - : تبارك الذي إن شاء جعل لك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً ، خيراً مما اقترحوه ، ثم صير إلى تقديم الحال (خيراً) وبنائها على الفعل ، مفعولاً أول لجعل ، وأبدل منه ما كان في الأصل المقترض مفعولاً أول ، والمفعول الثاني الجار والمجرور (لك) .

وكما تقدم الحال على صاحبها وتبنى على العامل وهي مفردة ، تقدم وهي في الأصل جار ومجرور ، وَيُسَلِّطُ الْجَارَ عَلَى ضَمِيرِهَا . ومن شواهد ذلك ما في

قوله تعالى :



تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقْتُمْ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٦)

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ٦/١٣ - ٧ ، البحر : ٦/٤٨٤ - ٤٨٥ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٨/٣٣٠ .

(٣) عن أبي السعود .

(٤) لا يقبل السياق عطف البيان لأن الحاجة إلى التخصيص نشأت من تحويل

التركيب ، وعليه فحكم النصب بإضمار (أعني) كذلك .

(٥) الفتوحات الإلهية : ٣/٢٤٦ .

(٦) الأنعام : ١٥١ .

قال الزجاج : « (ولا تقربوا الفواحشَ ما ظهرَ منها وما بطنَ) : بدلَ من الفواحش في موضع نصب . المعنى : لا تقربوا ما ظهر من الفواحش وما بطن . جاء في التفسير أن ما بطن منها الرِّئاء ، وما ظهر اتخاذا الأعدان والأصدقاء على جهة الرِّيبة . وظاهر الكلام أن الذي جرى من الشرك بالله - عز وجل - وقتل الأولاد وجميع ما حرّمه مِمَّا أحلَّ اللهُ - عزَّ وجلَّ - فواحش ، فقال : ولا تقربوا هذه الفواحش مظهرين ولا مبطنين ، والله أعلم » (١) . فعلى تقدير الأصل الذي بيّنه الزجاج ، كان الجار والمجرور (من الفواحش) في محل نصب حالٍ من (ما) ، ثم قدم المجرور (الفواحش) وأوليت العامل مفعولاً به وأحلَّ ضميرها محلّها . وكانت وظيفة تلك الحال تخصيص العموم بالنص على الجنس المنهي عن الاقتراب منه ، من بين الأجناس التي تقع عليها (ما) . ووظيفة البديل : (ما ظهر منها وما بطن) تأكيد العموم الذي دلَّ عليه البديل منه ، حيث (أل) في (الفواحش) مرادُ بها الاستغراق .

الصورة الثالثة - تقديم المضاف إليه على المضاف :

حكمُ تقديم المضاف إليه على المضاف مع إبقائه على إعرابه كحكم تقديم النعت على المنعوت وإبقائه على إعرابه ، في المنع ، بل هو يفوقه قبحاً من جهة أن منزلة المضاف إليه من المضاف كمنزلة عجز الكلمة من صدرها .

وقد لخص ابن السراج ، وهو يؤصل لضوابط التقديم والتأخير ، ما يمتنع تقديمه على ما اتصل به . قال : « الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ، سنذكرها . وأما ما يجوز تقديمه فكلُّ ما عمل فيه فعل متصرف ، أو كان خبراً لمبتدأ ، سوى ما استثنيناه . فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر ، في اللفظ والمعنى ، إلا ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف . وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة . والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف ... » (٢) .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٠٤/٢ ، وانظر : الكشاف : ٧٨-٧٩ ، أمالي ابن

الشجري : ٧١/١ - ٧٥ ، روح المعاني : ١١٢/٨ .

(٢) الأصول في النحو : ٢٢٢/٢ ، ٢٢٦ ، وانظر : الأشباه والنظائر :

وعند تفصيله الحديث عن حكم تقديم توابع الأسماء ، ذكر أنه إنما امتنع تقديم الصفة على الموصوف ، لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك ما اتصل بها ، ثم بين أن المسألة تجوز على وجه وهو الإبدال^(١).

ومن استقراء أمثلة وشواهد البديل وجد أنه كما يُصار إلى تقديم النعت مؤلياً العامل وإبدال المنعوت منه ، يصار إلى تقديم المضاف إليه مؤلياً العامل وإبدال المضاف منه . وتقديم المضاف إليه في هذا الباب ، نظير تقديمه في باب التمييز ، تمييز النسبة ، نحو : طاب زيد نفساً : إذ الأصل : طابت نفسُ زيد ، ثم قدم المضاف إليه مؤلياً العامل ونُصِبَ المضاف على التمييز^(٢) .

وهذه الصورة كما سبق أن ذكرنا لم يفصل النحاة الحديث عنها - للعلة التي ذُكرت سابقاً - ، ولكننا وجدنا في تمثيل بعضهم إشارات إلى الأصل الذي أدى التحول عنه إلى تولد الإبدال . قال الزجاج : « ... ومثل ذلك ما حكاه سيبويه^(٣) : يقال : مالي بهم علم أمرهم ، أي مالي علمٌ بأمرهم . ومثل ذلك من الشعر : * وذكرْتُ تَقْتَدُ بَرْدَ مائها *

المعنى : وذكرْتُ بَرْدَ ماءٍ تَقْتَدُ «^(٤) .

وقال الزجاجي : « إن جئت بعد اسم (كان) باسمٍ هو بعض الأول ، كان لك فيه وجهان : إن شئت أبدلته منه ونصبت الخبر ، وإن شئت رفعتَه بالابتداء وجعلت ما بعده خبره . وذلك قولك : كان زيدٌ وجهه حسناً ، تجعل (زيد) اسم (كان) والوجه بدلاً منه و (حسناً) خبر (كان) ، والتقدير : كان وجه زيدٍ

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢/٢٢٥ .

(٢) انظر : مفتاح الإعراب : ٦٨-٦٩ ، والمُلخَص في ضبط قوائين العربية : ٣٩٥/١ ، والهمع : ٤/٦٨-٦٩ .

(٣) الكتاب : ١/١٦٢ ، ١٥١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٦٦ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣/٤٨ .

حسناً . وإن شئت قلت : كان زيد وجهه حسنٌ ، على الابتداء والخبر . وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى ، جرى في البدل والقطع هذا المجرى ، كقولك : كان زيد ماله كثيراً ، على البدل ، و (كثير) على الابتداء والخبر . وكان عبدالله عذره واضح وواضحاً . قال الشاعر :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بِنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدِمًا (١) .

فمن جعل (هُلك) بدلاً من (قيس) نصب (هُلكَ واحد) على الخبر . ومن لم يجعله بدلاً رفعه على الابتداء وجعل (هُلكَ واحد) خبره « (٢) .

واستشهد سيبويه لكل من الرفع على الابتداء والإتباع على البدلية ، حيث العاملُ غيرُ (كان) من الأفعال . قال : « وممّا جاء في الرفع قوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) (٣) . وممّا جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .. » (٤) .

وقال الفراء : « (وَجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) : ترفع (وجوههم) و (مسودة) : لأن الفعل قد وقع على (الذين) ثم جاء بعد (الذين) اسم له فعلٌ فرفعته بفعله وكان في معنى نصبٍ وكذلك [فأفعل] (٥) بكل اسمٍ أوقعت عليه الظنّ والرأي وما أشبههما ، فأرْفَعُ ما يأتي بعده من الأسماء إن كان معها أفاعيلها بعدها ، كقولك : رأيت عبدالله أمره مستقيمٌ ، فإن قَدِّمْتَ الاستقامة نصبتها (٦) ورفعت الاسم فقلت :

(١) الكتاب : ١٥٥/١-١٥٦ .

(٢) الجمل : ٤٣-٤٤ ، وانظر : البسيط : ٦٩٥-٦٩٩/١ ، ٣٩٠ .

(٣) الزمر : ٦٠ .

(٤) الكتاب : ١٥٥/١ ، وانظر : ١٥٢/١-١٥٨ ، حيث جميع الأمثلة التي أوردها سيبويه وحلها ، تدخل ضمن هذه الصورة : تقديم المضاف إليه وإبدال المضاف منه .

(٥) وردت في النصّ المحقق : فأفعل .

(٦) ونصبتها على أنها مفعول به ثانٍ و (أمره) فاعل لاسم فاعل .

رأيت عبدالله مستقيماً أمره . ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير^(١) ، كان جائزاً ، فتقول : رأيت عبدالله أمره مستقيماً . وقال عدي بن زيد :

ذُرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مُضَاعَا
فنصب الحلم والمضاع ، ومثله :

* ما للجمال مشيها وثيدا *

فخفض (الجمال) والمشي على التكرير . ولو قرأ قارئ : وجوههم مسودةً على هذا ، لكان صواباً^(٢) .

وذكر الأخفش^(٣) وأبو حيان^(٤) أنه قريء بنصب (وجوههم) و (مسودة) غير أنهما لم ينسبا القراءة . وعلى هذه القراءة تكون (وجوههم) بدل بعض من (الذين) ، و (مسودة) حال . وعلى قراءة الرفع في الاثنين تكون الجملة الاسمية في محل نصب حال من (الذين) ، إذ الأقرب جعل الرؤية بصرية ؛ لأن تعلق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلب^(٥) .

وهذه الصورة يتولد عنها بدلا البعض والاشتغال فقط : إذ الاسم المضاف - قبل تحويل التركيب - بعض المضاف إليه ، كما في : كان وجهُ زيد حسناً ، أو له تعلق به بغير البعضية والكليّة ، كما في : كان عذر عبدالله واضحاً ، أو كما في : كان مالُ زيد كثيراً ، حيث (عذر) و (مال) اسما جنس ،

(١) يقصد البدل .

(٢) معاني القرآن : ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن : ٦٧٢/٢ .

(٤) انظر : البحر : ٤٣٧/٧ .

(٥) السابق : الجزء والصفحة نفسيهما ، وانظر : الكشاف ١٤٠/٤ .

والأول اسم معنئ والثاني اسم ذات ، وقد تولد عن تحويل التركيب معهما بدل الاشتمال .

وقبل المضي في إيراد المزيد من شواهد هذه الصورة ، يحسن بيان مواقف النحاة من مسألة وقوع اسم الذات بدل اشتمال ، وهو ما أجازته الزجاجي كما رأينا . قال ابن أبي الربيع - شارحاً قول الزجاجي : « ويبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتماً عليه » - : « بدل الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالإسم من الاسم . إلا أن الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم : فلذلك ذكره هنا . وقد ذكر في باب (كان) أنه يكون بالاسم من الاسم ، قال : (وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى جرى في البديل والقطع هذا المجرى)^(١) . ثم أتى بمثالين أحدهما : كان زيد ماله كثيراً ، الثاني : كان عبدالله عذره واضحاً . و (المال) اسم . فقد أعطى بهذا أن بدل الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم وبالإسم من الاسم ... ولا أعلم خلافاً بين النحويين في أن بدل الاشتمال يكون بالاسم من الاسم ، إلا أن الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم ... »^(٢) .

وقد نصَّ على وجود الخلاف الذي نفى ابن أبي الربيع علمه به ، ابن عصفور ، قال : « وبدل الاشتمال ، وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول . وهو مذهب الزجاج ، نحو قولك : أعجبني عبدالله علمه ، ألا ترى أنه قصد بالاشتمال بدل المصدر من الاسم . وذلك فاسد ؛ لأنهم يقولون : سرق عبدالله ثوبه ، والثوب ليس بمصدر . ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتماً على الأول ومحيطاً به ، فيدخل في هذا الحد : سرق عبدالله ثوبه ؛ لأن الثوب مشتتمل على عبدالله . وهو

(١) الجمل : ٤٤ ، وانظر : البسيط : ٦٩٥/٢ - ٦٩٩ .

(٢) البسيط : ٣٩٠/١ ، وانظر : ٧٩٧/٢ .

فاسد ؛ وذلك لأنه يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُالله فرسه، والفرس ليس مشتملاً على عبدالله . والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني ، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني ، وذلك نحو : سُرِقَ عبدالله ثوبه ، أو فرسه ، لأنه قد يجوز أن تقول : سرق عبدالله ، وأنت تعني الثوب أو الفرس ... وعلى هذا يجوز : أعجبنى عبدالله حسنه ؛ لأنه قد يجوز أن تقول : أعجبنى عبدالله ، وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول : أعجبنى عبدالله غلامه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : أعجبنى عبدالله ، وأنت تعني الغلام ؛ لأنه لا يفهم من الأول . وليس القول في معرفة بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول ، بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة ، ويكون الثاني مفهوماً من الأول ، فلا يجوز أن تقول : أسرجتُ القومَ دَابَّتَهُمْ ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرجتُ القومَ ، أنك إنما تقصد الدابة ؛ لأنه لا يجوز : أسرجتُ القومَ ، وأنت تعني الدابة . وتقول : سرق عبدالله ثوبه ؛ لأنك تقول : سرق عبدالله ، وأنت تعني الثوب «(١)» .

وممن خالف فأوجب كون بدل الاشتمال مصدراً ، بالإضافة إلى الزجاج ، السهيلي (٢) حيث نص على عدم صحة إيقاعه جوهراً .

ومما جاء في الشعر شاهداً على تولد بدل البعض من تقديم المضاف إليه على المضاف وإعرابه بإعرابه ، البيت الذي أورده ابن مالك حيث قال :
«ومن شواهد بدل البعض قول الشاعر :

وَهُمْ ضَرْبُوكَ ذَاتَ الرَّأْسِ حَتَّى بَدَتْ أُمُّ الدَّمَاعِ مِنَ العِظَامِ

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢٨١-٢٨٢ ، وانظر : المقدمة الجزولية في النحو

٧٧ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٦٨٩-٦٩٢ ، وشرح التسهيل : ٣/٣٢٩ ، ٣٣٥ ،

٣٣٨ ، وشرح الكافية : ٢/٣٨٤-٣٨٥ ، تذكرة النحاة : ١٨٦-١٨٨ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٣٠٧-٣٠٨ .

ومنه قول الآخر :

رَأْتَنِي كَأَفْحَوْصِ الْقَطَاةِ نَوَابِتِي «(١)

إذ أصل تركيب البيت الأول : وهم ضربوا ذات رأسك حتى ... ، ثم حَوَّلَ التركيب بأن جعلَ الضمير المضاف إليه (رأس) مفعولاً به ، فاتصل بالفعل ، وعوضت عنه (آل) ، فصار : ذات الرأس ، بدل : ذات رأسك .

ومما جاء من ذلك في أسلوب القرآن الكريم ، ما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ

أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ

عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ

يُحْشَرُونَ ﴿٣٦﴾ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ

الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ

فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٣٧﴾ «(٢)

ف « (بعضه) بدل من الخبيث ، وهو بدل البعض ، وقوله (على بعض) فيه وجهان : أحدهما : من صلة قوله (ويجعل) على أنه مفعول ثانٍ له . والثاني : حال ، أي ويجعل بعض الخبيث عالياً على بعض «(٣) .

وقد يكون المراد بجعل بعض الخبيث على بعض ما يعُمُّ الكافر وماله الذي لا يزال ينفقه في الصدَّ عن سبيل الله ، على معنى أنه يُضَمُّ إلى

(١) شرح التسهيل : ٣٣٦/٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٣٥/٢ .

(٢) الأنفال : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) الفريد : ٤٢٠/٢ ، وانظر : الكتاب : ١٥٧/١ ، معاني القرآن للأخفش :

٦٧٢/٢ ، التبيان : ٦٢٣/٢ ، حيث أشار إلى أن التقدير : بعض الخبيث على

بعض ، والدر المصون : ٦٠٣/٥ .

الكافر الخبيث ما له الخبيث ليزيد به عذابه ويضم إلى حسرة الدنيا عذاب الآخرة^(١) - والله أعلم - . والخبيث : « الشيء الموصوف بالخُبث والخبائثة . وحقيقة ذلك أنه حالة جَسِيَّةٌ لشيء تجعله مكروهاً مثل القدر والوسخ . ويطلق الخبيث مجازاً على الحالة المعنوية تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ، وهو مجاز مشهور ، والمراد به هنا جِسَّةُ النفوس الصادرة عنها مفاسد الأعمال . والطَّيِّبُ : الموصوف بالطَّيب ، ضد الخبيث بإطلاقه ، فالكفر خُبْثٌ لأنَّ أساسه الاعتقاد الفاسد ، فنفس صاحبه تتصور الأشياء على خلاف حقائقها ، فلا جَرَمَ أن يأتي صاحبها بالأفعال على خلاف وجهها ... وجعل الخبيث بعضه على بعض عِلَّةٌ أُخْرَى لحشر الكافرين إلى جهنم ولذلك عطف بالواو . فالمقصود جمع الخبيث وإن اختلفت أضافه في مجمع واحد ، لزيادة تمييزه عن الطَّيب ، ولتشهير من كانوا يَسْرُونَ الكفرَ ويظهرون الإيمان . وفي جمعه بهذه الكيفية تذليل لهم وإيلاء : إذ يجعل بعضهم على بعض حتى يصيروا رُكَّاماً »^(٢) .

ومما جاء من ذلك والبدل للاشتغال ما في قوله تعالى :

(وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى^١
فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ^٢
أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾)^(٣)

(١) روح المعاني : ٢٠٥/٩ ، وانظر حول سبب نزول الآية ، والآراء الأخرى

حول المراد يجعل بعض الخبيث على بعض : الكشاف : ٢١٨/٢ - ٢١٩ ، البحر :

٤٩٣/٤ - ٤٩٤ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٤٣/٩ .

(٣) الزمر : ١٧ ، ١٨ .

فالمصدر المؤول (أَنْ يَعْبُدُوهَا) بدل اشتمال^(١) من (الطاغوت) . والطاغوت في قول جميع النحويين يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ . وفي القرآن دليل على تذكيره وتأنيثه . فأما تذكيره^(٢) فقوله (يَرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ)^(٣) . وأما تأنيثه ففي هذه الآية حيث أعيد الضميرُ إليه مؤنثاً : (يعبدوها) . قال الأَخْفَشُ ، مُعَلِّلاً تَأْنِيثَ الضميرِ : « (أَنْ يَعْبُدُوهَا) : لأن الطاغوت في معنى جماعة ، وقال : (أولياؤهم الطاغوت)^(٤) . وإن شئت جعلته واحداً مؤنثاً^(٥) . والمراد به « على ما في الصَّحاح : الكاهن والشيطان وكل رأسٍ في الضلال . وقال الراغب^(٦) : هو عبارة عن كلِّ مُتَعَدٍّ وكلِّ معبود من دون الله تعالى . وسُمِّيَ به الساحر والكاهن والمراد من الجِنَّ ، والصارف عن الخير ، ويستعمل في الواحد والجمع^(٧) .

وأشار ابن الأنباري إلى الأصل المفترض الذي أدى التحول عنه إلى تولد الإبدال ، قال : « (أَنْ) وصلتها مصدرية في موضع نصبٍ بدلٍ من مفعول (اجْتَنَبُوا) ، وتقديره : والذين اجتنبوا عبادة الطاغوت^(٨) . ومقصدُ العدول عن ذلك الأصل ، الإشارة إلى تجافيهم عن أي صلة ، وإن لم تكن عبادة خشية

(١) انظر : الكشاف : ١٢٠/٤ ، البحر : ٤٢١/٧ ، الفتوحات : ٥٩٤/٣ ، روح المعاني : ٢٥٢/٢٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧٨/٢ .

(٣) النساء : ٦٠ .

(٤) البيقرة : ٢٥٧ .

(٥) معاني القرآن : ٦٧١/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٩/٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ٨/٤ .

(٦) انظر المفردات : ٣٠٤ .

(٧) روح المعاني : ٢٥٢/٢٣ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٢٢-٣٢٣ ، وانظر : الفتوحات : ٥٩٥/٣ .

ما قد تَجَرَّرَهُ ، وذلك مصداق لقوله - صلى الله عليه وسلم - (من حَامَ حَوْلَ
 الحمى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ)^(١) . وإرادةُ الإشارةِ إلى التزامهم ذلك واستمرارهم
 عليه ، حتى صار ديدنهم الذي لا يتحولون عنه ، هو سِرُّ إِيثارِ المَصْدِرِ المؤول^(٢)
 على الصريح .

(١)

(٢) انظر : وظيفة (أن) مع المضارع : أمالي ابن الشجري : ٣٨٤-٣٨٨ .

الإضمار قبل التفسير :

« والإضمار في النحو أن يعود ضميرٌ إلى متكلم أو مخاطب أو غائب . كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشرٌ لقيته ، وبكرٌ مررت به»^(١) . وضمير المتكلم والمخاطب « يفسرهما المشاهدة . وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة : فاحتيج إلى ما يفسره . وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً : لِيُعْلَمَ المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسّره »^(٢) . ذلك هو الأصل وقد يُخالفُ فيؤخّرُ المفسّرُ عن الضمير لمقاصد تتفق في بعض الأوجه ومقاصد تقديم المفعول به ، أو الحال ، أو الخبر ، أو غيرها مما يجوز تقديمه والأصل في مرتبته التأخير . أمّا في الأوجه الأخرى وهي التي لا يعود فيها ضمير الغائب على مذكور ولا معلوم ، فإن مقصد الإتيان بالضمير قبل مفسره يكون من الباب الذي نحن بصدده ، وهو تفخيم شأن المحدث عنه وتعظيمه بواسطة هذه الخصيصة التركيبية ، وهي الإبهام . وهذه الخصيصة ليست قصراً على باب البدل - كما هو معلوم - بل يُصارُ إليها في مواضع أخرى ، تتفقُ والبدل في أنّ في كلٍّ منهما مفارقةٌ للأصل لمقتضٍ ما . وقد لخصّ النحاة مواضع استخدام الضمير على ذلك النحو . قال ابن الشجري - مبيناً أوجه استخدام الضمير بعامةٍ - : « إنَّ إضمار الغائب مستعملٌ في كلام العرب على أربعة أوجه : الأول : عود الضمير إلى مذكور قبله ، كقولك : زيدٌ لقيته ، ... هذا هو الأصل في ضمير الغيبة . والثاني : توجيه الضمير إلى مذكور بعده ، ورد في سياقة الكلام مؤخراً ورتبته التقديم ، كقولك : ضربَ غلامهُ زيدٌ ... ، وكقولهم : (في بيته يُؤتى الحَكْمُ) ، وكقول زهير :

إِنْ تَلَّقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا تَلَّقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

(١) أمالي ابن الشجري : ٥١٦/٢ .

(٢) الهمع : ٢٢٧/١ ، وانظر : شرح الكافية : ٢٧٥/١ .

ومثله في التنزيل : (فَأَوْجِسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^(١) ، (وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ)^(٢) . والثالث : رجوع الضمير إلى معلومٍ قام قوّة العلم به ، وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنويّ مقام تَقَدُّمِ الذِّكْرِ له ، فأضمروه اختصاراً أو ثقةً بفهم السامع ، كقوله : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)^(٣) أضمّر الشمس لدلالة ذكر (العِشِيِّ) عليها من حيث كان ابتداء العشي بعد زوال الشمس ، ومثله : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)^(٤) أضمّر القرآن ، لأن ذكر الإنزال دلّ عليه ... والرابع : إضمارٌ غائبٌ لا يعود على مذكور ولا معلوم ، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير ، إمّا بالجملة ، وإمّا بالمفرد المنصوب ، فالمفسّر بالجملة ضمير الشأن والقصة في نحو : هو زيدٌ منطلقٌ ، و (هو الله أحد)^(٥) ، .. و (إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ)^(٦) ، فهذا ضمير الشأن ، وهي هند جالسة ، فهي ضمير القصة ، كما قال جل ثناؤه (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٧) . والمفسّر بالمفرد الإضمار في نِعَمَ وَبِئْسَ وَرَبِّ ، نعم غلاماً زيد ، و (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)^(٨) ، الأصل : نِعَمَ الْغُلَامِ وَبِئْسَ الْبَدَلُ ، فلمّا

(١) طه : ٦٧ .

(٢) القصص : ٧٨ .

(٣) ص : ٣٢ ، وانظر : الكشاف : ٩٣/٤ ، حيث قال : « والذي دل على أن الضمير للشمس مرور ذكر العِشِيِّ ، ولا بد للمضمّر من جري ذكر ، أو دليل ذكر » .

(٤) القدر : ١ ، وانظر : الكشاف : ٧٨٠/٤ ، حيث قال : « عَظَّمَ الْقُرْآنُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : أَنْ أُسْنِدَ إِنْزَالَهُ إِلَيْهِ وَجَعَلَهُ مَخْتَصِماً بِهِ دُونَ غَيْرِهِ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ جَاءَ بِضَمِيرِهِ دُونَ اسْمِهِ الظَّاهِرِ ، شَهَادَةً لَهُ بِالنَّبَاهَةِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ ... » .

(٥) الإخلاص : ١ ، وانظر : الكشاف : ٨١٧/٤-٨١٨ .

(٦) النمل : ٩ .

(٧) الأتبياء : ٩٧ .

(٨) الكهف : ٥٠ .

أُضْمِرًا فَسَّرًا بِنَكْرَةٍ مِنْ لَفْظِيهِمَا ، وَالْمُضْمَرُ فِي (رَبِّ) كَقَوْلِكَ : رَبِّهِ رَجُلًا
عَالِمًا أَدْرَكَتُ ، وَجَازَ أَنْ يَلِصِقَ (رَبِّ) الْمُضْمَرُ وَهِيَ لَا تَلِيهَا الْمَعَارِفُ : لِأَنَّهُ
غَيْرُ عَائِدٍ عَلَى مَذْكَورٍ ، فَهُوَ جَارٌ مُجْرَى ظَاهِرٍ مُنْكَوَرٍ « (١) .

وهناك قسم خامس لم يذكره ابن الشجري - في نصّه السابق -
وذكره غيره ، قال السيوطي وهو يتحدث عن مواضع مخالفة الأصل في
استخدام الضمير ، وهو تقديم مُفسِّره عليه ، : « الخامس : أن يُبدل منه
المفسّر ، نحو : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ) . هذا مذهب الأخفش ،
وصحّحه ابن مالك (٢) وأبو حيان (٣) . ومنع ذلك قومٌ ، وقالوا : البديل لا يُفسَّرُ
ضمير المبدل . ورده أبو حيان بالورود ، قال :

* فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا *

وقال :

[إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكُ بِعَوْدِ أَرَاكَةِ تَنْخَلُ] فَاسْتَاكَتْ بِهِ عَوْدُ إِسْحَلِ « (٤) .

وقال ابن هشام - وهو يتحدث عن المواضع التي يعود فيها الضمير على ما
تأخَّرَ لفظاً ورتبة : « السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسَّرُ له ،

(١) أمالي ابن الشجري : ٨٩/١ - ٩٢ ، وانظر : ١١٥/٣ - ١١٨ ، وشرح المقدمة
الجزولية : ٧٥٦/٢ ، ٦٢٠ - ٦٢٥ ، وشرح التسهيل : ١٥٦/١ - ١٦٦ ، والأمالي
النحوية لابن الحاجب : ٤٢/٣ - ٤٣ ، والبسيط : ٣/١ - ٣.٤ ، ومغني
اللبيب : ٦٣٥ - ٦٤١ ، والهمع : ٢٢٦/١ - ٢٣٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣٣٢/٣ ، ١٦١/١ - ١٦٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية
ابن مالك : ٢٥٠/٣ ، ٢٥٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٦٢٢/٢ ، والتكت الحسان : ١٢٥ ، وتقريب
المقرب : ١٧٥ .

(٤) الهمع : ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

ك(ضربته زيداً) . قال ابن عصفور^(١) : أجازته الأخفش^(٢) ومنعه سيبويه .
وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومِمَّا خَرَجُوا عَلَى
ذلك قولهم : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ) ، وقال الكسائي : هو نعت ،
والجماعة يأتون نعت الضمير ، وقوله :

قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ انبَائِسَا

وقال سيبويه^(٣) : هو بإضمار أُنْمُ . وقولهم : (قاما أخواك ، وقاموا إخوتك
، وقمن نسوتك) . وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الالف والواو والنون
أحرف كالتاء في (قامت هند) وهو المختار^(٤) . وقال في موضع آخر :
« ما افترق فيه عطف البيان والبدل . وذلك ثمانية أمور : أحدهما : أن العطف
لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً ، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ،
... وأما البديل فيكون تابعاً للمضممر باتفاق ، نحو (وَنَرِيئُهُ مَا يَقُولُ)^(٥) ، (وما
أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أُنْكَرَهُ)^(٦) . وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون
(أَنْ اِعْبُدُوا اللَّهَ)^(٧) بدلاً من الهاء في (به) : تَوَهَّمَا مِنْهُ أَنْ ذَلِكَ يُخَلُّ بِعَائِدِ
الموصول ، وقد مضى رده^(٨) ... »^(٩) .

-
- (١) انظر : المقرب : ٢٦٩-٢٧٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٨٨/١ ، ٢٨٩-٢٩١ .
(٢) انظر : معاني القرآن : ٧١٤/٢ ، حيث أجاز في (لظى) من قوله تعالى
(كلا إنها لظى ...) أن تكون بدلاً من الضمير .
(٣) سيأتي نص سيبويه حول ذلك .
(٤) مغني اللبيب : ٦٣٩ ، وانظر : ٥٩٣ ، حيث خرَّج الشواهد على أن الظاهر
فيها أنها نعوت للمدح ونحوه ، وانظر : شرح المقدمة الجزولية :
٧٥٤-٧٥٦ .
(٥) مريم : ٨٠ .
(٦) الكهف : ٦٣ .
(٧) المائدة : ١١٧ .
(٨) انظر : ٤٩ من المغني ، والكشاف : ٦٩٤/١ - ٦٩٦ .
(٩) مغني اللبيب : ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

ويبدو من نص سيبويه التالي أنه لا يمنع إبدال الظاهر من ضمير الغائب ، بل هو يمنع الإبدال من ضمير الحاضر - المتكلم والمخاطب - ، قال : « هذا بابٌ ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه . تقول : أتاني زيدٌ الفاسق الخبيث ، لم يُرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره ، ولكنه شتمه بذلك . وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً : (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (١) لم يجعل الحماله خبراً للمرأة ، ولكنه كآنه قال : أنكر حمالة الحطب ، شتماً لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره » (٢) . « ومن هذا الترحم ، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون بكل صفةٍ ولا كل اسم ، ولكن تَرَحَّمَ بما تَرَحَّمَ به العرب . وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين ، على البذل ، وفيه معنى الترحم ، وبذله كبذلٍ مررتُ به أخيك . وقال :

فَأَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

وكان الخليل يقول : إن شئت رفعتَهُ من وجهين فقلت : مررتُ به البائسُ ، كآنه لماً قال : مررت به ، قال المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئاً : المسكينُ هو ، والبائسُ هو ، والبائسُ أنت . وإن شاء قال : مررت به المسكين هو ، والبائسُ أنت . وإن شاء قال : مررت به المسكين ، كما قال :

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشِفُ الضَّبَابُ *

وفيه معنى الترحم ، كما كان في قوله : رحمة الله عليه ، معنى رَحِمَهُ اللَّهُ . فما يُتَرَحَّمُ به يجوز فيه هذان الوجهان ، وهو قول الخليل - رحمه الله - . وقال أيضاً : يكون مررتُ به المسكينُ ، على : المسكين مررت به ، وهذا بمنزلة لقيته عبد الله ، إذا أراد : عبد الله لقيته . وهذا في الشعر كثير... فإذا قلت :

(١) المسد : ٤ ، وانظر : الحجة لابن خالويه : ٣٧٧ ، ومختصر في شواذ القرآن

: ١٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٩٨/٣ - ٢٩٩ .

(٢) الكتاب : ٧٠/٢ .

بي المسكينَ كان الأمر ، أو بك المسكينَ مررت ، فلا يحسن فيه البديل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك ، فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني ، لأنك لست تحدث عن غائب ، ولكنك تنصبه على قولك : (بنا تميمياً) ؛ وإن شئت رفعت على ما رفعت عليه ما قبله . فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد « (١) .
وممن جوز هذا النوع من الإبدال بالإضافة إلى أولئك : ابن السراج (٢) ، والزجاجي (٣) ، وأبو عليّ الفارسي (٤) ، وعبد القاهر ، والزمخشري (٥) .

ويلاحظ على تمثيل بعض المجيزين لإبدال الظاهر من ضمير الغائب ، أنه يقصر ذلك الإبدال على إبدال الظاهر من ضمير يعود على مظهر سابق . ونجتزيء بتمثيل كُـلُّ من الرضي وأبي حيَّان . قال الأول : « ... والمظهر من المضمر نحو : أخوك لقيتهُ زيداً ، والأخ هو زيد ... » (٦) . وقال أبو حيَّان : « ... وظاهر من مضمر : زيدُ ضربتهُ أبا عبدالله ... » (٧) .

ويتولد عن هذه الخصيصة التركيبية البديل المطابق وبديل الاشتمال .

(١) الكتاب : ٧٤-٧٧ ، وانظر : ١٧٦-١٧٧ ، وشرح السيرافي : ١٩١/٢ - ١٩٣ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٤٧/٢ .

(٣) انظر : الجمل : ١٦ ، والبسيط : ٣١٢/١ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٢٩/٢ ، ٩٣٠ .

(٥) انظر : المفصل : ١٤٩ .

(٦) شرح الكافية : ٣٨٩/٢ .

(٧) النكت الحسان : ١٢٥ .

ثانياً
عطف البيان

- التمهيد

- الوظائف

١١

التحليل

بعد أن اتضحت تمام الاتضاح الخصائص الأسلوبية التي تميّز بها بابُ البَدَل ، صار من السهل الفصل بين المطابق وعطف البيان . وذلك يتأتى من النظر في طريقة بناء الأسلوب . والمعيار الأهم في ذلك هو النظر في مصدر الإبهام ونحوه : إذ مصدره في باب البَدَل - كما رأينا - المُسْتَحْدِم . ومصدره في هذا الباب الوضع والاشتراك الناشيء عن تعدد المُسَمَّى باسم واحد ، وغير ذلك .

قال الجرجاني - مُبَيَّنًا ما يَعْرِضُ للمسند إليه من أحوال - : « ويعرضُ له إبهامٌ بسبب شمول اللفظ أو اشتراكه ، فَيُبَيِّنُ بعطف البيان ، نحو :

* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

، وجاء محمدٌ أبو عبدالله ...» (١) .

وفي ضوء هذا النصّ الذي حدّد تحديداً دقيقاً مواضع عطف البيان ، ينبغي أن يُنظَرَ في أمثلة النحويين التي مثّلوا بها للبَدَل المطابق وعطف البيان . ومِمَّا مثّلوا به لهما معاً قولهم : رأيتُ أخاك زيدا^(٢) ، ونحوه : والصحيح أنه لا ينبغي جعلُ زيد في هذا المثال إلاّ عطفَ بيان : لأنه أدنى وظيفة النعت ، ولو جيء في موضعه بمشتق ، نحو الطويل ، مثلاً ، لأعربَ نعتاً لا غير، وهم قد

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٤٥ ، وانظر : مفتاح العلوم : ١٩٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : الكتاب : ٤٤/١ ، ٥٠٨/٣ ، والتبصرة والتذكرة :

١٨٣/١ ، اللمع : ١٤٤ ، ١٤٥ ، شرح اللمع : ٢٣٢/١ ، شرح عيون الإعراب :

٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، شرح التسهيل : ٣٣٣/٣ ، شرح الكافية : ٢٨٤/٢ ، ٢٨٧ ،

٣٨٩ ، مفتاح الإعراب : ١٤١ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٧٢ ، والمساعد

على التسهيل : ٤٣٠/٢ ، ٤٣١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٩٢٩/٢ ، ٩٣٠ ،

والبسيط : ٣٨٧/١ .

صرحوا بأن الجامد إذا جرى مجرى الصفة - في رفع الاشتراك العارض - ، كان عطف بيان ، قال ابن جنبي : « ومعنى عطف البيان : أن تُقِيمَ الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل ، مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل . تقول : قام أخوك محمد ، كقولك : قام أخوك الظريف ... »^(١) ، ومع تصريحهم بذلك نجدُ مَسْلُكَهُمْ في تخريج الأمثلة - التي وضعوها - وبعض الشواهد ، مخالفاً لما صرَّحوا به ، وعلَّة ذلك منطوقية بحثة ، وستتضح من نصي ابن أبي الربيع الآتين . وقال ابن برهان : « ... عطف البيان قبيل من التوابع قائم بنفسه ، وأحكامه في التكرير والعطف والإعراب ، [و]^(٢) التقديم والتأخير والعامل فيه ، أحكام الصفة . ولذلك أدخله سييويه في جملتها ولم يفرد له باباً »^(٣) .

وبيَّن النحاة أن باب عطف البيان فيه مخالفة لما هو الأصل فيما يصح أن يلي العوامل من الأسماء . قال ابن أبي الربيع : « اعلم أن الأصل في الصفات ألا تلي العوامل ، وفي الجوامد أن تلي العوامل . ثم إن العرب تجري الصفات مجرى الجوامد^(٤) ، وتجري الجوامد مجرى الصفات . فإذا جرى الجامد مجرى الصفة ، قيل فيه : عطف بيان ، ولم يقل فيه : بدل^(٥) . فعطفُ البيان جريان الجامد على ما قبله من غير تقدير تكرار العامل في النية ، والبدل جريانه على ما قبله على تقدير تكرار العامل . فقد صحَّ بذلك أن عطف البيان

(١) اللمع : ١٤٨ ، وانظر : شرح اللمع : ٢٣٥/١ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ١٥٢ .

(٢) عبارة شرح اللمع : (في التقديم) ، وأرى الصواب ما أثبتُّه .

(٣) شرح اللمع : ٢٣٦/١ .

(٤) من ذلك إبدالهم المتنوع (الجامد) ممَّا كان في الأصل نعتاً له أو حالاً منه ، وفي ذلك دليل آخر على تناظر عطف البيان والبدل .

(٥) ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه ؛ لأنه لا يصح في ضوء ما بيناه من خصائص البدل إعراب لفظ الجلالة في قوله (إلى صراط العزيز الحميد * اللّهِ) - إبراهيم : ١ ، ٢ - عطف بيان .

مثل النعت في التبعية ، لأنَّ النعت ليس على تقدير تكرار العامل لأنَّه لا يلي
العوامل إلا بأن يُقامَ مقامَ غيره ، وهذا لا يُدعى إلاً بدليل ، وأدعى عطف
البيان ، وإن كان جاء على غير قياسٍ ، لأنهم قالوا في اسم الفاعل : هذا
الضاربُ الرجلُ زيدٌ ، قال الشاعر :

أنا ابنُ التاركِ البكريُّ بشرٌ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعاً

فليس على تقدير التكرار فيقال فيه بدل ، لأنك لا تقول : التارك بشر ... (١) .
وقال - معذراً لعدم ذكر الزجاجي عطف البيان ضمن التوابع - : « التوابع
خمسة ، الأربعة التي ذكر (٢) ، وعطفُ البيان . وإنما لم يذكره هنا لأنَّ عطف
البيان جاء على غير القياس : لأنه جامد فقياسه أن يلي العوامل ولا يكون
تابعاً ، ومتى جاء به لبيان الأول قُدِّرَ تكرارُ العامل : ليكون والياً للعوامل .
فَجَعَلَ الجامد تابعاً لما قبله تبعية النعت والتوكيد ، على غير تقدير تكرار
العامل ، خروجٌ عن القياس ، ووضعُ الجامد في غير موضعه فلا يقال ما وُجِدَ
عنه مندوحة ، وقد وُجِدَتْ عنه مندوحة في جميع أبواب العربية إلاً في بابين (٣) ،
أحدهما : اسم الفاعل . الثاني : النداء . فأماً اسم الفاعل فنحو قوله (٤) : ...
وأماً النداء فنحو قولك : يا أخانا زيدا بالنَّصب والتنوين ، ولو كان بدلاً لقال :
يا أخانا زيدٌ ، بالبناء على الضم : لأنَّ البدل في تقدير تكرار العامل ، وأنت لا
تقول : يا زيدا ... على أنَّ باب النداء يَحْتَمِلُ أن يُقال فيه : منصوبٌ بإضمار

(١) الملخص : ٥٦٨/١ ، وانظر التبصرة : ١٨٣/١-١٨٤ ، وشرح المقدمة الجزولية

: ٦٥٨/٢ .

(٢) انظر : الجمل : ١٣-٢٦ : « ما يتبع الاسم في إعرابه وهي أربعة أشياء :
النعت والعطف والتوكيد والبدل » .

(٣) جعلها ابن السيد ثلاثة حيث أضاف باب المبهمات (أسماء الإشارة) ،
انظر : إصلاح الخلل : ٦٨-٧١ .

(٤) ورد البيت في نصح السابق ، وانظر : شرح الكافية : ٢٨٢/٢ ، ٣٩٥-٣٩٦ ،

فَعَلٍ . وفي باب من أبواب النداء ^(١) ذكر أبو القاسم عطف البيان ... «(٢)» .

ونقول : إنَّ استدلاله على وجود عطف البيان بالحاجة إليه في الموضوعين اللذين ذكرهما ، وهما : أن يؤدي عدمه إلى إضافة اسم الفاعل المقرون بآل إلى المجرد منها ، أو أن يقع المنادى المفرد العلم منصوباً وحقه البناء على الضم- وذلك إذا جُعِلَ بدلاً - ، استدلال ضعيف وسيأتي بيان وجه ضعفه . والصحيح في ذلك أن يقال : إن القوم قد احتاجوا في بعض المواضع إلى رفع الاشتراك العارض - وذلك مع المعارف - ، أو تقيله - وذلك مع النكرات - بغير ما هو صفة من صفات المحدث عنه ، فصاروا إلى ردِّ الجوامد ، وهي الأسماء الأعلام في الغالب ، أو أسماء الأجناس - وذلك مع المبهمات - ، على المتبوع لتحقيق ذلك الغرض ، إذ إنَّهم وجدوا ذلك يحقق ما يحققه ردُّ صفات المحدث عنه عليه . وذلك ما بيَّنه الرضيُّ حيث قال : « ثم يُسمَّى بعطف البيان من جملة بدل الكل ^(٣) : ما يكون الثاني فيه مَوْضِعاً للأول ، وذلك إما بأن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر ^(٤) ، وإن لم يكن أخصَّ منه ، نحو قوله :

(١) انظر : الجمل : ١٥٧ .

(٢) البسيط : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، وانظر : المفصل : ١٤٩ - ١٥٠ ، الكافية : ١٤٠ - ١٤١ ، والهمع : ١٩٣/٥ - ١٩٤ .

(٣) هذه العبارة غير مرضية ، إذ مؤداها أن عطف البيان والبدل المطابق باب واحد ، وهو الأمر الذي دأبت هذه الدراسة على نفيه وعلى تمييز أحد البابين من الآخر من خلال النظر في الخصائص الأسلوبية لكل منهما .

(٤) ليس ذلك شرطاً - في رأيي - : إذ قد يكون الاسمان متساويين شهرةً ، لكن اجتماعهما يحقق البيان المطلوب كما يحققه النعت ، وإن كان لا يدعى أن النعت في نحو : جاءني زيد الطويل ، أشهر من المنعوت ، بمعنى أن المسمى زيدا أشهر بالطويل منه بزيد ، على الإطلاق . وسيأتي بسط الحديث عن ذلك .

* أقسم بالله أبو حفص عمر *

فإن ابن الخطاب - رضي الله عنه - كان بعمر أشهر منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر ، ولا من كنيته أبو حفص إلا إياه . وإما بأن يكون اسمان مُطلقان على ذاتٍ ، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول ، سواء كان أشهر من الأول لو أُفرد ، أو ، لا ، كما إذا كان لك خمسة إخوة اسمٌ أحدهم زيد ، وهناك خمسة رجال مُسمَّين بزيد : أحدهم أخوك ، فإذا قيل : جاءني أخوك زيد ، فزيدُ أحد أفراد (أخيك) أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ (أخيك) ، وكذا إن عكس فقيل : جاءني زيدُ أخوك ، فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم (زيد) . فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران ، وأما عند الانفراد فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة^(١) . وقال عبدالقاهر : « أعلم أن عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبدالله ، فإذا قلت : مررت بزيد أبي عبدالله ، كان في الكنية بيان : ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي يعنيه ممن وُسِمَ بهذه اللفظة هو الذي يُكنى أبا عبدالله ، وكذا إذا قلت : مررت بأبي عبدالله زيد ، عَلِمَ أنك تريد من جملة من يُكنى أبا عبدالله ، الرجل الذي يُعرفُ بزيد . ويكون هذا البيان إذا زاد^(٢) أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به^(٣) .

ونأتي إلى بيان وجه ضعف استدلال ابن أبي الربيع ، فنقول : إن ما أوجبه - هو وكثير من النحاة - في المسألتين اللتين جعلهما دليل الحاجة إلى وجود عطف البيان ، غير واجب على ما ذهب إليه جماعة أخرى . قال الرضي

(١) شرح الكافية : ٣٨١/٢ ، وانظر : ٣٦٢/٢ ، ٣٩٥ ، حيث أورد عجز البيت وقصته .

(٢) ردنا ذلك من قبل ، وستأتي حجة الرد .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٢٧/٢ ، وانظر : الأصول في النحو : ٤٥/٢ .

: « ... والفراء يُجَوِّز الضارب زيد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل ، والمبرد أنكر رواية الجر وقال : لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناءً على أنه بدل ، والبديل يجب جواز قيامه مقام المتبوع »^(١) .

وممن وافق الفراء في تجويز إضافة اسم الفاعل المقرون بآل إلى المجرد منها ، أبو علي الفارسي ، على ما ذكره ابن عقيل^(٢) . وقال ابن مالك - وهو يستدل لكون العامل في البديل هو العامل في المبدل منه - : « البديل تابع للمبدل منه ، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل وفي حكم تكريره ، ولذلك يعاد العامل معه كثيراً ، ... ولكونه في [حكم تقدير العامل]^(٣) منع أبو الحسن : مررت برجل قائم زيد أبوه ، على البديل وأجازه على أن يكون صفة ، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يُعَدِّ العامل ، كما لا يلزم ذلك في عطف النسق مع كثرة إعادة العامل معه . وتقدير عامل آخر في كل بدل مذهب ابن خروف ، قال : ولذلك بُنِيَ البديل المقرد على الضم بعد المنادى المضاف ، نحو : يا أخانا زيد ، ... ولا حُجَّة لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف ، كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه ، محتجاً بضم زيد في نحو : يا أخانا وزيد . والجواب عنهما أن العرب التزمت في المعطوف والبديل أحداً الجائزين في القياس ، وهو تقدير حرف

(١) شرح الكافية : ٣٩٥/٢ ، وانظر : ٢٢٩/٢ ، ٢٢٣ - ٢٣٤ ، والأصول : ١٣٥/١ ، والكافية : ١٤٠-١٤١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل : ٢٢٣/٣ ، ٤٦/٣ - ٤٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٦٥/٣ ، حيث أورد صوراً أخرى لما يجب فيه - عند هؤلاء - عطف البيان ، ويجمع كل الصور القول : يجب عطف البيان في كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال ؛ لكون البديل على تقدير عامل آخر ، والهمع : ١٩٥/٥ .

(٣) عبارة النص : (في تقدير حكم العامل) .

النداء ، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل ، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته . وَخُصَّ المعطوف والبديل بهذا لأنَّ المعطوف غير المعطوف عليه ، وكذا البديل ، إذا لم يكن بدل كل من كل ، ولو لم يكن العامل في البديل والمبديل منه واحداً ، لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع ، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع^(١) .

وهناك وجه آخر يَصِحُّ عليه ما منعه بعضهم في تينك الصورتين وغيرهما^(٢) من الصور التي أوجبوا في التابع فيها عطف البيان ومنعوا البدلية . قال السيوطي : « ... استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علَّل به الصور المذكورة بأنَّهُمْ : يفتقرون في الثواني ما لا يفتقرون في الأوائل . وقد جَوَّزوا في : (إنك أنت) كون (أنت) توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : إنَّ أنت ... »^(٣) . وعلَّل المنتجب الهمداني لجواز : إنَّك أنت ، مع امتناع : إنَّ أنت ، وتعليقه صالحٌ لتعليل جواز ما نحن بصدده ، قال : « قوله : (إنَّك أنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)^(٤) : (أنت) يحتمل أن يكون في موضع نصب إن جعلته تأكيداً للاسم إن ، لأنَّ المضمرة المرفوعة يُؤكِّدُ المنصوبَ والمجرور : لأنَّ ضمير

(١) شرح التسهيل : ٣/٢٢٩ - ٢٣١ ، وابن مالك مع ذهابه إلى ذلك التخريج هنا ، لم يستمسك به في باب عطف البيان ، بل جاري المانعين ، حيث قال : « فكل عطف بيان يجوز جعله بدلاً ، إلا إذا قرن بأل بعد منادى ... أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل ، وهو غير صالح لإضافتها إليه ... ، فيلزم من جعله بدلاً تقدير مباشر الحارث لحرف النداء ، وتقدير مباشرة بشر التارك ، وذلك ممتنع ، والمفضي إلى الممتع ممتنع ، فتعين جعلهما عطفياً بياناً » . شرح التسهيل : ٣/٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٢/٦٠٦ - ٦٠٧ ، حيث جعل أبو حيان تلك الصور إحدى عشرة ، وانظر أيضاً : الهمع : ٥/١٩٥ .

(٣) الهمع : ٥/١٩٥ .

(٤) البقرة : ٢٢ .

الخطاب كَلَّه شيء واحد ، لكونه هو في المعنى . وكذا ضمير الغائب ، وكذلك إذا قلت : رأيتني أنا ، لأنَّ الياء وأنا شيء واحد . ولا يجوز إدخال (إنَّ) عليه ، لا تقول : إنَّ أنتَ وِجَازَ هذا لأنه صار تابعاً ، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، ألا ترى أنهم جَوَّزوا : يا زيد والحارثُ ، مع أنهم لم يُجَوِّزوا : يا الحارثُ ، وكذلك يجوز : إنَّكَ أنتَ ، ورأيتكَ أنتَ ، ومررت بك أنتَ ، ولا يجوز : رأيتُ أنتَ ولا مررتُ بأنَّتَ ، فاعرفه ... »^(١) . وقاعدة : يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، هي إحدى صور القاعدة العامة : يُغْتَقَرُ فِي التَّوَانِي مَا لَا يَغْتَقَرُ فِي الْأَوَائِلِ . قال ابن هشام - في الباب الثامن : في ذكر أمورٍ كَلِّيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجَزَائِيَّةِ^(٢) : « القاعدة الثامنة : كثيراً ما يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الأوائل . فمن ذلك : (كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلْتِهَا بِدَرَاهِمَ ، وَ : * وَأَيُّ فِتْيٍ هِجَاءً أَنْتَ وَجَارِهَا *

و (رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ) و (إِنْ نَشَأَ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)^(٣) . ولا يجوز : كُلُّ سَخَلْتِهَا ، ولا أَيُّ جَارِهَا ، ولا رَبُّ أَخِيهِ ، ولا يجوز : إِنْ يُقَمُّ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، في الأصح إلا في الشعر كقوله :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

إذ لا تضاف (كلُّ) و (أيُّ) إلى معرفة مفردة ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولا تَجَرُّ (رَبُّ) إلا النكرات ، ولا يكون فعلُ الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ... »^(٤) والقولُ الفصلُ في هذه المسألة ما نُقِلَ عن ابنِ عَنقَاءَ ، حيث

(١) الفريد : ٢٧٠/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢١١/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٨٧/١ ، والدر المصون : ٢٦٧/١ ، ١١٤/٢ - ١١٥ ، وروح المعاني : ٢٢٧/١ .

(٢) مغني اللبيب : ٨٨٤ .

(٣) الشعراء : ٢٦ .

(٤) مغني اللبيب : ٩٠٨-٩٠٩ ، وانظر : شرح شذور الذهب : ٥٦٣-٥٦٦ ، =

قال الأهدل - وهو يُعَلَّقُ على قول الرَّعِينِي : (ويصح في عطف البيان أن يُعَرَّبَ بدل كلِّ في الغالب) : « ... وَخَرَجَ بِالْغَالِبِ حَالَتَانِ : الْأُولَى : مَا إِذَا وَجِبَ ذِكْرُهُ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : هُنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا ، فَأَخُوهَا عَطْفٌ بِيَازٍ لَزِيدٍ وَلَا يَصِحُّ إِعْرَابُهُ بَدَلًا مِنْهُ : لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ فِيصِيرُ مِنْ جُمْلَةِ أُخْرَى فَيَخْلُو الْمَبْتَدَأُ مِنْ رَابِطٍ ، إِذْ لَوْ قِيلَ : قَامَ أَخُوهَا ، خَلَّتْ جُمْلَةُ الْخَبَرِ مِنْ رَابِطٍ ، وَالثَّانِيَّةُ : أَنْ يَمْتَنِعَ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ ، ... وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ النَّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَقَالَ ابْنُ عِنْقَاءَ : وَالْحَقُّ جَوَازُ إِعْرَابِهِ بَدَلًا ، مُطْلَقًا ، فِي هَذَا وَغَيْرِهِ ، حَتَّى عَلَى رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ عَامِلَ الْبَدَلِ مُقَدَّرٌ مِنْ جِنْسِ عَامِلِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ : لِأَنَّهُمْ يَغْتَفِرُونَ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي غَيْرِهَا . نَعَمْ يَتَعَيَّنُ الْبَيَانُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَيِ) التَّفْسِيرِيَّةُ ، نَحْوُ : هَذَا عَسَجِدٌ ، أَيُّ ذَهَبٌ ^(١) .

ولنا من هذا التوقف الطويل ، ردًّا لما ذهب إليه ابن أبي الربيع ، وغيره من النحاة ، مقصد آخر - بالإضافة إلى المقصد الأول ، وهو إثبات أنه ليس فيما ذهب إليه الدليل على وجود باب عطف البيان أو الحاجة إليه - ، وهو إثبات أن بعض ما أوجبوا فيه عطف البيان ، توجب فيه مراعاة جانب المعنى البدل ، ومنه على سبيل المثال بيت المرار الأسدي ^(٢) ، وذلك لأنَّ المقامَ مقامُ

=والكتاب : ٨٢/٢ ، ٢٠٥ ، وأوضح المسالك : ٣٤٩/٢-٣٥٣ ، تجد أنه لم يطبق تلك القاعدة على ما نحن بصدده ، وانظر أيضاً : حاشية الخضري على ابن عقيل : ٦٠/٢ ، والبسيط ٣١١/١-٣١٢ .

(١) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية : ١٠٣/٢ ، وانظر : شرح المقدمة الجزولية : ٨٨٠-٨٨١/٢ ، والكتاب : ١٨٢/١-١٨٣ ، وانظر أيضاً : مغني اللبيب : ١٠٦-١٠٧ ، حيث جوَّزَ ابن هشام في المبيِّنِ الواقع بعد (أيِ) التفسيريةَ بالإضافة إلى عطف البيان البدل ، وردَّ قولَ مَنْ جعله معطوفاً عطفَ نسقٍ . والصحيحُ ما ذهب إليه ابنُ عنقَاءَ من تعيُّنِ عطفِ البيانِ .

(٢) جاء في الخزنة : ٢٨٨/٤ : « والمرار ... يتسبب تارة إلى فقعس وهو أحد أبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر ، وهو جده الأعلى . وهذه نسبته من (المؤتلف والمختلف للامدي) : المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعس بن طريف الشاعر المشهور » .

افتخار بالنيل من شخص ينتسب لقبيلة بكر ، وهو بشرٌ ، ولأجل ذلك بُني التركيب على تقديم النعت وإبدال المنعوت منه ، لأن الأهم عند المفتخر بيان انتساب المفتخر بالنيل منه ، وقد لمح المبرد ذلك المراد ، ولذا رفض رواية الجر ، إذ رأى في القول بالنصب مراعاة لجانب المعنى والصناعة معاً . وذكر أبو حيان^(١) أن أبا علي الفارسي أجاز في (بشر) - على رواية الجر - البديل ، وقال البغدادي : « أنشده سيبويه^(٢) بجر (بشر) على أنه بدل أو عطف بيان للفظ البكري ، وإن لم يكن في (بشر) الألف واللام . وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف ، ولأنه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع وغَلَطَهُ المبرّد وقال : الرواية بنصب (بشر) ، ... قال النحاس : وقال المبرد (في الكتاب الذي سمّاه الشرح) : القول في ذلك أن قوله : (أنا ابن التارك البكري بشر) عطف بيان ، ولا يكون بدلاً لأن عطف البيان يجري مجرى النعت سواء ... وهذا من المبرد رجوع إلى رواية سيبويه وإن كان خالفه في شيء آخر ... وهذا البيت للمرار بن سعيد الفقعسي ، وبعده :

عَلَاهُ بَضْرِيَةٌ بَعَثَتْ بَلِيلِ نَوَائِحَهُ وَأَرْخَصَتْ الْبُضُوعَا
 وَقَادَ الْخَيْلَ عَائِدَةً لِكَلْبِ تَرَى لَوْجِيْفَهَا رَهْجًا سَرِيْعًا
 عَجِبْتُ لِقَائِيْنِ صِهٍ لِقَوْمِ عَلَاهُمْ يَفْرَعُ الشَّرْفَ الرَّفِيْعَا

... قال أبو محمد الأعرابي الأسود في (فرحة الأديب) : ... ثم إنه لم يذكر^(٣) قاتل بشر من أي قبائل بني أسدٍ ؟ وإذا لم يُعرف حقيقة هذا لم يُدرَ لأيّ شيء افتخر المرار بذلك . وقاتله سَبْعُ بنِ الحسحاس الفقعسي ، ورئيس الجيش جيش بني أسد ذلك اليوم خالد بن نَضَلَةَ الفقعسي ، وهذا جدُّ المرار ... انتهى .

(١) ارتشاف الضرب : ٦٠٦/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٢٥/٢ .
 (٢) الكتاب : ١٨٢/١ ، ولم يتحصّل لي من نصّه أنه يقول بالبديل أو بعطف البيان ، وانظر : النكت : ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٣/٢ ، ٣٧٩/١ .
 (٣) الضمير راجع إلى ابن السيرافي ، انظر : شرح أبيات سيبويه :

ومن العجائب قول العينى^(١) : أراد ببشر بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يُعلم جرحه ، يقول : أنا ابن الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطير أن تقع عليه إذا مات . هذا كلامه ، وليت شعري كيف يفتخر الشاعر بقتيلٍ جهلٍ قاتله ! فإن قلت : فعلى قول الأسود الأعرابي ، قاتله سبع بن الحساس ، كيف افتخر المرار به مع أنه ليس بأبٍ من آباءه ولا مِمَّنْ ينتسب إليه ؟ قلت : افتخاره بجده خالد بن نضلة فإنه كان أمير الجيش ، وسبع المذكور من أفراد عسكره ومأموراً له ، والفعل لسبع والاسم لخالد ... «^(٢) .

وللرضي كلامٌ حول مسألة إضافة اسم الفاعل المقرون بال ، يؤدّي النظرُ فيه إلى قبول نحو (التارك بشر) ، وإن امتنع الأصلُ المقيسُ عليه ، وهو : الحسن وجه ، قال : « وَسَبَّ ابْنَ مَالِكٍ ^(٣) إِلَى الْفِرَاءِ أَنَّهُ يَجِيزُ إِضَافَةَ نَحْوِ : الضَّارِبِ ، إِلَى الْمَعْرِفِ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ ، أَمَا إِلَى الْمُنْكَرِ فَلَا ، فَعَلَى هَذَا ، لَهُ أَنْ يَقُولَ : الضَّارِبِ زَيْدٍ ، يَشَابُهُ : الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، أَيْضاً ، مِنْ حَيْثُ كَوْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُعَرِّفًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّعْرِيفَانِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفِرَاءَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ السِّيرَافِيُّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : أَنَّ الْفِرَاءَ يَجِيزُ : هَذَا الضَّارِبِ زَيْدٍ ، وَهَذَا الضَّارِبِ رَجُلٍ ... «^(٤) .

(١) انظر : شرح الشواهد للعينى ، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٩٥/٢ .

(٢) الخزانة : ٢٨٤/٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٨٦/٣ ، وعلق ابن مالك على ذلك الوجه بقوله : « ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم ، وله من النظر حظ ، وذلك بأن تقدّر ... » .

(٤) شرح الكافية : ٢٢٩/٢ ، وانظر : ٣٧٩/١ ، شرح السيراني : ١٥/٢ .

ونعود للحديث عن مسألة تجويز الوجهين : عطف البيان والبذل ، في نحو : مررت بأخيك زيد ، فنقول : نحن وإن كنا نستند إلى خصائص كل من البابين في إيجاب وجه واحد في ذلك المثال وما أشبهه ، وهو عطف البيان ، فإن لنا مستنداً آخر لذلك ، وهو صنيع سيبويه ، فهو - وإن لم يفرد عطف البيان بباب مستقل - قد نصّ في غير موضع على أن (زيدا) عطف بيان لا غير ، قال - في : باب مجرى نعت المعرفة عليها^(١) - : « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة ، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم ، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين . وهذا قول الخليل - رحمه الله - ، وزعم أنه من أجل ذلك قال : يا أيها الرجل زيد أقبل . قال : لو لم يكن على الرجل كان غير ممنون ... »^(٢) . وقال مفرّقاً بين دلالة عطف البيان والنعت : « ... وإنما فرقوا بين العطف والصفة ، لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت : مررت بزيد أخيك ، فقد قلت مررت بزيد الذي تعلم . وإذا قلت : مررت بزيد هذا ، فقد قلت : بزيد الذي ترى أو الذي عندك . وإذا قلت : مررت بقومك كلهم ، فأنت لا تريد أن تقول مررت بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا ، ولا مررت بقومك الهنين . وعلى هذا المثال جاء : مررت بأخيك زيد ، فليس زيد بمنزلة الألف واللام ، ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده ... »^(٣) . كما أنه لم يذكر وجه البذل فيما جاء تابع المنادى المضاف فيه مفرداً مضموماً . قال : « ... وقال الخليل - رحمه الله - ... قلت : رأيت قول العرب : يا أخانا زيداً أقبل ؟ قال :

(١) الكتاب : ٥/٢ .

(٢) السابق : ١٢/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٨/٢ - ١٥٩ .

(٣) الكتاب : ١٩٤/٢ - ١٩٥ ، وانظر : المقتضب : ٢٩٥/٤ ، حيث أعرب المبرد

(زيداً) في : مررت بأخيك زيد ، بدلاً ، وانظر أيضاً : المساعد على

التسهيل : ٤٢٥/٢ .

عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل : لأنه منصوب في موضع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيد . وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيد ، كما كان قوله : يا زيد أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيُحْمَلُ وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب : لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى ، كما ردوا ما زيد إلا منطلق إلى أصله^(١) ، وكما ردوا (أتقول) حين جعلوه خبراً إلى أصله^(٢) . فأما المفرد إذا كان منادى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب وما أشبهه . وتقول : يا زيد زيد الطويل ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن رؤية كان يقول : يا زيد زيداً الطويل . فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيد الطويل ، وتفسيره كتفسيره ... فكأنه استأنف النداء ... »^(٣) .

فالجسُّ اللغويُّ السليمُ منَعَ سييويه من القول بأن التابع في : يا أخانا زيداً - ببناء زيد على الضم - بدل ، وإنما هما لغتان ، وإن كانت إحداهما أفصح من الأخرى بالنظر إلى القياس ، إلا أن للأخرى وجهاً تسوغ عليه وعلة

(١) لأن (ما) في هذا المثال لا يصح أن تعمل عمل (ليس) : لانتقاض النفي بإلا ، فعاد (منطلق) إلى الأصل الذي كان له قبل دخول (ما) وهو الرفع ، انظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : ٣٠١/١ ، ٣٠٣ .

(٢) معلوم أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، بشرط أربعة منها أن يسبق المضارع المسند إلى المخاطب باستفهام ، فإذا فقد أحد هذه الشروط ردَّ إلى أصله ، انظر : شرح ابن عقيل : ٥٧/٢ - ٦١ .

(٣) الكتاب : ١٨٤/٢ - ١٨٦ ، وانظر : ١٩٢/٢ ، ١٩٣ ، وانظر في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم : ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، وشرح السيرافي : ٣٤/٣ - ٣٥ ، والمقتضب : ٢٠٤/٤ - ٢٠٦ ، والأصول : ٣٣٣/١ .

وهي طلبُ التخفيف الذي آذاهم - كما قال سيبويه - إلى رفع المنادى المفرد العلم من غير تنوين ، أي : بناءه على الضم . وجاء النحاة بعده ففسروا المراد من قوله (فكأنه استأنف النداء) - وهو الوجه الذي خُرجَ عليه لغة أهل المدينة - بأنه أراد به البديل ، وهو تفسيرٌ لا أرتضيه : لأنه منشأ إحدى صور الخلط بين البابين . قال السيرافي : « فإذا قال : يا أخانا زيد ، فأبو عمرو بن العلاء كان يختار البديل ، لأن الذي يقول : يا أخانا زيداً ، إنما ينصبه على عطف البيان ، ومجراه مجرى الصفة ، و (زيد) ليس مما يوصف به . والذي نصب (زيداً) لم يجعله صفة ولكنه لما بَيَّنَّ به ، الأول كتبيينه بالصفة ، أجرى على لفظ الصفة ... » (١) .

وقد خطأ بعضُ النحاة خطوةً في الاتجاه الصحيح للتمييز بين عطف البيان والبديل ، بنصّهم على أن أكثرَ استخدام عطف البيان يكون في رد الأعلام - الاسم ، اللقب ، الكنية - على بعضها (٢) . وإنما قلنا : خطوة ، لأن نصّهم ذلك - وإن وجّهَ الأنتظار إلى إحدى أسس التفريق بين البابين - تصادم بمعالجتهم للأمثلة التي جاءوا بها ، وبنصّهم على أنه يشارك التوابع الأخرى في مواضع . وننقل بعضاً من توصيهم ليتبين ما ذكرناه ، ولنرَدَّ - في ضوء تصوّرنا لخصائص الباب - ما يتحتمُّ رُدُّه من الاحتمالات التي ذكروها ، أو الشروط التي اشترطوها . قال ابن بابشاذ : « فأما عطف البيان فيجري مجرى النعت إلا أنه يكون بغير المشتق ، كتبيين الأسماء بالكُنى ، والكُنى بالأسماء ، مثل : جاءني أبو عليّ زيد ، وزيدُ أبو عليّ . كأنك انعطفت على الاسم الأول فبينته باسم آخر بغير حرف عطف . ومثله مررتُ بزيد هذا ، إذا انعطفت عليه بالإشارة » (٣) . وقال ابن السّيد - معلقاً على جعل الزجاجي التوابع أربعةً - : « هذا كلامٌ مُختلٌّ : لأنه جعلَ التوابع أربعةً وهي خمسة ،

(١) شرح السيرافي : ٣٧/٣ ، وانظر : المقتضب : ٢٠٩/٤ - ٢١١ ، والأصول في النحو :

٣٣٣/١ - ٣٣٥ ، والجمل للزجاجي : ١٥٧ .

(٢) وإنما اعتبرنا نصيهم على ذلك خطوة إلى الأمام ، - وإن كان يبدو من

تمثيل غيرهم وإن لم ينصوا عليه - لأن في اجتماع الأمرين من التحديد

ما ليس في التمثيل وحده ، لإمكان تطرق الاحتمال .

(٣) شرح المقدمة المحسبة : ٤٢١/٢ ، وانظر : المقتصد : ٩٢٧/٢ .

وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها^(١) ، فلم يذكره وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي قَسَّمَهُ . وذلك غير صحيح ، لأن عطف البيان حكمه أن يكون بالمعارف دون النكرات^(٢) ، وله مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل ، ومواضع ينفرد بها^(٣) ، ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه . وأكثر ما يكون عطف البيان في ردّ الأعلام على الكنى ، ورد الكنى على الأعلام . فمن المواضع التي يشارك فيها غيره من التوابع ، قولك : رأيت زيداً أبا عمرو . فإن (أبا عمرو) ها هنا يصلح أن يقال فيه : إنه نعت ، ويصلح أن يقال : إنه بدل ، ويصلح أن يقال : إنه عطف بيان . ومن المواضع التي يشترك فيها النعت وعطف البيان قولك : بعثت إليك بالثوب الخرز . ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك : رأيت أبا عمرو زيداً . وقد يشارك عطف البيان التوكيد اللفظي ، وهو الذي يُكْرَرُ الاسم فيه بلفظه ، كقولك : رأيت زيداً زيداً^(٤) .

ولنا على النصّ مأخذان : أولهما : ذهاب ابن السّيد إلى أن لعطف البيان مواضع يشارك فيها النعت ، والبدل ، والتوكيد اللفظي ، وهو ما يفهم من مثاله الأخير . أمّا القول بمشاركة عطف البيان للبدل والتوكيد اللفظي فمرفوض ، لما

(١) في رأيي ، حق عطف البيان ، من جهة التبويب ، أن يكون تالياً للنعت لأنه قرينه ولا أرتضي مسلك الذين حددوا ترتيب التوابع من جهة الاستخدام .

(٢) تلك المسألة محل خلاف ، كما هو معلوم .

(٣) سبق نقل نصين لابن أبي الربيع ذكرَ فيهما موضعين من المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ، وردنا على ذلك ، والموضع الثالث عند ابن السّيد ، باب المبهمات (أسماء الإشارة) ، وسيأتي الحديث عن ذلك .

(٤) إصلاح الخلل : ٦٧-٦٨ ، وانظر : ٧٤-٧٥ ، حيث ذكر ما يفترق فيه النعت وعطف البيان ، وانظر أيضاً في الفروق بين عطف البيان والبدل : مغني اللبيب : ٥٩٣-٥٩٧ .

تَبَيَّنَ من خصائصِ البدل ، ولما سَيِّبَيْنُ من أن الشاهد الذي بذاءً عليه جُوزَ في (زياداً) الثانية أن تكون عطف بيان ، لم يرتضِ كثيرٌ من النحويين عدَّ العلم الذي تكرر لفظه فيه عطف بيان . أما القول بمشاركة عطف البيان للنعته في مواضع ، فهو مقبول ، ووجه الاعتراض على قوله ذلك ، تمثيله له بـ : رأيتُ زياداً أبا عمرو ، وبعثت إليك بالثوب الخز. والمثال الذي يصح أن يمثل به لذلك ، هو : رأيتُ زياداً أخاك ، وإنما تحتمل كلمة (أخاك) الوجهين باعتبارين ، فإذا نُظِرَ إلى كلمة (أخ) ، باعتبارها اسماً جامداً ، تعيَّنَ إعرابها عطف بيان ، وإذا نُظِرَ إليها باعتبار أن القرابات مما يُنعتُ به ، جاز إعرابها على ذلك النظر نعتاً .

ونأتي إلى بيان علة رفضنا لإعراب (أبا عمرو) و (الخز) في مثاليه نعتاً ، فنقولُ فيما يتعلق بالمثال الأول : إنه وإن كانت القرابات تُعدُّ من جملة ما يُنعتُ به ، إلا أن الكنية باعتبارها قسماً من أقسام العلم^(١) ، فيجب إعطاؤها حكم الاسم في الردِّ على ما قبلها - توحيداً للمنهج - : فكما لا يصح إعراب (زيد) و (قفة) في نحو : رأيتُ أبا عبدالله زياداً ، وجاءني أبو عبدالله قفة ، نعتاً ، فينبغي ألا يصح إعراب (أبا عبدالله) نعتاً ، في رأيتُ زياداً أبا عبدالله . أما فيما يتعلق بالمثال الثاني : بعثت إليك بالثوب الخز ، فنقول : سبق في فصل النعت^(٢) ، إثبات أنه لا يجوز إيقاع اسم الجنس نعتاً إذا كان الغرض من النعت بيان جنس المنعوت في كل موضع ، وإنما يجوز ذلك في مقام إرادة المبالغة فقط وعليه فلا يجوز إعراب (الخز) نعتاً ، كما كان ذلك غير جائز لو كان المنعوت نكرة ، نحو : بعثت إليك بثوبٍ خَزٍّ ؛ إذ الأصل فيه - وفي ما شابهه - الإضافة بأن يقال : بعثت إليك بثوبٍ خَزٍّ ، ويجوز الجر بمن : بثوبٍ من خَزٍّ - والجار والمجرور نعتٌ وظيفته بيان جنس المنعوت - ، ويجوز النصب

ووجه

(١) انظر في وجهه تقسيمات الأعلام : التفسير الكبير : ٤٧/١ - ٥١ .

(٢) انظر فصل النعت في هذا البحث : ٦ - ١٠ ، ١١٤ - ١٢٤ .

على التمييز بثوبٍ خزاً^(١) . ويتعين عطف البيان في مثال ابن السَّيد لأن الجامد المردود على ما قبله معرفة .

وممن نصَّ على تلك الخصيصة لعطف البيان بالإضافة إلى ابن السَّيد المحلِّي وابنُ عصفور وابنُ معطي^(٢) . قال المحلي : « فأما عطف البيان فهو اسم جامد معرفة غير معتمد بالحديث ، ولا ينوي معه تكرير عامل متبوعه ، مبين لاسم قبله دونه في الشهرة^(٣) غير منوي به الطرح . وأكثر استعماله في الأعلام الجارية على الكنى ، كقولك : هذا أبو الحسن علي ، وفي الألقاب الجارية على الكنى ، كقولك : هذا أبو زيدٍ قَفَّةً ، أو على الأعلام المضافة ، كقولك : هذا عبدالله بَطَّةً^(٤) .

وقال ابن عصفور : « عطف البيان جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة ، أو مثله ، يبيئه تبيين النعت ... وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام إذا جرت على الكنى ، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء الأعلام المضافة ، نحو قولك : قام أبو عبدالله قفة ... »^(٥) .

لكن يؤخذ على ابن عصفور تضارب كلامه ، حيث ذهب في النص أعلاه إلى أن عطف البيان ينبغي أن يكون أشهر من متبوعه أو مساوياً له ، وذهب في مصنف آخر - وهو يوضح الفرق بين عطف البيان والنعت - إلى عدم اشتراط معرفة المخاطب بكون الاسم الذي يُعطفُ عطفَ بيان ، من أسماء

(١) انظر : الهمع : ٦٣/٤ ، ٦٥-٦٦ ، والمقتضب : ٢٧٢/٣ ، والبسيط : ٨٩٨/٢ -

٨٩٩ ، حيث جعل المبرد وابن أبي الربيع الجامد في نحو : هذا ثوب خز ، بدلاً ، والأولى جعله عطف بيان .

(٢) انظر : الفصول الخمسون : ٢٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٦٨/٢ ، وقد وافقه ابنُ القواس على ذلك .

(٣) سيأتي بيان أن ذلك ليس شرطاً .

(٤) مفتاح الإعراب : ١٤٢ .

(٥) المقرب : ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وانظر : تقريب المقرب : ١٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٩٧/١ ، وارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ ، والهمع : ١٩٢/٥ ، والمساعد : ٤٢٤/٢ .

المعطوف عليه . قال : « ومما يَتَّبَعُ به الفرق بين عطف البيان والبذل والنعته ، أن نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فإذا قلت : قام زيدُ العاقل ، فكأنك قلت : قام زيد الذي بيني وبينك العهد في أنه عاقل . وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام ، يكون على معنى ما فيه الألف واللام ، وإذا قلت : قام زيد صديق عمرو ، فكأنك قلت : قام زيد الذي بيني وبينك العهد في صداقته لعمرو . وعطف البيان إنما يُقصدُ به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فإذا قلت : قام أبو حفص عمر ، فكأنه لما وقع الاشتراك في (أبي حفص) أزلته عنه بعطف (عمر) الذي هو أشهر منه في حقَّ المُخْبِرِ عنه ، إلا أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في إنه يسمى عمر ، بل اخترت لشهرة (عمر) أن تُعْلِمَ منه مَنْ تعني بأبي حفص ... »^(١) . فكلامه حول ذلك الفرق الدلالي بين عطف البيان والنعته هو كلام سيبويه^(٢) ، ولا نظن أن سيبويه قصد إلى نفي وجود عهد بين المتكلم والمخاطب في كون (عمر) - على سبيل المثال - من أسماء الشخص الذي كنيته (أبو حفص) ، بل مقصد سيبويه - على ما فهمناه - أن تعريف النعت في نحو (العاقل) - أي إدخال (أل) عليه - إنما كان نتيجة للعهد الذي بين المخاطب والمتكلم في استقرار تلك الصفة في المحدث عنه ، وكما تكون (أل) وسيلة للدلالة على ذلك تكون الإضافة أيضاً : زيد صديق عمر ، وقد دل على وجود العهد في النعت بدليل لفظي تركيبى ، وهو (أل) أو الإضافة ، ولا يمتنع وجود العهد مع عدم ذلك الدليل ، كما في الأعلام ، وذلك أنه لو لم يكن عهد بين المتكلم والمخاطب بأن من يكنى (أبو حفص) اسمه (عمر) ، لاستحال التوضيح ، والذي يدل على ما ذهبنا إليه من كلام سيبويه قوله : « ومما يدل على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢٩٤/١ .

(٢) الكتاب : ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده»^(١) ، ونجدُ تفسيراً أوضح لمراد سيبويه في قول مَنْ قال : « ... النعتُ يوضِّحُ متبوعه بحسبِ معنى فيه ، وعطف البيان يوضِّحُ متبوعه بحسبِ الذات »^(٢) . كما أن في شرح السيرافي لكلام سيبويه ما يعضد ما أوضحناه ، قال : « وفصل سيبويه بين الصفة والعطف بأن الصفة تجيء بمعنى الألف واللام ، يريد الصفة في غير المبهمة ما أتى لمعنى فيه يختص به ويبين من غيره . ولهذا جعل (أخيك) من : مررت بزيد أخيك ، صفةً : لأن في (أخيك) معنى الأخوة التي عُرفَ بها زيد ، وبأين بها غيره ممن ليس بأخِ المخاطب ، وكذلك : مررت بزيد هذا : لأن في (هذا) معنى القرب . ولو قلت : مررت بأخيك زيد ، لم يكن زيد بصفة^(٣) : لأنه لم يُسمَّ بزيد لمعنى فيه ، فتقدر بأخيك الذي من أمره كذا وكذا ، والذي تعرفه بكذا وكذا ، ولكنه عطف لما فيه من البيان والشرح »^(٤) . ولعمري كيف يتأتى البيان والشرح إذا لم يكن للمخاطب عهد بأن في إخوته من يُسمى زيدا .

وانقرد ابن السِّيد بخطوة أخرى تجاه تمييز عطف البيان من النعت والبدل ، وذلك حيث نصَّ على أن باب المبهمات من المواضع التي استدعت وجوده^(٥) . ولا يعني ذلك أننا نزعم أنه أول من ذهب إلى إعراب مُبَيَّن اسم الإشارة عطفَ بيان ، بل نريد أن نقول إنه بنصه ذاك أشار إلى أن ذلك الموضوع مما يختص به ولا ينبغي أن يشاركه فيه غيره من الأبواب ، وهو ما لا يذهب إليه الذين يُجَوِّزون في مبين اسم الإشارة ثلاثة أوجه ، وهي : النعت والبدل ، وعطف البيان^(٦) .

(١) الكتاب : ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

(٢) الكواكب الدرية : ١٠١/٢ - ١٠٢ .

(٣) أجرى (كان) هنا مجرى (ليس) بزيادته الباء في خبرها ، لسبقها بالنفي .

(٤) شرح السيرافي : ٤١/٣ ، وانظر : ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، والمقتضب : ٢٩٥/٤ ،

حيث جوز في (أخيك) في : مررت بزيد أخيك ، النعت والبدل ، ورجح النعت .

(٥) انظر : إصلاح الخلل : ٦٨ ، ٧١ .

(٦) انظر : الدر المصون : ٨١/١ ، ٣٧٢ ، ١٣٢/٢ ، ٤٥٤/٦ ، والكشاف : ٧٠٧/٢ .

٧٣٠ ، ٢٢/١ ، ٢٣ - ٢٢/١ ، والفريد : ١٨٤/١ والبيحر : ٢٦/١ ، والفتوحات :

٣٢٠،١٠/٣ .

وإذا صرنا إلى تتبع كيفية نشوء الاحتمالات الثلاثة ، وجدنا سيبويه يُردّد تابعَ اسم الإشارة بين أحد الأوجه الثلاثة وذلك باعتبار نوع الاسم المبيّن وباعتبار اتضاح المراد من اسم الإشارة قبل الإتيان بالمبيّن ، أو عدم ذلك^(١) . فإن كان الاسم المبيّن اسم جنس مقروناً بآل جعله نعتاً ، وإن كان مضافاً إلى ما فيه (أل) جعله بدلاً أو عطف بيان ، وإن كان علماً جعله عطف بيان . ونصوصه التالية توضح ذلك ، قال : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة . وذلك قولك : هذا عبدالله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمراً يوثقُ به من العرب . وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبدالله ، أضمرت (هذا) أو (هو) ، كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق . والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حلوٌ حامضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ... وقد يكون رفعه على أن تجعل عبدالله معطوفاً على (هذا) كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبدالله منطلق . وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، على البدل ... فهذه أربعة أوجه في الرفع »^(٢) . وقال في باب آخر : « هذا بابٌ لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد . وذلك قولك : يأيها الرجل ، ويأيها الرجلان ، ويأيها المرأتان . فأَيُّ ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك : يا هذا ، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا^(٣) . وإنما صار وصفه

(١) وذلك فيما جاء منه في النداء .

(٢) الكتاب : ٨٦ ، ٨٣/٢ ، وانظر : ١٩٤/٢ ، ٧-٨ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١١/١ ، ١٢ - ١٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٩٨/٢ ، حيث جوز في (عبدالله) إلى جانب عطف البيان البدل ، وكذلك فعل المبرد : المقتضب : ٣٠٧/٤ - ٣٠٨ .

(٣) انظر : المقتضب : ٢٨٢/٤ ، حيث قال : « وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء التي فيها الألف ولا يجوز أن تنعت بالمضاف ... » وانظر أيضاً : الأصول في النحو : ٣٢٢/٢ - ٣٣ ، وشرح السيرافي :

لا يكون فيه إلا الرفع^(١) لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل . واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزلُ بمنزلة (أيِّ) ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها ، وتوصف بالأسماء . وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد . وليس ذا بمنزلة قولك : يا زيد الطويل ، من قبل أنك قلت : يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خِفتَ أن لا يُعرفَ فنعته بالطويل . وإذا قلت : يا هذا الرجل ، فأنت لم تُردِّ أن تقف على (هذا) ثم تصفه بعد ما تظنُّ أنه لم يعرف ، فمن ثمَّ وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أيِّ) ، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجمة ، لأن (ذا الجمة) لا توصف به الأسماء المبهمة ، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على^(٢) الاسم إذا أردت أن تؤكد ، كقولك : يا هؤلاء أجمعون ، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والمبهم يصيران بمنزلة اسم واحد ، يدلك على ذلك أن أي لا يجوز لك فيها أن تقول : يا أيُّها ذا الجمة . فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ، ويُفسرُ بها ولا تُوصفُ بما يُوصفُ به غيرُ المبهمة ، ولا تُفسرُ بما يُفسرُ به غيرها إلا عطفاً ... وقال الخليل - رحمه الله - : إذا قلت يا هذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكد به باسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت

(١) يُعلَّلُ لمخالفة نعت (أيُّها) لنعت المنادى المبني على الضم والذي يجوز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لحله ، إذ هو مبني في موضع نصب .

(٢) انظر : المقتضب : ٢٨٣/٤ ، حيث قال : « ... لا تقول : جاءني هذا ذو المال ، ورأيت ذاك غلام الرجل ، إلا على البديل ، أو تجعل رأيت من رؤية القلب » .

رفعت ، وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ،
يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين ... فتجري ما يكون عطفاً على الاسم
مجري ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ، ويا زيد الطويل . وزعم لي
بعض العرب أن يا هذا زيد كثير في كلام طيء ... « (١) .

أما إن جعل اسم الإشارة موضحاً لما قبله ، نحو : ضربت زيدا هذا ، فهو -
عنده - نعت لا غير (٢) .

وتجنب تلك الأوجه باحتمالاتها التي تستدعي كلاً منها ، بالإضافة إلى
التجويزات التي ينبغي أن يفسر بواسطتها جعل اسم الجنس الجامد نعتاً (٣)
في هذا الموضع ، يحققه الأخذ بما ذهب إليه ابن السّيد ، حيث قال : « وأما
المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة :
أحدهما : باب النداء . والآخر : باب المبهمات . والثالث : باب اسم الفاعل ...
وأما باب المبهمات فنحو قولك : مررت بهذا الرجل ، ولقيت هذا الغلام .
والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتاً ، لأنه يبين كما يبين النعت ،
وإنما هو في الحقيقة عطف بيان » (٤) .

وسبق ابن السّيد إلى إعراب مبيّن اسم الإشارة عطف بيان بعض المعربين
ومن هؤلاء الزجاج والنحاس وابن جني ، على ما نسب إليه (٥) . قال الزجاج
- عند إعراب قوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) (٦) - : « وموضع (ذلك)

(١) الكتاب : ١٨٨/٢ - ١٩٠ ، ١٩١ ، وانظر : شرح السيرافي : ٣٨/٣ - ٣٩ .

(٢) انظر : الكتاب : ٦/٢ ، ٧ .

(٣) انظر على سبيل المثال : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤١/١ - ٤٤٢ ، ٤٤٦ -
٤٤٧ ، وشرح الكافية : ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٢١٦/٢ ، وحاشية الصبان
على الأشموني : ٤٧/٣ .

(٤) اصلاح الخلل : ٦٨ - ٦٩ ، ٧١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٢١/٣ .

(٦) البقرة : ٢ .

رفعُ لأنه خبر ابتداءٍ على قول من قال : هذا القرآن ذلك الكتاب . والكتاب رفعٌ ، يسميه النحويون عطف البيان ، نحو قولك : هذا الرجل أخوك ، فالرجل عطف البيان ، أي يبين من الذي أشرت إليه ^(١) . وقال النحاس -عند إعراب الآية نفسها - : « ... ويكون (الكتاب) عطف البيان الذي يقوم مقام النعت ... » ^(٢) .

وممن ارتضى تلك الخطوة من ابن السيد ابن مالك ، لكنه بنى كلامه حول المسألة على أن اسم الإشارة يُنعت وينعت ^(٣) به ، قال : « من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة ، ونعته مصحوب (أل) خاصة ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان على الأصح » ^(٤) وقال في الشرح : « النعت باسم الإشارة كقوله تعالى : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) ^(٥) و : (إني أريدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) ^(٦) . ونعته نحو : سَلَ هذا الماشي عن ذلك الراكب . ولا يُنعت إلا بمصحوب (أل) ، وإن كان مصحوب (أل) جامداً محضاً ، كمررتُ بهذا الرجل ، فهو عطف بيان لا نعت ؛ لأنه غير مشتق ولا مؤولٍ بمشتقٍ . وأكثر المتأخرين يُقَدُّ بعضهم بعضاً في أنه نعت ، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه ، وهو غير صحيح ، فإن عطف البيان يُقصدُ به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يُقصدُ بالنعت في المشتق وما جرى مجراه ؛ فلا يمتنع أن

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٦٧/١ - ٦٨ .

(٢) إعراب القرآن : ١٧٨/١ .

(٣) يلاحظ من تمثيله في النص ، ب : سَلَ هذا الماشي عن ذلك الراكب ، أنه يجعل مصحوب (أل) إذا كان مشتقاً نعتاً ، ووافقه في ذلك الأشموني : شرح الأشموني : ٧٧/٢ ، وتوحيد النهج يقتضي جعل المشتق نعتاً لمحدوف هو المبين . انظر : المسائل البغداديات : ٢٦٠ - ٢٦١ ، واليسيط : ٣٢٢/١ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٢٠ .

(٥) الأنبياء : ٦٣ . (٦) القصص : ٢٧ .

يكون متبوع عطف البيان أخص منه ، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت . وقد هُدي أبو محمد ابن السيد إلى الحق في هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه ، عطف بيان ، وكذلك فعل ابن جني ، حكاه أبو علي الشلوين . وهكذا ينبغي : لأن اسم الجنس لا يُنعت به وهو غير تابع له ، فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة لكان نعتاً حين يتبع غيره ، كقولك : رأيت شخصاً رجلاً ، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة ، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً ، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً ، وإلا لزم عدم النظر ، أعني جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض ، مع عدم اختلاف المعنى «^(١) .

وقال ابن هشام - في باب : (ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعَرَّبِ من جهتها) «^(٢) : « الجهة السادسة : ألا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء ، على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط . فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين : النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت . ومن الوهم في الأول قول الزمخشري «^(٣) في : (مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ) «^(٤) إنهما عطف بيان ، والصواب أنهما نعتان ، وقد يُجاب بأنهما أُجْرِيَا مجرى الجوامد ، إذ يُستعملان غير جاريين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفات ، نحو قولنا : إلهٌ واحدٌ ، ومَلِكٌ عظيم . ومن الخطأ في الثاني

(١) شرح التسهيل : ٣/٢٢٠-٢٢١ ، وانظر : ٣/٢١٣ - ٢١٤ ، والمساعد على

التسهيل : ٤١٩/٢ ، ٤١٠ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٨٤ .

(٣) الكشف : ٤/٨٢٣ .

(٤) الناس : ٢ ، ٣ .

قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل : إِنَّ الرجل نعت ، قال ابن مالك ... قلت : وكذا^(١) الزجاج^(٢) والسهيلي ، قال السهيلي : (وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح ، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة)^(٣) . وزعم ابن عصفور^(٤) أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبيّن وهو جامد ، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله ، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً ؟ وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك : الحاضر أوالمشار إليه ، وإذا قُدِّرَ بياناً فاللام لتعريف الحضور ، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين : فكان أخصّ ، قال : وهذا معنى قول سيبويه أه . وفيما قاله نظر ، لأنّ الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً ك : مررت بزيد هذا ، قائماً نعت الإشارة فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ما قبله ، فكيف يُجعل معنى ما قبله تفسيراً له ؟ وقال الزمخشري^(٥) في

-
- (١) قوله (وكذا) معطوف على قول ابن مالك الذي ورد في نصه السابق ، وهو « وقد هدي ابن السيد إلى الحق في المسألة .. وكذا ابن جنّي » .
- (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٦٧/١ - ٦٨ .
- (٣) الناظر في مجموع تصوص سيبويه حول ذلك ، لا يسعه الموافقة على ما ذهب إليه والسهيلي .
- (٤) شرح الجمل : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، ومذهب ابن عصفور أن أسماء الإشارة تنعت وينعت بها ، انظر : شرح الجمل : ٢٠٦/١ ، ٢١٢ - ٢١٣ .
- (٥) انظر : الكشاف : ٦٠٥/٣ ، حيث قال : « ذلكم : مبتدأ . و (الله ربكم له الملك) أخبار مترادفة ، أو (الله ربكم) خبران ، وله الملك : جملة مبتدأة واقعة ... ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة ، أو عطف بيان ، وربكم خبراً لولا أن المعنى يأباه » ، وقال عند إعراب ذلك في آية الأنعام - الكشاف ٥٤/٢ - « ذلكم إشارة إلى الموصوف مما تقدم من الصفات ، وهو مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة ... » ، وانظر أيضاً : ٢٢٨/٢ ، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم : ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(ذَلِكَمُ اللّٰهُ رَبُّكُمْ) (١) : يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً م و (ربكم) الخبر ، فجوّزَ في الشيء الواحد البيان والصفة ، وجوّزَ كون العلم نعتاً ، وإنما العلم يُنعتُ ولا يُنعتُ به ، وجوّزَ نعت الإشارة بما ليس معرّفاً بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه «(٢) .

ومِمَّنْ جَعَلَ مُبَيِّنَ اسم الإشارة عطفَ بيانٍ بالإضافة إلى أولئك ابنُ برهان (٣) . ونَسَبَ القول به إلى الكوفية السيوطي (٤) .

ومن الظواهر التركيبية التي نرى أن فيها دليلاً على كون مبيّن اسم الإشارة عطف بيان لا نعتاً ، كثرة حذف ذلك المبيّن - إذا دلّ عليه أيّ دليلٍ كان - والنعت وإن كان حذفه جائزاً إلا أنه يعتبر نادراً بالقياس لحذف مُبَيِّنِ اسم الإشارة (٥) .

وخلاصة ما أردنا بيانه هو : بما أنّهم نصّوا على أن أكثر استخدام عطف البيان - في المعارف - يكون في ردّ بعض أقسام العلم على بعض ، كما أنه يكون في ردّ غير الاعلام من الأسماء الجامدة على ما يماثلها في الجمود ، فإنّنا لا نرتضي إعراب الكنى أو غيرها من أقسام العلم المرودة على قسيمها

(١) الأنعام : ١٠٢ .

(٢) مغني اللبيب : ٧٤١ - ٧٤٣ .

(٣) انظر : شرح اللمع : ٢٣٦/١ .

(٤) انظر : البيع : ١٧٧/٥ - ١٧٨ .

(٥) انظر على سبيل المثال : شرح التسهيل : ٣/٢٢٢ ، ٣٢٤ ، شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك : ٣/٢٠٥ ، شرح الأشموني : ٢/٧٤-٧٦ ، وحاشية

الصبان على الأشموني : ٣/٥٤ ، وانظر في بعض مواضع حذف مبيّن اسم

الإشارة : الكشف : ١/١٨٦ ، ٢٣٣ ، ٦٣٣ ، المحرر الوجيز : ٢/١٣١ ، والدر :

- كما في رأيت زيداً أبا عمر ، ورأيت أبا عمرو زيدا - نعتاً أو بدلاً بل يتعين فيها عطف البيان ، ويقاس على ذلك نحو : رأيت أخاك زيداً : إذ إن التابع والمتبوع جامدان وعرض الاشتراك للمتبوع فاحتاج إلى التوضيح . وينطبق ذلك على حالة النداء ، سواء نُصِبَ المبيّن التابع لمنادى منصوب ، أو ضمّ من غير تنوين ، وذلك كما في مثالي سيبويه : يا أخانا زيداً ، ويا أخانا زيدُ . وذلك أن اختلاف حركة المبيّن راجع لاختلاف اللغات ، ولكلٍّ من اللغتين مسوغها من جهة القياس ، وإن كان النصب أقيس . والحكم نفسه نحكم به لمبين اسم الإشارة ، سواءً كان اسم جنس مقروناً بـ (أل) أو علماً أو مضافاً : إذ إن ذلك المبيّن يؤدي الوظيفة ذاتها على اختلاف أنواعه ، وعليه فليس هناك داعٍ لجعل بعض تلك الأنواع نعتاً والآخر عطف بيان . أما البديل فلا موضع له هنا البتة ، لأن الإبهام في أسماء الإشارة ناشيء عن الوضع .

الوظائف

عطف البيان مُكْمَلٌ لباب النعت من جهة أنه يُؤتى به للتوضيح أو التخصيص بالجوامد ، وهو الأمر المتعذرُ تحقيقه بواسطة النعت . وكونه مُكْمَلًا يعني اقتصار وظائفه على تلك التي يتعذرُ على الباب الذي هو مُكْمَلٌ له أدائها في بعض الصور ، وتلك الصور هي التوضيح والتخصيص بالجوامد - كما ذُكرَ - ، لا غير . وهناك عِلَّةٌ أخرى لقصر وظائفه على تلكما الوظيفتين ، وهي أن « النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات وبهذا يُعلمُ أن النعت يدل على معنى في متبوعه كالمدرج أو الذمُّ ، أو غير ذلك ممَّا سبق ، وعطفُ البيان لا يدل على معنى في متبوعه »^(١) . وملاحظة ذلك هي التي حملت النحاة - بعد ذكرهم أنه تابع يجري مجرى النعت - على النصِّ على المواضع التي يجري فيها مجراه ، ونجتزئ من نصوصهم بنص ابن مالك ، حيث قال : « هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص ، جامداً أو بمنزلة . ويوافق المتبوع في الأفراد وضديه وفي التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، خلافاً لمن التزم تعريفهما ، ولمن أجاز تخالفهما ، ولا يمتنع كونه أخصَّ من المتبوع على الأصح »^(٢) . وقال في الشرح : « التابع يَعُمُّ التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل ، والجاري مجرى النعت يُخْرِجُ النعتَ وعطفَ النسق والبدل . وفي التوضيح والتخصيص يُخْرِجُ التوكيدَ لأنَّ من النعت ما يجاء به للتوكيد ، كـ (نَفْحَةٌ وَجِدَةٌ)^(٣) ، فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جارٍ مجراه ، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كل واحدٍ منهما عن الآخر ، لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص وإن كان يحصل به توضيح أي زيادة تبين . وشارك عطفُ البيان النعتَ في ظهور المتبوع ، فلا يتبعان ضميراً . وقياسُ مذهب الكسائي جوازُ إتباع عطف البيان ضمير الغائب

(١) الكواكب الدرية : ١.١/٢ - ١.٢ ، وانظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١٥٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٢٥/٣

(٣) الحاقة : ١٣ .

قياساً على النعت . وذكرتُ: (جامداً أو بمنزلة) توكيداً لإخراج النعت فإنه من جهة المعنى أشبه بعطف البيان : وذلك أنك تقول لمن له ابنان طويل وقصير ، واسم الطويل محمد : مررت بابنك الطويل ، فيحصل التخصيص^(١) بالنعت ، ولو ذكرتُ (محمداً) موضع النعت لتبين به ما تبين بالنعت لكنَّ النعت مشتق أو منزل منزلته ، كالصَّعِق ونحوه من الأعلام الصادقة بها العلمية بالغلبة ، وهي من الصفات لكنَّ وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة ، وإنما المقصود بها ما يُقصد بالأعلام المرتجلة من تعيين المسمَّى ... «(٢) .

ولأجل ما تبين - ويُعضده أمرٌ آخر سيأتي - ينبغي عدم الاعتداد بما ذهب إليه نفرٌ من النحاة ، وهو أن من وظائف هذا الباب المدح والتوكيد : إذ إن النظر في الشاهدين اللذين استندوا إليهما في الحكم له بذلك ، يُبين ضَعْفَ ذلك الاستناد . قال أبو حيان : « وقالوا : يجوز أن يجيء عطف البيان للتأكيد كما يجيء النعت للتأكيد ، وأنشدوا :

* لقائلُ يا نصرُ نصرًا نصرًا *

فنصرُ الأول المنادى مضموم ، وهو نصر بن سيار ، والثاني يُروى بالنصب وبالرفع وبالضم ، وللنحاة في تخريج ذلك أقوال «(٣) . وقال السيوطي وهو يعرف عطف البيان : « هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً ، وتخصيصاً ، قيل : وتوكيداً . فالأول في المعارف نحو : جاء أخوك زيد ، والثاني في النكرات ، نحو ... ، والثالث في المكرر بلفظه ، نحو :

* لقائلُ يا نصرُ نصرًا نصرًا *

(١) قوله (التخصيص) فيه مسامحة في التعبير ؛ لأن الحاصل من الطويل

- هنا - التوضيح .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٢٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢/٦٠٧ .

قال ابن مالك^(١) : والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً ، لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك^(٢) . وقد خَرَجَ ابنُ مالك موضع الاستشهاد بالبيت بقوله : « ف (نصرُ) المرفوع توكيد على اللفظ ، والمنصوب توكيد على الموضع ، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الدعاء ك (سُقياً له) ... »^(٣) . هذا موقف ابن مالك في هذا المصنف وذهب في مصنف آخر^(٤) إلى تجويز ما جوزده سيبويه في البيت ، وهو أن (نصر) الثانية والثالثة عطف بيان على الأولى . قال سيبويه : « ... وقال رؤبة :

إني وأسطارٍ سَطِرُنْ سَطُراً
لقائلُ يا نصرُ نصرُاً نصرُاً

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرأ عطف البيان ونصبه ، كأنه على قوله : يا زيدُ زيداً ... وبعضهم يُنشدُ :

* يا نصرُ نصرُاً نصرُاً * «^(٥) .

وهناك روايات أخرى لموضع الاستشهاد بالبيت ، ولكل رواية توجيهاتها^(٦) ، ولا يَهْمُنَا عرض ذلك ، لأن غرضَ توقعنا عند هذا الشاهد هو ردُّ رأيِ الذين استندوا إليه في إثبات أن التوكيد من وظائف عطف البيان . ولذلك نورد مزيداً من النصوص التي تبين وَهْيَ ذلك الاستناد . قال ابن هشام - مبيناً المواضع التي يختص بها عطف البيان - : « ... ومنها قول الراجز وهو ذو الرُّمَّة :

(١) شرح الكافية الشافية : ١١٩٥/٣ ، انظر شرح القافية : ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ ، حاشية دغيبان

على ذلك أيضاً .

(٢) الهمع : ١٩٠/٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٩٥/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٤٠٤/٣ - ٤٠٥ .

(٥) الكتاب : ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

(٦) انظر : المقتضب : ٢٠٩/٤ - ٢١١ ، والأصول في النحو : ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ،

شرح المقدمة المحسبة : ٤٢١/٢ - ٤٢٢ .

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

لأن نصرأً الثاني مرفوع ، والثالث منصوب ، فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين : لأنه لا يجوز (يا نَصْرُ) بالرفع ، ولا (يا نصرأً) بالنَّصْب ، قالوا : وإنما (نصر) الأول عطف بيان على اللفظ ، والثاني عطف بيان على المحلِّ . واستشكل ذلك ابن الطراوة : لأنَّ الشيء لا يُبَيِّنُ نفسه ، قال : وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي ، وتابعه على ذلك المحمَّدان ابنا مالك ومُعْطِي (١) « (٢) .

ونقل الدكتور عيَّاد الثببتي رأي ابن الطراوة ، كما نقل ردَّ ابن هشام لذلك الرأي ثم انتصر لرأي ابن الطراوة ، قال : « منع ابن الطراوة أن يأتي عطف البيان بلفظ الأول ، قال في الإفصاح : (... وقال وعطف البيان كالصفة ، تقول : يا زيدُ زيدُ زيداً ، وهذا توكيد لا عطف بيان : لأنَّ عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً ، وإنما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤكِّد فلا يجوز فيه النصب كما يجوز في التوكيد المعنوي الذي هو : نفسه وعينه ، وبابه . فأما قوله : يا نصرُ نصرُ نصرًا ، فعلى غير هذا ، وفيه نظر) ... أمَّا ما ذهب إليه ابن الطراوة فقد ارتضاه ابن مالك وابنه وردهُ ابنُ هشام (٣) ... وقد تقدَّم أنَّ ابن الطراوة نصَّ على أن (زيداً) في الصورة الأولى ليس عطف بيان ، وهو الراجح في نظري لما يلي : عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً ، فكما لا يوصف الشيء بإعادة لفظه ، لا يُبَيِّنُ بإعادة لفظه ... إنَّ فَهْمَ المراد من قولك : يا زيدُ زيدُ ، وبحضرتك اثنان اسم كلِّ واحدٍ منهما زيد ، إنما هو لإقبالك على

(١) رأيه ذاك ليس في ألفيته ولا في فصوله ، انظر : القصول الخمسون :

٢٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٦٨/١ ، ٧٧٠ - ٧٧١ ، ٧٧١/٢ ، ١٠٥٢ - ١٠٥٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٥٦٤ - ٥٦٦ ، وانظر : ٥٨٥ .

(٣) انظر : مغني اللبيب : ٥٩٥ - ٥٩٧ .

أحدهما ، وتوجيه الخطاب إليه ، لا أن (زيداً) الثانية هي التي أبانت المراد منها . فإن اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول نحو قول جرير :

يا تَيْمَ تَيْمٍ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يَلْقَيْنَكُمُ في سِوَاةِ عُمَرُ

... فالأولى اعتباره عطف بيان كما ذكر ابن هشام^(١) : لأن فيه من زيادة الفائدة ما يُؤدِّي إلى بيان ما قبله وإيضاحه «^(٢)» .

أما الشاهد الذي استند إليه للقول بأنَّ عطف البيان يُؤتى به لإفادة المدح فهو وقوع (البيت الحرام) عطف بيان لـ (الكعبة) في قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكُعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ)^(٣) . والقائل بذلك هو الزمخشري : « (الْبَيْتَ الْحَرَامَ) : عطف بيان على جهة المدح ، لا على جهة التوضيح ، كما تجيء الصفة كذلك »^(٤) . وبَيَّنَّ السَّمِينُ أن وظيفة عطف البيان في الآية التوضيح كما ذكر ردَّ أبي حيان لما ذهب إليه الزمخشري ، قال : « وأما (البيت) فانتصابه على أحد وجهين : إمَّا البذل ، وإمَّا عطف البيان ، وفائدة ذلك أن بعض الجاهلية - وهم خثعم - سَمَوْا بيتاً الكعبة اليمانية ، فجاء بهذا البذل أو البيان تبییناً له عن غيره . وقال الزمخشري ... بواعتراض عليه الشيخ^(٥) بأنَّ شرط البيان الجمود ، والجامد لا يشعر بمدح وإنما يُشعرُ به المشتقُّ ، ثم قال : إلا أن يُريد لما وُصِفَ البيت بالحرام ، اقتضى المجموع ذلك . فيمكن »^(٦) .

(١) انظر : مغني اللبيب : ٥٩٦ - ٥٩٧ .

(٢) ابن الطراوة النحوي : ٢٧٧ - ٢٧٩ .

(٣) المائدة : ٩٧ .

(٤) الكشف : ٦٨١/١ ، ووافقه الزركشي : البرهان : ٤٦٣/٢ .

(٥) البحر : ٢٥/٤ .

(٦) الدر المصون : ٤٣١/٤ - ٤٣٢ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٧٠٨/١ ، حيث

قال عند إعراب قوله تعالى (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً) - البقرة : ١٢٥ - : « والبيت عَلِمَ بالغلبة على الكعبة كما غلبَ النجم على الثريا ... وقد عرفت الكعبة باسم البيت منذ عهد الجاهلية ، قال زهير ... » .

التخصيص :

وجعلنا التخصيص من وظائف عطف البيان جاء بناءً على أخذنا بمذهب الذين رأوا أن الحاجة إلى تخصيص النكرة بهذا التابع كالحاجة إلى توضيح المعرفة بواسطته ، ولذلك نصّوا في تعريفهم لعطف البيان على تلك الوظيفة . ومنهم ابن مالك - على ما يفيدُه نصُّه السابق - ، وابن هشام حيث قال : « وهو تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه ، نحو ... ونحو (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) (١) ... » (٢) . ونحا ذلك النحو في تعريفه له كل من أبي حيّان (٣) والسيوطي (٤) .

ومذهب هؤلاء هو مذهب الكوفيين على ما ذُكِرَ ، قال ابن مالك : « ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتنثية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ويتوافقان أيضاً في التعريف والتنكير . وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان ، ولم أجد هذا النقل من غير جهته . وعلى تقدير صحة النقل ، فالدليل أولى بالانقياد إليه ، والاعتماد عليه ؛ وذلك أن الحاجة داعيةٌ إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشدُّ ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوجُّ إلى ما يبيّنُها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلافٌ مقتضى الدليل . واستعماله مطلقاً مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وهو أيضاً مذهب الزمخشري ، فإنه حكم

(١) المائة : ٩٥ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٥٦٠ ، وانظر : أوضح المسالك ٤٣٦/٣ - ٣٤٨ ، وشرح التصريح : ١٣١/٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ .

(٤) انظر : الهمع : ١٩٠/٥ ، هذا ومن لم ير وقوعه في النكرات لم يذكر التخصيص في تعريفه ، انظر على سبيل المثال : الكافية : ١٤٠ ، وشرح

الكافية : ٣٩٤/٢ - ٣٩٦ ، ولياب الإعراب : ٣٩٥ - ٣٩٦ .

بذلك في موضع من الكشاف ، وهو أيضاً مذهب أبي عليّ الفارسي ، فإنه أجاز العطف والإبدال في (مقام)^(١) من قوله تعالى : (فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم)^(٢) فجعله عطف بيان مع كونه معرفة و (آيات) نكرة ، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه «^(٣) .

وقال أبو حيان : « وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة ، واختاره ابن عصفور وابن مالك . ومثل بعضهم ذلك بقوله (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)^(٤) ، وردّ الأسماء من الأجناس على الأسماء ، نحو : ثوبٌ خزٌّ ، وبابٌ ساجٌ »^(٥) .

وما ذهبوا إليه من جعل (زيتونة) شاهداً للتخصيص بعطف البيان ، لا يُساعدُ على قبوله تأملُ نظم الكلام ؛ وذلك أنه لو لم يرد بناء التركيب على الإبهام الذي يبعث في النفس ما يبعث ، لما عدل عن الأصل في بيان جنس الشجرة ، وهو الإضافة ، ولذلك فنحن أميل إلى قبول رأي من جعل (زيتونة) بدلاً وإنما قلنا : أميلٌ ، لاحتمال أن يكون المراد شجرةً بعينها ، وعلى ذلك الاحتمال يَقْوَى جعلُ (زيتونة) عطف بيان . وأشار إلى الاحتمالين الطاهر بن عاشور ، حيث قال : « وَذَكَرَتِ الشَّجَرَةَ بِاسْمِ جِنْسِهَا ثُمَّ أَبْدَلَ مِنْهُ (زَيْتُونَةٌ)

(١) أظنه وهم في النسبة إذ الذي أجاز ذلك الزمخشري ، انظر : الكشاف : ٢٨٧/١-٢٨٨، ٦١/٣ ، ولم ينسب غير ابن مالك ذلك إلى أبي علي ، بل نسبوه إلى الزمخشري ، انظر : ارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ ، والهمع : ١٩٢/٥ ، والمساعد على التسهيل : ٤٢٤/٢ .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٢٦/٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ .

(٤) التور : ٣٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٦٠٥:٢ ، وانظر : البرهان : ٤٦٣/٢ ، والمساعد على

التسهيل : ٤٢٦/٢ ، والبحر : ٩/٣ ، ٤٠٥/٧ .

وهو اسم نوعها للإبهام الذي يعقبه التفصيل^(١) ، اهتماماً بتقَرُّر ذلك في
الذهن . ووَصَفَ الزيتونة بالمباركة لما فيها من كثرة النفع فإنها ينتفع بحبها
أكلاً وبزيتها كذلك ، ويستنار بزيتها ويدخل في أدوية وإصلاح أمور كثيرة ،
وينتفع بحطبها وهو أحسن حطبٍ ، لأن فيه المادة الدهنية ، قال تعالى (تَنْبُتُ
بِالدُّهْنِ)^(٢) ، وينتفع بجودة هواء غاباتها . وقد قيل إن بركتها لأنها من شجر
بلاد الشام والشام بلدٌ مبارك من عهد إبراهيم - عليه السلام - ، قال تعالى
(وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطاً إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ)^(٣) . ووصفَ الزيتونة
على هذا وصفٌ كاشفٌ ، ويجوز أن يكون وصفاً مُخَصَّصاً لـ (زيتونة) أي :
شجرة ذات بركة، أي نماءٍ ووفرةٍ ثمرٍ من بين شجر الزيتون ... »^(٤) . ويقوي
الوجه الثاني نعتُ الشجرة بـ (لا شرقيةٍ ولا غربية) ، وفسرَ الفراء المراد من
وصفها بذلك ، بقوله : « .. وهي شجرة الزيت التي تنبتُ على تُلعةٍ من
الأرض ، فلا يسترُّها من الشمس شيء . وهو أجود لزيتها فيما ذُكر .
والشرقية التي تأخذها الشمس إذا شرقتُ ، ولا تُصيبُها إذا غربتُ لأنَّ لها
سترأ . والغربية التي تصيبها الشمس بالعشي ولا تصيبها بالغداة ، فلذلك
قال لا شرقية وحدها ولا غربية وحدها ولكنها شرقية غربية . وهو كما تقول
في الكلام : فلانٌ لا مسافرٌ ولا مُقيمٌ ، إذا كان يسافر ويقوم ، معناه : أنه ليس
بمنفرد بإقامةٍ ولا بسفرٍ »^(٥) .

(١) الأوفق أن يقال : للإبهام الذي يعقبه التفسير .

(٢) المؤمنون : ٢٠ .

(٣) الأنبياء : ٧١ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٤٠/١٨ ، وانظر : التبيان : ٩٧٠/٢ ، حيث جعل
(زيتونة) بدلاً ، ومن جوز فيها الوجهين المنتجب الهمذاني : الغريد :
٥٩٩/٣ ، والآلوسي : روح المعاني : ١٦٧/١٨ .

(٥) معاني القرآن : ٢٥٣/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٥/٤ ،
الفتوحات : ٢٢٥/٣ .

ومن مواضع تعين عطف البيان وامتناع البدل ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ

مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ

يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ

لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ (١)

قال السمين : « (فِدْيَةٌ) مبتدأ ، خبره في الجارِّ قبله ، والجماعة على تنوين (فدية) ورفع (طعام) وتوحيد (مسكين) وهشام كذلك إلا أنه قرأ : (مساكين) جمعاً ، ونافع وابن ذكوان بإضافة (فدية) إلى (طعام مساكين) جمعاً (٢) . فالقراءة الأولى يكون (طعام) بدلاً (٣) من (فدية) ، بينَ بهذا البدل المراد بالفدية . وأجاز أبو البقاء (٤) أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي طعام . وأما إضافة الفدية للطعام فمن باب إضافة الشيء إلى جنسه ، والمقصود به البيان ، كقولك : خاتم حديدٍ وثوب خز وباب ساجٍ ، لأن الفدية تكون طعاماً وغيره (٥) . وقال بعضهم : يجوز أن تكون هذه الإضافة من باب إضافة

(١) البقرة : ١٨٤ .

(٢) انظر : كتاب السبعة لابن مجاهد : ١٧٦ ، والحجة لابن خالويه : ٩٣ حيث

ذكر القراءتين بدون نسبة ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٨٦/١ .

(٣) أعربها كذلك كل من رجعت إلى كتبهم من المعربين ، انظر : إعراب القرآن

للنحاس ٢٨٦/١ ، مشكل إعراب القرآن : ١٢١/١ ، البيان في غريب إعراب

القرآن : ١٤٣/١ ، والتبيان : ١٥٠/١ ، الفريد : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، التحرير

والتنوير : ١٦٧/٢ .

(٤) التبيان : ١٥٠/١ .

(٥) ضعف الأخفش قراءة الإضافة ، قال : « وقد قرئت : (فدية طعام مسكين)

، وهذا ليس بالجيد ، إنما الطعام تفسيرٌ للفدية ، وليست الفدية بمضافة

إلى الطعام » : معاني القرآن : ٣٥١/١ .

مُنَوَّنٌ ، وَلَا يَضُرُّ تَأْنِيثُهَا بِالتَّاءِ لِبِنَائِهَا عَلَيْهَا فَهِيَ كَقَوْلِهِ :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

والأصل : وصيةٌ بمتاعٍ ، ثم حذف حرف الجر اتّساعاً ، فنُصِبَ ما بعده ، وهذا إذا لم تُجْعَلِ الوصية منصوبةً على المصدر ، لأن المصدر المؤكّد لا يعطل ، إنّما يجيء ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول ... والثاني : أنه منصوب بفعلٍ إمّا من لفظه ، أي : متعوهن متاعاً أي : تمتيعاً ، أو من غير لفظه أي : جعل الله لهنّ متاعاً ، والثالث أنه صفة لوصية ، والرابع أنه بدل منها ، والخامس : أنه منصوب بما نُصِبَها أي : يوصون متاعاً ، فهو مصدر أيضاً على غير الصدر ك (قعدت جلوساً) ، هذا فيمن نصب وصية ، السادس أنه حال من الموصين ، أي مُتَّعِيهِمْ ، أو ذوي متاع . السابع : أنه حال من أزواجهم ، أي : مُتَّعَاتٍ ، أو نواتٍ متاع ، وهي حال مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج (١) .

ونختم الحديث عن هذه الوظيفة لهذا الباب بما قاله ابن بابشاذ (٢) وهو أن عطف البيان يكون غالباً في المعارف .

(١) الدر : ٥٠٣/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٧٥/١ ، ومشكل إعراب

القرآن : ١٣٢/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٦٣/١ ، والفريد :

٤٨٣/١ ، والبحر : ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ٤٢١/٢ .

التوضيح :

مرّبنا نصرُ جَمْعٍ من النحاة على أن أكثر استخدام عطف البيان يكون في ردّ أقسام العلم بعضها على بعض . كما مرّ أن من الأمثلة التي جعل النحاة المبين فيها يحتمل البديل وعطف البيان ، قولهم : رأيت أخاك زيداً^(١) ، وقد رددنا وجه البديل استناداً إلى كون التابع في ذلك المثال قد أدّى وظيفة النعت ، في نحو : رأيت أخاك الطويل^(٢) . وقد يقال : إن ما رَدَدْتَهُ جائز ، بناءً على ما أَصْلَتْهُ أَنْتِ من أنّ المبيّن يكون بدلاً ، إذا وُجِدَ أن التركيب مبنيٌّ على التقديم والتأخير المؤدّيين إلى تغيير الحكم النحوي ، و(أخاك) -في المثال - إن تأخر ، يعرب نعتاً . والجواب : إن الأصل في : (أب ، وأم ، وابن ، وابنة ، وبنت ، وأخ ، واخت) ونحوها من الكلمات الجامدة ، ألا تقع نعوتاً ، وما جاز إعرابها كذلك إلا على المسامحة ، لدلالاتها على أنواع القرباب ، ولأجل ذلك صحّ نعتُ كلمة (أخ) في المثال^(٣) ، كما صحّ جَعْلُ أَبِي فلانٍ ، ونحوه عطف بيان^(٤) . وكما لا يقال : إن التركيب في نحو : رأيت أبا عبدالله زيداً ، مبني على التقديم والتأخير ، فينبغي ألا يقال ذلك فيما نحن بصدده : رأيت أخاك زيداً^(٥) .

وتوحيد النهج يقتضي أن يعامل نحو : ابن فلان - مردوداً على العلم - معاملة أبي فلان ، أي أن يُجْعَلَ عطف بيان لا نعتاً ؛ لأنهما متفقان في كون كلٍّ منهما

(١) انظر على سبيل المثال : الكتاب : ٤٤/١ ، ٥٠٨/٣ ، شرح التسهيل :

٣٣٣/٣ ، شرح الكافية : ٢٨٤/٢ .

(٢) انظر : اللمع : ١٤٨ .

(٣) وذلك أنا نأخذ بمذهب الذين لا يجيزون نعت النعت ، وهو الحق .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٢٧/٢ ، هذا وقد جعل سيبويه

الكنية نعتاً في : رأيت عبدالله أبا زيد ، انظر : الكتاب : ٢٨٦/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٢٨١/٢ .

يجري مجرى العلم . وقد مال السمين إلى ذلك الوجه عند إعراب (وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَاتِ) (١) ، قال : « قوله (ابن مريم) : عطف بيان أو بدل ، ويجوز أن يكون صفة إلا أن الأول أولى : لأن (ابن مريم) جرى مجرى العلم له » (٢) .

ونشير قبل إيراد شواهد التوضيح إلى أن ما اشترطه بعضهم من وجوب كون عطف البيان أوضح من متبوعه ، أو مساوياً (٣) له ، لا اعتداد به على ما ذهب إليه بعض آخر . قال ابن مالك « وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص ، بل يساويه ، أو يكون أعم منه . والصحيح جواز الأوجه الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً ، فليكن العطف كذلك ، وهو مذهب سيبويه - رحمه الله - ، فإنه أجاز في : ذا الجملة ، من : يا هذا ذا الجملة ، أن يكون عطف بيان أو يكون بدلاً (٤) . وقد تقدم (٥) الكلام على أن اسم الجنس الجامد مثل : رأيت ذلك الرجل ، بيان ، مع أنه أقل اختصاصاً من اسم الإشارة ، وتبين دليل ذلك هناك » (٦) . وإنما رأينا بيان الوجه الحق في هذه المسألة ، لأن شرط المشترطين يترتب عليه إخراج بعض الأمثلة التي هي من صميم هذا الباب منه . ونجد مصداق ما قلناه في نص ابن هشام التالي : « ... وكذلك يمتنع البيان في قولك : قرأ قالون عيسى ،

(١) البقرة : ٨٧ .

(٢) الدر : ٤٩٤/١ .

(٣) انظر في من اشترط ذلك : إرتشاف الضرب : ٦.٥/٢ - ٦.٦ ، والهمع : ١٩١/٥ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٨٨/٢ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٠/٣ - ٣٢١ .

(٦) السابق : ٣٢٦/٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية : ١١٩٣/٣ .

ونحوه وَمَا الْأَوَّلُ فِيهِ أَوْضَحُ مِنَ الثَّانِي ... « (١) ، وقد مالَ ابنُ ديشام عن مذهبه ذاك في مُصنَّف آخر له ، حيث قال : « وقوله (٢) وقول الجرجاني (٣) : يُشترطُ كونه أَوْضَحُ من متبوعه مخالف لقول سيبويه في : يا هذا ذَا الجملة ، إن (ذَا الجملة) عطف بيان مع أن الإشارة أَوْضَحُ من المضاف إلى ذي الأداة « (٤) .

ومن شواهد التوضيح بعطف البيان ما في قوله تعالى :

﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ قَالَ
رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٤٥﴾ وَبَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٤٦﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّ
لِسَانِي ﴿٤٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٤٨﴾ وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٤٩﴾ هَارُونَ
أَخِي ﴿٥٠﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ﴿٥١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴿٥٢﴾ (٥)

وموضع الاستشهاد : (هارون أخي) ، حيث (هارون) بدل من (وزيراً) و (أخي) عطف بيان لـ (هارون) . والوجه المختار عندنا في مفعولي (اجعل)

(١) شرح شذور الذهب : ٥٦٦ - ٥٦٧ ، و (عيسى) على ذلك يعرب بدلاً ، انظر الكواكب الدرية ١٠٤/٢ .

(٢) الضمير يعود إلى الزمخشري ، انظر : المفصل : ١٤٩ ، حيث قال : « هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وَيُنزَلُ من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغربية إذا تُرجمتُ بها » ، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١١٩٣/٣ : « واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه ، وليس بصحيح » .

(٣) انظر : المقتصد : ٩٢٧/٢ ، ونصه : « ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الإسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به » .

(٤) أوضح المسالك : ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ ، وانظر : شرح التصريح : ١٣٢/٢ .

(٥) طه : ٢٤ - ٢٢ .

هو: (لي) مفعول ثانٍ مقدم ، و (وزيراً) مفعول أول ، وذلك لأن المقام مقام
 طَلَبٍ مَعِينٍ له ، لا طلب وزارةٍ لأحدٍ من أهله ، فكما طلبَ شَرَحَ صدره وتيسير
 أمره ، طلبَ مَعِيناً له على أداء المهمة المنوطة به وهو ما دلَّ عليه قوله: (اشْدُدْ
 به أزري) ، وعلى ذلك يكون الجار والمجرور (من أهلي) في محل نصبٍ نعتاً
 لـ (وزيراً) ، وهو نعت مَخْصَصٌ ، « وَخَصَّ هَارُونَ لِفِرطِ ثِقَتَهُ بِهِ وَلِأَنَّهُ كَانَ
 فَصِيحَ اللِّسَانِ مِقْوَالاً ، فَكَوْنَهُ مِنْ أَهْلِهِ مِثْلَةَ النَّصِيحِ لَهُ ، وَكَوْنَهُ أَخَاهُ أَقْوَى فِي
 الْمُنَاصِحَةِ ، وَكَوْنَهُ الْآخِ الْخَاصِّ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ بِأَصَالَةِ الرَّأْيِ »^(١) . قال
 الزمخشري: « لما أمره بالذهاب إلى فرعون الطاغي لعنه الله ، عرف أنه كُفِّفَ
 أمراً عظيماً وخطباً جسيماً يحتاج معه إلى احتمال ما لا يحتمله إلا ذو جأشٍ
 رابطٍ وصدورٍ فسيحٍ ، فاستوهب ربه أن يشرح صدره ويفسح قلبه ، ويجعله
 حليماً حمولاً يستقبل ما عسى يردُّ عليه من الشدائد التي يذهب معها صبرُ
 الصابر ، بجميل الصبر وحسن الثبات ، وأن يسَّهلَ عليه في الجملة أمره الذي
 هو خلافة الله في أرضه وما يصحبها من مزاولة معازم الشؤون ومقاساة
 جلائل الخطوب ... الوزير^(٢) من الوزر لأنه يتحمل عن الملك أوزاره ومؤنه . أو
 من الوزر ، لأن الملك يعتصم برأيه ويلجئ إليه أموره . أو من المؤازرة وهي
 المعاونة . (وزيراً) و (هارون) مفعولاً قوله (اجعل) قدم ثانيهما على
 أولهما عناية بأمر الوزارة . أو (لي وزيراً) مفعولاً ، و (هارون) عطف بيان
 للوزير^(٣) . و (أخي) في الوجهين ، بدل من (هارون) ، وإن جُعِلَ عطف بيانٍ

(١) التحرير والتنوير: ٢١٢/١٦ .

(٢) انظر: الصحاح: ٨٤٥/٢ .

(٣) هذا بناء على مذهبه الذي يُجوز التخالف بين عطف البيان ومتبوعه ،
 ولم يرتضه أحد من النحاة .

(٤) الكشاف: ٦٠/٣ - ٦١ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٨/٣ ، الفريد:

٣/٤٣٤-٤٣٥ ، والفتوحات: ٨٩/٣ ، روح المعاني: ١٨٤/١٦ - ١٨٥ .

أَخْرَ ، جَاَزَ وَحَسَنَ « (٤) .

وجاءت إجابة دعوة موسى - عليه السلام - تلك باستنباة هارون ، رحمةً به وترافاً عليه ، كما قال تعالى :

(وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾
وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ
رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾) (١)

قال الطاهر : « ومعنى هبة أخيه له : أن الله عززه به وأعانه به ، إذ جعله نبياً وأمره أن يرافقه في الدعوة ، لأن في لسان موسى حُبْسَةً ، وكان هارون فصيح اللسان ، فكان يتكلم عن موسى بما يريد إبلاغه ، وكان يستخلفه في مُهِمَّاتِ الْأُمَّةِ . وَإِنَّمَا جُعِلَتْ تِلْكَ الْهَبَةُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ رَحِمَ مُوسَى إِذ يَسَّرَ لَهُ أَخًا فَصِيحَ اللِّسَانِ ، وَأَكْمَلَهُ بِالْإِنْبَاءِ حَتَّى يَعْلَمَ مَرَادَ مُوسَى مِمَّا يَبْلُغُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يُوَصِّفْ هَارُونَ بِأَنَّهُ رَسُولٌ ؛ إِذْ لَمْ يَرْسَلْهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ مَبْلُغًا عَنِ مُوسَى . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ) (٢) فَهُوَ مِنَ التَّغْلِيْبِ « (٣) . وَ (هَارُونَ) عَطْفُ بَيَانٍ لـ (أَخَاهُ) ، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ جَعَلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ بَدَلًا مِنْ (مِنْ) فِي (مِنْ رَحْمَتِنَا) ، قَالَ : « (مِنْ رَحْمَتِنَا) : مِنْ أَجْلِ رَحْمَتِنَا وَتَرَاْفُنَا عَلَيْهِ وَهَبْنَا لَهُ هَارُونَ . أَوْ بَعْضُ رَحْمَتِنَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : (وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا) (٤) .. وَ (أَخَاهُ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَدَلٌ ، وَ (هَارُونَ) عَطْفُ بَيَانٍ ، كَقَوْلِكَ : رَأَيْتَ رَجُلًا أَخَاكَ زَيْدًا ... « (٥) . وَرَدَّ أَبُو حِيَانَ عَلَيْهِ ذَلِكَ

(١) مريم : ٥١ - ٥٣ .

(٢) طه : ٤٧ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٢٨/١٦ - ١٢٩ .

(٤) مريم : ٥٠ .

(٥) الكشاف : ٢٣/٣ وانظر : إعراب القرآن للتحاس : ٢١/٣ ، حيث أعرب

(هارون) بدلاً من (أخاه) .

- وهو مُجَوِّدٌ - ، قال السمين : « قوله (من رحمتنا) : في (مِنْ) هذه وجهان ، أحدهما : أنها تعليلية ، أي : من أجل رحمتنا . و (أخاه) على هذا مفعول به ، و (هارون) بدلٌ أو عطف بيان ، أو منصوب بإضمار أعني ، و (نبياً) حال . والثاني : أنها تبعيضية ، أي بعض رحمتنا . قال الزمخشري : ... قال الشيخ^(١) : الظاهر أن (أخاه) مفعول (وهبنا) ، ولا تُرَادِفُ (مِنْ) بعضاً فتبدل (أخاه) منها^(٢) .

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ
وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^{١٣٢} أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ
الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ
إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا
وَحِيدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾^(٣) .

ف « (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) : عطف بيان^(٤) لـ (آبائك) وجعل إسماعيل وهو عمُّه من جملة آبائه ، لأن العم أب والخالة أم ، لانخراطهما في سلك واحد وهو الأخوة لا تفاوت بينهما . ومنه قوله عليه السلام : (عمُّ

(١) البحر : ١٩٩/٦ .

(٢) الدر المصون : ٦٠٧/٧ ، وانظر : الفتوحات : ٦٧/٣ ، وروح المعاني :

١٠٤/١٦ .

(٣) البقرة : ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤) ممن أعربها بدلاً : الأخفش : معاني القرآن : ٣٣٩/١ والزجاج : معاني

القرآن وإعراجه : ٢١٢/١ ، والنحاس : إعراب القرآن : ٢٦٥/١ ، وابن

جني : المحتسب : ١١٣/١ .

الرجل صَنُوْ أَبِيه) أي لا تفاوت بينهما كما لا تفاوت بين صِنُوِي النخلة ...
 وقرأ أُبِيُّ : (وإله إبراهيم) بطرح أبائك . وقُرِي (١) : أبيك ، وفيه وجهان :
 أن يكون واحداً وإبراهيم وحده عطف بيان له ، وأن يكون جمعاً بالواو والنون
 ، قال : * وفديتنا بالأبيينا * (٢) .

(إلهاً واحداً) بدل من (إله أبائك) ... أو على الاختصاص (٣) ، أي : نريدُ
 بإله أبائك إلهاً واحداً ... « (٤) . » وجيء في قوله (نعبد إلهك) معرفاً
 بالإضافة دون الاسم العلم بأن يقول : نعبد الله ، لأن إضافة إله إلى ضمير
 يعقوب وإلى آباءه تفيد جميع الصفات التي كان يعقوب وآبؤه يصفون الله بها
 فيما لقَّنه لأبنائه منذ نشأتهم ... وأيضاً فمِرَّ فوائد تعريف الذي يعبدونه
 بطريق الإضافة إلى ضمير أبيهم وإلى لفظ آباءه ، أن فيها إيحاءً إلى أنهم
 مقتدون بسلفهم . وفي الإتيان بعطف البيان من قولهم إبراهيم وإسماعيل
 وإسحاق ، ضرب من محسن الاطراد تنويهاً بأسماء هؤلاء الأسلاف ، كقول

(١) انظر : المحتسب : ١١٢/١ ومختصر شواذ القرآن : ٩ ، ومعاني الفراء :
 ٨٢/١ ، وخرجها ابن جني على أن يكون (أبيك) جمع (أب) على الصحة ،
 على قولهم للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أي : آباء أحرار ، ثم قال : «
 وقد اتَّسعَ في ذلك عنهم ، ومن أبيات الكتاب : ... ويؤكد أن المراد به
 الجماعة ما جاء بعده من قوله : (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) .. فيصير :
 وإله أبيك ، كقوله : إله ذويك ، هذا هو الوجه » .

(٢) انظر : الكتاب : ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ .

(٣) الوجه عندي أن يكون (إلهاً واحداً) حالاً مؤكدة رافعة لاحتمال التعدد
 الذي قد ينشأ من العطف : (إلهك وإله أبائك) ، انظر المحرر : ٥٠٠/١ .

(٤) الكشف : ١٩٣/١ - ١٩٤ ، وانظر : الدرر : ١٣٠/٢ ، حيث جوز السمين في
 (إبراهيم) وما بعده البديل وعطف البيان والنصب على إضمار (أعني) ،
 وانظر أيضاً : ٤٤١/٦ ، ٤٩٧ .

ربيعة بن نصر بن قعين :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ « (١) .

وقوله تعالى (إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ) : « بدلٌ من (إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ) ، وفائدة المجيء بالخبر على هذه الطريقة دون أن يقال : أم كنتم شهداء إذ قال يعقوبُ لبنيه عند الموت ، هي قصدُ استقلال الخبر وأهميّة القصة وقصدُ حكايتها على ترتيب حصولها ، وقصدُ الإجمال ثمّ التفصيل ، لأنّ حالة حضور الموت لا تخلو من حدثٍ هامٍ سيُحكى بعدها فيترقبه السامع ... » (٢) .

والخلاصة أنّ عطف البيان يُؤتى به لتخصيص النكرات كما يُؤتى به لتوضيح المعارف ، إلّا أنّ الغالب فيه التوضيح . وأكثرُ مجيئه مُخصّصاً يكون بعد النكرات العامّة التي تحتل أكثر من شيء فيؤتى بعطف البيان مُبيّناً الاحتمال المقصود . ويلاحظ على بعض تلك النكرات أنّه يصحُّ تخصُّصها بالإضافة ، وتكون إضافتها عندئذٍ بمعنى (مِنْ) البيانية . وليس لعطف البيان - بسبب جموده - وظائف غير هاتين الوظيفتين . كما أنّه يجوز فيه - قياساً على النعت - أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه في الاختصاص .

(١) التحرير والتنوير : ٧٣٣/١ .

(٢) السابق : ٧٣٢/١ .

نتائج البذل وعطف البيان :

- كان مُتَّجِهٌ نظرنا في دراسة كلِّ من البذل وعطف البيان حلَّ إشكال عدم إمكانية التفرقة بين كلِّ من البذل المطابق وعطف البيان .

- ولذلك حَرَصْتُ هذه الدراسة على البحث عن أسس يتمُّ بالاستناد إليها التوصلُ إلى ذلك الحل . وقد وُجِدَ أنَّ مصدر الإشكال أمران : الأول : عدمُ النظر في المصدر الذي ينشأ عنه ما يقتضي التخصيص أو التوضيح . والثاني : التمثيل . ونعني بكون التمثيل أحد مصدري الإشكال ، جعل النحاة الأمثلة ذاتها تحتلُّ البابين ، باعتبارين - كما قالوا - ، ونتج عن ذلك الخلط الذي حمل عدداً من النحاة على التصريح بأنَّهم لا يستطيعون تَبَيُّنُ الفرق بين البذل المطابق وعطف البيان .

- وبناءً على تَبَيُّنِ مصدر الإشكال جعلنا أساسَ التفرقة بين البابين أمرين : الأوَّل : النَّظَرُ في مصدر الإبهام ، فإنَّ كان ناشئاً عن شمول اللفظ أو اشتراكه ، فالمبيِّنُ عطف بيان . وإنَّ كان ناشئاً عن العدول عن الأصل في بناء التركيب لمقتضى معنويٍّ ، فالمبيِّنُ بدل . والأمر الثاني : الاستغناء فيما يتعلق بالبذل المطابق - عن الأمثلة بالشواهد النَّصِيَّة التي يستحيلُ في ضوء النظر إلى خصائصها ، القول بكون التابع عطف بيان .

- والخصائص الأسلوبية لباب البذل تتلخَّصُ فيما يلي :

أ - الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص .

ب - الصيرورة إلى التقديم والتأخير المؤديين إلى تغيير الباب

النحوي لكلِّ من المقدم والمؤخر .

ج - الإضمار ثمَّ التفسير .

د - الإقحام .

هـ - العدول عن الأخصر في بيان الأجناس ، وهو الإضافة ، إنَّ لم

يمنع منها مانع .

- في ظلّ النظر في تلك الخصائص لا يمكن قبول القول بأنّ المبدل منه في حكم الطرح - لا لفظاً ولا معنىً - ولا القول بأنّ العامل في البديل غير العامل في المبدل منه ؛ لأنّ قبول ذلك يُؤدّي إلى العودة بالتركيب إلى الأصل المتروك لغرضٍ معنويّ ، وبما أنّ ذلك الأصل متروك ، فلا ينبغي معاودة النظر إليه إلاّ لغرض التحليل الذي هدفه توضيح خصائص الباب .

- عرّضنا وجهات نظر النحاة المختلفة تجاه وظيفة أقسام البديل الثلاثة ، ثمّ صرنا إلى تقرير وجهة النظر الصحيحة تجاه الوظيفة الأساسية للباب ، وهي : الإشارة إلى أنّ المعنى الذي يُعبّرُ عنه ببناء الكلام على ذلك النحو له من الأهمية ما اقتضى العدول عن الأصل في بناء التركيب : لإعطاء ذلك المعنى مزيد تقوية وفضل تقرير بواسطة التعبير عنه بطريقتين .

- وعلى ذلك فليس التوضيح أو التخصيص من وظائف أسلوب البديل ، بل يُؤتى به لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أو التعظيم ، أو التهديد ، أو التعريض ، إلى غير ذلك من الوظائف البيانية التي يُؤدّيها كلُّ من النعت والحال والإضافة .

- كما أنّ من وظائف البديل التوكيد . والتوكيد به يكون على وجود مثله مثل التوكيد بالنعت والحال ، وتلك الوجوه هي : توكيد العموم ، والتقرير ، والاستدلال . والبديل المؤكّد يكون اسماً ظاهراً وفعلاً ، ولا يكون ضميراً .

أمّا فيما يتعلق بوظائف عطف البيان :

- فقد أثبتنا أنّ لهوظيفتين فقط ، وهما التخصيص والتوضيح . وإنما اقتصرتا وظائفه على هاتين الوظيفتين لأنّه باب مكملٌ لباب النعت من جهة أنه يمكن أن يُؤدّي به - جامداً - ما لا يمكن تأديته بواسطة النعت لكون الاشتقاق شرطاً فيه . وأكثر استخدامه في المعارف في ردّ بعض أقسام العلم على بعض ، وفي توضيح المراد بأسماء الإشارة . ومن مواضعه في النكرات رفع العموم - الناشيء عن التواضع أو التعارف - في المتبوع

بالتَّصَرُّفِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُرَادِ مِنْ بَيْنِ الْوُجُوهِ الْمُحْتَمَلَةِ .

- تَبَيَّنَ مَذْهَبُ الْذَاهِبِينَ إِلَى أَنَّ مِنْ مَوَاضِعِ الْاِحْتِيَاجِ لِعَطْفِ الْبَيَانِ بَابَ الْمُبْهَمَاتِ (اَسْمَاءُ الْاِشَارَةِ) : لِأَنَّ فِيهِ تَوْحِيداً لِلْوَجْهِ الَّذِي يُتَّخَذُ عَلَيْهِ مُبَيِّنُ اسْمِ الْاِشَارَةِ ، إِذْ ذَلِكَ الْمُبَيِّنُ كَمَا يَجِيءُ اسْمَ جِنْسٍ مَقْرُوناً بِأَلٍ يَجِيءُ عُلماً وَمُضَافاً ، فَالْأَخْذُ بِمَذْهَبِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَبِينِ اسْمِ الْاِشَارَةِ نَعْتاً -بشروطه الذي اشتراطوه - يُؤدِّي إِلَى تَعَدُّدِ الْاَبْوَابِ الَّتِي يَدْخُلُ تَحْتِهَا ذَلِكَ الْمُبَيِّنُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَعْرَبُ نَعْتاً إِذَا كَانَ اسْمَ جِنْسٍ مَقْرُوناً بِأَلٍ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ أُعْرِبَ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ بَدَلاً .

- صَرِّحْنَا بِالتَّأْكِيدِ عَلَى الْاِسْتِنَادِ إِلَى قَاعِدَةِ : يُغْتَفَرُ فِي التَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْاَوَائِلِ ، إِلَى اثْبَاتِ خَطَا تَصَوُّرِ أَنَّ مِنْ مَوَاضِعِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى عَطْفِ الْبَيَانِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُؤدِّي فِيهَا إِحْلَالُ التَّابِعِ مَحَلَّ الْمَتَّبِعِ إِلَى مَخَالَفَةِ اَصُولِ الصَّنَاعَةِ ، وَهَذَا كَمَا قَالُوا مَوْضِعَانِ : بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَبَابِ النِّدَاءِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْاِشْكَالَ الْمَتَّصِرَ مَحْلُولَ بِتِلْكَ الْقَاعِدَةِ ، كَمَا أَنَّهُ مَحْلُولٌ - فِي رَأْيِنَا - بِعَدَمِ قَبُولِ الْقَوْلِ بِحُلُولِ الْبَدَلِ مَحَلَّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ . وَإِنَّمَا اَعْتَبَرْنَا ذَلِكَ التَّصَوُّرَ خَطَاً لِأَنَّ الرُّكُونَ إِلَيْهِ يَنْتُجُ عَنْهُ صَوْرٌ أُخْرَى مِنْ صُورِ الْخَلْطِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ .

الفصل الرابع

- الإضافة
- التمييز

أولاً : الإضافة

القسم الأول
الوظائف

تقديم (١) :

أوضحَ البلاغيون الحالة التي يُصار فيها إلى التبيين بالإضافة دون غيرها من أساليب البيان ، كالنعت وغيره . قال السكاكي : « وأما الحالة التي تقتضي التعريف بالإضافة فهي متى لم يكن للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريقٌ سواها أصلاً ، كقولك : غلامُ زيدٍ ، إن لم يكن عندك منه شيءٌ سواه ، أو عند سامعك ، أو طريقٌ سواها أخصرُ ، والمقام مقامُ اختصارٍ ... أو لأنَّ في إضافته حصولَ مطلوبٍ آخرَ ، مثل أن تُغني عن التفصيل المتعذر ، أو الأولى تركهُ بجهةٍ من الجهات ... أو مثل أن تتضمن اعتباراً لطيفاً مجازياً ... ، أو مثل أن تتضمن نوعَ تعظيمٍ باعتبارٍ ، كما تقول : عبدي حَصْرٌ ، فتُعظَّم شأنك أن لك عبداً ، أو كما تقول : عبدُ الخليفة حَصْرٌ فتُعظَّم شأنُ العبد ، أو كما تقول : عبدُ الخليفة عند فلانٍ ، فتُعظَّم شأنُ فلان . أو نوعٍ تحقيرٍ ، كما تقول : ولدُ الحِجَامِ عنده . أو غرضاً من الأغراض ممكن التعلُّق بالإضافة »^(١) . ونقلَ عن الكرخي قوله : « الإضافة قد تكون للتبيين ، وقد تكون لبيان صفات الكمال »^(٢) .

وزهابُ السكاكي وغيره إلى أن للإضافة وظائفَ أُخرَ غير التخصيص والتعريف ، وهما الوظيفتان اللتان قَصَرَ جمهور النحاة ووظائف الإضافة عليهما ، يؤيدهُ مجيؤها لذلك في أسلوب القرآن الكريم . حيث يتبين من تأمله أنه عندما يصار إلى الإضافة مع كون التخصيص أو التعريف ممكناً بغيرها من الأساليب ، أو الألفاظ ، فإن هدف ذلك تحقيق أمرٍ آخر غير ما ذُكِرَ وحَدِّدَ للإضافة ، وهو ما أشار السكاكي إليه آنفاً ، وغيره من مفسري القرآن الكريم . وتلك هي الأغراض البلاغية التي يُعَدُّ لأجل تحقيقها عن استخدام كلمةٍ - لا يحتاج معها إلى الإضافة - إلى غيرها . يحتاج معها إلى الإضافة لتحقيق

(١) سَأبَدُ هذا الفصل بذكر كلام البلاغيين في موضوع الإضافة ، لشهرته

واتساعه وفائدته ، ثُمَّ أَرَجَع إلى كلام النحاة حولها .

(٢) مفتاح العلوم : ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) الفتوحات الإلهية : ٢٤٨/٣ .

الغرض الذي من أجله عدل عن الأصل^(١) .

وعلى ذلك فإن الفيصل في تحديد غرض الإضافة (وظيفتها) هو : إن كانت نسبتها غير معلومة فهي للتعريف أو التخصيص ونحوهما من الوظائف الأساسية، كما أنها قد تُؤدِّي بالإضافة إليهما الوظائف الأخرى ، كما هو الحال في النعت ، حيث رأينا أن النعت المُخصَّص أو الموضَّح يُفيد أحياناً بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية غيرها من الوظائف كالمُدح والذم ، إلى غير ذلك^(٢) . وإن كانت النسبة معلومة فلإضافة - حينئذٍ - وظائف أخر غير الوظائف الأساسية . والوظائف الأساسية للإضافة محصورة - كما ذُكر - عند جمهور النحاة في التخصيص والتعريف ، وذكر بعضهم وظيفة ثالثة ، وهي إفادة العموم والاستغراق ، كما أتت هديت إلى أنها تؤدي وظيفة رابعة ، وهي التوضيح ، وتلك كما نعلم من وظائف نعت المعرفة .

(١) انظر في صور من العدول عن الأصل ومقتضيه : البرهان في علوم

القرآن : ٤٨٤/٢ - ٤٨٥ ، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٥٥ ،

ومن أسرار البلاغة في القرآن : ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) انظر : ٤٢/١ - ٤٦ من هذه الدراسة .

التخصيص :

ذكر النحاة أن الإضافة تكون للتخصيص حينما يكون المضاف إليه نكرة ، كما في : غلام رجل . وحينما يكون المضاف من الأسماء المتوغلّة في الإبهام ، وهي مثل ، غير ، شبه . ونضيف إلى ذلك أن الإضافة تكون للتخصيص مع كون المضاف إليه معرفة ، وذلك في حالات ، منها :

- أ - أن يكون المضاف إليه مقروناً بآل الجنسية - سواءً كان جمعاً ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، أو مفرداً - ، والمضاف قد يكون اسم جنس - للمعنى أو الذات - ، أو اسم تفضيل ، أو جمعاً ، أو اسم جمع . . .
- ب - أن يكون المضاف جمعاً مضافاً إلى ضمير ، وذلك الجمع يصدق على فئات ، فتصيرُهُ الإضافة مُختصاً بإحداها .

ومن شواهد الأول والمضاف مصدر ما في قوله تعالى :

(ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَأَكُونَنَّ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ ﴿٥٢﴾
فَمَا تَأْتُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَرِبُوا عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَرِبُوا
شُرْبَ الْهَيْمِ ﴿٥٥﴾^(١)

فالإضافة في (شرب الهيم) وظيفتها التخصيص ببيان نوع شربهم ، وذلك أن الهيم : جمع هيم ، وهو الذي لا يروى من رملٍ كان أو بعير^(٢) . « والهيام داءٌ يأخذ الإبل من العطش ، ويضربُ به المثل فيمن اشتدَّ به العشق . والهيم : الإبل العطاش وكذلك الرمال تبتلع الماء ، والهيام من الرمل اليابس ، كأنَّ به عطشاً »^(٣) . و (شرب الهيم) « قريء بالحركات الثلاث ، فالفتح والضم مصدران . وعن جعفر الصادق - رضي الله عنه - : أيام أكلٍ وشربٍ ، بفتح الشين ، وأما المكسور فبمعنى المشروب ، أي ما يشربه الهيم وهي الإبل التي

(١) الواقعة : ٥١ - ٥٥ .

(٢) مجاز القرآن : ٢٥١/٢ .

(٣) المفردات : ٥٤٧ .

بها الهيام ، وهو داء تشرب منه فلا تروى « (١) .

ومن شواهدده والمضاف اسم تفضيل ، قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ) ^م

إذ الإضافة في (أكثر الناس) أفادت التخصيص .

ومن شواهدده والمضاف جمع " (شياطين الإنس) في قوله تعالى :

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ

يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (٢) .

قال النَّحَّاس : « ومعنى شيطان : مُتَمَرِّدٌ في معاصي الله تعالى ، لاحقٌ ضررُهُ

بغيره ، فإذا كان هكذا فهو شيطان ، كان من الإنس أو من الجن ، ومعناه :

مُتَمَرِّدٌ في الشر ، مشتق من الشَطَن وهو الحبل ... « (٤) . وقال المبرد : « وزعم

أهل اللغة أَنَّ كُلَّ مُتَمَرِّدٍ مِنْ جِنٍّ أَوْ إِنْسٍ ، أَوْ سَبِعِ شَيْطَانٍ » (٥) .

وقال الطاهر عاشور : « والشيطان أصله نوعٌ من الموجودات المجردة الخفية

، وهو نوعٌ من جنس الجن ... ويطلق الشيطان على المضلل الذي يفعل الخبائث

من الناس ، على وجه المجاز ، ومنه (شياطين العرب) لجماعة من خبثائهم

... وشاع ذلك في كلامهم ... و(شياطين الإنس) استعارة للناس الذين يفعلون

فعل الشياطين : من مكر وخديعة . وإضافة شياطين إلى الإنس إضافة مجازية

على تقدير (من) التبعية مجازاً ، بناءً على الاستعارة التي تقتضي كون

هؤلاء الإنس شياطين ، فهم شياطين ، وهم بعض الإنس ، أي أن الإنس : لهم

أفراد متعارفة وأفراد غير متعارفة يطلق عليهم اسم الشيطان ، فهي بهذا

الاعتبار من إضافة الأخص بوجه إلى الأعم من وجه . وشياطين الجن حقيقة ،

(١) الكشاف : ٤٦٣/٤ ، وانظر : المحتسب : ١٦١/٢ .

(٢) غافر : ٦١ .

(٣) الأنعام : ١١٢ .

(٤) إعراب القرآن : ٩١/٢ .

(٥) الكامل : ٩٦/٣ .

والإضافة حقيقية : لأن الجنّ منهم شياطين ومنهم غير شياطين ، ومنهم صالحون ... «^(١) . » وعن مالك بن دينار : إن شيطان الإنس أشدُّ عليّ من شيطان الجنّ ... «^(٢) . والإضافة بالنظر إلى المعطوف : (والجن) وظيفتها التعميم . وقد أفادت الإضافة التخصيص أيضاً في (زخرف القول) : إذ الزخرف عام في القول وغيره ، فالقول نوع من أنواعه ، وقد استفاد التخصيص بإضافته إليه .

ومن شواهد المضاف اسم جمع إضافة (غنم) إلى (القوم) في قوله تعالى :

﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ
نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٣)

فمعنى (نفست فيه) : « دخلته ليلاً ، قالوا : والنَّفْسُ الانفلات للرعي ليلاً^(٤) . وأضيف الغنم إلى القوم لأنها كانت لجماعة من الناس كما يُؤخذ من قوله تعالى (غنم القوم) . وكذلك كان الحرث شركة بين أناسٍ ، كما يؤخذ مما أخرجه ابن جرير في تفسيره من كلام مجاهد ومُرّة وقتادة ، وما أخرجه ابن كثير في تفسيره عن مسروق من رواية ابن أبي حاتم . وهو ظاهر تقرير الكشاف^(٥) . وأمّا ما ورد في الروايات الأخرى من ذكر رجلين ، فإنما يُحمل على أن اللذين حضرا للخصومة هما راعي الغنم وعامل الحرث^(٦) . ومنه

(١) التحرير والتنوير : ٩/٨ وانظر : البحر : ٢٠٧/٤ ، والدر المصون :

١١٥/٥-١١٦ ، وروح المعاني : ٥/٨ .

(٢) الكشاف ٥٩/٢ ، وانظر : البحر : ٢٠٧/٤ .

(٣) الأنبياء : ٧٨ .

(٤) انظر : مجاز القرآن : ٤٢/١ ، والمفردات : ٥٠٢ .

(٥) ١٢٨/٣ - ١٢٩ .

(٦) التحرير والتنوير : ١١٦/١٧ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن :

٣٠٧/١١-٣٠٩ ، وروح المعاني : ٧٤/١٧ .

والمضاف إليه مفرد الإضافة في (مال اليتيم) في قوله تعالى :

(وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ
يَبْلُغَ أَشُدَّهُ) (١)

ومن شواهد الثاني ما في قوله تعالى :

﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ
الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا
مُبِينًا ﴾ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَسْأَلِ رَحْمَتًا أَوْ إِنْ يَسْأَلِ
عِقَابًا وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿٢٦﴾

فكلمة (عباد) أضيفت إلى ضمير الجلالة ، ولم تكتسب من الإضافة إلى المعرفة إلا التخصيص ، وذلك أن في التركيب عدولاً عن أسلوب بياني وهو النعت إلى آخر وهو الإضافة ، إذ الأصل : قُلْ للعباد المؤمنين ثم : قُلْ للمؤمنين ، والنعت هنا مُخَصَّصٌ ، لا مُوضَّحٌ ؛ إذ المراد عموم فئة المؤمنين . ومَقْصِدُ العدول إلى الإضافة عن : قُلْ للمؤمنين ، تعليم المأمورين بقول التي هي أحسنُ التَّأْسِيِّ في هذا المقام بمخاطبته تعالى لهم في مخاطبة بعضهم بعضاً أو في مخاطبة المشركين ، وذلك بحسب المراد من مُتَعَلِّقٍ (يقول) المحذوف ، حيث ذكر المفسرون في ذلك وجهين ، قال ابن عطية : « ... وقال الجمهور : (التي هي أحسن) : هي المحاورة الحسنی بحسب معنى . قال الحسن : يقول : يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، يَرْحَمُكَ اللَّهُ . وقوله (لعبادي) خاص بالمؤمنين ، فكأن الآية بمعنى قوله عليه السلام : (وكونوا عباد الله إخواناً) (٣) ، ثم

(١) الإسراء : ٣٤ .

(٢) الإسراء : ٥٣ ، ٥٤ .

(٣)

اختلفوا ، فقالت فرقة : أمر الله المؤمنين فيما بينهم بحسن الأدب ، وخفض الجناح ، وإلانة القول ، وأطراح نزغات الشيطان . وقالت فرقة : إنما أمر الله في هذه الآية المؤمنين بإلانة القول للمشركين بنكة ، أيام المهادنة ، وسبب الآية : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه شتمه بعض الكفرة ، فسبّه عمر وهمّ بقتله ، فكاد أن يثير فتنه ، فنزلت الآية وهي منسوخة بآية السيف ^(١) .
والذي أراه أن قصد العموم هو الذي استدعى حذف ذلك المتعلق - والله أعلم -
والوظيفة نفسها أدتها الإضافة إلى الضمير في (عبادي) في قوله تعالى :

﴿ وَأَسْتَفْزِزُ مَنْ أَسْتَطَعَتَ

مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبُ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ
فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا
غُرُورًا ﴾ (٦٤) إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى

إِبريق وكَيْلًا ﴿٦٥﴾ (٣)

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى : وَأَسْتَشْهَدُ وَأَشْهَدِينَ

مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ
إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ^(٢) (٣)

فقوله (من رجالكم) أفادت الإضافة فيه التخصيص ، لأن المراد : من رجال المؤمنين . قال أبو حيان : « أي : اطلبوا للإشهاد شهيدين ، فيكون استفعل

(١) المحرر الوجيز : ٣٠٨/١٠ ، وانظر : الكشاف : ٦٧٨/٢ ، والفتوحات : ٦٣٥/٢ ،
عن الجلالين .

(٢) الإسراء : ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) البقرة : ٢٨٢ .

الطلب ، ويحتمل أن يكون مُوافقاً (أَفْعَل) ، أي وأشهدوا ، نحو : استيقن موافق أيقن ، واستعجله بمعنى أَعْجَلَهُ . ولفظ (شهير) للمبالغة وكأنهم أمروا بأن يستشهدوا من كثرت منه الشهادة ؛ فهو عالم بمواقع الشهادة وما يشهد فيه لتكرّر ذلك منه ، فأمرُوا بطلب الأكمل ، وكان في ذلك إشارة إلى العدالة ، لأنه لا يتكرر ذلك من الشخص عند الحكام إلا وهو مقبول عندهم . (من رجالكم) : الخطاب للمؤمنين وهم المصدرُ بهم الآية . ففي قوله (من رجالكم) دلالة على أنه لا يُستشهد الكافر ... وفي ذلك دلالة على اشتراط البلوغ واشتراط الذكورة في الشاهدين ... (١) . ومثل ذلك أفادته الإضافة في (إحدهما) .

وآخر ما نورده من ذلك قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ

عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ

زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَّهُمْ

وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ

بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ (٢)

فالإضافة في (أفئدة الذين لا يؤمنون) أفادت التخصيص ، لأن المراد بالموصول ليس معهوداً ، بل هو عام في كل من هو غير مؤمن . قال الزمخشري : « (وَلِتَصْغَى) جوابه محذوف تقديره : وليكون ذلك جعلنا لكل نبي عدواً ، على أن اللام لام الصيرورة وتحقيقتها ما ذكر . والضمير في (إليه) يرجع إلى ما رجع إليه الضمير في (فعلوه) ، أي : ولتميل إلى ما ذكر من عداوة الأنبياء ووسوسة الشياطين أفئدة الكفار » (٣) .

(١) البحر : ٣٤٥/٢ ، وانظر : الكشاف : ٣٢٦/١ ، وروح المعاني : ٥٧/٣ .

(٢) الأنعام : ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) الكشاف : ٥٩/٢ ، وانظر : المحتسب : ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

ونختم هذا المبحث بالقول بأن عدم التفريق بين معاني التعريف يؤدي إلى جعل وظيفة الإضافة فيما استشهدنا به ، التعريف ، والصحيح ما صرنا إليه ، لأن فيه مراعاة جانب الدلالة ، وليست الإضافة بدعاً فتي ذلك ، بل حكمها حكم النعت والحال .

التعريف :

ذكر النحاة أن تعرفُ المضاف يتحقق بتحقق شرطين ، أحدهما في المضاف إليه ، وهو كونه معرفةً ، والثاني في المضاف ، وهو كونه من الأسماء غير المتوغة في الإبهام ، نحو : مثل ، وشبه ، وغير ... الخ .

ومُدَارسة أسلوب القرآن وأساليب كلام العرب كشفت أن ذينك الشرطين غالبان لا لازمان ؛ إذ قد جاء كثير من الأسماء غير المتوغة في الإبهام مضافةً إلى معارف فلم تتعرف ، بل تخصصت فقط ، ولذلك شواهد ، وقد مرَّ بعضُ منها في مبحث التخصيص .

وتعليل ما ذهب إليه النحاة هو أنهم لم يشيروا عند حديثهم عن التعريف بواسطة الإضافة إلى أنه أنواع ، كالأنواع التي يكون فيها حالة كونه بآل ؛ إذ كان متجهُ نظرهم أنواعاً أخرى ، وهي كون الإضافة بمعنى أحد حروف الجرِّ وهي اللام و (من) و (في) ، وإن كان الزجاجي قد نصرَّ على أن كونها بمعنى حرف الجرِّ ينافي كونها للعهد ، قال : « والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة هي أن الألف واللام يُعرفان الاسم بالعهد ، والإضافة تعرفُ الاسم بالملك والاستحقاق ، ومحالُ جمعُ تعريفين مختلفين على اسم واحد »^(١) والحقيقة أنه لا تنافي بينهما ؛ ذلك أن الإضافة لا تصحَّ في بعض المواضع إذا لم تكن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه - سواء كانت اختصاصاً ، أو استحقاقاً ، أو ملكاً - معلومة للمخاطب ، وعلمه أو عدمه هو محدد استخدام أحد التركيبين التاليين : قابلت أختاً زيدٍ ، أو : قابلت أختاً لزيدٍ^(٢) .

ونبين هنا أن التعريف بالإضافة قد يكون عهدياً وقد يكون جنسياً مثله مثل التعريف بآل . وهذا يقتضي مقدمة عن تناوب (آل) والإضافة حيث تؤثر

(١) كتاب اللأمات : ٥١ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢/٢٠٨-٢٠٩ ، والبحر : ٥/٣٢١ .

(آل) على الإضافة في سياق ، والعكس في سياق آخر .

والقول بهذا التناوب هو مذهب الكوفيين وتبعهم فيه جمع من العلماء ، منهم الأخفش وأبو علي الفارسي ، والزمخشري - في تفسيره في بعض المواضع - وابن خروف ، وصدر الأفاضل الخوارزمي وابن مالك وغيرهم . قال الأخفش : « وقال : (فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَاهُمَا)^(١) ، لأنَّ (الأولى) مثل (الكبرى) يُتَكَلَّمُ بها بالألف واللام ، ولا يقال : هذه أولى . والإضافة تُعاقب الألف واللام ، فلذلك قال (أولاهما) ، كما تقول : هذه كبراهما ، وكبراهنَّ وكبراهم عنده »^(٢) . وقال أبو علي الفارسي : « أمَّا وجه تشبيهه (حسنةٌ وجهها) بـ (حسنةٌ الوجه) في ضرورة الشعر : فلأنَّ (الحسن) في قولك : الحسن الوجه ، هو (الوجه) في المعنى ، وهو مُضَافٌ إليه وفيه حرفُ التعريف الذي هو بدل من علامة الضمير ، فكما جاز أن يُضَافَ (الحسن) إلى (الوجه) وهو هو في المعنى وفيه ما هو بدلٌ من الضمير العائد إلى الموصوف وهو لام التعريف ، كذلك جاز أن يُضَافَ (حسن) إلى (الوجه) وهو مضاف إلى الضمير ، إذا جاز إضافته إليه وفيه ما هو بدل منه . والدليل على أن حرف التعريف بدل من علامة الضمير في : حسن الوجه ، أن (الوجه) لا يُخْرِجُ (حسناً) من التنكير والإشاعة إلى التخصيص والإبانة ، كما لم يكن يخرجها متضائفاً هو منه . فَحَسَنُ الوجه مثل : حسنٌ وجهه ، في أنه غير متعرف بإضافة إلى (الوجه) كما لم يكن متعرفاً بارتفاع (وجهه) به . فمن ثمَّ أَلْحَقْتُ حسناً - إذا أردت إجراءه على المعرفة ووصفه به - الألف واللام فقلت : هذا زيدُ الحسنُ الوجه ، ولولا كون لام التعريف بدلاً من الضمير ، لم يصلح إلحاقها المضاف إلى ما فيه ألف ولام ، لكن جاز : الحسن الوجه ، من حيث أريد به : الحسن وجهه . فجبهة شبه (حسنةٌ وجهها) بحسن الوجه من

(١) الإسراء : ١٧ .

(٢) معاني القرآن : ٦٠٩/٢ - ٦١٠ .

حيثُ ذكرنا ... «^(١). وقال الخوارزمي - وهو يشرح كلام الزمخشري حول الأسماء الملازمة للإضافة ، ومنها (كلُّ) - : « ... فإن سألتَ : كل : ليس من قبيل الإضافات^(٢) بدليل قولك : جاءني الكلُّ ، ورأيتَ الكلُّ ، ومررتُ بالكلِّ^(٣) ؟ ، أجبتُ : اللام فيه تنوب عن الإضافة ، وإن أردت أن تعرف نيابة اللام عن الإضافة فتأمل بيت العراقيات :

هُمُ فِي الرُّضَى كَالْمَاءِ يُسْتَرُّ فِي الظُّبَى

وَكَالنَّارِ فِيهَا حِينَ يَسْلُبُهَا السُّخْطُ

فاللام في (السُّخْطُ) لو لم تَكُنْ نائبةً عن الإضافة ، لَفَسَدَ بِرُمَّتِهِ معنى البيت «^(٤). وقال ابن هشام : « أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه ، وخرجوا على ذلك : (فَإِنَّ الجِنَّةَ هِيَ المَأْوَى)^(٥) ، و : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، و : ضَرِبَ زَيْدٌ الظهْرُ والبطنُ ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن . والممانعون يُقَدَّرُونَ : هِيَ المَأْوَى له ، والوجه منه ، والظهر والبطن منه ، في الأمثلة. وقيدَ ابن مالك الجواز بغير الصلة . وقال الزمخشري^(٦) في :

(١) المسائل البغداديات : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) يعني بذلك أن استخدام (كل) مقرونة بأل ، قد يُوهم أنها ليس من قبيل الأسماء الملازمة للإضافة .

(٣) سبق - في فصل الحال - نقل نص ابن الشجري ، الذي ذهب فيه إلى أنه يجوز في قياس سيبويه وأبي علي الفارسي لحاق (أل) لـ(كل) و(بعض) ، انظر : أمالي ابن الشجري : ٢٣٣/١ - ٢٣٥ ، والبسيط : ٤٠١/١ .

(٤) التخمير : ٢٠/٢ .

(٥) النزاعات : ٤١ .

(٦) انظر : الكشاف : ١٠٧/١ ، ١٢٥ - ١٢٦ ، ٣٠٧ ، ١٠٦/٢ ، ١١٢/٣ ، وانظر :

التحريير والتنوير : ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، حيث ذهب الظاهر إلى أن مراد الزمخشري من القول بمجيء أل عوضاً من المضاف إليه ، مخالف لمراد =

(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) (١) : إن الأصل : أسماء المسميات . وقال أبو شامة في قوله :

بدأت بِـ (باسمِ اللَّهِ في النَّظْمِ أَوْلَا)

إنَّ الأصل : في نظمي ، فجوّزَ نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر . والمعروف من كلامهم إنّما هو التمثيل بضمير الغائب (٢) .

والاحتجاج للمجيزين وردُّ تأويل المانعين نجده عند ابن مالك الذي قال - بعد أن ذكر أن (أل) تقوم في غير الصلة مقام الضمير - : « وأشرت بقولي : (وقد تقوم في غير صلة مقام الضمير) إلى نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، بتنوين (حسنٍ) ورفع (الوجه) ، على معنى : حسنٌ وجهُهُ ، فالألفُ واللامُ عوضٌ من الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، وإن كان بعض المتأخرين (٣) قد عدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف ، وقال : لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف : لأن سيبويه (٤) قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل : ضربٌ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وهو يريد ظهره وبطنه ، ولم يقل : الظهرُ منه ولا البطنُ منه قلتُ : لمَّا كان حرفُ التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو : مررتُ

=الكوفيين ، في أنه لا يرى تلك الإنابة صالحة في كل موضع ، وذلك تعليقاً على توجيه الزمخشري - الكشاف : ١٠٧/٨ - لتعريف الأنتبار مع تنكير الجنات ، في الآية الخامسة والعشرين من سورة البقرة .

(١) البقرة : ٣١ .

(٢) مفتي اللبيب : ٧٧ - ٧٨ .

(٣) انظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٢٠ ، واختلف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لسراج الدين أبي عبدالله الشرجي الزبيدي : ١٥٧ ، والبحر : ١٤٦/٨ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٨/٨ ، والأصول في النحو : ١٩٦/٨ - ١٩٧ .

برجلٍ فأكرمتُ الرجلُ ، جاز أن يُغني عنه في غير ذلك لاستوائيهما في تعيين الأول . ولذلك لم يُختلف في جواز : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ أبيه ، واختلف في جواز نحو : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ أبٍ ، إذ ليس فيه ضميرٌ ولا حرفٌ تعريف ، والمنع به أولى ، وهو مذهب سيبويه . ومن ورود الألف واللام عوضاً من الضمير قوله تعالى (فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَأَثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)^(١) ، ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو . وعلى ذلك يحمل قوله تعالى (جَنَّاتٌ عُدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمْ الْأَبْوَابُ)^(٢) ، وزعم أبو علي^(٣) والزمخشري^(٤) أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفّتحه ، وهذا تكلف يوجب أن يكون (الأبواب) مرتقياً بمفّتحه المذكور ، على القول بأن العامل في البديل والمبديل منه واحد ، أو بمثله مقدرًا ، على القول بأن العامل في البديل غير العامل في المبديل منه . وعلى كل حال قد صح أن (مفّتحه) صالحٌ للعمل في (الأبواب) فلا حاجة إلى تكلف ابدال . وأيضاً فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه ، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير ، على كل تقدير . قال ابن خروف : (وحمل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البديل من ضمير الصفة ، ولا يَطْرُدُ لهم ذلك في مثل : مررت برجلٍ كريمٍ الأب ، وحسن وجهُ الأخ ، لا سبيل إلى البديل في هذا وأمثاله ، فإذا امتنع البديلُ فالبابُ كُلُّهُ على ما ذهب إليه الأئمة) . فقد تضمن كلام ابن خروف -رحمه الله- أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة ، وكفى بنقله شاهداً . وقد منع التعويضُ بعضُ المتأخرين ، وقال : لو كان

(١) النازعات : ٣٧-٤١ .

(٢) ص : ٥٠ .

(٣) المسائل البغداديات : ١٤١ - ١٤٥ .

(٤) الكشف : ١٠٠/٤ .

حرفُ التعريفِ عوضاً من الضمير ، لم يجتمعا : إذ اجتماع العوض
والمعوض عنه ممتنع ، وقد اجتمعا في قول طرفة :

رحيبٌ قطابُ الجيبِ منها رفيقَةٌ بجسِّ الندامى بضَةٌ لمتجرِدٍ

والجواب من وجهين ، أحدهما : أن نقول : لا نُسلمُ أن حرفَ التعريفِ الذي في
البيتِ عوض ، بل جيء به لمجرد التعريف ، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا
محذور في ذلك . ونظير هذا أن التاء في (جهة) عوض من الواو التي هي فاء
، وقد قالوا : (وَجْهَةٌ) ، ولم يُجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه ، بل
حُمِلَ ذلك على أن التاء في (وجهة) لمجرد التانيث ، بخلاف تاء (جهة) .
الثاني : أن نقول : سلّمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً ، إلا
إنه جمع بينه وبين ما عُوضَ منه اضطراراً ، كما جمع الراجز بين ياء النداء
والمعوض منها في قوله :

إنِّي إذا ما حَدَثُ أَلَمًا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

ومما يقوي كون التعريف عوضاً قول الشاعر في صفة صقر :

يُؤبِي إلى قَنَّةٍ خَلْقَاءِ راسيةٍ حُجْنِ المِخَالِبِ لا يَغْتَالُهُ الشَّبَعُ

أراد : حُجْنِ مِخَالِبِهِ ، ولولا ذلك لقال : أَحجْنُ المِخَالِبِ ، كما يُقال : رجلٌ أحمرُّ
الثياب . وأنشد الكوفيون :

أَيًا ليلَةٌ خُرْسُ الدَّجَاجِ سَهْرَتُهَا ببغدادَ ما كانتُ عن الصُّبْحِ تنجلي

أراد : خُرْساً دجاجها ، ولولا ذلك لقال : خُرْسَاءَ الدجاج ، كما يقال :

امرأة حمراء الثياب .

وإذا صحَّ التعويضُ فلا يُقاسُ عليه إلا ما سُمِعَ له نظير ، ولا يقدر في
عدم صحته عدم استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد ، كما لا يقدر
في كون تنوين (حينئذٍ) عوضاً من الإضافة ، امتناع ذلك في (إذا) وغيرها من
الملازمات للإضافة . لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُستقبِحُ
خلوه من الضمير والألف واللام معاً ، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرْبُستينُ :

لأنك لو قلت : كُرُّ بسنتين ، فأخليتَه من الضمير والألف واللام معاً ، لم يستقبح ، بخلاف ما تقدم «(١) . ونضيفُ إلى حجج ابن مالك حجةً أخرى تتعلق بالمعنى في أحدِ الشواهد التي أوَّلْتُ ، وهي آية النازعات ، فإن معنى الآية مع التقدير غير معناها بدونها ، وذلك أن تركيب الآية يفيد حصر مأوى الفئة الأولى في الجحيم ، وحصر مأوى الفئة الثانية في الجنة ، ومع التقدير يصير المعنى : أن الجحيم هي مأوى الفئة الأولى دون من عداها ، والجنة مأوى الفئة الثانية دون من عداها ، وبين المعنيين فرق كبير ولا شك (٢) . والحكم نفسه نحكم به على تأويل الفخر الرازي لمعنى الآية ، قال : « تقدير الآية : فإن الجحيم هي المأوى له ، ثم حذف الصلة لوضوح المعنى ، كقولك للرجل : غُضَّ الطرف ، أي : طرفك . وعندني وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير : فإن الجنة هي المأوى اللائق بمن كان موصوفاً بهذه الصفات والأخلاق » (٣) . وقوله : (ثم حذف الصلة لوضوح المعنى ... الخ) أخذه من كلام الزجاج مُبدلاً مراده : إذ جعل سبب حذف الجار - وهو ما سمَّاهُ صلةً - وضوح المعنى ، ومراد الزجاج - وهو يشرح مذهب مجيزي النيابة - أن النيابة إنما صحت لوضوح المعنى ، لا أن الصلة حذفت له ، قال : « ومعنى (هي المأوى) : أي : هي المأوى له . وقال قوم : الألف واللام بدل من الهاء ، المعنى : فهي مأواه : لأن الألف واللام بدل من الهاء ، وهذا كما تقول للإنسان : غُضَّ الطرف يا هذا ، فلا بُسَّ الألف واللام بدلاً من الكاف ، وإن كان المعنى : غُضَّ طرفك ، لأن المخاطب يعلم أنك لا تأمره بغض طرف غيره . قال الشاعر :

فغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً «(٤) .

(١) شرح التسهيل : ٢٦١/١ - ٢٦٤ .

(٢) ذهب الطاهر بن عاشور إلى أن المعنى في الحالتين واحد : التحرير

والتنوير : ٩٣/٣٠ .

(٣) التفسير الكبير : ٥٢/٣١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨١/٥ .

والقول بنيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه لا محيد عنه في كلمتي (النفس) و (الهوى) - في الآية - (ونهى النفس عن الهوى) ، وهو ما لم يتطرق للحديث عنه المانعون ، وقد يكون سبب عدم تطرقهم أن موقع الكلمتين لا يقتضي عائداً منهما على ما قبلهما ، لكن ذلك لا يمنع عدّهما شاهداً للمجيزين ؛ إذ التقدير فيهما غير مستقيم .

وما ذهب إليه ابن خروف - من أنه لا ينبغي أن تعد مسألة جواز النيابة هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - يؤيده ما قاله الرضي أيضاً ، إذ حديثه عن تلك المسألة يشير إلى أن الفريقين يجيزانها ، والخلاف بينهما كائن في الإطلاق والتقييد ، قال : « ويكون اللام عند الكوفيين عوضاً من الضمير ، نحو : برجلٍ حسنِ الوجهُ ، أي : وجهه ، وعند البصريين ، لا يعوض اللام من الضمير في كلِّ موضعٍ شُرطَ فيه الضمير ، كالصِّلَّةِ والصفةِ إذا كانت جملةً والخبر المشتقُّ ، ويجوز في غيره ، كقوله :

لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعٌ «^(١) .

ويمكن عدُّ ابن السراج ممن ذهب مذهب الكوفيين من البصريين للسبب الذب جعل ابن خروف يعدُّ سيبويه منهم ، إذ هو قد تعرض لشرح مثال الكتاب (ضُرِبَ زَيْدُ الظُّهْرِ وَالْبَطْنُ) ، ولم يقدر ضميراً محذوفاً أيضاً^(٢) . وممن ذهب ذلك المذهب من المتأخرين ابن القواس^(٣) ، والسيوطي الذي قال : « والمختار وفقاً للكوفية نيابتها عن الضمير »^(٤) . وقال عند تفسير آية النازعات : « (فإن الجحيم هي المأوى) : مأواه »^(٥) . ويُفهم من عدِّ ابن

(١) شرح الكافية : ٢٤٢/٣ ، وانظر : ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ ، حيث كلامه عن المسألة

يُفيد اعتناقه مذهب البصريين .

(٢) الأصول في النحو : ٥٣/٢ - ٥٤ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي : ٧٢٨/١ .

(٤) همع الهوامع : ٢٧٦/١ ، وانظر : الإتيقان ١٥٢/١ .

(٥) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ٤٨٥/٤ ، وانظر : ١٦٦/٣ .

هشام (أَل) من روابط الخبر بالمبتدأ أنه يميل إلى ذلك أيضاً ، قال : « والتاسع^(١) : (أَل) النائية عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ... »^(٢) .

وفيما قدمنا كفاية لاثبات صحة إنابة (أَل) مناب المضاف إليه سواءً كان ضميراً - بأقسامه - ، أو اسماً ظاهراً . لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن تلك الإنابة حيث وقعت فهي مخالفة لمقتضى الظاهر ، وذلك يعني أنه لا بد لها من فائدة من جهة اللفظ أو المعنى وذلك ما نحاول أن نتبينه من خلال بعض الآيات الكريمة . قال تعالى :

(وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا
وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا)^(٣)

فالمراد من (الأرض) على ما ذكره المفسرون : « أرض مكة ... وقيل : من أرض العرب . وقيل : من أرض المدينة : وذلك أنه - صلى الله عليه وسلم - لما هاجر حسدته اليهود وكرهوا قربه منهم ، فاجتمعوا إليه ، وقالوا : يا أبا القاسم إن الأنبياء إنما بعثوا بالشام وهي بلاد مقدسة ، وكانت مهاجرة إبراهيم فلو خرجت إلى الشام لأمنا بك واتبعناك ... »^(٤) .

فعلة إيتار (أَل) وهي عهدية على الإضافة في الآية إرادة الشمول مع الاختصار ، إذ بواسطتها توجه التهديد والوعيد إلى كل من يفكر في محاولة

(١) يعني من روابط الخبر بالمبتدأ ، انظر : ص ٦٤٧ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٥٢ .

(٣) الإسراء : ٧٦ .

(٤) الكشاف : ٦٨٥/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٥٤/٣ ،

وإعراب القرآن ، للنحاس : ٤٣٦/٢ ، والبحر المحيط : ٦٥/٦-٦٦ ،

والفتوحات الالهية : ٦٤٠/٢ ، وروح المعاني : ١٣٠/١٥-١٣١ .

إخراجه - عليه الصلاة والسلام - ، أو قتله . وقد نابت (أل) عن الاضافة وهي
عهديه أيضاً في قوله تعالى :

(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (١)

« ف (أل) في (الدين) للعهد ، وقيل : عوض من الإضافة ، أي : في
دين الله » . (٢) وفائدة الإيثار هنا الإشارة إلى أن ما عدا الإسلام مما
يُنْتَحَل لا ينبغي أن يُسَمَّى ديناً .

وفي قوله تعالى :

﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَنَسَمَاءُ
أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ
بَعْدَ اللَّقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (٣)

حيث اختير « الماء دون : ماء طوفان السماء ، وكذا : (الأمر) ، دون : أمرُ
نوح - وهو إنجاز ما وُعد - لِقصد الاختصار ، والاستغناء بحرف التعريف
عن ذلك ، لأنه إما بدل من المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية ، وإما لأنه
يُغني غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود » (٤) .

ومما جاء ت (أل) فيه عوضاً) من المضاف إليه ، وهي تفيد
الاستفراق ، قوله تعالى :

(١) البقرة : ٢٥٦ .

(٢) الدر المصون : ٥٤٦/٢ ، وانظر : الحرر الوجيز : ٢٨٠-٢٨٢ ، وروح

المعاني : ١٣/٣ .

(٣) هود : ٤٤ .

(٤) روح المعاني : ٦٦/١٢ ، وانظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ،

للجرجاني : ص ٢٥١ .

﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ

بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ

بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ۝

فأصل : بالقول : لا يَسْبِقُ قولُهُمُ قولَهُ ، وذلك تقرير المفسرين ، قال السيوطي : « لا يأتون بقولهم إلا بعد قوله » (٢) . وقال الألوسي : « أي : لا يقولون شيئاً حتى يقوله - تعالى - أو يأمرهم به ، كما هو دينُ العبيد المؤدِّبين ، ففيه تنبيه على كمال طاعتهم وانقيادهم لأمره - عزَّ وجلَّ - وتأدُّبهم معه تعالى . والأصل : لا يسبق قولُهُمُ قولَهُ - تعالى - ، فأسند السبق إليهم منسوباً إليه تعالى : تنزيلاً لسبق قولِهِمُ قولَهُ - سبحانه - منزلة سبِقِهِمُ إِيَّاهُ - عزَّ وجلَّ - لمزيد تنزيههم عن ذلك ، وللتنبيه على غاية استهجان السَّبِقِ المعرَّض به للذين يقولون ما لم يقله - تعالى - وجعل القول محل السبق وآلته التي يسبق بها » (٣) .

وقال الزمخشري : « ولا يَسْبِقُونَهُ - بالضم - مِنْ : سابقته فسبقتهُ أُسْبِقُهُ . والمعنى أنهم يتبعون قوله ولا يقولون شيئاً حتى يقوله ، فلا يسبق قولهم قوله . والمراد : بقولهم ، فأنيب اللام مناب الإضافة ، أي لا يتقدمون قوله بقولهم ، كما تقول : سبقتُ بفرسي فرسه ... » (٤) . وقال أبو حيان : « ... و (أل) في (بالقول) نابت مناب الضمير على مذهب الكوفيين ، أي : بقولهم ... أو الضمير محذوف ، أي : بالقول منهم ، وذلك على مذهب البصريين » (٥) .

(١) الأنبياء : ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الإلهية : ١٢٥/٣ .

(٣) روح المعاني : ٣٢/١٧ .

(٤) الكشف : ١١٢/٣ ، ومثله في التفسير الكبير : ١٥٩/٢٢ ، إلا أنه لم

ينص على إغناء (أل) عن الإضافة : إذ أنه لا يقول به ، وانظر أيضاً :

٥٢/٣١

(٥) البحر المحيط : ٣٠٧/٦ .

وفائدة إيثار (أل) - في الآية - بينها الألوسي ، قال : « وأنيببت اللام عن الإضافة إلى الضمير على ما ذهب إليه الكوفيون : للاختصاص والتجافي عن التكرار »^(١) .

وهي جنسية أيضاً في (وهن العظم مني) في قوله تعالى - على لسان زكريا عليه السلام - :

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ

مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَايِكَ رَبِّ

شَقِيًّا ﴿٢﴾

« أي : ضعُف ، ... وأُفرد - على ما قاله العلامة الزمخشري^(٢) وارتضاه كثير من المحققين - : لأن المفرد هو الدال على معنى الجنسية ، والقصد إلى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جُمعَ لكان القصد إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهين منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والإحاطة ، لأنَّ القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله ، وهذا غير مناسب للمقام ، وقال السكاكي^(٤) : إنه ترك جمع (العظم) إلى الأفراد لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً ، ولو جمع لم يتعين ، لِصِحَّةِ : وَهَنْتِ الْعِظَامُ عند حصول الوهن لبعض منها دون كل فرد . وهو مسلك آخر مرجوح عند الكثير . و (مني) متعلق بمحذوف هو حال من العظم ، ولم يقل (عظمي) مع أنه أخصر لما في ذلك من التفصيل بعد الإجمال^(٥) ، ولأنه أصرح في الدلالة

(١) روح المعاني : ٣٢/١٧ .

(٢) مريم : ٤ .

(٣) انظر : الكشاف : ٤/٣ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٥١/٣ .

(٤) انظر : مفتاح العلوم : ٢٨٥ - ٢٨٧ .

(٥) الأوفق أن يُقال : لما في ذلك من التخصيص بعد التعميم ، لأن وظيفة تلك

على الجنسية المقصودة هنا ... «^(١) . واكتفي باللام عن الإضافة في قوله (واشتعل الرأس شيباً) : « لأن تعريف العهد المقصود هنا يفيد ما تفيد ، ولما كان تعريف (العظم) السابق للجنس ، لم يكتف به وزاد قوله (مَنِي) «^(٢) . وبشبهت كون النائب عن المضاف إليه يفيد تعريف العهد أو الجنس ، يثبت أن المنوب عنه يفيد أيضاً ، أي إن تعريف الإضافة التي بمعنى اللام مثله مثل التعريف بآل ، يكون للعهد ويكون للجنس .

وممن أشار إلى أن التعريف الإضافي قد يكون للعهد الزمخشري ، والرضي ، وأبو حيان ، والظاهر ابن عاشور . قال الرضي : « ... التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف بلام العهد ، سواء : فلا يُقال : غلام زيد ، إلا لأليق غلمانه بهذا الاسم ، بكونه أعظمهم أو أخصمهم به ، وبالجملة : لأشهرهم بغلاميته حتى كأن غيره ليس غلاماً له بالنسبة إليه »^(٣) . وقال أبو حيان - عند تفسير قوله تعالى (ولما جهزهم بجهازهم قال اتنوني بأخ لكم من أبيكم) (٤) : « ونكر (أخ) ولم يقل بأخيكم وإن كان قد عرفه وعرفهم ، مبالغة في كونه لا يريد أن يتعرف لهم ولا أنه يدري من هو . ألا ترى فرقاً بين : مررت بغلامك ، و : مررت بغلامك ، أنك في التعريف تكون عارفاً بالغلام ، وفي التنكير أنت جاهلٌ به . فالتعريف يفيد نوع عهد في الغلام بينك وبين المخاطب ، والتنكير لا عهد فيه . وجائز أن تُخبر عن تعرفه إخبار النكرة فتقول : قال رجل لنا ، وأنت تعرفه ، لصدق إطلاق النكرة على المعرفة »^(٥) . ووافقها فيما ذهب إليه السمين^(٦) والألوسي^(٧) . وقال الظاهر بن عاشور - عند

(١) روح المعاني : ٥٩/١٦ - ٦٠ .

(٢) السابق : ٦٠/١٦ ، وأرى - والله أعلم - أن (أل) في (الرأس) جنسية أيضاً إذ الأصل : واشتعل شعرُ رأسي ، ثم حذف المضاف (شعر) ، وعوّضت (أل) من الياء ، ولم يؤت بالحال (مَنِي) للدلالة عليها بما سبق .

(٣) شرح الكافية : ٢٥٦/٣ .

(٤) يوسف : ٥٩ .

(٥) البحر : ٣٢١/٥ .

(٦) انظر : الدر المصون : ٥١٦/٦ .

(٧) انظر : روح المعاني ٨/١٣ ، والتحرير والتنوير ١٣/١٣ .

تفسير قوله تعالى (أَذَلِك خَيْرٌ أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ) (١) : « وشجرة الزقوم ذكرت هنا ذكر ما هو معهود من قبل لورودها معرفةً بالاضافة ولوقوعها في مقام التفاوت بين حالي خيرٍ وشرٍّ ، فيناسب أن تكون الحوالة على مثين معروفين ، فإمّا أن يكون اسماً جعله القرآن لشجرة في جهنم ويكون سبق ذكرها في (ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمَكْذِبُونَ لَأَكَلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ) (٢) في سورة الواقعة وكان نزولها قبل نزول سورة الصافات ... وإمّا أن يكون اسماً لشجر معروف هو مذموم ، قيل : هو شجر من أخت الشجر يكون بتهامة وبالبلاد المجدية المجاورة للصحراء ، كريهة الرائحة صغيرة الورق مسمومة ذات لبن إذا أصاب جلد الإنسان تورّم ومات منه في الغالب ، قاله قطرب وأبو حنيفة . وتصدّي القرآن لوصفها المفصل هنا يقتضي أنها ليست معروفة عندهم ، فذكرها مجمّلةً في سورة الواقعة فلمّا قالوا ما قالوا فصّل أوصافها هنا بهذه الآية وفي سورة الدخان بقوله : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامٌ الْأَيْمِمْ * كَالْمُهْلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلْيِ الْحَمِيمِ) (٣) ... » (٤) .

ونأتي إلى الاستشهاد لتعريف الإضافة تعريف العهد بقسميه الذكرى والذهني ولتعريفها تعريف الاستغراق.

أولاً - شواهد تعريف العهد :

أ - العهد الذكرى :

وقد أدت الإضافة تلك الوظيفة في قوله تعالى :

(١) الصافات : ٦٢ .

(٢) الواقعة : ٥٢ .

(٣) الدخان : ٤٣ - ٤٦ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٢٢/٢٣ - ١٢٣ ، وانظر : ٢٤٢/١٦ .

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ أبعثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَبْنَايَنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴿١٦٧﴾)

فالتعريف الإضافي في (نبيهم) للعهد الذكري : إذ المراد بـ (نبيهم) النبي الذي سبق ذكره في الآية السابقة عليها : (إذ قالوا لنبي لهم) وهو كذلك في قوله تعالى :

﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَرَّبَاءُ آيَةً
اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ (٢)

فالتعريف في (آية الليل) و (آية النهار) للعهد الذكري ، إذ هما عائدان على (آيتين) السابق ذكرها . وفي قوله تعالى :

﴿ أَوَلَقَدْ آرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى ﴾ (٣)

يحتمل أن تكون إضافة الآيات إلى ضمير العظمة للعهد ويحتمل أن تكون للاستغراق ، ذلك ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال : « وفي قوله تعالى (آياتنا كلها) : وجهان ، أحدهما : أن يُحذَى بهذا التعريف الإضافي حذو التعريف باللام ، لو قيل : الآيات كلها ، أعني أنها كانت لا تعطي إلا تعريف العهد والإشارة إلى الآيات المعلومة التي هي تسع الآيات المختصة بموسى

(١) البقرة ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) الإسراء : ١٢ .

(٣) طه : ٥٦ .

عليه السلام : العصا ، واليد ، وفَلَقَ البحر ، والحجر ، والجراد ، والقُمَّل ،
والضفادع والدم ، ونتق الجبل .

والثاني : أن يكون موسى - عليه السلام - قد أراه آياته وعدد عليه ما أُوتيه
غيره من الأنبياء من آيات ومعجزاتهم ، وهو نبي صادق لا فرق بين ما يُخبرُ
عنه وبين ما يُشاهدُ به ، فَكذَّبَ بها جميعاً^(١) . وجعل أبو حيان الوجه هو
الأول ، قال : « و (أريناه آياتنا) : هي المنقولة من (رأى) البصرية ولذلك
تعدت إلى اثنين بهمزة النقل . و (آياتنا) ليس عاماً : إذ لم يُردِ تعالى جميع
الآيات وإنما المعنى : آياتنا التي رأها ، فكانت الإضافة تفيد ما تفيد الألف
واللام من العهد ، وإنما رأى العصا واليد والطمسَةَ وغير ذلك مما رآه فجاء
التوكيد بالنسبة لهذه الآيات المعهودة . وقيل : آيات بكمالها ، وأضاف الآيات
إليه على حسب التشريف ، كأنه قال : آيات لنا . وقيل : يكون موسى قد
أراه آياته وعدَّ عليه ما أُوتيه غيره من الأنبياء ... قاله الزمخشري ، وفيه بُعدٌ
: لأن الإخبار بالشيء لا يُسمَّى رؤية إلا بمجاز بعيد .. »^(٢) . وكذلك فعل
السمين ، واعترض أبو السعود جعل المراد بالآيات آيات موسى التسع ، وردَّ
اعتراضه الجمل ، قال : « والإضافة هنا قائمة مقام التعريف العهدي ، أي
الآية المعروفة كالعصا واليد ونحوهما . أه سمين ... واعترض هذا أبو
السعود فقال بعد أن قرَّر أن المراد بالآيات العصا واليد وجمعهما باعتبار ما
في كلٍّ من الآيات ، ما نصَّه : ولا مساعٍ لعدِّ بقية الآيات التسع منها ، لما
أنها قد ظهرت بعدما غلبَ السُّحرةُ على مهل في نحوٍ من عشرين سنة كما مرَّ
في تفسير سورة الأعراف ، وسياق ما هنا أن قوله (قال أجنبتنا) إلى آخر
القصة ، من جملة المترتب على قوله (فكذب وأبى) فيقتضي أن التكذيب

(١) الكشاف : ٦٩/٣ ، واختار الوجه الأول الجلالان : تفسير الجلالين بهامش

الفتوحات : ٩٧/٣ .

(٢) البحر : ٢٥١/٦ - ٢٥٢ .

بالتسع وقع قبل المناظرة الآتية ، مع أنه لم يقع قبلها إلا اليد والعصا .
 وَيُمْكُنُ أَنْ يُجَابَ : بأن هذا ، أي قوله (ولقد أرينا) الخ ، إخبار عن جملة
 ما وقع لموسى في مدة دعائه له ، وهي العشرون سنة وتقدم أن هذا من جملة
 الكلام المعترض به في أثناء القصة ، واعتراض أبي السعود مبني على أن
 هذا إخبار عما وقع له مع فرعون في أول دعائه ، وليس كذلك كما عرفت ^(١) .

ب - العهد الذهني :

ومنه ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَكَلَّ
 إِنْسَانَ الزَّمَنَةَ طَيْرَهُ فِي عُنُقِهِ ، وَنُجِّجَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا
 يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ (١٣) ﴿ أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (٤)

فالإضافة في (عنقه) ، و (يوم القيامة) أفادت العهد الذهني ، إذ لم يسبق
 ذكر هاتين الكلمتين منكرة ثم أعيدت معرفة ، في هذا السياق . أما الإضافة
 في (كتابك) فهي للعهد الذكري .

(١) الفتوحات : ٩٧/٣ ، وانظر : روح المعاني : ٢١٥/١٦ - ٢١٦ ، والتحرير

والتنوير : ٢٤٢/٦ - ٢٤٣ .

(٢) الإسراء : ١٣ ، ١٤ .

التعميم :

مرّ في فصل النعت ما قاله جمع من النحاة والمفسرين^(١) ، منهم أبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري وزبو حيان والسمين ، وهو أنّ الإضافة تأتي مفيدة العموم والاستغراق دالة عليه كدلالة (أل) ، سواء كان المضاف مفرداً أو جمعاً .

ونعرض هنا مزيداً من النصوص التي تُبَيِّنُ أن معنى العموم والجنسية من المعاني التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه . قال ابن جني : « واعلم أن المضاف قد يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه ، نحو التعريف ، والاستفهام ، ومعنى الجزاء ، ومعنى العموم »^(٢) . وقال أيضاً : « ومن التدرّج في اللغة أن يكتسي المضاف من المضاف إليه كثيراً من أحكامه من التعريف والتنكير ، والاستفهام ، والشياع ، وغيره . ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء في الواجب ، إذا أضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه . وذلك قولك ما قرعت حلقة باب دار أحدٍ قط ، فسرى ما في (أحد) من العموم والشياع إلى (الحلقة) ، ولو قلت : قرعت حلقة باب أحدٍ ، أو نحو ذلك ، لم يجز »^(٣) . وقال المحلي : « وهى : إمّا محضة لا يُنَوَّى بها الانفصال ، فيكتسي المضاف من المضاف إليه التعريف ، ... أو الجنسية ، كنعم صاحب الرجل زيد ، أو الجمع كقوله :

* وما حُبُّ الديار شَغَفَنَ قلبي * «^(٤) .

(١) انظر : الحجة في علل القراءات السبع : ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ ، والمحتسب :

٢٧٨/٢ ، ٨٨ ، ١١٦ ، ٢٠٢/١ ، ٢١٣ ، والبحر : ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ ، والدر المصون

: ٢٨٧/٢ - ٦٩٢ ، والمحزر الوجيز : ٣٨٧/٢ .

(٢) اللمع في العربية : ١٣٧ ، وانظر : شرح اللمع لابن برهان : ١٩٥/١ .

(٣) الخصائص : ٣٥٣/١ ، وانظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس

: ٧٣٩/١ .

(٤) مفتاح الإعراب : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

وممَّا يُسْتَدَلُّ به لكون الإضافة تفيد العموم في غير ما نصُّوا عليه - وهو كون المضاف إليه يفيد العموم والجنسية ، فيكتسب المضاف ذلك المعنى منه ، ظاهرة تركيبية يصار إليها حيث يُرادُ تجنبُ معنى العموم الذي تفيدده الإضافة ، وذلك بأن يعدل عن الإضافة إلى التنكير ، مع التخصيص بالنعته أو الحال ، وهما جارٌ ومجرور ، أو أن يسبق الاسم المضاف بمن التبعيضية جارةٌ له ، رافعةٌ لمعنى العموم .

ومن شواهد العدول عن الإضافة مع التخصيص بالنعته ، قوله تعالى

- على لسان موسى عليه السلام - :

﴿ قَالَ

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّي

لِسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾ (١)

قال الزمخشري - معللاً تنكير (عقدة) - : « وفي تنكير العقدة - وأن لم يقل : عقدة لساني - : أنه طلب حل بعضها إرادة أن يُفهمَ عنه فهماً جيداً ، ولم يطلب الفصاحة الكاملة . و (من لساني) : صفة للعقدة (٢) ، كأنه قيل : عقدة من عقد لساني (٣) . وجاء في الفتوحات : « لم يسأل حل جميعها ، بل حلَّ بعضها الذي يمنع الإفهام ، بدليل قوله (يفقهوا قولي) ، وبدليل أنه نكَّرها فقال : (واحلل عقدة من لساني) ، أي : عقدة كائنة من عقده . أهـ أبو السعود . وعبارة البيضراوي : واختلف في زوال العقدة بكمالها ، فمن قال به تمسك بقوله (قد أوتيت سؤالك يا موسى) (٤) ، ومن لم يقل إحتج بقوله (هو

(١) طه : ٢٥ - ٢٨ .

(٢) انظر : التبيان : ٨٨٩/٢ ، والفريد : ٤٣٤/٣ ، حيث جَوَّزا أن يتعلق الجار

والمجرور بـ (احلل) وأن يكون وصفاً لعقدة .

(٣) الكشاف : ٦١/٣ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣٨/٣ ، والبحر :

٢٣٩/٦ .

(٤) طه : ٣٦ .

أَفْصَحَ مِنِّي لِسَانًا) (١) ، وقوله (وَلَا يَكَادُ يُبِينُ) (٢) . وأجاب عن الأول بأنه لم يسأل حلَّ عقدة لسانه مطلقاً ، بل عقدة تمنع الإفهام ، ولذلك نكَّرها « (٣) .

ومن شواهد العدول عن الإضافة ، احترازاً من معنى العموم ، مع التخصيص بالحال ، قوله تعالى :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
 وَالْأَمْرِ مِنكُمْ (٤)

فالإضافة في (أولي الأمر) (٥) أفادت العموم ، ودليل ذلك العدول عن : أولي أمركم : لأنه يُفْضَى إلى طاعة المسلم المحكوم من قِبَلِ غيرِ المسلم - كما هو، حال مسلمي البلاد المحكومة بحكومة غير مسلمة - فاحترازاً من ذلك عرَّفَ المضاف إليه بأل ، مع المجيء بالحال ، (منكم) مُخَصَّصَةً أولي الأمر الواجبة طاعتهم بكونهم من المسلمين .

ومن شواهد جرِّ المضاف الذي تفيد إضافته العموم بـ (من) التبعية ، ما في قوله تعالى :

إِنْ بُدُوا
 الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ
 فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ
 وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٦)

(١) القصص : ٣٤ .

(٢) الزخرف : ٥٢ .

(٣) ٨٨/٣-٨٩ ، وانظر : روح المعاني : ١٦/١٨٢ ، والتحرير والتنوير : ١٦/٢١٢ . (٤) النساء : ٥٩ .

(٥) انظر حول المراد بأولي الأمر ، وحول ما تجب طاعتهم فيه : معاني القرآن للنحاس : ٢/١٢١ - ١٢٣ ، والكشاف : ١/٥٢٤ ، وروح المعاني : ٥/٦٥-٦٧ .

(٦) البقرة : ٢٧١ ، وانظر : آية النساء : ٣١ ، حيث لم تسبق (سيئاتكم) بـ (من) إشارة إلى أنه إذا اجتنبت الكبائر ، كُفِّرَ ماعداها - والله أعلم - .

ف (مِنْ) في قوله (من سيئاتكم) تبعيضية ، على الصحيح : قال السمين : « في (مِنْ) ثلاثة أقوال ، أحدها : أنها للتبعيض ، أي بعض سيئاتكم ، لأن الصدقات لا تكفر جميع السيئات ، وعلى هذا فالمفعول في الحقيقة محذوف ، أي : شيئاً من سيئاتكم ، كذا قدره أبو البقاء^(١) . والثاني : أنها زائدة ، وهو جارٍ على مذهب الأخفش ، وحكاه ابن عطية^(٢) عن الطبري عن جماعة ، وجعله خطأ ، يعني من حيث المعنى . والثالث : أنها للسببية ، أي : من أجل ذنوبكم وهذا ضعيف^(٣) . وما قيل عن وظيفة الإضافة ، و (مِنْ) في الآية السابقة ، يقال عنهما في (من طيبات ما كسبتم) في قوله تعالى :

يَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا

لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ^(٤)

إذ لو لم يؤت بـ (مِنْ) لانصرف الأمر إلى وجوب إنفاق جميع طيبات المكسوب والمُخْرَجِ مِنَ الْأَرْضِ .

وقد تفيد الإضافة العموم ، والمضاف إليه نكرة ، ويستفاد العموم من وقوع تلك النكرة في حيز النفي أو الاستفهام^(٥) ، فإن أريد التخصيص ، صير إليه بواسطة النعت ، وذلك كما في قوله تعالى :

(رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ

! إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي

لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ﴿١٩٥﴾

(١) التبيان : ٢٢٢/١ ، وقد نسب أبو البقاء ذلك التقدير إلى سيبويه ، وذهب إلى ذلك التقدير أيضاً ، النحاس والجلالان ، انظر : إعراب القرآن : ٢٣٩/١ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٢٢٥/١ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣٣٥/٢ .

(٣) الدر المصون : ٦١٤/٢ ، وانظر : البحر : ٣٢٦/٢ ، وروح المعاني : ٤٤/٣ .

(٤) البقرة : ٢٦٧ .

(٥) انظر : الأمالي النحوية : ٧٧/٣ ، وشرح الكافية : ٢٧٩/٣ ، وأساليب الاستغراق والشمول : السيد رزق الطويل : ٨٣/٨٢ .

(٦) آل عمران : ١٩٤ ، ١٩٥ .

يَفْهَمُ من قوله (لا أضيع عمل عاملٍ) انصراف الوعد بالإثابة إلى كل عامل ، ولذا رُفِعَ هذا العموم بقوله بَعْدُ : (منكم) ، وهو نعت^(١) وظيفته التخصيص ، إذ بواسطته صُرف ذلك الوعد إلى مؤمني أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - خاصةً . أمَّا وظيفته (من ذكر أو أنثى) - و (من) فيه زائدة - فَبَهي تأكيد العموم من جهة أخرى - على ما سبق بيانه^(٢) - : إذ أنه قد يذهب الوهم إلى أن الموعودين رجال المؤمنین دون نسائهم ، فَرَفَعَ ذلك الاحتمال بالنَّصِّ على النوعين ، ووجه الحاجة إلى هذا النص هنا « أن الأعمال التي أتوا بها أكبرها الإيمان ، ثم الهجرة ، ثم الجهاد ، ولما كان الجهاد أكثر تكرراً ، خيفَ أن يُتوهم أن النساء لا حظ لهنَّ في تحقيق الوعد الذي وعده الله على السنة رسله ، فدُفِعَ هذا بأنَّ للنساء حظَّهنَّ في ذلك ، فَهِنَّ في الإيمان والهجرة يساوين الرجال ، وَهِنَّ لهنَّ حُظُّهنَّ في ثواب الجهاد : لأنهن يقمنَّ على المرضي ، ويداوين الكلمي ، ويسقين الجيش ، وذلك عملٌ عظيمٌ به استبقاء نفوس المسلمين ، فهو لا يقصر عن القتال الذي به إتلاف نفوس المؤمنین »^(٣) .

قال الألويسي - مفسراً الآية - : « وفي التعرُّضِ لوعد العاملين على العموم مع الرمز إلى وعيد المعرضين غاية اللطف بحال هؤلاء الداعين ، لا سيما وقد عبر هناك عن ترك الإثابة بالإضاعة ، مع أنه ليس بإضاعة حقيقةً : إذ الأعمال غير موجبةٍ للثواب حتى يلزم من تخلفه عنها إضاعتها ، ولكن عبر بذلك تأكيداً لأمر الإثابة ، حتى كأنها واجبة عليه تعالى - كذا قيل - والمشهور أن الإضاعة في الأصل : الاهلاك ، ومثلها التضييع ، ويقال : ضاع يضيع ضيعةً وضياًعاً - بالفتح - إذا هلك^(٤) . واستعملت هنا بمعنى الإبطال ، أي : لا أُبطلُ عمل عامل كائن منكم . (من ذكر أو أنثى) : بيان لـ (عامل) وتأکید

(١) انظر التبيان : ٣٢٢/١ ، والفريد : ٦٧٨/١ .

(٢) انظر : مبحث توكيد الحال لصاحبها ، من فصل الحال .

(٣) التحرير والتنوير : ٢٠٣/٢ ، وانظر في سبب نزول الآية : البحر :

١٤٣-١٤٤ .

(٤) انظر : المفردات : ٣٠٠ .

لعمومه ، إما على معنى : شخصٍ عامل ، أو على التغليب . وجوز أن يكون بدلاً من (منكم) بدل الشيء من الشيء ، إذ هما لعين واحدة^(١) ، وأن يكون حالاً من الضمير المستكن فيه «^(٢)» . كما جوز أن تكون « زائدة^(٣)» ، لتقدم النقي في الكلام ، وعلى هذا فيكون (من ذكر) بدلاً من نفس (عامل) ، كأنه قيل : عاملٍ ذكر أو أنثى ، ولكن فيه نظر ، من حيث إن البدل لا يزداد فيه (من) ... «^(٤)» .

وقد أفادت الإضافة العموم أيضاً في : (حبطت أعمالهم) من قوله

تعالى :
 إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ
 وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ
 بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ
 فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٥﴾

فالكفرة المتصفون بما في حيزِ صلة الموصول من صفات يخالف حكمهم حكم غيرهم من الكفرة - لجمعهم مع الكفر قتل النبيين والأميرين بالقسط - في عدم انتفاعهم بأعمالهم الحسنة في الدنيا^(٦) ، وذلك ما يشير

(١) جوز ذلك أبو البقاء والمنتخب ، انظر : التبيان : ٣٢٢/١ ، والفريد :

٦٧٨/١ ، كما جوزا أن يكون نعتاً موضحاً .

(٢) روح المعاني : ١٦٨/٤ ، وانظر : الدر المصون : ٥٣٩/٣ ، ٥٤١ .

(٣) ذهب إلى ذلك الأخفش ، انظر : معاني القرآن : ٤٢٩/١ ، والحرر الوجيز :

٣٢٩/٣ ، والتفسير الكبير : ١٥٥/٩ .

(٤) الدر المصون : ٥٣٩/٣ ، وانظر : البحر : ١٤٤/٣ .

(٥) آل عمران : ٢١ ، ٢٢ .

(٦) أشار القرآن في غير موضع إلى انتفاع الكفرة - غير المذكورين

في الآية - بأعمالهم الحسنة في الدنيا ، وينظر على سبيل المثال : هود :

إليه صنيع المفسرين . قال الجلالان : « (أعمالهم) : ما عملوه من خير ، كصدقة وصلة رحمٍ . (في الدنيا والآخرة) : فلا اعتداد بها لعدم شرطها »^(١) . وقال الجمل - معلقاً على قولهما (لعدم شرطها) - : « قوله (كصدقة ، الخ) فيه أن مثل هذا العمل الغير متوقف على النية ، لا يتوقف على الاسلام فينتفع به الكافر في الآخرة ، هذا هو المعتمد في الفروع ، فلا يظهر قول الشارح : لانتفاء شرطه ، يعني الذي هو الاسلام ، فلعل هذا الحكم وهو بطلان صدقاتهم في الدنيا والآخرة مخصوص بطائفة من الكفار ، وهم من شافه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأذى والمخالفة »^(٢) . وقال الألوسي : « أي : أولئك المتصفون بتلك الصفات الشنيعة الذين بطلت أعمالهم وسقطت عن حيز الاعتبار وخلت عن الثمرة في الدنيا حيث لم تحقق دماؤهم وأموالهم ، ولم يستحقوا بها مدحاً ولا ثناء ، وفي الآخرة حيث لم تدفع عنهم العذاب ولم ينالوا بسببها الثواب . وهذا شامل للأعمال المتوقفة على النية وغيرها . ومن الناس من ذهب إلى أن العمل الغير متوقف على النية كالصدقة وصلة الرحم ينتفع به الكافر في الآخرة ولا يحبط بالكفر ، فالمراد بالأعمال هنا ما كان من القسم الأول ، وإن أُريد ما يشمل القسمين التزم كون هذا الحكم مخصوصاً بطائفة من الكفار ، وهم الموصوفون بما تقدم من الصفات ، وفيه تأمل »^(٣) . والجار والمجرور : (في الدنيا والآخرة) متعلق بمحذوف حال من (أعمالهم) ، وهي حال مؤكدة برفع احتمال أن يراد حبوط أعمالهم في الآخرة فقط قياساً على حكم أعمال من لم يكن على صفة هؤلاء من الكفرة غيرهم .

(١) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٢٥٤/١ .

(٢) الفتوحات : ٢٥٤/١ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٦/٤ - ٤٧ ، والمحزر الوجيز : ٤٦/٣ .

(٣) روح المعاني : ١١٠-١٠٩/٣ ، وانظر : التحرير : ٢٠٥/٣ - ٢٠٨ .

التوضيح :

والإضافة تؤدي تلك الوظيفة في حالة واحدة ، وهي عندما يكون المضاف علماً . والمضاف إليه في هذه الحالة إما أن يكون لقباً ، كما في : سعيدُ كرزٍ . وإما أن يكون ضمير وصفٍ مضافٍ حُذِفَ فأضيف العلم إلى ضميره ، كما في : زيدنا ، والمراد كما ذكر النحاة : زيدٌ صاحبنا ، أو يكون اسماً ظاهراً .

وقد أطلق النحاة على إضافة العلم إلى ضمير الوصف : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف ، قال ابن مالك : « ومنها ^(١) إضافة الموصوف إلى مضاف إليه ، كقول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

أي : علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم ، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة . ومثله :

فَإِنَّ قُرَيْشَ الْحَقِّ لَا تَتَّبِعُ الْهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَ

أراد : فَإِنَّ قُرَيْشاً أَصْحَابَ الْحَقِّ ، ثُمَّ فَعَلَ كَفِعْلِ الْأَوَّلِ . ومثله :

لَعَمْرِي لَنْ كَانَتْ بَجِيلَةَ زَانِهًا جَرِيرٌ فَقَدْ أَخْزَى كَلِيْبًا جَرِيرُهَا

ومثله قولُ الأسدِ الطائيِّ :

قَتَلْتُ مُجَاشِعًا وَأَسْرَتُ عَمْرًا وَعَنْتَرَةُ الْفَوَارِسِ قَدْ قَتَلْتُ

ومثله قولُ الحطيئة :

إِلَيْكَ سَعِيدَ الْخَيْرِ جُبْتُ مَهَامِهَا يُقَابِلُنِي آلُ بَهَا وَتُنُوفُ

(١) يقصد : من أنواع الإضافة التي سماها شبيهةً بالحصاة ، وهو أول من

جعل الإضافة ثلاثة أقسام ، انظر : ارتشاف الضرب : ٥٠٥/٢ ، والهمع :

ومثله قولُ رؤبة :

يا قاسمَ الخيراتِ وابنَ الأخيرِ ما سأسنا مثلكَ مِن مؤمِرٍ

ومثله :

* يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذبيلِ *

وكذا قولهم في زيد الذي سمّاه رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ، زيدُ الخير : زيد الخيل ، لأنّه كان صاحبَ خيلٍ كريمة . وعلى هذه الأمثلة وشبهها ، نبهتُ بقولي : (والموصوف إلى القائم مقام الوصف) «^(١) . أمّا إضافة العلم إلى اللقب فقد عدوها من إضافة المسمى إلى الاسم ، قال ابنُ مالك : « ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم : سعيدُ كُرزٍ ، فإنَّ (سعيد) علمٌ ، و (كُرز) لقبٌ ، والشخص المدلول عليه بهما واحد ، لكنَّ الاسم قبلَ اللقب في الموضع ، فقدم عليه في اللفظ وقصدُ بالمقدم المسمى لتعرضه إلى ما يليق بمجرد اللفظ من نداء وإسناد ، فلزم أن يُقصد بالثاني مجرد اللفظ لتثبت بذلك مُغايرة ما ، حتى كأنَّ قائلَ : جاء سعيدُ كُرزٍ ، قد قال : جاء مسمى كُرزٍ »^(٢) . وإطلاقهم على المضاف إلى ضمير الوصف المحذوف : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف مقبولٌ مرضيٌّ : لأنَّ الأصل - على ما ذهبوا إليه - النعت ، وإنما صير إلى الإضافة لفائدتين : معنوية ولفظية . أمّا المعنوية فهي بيان شِدَّة الالتصاق والتلاحم بين المحدثين والمحدث عنه ، كما في إضافة العلم إلى ضمير المتكلمين : إذ زيدنا أدلُّ على الالتحام من : زيدُ صاحبنا ، وبين المحدث عنه وما هو صفةٌ له ، كما في نحو : قريشُ الحق : إذ إضافتها إليه أبلغ من نعتها ب : قريشُ صاحبة الحق : لأنّها مع الإضافة تصير كأنها بعضه .

وأما الفائدة اللفظية فهي الاختصار بحذف النعت وجعل ما كان كلمتين كلمةً واحدةً .

(١) شرح التسهيل : ٢٣١/٣-٢٣٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٣١/٣ ، وانظر : الهمع : ٢٧٦/٤ ، والمؤوفي في النحو

وعدُّهم إضافة العلم إلى اللقب من إضافة المسمَّى إلى الاسم غير مقبول^(١) ، وذلك أن كليهما اسم للذات المسمَّاة بهما ، وإنَّما احتاج العلم (سعيد) إلى ما يوضحه ، لأن الاستعمال صيَّره مشتركاً ، فجيء بلقبه لتوضيحه ، وهو مُشتركٌ أيضاً ؛ لأنه وإن كان في أول إطلاقه مُختصاً بذاتٍ واحدة ، فإنَّ الاستعمال صيَّره مُشتركاً ، حيث صار يُشارك سعيداً فيه المنتسبون إليه . فإذاً كلاهما مشترك ، غير أن الثاني أقلُّ اشتراكاً ، وبإضافة الاسم إليه تتعین الذات المرادة . وإلى ذلك أشار ابن السراج وهو يعلل بإضافة الاسم إلى اللقب ، قال : « اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعراف ، ويكون اسمه لو ذُكر على إفراده مجهولاً ، فصار اللقب علماً ، والاسم مجروراً إليه كالمقطوع عن المسمَّى ، لأنَّ الملقَّب إنما يُراد بلقبه طرح اسمه . وكان اللقب أولى بأن يُضاف الاسم إليه ، لأنه صار أعراف من الاسم ، وأصل الإضافة تعريف ... »^(٢) .

وفائدة إضافة الاسم إلى اللقب لفظية^(٣) ، لا غير وهي الاختصار ، قال ابن الحاجب معللاً لتلك الإضافة : « ... أنهم يختصرون في الأعلام لكثرتها في الكلام ، فجوزوا إضافته إلى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظاً أو تقديراً ، كما جوزوا حذف التنوين منه عند وصفه بابن ، وغير ذلك من التخفيفات »^(٤) . وإلى ذلك ذهب ابن مالك الذي يرى - وهو مُحقِّقٌ - أن اتباع الثاني للأول بجعله عطف بيان أو بدلاً^(٥) هو الأصل . وجعلَ عِلَّةَ كونِ

(١) سيأتي بسط الحديث عن ذلك في مبحث الخصائص .

(٢) الأصول : ٩/٢ - ١٠ ، وانظر : شرح الكافية : ٢٤٠/٢ ، ٢٦٥/٣ .

(٣) هذا التقرير ليس ملاحظاً فيه ما يطلق اللقب - عند أول إطلاقه - له من

مدح أو ذم ، انظر : شرح الكافية : ٢٤٠/٢ ، ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ .

(٤) الأمالي النحوية : ٤٥/٣ .

(٥) على ما بين من خصائص البديل ووظائفه ، يتضح أنه لا يصح عدُّ الموضع

هنا بدلاً .

الإضافة على خلاف الأصل لكونها تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي علةٌ غير لازمة ، لأننا قد بينا أن إضافة أحدهما إلى الآخر من إضافة المشترك إلى الأقل اشتراكاً ، وهي جائزة حملاً على جواز إضافة العام إلى الخاص . والعلة التي أراها العلة الصحيحة هي أن التوضيح وظيفة أحد باين : النعت أو عطف البيان ، حيث ينعت الاسم بـ (ابن) وهاشمي ونحوهما لبيان نسبه ، وينعت بكوفي وبصري ونحوهما لبيان انتسابه . وإنما أدت الإضافة وظيفة النعت هذه ، لاشتراكها معه في أداء وظيفة التخصيص ، فكان ذلك مسوّغاً لأن تؤدي وظيفة أخرى من وظائفه الأصلية وهي التوضيح . وتلك الإضافة واجبة عند سيبويه وغيره من البصريين ، لعلة ذكرها ، ونورد نصّه بعد نصّ ابن مالك الذي قال : « ص : ومن العلم اللقب ، ويتلو غالباً اسم ما لُقّب به بإتباعٍ ، أو قطعٍ مطلقاً ، وبإضافةٍ أيضاً إن كانا مفردين . ش : إذا كان للشخص اسم ولقب وجُمِعَ بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر ، قُدِّمَ الاسم ، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً ، أو قُطِعَ بنصبٍ على إضمار أعني ، أو برفعٍ على إضمار مُبتدأ . فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيها على كل حال ، مركبين كانا كعبدالله أنف الناقة ، أو مركباً ومفرداً كعبدالله قُفَّةً ، وزيدٌ عائدُ الكلب ، أو مفردين كسعيد كرز . وهذا معنى قولي (بإتباعٍ أو قطعٍ مطلقاً ، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين) ، فالمفردان يُشاركان في الإتيان والقطع ، وينفردان بالإضافة كسعيد كرز ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة ، لأنها على خلاف الأصل ، فبيّن استعمال العرب لها ، إذ لا مستند لها إلا السماع ، بخلاف الإتيان والقطع فإنّهما على الأصل . وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ، لأنّ الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمّى والثاني بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل : جاء سعيد كرز ، جاء مسمّى هذا اللقب ، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإتيان والقطع لا يحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان في مخالفة أصل ، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما . وإنما يؤول الأول بالمسمّى لأنه المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه

في الحقيقة إنما هو المسمّى . وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب ، لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطّة وقفّة وكُرْز ، فلو قُدّم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخيرده ، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام « (١) » .

أما العلة التي من أجلها أوجب سيبويه ومتابعوه في المفردين الإضافة ، فهي جعلُ بناء الاسم في تلك الحالة على منبَاجِ بناء ما كان من ذلك ، عند القوم ، قال : « إذا لُقبَت مفرداً بمفردٍ أضفتَه إلى الألقاب ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، وهذا قيسُ قفّةٍ قد جاء ، وهذا زيدُ بطّةٍ ... فإذا لُقبَت المفرد بمضافٍ والمضاف بمفردٍ ، جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل . وكذلك إن لُقبَت المضاف بالمضاف وإنما جاء هذا مفترقاً هو والأول ، لأن أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء ، أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفاً للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيدُ أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدها . وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، وإنما أُجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ولا يجاوزوا ذلك الحد » (٢) .

وتجوز ابن مالك للإلتباع هو متابع فيه للكوفيين وتابعهم فيه جماعة غيره : إذ رأوه الوجه القياسي . قال ابن عقيل - شارحاً بيت الألفية :
 وإن يكونا مُفردين فأضِفُ حتماً ، وإلا أتبعِ الذي رَدِفُ - :

(١) شرح التسهيل : ١٧٣/١ - ١٧٤ ، وانظر : ٢٣١/٣ ، وشرح الكافية : ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

(٢) الكتاب : ٢٩٤/٣ - ٢٩٦ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٢٧/٤ - ١٢٨ ، والمقتضب : ١٦/٤ - ١٧ ، والأصول في النحو : ٩/٢ - ١٠ ، والمقرب : ٢٧٣ .

« إذا اجتمع الاسم واللقب : فإمّا أن يكونا مُفردين ، أو مُركبين أو الاسم مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مُفرداً واللقب مركباً . فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة^(١) ، ... وأجاز الكوفيون الإتيان ، ... ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب^(٢) . وقال ابن الحاجب - شارحاً قول الزمخشري : « وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ، ولقب ، أُضيف اسمه إلى لقبه^(٣) ، قال : « وقوله : (أُضيف) ظاهرٌ في وجوب الإضافة ، كما إذا قيل : الفاعل مرفوع . وهذا ظاهر كلام البصريين . وقد أجاز الزجاج الإتيان . وروى الفراء : قيسُ قُفَّةٌ ويحيى عِينان ، بالاتباع .. وقد جاء : ابن قيسِ الرُّقِيَّاتِ ، منوناً ، عطف بيان أو بدلا^(٤) . وقال أيضاً : « قوله (وإن كان مضافاً أو كنية ، أُجري اللقب على الاسم فقيل : هذا عبدالله بَطَّةٌ ، وهذا أبو زيد قُفَّةٌ) قال الشيخ^(٥) : يتعيّن الوجه القياسي : إما عطف بيان وإما البدل ، وتتعدّر الإضافة^(٦) .

وعلى ذلك نقول : لولا اقتضاء المقام التخفيف مع إمكانه لكان الإتيان أولى ، طرداً للقاعدة ، وذلك يعني أن الإضافة أدت وظيفة عطف البيان - وهي التوضيح - في : سعيد كرز ، إذ دلّته مع الإضافة دلّته مع الإتيان ، وأدت وظيفة النعت - وهي التوضيح هنا - في : زيدنا ، إذ دلّته - من جهة الوظيفة الأساسية - مع الإضافة دلّته مع الإتيان : زيدُ صاحبنا . ومِمَّا يُقوي ذلك النظرُ في المثليّن التاليين : جاء زيدنا ، و : جاء رجلنا ، حيث نجد

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع ، كأن يكون

الاسم مقترناً بأل ، انظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد

محي الدين عبد الحميد : هامش شرح ابن عقيل : ١٢٣/١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١٢٢/١ - ١٢٣ .

(٣) شرح المفصل : ٣٣/١ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ٧٩/١ - ٨٠ ، وانظر : شرح الكافية ٢/٢٦٥ .

(٥) المعني به الشارح وهو ابن الحاجب .

(٦) الإيضاح : ٨١/١ .

وظيفة الإضافة في المثال الأول مختلفة عنها في المثال الثاني : إذ إن في المثال الأول نصاً على أن الجائي رجلٌ هذا اسمه ، على حين ليس في المثال الثاني ما يُفيد ذلك ، فالرجل وإن كان معلوماً للمتكلم والمخاطب ، لا يتعين أن يكون اسمه زيدا ، إذا وظيفة الإضافة في المثال الأول التوضيح ، ووظيفتها في المثال الثاني التعريف . وممّا يستدل به على ذلك عدولهم عن توضيح العلم بالغلبة كالنابغة الذبياني ، عن توضيحه بالنعته إلى تحقيق ذلك له بواسطة الإضافة بعد تجريده من (أل) لعدم اجتماعها والإضافة . قال ابن مالك : « ذُو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تاماً ، وهو على ضربين : مضاف ، كابن عمر وابن رَآن ، وذو أداة كالأعشى والنابغة ... كذلك الأعشى والنابغة حقهما إذا أطلقا أن تصلحا لكل ذي عشى ونبوغ ، إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشيع وجعلهما مختصين . وإن عرَضَ لشيء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يُغتفر في الأعلام المعلّقة ، إمّا رداً للتكثير لحاجة تعرض ، كقول الشاعر :

* لا هَيْثُمُ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ *

... وإمّا اتكالا على تكميل الوضوح بنعتٍ أو ما يقوم مقامه ، كزيد القرشي والأعشى الهمداني . وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصاً ، كقولهم : أعشى تغلب ، وأعشى قيس ، ونابغة بني ذبيان ، ونابغة بني جعدة ، ومثله قول الشاعر :

أَلَا بَلَّغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقَّ أَنْ أَخْطَلُكُمْ هَجَانِي

وكقول الآخر :

فَلَوْ بَلَّغْتُ عَوَّ السَّمَاكِ قَبِيلَهُ لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ (١)

وممّا يُستدل به أيضاً على أن وظيفة الإضافة في (زيدنا) التوضيح وليس

التعريف ، منعهم دخول (آل) على العلم لأداء تلك الوظيفة ، قال ابن أبي الربيع - بعد أن ذكر أن الأعلام لا تضاف حتى تتنكر - : « فَإِنْ قُلْتَ : فالأعلام إذا نُكِرَتْ أيجوز دخول الألف واللام عليها ، فتقول : جاء الزيد والعمرو ؟ قُلْتَ : لا يُقال ذلك إلا في الشعر للضرورة ؛ وكأنهم كرهوا قبج اللفظ في دخول الألف واللام ، ولم يكرهوا قبج اللفظ في الإضافة ؛ لأن الإضافة قد توجد في بعض الصفات غير مُعرّفة ، وتوجد على معناها منفصلة عن الإضافة ، وتلك الصفات : اسم الفاعل ... فلما كانت الإضافة توجد غير مُعرّفة وعلى معناها منفصلة ، جاءت في الأعلام إذا نُكِرَتْ ، ولما كانت الألف واللام لا تكون إلا معرفة ومتى جاءت زائدة لتوكيد التعريف ، كرهوا دخولها على ما أصله التعريف والتنكير فيه عارض » (١) .

وبإثبات التوضيح وظيفته للإضافة يُجترأ على رفض مقولة : الأعلام لا تُضاف حتى تتنكر . وذلك لزوال ما استدعاها ، وهو كون العلم معرفة وإضافة إما أن تكون للتخصيص أو التعريف ، وفي إضافة العلم - باقياً على علميته - تحصيل حاصل ، فوجب اعتقاد تنكيره ، كيلا تصير الإضافة نوعاً من العبث . قال عبد القاهر - وهو يشرح قول أبي الفارسي : « ولا تُضاف المعارف وإنما تُضاف النكرات » (٢) - : « وأما الأعلام فإنما تضاف بعد أن تُنكر ، فلا تقول : جاءني زيدكم حتى تقول : زيدٌ من الزيدين ، كما تقول : رجلٌ من الرجال ، ثم تُعرّفه بالإضافة ؛ لأنه إذا كان باقياً على تعريفه لم يكن مفتقراً إلى الإضافة ، فكأن طلب تعريفه كالكتابة على السواد ، ولهذا يتنكر بالإضافة إلى النكرة ، كقوله : زيدٌ رجلٌ ، وذلك أنك لما نكرته وجعلته شائعاً في أمته بمنزلة قولك : غلامٌ ، فكما أنك إذا قلت : غلامٌ رجلٌ كانت الإضافة مُنشئةً اختصاصاً ، لا تعريفاً ، كذلك قولك : زيدٌ رجلٌ ، ولو قدّرت أنك أضفت زيدا

(١) البسيط : ٨٨٤/٢ - ٨٨٥ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧٢/٢ .

وهو معرفة حتى كأنه لا يكون هذا الاسم لغير الواحد المعين ، كنت متعرضاً للإحالة : إذ التعريف والتنكير ضدان فاجتماعهما ظاهر الفساد «^(١) . ويقوي مذهبنا في رفض مقولة تنكير الأعلام المضافة ، قول الرضي : «وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه : إذ لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا ، كما ذكرنا في باب النداء ، وذلك إذا أُضيف العلم إلى ما هو مُتصِفُ به معنى ، نحو : زيدُ الصدق . يجوزُ ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيدٌ واحد ، ومثله قولهم : مُضِرُّ الحمراءِ ، وأثمارُ الشَّاءِ ، وزيدُ الخيلِ ، فإنَّ الإضافة فيها ليستُ للاشتراك المتَّفَقُّ «^(٢) .

تلك هي الوظائف الأساسية للإضافة ، ونعني بكونها كذلك - على ما سبق في فصل النعت - أنَّ الغالب في الإضافة مجيئها لأداء إحداها . وإنما حكمنا للتعميم والتوضيح بحكم التخصيص والتعريف ، بناءً على كثرة الاستخدام ، فالمتأمل للنصوص وعلى رأسها القرآن الكريم ، يجد أن مجيء الإضافة للتعميم لا يقلُّ عن مجيئها للتخصيص ، وذلك الحكم ينسحبُ على التوضيح أيضاً ، إذ حكم كلِّ اسم ولقبٍ مُفردين الإضافة على الوجوب - بالنسبة للبصريين - وعلى الجواز ، بالنسبة للكوفيين .

وننتقل للاستشهاد لبعض ما تجيء الإضافة له من الوظائف غير الأساسية ، والتي أشار إلى بعضها السكاكي في نصه الذي أثبتناه في مقدمة الحديث عن الوظائف .

(١) السابق : ٨٧٣/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٨٠/١ ، والكافية : ١٢٣ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد : ٧٨ .

(٢) شرح الكافية : ٢٠٩/٢ ، وانظر : ٢٥٧/٣ .

المبالغة في المدح والذم :

لم ينصَّ أحدٌ من النحاة - بحسب علمي - على أنه قد يصار إلى الإضافة لغرض المدح أو الذم أو المبالغة فيهما ، لكن في كلام العرب كثيراً من الأمثلة التي تفيد فيها الإضافة المبالغة في ذمك المعينين ، منها قولهم : فلانُ أخو الحرب ، أي ملازم لها ، والغرض من إضافته إليها بيان شجاعته البالغة ، وكذلك قولهم فلان أخو الكرم ، إذ في إضافته إليه إشارة إلى ثبوت تلك الخصلة فيه ، وهو أبلغ من قولنا : فلان كريم ، ومنها أيضاً قولهم : فلان ثبت الغدر ، « أي : ثابت القدم في الحرب والكلام ، يُقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة . قال ابن السكيت : يُقال : ما أثبت غدره ، يعني الفرس ، أي ما أثبته في الغدر ، وهي الحجارة واللخاقيق ، أي خروق الأرض »^(١) . ومن ذلك قولهم : نسيج وحده ، وجحيش وحده ، قال ابن مالك وهو يتحدث عن خصائص (وُحِد) : « ... وقد يُجرُّ بعلى ، وبإضافة (نسيج) في المدح ، وفي الذم بإضافة جحيش وعيبر ، فيقال : هو نسيج وحده ، إذا قُصدَ قلة نظيره في الخير ، وهذا جحيش وحده وعيبر وحده ، إذا قُصدَ قلة نظيره في الشر »^(٢) . وقال الرضي - وهو يتحدث عن استعمالات (أحد) - : « وقد يُقال في المدح ونفي المثل : هو أحد الأحدى ، وهو إحدى الإحد ، جمعوا (إحدى) على (إحد) تشبيهاً بسدرة وسدر ، فمعنى هو إحدى الإحد : داهية هي إحدى الإحد ، قال :

* استأروا بي إحدى الإحد * «^(٣) .

(١) شرح المفصل : ١١٩/٢ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٤٠/٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٣٤٢/٢ ، والكتاب : ٣٧٧/١ ، وشرح السيرافي : ١١٥/٢ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧٨/٢ ، شرح الكافية : ٢١٤/٢ ، ارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ ، والخزانة : ٢١٠ - ٢١١/٤ .

(٣) شرح الكافية : ٢٨٥/٣ ، وانظر : شرح التسهيل : ٤٠٥/٢ ، والتقاء قولي : « لم ينصَّ أحدٌ من النحاة ... الخ » مع نص الرضي وابن مالك وغيرهم من النحاة على ذلك ، من جهة أن تلك النصوص لم تأت عند حديثهم عن وظائف الإضافة ، بل عند حديثهم عن استعمال كلمة (وُحِد) وما تختص به ، فالتقطت أنا ذلك الكلام من ذلك المقام والسياق للاستناد إليه في إثبات ما ذهبت إليه من أن الإضافة تأتي مؤدية وظائف غير التي نصوا على أنها تؤديها ، والله أعلم .

وفي تمثيل النحاة - وإن لم يَنْصُوا - ما يُفِيدُ أَنَّ الإِضَافَةَ يُصَارُ إِلَيْهَا
لِإِفَادَةِ الْمَبَالِغَةِ فِي هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ . وَلِذَلِكَ صَوَّرْتُ ثَلَاثَةَ :

الأولى : أن يضاف الاسم إلى مصدر الصفة .

الثانية : أن يضاف الموصوف إلى صفته .

الثالثة : أن تضاف الصفة إلى موصوفها .

الصورة الأولى : إضافة الاسم إلى مصدر الصفة .

والإضافة في هذه الصورة بمعنى (مِنْ) ، لَأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يُنَزَّلُ مِنْزَلَةَ
الْجِنْسِ لِلْمُضَافِ إِذْ هُوَ مَصْدَرٌ . وَأَوَّلُ مَنْ أَتَى بِأَمْثَلَةٍ لَهَا سَبِيوِيَّةٌ ، حَيْثُ قَالَ : «
وَمِنْهُ^(١) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ . وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَدِيقٍ ، مَنْسُوبٌ إِلَى
الصَّلَاحِ . كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ . وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ سَوْءٍ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَاسِدٍ : لِأَنَّ الصَّدِيقَ صَالِحٌ وَالسَّوْءَ فَاسِدٌ . وَلَيْسَ
الصَّدِيقُ هُنَا بِصَدِيقِ اللِّسَانِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ثَوْبٌ
صَدِيقٍ وَحِمَارٌ صَدِيقٍ ، وَكَذَلِكَ السَّوْءُ لَيْسَ فِي مَعْنَى سُوُّتِهِ^(٢) . ففِي إِضَافَةِ
الرَّجُلِ إِلَى الصَّدِيقِ وَالسَّوْءِ مَبَالِغَةٌ : إِذْ صَارَ الْمُضَافُ بَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ
وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسًا لَهُ تَنْزِيلًا ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ مِنْ أَنْ يُقَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
صَالِحٍ لِأَنَّ الإِضَافَةَ - كَمَا قَالَ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ - : « أَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ
بِالْجِنْسِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِإِقْتِضَاءِ الإِضَافَةِ مَلَابِسَةَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَتِلْكَ الْمَلَابِسَةُ
هُنَا تَتَوَلَّى إِلَى التَّوْصِيفِ ، وَإِلَى هَذَا [مَالٌ]^(٣) التَّفْتَاذَانِي فِي شَرْحِ الْكِشَافِ ،

(١) جاء قوله ذاك في (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على
الشريك ، والبدل على المبدل منه) ، وعطف قوله (ومنه) على قوله في
موضع سابق : والضمير المجرور عائد على النعت .

(٢) الكتاب : ٤٣٠/١ ، وانظر : الملخص في ضبط قوائم العربية : ٥٥١/١ .

(٣) وردت في النص : قال .

وأنكر أن يكون المضاف إليه في مثله صفةً حقيقيةً ، حتى يكون من الوصف بالمصدر «(١) . وما يؤكد ما ذهب إليه التفتازاني قولُ السيرافي - شارحاً نص سيبويه السابق - : « أما قوله (وكذلك السوء ليس بمعنى سؤته) : فأراد أن يعلمك أنه ليس بفعلٍ فعله الرجل فيكون نعتاً له »(٢) . وإلى ذلك يشير صنيعُ الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى (يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ) (٣) ، حيث قال : « وظنُّ الجاهلية كقولك : حاتمُ الجود ، ورجل صدقٍ ، يريدُ : الظنُّ المختصُّ بالملَّةِ الجاهليَّةِ »(٤) . وقول التفتازاني : « وفي إضافة (ظن) إلى الجاهلية ... وجهان ، أحدهما : أن يكون من إضافة الموصوف إلى مصدر الصفة ، ومعناها الاختصاص بالجاهلية ، كما في حاتم الجود ، ورجل صدق ، على معنى حاتم المختصُّ بوصف الجود ، ورجل مختصُّ بوصف الصدق . والثاني : أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل على حذف المضاف ، أي ظنُّ أهلِ الجاهلية »(٥) . ولجعلِ المضاف إليه هنا جنساً للمضاف نظير في كلامهم ، حيث يجعلون من اتصف بصفةٍ ما والتصقت به تلك الصفة ، كآته مخلوق منها . قال ابن جني مخرّجاً ما جاء من ذلك في قول الشاعر :

أَلَا أَضْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنْتَ عَلَيْنَا وَالضَّنِينَ مِنَ الْبُخْلِ

قال : « فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطِينٌ من الخير ، وهي مخلوقة من البخل . وهذا أوفق معنى من أن تحمله على القلب وأنه يريد به : والبخل من الضنين ، لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب . ومنه ما أنشدناه أيضاً من قوله : * وَهُنَّ مِنَ الْإِخْلَافِ قَبْلِكَ وَالْمَطْلُ *

(١) التحرير والتنوير : ٥٩٦/١ .

(٢) شرح السيرافي : ١٤٦/٢ .

(٣) آل عمران : ١٥٤ .

(٤) الكشف : ٤٢٨/١ .

(٥) الفتوحات الإلهية : ٣٢٦/١ .

وقوله : * وهُنَّ مِنَ الْإِخْلَافِ وَالْوَلَعَانِ *

ويكفيك من ذلك كله قول الله عز وجل : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) . وذلك لكثرة فعله إيّاد واعتياده له . وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِقَ - العجل من الإنسان : لأنه أمر قد اطرده واتسع فَحَمَلُهُ على القلب يَبْعُدُ في الصنعة ، وَيُصَغِّرُ المعنى . وكانَ هذا الموضوع لماً خفي على بعضهم قال في تأويله : إن العجل هنا الطين . ولعمري إنَّه في اللغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضوع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة ^(١) .

ومن شواهد تلك الإضافة - مراداً بها المبالغة في المدح - قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا أَعْتَزَلْتَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ

مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ^(٤٩)

وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلَيْهَا ^(٥٠) ^(٢)

قال الراغب : « الصدق والكذب أصلهما في القول ، ... ويستعملان في أفعال الجوارح ، فيقال : صَدَقَ في القتال إذا وقى حقه وفعل ما يجب وكما يجب ، وكَذَبَ في القتال ، إذا كان بخلاف ذلك . ويُعَبَّرُ عن كل فعلٍ فاضلٍ ظاهراً وباطناً بالصدق فيضاف إليه ذلك الفعل الذي يوصف به ، نحو ... وقوله (وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ) ^(٣) ، فَإِنَّ ذَلِكَ سُؤَالَ أَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ صَالِحاً بحيث إذا أثنى عليه من بعده لم يكن ذلك الثناء كَذِباً ، بل يكون كما قال الشاعر :

إذا نحنُ أثنينا عليكِ بصالحٍ فأنتِ الذي نُثني وفوقَ الذي نُثني ^(٤) .

(١) الخصائص : ٢/٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) مريم : ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الشعراء : ٨٤ .

(٤) المفردات : ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

والمراد باللسان هنا هو « الثناء الحسن ، أي السيرة الحسنة . ففي اللسان مجازاً مُرسل من إطلاق اسم الآلة وإرادة ما ينشأ عنها . فالمعنى : وجعلنا لهم ثناءً صادقاً يذكرهم الأمم كلها إلى يوم القيامة ، بما لهم من الخصال المرضية »^(١) . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

(وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ)^(٢) .

فالقدم « اسم لما تَقَدَّمَ وَسَلَفَ فيكون في الخير والفضل وفي ضده .

قال نو الرمة :

لكم قَدَمٌ لا يَنكُرُ النَّاسُ فَضْلَهَا مع الحسب العادي طَمَّتْ عَلَى الْبَحْرِ

وذكر المازري في المعلم عن ابن الأعرابي : أن القدم لا يعبر به إلا عن معنى المقدم ، لكن في الشرف والجلالة . وهو (فَعَلٌ) بمعنى فاعل مثل : سَأَفُ وَتَقَلُّ ...^(٣) . قال السمين : « لما كان السَّعي والسَّبْقُ بالقدم ، سُمِّيَ السَّعي المحمود قدماً ، كما سُمِّيَتِ اليدُ نعمةً لما كانت صادرة عنها . وأضيف إلى الصدق دلالة على فضله ، وهو من باب : " رجل صدق ، ورجل سوء " ^(٤) .

الصورة الثانية - إضافة الموصوف إلى صفته :

معلوم أن هذه الإضافة ممنوعة عند البصريين ، بناءً على قاعدتهم لا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ^(٥) ، والصفة هي الموصوف في المعنى . وذلك ما دعاهم

(١) الفتوحات الإلهية : ٦٦/٣ وانظر : الكشاف : ٢٢/٣ ، والتحرير والتنوير : ١٢٥/١٦ .

(٢) يونس : ٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ٨٥/١١ ، وانظر : المفردات : ٢٩٧ .

(٤) الدر المصون : ١٤٦/٦ ، وانظر : الكشاف : ٣٢٨/٢ ، وروح المعاني : ٦٢/١١ .

(٥) ممن تابع البصريين في ذلك ابن هشام ، انظر : مغني اللبيب : ٦٧٤ .

إلى تقدير موصوف محذوف فيما جاء من ذلك هرباً من ذلك المحذور عندهم^(١)، ودعاهم أيضاً إلى عدّها سماعية لا يصحُّ القياسُ على أمثلتها . أمّا الكوفيون فمعتدّ جوازها عند بعضهم إجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك مذهب الفراء ، قال - عند تفسير قوله تعالى : (فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ)^(٢) - : « يقول : رَزَقَ كُلَّ شَيْءٍ ، يريد : ما يَنْبُتُ وَيَصْلُحُ غِذَاءً لِكُلِّ شَيْءٍ . وكذا جاء في التفسير وهو وجه الكلام . وقد يجوز في العربية أن تضيف النبات إلى كلِّ شيء ، وأنت تريد بكلِّ شيء النبات أيضاً ، فيكون مثل قوله (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)^(٣) ، واليقين هو الحقُّ^(٤) . وأمّا عند البعض الآخر منهم فحجتها : « أن الصفة لما كانت دالةً على معنى زائد على الذات وهو الحدث ، كانت مغايرة للموصوف بهذا الاعتبار ، ولا تمتنع الإضافة لحصول التغير ، ولأنَّ الأصل عدمُ التقدير ، وعلى قولهم لا حذف^(٥) . وتلك الحجة نقضها ابن الحاجب حيث قال : « إنما امتنع ذلك لأنه لم يَحُلْ إمّا أن تضيف باعتبار (الذات) أو باعتبار المعنى ، أو باعتبارهما جميعاً . فإن أضفت باعتبار الذات ، كان باطلاً لأنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه . وإن أضفت باعتبار المعنى فهو أيضاً باطل ، إذ ليس (عالم) موضوعاً لمجرد المعنى ، بل للذات والمعنى ، والمعنى هو المقصود ، ولذلك لو قلت : رجلٌ عليمٌ ، جاز . وباعتبارهما جميعاً أيضاً باطل لأنهما جميعاً ليس اللفظ موضوعاً لها على السواء . وهذا الوجه يجري في منع إضافة

(١) انظر : همع البوامع : ٢٧٥/٤ - ٢٧٦ .

(٢) الأنعام : ٩٩ .

(٣) الواقعة : ٩٥ .

(٤) معاني القرآن : ٣٤٧/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٨/١ ، وانظر : نتائج الفكر : ٣٧ .

الصفة إلى موصوفها أيضاً»^(١). وردَّ احتجاج ابن الحاجب الرضوي وهو يتحدث عن ذلك الخلاف بين الفريقين، قال: « والمختلف في جواز إضافة أحدهما إلى الآخر: الموصوف وصفته. فالكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، استشهاده للأول بنحو مسجد الجامع، وجانب الغربي، والثاني بنحو: جرد قطيفة وأخلاق ثياب، وقالوا إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في جرد قطيفة، أو بحذف اللام، كمسجد الجامع: إذ أصلهما: قطيفةٌ جردٌ، والمسجد الجامع. وهذه الإضافة ليست بإضافة الصفة إلى معمولها عندهم، إذ تلك لا تخصص ولا تعرف، بخلاف هذه، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى، لأنهما موصوف وصفته، فتخصص الثاني وتعرفه يخصص الأول ويعرفه. وأما نحو: الحسن الوجه فالحسن وإن كان هو الوجه معنًى، إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره، فبعده في اللفظ عن المرور به غاية التباعد، فعلى هذا نقول: هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة. والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أُريد الإضافة إليه^(٢)، في نحو: حسن الوجه، كما مر، وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد، فهو إضافة الشيء إلى نفسه. ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه، مع اختلاف اللفظين، كما يجيء من مذهب القراء، ولولم يجوزوه أيضاً، لجاز هذا، لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد. وقال المصنف: لا يجوز ذلك، لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب، وليس بشيء، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة، فلا نسلم له، وهو

(١) الأمالي النحوية: ٦٥/٣.

(٢) انظر مع الهوامع: ٢٧٣/٤ - ٢٧٥.

موضوع النزاع ...» (١) . ومِمَّا نخرج به من نصِّ الرضي ، تجويزه تلك الإضافة. وقد سبق إلى ذلك التجويز ابنُ الطراوة ، حيث قال ، وهو ينقد الفارسي في منع هذه الإضافة : « وَذَكَرَ إِضَافَةَ الْإِسْمِ إِلَى الصِّفَةِ وَضَعْفَهُ ، وَوَجَّهَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، حَتَّى آدَاهُ سُوءُ النَّظْرِ إِلَى قَوْلِهِ (٢) : دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ ، فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ (السَّاعَةُ) الْقِيَامَةَ ، فَلَا تَأْقِيتُ لَهَا ، وَإِنْ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ مِنَ السَّاعَاتِ ، فَلَا نِهَايَةَ فِيهَا وَلَا آخِرَ لَهَا إِلَّا بِانْتِهَاءِ الْمَخْلُوقَاتِ وَطَيِّ السَّمَوَاتِ . وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْفَصْلُ فِي الْمَقَدِّمَاتِ ، وَهُوَ إِضَافَةُ التَّخْصِيسِ ، وَمِنْهُ : بِاسْمِ اللَّهِ ، وَمَكْرَ السَّيِّءِ ، وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ (٣) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* إِذَا حَاصَرَ عَيْنِيهِ كَرَى النَّوْمَ لَمْ يَزَلْ *

وَحَبُّ الْحَصِيدِ ، وَحَبْلُ الْوَرِيدِ ، وَحَقُّ الْيَقِينِ ، وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يُحْصَى ، وَهُوَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ ، تَشْبِيهًا بِمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ . وَمِثْلُهُ فِي النَّعْتِ : (غَرَابِيبُ سُودٌ) (٤) ، وَفِي الْعَطْفِ : أَقْوَى وَأَقْفَرُ ، وَفِي التَّكْيِيدِ : أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ (٥) . « وَيَبْدُو أَنَّ السَّهْلِيَّ قَدْ اعْتَمَدَ كَثِيرًا عَلَى شَيْخِهِ فِي حَدِيثِهِ هَذِهِ الْإِضَافَةَ ، فَقَدْ سَمَّاها أَيْضًا إِضَافَةَ التَّخْصِيسِ (٦) ، .. وَقَدْ قَاسَ هَذِهِ الْإِضَافَةَ مُشْتَرَطًا مُشْتَرَطًا عَامًّا ، هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ

(١) شرح الكافية : ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ .

(٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٩٣/٢ - ٨٩٥ ، وإيضاح شواهد

الإيضاح للقيسي : ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري : ٢٤٢ .

(٣) انظر : أمالي السهيلي : ٦٩ - ٧٠ .

(٤) فاطر : ٢٧ .

(٥) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو . ٩١ ، نقلًا عن الإفصاح ،

ورقة : ٢٦ .

(٦) نتائج الفكر : ٣٧ .

معرفة ، ويخصُّ إضافة الموصوف إلى صفته بأن تكون هذه الصفة لازمة له «(١) .

وما نذهبُ إليه بشأن هذا الخلاف ، هو أن هذه الإضافة - ولا شك - على خلاف الأصل من جهة الصناعة ، لكنها تحقق من جهة المعنى ما لا يحققه الإلتباع على النعت ، وتلك الفائدة هي المبالغة ، والتي لأجل تحقيقها يُعدل دائماً عن الأصول التي تقتضيها الصناعة وفاءً بحق المعنى . وعلى ذلك نقول : إن إطلاق جوازها غير مقبول ، ومنعها - مع الصيرورة إلى تأويل الوارد منها - غير مقبول أيضاً ، بل جوازها مرهونٌ بالمقام ، فإن كان مقام مبالغة جازت فيه قياساً ، وإن لم يكن - كما في بعض المسموع - اقتصرَ على ما وردَ منها ، مع بيان علته ، لأنه لم يجيء على أصله .

وإنما فرّقنا بين هذه الصورة والتي قبلها - إضافة الاسم إلى مصدر الصفة - بناءً على ثلاثة أمور : الأول : ما فعله السيرافي وهو يشرح قول سيبويه حول معنى الإضافة في رجلٍ سوءٍ ، حيث قال إن ذلك ليس بفعلٍ فعله الرجل فيكون نعتاً له (٢) . والثاني : اشتراط السهيلي لإضافة الموصوف إلى الصفة كون الصفة معرفة ، وذلك أحد شرطين لا تصح تلك الإضافة عنده بدونهما ، قال : «... وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال ، لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه ، ولكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف ، فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى ... فإن قيل : فهلا جاز ذلك في جميع النعوت حتى يقال : زيدُ القائم ، كما تقول : مسجدُ الجامع ؟ قلنا : إنما فعلت العرب هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام ، وأما الوصف

(١) أبو الحسين ابن الطراوة : ٩٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٤٦/٢ ، والكتاب : ٤٣٠/١ .

الذي لا يثبت ، كالقائم والقاعد ونحوه ، فلا يُضاف الموصوف إليه : لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها^(١) ... : فإن كان غير لازم ، لم تُقد اضافته إليه شيئاً ، نحو : زيد الضاحك ، وكذلك إن كان لازماً ولم يكن معرفة ، نحو : رجل قرشي . فإن قلت : زيدُ القرشي ، كان مثل (جانب الغربي) : لأنه لازم ومعرفة ، وكذلك : عمرو قُفَّة^(٢) . وقد نصَّ ابن عقيل على أن تلك الإضافة لم ترد بتذكير المضاف إليه ، حيث قال : « ... ولم يُحفظُ هذا إلا بصورة التعريف كما مُثِّلَ ، ولم تجيء نكرة ، نحو : مسجد جامع^(٣) . والأمر الثالث : صنيع ابن الحاجب في نسه السابق ، حيث منع نحو: رجل عالم وأجاز نحو: رجل علم^(٤) .

وتتفق الإضافة في هذه الصورة مع الصورة السابقة في أن المضاف إليه في كليهما يُنزلُ منزلة الجنس للمضاف ، وملاحظة هذه الخصيصة في إضافة الصفة إلى الموصوف ، هي ما دعا السهيلي إلى اشتراط كون الصفة لازمة للموصوف ، حتى يصح ذلك التقدير فيها . ويلزم من ذلك أن يكون هذا الشرط شرطاً في الصورة السابقة أيضاً ، ويفهم ذلك من صنيع سيبويه ، إذ جعل مثاليها تالين لمثال النعت ب (ذو) ، وتفسيره لرجل صدق ب : منسوب إلى الصلاح^(٥) . وذلك ما فهمه ابن أبي الربيع ولذلك قال : « ويجري مجرى ذي مالٍ ، قول العرب : مررت برجل رجل صدق ، ومررت برجل رجل سوء^(٦) . وذلك أنه لا يقال - في الأغلب - : ذو كذا إلا في الثابت^(٧) . ونجد في أقوال بعض

(١) يقصد بتلك الفائدة تصيير الاضافة المنعوت مختصا بالنعت .

(٢) نتائج الفكر : ٣٧ - ٣٨ ، وانظر : أبو الحسين بن الطراوة : ٩١ .

(٣) المساعد : ٣٣٢/٢ ، ونص على ذلك أيضاً السيوطي ، انظر : الهمع :

٢٧٧/٤ .

(٤) الأمالي النحوية : ٦٥/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٣/١ .

(٦) الملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٥١/١ .

(٧) روح المعاني : ٤٥/٢ .

النحاة إشارات إلى أن غاية إضافة الصفة إلى الموصوف تنزيلُ الصفة منزلة الجنس للموصوف ، فمن ذلك ما قاله الكوفيون ونقله عنهم أبو حيان حيث قال : ناقلًا تفسيرهم للمراد من قول العرب : حَبَّةُ الْخَضْرَاءِ « ولما كانت الإضافة من هذا الأصل لا يسوغ : لأن الصفة هي الموصوف وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، اختلفوا ، فذهب الكوفيون إلى أن الصِّفَّةُ ذُهِبَ بِهَا مذهب الجنس ، فَجُعِلَتِ الْخَضْرَاءُ جِنْسًا لِكُلِّ أَنْثَى مَوْصُوفَةٍ بِالْخَضْرَاءِ ، وكذلك باقيها » (١) . ونَهَجُ بعضِ النحاة المتابعين للبصريين في منع تلك الإضافة وتأويل المسموع منها ، في كتب تفسيرهم ، مخالفٌ لنهجهم في كتبهم النحوية : إذ نجدهم يُخَرِّجُونَ ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على الوجه المراد منها ، ومن هؤلاء الزمخشري (٢) وأبو حيان (٣) ، ويأتي بيان ذلك من خلال الحديث عن الشواهد .

ومِمَّنْ يشيرُ صنيعةً إلى أنه يرى أن لتلك الإضافة غاية معنوية - وإن لم يحددها - مغايرةً لغاية ما جاء منها على الأصل في الإضافة ، ابن مالك ، إذ جعل لكل ما جاء مخالفًا للأصل في الإضافة قسمًا برأسه ، فالنحاة قبله جعلوا الإضافة قسمين : محضة وغير محضة ، وجعلها هو ثلاثة أقسام بإيجازٍ قسم الشبيهة بالمحضة ، قال : « وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة ، لا محضة ، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم ، والصفة إلى الموصوف ، والموصوف إلى القائم مقام الوصف ، والمؤكد إلى المؤكَّد ، والملغى إلى المعتبر ، والمعتبر إلى الملغى (٤) » .

(١) ارتشاف الضرب : ٥.٥/٢ - ٥.٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ١٠/٣ ، وارتشاف الضرب : ٥.٦/٢ .

(٣) انظر : البحر : ٨/٢١٦ .

(٤) شرح التسهيل : ٢٢٥-٢٢٦ ، وانظر : المساعد على التسهيل :

٢/٢٣٢-٢٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٥.٥/٢ ، والهمع : ٤/٢٧٧ .

ونصل إلى الاستشهاد ، فنعرض بعض ما جاء في القرآن الكريم من الموصوفات التي أضيفت إلى صفاتها قصداً للمبالغة ، وهي لذلك لا تحتمل التأويل . أما ما جاء كذلك وهو يحتمله ، فنرجي الحديث عنه إلى قسم الخصائص .

فمن ذلك إضافة (حق) إلى (اليقين) في قوله تعالى :

﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾
 ﴿ ٨٨ ﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ ﴿ ٨٩ ﴾ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ
 الْيَمِينِ ﴿ ٩٠ ﴾ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿ ٩١ ﴾ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ
 الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ ﴿ ٩٢ ﴾ فَنَزُلُ مِنْ حَمِيمٍ ﴿ ٩٣ ﴾ وَنَصِيلَةٌ جَعِيمٌ
 ﴿ ٩٤ ﴾ إِنَّ هَذَا لَهَوْ حَقٌّ الْيَقِينِ ﴿ ٩٥ ﴾ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿ ٩٦ ﴾

وأيضاً في قوله تعالى :

﴿ ٤٣ ﴾ وَلَوْ
 نَقُولُ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقْوِيلِ ﴿ ٤٤ ﴾ لَأَخَذنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿ ٤٥ ﴾ ثُمَّ لَقَطَعنا
 مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿ ٤٦ ﴾ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿ ٤٧ ﴾ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ
 لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ ٤٨ ﴾ وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُكَذِّبِينَ ﴿ ٤٩ ﴾ وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَي
 الْكُفْرِينَ ﴿ ٥٠ ﴾ وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ﴿ ٥١ ﴾ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿ ٥٢ ﴾

وقد انقسم المعربون حيال تخريج هذه الإضافة إلى قائلين بالحذف ، ومبقيين للتركيب على ما هو عليه ، مع بيان ما اقتضاه . ومن الذين عدوه من باب حذف المنعوت وقيام النعت مقامه مجاهد^(٢) ، ومكي بن أبي طالب وأبو البقاء

(١) الواقعة : ٨٨-٩٦ .

(٢) الحاقة : ٤٤-٥٢ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤/٣٤٨ .

والمنتجب الهمذاني^(١) . قال مكي : « اليقين : نعت قام مقام المنعوت ، تقديره : حق الخبر اليقين »^(٢) . وقال أبو البقاء : « حقُّ اليقين : أي : حقُّ الخبر اليقين . وقيل : المعنى : حقيقة اليقين »^(٣) . ومن الفريق الثاني : الفراء ، والنحاس ، والزجاج وابن جني و الزمخشري ، وأبو حيان .

فقد جعل الفراء تلك الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه^(٤) . وقال الزجاج - عند تفسير معنى الإضافة في سورة الواقعة - : « أي إن هذا الذي قصصنا عليك في هذه السورة من الأقسام وما أعد الله لأولياته وأعدائه وما ذُكرَ ممَّا يدلُّ على وحدانيته ليقين حق اليقين ، كما تقول : إن زيدا لعالم حق عالم ، وإنه للعالم حق العالم ، إذا بالغت في التوكيد »^(٥) . وقال النحاس : « (حق اليقين) : أي محضه وخالصة . والكوفيون يقولون : هذا إضافة الشيء إلى نفسه »^(٦) . وقال ابن جني : « الحقُّ هنا غير اليقين ، وإنما هو خالصة وواضحة : فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل ، نحو : هذا ثوبٌ خزٌّ . ونحو قولهم : الواحد بعض العشرة ، ولا يلزم من حيث كان الواحد بعض العشرة أن يكون بعض نفسه : لأنه لم يصف إلى نفسه وإنما أضيف إلى جماعة هو بعضها »^(٧) . وقال الزمخشري - عند تفسير آية الواقعة - : « (لحقُّ اليقين) : أي : الحق الثابت من اليقين »^(٨) وقال - عند

(١) انظر : الفريد : ٤٢٤/٤ - ٤٢٥ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٣٥٥/٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٠٦/٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن : ٥٥/٢ - ٥٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١١٨/٥ ، وانظر : ٢١٨ .

(٦) إعراب القرآن : ٢٦/٥ .

(٧) الخصائص : ٣٣٤/٣ ، وجاء ذلك في : (بابٌ في المستحيل وصحة قياس

الفروع على فساد الأصول) .

(٨) الكشف : ٤٧٠/٤ .

تفسير آية الحاقة - « وأن القرآن اليقين حق اليقين ، كقولك : هو العالم حق العالم ، وجد العالم ، والمعنى : لعين اليقين ومحض اليقين »^(١) . وقال أبو حيان : « ولما انقضى الإخبار بتقسيم أحوالهم وما آل إليه كل قسم منهم أكد ذلك بقوله : إن هذا الخبر المذكور في هذه السورة هو حق اليقين . فقيل : هو من إضافة المترادفين على سبيل المبالغة ، كما تقول : هذا يقين اليقين ، وصواب الصواب ، بمعنى أنها نهاية في ذلك ، فهما بمعنى واحد ، أضيف على سبيل المبالغة وقيل : هو من إضافة الموصوف إلى صفته ، جعل الحق مباناً لليقين ، أي الثابت المتيقن »^(٢) . وجاء في تفسير الجلالين - عند تفسير آية الواقعة - : « (حق اليقين) : من إضافة الموصوف إلى صفته »^(٣) . وقد جعلها عند تفسير آية الحاقة من إضافة الصفة للموصوف ، قال الجمل : « قوله : (أي لليقين الحق) : أي فهو من إضافة الصفة للموصوف . وحق اليقين فوق علم اليقين . وقال ابن عباس : هو كقولك : عين اليقين ومحض اليقين »^(٤) .

وإنما قلت أن الإضافة في هذا الشاهد لا تقبل التأويل بالحذف : لأن المقام مقام إخبارٍ بعظيمٍ وتشديدٍ في التهديد ، وذلك يقتضي مبالغةً في التأكيد رداً وزجراً ، وتلك المبالغة اقتضت الخروج عن مقتضى الأصل في الصناعة . ومما أضيف فيه الموصوف إلى صفته ولا تقبل تلك الإضافة التأويل قوله تعالى :

﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ

وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾^(٥)

(١) الكشاف : ٦٠٧/٤ .

(٢) البحر : ٢١٦/٨ .

(٣) هامش الفتوحات : ٢٨٣/٤ .

(٤) الفتوحات : ٤٠٣/٤ ، عن الخطيب .

(٥) البينة : ٥ .

قال الفراء : « في قراءة عبدالله (ذلك الدينُ القِيَمَةُ) . وفي قراءتنا : (وذلك دينُ القِيَمَةِ) ، وهو ممَّا يضافُ إلى نفسه لاختلاف لفظيه . وقد فسَّرَ في غير موضع »^(١) . وقال الزجاج : « أي ذلك دينُ الأُمَّة القِيَمَةُ بالحق ، فيكون ذلك دين الملة المستقيمة »^(٢) . . وقال النحاس : « وفي حرف ابن مسعود : (الدين القيمة) وزعم أنه إضافة الشيء إلى نفسه وذلك مُحالٌ عند البصريين : لأنك إنما تضيف الشيء إلى ما تُبَيِّنُه به فتضمه إليه ، فمحال أن تبينه بنفسه أو تضمه إلى نفسه : فالتقدير عندهم : دين الجماعة القِيَمَةُ^(٣) ، وقيل : دين الملة القيمة ، ولهذا وقع التأنيث »^(٤) . وقال الزمخشري : « (وذلك دين القيمة) ، أي : دين الملة القيمة . وقرئ (وذلك الدينُ القِيَمَةُ) ، على تأويل الدين بالملة »^(٥) . وقال أبو حيان : « قال محمد بن الأشعث الطالقاني : القِيَمَةُ هنا : الكتب التي جرى ذكرها ، كأنه لما تقدم لفظ (قيمة) نكرة ، كانت الألف واللام في (القيمة) للعهد ... وقرأ عبدالله (وذلك الدين القيمة) ، فالهاء في هذه القراءة للمبالغة ، أو أنتَّ على أن عنى بالدين الملة ، كقوله : ما هذه الصوت ؟ يريد ما هده الصيحة ؟ »^(٦) . وقال ابن مالك : « بعضُ هذا النوع^(٧) لا يحسن فيه تقدير موصوف ، نحو (دين القيمة) ، فإن أصله : الدين القيمة ، والتاء للمبالغة ، فإذا قُدِّرَ محذوف ، لزم أن يقال : دين الملة أو الشريعة ، والملة هي الدين وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير ما لا يُغني تقديره : لأن المهروب منه

(١) معاني القرآن : ٢٨٢/٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٠/٥ ، وانظر : أمالي ابن السجري : ٢٧٥/١ .

(٣) انظر : المفردات : ٤١٧ ، حيث ذهب الراغب إلى أن (القيمة) هنا اسم

للأمة القائمة بالقسط .

(٤) إعراب القرآن : ٢٧٣/٥ .

(٥) الكشاف : ٧٨٢/٤ .

(٦) البحر : ٤٩٩/٨ ، وانظر : الجامع : ١٤٤/٢ .

(٧) يعني بعض ما جاء فيه الموصوف مضافاً إلى صفتة .

كان إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو لازم بتقدير الملة والشريعة « (١) . وذهب الألويسي رداً على ما قرره ابن مالك إلى أن التغير الاعتباري بين (الدين) و (الملة) يُصَحِّحُ الإضافة (٢) .

ومما يُعَدُّ من إضافة الموصوف للصفة ، لا من إضافة الاسم إلى مصدر الصفة : روح القدس : وذلك لأن شرط هذه الإضافة وهو كون الصفة المضاف إليها معرفة متحقق فيها وإن كان المضاف إليه مصدراً ، والأصل : الروح القدس ، حيث نُعِتَ بالمصدر مبالغةً ، ثم صيرَ إلى مبالغة أخرى بإضافته إلى صفته . ومن المواضع التي جاء فيها ذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا

مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ
بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكَ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُكَ

أَسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِّقُوا بَيْنَ قُلُوبِكُمْ وَفَرِّقُوا بَيْنَ قُلُوبِكُمْ وَفَرِّقُوا بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴿٨٧﴾ (٣)

قال الزمخشري : « أضيف إلى القدس ، وهو الطهر ، كما يقال : حاتم الجود ، وزيد الخير ، والمراد : الروح المقدس ، وحاتم الجواد ، وزيد الخير » (٤) . والمراد به : « جبريل عليه السلام ، لقول حسان :

وجبريلُ رسولُ اللهِ فينا وروحُ القدسِ ليس له كفاءُ

(١) شرح التسهيل : ٢٣٠/٣ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٢٧٥/١ ، حيث قدر المحذوف : دين الأمة القيِّمة .

(٢) روح المعاني : ٢٠٥/٣٠ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٤٨١/٣٠ ، ٤٧١ - ٤٧٨ .

(٣) البقرة : ٨٧ ، وقد أضيف الروح إلى القدس في أربعة مواضع هي : البقرة : ٢٥٣ ، المائدة : ١١٠ ، النحل : ١٠٢ .

(٤) الكشاف : ٦٣٤/٢ ، وانظر : ١٦٢/١ ، والفريد : ٣٣٢/١ .

سُمي بذلك لأن بسببه حياة القلوب»^(١) . وخص عيسى بذكر جبريل عليهما السلام معه : لأن اختصاصه به من أكد وجود الاختصاص : إذ لم يكن لأحد من الأنبياء مثل ذلك : فهو الذي بشرَ مريم بولادته ، وتولّدَ بنفخه وربّاه في جميع الأحوال ، وكان يسيرُ معه حيث سار ، وكان معه حيث صعد إلى السماء^(٢) . ولم يتعرض للحديث عن تلك الإضافة في جميع المواضع التي وردت فيها كثير من المعربين منهم النحاس ومكي وابن الأنباري وأبو البقاء وأبو حيان والسمين ، وقد رأينا صنيع الزمخشري يشير - وإن لم ينص - على أن تلك الإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وقد نص على ذلك الألوسي حيث قال : « و (القدس) : الطهارة والبركة ، أو التقديس ومعناه التطهير . والإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة للمبالغة في الاختصاص وهي معنوية بمعنى اللام ، فإذا أضيف العلم كذلك يكون مؤولاً بواحدٍ من المسمّين»^(٣) .

(١) الدر المصون : ٤٩٨/١ ، وانظر البحر : ٥٣٥/٥ ، والجامع : ٢٤/٢ .

(٢) البحر المحيط : ٣٠٠/١ ، وتفسير النهر الماد بهامش البحر : ٢٩٩١ ، وانظر

: روح المعاني : ٣١٧/١ .

(٣) روح المعاني : ٣١٧/١ .

الصورة الثالثة - إضافة الصفة إلى الموصوف :

وهي صورة أخرى من صور العدول عن الأصل في بناء التركيب لإفادة المبالغة . وفيها عدولان : تقديم التابع ، وإضافته للمتبوع . وذلك يفيد أن الصفة هي محور الاهتمام من ثلاثة طرق ، أولها : التقديم ووظيفته معلومة . ثانيها : جعلها مطلوب العامل بدون وساطة المتبوع . ثالثها : جعل المتبوع جنساً للتابع . وفي ذلك كله إشارة إلى كمال العناية والاهتمام . والخلاف الذي جرى حول إضافة الموصوف ، جرى حولها أيضاً - وقد جمع النحاة بين الصورتين عند الحديث عنهما - ، قال أبو حيان : « وذهب بعض النحاة إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو : كريم زيد ، أي : زيد الكريم . وأنكر ذلك أبو علي ، وقال : العرب لا تقول : قائم زيد ، ولا قاعد عمرو ، ويريدون : زيد القائم ، وعمرو القاعد ، قال ابن هشام : وقد جاء الذي منعه أبو علي ، قال :

وكان عافية النُسورِ عليهمُ
حجٌّ بأسفلِ ذي المجازِ نُزولُ

وإنما أراد : النُسور العافية « (١) . وإنكارُ أبي علي على النحاة الذين أجازوا نحو : كريم زيد ، غيرُ مُنكرٍ ، لأنه - كما قرّر السهيلي بالنسبة لإضافة الموصوف إلى الصفة - لا يجوز ذلك مع كل موصوف وصفته ، وكذلك هو هنا لا يجوز مع كل صفة وموصوفها بل ، يجوز متى أدّى التقديم مع الإضافة من التصعد بالمعنى ما لا يؤديه إبقاء التركيب على أصله . وقد أورد ابن مالك شاهداً شعرياً آخر ، حيث قال - وهو يتحدث عن أنواع الإضافة الشبيهة بالمحضة - : « ومنها إضافة الصفة إلى الاسم ، كقول الشاعر :

(١) ارتشاف الضرب : ٥٠٧/٢ - ٥٠٨ ، وانظر : اللسان : ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ، حيث

ذكر أن المراد بـ (عافية النُسور) : هي الغاشية التي تغشى لحومهم .

إِنَّا مُحْيُونَ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

والأصل : وإن سقيتِ الناسَ الكرامَ ، ثم قَدَّمَ الصِّفَةَ وجعلها نوعاً مضافاً إلى الجنس . ومن هذا القبيل قولهم : سَحَقُ عِمَامَةٍ وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ وَسَمَلُ سِرْبَالٍ ، والأصل : عِمَامَةٌ سَحَقٌ ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدَاءٌ ، وَسِرْبَالٌ سَمَلٌ ، ثم فُعِلَ بِهَا مَا فُعِلَ بِكَرَامِ النَّاسِ « (١) . وقد رأينا ابن مالك منع تلك الإضافة وما يُشبهها في أَلْفَيْتِهِ (٢) ، ورجع عن ذلك هنا حيث جعلها شبيهة بالمحضة ، وتلك نظرة صائبة ، إذ حصر المحضه فيما تفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، وإضافة هذه الأنواع تفيد أمراً معنوياً وتؤدي وظيفة من تلك الجهة ، غير أنها ليست الوظيفة الأساسية المتفق عليها للإضافة .

وللنحاة في أصل تركيب هذه الإضافة رأيان : أحدهما - وهو رأي المانعين لتلك الإضافة - أنها من باب الحذف ، فأصل التركيب - عند أصحاب هذا الرأي - في جرد قطيفة ، وسحق عمامة : شيءٌ جَرْدٌ ، وشيءٌ سَحَقٌ ، ثم حُذِفَ الموصوف فأتطبق الإبهامُ ، فاحتيج أن يضاف الاسم إلى ما يُبَيِّنُهُ وهو جنسه ، ويُعَدُّ في مقدمة أصحاب هذا الرأي ، الزمخشري ، وقد أوضح رأيه ذاك بقوله : « وقالوا : عليه سحق عمامة وجرّد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جانبية خبر ، ومُغْرَبَةٌ خبر ، على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار وباب ومائة : لكونها محتملة مثلها ليخلص أمرها بالإضافة ، كفعل النابغة في إجراء (الطير) على (العائدات) بياناً وتلخيصاً ، لا تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال :

* وَالْمُؤْمِنُ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ * « (٣) .

(١) شرح التسهيل : ٢٣١/٣ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل : ٤٨/٣ .

(٣) شرح المفصل : ١٠/٣ .

وقد تابعه جماعة منهم ابن الحاجب الذي بيّن العلة التي حملت الزمخشري على ذلك التأويل ، قال : « ... وأما امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها فلأنه أيضاً يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعاً . وأجاب عنه بأن هذه صفات في الأصل حذف موصوفها ، فصارت موضوعة للذات ، ثم رأوها مبهمة كإبهام خاتم حديد وشبهه ، فأضافوها إلى ما بينها ، فصارت في الصورة كأنها مضافة إلى موصوفها ، وليس الأمر كذلك . وشبّهه ب : * المؤمن العائذات الطير * ، لا من جهة الإضافة ، لكن من جهة أنك أجريت (الطير) على (العائذات) عطف بيان^(١) ، بعد أن أردت بالعائذات نفس الذات بحذف موصوفها ، فلما صارت مبهمة ، جاز بيانها بموصوفها . فوجه تشبيهه بها بالأول ، حذف الموصوف ، فصارت مبهماً فقصدت إلى تبيينه ، إلا أنك بينته في الأول بالإضافة ، وههنا بعطف البيان ، والجميع تأويل : لأنه ههنا أيضاً لو لم تتأوله لكان تقديماً للصفة على الموصوف ، وكما يمتنع إضافة الصفة إلى الموصوف ، فههنا يمتنع تقديم الصفة على موصوفها . فهذا وجه الجمع بينهما^(٢) . وشرح ابن يعيش لكلام الزمخشري يفيد اعتناقه فكرته ، ونحا ذلك النحو المحلي^(٣) ، وابن هشام والأشموني في شرحهما للألفية^(٤) ولم يقل بذلك أحد من المفسرين الذين رجعت إلى تفاسيرهم . وأظن الذي دعا أصحاب هذا الرأي إلى القول بالحذف ، إرادتهم الفرار من القول بتقديم الصفة على

(١) سبق في فصل البديل وعطف البيان بيان أن رافع الإبهام - إن كان

التركيب مبنياً على خلاف الأصل فيه - يُعربُ بدلاً لا عطف بيان .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٤١٥/١-٤١٦ ، وانظر : الأمالي النحوية :

٤٤/٣ .

(٣) انظر : مفتاح الإعراب : ١١٢ .

(٤) انظر : أوضح المسالك : ١١٠/٣ ، وشرح الأشموني : ٥٠٢/١ .

الموصوف ، كما يتضح من كلام ابن الحاجب . وقد سبق في فصل البديل بيان مذاهب النحاة حيال ذلك ، وأن جماعةً منهم الفراء والنحاس وابن السراج وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، عدواً تقديمه مع تغيير حكمه الإعرابي - سواءً كان معرفة أو نكرة - قياسياً^(١).

والرأي الآخر أقرت تلك الإضافة على صورتها ، أي هي عند أصحابه من باب التقديم والتأخير . وذهب إليه من النحاة ابن مالك كما يتبين من نصه السابق^(٢) ، وابن عقيل^(٣) . وأبو حيان ، حيث ذكر عد ابن مالك لها في قسم الإضافة الشبيهة بالمحضة ، وأورد الشاهد الذي أورده ابن مالك ، ثم قال : «... أي : الناس الكرام ، وسحق عمامة وجرّد قطيفة وسمل سربال ، أصله : عمامة سحق ، وسربال سمل ، ومنه (وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا)^(٤) ، في قراءة من ضم الجيم ، أي : ربنا الجد ، أي العظيم »^(٥) . وذهب إلى ذلك في تفسيره ، حيث قال : « وقرأ حميد بن قيس (جُدُّ) بضمّ الجيم مضافاً ، ومعناه العظيم ، حكاة سيبويه ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والمعنى : تعالى ربنا العظيم »^(٦) . وذلك معنى التركيب لوجيء به على الأصل ، أمّا مع التقديم والإضافة فيصير المعنى : وأنه تعالى عظيمة ربنا . وذهب إلى ذلك أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ)^(٧) ، حيث قال : « وانتصب (حَقَّ قَدْرِهِ) على المصدر ، وهو في

(١) انظر فصل البديل : قسم الخصائص : الخصيصة الثالثة : التقديم والتأخير .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٢٣١/٣ .

(٣)

(٤) الجن : ٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٥٠٧/٢ .

(٦) البحر : ٢٤٧/٨ ، وانظر : غريب القرآن لابن عباس : ٦٠ .

(٧) الأنعام : ٩١ .

الأصل وَصَفَ ، أي قَدَرَهُ الْحَقَّ . ووصف المصدر إذا أُضِيفَ إليه انتصب نصبَ المصدر^(١) . ووجه الإضافة في الآية بمثل توجيه أبي حيان أبو السعود^(٢) . وذهب إلى أن المسألة من باب التقديم لا الحذف ، الزمخشري في تفسيره ، عند بيانه لحقيقة الإضافة في عدة مواضع ، منها ، عند تفسير قوله تعالى : (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ)^(٣) ، قال : « يُقَالُ : هو حَقُّ عَالِمٍ ، وَجِدُّ عَالِمٍ ، أي : عالماً حقاً وجداً ، ومنه (حق جهاده) »^(٤) . وهذا تراجع منه عما ذهب إليه في مفصله .

وهذا المصطلح شأنه شأن مصطلح الصورة السابقة - إضافة الموصوف إلى الصفة - ليس له في كتب المتقدمين من النحاة والمفسرين ظهور : وذلك لأنَّ حدَّ الحدود ووضع المصطلحات الخاصة بكل ظاهرة من ظواهر العلم يأتي دائماً في مرحلة متأخرة .

وما نخرج به من بسط الرأيين في المسألة هو أنه وإن اتفقا في النهاية على أن المضاف إليه جنس للمضاف ، فالمعنى ليس واحداً مع التقديرين : ذلك أن وظيفة الإضافة مع تقدير الحذف : إزالة الإبهام ببيان جنس المضاف ، أي : التخصيص . ووظيفتها مع القول بالتقديم : إفادة المبالغة بجعل المنعوت جنساً - وذلك فيما جاء فيه اسم جنس كالناس ، في كرام الناس - والنعت صفوته : حيث لا إبهام أصلاً . ونوضَّح ذلك بالتوقف عند المعنى المستفاد في الحالتين ، ففي : كرام الناس ، المعنى مع بقاء التركيب على الأصل فيه : الناس الكرام ، وصف لهم بالكرم ، ومع التحويل : إفادة أن هؤلاء جعلوا

(١) البحر : ١٧٧/٤ .

(٢) انظر : الفتوحات : ٦٠/٢ ، ١١٢ .

(٣) الحج : ٧٨ .

(٤) الكشف : ١٧٣/٣ .

وحدهم الكرام من بين أفراد هذا الجنس . وفي : سحق عمامه وأخلاق ثياب ،
المستفاد من تحويل التركيب ، أن الشيء المتحدّث عنه كان عمامة وكان ثياباً ،
ثم صار شيئاً آخر : بقايا عمامة وبقايا ثياب ، وذلك ما لا يفيدّه بالدرجة
نفسها : عمامة سحق ، وثياب أخلاق . ونعرض بعض المواضع التي جاءت
فيها الصفة مضافةً للموصوف لمزيد الاستدلال لما بيناه . من ذلك ما جاء في
قوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمْ

الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ

فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٢١﴾ (١)

قال السمين ، مبيّناً أصل التركيب في (حق تلاوته) : « ... وأصله :
تلاوةً حقاً ، ثم قُدِّم الوصف وأضيف إلى المصدر ، وصار نظير : ضربت
شديداً الضرب ، أي : ضرباً شديداً ، فلما قدم وصف المصدر ، نُصِبَ نصبه » (٢) ،
وذهب إلى أن المسألة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أيضاً الجمل (٣)
والألوسي (٤) . ونأتي إلى بيان دلالة التركيب فنقول : إن الاهتمام مع التقديم
ليس بالتلاوة بالدرجة الأولى ، ولكن بكيفيتها ، أي بكونها (حقة) : إذ إن
وصفهم بالإيمان متوقف على ذلك ، فمن عدا المتحدّث عنهم من اليهود يتلون
كتابهم أيضاً ، ومع ذلك لم يَسْتَحِقُّوا أَنْ يُمْنَحُوا صفة الإيمان به ، فالمعول
عليه إذاً ، صفة التلاوة ، ولذا قُدِّمَتْ وأضيفت إلى الموصوف مع إضافتها
إلى ضمير الكتاب (تلاوته) . وفي ذلك تنبيه للأذهان إلى التلاوة المخصوصة

(١) البقرة : ١٢١ .

(٢) الدر المصون : ٩٥/٢ ، وانظر : ٣٤/٥ ، ١١٥ ، ٤٣/٦ ، وانظر : التبيان :
١١١/١ .

(٣) انظر : الفتوحات : ١٨٢/٣ ، ٣٤٣ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٣٧٢/١ ، ٢١٨/٧ ، ٦٢/٨ ، ١٧٥/١٢ ، ١٣٣/١٣ .

التي تستحقها الكتب المنزلة . قال الزمخشري : « (الذين آتيناهم الكتاب) : هم مؤمنو أهل الكتاب . (يتلونه حق تلاوته) : لا يحرفونه ولا يغيرون ما فيه من نعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (أولئك يؤمنون به) : بكتابهم دون المحرفين » (١) . ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاهُمْ مِنَ الضُّلُمِ

مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ

وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾ (٢)

ففي قوله (سُوءَ الْعَذَابِ) أضيفت الصفة إلى الموصوف ، والمقام يقتضي ذلك : فما لاقاه بنو إسرائيل من آل فرعون لا يكفي وصفه بأنه عذاب سييء ولا عذاب سوء ، لكن الوصف اللائق به أفاده نظم الآية ، حيث أفاد أن المراد صرف الأذهان إلى درجة العذاب التي بلغت الغاية والنهاية ، فهل هناك عذاب أشد وأصعب من الصرف في الأعمال القذرة ، ومن تذبيح الأبناء واستحياء البنات (٣) لتسخيرهن فيما لم تُخلق المرأة له مع المداومة عليه ، وهو ما تفيد صيغة الفعل (يسومونكم) ومادته ، إذ السوم الدوام ، ومنه : سائمة الغنم ، لمداومتها الرعي (٤) . قال الزمخشري : « ومعنى (سوء العذاب) ، والعذاب كله سييء : أشدّه وأفظعه ، كأنه قبَّحه بالإضافة إلى سائره » (٥) . وقال الزجاج : « ومعنى سوء العذاب : شديد العذاب ، وإن كان العذاب كله سوءاً ، فإنما نُكِّرَ في هذا الموضع لأنه أُبلغ ما يُعامل به مرعيٌّ ، فلذلك قيل : سوء العذاب ، أي ما يُبلِّغ في الإساءة ما لا غاية بعده » (٦) .

(١) الكشاف : ١٨٣/١ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٠٣/١ ،

وإعراب القرآن للنحاس : ٢٥٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٥/٢ - ٩٦ .

(٢) البقرة : ٤٩ ، وانظر ما جاء من ذلك أيضاً : البقرة : ٨٥ ، الأتعام : ١٥٧ ،

الرعد : ١٨ ؛ ٢١ ، ٢٩ ، يوسف : ٣ ، النحل : ٩ ، القصص : ٢٢ ، لقمان : ٧٧ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز : ٢٨٥/١ ، والجامع : ٢٨٤/١ - ٢٨٧ .

(٤) انظر : الجامع : ٢٨٤/١ ، والدر المصون : ٣٤٥/١ ، والمفردات : ٢٥٠ .

(٥) الكشاف : ١٣٨/١ ، وانظر : روح المعاني : ٢٥٣/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٣٠/١ .

التعظيم :

قال ابن فارس : « العين والظاء والميم أصل واحد صحيح يدل على كبر وقوة . فالعَظْمُ : مصدر الشيء العظيم . تقول : عَظُمَ يَعْظُمُ عِظْماً ، وَعَظَّمْتَهُ أَنَا ... » (١) . وقال أبو هلال العسكري : « ... العِظْمُ قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه كثير . وقد يَعْظُمُ الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف » (٢) . وقد يقصد بالإضافة تعظيم المضاف وحده ، أو تعظيمه مع من له به صلة ما .

ومن شواهد الإضافة لذلك المقصد في القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى :

(طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴿١﴾) (٣) .

ف « إضافة الآيات إلى القرآن والكتاب المبين ، على سبيل التفضيم والتعظيم : لأن المضاف إلى العظيم يَعْظُمُ بالإضافة إليه » (٤) . ومثله إضافة الآيات إلى الكتاب في قوله تعالى :

(الرَّبِّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾) (٥) .

ف « المعنى : آيات مخصوصة منه مترجمة باسم مستقل والمقصود ببيان بعضيتها منه وصفيتها بما أشير إلى اتصافه به من النعوت الفاضلة والصفات الكاملة . والمراد بالكتاب : إمَّا جميع القرآن العظيم ، وإن لم يُنَزَّلْ بعد ، إمَّا باعتبار تعيينه وتحققه في القلم ، أو اللوح ، أو باعتبار نزوله جملةً إلى بيت

(١) مقاييس اللغة : ٣٥٥/٤ .

(٢) الفروق في اللغة : ١٧٧ ، وانظر : المفردات : ٣٣٩ ، وقاموس القرآن :

٣٢٦-٣٢٨ .

(٣) النمل : ١ ، ٢ .

(٤) الكشاف : ٣٤٦/٣ ، ونحوه في روح المعاني : ١٥٥/١٩ ، وانظر : معاني

القرآن وإعرابه : ١٠٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٩٧/٣ .

(٥) يونس : ١ ، ٢ .

العِزَّة من السماء الدنيا . وإمَّا جميع القرآن النازل وقتئذٍ المتفاهم بين الناس إذ ذاك، فإنه كما يُطلق على المجموع الشخصي يطلق على مجموع ما نزل في كلِّ ، كذا قاله شيخ الإسلام « (١) . ولأجل ذلك المقصد أُضيفَ (الهدى) إلى ضمير الباري عز وجل في قوله :

قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا
جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى
فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٢﴾ (٢)

فالإضافة في (هُدَايَ) لتعظيم أمره وتشريفه والمبالغة في إيجاب اتباعه (٣) . وذلك سرٌّ وضع الظاهر موضع المضمَر . ومثل الآية السابقة في وضع الظاهر موضع المضمَر لتحقيق ذلك المعنى عن طريق الإضافة ، إضافة (الآيات) إلى ضمير العظمة في قوله تعالى :

وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ ءَاثَنَتْهُمْ الْكِتَابَ
يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا
إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴿٤٧﴾ (٤)

الجحد : « إنكار الشيء بعد معرفته (٥) . وعبر عن الكتاب بالآيات للتنبيه على ظهور دلالتها على معانيها وعلى كونها من عند الله تعالى ، وأضيفت إلى نون

(١) روح المعاني : ٥٩/١١ ، ونحوه في : ٥٨/١٩ ، عند حديثه عن آية

الشعراء : ٢ .

(٢) ط : ١٢٣ ، والبقرة : ٣٨ .

(٣) روح المعاني : ٢٧٦/١٦ ، وانظر : الفتوحات : ١١٥/٣ .

(٤) العنكبوت : ٤٧ .

(٥) انظر : المفردات : ٨٨ .

العظمة لمزيد تفخيمها وغاية التشنيع على من يجحد بها»^(١). ولولا أن هذا المعنى مراد لآتي بضمير الكتاب كما في (يؤمنون به) ، و (من يؤمن به) ، فقيل : وما يجحد به ، لكن لأن الجحد إنكارٌ بعد معرفة وظهور ، وبما أن ما تضمنه الكتاب آيات ظاهرة الدلالة على معانيها وعلى كونها من عند الله ، وضع الظاهر موضع المضمرة وأضيف للغاية التي ذكرت .

وكما يعدل عن المضمرة إلى الظاهر لتحقيق ذلك المعنى وغيره يعدل عن الاسم العلم إلى اسم موضوع للذات باعتبار أبرز سمات تلك الذات مع إضافته ، قال تعالى :

﴿ وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ

مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ۖ فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا
فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴿٢١﴾

قال الزمخشري : « الروح^(٢) : جبريل ، لأن الدين يحيا به وبوحيه ، أو سماءُ الله روحه على المجاز محبةً له وتقريباً ، كما تقول لحبيبك : أنت روحي . وقرأ أبو حيوة : (رُوحنا)^(٤) بالفتح : لأنه سبب لما فيه رُوح العباد وإصابة الرُّوح عند الله ، الذي هو عدة المقربين »^(٥) . وهكذا يلحظ في هذا التركيب

(١) الفتوحات الإلهية : ٣٧٩/٣ ، عن أبي السعود .

(٢) مريم : ١٦ ، ١٧ .

(٣) انظر في وجوه الروح ، قاموس القرآن : ٢١٢-٢١٣ .

(٤) انظر : مختصر شواذ القرآن : ٨٣ ، وقاموس القرآن : ٢١١ .

(٥) الكشاف : ٩/٣ ، وانظر الفتوحات : ٥٥/٣ .

أمران : عدول عن ذكر المرسل - وهو جبريل عليه السلام - باسمه العلم (١)، إلى ذكره باسمه الآخر الملحوظ فيه طبيعة المهمة المرسل بها ، مع إضافته إلى ضميره تعالى ، ومقتضي ذلك أن المقام مقام بشارة وإشارة إلى ما في إرساله - عليه السلام - إلى مريم من التكريم باصطفائها على نساء العالمين ، وجعلها والمبشّر به وهو ابنها عيسى - عليه السلام - آية. فذلك سرُّ إيثار الروح على (جبريل) وإيثار الإضافة على (آل) فَعَظَّمَ الْمُرْسَلُ لِتَعْظِيمِ شَأْنِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ وَالْمُرْسَلِ بِهِ .

ومن إيثار اسم من أسماء الشيء على غيره لمقصد ما ، إيثار (أم القرى) على (مكة) وغيره من أسمائها ، وذلك في قوله تعالى :

(وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا) (٢)

قال أبو السعود : « وإنما ذكرت بهذا الاسم المنبئ عن كونها أعظم القرى وقبلة لأهلها : إيذاناً بأن إنذار أهلها أصلٌ مستتبعٌ لإنذار أهل الأرض كافة » (٣) .

(١) قال الطاهر بن عاشور مبيناً معنى (جبريل) - التحرير والتنوير : ٦٢٠/١ : « وهو اسم مركب من كلمتين : كلمة جبر وكلمة (إيل) ، فأما كلمة (جبر) فمعناها عند الجمهور نقلاً عن العبرية أنها بمعنى (عبد) ، والتحقيق أنها في العبرانية بمعنى القوة . وأما كلمة (إيل) فهي عند الجمهور اسم من أسمائه تعالى . وذهب أبو علي الفارسي إلى عكس قول الجمهور فزعم أن (جبر) اسم الله تعالى و (إيل) العبد ، وهو مخالف لما في اللغة العبرانية عند العارفين بها » ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٠/١ ، والمفردات : ٨٥-٨٦ ، والدر المصون : ١٨/٢ .

(٢) الأنعام : ٩٢ .

(٣) الفتوحات : ٦٢/٢ .

التشريف :

قال أبو هلال العسكري : « الفرق بين العِزِّ والشَّرَفِ ، أن العِزَّ يتضمن معنى الغلبة والامتناع - والشرف إنما هو في الأصل شَرَفُ المكان ومنه قولهم : أَشْرَفَ فلان على الشيء ، إذا صار فوقه ، ومنه قيل : شُرْفَةُ القصر . وأشرف على التف إذا قاربه ، ثم استعمل في كَرَمِ النَّسَبِ فقيل للقرشيّ : شريف ، وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال لله تعالى شريف ، كما يقال عزيز »^(١) . وقال ابن فارس : « فالشرف العلو . والشريف الرجل العالي ... ويقال : استشرفتُ الشيء ، إذا رفعت بصرك تنظر إليه »^(٢) . ومن ذلك نَخْرُجُ بأنَّ الشريف بمقاييس المخلوقين ، قد يكون عظيماً وقد لا يكون . ومِمَّا يستدل به على تلك التفرقة عند المخلوقين ما جاء في قوله تعالى - حكايةً لإنكار قريش إنزال القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم - : (وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ » وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ)^(٣) .

وذلك قول الوليد بن المغيرة المخزومي ، حيث كان يُرَدِّدُ دائماً « لو كان حقاً ما يقول محمد لنزل هذا القرآن عليّ ، أو على أبي مسعود الثقفي . وأبو مسعود كنية عروة بن مسعود ... وأرادوا بِعِظَمِ الرَّجُلِ : رياسته وتقدمه في الدنيا ، وعزب عن عقولهم أَنَّ العظيم من كان عند الله عظيماً »^(٤) . ونحو من ذلك في الدلالة على أن الشريف - عند المخلوقين - قد لا يكون عظيماً ، ما جاء في قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ

(١) الفروق في اللغة : ١٧٥ .

(٢) مقاييس اللغة : ٢٦٣/٣ .

(٣) الزخرف : ٣٠ ، ٣١ .

(٤) الكشاف : ٢٤٨/٤ .

أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا * قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أُخِّرْتَنِي إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا (١)

وَمِمَّا جَاءَ تِ الْإِضَافَةَ فِيهِ لِلتَّشْرِيفِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

(٢٧) وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّنْ

صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ (٢٨) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ

رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٢٩) (٢)

فَعِلَّةُ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ الْإِشَارَةُ إِلَى كَوْنِهِ يَفْضُلُهُمْ ، وَعِلَّةُ كَوْنِهِ يَفْضُلُهُمْ أَفَادَتُهَا
الْإِضَافَةُ فِي (رُوحِي) ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ التَّرْكِيبُ بـ : نَفَخْتُ فِيهِ الرُّوحَ ؛ لِأَنَّهَا
لَيْسَتْ كَأَنَّ رُوحَ أُخْرَى ، مُجَرَّدٌ مُحَرَّكٌ وَيَاعِثٌ لِلْحَيَاةِ فَقَطْ ، بَلْ هِيَ مِنْ رُوحِ
اللَّهِ . جَاءَ عَنِ الْخَازِنِ قَوْلُهُ : « وَإِضَافَةُ الرُّوحِ إِلَيْهِ سَبْحَانَهُ ، تَشْرِيفٌ لِأَدَمَ ،
كَمَا يُقَالُ : بَيْتُ اللَّهِ ، وَنَاقَةُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ » (٣) . وَلِذَلِكَ الْمَقْصِدُ جَاءَتْ الْإِضَافَةُ
فِي (رَبِّكَ) ، حَيْثُ لَمْ يُقَلَّ : وَإِذْ قَالَ اللَّهُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا أَنْ
التَّشْرِيفُ هُنَا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَيْسَ لِلْمُضَافِ ، وَفِي إِثَارِ كَلِمَةِ (رَبِّ)
إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَفِيدُهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنَ الْعُنَايَةِ وَالرَّعَايَةِ وَالتَّوَلَّى . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ
: « وَإِضَافَةُ (رَبِّ) إِلَى مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَمَخَاطَبَتُهُ بِالْكَافِ
تَشْرِيفٌ مِنْهُ لَهُ وَإِظْهَارٌ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ » (٤) .

(١) الإسراء : ٦١ ، ٦٢ .

(٢) الحجر : ٢٩ .

(٣) الفتوحات : ٥٤٤/٢ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٢٦/١ .

التعريض^(١) :

ومن شواهد في القرآن الكريم ما في قوله تعالى :

(فَأْتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ، قَالُوا لِمَ زِمْتِ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا
فَرِيًّا ﴿٤٧﴾ يَتَأَخَتِ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ أَمْرًا سَوْءًا وَمَا كَانَتْ
أُمًّاكِ بَغِيًّا ﴿٤٨﴾) (٢) .

حيث الإضافة في (يا أخت هارون) ليس غرضها التعريف البتة ، لأنهم قد نادوها قبل بقولهم (يا مريم) ، وإنما راموا بالإتيان بكلمة (أخت) وإضافتها إلى (هارون) التعريض بها ، بأنه ما كان ينبغي لها فعل ما فعلت - بزعمهم الباطل - ، ويؤكد أن هذا غرضهم تالي قولهم : (مَا كَانَ أَبُوكِ أَمْرًا سَوْءًا وَمَا كَانَتْ أُمًّاكِ بَغِيًّا) . قال الزمخشري : « كان أخاها من أبيها ومن أمثل بني إسرائيل ، وقيل : هو أخو موسى - صلوات الله عليهما - ، وعن النبي - صلى الله عليه وسلم - : إنما عنوا هارون النبي . وكانت من أعقابه في طبقة الأخوة ، بينها وبينه ألف سنة وأكثر . وعن السدي : كانت من أولاده . وإنما قيل : يا أخت هارون كما يقال : يا أخاهمضان ، أي : يا واحداً منهم . وقيل : رجل صالح ، أو طالح في زمانها ، شبهوها به ، أي : كنت عندنا مثله في الصلاح ، أو شتموها به ، ولم ترد أخوة النسب » (٣) . وقد بُني نظم الآية على نحو يؤكد ما كانوا يرمون إليه من التعريض بها والطعن عليها - عليها السلام - ففيها صور من المبالغات - الخروج عن الأصل - ، منها : إضافة (أمرأ) إلى (سوء) ، وهي كقولهم : رجل صدق ورجل سوء ، حيث يجعل

(١) سبق بيان حقيقته في فصل التعت ، انظر : الطراز : ٣٨٣-٣٨٨ ، والمثل

الساثر : ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٧٢ - ٧٥ .

(٢) مريم : ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) الكشاف : ١٤/٣ ، وانظر : البحر : ١٨٦/٦ ، والفتوحات : ٦٠/٣ .

المضاف إليه جنساً ، والمضاف بعضه - وسَبَقَ بسط الحديث عن ذلك (١) -
ومنها حذف التاء من (فعول) (٢) ونجد تفسير مثل هذا الحذف - الذي يكون
لمقصد دلالي - عند الأخفش ، حيث علل لحذف الياء من (يسرى) في قوله
تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) (٣) بغير تعليل بقية المفسرين حيث جعلوا الحذف
فيه من باب التخفيف أو رعاية الفواصل (٤) ، قال الزركشي : «ويحكى عن
الأخفش أن المؤدج السدوسي سأل عن ذلك فقال : لا أجيبك حتى تنام على
بابي ليلة ، ففعل ، فقال له : إن عادة العرب إذا عدت بالشيء عن معناه
نقصت حروفه ، والليل لما كان لا يسري ، وإنما يسرى فيه ، نقص منه حرف ،
كما في قوله : (ما كانت أمك بغياً) ، الأصل : (بغية) فلما حول ونقل عن
(فاعل) نقص منه حرف» (٥) . ومنها جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر : (ما
كان أباك امرؤ سوء) ، وذلك في قراءة عمر بن لجاج التيمي (٦) ، وذكر ابن
هشام - في (باب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور
الجزئية) (٧) - أن من فنون كلامهم : القلب ، ومن صورته جعل المعرفة الخبر
والنكرة الاسم ، وعد من شواهد قول رؤبة :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

قال : « أي : كأن لون سمانه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة وحذف
المضاف » (٢) . ويضاف إلى كل ذلك الإتيان بـ (كان) بعد النفي، إذ أن نفي

-
- (١) في مبحث المبالغة .
(٢) وذلك بناءً على ما نهب إليه ابن جنى من أن هذا الحذف - وإن كان يعدُّ
قياسياً من جهة الاستعمال - إنما صير إليه لأجل المبالغة ، انظر : ١٤٦ ،
من هذا البحث .
(٣) الفجر : ٤ .
(٤) انظر : التبيان : ١٢٣٧ ، ٧١٤ ، والخصائص : ٣١٧/٢ .
(٥) البرهان : ١٠٧/٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٨٢/٣ .
(٦) انظر : مختصر شواذ القرآن : ٨٥ ، والبحر : ١٨٦/٦ - ١٨٧ ، والدر المصون
: ٥٩٣/٧ ، وروح المعاني : ٨٨/١٦ .
(٧) مغني اللبيب : ٨٨٤ .
(٨) السابق : ٩١١ - ٩١٢ ، وانظر : المحتسب : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

الكون على صفة أبلغ من نفي الصفة . وتلك المبالغات اقتضاها مقام الحدث العظيم الذي هزهم هزاً .

ومما جاءت الإضافة فيه للتعريض أيضاً قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ (١)

فإضافة اليهود إلى أبيهم - وعدم مخاطبتهم بنحو : يا أيها الذين هادوا - غرضها التعريض بهم وتنبههم إلى ما كان ينبغي لهم ، ولذلك نجدهم في كل موضع نُودوا فيه مضافين إلى لقبه عليه السلام (إسرائيل) . وقد ذُكر أنه اسم أعجميٌّ مُرَكَّبٌ من (إيل) اسم من أسمائه تعالى ، و (إسرا) ومعناه العبد ، أو الصفاة ، أو الإنسان ، أو المهاجر (٢) . « وأضاف - سبحانه هؤلاء المخاطبين إلى هذا اللقب تأكيداً لتحريكهم إلى طاعته : فإن في (إسرائيل) ما ليس في اسمه الكريم (يعقوب) ، وقولك : يا ابن الصالح أطع الله تعالى ، أحثُّ للمأمور من قولك : يا ابن زيد - مثلاً - لأن الطبايع تميل إلى اقتفاء أثر الآباء ، وإن لم يكن محموداً ، فكيف إذا كان ؟ ويستعمل مثل هذا في مقام الترغيب والترهيب ، بناءً على أن الحسنه في نفسها حسنة وهي من بيت النبوة أحسن ، والسيئة في نفسها سيئة وهي من بيت النبوة أسوأ (٣) . ومن الآيات الكريمة التي جيء فيها بالاضافة لغرض التعريض قوله تعالى :

(١) البقرة : ٨٣ .

(٢) روح المعاني : ٢٤١/١ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٤٥٠/١ - ٤٥١ .

(٣) روح المعاني : ٢٤٢/١ .

(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ
 وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ
 بِهِءَ وَلِتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي
 قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾
 ﴿٨٢﴾ فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ
 أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
 وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ (١)

الشاهد في قوله : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ) ، إذ المقصود بـ (دين الله)
 الاسلام وقد نصَّ على ذلك في آية واردة بعدما سبق وهو قوله :

﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ
 دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢)

فالسُّرُّ وراء عدم النصِّ على ذلك الدين ابتداءً ، بأن يقال : أفغير الاسلام
 يبغون ، إرادة التعريض بأهل الكتاب وإنكار تحريفهم للكتابين المنزلين
 إليهم بإبطالهم للأصل الذي يقومان عليه وهو التوحيد ، وغير ذلك من صور
 التحريف والتبديل . وبذلك لم تعد اليهودية ولا النصرانية صالحتين لذلك
 الوصف وهو كونهما دين الله ، فإن لم تكونا كذلك فغيرهما من المعبودات
 بالباطل أخرى بذلك الحكم . قال الزمخشري : « (أ) يَتَوَلَّوْنَ (فغَيْرَ دِينِ اللَّهِ
 يَبْغُونَ) : وَقُدِّمَ الْمَفْعُولُ الَّذِي هُوَ : غَيْرَ دِينِ اللَّهِ ، عَلَى فِعْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ مِنْ

(١) آل عمران : ٨١ - ٨٣ .

(٢) آل عمران : ٨٥ .

حيث إنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة : مُتَوَجَّهٌ إِلَى المعبود بالباطل «(١) .
ومن ذلك أيضاً إضافة (آيات) إلى كلمة (رب) مضافة إلى ضمير
المخاطبين وذلك في قوله تعالى :

(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا

عَنْهَا مُعْرِضِينَ) (٢)

ف (إضافة الآيات إلى الربِّ المضاف إلى ضميرهم لتفخيم شأنها المستتبع
لتهويل ما اجترؤوا عليه في حقها . والمراد بها إما الآيات التنزيلية ، أو الآيات
التكوينية الشاملة للمعجزات وغيرها من تعاجيب المصنوعات ، والإتيان على
الأول : بمعنى النزول، وعلى الثاني : بمعنى الظهور ، على ما قيل ، ويُفهم من
كلام بعض المحققين أنه مُطْلَقاً بمعنى الظهور : استعمالاً له في لازم معناد ،
وهو المجيء الذي لا يوصف به إلا الأجسام ، مجازاً لا كنايةً كما قيل «(٣) .

(١) الكشاف : ٣٠١/١ .

(٢) الأنعام : ٤ .

(٣) روح المعاني : ٩١/٧ - ٩٢ .

التوبيخ والاستهزاء :

ومما جاءت الإضافة فيه لذلك قوله تعالى :

﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
فَأَنَّ اللَّهَ بَدَّلَ فِيهِمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ
مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَتْهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٦﴾
ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ
كُنْتُمْ تُشَكِّقُونَ فِيهِمْ ﴾ (١)

فقوله تعالى : (شركائي) « بالاضافة إلى نفسه حكاية لإضافتهم ليوبيخهم بها على طريق الاستهزاء بهم » (٢) . قال الألوسي : « وإضافة الشركاء إلى نفسه - عز وجل - لأدنى ملابسة بناءً على زعمهم أنهم شركاء لله سبحانه عما يشركون ، فتكون الآية كقوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (٣) وجوز أن يكون ما ذكر حكايةً منه تعالى لإضافتهم ، فإنهم كانوا يضيفون ويقولون : شركاء الله تعالى ، وفي ذلك زيادةٌ في توبيخهم ليست في : أَيْنَ أصنامكم ، مثلاً لوقيل ، ولا يخفى أن هذا خزي وإهانة بالقول ، فإذا فُسر الإخزاء فيما تقدم بالتعذيب بالنار ، كانت الآية مشيرة إلى خزيين : فعلي وقولي ، وأشير إلى الأول أولاً لأنه أنسب بسابقه » (٤) .

(١) النحل : ٢٦ ، ٢٧ ، ومثله في آية الكهف : ٥٢ .

(٢) الكشاف : ٦ . ٢ / ٢ .

(٣) الأنعام : ٢٢ .

(٤) روح المعاني ١٤ / ١٢٦ - ١٢٧ .

الاستعطاف والاستمالة :

ومن شواهد ذلك قوله تعالى :

﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا
 مُوسَىٰ ﴾ (٩١) قَالَ يَهْرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٩٢﴾
 أَلَا تَتَّبِعُنِي أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ
 بِلِحَبِئِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ
 بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾ (١)

فالإضافة في (يَا ابْنَ أُمَّ) فائدتها الاستعطاف ، ولذلك أثرها على أن
 يقول : يا موسى ، أو : يا أخي : لأنها أعطف لقلبه على ما قال الجلالان .
 قال الجمل : « قوله (وَذَكَرَهَا أَعْطَفَ لِقَلْبِهِ) (٢) ، أي أدخل في العطف والرقّة
 أي : فليس ذكرها لكونه أخاه من أمّه فقط ، كما قيل ، فإن الحق أنه كان
 شقيقه » (٣) .

(١) طه : ٩١ - ٩٤ .

(٢) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ١٠٨/٣ .

(٣) الفتوحات : ١٠٨/٣ ، عن شيخه .

القسم الثاني الخطأ

- ١ - كون المضاف نكرة
- ٢ - خلو المضاف من علامات انتهاء البنية
- ٣ - وجود علاقة تربطه بالمضاف إليه
- ٤ - ألا يكون هو المضاف إليه في المعنى

الخصيصة الأولى - أن يكون المضاف نكرة :

وذلك في غير إضافة الأعلام ، لأننا أثبتنا أن وظيفة إضافتها هي وظيفة نعتها نعتاً توضيحاً .

وعلة اشتراط التنكير أنه لولا كون الاسم نكرة لما احتيج إلى إضافته لأن غرض الإضافة الأصلي أن يكتسب من المضاف إليه ما فيه من التعريف أو أن يوجد تخصيصاً ما بعد تمازجهما . وعلل عبد القاهر ذلك الاكتساب بقوله : « وذاك أن قدر المعنى على قدر اللفظ ، فكما دخل المضاف إليه في المضاف وتنزل منه منزلة التنوين القوي لا يتصور فيه الانفصال ، كذلك يجب أن يمتزج معنى الثاني بالأول لتكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى » (١) . وعلل السهيلي اكتساب المضاف التعريف ونحوه من المضاف إليه دون العكس بعلتين : إحداهما : أنه غلب حكم المعرفة على النكرة ، كما غلبوه في غير الإضافة من الأساليب ، نحو : هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين على الحال ، ولا يجوز : ضاحكان (٢) . والأخرى أن « الاسم المضاف إليه بمنزلة آلة التعريف ، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام ، ولم ينسحب تعريفه على الأول ، لأنه لم يكتسب منه العلمية ، وإنما اكتسب تعريفاً آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف ، ألا ترى أنه إذا أضيف إلى المضمرة لم يكتسب منه إضماراً ، وإنما اكتسب تعريفاً ، وكذلك إذا أضيف إلى المبهمة لم ينسحب عليه معنى الإبهام : فدل على أن الإضافة بمجرد ما هي الموجبة لتعريف الاسم والمضاف إليه بمنزلة آلة داخلية ، فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير الأول ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة ، وإنما تعرف بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف ، والمضاف إليه كآلة الداخلة على الاسم لمعنى » (٣) .

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧٢/٢ .

(٢) نتائج الفكر : ٢١٦ .

(٣) نتائج الفكر : ٢١٦ - ٢١٧ .

الخصيصة الثانية - خلو المضاف من علامات انتهاء البنية :

كالتنوين وما يقوم مقامه وهو نون التثنية والجمع وَنُونٌ شَبِهَ الجمع^(١)، وذلك لأن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من الاسم الثاني واتصاله به وحلوله منه محلّ التنوين فصاراً بمنزلة اسم واحد فانسحب ما في المضاف إليه على جميعه^(٢) . وللسهيلي مذهب في وظيفة التنوين يخالف مذهب بقية النحاة ، وهو أنه علامة للانفصال ، في حين يروونه -تنوين هذا القسم - علامة للتمكن . وننقل نصّه ليتضح مذهبه تمام الاتضاح ، قال - مُعَلَّلاً مَنَعَ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مِنَ الصَّرْفِ : « وَإِذَا ثَبَتَ مَا قَدِمْنَا فَالْمَانِعُ مِنَ صَرْفِ الْأَسْمَاءِ اسْتِغْنَاؤُهَا عَنِ التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ لِلانفصال ، وإشعارٌ بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به . وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن ، كما ظنّه قوم : فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُشْعِرَ الْمُخَاطَبَ بِتَمَكُّنِ اسْمٍ وَلَا أَيْضاً التَّمَكُّنَ مَعْنَى تَحْتَاجِ إِلَى بَيَانِهِ وَإِعْلَامِ الْمُخَاطَبِ بِهِ ، وَلَا أَيْضاً قِرْطُوعَةَ ، وَهُدَيْدٌ ، وَدُرْدَاقِسٌ ، وَهِيَ كُلُّهَا مَنْصَرَفَةٌ بِأَكْثَرِ تَمَكُّنٍ فِي الْكَلَامِ مِنْ : أَحْمَرَ وَأَشْقَرَ ، وَبِيضَاءَ وَحَسِينَاءَ ، بَلْ هُوَ أَكْثَرُ تَمَكُّنٍ فِي الْكَلَامِ ، وَهَمُّ لَهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّنْوِينِ لَيْسَ هُوَ عِلْمٌ لِلتَّمَكُّنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ لِلانفصال ، قَوْلُهُمْ : حَيْثُذٌ ، فَتَوْنُوا لِمَا أَرَادُوا فَصَلَ (إِذْ) عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَتَرَكُوا التَّنْوِينَ حِينَ قَالُوا : إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، لِمَا أَضَافُوا الظَّرْفَ إِلَى الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا اسْمٌ أَقَلُّ تَمَكُّنًا مِنْ (إِذْ) ، وَلَا أَشْبَهُ مِنْهَا بِالْحَرْفِ ، نَعَمْ وَقَدْ تَكُونُ حَرْفًا مُحْضًا بِمَعْنَى (أَنْ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)^(٣) ، جَعَلَهَا سَبِيوِيَةً هَهُنَا حَرْفًا وَلَمْ يَجْعَلَهَا

(١) انظر على سبيل المثال : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٠/٢ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) الزخرف : ٣٩ .

ظرفاً ، كما فعل غيره ، ومما يدل على أنها علامة فصلٍ سقوطها في الوقف إذ السكون مُغْنٍ عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً ببيتٍ ، نحو إنشادهم :

* يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدُّرُقْنَ *

نبهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا يُنَوِّنُونَ مُضْمِراً ولا مبهماً ولا مافيه الألف واللام ، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثم لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل وأنه كالجزء منه ، ولا تُنَوِّنُ الحروف ولا ما ضارعتها من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بمعموله وغير العامل لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل ، وإذا صحت هذه المقدمة فحكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين ، لأنه لا يُخْشَى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تنون ، فإذا نُوتتْ عَلِمَ أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك : فإن رأيت علماً منوناً فلعله ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

* شَلَّتْ يَدَا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ *

والشواهد في هذا كثيرة جداً . فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تصرف بعض الأعلام ، مثل : زيد ، وعمرو ، وجعفر ، ومحمد ؟ . قلنا الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضرب ، منها المرتجل ، والأعجمي ، والمعدول ، وكل ذلك لا ينون ، وكذلك المنقول ممّا لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحمر ، وأبيض ، إذا سُمِّيتْ به ، وثلاث ، ورباع إذا سُمِّيتْ به . وإنما ينونون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً ، نحو : أسد ونمر ، وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منوناً : لأنهم - وإن نقلوه عما وُضِعَ له - ففي أنفسهم التفاتاً لتلك المعاني ، ولذلك استحسنا منها ما

كان حسناً قبل التسمية ، واستقبحوا منها ما كان قبيحاً»^(١) .
 ويلحق بالتنوين في حكم الحذف- لكنَّ حذفه جائز لا واجب - تاء التانيث ، إذ
 هي علامة تلحق الاسم لمعنى كما أنَّه كذلك . وهذا الوجه هو مجوزٌ حذفها في
 المواضع التي جاءت فيها محذوفة وهي قليلة ، ومما جاءت فيه كذلك قوله
 تعالى :

(: وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ
 أَنْبِعَانَّهُمْ فَتَبَطَّطَهُمْ)^(٢) .

فـ « العامة على : عُدَّةٌ ، بضم العين وتاء التانيث ... وقرأ محمد بن عبد الملك بن
 مروان وابنه معاوية : (عُدَّةٌ) كذلك ، إلا أنه جعل مكان تاء التانيث هاءً
 ضميرٌ غائبٌ تعود على الخروج . واخْتَلَفَ في تخريجها ، فقيل : أصلها
 كقراءة الجمهور بتاء التانيث ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين . وجعل
 الفراء^(٣) من ذلك قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)^(٤) ومنه قول زهير :

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوا عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يريد : عِدَّةُ الْأَمْرِ^(٥) . وشرطُ جواز حذف التاء أَمْنُ اللَّبْسِ ، فَإِنَّ خَيْفَ التَّبَاسِ
 بِمَذْكَرٍ ، أَوْ بِجَمْعٍ لَمْ تُحذف ، كما في : تمره ، وابنة^(٦) . وقال الرضي : « ولا
 يقاس على ذلك ، وقالوا : إن الفراء يقيس عليه »^(٧) .

(١) أمالي السهيلي : ٢٤-٢٨ ، وانظر : الخصائص : ٦٢/٣ ، ٦٥ ، والتبصرة
 والتذكرة : ٢٨٧/١ ، وشرح الكافية : ٤٥/١-٤٨ ، وشرح ألقىة ابن معطي :
 ٧٢٩/١ ، وانظر أيضاً : أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين في
 العربية ، لعبدالرحمن اسماعيل : ٦٦-٦٧ ، حيث رد مؤلفه على السهيلي
 ما اعترض به على النحاة بخصوص وظيفة التنوين .

(٢) التوبة : ٤٦ .

(٣) معاني القرآن : ٢٥٤/٢ ، حيث قال : « وإنما استجيز سقوط الهاء من
 قوله (وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافض وما خُفِّضَ بمنزلة
 الحرف الواحد فلذلك أسقطوها في الإضافة » ، ثم ذكر بيت زهير .

(٤) الأنبياء : ٧٣ .

(٥) الدر المصون : ٥٧/٦ - ٥٨ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٢٤/٣ - ٢٢٥ ، والمساعد على التسهيل : ٢٣١-٢٣٠/٢ .

(٧) شرح الكافية : ٢٠٥/٢ .

الخصيصة الثالثة - أن يكون المضاف ذا علاقة بالمضاف إليه :

وهو ما يُعبَّرُ عنه بجهات الإضافة (أو علاقاتها) . وقد أهتم النحاة ببيان معاني الإضافة ، وهي اللام و (مِنْ) و (في) . لكن اهتمامهم ببيان جهاتها كان أقل . وهي بنفس أهمية المسألة الأولى : وذلك أن إضافة اسم إلى آخر لا تجوز بصورة مطلقة ، بل لا بدَّ مِنْ تحقق شرط يكون هو المجرور للإضافة . فلكي تصحَّ إضافة اسم إلى آخر وتصيرهما كلمة واحدة ، ينبغي وجود علاقة جامعة بينهما في الواقع أو في تصوُّر المستخدم ، وذلك تبعاً للغرض الذي يهدف إلى تحقيقه . وتلك العلاقة الفعلية أو المتصورة تكون بين مسميي الاسمين : فإن لم توجد بطلت الإضافة . ومع أن وجود تلك العلاقة شرط للإضافة ، ينبغي ألا يكون هناك ترادف - على ما ذهب إليه بعضهم^(١) - ، أو اتفاق كامل بين دلالة المتضايقين : لأن وجوده يفقد الإضافة وظيفتها الأساسية^(٢) .

والعلاقات المسوَّغة للإضافة كثيرة جداً تمتدُّ إلى أن تكون لأدنى ملابسة ، ولذا فلا يمكن حصرها هنا ، إنَّما يُبيَّن بعضها ، تحت ثلاثة أقسام استناداً إلى معانيها التي بينها النحويون . فهي إمَّا أن تكون بمعنى اللام^(٣)

(١) منع الترادف الذي لا يصل درجة التطابق ، مذهب لبعض النحويين سيأتي الحديث عنه في قسم الخصائص ، مبحث إضافة الإسم إلى مرادفه .

(٢) ذلك مذهب النحويين ، وسيتضح من مدارس أسلوب القرآن الكريم جواز ذلك ، تحقيقاً لوظائف غير الوظائف التي نص عليها النحويون ، وهي التخصيص والتعريف .

(٣) هناك من أنكر أن تكون بمعنى حرف أصلاً ، وهو ابن درستويه ، انظر : ارتشاف الضرب ٥٠٢/٢ ، المساعد على التسهيل : ٢٢٠/٢ ، وهمع الهوامع

وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة ، أو بمعنى (مِنْ)^(١) ، وإن كان أنكره بعضهم ، أو بمعنى (في) ، « وأغفل هذا أكثر النحويين »^(٢) ، وأثبتته جماعة منهم ابن الحاجب^(٣) وابن مالك^(٤) وغيرهما^(٥) . وذكر الزمخشري في مَفْصَلِهِ أنها « لا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ »^(٦) . وشرح ابن يعيش مراده بقوله : « يريد أن الغالب في الإضافة الحقيقية ما قدمناه ، وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين ، قالوا : فلان تَبَّتْ الغَدْرُ ، أي : ثابت القدم في الحرب »^(٧) . ومع أن الزمخشري لم يمثل للتي بمعنى (في) ، وجدناه يرد كثيراً من إضافات القرآن إليها^(٨) .

(١) انظر : الأصول في النحو : ٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٩٥/١-٢٩٦ ، شرح ملحمة الإعراب : ٩٦-٩٨ ، أمالي ابن الشجري : ٢٥٦/١ ، الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب : ١١٨ ، تذكرة النحاة : ٣٠٣-٣٠٤ ، ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، لباب الإعراب : ٣٦٦ ، وجاء في الهمع : ٢٦٧/٤ : « وأنكر قوم الإضافة بمعنى (مِنْ) أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللام : لأن الخز مستحق للثوب ، كما أنه أصله » ، ونسب ذلك إلى ابن الضائع تلميذه أبو حيان : ارتشاف الضرب : ٥٠٢/٢ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٩/٢ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٢٣-٢٢١/٣ .

(٣) انظر الكافية في النحو : ١٢١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٢٢١/٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢-٩٠٩ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل : ٤٢/٣ ، ٤٣ ، شرح قطر الندى : ٣٥٦ ، أوضح المسالك : ٨٥/٣ ، شرح الملحمة البدرية : ٢٧٠/٢ .

(٦) شرح المفصل : ١١٨/٢ .

(٧) السابق : ١١٩/٢ وانظر : أمالي ابن الشجري : ٩٧/٣ .

(٨) من ذلك ما جاء في الكشاف : ٥٣/٢ ، ٥٨ ، ١٢٧ ، ٤٧١ ، ٧٤٠ ، ٣٧٧/٣ ، ٢٥١/١ .

وللنحاة كلام كثير حول المراد بكون الإضافة على معنى حرفٍ من الحروف المذكورة ، فمنهم من يرى جواز إظهار الحرف الذي هي بمعناه ، قال ابن عصفور : « فإن كانت الإضافة بمعنى اللام ، جاز أن تأتي باللام وتنون الأول فتقول : غلامٌ لزيد . وإن كانت بمعنى (مِنْ) ، جاز أن تُدْخِلَ (مِنْ) على المخفوض وتنون الأول ، فتقول : ثوبٌ من خز »^(١) . وليس في كلام ابن عصفور هذا إشارة إلى اختلاف المعنى مع إظهار الحرف عنه مع عدم إظهاره ، لكنَّ المبردَ ذكر - وهو مُحَقِّقٌ - وجود اختلاف بين الحالتين ، حيث قال : « المال لزيد ، كقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أخُ لزيد ، وجارٌ له وصاحبٌ له . فهذه بمنزلة : جاره وصاحبه . فلا فصل بينهما ، إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفةً بالثاني ؛ من أجل الحائل . فإن أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف ، كان الأول نكرةً ومعرفةً بالذي بعده »^(٢) . ومراد المبرد يظهر بوضوح في نصين أحدهما لعبد القاهر والآخر للشلوبين قال الشلوبين : « وليس تقدير النحويين الإضافة باللام وبمن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر ، بمعنى واحد : فإنه إذا كان بحرف الجر كان الأول نكرةً ولا بد ، كان المضاف إليه معرفةً أو نكرةً ، وإذا كان مضافاً بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته ، إن كان معرفةً فمعرفةً أو نكرةً فنكرةً ، وأما المراد بقوله^(٣) : إن الإضافة بمعنى (مِنْ) عو اللام ، أنها بمعناها فيما ترد به اللام أو (من) من المعنى الذي وضعاً له كما أدتُه ، لا فيما يكون معها من غير ذلك مِنْ ما لم يوضعا له »^(٤) . وقال عبد القاهر : « اعلم أن الإضافة الحقيقية إذا كانت بمعنى اللام فهي كقولك : دارُ زيد وثوب

(١) المقرب : ٢٣١ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي : ٧٥/٢ .

(٢) المقتضب : ١٤٣/٤ .

(٣) يقصد قول الجزولي : المقدمة الجزولية : ١٣١ : « وهي إما مقدرة باللام ،

وإما مقدرة بمن » .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٤٢/٢ - ٨٤٣ ، وانظر البسيط : ٨٨٦/٢ .

عمرو ، لأجل أنك لا تقصد الانفصال في ذلك ، إذ لا تقدر أن تقول : دارٌ زيداً ... ولا أن تقول : دارٌ لزيدٍ وغلّامٍ لعمرو ، وإن كان الأصل ذلك لأجل أنك تريد بقولك : دار زيدٍ وغلّام بكرٍ ، داراً بعينها وغلّاماً بعينه ، وإذا قلت : دارٌ لزيد ، وغلّامٌ لعمرو ، لم يكن في الكلام دليلٌ على التعريف ، ألا ترى أنك لا تقول : أعجبني غلامٌ لزيدٍ الحسنُ وجُهِهُ ، فتصفه بالمعرفة ، كما تقول : أعجبني غلامٌ زيد الحسنُ وجُهِهُ ، فإنّما يقول النحويون : إن المعنى : غلامٌ لزيد ، إيضاحاً لمعنى الجرِّ ، لا أنّ اللام مقدرة ؛ كيف والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه ، فكما لا يجوز أن يفصل بين التنوين والمنون ، شيء ، كذلك لا يجوز أن يكون اللام فاصلاً بين المضاف إليه والمضاف ، وأيضاً فلو كان اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ألا يحذف التنوين ، فيقال : غلامٌ زيدٍ ، كما يكون ذلك إذا ظهر ، نحو : غلامٌ لزيد ، وذلك لا يقوله أحد . وإنما قلنا : إن الجر بمعنى اللام ، قصداً إلى أن الاسم إنما عمل الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر ، لأن الأسماء المحضة لا أصلٌ لها في العمل ، وإنّما العمل للأفعال والحروف ، ألا ترى أن شيئاً من هذه الأسماء لا يعمل رفعاً ولا نصباً» (١) .

وإنّما أنكر كونها بمعنى حرف الجر من أنكره تخّصاً من ذلك الإشكال ، قال ابن عقيل : « وأبطل ابنُ درستويه كونها على معنى حرفٍ : للزوم كون كلِّ مضافٍ نكرة ، والأصل على هذا : ثوبٌ من خزٍّ ، وغلّامٌ لزيد . وردّ بأنه إنّما يلزم لو قلنا إن الحرف مقدر ، وإنما قلنا : هي على معنى كذا . على أن منهم من ذكر التقدير ، وعليه جرى الجزولي ، وهو مقتضى كلام المصنف في بعض كتبه » (٢) . وذهب إلى ما ذهب إليه ابن درستويه أيضاً ،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧٠-٨٧١ ، وانظر : البحر ؛ ٣٢١/٥ .

ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثالث : ٣٢٧/٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٠/٢ .

أبو حيان في واحد من مصنفاته حيث قال : « والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرفٍ مما ذكروه ولا على نيته ، وأن جهات الاختصاص متعددة يبين كلاً منها الاستعمال ... » (١) . ولا ينحسب الحاجب كلام جيد حول الفرق بين التقدير والتضمن ، يحدد المراد ويحسم الخلاف حول هذه المسألة ، قال : « الفرق بين التضمن وبين التقدير في قولنا : بُني (آين) لتضمنه معنى حروف الاستفهام ، و : ضربته تأديباً ، منصوب بتقدير اللام ، وغلام زيد ، مجرور بتقدير اللام ، وخرجت يوم الجمعة ، منصوب بتقدير (في) ، أن التضمن يراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه . والتقدير : أن يكون على وجه يصح إظهاره معه ، سواء اتفق الإعراب أو اختلف . فإنه يختلف في مثل قولك : ضربته يوم الجمعة ، وضربته في يوم الجمعة . وقد لا يختلف ، في مثل قولك : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَ وبالله لِأَفْعَلَنَ . والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده فكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده . فيصل الفعل إلى متعلقة فينصبه » (٢) .

أولاً - علاقات الإضافة المتضمنة معنى اللام :

رَجَعَ بعض النحاة العلاقات المنضوية تحتها إلى الملك والاختصاص فقط (٣) وأضاف بعضهم إليها عدداً آخر من العلاقات ، وهو ما أذهب إليه استناداً إلى أسلوب القرآن الكريم . قال الفيروزآبادي : « قيل : الإضافة في كلام العرب على عشرة أنواع : الأول : إضافة البعض إلى الكل ، كماء النهر وماء البحر . الثاني : إضافة السبب ، كالة الخياط ، وأداة الحياكة . الثالث : إضافة الملك ، كدار زيد ، وعبد عمرو . الرابع : إضافة النسب ، كابن جعفر وابن بكر . الخامس : إضافة الشركة : كزوجة زيد ، وقرين عمرو . السادس :

(١) ارتشاف الضرب : ٥٠٢/٢ .

(٢) الأمالي النحوية : ١١٠/٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل : ١١٩/٢ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٢٨٥-٢٨٦ .

إضافة الجزء ، نحو يده ورجله . السابع : إضافة الصفة ، نحو علمه وقدرته .
 الثامن : إضافة العمل إلى العامل ، نحو صلاته وصيامه . التاسع : إضافة
 المكنة والقُدرة : (عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ) (١) . العاشرة : إضافة
 التخصيص : (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ) (٢) « (٣) . وقال أبو حيان : « قَسَمَ بَعْضُهُمْ
 الإضافة المعنوية إلى عشرة أقسام : إضافة الملك ، نحو : غلام زيد ، وإضافة
 استحقاق ، نحو باب اندار ، وإضافة الجنس ، نحو ثوب خز ، والتخصيص
 : بسم الله ، والتشريف : بيت الله ، والإشارة ، كقول الملك : كاتبى ووزيري ،
 والكل إلى بعضه ، نحو عبد بطنه وأسير شهوته - وإنما الباب أن يضاف
 البعض إلى الكل - ، والتبعيض ، نحو نصف المال ، ويد زيد ، ورأس عمرو ،
 الموصوف إلى الصفة ... وإضافة الصفة إلى الموصوف ... وهذه العشرة
 ترجع إلى معنى اللام ومن « (٤) .

ويؤخذُ على التقسيم الأول عدُّ مسوغِ الإضافة في (عباد الرحمن)
 التخصيص - وهو ما ذهب إليه الزمخشري (٥) - ، وأرى أن مسوغها
 الاستحقاق (٦) ، وذلك أن صفاتهم التي عدتها الآيات التالية تنبئ عن
 استحقاقهم غاية الرحمة - بفضلته تعالى - ، ولذلك أضيفوا إلى (الرحمن)
 من بين أسمائه جل وعلا ، كما جاء الإخبار عنهم بـ (أُولَئِكَ يُجْرُونَ الغُرْفَةَ بِمَا
 صَبَرُوا وَيُلْقُونَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا) (٧) . أما التقسيم الثاني فيؤخذُ عليه : عدمُ

(١) الإسراء : ٥ .

(٢) الفرقان : ٦٣ .

(٣) بصائر ذوي التمييز : ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٤) تذكرة النحاة : ٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٥) انظر : الكشاف : ٢٩١/٣ .

(٦) سيأتي بيان الفرق بينهما .

(٧) الفرقان : ٧٥ ، وانظر : التفريق بين علاقة الاختصاص وعلاقة

الاستحقاق ، في العلاقة الثانية : علاقة الاستحقاق .

التفرقة بين معنى الإضافة وعلاقة المضاف بالمضاف إليه من ناحية ، وبين وظيفة الإضافة من ناحية أخرى ، وذلك في قوله : والتشريف : بيت الله . والتفريق يَتِمُّ على النحو التالي : معنى الإضافة اللام ، مُتِوَعَهَا : الاختصاص ، أما التشريف فهو غرضها ، أي الوظيفة التي أدتها الإضافة - إلى جانب الوظيفة الأساسية - حيث اكتسب تلك الخصيصة من المضاف إليه . كما يُؤخَذُ عليه جَعَلُ العلاقة بين (الباب) و (الدار) في : باب الدار ، علاقة استحقاق ، وهي من علاقات الاختصاص ، ومأخذنا الأخير : الإضافة في (وزيري و كاتبى) تفيد الاختصاص ، لا الإشارة كما ذكر .

العلاقة الأولى : علاقة الاختصاص :

وهذه التسمية منشؤها صيرورة أحد المتضايقين معروفاً باختصاصه بالآخر ، إمَّا حَقِيقَةً وإمَّا تَنْزِيلًا . وقد تُسَمَّى هذه العلاقة علاقة الملابس والمصاحبة^(١) أو علاقة التلازم ، وإرادة الإشارة إلى ذلك المعنى وجدنا العرب تقول لكل من هو ملازمٌ سَنَّةٌ قوم هو أخوهم ، وَيُسَمُّونَ المِلازِمَ للشَّيْءِ أَخًا لَهُ ، فيقال : فلان أخو الكرم ، وأخو الجود ، وأخو الشعر ، إذا كان مواظباً على هذه الأفعال^(٢) ، وعلى ذلك المعنى جاءت الإضافة في قول زياد الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة :

وإذا مررت بقبره فأنحِرْ له كُومَ الهِجَانِ وَكُلَّ طِرْفٍ سَابِحِ
وَانضَحْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا فَلَقَدْ يَكُونُ أَخَاكُمِ وَذَبَائِحِ^(٣)

(١) انظر : نتائج الفكر : ٣٧ ، حيث اطلق السهيلي على علاقة السرج بالدابة

في : سرج الدابة ، علاقة الملابس والمصاحبة . وجاء في الصاحبى في

فقه اللغة : ٤٠٧ : « باب إضافة الشيء إلى من ليس له ، لكن أضيف إليه

لاتصاله به . وذلك قولك : سرج الفرس ، وثمره الشجرة ، وغنم الراعي .»

(٢) انظر : الفتوحات الالهية : ٦٢٣/٢ ، نقلًا عن الخازن والبيضاوي والكرخي .

(٣) انظر : خزنة الأدب : ٧-٤/١٠ ، والبيان في إعراب غريب القرآن : ٧٤/٢ .

ومما أُضيفَ فيه الاسم إلى ما اختصَّ به حقيقةً ، ما في قوله تعالى:

﴿سُبْحٰنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠)
 ﴿وَسَلِّمْ عَلٰى الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢) (١)

فقد « أُضيفَ الرَّبُّ إلى العِزَّةِ لاختصاصه بها ، كأنه قيل : ذو العِزَّةِ ، كما تقول : صاحب الصدق ، لاختصاصه بالصدق . ويجوز أن يراد : ما من عِزَّةٍ لأحدٍ من الملوك وغيرهم إلا وهو ربها ومالكها ، كقوله تعالى (تَعَزَّوْا مِنْ تَشَاءُ) (٢) « (٣) . » والتعريف في (العِزَّةِ) كالتعريف في (الحمد) هو تعريف الجنس فيقتضي انفراده تعالى به لأن ما يثبت لغيره من ذلك الجنس كالعدم « (٤) . ومن ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

(قُلْ اذَلِكْ خَيْرٌ اَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) (٥)

ف« إضافة الجنة إلى الخلد ... للتمييز عن جنات الدنيا » (٦) وميَّزَتْ بما تختص به . قال الألوسي : « وإضافة الجَنَّةِ ، إن كانت نسبة الإضافة معلومة ، للمدح ، فإن المدح يكون بما هو معلوم وإن لم تكن معلومة فلإفادة خلود الجنة ، ولا يَخْدَشُهُ قوله تعالى (خالدين) ، بعد لأنه للدلالة على خلود أهلها لا خلودها في نفسها وإن تلازما ، أو أن ذلك للتمييز عن جنات الدنيا . وقيل أن جَنَّةَ الْخُلْدِ عَلِمَ كَجَنَّةِ عُدْنِ » (٧) . ومن ذلك أيضاً :

(١) الصافات : ١٨٠ - ١٨٢ .

(٢) آل عمران :

(٣) الكشاف : ٦٩/٤ ، وانظر : روح المعاني : ١٥٧/٢٣ - ١٥٨ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٩٩/٢٣ .

(٥) الفرقان : ١٥ .

(٦) روح المعاني : ٢٤٥/١٨ ، وانظر : الفتوحات : ٢٤٨/٣ .

(٧) روح المعاني : ٢٤٥/١٨ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٣٣٦ - ٣٣٥/١٨ .

﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَهُمْ ذِكْرَ
 اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (١).

فمستوع الإضافة في : (حِزْبُ الشَّيْطَانِ) تبعيتهم المطلقة له ويدل عليها
 (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) وقوله بعد (أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ) ،
 فَجَعَلَهُمُ الْخَاسِرِينَ دون من عداهم يدل على عدم انفكاكهم عن الشيطان أو
 انفكاكه عنهم (٢) . ومن الثاني ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ
 فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴾ (٣)

فإنما أضاف جل وعلا الشركاء إلى نفسه حكاية لإضافتهم ، ليوبخهم بها على
 طريق الاستهزاء بهم (٤) . « واليوم الذي يقع فيه هذا القول هو يوم الحشر ،
 والمعنى : يقول للمشركين ، كما دل عليه قوله (الذين زعمتم) ، أي :
 زعمتموهم شركائي . وقدم وصفهم بوصف الشركاء قبل فعل الزعم تهكماً
 بالمخاطبين وتوبيخاً لهم ، ثم أردف بما يدل على كذبهم فيما ادعوا بفعل
 الزعم الدال على اعتقاد باطل » (٥) . فهذه الإضافة أفادت الاختصاص ، لا
 بحسب الحقيقة والواقع ولكن بحسب تنزيل المشركين للأصنام وغيرهم كالجن
 تلك المنزلة ادعاءً ، والغرض تحسيرهم بتذكيرهم بذاك الادعاء والزعم الشنيع .
 وجهات علاقة الاختصاص كثيرة ، منها :

(١) المجادلة : ١٩ .

(٢) انظر في أسباب نزولها والآيات قبلها: الكشاف : ٤٩٥-٤٩٦ ، وانظر :
 معاني القرآن للفراء : ١٤٢/٣ .

(٣) الكهف : ٥٢ .

(٤) الكشاف : ٦٠٢/٢ ، وانظر : ٧٢٩ .

(٥) التحرير والتنوير : ٣٤٥/١٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٦١/٢ .

أ - علاقة النسب الحقيقي أو المنزّل منزّلته : ومنها علاقة الأصل بالفرع والعكس ، أو ما يجري مجراهما . من الأول قوله تعالى :

(ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا) (١) .

ففي (أباؤكم) أضيف الأصل إلى ضمير فرعه . وفي (أبناؤكم) أضيف الفرع إلى ضمير الأصل . ومما أجري مجرى ذلك إضافة (أم) إلى (القرى) في قوله تعالى :

(وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا) (٢) .

وذلك أن « العرب تُسَمِّي كُلَّ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْأَصْلِ لِلشَّيْءِ أُمَّ لَهُ » (٣) . وأمُ الشيء « استعارة شائعة في الأمر الذي يُرْجَعُ إِلَيْهِ وَيُلْتَفُّ حَوْلَهُ . وحقيقة الأم الأنتى التي تلد الطفل ، فيرجع الولد إليها ويلازمها ، وشاعت استعارة الأم للأصل والمرجع حتى صارت حقيقة ، ومنه سُمِّيَتِ الرَّايَةُ أُمَّاً ، وَسُمِّيَ أَعْلَى الرَّأْسِ أُمَّ الرَّأْسِ ، وَالْفَاتِحَةُ أُمَّ الْقُرْآنِ . وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مَكَّةُ أُمَّ الْقُرَى لِأَنَّهَا أَقْدَمُ الْقُرَى وَأَشْهَرُهَا وَمَا تَقَرَّتِ الْقُرَى فِي بِلَادِ الْعَرَبِ إِلَّا بَعْدَهَا ، فَسَمَّاهَا الْعَرَبُ أُمَّ الْقُرَى ، وَكَانَ عَرَبُ الْحِجَازِ قَبْلَهَا سُكَّانَ خِيَامٍ » (٤) . وقيل سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا « مَكَانٌ أَوَّلُ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ ، وَلِأَنَّهَا قَبْلَةُ أَهْلِ الْقُرَى كُلِّهِمْ وَمَحَجُّهُمْ » (٥) . ومما نُزِّلَ تِلْكَ الْمَنْزِلَةَ أَيْضاً مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) النساء : ١١ .

(٢) الأنعام : ٩٢ .

(٣) الفتوحات : ٥١١/٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٣٧٢/٧ ، وانظر : ١٣٣/١ - ١٣٤ ، ومعجم غريب

القرآن ، محمد فؤاد عبد الباقي : ٧ .

(٥) الكشف : ٤٥/٢ ، وانظر : الفتوحات : ٦٢/٢ .

(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) (١)

فَكُلُّ مُؤْمِنٍ نَزَلَ مِنْزِلَةَ الْأَخِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ ، وَلِذَلِكَ صَحَّتِ الْإِضَافَةُ فِي (أَخَوَيْكُمْ) . وَفِي ظِلِّ تِلْكَ الْعِلَاقَةِ يُضَافُ الْفَرْعُ إِلَى نَظِيرِهِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي أَصْلِ وَاحِدٍ إِلَى نَهَايَةِ سَلْسَلَةِ الْقَرَابَاتِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيءِ آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ) (٢)

ب - عِلَاقَةُ الْإِشْتِمَالِ : وَفِيهَا يَكُونُ الْمُضَافُ مُشْتَمِلاً عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْعَكْسَ ، سِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ مَعْنَى أَوْ عَيْنًا . وَسِوَاءُ كَانَ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا ، أَوْ غَيْرَهُمَا .

وَمِنَ الْأَوَّلِ وَالْمَشْتَمَلِ مَكَانٌ :

(إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ) (٣)

ف « إِضَافَةُ الْجَنَّاتِ إِلَى النَّعِيمِ بِاعْتِبَارِ إِشْتِمَالِهَا عَلَيْهِ ، نَظِيرُ قَوْلِكَ : كُتِبَ الْفَقْهُ » (٤) . وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ « إِلَى أَنَّ لَهُمْ نَعِيمَهَا بِطَرِيقِ بَرَهَانِيٍّ ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ : لَهُمْ نَعِيمُ الْجَنَّاتِ ؛ إِذْ لَا يَسْتَدْعِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ نَفْسُ الْجَنَّاتِ مَلَكًا لَهُمْ ، فَقَدْ يَنْعَمُ بِالشَّيْءِ غَيْرَ مَالِكِهِ . وَقِيلَ فِي وَجْهِ الْأَبْلَغِيَّةِ : أَنَّهُ لَجُعَلِ النَّعِيمِ فِيهِ أَصْلًا مُيِّزَتٌ بِهِ الْجَنَّاتُ (٥) فِيْفِيدُ كَثْرَةَ النَّعِيمِ وَشَهْرَتَهُ » (٦) . قَالَ الْفَخْرُ

(١) الحجرات : ١٠ .

(٢) الأحزاب : ٥٥ .

(٣) لقمان : ٨ .

(٤) روح المعاني : ٨٠ / ٢١ .

(٥) وعليه تكون الإضافة بيانية ، لأنها من إضافة الشيء إلى ما جعل جنساً له مبالغة .

(٦) روح المعاني : ٨٠ / ٢١ .

الرازي : «إضافة الجنة إلى النعيم من أيّ الأنواع ؟ نقول: إضافة المكان إلى ما يقع في المكان ، يقال : دار الضيافة ، ودار الدعوة ، ودار العدل ، فكذلك : جنة النعيم . وفائدتها أن الجنة في الدنيا قد تكون للنعيم ، وقد تكون للاشتغال والتعيش . بأثمان ثمارها ، بخلاف الجنة في الآخرة فإنها للنعيم لا غير » (١) .

ومنه أيضاً :

(حَتَّىٰ إِذَا تَوَّأَعَلَىٰ وَادِ النَّعْمِ قَالَتْ نَمْلَةٌ) (٢)

حيث أضيف اسم المكان (وادي) إلى ما كثر حُلُولُهُ فيه . وقيل عنه : « هو وادٍ بالشام كثير النمل » (٣) . أما في قوله تعالى :

(أَوْ أَمْرًا قَوْمًا يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِ مَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ) (٤) ،

فقد أضيف اسم المكان (دار) - الواقع مفعولاً به - إلى مَنْ كَانَ حَالاً بِهِ .
ومنه والمشمول زمان والمشمول عليه معنى ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ
وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن
كُنْتُمْ أَمْنًا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ) (٥)

حيث أضيف اسم الزمان (يوم) - وهو واقع ظرفاً - إلى ما وقع فيه من الفصل بين الحق والباطل ، ذلك أن المراد به يوم بدر (٦) .

(١) التفسير الكبير : ١٤٨/٢٩ .

(٢) النمل : ١٨ .

(٣) الكشاف : ٣٥٥/٣ .

(٤) الأعراف : ١٤٥ .

(٥) الأنفال : ٤١ .

(٦) انظر : الدر المصون : ٦٠٨/٥ .

ومن الثاني حيث أضيف المشتملُ عليه إلى المشتملِ :

(إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) (١) .

ومنه : (. فَالْهَمَّهَا فُجُورُهَا وَتَقْوَاهَا) (٢) .

ومنه والمضاف عين أو أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا (٣) .

ففي (أثقالها) أضيف المشتملُ عليه وهو الأثقال إلى ضمير الأرض وهي المشتملِ . والمراد بإخراج الأثقال « إخراج الأموات ، وقيل : المراد إخراج الكنوز والأول بعد النفخة الثانية ، والثاني في زمن عيسى وما بعده » (٤) .

ج - علاقة الحدث (المصدر) بموقعه أو مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ :

قال المبرد مُعَلَّلاً مسوغ تلك الإضافة : « ... وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، فتضيف إلى زيد المصدر لأنه فعله ، فتشغل الإضافة بالفاعل فتنصب عمراً : لأنه مفعول . لولا أنك أضفت إلى (زيد) لكان (عمرو) مخفوضاً بوقوع المضاف عليه ، كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيداً ، لحل (زيد) محل التنوين وانخفض بالإضافة» (٥) . قال تعالى :

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا
مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ
بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ (٦)

(١) آل عمران : ١١٩ .

(٢) الشمس : ٨ .

(٣) الزلزلة : ٢ .

(٤) الفتوحات : ٥٧٢/٤ .

(٥) المقتضب : ٣٣/٣ .

(٦) البقرة : ١٦٤ .

فالمصادر في الآية الكريمة - ، وهي : خُلِقَ ، اِخْتَلَفَ ، تَصَرَّفَ ، ومنها ما يتعين إضافته للمفعول ، وهو (خُلِقَ) ، ومنها ما يحتمله ويحتمل الإضافة إلى الفاعل وهو (تصريف) قال السمين : « تصريف : مصدر صَرَّفَ وهو الرَّدُّ والتقليب ، ويجوز أن يكون مضافاً للفاعل ، والمفعول محذوف تقديره : وتصريف الرياح السحاب ، فإنها تسوق السحاب ، وأن يكون مضافاً للمفعول والفاعل محذوف ، أي : وتصريف الله الريح »^(١) . أما (اختلاف) فهو مضاف لفاعله لأن فعله لازم . تلك المصادر تخصصت بتلك الإضافة من الجهة التي أُريدَ صرفُ الاهتمام إليها . وذلك سِرُّ العدول - في مواضعه - عن استخدام الفعل إلى استخدام المصدر : حيث الغاية أن يكون الحدث مُجَرِّداً هو محور الإخبار ، ويؤتى بما يُخصَّصُهُ من معمولاته المرادة ويُطرحُ ما عداها ، استغناءً بظهور الدلالة عليها ، وبما يراد صرف الأذهان إليه^(٢) . ومثل إضافة المصادر في ذلك إضافة المشتقات - حالة كون إضافتها معنوية- إلى أحد معموليها .

د - علاقة مُحَدِّدٍ بِالْمُحَدَّرِ فِي حَقِّهِ :

ومن شواهد تلك العلاقة ما في قوله تعالى :

(فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ

فِي أَنْفُسِهِنَّ)^(٣) .

حيث أضيف الأجل إلى ضمير المحدثِ عَنْهُنَّ لأنه محدودٌ مضروب في أَمْرِهِنَّ^(٤) .

(١) الدر المصون : ٢٠٦/٢ .

(٢) انظر في مقتضى حذف الفعل والاستغناء عنه بمصدره : شرح الكافية :

٣٠٦/١-٣٠٧ .

(٣) البقرة : ٢٣٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٠٣/٢ .

العلاقة الثانية : علاقة الاستحقاق :

والفرق بين الاستحقاق والاختصاص فرق في العموم والخصوص ، فكل مُسْتَحَقٌّ مُخْتَصٌّ ، وليس كل مختص مستحقاً ، كما أن الاستحقاق فيه ترتب أمرٍ على أمرٍ يستدعيه . وقد مرَّ بنا كيف أنَّ من النحاة من لا يفرق بين الاختصاص والاستحقاق ، ومن هؤلاء ابن يعيش حيث قال : « فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام ، كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك : مال زيد وأرضه ، أي : مال له وأرض له ، أي : يملكها . وأبوه وابنه وسيده ، والمراد : أب له ، وابن له ، وسيد له ، أي : كل واحد مستحق مختص بذلك ، والغالب الاختصاص : لأن كل ملك اختصاص «(١) . على أنه قد توجد إشارات لبعض النحاة إلى إفادة الإضافة لذلك المعنى ، من ذلك قول الرضي : « وأما قولهم : حَرَدْتُ حُرْدَهُ ، وَحَمِدْتُ حَمْدَهُ ، وَقَصَدْتُ قَصْدَهُ وَنَحَوْتُ نَحْوَهُ ، ونحو ذلك فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر ، بل هو مفعولٌ به ، على جعل المصدر بمعنى المفعول ... والمعنى : قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه ، ويجوز أن يكون المعنى : حردته حردده الذي يليق به ، وحمدته حمده الذي ينبغي ، فيكون مضافاً لبيان النوع ، كما في قوله : (وَقَدْ مَكْرُوا مَكْرَهُمْ) (٢) ، و (فَعَلْتَ فَعْلَانَا) (٣) وقوله تعالى (وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا) (٤) «(٥) .

(١) شرح المفصل : ١١٩/٢ ، وانظر : الكتاب : ٢١٧/٤ ، وشرح السيرافي : ١٨٥/٥ ، والنكت : ١١٢٥/٢ ، والأصول في النحو : ٤١٣/١ ، وتذكرة النحاة ٣.٣ ، ومن وردت عنده المصطلحات الثلاثة عبد القاهر في شرحه على الإيضاح : ٨٨١/٢ ، حيث جعلها تقييد الملك في : غلام زيد ، والاستحقاق في : جل الفرس ، والاختصاص في : ابن زيد .

(٢) إبراهيم : ٤٩ .

(٣) الشعراء : ١٩ .

(٤) الإسراء : ١٩ .

(٥) شرح الكافية : ٣٠٧/١ .

ومن شواهد الإضافة لتلك العلاقة إضافة السيئات إلى الأعمال في

قوله تعالى :

﴿ فَأَصَابَهُمْ ﴾

سَيِّئَاتٍ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٤﴾ (١)

حيث أضيفت السيئات لأنها مترتبة على الأعمال ومستحقة بها ، والمراد بها «أجزية أعمالهم السيئة ، على طريقة إطلاق السبب على المسبب إيذاناً بفضاعته» (٢) . قال الطاهر بن عاشور : « وإصابة السيئات إما بتقدير مضاف ، أي أصابهم جزاؤها ، أو جعلت أعمالهم السيئة كأنها هي التي أصابتهم لأنها سبب ما أصابهم ، فهو مجاز عقلي» (٣) . ومن شواهد ذلك أيضاً :

﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٤)

وقوله : (أَوْلَئِكَ يُوْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ) (٥) ، و (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا) (٦) . فالأجر صار مستحقاً - وفق مشيئة الله تعالى - بأعمالهم ، والشدة الشديدة في تزلزل الأرض مترتبة على عظم جرمها وكثرة أثقالها ، قال الزمخشري مشيراً إلى هذا المعنى : « فَإِنْ قَلَّتْ : ما معنى زلزالها بالإضافة ؟ قلت : معناه : زلزالها الذي تستوجبه في الحكمة ومشية الله ، وهو الزلزال الشديد الذي ليس بعده . ونحوه : أكرم التقي إكرامه ، وأهن الفاسق إهانته ، تريد : ما يستوجبانه من الإكرام والإهانة . أو زلزالها كله وجميع ما هو ممكن منه » (٧) .

(١) النحل : ٣٤ .

(٢) روح المعاني : ١٣٤/١٤ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٤٦/١٤ ، وانظر : ٢٧٣ ، والكشاف : ٦٠٤/٢ .

(٤) النحل : ٩٧ .

(٥) القصص : ٥٤ .

(٦) الزلزلة : ١ .

(٧) الكشاف : ٧٨٣/٤ ، وانظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٩٦-٣٩٧ .

وعلى المعنى الأخير تكون وظيفة الإضافة إفادة الاستغراق ، وهو استغراق
عُرْفِيٍّ قُصِدَ بِهِ الْمَبَالِغَةُ^(١) وقد حام حول المعنى الأول الفراء ، وهو يبين أن
(زلزالها) مفعول مطلق مؤكد لعامله ، قال : « ... حدثني محمد بن مروان قال
: قلت للكلبي : أرايت قوله : (إذا زلزلت الأرض زلزالها) فقال : هذا بمنزلة
قوله (وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا)^(٢) . قال الفراء : فأضيف المصدر إلى صاحبه ،
وأنت قائل في الكلام : لأعطيتك عطيتك ، وأنت تريد : عطيةً ، ولكن قرّبه من
الجواز موافقة رؤوس الآيات التي جاءت بعدها^(٣) . ويدخل الاعتراض
كلامه من جهتين : جعله دلالة (عطيتك) مساوية لدلالة (عطيةً) ، والبون
بينهما شاسع . جَعَلَ مُصَحَّحِ الْإِضَافَةِ فِي (زَلْزَالِهَا) - بدل زلزالاً - غرضاً
لفظياً وهو موافقة رؤوس الآي ، وذلك ما لا ينبغي أن تحمل عليه تراكيب
القرآن وألفاظه طالما وُجِدَ لتخريجها مُصَحَّحٌ معنوي .
ومن شواهد ذلك أيضاً :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ)^(٤) .

فالمقصود بإضافة الرشد إلى ضميره - عليه السلام - وإيثار الإضافة على أن
يقال : ولقد آتينا إبراهيم رشداً - « الرشد اللائق به وبمثله من الرسل الكبار
، وهو الاهتداء الكامل المستند إلى الهداية الخاصة الخاصة بالوحي
والإقذار على إصلاح الأمة باستعمال النواميس الإلهية »^(٥) .

(١) روح المعاني : ٢٠٨/٣ .

(٢) نوح : ١٨ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨٣/٣ ، وانظر التحرير : ٤٩٠-٤٩١/٣ .

(٤) الأنبياء : ٥١ .

(٥) الفتوحات : ١٣٢/٣ ، عن أبي السعود ، وانظر : روح المعاني : ٥٨/١٧ .

العلاقة الثالثة - علاقة الملك :

والفرق بين الملك والاختصاص - أيضاً - في العموم والخصوص إذ كل ملك اختصاص (١) . وفي هذه العلاقة يُضافُ المملوك إلى مالكة أو العكس . ومن الأول قوله تعالى :

(فَاذْكُرُوا لِلَّهِ) (٢) .

أضيفت النعم إلى خالقها ومالكها . ومنه أيضاً :

وَقَالَ لَا تَخْذَنْ مِنْ عِبَادِكِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (٣) .

حيث أفادت الإضافة الاستغراق ، إذ المقصود بالعباد عموم المكلفين ، وإضافتهم إليه تعالى لأنه مالكهم . ومن الثاني ما في قوله تعالى :

(الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ

أُجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٤) .

فالإضافة في : (ربهم) إضافة مالك إلى ضمير مملوكيه . والإضافة للملك أيضاً في (أموالهم) إلا أنه أضيف المملوك إل ضمير المالك . ومنه أيضاً إضافة (رب) إلى اسم الإشارة في قوله تعالى :

﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (٥) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ

مِّنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ (٥)

(١) انظر : شرح المفصل : ١١٩/٢ .

(٢) الأعراف : ٦٩ .

(٣) النساء : ١١٨ .

(٤) البقرة : ٢٧٤ .

(٥) قريش : ٣ ، ٤ ، وانظر المحرر الوجيز : ١٢٠/٧ .

ثانياً - علاقات الإضافة المتضمنة معنى (مِنْ) :

وضع النحاة ضابطاً للإضافة التي بمعنى (من) ، ولم يضبطوا التي
يمعنى اللام لأن معنى اللام هو الأصل ، فكلُّ ما لا ينطبق عليه ضابط (مِنْ)
أو (في) فهو راجع لمعناها وإن لم يصحَّ تقديرها (١) .

وضابط الإضافة التي بمعنى (من) عند بعضهم : أن يكون الأول
بعض الثاني ويصح الإخبار به عنه، ولم يشترط آخرون منهم السيرافي وابن
كيسان إلا كون الأول بعض الثاني . وعدَّ قومٌ إضافة العام إلى الخاص من
هذا القسم . قال أبو حيان : « والإضافة تكون على معنى اللام ... وعلى
معنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كله ، نحو ثوب خز . ويقال فيه إضافة
الشيء إلى جنسه وشرطها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول : احترازاً من :
زيد ، فإنه إضافة بعض إلى كل ، لكنه لا يصح الإخبار فيه ، لا تقول : اليد
زيد ، وتقول : الثوب خز . وذهب قوم منهم ابن كيسان والسيرافي إلى أنه وإن
لم يصح فيه الإخبار ، فإنه إضافة بمعنى (مِنْ) . ومذهب ابن السراج (٢)
والفارسي (٣) وأكثر المتأخرين أنها إضافة بمعنى اللام (٤) . ولم يشترط
أبو حيان في مصنفٍ آخر ما اشترطه في النصِّ السابق ، من صحة الأخبار
بالثاني عن الأول ، وبذلك يكون مذهبه في ذلك مذهب ابن كيسان والسيرافي ،
ويدل عليه قوله : « الإضافة المحضة . المحضة تقدر باللام ملكاً واستحقاقاً ،
أو ب (من) ، وينطبق الثاني على الأول ، لا الأول على الثاني ، نحو : هذا ثوب

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ٩٠٣/٢ .

(٢) انظر : الأصول : ٥/٢ .

(٣) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٨٠/٢ - ٨٨١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، وانظر : المساعد : ٣٢٩/٢ ، وأوضح المسالك :

٨٦/٣ ، والهمع : ٢٦٦/٤ .

خَزَّ ... ، أَوْ لَا يَنْطَبِقُ لِذَا عَلَى ذَا وَلَا ذَا عَلَى ذَا ، نَحْوُ: يَدُ زَيْدٍ ، تَقْدِيرُهُ :
 مِنْ زَيْدٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْخَفْضُ عَلَى الْإِضَافَةِ «^(١)» . وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ جَنِي
 فِي اللَّمَعِ وَفِي الْخَصَائِصِ ، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ ابْنِ كَيْسَانَ
 وَالسِّيْرَافِيِّ ، حَيْثُ جَعَلَ ضَمَّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ هُوَ غَيْرُهُ بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَضَمَّ اسْمٍ
 إِلَى اسْمٍ هُوَ بَعْضُهُ بِمَعْنَى (مِنْ) ، فَجَعَلَ ضَابِطَ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ الْمَغَايِرَةَ ،
 أَيِ إِنْ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ خَارِجِيَّةً قَالَ : « ... الْإِضَافَةُ فِي
 الْكَلَامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا ضَمُّ الْاسْمِ إِلَى اسْمٍ هُوَ غَيْرُهُ بِمَعْنَى اللَّامِ ،
 نَحْوُ : غَلَامٌ زَيْدٌ وَصَاحِبٌ بَكْرٌ . وَالْآخَرُ ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ هُوَ بَعْضُهُ بِمَعْنَى
 (مِنْ) ، نَحْوُ : هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ ، وَهَذِهِ جِبَّةٌ صَوْفٌ : وَكِلَاهُمَا لَيْسَ الثَّانِي فِيهِ
 بِالْأَوَّلِ : أَلَا تَرَى أَنَّ الْغَلَامَ لَيْسَ بِزَيْدٍ ، وَأَنَّ الثَّوْبَ لَيْسَ بِجَمِيعِ الْخَزِّ ،
 وَاسْتِمْرَارُ هَذَا عِنْدَهُمْ وَفَشُوهُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ وَعَلَى أَيْدِيهِمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
 الْمُضَافَ لَيْسَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ الْبَتَّةَ «^(٢)» . وَنُقِلَتْ عَنِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى
 الْمَفْصَلِ ، الْفَرْوُقَ بَيْنَهُمَا ، حَيْثُ جَعَلَ أَوْلَاهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِي ، قَالَ «
 أَحَدُهُمَا : أَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرَ الْأَوَّلِ فِي الْإِضَافَةِ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ ، سَوَاءً وَافَقَهُ
 فِي اسْمِهِ أَوْ لَمْ يُوَافِقْهُ فَإِنَّهُ يَتَّفِقُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْغَلَامِ وَالْمَالِكِ وَاحِدًا ، فَالْمَغَايِرَةُ
 حَاصِلَةٌ وَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ ، وَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى (مِنْ) ، فَالْأَوَّلُ فِيهِ بَعْضُ الثَّانِي «^(٣)» .
 . وَإِلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ أَمِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنْ جَعَلَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ فِي نَحْوِ : يَدُ زَيْدٍ
 وَذِيْلُ الْحِصَانِ ، مِثْلَهُ فِي نَحْوِ : سَرَجُ الدَّابَّةِ وَيَابُ الدَّارِ وَحَصِيرُ الْمَسْجِدِ ،

(١) تَذَكْرَةُ النَّحَاةِ : ٣.٣ - ٣.٤ .

(٢) الْخَصَائِصُ : ٢٦/٣ ، وَانظُرْ : اللَّمَعُ : ١٦٤ - ١٦٥ ، وَالتَّبْصِرَةُ : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ،
 وَشَرْحُ اللَّمَعِ : ١٩٥/١ ، حَيْثُ أَضَافَ ابْنَ بَرَهَانَ الْقَيْدَ الثَّانِيَّ وَهُوَ صَحَّةٌ
 جَعَلَ الثَّانِيَّ خَيْرًا عَنِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ مَا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِي - فِي ظَنِّي
 - ، وَانظُرْ أَيْضًا : شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢٢٣/٣ .

(٣) الْأَشْبَاهُ وَالتَّنَاطُرُ : ١٩٢/٢ .

بعيد ، لأن يد زيد جزء منه ، وعليه فالعلاقة بينهما داخلية ، وليس كذلك سرج الدابة ونحوه .

واستناداً إلى ما سبق نقول : كل ما كان المضاف فيه بعضاً ، أو جزءاً ، أو فرداً ، أو منزلاً منزلةً ذلك من المضاف إليه ، فإضافته بمعنى (من) . إذاً علاقات هذه الإضافة تنقسم في حقيقتها إلى أربعة أنواع :

- المضاف جزء من المضاف إليه .
- المضاف فردٌ من أفراد المضاف إليه ، وذلك في إضافة افعل التفضيل وبعض الأسماء الغالبة .
- المضاف إليه جنس والمضاف بعض منه ، حقيقةً أو تنزيلاً .
- المضاف إليه نوع من أنواع المضاف ، والمضاف جنس^(١) .

ومستندي في هذا التقسيم ما فعله بعض النحاة ، حيث فرقوا بين الأنواع الثلاثة . قال عبد القاهر مشيراً إلى ما جعلناه النوع الثاني : « .. لو قلت : جاءني رئيس القوم ، جاز أن تكون الإضافة بمعنى (من) ، كأنك قلت : الرئيس من القوم ، وذلك أنه من جملتهم ، كما أن الباب من الساج . ولو قلت : جاءني القوم ، كان داخلاً تحته ، كما أنك إذا قلت : أعجبني الساج ، اشتمل على الباب وغيره . وكذلك قولك : مررت بظرفاء القوم لأن المعنى : بالظرفاء من القوم . فإن أضفت الرئيس إلى القوم إضافة السيد إلى العبد ،

(١) قال ابن بابشاذ : - المقدمة المحسبية : ٢/٣٣٠ ، ٣٣١ - وهو يتحدث عن علاقات الجر مشيراً إلى أن الجرور بالإضافة يكون نوعاً : « وجملة الجرورات ستة ... جرورات ملك وملابسة ، ومجرورات نوع وجنس ، ومجرورات لفظ وتخفيف ، ومجرورات تشبيه ومجرورات وصف وحذف ومجرورات تعدية ... » ، رانر : المحجة لهم خالويه : ٣٩٢

كان بمعنى اللام ، نحو : رئيسٌ للقومِ وسَيِّدٌ للقومِ ، كما تقول : هو سيد هذا العبد ، تريد سَيِّدٌ له ، وذلك أن السَيِّدَ يستحقه العبد من جهة اختصاصه به من بين المالكين ، كما يستحق السَيِّدُ العبدَ لاختصاصه به من بين المملوكين»^(١) . وعلى ما ذهب إليه عبد القاهر نجد الثاني في نحو (رئيس القوم) يصح الإخبار به عن الأول لكن ذلك الإخبار يفترق عن الإخبار في نحو (باب ساج) من جهة أن الخبر في (باب ساج) يكون مفرداً وجاراً ومجروراً : الباب ساج ، أو الباب من الساج ، والخبر عن (رئيس القوم) لا يكون إلا جاراً ومجروراً : الرئيس من القوم على أن هناك فرقا بين (من) في الموضوعين ، حيث هي في : بابٌ من ساج بيانية وفي رئيس القوم ، ويد زيد تبعيضية ، قال الألويسي : « ... بعض النحاة كابن كيسان والسيرافي قالوا : إضافة ما هو جزء من المضاف إليه بمعنى (من) التبعيضية كما يدل عليه وقوع الفصل بها في كلامهم ، والذي عليه أكثر المتأخرين وذهب إليه ابن السراج والفراسي - وهو الأصح - أنها على معنى اللام .. »^(٢) . ووافقهما الزمخشري في ذلك في أحد إعراباته^(٣) . ومما يستدل به لذلك أفعال التفضيل ، حيث لا يضاف إلا إذا كان واحداً من جملة ما يضاف إليه ، فإن لم يكن لم تصح الإضافة ، وذلك ما يشير إليه نص ابن السراج التالي : « فقولك : زيدٌ أفضلُ منك ، وزيدٌ أفضلُك في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أتيت بـ (منك) فزيد منفضل ممن فضلته عليه ، وإذا أضفت فزيدٌ بعضٌ ممن فضلته عليه »^(٤) . وقال السيوطي - مفرقاً بين ما جعلته النوع الأول وما جعلته النوع الثالث - : « ... وكذا تجب الإضافة فيما مُمَيَّزٌ بجزءٍ منه ، نحو : غُصْنُ رِيحَانٍ ،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٨١/٢ - ٨٨٢ .

(٢) روح المعاني : ٦٧/٢١ ، وانظر : شرح الكافية : ٢٠٧/٢ ، والكليات : ٢٣٤/٤ .

(٣) انظر الكشاف : ٤٩١/٣ ، وضمير النسبية يعود على اسم كيسان والثيراني

(٤) الأصول في النحو : ٧/٢ - ٨ ، وانظر : شرح الميراني : ٢٠/٢

وثمره نخلة وحبَّ رمان ، وسعفٌ مُقل . هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض بأن بقي على اسمه الأول . فإن تغيرت ، كجبة خز ، وخاتم فضة ، وسوار ذهب : فإنها أسماء حادثة بعد التبعض والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها ، فلك في هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز، أو الحال^(١) . فما كان من المضاف جزءاً من المضاف إليه ، فالإضافة فيه واجبة ومثله ما كان فرداً ، أما ما كان غير ذلك وهو النوع الثالث ، فلا تجب فيه الإضافة . بل هي راجحة على الوجهين الآخرين . وذلك الرجحان سرُّ قولهم عن المنسوب في نحو : عندي ملء القدح بُراً - وهو كلمة (بُر) - إنه منسوب بعد تمام الاسم . ففي ذلك القول إشارة إلى أن حقه أن يضاف إليه ، لولا وجود ما يمنع الإضافة^(٢) .

ونأتي إلى بسط الحديث عما يحتاج البسط من الأنواع الأربعة ، مع الاستئناس لكل نوع بشيء مما جاء في القرآن

- ما كان فيه المضاف جزءاً من المضاف إليه .

من ذلك قوله تعالى : (الر . تلك آيات الكتاب الحكيم)^(٣) ، وقوله : (طسم . تلك آيات الكتاب المبين)^(٤) ، وقوله (طس . تلك آيات القرآن وكتاب مبين)^(٥) فإضافة الآيات إلى الكتاب ، والقرآن « بمعنى (من) ، لأن هذه السورة بعض القرآن »^(٦) والإشارة « إلى الحاضر في الأذهان من آيات

(١) همع الهوامع : ٦٥/٤ ، وانظر : الكتاب : ٥٦٩/٣ .

(٢) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٤١١/١ - ٤١٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٣١٦/٢ ، ٣١٩ .

(٣) يونس : ٢ ، ١ .

(٤) الشعراء : ٢ ، ١ .

(٥) النمل : ٢ ، ١ .

(٦) الفتوحات الإسلامية : ٣٣٢/٢ ، ٢٧١/٣ ، عن الجالين .

القرآن المنزَّل من قبلُ، وبينه الإخبار عن اسم الإشارة بأنها آيات الكتاب .
ومعنى الإشارة إلى آيات القرآن قَصْدُ التحدي بأجزائه تفصيلاً ، كما قُصِدُ
التحدي إجمالاً ... والكاف المتصلة باسم الإشارة للخطاب ، وهو خطاب لغير
مُعَيَّن من كل مُتَأَمِّلٍ لهذا التحدي من بلغائهم «^(١) . والكتاب : القرآن »
فالتعريف فيه للعهد ، ويجوز جعل التعريف دالاً على معنى الكمال في الجنس
، كما تقول : أنت الرجل «^(٢) . وعلى ذلك فالمراد « ببيان كونها بعضاً منه ،
وصفها بما اشتهر به الكلُّ من النعوت الجليلة »^(٣) . وخالفت آية النمل آيتي
يونس والشعراء « بثلاثة أشياء : بذكر اسم القرآن الكريم ، وبعطف (وكتاب)
على (القرآن) وبتنكير (كتاب) . فأما ذِكْرُ القرآن فَلِأَنَّهُ عِلْمٌ للكتاب الذي
أُنزِلَ على محمد - صلى الله عليه وسلم - للإعجاز والهدى . وهذا العِلْمُ
يرادف (الكتاب) المعروف بلام العهد المفعول علماً بالغلبة على القرآن ، إلا أن
اسم القرآن أُدْخِلُ في التعريف لأنه علمٌ منقول ... فالمراد بقوله (وكتابٍ مبينٍ)
القرآن أيضاً ولا وجه لتفسيره باللوح المحفوظ للتفصي من إشكال عطف
الشيء على نفسه : لأن التفصي من ذلك حاصل بأن عطف إحدى صفتين
على أخرى كثير في الكلام ، ولما كان في كل من (القرآن) و (كتاب مبين)
شائبة الوصف ، فالأول باشتقاقه من القراءة والثاني بوصفه بـ (مبين) ، كان
عطف أحدهما على الآخر راجعاً إلى عطف الصفات بعضها على بعض «^(٤) .
ونحو من ذلك - والمضاف إليه زمان والمضاف جزء منه - ما جاء في قوله
تعالى :

(١) التحرير والتنوير : ٩٢/١٩ ، والنظر : ٨٢-٨٠/١١ ، وقد جعل إضافة

(آيات) إلى الكتاب شبيهة بالبيانبة .

(٢) السابق : ٨٢/١١ .

(٣) روح المعاني : ٥٨/١٩ ، ونحوه في ٥٩/١١ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢١٧/١٩ .

(وَأَقْرَبُ الصَّلَاةِ طَرْفِي النَّهَارِ وَزُلْفَاءُ مِنَ اللَّيْلِ) (١)

فـ « طَرْفُ الشَّيْءِ : مُنْتَهَاهُ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ » (٢) ، فالتثنية صريحة في أن المراد أول النهار وآخره . والنهار ما بين الفجر إلى غروب الشمس ، سُمِّيَ نهاراً لأن الضياءَ يَنْهَرُ فيه ، أي يبرز كما يبرز النهر « (٣) . وعلى ذلك يكون المراد بطرفي النهار ، الغدوة والعشيَّة ، وصلاة الغدوة صلاة الفجر وصلاة العشيَّة صلاة العصر (٤) .

ومن ذلك - والمضاف إليه مكان والمضاف جزء منه أيضاً - ما في قوله تعالى :

(وَمَنْ يَتَّبِدْ أَلْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) (٥)

فإضافة (سواء) إلى (السبيل) إضافة بمعنى (من) التبعية : إذ السواء « الوَسْطُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » ، قال بلعاء بن قيس :

غَشِيَّتُهُ وَهُوَ فِي جَأْوَاءَ بَاسِلَةٍ عَضْباً أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فَانْفَلَقَا

ووسط الطريق هو الطريق الجادة الواضحة لأنه يكون بين بنيات الطريق التي لا تنتهي إلى الغاية « (٦) . ومن إضافة الجزء إلى الكل بمعنى (من) التبعية أيضاً ، إضافة الخُمس إلى ضمير الكلّ في قوله تعالى : * وَأَعْلَمُوا

أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ

الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ (٧)

(١) هود : ١١٤

(٢) انظر : المفردات : ٣، ٢ ، وقاموس القرآن : ٢٩٤ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٧٩/١٢ .

(٤) الكشاف : ٤٣٤/٢ ، وانظر : السابق : الجزء والصفحة نفسيهما .

(٥) البقرة : ١٠٨ .

(٦) التحرير والتنوير : ٦٦٨/١ ، وانظر المفردات : ٢٥٢ ، ٥٢٢ ، ونزهة الأعين

النواظر : ٣٥٢ ، وقاموس القرآن : ٢٥٢ ، والدر المصون : ٦٦/٢ .

(٧) الأنفال : ٤١ .

- ما كان فيه المضاف فرداً من أفراد المضاف إليه :

وتلك إضافة (أفعل) التفضيل إلى جماعة هو واحد منهم ، ف « إذا قلت : زيد أفضل القوم ، فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم ، تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة . تقول : عبدالله أفضل العشيرة ، فهو أحد العشيرة وهم شركاء في الفضل ، والمفضل من بينهم يزيد فضله على فضلهم . ويدلك على أنه لا بد أن يكون أحداً ما أضيف إليه ، أنك لو قلت : زيد أفضل الحجارة ، لم يجز . فإن قلت : الياقوت أفضل الحجارة ، صلح »^(١) ، « و على ذلك لم يجزوا : زيد أفضل إخوته : لأنه ليس واحداً من إخوته ، وإنما هو واحد من بني أبيه ، ألا ترى أنه لو كان له أخوة بالبصرة وهو ببغداد ، وكان بعضهم وهم بالبصرة لوجب من هذا أن يكون من ببغداد البتة في حال كونه بها مقيماً بالبصرة البتة في تلك الحال »^(٢) .

وتصنيف إضافة (أفعل) هذه هنا تم بناءً على اعتقاد محضيتها : مُتَابِعَةٌ لمن جعلها كذلك من النحويين ، « فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى (من) نكرة ، وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف على معنى اللام معرفة . وفي قول البصريين هو معرفة بالإضافة على كل حال ، إلا أن يضاف إلى نكرة »^(٣) . وقد جعل ابن السراج^(٤) إضافته ضمن أضرب الإضافة غير المحضة ، وحذا حنوه أبو علي الفارسي^(٥) . وجعل عبد القاهر^(٦) إضافته

(١) الأصول في النحو : ٦/٢ ، وانظر : الخصائص : ٣٣٣/٣ ، والمقتصد

: ٨٩٢/٢ - ٨٩٣ .

(٢) الخصائص : ٣٣٣/٣ ، وانظر : شرح اليراف : ٢١/٢

(٣) الأصول في النحو : ٨/٢ .

(٤) السابق : ٦/٢ ، وانظر : شرح اليراف : ١٨/٢

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٨٤/٢ .

(٦) السابق : ٨٨٦/٢ - ٨٨٧ .

تحتمل الأمرين . وقد ردَّ ابن جنِّي القول بلفظيتها ، محتجاً مَبْطِلاً رأَى من ذهب إلى أن نحو قولهم : هو خيرُ الناسِ ، مساوٍ في المعنى لـ : هو حسنُ الوجهِ فقال : « قال سيبويه^(١) : قالوا : خيرُ الناسِ ، فأدخلوا فيه الألف واللام : لأن الأول يصير به معرفةً . وهذا صحيح : وإنما كان كذلك من قبْلِ أنه مخالف لـ : حسن الوجه : ألا ترى أن أصل هذا : مررت برجلٍ حسنٍ وجَّهه وليس كذلك : هذا خيرُ الناسِ ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد خيرُ الناسِ ، فليس أصله : زيد حَيَّرُ ناسِهَ ، ثم نقل الضمير إلى خير فصار : خير الناسِ ، هذا محال هنا ، وصحيح في حسن الوجه . ألا ترى أن أصله : حسنٌ وجَّهه ، ثم نُقِلَ الضمير إلى حسن وأضيف إلى الوجه ، فلم يتعرف به الأول كما لا يتعرف في قولك : حسنٌ وجَّهه : لأن التنوين مقدر مع الألف واللام كما هو ملفوظ به مع الإضافة في الوجه ، إذا قلت : حسن وجهه . والفرق بينهما أن الوجه في قولك : هو حسن الوجه ، هو الفاعل في المعنى ، وليس (الناس) في قولك : هو خيرُ الناسِ فاعلاً في المعنى ، بل الناس مفعولون في المعنى : ألا ترى أنه هو الذي خار الناسِ ؛ فلذلك لا يقدر في خير الناسِ الانفصال الذي يقدر في حسن الوجه . وإذا لم يكن فيه تقدير انفصال ، عَرَفْتَ الإضافة فيه . فهذا شرح قول سيبويه . وقد كان أبو بكر بن السراج يجيز فيه أن يكون نكرة ... »^(٢) . وذهب مذهب سيبويه وابن جنِّي ، ابنُ مالك وابنُ عقيل ، حيث استدل ابن مالك لمحضية إضافة بأمر وهي : « أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا يُنعتُ إلا بمعرفة ، ولا يُنعتُ به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه (رَبَّ) ، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا يُنصبُ على الحال إلا في نادرٍ من القول . ولو كانت إضافته غير محضة ، لكان

(١) الكتاب : ٢٠٤/١ .

(٢) الخاطريات : ١٠٣ ، وممن تابع الكوفيين وابن السراج والغارسي بشأن

لغظية إضافة أفعل ، الجزولي : المقدمة الجزولية في النحو : ١٣١ ، وانظر :

شرح المقدمة : ٨٤٤/٢ ، وابن عصفور : المقرب : ٢٣٠ .

نكرة ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة ولا منعوتاً بهال ولا مجروراً بربٍّ ولا مجموعاً فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولا منصوباً على الحال دون استندار . واحتترزت بقولي (دون استندار) من قول المرأة الصحابية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (وَمَا لَنَا أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ) ، وهو معرفة مؤول بنكرة^(١) كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً^(٢) .

ومما جاء فيه (أفعل) مضافاً إلى جماعة هو واحد منهم ، قوله

تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾

مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ، وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ^(٣)

ف (الألد) : « الشديد الخصومة ، الصعب الشكيمة الذي يلوي الحجج في كل جانب ، فيشبهه انحرافه المشي في ليدبي الوادي ... وهو ذم . ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم) ... والخصام في الآية مصدر خَاصَمَ ، وقيل : جمع (خَصَمَ) ككلب وكلاب ، فكأن الكلام : هو أشد الخصماء والأدهم^(٤) . وأميل إلى الوجه الأخير : لأنه يتماشى مع المعنى المراد الذي بينته أسباب نزول^(٥) الآية ، حيث نزلت في

(١) بما أن (النار) اسم جنس ، تكون (أل) فيها جنسية ، والمقرون بأل الجنسية معرفة لفظاً نكرة معنى ، هذا هو التأويل ، لا عدُّ (أل) زائدة .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٩/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٣٣٢/٢ .

(٣) البقرة : ٢٠٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٨٨/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٢٣/١ ، ومجاز القرآن : ٧١/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٧٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٩٩/١ .

(٥) انظر : الكشاف : ٢٥٠/١ - ٢٥١ ، والجامع : ١٤-١٦ ، والبحر :

أشد خصوم النبي - صلى الله عليه وسلم - خصومةً . ومِمَّنْ جعلُ (الخصام) في الآية مصدراً فقط - فتكون الإضافة بمعنى (في) - ابن مالك^(١)، أمّا الزمخشري فقد جَوَّزَ فيه وجهي ابن عطية مع وجه ثالثٍ ، قال : «إضافة الألدّ بمعنى (في) ، كقولهم : ثَبْتُ الغُدْرَ . أو جُعِلَ الخصامُ الألدَّ على المبالغة . وقيل الخصام جمع خصم ، كصعب وصعاب ، بمعنى وهو أشد الخصوم خصومةً»^(٢) . وكما يضعف عدُّ (الخصام) - في الآية - مصدراً من جهة المعنى ، يضعف من جهة الصناعة : إذ يُحَوِّجُ إلى تقدير مضاف محذوف ليتصادق الخبر والمبتدأ ، ويسطّ ذلك أبو حيان حيث قال : « وهو الألدُّ الخصام) : أي أشد المخاصمين ، فالخصام جمع خصم ، قاله الزجاج^(٣) . وإن أريد بالخصام المصدر - كما قاله الخليل - فلا بدَّ من حذف مصححٍ لجريان الخبر على المبتدأ ، إمّا من المبتدأ ، أي وخصامه الألدُّ الخصام ، وإما من متعلق الخبر ، أي وهو ألد نوي الخصام . وجوّز أن يراد هنا بالخصام المصدر ، على معنى اسم الفاعل ، كما يوصف بالمصدر في رجلٍ خصمٍ . وأن يكون (أفعل) لا للمفاضلة ، كأنه قيل : وهو شديد الخصومة . وأن يكون (هو) ضمير الخصومة ، يفسره سياق الكلام ، أي وخصامه أشد الخصام»^(٤) .

فإن لم يكن (أفعل) فرداً من المضاف إليه ، فلا يُضَافُ ، بل يُنصَبُ ما بعده على التمييز وجوباً ، كما في قوله تعالى :

(وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَ الْهُمُ مَكْرُوفٍ)
 آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرَأً (٥)

(١) شرح التسهيل : ٢٢١/٣ .

(٢) الكشف : ٢٥١/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٧/١ .

(٤) البحر : ١١٤/٢ ، وانظر : الدر المصون : ٣٥٠/٢ - ٣٥١ .

(٥) يونس : ٢١ .

ف (مكراً) « نصبٌ على التمييز ، وهو واجب النصب : لأنك لو صغت من (أفعل) فعلاً وأسندته إلى تمييزه فاعلاً ، لصح أن يقال : سُرِعَ مكره ، وأيضاً فإنَّ شرط جواز الخفض : صدقُ التمييز على موصوفِ أفعل التفضيل ، نحو : زيدٌ أحسنُ فقيهه^(١) ، أي : إذا كان التمييز من جنس ما قبله وجب جَرُّه بإضافته إلى (أفعل) ، كالمثال ، فإنَّ الفقيه من جنس زيد فكلاهما من الرجال^(٢) .

- ما كان فيه المضاف بعضاً والمضاف إليه جنسه :

وهو قسمان : ما كان المضاف إليه جنسَ المضاف حقيقةً وما كان جنساً مجازاً .

أ - المضاف إليه جنس للمضاف حقيقةً :

ويدخل تحت هذا كلُّ ما كان مَبْهَمَ الجنس ، أو النوع ، ويمكن أن تُصَدَّقَ عليه جميع الأجناس أو الأنواع الخاصة بمثله ، ووظيفة الإضافة تحديد ذلك . والبعضية هنا غير محددة ببداية ونهاية كما كان ذلك في النوع الأول .

وكأنَّ الأصل في بيان الجنس الإضافة - وذلك من جهة الاستخدام ، لا من جهة القياس - ، ويُعدَّلُ عنها إلى الجرب (من) إذا أريد الترخيم ونحوه^(٣) ، حيث يتم ذلك بوسيلتين ، إحداهما : التنكير ودوره في إفادة ذلك المعنى معلوم . والثانية : تحويل التركيب من تركيب إضافي إلى تركيبٍ وصفي .

« ومن هذا النوع إضافةُ الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات »^(٤) ،

(١) الدر المصون : ١٦٧/٦ ، وانظر : البحر : ١٣٦/٥ ، وشرح السيرافي : ٢٠/٢ .

(٢) هامش الدر المصون : ١٦٧/٦ .

(٣) انظر : الكشف : ٧٢٠/٢ ، والاشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٤١ -

٤٣ - ، والأصول : ٣١١ ، ٣٠٨/١ ، وشرح الكافية : ٣٠٥/٣ ، وبذلك يُرجعُ إلى الأصل القياسي الذي عدل عنه لقصد التخفيف .

(٤) شرح التسهيل : ٢٢٣/٣ ، وانظر : الكتاب : ٥٦٩/٣ - ٥٧٠ ، ٦٢٤ ، =

والمسوحات ، ونحوها : وذلك لأن الجنس في هذه الأشياء مجهول ، فإذا قيل : عندي ثلاثة ، فقد بيّن العدد الذي يصدق على كل الأجناس والأنواع وبقي بيان الجنس ، فيضاف لذلك الغرض (١) . وإنما منعت إضافة أسماء العقود ، إذا أريد بيان جنس العدد ، لأنها تلتبس عندئذٍ بأمر آخر ، وهو القصد إلى بيان المختصّ بالعدد ، قال المبرد : « فإن قلت : هل يجوز : عندي عشرو رجلٍ ؟ فإن ذلك غير جائز : لأن الإضافة تكون على جهة الملك ، إذا قلت : عشرو زيدٍ . فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف ، لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إيّاه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل : لأنه في باب الإضافة كقولك : ثوبُ زيدٍ ودرهمُ عبدِ الله . والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون ، فامتنع إدخاله في غير بابه مخافة اللبس » (٢) . ولأنه لا يوجد في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ما يمنع الإضافة من جهة اللفظ أو المعنى - وذلك حالة كون المعدود جمعاً ، لا اسم جمع أو اسم جنس جمعي - ، عدّ العدول عنها إلى النصب في نحو : ثلاثة كتباً ، ضعيفاً أو من باب الضرورة الشعرية (٣) . حيث الأصل في بيان الجنس أو النوع الإضافة (٤) ، أو الجرب (من) إذا منع من الأضافة مانع

== والمقتضب : ١٥٦/٢ - ١٥٨ ، والنكت : ٩٩٤/٢ - ٩٩٥ ، حيث جعل سيبويه - ووافقه هؤلاء - إضافة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلى جموع الكثرة على معنى (من) البيانية ، حيث تقدير : ثلاثة كلاب : ثلاثة من هذا الجنس ، وهي كذلك إذا أضيفت إلى جمع قلة أيضاً ، انظر : الملخص : ٤٢٤/١ - ٤٢٥ .

(١) انظر : الكتاب : ١٧٢/٢ ، والمقتضب : ٣٢/٣ ، ٣٤ ، ومفتاح الإعراب : ٦٧ ، والمساعد على التسهيل : ٥٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٦٢/٤ ، ٦٣ ، وقال السيرافي : - ٢٩/٢ - « وأدنى العدد يُضاف إلى أدنى الجموع ، وإنما أُضيفَ من قبل أن أدنى العدد بعض الجمع لأن الجمع أكثر منه ، وأضيفَ إليه كما يُضافُ البعض إلى الكل كقولك خاتم حديد وثوب خز ، لأن الحديد والخز جنسان والثوب والخاتم بعضهما » .

(٢) المقتضب : ٣٣/٣ - ٣٤ ، وانظر : الهمع : ٧٨/٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٠٦/١ - ٢٠٧ ، شرح السيرافي : ٢٩/٢ ، ٣٠ ، والملخص : ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٣ .

(٤) انظر المصادر الواردة في هامش (٤) من الصفحة السابقة

لفظي ، أو دَعَى دَاعٍ مَعْنَوِيٍّ إِلَى الْعَدُولِ عَنْهَا إِلَى إِظْهَارِ الْحَرْفِ الَّذِي تَتَّضَمُّنُهُ . أما العدول عنها إلى النصب في (ثَلَاثِمِائَةٍ سِنِينَ) في قوله تعالى:

(وَلِبَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)^(١) .

فتفسيره كما « قال الضحَّاک : لَمَّا نَزَلَتْ (وَلِبَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِمِائَةٍ) ، قالوا : سِنِينَ أَمْ شَهْرًا أَمْ أَيَّامًا ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ (سِنِينَ) »^(٢) ويقويه قراءة الضحَّاک : بالواو على إضمار : هي سنون ، وعلى ذلك تكون (سنين) بالنصب بدلاً ، أو منصوبة بإضمار أعني ، قال أبو حيان : « قرأ الجمهور : مائةً بالتثنية . قال ابن عطية^(٣) : على البدل أو عطف البيان . وقيل : على التفسير والتمييز . وقال الزمخشري^(٤) : عطف بيان لـ (ثلاثمائة) . وحكى أبو البقاء^(٥) أن قومًا أجازوا أن يكون بدلاً من (مائة) لأن مائة في معنى مئات . فأما عطف البيان فلا يجوز على مذهب البصريين . وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أن (مائة) لا يُفَسَّرُ إِلَّا بِمُفْرَدٍ مُجْرورٍ ، وإنَّ قوله :

* إذا عاشَ الفتي مائتين عاماً *

من الضرورات ، ولا سيَّما وقد انضاف إلى ذلك كون (سنين) جمعا . وقرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبيرة الأنطاكي مائةً بغير تنوين مضافاً

(١) الكيف : ٢٥ .

(٢) الفتوحات : ١٩/٣ وانظر : روح المعاني : ٢٥٣/١٥ ، حيث نسب ذلك إلى ابن أبي المنذر وأبي حاتم عن الضحَّاک .

(٣) المحرر الوجيز : ٣٨٩/١٠ - ٣٩٠ .

(٤) الكشف : ٧٢٢/٢ .

(٥) التبيان : ٨٤٤/٢ .

إلى سنين ، أُوقِعَ الجمعُ موقعَ المفرد ، وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ، ولا يجوز له ذلك . وقال أبو عليّ : هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع . وقرأ أبيُّ : (سنة) وكذا في مصحف عبد الله . وقرأ الضحاك (سنون) بالواو ، على إضمار : هي سنون «^(١) . وَخَرَجَ أَبُو الْبِقَاءِ قِرَاءَةَ الْإِضَافَةِ مَعَ جَمْعِ سَنِينَ - وَعَلَيْهَا تَكُونُ (سَنِينَ) تَمْيِيزًا - بِقَوْلِهِ : « وَيُقْرَأُ بِالْإِضَافَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ : لِأَنَّ (مَائَةً) تَضَافُ إِلَى الْمَفْرُودِ ، وَلَكِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْأَصْلِ ، إِذِ الْأَصْلُ إِضَافَةُ الْعَدَدِ إِلَى الْجَمْعِ ، وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّ عَلَامَةَ الْجَمْعِ هُنَا جَبْرٌ لَمَّا دَخَلَ السَّنَةُ مِنَ الْحَذْفِ فَكَأَنَّهَا تَتِمَّةُ الْوَاحِدِ »^(٢) . وَخَرَّجَتْ قِرَاءَةُ التَّنْوِينِ مَعَ الْجَمْعِ عَلَى أَنَّ التَّرَكِيبَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ، أَي : سَنِينَ ثَلَاثِمِائَةٍ ، فَقَدِمَ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ فَتَكُونُ (سَنِينَ) عَلَى هَذَا بَدَلًا^(٣) .

ب - المضاف إليه جنس للمضاف مجازاً بأن ينزل تلك المنزلة . وسبق بسط الحديث عن ذلك قليلاً^(٤) .

- ما كان فيه المضاف إليه نوعاً من أنواع المضاف .

وهي ما تُسَمَّى بِإِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ . قَالَ الْكُفَوِيُّ : « وَإِضَافَةُ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ إِضَافَةٌ إِلَى الْجِنْسِ^(٥) . كإضافة البهيمة المفسرة بكل

(١) البحر : ١١٧/٦ ، وانظر : الدر المصون : ٤٧٠-٤٧١/٧ ، وشرح التسهيل : ٣٩٤/٢ ، وشرح الكافية : ٣٠٥/٣ - ٣٠٦ .

(٢) التبيان : ٨٤٤/٢ ، وانظر : مفتاح العلوم : ١٣١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء : ١٣٨/٢ ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٥٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٨٧/١ .

(٤) مبحث المبالغة من قسم الوظائف .

(٥) الصحيح أن يقال إلى نوع من أنواع الجنس .

ذات قوائم أربع إلى الأنعام المفسرة بالأزواج الثمانية ، ذكره صاحب الكشاف ، والأنوار . قال ابن الكمال : والذي تقرّر عليه رأيي أن شرط الإضافة بمعنى (مِنْ) البيانية عموم المضاف للمضاف إليه ولغيره . سواء كان مع عموم المضاف إليه أيضاً ، أم لا «^(١) . وقد ذكر تلك الإضافة ، من النحاة ابن أبي الربيع ، حيث قال : - وهو يردُّ اعتراض بعضهم على الزجاجي إضافته (علامات) إلى (الاعراب) - : « باب معرفة علامات الإعراب . اعترض بعض الناس على هذه الترجمة ، بأن قال : العلامات هي الإعراب ، فكيف أضافها إلى الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه ؟ والانفصال من هذا من وجهين : أحدهما : أن يكون مثل : عرق النسا ، لأن العرق عام ، والنسا خاص ، فأضاف العام إلى الخاص ، وكذلك العلامات عامة ، والإعراب علامات خاصة .. »^(٢) .

وقال الرضيُّ مَبَيَّنًا مسوغ تلك الإضافة : « وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ، ولا ينعكس الأمر ، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم ، لتحصيل الإبهام ، فلا يقال مثلاً : « زيد عين ، لأن المعلوم المتعَيَّن بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام »^(٣) .

واسما الجنس في هذا النوع يكونان اسمي ذات واسمي معنى ، ويكونان متحدي النوع ، كما في (بهيمة الأنعام) . حيث كلاهما اسم عين ، أو مختلفيه ، بأن يكون أحدهما اسم معنى ، والآخر اسم عين ، أو يكون أحدهما اسم زمان والآخر اسم معنى ، ونحو ذلك . ونأتي هنا بشاهد لكل ما ذكرنا .

فمن شواهد اسمي الذات (بهيمة الأنعام) ، وقد وردت في عدة مواضع في القرآن الكريم ، منها قوله تعالى :

(١) الكليات : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ .

(٢) البسيط : ١٨٧/١ ، وانظر : الحجة لابن عثيمين ٢٩٢ حيث ذكر ذلك النوع من الإضافة

(٣) شرح الكافية ٢٣٩/٢ ، وانظر : ٢٥٣ ، والتخمير : ٢٤/٢ .

(يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةٌ
 الْأَنْعَامِ إِلَّا مَيْتَةً عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) (١)

قال الراغب : « البهيمة : ما لا نطق له ، وذلك لما في صوته من الإبهام ، لكن
 خص في التعارف بما عدا السباع والطيور » (٢) . وقال الألوسي : « قال غير
 واحد : البهيمة اسم لكل ذي أربع من دواب البر والبحر . وإضافتها إلى
 الأنعام للبيان ، كثوب خز ، أي أحل لكم أكل البهيمة من الأنعام . وهي الأزواج
 الثمانية المذكورة في سورتها (٣) . واعتراض بأن البهيمة اسم جنس ، والأنعام
 نوع منه ، فإضافتها إليه كإضافة حيوان إنسان ، وهي مستقبحة . وأجيب
 بأن إضافة العام إلى الخاص إذا صدرت من بليغ وقصد بذكره فائدة ،
 فحسنة ، كمدينة بغداد : فإن لفظ (بغداد) لما كان غير عربي ، لم يُعهد معناه
 ، أُضيف إليه مدينة لبيان مُسمَّاه وتوضيحه ، وكشجر الأراك ، فإنه لما كان
 الأراك يطلق على قضبانه ، أُضيف لبيان المراد . وهكذا ، وإلا فلقوا زائد
 مستهجن . وهنا لما كان الأنعام قد يختص بالإبل إذ هو أصل معناه على ما
 قيل ، ولذا لا يقال : النعم إلا لها ، أُضيف إليه (بهيمة) إشارة إلى ما قصد
 به . وذكر البهيمة وإفرادها لإرادة الجنس ، وجمع الأنعام ليشمل أنواعها
 وألحق بها الظباء وبقر الوحش . وقيل : هما المراد بالبهيمة ، ونحوهما مما
 يماثل الأنعام في الاجترار وعدم الأنياب ، وروى ذلك عن الكلبي والفراء (٤) .
 وإضافتها إلى الأنعام حينئذٍ لملازمة المشابهة بينهما . وجوز بعض المحققين

(١) المائة : ١ .

(٢) المفردات : ٦٤ .

(٣) سورة الأنعام :

(٤) معاني القرآن : ٢٩٨/١ .

في إضافة المشبّه للمشبّه به ، كونها بمعنى اللام ، على جعل ملايسة المشبّه اختصاصاً بينهما ، أو بمعنى (مِنْ) البيانية ، على جعل المشبّه نفس المشبّه به . وفائدة هذه الإضافة هنا الإشعار بعلّة الحكم المشتركة بين المتضايقين ، كآذ قيل : أحلت لكم البهيمة المشبّهة بالأنعام التي بَيَّنَّ إحلالها فيما سبق لكم ، المماثلة لها في مناط الحكم ... » (١) .

ومن شواهد ذلك والمضاف والمضاف إليه اسما معنى ، ما جاء في قول النابغة (٢) :

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني وتلك التي تستكُّ منها المسامعُ
مقالة أن قد قلتَ : سوف أناله وذلك من تلقاء مثلك رائعُ

قال ابن هشام متحدثاً عن موضع استدلالنا بالبيت : « وفي البيت إشكالٌ... ، وهو إضافة (مقالة) إلى (أن قد قلتَ) : فإنه في التقدير : مقالة قولك ، ولا يضاف الشيء إلى نفسه . وجوابه أن الأصل : (مقالة) فحذف التنوين للضرورة ، لا للإضافة ، وأن وصلتها بدل من مقالة ، أو من (أنك لمتني) ، أو خبرٌ محذوف ، وقد يكون الشاعر إنما قال (مقالة أن) بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة ، فأشده الناس بتحقيقها ، فاضطروا إلى حذف التنوين .

(١) روح المعاني : ٤٩/٦ ، وانظر : الكشف : ٦٠١/١ ، ١٥٣/٣ ، والجامع : ٢٤/٦-٢٥ ، والبحر : ٤١٢/٣ ، والفتوحات : ٤٥٦/١-٤٥٧ ، ١٦٧/٣ ، والتحرير : ٧٨/٦ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٧٣ ، والخزانة : ٤٥٩/٢ ، حيث قال البغدادي : « رواه الأصمعي برفع (مقالة) على أنه بدل من : أنك لمتني ، وروي بفتح التاء أيضاً » وانظر أيضاً : ٤٦١ ، حيث ضَعَفَ الفتح على أنه مبني ، وخرَّجه على أنه إما أن يكون متصوباً على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعني ، أو على المصدرية .

ويروى (ملامة) وهو مصدر لـ (لَمْتَنِي) المذكورة أو لأخرى محذوفة « (١) . وردت كل تلك الوجوه البغداديَّة وخرَّجها على الوجه الذي نحن بصدده ، قال : « ولا يخفى أن هذا كله تعسّف : وإنما هو من إضافة الأعم إلى الإخصر ، لأن (مقالة) أعم من (قولك) . وهي من الإضافة البيانية كشجر الأراك ، أي مقالة هي هذا القول « (٢) .

ومِمَّا جاء من ذلك والمضاف اسمُ عين والمضافُ إليه اسمُ معنى ، فيكون العام مضافاً لا إلى الخاص بل إلى ما هو فعله ، إضافة دابة إلى الأرض في قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ ﴾
إِلَادَابَةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ (٣)

فقد خرَّجت تلك الإضافة على عدّة وجوه منها الوجه الذي ارتأيناه ، وهو أن يكون (الأرض) مصدر « أَرْضَتِ الْأَبْوَابُ وَالْخَشْبُ أَكَلَتْهَا الْأَرْضُ » ، فكأنه قال : دابة الأكل الذي هو بتلك الصورة « (٤) . جاء في اللسان : « والأرضة - بالتحريك - دودة بيضاء شبه النملة تظهر في أيام الربيع قال أبو حنيفة : الأرضة ضربان : ضربٌ صغارٌ مثلُ كبارِ الذرِّ ، وهي آفة الخشب خاصة ، وضربٌ مثلُ كبارِ النمل نواتُ أجنحة ، وهي آفة كلِّ شيء من خشب ونبات غير أنها لا تعرّض للرطب ، وهي ذات قوائم ، والجمع أرضٌ ، والأرضُ اسمٌ للجمع . والأرضُ مصدرُ أَرْضَتِ الخشبة تُورِضُ أرضاً فهي مأروضة ، إذا وقعت فيها الأرضة وأكلتها . وأَرْضَتِ الخشبة أرضاً وأَرْضَتِ أرضاً ، كلاهما :

(١) مغني اللبيب : ٦٧٤ .

(٢) خزانة الأدب : ٤٦١/٢ .

(٣) سبأ : ١٤ .

(٤) البحر : ٢٦٦/٧ .

أكلتها الأرضة»^(١) ونأتي إلى بيان الوجوه التي حُرِّجَتْ عليها الإضافة في (دابة الأرض) والتي ذكرها الألوسي، حيث قال: «والمراد بدابة الأرض الأَرْضَةُ... والأَرْضُ على ما ذهب إليه أبو حاتم وجماعة مصدرُ أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الخشبَ تَأْرَضُهُ، إذا أكلته - من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ - فإضافة (دابة) إليه من إضافة الشيء إلى فعله، ويؤيد ذلك قراءة ابن عباس، والعباس بن الفضل (الأَرْضُ) بفتح الراء لأنه مصدرُ أَرْضَ - من باب عَلِمَ - المطاوع لأَرْضَ - من باب ضَرَبَ - ، يُقال: أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الخشبَ - بالفتح - فَأَرْضَ - بالكسر... فالأَرْضُ بالسكون الأكل، والأَرْضُ بالفتح التأثر من ذلك الفعل. وقد يفسر الأول بالتأثر الذي هو الحاصل بالمصدر: لتتوافق القراءتان. وقيل: الأَرْضُ - بالفتح - جمع أَرْضَةٍ، وإضافة دابة إليه من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ. وقيل: إنَّ (الأَرْضَ) بالسكون بمعناها المعروف، وإضافة (دابة) إليها، قيل: لأن فعلها في الأكثر فيها، وقيل: لأنها تؤثر في الخشب ونحوه كما تؤثر الأرضُ فيه إذا دُفِنَ فيها. وقيل غير ذلك. والأولى التفسير الأول وإن لم تجيء الأرضُ في القرآن بذلك المعنى في غير ذلك الموضع»^(٢).

ومما جاء من ذلك والمضاف معنىً والمضاف إليه عين إضافة (كفارة) إلى طعام في قراءة الإضافة لقوله تعالى:

(أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا)^(٣).

فقد عدها الزمخشري إضافة بيانية - وهو محق - غير أنه جعلها من النوع الثالث، أي من إضافة البعض إلى الكل وهو جنس للبعض كخاتم فضة،

(١) ١١٣/٧، وانظر: المفردات: ١٦.

(٢) روح المعاني: ١٢١/٢٢، وانظر: الكشاف: ٥٧٣/٣، والفريد: ٦١/٤،

والبحر: ٢٦٦/٧، والفتوحات: ٤٦٦/٣، والتحرير: ١٦٤/٢٢.

(٣) المائة: ٩٥.

ولذلك ردَّ تخريجه أبو حيان . ونقل رأييهما السمين مبيناً أنها من النوع الذي نحن بصددده ، قال : « وقرأ نافع وابن عامر بإضافة (كفارة) لما بعدها ، والباقون بتتوينها ورفع ما بعدها . فأما قراءة الجماعة فواضحة ، ورفع (طعام) على أحد ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه بدل من كفارة : إذ هي من جنسه . الثاني : أنه بيان لها ، قاله الفارسي وردَّه الشيخ^(١) بأن مذهب البصريين اختصاص عطف البيان بالمعارف دون النكرات^(٢) . الثالث : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي طعام ، أي : تلك الكفارة . وأما قراءة نافع وابن عامر فوجهها أن الكفارة لما تنوعت إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل ، وتكفير بالصيام حسن إضافتها لأحد أنواعها تبيناً لذلك والإضافة تكون بأدنى مناسبة ... ووجهها الزمخشري^(٣) فقال : (وهذه الإضافة مبيّنة ، كأنه قيل : أو كفارة من طعام مساكين ، كقولك : خاتم فضة ، بمعنى من فضة) . قال الشيخ^(٤) : (أمّا ما زعمه فليس من هذا الباب : لأن خاتم فضة من باب إضافة الشيء إلى جنسه ، والطعام ليس جنساً للكفارة إلا بتجوّز بعيد جداً) . قلت : كان من حقّه أن يقول : والكفارة ليست جنساً للطعام لأن الكفارة في التركيب نظير (خاتم) في أنّ كلاً منهما هو المضاف إلى ما بعده ، فكما أنّ (خاتماً) هو المضاف إلى جنسه ، ينبغي أن يقال : الكفارة ليست جنساً للطعام ، لأجل المقابلة ، لكن لا يمكن أن يقال ذلك فإن الكفارة - كما

(١) البحر : ٢١/٤ ، وانظر : إئتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة

والبصرة ، لسراج الدين أبي عبدالله السرجي الزبيدي : ١٠١ .

(٢) بين في فصل البديل أن شرط عدّ المبين بدلاً ، كون الكلام مبنياً على غير

الأصل في بنائه ، وهو ليس كذلك هنا ، ولذا فلا يصح عدّ (إطعام) بدلاً ، بل

هو عطف بيان ، لأن الإبهام ناشيء عن الوضع ، لا عن تحويل بناء الكلام .

(٣) الكشف : ٢٧٩/١ ، وانظر : الدر المصون : ٢٧٤/٢ .

(٤) البحر : ٢١/٤ .

تَقَدَّمَ - جنسُ الطعام والجزاء والصوم ، فالطريق في الردّ على أبي القاسم أن يقال : شرطُ الإضافة بمعنى (مِنْ) أن يُضَافَ جزءٌ إلى كُلِّ بشرطِ صدقِ اسمِ الكلِّ على الجزء نحو خاتمِ فضة ، و (كفارة طعام) ليس كذلك ، بل هي إضافة (كل) إلى جزء . وقد استشكل جماعةُ هذه القراءة من حيث إن الكفارة ليست للطعام إنما هي لقتل الصيد ، كما قاله أبو عليّ الفارسيّ وغيره ، وجوابه ما تقدّم ، (١) .

(١) الدر المصون : ٤/٤٢٤ - ٤٢٦ ، وانظر الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه : ١٣٤-١٣٥ ، والتحرير والتنوير : ٤٩/٧ .

ثالثاً - علاقات الإضافة المتضمنة معنى (في) :

وهذا المعنى أقل من معنيي اللام ومن . وقلة وقوعه - بالمقارنة بالمعنيين الآخرين - لا تسوغ إنكاره ، وهو الأمر الذي صار إليه بعضهم كما سيتضح من نص لأبي حيان . قال ابن مالك « وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ... »^(١) . وقال أبو حيان : « ولا يجيز جلة النحويين الإضافة إلى الظرف : لأن الظرف على تقدير (في) ، والإضافة عندهم على تقدير اللام أو (من) . فإن اتسع في العامل جاز أن ينصب الظرف نصب المفعول ، ويجوز إذ ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله . وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير (في) - كما يفهمه ظاهر كلام الزمخشري - وهو مذهب مردود في علم النحو^(٢) . وما جاء في هذا النص يجعلنا نتوقف عند قضيتين ، الأولى : منعهم الإضافة إلى الظرف بحجة أنها على معنى (في) ، على حين كون معاني الإضافة عندهم محصورة في اللام و(من) . ورده أن ذلك المنع غير مسلم به : إذ الإضافة قد جاءت على ذلك المعنى مع غير المصدر من الأسماء ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ
خَلْقَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوكُمْ
فِي مَاءٍ أَنْتُمْ فِيهَا سَابِقُونَ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣)

فالإضافة في (خلائف الأرض) بمعنى (في) و(خلائف جمع (خليفة) ، قال

(١) . شرح التسهيل : ٢٢١/٣ ، وانظر : الموفي في النحو الكوفي : ٤٨-٤٩ ،

وقد جاء فيه : « فالضاف إليه ما ذكر بعد كلمة لبيان أنها له ، أو منه ، أو فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لامية وبيانية ، ومحلية ، وهو قليل . »

(٢) البحر : ٣٩١/٤ ، وانظر : الدر المصون : ٤٥٨/٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٩٣/١ .

(٣) الأنعام : ١٦٥ .

تعالى: **لَوْ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** (١). والخليفة من يَخْلَفُ غيره وينوب عنه ، « إِمًّا لِيْغِيْبَةِ الْمُنُوْبِ عَنْهُ ، وَإِمًّا لِمُوْتِهِ ، وَإِمًّا لِتَشْرِيفِ الْمُسْتَخْلَفِ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ اسْتَخْلَفَ اللَّهُ أَوْلِيَاءَهُ فِي الْأَرْضِ . وَالْخُلَائِفُ جَمْعُ خَلِيفَةٍ وَالْخُلَفَاءُ جَمْعُ خَلِيفٍ » (٢). والهاء في خليفة للمبالغة ولذا يُطْلَقُ عَلَى الْمَذْكُورِ . وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ - فِي آيَةِ الْبَقْرَةِ - آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلرَّوَايَةِ وَإِلْفِرَادِ الْلِغْظِ ، وَلَمَّا فِي السِّيَاقِ (٣) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ ، وَقَدْ يَكُونُ مِمَّا جَرَى مَجْرَى الْجَوَامِدِ ، كَالنَّطِيحَةِ وَالذَّبِيحَةِ (٤). وَقَدْ وَرَدَ (خُلَفَاءُ) مُضَافاً عَلَى مَعْنَى (فِي) أَيْضاً ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ

خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ﴾ (٥)

قال الزمخشري - مُفَسِّراً الْمُرَادَ بِ (خُلَفَاءِ الْأَرْضِ) - : « خُلَفَاءُ فِيهَا ، وَذَلِكَ تَوَارِثُهُمْ سَكْنَهَا وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ ، أَوْ أَرَادَ بِالْخُلَافَةِ الْمَلِكُ وَالتَّسْلُطُ » (٦) . وَالْمُرَادُ بِ (خُلَائِفِ الْأَرْضِ) - فِي آيَةِ الْأَنْعَامِ - أُمَّةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عَلَى الْخُصُوصِ . أَمَّا الْمُرَادُ بِخُلَفَاءِ الْأَرْضِ ، فَهَمُّ بَنُو آدَمَ عَلَى الْعَمُومِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَظْهَرِ الْحَرْفُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ ظَهَرَ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ

خُلَافَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (٧)

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) بصائر ذوي التمييز : ٥٦٢/٢ ، وانظر : الكشاف : ٦١٧/٣ ، حيث سبق الزمخشري إلى ذكر الفرق بين الجمعين .

(٣) روح المعاني : ٢٢٠/١ .

(٤) الدر المصون : ٢٥٣/١ .

(٥) النمل : ٦٢ .

(٦) يونس : ١٤ .

(٧) الكشاف : ٣٧٧/٣ .

فالمراد ب (خلائف) في هذا الموضع ، قومه - عليه السلام - باعتبار ما كانوا عليه قبل مبعثه ، فهُم وغيرهم قد خَلَفُوا مَنْ حَقَّ عَلَيْهِمْ عَذَابُ الاستئصال إلى حين مبعثه . وهكذا نجدُ المعنى مع الإضافة على تضمُّن معنى (في) وإن كان مُختلفاً عنه مع ظهورها . وفي ذلك دليل على صحة مجيئها على ذلك المعنى وإن لم يكن المضاف مصدراً . وتضمنها إيَّاه أسوغُ والمضاف مصدرُ والمضاف إليه ظرفه : وذلك أن علاقة المصدر - الذي يعملُ عملَ فعله - بالظرف تلازمية تُسَوِّغُ إضافته إليه كما يُضَافُ إلى فاعله أو مفعوله قال ابن مالك : « ويضاف المصدر إلى الظرف كثيراً ، نحو (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)^(١) و (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)^(٢) ، (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)^(٣) . ويجوز أن يُجاءَ معه بعد الإضافة بالفاعل والمفعول مُعْطِيَيْنِ الرفع والنصب ، نحو : عرفت أنتظارَ يومِ الجمعةِ زيدُ عمرا . ذكر ذلك سيبويه غير مستشهد بشيء »^(٤) .

أمَّا القضية الثانية : فهي القول بالاتساع في العامل حتى يُنصبَ الظرفُ نصبَ المفعول . فمِمَّا هو معلوم « أن جميع الأفعال يتعدى إلى كلِّ ضربٍ من ضروب الأزمنة مبهماً كان أو مُختصاً ، كما يتعدى إلى كلِّ ضربٍ من ضروب المصادر : لأن دلالته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ، ودلالته على كل واحدٍ منهما تضمن لأن الأفعال صيغتُ من المصادر بأقسام الزمان ، فلما استويا في دلالة الفعل عليهما ، استويا في تعديه إليهما »^(٥) . وتعدّيه إلى الظرف وإن كان بمعنى (في) ، إلا أن ظهور هذا الحرف ليس شرطاً - مع أسماء الزمان

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) النساء : ٩٢ ، والمجادلة : ٤ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) شرح التسهيل : ١١٩/٣ ، وانظر : شرح ابن عقيل : ١٠٣/٣ ، والدر

المصون : ٤٥٨/٥ .

(٥) شرح المفصل : ٤٣/٢ .

وقد يكون كذلك مع بعض أسماء المكان ، كما هو معلوم - ، بل ذلك تبع لغرض المستخدم الذي قد يُسقطه إيجازاً واختصاراً ، وقد يسقطه لأن المعنى مع ظهوره مختلف عنه مع عدم الظهور : إذ ظهوره يفيد وقوع الحدث في بعض أجزاء الظرف ، وعدمه قد يفيد استغراق الحدث أجزاء الظرف . وعلى إرادة معنى الاستغراق جاء تعدّي الفعل إلى ضمير الظرف في قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)^(١) حيث نُصِبَ الضمير المتصل في (يَصُمُهُ) على الاتساع ، والمعنى : فمن حضر الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه^(٢) . وهكذا نرى أن التعدّي إلى الظرف مباشرة ليس من باب الاتساع دائماً ، بل يكون كذلك في ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : مع ظرف المكان المختص ، ظاهراً وضميراً^(٣) .

الحالة الثانية : مع ظرف الزمان ضميراً متصلأً .

الحالة الثالثة : مع المشتق العامل عمل الفعل عند إضافته للظرف .

قال الزمخشري : « وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى (في) ، إتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول به ، فيقال : الذي سرته يوم الجمعة ، وقال :

* ويوم شهدناه سليماً وعامراً *

ويُضافُ إليه كقوله :

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ *

وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)^(٤) ، ولولا الاتساع لقليل : سرتُ فيه ،

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) انظر : روح المعاني : ٦١/٢ ، الصائغ : ٩٧٢/٢ ، ٩٧٨٢ .

(٣) انظر على سبيل المثال : شرح المفصل : ٤٣/٢ - ٤٤ .

(٤) سبأ : ٣٣ .

وشهدنا فيه» (١) . وعلى ذلك فالقول بالاتساع له ما يستدعيه من جهة الصناعة عند تعدي الفعل إلى ضمير الظرف ونصبه إيّاه ، والظرف في ذلك محمولٌ على المفعول به الذي ينصبه الفعل ظاهراً وضميراً متصلاً أو منفصلاً ، وليس كذلك الظرف . وكذلك عند إضافة اسم الفاعل إليه ، وحقُّه أن يُضَافَ إلى مفعوله ، لكنهم أضافوه إليه ، لأنَّه محمولٌ في العمل على الفعل ، والفعل لا يعملُ في الظرف ضميراً متصلاً إلا على جهة الاتساع فما كان محمولاً عليه يصير أولى بذلك - لفرعيته - ، ولذا قيل عن قوله :

* يا سارقَ الليلةِ أهلُ الدارِ *

إنَّه مضافٌ على الاتساع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول (٢) . أمّا إجراؤهم إضافة المصدر إلى الظرف مجرى إضافة اسم الفاعل إليه ، في (مكر الليل والنهار) فليس هناك ما يستدعيه من جهة الصناعة ، بل مقتضيه المعنى حيث تفيد الإضافة استغراقُ الحدثِ (المكر) أجزاءَ الظرف المضاف إليه (٣) .

والخلاصة أن القول بالاتساع عند إضافة المصدر إلى ظرفه ، لا حاجة إليه من جهة الصناعة - في الشواهد السابقة ونحوها - . والمصدر مختلف في ذلك عن اسم الفاعل وغيره من المشتقات العاملة عمل الفعل ، حيث العلاقة بينهما وبين الظرف لا تسوغ إضافتها إليه إلا على سبيل الاتساع . وما ذهبنا إليه بشأن إضافة المصدر إلى ظرفه هو مذهب الكوفيين كما ذكر السمين عند تفسيره لقوله تعالى :

(لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) (٤) .

(١) شرح المفصل : ٤٥/٢ ، وانظر الكتاب : ١٧٥/١ - ١٧٦ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٧٥/١ - ١٧٦ .

(٣) انظر في وجوه تخريج الإضافة : معاني القرآن للفراء : ٣٦٣/٢ ،

والمحتسب : ١٩٤/٢ ، وروح المعاني : ١٤٥/٢٢ .

(٤) البقرة : ٢٢٦ .

حيث قال : « وإضافة التبرص إلى الأشهر فيها قولان ، أحدهما : أنه من باب إضافة المصدر لمفعوله على الاتّساع في الظرف حتى صار مفعولاً به ، فأُضيفَ إليه والحالة هذه . الثاني : أنه أُضيفَ الحدث إلى الظرف من غير اتّساع ، فتكون الإضافة بمعنى (في) وهو مذهب كوفي^(١) . وقياسُ المصدر على الفعل في هذه المسألة ، له موضعه ، وذلك حيث يأتي المصدر مضافاً إلى ضمير ظرفه كما في قوله تعالى : (وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)^(٢) فإضافة المصدر (إصلاح) إلى ضمير الظرف (الأرض) ، جُوزَ أن تكون بمعنى (في) فتكون من إضافة المصدر إلى ضمير الظرف ، وجوزَ أن تكون من إضافة المصدر إلى فاعله على حذف المضاف أي : بعد إصلاح أهلها فيها^(٣) ، وأن تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله على حذف المضاف أيضاً ، أي : بعد إصلاح أمرها وأهلها بالشرائع ، وجُوزَ ألا يُقدَّرَ مضاف ويُعتبر التجوُّز في النسبة الإيقاعية : لأنَّ إصلاح مَنْ في الأرض إصلاحٌ لها . ويُقويّ الوجه الأول قوله قبلها (ولا تفسدوا في الأرض) : ولأنَّ الإصلاح يتعلق بالأرض نفسها ، كتعميرها وإصلاح طرقها^(٤) . وعليه فإنَّ في إضافة المصدر إلى ضمير ظرفه تجوُّزاً ، لأنَّ نصب الفعل للظاهر الذي يعود عليه : (الأرض) مُتَجَوِّزٌ فيه أيضاً ، حيث هو على التشبيه بالمفعول به^(٥) . وإنَّما لم يُؤْتِ بالحرف بأنَّ يُقال : بعد إصلاح فيها ، لأنَّ المعنى مع ظهور الحرف لا يفيد إصلاحها الإصلاح الكامل - يجعلها صالحةً لحياة الإنسان عليها - بل يفيد الإصلاح الجزئيّ ، والأوّل هو المراد .

ومِمَّا أُضيفَ فيه المصدر إلى ظرفه لا على جهة الاتّساع ، والمعنى مع

(١) الدرّ المصون : ٤٣٥/٢ .

(٢) الأعراف : ٥٦ ، ٥٨ .

(٣) انظر : الكشف : ١٢٧/٢ - ١٢٨ .

(٤) انظر : روح المعاني : ١٧٧/٨ .

(٥) لأنَّ اسم المكان هذا ليس مبهماً ، بل هو مختص حيث له أقطارٌ تحويه .

الإضافة يفيد استغراق الحدث كل الظرف ، قوله تعالى : (قَالَ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبٌ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ)^(١) ، فالمعنى مع الإضافة على أن لهم الشرب في اليوم كاملاً ، ولو قيل : ولكم شرباً في يوم معلوم لأفاد أن شربهم إنما يكون في بعض اليوم المحدد لهم ، ومثل ذلك المعنى افادته الإضافة في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَآتَ

لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَهُمْ لِيَوْمِ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾^(٢)

فـ (عذاب) بمعنى تعذيب^(٣) ، ولو قيل : من عذاب في يوم القيامة ، لما أفاد استمرارية العذاب وديمومته ، وهو واقع ما يلقاه الكفرة ، حيث لا ينقطع عنهم ولا يفتر .

وأتوقف هنا عند بعض الآيات الكريمة التي حُملت فيها الإضافة على غير معنى ، منها (في) وذلك لترجيح أحدهما ، حيث يستدعي المقام الترجيح ، قال تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ

الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٤)

فالإضافة في (لقاء الآخرة) يجوز أن تكون « من إضافة المصدر إلى المفعول به . أي : ولقائهم الآخرة ومشاهدتهم أحوالها ، ومن إضافة المصدر إلى الظرف ، بمعنى ولقاء ما وعد الله في الآخرة »^(٥) . والترجيح مستنده السياق

(١)

(٢) المائدة : ٣٦ .

(٣) الدر المصون : ٢٥٣/٤ .

(٤) الأعراف : ١٤٧ .

(٥) الكشف : ١٥٩/٢ ، وانظر : الدر المصون : ٢٣٦/٥ ، ٤٥٨ .

الذي جاءت فيه الآية ، حيث وقعت بعد آياتٍ وَقَبْلَ أُخْرَ تحكي قصة بني إسرائيل مع فرعون وموسى والنبي - صلى الله عليه وسلم - ، وادعاءاتهم الباطلة : فَإِنَّ كَانُوا الْمُقْصُودِينَ بِالْآيَةِ فَجَعَلَ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى (غِي) أَنْسَبُ بِالْمَقَامِ : وَذَلِكَ أَنَّ ضِمْنَ ادِّعَاءِ اتِّهَامِ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُمْ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ ، فَهَمَّ يُؤْمِنُونَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، لَكِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُهُمْ بِكُفْرِهِمْ وَسَيِّئَاتِهِمْ ، كَمَا رَوَى ذَلِكَ عَنْهُمْ الْقُرْآنُ :

(فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ

وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا) ^(١)

وإن أُريدَ بِالْآيَةِ كُلُّ كَافِرٍ مُكَذَّبٍ بِالْبَعْثِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَجَعَلَ الْمَصْدَرَ مُضَافاً لِلْمَفْعُولِ أَنْسَبُ لِلْمَعْنَى . وَالْوَجْهَ الثَّانِي مُتَعَيِّنٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا

مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا لَيْتَ اللَّهُ حَرَمَهُمَا عَلَى

الْكَافِرِينَ ﴿٥٠﴾ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا

وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا

لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٥١﴾ ^(٢)

وذلك بأن سياق الآيتين والآيات السابقة عليهما يَصِفُ أَحْوَالَ أَهْلِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ وَمَحَاوِرَاتِهِمْ ، فَالْمَقْصُودُ بِمَنْ نَسِيَ لِقَاءَ الْآخِرَةِ الْكَافِرِينَ قَاطِبَةً ، وَيَدْخُلُ ضَمْنَهُمْ مَنْ أَنْكَرُوا الْبَعْثَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ إِنْكَاراً مُطْلَقاً . وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ التَّرْكِيبُ مُحْتَمِلاً غَيْرَ وَجْهِ وَعَدَمُ التَّرْجِيحِ أَبْلَغُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿يَدْبَعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ

وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ^(٣)

(١) الأعراف : ١٦٩ .

(٢) الأعراف : ٥١ .

(٣) الأنعام : ١٠١ .

فالإضافة في (بديع السموات) من إضافة «الصفة المشبهة إلى فاعلها»، كقولك: فلان بديع الشَّعر، أي بديع شعره، أو: هو بديع في السموات والأرض، كقولك: فلان ثبَّتَ الصدر، أي: ثابتٌ فيه، والمعنى: أنه عديم النظير والمثل فيهما. وقيل: البديع بمعنى المبدع^(١). وذكر الألويسي^(٢) أن غير واحد اختار التفسير الأخير، أي جعل بديع بمعنى مُبدع. وإنما كان عدم الاختيار والترجيح أبلغ لأن من أساليب القرآن الإتيان بصيغة - كما هنا- أو مادة، أو تركيب يُوحى بعدد من المعاني، ويكون سرُّ إثاره على ما يُعطي معنى مُحدداً، إرادة تلك المعاني جميعها، فهو سبحانه عديم المثل والنظير وهو سبحانه مُبدعهما وموجدتهما على هذا النحو الفريد فهما بديعتان.

(١) الكشاف: ٥٣/٢، وانظر: الدر المصون: ٨٨/٥، والمفردات: ٣٨-٣٩.

(٢) روح المعاني: ٢٤٢/٨.

الخصيصة الرابعة - ألا يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى :

بأن يقعا على حقيقة واحدة . وذلك في غير مقام إرادة المبالغة ، إذ قد علمنا أن ذلك المقام مقام خروج عن مقتضيات الصناعة تحقيقاً لمقتضيات المعنى ، ونعرض هنا جميع ما عدّه النحويون من باب إضافة الاسم لمرادفه ، لبيان ما هو كذلك حقيقةً ، وبيان مسوغه ، وما هو ليس كذلك . قال ابن عقيل - شارحاً بيت الألفية :

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ معنًى وأوَّلُ موهِمًا إذا ورد

: « المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه ، أو يتعرَّفُ به ، فلا بُدَّ من كونه غيره : إذ لا يتخصَّصُ الشيءُ أو يتعرَّفُ بنفسه ، ولا يضاف اسمٌ لما به اتَّحد في المعنى كالترادفين وكالموصوف وصفته ، فلا يقال : قَمَحٌ بُرٌّ ، ولا : رَجُلٌ قائمٌ . وما وردَ موهِمًا لذلك مُؤوَّلٌ ، كقولهم : سعيدٌ كُرْزٌ ، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه : لأنَّ المراد بسعيدو (كُرْز) فيه واحد ، فَيُؤوَّلُ الأوَّلُ بالمُسَمَّى والثاني بالاسم ، فكأنه قال : جاءني مُسَمَّى كُرْزٍ ، أي مُسَمَّى هذا الاسم ، وعلى ذلك يُؤوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ، ك (يوم الخميس) وأمَّا ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته ، فمُؤوَّلٌ على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة ، كقولهم : حَبَّةُ الحمقاء ، وصلاة الأولى ، والأصل : حَبَّةُ البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، فالحمقاء صفة للبقلة ، لا للحبَّة ، والأولى صفة للساعة ، لا للصلاة ، ثمَّ حُذِفَ المضاف إليه - وهو البقلة والساعة - وأقيمت صفته مقامه ، فصار : حَبَّةُ الحمقاء ، وصلاة الأولى ، فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره «^(١) . ونتوقف عند أمثلة وشواهد النَّصْرِ لتخريجها . أمَّا : قَمَحٌ بُرٌّ ورجلٌ فاضلٌ ، فغيرُ مقبولان ؛ لأنَّه ليس للإضافة في المثال الأوَّل فائدة ، ولم يتحقق في المثال الثاني شرطًا

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤٨/٣ - ٤٩ .

إضافة الموصوف إلى صفته وهما : لزوم الوصف للموصوف ، وكونه معرفة .
وأماً : سعيد كرز ، ويوم الخميس فالإضافة فيهما صحيحة دون تأويل الأول
بالمسمى والثاني بالاسم ، إذ الإضافة في أولهما من إضافة المشترك إلى الأقل
اشتراكاً ، ووظيفتها - كما سبق بيانه - التوضيح وهي نفس وظيفة التابع
-عطف البيان - لو لم يُضف الاسم إلى اللقب . والإضافة في : يوم الخميس
من إضافة العام إلى الخاص ، ووظيفتها التخصيص ، لأن (آل) في المضاف
إليه جنسية ، وقد نصَّ الرضويُّ على جواز تلك الإضافة دون حاجة إلى تأويل
الأول بالمسمى والثاني بالاسم ، قال : « والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى
الآخر إماً أن يحتاج ذلك إلى التأويل ، أو لا يحتاج . فالذي لا يحتاج إلى
التأويل العام - غير لفظي الحي والاسم - إذا أُضيفَ إلى الخاص ، نحو : كل
الدراهم ، وعين زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، وكتاب المفصل ، وبلد
بغداد ، ونحو ذلك . وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من
ذلك الخاص » (١) . وقال الكفوي : « وقد أُطبقوا أن العلم في ثلاثة أشهر
مجموع المضاف والمضاف إليه : شهر رمضان وشهري ربيع ، وإلا لم يحسن
إضافة الشهر إليه كما لا يحسن : إنسان زيد ، ولهذا لم يُسمع : شهر رجب ،
وشهر شعبان ، وعللوا بأن هذه الثلاثة من الشهور ليست بأسماء للشهر ولا
صفات له ، فلا بُدَّ من إضافة الشهر إليها بخلاف سائر الشهور . وفيه أن
العام قد يُضاف إلى الخاص من غير نكير ، كمدينة مصر ، ومدينة بغداد
وغيرهما » (٢) . والعلة التي حملتهم على الحكم بكون العلم في الشهور الثلاثة
هو مجموع المضاف والمضاف إليه ، هي كون (رمضان) ليس اسم جنس عند
البعض ، وإضافة العام إلى الخاص مشروطة عند بعضهم بكون المضاف
والمضاف إليه اسمي جنس والأول أعم من الثاني ، وذلك ما قرَّره الطاهر بن
عاشور حيث قال : « وإضافة (سورة) إلى (فاتحة الكتاب) في قولهم :

(١) شرح الكافية : ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ .

(٢) الكليات : ١٨٢/٥ .

سورة فاتحة الكتاب ، من إضافة العام إلى الخاص ، باعتبار (فاتحة الكتاب)
 علماً على المقدار المخصوص من الآيات من الحمد لله إلى الضالين ، بخلاف
 إضافة سورة إلى ما أضيفت إليه في بقية سور القرآن ، فإنها على حذف
 مضاف ، أي : سورة ذكر كذا . وإضافة العام إلى الخاص وردت في كلام
 العرب ، مثل قولهم : شجر الأراك ، ويوم الأحد ، وعلم الفقه ، ونراها قبيحة لو
 قال قائل : إنسان زيد ، وذلك بارٍ لمن له أدنى ذوق . إلا أن علماء العربية لم
 يُفصِّحوا عن وجه الفرق بين ما هو مقبول من هذه الإضافة وبين ما هو قبيح ،
 فكان حقاً أن أبين وجهه : وذلك أن إضافة العام إلى الخاص تحسن إذا كان
 المضاف والمضاف إليه اسمي جنس وأولهما أعم من الثاني ، فهناك يجوز
 التوسع بإضافة الأعم إلى الأخص إضافة مقصود منها الاختصار ثم تكسبها
 غلبة الاستعمال قبولاً ، نحو قولهم : شجر الأراك ، عوضاً عن أن يقولوا :
 الشجر الذي هو الأراك ، ويوم الأحد ، عوضاً عن أن يقولوا : يوم هو الأحد .
 وقد يكون ذلك جائزاً غير مقبول ، لأنه لم يشع في الاستعمال كما لو قلت :
 حيوان الإنسان ، فأمّا إذا كان أحد المتضايقين غير اسم جنس فالإضافة في
 مثله ممتنعة ، فلا يقال : إنسان زيد . ولهذا جعل قول الناس (شهر رمضان)
 علماً على الشهر المعروف ، بناءً على أن لفظ رمضان خاص بالشهر
 المعروف ، لا يحتمل معنى آخر ، فتعيّن أن يكون ذكر كلمة (شهر) معه قبيحاً
 لعدم الفائدة منه لولا أنه شاع حتى صار مجموع المركب الإضافي علماً على
 ذلك الشهر^(١) . وما شرطه ابن عاشور من وجوب كون العام والخاص

(١) التحرير والتنوير : ١٣٢/١ ، وانظر : الكشاف : ٢٢٦/١-٢٢٧ حيث عدّ
 (رمضان) في الأصل مصدراً ، فأضيف الشهر إليه وجعل علماً ، واعترض
 أبو حيان - البحر : ٢٦/٢ - عدّ (رمضان) مصدراً ، وأيد ما ذهب إليه
 الزمخشري الألويسي - روح المعاني : ٦٠/٢ - بما نقله عن شمس العلوم ،
 حيث ذكر أن (فعلان) من المصادر التي تشترك فيها الأفعال ، وانظر
 أيضاً : الدر المصون : ٢٧٨/٢-٢٨٠ حيث ذهب موافقاً لأبي حيان - إلى أن
 (رمضان) وحده هو العلم على هذا الشهر ، وكذلك فعل الألويسي وابن
 سعيد الحميري اليمني ، انظر : شمس العلوم : ٢٧٥/٢ .

اسمي جنس حتى تصحَّ إضافة أحدهما إلى الآخر ، لا يتحقق في : سورة فاتحة الكتاب ، لأن (فاتحة الكتاب) - كما نصرُّ هو - صار علماً بالغلبة على تلك السُّور . والذي يبدو أنَّه الصحيح ما سَبَقَ نقله عن ابن الكمال ، وهو أن شرطَ صحة هذه الإضافة عمومُ المضاف للمضاف إليه ولغيره ، سواءً كان مع عموم المضاف إليه أيضاً ، أم لا^(١) . ويُقَوِّي ذلك الأمثلة التي مثل بها الرضي لتلك الإضافة ، حيث المضاف إليه في بعضها اسم جنس وفي بعضها الآخر ليس كذلك^(٢) ، هذا وقد ردَّ الألوسي ما نقله الكفويُّ من أنه لم يُسْمَعْ : شهر رجب وشهر شعبان ، بقوله : « .. وعلى هذا فنحو : (من صام رمضان)^(٣) من حذف جُزءَ العلم لعدم الإلباس ، كذا قيل ، وفيه بحث ، أمَّا أولاً : فلأنَّ إضافة العام إلى الخاص مرجعها إلى الذوق ، ولهذا تحسن تارة ، كشجر الأراك ، وتقيب أخرى ، كإنسان زيد ، وقبحها : في (شهر رمضان) لا يعرفه إلا من تغيَّرَ ذوقه من أثر الصوم . وأمَّا ثانياً : فإنَّ قولهم : لم يُسْمَعْ : شهر رجب الخ ، ممَّا سُمِعَ بين المتأخرين ، ولا أصلُ له ، ففي شرح التسهيل : جواز إضافة (شهر) إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول أكثر النحويين ، فادعاء الإطباق غير مُطَبَّقٍ عليه ، ومنشأ غلط المتأخرين ما في أدب الكاتب ، من أنه اصطلاح الكتاب ، قال : لأنَّهم وضعوا التاريخ في زمن عمر ابن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - وجعلوا أول السنة المحرم ، فكانوا لا يكتبون في تواريخهم شهراً إلا مع رمضان والرَّبيعين ، فهو أمرٌ اصطلاحِيٌّ - لا وضعِيٌّ لغويٌّ - ووجهه في رمضان موافقة القرآن ، وفي ربيع ، الفصل عن الفصل . ولذا صحَّح سيبويه جواز إضافة الشهر إلى جميع أسماء الشهور ، وفرَّق بين ذكره وعدمه بأنَّه حيث ذُكِرَ لم يُقَدِّ العموم ، وحيث حذف أفاده ، وعليه يظهر الفرق بين : إنسان زيد ، و : (شهر رمضان) ، ولا يغمُّ هلال ذلك^(٤) . وبعد أن تقرَّرَ أن إضافة (يوم) و (شهر) - وهما عامَّان -

(١) انظر : الكليات : ٢٠٩/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ .

(٣) انظر : صحيح البخاري : ٦٥/٣ ، كتاب الصوم .

(٤) روح المعاني : ٦٠/٢ .

إلى ما يخصهما ، ليس من إضافة المسمى إلى الاسم ، ننتقل إلى تأكيد إثبات أن إضافة الاسم إلى اللقب ليست كذلك أيضاً . وقد صار إلى إثبات ذلك السهيلي وهو يبين حقيقة الإضافة في قولنا (بِسْمِ اللَّهِ) ، قال : « الاسم الذي هو (السيّن) و (الميم) عبارة عن اللفظ الذي وُضِعَ دلالة على المعنى ، والمعنى هو الموجود في العيان - إن كان من المحسوسات - كزيد وعمرو - وفي الأذهان - إن كان من المعقولات - كالعلم والإرادة . فذلك الموجود في العيان ، أو الموجود في الأذهان وُضِعَتْ له عبارة في اللسان بها يترجم عنه ، ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته . ثم ذلك الشيء المعبر عنه - وهو الشخص مثلاً - كما استحق أن يكون له عبارة بين المخاطبين يترجمون بها عنه ، وهي (الزاي) و (الياء) و (الدال) من قولك (زيد) مثلاً ، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى يعبر بها عنه : لأنه شيء موجود في اللسان ، مسموع في الأذان . فاللفظ المؤلف من (ألف) الوصل ، و (السيّن) و (الميم) عبارة عن اللفظ المؤلف من (الزاي) و (الياء) و (الدال) مثلاً ، واللفظ المؤلف من (الزاي) و (الياء) و (الدال) عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان ، وهو المسمى ، واللفظ الدال عليه الذي هو (الزاي) و (الياء) و (الدال) هو الاسم ، وقد صار أيضاً ذلك اللفظ مسمى من حديث كان اللفظ الذي هو (السيّن) و (الميم) عبارة عنه . فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى ، وذلك أنك تقول : سَمَّيْتُ هذا الشخص بهذا الاسم ، كما تقول : حَلَيْتَهُ بهذه الحلية ، والحلية لا محالة غَيْرُ المَحَلِّي ، فكذلك الاسم أيضاً غير المسمى . وقد صرح بذلك سيبويه ، وقد أخطأ من ادعى غير هذا عليه ، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه ، وإن كانوا قد احتجوا بقوله : (فأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء)^(١) ، فقوله ههنا مُحْتَمِل ، والمَحْتَمِلَاتُ لا تُعَارِضُ بها

(١) الكتاب : ١٢/٨ ، وعبارته : « وأما الفعل فأمثلة ... » ، وانظر : شرح

النصوص ، وقد نصَّ - رحمه الله - قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمَّى لو تأمَّله ، ولكنهم تَعَامَوْا عنه وأغفلوه ، فقال رحمه الله : (الكلم : اسم وفعل وحرف) ، فقد صرَّحَ أن الاسم كلمة ، فكيف تكون الكلمة هي المسمَّى ، والمسمَّى إنما هو شخص ، فهذا بيانٌ ونصٌّ ، لا سيما مع قوله فيما بعدُ : (تقول : سميت زيداً بهذا الاسم كما تقول : علمته بهذه العلامة)^(١) . وكذلك نصَّ في أكثر من ألف موضع في كتابه على أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمَّى ، لأنه متى ذُكِرَ الخفض أو النصب أو التنوين أو الألف واللام ، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف ، حتى يكون بعضها ثلاثياً وبعضها رباعياً ، وبعضها خماسياً إلى غير ذلك مما يُذكَرُ سيبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم ويختص به ، فلا تَعَلُّقُ لشيء من ذلك بالمسمَّى الذي هو الشخص ... وإذا ثبت حقيقة الاسم وحقيقة المسمى ، فلم يبق إلا حقيقة التسمية التي بها مَوْءٌ كثيرٌ من الناس ، وبها يقع الغلط والالتباس ، فنقول : التسمية عبارة عن فعل المسمَّى ، ووضع الاسم عبارة عن الشيء المسمَّى به ، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلِّ ، وهو وضع المحلِّ على المحلِّ به . فهذه ثلاثة ألفاظ : اسم ، ومسمَّى ، وتسمية ، ولكل لفظ معناه ، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل ، ولا دليل هنا : فتثبت أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للأخر ، وإذا جعلت الاسم هو المسمَّى بطلَّ أحدُ المعاني الثلاثة التي قدَّمتنا بيان وجودها واستحالة بطلانها^(٢) . هذا ولا يردُّ على ما أثبتت في نصِّ السهيلي ،

(١) الكتاب : ٣٨/١ ، وعبارته : « وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها » .

(٢) نتائج الفكر : ٣٩-٤١ ، وانظر : ٣٨ - ٥٠ ، ٦٣ ، وأمالي السهيلي : ٦٦ - ٦٩ ، والجامع : ١٠١/١ - ١٠٢ ، ومما يدعوا إلى الاستغراب أن السهيلي ، وقد استتمت في إثبات كون الاسم غير المسمى - فيما أثبتناه وهو مقتطف من كلام طويل استغرق ما يقارب ثلاث عشرة صفحة - وافق النحويين الذين قالوا إن الإضافة في نحو : سعيد كُرُّ ، من إضافة المسمى إلى =

الاعتراض من جهة ، أن غرض القائلين بذلك هو أنهم قصدوا تسمية الأول بالثاني ، أي : أنهم سَمَّوْا كلمة (سعيد) - مثلاً - ب : كُرْز ، فتصيرُ بناءً على ذلك مُسَمَّى ، والأخرى (كرز) اسم ، وعند إضافتهما نكون قد أضفنا المُسَمَّى إلى الاسم ؛ وذلك لأن التسمية في الحقيقة ليست لكلمة (سعيد) بل للذات صاحبة الاسم الأول ، بحيث صار لها بذلك اسمان أحدهما أشهر وأعرف ، فصَحَّ أن يُضَافَ إليه الاسم الأول ليتعين بهما معاً المراد ، دون الحاجة إلى تأويل . وإنما يصحُّ ذلك التأويل في موضع غير هذا ، وهو قولهم : نوزيد ، ونو آل النبي ، ونحو ذلك ، وتلك الإضافة هي التي خصها ابن جني ببابٍ من أبواب كتابه ، قال : « باب في إضافة الاسم إلى المسمى ، والمسمى إلى الاسم . هذا موضع كان يعتاده أبو علي - رحمه الله - كثيراً ويألفه ويأثق له ويرتاح لاستعماله . وفيه دليلٌ نحويٌّ غير مدفوع يدلُّ على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى . ولو كان إياه لم تجزُ إضافة واحدٍ منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشيء لا يُضَافُ إلى نفسه ... فَمِمَّا جَاءَ من إضافة المُسَمَّى إلى الاسم قول الأعرابي :

فكذبوها بما قالت، فصبيحهمُ نو آلِ حَسَّانَ يُزْجِي الموتَ والشُّرْعَا

فقوله : نو آل حَسَّانَ معناه : الجمع المسمى بهذا الاسم الذي هو آل حَسَّانَ . ومثله قول كُثَيْبٍ :

بُثَيْنَةُ من آلِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا يَكُنُّ لِلادْنَى لا وِصَالٍ لِفَأْسِبِ

أي : بُثَيْنَةُ من هذا القبيل المسمى بالنساء ، هذا الاسم . وقال الكمي :

إِلَيْكُمْ نَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ من قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبَابُ

أي : إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا : آل النبي . وحدثنا أبو علي

= الاسم ، وكان المتوقع منه أن يجعل ذلك منهجاً ينسحب على تلك المسألة

وما يشبهها ، انظر : نتائج الفكر : ٣٧ ، وأمالِي السهيلي : ٧٠ .

أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ إِبرَاهِيمَ اسْتَأْذَنَ ثَعْلَبَ رَوَى عَنْهُمْ : نُو زَيْدٍ ، وَمَعْنَاهُ : هَذَا زَيْدٌ ، أَي هَذَا صَاحِبُ هَذَا الْإِسْمِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ . وَأَنْشَدَ :

* وَحِيَّ بَكْرٍ طَعَنًا طَعْنَةً فَجْرِي *

أَي وَبَكْرًا طَعَنًا ، وَتَلْخِيصُهُ : وَالشَّخْصَ الْحَيَّ الْمَسْمُوعَ بِكْرًا طَعَنًا ، فَحِي هَهُنَا مُذَكَّرٌ حَيَّةٌ ، أَي وَشَخْصَ بَكْرٍ الْحَيِّ طَعَنًا . وَلَيْسَ الْحَيُّ هُنَا هُوَ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْقَبِيلَةُ كَقَوْلِكَ : حِي تَمِيمٍ وَقَبِيلَةُ بَكْرٍ ، إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ : هَذَا رَجُلٌ حَيٌّ وَامْرَأَةٌ حَيَّةٌ . فَهَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَسْمُوعِ إِلَى اسْمِهِ ، وَهُوَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ ... وَقَدْ دَعَا خَقَاءُ هَذَا الْمَوْضِعَ أَقْوَامًا إِلَى أَنْ زَهَبُوا إِلَى زِيَادَةَ (ذِي) وَ (ذَات) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ... وَإِنَّمَا ذَلِكَ بَعْدُ عَنْ إِدْرَاكِ هَذَا الْمَوْضِعِ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١) فِي قَوْلِ لَبِيدٍ :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ كَأَنَّهُ قَالَ : ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قَوْلِنَا : بِسْمِ اللَّهِ : إِنَّمَا هُوَ بِاللَّهِ ، وَاعْتَقَدَ زِيَادَةَ (اسْمٍ) . وَعَلَى هَذَا عِنْدَهُمْ قَوْلُ غَيْلَانَ :

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ

أَي : بِالْمَاءِ ، كَمَا أَنْشَدْنَا أَيْضًا :

* يَدْعُونَنِي بِالْمَاءِ مَاءً أَسْوَدًا *

وَالْمَاءُ : صَوْتُ الشَّاءِ ، أَي يَدْعُونَنِي - يَعْنِي الْغَنَمَ - بِالْمَاءِ ، أَي يَقْلَنُ لِي : أَصَبْتُ مَاءً أَسْوَدًا ، فَأَبُو عُبَيْدَةَ يَدْعِي زِيَادَةَ (ذِي) وَ (اسْمٍ) ، وَنَحْنُ نَحْمَلُ الْكَلَامَ عَلَى أَنْ هُنَاكَ مَحذُوفًا . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى حَدِّ حَذْفِ الْمُضَافِ

(١) مجاز القرآن : ١٦/١ ، وانظر : الجامع : ٩٨/١-٩٩ ، وشرح التسهيل : ٢٣٣/٣-٢٣٤ ، حيث عدَّ ابن مالك (اسم السلام) و (حي زيد) من إضافة الملغى إلى المعتبر ، وقال ابن عقيل - المساعد : ٣٣٦/٢- : « ومعنى كونه ملغى أنه لا يعتد به إلا كالاتداد بالحرف الزائد المؤكد » .

، أَيُّ : ثُمَّ اسْمٌ مَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ، وَاسْمٌ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ السَّلَامُ ، فَكَانَتْهُ
 قَالَ : ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا . فَالْمَعْنَى - لِعَمْرِي - مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ غَيْرِ
 الطَّرِيقِ الَّتِي أَتَاهَا هُوَ مِنْهَا : أَلَا تَرَاهُ اعْتَقَدَ زِيَادَةَ شَيْءٍ وَاعْتَقَدْنَا نَحْنُ نَقْصَانَهُ
 ... فَقَوْلُهُ إِذَا : بِاسْمِ الْمَاءِ وَاسْمِ السَّلَامِ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْاسْمِ إِلَى
 الْمُسَمَّى ، بِعَكْسِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ . وَنَقُولُ عَلَى هَذَا : مَا هِجَاءُ سَيْفٍ ؟ فَيَقُولُ فِي
 الْجَوَابِ : س ي ف : فَسَيْفٌ هُنَا اسْمٌ لَا مُسَمَّى ، أَيُّ مَا هِجَاءُ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ
 الْمَقْطُوعَةِ ؟ . وَنَقُولُ : ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ ، فَالسَّيْفُ هُنَا جَوْهَرُ الْحَدِيدِ هَذَا الَّذِي
 يَضْرِبُ بِهِ ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ عَلَى وَجْهِ اسْمٍ ، وَعَلَى آخِرِ مُسَمَّى .
 وَإِنَّمَا يَخْلَصُ هَذَا مِنْ هَذَا مَوْقِعِهِ ، وَالْغَرَضُ الْمُرَادُ بِهِ .. « (١) » . وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ
 الْمُضَافُ فِيمَا أُضِيفَ فِيهِ الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ نَحْوُ : نَوِي آلِ النَّبِيِّ ، مُقْحَمًا
 لِفَائِدَةٍ ، وَهِيَ تَفْخِيمُ الْمُتَحَدِّثِ عَنْهُ أَوْ إِلَيْهِ ، بِعَدَمِ ذِكْرِ اسْمِهِ دُونَ وَاسِطَةٍ ، أَوْ
 تَحْقِيرِهِ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى تَمَكُّنِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ . وَمَا قَلْنَا
 عَكْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدَةَ حَيْثُ عَدَّ الْمُضَافُ فِيمَا أُضِيفَ فِيهِ الْاسْمَ إِلَى
 الْمُسَمَّى زَائِدًا - مُقْحَمًا - . قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ - وَهُوَ يَبِينُ وَظِيفَةَ الْمُضَافِ فِيمَا
 سَبَقَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ جَنِيٍّ وَالَّتِي نَقَلَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ فِي مَفْصَلِهِ (١) - : « اَعْلَمُ أَنَّ
 الْمُضَافَ إِلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَإِنْ كَانَ يُرَى مُقْحَمًا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ ، فَهُوَ غَيْرُ
 مُقْحَمٍ مِنْ حَيْثُ الْبَاطِنِ . أَمَّا فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ فَظَاهِرٌ فِيهِ عَنِّي الْاسْمُ ، لِأَنَّهُ
 يَرِيدُ أَنَّ الظُّبْيَةَ تَخَاطَبَ خَشْفَهَا بِمَاءٍ مَاءٍ ، ... وَأَمَّا فِي قَوْلِهِمْ : هَذَا حَيُّ زَيْدٍ ،
 فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُزِيدًا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ ، فَهُوَ غَيْرُ مُزِيدٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى : لِأَنَّ
 زِيَادَتَهُ تُفِيدُ نَوْعًا مِنْ تَحْقِيرِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْحَيُّ ، وَحَطُّ مَنْزِلَتِهِ ، كَأَنَّهُ
 يَقُولُ : هَذَا جِسْمٌ لَيْسَ لَهُ سِوَى أَنَّهُ حَيٌّ ، وَشَبَّحَ مَا فِيهِ سِوَى أَنَّهُ حَسَّاسٌ

(١) الخصائص : ٣/٢٤-٣١ ، وانظر : شرح المفصل : ٣/١٢-١٥ ، وارتشاف
 الضرب : ٢/٥٠٨-٥٠٩ ، وشرح الكافية : ٢/٢٤٠-٢٤٣ ، وشرح التسهيل
 : ٣/٢٣٠-٢٣١ .

(٢) انظر : المفصل : ١١٥-١١٩ .

متحرك...»^(١) . وقال ابن يعيش ، مُبيناً فائدة إضافة (نوي) إلى (آل النبي) : « المراد : إليكم يا آل النبي ، أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو (آل النبي) . ولو قال : يا آل النبي ، لم يكن فيه ما في قوله : يا ذوي آل النبي من المدح والتعظيم . وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ، لأنه لما قال : يا ذوي آل النبي ، فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم ، وهو (آل النبي) ، ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً لا محالة »^(٢) . ورأى الرضي أن لإقحام كلمة (حي) فيما جاء من ذلك وظيفة غير الوظيفة التي رآها الخوارزمي ، قال : « وأما (حي) في نحو قولهم : هذا حيُّ زيد ، فتأويله : شخصه الحي ، فكأنك قلت : شخص زيد ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص ، وإنما ذكروا لفظ الحي ، مبالغةً وتأكيداً ، فمعنى : هذا حيُّ زيد ، أي : المشار إليه عينه وذاته ، لا غيره ، وإنما ذكروا الذات بلفظ الحي ، توغلاً في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعله حيُّ زيد ، فكأنك قلت : فعله هو بنفسه ، وهو حيٌّ موجودٌ ، لا أنه نُسبَ إليه الفعل وهو معدوم ، وهذا حيُّ زيد : أي : هو هو بعينه حياً قائماً لا ريبَ فيه ، ثم صار يُستعمل في التأكيد بمعنى : ذاته وعينه ، وإن كان المشار إليه ميتاً ، قال :

أَلَا قَبِيحَ الْإِلَهِ بَنِي زِيَادٍ وَحَيَّ أَبْيَهُمْ قَبِيحَ الْحِمَارِ «^(٣) .

ومما يؤكد الدور البياني التقخيمي للألفاظ المقحمة - فيما أضيف فيه المسمى إلى الاسم - ما سُمِعَ من سبق (نو) لبعض أسماء ملوك اليمن^(٤) ، قال ابن

(١) التخمير : ٤٠/٢ ، ٤١ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٥٠٩/٢ ، وشرح التسهيل : ٢٣٣/٣ - ٢٣٤ ، والمساعد : ٣٣٦/٢ .

(٢) شرح المفصل : ١٢/٣ ، وانظر : الكشاف : ٢٩٤/١ ، حيث جوز أن يكون (آل) - في قوله تعالى - البقرة : ٢٤٨ - (وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون) - مقحماً لتقخيم شأنهما عليهما السلام ، وانظر : البحر : ٢٦٢-٢٦٣ .

(٣) شرح الكافية : ٢٢٣/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٣٤٥/٢ .

(٤) انظر : أمالي السهيلي : ٧٠ ، حيث قال : « وفي أقبال حمير : ذوعمرو ،

وذو جدن » ، وانظر أيضاً : البرصاه : ٢٧٩/٤ ، حيث نقل عن السهيلي بيانه لوظيفة (ذو) التخييمية ، وهي ما تضمنه فيه دلالة (رصاصه) .

عقيل - وهو يتحدث عن أحكام (نو) وأخواتها : « (ولا يُضَفَّنُ إلا إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ) نحو : نو مالٍ ، أو عِلْمٍ وكذا الباقي ، والمعروف منع إضافتها إلى المضمَر إلا في الشعر : وقال صاحب رؤوس المسائل : مَنَعَ الكسائي إضافة ذي إلى مضمَر ، وتبعه النحاس والزيدي وغيرهما وأجازهم غيرهم ، وفي البسيط : أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضمَر أو عِلْمٍ ، وأجاز ابن بري إضافتها إلى ما يُضَافُ إليه صاحب لأنها بمعناه ؛ وإنما منعه النحويون إذا كانت وصلة للوصف ، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع ، نحو : رأيتُ الأمير وذويه ، ورأيتُ ذا زيد ... (وقد يُضَافُ نو إلى علمٍ وجوباً ، إن قرئنا وضِعاً) ، كقولهم : نو الكلاع ، ونو سُلَيْمٍ ، ونو يَزَنٍ ، (وإلا فجوازاً) ، كقولهم في قطري وعمرو وتبوك : نو قطري ، ونو عمرو ، ونو تبوك . (وكلاهما مسموع) ، فلا يقال إلا ما سُمِعَ من الواجب والجائز . وكلام القراء يقتضي القياس ، قال ، وقد ذكر الإضافة في زيد بطة : كأنك قلت : زيد نو بطة ، وأنت لو قلت : نو زيد لجاز ، وقال أيضاً : سمعت من الفصحاء : قد وضعت المرأة ذا بطنها . (والغالب في ذي الجواز الإلغاء) . فلا ينظر إلى معنى ذي ، أي بل تكون مثلها في قولهم : نو صباح ، واحترز بالغالب ممماً وُجِدَ مكتوباً في حجر من أحجار الكعبة : أنا نو مَكَّة ، أي صاحبها «^(١) .

ونرى أنَ الذاهبين إلى عدِّ إضافة سعيد كُرز من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، إنَّما حملوا تلك الإضافة على الإضافة في نحو : ذوي آل النبي ، وفي : اسم السلام ، وذلك ما يشير إليه صنيع الرضي - وإن كان فعله معكوساً - فهو بعد أن ذكر ذلك التأويل في سعيد كُرز ، ذكر نو كذا ، وقال بأن تأويلها قريب من تأويل سعيد كُرز^(٢) . وقد نصَّ على ذلك ابنُ الحاجب ، حيث قال : «قوله : (سعيدُ كُرزٍ) : يَرِدُ اعتراضاً ، فإن مدلول سعيد وكُرز واحد ، فيجبُ

(١) المساعد على التسهيل : ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ ، وانظر : شرح التسهيل :

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٣٩-٢٤١ .

امتناعه كليث أسد ، وحبس منع . وجوابه من أوجه ، أحدها أن سعيداً يراد به الذات وكُرز يراد به اللفظ ، فصار كقولك : ذات زيد ، أي : مُسَمَّى هذا اللفظ ... «(١)» .

وننتقل لبيان حقيقة ما جاء من الموصوفات مضافاً إلى صفاته ، وليس المراد من إضافته تلك المبالغة ، نحو حبة الحمقاء ومسجد الجامع وصلاة الأولى وجانب الغربي ، ودار الآخرة ، و (حبُّ الحصيد) (٢) ، و (حبُّ الوريد) (٣) حيث خرَّجها النحاة على أنها من باب حذف المضاف إليه -الموصوف- وإقامة الصفة مقامه (٤) . وقد مرَّ بنا رفض ابن الطراوة لتأويلهم ذاك (٥) . وفي رأينا أن هذه الشواهد على ثلاثة أقسام وبعض هذه الأقسام يصحُّ فيه تأويل البصريين ، والآخر لا يصحُّ فيه ذلك .

القسم الأول : ما حذف منه الموصوف وهو مضاف إليه وأقيمت صفته مقامه ومنه (جانب الغربي) و (حبُّ الحصيد) . وقد رفض السهيلي ، عدّه كذلك ، حيث قال - وهو يخرج الإضافة في (يا نساء المؤمنات) : « وأما : (يا نساء المؤمنات) ، بالرفع ، فنعت على اللفظ : لأنه معرفة بالنداء ، وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤمنات ، كما تقول : جانب الغربي ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه من الحذف ، أي : جانب المكان الغربي ، فإن هذا تأويل محال : لأنَّ المكان الغربي ليس غير الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً إلا بفساد المعنى ... » (٦) . والذي أراد أن ذلك التقدير يصحُّ

(١) الأملالي النحوية : ٤٤/٣ - ٤٥ .

(٢) ق : ٩ .

(٣) ق : ١٦ .

(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣٦-٤٣٨ / ٢ وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، وشرح الكافية : ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ .

(٥) انظر : أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو : ٩١ ، ووظيفة المبالغة ، مبحث إضافة الموصوف إلى الصفة .

(٦) أمالي السهيلي : ٦٩-٧٠ ، وانظر : والتحرير : ١٣٠/٢ .

فيه بدليل قوله تعالى :

(وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا)^(١) ،

حيث نُكِّرَ « المكان إبهاماً لِعَدَمِ تعلق الغرض بتعيين نوعه : إذ لا يفيد كَمَالاً في المقصود من القصة . وأمَّا التصدي لوصفه بأنه شرقيُّ فللتنبيه على أصل اتخاذ النصارى الشرقَ قِبْلَةً لصلواتهم : إذ كان حملُ مريمَ بعيسى في مكان من جهة مشرق الشمس ، كما قال ابن عباس : إني لأعلم خلق الله لأبي شيء اتخذتِ النصارى الشرقَ قِبْلَةً لقوله تعالى (مكاناً شرقياً) ، أي إن ذلك الاستقبال ليس بأمر الله تعالى . فذكر كون المكان شرقياً نكتة بديعة من تاريخ الشرائع »^(٢) . ودليلٌ آخر وهو قوله تعالى (وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ)^(٣) ، فالطور : « الجبل الواقع بين بلاد الشام ومصر ، ويُقال له طور سيناء . وجانبه : ناحيته السُّفلى ، ووصفه بالأيمن ، لأنَّه الذي على يمين مستقبل مشرق الشمس ، لأنَّ جهة مشرق الشَّمس هي الجهة التي يضبطُ بها البشر النواحي »^(٤) . قال الألوسي : « والأيمن صفة لجانب ، لقوله تعالى في آية أخرى (جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ)^(٥) بال نصب ، أي نادينا من ناحيته اليمنى ، من اليمين المقابل لليسا ، والمراد به يمين موسى - عليه السلام - ، أي : الناحية التي تلي يمينه ؛ إذ الجبل نفسه لا ميمنة له ولا ميسرة . ويجوز أن يكون الأيمن من اليمَن وهو البركة ، وهو صفة لجانب أيضاً ، أي : من جانبه الميمون المبارك »^(٦) . وقال الطاهر بن عاشور - عند تفسير قوله تعالى :

(١) مريم : ١٦ .

(٢) التحرير والتنوير : ٨٠/١٦ ، وانظر : روح المعاني : ٧٤/١٦-٧٥ .

(٣) مريم : ٥٢ .

(٤) التحرير : ١٢٨/١٦ .

(٥) طه : ٨٠ ، وانظر : الكشاف : ٧٩/٣ .

(٦) روح المعاني : ١٠٣/١٦ .

﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ
 الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوَسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ
 الْعَالَمِينَ ﴾ (١)

« ووصفُ الشاطيءِ بالأيمن ، إنَّ حُمْلَ الْأَيْمَنِ عَلَى أَنَّهُ ضِدُّ الْأَيْسَرِ ، فَهُوَ أَيْمَنُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى يَمِينِ الْمُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ مِنْ جَعْلِ الْقِبْلَةِ هِيَ الْجِهَةُ الْأَصْلِيَّةُ لِضَبْطِ الْمَوَاقِعِ ، وَهَمَّ يَنْعَتُونَ الْجِهَاتِ بِالْيَمِينِ وَالْيَسَارِ ، يَرِيدُونَ هَذَا الْمَعْنَى ، قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ :

عَلَى قَطَنِ بِالشَّيْمِ أَيْمَنُ صَوْبِهِ وَأَيْسَرُهُ عَلَى السَّتَارِ فَيَذْبُلُ

وعلى ذلك جرى اصطلاح المسلمين في تحديد المواقع الجغرافية ، ومواقع الأرضين فيكون الأيمن يعني الغربي للجبل ، أي : جهة مغرب الشمس من الطور . ألا ترى أَنَّهُمْ سَمُّوا الْيَمْنَ يَمناً لِأَنَّهُ عَلَى يَمِينِ الْمُسْتَقْبَلِ بَابِ الْكَعْبَةِ ، وَسَمُّوا الشَّامَ شاماً لِأَنَّهُ عَلَى شَأْمِ الْمُسْتَقْبَلِ لِبابِهَا ، أَي عَلَى شِمَالِهِ ، فَاعْتَبَرُوا اسْتِقْبَالَ الْكَعْبَةِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَلَأْمُ لِقَوْلِهِ الْآتِي (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) (٢) «...» (٣) . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « الْغَرْبِيُّ : الْمَكَانُ الْوَاقِعُ فِي شِقِّ الْغَرْبِ ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ مِيقَاتُ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنَ الطُّورِ » (٤) . وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الْمَوْصُوفُ فِي (جَانِبِ الْغَرْبِيِّ) قَدْ حُذِفَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قَدْ تَعَيَّنَ فِيمَا سَبَقَ ، فَيَكُونُ حَذْفُهُ مِنْ بَابِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْفُضُولِ الَّتِي يُرْشِدُ إِلَيْهَا السِّيَاقُ ، وَذَلِكَ سِمَةٌ مِنْ سِمَاتِ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ ، بَلَّغَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ . قَالَ ابْنُ جَنِّي - مَبِيناً أَنَّ سِمَةَ الْإِيْجَازِ الَّتِي تَتَسَمَّى بِهَا الْعَرَبِيَّةُ وَتُعَدُّ مِنْ خِصَائِصِهَا

(١) القصص : ٣٠ .

(٢) القصص : ٤٤ .

(٣) التحرير والتنوير : ١١٢/٢٠ - ١١٣ ، وانظر : الكشاف : ٤٠٨/٣ .

(٤) الكشاف : ٤١٧/٣ ، وانظر : التبيان : ١٠٢٢/٢ .

الأصيلة ، تَجْعَلُ الحذف وارداً فيها بكثرة^(١) : « واعلم أنَّ العرب - مع ما ذكرنا - إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنةٌ باستكراه تلك الحال وملاها^(٢) ، وأنَّ « جميع ما مضى وما نحن بسبيله مما أحضرناه ، أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهدٌ بإيثار القوم ، وقوة إيجازهم ، وحذف فضول كلامهم^(٣) .

والقول نفسه يقال في شأن (حَبِّ الحصيد) في قوله تعالى :

﴿ وَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ

وَحَبِّ الْحَصِيدِ ﴾^(٤) .

وذلك لأن أصل الحَصِيدِ : قطعُ الزرع^(٥) . قال الزمخشري : « (وَحَبِّ الحصيد) : وحبُّ الزرع الذي من شأنه أن يُحصَد ، وهو ما يُقْتَاتُ به من نحو الحنطة والشعير وغيرهما^(٦) . وقال الألويسي : « أي : حبُّ الزرع الذي من شأنه أن يُحصَد من البر والشعير وأمثالهما ، فالإضافة لما بينهما من الملابس ، و (الحصيد) بمعنى المحصود ، صفة لموصوف مقدر كما أشرنا إليه ، فليس من قبيل مسجد الجامع ، ولا من مجاز الأول كما توهم ، وتخصيص إنبات حبه بالذكر ، لأنَّه المقصود بالذات^(٧) . وقال الطاهر بن

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : ٢٢ ، وانظر :

٢٣-٢٥ ، وانظر : خصائص التراكيب : ١١١ ، ١١٧-١١٨ .

(٢) الخصائص : ٨٣/١ .

(٣) السابق : ٨٢/١ .

(٤) ق : ٩ .

(٥) المفردات : ١٢٠ .

(٦) الكشف : ٣٨١/٤ ، وانظر : ٧٠٤/٤ .

(٧) روح المعاني : ١٧٦/٢٦ ، وانظر : البحر : ١٢١/٨ ، وقد جعل الفراء

الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه ، لاختلاف لفظ اسميه ، انظر : معاني

القرآن : ٧٦/٣ .

عاشور : « والحبُّ : هو ما ينبتُ في الزرع الذي يُخْرِجُ سنبلاً تحوي حبوباً ، مثل البرِّ والشعير والذُّرَّة والسُّلْت والقطاني ، ممَّا تُحَصِّدُ أصوله لِيُدَقَّ فيُخْرَجُ ما فيه من الحبِّ . و (حبِّ الحصيد) مفعول (أنبتنا) لأن الحبَّ ممَّا نبتَ تبعاً لنبات سنبله المدلول على إنباته بقوله (الحصيد) ، إذ لا يُحصد إلا بعد أن ينبت . والحصيد : الزرع المحصود ، أي المقطوع من جذوره لإكل حَبِّه ، فإضافة (حبِّ) إلى (الحصيد) على أصلها ، وليست من إضافة الموصوف إلى الصفة . وفائدة ذكر هذا الوصف الإشارة إلى اختلاف أحوال استحصال ما ينفع الناس من أنواع النبات ، فإن الجنات تُسْتَمْرُ وأصولها باقية ، والحبوب تُسْتَمْرُ بعد حصد أصولها ، على أن في ذلك الحصيد منافع للأنعام تأكله بعد أخذ حَبِّه ، كما قال تعالى : (مَتَاعاً لَكُمْ وَلِإِنْعَامِكُمْ)^(١)«^(٢) . ومِنْ هذا القسم أيضاً إضافة (سورة) إلى (مثله) في قوله تعالى :

﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ

مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا مَنِ اسْتَضَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٣)

قال ابن جنبي : « ومن ذلك قراءة عمرو بن فائد : (بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) بالإضافة . قال أبو الفتح : هو عندي على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، أي : بسورةٍ كلامٍ مثله ، أو حديثٍ مثله ، أو ذِكْرٍ مثله . وقد ذكرنا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه »^(٤) .

ومرشدنا إلى القول بقول البصريين في هذه الشواهد ، المقام الواردة فيه ، فهو ليس مقام مبالغة يقتضي جعل الصفة جنساً للموصوف ، لكن يؤخذ عليهم تقييحهم الحذف وإدخالهم فيه ما ليس منه ، قال ابن السراج : « ما كان

(١) عبس : ٣٢ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٩٢/٢٦ . (٣) يونس : ٣٨ .

(٤) المحتسب : ٣١٢/١ ، وانظر : مختصر شواذ القرآن : ٥٧ ، والكشاف :

حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلأَوَّلِ : فَإِنْ يَكُ مِنَ الصِّفَةِ وَأُضِيفَ إِلَى الاسْمِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : صَلَاةُ الأَوَّلَى ، وَمَسْجِدُ الجَامِعِ ، فَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ أزال الكَلَامَ عَن جِهَتِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ النِّعْتُ وَحَدَّةٌ ، الصَّلَاةُ الأَوَّلَى وَالْمَسْجِدُ الجَامِعُ ، وَمَنْ أَضَافَ فَجَوَّازَ إِضَافَتَهُ عَلَى إِرَادَةِ : هَذِهِ صَلَاةُ السَّاعَةِ الأَوَّلَى ، وَهَذَا مَسْجِدُ الوَقْتِ الجَامِعِ أَوْ اليَوْمِ الجَامِعِ ، وَهُوَ قَبِيحٌ بِإِقَامَتِهِ النِّعْتُ مَقَامَ المَنْعُوتِ ... وَهَذَا قَوْلُ أَبِي العَبَّاسِ رَحِمَهُ اللهُ «^(١) . وَعِلَّةُ القَبِيحِ عِنْدَهُمْ أَنَّ النِّعْتَ - فِيمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ - لَيْسَ خَاصًّا بِالمَنْعُوتِ . قَالَ أَبُو حَيَّانَ - وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنِ الإِضَافَةِ فِي تِلْكَ الأَمْثَلَةِ - : « وَقَبِيحٌ ذَلِكَ لِإِقَامَةِ النِّعْتُ ، وَلَيْسَ بِخَاصٍّ مَقَامَ المَنْعُوتِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ حُفْظٌ وَلَمْ يُقَسَّرْ عَلَيْهِ »^(٢) . وَقَدْ رَأَيْنَا فِي فَصْلِ النِّعْتُ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ الحِذْفِ وَقَعَ كَثِيرًا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ، مَعَ كَوْنِ النِّعْتُ لَيْسَ خَاصًّا بِالمَنْعُوتِ ، بَلْ وَجُودَ الدَّلِيلِ مِنَ السِّيَاقِ كَافٍ لِصِحَّتِهِ .

القسم الثاني : ما أُضِيفَ فِيهِ الموصوف إلى الصِّفَةِ لِعَرَضِ التَّخْفِيفِ بِحِذْفِ (أَل) مِنَ الموصوفِ ، وَدَاعِيهِ كَثْرَةُ الإِسْتِخْدَامِ ، أَوْ الإِجْرَاءِ عَلَى عَادَةِ كَلَامِ القَوْمِ . قَالَ سَيِّبِيُّهُ : « وَمَا حُذِفَ فِي الكَلَامِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ كَثِيرٌ ... »^(٣) . وَيَدْخُلُ فِيهِ : حَبَّةُ الحَمَقَاءِ ، وَمَسْجِدُ الجَامِعِ ، وَصَلَاةُ الأَوَّلَى ، وَ (وَلَدَارُ الأَخْرَةِ) ، وَ (يَا نِسَاءَ المُؤْمِنَاتِ) .

فكثرة الاستخدام مع تَعَيُّنِ المَرَادِ دَاعٍ لِلتَّخْفِيفِ بِالحِذْفِ فِي الأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ الأَوَّلَى ، وَقَدْ نَصَّ الرُّضِيُّ عَلَى تَعَيُّنِ المَرَادِ - مَعَ الإِضَافَةِ - فِي مَسْجِدِ الجَامِعِ ، حَيْثُ قَالَ - وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنِ مَعَانِي الإِضَافَةِ ، جَاعِلًا مَسْجِدَ الجَامِعِ بِمَعْنَى اللَامِ - : « وَكَذَا .. وَمَسْجِدُ الجَامِعِ ، عَلَى مَا يَجِيءُ مِنَ التَّأْوِيلِ ، لِأَنَّ الثَّانِي ، أَعْنِي (الجَامِعِ) غَلَبَ وَتَخَصَّصَ حَتَّى إِذَا أُطْلِقَ لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا الأَوَّلَ ، فَالْجَامِعُ

(١) الأصول في النحو : ٨/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٠٦/٢ .

(٣) الكتاب : ١٣٠/٢ ، وانظر : ١٣٩ ، والأمل في النحو لابن الحاجب .

في العرف ، هو المسجد لا غير «^(١) . وقد رأينا أن الكوفيين يرون أن غرض الاضافة في تلك الأمثلة التخفيف^(٢) . ودليل كون (حبة الحمقاء) من هذا القسم ، وجودُ نظائر لها ، فقد ذكر ابن مالك أن جعل الأول - (حَبَّة) - من هذا النوع منعوتاً والثاني نعتاً ، مُطَّرِدٌ ، كقولهم : للحنطة : الحبة السمراء ، وللشونيز : الحبة السوداء ، وللبطيخ الحبة الخضراء^(٣) . وأما دليل (وِلْدَارُ الآخرة) فهو القراءة الأخرى قراءة الجمهور حيث الآخرة نعتٌ للدار ، قال السمين : « قوله (وِلْدَارُ الآخرة) : قرأ الجمهور بلامين ، الأولى لام الابتداء ، والثانية للتعريف ، وقرؤوا (الآخرة) رفعاً على أنها صفةٌ للدار ، و (خيرٌ) خبرها . وقرأ ابن عامر : (وِلْدَارٌ) بلامٍ واحدةٍ هي لام الابتداء ، والآخرة جرٌّ بالإضافة . وفي هذه القراءة تأويلان ، أحدهما قول البصريين ، وهو أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : وِلْدَارُ الساعة الآخرة ، أو : لدار الحياة الآخرة ، يدل عليه (وما الحياة الدنيا)^(٤) ، وحسن ذلك أيضاً في الآية كون هذه الصفة جرت مجرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً ... والثاني - وهو قول الكوفيين^(٥) - أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها ... وقراءة ابن عامر موافقة لمصحفه ، فإنها رُسِمتُ في مصاحف الشاميين بلام واحدة ، واختارها بعضهم لموافقتها لما أُجمِعَ عليه في يوسف (وِلْدَارُ الآخرة خيرٌ)^(٦) ، وفي مصاحف الناس بلامين «^(٧) .

(١) شرح الكافية : ٢٠٧/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣١٢/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٣٠/٣ ، وانظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٢٥٦/٢ .

(٤) يونس : ٣٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للقراء : ٥٥/٢ .

(٦) يوسف : ١٠٩ .

(٧) الدر المصون : ٦٠٠/٤ - ٦٠١ ، وانظر : البحر المحيط : ١٠٩/٤ .

والقسم الثالث : ما ليس من هذا الباب بالمرّة ، بل هو من إضافة العام إلى الخاص ، وذلك : (حبل الوريد)^(١) . فد « الحبل : هنا واحد حبال الجسم ، وهي العروق الغليظة المعروفة في الطبّ بالشرابين ، واحدها : شريان - بفتح الشين ، وتكسر ، ويسكون الرأء - ، وتُعرفُ بالعروق الضوارب ، ومنبتها من التجويف الأيسر من تجويفي القلب ... والوريد : واحد من الشرايين ، وهو ثاني شريانين يخرجان من التجويف الأيسر من القلب . واسمه في علم الطبّ (أورطي) ... وإضافة (حبل) إلى (الوريد) بيانية^(٢) ، أي الحبل الذي هو الوريد ، فإن إضافة الأعم إلى الأخص إذا وقعت في الكلام ، كانت إضافة بيانية ، كقولهم : شجر الأراك^(٣) .

(١) ق : ١٦ .

(٢) انظر : الكشاف : ٣٨٤/٤ ، والبحر : ١٢٣/٨ ، وروح المعاني : ١٧٨/٢٦ ، وقد جعل الفراء الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اسميه ،

انظر : معاني القرآن : ٧٦/٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٣٠٠/٢٦ .

نتائج الإضافة :

- نصر النحاة على أن للإضافة وظيفتين هما : التخصيص والتعريف ، كما نصوا على أن الإضافة تُفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة ، أو كان المضاف من الأسماء المتوَعَّلة في الإبهام ، وهي مثل ، شبه ، غير ، الخ
- وقد تبين من مدارس النصوص أن الإضافة تُفيد التخصيص في مواضع أخرى بالإضافة إلى الموضوعين اللذين حدَّوهما . ومن تلك المواضع :
 - أ - أن يكون المضاف إليه مقروناً بأل الجنسية - سواءً كان جمعاً ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، أو مفرداً - ، والمضاف قد يكون اسم جنس - للمعنى أو الذات - ، أو اسم تفضيل ، أو جمعاً ، أو اسم جمع .

- ب - أن يكون المضاف جمعاً مضافاً إلى ضمير ، وذلك الجمع يصدق على فئات فتصيرُهُ الإضافة مختصاً بإحداها .

- وعلى ذلك لا يصح القول بأن الإضافة تفيد التعريف بالشرطين اللذين حدَّهما النحاة ، وهما : كون المضاف إليه معرفة ، وكون المضاف من غير الأسماء المتوَعَّلة في الإبهام ؛ إذ إن فيما ذكرناه من الأنواع التي تُفيد فيها الإضافة التخصيص مع كون المضاف إليه معرفة ، نقض لتلك المقولة من جهة عدم شمولها . وقد قدّمنا تفسيراً لإفادة الإضافة التخصيص مع كون المضاف إليه معرفة ، وهو أن التعريف بالإضافة أنواعٌ مثله مثل التعريف بأل ، بمعنى أن تعريف الإضافة التي بمعنى اللام قد يكون عهدياً وقد يكون جنسياً ، والعهدي يكون للعهد الذكري والذهني . وهو ما أثبتناه من خلال إثبات صحة ما ذهب إليه الكوفيون وعدد من البصريين وغيرهم من تناوب (أل) والإضافة .

- وفي ضوء بيان تلك العلاقة بين كلٍّ من (أل) والإضافة ، أثبتنا أن من وظائف الإضافة التعميم ، أي إن الإضافة تأتي مُفيدة العموم والاستغراق دالةً عليه كدلالة (أل) ، سواءً كان المضاف مفرداً أو جمعاً . ولا يقتصر ذلك

على الموضوع الذي نصرَّ عليه بعض النحاة ، وهو كون المضاف إليه يُقيدُ العموم والجنسيَّة فيكتسبُ المضاف منه ذلك .

- أثبتنا أيضاً أنَّ من وظائف الإضافة الأساسيَّة التوضيح ، وهي تُؤدِّي تلك الوظيفة في حالة واحدة وهي التي يكون المضاف فيها علماً والمضاف إليه لقبه - كما في سعيد كرز ، ونابغة بن زبيان - أو ضميرٍ وصِفٍ . وذلك يعني اتفاق الإضافة والنعته وعطف البيان في أداء تلك الوظيفة .

- كما أثبتنا أنَّ الإضافة تُؤدِّي وظائف أخرى بالإضافة إلى الوظائف الأساسية الأربعة - التخصيص ، التعريف ، التعميم ، التوضيح - ، ومن تلك الوظائف : المبالغة في المدح أو الذم ، وبيئنا أنَّ لها ثلاثة صور :

الأولى : أن يُضاف الاسم إلى مصدر الصفة

الثانية : أن يُضاف الموصوف إلى صفته

الثالثة : أن تُضاف الصفة إلى موصوفها

ومن تلك الوظائف أيضاً : التعظيم ، التشريف ، التعريض ، التوبيخ ، الاستعطاف . والإضافة تتفق في أدائها لتلك الوظائف مع كلِّ من النعت والحال والبدل .

أمَّا بالنسبة للخصائص :

- فقد أكَّدنا على بيان مُراد النحويين من قولهم إنَّ الإضافة تكون بمعنى أحد حروف الجرِّ ، وهو أنَّ الاسم إنَّما عَمِلَ الجرَّ حيث كان في الكلام معنى حرف الجرِّ - لأنَّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل وإنَّما العمل للأفعال والحروف - ، وليس مُرادهم اتفاق دلالة التركيب حالة ظهور الحرف - الذي تجيء الإضافة بمعناه - مع دلالته حالة عدم ظهوره .

- أمَّا فيما يتعلَّق بالشروط التي تصحُّ بناءً عليها إضافة اسم إلى آخر فقد توقفنا طويلاً عند المواضع التي لم تُوفَّها كُتُبُ النحو حقَّها من البيان ، وعند المسائل التي اختلفَ حولها .

- ومن المواضع التي لم تُوفَّ حقَّها بيانُ جهات العلاقات التي تربط بين الاسمين اللذين تصحُّ إضافة أحدهما إلى الآخر . وقد بيَّنا بعضاً من تلك الجهات تحت ثلاثة أقسام استناداً إلى معاني الإضافة التي بيَّنها النحويون .

- فصلنا القول في مسألة إضافة الاسم لمرادف له ، والتي أجازها الكوفيون إجازة مطلقاً ، ومنعها البصريون منعاً مطلقاً ، حتَّى أداهم ذلك المنع إلى تأويل كلِّ ما جاء منها . وجاء فصلنا ببيان أن جواز تلك الإضافة -بشروطها التي بيَّنت - مقصورٌ على مقام إرادة المبالغة ، وهو المقام الذي يجوزُ فيه مخالفة أصول الصنعة مراعاةً لجانب المعنى أو مقام كثرة الاستخدام الذي يستدعي التخفيف ، ويتحقَّق ذلك التخفيف بحذف (أل) من الموصوف .

كما صرنا إلى التمييز بين الشواهد التي جعلت من ذلك الباب ، أو من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم ، ببيان ما هو منهما بالفعل ، وما هو ليس كذلك ، بل هو إما من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ ، أو من إضافة المشترك إلى الأقلِّ اشتراكاً ، أو ممَّا حُذِفَ منه الموصوف وهو مُضافٌ إليه وأُقيمتُ صفته مقامه ، وحذفه في تلك الشواهد يُعدُّ من باب الاستغناء عن الفضول التي يُرشدُ إليها السياق ، وبذلك يردُّ تقبيحُ البصريين له .

ثانياً : التمييز

تمييزُ المقادير مكملاً لباب الإضافة كما أن عطف البيان مكملاً لباب النعت . وذلك أن وظيفته بيانُ جنس المقدار (١) المبهم ، ليس غير (٢) .

والإضافة هي الأصل في بيان الجنس من جهة الاستخدام ، لأنَّها الطريق الأخصر . أمّا من جهة القياس فالأصل في بيان الأجناس جرُّ المُبَيَّن - وهو جمعٌ أو ما جرى مجراه ، مقروناً بالّ الجنسيَّة - (بِ مِنْ) البَيَانِيَّة .

وإنّما قلنا إنّ الإضافة هي الأصل ، من جهة الاستخدام ، في بيان أجناس المقادير : لأنّنا وجدناهم ، بالنسبة لهذا الباب ، حريصين على التخفيف والاختصار ، ومن دلائل ذلك كثرة حذف التمييز في هذا القسم (٣) حتى إنّ من النحاة وغيرهم مَنْ نَصَّ على جواز حذفه اقتصاراً (٤) ، كما أنّهم نصّوا على وجوب إضافة العدد إلى مبيئه إنّ لم يمنع من ذلك مانع .

(١) المقدار يشمل الأعداد على ما هو مذهب جماعة من النحاة .

(٢) قال السيوطي - الهمع : ٧٣/٤ - رداً على من ذهب إلى أن التمييز يجيء مؤكداً : « فارق التمييز الحال في أنه لا يتعدد ، بخلافها ، وفي أنّه لا يكون مؤكداً ، والحال تكون مؤكدة . كذا قال الجمهور . وذكر ابن مالك أنّ التمييز قد يكون مؤكداً ، كقوله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) . وأجيب : بأنّ (شهرًا) وإنّ أكّد ما فهم من (إن عدة الشهور) إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) مُبَيَّن . ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه السمين حيث قال - الدر : ٤٤/٦ - : « و (شهرًا) نصب على التمييز وهو مؤكد ، لأنه قد فهم من الأول ، فهو كقولك : عندي من الدنانير عشرون ديناراً » .

(٣) انظر : الخصائص : ٣٦٠/٢ - ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، شرح التسهيل : ٣٩٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٨٦/٢ ، الهمع : ٧٣/٤ ، وانظر في بعض مواضع حذف التمييز في القرآن الكريم : المحرر الوجيز : ٣٠٢/٢ ، الدر المصون : ٤٧٩/٢ - ٤٨٠ ، ٣١٩ ، ٥٦١ ، ٣٤٨/٤ ، ٤٦٨/٧ ، الفتوحات : ١٦/٣ ، ١١١ .

(٤) انظر : مفتاح الإعراب : ٦٩ ، روح المعاني : ٥٩/٢١ .

أما قولنا بأن الأصل من جهة القياس الجرُّ بـ (مِنْ) ، فمستنده أمران ، الأول : أن في الجرُّ بـ (مِنْ) البيانية نصاً على إرادة الجنس^(١) ، والإضافة وإن كانت تقع بمعنى (مِنْ) إلا أنها على العموم ، على معنى أحد ثلاثة أحرف ، والأصل من تلك الأحرف - كما قالوا - هو اللام . والأمر الثاني : أننا وجدناهم يجرُّون المبيِّن بها ، إذا منع من إضافته مانع ، كما أن النحاة قد نصَّوا على أن المبيِّن المنصوب على أنه تمييز أصله الجرُّ وعُدلَ عنه لقصد الاختصار والتخفيف والعدول عن الأصل القياسي في هذا الباب - وهو الجرُّ بمن إلى الإضافة - نظيرُ العدول عن إتياع اللَّقْبِ للاسم - وهما مُفردان - إلى إضافته ، ويتضح ما قررناه من النصوص التالية . قال سيبويه - مبيِّناً ما يجب في مبيِّن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، وفي ألفاظ العقود : «... وممَّا أُجرى هذا المجرى^(٢) أسماء العدد : تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يبني لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العقود ، وتدخلُ في المضاف إليه الألف واللام ، لأنه يكون الأول به معرفة . وذلك قولك : ثلاثة أبوابٍ وأربعة أنفسٍ ، وأربعة أثوابٍ . وكذلك تقول فيما بينك وبين العشرة ... فلا يكون هذا أبداً إلا غيرَ منونٍ يلزمه أمرٌ واحد^(٣) ، لما ذكرتُك . فإذا زِدَتْ على العشرة شيئاً من

(١) انظر : الكشف : ٦٦٤/١ .

(٢) جاء في شرح السيرافي : ٣٠/٢ : « فإن سألَ سائلٌ فقال : ما معنى قول سيبويه : (ومما أُجرى هذا المجرى) ، وإلى ماذا أشار بهذا ، وكيف جرَّه مجراه ؟ فالجواب في ذلك أن الفصل الذي قبل هذا وهو قولك : زيدُ أشجعُ رجلٍ ، وأشجعُ الناسِ رجلاً ، قد يكون فيه منصوبٌ ومخفوضٌ على معنيين مختلفين ، ومعنيين متفقين ، فجرى باب العدد مجرى أشجعِ الناسِ رجلاً وأشجعِ رجلٍ في الناسِ في معنى اجتماع الجر والنصب فيه ، لأنك تقول : في باب العدد : ثلاثة أثوابٍ ، وعشرون درهماً ، ومائة درهمٍ ، فيكون بعضه منصوباً وبعضه مخفوضاً على ما توجبُه العلة التي نفسرها على ما كان في الفصل قبل هذا .. » .

(٣) جاء في شرح السيرافي - ٣٠/٢ - « يعني أنه لا بُدَّ في الثلاثة وما بعدها إلى العشرة من الإضافة وترك التنوين . وقد أبتنا ذلك وأنه غير مستقيم في الكلام والتقدير إلا أن يضطرَّ شاعر إليه » ، وانظر : المقتضب : ١٦٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٢٥/١ ، والملخص : ٤٢٥/١ .

أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً ، ويكون في موضع اسمٍ منونٍ . وذلك قولك : أحدَ عشرَ درهماً ، واثنًا عشرَ درهماً ، وإحدى عشرة جارية . فعلى هذا يُجرى من الواحد إلى التسعة . فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يُثنى ذلك العقد . ويُجرى ذلك الاسمُ مُجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ، ويكون حرفُ الإعراب الواو والياء ، وبعدهما النون : وذلك قولك : عشرون درهماً ... وتكونُ النون لازمةً له ، كما كان تركُ التثنية لازماً للثلاثة إلى العشرة . وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً^(١) لأنها ليست كالصفة في معنى الفعل ، ولا التي شُبِّهتُ بها ، فلم تقوَ تلك القُوَّة ...^(٢) .

وقال السيرافي - شارحاً ما جاء في النصِّ أعلاه بشأن حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة : « اعلم أن أدنى العدد الذي يُضاف إلى أدنى الجموع ما كان من ثلاثة إلى عشرة ... وأدنى الجموع على أربعة أمثلة وهو أقعل ، وأفعال ، وأفعلة و فعلة ... وأدنى العدد يُضاف إلى أدنى الجموع ، وإنما أُضيف من قبيل أن أدنى العدد بعضُ الجمع ، لأنَّ الجمع أكثر منه وأُضيف إليه كما يُضاف البعض إلى الكلِّ ، كقولك : خاتمُ حديدٍ وثوبٌ خزٌّ ، لأن الحديد والخزَّ جنسان ، والثوب والخاتمُ بعضهما . فإن قال قائل : وكيف صارت إضافة أدنى العدد إلى أدنى الجمع أولى من إضافته إلى الجمع الكثير ؟ قيل له : من قبيل أن^(٣) العدد عددان : عددٌ قليل ، وعددٌ كثير . فالقليل ما ذكرناه من الثلاثة إلى العشرة ، والكثير ما جاوز ذلك . والجمع جمعان : قليلٌ وهو ما ذكرنا من الأبنية التي قدَّمتنا وجمعٌ كثيرٌ وهو سائرُ أبنية الجمع . فاخترنا

(١) انظر : شرح السيرافي : ٢٣ ، ٣٧/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٠٦/١ - ٢٠٧ ، وانظر : ١٦٦/٢ - ١٦٢ .

(٣) في المخطوطة : « من قبل أن أدنى العدد ... » ، ويستقيم الكلام . بحذف

لإضافة أدنى العدد إليه أدنى الجمع : للمشاكلة والمطابقة . وقد يُضاف إلى الجمع الكثير ، كقولهم : ثلاثة كلاب وثلاثة قروء : لأنَّ الجمع الكثير والقليل قد يُضاف إلى جنسه ، فعلى هذا إضافتهم العدد القليل إلى الجمع الكثير ، ولهذا قال الخليل ^(١) : إنهم قالوا : ثلاثة كلاب ، فكأنهم قالوا : ثلاثة من الكلاب . فحذفوا وأضافوا استخفافاً ... واعلم أنَّ الثلاثة إني العشرة من حكمها أن تضاف إلا أن يُضطرَّ شاعر ، فيُنوَّن وينصب ما بعده ، فيقول : ثلاثة أثواباً ^(٢) ، ونحو ذلك . والوجه ما ذكرناه . وإنما كان ذلك الوجه لأنه بمنزلة إضافة الشيء إلى النوع الذي هو منه ، كقولنا : ثوبٌ خزٌّ وخاتمٌ حديدٌ . وكذلك أضيفَ مائةٌ ثوبٌ . وألفُ ثوبٍ ، ومع ذلك فإنَّ الإضافة في اللفظ أخفُّ ^(٣) .

وقال - مبيناً علة وجوب الإفراد والتنكير في مُميز الأعداد المركبة - : « ... أمّا جعلنا له واحداً فلإنَّهما قد دلَّ على مقدار العدد وبقي الدلالة على النوع فكان الواحد منه كافياً ؛ إذ كان ما قبله قد دلَّ على المقدار والعدد . وأمّا جعلنا له منكوراً فلأنَّ النكرة شائعة في جنسها وليست ببعض الجنس أولى منه ببعض ، فكانت أشكل بالمعنى الذي أردتَ له من الدلالة على الجنس ، وأدخل فيه من غيرها ، فبيِّن بها النوع الذي احتيج إلى تبيينه ، وذلك قولك : أحد عشر رجلاً ، وخمس عشرة امرأة ... » ^(٤) .

(١) الكتاب : ٦٢٤/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٥٧/٢ ، حيث ذهب الرضي إلى أن نَصَبَ مُمَيِّز المقدار كان ينبغي أن يكون هو الأصل من جبهة الاستخدام ؛ وذلك لأنَّ نَصَبَ التَّمْيِيزِ نَصٌّ على كونه مُنَيِّزاً ، وهو الأصل في التَّمْيِيزِ ، بخلاف الجرِّ فإنه علم الإضافة ؛ ولذا فهو في غير المقدار أولى لأنَّ إبهامه ليس كإبهام المقدار . ثم قال : « مع أن الخفة مع الجرِّ أكثر ، لسقوط التنوين والنونين بالإضافة » ، وانظر أيضاً : شرح المفصل : ٢٣/٦ ، حيث جعل نصب المبيِّن شاذاً .

(٣) شرح السيرافي : ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٤) السابق : ٣١/٢ ، وانظر : المقتضب : ١٦٢/٢ - ١٦٣ .

وقال - شارحاً حديث سيبويه حول صياغة ألفاظ العقود وإعرابها-: « ... إعلمُ أَنَّهُمْ إِذَا جَاوَزُوا تِسْعَةَ عَشَرَ ، صَاغُوا لَفْظاً لِلْمُؤْنِثِ وَالْمَذْكَرِ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْحَقُّوْا آخِرَهَا وَاوَّاءٌ وَنَوْنًا فِي الرَّفْعِ وَيَاءٌ وَنَوْنًا فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَفَسَّرُوهُ بِوَاحِدٍ مِّنْكَوْرٍ مِّنَ الْجِنْسِ مَنْصُوبٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : عَشْرُونَ دِرْهَمًا ... »^(١) .

وقال سيبويه - مبيناً أَنَّ الْجَرَّ بِ (مِنْ) هُوَ الْأَصْلُ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ فِي تَمْيِيزِ أَلْفَاظِ الْعُقُودِ : « ... فَإِنَّ أَضْفَتِ فَقُلْتُ : هَذَا أَوَّلُ رَجُلٍ ، اجْتَمَعَ فِيهِ لِرُومِ النُّكْرَةِ ، وَأَنَّ يَلْفُظًا بِوَاحِدٍ وَهُوَ يَرِيدُ الْجَمْعَ : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : أَوَّلُ الرِّجَالِ ، فَحَذَفَ اسْتِخْفَافًا وَاسْتِخْفَافًا ، كَمَا قَالُوا : كُلُّ رَجُلٍ ، يَرِيدُونَ : كُلُّ الرِّجَالِ . فَكَمَا اسْتِخْفَقُوا بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، اسْتِخْفَقُوا بِتَرْكِ بِنَاءِ الْجَمِيعِ ، وَاسْتِغْنَوْا عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَعَنْ قَوْلِهِمْ : خَيْرُ الرِّجَالِ ، وَأَوَّلُ الرِّجَالِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي تَرْكِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَبِنَاءِ الْجَمِيعِ ، قَوْلُهُمْ : عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، إِنَّمَا أَرَادُوا عَشْرِينَ مِنَ الدِّرَاهِمِ ، فَاسْتِخْفَقُوا وَاسْتِخْفَقُوا . وَلَمْ يَكُنْ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ يَغْيِرُ الْعَشْرِينَ عَنْ نُكْرَتِهِ ، فَاسْتِخْفَقُوا بِتَرْكِ مَا لَمْ يُحْتَجُّ إِلَيْهِ »^(٢) . وَشَرَحَ السِّيْرَافِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « يَعْنِي إِذَا أَضْفَتِ أَفْضَلَ وَيَابَهُ ، فَإِنَّكَ تَضْيِفُهُ إِلَى جَمْعٍ هُوَ أَحَدُهُمْ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ : ... فَتَضْيِفُهُ إِلَى جَمَاعَةٍ هُوَ أَحَدُهُمْ كِإِضَافَةِ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ وَالْوَّاحِدِ إِلَى جِنْسِهِ ... فَإِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الرِّجَالِ ، وَحَمَارُكَ أَفْرَهُ الْحَمِيرِ ، جَازَ أَنْ تَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِّنْ هَذَا الْجِنْسِ فَتَضْعُهُ مَوْضِعَ جَمَاعَتِهِ ، لِأَنَّكَ أَرَدْتَ بِالرِّجَالِ وَالْحَمِيرِ جِنْسَ الرِّجَالِ وَجِنْسَ الْحَمِيرِ ، وَلَمْ تُرِدْ رَجَالًا مَعْهُودِينَ وَلَا حَمِيرًا مَعْهُودَةً . وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْنَارُ وَالدِّرْهَمُ ، أَرَدْتَ جِنْسَ الدَّنَانِيرِ وَالدِّرَاهِمِ وَلَمْ تُرِدْ دِينَارًا بَعِيْنَهُ مَعْهُودًا ، وَلَا دِرْهَمًا بَعِيْنَهُ ... فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْنَا ، جَازَ أَنْ يُضَافَ إِلَى وَاحِدٍ مِّنْكَوْرٍ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ ... فَإِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ خَيْرُ الرِّجَالِ ، فَهَذَا اللَّفْظُ عَلَى حَقِّهِ

(١) شرح السيرافي: ٢/٣٢، وانظر: المقتضب: ٢/١٦٣ - ١٦٥ .

(٢) الكتاب: ١/٢٠٣، وانظر: ٢/١٥٧ - ١٥٨ .

وأصله في الكلام ، فإذا أرادوا التخفيف نزعوا الألف واللام وغيروا بناء الجمع إلى الواحد: لأنَّ الواحد شائع دالُّ على النوع مغنٍ عن لفظ جماعة تدلُّ على ذلك : فلم يُؤثِّروا غيره في حال الاختصار والاستخفاف : لأنه أخفُّ ألفاظ الجنس وهو مغنٍ عن غيره . فإمَّا أن تدخل الألف واللام وتجمع فتعطي الكلام حقَّه وأصله ، وإمَّا أن تختصر وتُوجز فتكتفي بالواحد المنكور ... اعلم أنَّ المقادير كلها محتاجة إلى إبانتهما بالأنواع لأنها تقع على الأشياء كلها ... فإذا أردت إبانة ذلك لم يكن بدُّ من ذكر النوع الدال على المقدار الذي ذكرته . وقد تقدَّم القولُ أنَّ النوع حكمه أن يعرف مجموعاً بالألف واللام^(١) ، فإمَّا جمعه فالأنواع واقعة على كلِّ واحدٍ من ذلك الجنس ، فهو إذاً واقعٌ على جماعة ، وأمَّا دخول الألف واللام فليتعرف أنه أريد به الجنس ، فيكون معرفاً به ، فكان وجه ذلك أن تقولَ : عشرون من الدراهم ، لأنَّ النون قد فصلت وليس العشرون عاملةً في المعارف . فلو قلتَ ذلك لكنت قد أتيت بالكلام على وجهه وحقيقته ، إلاَّ أنه يجوز فيه التخفيف كما ذكرنا فيما قبله . فإذا خُفِّف نزع الألف واللام ووحد؛ لأنَّ الواحد المنكور شائع في الجنس ... فلما خُفِّف نزع الألف واللام والتوحيد، وكانت العشرون عاملةً في النكرات ، نزعوا (من) أيضاً تخفيفاً ، وأعملوا العشرين في (درهماً) . فإن قال قائل : ولمَّ جاز أن تعمل العشرون وما جرى مجراها وليست بفعل ولا جارية عليه ، وإنما هي اسم جامدٌ ؟ فالجوابُ في ذلك أنَّ العشرين في الجمع بمنزلة (ضاربين) ، فلما كان ضاربون زيدا قد تدخل فيه النون فتنصب ما بعده ، كقولك : ضاربون زيدا ، وتَنْزِعُ النونَ ، فتجرُّ ما بعده ، كقولك : ضاربو زيدٍ ، وكان العشرون فيها النون إذا كان ما بعدها جنساً ، كقولك : عشرون درهماً ، وتَنْزِعُ النون منها إذا كان ما بعدها مالِكاً وما جرى مجراه ، للإضافة ، كقولك : عشرُ زيدٍ ، وكان ضاربون مقتضياً للمضروب كما كان عشرون مقتضياً للنوع ، أشبه

(١) وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٢٧/٢ ، ٧٢١ .

العشرون الضاربين فنُصِبَ ما بعدها مع النون ، وخُفِضَ ما بعدها مع نَزَعِهَا ...
 فلَمَّا كان دخول الألف واللام في (الدراهم) وجمعها ليس يُؤثِّرُ في العشرين
 معنىً يزولُ بتنكيرها وتوحيدها ، وكان نكرته الموحدة دالَّةً على ميثل ما دلَّتْ
 عليه الجماعة ، استجازوا تخفيفها حين استوى المعنى بالتخفيف في قولك :
 عشرون درهما . والكلام على أصله في قولك : عشرون من الدراهم وذلك
 معنى قوله : فاستخفوا بترك ما لم يُحتجُ إليه « (١) .

وقال - مُبَيِّنًا عِلَّةَ إِضَافَةِ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ إِلَى وَاحِدٍ مَنكُورٍ - : « فَإِذَا بَلَغَتْ الْمِائَةُ ،
 جُنْتُ بِلَفْظٍ يَكُونُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَهُوَ (مِائَةٌ) كَمَا قَالَ عَشْرُونَ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ
 الْعُقُودِ . وَبَيَّنَّتْ الْمِائَةُ بِإِضَافَتِهَا إِلَى وَاحِدٍ مَنكُورٍ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا الْعِلَّةُ
 الَّتِي لَهَا أُضِيفَتْ إِلَى وَاحِدٍ مَنكُورٍ ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا شَابِهَتْ الْعِشْرَةَ
 الَّتِي حَكَمَهَا أَنْ تُضَافَ إِلَى جَمَاعَةٍ ، وَالْعِشْرِينَ الَّتِي حَكَمَهَا أَنْ تُمَيِّزَ بِوَاحِدٍ
 مَنكُورٍ ، فَأَخَذَتْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَبَهًا : فَأُضِيفَتْ لِشَبَهِ الْعِشْرَةِ ، وَجُعِلَ مَا
 تُضَافُ إِلَيْهِ وَاحِدًا لِشَبَهِ الْعِشْرِينَ ، لِأَنَّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ نَوْعٌ يَبِينُهَا كَمَا يُبَيِّنُ
 النَّوْعَ الْمُمَيِّزُ الْعِشْرِينَ ... » (٢) .

وَيَسَلِّمُ لَنَا مَا زَعَمْنَا مِنْ كَوْنِ الْإِضَافَةِ هِيَ الْأَصْلُ فِي بَيَانِ جِنْسِ الْعَدَدِ بِبَيَانِ
 الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْظَانِ الْعُقُودِ ، وَالْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ ،
 وَالْأَعْدَادِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عِشْرَةٍ إِذَا مُمَيِّزَتْ بِاسْمٍ جَمْعٍ أَوْ اسْمِ جِنْسٍ . قَالَ الرُّضِيُّ :
 « ... أَصْلُ جَمِيعِ أَفْظَانِ الْعَدَدِ أَنْ تُضَافَ إِلَى مَعْدُودَاتِهَا ، فَإِنْ لَمْ تُضَفْ كَمَا
 بَيَّنَّ : أَحَدٌ عَشَرَ إِلَى مِائَةٍ ، فَلِئَلَّا كَمَا يَجِيءُ » (٣) .

(١) شرح السيرافي : ٢٠/٢-٢٢ ، وانظر : ٢٨ - ٢٩ ، ٣٤ ، والمقتضب :

٣٢٢/٣-٣٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٢) السابق : ٣٤/٢-٣٥ ، وانظر : المقتضب : ١٦٦/٢ - ١٦٩ ، والمفصل : ٢٥٤ -

٢٥٦ ، شرح المفصل : ٢٣/٦ .

(٣) شرح الكافية : ٢٨٧/٣ ، وانظر : ٣٠٠ .

أما بالنسبة لامتناع إضافة ألفاظ العقود ، فهناك عِلَّتَانِ ، إحداهما هي الموجبة والأخرى مُرَجَّحة . فالعلة الموجبة بينها الرضي حيث قال : « ... وكذا تركوا الجرّ في الأغلب ، في العدد الذي في آخره نون الجمع ، كعشرون وأخواته ، مع أنه كثير الاستعمال أيضاً ؛ وذلك لأن النون فيها ليست بنون الجمع حقيقةً ، بل مشابهة لها ، فلم تُحذف في الإضافة حذْفُ نون الجمع لمباينتها إياها ، ولم تُثبت معها لمسابتها لنون الجمع ، فتعذرت الإضافة ، لتعذر إثبات النون معها ، وحذفها . وقد جاء نحو : عشر ودرهم قليلاً ، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه ، نحو : عشروك ، قال :

وَمَا أَنْتَ وَيْكَ وَرَسْمَ الدِّيَارِ وَسِتُّوكَ قَدْ قَارَبْتَ تَكْتَمَلُ

إجراءً له مجرى : أَحَدَ عَشْرِكَ^(١) ، والعلة المُرَجَّحة هي خوف التباس الإضافة حينئذٍ بالإضافة إلى المالك^(٢) . أما ما علل به سيويه والسيرافي ذلك الامتناع ، وهو أنه إنما امتنعت تلك الإضافة لأن (عشرين) وأخواتها لم تَقُو قُوَّةَ اسم الفاعل ولا الصفة المشبهة به ، ولذلك أُلزمتُ طريقاً واحداً وهو النَّصْبُ ، فغير مُستقيم ؛ وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء ، ولا يحتاج الاسمُ كي تصحَّ إضافته أن يكون مُشَبَّهاً الفعل أو ما يعمل عمله من الأسماء ، وإنما يحتاج الاسمُ ذلك كي يعمل الرفع أو النَّصْبُ . ولذلك حُمِلت هذه

(١) شرح العافية : ٥٨/٢

(٢) السابق : ٥٨/٢ ، وانظر : المقتضب : ٣٣/٣ ، حيث العلة المانعة عنده هي

خوف الالتباس بإضافة إلى المالك ، وإنما اخترنا تعليل الرضي ، وجعلنا العلة التي ذكرها المبرّد مُرَجَّحةً ، قياساً على نحو : عندي راقودٌ خلّاً ، وراقودٌ خلّاً - على ما سيأتي بيانه - وذلك أن المميّز مع الإضافة يحتمل أن يكون المراد به المقدار ، أو المقدّر به ، ومع ذلك لم تمتنع الإضافة ، بل هي مرجوحة ، والنصب راجع عند إرادة المقدار ، وانظر : أيضاً :

التبصرة والتذكرة : ٣١٧/١ ، وشرح المفصل : ٢٣/٦-٢٤ ، الهمع : ٧٨/٤ .

الأسماء - أَلْفَاظُ الْعُقُودِ - في نصبها التمييز على نحو : ضاربون زيداً .
ونثبت نصَّ السيرافي ليتبين ما نسبناه إليه ، قال : « ... يعني^(١) أَنَّ النون
والتمييز لازمٌ للعشرين إلى التسعين كما كان تَرَكُ التتوين والإضافةُ لازماً
للثلاثة إلى العشرة ... إِنَّمَا أَلْزَمُوهَا النونَ ولم يُجيزوا إضافتها إلى الجنس ،
فيقولوا : عَشْرُ دَرَهْمٍ ، كما قالوا في الصِّفَةِ التي في معنى الفعل - يريد اسم
الفاعل - : ضاربون زيداً ، وضاربو زيدٍ ، وفي الصِّفَةِ المشبَّهة : حسنون وجهاً
، وحسنو وجوهٍ ؛ لأنها - أعني عشرين - لم تَقُو قُوَّةَ اسمِ الفاعل والصِّفَةِ
المشبَّهة ، فلمْ تَصَرَّفْ تَصَرُّفَهُمَا وألْزِمَتْ طَرِيقاً واحداً »^(٢) . وإِنَّمَا يصلح ما
ذكرناه من التعليل لتفسير وجوب عمل العشرين في النكرة دون المعرفة ، ولعدم
جواز تقدُّم تلك النكرة عليها ، وقد ذكر السيرافي ذلك حيث قال : « وتنصب
النوع الذي بعد العشرين إلى التسعين ، وَيُوَحَّدُ وَيُنْكَرُ ، والذي أوجب نصبه أن
عشرين جمعٌ فيه نونٌ بمنزلة ضاربين ، ونحو إسقاط نونه إذا أُضيف لمالكٍ ،
كقولك : عشرو زيدٍ ، يطلب ما بعده ويقتضيه كما أن (ضاربين) يطلب ما
بعده ، ويقتضيه . فَتُنْصَبُ ما بعد العشرين كما تُنْصَبُ ما بعد الضاربين من
المفعول ، للتشبيه الذي ذكرناه . إِلَّا أَنَّ عَشْرِينَ لا يعمل إلا في منكورٍ ، ولا
يعمل فيما قبله لأنه لم يَقُو قُوَّةَ ضاربين في كل شيء ؛ لأنه اسم جامد غير
مشتقٍّ من فعلٍ ، فلمْ يتقدم عليه ما عمل فيه ، لأنه غير مُتَصَرِّفٍ في نفسه ،
ولم يعمل إلا في نكرة ، من قِبَلِ أَنَّ المعنى في عشرين درهماً : عشرون من
الدراهم ، فاستخفوا وأرادوا الاختصار ، فحذفوا وجاءوا بواحد منكورٍ شائعٍ

(١) الضمير يعود على قول سيبويه ، وهو يعلل لوجوب إثبات النون في
عشرين وأخواتها : الكتاب : ٢٠٧/١ - « وإِنَّمَا فعلوا هذا بهذه الأسماء
وألزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة في معنى الفعل ، ولا التي
شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة » .

(٢) شرح السيرافي : ٣٧/٢ .

في الجنس فدُلُّوا به على النوع ... ولا يجوز أن يكون التفسير إلا بواحدٍ : إذ كان الواحد دالاً على نوعه مُستغنىً به «(١) .

وأما علة امتناع الأعداد المركبة من الإضافة ، فقد بيَّنها السيرافي حيث قال : « ... وانتصب ما بعدهما من قبل أن فيهما تقدير التنوين ، ولا يَصِحُّ إلا كذلك . والدليل على أنه لا يَصِحُّ إلا كذلك ، أن تقديره : خمسةٌ وعشرةٌ ، فالخمسَةُ ليس بعدها شيءٌ أُضيفَ إليه فوجب أن تكون منونة ، والعشرة محلها محل الخمسة ، وكانت منونة مثلها . وأيضاً فإننا لم نرَ شيئين جُعلا اسماً واحداً وهما مضافان ، أو أحدهما مضاف : فوجب نصبُ ما بعدهما للتنوين المقدر فيهما ... »(٢) .

أما منعُ إضافة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة - إذا ميَّزَتْ باسم جمع أو اسم جنس ، فله علتان : الأولى : خوف اللبس ، والثانية : افتقار المشاكلة . أمَّا خَوْفُ اللَّبْسِ ، فإنَّه لو قيل - مثلاً - عندي أربعة طَيْرٍ(٣) ، لاحتمل ذلك أن

(١) شرح السيرافي : ٣٤/٢ .

(٢) السابق : ٣١/٢ ، وانظر : المقتضب : ١٦٢/٢ - ١٦٣ .

(٣) (طير) عند سيبويه اسم جمع : الكتاب : ٦٢٤/٣ ، وقال أبو البقاء - التبيان : ٢١١/١ - ٢١٢ - : « وأصل الطير مصدر طار يطير طيراً ، مثل : باع يبيع بيعاً ، ثم سُمِّيَ الجنس بالمصدر . ويجوز أن يكون : طَيْرٌ ، مثل سيّد ، ثم خُفِّفَتْ كما خُفِّفَ سيّد . ويجوز أن يكون جمعاً مثل : تاجر وتجر . والطير واقع على الجنس والواحد طائر » ، وانظر : الكشاف : ٣٠٩/١ ، حيث قال الزمخشري « قيل : طاوساً وديكاً وغراباً وحمامة » وانظر أيضاً : الدر المصون : ٥٧٥/٢ ، وروح المعاني : ٢٨/٣ - ٢٩ ، والتحرير والتنوير : ٣٩/٣ ، حيث قال « اعلم أن الطير يُطْلَقُ على الواحد مرادفاً لطائر ، فإنه من التسمية بالمصدر وأصلها وصف فأصلها الوحدَة ، ولا شك في هذا الإطلاق ، وهو قول أبي عبيدة والأزهريّ وقطرب ، ولا وجه للترديد فيه . ويطلق على جمعه أيضاً وهو اسم جمع ، =

يكون المراد أربعة أفراد ، أو أربعة أنواع من ذلك الجنس ، فإذا جيء بـ(من) صار في الكلام نصٌّ على إرادة النوع . وأما افتقار المشاكلة فكينونته في إضافتها إلى اسم الجمع ككينونته في إضافتها إلى جمع الكثرة . ولأجل ذلك ذهب بعض النحاة إلى تجويز إضافتها إلى اسم الجمع ، إن كان مستعملاً لنقطة ، وذهب بعض آخر إلى تجويز إضافتها إليه مطلقاً : قياساً على جواز إضافتها إلى جمع الكثرة^(١) - مع كون تلك الإضافة على خلاف الأصل - ، وذلك إن لم يرد له جمع قلة ، بأن استغني بجمع كثرته عن جمع قلة^(٢) ، أو كان استعمال جمع القلة قليلاً . وينضاف إلى ذلك بالنسبة إلى اسم الجنس ،

= وذلك أن أصله المصدر والمصدر يجري على الواحد وعلى الجمع . وجيء بمن للتبويض : للدلالة على أن الأربعة مختلفة الأنواع وانظر حول ما ذكرناه من احتمال أن يراد باسم الجمع الأفراد أو الأنواع : الكتاب : ٦٢٣-٦٢٤ ، شرح التسهيل : ٣٩٣/٢ .

(١) جعل سيبويه إضافة أدنى العدد إلى جمع الكثرة على معنى (من) ، قال - الكتاب : ٥٦٩/٣ - : « وقد يجيء خمسة كلاب ، يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب ، أي هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : هذا حب رمان » . وقال في موضع آخر - الكتاب : ٦٢٤/٣ - : « وسألت الخليل عن : ثلاثة كلاب ، فقال : يجوز في الشعر ، شبهوه بثلاثة قرود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ، ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب ، كأنك قلت : ثلاثة عبيدي الله . وإن نونت قلت : ثلاثة كلاب على معنى ، كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت : كلاب » . وانظر : المقتضب : ١٥٦/٢-١٥٨ ، والمفصل : ٢٥٦-٢٥٧ ، وشرح المفصل : ٢٥/٦ .

(٢) انظر في الاستغناء ببعض أبنية الجمع عن بعض ، وفي تعاور الجموع المواقع : الكتاب : ٥٧٠/٣ - ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ، ٦٠١ ، ٦١٢-٦١٣ ، والمقتضب : ١٥٧/٢-١٥٨ ، والمفصل : ٢٥٦-٢٥٧ ، وشرح المفصل : ٢٥/٦ ، والدر المصون : ٥٨٠/٢-٥٨١ ، والهمع : ٧٦/٤-٧٧ ، والحديث النبوي في النحو العربي ، د. محمود فجال : ٢٩٨-٢٩٩ ، ٣٠١-٣٠٢ ، نقلًا عن الشاطبي .

أنَّ اسم الجنس « وُضِعَ لما فيه الماهيةُ المعينةُ ، سواءً كان واحداً ، أو مثنيً أو جمعاً »^(١) . قال السيوطي : « ... وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع ، نحو : ثلاثُ القوم ، أو اسم الجنس نحو : ثلاثُ نُحُل ؟ أقوال : أحدها : نعم ، ويقاس إن كان قليلاً ، وعليه الفارسي . وصحَّحَه صاحبُ البسيط ، لشبهه بالجمع ولوروده ، قال :

* ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ^(٢) *

وقال تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)^(٣) . والثاني : لا ينعقد عليه الأخفش وابن مالك وغيرهما . والثالث : التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلَّة ، فيجوز ، أو للكثرة ، فلا يجوز ، وعليه المازني . وعلى المنع طريقه أن يُبيِّن بـ (مِنْ) ، فيقال : ثلاثةٌ من القوم ، وأربعةٌ من الطير ، وثلاثٌ من النحل ، وهو في اسم الجنس أكدٌ من اسم الجمع^(٤) . وما ذهب إليه المازني أقرب للقياس ، وذلك أن اسم الجمع إذا كان للقلَّة كان متفقاً مع جمع القلَّة في

(١) شرح الكافية : ٣٦٦/٣ ، وانظر : الكتاب : ٥٨٢/٣ - ٥٨٦ ، ٥٩٥ .

(٢) انظر : الكتاب : ٥٦٥/٣ ، وانظر أيضاً : ٥٦٤ ، حيث قال سيبويه :

« وتقول : ثلاث ذود : لأن الذود أنثى ، وليست باسم كُسِّرَ عليه مُذَكَّرٌ .

وقال الراغب - المفردات : ١٨٣ - « والذود من الإبل العشرة » . وانظر :

الخرزانه : ٣٦٨/٧ ، حيث قال : « والذود من الإبل ، قال ابن الأنباري :

سمعتُ أبا العباس يقول : ما بين الثلاث إلى العشرة ذود . وقال

الفارابي : وهي هنا ثلاثة ، وهي مؤنثة . وقال في (البارع) : الذود لا

تكون إلا إناثاً . ويرد عليه قوله : أصاب البُكرُ - بفتح الباء - وهو الفتى

من الأبل .

(٣) النمل : ٤٨ .

(٤) الهمع : ٧٥/٤ ، وممن يبدو من كلامه أنه يرى قياسية إضافة تلك الأعداد

إلى اسمي الجمع والجنس ، ابن عصفور : المقرب : ٣٣٤ - ٣٣٥ .

الدلالة . وما ذهب إليه الفارسي - بشأن جواز الإضافة إلى اسم الجمع المستعمل للكثرة - يؤيده السَّماعُ . وقد اختلف في نوع ودلالة كلمة (رهط) ، فذهب البعض إلى أنها اسم جمعٍ للقلَّة وذهب آخرون إلى أيه للكثرة ، وذهب غيرهم إلى أنه جُمع لا واحد له من لفظه . قال الزمخشري : « وإتّما جاز تمييز التسعة بالرهط ، لأنه في معنى الجماعة ، فكأنه قيل : تسعة أنفس . والفرق بين الرهط والنَّفَر : أن الرهط من الثلاثة إلى العشرة ، أو من السبعة إلى العشرة ، والنفر من الثلاثة إلى التسعة ... وهم الذين سَعَوْا في عقر الناقة ، وكانوا عتاة قوم صالح ، وكانوا من أبناء أشرافهم »^(١) . وجاء في الفتوحات : « ... وفي المصباح : الرهط ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة ... وهو جمع لا واحد له من لفظه »^(٢) . وقيل الرهط من سبعة إلى عشرة وما دون السبعة إلى الثلاثة نَفَرٌ . وقال أبو زيد : الرهط والنفر ما دون العشرة من الرجال . وقال ثعلب أيضاً : الرهط والنفر والقوم والمعشر والعشيرة معانهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم وهو للرجال دون النساء . وقال ابن السكيت : الرهط والعِتْرَةُ بمعنى ، ويُقال : الرهط ما فوق العشرة إلى الأربعين^(٣) ، قاله الأصمعي ، ونقله ابن فارس أيضاً . ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون ... ونصرَّ سيبويه على امتناع ثلاثة غنم «^(٤) . وقال الألويسي : « ... واختار غير واحد أن إضافة تسعة إلى رهط ههنا باعتبار أن رهطاً لكونه اسم جمعٍ للقليل في حكم أشخاص ونحوه من جموع القلة ، وهي يضاف إليها العدد

(١) الكشاف : ٣٧٢/٣ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢١٣/٣ ، حيث قال :

« اسم للجمع ، وجمعه أُرْهُط ، وجمع الجمع أُرَاهُط » .

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش ، وجعل الدود مثله : معاني القرآن : ٦٥٠/٢ .

(٣) انظر : المفردات : ٢٠٤ ، حيث قال الراغب : « الرهط العصابة دون

العشرة ، وقيل يقال إلى الأربعين » .

(٤) ٣١٩/٣ .

كتسعة أشخاص ، وتسع أنفس . وهذا معنى قولهم : إن وقوع رهط تمييزاً
 لتسعة باعتبار المعنى ، فكأنه قيل تسعة أشخاص ، وقيل : أي تسعة أنفس .
 وتأنيث العدد لأن المذكور في النظم الكريم (رهط) وهو مُذَكَّرٌ ؛ فليس ذاك
 من غير الفصيح كقوله : ثلاثة أنفس وثلاث نود ، نعم تقدير ما تقدم أسلم
 من المناقشة ، وأما ما قيل : أي : تسعة رجال ففيه غفلة عما أشرنا إليه ،
 ثم إنه ليس المراد أن الرهط بمعنى الشخص أو بمعنى النفس ، بل أن
 التسعة من الأشخاص ، أو من الأنفس هي الرهط ، فليس المعدود بالتسعة
 ما دلَّ عليه الرهط من الجماعة ، ليكون هناك تسع جماعات لا تسعة أفراد .
 وقال الإمام : الأقرب أن يكون المراد تسعة جمع ، إذ الظاهر من الرهط
 الجماعة ، ثم يحتمل أنهم كانوا قبائل ويحتمل أنهم دخلوا تحت العدد
 لاختلاف صفاتهم وأحوالهم ، لا لاختلاف النسب . أهـ ، وقيل : كان هؤلاء
 التسعة رؤساء مع كل واحد منهم رهط ، ولذا قيل (تسعة رهط) ... (١)
 وما كان الأقرب عند الإمام هو الأقرب عندي ، والله أعلم .

هذا حُكْمٌ تبيين أجناس الأعداد ، من بين المقادير ، من جهتي القياس
 والاستعمال . وحكم باقي المقادير - وهي المسوح والمكيل والموزون - من
 تلكما الجهتين كحكم الأعداد إلا بعض اختلافات تتعلق بالاستعمال ،
 والدلالة ، نيينها من خلال نصوص النحاة .

قال سيبويه - موضحاً الأصل في تفسير المسوحات وما يشبه المقادير - :
 « هذا باب ما يَنْصِبُ نَصَبٌ (كم) إذا كانت منونةً في الاستفهام والخبر (٢) .
 وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك : ما في السماء موضع كفضحاً ،
 ولي مثله عبداً ، وما في الناس مثله فارساً ، وعليها مثلها زبداً . وذلك أنك

(١) روح المعاني : ٢١٢/١٩ .

(٢) انظر باب (كم) الاستفهامية والخبرية : الكتاب : ١٥٦/٢ - ١٧٠ .

أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كفٍّ من السحاب ، فَحَذَفَ ذلك تخفيفاً كما حَذَفَهُ من عشرين حين قال : عشرين درهماً ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حَمَلَتْ عليه ، فانتصب بملء كفٍّ ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين : لأن (مِثْلَ) بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد مَنَعَ الإضافة . وزعم الخليل - رحمه الله - أن المجرور بدل من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت : لي مثله ، فقد أبهمت ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت درهماً ، فقد اختصاصت نوعاً ، وبه يُعْرَفُ من أيِّ نوع ذلك العدد . فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة ، والفروسية ، والعبيد . فإذا قال عبداً فقد بَيَّنَّ من أي أنواع المِثْلُ . والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المِثْلُ ، فاستخرج على المقدار نوعاً ، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين ولا من اسمه ، ولكنه يَنْصِبُ كما تَنْصِبُ العشرون ، ويحذف من النوع كما يُحذف من نوع العشرين ، والمعنى مختلف ... » (١). وقال السيرافي ، شارحاً ذلك النص : « المقادير في المكيل والموزون والعدد والمساحة وغير ذلك يجري مجرى واحداً ... وقد جعل سيبويه بعض هذه المنصوبات من الأنواع هو الأول ، وبعضه غير الأول . فأما ما كان منه هو الأول ، فهو ما كان الأول منه ، مثله وشبهه وملؤه ، وتعتبر ذلك بآنك لو جعلت المنصوب في موضع الأول وجعلت الأول تابِعاً له لم يتغير معناه ، مرفوعاً ومنصوباً ، ألا ترى أنك تقول لي ملؤه عسلاً ، وعسل منصوب ، ولو قلت : لي عسل ملؤه ، لأدى ذلك المعنى ولم يكن بينهما فصل ، وكذلك : لي مثله عبداً ، ولو قلت : لي عبداً مثله ، لأدى ذلك المعنى ، وهذا معنى قوله (فاستخرج على المقدار نوعاً ،

(١) الكتاب : ١٧٢/٢-١٧٣ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٢٧/٢ ،

والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه) ، يعني ليس بنعت له ، وإن كان هو هو ... وفَصَلَ سيبويه بين لي مِثْلُهُ عبداً ، وبين عشرين درهماً : لأن الدرهم ليس بالعشرين كما كان مثله هو العبد ، لأنك لا تجعل الدرهم مكان العشرين فتقول : لي درهمٌ عشرون ، وإن كان العشرون و (لي مثله) يشتركان في نصب ما بعدهما . ولو قلت : لي مِلاءُ الدار رجلاً ، لم يكن رجلاً هو الأول : لأن ملاء الدار لجماعة ، ورجلاً هو واحد ، ولكن ملاء الدار كعشرين ... « (١) . فكون المنصوب هو الأول - مع مِثْلٍ وشِبْهٍ ومِلاءٍ ونحوها مِمَّا يُشَبِّهُ المقادير - مِمَّا تَفْتَرِهُ فِيهِ هذه المبهامات عن العدد من جهة الدلالة ، وَتَتَّفِقُ فِيهِ مع تمييز النسبة من جهة أن الإبهام الذي احتيج معه إلى التمييز ناشيء عن تحويل التركيب (٢) بالتقديم والتأخير .

والأنواع المذكورة في نصر سيبويه - باستثناء : ما في السماء موضع كَفَّ سحاباً - تتفق مع عشرين من جهة وجوب نصب المميّز ، حتى مع حذف ما به التمام ، بمعنى أنه لو حذف المضاف إليه في تلك الأمثلة ، لما صحَّ الإضافة إلى المميّز : لعدم استقامة المعنى . قال ابن مالك : « مُميّزُ المضاف إن لم يُغني عن المضاف إليه تَعَيّنَ نَصْبُهُ . وإن أغنى عنه جاز أن يُجرَّ بإضافة المميّز إليه . فالأول نحو : لي ملوّه عسلاً . والثاني نحو : هو أشجع الناسِ

(١) شرح السيرافي : ٢٥/٣ - ٢٦ .

(٢) قال المحلى - مفتاح الإعراب : ٦٨ - ، مُعرِّفاً تمييز النسبة : « هو كل اسم وُضِعَ غيره أو ضميره مكانه فَحَصَلَ فِي الكلام إبهام فَخَرَجَ فِي الكلام هو مَفْسَراً » . وانظر الهمع : ٦٨/٤ - ٦٩ ، حيث جعل السيوطي التمييز في : امتلاً الإثناء ماءً ، مُشَبَّهاً بالمنقول ، قال : « وتارةً يكون مُشَبَّهاً بالمنقول ، نحو : امتلاً الإثناء ماءً ، ونعم زيدٌ رجلاً . ووجه الشبه أن (امتلاً) مطاوع (ملاً) ، فكأنك قلت : ملاً الماءَ الإثناءً ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً . والأصل : نِعْمَ الرَّجُلُ ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً » .

رجلاً ، فلك في هذا أن تقول : هو أشجع رجلٍ . وليس لك في الأول أن تقول : لي ملءٌ عسلٍ «^(١) . وقال أيضاً :

« وانصبه بعد ما بـ (مثل) جرّ أو (ملء) وما ضاهاهما كما قَضُوا

... تقول : لي مثلُ الغنم خيلاً ، وملكُ الجبِّ زيتاً ، ومقدارُ الكُثيبِ دقيقاً ...
ومن انتصابه بعد (مثل) قول الشاعر :

فإن خِفْتَ يوماً أن يَلِجَ بِكَ الهَوَى فإِنَّ الهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْرًا «^(٢).

وإنما استثنينا : ما في السماء موضع كفٍّ سحاباً ، لأنَّ (موضع كفٍّ) مقدارٌ : (مساحةٌ) ، وليس شبيهاً بالمقدار^(٣) ، وعلى ذلك فإضافته جائزة ، على ما ذكره النحاة من أنه يجوز في مُميّز غير الأعداد من المقادير النصبُ والجَرُّ ، إلا أنَّ النصبَ أولى : لِعلَّةٍ ستّتضح من نصوص النحاة . قال سيبويه : « هذا بابٌ ما ينتصبُ لأنه قبيحٌ أن يكون صفةً . وذلك قولك : هذا راقودٌ خلّاً ، وعليه نَحْيٌ سمناً . وإن شئت قلت : راقودٌ خلٌّ ، وراقودٌ من خلٍّ «^(٤) . وقال السيرافي « راقودٌ ، ونَحْيٌ مقدارٌ ينتصب ما بعدهما إذا نونتهما كما ينتصب ما بعد أحدَ عشرَ ، وعشرين ، ... وإن أضفتهما ، فبمنزلة مائة درهم وألف ثوب ... »^(٥). وجاء في أرجوزة ابن مالك (الكافية الشافية) :

(١) شرح الكافية الشافية : ٧٧١/٢ ، وانظر : الهمع : ٦٥/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٧١/٢ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ .

(٣) انظر شرح السيرافي : ٢٥/٣ ، حيث قال : « ... وقوله : ما في السماء

موضع كفٍّ ، مقدارٌ من المساحة كما أن عشرين مقدارٌ من العدد ... » ،

وانظر : الملخص : ٤١١/١١ .

(٤) الكتاب : ١١٧/٢ .

(٥) شرح السيرافي : ١١٦/٢ .

« وَأَكْثَرَ اسْتَعْمَالِهِ بَعْدَ الْعُدَدِ كَذَا كَثِيراً بَعْدَ مِقْدَارٍ وَرُدُّ
 ك (شِبْرٍ أَرْضاً و (قَفِيزٌ بُرّاً) و (مَنَوِينِ عُنْجُداً ^(١) وَتَمْرًا
 وَاَجْرُرُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا أَضْفَتْهَا ك (مَدُّ بُرٌّ كَالِ ذَا ^(٢)) .

وقال ابن مالك في شرحه لتلك الأبيات : « ... لما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام ، وكان الإبهامُ بعدَ العددِ والوزن والكيل والمساحة أكثرَ منه بعد ما سوى ذلك قويي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها . والعدد أولى به لوجهين : أحدهما : أن العدد قد يُمَيِّزُ بالكيل ، والوزن ، والمساحة ، نحو : عشرين مَدًّا ، وثلاثين رطلاً ، وأربعين شبراً . والثاني : أن من مُمَيِّزِ العدد ما يجبُ انتصابه على التمييز ، ك (عشرين درهماً) . وليس من مُمَيِّزِ الثلاثة ما يجبُ انتصابه . بل مُمَيِّزُ الثلاثة يجوزُ نصبه على التمييز وجُرُّه بالإضافة إليه . ولذا لما مُثِّلَتْ ب (شِبْرٍ أَرْضاً) و (قَفِيزٍ بُرّاً) ، و (مَنَوِينِ عُنْجُداً وَتَمْرًا) قُلْتُ :

وَأَجْرُرُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا أَضْفَتْهَا

وذلك قولك : لا تُحْقِرَنَّ ظُلَامَةً ، ولو شِبْرُ أَرْضٍ ، ولا بُرّاً ولو مَدُّ بُرّاً ، أو رَطْلُ مِلْحٍ ^(٣) . ونأتي إلى بيانِ عِلَّةِ كونِ النصب - لا بالإضافة - هو الأولى . قال السيوطي : « والمقادير إذا أُريدَ بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها ، نحو : عندي منوا سمنٍ ، وقفيزٌ بُرٌّ ، وذراعٌ ثوبٍ . يريد الرطلين اللذين يُوزَنُ بهما ، والمكيال الذي يُكَالُ به البُرُّ ، والآلة التي يُذْرَعُ بها الثوب . وإضافة هذا النوع على معنى اللام ، لا على معنى (من) ^(٤) . فأولويةُ النصب آتيةٌ من جهة أن فيه نصاً على إرادة

(١) العنجد : الزبيب ، على ما ذكره المحقق .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٦٧/٢ .

(٣) السابق : ٧٦٨/٢ - ٧٦٩ .

(٤) الهمع : ٦٥/٤ .

المقدار ، لا المقدَّر به ، والجرُّ يحتمل الأمرين ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في بيتين من أرجوزته ، ثم فصلَ الحديث عنه في شرحه لهما . قال :

وكالثلاثة اجْعَلْنَ كُلَّ وَعَا مُمَيِّزاً بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ مَعَا
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يُنَوِّ مَقْدَارٌ مُنْعُ ك (ظَرْفٌ سَمْنٌ فِيهِ مَالُهُ صُنِعُ

المراد بالثلاثة : الكيل ، والوزن ، والمساحة . وقد أجزت العرب الأوعية مجراها في الافتقار إلى مُمَيِّزٍ ، يستعمل تارة منصوباً ، وتارةً مجروراً ، بشرط أن يراد المقدار . تقول : عندي راقودٌ خلأً ، وراقودٌ خلٌّ ، وظرفٌ سمناً ، وظرفٌ سمنٍ ، وحبٌّ^(١) ماءً ، وحبٌّ ماءٍ . والنصبُ أولى من الجر : لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد : أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور ، من الجنس المذكور . وأما الجرُّ : فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب . ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور ، دون ما هو وعاءٌ له ، كقولك : اشتريت ظرفَ سمنٍ فارغاً ، وبعثت سقاءً لبِنٍ مملوءاً عسلاً^(٢) .

وخلاصة ما نخرج به : ليس لتمييز المقادير وظيفةٌ غير رفع الإبهام الناشيء عن الوضع ، عن المقادير وما أشبهها . والأصل في رافع الإبهام من جهة القياس أن يأتي مجروراً بـ (من) اليبانية ، سواءً كان جمعاً مقروناً بأل الجنسية ، أو اسم جنس جمعي ، وينبغي له أن يكون مقروناً بأل ، أو اسم جنس إفرادي ، ويجوز فيه الاقتران بأل وعدمه . وقد عدلوا عن ذلك الأصل في الاستخدام : لقصد الاختصار والتخفيف - كما عدلوا عن اتباع اللقب للاسم ، إذا كانا مفردين إلى إضافته إليه - ، والأصل المعدول إليه هو الإضافة ، وذلك إذا لم يمنع منها مانع من جهة المعنى أو الصناعة ، فإن منع ، صيرَ إلى النصب ، والنصب كما يكون واجباً يكون جائزاً .

الدَّجِيلُ

(١) قال المحقق : الحُبُّ : الجرَّةُ الضَّخْمَةُ ، وغطاؤها : الكرامة ، ومنه قولهم (حُبّاً وكرامةً) .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٦٩/٢ - ٧٧٠ .

الحمدُ لك ربِّي على ما أنعمتَ به وتفضّلتَ .
والحمدُ لك على ما يسّرتَ وأعنتَ فتمَّ بعونك ما أتممت . وأفضلُ
الصلاة وأتمُّ التسليم على مَنْ بالصلاة والسلام عليه أمرت .

وبعد .

فقد وُضِعَ لهذه الدراسة هدفان رئيسان ، تحقيق الأول منهما يُحقَّقُ

الثاني .

والأول : بيان وظائف الأبواب - محلّ الدراسة - وخصائصها .
والثاني : الكشف عن أدوار تلك الأبواب الدلالية في ضوء معرفة
وظائفها ، وغيرها مما يختصُّ به كلّ منها ، وما تمتاز به كلّ صورة من صور
الباب .

واستدعى تحقيق الهدف الأول التعرف على العلاقات التي تربط بين
تلك الأبواب وغيرها من أبواب هذا العلم ، كما استدعى الاستعانة ببعض
مُعطيات الفروع الأخرى - من علم اللغة - فيما يتعلّق بالجوانب المدروسة .
على حين تطلّب تحقيق الهدف الثاني النصوص . فكان نصُّ القرآن
الكريم هو الأساس ، لأسباب منها :

الرغبة في تجنب ما يكتنف اعتماد الشعر من محاذير لا يمكن معها
-في الغالب- القطعُ برأي في المسائل التي ظلت محلّ خلاف وأخذ ورد بين
أصحاب هذا العلم ، فكانت ممّا تركه الأوائل للأواخر ، ليدلوا فيه بدلوهم ؛
توصلاً إلى كلمة فصل ، والفصل يتمُّ بالاحتكام إلى الأسلوب الذي يعلو قوله
فيه كلّ قول . وإنما جعل ذلك من أهداف البحث ، إزاحةً لبعض ما يُثقل كاهل
النحو ، وكشفاً عما يختبئ وراء ما شدّ -من الصور التي حُكِمَ عليها بذلك-
من عميق المعاني ودقيقها .

والسبب الثاني : ما يمتاز به ذلك النصُّ على كلّ النصوص غيره ،
حيث توافرت على خدمته علومٌ كثيرة ، كلّ في الجانب الذي يختصُّ به ، فلم
يَبْقَ على مُريد الاستفادة منه على أيِّ نحوٍ من الأنحاء ولأيِّ غرضٍ من
الأغراض ، إلّا الهرّوع إلى ذلك التراث ، ينهل منه ويستهديه لتحقيق ما يطمح
إلى تحقيقه . وينضاف إلى ذلك مميّزةٌ أخرى وهي إمكان الإحاطة بما وراء
أبنية وتراكيب آياته من مقامات استدعتها -وذلك بواسطة الرجوع إلى أسباب
النزول - ، فاقترضت إيثارة احتمالٍ بنائيٍّ على آخر يشترك معه في أن
أصول الصناعة لا تأبى أيّاً منهما . وتلك الميزة وإن توافرت لبعض النصوص
على بعض الوجوه إلا أن النصَّ الكريم لا يُدانيه أيُّ نصٍّ فيما حظي به في
هذا الجانب . والثمرة العملية لذلك الوصول إلى قلب المعنى والكشف عن لبّه ،

الخاتمة

وذلك من أهمّ عوامل الترجيح بين الوجود المحتملة لاختيار الوجه الأوفق بالمراد، وذلك فيما يحسُن فيه الاختيار والترجيح . وختام تلك الأسباب الناحية التعبدية ، إذ المعاش للقرآن على ذلك النحو وغيره من الأنحاء المتعارف عليها ، مُتَعَرِّضٌ لَأَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ -صلى الله عليه وسلم - : خيركم من تعلم القرآن وعلمه .

وإنما عدنا لبسط الحديث عن أهداف الدراسة والمقام مقام حديث موجزٍ عن نتائجها ، لأنّ النتائج - وذلك أمرٌ بدهي - هي محصلة العمل بمقتضى الأهداف ورؤيتها متجاورتين تكشف عما تحقق وما تخلف .
ونُعَرِّضُ ما تحقَّق من أهداف الدراسة ، ليسهل دُلْنَا على المتخلف منها :
- أمكن التوصل إلى إثبات وظائف لم يذكرها النحاة لبعض الأبواب .
من ذلك إثبات أن من وظائف الحال الأساسية : التخصيص ، والتعميم ، وبيان زمن الحدث ، وبيان العلة ، ومن غير الأساسية المدح والذم ، والتهديد ، والتحسّر وغيرها مما أشرنا إليه ولم نتحدث عنه - لضيق الوقت - وقد قدّمنا تفسيراً لأداء الحال لبعض تلك الوظائف ، وهو وجود أوجه شبه بينها وبين الأبواب التي أدت وظائفها الأساسيّة ، وتلك الأبواب هي : النعت والظرف والمفعول لأجله .

ومن ذلك إثبات أن من وظائف الإضافة الأساسية التعميم والتوضيح .
ومُسَوِّغُ أدائها لوظيفة التوضيح إتفاقها مع النعت في أداء وظيفة التخصيص ، وذلك فيما جاءت الإضافة فيه - وهي مَوْضَّحة - مؤدية دور النعت ، وهو ما عبّر عنه النحاة : بإضافة الاسم إلى القائم مقام الوصف - كما في زيدنا - ، أما ما جاءت فيه مَوْضَّحةً بإضافة الاسم إلى لقيه فهي مَحْمُولَةٌ عِنْدنَا على عطف البيان ، وعطف البيان مُكْمَلٌ لباب النعت ، والتوضيح به أكثر ما يكون مع الأعلام وأسماء الإشارة ، وهي فرعٌ عليه ، فَقَصَّرُ دورها عن دوره بأن اِخْتَصَّتْ بتوضيح الأعلام .

أما مُسَوِّغُ إفادتها للعموم ، فهو تبادلها و (أل) النيابة ، حيث تنوب عن (أل) في مواضع ، وتنوب (أل) عنها في أخرى ، فصَحَّ بناءً على تلك العلاقة أداء الإضافة لتلك الوظيفة ، وذلك حيث لا يكون المضاف إليه من ألفاظ العموم أو مقروناً بما يفيد ؛ إذ أدائها لتلك الوظيفة في تلك الحالة ، إنما هو ناتجٌ سريان ما في المضاف إليه إلى المضاف . وكان من نتائج ذلك التناوب - بإضافة إلى ما ذُكِرَ - أن يأتي تعريف الإضافة التي بمعنى اللام مفيداً العهد الذكري والذهني .

أمكن التوصل إلى بيان ما تتفق فيه تلك الأبواب وتفترق ، من جهة

الوظائف الأساسية وغيرها . فكلُّ من النعت ، والحال ، وعطف البيان ، والإضافة ، و تمييز المقادير ، تتفق في أن لكلِّ منها وظائف أساسية . ويفترق كلُّ من عطف البيان و تمييز المقادير عن باقيها في أنه ليس لأحدهما وظائف غير أساسية . وتفسير ذلك يأتي من جهة كون كل واحدٍ من البابين ، مُكَمَّلًا لبابٍ آخر من جهة وظائفه الأساسية التي يتعدَّرُ أدائه لها لتعارضها مع خصائصه . فعطفُ البيان مُكَمَّلٌ لباب النعت ، حيث يوضَّح به لجموده ما لا يمكن توضيحه بواسطة النعت ؛ إذ الاشتقاق شرط فيه . والشيء نفسه يقال بالنسبة للتخصيص . و تمييز المقادير وما يشبهها مُكَمَّلٌ لبابي النعت والإضافة ، حيث تُخصَّصُ بواسطته النكرات في المواضع التي يتعدَّرُ فيها ذلك التخصيص بالنعت أو الإضافة . وذلك بناءً على ما تمَّ إثباته من أن الأصل في بيان أجناس المقادير ، - من جهة الاستعمال ، لا القياس - هو الإضافة . وإنما انفردت الإضافة بتلك الوظيفة في تلك المواضع ، لأنه يتعدَّرُ إيقاع أسماء الأجناس ، فيما عدا الأعداد ، نعوتاً ، ويلحق بالأعداد بعض المقادير حيث يصحُّ النعتُ بها في مقام إرادة المبالغة ، خاصةً .

وفيفترقُ البديلُ عن تلك الأبواب من جهة الوظائف الأساسية ؛ إذ لا يؤتى به للتخصيص أو التعريف أو التوضيح ، وذلك لأن مبنى الباب على العدول عن الأصول المقررة لبناء التراكيب والتي ينشأ عن مخالفتها تولد ما يقتضي التفسير ، أو التخصيص ، أو التوضيح أو التفصيل . والبديل يتفوق في ذلك الأساس البنائي و تمييز النسبة ، وإن اختلفا في بعض الصور والتفصيلات ، ولذلك اجتزأنا ببيان محور باب البديل وخصائصه عن الحديث عن تمييز النسبة . ويتفقُ البديلُ و تمييز النسبة مع النعت والحال والإضافة في أنه يؤتى به لإفادة المبالغة في المدح أو الذم ، وغيرهما ، إلى آخر ما هنالك من الوظائف التي تُعدُّ بالنسبة لتلك الأبواب وظائف غير أساسية .

أما بالنسبة للخصائص فقد اتضح أن تأثير أوجه المشابهة بين الأبواب ، لا يقتصر على وظائفها ، بل يمتدُّ إلى خصائصها أيضاً . من ذلك - على سبيل المثال - وقوع الحال لازمة كثيراً ، على حين أن الانتقال من خصائصها . وإنما صحَّ ذلك فيها لمشابهتها للنعت . وما يُفَرِّقُ به بينهما في تلك الحالة ، هو الدلالة على كيفية التباس الحدث بالمتحدث عنه أو عدم ذلك ، ومن صور تأثير أوجه المشابهة بين الأبواب على خصائصها ، صحَّة وقوع الحال جامدة - مع ملاحظة أنها تكون عندئذ دالة على إحدى الكيفيات المحتملة لالتباس الحدث بصاحبها - . ومُسَوِّغٌ وقوعها كذلك مشابتهتها للخبر ، وغيره من الأبواب وهي المفعول فيه والمفعول به والتمييز ، والجمود من خصائص

الأبواب الثلاثة الأخيرة ، أما الخبر وتمييز النسبة فيقعان جامدين كما يقعان مشتقين .

- وَمِمَّا تُوَصَّلُ إِلَيْهِ : أنْ لِمُرَاعَاةِ دَلَالَاتِ التَّعْرِيفِ دَوْرًا مُهِمًّا جَدًّا ، مِنْ جِهَةِ وِظَائِفِ الْأَبْوَابِ وَخِصَائِصِهَا مَعًا . فَقَدْ أَدَّى أَخْذُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بَعِيْنَ الْعَتَبَارِ - بِالنَّسْبَةِ لِلْوِظَائِفِ - إِلَى تَعْدِيلِ الْحُكْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِكُلِّ مَنْ النَّعْتِ وَالْإِضَافَةِ ، وَهُوَ أَنَّهُمَا يَفِيدَانِ التَّخْصِيصَ بِشَرْطٍ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، وَهُوَ - بِالنَّسْبَةِ لِلنَّعْتِ - : أَنْ يَكُونَ وَالْمَنْعُوتُ نَكْرَةً ، وَبِالنَّسْبَةِ لِلْإِضَافَةِ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَتَيْنِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَغَّلَةِ فِي الْإِبْهَامِ . وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ نَعْتَ الْمَعْرِفَةِ يَأْتِي مُخَصَّصًا كَثِيرًا ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يَكُونُ تَعْرِيفُ كُلِّ مَنْ مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ اسْتِغْرَاقِيًّا . وَالْحُكْمُ نَفْسَهُ يَنْسَحِبُ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقْرُونًا بِأَلٍ مُقِيدَةٍ الْاسْتِغْرَاقِ ، أَوْ يَكُونُ الْمُضَافُ جَمْعًا مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ ، وَهُوَ يَصْدُقُ عَلَى فَنَاتِ فَتَصْيِرُهُ الْإِضَافَةَ مُخْتَصًّا بِإِحْدَاهَا . أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْخِصَائِصِ ، فَإِنَّ مِنْ نَتَائِجِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْحُكْمِ الَّذِي حَكَّمُوا بِهِ لِكُلِّ مَنْ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَهُوَ أَنَّهُمَا لَا يَقَعَانِ إِلَّا نَكْرَةً ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ : لَا يَقَعُ الْحَالُ وَتَمْيِيزُ النَّسْبَةِ مَعْرِفَتَيْنِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّعْرِيفِ الْاسْتِغْرَاقِ - سِوَاءً كَانَ بِأَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ - وَالْمَقَامُ مَقَامٌ مُبَالِغَةٌ . وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءِ النَّأْيُ بِمَا جَاءَ كَذَلِكَ مِنْ شَوَاهِدٍ وَمِنْهَا شَوَاهِدُ قِرْآنِيَّةٍ - عَنِ أَنْ تَمْتَدَّ إِلَيْهَا الْأَيْدِي بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي يُوْدِي إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ .

- قَدَّمْنَا تَفْسِيرًا لِكَثِيرٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ الَّتِي حَكَّمَتْ بِشَذُوذِهَا عَنِ أَحْكَامِ الْأَبْوَابِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا . وَذَلِكَ التَّفْسِيرُ يَسُدُّ الْبَابَ أَمَامَ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، كَمَا أَنَّهُ يُسْقِطُ الْحَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي يَتَبَدَّلُ بِسَبَبِهِ الْمُرَادُ . فَقَدْ أَدْخَلْنَا تِلْكَ الظَّوَاهِرَ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهَا تَحْتَ قَاعِدَةٍ : مَقَامُ الْمُبَالِغَةِ مَقَامٌ خُرُوجٍ عَنِ مَقْتَضِيَّاتِ الصَّنَاعَةِ : مِرَاعَاةً لِمَقْتَضِيَّاتِ الْمَعْنَى . وَالْقَلِيلُ الْبَاقِي يَدْخُلُ تَحْتَ قَاعِدَةٍ أَعْمٍ : وَهِيَ : تَجَوُّزُ مَخَالَفَةِ الْأَصُولِ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ إِلَّا بِوَسْطَةِ تِلْكَ الْمَخَالَفَةِ ، وَمِمَّا تَشْمَلُهُ تِلْكَ الْقَاعِدَةُ قَوْلُهُمْ فِي بَابِ الْحَالِ : ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ .

وَجَمَعْنَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ كَثِيرًا مِنْ صُورِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ ، مُحَلِّينَ شَوَاهِدَهَا وَمُبَيِّنِينَ مَصْدَرَ الْمُبَالِغَةِ فِي كُلِّ مِنْهَا - مَا أَمْكَنَّا ذَلِكَ - ، وَأَشْرْنَا إِلَى مَا يَتَّفِقُ النَّعْتُ فِيهِ وَالْحَالُ وَالْخَبْرُ مِنْ تِلْكَ الصُّورِ . أَمَّا فِي بَقِيَّةِ الْفُصُولِ ، فَقَدْ تَحَدَّثْنَا فِي كُلِّ فِصْلِ عَمَّا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ صُورِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ . وَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَبْوَابِ الَّتِي تُوْدِي وَظَائِفُ أُخْرَى إِلَى جَانِبِ الْوِظَائِفِ الْأَسَاسِيَّةِ .

والحمد لله في الأولى والآخرة ، ، ،

الفهرس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأثر
- قائمة المراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة البقرة (٢)		سورة الفاتحة (١)
٤/١	(٦٧)	٢٥٦، ٢٥٤، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٣، ٢٣٠/١	(٧)
٤/١	(٦٨)		سورة البقرة (٢)
١١، ٤/١	(٦٩)	٧٩٢/٣، ٥٩٥، ٥٧٣/٢	(٢)
٤/١	(٧٠)	٥٣٦/٢	(٣)
٤/١	(٧١)	٥٣٥/٢	(٤)
٢٩٩/١	(٧٨)	٢١٨/١	(٧)
٢٩٩/١	(٧٩)	١٨٣/١	(١٠)
٢٩٣/١	(٨٠)	٢٩٧، ٢٨/١	(١٧)
٨٩٥/٣، ٥٥٦/٢	(٨٢)	٢٨/١	(١٨)
٦٧/١	(٨٥)	٢٨٢، ٢١٧، ٢٨/١	(١٩)
٦٧/١	(٨٦)	٣٠٣/١	(٢٢)
٨٧٨، ٨١١/٣، ٢١٧/١	(٨٧)	٥٨٢، ٢٨٧، ٢١/١	(٢٥)
٥٧١، ٥٦٣، ٥٤٩، ٥، ٣، ٢٩٧/٢	(٩١)	١١٠، ١٠٧/١	(٢٦)
٥٩٢		٥٢٩، ٥٢٨/٢، ١٩٩/١	(٢٩)
٩١/١	(٩٢)	٩٤٥/٣	(٣٠)
٢١٦/١	(٩٩)	٨٣٣/٣	(٣١)
٥٢٨/٢	(١٠٦)	٧٧٧/٣	(٣٢)
٩٢٨/٣	(١٠٨)	٥٢٩/٢	(٣٦)
٧٦/١	(١٠٩)	٥٢٩/٢	(٣٨)
٨٨٥/٣	(١٢١)	٥٧٨/٢	(٣٩)
٧٢٠/٣	(١٢٥)	١٦٢/١	(٤٠)
٧٢٠/٣	(١٢٦)	٤٥٨/٢	(٤٤)
٢٨٨/٢	(١٢٧)	١٦٢/١	(٤٧)
٨١٥/٣	(١٣٢)	٨٨٦/٣، ٥٥٧/٢، ٤٦/١	(٤٩)
٨١٥، ٦١٤/٢	(١٣٣)	٢٧٣، ٦٨/١	(٦١)

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
تابع سورة البقرة (٢)		تابع سورة البقرة (٢)	
٤٩٢/٢ (٢٣٥)		٥٨٦/٢ (١٣٥)	
٣٦، ٢/١ (٢٣٨)		٣٩٩/٢ (١٤٢)	
٨٠٧/٣ (٢٤٠)		٥٢/١ (١٤٣)	
٢٣٦/١ (٢٤٣)		١٧٢/١ (١٥٧)	
٨٤٤/٣، ٤١٥/٢ (٢٤٦)		٦١٤، ٢٧١/١ (١٦٣)	
٨٤٤/٣، ٤١٥/٢ (٢٤٧)		٩١٦/٣، ٣١٢، ٢٢٨/١ (١٦٤)	
٤٧٨/٢ (٢٥٤)		٢٧/١ (١٧١)	
٨٣٩/٣، ٥٥٠/٢ (٢٥٦)		٩٤، ٩١/١ (١٧٧)	
٧٦٣/٣ (٢٥٧)		٣٠٠/١ (١٨٣)	
٤٦٣/٢ (٢٦٠)		٨٠٦/٣، ٣٠٠/١ (١٨٤)	
٨٥٠/٣ (٢٦٧)		٩٤٧/٣ (١٨٥)	
٨٤٩/٣ (٢٧١)		٣٢٩/١ (١٩٤)	
٥٤٠/٢ (٢٧٢)		١٤/١ (١٩٦)	
٩٢١/٣، ٤٦٣، ٤٠٥/٢ (٢٧٤)		١٠٤/١ (١٩٧)	
٢٨/١ (٢٧٥)		٩٣١/٣ (٢٠٤)	
٥٥٩/٢ (٢٨١)		٥٢١، ٥١٩/٢ (٢٠٨)	
٨٢٧/٣، ٤٩٣، ٣٩٤/٢ (٢٨٢)		٤١٤/٢، ٢٧٤/١ (٢١٣)	
٥٤٥/٢ (٢٨٤)		٣١/٢ (٢١٦)	
٢٩١/١ (٢٨٥)		٤٠٢، ٣٩٨/٢، ٢٣٦، ١٨٦/١ (٢١٧)	
سورة آل عمران (٣)		٧٢٢، ٦٤٨، ٦٤١/٣	
٣٦، ٢/١ (٧)		١٧/١ (٢٢٠)	
٧٢٢/٣ (١٣)		٩٤٨، ٩٤٦/٣ (٢٢٦)	
١٥٥/١ (١٤)		٣٢٨/١ (٢٢٨)	
٥٩٤، ٥٠٢/٢ (١٨)		٢٠٧/١ (٢٢٣)	
٥٥٨/٢ (٢٠)		٩١٧/٣ (٢٢٤)	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة آل عمران (٣)		تابع سورة آل عمران (٣)
(١٦٧)	٢١٠/١	(٢١)	٨٥٢/٣
(١٨٥)	٥٥٥/٢ ، ٢٤٥/١	(٢٢)	٨٥٢/٣
(١٩٠)	٤٠٥/٢	(٢٣)	٥٥٦/٢ ، ٢٩٣/١
(١٩١)	٤٠٥/٢	(٢٤)	٢٩٣/١
(١٩٤)	٨٥٠/٣	(٢٣)	٢٣٣/١
(١٩٥)	٨٥٠/٣ ، ٥٥١/٢	(٢٥)	٤٦١/٢
	سورة النساء (٤)	(٢٦)	٤٦١/٢
(٧)	٧٠٥/٣	(٥٩)	٣٥٩/١
(١١)	٩١٣/٣	(٧٥)	١٥٦/١
(١٢)	٧٢٦/٣	(٨١)	٨٩٦/٣
(١٥)	٤٠١ ، ٣٩٤/٢	(٨٢)	٨٩٦/٣
(١٦)	٣٩٤/٢	(٨٣)	٨٩٦/٣
(٢٣)	٣٩٤/٢	(٨٥)	٨٩٦ ، ٦٤٣/٣
(٢٤)	٦٢٢/٢	(٩٢)	٥٤٧ ، ٥٤٦/٢
(٢٨)	٥٩١/٢	(٩٦)	٦٧٩/٣
(٣٦)	٢١/١	(٩٧)	٨٠٤ ، ٧٢٥ ، ٦٧٩/٢ ، ٥٥٠/٢
(٤٣)	٣٢٠/١	(١١٠)	٣٣٣/١
(٤٩)	٥٥٩/٢	(١١٢)	١١١ ، ٦٦/١
(٥٧)	١٥٤/١	(١١٩)	٩١٦/٣ ، ٢٣/١
(٦٠)	٧٦٣/٣	(١٢٣)	٦٦/١
(٦٦)	٣٥٢/١	(١٢٤)	٦٦/١
(٧١)	٥٢٦/٢	(١٣٤)	٢٣/١
(٧٩)	٤٩٩/٢ ، ٢٢٦/١	(١٣٩)	٤١٨/٢
(٨٠)	٥٥٨/٢	(١٥٤)	٨٦٥/٣
(٨٨)	٤٤٧/٢	(١٥٩)	١٠٦/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة المائدة (٥)		تابع سورة النساء (٤)
(٦١)	٤١٠/٢	(٩٢)	٩٤٦ ، ٤٩٤/٢
(٧١)	٦٧٤/٢	(٩٥)	٢٥٤ ، ٢٥١/١
(٧٢)	٢٨١/١	(٩٦)	١٢٣/١
(٩٠)	٢٨٧/٢	(٩٧)	٢٦١/١
(٩٥)	٩٤١ ، ٨٠٢/٢ ، ٢٤٥/١	(٩٨)	٢٦١/١
(٩٧)	٨٠٢/٢	(١١٢)	١٧٢/١
(١٠٦)	٢٢٧/١	(١١٨)	٩٢١/٢
(١١٠)	٢٢٣/١	(١٢٣)	٥٤٦/٢
(١١٤)	٧٠٢/٢	(١٢٤)	٥٤٦ ، ٥٤١/٢
(١١٧)	٧٦٨/٢	(١٤٠)	٢٢٣/١
	سورة الأنعام (٦)	(١٥٥)	١١٠ ، ١٠٨/١
(٤)	٨٩٧/٢	(١٦٤)	١٢٩/١
(١٤)	٥٩٤/٢	(١٦٥)	٦١٦/٢
(٢٢)	٨٩٨/٢ ، ٥٠٥/٢	(١٧٢)	٥٢٨/٢
(٢٨)	٢٣٩ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٤٠/١		سورة المائدة (٥)
(٥٢)	٥٩٢/٢	(١)	٩٢٨/٢ ، ٢٥٢/١
(٦٥)	١٥/١	(٦)	١٨٥/١
(٧١)	٤٠/١	(١٢)	١٤٧/١
(٧٢)	٧٥/١	(٢٢)	٥٢٠/٢
(٩١)	٨٨٢/٢	(٢٦)	٩٥٠/٢
(٩٢)	٩١٣ ، ٨٩٠/٢ ، ٥٩٥/٢	(٢٨)	٢٠/١
(٩٩)	٨٦٨/٢	(٤٨)	١٧٠/١
(١٠١)	٩٥١/٢	(٥٢)	٤٨٨/٢
(١٠٢)	٧٩٦/٢	(٥٤)	٥٩٦/٢ ، ٦٦/١
(١١٢)	٨٢٨ ، ٨٢٤/٢	(٥٨)	٢٢٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الأعراف (٧)		تابع سورة الأنعام (٦)
(٥٦)	٩٤٩/٣ ، ٤٦٣ ، ٤٠٨/٢	(١١٣)	٨٢٨/٣
(٥٧)	٣١١/١	(١١٤)	٥٩١/٢
(٥٨)	٩٤٩/٣	(١٢٤)	٤٧٣/٢
(٦٩)	٩٢١/٣ ، ٣١٦/١	(١٢٥)	٢٠٥ ، ١٧٥/١
(٧٣)	٦٠٣ ، ٥٧١ ، ٥٦٨ ، ٥٣٩/٢ ، ٢١٧/١	(١٢٦)	٥٩٢ ، ٥٦٨/٢
(٧٤)	٦٠٧/٢	(١٣٩)	١٤٩/١
(٨٠)	٥٨٣/٢	(١٥١)	٧٥٤/٣
(٨١)	٥٨٣/٢	(١٥٤)	١١١/١
(٩٤)	٥٨٧/٢	(١٥٥)	٥٩٥/٢
(٩٥)	٥٨٧/٢	(١٦٠)	١٨٥/١
(٩٧)	٤٢٧/٢	(١٦٥)	٩٤٤/٣
(٩٨)	٤٢٧/٢		سورة الأعراف (٧)
(١٣٢)	٥٢٨/٢	(٤)	٤٢٦/٢
(١٣٧)	٢٩٠/١	(١٨)	٥١٣ ، ٤٦٧/٢
(١٤٢)	٦٠٧/٢	(٢٦)	٤١٣/٢ ، ١١/١
(١٤٥)	٩١٥/٣	(٣٣)	٥٤٨/٢
(١٤٧)	٩٥٠/٣	(٣٤)	٢١٥/١
(١٥٠)	٢٢٧/١	(٣٨)	٢٧٨/١
(١٦٩)	٩٥١/٣ ، ٦٩/١	(٣٩)	٢٧٨/١
(١٩٤)	٢٣٥/١	(٤٢)	٢٣٦/١
	سورة الأنفال (٨)	(٤٤)	٥٧/١
(٧)	٦٤٢/٣	(٥١)	٩٥١/٣
(٣٢)	٤٠/١	(٥٢)	٥٩٦/٢
(٣٦)	٧٦١/٣	(٥٤)	٧١٤/٣ ، ٥٠٧/٢
(٣٧)	٧٦١/٣	(٥٥)	٤٠٨/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
سورة يونس (١٠)		تابع سورة الأنفال (٨)	
(١)	٩٢٦ ، ٨٨٧/٣	(٤١)	٩٢٨ ، ٩١٥/٣ ، ٥٤٠/٢
(٢)	٩٢٦ ، ٨٨٧ ، ٨٦٧/٣	(٤٢)	٦٨/١
(٥)	١٧١/١	(٦٧)	٦٩/١
(١١)	٣٠٢/١	(٨٥)	١٠٩/١
(١٤)	٩٤٥/٣	سورة التوبة (٩)	
(١٥)	٥٤٨/٢	(٢٥)	٥٦٧ ، ٥٥٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥/٢
(١٩)	٢٧٤/١	(٢٨)	٧٢١/٣
(٢١)	٩٣٢/٣	(٣١)	٦١٤/٢
(٢٢)	٥٥٩/٢ ، ١٣٧/١	(٣٦)	٥٢١ ، ٥٠٨/٢
(٢٢)	٩٧٠/٣	(٤٠)	٢٨١/١
(٢٨)	٩٦٨/٣	(٤٦)	٩٠٣/٣
(٤٤)	٢١٥/١	(٥٣)	٤٠٩/٢
(٤٥)	٢١٥/١	(٥٤)	٤٠٩/٢
(٦٢)	٤٠٣/٢	(٧٥)	٥٥٧/٢
(٦٣)	٤٠٣/٢	(٧٦)	٥٥٧/٢
(٦٤)	٤٠٣/٢	(٨٠)	٤١٠/٢ ، ١٩٨/١
(٦٥)	٥٣١/٢	(٩٠)	٣٩٠/٢
(٦٧)	٩٤/١	(٩٢)	٥٥٨/٢ ، ٣٠٥/١
(٩٩)	٥٠٧/٢	(١٠١)	٤١١/٢
سورة هود (١١)		(١١١)	١٦٣/١
(١٣)	٣٣٦/١	(١١٢)	٣٠٧/١
(١٥)	٤٠٢/٢	(١١٧)	٢٦٣/١
(١٦)	٤٠٢/٢	(١١٨)	٢٦٢/١
(٢٥)	١٩٠/١	(١٢٣)	٣٩٥/٢
(٢٦)	١٩٠ ، ١٣/١	(١٢٤)	١٠٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة يوسف (١٢)		تابع سورة هود (١١)
(٨٣)	٥٠٦	(٢٨)	٤٥٨/٢
(٨٦)	١٧٢، ١٧٠/١	(٤٤)	٨٢٩/٢
(٩٠)	٥٢٥/٢	(٥٢)	٤٦٤/٢
(١٠٩)	٩٧٠/٢	(٦٤)	٦٠٢/٢
	سورة الرعد (١٣)	(٧٢)	٦٠٢، ٥٩٥، ٥٩٢، ٥٦٩، ١٦٥/١
(٢)	٢٠٧/١	(٧٨)	٦٠٦/٢
(٤)	٢٧٥/١	(٨٤)	١٨٥/١
(١٠)	٩٥/١	(٨٥)	٥٠٦/٢
(١١)	١٤٥/١	(٩٦)	١٥٧/١
(١٢)	٣١٢/١	(٩٧)	١٥٧/١
(٢٣)	٦٧٤/٢	(٩٨)	١٥٧/١
	سورة إبراهيم (١٤)	(٩٩)	١٥٧/١
(١)	٧٤٧، ٦٤٤/٢	(١٠٨)	٥٥٢/٢
(٢)	٧٤٧، ٦٤٤/٢	(١٠٩)	٥٥٢/٢
(٤)	٦١٨/٢	(١١٤)	٩٢٨/٢
(١٠)	٣٣٣/١		سورة يوسف (١٢)
(١١)	٣٣٣/١	(١)	٦١٩/٢
(١٣)	٦٩٥/٢	(٢)	٦١٩، ٦١٥، ٦١٢، ٦٠٧/٢
(١٤)	٦٩٥/٢	(١٢)	٢٠٧/١
(١٥)	٦٩٥/٢، ٥٦/١	(٢٠)	٧٠٦/٢، ٢٩٩/١
(١٦)	٦٩٥/٢	(٢٠)	١٣/١
(١٧)	٦٩٥/٢	(٤٧)	٤٨٩/٢
(١٨)	١٨٨/١	(٥٢)	٢٣/١
(٢٤)	١٦٣، ٣١/١	(٥٩)	٨٤٢/٢
(٤٩)	٩١٨/٢	(٨٢)	٩٧، ٩٤، ٩٢، ٩١/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة النحل (١٦)		سورة الحجر (١٥)
(٤٨)	٥٤١/٢	(٣)	٦٤١/٣
(٤٩)	٥٤١/٢	(٢٢)	٤١٣/٢
(٥١)	٢١٢/١	(٢٩)	٨٩٢/٣
(٥٢)	٥٩٢/٢	(٣٠)	٧١٠ ، ٦٤٨/٣ ، ٥١٤ ، ٥١٣/٢
(٥٣)	٥٤٥ ، ٥٣٩/٢	(٤٣)	٥١٤/٢
(٦٦)	١٩٦/١	(٥٣)	٢٢٧/١
(٨١)	١٠/١	(٦٦)	٦٦١/٣ ، ٤٢٩/٢
(٩٢)	٥٠٧/٢	(٦٧)	٤٢٩/٢
	سورة الإسراء (١٧)	(٦٨)	٤٢٩/٢ ، ٣١٨/١
(١)	٦٢/١	(٦٩)	٤٢٩/٢
(٥)	٩٠٩/٣	(٧٠)	٤٢٩/٢
(١٢)	٨٤٤/٣	(٧١)	٤٢٩/٢
(١٣)	٨٤٦/٣	(٧٢)	٤٢٩/٢
(١٤)	٨٤٦/٣	(٧٣)	٤٢٩/٢
(١٥)	٥٤٥/٢		سورة النحل (١٦)
(١٧)	٨٣١/٣	(٥)	٤١٦/٢
(١٨)	٧٠٣/٣	(٦)	٤١٦/٢
(١٩)	٩١٨ ، ٧٠٣/٣	(٧)	٤١٦/٢
(٢٠)	٧٠٣/٣	(٨)	٤١٦/٢
(٣٤)	٨٢٦/٣ ، ٥١/١	(١٢)	٢١٦/١
(٣٥)	٥٥٣/٢	(٢٤)	٥٣٢/٢
(٤٢)	٢٠٨/١	(٢٥)	٥٣٢/٢
(٤٣)	٢٠٨/١	(٢٦)	٨٩٨/٣
(٤٤)	٢٠٨/١	(٢٧)	٨٩٨/٣
(٥٣)	٨٢٦/٣	(٣٤)	٩١٩/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة مريم (١٩)		تابع سورة الإسراء (١٧)
(١٨)	٦١٢/٢	(٥٤)	٨٢٦/٣
(٢٥)	٥٩٢/٢	(٦٠)	١٦٣ ، ٦٢/١
(٢٧)	٨٩٢/٣	(٦١)	٨٩٢/٣ ، ٦٠٧ ، ٦٠١/٢
(٢٨)	٨٩٢/٣ ، ٤٦٥/٢	(٦٢)	٨٩٢/٣
(٢٩)	٥٩٢/٢	(٦٤)	٨٢٧/٣
(٣٣)	٥٩١/٢	(٦٥)	٨٢٧/٣
(٤٩)	٨٦٦/٣	(٧٦)	٨٢٨/٣
(٥٠)	٨٦٦ ، ٨١٤/٣	(١٠٢)	٤٦٦/٢
(٥١)	٨١٤/٣	(١١٠)	٢٨٩/١
(٥٢)	٩٦٥ ، ٨١٤/٣		سورة الكهف (١٨)
(٥٣)	٨١٤/٣	(٦)	٦٨٦/٣
(٦٤)	٧٠٩/٣	(٢٢)	٢٨١/١
(٦٥)	٧٠٩/٣	(٢٥)	٩٣٥/٣
(٧٣)	٥٤٩/٢	(٢٩)	٦٩٧/٣
(٨٠)	٧٦٨/٣	(٣١)	٥٢٨/٢ ، ٧/١
(٨١)	٢٩١/١	(٣٢)	٥٥٩/٢
(٨٢)	٣٢٠ ، ٢٩١/١	(٤٧)	٥٠٥/٢
(٩٧)	٦٨٦/٣ ، ٦١٨/٢	(٥٠)	٧٦٦/٣ ، ٣١٩/١
	سورة طه (٢٠)	(٥٢)	٩١٢/٣
(١)	٦٨٥/٣	(٦٣)	٧٦٨/٣
(٢)	٦٨٥/٣	(٧٤)	١٣٢/١
(٣)	٦٨٥/٣		سورة مريم (١٩)
(٤)	٦٨٥/٣	(٤)	٨٤١/٣
(٥)	٦٨٥/٣	(١٦)	٩٦٥ ، ٨٨٩/٣
(٦)	٦٨٥/٣	(١٧)	٨٨٩/٣ ، ٦١٢ ، ٦٠٧/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
تابع سورة طه (٢٠)		تابع سورة طه (٢٠)	
٨٩٩/٣ (٩٣)		٢٨٩/١ (٨)	
٨٩٩/٣ (٩٤)		٣٦٠/١ (١٠)	
٤٦٨/٢ (١٠٥)		٨١٢/٣ (٢٤)	
٤٦٨/٢ (١٠٦)		٨٤٨ ، ٨١٢ ، ٦٦٢/٣ (٢٥)	
٤٦٨/٢ ، ١٧٢/١ (١٠٧)		٨٤٨ ، ٨١٢ ، ٦٦٢/٣ (٢٦)	
٤٦٨/٢ (١٠٨)		٨٤٨ ، ٨١٢/٣ (٢٧)	
٨٨٨/٣ (١٢٣)		٨٤٨ ، ٨١٢/٣ (٢٨)	
١٠١/١ (١٢٤)		٨١٢/٣ (٢٩)	
٤٧٦/٢ (١٣١)		٨١٢/٣ (٣٠)	
سورة الأنبياء (٢١)		٨١٢/٣ (٣١)	
٦٧٢/٣ (١)		٨١٢/٣ (٣٢)	
٦٧٢/٣ (٢)		٨٤٨ ، ٦٦١/٣ (٣٦)	
٦٧٢/٣ (٣)		٦٦١/٣ ، ١٦٤/١ (٣٧)	
٦٧٢/٣ (٥)		٦٦١/٣ ، ١٦٤/١ (٣٨)	
٣٢٢/١ (٧)		٦٦١/٣ ، ١٦٤/١ (٣٩)	
٣٢٢/١ (٨)		٨١٤/٣ ، ٢٩٢/١ (٤٧)	
٣٥٤/١ (٢٢)		٨٤٤/٣ (٥٦)	
٨٤٠/٣ (٢٦)		٦٧٣/٣ (٦٢)	
٨٤٠/٣ (٢٧)		٦٧٣/٣ (٦٣)	
١٨/١ (٣٠)		٧٦٦/٣ (٦٧)	
٢٠٤/١ (٣١)		١٩٧/١ (٧٧)	
٥٥٩/٢ ، ١٠٠/١ (٤٧)		١٦٦ ، ١٠٩ ، ١٠٦/١ (٧٨)	
٩٢٠/٣ (٥١)		٩٦٥/٣ (٨٠)	
٥٥٨/٢ (٥٧)		٨٩٩/٣ (٩١)	
٧٩٣/٣ (٦٣)		٨٩٩/٣ (٩٢)	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة المؤمنون (٢٣)		تابع سورة الأنبياء (٢١)
(١)	٢١/١	(٧١)	٨٠٥/٢
(١٤)	٦٩٢/٢	(٧٢)	٩٠٢/٢
(٢٠)	٨٠٥/٢	(٧٨)	٨٢٥/٢
(٢٢)	١٠٧/١	(٧٩)	٢٩٥/١
(٢١)	٢١٥/١	(٩٢)	٦١٦/٢
(٢٢)	٢١٥/١	(٩٧)	٧٦٦/٢
(٤٢)	٤١٦/١	(٩٨)	٥٢٢/٢
(٤٢)	٢١٦/١	(١٠١)	٥٢٢/٢
(٤٢)	٢١٦/١		سورة الحج (٢٢)
(٤٥)	٢٢٢/١	(٢)	٢٢١ ، ١٤٢/١
(٤٦)	٢٢٢/١	(٥)	٥٩٦/٢
(٤٧)	٢٢٢/١	(١٠)	٤٢٥/٢
(٥٢)	٥٩٢/٢	(١٩)	٢٩/١
(٧٨)	٥٠/١	(٢٢)	٢٨٩/٢
(١٠٩)	١٢٤/١	(٢٤)	٢٨٩/٢
(١١٠)	١٢٤/١	(٢٧)	٥٨/١
	سورة النور (٢٤)	(٢٠)	٥٨٥ ، ٢٨٦ ، ٥٢٨/٢
(٦)	٢٧٩/١	(٣١)	٥٨٥/٢
(٧)	٢٧٩/١	(٤٦)	٢١٠ ، ٧٧ ، ٤٩/١
(٨)	٢٧٩/١	(٥٥)	١٨٩ ، ٧٥/١
(٩)	٢٧٩/١	(٥٦)	٧٥/١
(١١)	٧٢/١	(٥٧)	١٦٠/١
(٢١)	٢٥٥ ، ٢٥٢ ، ٢٢٢ ، ٢١/١	(٧٢)	١١٢/١
(٢٥)	٨٠٤/٢	(٧٨)	٨٨٤/٢
(٢٦)	٤٨/١		

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
تابع سورة الفرقان (٢٥)		تابع سورة النور (٢٤)	
(٦٨)	٢٥/١	(٢٧)	٤٨/١
(٦٩)	٢٥/١	(٢٩)	١٢٦/١
(٧٠)	٢٥/١	(٤٠)	١٢٦/١
(٧١)	٢٥/١	(٤٣)	١٨١/١
(٧٢)	٦١٤/٢ ، ٢٥/١	(٥٨)	٧٢٨/٣
(٧٣)	٢٥/١	(٦٠)	٢٨٨/٢
(٧٤)	٢٥/١	سورة الفرقان (٢٥)	
(٧٥)	٩٠٩/٣ ، ٢٥/١	(٣)	٧٠/١
(٧٦)	٢٥/١	(٧)	٧٥٣/٣ ، ٤٤٩/٢ ، ٣٢٢/١
سورة الشعراء (٢٦)		(٨)	٧٥٢/٣ ، ٤٤٩/٢
(١)	٩٢٦/٣	(٩)	٧٥٣/٣
(٢)	٩٢٦/٣	(١٠)	٧٥٣/٣
(١٠)	٦٧٠/٣	(١٥)	٩١١/٣
(١١)	٦٧٠/٣	(١٨)	٥٤٦/٢
(١٥)	٢٩٢ ، ١٦١/١	(٢٠)	٤٥٠/٢
(١٦)	٢٩٢ ، ١٦١/١	(٢٤)	٣٠/١
(١٧)	١٦١/١	(٢٥)	٧٤/١
(١٨)	١٦١/١	(٢٦)	٧٤/١
(١٩)	٩١٨/٣ ، ١٦١/١	(٣٢)	٦١١/٢
(٢٠)	١٦١/١	(٥٣)	١٧٣/١
(٢٦)	٧٧٨/٣	(٦٣)	٩٠٩/٣ ، ٢٥/١
(٥٢)	٢١٣/١	(٦٤)	٢٥/١
(٥٣)	٢١٣/١	(٦٥)	٢٥/١
(٥٤)	٢١٣/١	(٦٦)	٢٥/١
(٥٥)	٢١٣/١	(٦٧)	٢٥/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
سورة النمل (٢٧)		تابع سورة الشعراء (٢٦)	
٩٢٦، ٨٨٧/٢	(١)	٥٢٥/٢، ٢١٢/١	(٥٦)
٩٢٦، ٨٨٧/٢	(٢)	٨٦٦/٢	(٨٤)
٩٦٦/٢	(٩)	١٢٩/١	(٩٤)
٥٠٢/٢	(١٠)	٤٢٣/٢	(١٢٣)
٤٦٥/٢	(١٣)	٤٢٣/٢	(١٢٤)
٤٦٥/٢	(١٤)	٤٢٣/٢	(١٢٥)
٩١٥/٢	(١٨)	٤٢٣/٢	(١٢٦)
٨٠٥/٢	(١٩)	٤٢٣/٢	(١٢٧)
٤٧٢/٢	(٢٤)	٤٢٣/٢	(١٢٨)
٤٧٢/٢	(٢٥)	٤٢٣/٢	(١٢٩)
٤٧٢/٢	(٢٦)	٤٢٣/٢	(١٣٠)
٤٧٢/٢	(٢٧)	٤٢٣/٢	(١٣١)
١٠/١	(٢٩)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤١)
٩٨٦/٢	(٤٨)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٢)
٥٨٤/٢	(٥٤)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٣)
٦١٥/٢	(٥٥)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٤)
٩٤٥/٢	(٦٢)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٥)
سورة القصص (٢٨)		٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٦)
٢٩١/١	(٥)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٧)
٧٩٢/٢	(٢٧)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٨)
١٠٨/١	(٢٨)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٤٩)
٩٦٦/٢	(٣٠)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٥٠)
٨٤٩/٢	(٣٤)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٥١)
٩٦٦/٢	(٤٤)	٧٢٩/٢، ٤٢٣/٢	(١٥٢)
٧٢٨/٢	(٤٨)	٢٩٥/٢	(٢١٤)

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة لقمان (٣١)		تابع سورة القصص (٢٨)
	٩١٤/٣ (٨)		٩١٩/٣ (٥٤)
	٢٨٨/١ (١٩)		١٩٢/١ (٥٧)
	٥٥٢/٢ (٢٢)		٦٧/١ (٧٠)
	٥٣٠/٢ (٢٥)		٧٦٦/٣ (٧٨)
	٤٢٢/٢ (٢٧)		سورة العنكبوت (٢٩)
	٢٧٢/١ (٢٨)		٦٩٢/٣ (١٧)
	سورة الأحزاب (٣٣)		١٥/١ (١٨)
	٥٢/١ (٢٣)		٨٨٨/٣ (٤٧)
	٣٧/١ (٢٨)		٢١٦/١ (٥٠)
	٣٠٧، ٣٠٢/١ (٣٥)		٦٩/١ (٦٤)
	٢٧/١ (٣٧)		سورة الروم (٣٠)
	١٥٦/١ (٣٨)		٦٧٦/٣ (٢)
	٤٤١/٢ (٥٣)		٦٧٦/٣ (٣)
	٩١٤/٣ (٥٥)		٦٧٦/٣ (٤)
	٤٢٨/٢ (٦٠)		٦٧٦/٣ (٥)
	٤٢٨/٢ (٦١)		٦٧٦/٣ (٦)
	٤٢٨/٢ (٦٢)		٦٧٦/٣ (٧)
	سورة سبأ (٣٤)		٧٣٤/٣ (٢١)
	١٨٢/١ (٧)		٢٣٧/١ (٢٨)
	١٨٢/١ (٨)		٤١٩/٢ (٤٦)
	٣٠٧/١ (١٣)		٢١٥/١ (٥٥)
	٩٤٠/٣ (١٤)		سورة لقمان (٣١)
	١٢١/١ (١٦)		٥٩٥/٢ (١)
	٥٢١/٢ (٢٨)		٥٩٥/٢ (٢)
	٩٤٧، ٩٤٦/٣، ١٨٤، ٩٤/١ (٣٣)		٥٩٥/٢ (٣)

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
تابع سورة الصافات (٣٧)		تابع سورة سبأ (٣٤)	
٢٢٧/١ (١٠١)		٢٠٢/١ (٢٤)	
٦٩٠/٣ (١٢٣)		٢٠٢/١ (٢٥)	
٦٩٠/٣ (١٢٤)		٢٠٢/١ (٢٦)	
٦٩٠/٣ (١٢٥)		٢٠٢/١ (٢٧)	
٦٩٠/٣ (١٢٦)		٥٤١ ، ٥٢٢/٢ (٢٩)	
٤٢٥/٢ (١٢٣)		سورة فاطر (٣٥)	
٤٢٥/٢ (١٢٤)		٢٦٨ ، ٢٦٧/١ (١)	
٤٢٥/٢ (١٢٥)		٥٢٩ ، ٥٢٨/٢ (٢)	
٤٢٥/٢ (١٢٦)		٢٣/١ (١٠)	
٤٢٥/٢ (١٢٧)		٢٣٤/١ (١٦)	
٤٢٥/٢ (١٢٨)		٨٧٠ ، ٧٤٧ ، ٦٤٣/٢ ، ٢٠٥/١ (٢٧)	
٢٤/١ (١٧١)		٢٩١/٢ (٢١)	
٢٤/١ (١٧٢)		٢٩١/٢ (٢٢)	
٢٤/١ (١٧٣)		١٥٢/١ (٢٥)	
٩١١/٣ (١٨٠)		سورة يس (٣٦)	
٩١١/٣ (١٨١)		٤٠٧/٢ (٢٠)	
٩١١/٣ (١٨٢)		٥٢٧ ، ٥٢٣/٢ (٢٢)	
سورة ص (٣٨)		٢٥٧/١ (٢٣)	
١٢٩/١ (٤)		٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٤٩/١ (٢٧)	
١٢٩/١ (٥)		سورة الصافات (٣٧)	
١١٤/١ (٨)		٨٤٣/٢ ، ٦٤/١ (٦٢)	
١١٤/١ (٩)		٦٤/١ (٦٣)	
١١٤/١ (١٠)		٦٤/١ (٦٤)	
١١٤/١ (١١)		٢٢٧/١ (٩٩)	
٢١٨/١ (١٢)		٢٢٧/١ (١٠٠)	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الزمر (٣٩)		تابع سورة ص (٣٨)
٢٤/١ (٢٢)		٢١٨/١ (١٣)	
٧٥٧/٣ ، ٤١٢/٢ (٦٠)		٢١٨/١ (١٤)	
٥٠٧/٢ ، ٥٩١/٢ (٧٣)		٢١٨/١ (١٥)	
سورة غافر (٤٠)		٤٧/١ (١٧)	
٧٢٣/٣ (٢٦)		٢٩٥/١ (١٨)	
٧٢٣/٣ (٢٧)		٢٢٠/١ (٢١)	
٥١٥/٢ (٤٨)		١٢٣/١ (٢٢)	
٨٢٤/٣ (٦١)		١٠٨/١ (٢٤)	
٦٠٤/٢ ، ٣٢٤ ، ٣١٨/١ (٦٧)		١٤٥/١ (٢٦)	
سورة فصّلت (٤١)		٥٥/١ (٢٠)	
٣٧/١ (١١)		٥٥/١ (٢١)	
٣٩ ، ٣٧/١ (١٢)		٧٦٦/٣ ، ٥٥/١ (٢٢)	
٢٦/١ (٣٥)		٥٥/١ (٢٣)	
سورة الشورى (٤٢)		٧٣١/٣ (٢٥)	
٥٤٨/٢ (٤٢)		٧٣١/٣ (٢٦)	
٧٥٢ ، ٦٤٧/٣ (٥٢)		٧٣١/٣ (٢٧)	
٧٥٢ ، ٦٤٧/٣ (٥٣)		٧٣١/٣ (٢٨)	
سورة الزخرف (٤٣)		٧٣١/٣ (٢٩)	
٦١٧/٢ (٢٢)		٤٩/١ (٤٥)	
٩٠١/٣ (٢٩)		٨٢٤/٣ (٥٠)	
٨٩١/٣ (٣٠)		٥١٣/٢ (٧٣)	
٨٩١/٣ (٣١)		سورة الزمر (٣٩)	
٥٥١/٢ (٤٣)		٢٦٠/١ (٦)	
٨٤٩/٣ (٥٢)		٧٦٢/٣ (١٧)	
		٧٦٢/٣ (١٨)	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة ق (٥٠)		سورة الدخان (٤٤)
(٢١)	٥٠٢/٢	(٢٩)	٨٠/١
	سورة الذاريات (٥١)	(٤٢)	٨٤٢/٣
(٢٢)	١٠٨/١	(٤٤)	٨٤٢/٣
(٢٤)	٢٢٠/١	(٤٥)	٨٤٢/٣
	سورة النجم (٥٣)	(٤٦)	٨٤٢/٣
(١)	١٥٩/١		سورة الحديد (٤٦)
(٢)	١٥٩/١	(١١)	٦١٨/٢
(٣)	١٥٩/١	(١٢)	٦١٨ ، ٦١٣ ، ٦١٢ ، ٥٠٢/٢
(٤)	١٥٩/١	(١٤)	٥٨٠/٢
(١٠)	١٦٦/١	(٢٦)	٥٠/١
(١١)	١٦٦/١	(٣٥)	٢١٥ ، ١٩١/١
(١٢)	١٦٦/١		سورة محمد (٤٧)
(١٣)	١٦٦/١	(٤)	٤٩٠/٢
(١٤)	١٦٦/١	(٢٨)	٢٢٤/١
(١٥)	١٦٦/١		سورة الفتح (٤٨)
(١٦)	١٦٦/١	(٢٧)	٦٣/١
(١٩)	٢٧٧/١		سورة الحجرات (٤٩)
(٢٠)	٢٧٧ ، ٢/١	(١٠)	٩١٤/٣ ، ٣١/١
(٢٤)	٦٧/١		سورة ق (٥٠)
(٢٥)	٦٧/١	(٩)	٩٦٧ ، ٩٦٤/٣
(٢٢)	٧٢٤/٣	(١٦)	٩٧١ ، ٩٦٤/٣
(٢٤)	٧٢٤/٣	(٢٣)	١٦٥/١
(٢٥)	٧٢٤/٣	(٢٤)	٢٦٨/١
(٢٦)	٧٢٤/٣	(٢٥)	٢٦٨/١
(٢٧)	٧٢٤/٣	(٢٦)	٢٦٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة القمر (٥٤)		تابع سورة النجم (٥٣)
(٢٥)	١٢٠/١	(٢٨)	٧٢٤/٣
(٢٦)	١٢٠/١	(٢٩)	٧٢٤/٣
(٤٢)	١٢٥/١	(٤٠)	٧٢٤/٣
(٤٤)	٥٢٧ ، ٤٩٩/٢	(٤١)	٧٢٤/٣
(٤٥)	٥٢٥ ، ٥٠١/٢	(٤٢)	٧٢٤/٣
	سورة الواقعة (٥٦)	(٤٣)	٧٢٤/٣
(١)	٢٦٢/١	(٤٤)	٧٢٤/٣
(٢)	٢٦٢ ، ١٤٨/١	(٤٥)	٧٢٤/٣
(٣)	٤٦٨ ، ٢٦٢/١	(٤٦)	٧٢٤/٣
(٤)	٢٦٢/١	(٤٧)	٧٢٤/٣
(٥)	٢٦٢/١	(٤٨)	٧٢٤/٣
(٦)	٢٦٢/١	(٤٩)	٧٢٤/٣
(٧)	٢٦٢/١	(٥٠)	٧٢٤/٣ ، ٢٧٧/١
(٨)	٢٦٢/١	(٥١)	٧٢٤/٣ ، ٢٧٧/١
(٩)	١٦١/١	(٥٢)	٧٢٤/٣ ، ٢٧٧/١
(١٠)	١٦١/١	(٥٣)	٧٢٤/٣
(٥١)	٨٢٣/٣	(٥٤)	٧٢٤/٣ ، ١٦٥/١
(٥٢)	٨٤٣ ، ٨٢٣/٣	(٥٧)	١٤٨/١
(٥٣)	٨٢٣/٣	(٥٨)	١٤٨/١
(٥٤)	٨٢٣/٣		سورة القمر (٥٤)
(٥٥)	٨٢٣/٣	(٤)	١٣١/١
(٨٨)	٨٧٤/٣	(٥)	١٣١/١
(٨٩)	٨٧٤/٣	(٦)	١٣١/١
(٩٠)	٨٧٤/٣	(٢٠)	٢٢٦/١
(٩١)	٨٧٤/٣	(٢٤)	١٢٠/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة التحريم (٦٦)		تابع سورة الواقعة (٥٦)
(١١)	٢٣٢/١	(٩٢)	٨٧٤/٣
(١٢)	٢٣٢/١	(٩٣)	٨٧٤/٣
	سورة الملك (٦٧)	(٩٤)	٨٧٤/٣
(٣٠)	٩٥ ، ٩٣/١	(٩٥)	٨٧٤ ، ٨٦٨/٣
	سورة القلم (٦٨)	(٩٦)	٨٧٤/٣
(٢)	٣٦٧/١		سورة الحديد (٥٧)
(١٠)	٥٩/١	(١١)	٤٢٤/٢
(١١)	٥٩/١	(١٢)	٤٢٤/٢
(١٢)	٥٩/١		سورة المجادلة (٥٨)
(١٣)	٥٩/١	(٣)	٣٩٤/٢
(١٤)	٥٩/١	(٧)	٦٨/١
(١٥)	٥٩/١	(١١)	٣٩٦/٢
(٢٨)	٥٣/١	(١٩)	٩١٢/٣
	سورة الحاقة (٦٩)		سورة الحشر (٥٩)
(١)	١٠٦ ، ٨٥/١	(١٤)	٣٢٢/١
(٢)	١٠٦ ، ٨٥/١	(١٨)	٥١/١
(٥)	١٤٨/١		سورة المنافقون (٦٣)
(٨)	١٤٧/١	(٤)	٣١٩/١
(١١)	٥٠/١	(٧)	٤٨٥/٢
(١٢)	٥٠/١	(٨)	٤٨٥ ، ٤٧٥/٢
(١٣)	٧٩٨/٣ ، ٢١١/١		سورة الطلاق (٦٥)
(١٧)	٢٣ ، ١٧/١	(٢)	٢٣٧/١
(٢١)	١٧٨/١	(١٢)	٣٣٨/١
(٣٠)	٢٠٠/١		سورة التحريم (٦٦)
(٣١)	٢٠٠/١	(٦)	٢٢٨ ، ٢٢٥/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة القيامة (٧٥)		تابع سورة الخاقية (٦٩)
(١)	٤٨/١	(٢٢)	٢٠٠/١
(٢)	٤٨/١	(٤٤)	٨٧٤/٣
	سورة الإنسان (٧٦)	(٤٥)	٨٧٤/٣
(٢)	١٩٣/١	(٤٦)	٨٧٤/٣
(١٠)	١٩٠/١	(٤٧)	٨٧٤/٣
(١١)	١٩٠/١	(٤٨)	٨٧٤/٣
(١٢)	١٩٠/١	(٤٩)	٨٧٤/٣
	سورة المرسلات (٧٧)	(٥٠)	٨٧٤/٣
(٧)	٢٩٦/١	(٥١)	٨٧٤/٣
(٨)	٢٩٦/١	(٥٢)	٨٧٤/٣
(٩)	٢٩٦/١		سورة المعارج (٧٠)
(١٠)	٢٩٦/١	(١٩)	٢٥/١
(١١)	٢٩٦/١	(٣٦)	٤٥٠ ، ٤٤٧/٢
(١٢)	٢٩٦/١	(٣٧)	٤٥٠/٢
(١٣)	٢٩٦/١		سورة نوح (٧١)
(٢٥)	٢٩٥/١	(٨)	٤٦٣/٢
(٢٦)	٢٩٥/١	(١٨)	٩٢٠/٣
(٢٧)	٣٠٧ ، ٢٩٥/١	(٢١)	١٢٦/١
	سورة النبأ (٧٨)	(٢٢)	١٢٦/١
(١٢)	١٩٩/١	(٢٣)	١٢٦/١
(٢٧)	١٢٧/١	(٢٥)	١٠٦/١
(٢٨)	١٢٧/١		سورة الجن (٧٢)
(٢١)	٤٤٣/٢	(٣)	٨٨٣/٣
(٣٢)	٤٤٣/٢		سورة المدثر (٧٤)
		(٤٩)	٤٤٥/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة الليل (٩٢)		سورة النازعات (٧٩)
(١٢)	٦٧/١	(٣٧)	٨٣٤/٣
(١٣)	٦٧/١	(٣٨)	٨٣٤/٣
(١٥)	٢١/١	(٣٩)	٨٣٤/٣
(١٦)	٢١/١	(٤٠)	٨٣٤/٣
	سورة الضحى (٩٣)	(٤١)	٨٣٤ ، ٨٣٢/٣
(٢)	٦٧/١		سورة عبس (٨٠)
(٤)	٦٧/١	(٨)	٤٠٦/٢
	سورة العلق (٩٦)	(٩)	٤٠٦/٢
(١٥)	٧٠٨ ، ٦٥٠/٣	(١٠)	٤٠٦/٢
(١٦)	٧٠٨ ، ٦٥٠/٣	(١٣)	٢٨٩/٢
	سورة القدر (٩٧)	(٣٢)	٩٦٨/٣
(١)	٧٦٦/٣		سورة الطارق (٨٦)
	سورة البيّنة (٩٨)	(٦)	١٧٨/١
(١)	٢٨٩/١		سورة الفجر (٨٩)
(٢)	٢٨٩/١	(٤)	٨٩٤/٣
(٣)	٢٨٩/١	(٢٩)	٣٢١/١
(٥)	٨٧٦/٣		سورة البلد (٩٠)
(٦)	٥٨١/٢	(١١)	٢٣٨ ، ١٢/١
	سورة الزلزلة (٩٩)	(١٢)	٢٣٨ ، ١٢/١
(١)	٩١٩ ، ٧٢٦/٣	(١٣)	٢٣٨ ، ١٢/١
(٢)	٩١٦/٣	(١٤)	٧٤١/٣ ، ٢٣٨ ، ١٢/١
(٦)	٥٠٥/٢	(١٥)	٢٣٨ ، ١٢/١
	سورة القارعة (١٠١)	(١٦)	٢٣٨ ، ١٢/١
(١)	٨٥/١		سورة الشمس (٩١)
(٢)	٨٥/١	(٨)	٩١٦/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
			سورة العصر (١٠٣)
		(٢)	٢٣ ، ١٧/١
			سورة الهمزة (١٠٤)
		(١)	٣٦٥/١
		(٢)	٣٦٥/١
			سورة قريش (١٠٦)
		(٣)	٩٢١/٣
		(٤)	٩٢١/٣
			سورة المسد (١١١)
		(٣)	٤٦/١
		(٢)	٧٦٩ ، ٤٣٩/٢
		(٥)	١٠/١
			سورة الإخلاص (١١٢)
		(١)	٧٦٦/٣
			سورة الناس (١١٤)
		(١)	٢٣٤/١
		(٢)	٧٩٤/٣ ، ٢٣٤/١
		(٣)	٧٩٤/٣ ، ٢٣٤/١
		(٤)	٢٣٤/١
		(٥)	٢٣٤/١
		(٦)	٢٣٤/١

فهرس الأحاديث النبوية القولية والفعلية

الجزء :	الحديث
والصفحة	
٩٣١/٣	- أبغضُ الرجالِ إلى الله الألدُّ الخَصِمُ
٧٢٥ ، ٧٢٤/٣	- اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر
٧٢٧/٣	- الاستئذان ثلاث
٢٠١/١	- إنَّ اللهَ ليغفرُ ذنبَ الرجلِ المسلمِ عشرينَ مرَّةً
٦١٨/٢	- إنما بُعِثتُ لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاقِ
	- إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤتمَّ به ، فإذا صَلَّى قائماً فصلُّوا قياماً ، وإذا صَلَّى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعين وفي رواية فصلُّوا جلوساً
٥١٢/٢	أجمعون
٢٧٣/١	- إنا نحنُ وبنو عبدِ المطلبِ شيءٌ واحدٌ
	- سئل - صلى الله عليه وسلم - الإمارة فقال : أولها ملامة ، وثناؤها ندامة ، وثلاثها عذاب يوم القيامة
٢٧٠/١	- الثُّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها
٦١٩/٢	- جاء في حديث سلمة بن الأكوع : فبايعتهُ أوَّلَ النَّاسِ
٦٣٣/٢	-- سبعةٌ يظلمهم اللهُ في ظلِّه ، يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه : إمامٌ عادلٌ ، وشابٌ نشأ في عبادة ربِّه ، ورجلٌ قلبه معلقٌ بالمساجد ، ورجلان تحابَّا في الله اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه ، ورجلٌ تصدَّقَ بصدقة فأخفاها حتى لا تعلمُ شماله ما تخفي يمينه
٧٢٧/٣	- صلاة الليل مثنى مثنى
٢٦٥/١	- في الحديث : صَلَّى خلفه رجالٌ قيام
٢٤٠/١	- العصبىُّ مَنْ يُعِينُ قَوْمَهُ على الظلمِ
٧٤/١	

- ٥٣/١ - عليكم بالنمط الأوسط
- ٨١٦-٨١٥/٣ - عمُّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ
- ٥٥٥/٢ - القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حُفْرِ النَّارِ
- ٤٠٥/٢ - قالت عائشة - رضي الله عنها - : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل أحيانه
- ٩٣١/٣ - قالت صحابيَّة سائلةً رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : وما لنا أكثر أهل النار
- ٥٧/١ - الكافر يأكلُ في سبعة أمعاء
- ٥٢٧/٢ - كما تُنَاخُ الإبلُ من بهيمة جمعاء
- ٧١١/٣ - لا ولكن انحراها إياها
- ٣٦٠/١ - الماء طاهر
- ٢٩١/١ - المؤمنون كنفس واحدة
- ١٥/١ - ما يُصِيبُ ابنَ آدَمَ حَدْشٌ من عود ، ولا عشرةُ رجلٍ ، ولا اختلاج عرقٍ ، إلا بذنب ، وما يعفو الله عنه أكثر
- ٣٢١ ، ٢٩١/١ - المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يدُ على مَنْ سِوَاهُمْ
- ٧٦٤/٣ - من حَامَ حول الحمى يوشكُ أن يقع فيه
- ٣١/١ - منعت العِراقُ درهمها وقفيزها
- ٢٠١/١ - النَّاسُ كإبلٍ مائة لا تجدُ فيها راحلة
- ٣٦٠/١ - النَّوْمُ حَدَثٌ
- ٨٢٦/٣ - وكونوا عبادَ الله إخوانا
- ٥٤٧/٢ - وليشْهَدَنَّ الخير ودعوة المسلمين
- ٥٢٣/٢ - وفي حديث أحد : وإن رجلاً من المشركين جميع الأمة
- ٨٧٠/٣ - يا نساء المؤمنات
- ٦٠٤/٢ - يتمثلُ لي المَلِكُ رجلاً

فهرس الأثر

الجزء والصفحة	الأثر
١٢٥/١	عمر بن الخطاب - اخشوشنوا وتمعدنوا
٩/١	عبدالله بن عباس - أقبلت ركباً على حمار أتان
٣١٦/١	إن الله - تعالى - قيض لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يحدد لها أمر دينها
٨٢٥/٣	مالك بن دينار - إن شيطان الإنس أشد علي من شيطان الجن
	- وفي حديث الحسن - رضي الله عنه - أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه - وهو يومئذ جميع
٥٢٣/٢	

قائمة المراجع

(أ)

- ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة
عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ،
تحقيق : د. طارق الجنابي ،
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م .
- ابن الطراوة النحوي
د. عياد الثبيتي
مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- ابن القيم اللغوي
د. أحمد ماهر البقري
مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
- ابن كيسان النحوي
د. محمد إبراهيم البنا
دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو
دراسة د. محمد إبراهيم البنا
دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
- أبو القاسم السُّهيلي ومذهبه النحوي
د. محمد إبراهيم البنا
دار البيان العربي ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- الإِتقان في علوم القرآن
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٩٧٣م
- ارتشاف الضرب
لأبي حيَّان الأندلسي

- تحقيق : د. مصطفى أحمد النَّمَّاس
مطبعة المدني ، مصر
- الجزء الأول : الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- الجزء الثاني : الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
- أساس البلاغة
- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري
تحقيق : عبد الرحيم محمود
دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- أساليب الاستغراق والشمول
- د. السيد رزق الطويل
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- الاستغناء في أحكام الاستثناء
- شهاب الدين القرافي
تحقيق : د. طه مُحسن
وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ،
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- أسرار العربية
- لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري
تحقيق : محمد بهجة البيطار
المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة
- محمد بن علي بن محمد الجرجاني
تحقيق : د. عبد القادر حسين
دار نهضة مصر ، القاهرة
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين
- عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني
تحقيق : د. عبدالمجيد دياب
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- الأشباه والنظائر في النحو
- جلال الدين السيوطي
دار الحديث ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

- اشتقاق أسماء الله الحسنى
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق : د. عبد الحسين المبارك
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل
عبدالله بن السيد البطلبيوسي
تحقيق : د. حمزة عبدالله النشّرتي
دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- الأصول في النحو
لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج
تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم
أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه
عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م
- إعراب الحديث النبوي
أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري
تحقيق : عبدالإله نبهان
مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م
- إعراب القرآن
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس
تحقيق : د. زهير غازي زاهد
عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة
لابن مالك الطائي الجبّاني
تحقيق ودراسة : د. نجات حسن عبدالله نولي
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م
- أمالي ابن الشجري
هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي
تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي

- مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م
- الأمالي الشجرية
هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري
دار المعرفة ، بيروت .
 - أمالي الزجاجي
أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق عبدالسلام محمد هارون
المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٢هـ
 - أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ
أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي
تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا
الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م
 - الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)
ابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي
مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين
لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن
هشام الأنصاري المصري
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد
المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
 - إيضاح شواهد الإيضاح
لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي
تحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
 - الإيضاح في شرح المفصل
لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

- تحقيق : د . موسى بناي العليي
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق
- الإيضاح في علوم البلاغة
الخطيب القزويني
مراجعة وتصحيح الشيخ بهيج غزاوي
دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- (ب)
- البحر المحيط
لأبي حيان الأندلسي
دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- البرهان في علوم القرآن
بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- البسيط في شرح جمل الزجّاجي
لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الأشبيلي
السبتي . تحقيق : د . عياد بن عيد الثبتي
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م
- بصائر ذوي التمييز
مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي
الجزء : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ تحقيق : محمد علي النجار
الجزء : ٥ ، ٦ تحقيق : عبد العليم الطحاوي
المكتبة العلمية ، بيروت
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
جلال الدين السيوطي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- البيان في غريب إعراب القرآن
أبو البركات بن الأنباري
تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(ت)

- تأويل مُشكل القرآن
أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة
شرح ونشر السيد أحمد صقر
دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م
- التبصرة والتذكرة
لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري
تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- التبيان في إعراب القرآن
لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري
تحقيق : علي محمد البجاوي
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر
١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م
- التبيان في أقسام القرآن
لابن قيم الجوزية
تصحيح : الشيخ طه يوسف شاهين
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين
لأبي البقاء العكبري
تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب
أثير الدين أبو حيان الأندلسي
تحقيق : د. أحمد مطلوب ، د . خديجة الحديثي
وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، بغداد ،
الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
- تخريج الشواهد القرآنية والأحاديث الشريفة
في كتاب أوضح المسالك لابن هشام
للدكتور علي حسين البواب
دار الفرقان ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد
لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري
تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي
دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م
- تذكرة النخاعة
لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي
تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م
- الترادف اللغوي في القرآن الكريم
محمد أكرم شودري
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر
د. عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ ، الرياض
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات
دار الكتاب العربي ١٢٨٧هـ/ ١٩٦٧م
- التصريح بمضمون التوضيح
للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى
وبهامشه حاشيته للشيخ يسن بن زين الدين العليمي ، دار الفكر
- كتاب التعريفات
لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٨م
- التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي
تحقيق عبد أ. مهنا
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م
- التعليقة على كتاب سيبويه
لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي
مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م
- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقرير الفضل بن الربيع
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : محمد بهجة الأثري
مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية

- تفسير التحرير والتنوير
محمد الطاهر ابن عاشور
الدار التونسية للنشر والتوزيع ،
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
- تفسير غريب القرآن
سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد النحوي
الأنصاري الشافعي (المعروف بابن الملحق)
تحقيق : سمير طه المجذوب
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
- تفسير القرآن الكريم
لابن أبي الربيع
تحقيق ودراسة : صالحة بنت راشد آل غنيم
رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤١١هـ
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب
للإمام محمد الرازي فخر الدين
دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م
- تقريب المقرب في النحو
لأبي حيان الأندلسي
تحقيق : محمد جاسم الدليمي
مؤسسة دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- التنبيهات على ما في التبيان من التموهيات
أبو المطرف أحمد بن عميرة
تقديم وتحقيق : محمد بن شريفة
مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ،
١٤١٢ - ١٩٩١ .

(ج)

- الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي
تصحیح أحمد عبد العليم البردوني وآخرين
- الجامع الصغير في النحو
لأبي محمد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري

- تحقيق : د. أحمد محمود الهرميل
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- كتاب الجمل في النحو (المنسوب للخليل بن أحمد)
لأبي بكر بن شقير
تحقيق : د. فخر الدين قباوة
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- كتاب الجمل في النحو
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق : د. علي توفيق الحمد
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد ، الأردن
الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- جموع التفسير بين القياس والسَّماع
د. عبدالواحد عبد الحافظ سليم البرديني
دار النشر للطباعة ، مصر .
- الجنى الداني في حروف المعاني
حسن بن قاسم المرادي
تحقيق : طه محسن
جامعة الموصل ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م

(ح)

- حاشية الخضرى على ابن عقيل
للشيخ محمد الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه
- حاشية محمد بن علي الصبَّان على شرح علي بن محمد الأشموني
لألفية ابن مالك ، ضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد
دار الفكر ، بيروت .
- الحجة في علل القراءات السبع
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي
تحقيق : علي النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبدالفتاح شلبي
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، مصورة عن الطبعة
الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

- الحجّة في القراءات السبع
للحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان
تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم
دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
- حديث (ما) أقسامها وأحكامها
د . محمد بن عبد الرحمن المقدّي
النادي الأدبي ، الرياض ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- الحديث النبوي في النحو العربي
د . محمود فجال .
نادي أبها الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- حروف المعاني والصفات
لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود
دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل
لابن السيد البطليوسي
تحقيق : د . مصطفى إمام
الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم
د . عبد الفتاح أحمد الحمّوز
مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- الخاطريات
لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : علي ذو الفقار شاكر
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب
عبد القادر بن عمر البغدادي
تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م
- الخصائص
لأبي الفتح عثمان بن جني

- تحقيق : محمد علي النجار
دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الثانية
- خصائص التراكيب
د . محمد أبو موسى
مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- (د)
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم
محمد عبد الخالق عزيمة
مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
تحقيق : د . أحمد محمد الخراط
دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى
الجزء : ١ ، ٢ : ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
الجزء : ٣ ، ٤ : ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
الجزء : ٥ ، ٦ : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
الجزء : ٧ : ١٤١١هـ / ١٩٩١م
- دلائل الإعجاز
لعبدالقاهر الجرجاني
تغليق : محمود محمد شاكر
مكتبة الخانجي ، القاهرة
- دلالة الألفاظ
د . إبراهيم أنيس
مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠م
- دلالات التراكيب
د . محمد محمد أبو موسى
مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
- (ر)
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني
لشهاب الدين محمود الألوسي
إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
الأجزاء من ١ - ٢٢ بدون طبعة أو تاريخ
والأجزاء من ٢٣ - ٣٠ ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

- الروض الأُنْف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام
لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي
تعليق وضبط : طه عبد الرؤوف سعد
دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة
لأحمد بن قاسم العبادي
تحقيق : د . محمد حسن عواد
دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م
- رصف المباني في شرح حروف المعاني
أحمد بن عبد النور المالقي
تحقيق : أحمد محمد الخراط
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
(ش)
- شرح أبيات سيبويه
لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي
تحقيق : د . محمد علي سلطاني
دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩م
- شرح أبيات سيبويه
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس
تحقيق : د . وهبة متولي عمر سالمة
مكتبة الشباب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر
لأبي علي الفارسي
تحقيق : د . حسن هندراوي
دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت
الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ، المصري ، الهمداني
تحقيق : محي الدين عبد الحميد
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

لعلي بن محمد الأشموني

دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه

- شرح ألفية ابن معطي

لعز الدين بن القواس الموصللي

تحقيق : د. علي موسى الشوملي

مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

- شرح التسهيل

لابن مالك

تحقيق : د. عبد الرحمن السيد

الجزء الأول

مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى

- شرح التسهيل

لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي

تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون

هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م

- شرح التلخيص

كمال الدين محمد بن أحمد البابرتي

دراسة وتحقيق : د. محمد مصطفى رمضان صوفية

المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية

الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٨٢م

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)

لابن عصفور الإشبيلي

تحقيق : د. صاحب أبو جناح

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية

- شرح كتاب الحدود في النحو

للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي

تحقيق : د . المتولي رمضان أحمد الدميري

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

- شرح شافية ابن الحاجب

لرضي الدين الاسترأبأذي

تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين

عبد الحميد

دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

لأبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري

تحقيق : عبدالغني الدقر

دار الكتب العربية ، دار الكتاب العربي

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي

عبدالله بن بري

تحقيق : د . عيد مصطفى درويش . مراجعة د . محمد مهدي علام

مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

- شرح شواهد المغني

جلال الدين السيوطي . ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود

دار مكتبة الحياة

- شرح عيون الإعراب

لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي

تحقيق : د . حنا جميل حداد

مكتبة المنارز ، الزرقاء : الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م

- شرح عيون كتاب سيبويه

لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي

القرطبي . تحقيق : د . عبد ربه عبداللطيف عبد ربه

مطبعة حسان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

- شرح الكافية الشافية
لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي
تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي
مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث
الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأباني
تصحيح وتعليق : د. يوسف حسن عمر
جامعة قاريونس
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأباني
دار الكتب العلمية / بيروت .
- شرح كتاب سيبويه
لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي
مخطوط مصورة ، دار الكتب المصرية ١٣٧ نحو
- شرح كتاب سيبويه
لأبي سعيد السيرافي
الجزء الأول تحقيق : د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي،
د. محمد هاشم عبد الدايم
الجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث ، القاهرة
الجزء الأول : ١٩٨٦م ، الجزء الثاني : ١٩٩٠م
- شرح اللحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي
تأليف جمال الدين ابن هشام الأنصاري
تحقيق : د. صلاح روائي
مطبعة حسان ، القاهرة ، الطبعة الثانية
- شرح اللمع
ابن برهان العكبري
تحقيق : د. فائز فارس
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م

- شرح المفصل
لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش
عالم الكتاب ، بيروت ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير
صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي
تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير
لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
تحقيق : د . تركي بن سهو بن نزال العتيبي
مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م
- شرح المقدمة المحسبة
طاهر بن أحمد بن بابشاذ
تحقيق : خالد عبد الكريم
الطبعة الأولى ١٩٧٧م
- شرح ملحّة الإعراب
لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري
تحقيق : د . أحمد محمد قاسم
مطبعة عبير . حدائق حلوان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م
- شرح الوافية نظم الكافية
لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي
تحقيق : د . موسى بناي العليبي
الجامعة المستنصرية ، النجف ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم
للقاضى نشوان بن سعيد الحميري اليمني ،
أشرف على تصحيحه عند الطبع : القاضي عبدالله الجراني اليمني
عالم الكتب ، بيروت .

(ص)

- الصَّاحِبِي فِي فِقْهِ اللُّغَةِ
للأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا
تحقيق : السيد أحمد صقر
عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة
- الصَّحَّاح
إسماعيل بن حماد الجوهري
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار
الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- صحيح البخاري
للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري
تحقيق قاسم الشَّامِي الرَّفَاعِي
دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- صحيح مسلم
للإمام
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي
دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان

(ض)

- الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج
تحقيق : د. محمد محمد سعيد
مطبعة الأمانة ، مصر

(ط)

- طبقات النحويين واللغويين
للأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار المعارف ، القاهرة ، البعة الثانية
- الطَّرَاز
ليحيى بن حمزة العلوي
مراجعة وضبط جماعة من العلماء بإشراف الناشر
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

(ظ)

- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية
د. محمد سليمان ياقوت
دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥م
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي
د. طاهر سليمان حمودة
الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية

(ع)

- العدد في اللغة
- دكتور : مصطفى النحاس
- مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

(غ)

- الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرّة الألفية لابن معط
- تحقيق : حامد محمد العبدلي
- ج ١
- دار الأنبار ، بغداد - الرمادي
- غريب القرآن
- لعبدالله بن عباس
- عرض وتعليق وتقديم : محمد إبراهيم سليم
- مكتبة القرآن ، القاهرة
- غريب القرآن المسمى (بنزهة القلوب)
- لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني
- دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

(ف)

- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن
- لأبي يحيى زكريا الأنصاري
- تحقيق محمد علي الصابوني
- عالم الكتب . بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين
- لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل
- دار الفكر
- كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية
- لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي
- تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا
- المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م
- الفروق في اللغة
- أبو هلال العسكري

- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي
دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- الفريد في إعراب القرآن المجيد
للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني
تحقيق : د . فهمي حسن النمر ، د . فؤاد علي مخيمر
دار الثقافة ، قطر ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م
- الفصول الخمسون
لابن معطي زين الدين أبي يحيى بن عبدالمعطي المغربي
تحقيق : د . محمود محمد الطناحي
عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة
- الفلك الدائر على المثل السائر
لابن أبي الحديد
تحقيق : د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة
دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الثانية
- فهارس كتاب سيبويه
محمد عبد الخالق عضيمة
مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م
- فوائد في مشكل القرآن
لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام
تحقيق د . سيد رضوان علي " الندوي "
دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- (ق)
- قاموس القرآن ، أو (إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)
الحسين بن محمد الدامغاني
تحقيق : عبد العزيز سيد الأهل
دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٣م
- قواعد الأصول ومعاقد الفصول (مختصر تحقيق الأمل ،
في علمي الأصول والجدل) ،
صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين البغدادي الحنبلي
تحقيق وتعليق : د . علي عباس الحكمي
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
الطبعة الأولى ١٤٠٩ - ١٩٨٨م .

- قواعد تحويلية للغة العربية
د. محمد علي الخولي
دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م
(ك)
- الكافية في النحو
لأبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب
تحقيق : د. طارق عبدالله نجم
مكتبة دار الوفاء للنشر ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م
- الكامل
لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر العربي ، القاهرة
- كتاب السبعة في القراءات ،
ابن مجاهد ،
تحقيق : د. شوقي ضيف ،
دار المعارف بمصر .
- كتاب سيبويه
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
تحقيق عبد السلام هارون
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م
- كشاف إصطلاحات الفنون
محمد علي الفاروقي التهانوي
تحقيق : د. لطفي عبد البديع
الجزأين الأول والثاني : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م
الجزء الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م
الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل
لمحمود بن عمر الزمخشري
وبذيله أربعة كتب :
- الانتصاف ، للإمام ابن المنير السكندري
- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني
- جاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ عليان المذكور
دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)
 لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي
 قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش،
 محمد المصري
 دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م
- الكواكب الدرية : شرح الشيخ محمد الأهدل على متممة الأجرومية
 لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب
 إشراف و تقديم : خليل الميس
 دار القلم ، بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

(ل)

- كتاب اللامات
 لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
 تحقيق مازن المبارك
 دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- لباب الإعراب
 تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني
 تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن
 دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م
- لسان العرب
 جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري
 دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- اللمع في العربية
 لأبي الفتح عثمان بن جني
 تحقيق : حامد المؤمن
 عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

(م)

- المبالغة في البلاغة العربية
 عالي سرحان القرشي
 نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر

- لضياء الدين بن الأثير
تحقيق : د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة
دار نهضة مصر ، القاهرة
- مجاز القرآن
لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي
تحقيق : د . محمد فؤاد سزكين
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- مجالس العلماء
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق عبد السلام محمد هارون
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ،
الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- المجموع المغيـث في غريبي القرآن والحديث
لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصفهاني
تحقيق : عبد الكريم العزباوي
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى
مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : الجزء الأول : ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
الجزء : ٢ ، ٣ : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات
لأبي الفتح عثمان بن جني ،
الجزء الأول : تحقيق : علي النجدي ناصف و د . عبد الحليم النجار ،
د . عبدالفتاح شلبي
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ
الجزء الثاني : تحقيق علي النجدي ناصف ، و د . عبد الفتاح شلبي
١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز
للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي
تحقيق المجلس العلمي بفاس ، والمجلس العلمي بمكناس
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- مختصر في شواذ القرآن
لابن خالويه
عني بنشره : ج . برجشتراسر ، دار الهجرة

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها
لجلال الدين السيوطي
تحقيق : محمد أحمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ،
علي محمد البجاوي
دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة
- المسائل الحلييات
لأبي علي الفارسي
تحقيق : د. حسن هندأوي
دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- المسائل العسكرية
لأبي علي الفارسي
تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد
مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م
- المسائل العضديات
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي
تحقيق : د. علي جابر المنصوري
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات
لأبي علي الفارسي
تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي
وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٩٨٣م
- المسائل المنثورة
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي
تحقيق مصطفى الحدي
مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق

- المساعد على تسهيل الفوائد
لبهاء الدين بن عقيل
تحقيق : د . محمد كامل بركات
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
الطبعة الأولى :
الجزء (١) : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
الجزء (٢) : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
الجزء (٣) : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م
- مشكل إعراب القرآن
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
تحقيق : د . حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- معاني الأبنية في العربية
د . فاضل صالح السامرائي
ساعدت جامعة بغداد على نشره ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- معاني الحروف
لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (وهو في الحقيقة كتاب
العوامل والهوامل ، لابن فضال المجاشعي)
تحقيق : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبي
دار نهضة مصر ، القاهرة
- معجم البلاغة العربية
د . بدوي طبانة
دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- معاني القراءات
لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد
تحقيق : د . عيد درويش ، د . عوض بن حمد القوزي
دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م
- معاني القرآن
للأخفش : سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي
تحقيق : د . عبد الأمير محمد أمين الورد
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- معاني القرآن

- لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء
الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م
الجزء الثاني : تحقيق : محمد علي النجار
الدار المصرية للتأليف والنشر
الجزء الثالث : تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، علي النجدي ناصف
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م
- معاني القرآن الكريم
أبو جعفر النحاس
تحقيق محمد علي الصابوني
مركز إحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة
الطبعة الأولى :
الجزء : (١) : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
الجزء : (٢ ، ٣) : ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م
الجزء : (٤ ، ٥ ، ٦) : ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م
- معاني القرآن وإعرايه
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج
تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم
د. إسماعيل أحمد عمارة ، د. عبد الحميد مصطفى السيد
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م
- معجم الأرقام في القرآن الكريم
محمد السيد الداودي
دار الكتب الاسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب
اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- معجم الألفاظ والأعلام القرآنية
محمد إسماعيل إبراهيم
دار الفكر العربي

- معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
محمد فؤاد عبد الباقي
دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- معجم مقاييس اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس
تحقيق : عبد السلام محمد هارون
دار الكتب العلمية ، إيران ، قُم
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
لجمال الدين ابن هشام الأنصاري
تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمدالله
مراجعة : سعيد الأفغاني
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م
- مفتاح الإعراب
محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي
تحقيق : د. محمد عامر أحمد حسن
مكتبة الإيمان ، القاهرة
- مفتاح العلوم
لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي
ضبط وتعليق : نعيم زرزور
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- المفردات في غريب القرآن
لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني
تحقيق : محمد سيد كيلاني
دار المعرفة ، بيروت ، دون طبعة
- المفصل في علم العربية
أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري
راجعه وعلق عليه : د. محمد عز الدين السعيد
دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ - ١٩٩٠ .
- المقتصد في شرح الإيضاح

- لعبدالْقاهر الجرجاني
تحقيق : د . كاظم بحر المرجان
وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م
- المقتضب
- لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة
وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
جمهورية مصر العربية ، القاهرة
الجزء : (١) ، (٢) : ١٣٩٩هـ
الجزء : (٣) : ١٣٨٦هـ
الجزء : (٤) : ١٣٨٨هـ
- المقدمة الجزولية في النحو
- لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي
تحقيق : د . شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة : د . حامد أحمد نيل
فتحي محمد أحمد جمعة
- المقرب
- تأليف : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، و عبدالله الجبوري
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ،
ومطبعة العاني ، بغداد
- الملخص في ضبط قوانين العربية
- لأبي الحسين عبيدالله بن جعفر أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله
ابن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الاشبيلي
تحقيق : د . علي بن سلطان الحكمي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- من أسرار التعبير في القرآن : صفاء الكلمة
د . عبد الفتاح لاشين
دار المريخ ، الرياض ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي
د . محمد حماسة عبد اللطيف
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م
- منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم

- للإمام ابن الجوزي (صاحب نزهة الأعين النواظر)
تحقيق : محمد السيد الصفاوي ، د . فؤاد عبدالمنعم أحمد
منشأة المعارف الإسكندرية
- منشور الفوائد
- كمال الدين أبي البركات الأنباري
تحقيق : د . حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م
- المنصف
- لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : إبراهيم مصطفى عبدالله أمين
مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى
الجزء الأول : ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤م
الجزء الثالث : ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠م
- الموفي في النحو الكوفي
لصدر الدين الكنغراوي
تعليق محمد بهجة البيطار
المجمع العلمي العربي ، دمشق .
- (ن)
- نتائج الفكر في النحو
لأبي القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي
تحقيق د . محمد إبراهيم البنا
دار الاعتصام ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- النحو القرآني قواعد وشواهد
د . جميل أحمد ظفر
مطابع الصفا ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)
د . محمد حماسة عبد اللطيف
الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م
- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس
الهجري ، عرض ونقد : د . محمد آدم الزاكي
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥م

- نحو المعاني
د/ أحمد عبد الستار الجواري
مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم
د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر
مؤسسة الصباح ، الكويت
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر
لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي
تحقيق : محمد عبد الكريم كاظم الراضي
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- نظم الفرائد وحصر الشرائد
مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي
تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مكتبة التراث بمكة
الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان
لأبي حيان الغرناطي الأندلسي
تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- النكت في تفسير كتاب سيبويه
لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري
تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان
معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،
الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز
فخر الدين الرازي (محمد بن عمر)
تحقيق : د . ابراهيم السامرائي ، د . محمد بركات حمدي أبو علي
دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الأردن
- (هـ)
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع
جلال الدين السيوطي

تحقيق : عبد السلام هارون
الجزء الأول - د. عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية ، الكويت
الجزء الأول : ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م
الجزء الثاني : ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م
الجزء الثالث : ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
الجزء الرابع والخامس : ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
الجزء السادس والسابع : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(ي)

- يونس البصري : حياته وآثاره ومذاهبه
د . أحمد مكي الأنصاري
دار المعارف ، مصر ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ - و	المقدمة
٢٧٤ - ١	الفصل الأول : النعت
٢١٩ - ١	القسم الأول : الوظائف
٤ - ١	تقدمة
١٥ - ٤	التخصيص
٢٧ - ١٦	التوضيح
٤١ - ٢٧	التعميم
٥٥ - ٢	المدح
٦٤ - ٥٦	الذم
٦١ - ٦٥	التحقير
٧٨ - ٧٢	التعريض
٢٠٢ - ٧٩	المبالغة
٢١٩ - ٢٠٢	التأكيد
٢٧٤ - ٢٢١	القسم الثاني : الخصائص
٢٤٨-٢٢١	الثبوت
٢٨١-٢٤٩	الاشتقاق
٢٦٩-٢٨٢	المطابقة
٢٧٤ - ٢٧٠	نتائج الفصل
٦٢٩ - ٢٧٥	الفصل الثاني : الحال
٦٢٩ - ٢٧٥	القسم الأول : الوظائف

الصفحة	الموضوع
٣٨٥ - ٣٧٥	تقدمة
٣٩٩ - ٣٨٥	التخصيص
٤٠٦ - ٣٩٩	التعميم
٤١٢ - ٤٠٦	بيان الهيئة
٤١٧ - ٤١٣	بيان الوظيفة
٤٢٠ - ٤١٨	بيان العلة
٤٣٠ - ٤٢١	بيان زمن الحدث
٤٣٢ - ٤٣١	بيان الأثر النفسي لصاحبها
٤٣٧ - ٤٣٣	الذم
٤٤٤ - ٤٣٨	التهديد
٤٦٠ - ٤٤٥	الانكار والتوبيخ
٤٩٦ - ٤٦١	المبالغة
٥٨٨ - ٤٩٦	التوكيد
٦٣٤ - ٥٨٩	القسم الثاني : الخطأ
٥٩٨ - ٥٨٩	الانتقال
٦١٩ - ٥٩٩	الاشتقاق
٦٣٤ - ٦٢٠	التكثير
٦٣٩ - ٦٣٥	نتائج الفصل
٨٢٠ - ٦٤٠	الفصل الثالث : البديل - عطف البيان

البديل

القسم الأول : التمهيد - الوظائف

الصفحة	الموضوع
٦٤٠ - ٦٦٣	التمهيد
٣٦٤ - ٧١٨	الوظائف
٦٦٤ - ٦٦٨	المدح والذم
٦٧٩ - ٦٨٩	التعظيم
٦٩٠ - ٦٩٤	التعريض
٦٩٥ - ٦٩٧	التهديد
٦٩٩ - ٧١٨	التأكيد
٧١٩ - ٧٧٠	القسم الثاني - الخجائن
٧٢٠ - ٧٢٣	التعميم ثم التخصيص
٧٢٤ - ٧٤٠	الإجمال ثم التفصيل
٧٤١ - ٧٦٤	التقديم والتأخير
٧٦٥ - ٧٧٠	الإضمار قبل التفسير
٧٧١ - ٨٢٠	عطف البيان
٧٧١ - ٧٩٧	التمهيد
٧٩٨ - ٨٠٢	الوظائف
٨٠٣ - ٨٠٩	التخصيص
٨١٠ - ٨١٧	التوضيح
٨١٨ - ٨٢٠	نتائج البديل وعطف البيان
٨٢١ - ٨٩٩	الفصل الرابع - الإضافة - التمييز :
	الإضافة
٨٢١ - ٨٩٩	القسم الأول - الوظائف :
٨٢١ - ٨٢٢	تقدمة
٨٢٣ - ٨٢٩	التخصيص

الصفحة	الموضوع
٨٤٦ - ٨٣٠	التعريف
٨٥٣ - ٢٤٧	التعميم
٨٦٢ - ٨٥٤	التوضيح
٨٨٦ - ٨٦٣	المبالغة في المدح والذم
٨٩٠ - ٨٨٧	التعظيم
٨٩٢ - ٨٩١	التشريف
٨٩٧ - ٨٩٣	التعريض
٨٩٨	التوبيخ والاستهزاء
٨٩٩	الاستعطاف والاستمالة
٩٧٤ - ٩٠٠	القسم الثاني: الخصائص
٩٠٠	كون المضاف نكرة
٩٠٣ - ٩٠١	خلو المضاف من علامات انتهاء البنية
٩٥٢ - ٩٠٤	وجود علاقة تربطه بالمضاف إليه
٩٧١ - ٩٥٣	ألا يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى
٩٧٤ - ٩٧٢	نتائج الإضافة
٩٩٣ - ٩٧٥	التمييز
٩٩٧ - ٩٩٤	الخاتمة
١٠٥٧ - ٩٩٨	الفهارس
١٠٢٠ - ٩٩٩	- فهرس الآيات القرآنية
١٠٢٢ - ١٠٢١	- فهرس الأحاديث النبوية
١٠٢٣	- فهرس الآثار
١٠٥٣ - ١٠٢٤	- قائمة المراجع
١٠٥٧ - ١٠٥٤	- فهرس الموضوعات